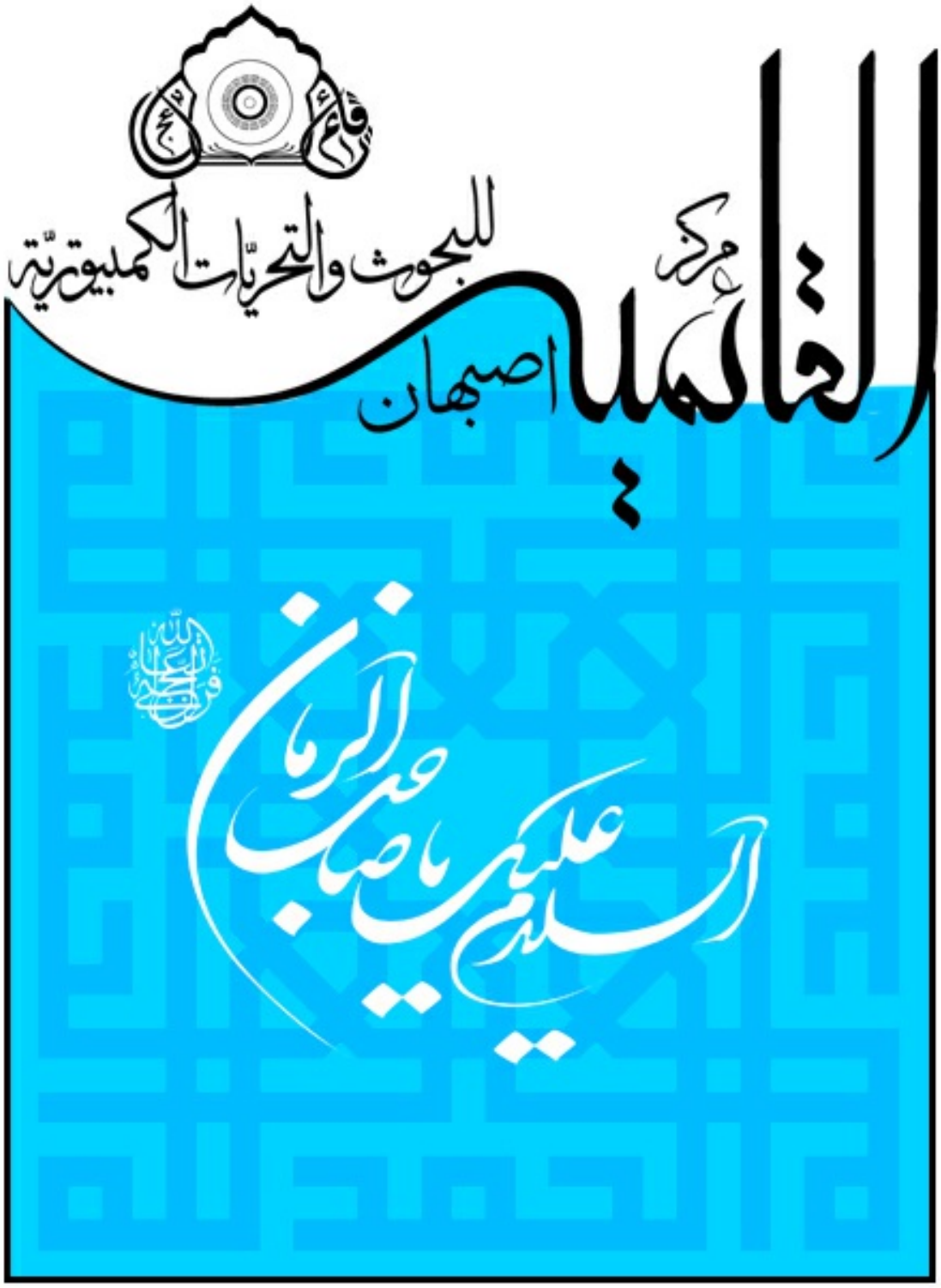

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

بقلم

عباس حسن

النحو الوافي

المجلد الرابع

مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة

القسم الرابع: الجملة العربية والقرينة بالجامعات

والفصل للإسناد والتقييد بين تمسكاً على الضوابط

والأحكام التي قررها المجامع اللغوية ومقرراتها الرسمية

بسم الله الرحمن الرحیم

النحو الوافى

كاتب:

صباح عباس حسن الساعدى

نشرت فى الطباعة:

مجهول (بى جا ، بى نا)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵

النحو الوافی المجلد ۴ ----- ۱۳

اشاره ----- ۱۳

المسأله ۱۲۷ : النداء ----- ۱۴

اشاره ----- ۱۴

حذف حرف النداء ----- ۱۷

زیاده وتفصیل ----- ۲۰

المسأله ۱۲۸ : أقسام المنادی الخمسه ، وحکم کلّ ----- ۲۴

القسم الأول : المفرد العلم ----- ۲۴

اشاره ----- ۲۴

ملاحظه ----- ۲۸

زیاده وتفصیل ----- ۳۰

القسم الثانی : النکره ----- ۴۱

اشاره ----- ۴۱

حکمها ----- ۴۱

زیاده وتفصیل ----- ۴۶

القسم الثالث : النکره غیر المقصوده ----- ۴۹

القسم الرابع : المضاف ----- ۴۹

القسم الخامس : الشبیه بالمضاف ----- ۵۱

اشاره ----- ۵۱

حکمه ----- ۵۱

زیاده وتفصیل ----- ۵۴

المسأله ۱۲۹ : الجمع بین حرف النداء ، و «أل» ----- ۵۶

المسأله ۱۳۰ : أحکام تابع المنادی ----- ۶۰

اشاره ---- ۶۰
زیاده وتفصیل ---- ۷۲
ملخص موجز یتضمن ما سبق من أحکام توابع المنادی ---- ۸۰
المسأله ۱۳۱ : المنادی المضاف إلی یاء المتکلم ---- ۸۱
اشاره ---- ۸۱
زیاده وتفصیل ---- ۹۲
المسأله ۱۳۲ : الأسماء التی لا تکون إلا منادی ---- ۹۳
اشاره ---- ۹۳
زیاده وتفصیل ---- ۹۵
نداء المجهول اسمه ---- ۱۰۱
المسأله ۱۳۳ : الاستغاثه ---- ۱۰۲
المسأله ۱۳۴ : النداء المقصود به التعجب. أسلوبه : ---- ۱۱۲
المسأله ۱۳۵ : التّدبه ---- ۱۱۶
اشاره ---- ۱۱۶
(ا) حرف النداء ---- ۱۱۷
(ب) المنادی ---- ۱۱۸
زیاده وتفصیل ---- ۱۲۵
المسأله ۱۳۶ : المندوب المضاف لیاء المتکلم ---- ۱۲۷
المسأله ۱۳۷ : الترخیم ---- ۱۲۹
اشاره ---- ۱۲۹
زیاده وتفصیل ---- ۱۳۶
کیفیه ضبط المنادی بعد ترخیمه ---- ۱۳۸
زیاده وتفصیل ---- ۱۴۱
المسأله ۱۳۸ : القسم الثانی ترخیم الضروره الشعریه ---- ۱۴۳
المسأله ۱۳۹ : الاختصاص ---- ۱۴۶
اشاره ---- ۱۴۶

أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والنداء ---- ١٥١
زياده وتفصيل ---- ١٥٤
المسأله ١٤٠ : التحذير والإغراء ---- ١٥٥
(ا) التحذير ---- ١٥٥
يمكن تلخيص الأحكام السابقه كلها فيما يأتى ---- ١٦١
زياده وتفصيل ---- ١٦٢
(ب) الإغراء ---- ١٦٥
زياده وتفصيل ---- ١٦٨
المسأله ١٤١ : أسماء الأفعال ---- ١٧٠
تعريفها ---- ١٧٠
أقسامها ---- ١٧٤
زياده وتفصيل ---- ١٨٢
أهم أحكامها ---- ١٨٣
أما فاعل أسماء الأفعال ---- ١٨٦
المسأله ١٤٢ : أسماء الأصوات. ---- ١٩٤
المسأله ١٤٣ : نونا التوكيد ---- ١٩٩
اشاره ---- ١٩٩
آثارهما اللفظيه ، والأحكام المترتبه على وجودهما ---- ٢٠١
زياده وتفصيل ---- ٢١١
الأحكام التى تختص بها نون التوكيد الخفيفه دون الثقيله ---- ٢١٣
المسأله ١٤٤ : إسناد المضارع والأمر ---- ٢١٨
الكلام على المضارع ---- ٢١٨
الكلام على الأمر ---- ٢٣٢
المسأله ١٤٥ : ما لا ينصرف ---- ٢٣٣
معنى الصرف ---- ٢٣٣
الاسم المعرب قسمان ---- ٢٣٣

حکم ملحقاتها ---- ۲۴۸
المسأله ۱۴۶ : الکلام علی الاسم الممنوع من الصرف للوصفیه ---- ۲۵۱
وما ینضم إلیها وجوبا من إحدی العلل الثلاث ---- ۲۵۱
زیاده وتفصیل : ---- ۲۶۰
المسأله ۱۴۷ : الکلام علی الاسم الممنوع من الصرف للعلمیه ---- ۲۶۱
مع إحدی العلل السبع ---- ۲۶۱
اشاره ---- ۲۶۱
إذا کان علما ، مرکبا ترکیب مزج ---- ۲۶۱
إذا کان علما مختوما بألف ونون زائدتین... ---- ۲۶۷
علمیه مع التأنیث ---- ۲۷۰
علمیه مع العجمه ---- ۲۷۶
علمیه مع وزن الفعل ---- ۲۸۱
علمیه مع ألف الإلحاق المقصوره. ---- ۲۸۷
علمیه مع العدل ---- ۲۸۹
أحکام عامه فی الممنوع من الصرف. ---- ۲۹۶
المسأله ۱۴۸ : إعراب الفعل المضارع. ---- ۳۰۸
۱ - نواصبه ---- ۳۰۸
الأحرف الأربعه الناصبه بنفسها ---- ۳۱۲
الأول : «أن» المصدریه ---- ۳۱۲
الثانی : لن ---- ۳۳۲
الثالث : کی ---- ۳۳۳
الرابع : إذن ---- ۳۴۵
المسأله ۱۴۹ : الأدوات الخمس ---- ۳۵۳
اشاره ---- ۳۵۳
الأداه الأولی : لام الجحود ---- ۳۵۳
الأداه الثانیه : «أو» العاطفه ---- ۳۶۳

الأداه الثالثه : حتى ---- ۳۷۰
الأداه الرابعه : فاء التسببيه الجوابيه ---- ۳۸۸
الأداه الخامسه : واو المعيّه ---- ۴۱۵
المسأله ۱۵۰ : حكم المضارع إذا لم توجد قبله «فاء السببيه» ---- ۴۲۹
اشاره ---- ۴۲۹
جواب الأمر والترجى ---- ۴۳۶
زياده وتفصيل : ---- ۴۳۹
المسأله ۱۵۱ : حذف «أن» والنصب بها فى غير المواضع السابقه ---- ۴۴۰
المسأله ۱۵۲ : السبب فى إضمار «أن» وجوبا ، وجوازا. ---- ۴۴۲
المسأله ۱۵۳ : إعراب المضارع. ---- ۴۴۵
«ب» جوازمه . ---- ۴۴۵
عوامل جزمه ثلاثه أنواع ---- ۴۴۵
المسأله ۱۵۴ : للنوع للثانى الذى... ---- ۴۶۶
المسأله ۱۵۵ : الأمور التى تختلف فيها الأدوات الشرطيه الجازمه ---- ۴۷۴
المسأله ۱۵۶ : النوع الثالث الذى يقع الخلاف فى اعتباره جازما ---- ۴۸۹
المسأله ۱۵۷ : الأحكام الخاصه بجمله الشرط ... ---- ۴۹۴
اشاره ---- ۴۹۴
أحكام عامه تختص بجملتى الشرط والجواب معا ---- ۵۲۶
ما يختص بهما من ناحيه نوعهما ، وكيفيه إعراب فعلهما ---- ۵۲۶
ما يختص بهما من ناحيه رفع المضارع فى الجواب وجزمه ---- ۵۲۹
ما يختص بهما من ناحيه عطف مضارع على أحدهما ---- ۵۳۴
ما يختص بهما من ناحيه حذفهما معا ---- ۵۳۹
المسأله ۱۵۸ : اجتماع الشرط والقسم ، وحذف جواب أحدهما ---- ۵۴۱
المسأله ۱۵۹ : توالى شرطين ، أو أكثر. وتوالى شرط واستفهام ---- ۵۴۹
المسأله ۱۶۰ : «لو» الشرطيه. ---- ۵۵۱
اشاره ---- ۵۵۱

(ا) «لو» الشرطيه الامتناعيه ---- ۵۵۱
(ب) «لو» الشرطيه غير الامتناعيه ---- ۵۵۴
أحكام مشتركه بين النوعين ---- ۵۵۸
المسأله ۱۶۱ : أمّا الشرطيه. ---- ۵۶۶
صيغتها - معناها - أحكامها النحويه ---- ۵۶۶
المسأله ۱۶۲ : أدوات التحضيض ، والتوبيخ ، والعرض ، والامتناع ---- ۵۷۵
صيغها - معانيها - أحكامها النحويه ---- ۵۷۵
المسأله ۱۶۳ : العدد ---- ۵۸۱
المسأله ۱۶۴ : تمييز العدد ---- ۵۸۹
المسأله ۱۶۵ : تذكير العدد وتأنيثه ---- ۶۰۰
المسأله ۱۶۶ : صياغه العدد على وزن : «فاعل». ---- ۶۱۶
المسأله ۱۶۷ : التأريخ بالليالى والأيام. ---- ۶۲۵
المسأله ۱۶۸ : كنايات العدد ---- ۶۲۹
(كم - كأيّ - كذا ...) وكنايات أخرى ، (منها : كيت ، وذيت ..) ---- ۶۲۹
المسأله ۱۶۹ : التأنيث. ---- ۶۴۸
المسأله ۱۷۰ : المقصور والممدود ---- ۶۶۵
المسأله ۱۷۱ : كيفيه تثنيه المقصور ، والممدود ، وجمعهما تصحيحا ---- ۶۷۳
(ا) تثنيه المقصور : ---- ۶۷۳
(ب) تثنيه الممدود ---- ۶۷۷
(ح) جمع المقصور جمع مذكر سالما ---- ۶۷۹
(د) جمعه جمع مؤنث سالما ---- ۶۸۰
(ه) جمع الممدود جمع مذكر سالما ---- ۶۸۰
(و) جمعه جمع مؤنث سالما ---- ۶۸۰
بعض الأحكام العامه فيما يجمع جمع مؤنث سالما ---- ۶۸۱
المسأله ۱۷۲ : جمع التكسير. ---- ۶۸۵
المسأله ۱۷۳ : ب - أشهر جموع الكثره. ---- ۷۰۰

المسأله ۱۷۴ : أحكام عامه. ---- ۷۳۱
المسأله ۱۷۵ : التصغير ---- ۷۴۲
اشاره ---- ۷۴۲
شروط الأسماء التى يدخلها التصغير ---- ۷۴۳
مواضع تبقى فيها... ---- ۷۵۸
المسأله ۱۷۶ : النوع الثانى : تصغير الترخيم ، وطريقته ---- ۷۶۹
المسأله ۱۷۷ : النّسب ---- ۷۷۲
اشاره ---- ۷۷۲
أحكامه اللفظيه ---- ۷۷۳
زياده وتفصيل ---- ۷۸۱
أشهر التغييرات التى تطرأ على الحرف الذى قبل الأخير ، بسبب ياء النسب ---- ۷۸۶
المسأله ۱۷۸ : النسب إلى ما حذف منه بعض اصوله ---- ۷۹۲
المسأله ۱۷۹ : أحكام عامه فى النسب ---- ۷۹۷
المسأله ۱۸۰ : التصريف تعريفه ---- ۸۰۴
اشاره ---- ۸۰۴
موضوعه ---- ۸۰۴
المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال ---- ۸۰۵
المسأله ۱۸۱ : الإعلال والإبدال ---- ۸۱۲
المسأله ۱۸۲ : أحرف الإبدال. وضوابطه ---- ۸۱۷
اشاره ---- ۸۱۷
إبدال الهمزه من الواو ، والياء ، والألف ---- ۸۱۷
إبدال الواو والياء من الهمزه. ---- ۸۲۱
إبدال الياء من الألف ---- ۸۳۱
إبدال الياء من الواو ---- ۸۳۱
إبدال الواو من الألف ---- ۸۳۸
إبدال الواو من الياء ---- ۸۳۸

إبدال الألف من الواو والياء ---- ٨٤٢
إبدال الميم من الواو ، ومن النون ---- ٨٤٥
إبدال التاء من الواو ، والياء : ---- ٨٤٦
إبدال الدّال من تاء الافتعال : ---- ٨٤٨
المسأله ١٨٣ : الإعلال بالنقل معناه ---- ٨٤٩
المسأله ١٨٤ : الإعلال بالحذف ---- ٨٥٤
تعريف مركز ---- ٨٥٨

النحو الوافی المجلد ۴

اشاره

سرشناسه : حسن، عباس

عنوان و نام پدیدآور : النحو الوافی مع ربطه بالا ساليب الرفيعه و الحياه اللغويه المتجدده/ تالیف عباس حسن.

مشخصات نشر : تهران : ناصرخسرو، ۱۴۲۲ق.= ۱۳۸۰.

مشخصات ظاهری : ۴ ج.

منـدرجات : ج. ۱. القسم الموجز للطلبه الجامعـات. و المفصل للاساتـذه و المتخصصـين .-- ج. ۲. القسم الموجز للطلبه الجامعات. و المفصل للاساتـذه و المتخصصـين .-- ج. ۳. القسم الموجز للطلبه الـدداسات النحويه و الصرفيه بالجامعات و المفصل للاساتـذه و المتخصصين مشتمل على ضوابط و الاحكام التى قررتها الجامع اللغويه و موتمراتها الرسميه .-- ج. ۴. القسم الموجز للطلبه الدراسات النحويه بالجامعات و المفصل للاسائذه و المتخصصين

موضوع : زبان عربی -- نحو

رده بندی کنگره : PJ۶۱۵۱/ح ۴۵ن ۳۱۳۸۰

رده بندی دیویی : ۴۹۲/۷۵

شماره کتابشناسی ملی : م ۶۸-۶۸۵

توضیح : «النحو الوافی»، تألیف عباس حسن، از جمله آثار معاصر در موضوع علم نحو است که به شیوه ای آموزشی، در چهار مجلد به زبان عربی تألیف شده است.کتاب، مشتمل بر یک مقدمه و چهار جزء است. ابواب کتاب، بنا بر ترتیبی که ابن مالک در «الفیه» انتخاب کرده و بسیاری از نحویون پس از او اختیار کرده اند، مرتب شده است.

نویسنده در تألیف کتاب، به شیوه آموزشی معینی ملتزم نبوده و به تناسب از شیوه های استنباطی، القائی و محاوره ای استفاده کرده است.همچنین در پاورقی پس از بیان قاعده و شرح آن، ابیاتی از الفیه را که مرتبت با بحث بوده نقل کرده و به طور خلاصه توضیح داده است.

در مواردی که بین یک مبحث از صفحات پیشین یا پسین رابطه ای با مسئله مورد بحث بوده، به صفحه آن بحث اشاره شده است.

المسأله ۱۲۷ : النداء

اشاره

(۱)

هو : توجيه الدعوه إلى المخاطب ، وتنبيهه للإصغاء ، وسماع ما يريده المتكلم (۲).

وأشهر حروفه ثمانيه : الهمزه المفتوحه ، مقصوره أو ممدوده - يا - أيا - هيا - أى ، مفتوحه الهمزه المقصوره أو الممدوده ، مع سكون الياء فى الحالتين - وا - ... (۳)

ولكل حرف منها موضع يستعمل فيه :

(ا) فالهمزه المفتوحه المقصوره لاستدعاء المخاطب القريب (۴) فى المكان الحسىّ أو المعنوى ؛ كالتى فى قول الشاعر ينصح ابنه أسيدا :

أأسيد ، إن مالا ملك

ت فسر به سيرا جميلا

وكالتى فى قول الآخر : أربّ الكون : ما أعظم قدرتك ، وأجلّ شأنك.

(ب) سته أخرى ؛ (هى : آ - يا - أيا - هيا - أى ، بسكون الياء مع فتح الهمزه مقصوره وممدوده -) لاستدعاء المخاطب البعيد (۵) حسّا أو معنى ، والذى فى حكم البعيد : كالنائم ، والغافل ... فمثال «يا» قول الشاعر فى مدح الرسول عليه السّلام :

۱- فى هذه الكلمه لغات ؛ أشهرها : المدّ مع كسر النون. وهى مصدر قياسى للفعل : «نادى» ويجوز فيها القصر أيضا. وقد ورد السماع بضم النون مع المد أو القصر. والهمزه التى فى آخر كلمه : «نداء» أصلها الواو ؛ فهى منقلبه عن أصل.

۲- ويقولون فى تعريفه أيضا : «طلب الإقبال بالحرف : «يا» أو أحد إخوته». والإقبال قد يكون حقيقيا ، وقد يكون مجازيا يراد به الاستجابه ، كما فى نحو : يا أللّه. وقد يكون الغرض من النداء تقويه المعنى وتوكيده ، كقولك لمن هو مصغ إليك ، مقبل على حديثك : إن الأمر هو ما فصلته لك يا على - مثلا - (كما سيجىء فى ص ۱۱۸) والأصل فى المنادى أن يكون اسما لعاقل ، ولكن من الأسماء ما لا يكون إلا منادى ، ومنها لا يصلح منادى - كما سيجىء فى ص ۶۷ -

۳- فالهمزه مقصوره وممدوده ؛ وكذا «أى» مقصوره الهمزه وممدودتها. وبقيه الأحرف ممدوده ، لأنها مختومه بالألف. والبعيد يحتاج إلى مد الصوت ليسمع ، ولهذا يرى بعض النحاه أن «أى» المقصوره هى النداء القريب.

۴- انظر «ب» من ص ۵.

۵- انظر «ب» من ص ۵.

كيف ترقى رقيّك الأنبياء!

يا سماء ما طاولتها سماء

ومثال «أيا» قول بعضهم : أيا متوانيا وأنت سليل العرب الأبطال ، لا تنس مجدهم على الأيام. ومن الممكن وضع حرف آخر من الأحرف الباقيه موضع «أيا» فى هذا المثال.

أما تحديد القرب والبعد فمتروك للعرف الشائع ؛ سواء أكانا حسّيين أم معنويين ...

(ج) «وا» وتستعمل لنداء المندوب (١) ؛ كقول الشاعر فى الرثاء :

وا محسنا ملك النفوس ببرّه

وجرى إلى الخيرات سبّاق الخطا

وقول الآخر : وا حرّ قلباه ممّن قلبه شبم (٢) ...

(د) وقد تستعمل : «يا» للندبه (٣) بشرط وضوح هذا المعنى فى السياق ، وعدم وقوع لبس فيه ؛ كالآيه الكريمه التى تحكى قول العاصى يوم القيامه : (يا حسرتا على ما فرّطت فى جنب الله).

وقول الشاعر فى رثاء الخليفه عمر بن عبد العزيز :

حمّلت أمرا عظيما ، فاصطبرت له

وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

فإنشاء الشعر بعد موت «عمر» العادل دليل على أن «يا» للندبه.

فإن التبس الأمر بين أن تكون «يا» للندبه أو لا تكون ، وجب ترك «يا» ، والاقتصار على : «وا» ؛ كأن تقول : فى ندبه «عمر» : وا عمر ، ولا يصح مجئ «يا» إذا كان أحد الحاضرين يسمى : عمر (٤) ...

١- هو : المتفجّع عليه ، أو المتوجّع منه. فالأول : هو الذى يصاب الناس بفجيعه فقده. (حقيقه أو حكما) والثانى : هو بلاء أو داء يكون سببا فى تألم المتكلم وتوجعه. - انظر ص ٨٧ حيث الباب الخاص بالندبه -

٢- بارد.

٣- نداء المندوب - كما سيجىء فى باب الندبه ص ٨٧ -

۴- فيما سبق من حضر أحرف النداء ومواضع استعمالها يقول ابن مالك فى باب عنوانه : النداء : وللمنادى النّاء ، أو كالنّاء : «يا» و : أى - و : آ - كذا : أيا - ثمّ : هيا والهمز للدّانى ، و : «وا» لمن ندب أو : «يا» وغير «وا» لدى اللّبس اجتنب (الناء - النائى ، أى : البعيد. الدانى - القريب) سرد أحرف النداء ، وبين أن «يا» والأربعه التى بعدها تستعمل للبعيد وما يشبهه ، وأن الهمزه لنداء القريب. وأن «وا» للمندوب ، وكذا : «يا» بشرط -- أمن اللبس. أما عند اللبس فيجتنب استعمال «يا» فى الندبه. وهذا هو المراد من قوله : و (غير «وا» لدى اللبس اجتنب). أى : اجتنب عند اللبس استعمال حرف فى الندبه غير «وا».

حذف حرف النداء

(ا) يصح حذف حرف النداء «يا» - دون غيره - حذفا لفظيّا فقط. مع ملاحظه تقديره ، كقول الشاعر فى رثاء زعيم وطنىّ شابّ (١) :

زين الشباب وزين طلّاب العلا

هل أنت بالمهج الحزينه دارى؟

وقول الآخر :

إنما الأرض والسماء كتاب

فاقرءوه ، معاشر الأذكياء

التّقدير : يا زين الشباب - يا معاشر الأذكياء.

(ب) وهناك مواضع لا يصح فيها حذف الحرف «يا» ، أشهرها :

١ - المنادى المندوب (٢) ؛ كالأمثله السالفه.

٢ - نداء لفظ الجلاله غير المختوم بالميم المشدده ، نحو : يا ألله.

٣ - المنادى البعيد ؛ كقول الشاعر :

يا صادحا يشدو على فنن

رحماك ؛ قد هيجت لى شجنى

٤ - المنادى النكره غير المقصوده (٣) ، نحو : يا محسنا لا تكدر إحسانك بالمنّ.

٥ - المنادى المستغاث (٤) ، كقول الشاعر :

يا لقومى لعزه وفخار

وسباق إلى المعالى وسبق

٦ - المنادى المتعجّب منه ؛ نحو : يا لفضل الوالدين ؛ للتّعجب من كثره فضلهما.

٧ – المنادى ضمير المخاطب ، عند من يجيز نداءه ؛ كقول الشاعر :

يا أنت يا خير الدعاه للهدى

لبّيك داعيا لنا ، وهاديا

أمّا ضمير غير المخاطب فلا ينادى مطلقا (٥) ...

(ح) ويقلّ الحذف – مع جوازه – إن كان المنادى اسم إشاره غير متصل

١– البيت من قصيده لحافظ إبراهيم فى رثاء مصطفى كامل.

٢– كما سيجىء فى ص ٨٩

٣– سيجىء شرحها فى ص ٣٠ ومنه يعلم أن المنادى بها لا بد أن يكون غير معين ولا مقصود.

٤– من ينادى ليخلص من شده ، أو يساعد فى دفعها (سيجىء للاستغاثه باب خاص فى ص ٧٦)

٥– من الأسماء ما لا يكون منادى ، ومنها لا يكون إلا منادى. والبيان فى ص ٦٧

بكاف الخطاب (١) ، أو كان اسم جنس لمعين (٢) ، فمثال الأول قول أعرابى لابنه : «هذا ، استمع لقول الناصح ولو أغضبك قوله ؛ فمن أحبك نهاك ، ومن أبغضك أغواك». وقول آخر لأولاده : «هؤلاء ، اعلموا أن أقوى الناس من قاوم هواه ، وأشجعهم من حارب الباطل ...». أى : يا هذا - يا هؤلاء ...

ومثال الثانى قول بعض الأدباء وقد برّح به السّهر : «ليل ، أمالك آخر يدنو؟ وهل للحزن آخر؟ صبح ، أما لك مقدم يرجى؟ وهل فى الفجر مطمع؟». أى : يا ليل ، يا صبح ، لليل وصبح معينين ...

ومن هذا قول العرب : أطرق كرا ؛ إن النعام فى القرى. أى : يا كروان (٣).

١- يصح نداء اسم الإشاره ، بشرط ألا يتصل بآخره كاف الخطاب (طبقا لما نقله الصبان فى هذا الموضع عن الشاطبى.) إلا فى الندبه فيصح. (على حسب البيان الآتى فى رقم ٢ من هامش ص ٨٩) وهذا الشرط لازم أيضا عند حذف : «يا». لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى اسم الإشاره إذ المنادى اسم الإشاره هو المقصود بتوجيه النداء ؛ لما هو مقرر أن المخاطب بالكاف غير المشار إليه فى الرأى الراجح - راجع الصبان ، جزء ٣ آخر باب النداء -. وخير من هذا أن يقال فى التعليل : هو استعمال العرب ، فحسب.

٢- المراد باسم الجنس المعين النكره المقصوده المبنيه على الضم عند ندائها ؛ فيخرج اسم الجنس غير المعين ، والمراد منه هنا : النكره غير المقصوده. وسيجىء تفصيل الكلام على هاتين النكرتين ، وحكمهما فى ص ٢۴ وص ٣٠.

٣- هذا مثل يضرب للمتكبر ، وقد تواضع من هو خير منه. وقد حذفت النون والألف من كلمه : «كروان» لترخيم النداء ، كما سيجىء بيانه فى باب الترخيم - ص ١٠٢ وفى حذف حرف النداء لفظا لا تقديرا - ومواضع الحذف ، يقول ابن مالك : - مع اقتصاره على بعض مواضع الحذف - : وغير مندوب ، ومضمر ، وما جا مستغاثا - قد يعرّى. فاعلما (جا - جاء. يعرى - يجرد من حرف النداء ، فاعلما - فاعلم. والألف إما زائده للشعر ، وإما أصلها نون التوكيد الخفيفه قلبت ألفا عند الوقف) يقول : قد يتجرد المنادى من حرف النداء إذا كان المنادى غير مندوب ، وغير مضمر ، وغير مستغاث وهذا التجرد ، أى : الحذف اللفظى ، ليس قليلا فى الكلام الفصيح. ثم بين أن هناك مواضع غيرها يكون الحذف فيها قليلا ، وهو مع قلته جائز ، ولا داعى لمنعه ، وطالب بتأييد مجوز يه ، ونصر من يلومهم على المنع ، وعلى عدم إباحه القياس عليه. قال : وذاك فى اسم الجنس والمشار له قلّ. ومن يمنعه فانصر عاذله (المشار له : أى : اسم الإشاره ، وكان الأولى أن يقول : المشار به. عاذله - لائمه) يريد : أن حذف حرف النداء قليل فى اسم الجنس ، واسم الإشاره - وقد ترك شرط خلوه من ضمير المخاطب - لضيق الشعر - طالب بتأييد من يلوم المانع ؛ إذ لا حجه له فى المنع ؛ لورود أمثله تكفى لإباحه القياس عليه.

زیاده وتفصیل

(ا) یمتاز الحرف : «یا» بأنه أکثر أحرف النداء استعمالا ، وأعمّها ؛ لدخوله علی أقسام المنادی الخمسه (۱) ؛ ولهذا یتعین تقدیره – دون غیره – عند الحذف. کما یتعین فی نداء لفظ الجلاله (الله) (۲) وفی المستغاث ، وفی نداء «أیّها ، وأیتها» ؛ إذ لم یشتهر عن العرب أنهم استعملوا فی نداء هذه الأشیاء حرفا آخر.

(ب) یجوز مناداه القریب بما للبعید ، والعکس ، وذلک لعله بلاغیه ، کتنزیل أحدهما منزله الآخر ، وکالتأکید (۳) ...

(ح) الأصل فی النداء أن یکون حقیقیّا ، أی : یکون فیه المنادی اسما لعاقل ؛ کی یکون فی استدعائه وإسماعه فائده.

وقد ینادی اسم غیر عاقل ، لداع بلاغیّ ؛ فیکون النداء مجازیّا ؛ کقوله تعالی (۴) : (وَقِیلَ یا أَرْضُ ابْلَعِی ماءَکِ ، وَیا سَماءُ أَقْلِعِی)(۵)) ...

وقول الشاعر :

یا لیل طل ، یا نوم زل

یا صبح قف. لا تطلع

وقد یقتضی السبب البلاغی دخول حرف النداء علی غیر الاسم ، کأن یدخل علی حرف ، أو جمله فعلیه ، أو اسمیه. فمثال الأول قوله تعالی : (یا لَیْتَ قَوْمِی یَعْلَمُونَ بِما غَفَرَ لِی رَبِّی ...) وقول الشاعر :

فیا ربّما بات الفتی وهو آمن

وأصبح قد سدّت علیه المطالع

ومثال الثانی قول الشاعر :

قل لمن حصّل مالا واقتنی

أقرض الله ، فیا نعم المدین

وقول الآخر یخاطب لیلی :

فیا حبّذا الأحیاء ما دمت حیّه

ویا حبّذا الأموات ما ضمّک القبر

۱- ستأتی فی ص ۸.

۲- فی نداء لفظ الجلاله (الله) جمله لغات ، ستجیء فی رقم ۲ من هامش ص ۳۵.

۳- انظر ما یوضحه فی رقم ۲ من هامش ص ۱ وفی ص ۱۱۸.

۴- فی قصه طوفان نوح - علیه السّلام - الوارده بسوره : هود.

۵- امتنعی وکفی عن إنزال المطر.

وفى هـذه الحالات يكون حرف النداء إما داخلا على منادى محذوف ، مناسب للمعنى ؛ فيقال فى الآيه : يا رب ، أو يا أصـحاب ... أو نحوهما ، وهـذا عند من يجيز حذف المنادى - وإما اعتباره حرف تنبيه عند من لا يجيز حذف المنادى. والرأيان مقبولان ؛ ولكن الثانى أولى ؛ لصـلاحه لكل الحالات ، ولو لم تسـتوف الشـرط الآتى الذى يتمسك به كثير من النحاه ، وهو : عدم حذف المنادى قبل الفعل الذى دخل عليه حرف النداء إلا إذا كان الفعل للأمر ، أو للدعاء ، أو صـيغه «حبذا». فمثاله قبل الأمر قراءه من قرأ قوله تعالى : (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِى يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِى السَّماواتِ وَالْأَرْضِ ...) ، وقبل الدّعاء قول الشاعر :

ألا يا اسلمى يا هند ، هند بنى بدر

إذا كان حىّ قاعدا آخر الدهر

وقبل «حبذا» - غير مثالها السابق - قول الشاعر :

يا حبذا النيل على ضوء القمر

وحبذا المساء فيه والسّحر

فإن لم يتحقق الشرط عند المتمسكين به فلا منادى محذوف ، ولا نداء ، ويكون الحرف المذكور هو للتنبيه.

(د) يعتبر النحـاه حرف النـداء مع المنـادى جمله فعليه إنشـائيه للطلب ؛ برغم أنهـا قبـل النـداء خبريه ، فهى تتحول معه إلى إنشاء طلبى جملته فعليه. فالأصـل فى مثـل : يـا صالـح ، هو : أنـادى أو أدعو صالحا ... حـذف الفعل مع فاعله الضـمير المسـتتر ، وناب عنهما حرف النداء (١) ، وبقى المفعول به ، وصار منادى واجب الـذكر - غالبا - وقيل : إن المحـذوف هو الفعل وحـده ، وناب عنه حرف النداء ، واستتر الفاعل فى حرف النداء. وقيل غير هذا ...

ولا قيمه للخلاف فى أصل الجمله الندائيه ؛ فالذى يعنينا هو أنها صارت فعليه تفيد

١- ولهـذا يعتبر حرف النـداء من حروف المعانى التى ينوب كل منها عن جمله محذوفه ، يذكر بدلا منها ... فحرف النداء ينوب عن جمله : (أنادى*ء أو : أدعو*) وحرف الاسـتفهام ينوب عن جمله (أسـتفهم*) وحرف العطف ينوب عن جمله (أعطف* ...) وهكـذا. ثم انظر رقم ٤ من هـامش ص ٨ وقـد سـبق إيضاح لحروف المعانى. فى صـدر الجزء الأول (م ٥) وفى بـابى : «الظرف وحروف الجر» من الجزء الثانى. هـذا ، يولا يصح فى الجمله الندائيه أن تقع خبرا ، فقد قال السـيوطى فى الهمع (ج ١ ص ٩٦) ما نصه : «لا يسوغ الإخبار بجمله ندائيه ، نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدره بلكن ، أو : بل ، أو : حتى. بالإجماع فى كل ذلك) اه.

الإنشاء الطلبى ، وأنها تركت حالتها الأولى الخبريه (١).

(ه) ولما كان حرف النداء نائبا عن العامل الأصلى المحذوف صح أن يكون لهذا الحرف بعض المعمولات الخاصه التى يؤثر فيها ؛ نيابه عن ذلك العامل المحذوف. وأشهرها شبه الجمله (٢) ، كقول الشاعر :

يا دار بين النّقا والحزن ، ما صنعت

يد النوى بالألى كانوا أهاليك؟

وقول الآخر :

يا للرّجال لقوم عزّ جانبهم

واستلهموا المجد من أصل وأعراق

فليس فى المثالين - وأشباههما - ما يصلح لتعلق شبه الجمله إلا : «يا».

وجعلوا من المعمولات المصدر (٣) فى مثل قول القائل :

«يا هند ، دعوه صبّ دائم دنف» (٤) ...

فالمصدر «دعوه» متعلق بالحرف : «يا» ، النائب : عن «أدعو». والتقدير : أدعو هندا دعوه صب.

١- ولهذا قيل إن السبب فى حذف الفعل مع فاعله على الوجه السالف هو قصد الإنشاء ؛ إذ ظهور الفعل يوهم الإخبار ، وأيضا كثره الاستعمال ، والتعويض عن الفعل بحرف النداء ، وظهور المعنى المراد بعد حذفهما - راجع الهمع ج ١ ص ١٧١ -

٢- لهذا إشاره فى باب : الظرف ، ج ٢ م ٧٨.

٣- سبقت الإشاره لهذا فى ج ٢ باب المفعول المطلق م ٧٤.

٤- تكمله البيت : * منّى بوصل ، وإلا مات أو كربا * (الدنف : شديد المرض - كرب : اقترب من الموت).

المسأله ۱۲۸ : أقسام المنادى الخمسه ، وحكم كلّ

القسم الأول : المفرد العلم

اشاره

ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافا ، ولا شبيها بالمضاف ؛ فيشمل المفرد الحقيقى (۱) ؛ بنوعيه المذكر والمؤنث ، ويشمل مثناه ، وجمعه ، (نحو : فضل ، علم رجل - الفضلان - الفضلون - الفضول - عائده. علم امرأه - العائدتان - العائدات - العوائد ...) ، ويشمل كذلك الأعلام المركبه قبل النداء ؛ سواء أكان تركيبها مزجيّا ؛ كسيبويه (علم إمام النحاه المشهور) - أم إسناديّا ، كنصر الله ، أو : شاء الله ، علمين ، أم عدديّا كخمسه عشر (۲) ...

فكل هذه الأعلام - وأشباهها - تسمّى مفرده فى هذا الباب ، وتعريفها بالعلميه قبل النداء يلازمها بعده - على الأصح - فلا يزيله النداء ليفيدها تعريفا جديدا أو تعيينا. وإنما يقوّى التعريف السابق ، ويزيد العلميه وضوحا وبيانا. ويلاحظ حذف «أل» وجوبا من صدر المنادى ؛ - علما وغيره - إن لم يكن المنادى من المواضع المستثناه التى يصح تصديرها «بأل» (۳).

حكمه :

(ا) الأكثر بناؤه على الضمه - بغير تنوين - أو على ما ينوب عنها. ويكون فى محل نصب دائما ، لأن المنادى فى أصله مفعول به (۴) نحو : يا فضل ، كلّ شىء يحتاج إلى العقل ، والعقل يحتاج إلى التّجربه - يا فضلان (۵) ... يا فضلون ... (۶)

۱- وهو الذى يدل على واحد. ويلحق به فى حكمه هنا مثناه وجمعه. لكن أيعتبر هذان بعد النداء أعلاما أم نكرات مقصوده؟ الجواب فى رقم ۳ من ص ۱۵.

۲- عند غير الكوفيين الذين يجعلون صدر المركب العددى بمنزله المضاف ، منصوبا ، كما سيجىء فى رقم ۴ من ص ۱۵ وفى هامشى ص ۱۶ و ۳۱.) ورأيهم ضعيف. وأثر الخلاف يظهر فى توابع المنادى.

۳- ستجىء فى ص ۳۵.

۴- المنادى بمنزله المفعول به لفعل محذوف مع فاعله - فى أحد الآراء - نابت عنهما «يا» أو إحدى أخواتها. يقول النحاه فى مثل : يا على ... إن أصله - كما تقدم ، فى «د» من ص ۶ - : أدعو ، أو : أنادى عليا ... حذف الفعل ، مع فاعله ونابت عنهما «يا» وصار المفعول به منادى ، مبنيا على الضم فى محل نصب ويستدلون على أنه فى محل نصب بورود كعبر من توابعه منصوبا فى الكلام الصحيح المأنور. وليس فى الجمله ما يصلح سببا لنصبه إلا مراعاه المحل.

۵- راجع - رقم ۳ ص ۱۵ فى الزياده والتفصيل - ما يختص بنداء العلم المثنى والجمع ؛ لأهميته.

۶- راجع - رقم ۳ ص ۱۵ فى الزياده والتفصيل - ما يختص بنداء العلم المثنى والجمع ؛ لأهميته.

يا فضول - يا أفاضل (١) ... - يا عائده ... - يا عائدتان ... - يا عائدات ... - - يا عوائد ... -

فالمفرد العلم فى هذه الأمثله - وما شابهها - مبنى على الضمه فى المفرد الحقيقى ، وفى جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، ومبنى على الألف فى المثنى ، وعلى الواو فى جمع المذكر السالم. وهو فى أكثر أحواله مبنى (٢) لفظا على الضمه وفروعها ، منصوب محلّا (٣).

ولا فرق بين أن تكون الضمه ظاهره ؛ كالتى فى بعض الأعلام السّالفه ، أو مقدره كالتى فى آخر الأعلام المختومه بحرف عله ؛ كموسى فى قوله تعالى : (يا مُوسى لا تَخَفْ. إِنِّى لا يَخافُ لَدَىَّ الْمُرْسَلُونَ ...) وكالتى فى آخر الأعلام المركبه التى ذكرناها ، ومنها : سيبويه ... ، وكالتى فى آخر الأعلام المنقوله ، المبنيه أصاله قبل علميتها ونـدائها ؛ مثل الكلمات : منذ (٤) -. كيف - قطام ... وغيرها من كل لفظ سمّى به ، وصار علما ، وكان مبنيّا أصاله قبل أن يصير علما منادى. فتبقى علامه البناء الأصلى السابق على حالها ، وتقدّر على الآخر علامه البناء الجديده التى جلبها النداء ، ويكون المنادى فى كل ذلك ، فى محلّ نصب (٥) ...

ويلحق بالمفرد العلم المبنى أصاله قبل النداء - فى حكم البناء على الضمّه المقدره ، كلّ ما ينادى من المعارف الأخرى المبنيه أصاله قبل النداء ؛ وليست أعلاما ؛ كأسماء الإشاره (نحو : هذا - هؤلاء ...) وأسماء الموصولات غير المبدوءه بأل (٦) (نحو : من - ما ...) وضمير المخاطب (نحو : أنت - إيّاك ...) أما غير المخاطب فلا ينادى ، كما عرفنا (٧).

١- جمع : أفضل.

٢- إلا صوره يجوز فى بنائها أمران ، تجىء فى ص ١٧ وإلا ثلاث صور معربه (فى ص ١٢ و ١٩ و ٣٣)

٣- راجع «د» من ص ٦ ، ورقم ٤ من هامش الصفحه السابقه. ولا فرق فى هذا الحكم بين العلم الموصوف وغير الموصوف - انظر ص ٢١ -

٤- ويقال فى كلمه مثل : «منذ» - علما - عند ندائها ، إنها منادى ، مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره علامه البناء الأصلى ، فى محل نصب. وعلامه البناء الأصلى فى هذه الكلمه هى : الضمه. وهذه تختلف عن ضمه البناء التى يجلبها النداء. (ثم انظر «ج» ص ٢٢ - وص ١١) الضمه. وهذه تختلف عن ضمه البناء التى يجلبها النداء. (ثم انظر «ج» ص ٢٢ - وص ١١)

٥- ويقال فى كلمه مثل : «منذ» - علما - عند ندائها ، إنها منادى ، مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره علامه البناء الأصلى ، فى محل نصب. وعلامه البناء الأصلى فى هذه الكلمه هى : الضمه. وهذه تختلف عن ضمه البناء التى يجلبها النداء. (ثم انظر «ج» ص ٢٢ - وص ١١) الضمه. وهذه تختلف عن ضمه البناء التى يجلبها النداء. (ثم انظر «ج» ص ٢٢ - وص ١١)

٦- أما المبدوء «بأل» فله حكم خاص يجىء فى «الحاله الرابعه» من ص ٣٧.

٧- فى ص ٣ - هذا ، وإلحاق الأشياء المذكوره بالمفرد العلم ، هو رأى كثير من النحاه شاع اتباعه والاقتصار عليه ؛ ويعارضه رأى آخر أنسب. (كما سيذكر فى «الملاحظه التاليه» ص ١١) وقد يكون من السائغ أن نذكر - بإيجاز - للمتخصصين ما فى المطولات النحويه من خلاف جدلى شكلى حول حكم المعارف -- المبنيه قبل النداء وليست أعلاما. يدور الخلاف حول نوع

تعريفها بعد النداء ؛ أهو الذى كان لها قبله ، أم هو تعريف جديد بدل السابق ، حل محله؟ فشارح المفصّل (ج ١ ص ١٢٩) يعرض الرأيين ، ويرجح - فى وضوح وصراحه - الرأى القائل إن المعارف كلها - أعلاما وغير أعلام - ثفقد تعريفها السابق ، وتصير نكرات ، ويجلب لها النداء بما فيه من القصد والإقبال على المخاطب تعريفا جديدا ثزيل تنكيرها الجديد. ويؤيد هذا بكلام طويل. أما غيره - كأبى بكر بن السراج ، ومن معه من القدامى ، وكالصبان من المتأخرين - فيؤيد الرأى الآخر ؛ بحجه أن أكثر المعارف لا يمكن أن يزول عنه تعريفه القديم مطلقا ، ولا يمكن أن يتجرد منه ، ويصير نكره تقبل التعريف المجلوب بالقصد والمخاطبه مع النداء ، (كلفظ الجلاله «الله» وكأسماء الإشاره ...) وقد وردت إشاره موجزه لهذه المسأله على هامش كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٠٣) اكتفى فيها المقرّر بأن أحال إيضاحها وتفصيلها وتفريعها إلى ما جاء فى شرح السيرافى لها. كذلك أشار صاحب شرح التصريح (فى أول الفصل الثانى من أقسام المنادى) إلى المنادى المعرف ؛ ما كان منه مذكرا أو مؤنثا ، علما وغير علم ، معرفا قبل النداء أو بعده. ألى غير هذا مما اشتملت عليه المطولات من تفريعات وتشعيبات لا خير فى سردها الآن. ومن الممكن أن نستخلص منها نتيجتين. الأولى : أن العلم المفرد إذا نودى ، وجب بناؤه على الضمه ؛ وأنه - بعد النداء - معرفه لا شك فى تعرفه ، علم لا خلاف فى علميته. ولا يعنينا بعد هذا أن يكون تعرفه وعلميته هما السابقان على النداء ، أو مجلوبان بعد النداء ، مجددان بسببه ؛ لأفه فى الحالتين علم ، بالرغم من وجود أعلام لا يفارقها التعريف مطلقا ؛ كلفظ الجلاله «الله». وما سبق خاص بالعلم المفرد الذى ليس مثنى ولا مجموعا. فان كان مثنى أو مجموعا فله حكم آخر يجىء - فى رقم ٣ من ص ١٥ - الثانيه : أن المعارف الأخرى التى ليست أعلاما ، والتى يغلب أن تكون قبل النداء مبنيه أصاله (كالضمير ، والإشاره ...) لا شك فى تعرفها ولا يعنينا أيضا أن يكون هذا التعريف هو السابق على النداء ، وأنه استمر بعده ؛ (إذ لا يمكن تنكيرها - على الأصح) - أو هو تعريف جديد حل محل الأول الذى زال بالنداء ، وصارت المعرفه نكره بعد زواله ، ثم زال تنكيرها بتعريف القصد رالخطاب مع النداء ... لا يعنينا ذلك ؛ لأن هذه المعارف التى ليست أعلاما والتى هى مبنيه أصاله قبل النداء - ستبنى بعده على الضمه المقدره أو فروعها. وتعتبر ملحقه تقسم المفرد العلم السالف ؛ ولا تلحق بقسم النكره المقصوده - كما يرى بعض النحاه - لأنها معارف قبل النداء ، وليست نكره تامه التنكير بصير بالنداء والخطاب نكره مقصوده. ولو فرضنا أن تعريفها السابق يزول بالنداء ، ويحل محله تعريف جديد - وهذا رأى ضعيف مردود - لوجب أن يكون التعريف المتجدد مماثلا لتعريفها السابق نوعا ودرجه ، كما عاد للعلم نوع تعريفه السانق ودرجته وهو العلميه ، (على رأى من يقول : إنه يفقد علميته بالنداء ، ثم تعود له بعده) فليس بمقبول أن يقال إنها معارف فى أصلها ، زال تعريفها السابق ، فصارت نكره ، ثم نوديت فاكتسبت التعريف الجديد المخالف للسابق ، وصارت به نكره مقصوده ، (مع أن أكثر تلك المعارف لا يفقد تعريفه مطلقا فى الرأى الأقوى - كما سبق) -- وإنما ألحقت بالعلم لقرب درجه تعريفها منه ، ولم تدخل فى عداده لأنها ليست علما ... وهذا الخلاف شكلى ؛ بالرغم مما يرتبون عليه من وضع المعارف فى درجات متفاوته القوه فى التعريف تفاوتا يؤدى إلى تقديم بعضها فى ترتيب الكلام على بعض ، لكن لا أثر له فى ضبط الكلمه ، ولا معناها ، ولا إعرابها ؛ فهى على الرأيين معرفه بعد النداء ، ومبنيه على الضمه. سواء أكانت من قسم المفرد العلم أم من قسم النكره المقصوده ... (وقد سبق نفصيل الكلام على العلم فى ج ١ ص ص ٢٠٠ م ٢٢)

ملاحظه

ما تقدم من حكم الضمه المقدره فى آخر الأعلام المبنيه أصاله قبل النداء ، وفى آخر ما ألحق بها ... ، هو الرأى الشائع عند أكثر النحاه - كما أشرنا (١) - وفيه مع صحته وشيوعه - نوع من التضييق والتعقيد ؛ لأن بعض المحققين يتوسع فيقول : (إذا نقلت الكلمه المبنيه وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ ، فالواجب الإعراب) (٢). يريد : فالواجب اعتبارها معربه بعد النقل ، وقبل مناداتها ، وتناسى البناء السابق ، ويراعى عند ندائها هذا الاعتبار الجديد ، الذى يجعلها فى حكم الأسماء المعربه ، الأصيله الإعراب قبل مجئ النداء -. وبناء على هذا الرأى - الشامل للضمير والإشاره ، وغيرهما صرح بعض النحاه بأنّك (تقول فى : كيف ، وهؤلاء ، وكم ، ومنذ ... أعلاما) - (يا كيف يا هؤلاء - يا كم - يا منذ ... بضمه ظاهره ؛ فهى متجدده للنداء). اه. وفى هذا الرأى توسعه ، وتيسير محمودان ؛ لأنه يجعل حكم المنادى (٣) «المفرد العلم» مطرّدا ؛ يعم ويشمل صورا كثيره بغير تفرقه ولا تشتيت. ومن ثم كان الأخذ

١- فى رقم ٦ من هامش ص ٩.

٢- هذا كلام «الرضى» فى باب : «العلم» نقله «خالد» وعلق عليه فى شرحه : على «التصريح» (ج ٢ - أول الفصل الثانى ، فى أقسام ألمنادى).

٣- وهو البناء على الضمه أو ما ينوب عنها ، من غير تفرقه بين ما أصله علم قبل النداء أو غير علم ، مبنى أو غير مبنى. لأن إدراك هذه التفرقه ، والوصول إلى معرفتها اليوم عسير كل العسر على جمهره الناس ، ففى الاستغناء عنها راحه بغير ضرر. وهناك نص آخر يؤيد ما سبق ؛ ملخصه : وجوب الإعراب والتنوين معا قبل النداء فى كل لفظ أصله مفرد حقيقى (أى : ليس مثنى ولا جمعا ، ولا من أنواع المركبات الثلاثه التى منها المركب الإضافى ، وشبه الملحق به) ومبنى ثم ترك أصله ، وصار اعلما منقولا من معناه وحكمه السابقين إلى معنى وحكم جديدين. مثل كلمه : «أمس ، وغاق» إذا صارتا علمين ؛ فعند ندائهما يجرى عليهما حكم الأسماء المعربه قبل النداء. راجع التصريح أول الفصل الثانى فى «أقسام المنادى ، ج ٢ ص ١٦٦ - وحاشيته آخر باب «الممنوع من الصرف» ص ٢٢٦) وسبق لهذا الحكم بيان مفيد فى ج ١ ، بابى المعرب والمبنى - والعلم ، م ٦ و ٢٣ ص ٧٤ و ٢٧٨.

به أفضل من الأخذ بالرأى الأول.

وإنما يبنى المفرد العلم - وملحقاته - إذا لم يكن معربا مجرورا باللام فى «الاستغاثه والتعجب» مع ذكر «يا» ؛ كما فى نحو : يا لعلىّ للضعيف ؛ للاستغاثه بعلىّ فى نصر الضعيف. ويا لعلى المحسن ؛ للتعجب من كثره إحسانه. فالمنادى فيهما ، معرب وجوبا ، كما كان قبل النداء ، مجرور باللام فى محل نصب ، لأنه خرج بسبب الجار من قسم «المفرد العلم» ، ودخل فى قسم المضاف - (١) تأويلا -.

وكذلك يجب إعرابه (ولا يصح بناؤه) إذا كان هذا العلم المفرد منقولا من أحد الأعداد المتعاطفه ، بالتفصيل الموضح فى مكانه (٢).

وهناك صوره يجوز فيها الإعراب والبناء ، وستجئ (٣).

١- كما سيجئ هذا فى باب الاستغاثه ، ص ٧٨

٢- ص ٣١ وص ٣٣ - ا -

٣- فى ص ١٩.

زیاده وتفصیل

١ - ما كيفيه بناء المفرد العلم الذى كان فى أصله اسما منقوصا ، منونا ، ثم نقل إلى العلميه ؛ مثل : هاد - راض - مرتض - مستكف - وغيرها؟ ... الأصل فى المنقوص أن يكون مختوما بالياء (١) الظاهره إلا فى بضع حالات قليله ؛ أهمها : أن يكون منونا مرفوعا أو مجرورا ؛ فيجب حذفها نطقا وكتابه ؛ لأن الضمه والكسره ثقيلتان على الياء ، فتحذفان ؛ طلبا للخفه. فإذا حذفتا تلاقت الياء ساكنه مع التنوين فيجب حذفها ؛ تخلّصا من التقاء الساكنين ؛ فتصير الكلمه إلى الصور السالفه. (فأصل : «هاد» - مثلا - فى : «أنت هاد للخير» هو : هادين ؛ بكتابه التنوين نونا ساكنه تبعا لأصله (٢). ثم حذفت الضمه ؛ منعا للثقل ؛ فصارت الكلمه : «هادين» بياء ونون ساكنتين. ثم حذفت الياء (٣) ؛ للتخلص من الساكنين ؛ فصارت الكلمه : «هادن» ، بإثبات التنوين على شكله الأول نونا ساكنه. ثم جرى الاصطلاح على كتابه التنوين كسره مكرره لكسره الحرف الأخير الذى قبل الياء المحذوفه ، فصار للحرف الأخير كسرتان ؛ إحداهما حركه أصليه هجائيه ، والأخرى بدل التنوين. وانتهت الكلمه إلى صورتها الأخيره : «هاد». ومثلها استمعت لهاد ، وأصلها : هادين ، حذفت كسره الياء ، وجرى ما سبق ...)

فإذا نوديت وجب حذف التنوين ، لأن المنادى هنا علم مفرد ؛ فيجب بناؤه على الضم بغير تنوين. وهذا الضم مقدر على الياء ، لكن أتبقى الياء محذوفه كما كانت ، والضّمّ مقدر عليها برغم حذفها - لأنها ملحوظه كالمذكوره - أم تعود بعد النداء إلى مكانها ؛ فتظهر نطقا وكتابه ، ويكون الضمّ مقدرا عليها كذلك؟ رأيان ؛ أحدهما : يوجب حذف التنوين واستمرار حذف الياء ؛ لأن الكلمه المناداه كانت منونه ومحذوفه الياء قبل المناداه فوجب حذف التنوين ؛ لأنه معارض لبناء المنادى ، كما يوجب ألّا ترجع الياء ؛ لعدم وجود ما يقتضى إثباتها وإرجاعها ؛ إذ

١- يجوز حذفها بالتفصيل الخاص بحذف الياء. وقد سبق بيانه مفصلا فى ج ١ م ١٦

٢- أوضحنا هذا وسببه فى صدر الجزء الأول عند تفصيل الكلام على التنوين م ٢

٣- أوضحنا هذا وسببه فى صدر الجزء الأول عند تفصيل الكلام على التنوين م ٢

طرأ عليها النداء وهى محذوفه ، فتبقى على حالها من الحذف.

والآخر : يوجب حذف التنوين للسبب السالف ، ويوجب إرجاع الياء وإثباتها لأن سبب حذفها - وهو تلاقيها ساكنه مع التنوين - قد زال بزوال التنوين. وإذا زال السبب لا تبقى بعده آثاره. فالرأيان متفقان على حذف التنوين وسببه ، مختلفان فى إرجاع الياء وإثباتها ، أو عدم إرجاعها.

ويتفقان على إرجاعها إذا لم يكن فى العلم المنقوص إلّا حرف أصلى واحد ، مثل : «مر» ، اسم فاعل من «أرى» ، فتقول فى نداء المسمى به : يا مرى.

والحق أنّ هذه الأدله جدليه محضه ليس فيها مقنع. والفيصل إنما هو السماع الوارد عن العرب ، ولم ينقل أحدهما منه ما يكفى لترجيح رأيه ؛ فالرأيان متكافئان. وقد يكون الأنسب هو الرأى الداعى إلى إثبات الياء ؛ لأنه أقرب إلى الوضوح ، وأبعد من اللبس والاختلاط.

وكل ما قيل فى كلمه : «هاد» - مما أسلفناه - يقال فى سائر الأعلام المنقوصه المنونه عند ندائها ... - كما سيجىء البيان (١) -

٢ - إذا كان المفرد العلم فى أصله منقولا من اسم مقصور منون. (نحو : مرتضى - مصطفى - رضا ... وأشباهها) - وجب عند ندائه حذف تنوينه ، لأنه سيبنى على الضم ، وهذا البناء يقتضى حذف التنوين حتما. لكن أتعود بعد ذلك ألف المقصور التى حذفت من آخره نطقا ؛ بسبب تلاقيها ساكنه مع التنوين الساكن ، أم لا تعود؟

(ذلك أن الأصل فى كلمه مثل : مرتضى ، هو مرتضى ؛ أى : مرتضين ؛ رفعا - والنون الساكنه هى التنوين - تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفا ، وصارت الكلمه : مرتضان ، تلاقى ساكنان ؛ الألف وهذه النون ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وصارت الكلمه : مرتضن ، لكنها تكتب «مرتضى» ، طبقا لقواعد رسم الحروف ؛ وهى تقضى بأن يوضع على الحرف الذى قبل النون حركه ثانيه مماثله لحركته الهجائيه ، تغنى عن النون بعد حذفها ، وتكون هذه الحركه الهجائيه الثانيه هى الرمز الدال على التنوين ، بدلا من التنوين).

١- فى باب : تثنيه المقصور ، والممدود ، وجمعهما (.. هامش ص ٥٦٦).

ويجيب النحاه : أن الظاهر فى هذه المسأله هو تطبيق حكم المسأله السابقه فيجرى على ألف المقصور ما جرى على ياء المنقوص من وجود رأيين متفقين على حذف التنوين ، مختلفين فى رجوع الألف نطقا أو عدم رجوعها ، بالحجه التى تساق لكل. وقد يكون الأنسب إرجاع الألف ...

٣ - سبق فى باب المثنى (١) أن العلم المفرد إذا ثنّى أو جمع ، زالت علميته ، وصار نكره ، ولا يحكم له بالتعريف إلا بوسائل جديده تزاد ؛ منها : إدخال «أل» المعرّفه عليه ، أو نداؤه ... أو ... فإذا نودى العلم بعد تثنيته وجمعه حكم له بالتعريف الناشئ من النداء ، لا من العلميه ؛ لأن النداء هنا دخل على منادى خال من العلميه ، فقد أزالها ما طرأ من التثنيه أو الجمع ، مثل : يا محمدان - يا محمدون ... وأشباههما ؛ فيصير بعد ندائه فى حكم النكره المقصوده - عند كثير من النحاه - تجرى عليه أحكامها التى منها : صحه نعتها - أحيانا - بالنكره أو بالمعرفه ؛ فيراعى إما أصله الأول الذى زالت علميته قبل النداء ، وإما حاله تعريفه الطارئه بعد النداء - (٢) ... - من بخلاف العلم الذى ليس مثنى ، ولا جمعا ، فإن علميته تبقى بعد النداء ويتعرف بها ، أو لا تبقى ؛ فيتعرف بالنداء الطارئ لا بتلك العلميه السابقه - على حسب الخلاف الذى سبق (٣) -.

٤ - إذا نودى : «إثنا عشر» و «إثنتا عشره» علمين ، جاز أن يقال : يا إثنا عشر ، ويا إثنتا عشره ، فإثنا وإثنتا مبنيان على الألف ، لأن المثنى وملحقاته فى هذا الباب فى حكم المفرد ؛ فيبنى على ما يرفع به. وكلمه : «عشر وعشره» بعدهما مبنيه على الفتح ، لا أهميه لها ، لأنها بمنزله نون المثنى. وهمزتهما للقطع (٤) ما داما علمين.

ويجوز أن يقال : يا إثنى عشر ، ويا إثنتى عشره ... بالنصب بالياء على

١- ج ١ ص ٨٣ م ٩.

٢- طبقا لما سيجىء فى «د» من ص ٢٩.

٣- فى رقم ٦ من هامش ص ٩.

٤- انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٧ و ٢ من هامش ص ٢٣٥؟

اعتبار المثنى مع كلمه : «عشر» أو «عشره» بمنزله المضاف مع المضاف إليه فى الصوره ، والمنادى المضاف واجب النصب (۱).

ص: ۱۶

۱- هـذا رأى الكوفيين الذى أشـرنا إليه (فى رقم ۲ من هـامش ص ۸ و ۱ من هـامش ص ۳۱) وبمقتضاه تكون الأعـداد المركبه كلها داخله فى قسم المنادى المضاف ، فصـدر كل واحـد منها واجب النصب ، عنـد الكوفيين فى النـداء ، ويظل العجز مبنيا على الفتح ، بمنزله النون. أما عند غيرهم فالأعداد المركبه كلها مبنيه على فتح الجزأين - (ما عدا العلمين : إثنى عشـر وإثنتى عشـره - ؛ والمنادى هو العـدد المركب بجزأيه معا إلا هذين. فإذا كان المنادى العلم هو : إثنا عشـر ، وإثنتا عشـره ، فصدرهما وحده ، فى حكم العلم ، المثنى ، المنادى ، المبنى. ويترتب على الخلاف بين الكوفيين وغيرهم الخلاف فى ضبط تابع المندى.

(ب) من المفرد العلم صوره يجوز فيها أمران (١) : البناء على الضم فى محل نصب ، أو البناء على الفتح فى محل نصب. وهذه الصوره الجائزه بحكميها لا بد أن يكون فيها المنادى علما غير مثنى ، ولا مجموع ، وأن يكون آخره مما يقبل الحركه (فلا يكون معتل الآخر ؛ كعيسى ، ولا مبنيّا على السكون لزوما ، مثل : «من» علم شخص ...) وأن يوصف مباشره - أى : بغير فاصل - بكلمه : «ابن» أو «ابنه» ، دون «بنت» ، وكلتاهما مفرده مضافه إلى علم آخر ، مفرد أو غير مفرد (٢) ... مثل : يا حسن بن على ، من أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك. ويا فاطمه بنه محمد ، أنت فخر النساء ، ببناء كلمتى : «حسن» ، و «فاطمه» ، على الضم أو على الفتح ، فى محل نصب فى الحالتين. ولا بد أن تكون البنوه حقيقيه.

١- انظر الزياده والتفصيل ، ففيها أمر ثالث حكمه الإعراب ، وتعليل الأوجه الثلاثه.

٢- ولا يشترط فى العلمين ولا فى أحدهما التذكير - على الرأى الراجح - ولا مانع أن يكون العلم اسما ، أو كنيه ، أو لقبا. أو جنسيا للأعلام المجهوله ؛ نحو : يا فلان بن فلان ، أو : يا حارث بن همام ، (للشخص الخيالى الذى تخيله الحريرى دعامه المحاورات فى مقاماته ، وأدار الحديث بلسانه فى كثير منها.) وكذلك : يا سيد بن سيد ؛ لكثره استعماله كالأعلام ، وبضع كلمات ساغت كهذه. ومتى اجتمعت الشروط فى نداء أو غيره وجب - فى ذلك الرأى الراجح - حذف همزه الوصل وألفها كتابه ونطقا من «ابن» ، و «ابنه» إلا لضروره الشعر ، أو لوقوع إحداهما فى أول السطر فتثبت الألف كتابه. وكذلك يجب - فى غير الضروره الشعريه - حذف التنوين كتابه ونطقا من المستوفى للشروط ؛ ولو كان غير منادى. (وقد سبقت إشاره لهذا فى ح ١ ص ٣٠ م ٤). غير أن هنا مسأله وقع الخلاف فيها فى حذف التنوين من آخر العلم الموصوف المنادى وغير المنادى. وفى حذف همزه الوصل مع ألفها من الصفه (ابن وابنه) هى : أن يكون العلم الأول (الموصوف) كنيه أو مضافا آخر ، أو يكون العلم الثانى (وهو المضاف إليه) كنيه أو مضافا آخر كذلك ؛ مثل : أول الخلفاء الراشدين أبو بكر بن قحافه. ومثل محمد بن أبى بكر من أشهر الزهاد ... فيرى كثير من النحاه وجوب إثبات التنوين وألف الوصل فى الصورتين. ويرى آخرون جواز حذفهما ، وإثباتهما. وقد يكون الحذف - على لمته - هو الأنسب اليوم ، ليكون حكمه مطردا شاملا الصور المختلفه. ومسأله أخرى ، هى التى تكون فيها الصفه كلمه : «بنت» ، ويكون موصوفها علما لمؤنث يصح صرفه ، ومنعه من الصرف. فهل يجوز بقاء التنوين فى موصوفها المنادى وغير المنادى؟ روى سيبويه الحذف والإثبات عن العرب الذين يصرفون كلمه : «هند» وأشباهها ؛ مما يجىء فى ص ٢٢٦ فيقولون : هذه هند بنت عاصم ؛ بتنوين «هند» ، وتركه لكثره الاستعمال. وقد يكون الأحسن هنا أيضا حذف التنوين ، ليكون الحذف مطردا فى كل المسائل ، وقاعدته عامه.

فإذا فقد شرط وجب الاقتصار على البناء على الضمّ ، كأن يكون المنادى غير علم ، مثل : يا غلام ابن سعد ، أو يكون علما مفصولا (۱) من المنادى ، مثل : يا سليمان النبى ابن داوود ، أو تكون كلمه : «ابن» و «ابنه» ليست نعتا وإنما هى بدل ، أو مفعول ، أو خبر : أو منادى جديد ، أو غير ذلك مما ليس نعتا ...

۱- مع الخلاف فى العلم إذا كان كنيه ، على الوجه المبين فى هامش الصفحه السالفه.

زياده وتفصيل :

أولا – إذا اجتمعت الشروط السابقه جاز الوجهان المذكوران ، ووجه ثالث ، هو أن يكون المنعوت معربا منصوبا ، بغير تنوين.

وللنحاه فى تعليل الأوجه الثلاثه آراء قائمه على التكلف ، والتأويل ، والحذف أو الزياده ، بغير حاجه ماسّه إلا رغبتهم فى إلحاق كل وجه بحاله إعرابيه ثابته ، وإدخاله تحت قاعده أخرى مطّرده. ولا يعرف العرب شيئا من هذه التعليلات ، ولا شأن لهم بها ، ولن يتأثر الأسلوب أو ضبط مفرداته بإغفالها ، وإهمال الوجه الثالث القائم على الإعراب مع النصب المباشر. وفيما يلى بعض تلك الآراء بإيجاز يحتاج إليه الخاصه :

(١) فى مثل : يا حسن بن علىّ – بضم المنادى – يكون بناؤه على الضمّ فى محل نصب ؛ مراعاه للقاعده العامه ، لأنه مفرد علم. وتعرب كلمه : «ابن» صفه ، منصوبه ، تبعا لمحل المنادى الموصوف. لا لفظه المبنىّ. وهذا إعراب حسن لا مأخذ عليه.

(٢) وفى مثل : يا حسن بن على ... (١) – بفتح المنادى – يكون مبنيّا على الفتح فى محل نصب (فهو مبنى لفظا ، منصوب محلا). ويقولون : إن حقه البناء على الضم ؛ لأنه مفرد علم ، ولكن آخره تحرك بحركه تماثل الحركه التى على آخر الصفه ، على توهم وتخيل أن الكلمتين بمنزله كلمه واحده ؛ إذ الفاصل بين آخر المنادى ، وآخر صفته حرف واحد ساكن. فالفصل به كلا فصل ؛ لأنه حاجز غير حصين – كما يقولون – وفى هذه الحاله يذكرون فى إعراب المنادى : أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحه الإتباع (٢) ، فى محل نصب ، وكلمه «ابن» صفه له ، منصوبه باعتبار محله.

فلم هذا التوهم ، واللف والالتواء فى إعراب المنادى ، وإتباع حركته – وهو السابق – لصفته اللاحقه ، مع ما فى هذا من مخالفه المألوف الذى يجرى على أن يكون المتأخر هو التابع فى حركته للمتقدم؟

لم لا نقول : إن المنادى إذا اجتمعت فيه الشروط السالفه جاز أن يكون مبنيّا على الفتح مباشره ، أو على الضم ، مراعاه للواقع المأثور من فصيح الكلام العربى؟ ولا ضرر فى هذا ولا إساءه ، بل إنه السائغ المقبول ، وهو فى الصورتين فى محل نصب.

١– تجىء مناسبه أخرى لهذا النوع من المنادى ، فى «ج» ، من ص ٥٢.

٢– أى : الفتحه التى جاءت فى آخر المنادى متابعه ومماثله للفتحه التى فى آخر صفته.

(٣) ويجيزون فى إعراب المنادى فى الصوره السالفه أنه مبنى على الفتح ، على توهم وتخيل تركيبه مع صفته تركيبا لفظيّا ، كالتركيب اللفظى الذى فى الأعداد : أحد عشر ، وثلاثه عشر ، وأربعه عشر ، وما بعد أربعه عشر إلى آخر تسعه عشر ، فإن هذه الأعداد مبنيه على فتح الجزأين دائما فى جميع الحالات الإعرابيه ، بسبب تركيب الكلمتين تركيبا يلازمهما ، ويقتضى أن يلازمهما فتح آخرهما.

فما الداعى لهذا التكلّف أيضا ، وحمل المنادى مع صفته فى هذه الصوره على تلك الأعداد المركبه ، مع وجود الفارق الواضح بينهما؟ ذلك أن العدد المركب لا يؤدى معناه الأساسى المطلوب إلا مع التركيب الحتمى ، فكل جزء من الجزأين لا يستقل بنفسه ، وإنما هو بمثابه حرف من كلمه واحده ، تؤدى معنى أصيلا ، لا يؤديه أحد حروفها ، وليس هذا شأن النعت والمنعوت كما هو معروف. ومن ثم كانت المشابهه بين الأسلوبين ضعيفه ، وكان الاعتماد عليها هنا غير قوىّ ، وإنما القوى أن نقول فى هذه الحاله ما قلناه فى الحاله الثانيه وهو أن المنادى مبنىّ على الفتح - مباشره - فى محل نصب ، نزولا على حكم الواقع الذى لا ضرر فى اتباعه. أما كلمه : «ابن» فإعرابها هنا كإعرابها هناك.

(٤) ويجيزون أيضا فى المنادى السالف ألّا يكون مبنيّا على الفتح فى محل نصب وإنما يكون معربا منصوبا ، مباشره ، بغير تنوين ، غير أنّهم لحظوا أن حالات المنادى المعرب المنصوب لا تنطبق عليه ؛ فتلمسوا الوسيله لإدخاله تحت واحده منها فارتضوا أن تكون الصفه (ابن) فى حكم الزائده التى لا وجود لها ، وأن المنادى مضاف ، وأن المضاف إليه هو الكلمه التى بعد كلمه «ابن» وبذا يكون المنادى - فى تقديرهم داخلا فى قسم المضاف الذى يجب إعرابه ونصبه!! ويترتب على هذا أن تكون كلمه «ابن» مقحمه بين المضاف والمضاف إليه وأنها لا توصف بإعراب ولا بناء ، وإنما هى موقوفه - كما يقولون - ولا محل لها من الإعراب ، فليست صفه ، ولا غيرها.

فما هذا؟ وما الدافع له؟ الخير فى إهماله ، وإنما ذكرناه لنعرض شيئا يستحق الإعراض عنه. ثم نواجه الواقع بحكم أصيل يناسبه ، لا إقحام فيه ، ولا وقف ، ولا بناء ؛ فنعتبر المنادى معربا منصوبا بغير تنوين ، وكلمه «ابن صفه له ، منصوبه.

«ملاحظه» :

كل ما تقدم خاصّا بكلمه : «ابن» يسرى على كلمه : «ابنه» الواقعه مثلها صفه لمنادى مؤنث ، مستوف للشروط ، ولا يسرى على غيرهما. فإذا وصف المفرد العلم بغيرهما بقى مفردا علما (١) ، له ولتوابعه أحكامهما الخاصه ، ولا ينتقل بسبب الوصف إلى قسم الشبيه بالمضاف ؛ إذ لو انتقل إليه لوجب نصبه فى جميع الأحوال ؛ كالشبيه بالمضاف. وهذا النصب العام مخالف للحكم الصحيح.

ثانيا - المنادى النكره المقصوده الموصوف بكلمه : «ابن» ، أو «ابنه» أو غيرهما ، له حكم خاص يختلف عن الحكم السابق ، فيتوقف على حال هذه النكره ، أكانت موصوفه قبل النداء بإحدى الكلمتين السالفتين ، أو بغيرهما ، أم جاء الوصف بعد النداء ، وطرأ بعد تحققه؟ وسيجىء الحكم مفصلا عند الكلام على النكره المقصوده (٢).

١- سيجىء هذا فى أول ص ٢٩.

٢- ص ٢٧.

(ح) وإذا كان المفرد العلم مبنيّا قبل النداء بقى على بنائه القديم فى اللفظ ، ولكن يطرأ عليه بناء جديد ، مقدر يجلبه النداء معه - طبقا للرأى الشائع من رأيين ، كما أسلفنا (١) - فكلمه مثل : «سيبويه» - وهى علم على إمام النحاه المشهور - مبنيه قبل النداء على الكسر لزوما. فإذا نودى ، وقيل : يا سيبويه ، أحسن الله جزاءك - كانت كلمه «سيبويه» منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره البناء الأصلى على الكسر ، فى محل نصب (٢) ...

ولهذا البناء الجديد المقدر أثره فى التوابع ، كالنعت وغيره - وستجىء الأحكام المفصله الخاصه بتوابع المنادى (٣) -. فإذا جاء للمنادى تابع صح فى هذا التابع أن يكون فى مظهره الشكلى مرفوعا (٤) ؛ مراعاه صوريّه - غير حقيقيه - للضم المقدر فى المنادى ، وجاز أن يكون منصوبا ؛ مراعاه لمحل هذا المنادى ؛ لأنه مبنى فى محل نصب - كما عرفنا - ولا يجوز مراعاه علامه البناء الأصلى التى ليست طارئه مع النداء. تقول يا سيبويه النحوىّ ؛ ببناء كلمه «النحوىّ» على الضم - رفعا صوريّا غير (٥) حقيقى - أو بنصبها مباشره : باعتبارها معربه. ومثل هذا يقال فى كل علم مفرد لازم البناء فى أصله قبل مناداته ؛ سواء أكان بناؤه الأصلى اللازم على الكسر (ومنه : حذام ؛ رقاش ... علمين على امرأتين عند من يبنيهما) - أم على غير الكسر ؛ (مثل : حيث - كيف - أربعه عشر ، وأخواتها من الأعداد المركبه المبنيه على فتح الجزأين. - نعم ... أعلام أشخاص) فيقال فى كل علم من هذه الأعلام : إنه مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره علامه البناء الأصلى (على الكسر ، أو على الضم ، أو على الفتح ، أو على فتح الجزأين ، أو على السكون) فى محل نصب فى كل ذلك.

ومثل هذا يقال فى العلم المعرب المنقول من جمله محكيه ، مثل : «صنعت خيرا» علم على شخص ، فيقال : يا صنعت خيرا الشجاع ، فالمنادى - وهو : «صنعت خيرا» - مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركه الحكايه ، فى محل نصب. ويجوز فى النعت : (الشجاع) الرفع الصورىّ (٦) تبعا للفظ المنادى

١- فى رقم ٦ من هامش ص ٩ - وانظر «الملاحظه» التى فى ص ١١ حيث تعرض الرأى الآخر المفيد.

٢- فى رقم ٦ من هامش ص ٩ - وانظر «الملاحظه» التى فى ص ١١ حيث تعرض الرأى الآخر المفيد.

٣- ص ٣٩. الإجابه والبيان فى ص ٥١.

٤- هل يقال لهذا اللفظ إنه مرفوع ، مع أن رفعه صورى ، وغير حقيقى؟ وما إعرابه؟ الإجابه والبيان فى ص ٥١.

٥- هل يقال لهذا اللفظ إنه مرفوع ، مع أن رفعه صورى ، وغير حقيقى؟ وما إعرابه؟ الإجابه والبيان فى ص ٥١.

٦- هل يقال لهذا اللفظ إنه مرفوع ، مع أن رفعه صورى ، وغير حقيقى؟ وما إعرابه؟ الإجابه والبيان فى ص ٥١.

والنصب تبعا لمحله.

(د) المنادى المفرد العلم مبنى - فى الأكثر كما عرفنا - فلا ينون إلا فى الضروره الشعريه ، فيباح تنوينه مع رفعه (١) ، أو نصبه (٢). فمثال الأول قول الشاعر يهدّد خصمه حميدا :

لا تهجنى - يا حميد - إنّ لى

فتكه الليث ، إذا الليث غضب

ومثال الثانى قول المادح :

حسبنا منك - يا عليّا (٣) -

أياد

يتغنّى بها الزمان نشيدا

وإذا كان المنادى المفرد العلم مبنيّا على الضم ، لكنه منون للضروره لزم التصريح بهذا عند إعرابه (٤) ، وجاز فى تابعه الرفع مراعاه للفظه - إن لم يوجد مانع آخر - والنصب مراعاه لمحله. أما إذا كان منصوبا منوّنا فيقال فى إعرابه إنه منصوب منوّن للضروره ، ولا يجوز فى تابعه إلا النصب ، لأن النصب هو الأصل المحلىّ فى المبنىّ ، وقد ظهر النصب فى اللفظ ، فلا داعى لأهماله ، ومراعاه غيره ...

١- ويقال عند إعرابه : إنه منادى مبنى على الضم ، ولحقه التنوين للضروره. وقد اجتمع التنوين وعدمه فى العلم «مطر» ضمن بيت يستشهد به قدماء النحاه هو : سلام الله يا «مطر» عليها وليس عليك يا «مطر» السّلام

٢- ويقال عند إعرابه : إنه منادى مبنى على الضم ، ولحقه التنوين للضروره. وقد اجتمع التنوين وعدمه فى العلم «مطر» ضمن بيت يستشهد به قدماء النحاه هو : سلام الله يا «مطر» عليها وليس عليك يا «مطر» السّلام

٣- والنصب فى الضروره - بالرغم من إباحته - أقل وأضعف من الرفع. ويقال فى إعرابه : إنه منصوب مراعاه لبعض اللهجات ، ومنون لضروره الشعر

٤- الضروره فى هذا البيت مباحه للشاعر ، ولكن تركها أفضل إذ لا يختل الوزن بتركها. وبعض النحاه يستشهد ببيت مثله ، هو قول الشاعر : ضربت صدرها إلىّ وقالت يا «عديّا» لقد وقتك الأواقى وموضع الشاهد : هو : يا عديا.

القسم الثانى : النكره

اشاره

(۱) المقصوده : ويراد بها خ خ النكره التى يزول إبهامها وشيوعها بسبب ندائها ، مع قصد فرد من أفرادها ، والاتجاه إليه وحده بالخطاب خ خ ؛ فتصير معرفه داله على واحد معين (۲) بعد أن كانت تدل على واحد غير معين. ولو لا هذا النداء لبقيت على حالتها الأولى من غير تعريف. فكلمه مثل : «رجل» هى نكره. مبهمه ، لا تدل على فرد واحد بذاته ، وإنما تصدق على محمود ، وحامد ، وصالح ... وكل رجل آخر. فإذا قلنا : يا رجل سأساعدك على احتمال المشقه ، تغير شأنها ، ودلت على فرد معروف الذات والصفات - دون غيره - هو الذى اتجه إليه النداء ، وخصه المتكلم بالاستدعاء ، وطلب الاستماع ؛ فصارت معرفه معينه بسبب الخطاب ، لا شيوع فيها ولا إبهام.

والنكره المقصوده هى - فى الرأى الأنسب - القسم الوحيد الذى يستفيد التعريف من النداء ، دون بقيه أقسام المنادى.

حكمها

الأكثر البناء (۳) على الضّمّه ، أو ما ينوب عنها - فى محل نصب ، فهى شبيهه بالمفرد العلم فى هذا. ومن أمثلتها قول شوقى يخاطب بلبله الحبيس :

يا طير - والأمثال تض

رب للّبيب الأمثل - :

دنياك من عاداتها

ألّا تكون لأعزل

ولا يصح تنوينها إلا فى الضروره الشعريه ، فتنون مرفوعه أو منصوبه ، كقول الشاعر وهو ينظر للقمر :

يا قمرا ، لا تفش أسرار الورى

وارحم فؤاد السّاهر الولهان

۱- وتسمى - كما فى رقم ۲ من هامش ص ۴ - اسم الجنس المعين. وقد سبق الكلام على النكره وتعريفها وما يتصل بها فى ج ۱ ص ۱۳۱ م ۷.

۲- الفرق بين التعيين والتعريف فى النكره المقصوده والمفرد العلم أن التعيين والتعريف فى الأولى عرضيان طارئان بسبب النداء

؛ فهما أثران من آثاره ؛ يجيئان معه ، ويزولان معه. ولكنهما أصيلان فى العلم ملازمان له ، ولو لم يوجد النداء ، فلا أثر للنداء فى إيجادهما ، أو زوالهما أو بقائهما - على الرأى الأرجح الذى سبق فى رقم ۶ من هامش ص ۹ - والمعارف متفاوته فى درجه التعريف ، وقوته ، طبقا لما سبق تفصيله فى الموضع الأنسب (وهو ج ۱ - م ۱۷ رقم ۳ من هامش ص ۱۹۱) ومنه يعرف أن النكره المقصوده فى درجه اسم الإشاره ؛ لأن التعريف بكل منهما يتم إما بالقصد الذى يعينه المشار إليه ، وإما بالتخاطب كما فى الموضع السالف ، وكما فى : «ب» من ج ۱ م ۳۲ ، ص ۳۹۹ - وأن التعريف بالعلميه ذاتى ؛ فهو أقوى.

۳- إلا فى الضروره الشعريه - كما سنعرف - ، وفى صوره أخرى معربه ستجىء فى الزياده والتفصيل : ص ۲۷ - «ا». وثالثه معربه تجىء فى ص ۳۳

ويصح : يا قمر. وفى الحالتين يكون إعرابها كالمفرد (١) العلم المنون فيهما.

هـذا حكم النكره بشـرط أن تكون مقصوده ، ومفرده (أى : غير مضـافه ، ولاـ شبيهه بالمضاف) فإن كانت غير مقصوده فهى من القسم الثالث الآتى ، وإن كانت غير مفرده فهى من أحد القسمين التاليين : الرابع ، والخامس.

وإنمـا تبنى النكره المقصـوده على الوجه السـالف بشـرط ألاـ تكون موصوفه ، وألاـ تكون من الأعـداد المتعـاطفه (٢) ولا معربه مجروره باللاـم فى حـاله الاسـتغاثه أو التعجب ؛ مع وجود حرف النـداء : «يـا» (٣) ؛ لأـن للأولين حكما سـيجئ (٤) ، وأن الجـار يجعلهـا من قسم المنـادى المضـاف – تأويلاـ – ، دون غيره ، وهو معرب واجب النصب ؛ نحو : يا لقوىّ لضـعيف يستنصـره ، ويا للمطر الهتون!! فى نـداء منكّرين معينين. فالمنـادى مجرور باللاـم فى محـل نصب ، وقـد بقى معربـا ، كشـأنه السابق على النـداء. وسيجىء البيان فى باب الاستغاثه(٥) ...

١- سبق فى «د» ص ٢٣. ويجب التصريح باسمها عند الإعراب

٢- انظر «ا» ص ٢٧ وص ٣٢.

٣- انظر «ا» ص ٢٧ وص ٣٢.

٤- دون غيره ، ولا يصح حذفه فى الحالتين ، – كما سبق فى رقم ٥ و ٦ من ص ٣ –.

٥- ص ٧٦ – ويقول ابن مالـك فى أحكـام المنادى المبنى على الضم مطلقا ؛ (أى : سواء أكان مفردا علما ، أم نكره مقصوده) : وابن المعرّف المنـادى المفردا على الّذى فى رفعه قـد عهـدا فهـو يطـالب ببنـاء المنـادى المفرد المعرف ، وأن يكون بنـاؤه على العلامه المعهوده فيه فى حاله رفعه قبل النداء ؛ لأن الضم – لا الرفع – هو علامه البناء فى الشائع ، فالذى علامته الضمه يبنى عليها ، والـذى علاـمته الأـلف ؛ كـالمثنى ، أو الواو كجمع المـذكر ، يبنى عليهمـا ... وهـذا الحكم ينطبق على القسـمين : المفرد العلم والنكره المقصوده ؛ فكلاهما مفرد ومعرف. غير أن تعريف المفرد العلم أصـيل ، سببه العلميه ؛ فهو سابق على النداء ، وباق معها ولو زال النـداء. ؛ طبقا لأحد الرأيين المعروضـين فى ص ١٠. أما تعريف النكره المقصوده فطارئ ؛ بسـبب النـداء ، ملازم له مده وجوده ، زائل بزواله – كما سبق فى هامش الصـفحه الماضـيه – وبناء المفرد العلم على الضم إنما يكون واجبا فى غير الضـروره وبعض الصور التى أشـرنا إليهـا فى رقم ٢ من هـامش ص ٩. كمـا أن النكره الموصوفه لا تبنى – فى غير الضـروره – على الضـم وجوبا إلا عند عدم وصفها وعدم طولها. فإن وصفت أو طالت جرت عليها الأحكام الآتيه فى ص ٢٧ و ٣٣. ثم بين ابن مالك أن المنادى الـذى يسـتحق البناء إذا كان مبنيا تبل مناداته ، يجب تقـدير بنائه الجديـد ، وملاحظته فى النيه ، وإجراؤه مجرى المعرب الـذى زال إعرابه بسـبب النـداء ، وحل محله بناء جديد ، أو مجرى اسم مبنى فى أصـله ، زال فى التقدير بناؤه القديم وحل محله بناء طارئ جديـد بسـبب النـداء – مع ملاحظه أن الجديـد هو الـذى يراعى وحـده فى توابعه – يقول : – ورأيه مدفوع برأى آخر سبق فى ص ١١ – : وانو انضـمام ما بنوا قبل النّدا وليجر مجرى ذى بناء جـدّدا – وقبل أن يتمم الكلام على هذا القسم أقحم بيتا يتعلق بأقسام أخرى سيجىء شرحها وشرحه فى ص ٣٢ هو : والمفرد المنكور ، والمضافا وشـبهه انصب ، عادما خلافا؟؟؟ وعاد بعـده إلى بيـان حكم المنـادى العلم المفرد الموصوف بكمه «ابن» – أو ابنه رأنه يجوز فيه البناء على الفتـح أو الضم ، ولم يـذكر الشـروط ؛ وإنما اكتفى فى البيت الأول بأن ساق مثالا يسـتكمل الشـروط – وقد شـرحناها مفصله فى ص ١٧ ، ١٩ – واكتفى فى

البيت الذى يليه بالنص على أن الصفه (وهى كلمه : ابن ، وابنه) إن لم تقع مباشره بين علمين لم يصح البناء على الفتح ، ووجب الاقتصار على البناء على الضم يقول فى اختصار معيب : ونحو زيد ضمّ ، وافتحنّ من نحو : أزيد بن سعيد لا- تهن (- تهن : مضارع ، مجزوم ، معناه : تضعف. وماضيه : وهن ؛ بمعنى : ضعف). والضمّ إن لم يل الابن علما أو يل الابن علم - قد حتما (الألف التى فى آخر كل شطره زائده لوزن الشعر) يريد : أن البناء على الضم محتوم إن لم يقع الابن بعد علم (بشرط ألا يكون المنادى نكره تقتضى حكما خاصا) أو لم يقع علم بعد الابن. أى : إذا لم يتوسط «الابن» بين علمين مباشره - كما قلنا - ؛ فمثال الأول يا غلام ابن سعد - يا سليمان النبى ابن داود. ومثال الثانى : يا سليمان ابن النبى. ثم عرض لحكم آخر من أحكام المنادى المستحق للبناء ؛ فأوضح أنه يجوز فيه الرفع أو النصب مع التنوين فى الحالتين عند الاضطرار الشعرى : واضمم أو انصب ما اضطرارا نوّنا ممّا له استحقاق ضم بيّنا أى : اضمم أو انصب ما نون اضطرارا من كل ما له استحقاق ضم بيّن فيما سبق. والذى يستحق الضم فيما سبق هو المفرد العلم والنكره المقصوده ... والمنادى المبنى على الضم إذا نون يبقى على بنائه ، وتنوينه طارئ للضروره. أما فى حاله تنوينه منصوبا فنقول - فى الأحسن - إنه معرب منصوب ، تبعا لبعض اللهجات ، وأنه منوّن للضروره ، - كما سبق فى هامش ص ٢٣

زیاده وتفصیل

(ا) تبنی النکره المقصوده علی الضمّ وجوبا إذا کانت غیر موصوفه مطلقا (۱) (أی : لا قبل النداء ، ولا بعده.) فإن دلت قرینه واضحه – أیّ قرینه ؛ لفظیه ، أو غیر لفظیه – علی أنها کانت قبله موصوفه بنعت مفرد ، أو غیر مفرد ؛ فالأغلب الحکم بوجوب نصبها مباشره ؛ إذ قد اتصل بها شیء تمّم معناها ، ولم تقتصر علی لفظها وحده ، فدخل علیها النداء وهی متصله بما یتممها ؛ وبسببه تخرج من قسم النکره المقصوده إلی قسم الشبیه بالمضاف ، وهو واجب النصب ... مثال هذا أن تخاطب : (شاهدتک من بعید قادما علینا ، یبدو أنک رجل غریب. فیا رجلا غریبا ستکون بیننا عزیزا.) فالنکره المقصوده هنا منصوبه وجوبا ، علی الرأی الأغلب ؛ لأنها کانت موصوفه قبل النداء ؛ بقرینه الکلام السابق علیها. ومن الأمثله للنعت بالجمله أن تسمع : «سیزورنا الیوم وفد نعزه ...» فتقول : یا وفدا نعزّه نحن فی شوق لرؤیتک. ویصحّ : یا وفدا من بلاد عزیزه ... أو یا وفدا أأمامنا – إذا کانت الصفه قبل النداء شبه جمله. ومن هذا أبیات الشاعر التی أنشأها حین قیل له : هذا شراع وراء دجله تعبث به الریاح ؛ فقال أبیاته التی مطلعها :

یا شراعا وراء دجله یجری

فی دموعی ، تجنبتک العوادی

ومن الأمثله المسموعه التی لها قرائن معنویه تدل علی أن النکره وصفت قبل النداء ما حکاه الفراء عن العرب فی مشهور بالکرم : یا رجلا کریما أقبل. وقوله علیه السّلام : یا عظیما (۲).

۱– فی هذه الصوره یصح وصف المعرفه بالنکره ، (طبقا للبیان الآتی هنا وفی «د – ص ۲۹» وکذلک فی رقم ۸ من هامش ص ۴۲). ولا تبنی النکره المقصوده التی من الأعداد المتعاطفه (ص ۳۳)

۲– فی هذا المثال – وأشباهه – مما یقع فیه المنادی نکره مشتقه متحمله الضمیر وبعدها جمله – یری ابن هشام إعراب هذه الجمله حالا من الضمیر المستقر فی المنادی المشتق ، ولیست نعتا ؛ لأن النعت لیس معمولا للمنعوت المشتق ویکون المشتق هو العامل الذی نصب جمله الحال ؛ فهی من معمولاته التی تتمم معناه. ویترتب علی هذا عنده أن یکون المنادی من نوع الشبیه بالمضاف ، ولیس من قسم النکره المقصوده التی تنصب. بشرط ألا یثبت أن الوصف متأخر عن النداء – کما سبق –. ویخالفه ابن مالک فی تلک الصوره فیری أن الجمله نعت – برغم تنکیرها حکما – لا حال ، ولعل السبب عنده أن العامل فی النعت هو «یا» أو ما نابت عنه ، ولا شأن للمنادی بالعمل ؛ فلیست الجمله من معمولاته ولا مما یقتضی أن یکون من قسم الشبیه بالمضاف. ورأی ابن مالک أوضح وأیسر ، ورأی ابن هشام أدق. – – فإن کان المنادی نکره جامده فهی خالیه من الضمیر ، ولا مکان – فی الغالب – لمجیء الجمله أو شبهها حالا منه ، ویتعین إعرابها صفه.

يرجى لكل عظيم ، ويا حليما لا يعجل. وقول الشاعر :

أدارا بحزوى هجت للعين عبره

فماء الهوى يرفضّ أو يترقرق

فالرجاء فى الله وحلمه ثابتان قبل النداء ، وكذلك قيام الدار ووجودها قبل أن يناديها الشاعر. فالنكرات المقصوده فى الأمثله السالفه وأشباهها منصوبه. وقيل اكتسبت هى وصفتها التعريف بسبب النداء ؛ لأن النداء حين جاء كانت الصفه والموصوف متلازمين مصطحبين ، فأفادهما التعريف معا ، وإن شئت فقل : إنه أكسب المنادى التعريف ، وسرى هذا التعريف فورا من المنادى الموصوف إلى صفته ، فالصفه هنا تتمه للمنادى فهى بمنزله المعمول من العامل. ومن أجلها انتقلت النكره المقصوده (١) إلى قسم الشبيه بالمضاف. وقيل إنها لا تنتقل للشبيه بالمضاف ، ولكن يحسن فيها النصب.

أما إذا دلت القرينه الواضحه على أن وصف النكره المقصوده كان بعد النداء فإن المنادى يجب - فى الأغلب - بناؤه على الضّمّ ، ولا يصح نصبه ، بالرغم من وجود صفه له. ذلك أن النداء حين دخل على النكره المقصوده لم تكن موصوفه ، فاستحقت البناء وجوبا. فإذا جاءت الصفه بعد ذلك فإنما تجىء بعد أن تمّ البناء على الضم وتحقق ، فلا تكون مكمله للنكره المقصوده التكميل الأصلىّ الذى يخرجها إلى قسم الشبيه بالمضاف ، الواجب النصب. والمنادى فى هذه الصوره معرّف بسبب النداء والقصد مع أن صفته الطارئه بعد النداء قد تكون نكره جوازا ؛ إذ لا مانع فى هذه الصوره من أن يوصف بالنكره أو بما هو فى حكمها - كالجمله - لأن تعريف الموصوف هنا طارئ غير أصيل (٢). والتعريف الطارئ على المنعوت لا يوجب فى النعت المطابقه فيه. وإنما يجيزه ، فمخالفه المطابقه فى التعريف مغتفره فى هذه الصوره ؛ (كما سيجىء) (٣).

١- وفى ص ٣٣ صوره أخرى تنتقل فيها النكره الموصوفه إلى قسم الشبيه بالمضاف

٢- راجع الخضرى ، ثم التصريح وحاشيته - فى هذا الباب عند الكلام على النكره المقصوده - ص ١٦٦ و ١٦٨ - وكذا غيرهما. وسبق إيضاح هذا لمناسبه أخرى فى باب «الإضافه» عند الكلام على أثر الإضافه غير المحضه (ج ٣ م ٩٣ ص ٢٩) ولها إشاره فى باب النعت أيضا (ج ٣ م ١١٤ ص ٣٦٥).

٣- فى «د». أما الصفه التى سبقت مجىء النداء فمطابقه فى التعريف والتنكير للموصوف ، حتما ولا تتغير المطابقه بعد النداء.

فإن لم توجد قرينه ، تدل بوضوح على أنّ وصف النكره المقصوده كان قبل النداء أو بعده جاز الأمران : النصب ، والبناء على الضم.

ويرى بعض النحاه أن النصب جائز مطلقا فى النكره الموصوفه ؛ سواء أكان وصفها قبل النداء أم بعده ، ولا يرى حاجه للتقييد ، بغير داع ، إذ يصعب تحقيق القيد ؛ بمعرفه أن الوصف كان قبل النداء أو بعده ، ورأيه أيسر وأخف مؤنه ، لخلوه من العناء ، وإن كان أقل دقه فى أداء المعنى من الأول ؛ فالرأيان محمودان.

ولا يسرى ما سبق على العلم الموصوف فإنه حين يوصف يظل على حاله فى قسم المفرد العلم (١) ، ولا يتركه إلى قسم الشبيه بالمضاف ، لأن العلم ليس شديد الحاجه إلى الوصف شده النكره إليه.

(ب) إذا كانت النكره المقصوده اسما منقوصا ، منونا ، محذوف الياء للتنوين ؛ (مثل : داع - مرتض - مستهد) - أو اسما مقصورا منونا محذوف الألف (مثل : فتى - علا - غنى) - وبنيت على الضم ، كان الشأن فى وجوب حذف تنوينها ، وإعاده حرف العله المحذوف أو عدم إعادته ، هو ما تقدم (٢) فى المفرد العلم فى تلك الصيغتين. فكل ما قيل فيه من الأسباب والنتائج يقال هنا.

(ح) هل يعدّ من النكره المقصوده نداء المعارف المبنيه أصاله قبل النداء وليست أعلاما (كالإشاره ، وضمير المخاطب ...) فتبنى على الضم المقدر؟ .. راجع الشرح والتفصيل الذى بسطناه (٣).

(د) تصير النكره المقصوده التى لم توصف قبل النداء ، معرفه بسبب النداء - كما شرحنا - فتعريفها به طارئ ؛ فتوصف بالمعرفه ؛ تبعا لهذا التعريف الطارئ ، ويصح وصفها بالنكره مراعاه لحالتها السابقه من التنكير ؛ فتقول لرجل معين : يا رجلا المهذب ، أو مهذبا. والأول أحسن (٤).

أمّا النكره التى توصف قبل أن تنادى فإن صفتها واجبه المطابقه لها تعريفا وتنكيرا ؛ فيجئ النداء وهى مطابقه قبل مجيئه فلا يغير المطابقه.

١- راجع ما سبق فى ص ٢١ خاصا بهذا.

٢- فى ص ١٣.

٣- فى رقم ٦ من هامش ص ٩.

٤- سبق بيان المراجع فى هامش رقم ٢ من ص ٢٨.

القسم الثالث : النكره غير المقصوده

(١) ، وهى الباقيه على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء ، ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالمناداه ؛ ولهذا لا تستفيد منها تعريفا.

حكمها :

وجوب نصبها مباشره. نحو : يا عاقلا تذكّر الآخره ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وقول الشاعر :

أيا راكبا إمّا (٢) عرضت (٣)

فبلّغن

ندامای (٤) من نجران (٥)

ألّا تلاقيا

القسم الرابع : المضاف

، بشرط أن تكون إضافته لغير ضمير المخاطب (٦) ، سواء أكانت محضه ؛ كقول الشاعر :

فيا هجر ليلى قد بلغت بى المدى

وزدت على ما ليس يبلغه هجر

ويا حبّها زدنى جوى كلّ ليله

ويا سلوه الأيّام موعدك الحشر

ومثل قول القائل :

يا أخا البدر سناء (٧)

وسنا (٨)

حفظ الله زمانا أطلعك

أم غير محضه كقول الآخر :

يا ناشر العلم بهذى البلاد

وفّقت ؛ نشر العلم مثل الجهاد

حكمها :

وجوب النصب بالفتحه ، أو بما ينوب عنها.

١- وتسمى اسم الجنس غير المعين - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ۴.

٢- «إما» هذه مركبه من «إن» الشرطيه المدغم فيها : «ما» الزائده.

٣- أتيت ...

۴- ندامى : جمع ، من مفرداته : ندمان ، وهو : المؤانس فى مجلس الشراب.

۵- بلد فى اليمن.

۶- مسايره للأساليب العربيه الصحيحه ؛ فإنها لا تجمع فى الجمله الواحده الندائيه التى ليست للندبه ، خطابين لشخصين مختلفين. على حين يجب أن يكون المضاف غير المضاف إليه فى المعنى ، ومخالفا له فى المدلول ؛ فبين مطلوب النداء ومطلوب الإضافه تعارض - وهذا فى غير الندبه - ، فلا يصح أن يقال : يا خادمك ؛ لأن النداء خطب للمضاف ؛ مع أن المضاف إليه هنا ضمير لمخاطب آخر غير المضاف. - ولهذا إشاره فى ص ۴۹ - أما فى الندبه فيجىء الكلام عليها فى رقم ٢ من هامش ص ٨٩.

٧- شرفا ورفعه.

٨- ضوءا.

ويلحق بهذا القسم نداء : «اثنى عشر ، واثنتى عشره» فينصب صدرهما بالياء فى أحد الرأيين اللذين سبق شرحهما (١) - وهو الرأى المرجوح الذى يجعل الأعداد المركبه كلها من قسم المنادى المضاف -

وقد تفصل لام الجرّ الزائده بين المنادى المضاف والمضاف إليه ، بشرط أن تكون زيادتها لضروره شعريه ، كقول القائل (٢) فى غاده :

لو تموت لراعتنى ، وقلت : ألا

يا بؤس للموت ، ليت الموت أبقاها

وقول الآخر (٣) :

* يا بؤس للجهل ضرّارا لأقوام

القسم الخامس : الشبيه بالمضاف

اشاره

ويراد به كل منادى جاء بعده معمول يتمم معناه ، سواء أكان هذا المعمول مرفوعا بالمنادى ، أم منصوبا به ، أم مجرورا بالحرف - لا بالإضافه (٤) - والجار والمجرور متعلقان بالمنادى ، أم معطوفا على المنادى قبل النداء ، أم نعتا له قبل النداء أيضا ... (٥).

حكمه

كسابقه - وجوب نصبه بالفتحه ، أو بما ينوب عنها. فمثال المعمول المرفوع قولهم : يا واسعا سلطانه لا تظلم ، فإن الظلم بلاء على صاحبه ، ويا عظيما جاهه لا تغتر ؛ فإن الغرور رائد الهلاك. ومثال المنصوب قولهم : يا غاصبا ما ليس لك كيف تسعد؟ ويا آكلا مال غيرك ، كيف تنعم؟ وقول حافظ فى عمر بن الخطاب :

يا رافعا رايه الشورى ، وحارسها

جزاك ربك خيرا عن محبيها

١- فى رقم ٢ من هامش ص ٨ وهامش ص ١٦ وهو الرأى الكوفى المرجوح ، الذى يحتج بأن صورتهما كالمتضايفين. وكذلك صور بقيه الأعداد المركبه ، ويوجب نصب صدورها.

٢- هو جناده العذرى ، ممن أدركوا الدوله الأمويه.

٣- هو النابغه الذبيانى. وصدر البيت : قالت بنو عامر : خالوا بنى أسد ... (يقال : خالى فلان قبيلته ، أى : تركها.) والمعنى :

اتركوا بنى أسد ، ولا تجهلوا عليهم بالحرب - والبيت سبق فى ج ٢ باب «حروف الجر» عند الكلام على اللام.

٤- لأن المعمول إذا كان مجرورا بالإضافه كان المنادى هو المضاف ؛ فيدخل فى قسم المضاف ، لا الشبيه به.

٥- طبقا للبيان الخاص بالنعت فى ص ٢٧.

ومثال المجرور بالحرف وهما متعلقان بالمنادى قول شوقى :

يا طالبا لمعالى الملك مجتهدا

خذها من العلم ، أو خذها من المال

وكذلك المستغاث المجرور باللام الأصليه كما سبق (١) ، وكما يجىء.

ومثال المنادى المعطوف عليه قبل النداء ما سمى بمجموع المتعاطفين (٢) من أسماء الأعداد المتعاطفه قبل مناداتها ، نحو : يا سبعه وعشرين - يا تسعه وأربعين ... و ... فى نداء المسمّى بهما معا. وتظل الواو عاطفه ، ومنه قول الشاعر فى نداء قصر يرثيه ، يسمى : خمسا وعشرين :

أخمسا وعشرين (٣) صرت خرابا

فكيف؟ وأنت الحصين المنيع

وقد سبقت أمثله النغت قبلى النداء (٤).

* * *

(ملاحظه عامه) من كل ما سبق يتبين أن قسمين من أقسام المنادى الخمسه - هما : المفرد العلم ، والنكره المقصوده - يبنيان فى أكثر حالاتهما على الضمه أو فروعها ، وأن الثلاثه الباقيه - وهى النكره غير المقصوده ، والمضاف ، وشبهه - منصوبه دائما.

١- فى ص ١٢ و ٢٥ والبيان فى ص ٧٨.

٢- هما : المعطوف والمعطوف عليه

٣- علم على قصر فخم ، أشم ، أقامه أحد ملوك الطوائف الأندلسيه ، واشتهر بهذا الرقم.

٤- فى ص ٢٧ - وفى الأقسام الثلاثه الأخيره يقول ابن مالك فى بيت سبقت الإشاره إليه فى ص ٢٦ : والمفرد المنكور ، والمضافا ، وشبهه ، انصب. عادما خلافا يقول : انصب المفرد المنكور (وهو النكره الباقيه على تنكيرها ، وليست مضافه ولا شبيهه بالمضاف) وانصب كذلك المضاف ، وشبه المضاف ، بغير خلاف فى نصب الثلاثه ؛ إذ أنك لا تجد فى نصبها خلافا ذا قيمه. ثم انتقل بعد ذلك مباشره إلى أبيات ثلاثه سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها فى مناسباتها الخاصه (ص ٢٦ وما بعدها) وهى : ونحو : زيد ضمّ وافتحنّ من نحو : أزيد بن سعيد لا- تهن والضّمّ إن لم يل الابن علما أو يل الابن علم ، قد حتما واضمم أو انصب ما اضطرارا نوّنا ممّا له استحقاق ضمّ بيّنا

زیاده وتفصیل

(ا) فی نـداء الأعداد المتعاطفه (۱) المسـمّی بها قبل النـداء - کالتی فی الصـفحه السالفه - یلاحظ أن المعطوف والمعطوف علیه یجب نصـبهما معـا عنـد النـداء ، بشـرط أن یکونـا - معا - علما علی فرد واحـد ، سـمّی بهما قبل النـداء ؛ فنصب المعطوف علیه واجب ؛ لأـنه شـبیه بالمضـاف فی الطـول ، ونصب المعطوف واجب ؛ لأـنه تـابع للمعطوف علیه (۲) ... وفی هـذه الصـوره یمتنع إدخال حرف النداء علی المعطوف ، لأنه جزء من العلم یشبه الجزء الأخیر من العلم : «عبد شـمس» ، أو «عبد قیس» ، أو غیرهما من الأعلام المضافه والمرکبه ؛ حیث لا یصح تکرار حرف النداء بین جزأی العلم عند مناداته.

وکـذلک لو نادیت جماعه واحـده ، معینه ، مقصوده ، عـدّتها هذه ، وأردت المجموع فیجب نصب الجزأین ؛ لأن المنادی نکره مقصوده ، لکنهـا طـالت ، بسـبب العطف علیهـا ، فصـارت من قسم الشبیه بالمضـاف ، منصوبه ، ومـا بعـد الواو معطوف منصوب مثلها.

أمـا إذا کـان المنادی أحـد الأعـداد المعطوفه ، کخمسه وعشـرین ، ونظائرها ، ولکن أردت بالأول وحـده - وهو المعطوف علیه المنـادی - جمـاعه معینه عـددها خمسه ، وأردت بالثـانی - وهو المعطوف - جمـاعه معینه أخری ، عـددها عشـرون ، وجب بناء الأـول علی الضم ، لأنه نکره مقصوده ، ووجب نصب الثانی أو رفعه (۳) ؛ مراعاه لمحل المتبوع ، أو لفظه ، من غیر مراعاه لبنائه. والأرجـح فی مثل هذه الصوره إدخال «أل» علی الثانی ، لأنه اسم جنس أرید به معین ؛ فتدخل علیه «أل» لتفیده التعریف ، إذ لم یدخل علیه - مباشره - حرف نداء یفیده ذلک ،

۱- أی : المشتمله علی معطوف علیه ومعطوف.

۲- والإـعراب السـابق هو المختـار عنـدهم. علی الرغم من أن التسـمیه وقعت بکلمتین معـا فإعراب کل واحـده منهما علی حـده مشـکل - کمـا جـاء فی حاشـیه یاسـین علی التصـریح فی هـذا الموضع - ثم قـالت مـا نصه : «(إلاـ أن یقال : إن فی إعراب کلّ بالإعراب الذی استحقه المجموع ؛ دفعا للتحکم ؛ کقولهم الرمان حلو حامض)».

۳- هذا الرفع صوری ظاهری فقط ؛ طبقا للبیان الآتی فی رقم ۳ من ص ۵۱.

أمـا الحرف الموجود فهو داخـل على الأـول ، مقصور عليه. ولاـ مانع من الاسـتغناء عن «أل» هـذه ، ومجىء حرف نـداء مكانها ؛ ليفيـد المعطوف تعريفا مباشـرا ، ويجب فى هـذه الصوره بناؤه على الواو ؛ لأنه نكره مقصوده ، ولا تذكر معه «أل» ؛ إذ لا تجتمع مع حرف النداء إلّا على الوجه الذى سنشرحه فى الصفحه التاليه.

(ب) وأيضا تعتبر النكره المقصوده الموصوفه قبل النداء داخله فى قسم الشبيه بالمضاف. وقد سـبق شـرحها وتفصيل الكلام عليها ... (١)

١- فى الزياده والتفصيل ص ٢٧ - «ا».

المسأله ۱۲۹ : الجمع بين حرف النداء ، و «أل»

من أحكام النـداء حكم عام تخضع له أقسامه الخمسه ، هو : أنه لا يجوز نـداء المبدوء «بأل» فلا يصح الجمع بينه وبين حرف (۱) النداء ، إلا فى إحدى الحالات الآتيه :

(الأولى) : لفظ الجلاله : «الله» ؛ نحو : (يا ألله (۲) ، سبحانك!! أنت القادر على كل شىء ، المنعم بفيض الخيرات). والأكثر فى الأساليب العاليه عند نداء لفظ الجلاله أن يقال : «اللهمّ» ، وهو من الألفاظ الملازمه للنداء (۳) ، نحو (قل : اللهمّ ، مالك الملك ؛ تؤتى الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممّن تشاء ...) وكقول علىّ - رضى الله عنه - وقد مدحه قوم فى وجهه :د(اللهمّ إنك أعلم بى من نفسى ، وأنا أعلم بنفسى منهم. اللهم اجعلنى خيرا مما يظنون ، واغفر لى ما لا يعلمون).

ويقال فى إعرابه : «الله» منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم المشدده المفتوحه عوض عن حرف النداء : «يا». ومن الشاذ الجمع بينهما فى قول القائل :

إنى إذا ما حدث ألمّا

أقول : يا اللهمّ يا اللهمّا

۱- لا فرق فى المنع بين «يا» أو أخواتها. وسبب امتناع الجمع - وهذا مذهب البصريين - مسايره الكلام العربى الفصيح ، فإنه يكاد يخلو من اجتماع أداتين ظاهرتين للتعريف ؛ كيا ، و «أل» أما دخول «يا» أو غيرها من أحرف النداء على العلم فلا مانع منه ، لأن العلميه ليست بأداه ظاهره والكوفيون يجيزون الجمع بين «يا وأل» مطلقا - كما سيجىء فى هامش ص ۳۸.

۲- يجوز فى همزه «أل» عند نداء لفظ الجلاله - الله ، دون غيره - بالحرف «يا» أن تكون للقطع ، فتظهر وجوبا فى النطق وفى الكتابه ، وتثبت معها ألف «يا» فى النطق والكتابه. ويجوز اعتبارها همزه وصل ؛ فتحذف مع ألفها نطقا وكتابه معا ، وتحذف ألف «يا» نطقا فقط ؛ لا كتابه - وقد تحذف الهمزه وألفها وتبقى ألف «يا» نطقا وكتابه.

۳- كما سيجىء فى ص ۶۷.

ومن الجائز أن تحذف «أل» من أوله ، ويكثر هذا فى الشعر ، كقول القائل :

لاهمّ إنّ العبد يم

نع رحله ؛ فامنع رحالك

وقول الآخر (١) :

لاهمّ هب لى بيانا أستعين به

على قضاء حقوق نام قاضيها

فتكون كلمه : «لاه» هى المنادى المبنى على الضم (٢) ...

ولا مانع أن يجىء بعد : «اللهم» صفه له ؛ كقوله تعالى : (قُلِ اللهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ ، عالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهادَهِ ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبادِكَ فِى ما كانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ...) ويمنع هذا بعض النحاه ؛ بحجه أن الأسماء الملازمه للنداء (ومنها : اللهمّ) ليست فى حاجه إلى الفائده التى يحققها النعت لغيرها ، ويعرب الصفه إعرابا آخر ؛ - كأن تكون نداء مستأنفا فى الآيه السالفه -. والأنسب الأخذ بالإباحه (٣) ...

(الثانيه) : المنادى المشبّه به ؛ بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ؛ كقولك لمغنّ : يا البلبل ترنيما وتغريدا أطربنا - يا الشافعى فقها وصلاحا سر على نهجه - يا المأمون ذكاء وبراعه أحسن محاكاته ، أى : يا مثل البلبل ...

١- هو : حافظ إبراهيم ، فى مطلع قصيدته المشهوره بالعمريه ، فى سيره عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه.

٢- أما «لاه» التى تتردد فى النصوص القديمه كالتى فى قول الشاعر : لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب عنى ، ولا أنت ديّانى ؛ فتخزونى ... فأصلها «لله» حذفت من أولها لام الجر.

٣- هذا ، وتستعمل صيغه : «اللّهم» فى النداء الحقيقى على الوجه السالف. وقد تستعمل قبل حرف من أحرف الجواب ؛ لتفيد الجواب تقويه وتمكينا فى نفس السامع ، وتأكيدا لمضمونه ؛ كأن يسأل سائل : أصحيح أن زكاه المال تقى صاحبها عوادى الأيام؟ فتجيب : اللهم ، نعم. ومثل : أيخشى الحازم ركوب الأهوال لإدراك نبيل الأغراض؟ فتجيب : اللهم ، لا. فكأنك تقول : والله ، نعم ، أو والله ، لا ، وقد تستعمل لإفاده الندره ، والدلاله على قله الشىء أو بعد وقوعه وتحققه ، كأن يقال : سأسافر لزياره أخى. اللهم إذا أبى أن يجىء ، وسأحدثه فى شئوننا الهامه ، اللهم إذا لم يغضب. فمن النادر أو المستبعد أن يأبى الأخ زياره أخيه ، أو الحديث معه. وتعرب فى الصورتين الأخيرتين - فى الرأى الأنسب - كما تعرب فى النداء الحقيقى. ولكن يزاد عند إعرابها : أن النداء غير حقيقى ، وأنه خرج عن معناه الأصلى إلى معنى آخر ؛ هو : تقويه الجواب وتمكينه وتأكيد مضمونه. أو إفاده الندره والبعد ...

يا مثل الشافعيّ ... ، يا مثل المأمون ... ؛ فالمنادى فى الحقيقه محذوف ، قد حل محله المضاف إليه ، فصار منادى بعد حذفه. ولا يصح يا «القريه» على إراده : «يا أهل القريه» لأن الشرط هنا مفقود ...

(الثالثه) : المنادى المستغاث (١) به ، المجرور باللام المـذكوره ، نحو : يا للوالـد للولد. فإن لم يكن مجرورا باللام المذكوره لم يصح الجمع بين «يا» و «أل» فلا يقال : يا الوالدا للولد.

(الرابعه) : اسم الموصول المبدوء «بأل» بشـرط أن يكون مع صلته علما ؛ نحو : يا ألذى (٢) كتب ؛ فى نداء مسمّى بالموصول مع صلته. والأنسب هنـا أن يقال فيه : «إنه مبنى على ضمّ مقـدر على آخره منع من ظهوره الحكايه - فى محل نصب.» لأنه فى هـذه الصوره داخل فى عداد الأشياء الملحقه بالمفرد العلم.

فإن لم توجد الصـله مع الموصول المبدوء بأل ، وكانت التسـميه بالموصول وحده لم يصح نداؤه ؛ فلا بد لصـحه ندائه أن تكون الصله جزءا من العلم.

(الخامسه) : نداء العلم المنقول من جمله اسميه مبدءوه «بأل» ؛ نحو : الرّجل زارع ؛ تقول : يا ألرجل (٣) زارع ، سر على بركه الله.

(السـادسه) : العلم المبـدوه «بأل» إذا كانت جزءا منه (٤) ، يـؤدى حـذفها إلى لبس لا يمكن معه تعيين العلم المنـادى ؛ نحو : يا ألصاحب - يا ألقاضـى - يا ألهادى ، فيمن اسـمه : ألصاحب بن عبّاد ، وألقاضـى الفاضل - وألهادى الخليفه العباسى ، وأمثالها ، ولا التفات إلى الخلاف بين النحاه فى هذا.

١- سيجىء باب «الاستغاثه» وأحكامها فى ص ٧۶. وأما الجمع فيها بين : «يا وأل» ففى رقم ٣ من ص ٨١.

٢- الهمزه هنـا للقطع بعـد أن صـارت فى أول علم ؛ فيجب إثباتهـا نطقـا وكتـابه فى كـل الأحوال ؛ لأن المبـدوء بهمزه وصل إذا سمى به يجب قطع همزته ؛ لا فرق بين الفعـل وغيره ، ولا بين الجمله وسواهـا إلا لفـظ الجلالـه : (الله) فله عنـد النـداء الأحكام الخـاصه التى سـبقت فى رقم ٢ مـن هـامش ص ٣۵ وقـد نص الخضـرى والصـبان على مـا تقـدم ، وهو المفهوم أيضـا من كلام «التصريح.» ولهذا إشاره فى رقم ٣ من هامش ص ١٠۶ ويجىء له بيان أكمل فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣۵.

(السابعه) : الضرورات الشعريه كقول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرّا

إيّا كما أن تعقبانا شرّا

... (۱)

۱- وهذا رأى البصريين. أما الكوفيون فيجيزون الجمع بين : «يا وأل» فى غير الضروره - كما تقدم فى رقم ۱ من هامش ص ۳۵ وفيما سبق من حكم اجتماع «أل» وحرف النداء يقول ابن مالك مقتصرا على بعض المواضع : وباضطرار خصّ جمع «يا» و «أل» إلّا مع الله ، ومحكىّ الجمل والأكثر : اللهمّ ؛ بالتّعويض وشذّ : يا «اللهمّ» فى قريض (فى قريض : فى شعر). وقد نص الناظم على امتناع الجمع بين «يا» و «أل» وهذا النص للتمثيل المجرد وليس مقصودا به التقييد بالحرف «يا» لما شرحنا من أن الجمع الممنوع يشمل يا مع «أل» كما يشمل أخوات «يا» مع «أل» أيضا.

المسأله ۱۳۰ : أحكام تابع المنادى

اشاره

(۱)

من المنادى ما يجب نصب لفظه ، ومنه ما يجب بناؤه على الضم ، ومنه ما يصلح للأمرين. وليس للمنادى حكم آخر فى حاله الاختيار ، إلا فى الاستغاثه - وما فى حكمها - عند جر المنادى باللام ، كما سنعرف فى بابها (۲).

(ا) فإن كان المنادى منصوب اللفظ وجوبا وتابعه نعت ، أو عطف بيان ، أو توكيد - وجب نصب التابع مطلقا (۳) ؛ مراعاه للفظ المتبوع ؛ نحو ، يا عربيّا مخلصا لا تغفل مآثر قومك ، وقول الشاعر :

أيا وطنى العزيز رعاك ربى

وجنّبك المكاره والشرورا

وقول الآخر :

يا ساريا فى دجى الأهواء معتسفا (۴)

مآل أمرك للخسران والندم

ومثل : أجيبوا داعى الله يا عربا أهل اللغه الواحده ، والروابط الوثيقه. أو : يا عربا كلّكم أو كلّهم (۵) ... و ...

۱- أكثر النحاه من الخلاف المرهق والترفيع الشاق فى هذا الباب. وقد صفينا كل أحكامه وفروعه جهد الاستطاعه ، مع البسط الذى لا غنى عنه أحيانا. ، ثم ختمناه بملخص لا يتجاوز أسطرا ، فيه غنيه للشادى ، ومن لا يريد بسطا. والتوابع أربعه معروفه ، (هى : النعت ، والعطف بنوعيه ، والتوكيد ، والبدل.) وسبق إيضاحها وتفصيل الكلام عليها فى آخر الجزء الثالث.

۲- ص ۷۶.

۳- أى : سواء أكان هذا التابع مقرونا بأل ، أم غير مقرون - على الراجح فيهما - مضافا ، أم غير مضاف.

۴- يصح إعراب «معتسفا» نعتا ، أو حالا ؛ لوقوعها بعد نكره موصوفه ؛ هى : ساريا.

۵- الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح أن يكون للغائب أو للمخاطب. وهذه قاعده عامه ، تسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب ، إلا إذا كان التابع اسم إشاره ، فلا يصح أن يتصل بآخره علامه خطاب. وكذلك إن كان اسم موصول بالتفصيل الهام الآتى فى رقم ۲ من هامش ص ۴۸. وتطبيقا لهذه القاعده العامه نقول : يا عربا كلكم أو كلهم ، أجيبوا داعى الله - يا هارون نفسك أو نفسه خذ بيد أخيك - يا هذا الذى قمت أو قام ؛ أسرع للصارخ.

وإن كان التّابع بدلا أو عطف نسق مجردا من «أل» (١) فالأحسن أن يكون منصوب اللفظ كالمتبوع ؛ مثل : بوركت يا أبا عبيده عامرا ؛ فلقد كنت من أمهر قواد الفتح الأوّل. أو : بوركتما يا أبا عبيده وخالدا ... ولا داعى للتمسك بالرأى الذى يجعلهما فى حكم المنادى المستقل - وهو القسم الرابع الآتى (٢) -.

فالنصب هو الحكم العام لجميع توابع المنادى المنصوب اللفظ وجوبا ، مع اشتراط التجرد من «أل» فى : «عطف النسق» (٣). غير أن نصب التوابع يكون واجبا فى بعضها ، وجائزا مستحسنا فى بعض آخر ؛ طبقا للبيان السّالف (٤) ...

١- وكذا المبدوء بأن ؛ طبقا لما يأتى فى نهايه البيان الذى فى رقم ٤ من هامش هذه الصفحه.

٢- فى ص ٥١.

٣- إلا على الرأى الآتى فى نهايه البيان الذى فى رقم ٤ من هامش هذه الصفحه.

٤- يكاد النحاه يتفقون على الحالات الثلاث السالفه التى يجب فيها نصب توابع المنادى. أما التى يجوز فيها النصب - وهى حاله البدل ، وعطف النسق المجرد من «أل» - فرأيهم مضطرب ، وخلافهم بعيد المدى. فجمهرتهم - وهذا غريب - توجب اعتبار كل منهما بمنزله منادى مستقل ، يخضع لحكم المنادى المستقل - ا - فتقول فى البدل : بوركت يا أبا عبيده عامر ... ببناء كلمه : «عامر» على الضم ؛ لأنها مفرد علم. ويقولون : بوركت يا أمير الجيش أبا عبيده ؛ بنصب كلمه : «أبا» لأنها فى حكم المنادى المضاف. وقد بنوا حكمهم هذا على أساس (أن البدل على نيه تكرار العامل) ولما كان العامل هنا - فى رأيهم - هو حرف : «يا» أو أحد أخوته كان مقدرا وملحوظا قبل البدل أيضا ، فكأنما تقول : «يا عامر ، ويا أبا عبيده». فالبدل بمنزله منادى جديد يخضع لحكم النداء كما قلنا. وهذا الكلام مردود من ناحيتين - (وحبذا تركه ، وترك الرد عليه ، الاكتفاء بالحكم السالف الذى ارتضيناه) أولاهما : أن القاعده التى يتمسكون بها ليست قاعده مطرده ، ولا محل اتفاق ، فالذى لا يؤمن بها - لأسباب عنده قويه - لا يجد مسوغا لإعراب التابع هنا منادى مبنيا على الضم ، إذ لا وجه لهذا الإعراب عنده. ثانيتهما : أن اعتبار التابع منادى بحرف ملحوظ مقدر ، أو بالحرف المذكور فى صدر الجمله (عند من يرى هذا) سيخرج التابع من نطاق التبعيه ويدخله فى نطاق آخر ليس موضوع البحث ؛ هو نطاق : «المنادى». لهذا تساءل بعض المحققين : كيف نقول فى أمثال تلك الكلمه إنها مبنيه على الضم لتبعيتها المنادى ، مع أن التبعيه إما أن تكون لمراعاه اللفظ أو المحل ، والمنادى هنا منصوب مباشره ، ليس له محل. فكيف نعتبرها تبعا له؟ ... (راجع حاشيه ياسين على شرح التوضيح فى هذا الموضع). وشىء آخر أهم من الجدل السالف ؛ هو ما نص عليه سيبويه - فى الجزء الأول من كتابه ص ٣٠٤ - قال للخليل : أرأيت قول العرب : يا أخانا زيدا أقبل؟ قال : عطفوه (أى : عطف بيان) على هذا المنصوب ؛ فصار نصبا مثله. وهو الأصل ؛ لأنه منصوب فى موضع نصب. وقال قوم : يا أخانا - - زيد - بالبناء على الضم - وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينه. قال هذا بمنزله قولنا : يا زيد ؛ كما كان قوله : يا زيد أخانا. بمنزله : «يا أخانا» فيحمل وصف المضاف إذا كان مفردا ، (أى : الحكم على هيئته وحاله إذا كان غير مسبوق بحرف نداء مباشر) بمنزلته إذا كان منادى. ويا أخانا زيدا أكثر فى كلام العرب لأنهم يردونه إلى الأصل ...)». ا ه ومن هذا النص الحرفى يتبين أن النصب هو الأصل ، وأنه الأكثر فى المسموع ، وهذا هو الأهم. فلم نعدل عنه إلى غيره مما ليس له قوته ، ولا كثرته ، ولا وضوحه ، وإن قال به قوم ، أو اعتبروه عطف بيان ، برغم وضوح البدليه فى المثال. ب - أما عطف النسق المجرد من

«أل» فيقولون : إن حرف العطف معه بمنزله عامل النداء فكأن حرف العطف داخل على منادى مستقل تجرى عليه أحكام المستقل ، فيبنى على الضم فى مثل : بوركت يا أبا عبيده وخالد ؛ لأنه مفرد علم ، وينصب فى مثل : بوركتم يا جنود الفتح وأبا عبيده ، بنصب كلمه «أبا» معربه. فما معنى أن حرف العطف بمنزله العامل؟ إن قلنا فى كلمه : «خالد» إنها منادى ، فليست إذا بمعطوفه ؛ لأن العطف يقتضى نصبها. وإن قلنا إنها معطوفه على ما قبلها فما قبلها منصوب. فمن أين جاء البناء على الضم؟ قد يقال : إنه على تقدير حرف النداء المحذوف : «يا» وحرف النداء مع المنادى جمله معطوفه على الجمله الندائيه الأولى ، فلم يعتبر التابع هنا منادى ، مع أنه لو وصف بكلمه : «ابن» أو «ابنه» لم يعتبر ...؟. وفى هذا كله من الحذف والتقدير والضعف من بعض النواحى ما يقتضى تفضيل الرأى الذى يبيح النصب ، وهو رأى يؤيده السماع أيضا ... هذا وإباحه النصب واستحسانه تشمل المبدوء بأل ، والمجرد منها. غير أن الأفضل فى المبدوء بأل أن يكون نصبه راجعا لاعتباره معطوفا على المنادى ، أو لاعتباره مفعولا به لفعل محذوف ، أو منصوبا بعامل آخر يقتضى النصب. ولا يصح اعتباره منادى بحرف نداء محذوف ؛ لما يترتب على هذا من الجمع بين «أل» وحرف النداء فى غير المواضع التى يباح فيها الجمع. (انظر ما يتصل بالحكم السابق ، فى رقم ۴ من ص ۵۱)

وهناك حاله يجب فيها جرّ التابع - فى رأى أكثر النحاه - هى التى يقع فيها المتبوع (المنادى) مجرورا باللام - وهذا لا يكون إلا فى الاستغاثه ، وما فى حكمها - نحو : يا للوالد والوالده للأولاد (١).

ويجيز فيه فريق من النحاه أمرين : الجر مراعاه للفظ المنادى ، والنصب

١- لا يجوز عند أصحاب هذا الرأى ، إلا الجر فى التابع ؛ لأن المتبوع - المنادى - مجرور اللفظ بحرف جر أصلى. وإذا كان المنادى المستغاث مختوما بزياده ألف الاستغاثه ، نحو : يا عليّا ، ومحمودا لم يجز فى توابعه الرفع عند فريق ، فلا يصح : «ومحمود» لأن المبتوع مبنى على الفتح ، ويجوز عند فريق آخر الرفع والنصب ؛ لاعتبار المنادى مبنيا على ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركه المناسبه - فى محل نصب ؛ فيجوز فى توابعه الرفع الشكلى والنصب. وهذا الرأى أوضح وأنسب - وسيجىء فى ص ٤٤ وفى باب الاستغاثه ، ص ٧٩.

مراعاه لمحله. وهذا الرأى أحسن - كما سيجىء (١) فى بابها (٢) ... -

* * *

(ب) وإن كان المنادى مبنيّا وجوبا على الضم - لفظا أو تقديرا - فتوابعه إما واجبه النصب فقط ، وإما واجبه الرفع الشكلىّ فقط ، وإمّا جائزه الرفع الشكلىّ والنصب ، وإما بمنزله المنادى المستقل. وفيما يلى بيان هذه الحالات الأربع :

١ - يجب - على الأشهر - نصب التّابع ؛ مراعاه لمحل هذا المنادى ، ولا يصح مراعاه لفظه ، فى صوره واحده ، هى : أن يكون التابع نعتا (٣) ، أو عطف بيان ، أو توكيدا ، بشرط أن يضاف التابع فى الثلاثه إضافه محضه - وهذه تقتضى أن يكون المضاف مجردا من «أل» - ؛ كقولهم : يا زياد أمير العراق بالأمس ، نشرت لواء الأمن ، وطويت بساط الدّعه - يا أهرام أهرام الجيزه ، أنتنّ من عجائب الآثار - شرّ الإخوان من يساير الزمان ؛ يقبل معه ويدبر معه ؛ فاحذروا هذا يا أصدقاء كلّكم (٤).

فإن لم يتحقق الشرط خرجت التّوابع المذكوره من هذا القسم ودخلت فى الحاله الثالثه الآتيه (٥) (حيث يصح فيها الرفع الصّورى ؛ مراعاه شكليه للفظ المنادى. والنصب مراعاه لمحله) ؛ كأن يقع التابع مفردا مقرونا بأل (٦) ؛ مثل : يا زياد الأمير ، أو خاليا من «أل» ومن الإضافه المحضه (٧) ؛ مثل : يا رجل محمد - بالتنوين (٨) - أو محمدا ، أو يكون مضافا إضافه غير محضه (٩) ؛ نحو : يا مسافر راكب (١٠) السياره ، أو

١- ص ٧٦.

٢- وإذا عملنا بهذا الرأى صار النصب حكما عاما يشمل جميع أنواع التابع للمنادى المنصوب بالتفصيل السالف.

٣- بشرط ألا يكون منعوته (المنادى) اسم إشاره ، ولا كلمه : «أىّ» أو : أيه ... - وإلا وجب رفع النعت صوره. لدخوله فى حكم الحاله الآتيه الخاصه به ، وهى الثانيه.

٤- انظر رقم ٥ من هامش ص ٣٩.

٥- انظر ص ٥١. ويتضح الرفع الصورى بما فى رقم ٢ من هامش ص ٤٥.

٦- انظر رقم ١ من هامش ص ٥١.

٧- سبق الكلام عليها مفصلا أول الجزء الثالث.

٨- سبق الكلام عليها مفصلا أول الجزء الثالث.

٩- لا يقال فى هذا المثال وأشباهه إن النعت نكره ، بسبب إضافته غير المحضه مع أن المنعوت معرفه بالقصد والإقبال مع النداء ، بسبب أنه نكره مقصوده - لا يقال هذا ؛ لما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٢٧ ؛ وفى ص ٢٨ - - وفى «د» ص ٢٩ من أنه يتسامح فى التعريف الطارئ كتعريفها. ولهذا لا يصح أن ينعت بالمضاف المذكور إلا النكره المقصوده (راجع الصبان والخضرى فى هذا الموضع ؛ ولها بيان سابق فى ج ٣ «باب الإضافه» عند الكلام على أثر الإضافه - م ٩٣ رقم ٢ من هامش ص ٢٩ وكذلك فى باب النعت هناك عند الكلام على المطابقه م ١١٤ ص ٣٦٥).

١٠- لا يقال فى هذا المثال وأشباهه إن النعت نكره ، بسبب إضافته غير المحضه مع أن المنعوت معرفه بالقصد والإقبال مع النداء

، بسبب أنه نكره مقصوده - لا- يقال هذا ؛ لما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٢٧ ؛ وفى ص ٢٨ - - وفى «د» ص ٢٩ من أنه يتسامح فى التعريف الطارئ كتعريفها. ولهذا لا- يصح أن ينعت بالمضاف المذكور إلا- النكره المقصوده (راجع الصبان والخضرى فى هذا الموضع ؛ ولها بيان سابق فى ج ٣ «باب الإضافه» عند الكلام على أثر الإضافه - م ٩٣ رقم ٢ من هامش ص ٢٩ وكذلك فى باب النعت هناك عند الكلام على المطابقه م ١١٤ ص ٣٦٥).

الراكب السياره ، حاذر عواقب الإسراع. أو يكون عطف نسق ، أو بدلا ، ولهذين حكمها الخاص .... إلى غير هذا مما سيجىء بيانه مفصلا (۱) ...

۱- فى ص ۵۱ - إلى وجوب النصب السالف أشار ابن مالك فى باب مستقل عنوانه : «فصل» قائلا : تابع ذى الضّم المضاف دون «أل» ألزمه نصبا ؛ كأزيد ذا الحيل (المراد : «بذى الضم» ، هو المنادى المبنى على الضمه ، وما ينوب عنها ، من كل ما يكون فى آخر المنادى العلم ، والنكره المقصوده. ويشمل المبنى قبل النداء). يقول : إن تابعه المضاف المجرد من «أل» يلتزم النصب ، ومثل بمثال هو : «أزيد» ذا الحيل ، أى : يا زيد ؛ صاحب الحيل. فالمنادى : زيد ، مبنى على الضم ، وتابعه هو «ذا» نعت منصوب بالألف وهو مضاف ، و «الحيل» مضاف إليه. وقد يفهم من ظاهر البيت أن جميع توابع المنادى المبنى على الضم لازمه النصب ، بشرط الإضافه والخلو من «أل» وكذلك توابع المنادى الذى ليس مبنيا على الضم ، وهو المنادى المنصوب اللفظ - لكن يمنع من هذا الفهم ويزيله قوله بعد ذلك مباشره : وما سواه ارفع أو انصب ، واجعلا كمستقلّ نسقا وبدلا فقد صرح فى هذا البيت بأن حكم عطف النسق والبدل كحكم المنادى المستقل (يعربان فى حالات ويبنيان فى حالات) وما عداهما مما لا يدخل فى نطاق البيت الأول واختصاصه يجوز رفعه ونصبه. ولما كان بيته الثانى يدل على أن عطف النسق مطلقا (مجردا من أل أو مقرونا بها) يجرى عليه حكم المنادى المستقل وهذا غير صحيح إلا فى المجرد - أسرع وتدارك الأمر فى البيت الثالث حيث يقول : وإن يكن مصحوب «أل» ما نسقا ففيه وجهان ، ورفع ينتقى (ينتقى - يختار) كذلك يفهم من البيت الثانى أن الرفع والنصب جائزان فى تابع المنادى إذا كان المنادى «أى» أو «أيه». وهذا غير صحيح كما شرحناه فى القسم الثانى الواجب رفعه. ولمنع هذا الفهم صرح بأن النعت بعدهما يجب رفعه واقترانه «بأل» وأنهما لا يوصفان إلا بمرفوع مقترن بها. وكذلك اسم الإشاره المنادى لا يكون نعته إلا مرفوعا مقترنا بها (وله تفصيلات أوضحناها فى الشرح الآتى) يقول : و «أيّها» مصحوب «أل» بعد صفه يلزم بالرفع لدى ذى المعرفه و «أىّ هذا» «أيّها الّذى» ورد ووصف : «أىّ» بسوى هذا يرد وذو إشاره كأىّ فى الصّفه إن كان تركها يفيت المعرفه

(وتجب الإشاره إلى أن حركه التّابع المرفوع على الوجه السالف ليست حركه إعراب ولا- بناء ؛ ولذلك ينوّن إذا خلا من أل والإضافه (۱) و ... فهى طارئه لتحقيق غرض معيّن ، هو : المشاركه الصّوريه فى المظهر اللفظى بين التابع والمتبوع ؛ فلا تدل على شىء غير مجرد المماثله الشكليه. ومن التساهل فى التعبير - أن يقال فى ذلك التابع إنه مرفوع. أما الإعراب الدقيق فهو : أنه منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها ضمه الإتباع الشكليّه للفظ المنادى - كما سيجىء فى القسم الثالث -).

ومن النحاه من يوجب النصب فى صوره ثانيه ؛ هى التى يكون فيها المنادى المبنى على الضمّ مختوما بألف الاستغاثه ؛ نحو : يا جنديّا وضابطا ، أدركا المستغيث. فلا- يجوز عنده فى التابع - مهما كان نوعه ، ومنه كلمه : (ضابطا) فى المثال - إلا النصب مراعاه لمحل المنادى المبنى على الفتح الطارئ بسبب الألف. لكن التحقيق والترجيح يقطعان بجواز النصب ، وبجواز الرفع المباح فى توابع المنادى المبنى على الضم (۲).

۲ - ويجب رفع التّابع مراعاه شكليه للفظ ذلك المنادى فى صورتين :

إحداهما : أن يكون التابع نعتا ، ومنعوته - المنادى - هو كلمه : «أىّ» فى التذكير ، «وأيّه» فى التأنيث ؛ كقوله تعالى : (يا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ...) ، وقوله تعالى : (يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّهُ ارْجِعِى إِلى رَبِّكِ راضِيَهً مَرْضِيَّهً ...) ، «فأىّ وأيّه» مبنيتان على الضم فى محل نصب ، لأن كلا منهما منادى ، نكره مقصوده. و «ها» حرف تنبيه زائد زياده لازمه لا تفارقهما (۳) وكلمتا : «الناس والنفس». (وأشباههما) ، نعتان متحركان بحركه مماثله وجوبا لحركه المنادى ؛ مراعاه لمظهره الشكلى فقط ، مع أنه مبنى ، وهما صفتان معربتان ، منصوبتان محلّا ، لا لفظا (۴) (أى : أنّهما منصوبتان تبعا لمحل المنادى)

۱- - كما سيجىء فى ص ۵۱ - لأن المبنى لا ينون فى الغالب.

۲- راجع ما سبق فى رقم ۱ من هامش ص ۴۱ وما يأتى فى ص ۷۹.

۳- ويجوز حذف ألفها وتحريكها بالضم إذا لم يقع بعدها اسم إشاره.

۴- والمازنى يجيز فى لفظهما النصب أيضا ، وكذا فى أشباههما مما يكون نعت : «أى أو أيه» وله ما يؤيده من السماع ، ومن بعض القراءات القرآنيه - وإن كانت شاذه - كما صرح بهذا الصبان.

بفتحه مقدره على الآخر ، منع من ظهورها ضمه المماثله للفظ المنادى فى صورته الشكليه ؛ فالضمه التى على آخرهما هى الحركه الطارئه للمشاكله ، ولا توصف بإعراب ، ولا بناء - كما تقدم - (١)

وكما يجب الإتباع بالرفع الشكلى الصورىّ فى صفه «أىّ وأيّه» يجب - فى الشائع - كذلك فى صفه صفتهما ، وفى كل تابع آخر للصفه - ففى مثل : بارك الله فيك يأيّها الطبيب الرحيم ، يتعين الرفع وحده فى كلمه : «الرحيم» التى هى صفه للصفه ، لعدم ورود السماع بغيره ، بالرغم من أن المنعوت - الطبيب - فى محل نصب ، فعدم ورود السماع بالنصب يقتضى امتناع نصب التابع ، وعدم إباحته مطلقا ؛ لا لفظا ولا محلا (٢) ...

١- انظر ص ٤٨ - وإلى هذه الصوره يشير ابن مالك بقوله السالف : و «أيّها» مصحوب «أل» بعد صفه يلزم بالرّفع لدى ذى المعرفه (بعد ، الأصل : بعد كلمه : «أيها») يريد : ما كان نعتا مبدوءا بأل بعد كلمه : أيها - يلزم بالرفع ، ويقتصر عليه. ثم بين بعد ذلك ما يصلح نعتا لأى وأيه عند النداء ، مقتصرا على اسم الإشاره والموصول : و «أىّ هذا» «أيّها الّذى» ورد ووصف أىّ بسوى هذا يرد يريد : ورد عن العرب : «أى هذا ، وأيها الذى» ؛ فالنعت الوارد مقصور على اسم الإشاره والاسم المبدوء بأل. ونعت «أى» بغيرهما يرد ، أى : يرفض ويستبعد.

٢- يحتاج هذا الحكم إلى نوع من التفصيل والإيضاح الذى يزيل أثر الخلاف النحوى ، واضطراب الآراء فيه :نقل الأشمونى - وغيره - أن كلمه : «أىّ» إذا نوديت كانت نكره مقصوده مبنيه على الضم وتلزمها «ها» التنبيه ، وتؤنث «لفظا» لتأنيث صفتها ؛ نحو : يأيها الإنسان - يأيتها النفس ... ويلزم تابعها الرفع. وليس المراد بالرفع رفع الإعراب ، وإنما المراد به ضمه الإتباع التى يقصد بها مجرد المشاكله والمماثله لحركه المتبوع. وهذه الضمه لا توصف بإعراب ، ولا بناء ؛ - كما قرره الصبان ، وبسطناه من قبل - وأجاز المازنى فى هذا التابع نصبه ، قياسا على غيره من تابع أنواع المنادى المبنى على الضم ... ثم قال الأشمونى : إنما لزم رفع التابع لأنه المقصود بالنداء ، وقد جاءت «أىّ» وصله ووسيله لنداء ما فيه «أل» وهنا قال الصبان ما نصه الحرفى : («قوله : إن المقصود بالنداء هو التابع» - ومع ذلك ينبغى ألا يكون محله نصبا ؛ لأنه بحسب الصناعه ليس مفعولا به ، بل تابع له. ويؤيد هذا قول المصنف ، وسيذكره الشارح (الأشمونى) أيضا : إنه لو وصفت صفه «أى» تعين الرفع). اه ومن الكلام السابق تبين صراحه أن التابع لا يكون هنا منصوبا مطلقا ، لا لفظا ، ولا محلا. -- لكن الصبان قال بعد ذلك كلاما قويا موافقا للضوابط والأصول العامه يعترض على ما سبق ونصه : (أنا أقول يرد عليه أن تابع ذى محل ، له محل متبوعه. وحينئذ ينبغى أن يكون محل تابع «أىّ» نصبا ، وأن يصح نصب نعته. ويؤيده ما قدمناه - قريبا قبل ذلك بصفحتين - عن الدمامينى فى : «يا زيد الظريف صاحب عمرو» أنه قدر : «صاحب عمرو» نعتا للظريف ، لفظ به كما يلفظ النعت ؛ إن رفعا فرفع ، وإن نصبا فنصب ، على ما بيناه سابقا. اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع «أىّ» لعدم سماعه أصلا. «نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع «أى» محل نصب ، ولا يجوز نصب نعته على اعتبار أن رفع التابع هو رفع إعراب ، وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول ، والتقدير : «يدعى العاقل» كما مر. لكن ما بعد «أى» على هذا التقدير ليس تابعا لأى فى الحقيقه ، فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله : إنه تابع له. فتأمل). ا ه فالصبان يرى أن تابع «أىّ» لابد أن يكون منصوبا محلا مثل المتبوع «أى» (لأن كلمه «أىّ» مبنيه على الضم فى محل نصب) والشأن فى التابع - دائما - أن يكون له محل كمحل المتبوع. وهذا كلام صحيح قوى لا يعترض الأخذ به إلا عدم ورود السماع به ،

وللسماع الأهميه الأولى فى انتزاع حكم لا يعتوره عيب أو ضعف .. من أجل ذلك كان الاقتصار على رأى الأشمونى - ومن وافقه - أنسب ؛ مبالغه فى الاحتياط ؛ لأنه رأى متفق عليه ، إذ لا يعترض عليه الصبان - أو غيره - وإنما يرى الصبان أن يزيد عليه إباحه النصب المحلى ، وهذه الإباحه قد أضعفها عدم ورود السماع بها.

ثانيتهما : أن يكون التابع نعتا ، والمنعوت – المنادى – اسم إشاره للمذكر ، أو للمؤنث ؛ جىء به للتوصل إلى نداء المبدوء «بأل» (١) ؛ لأن المبدوء بها لا يجوز مناداته بغير واسطه ، إلا فى بعض مواضع سبقت (٢) – نحو : يا هذا السائح ، لا تتعجل فى حكمك ، ويا هذه السائحه لا تتعجلى ... فالمنادى مبنى على ضم مقدر فى محل نصب ؛ فيجب رفع النعت فى المثالين وأشباههما ، رفعا صوريّا ؛ لا يوصف بإعراب ، ولا بناء – كما سبق – وإنما هو رفع جىء به مراعاه شكليه للضم المقدر فى اسم الإشاره المنعوت – المنادى – ولا يصح النصب ؛ لأن النعت هنا بمنزله المنادى المفرد المقصود ، لا يصح نصب لفظه نصبا مباشرا.

١– وفى هذا يقول ابن مالك بيتا ألمحنا له فى ص ۴۳ : وذو إشاره كأىّ فى الصفه إن كان تركها يفيت المعرفه (ذو إشاره : المنادى الذى هو إشاره). يريد : أن المنادى إذا كان اسم إشاره فإنه يحتاج – كأى – إلى نعت معرفه مرفوعه مقرونه «بأل» من اسم جنس ، أو اسم موصول. ولا يصح هنا أن يكون نعته اسم إشاره مثله. وبين أن حاجه اسم الإشاره للنعت واجبه إن أدى ترك النعت إلى عدم معرفه المشار إليه. أما إذا لم يؤد لذلك فالنعت ليس واجبه.

٢– فى ص ٣٥.

ووجود النعت على هـذه الصوره ضـرورىّ ، ليـدل على المشار إليه ، ويكشـفه. ويجب مطابقه اسم الإشاره للمشار إليه فى الإفراد والتذكير وفروعهما.

أما إن كان المراد نداء اسم الإشاره فيجوز فى التابع الأمران (١) - كما سيأتى فى القسم الرّابع.

١- لأن التابع سيعرب فى هذه الحاله صفه ، أو عطف بيان ، وكلاهما مفرد ، فيدخل فى القسم الرابع الذى يجوز فيه الأمران.

زیاده وتفصیل

۱ - یجب إفراد «أیّ ، وأیّه» عند وقوعهما منادی ، فلا یصح أن تلحقهما علامه تثنیه ، أو جمع ؛ سواء أکانت صفتهما مفرده أم غیر مفرده ؛ نحو : یأیها الناصح اعمل بنصحک أوّلا - یأیها المتنافسان ترفّعا عن الحقد - یأیها الطلاب أنتم ذخیره البلاد. یأیتها الناصحه اعملی ... - یأیتها المتنافستان ... - یأیتها الطالبات اعملن ...

أما من جهه التأنیث والتذکیر فالأفضل الذی یحسن الاقتصار علیه عند النداء - وإن کان لیس بواجب - هو أن تماثل کل منهما صفتها ، فمثال التذکیر ما سبق ، ومثال التأنیث أیضا : یأیتها الفتاه أنت عنوان الأسره - یأیتها الفتاتان أنتما عنوان الأسره - یأیتها الفتیات أنتن عنوان الأسره. ویجوز فی «أیّ» المجرده من التاء ، عدم المماثله (ولکنه لیس الأحسن) فتظل بصوره واحده للمذکر والمؤنث. ولا یصح هذا فی «أیّه» المختومه بالتاء ، فلا بد من تأنیث صفتها المؤنثه.

ولا بد من وصف «أیّ وأیه» عند ندائهما ؛ إمّا باسم تابع فی ضبطه لحرکتهما اللفظیه الظاهره وحدها (۱) معرّف بأل الجنسیه فی أصلها ، وتصیر بعد النداء للعهد الحضوری ، وإما باسم موصول مبدوء بأل (۲) ، وإما باسم إشاره مجرد من کاف

۱- یجیز فیه بعض النحاه النصب - طبقا لما سبق فی رقم ۴ من هامش ص ۴۴ - مراعاه للمحل کنظائره - أما الذین یمنعون النصب فحجتهم أن نصبه لم یرد فی المسموع.

۲- اشترط «الهمع» (ج ۱ ص ۱۷۵) أن یکون الموصول مصدرا بأل ، وصلته خالیه من الخطاب ؛ فلا یقال : یأیها الذی قمت. فی حین نقل الصبان (ج ۳ أول فصل : تابع المنادی) صحه ذلک قائلا ما نصه : (ویجوز : یأیها الذی قام ، ویأیها الذی قمت). اه. والظاهر أن الذی منعه «الهمع» لیس بالممنوع ، ولکنه غیر الأفصح فی الکلام المأثور ؛ بدلیل ما قرره أکثر النحاه ونصه : (کما نقله الصبان ج ۳ أول تابع المنادی ؛ تعلیقا علی المثال النحوی الذی عرضه الأشمونی ؛ وهو : یا تمیم کلهم ، أو کلکم): «الضمیر فی تابع المنادی یجوز أن یکون بلفظ الغیبه ؛ نظرا إلی کون لفظ المنادی اسما ظاهرا ، والاسم الظاهر من قبیل الغیبه ، وبلفظ الخطاب ؛ نظرا إلی کون المنادی مخاطبا ؛ فعلمت أنه یجوز أیضا یا زید نفسه ، أو نفسک. قاله الدمامینی ...». ا ه ثم قال الصبان بعد ذلک : (ویجوز یأیها الذی قام ویأیها الذی قمت). ا ه. وقد أشرنا لما سبق فی ج ۱ م ۱۹ ص ۱۸۴ وفی ص ۳۴۳ أیضا.

الخطاب (١) ، ويتحتم - فى الرأى الأشهر والأولى - أن يكون اسم الموصول واسم الإشاره تابعين فى ضبطهما لحركه المنادى الشكليه الظاهره وحدها ؛ فيكون كل منهما مبنيا فى محل رفع فقط (٢) ؛ تبعا لصوره المنعوت - المنادى - نحو : يأيها العلم الخفاق ، تحيه ، ويأيتها الرايه العزيزه سلمت على الأيام ، أو يأيها الذى يخفق فوق الرءوس ، تحيه ، ويأيتها التى ترفرفين سلمت ... ومن الأمثله قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللهَ ذِكْراً كَثِيراً ، وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً)، وقول الشاعر :

أيها ذا الشاكى وما بك داء

كن جميلا تر الوجود جميلا

فإن كانت «أل» ليست جنسيّه ؛ بأن كانت زائده فى أصلها للعهد ، أو للمح الأصل أو للغلبه ... لم يصح النعت بما دخلت عليه ؛ فلا يقال : يأيها السيف ، ولا يأيها الحرب ، لرجلين اسمهما : سيف وحرب ، ولا يأيها المحمدان ... أو المحمدون. وكذلك لا يقال : يأيها ذاك العالم ؛ لاشتمال الإشاره على كاف الخطاب (٣). وإذا وصفت «أىّ وأيّه» باسم الإشاره السالف فالأغلب وصفه أيضا باسم مقرون بأل ، كالبيت المتقدم (٤) ...

٢ - إذا اقتضى الأمر وصف اسم الإشاره المنادى أو غير المنادى فالأغلب أن يكون الوصف معرفه مبدوءه بأل الجنسيه بحسب أصلها (وتصير بعد النداء للعهد الحضورى). أو : باسم موصول مبدوء «بأل» (٥) ، نحو : يا هذا المتعلم ، حصّن نفسك بالخلق الكريم ، والطبع النبيل ؛ فإن فى هذا التحصين كمال الغايه ، وتمام المقصد - يا هؤلاء الذين آمنوا كونوا أنصار الله ... ولا يصح أن يكون النعت اسم إشاره (٦).

١- منعا لاشتمال الجمله الواحده - فى غير النديه - على خطابين لشخصين مختلفين ، بالإيضاح الذى سبق (فى رقم ٦ من هامش ص ٣٠) سواء أوجدت إضافه ؛ كالمثال الذى هناك ، أم لم توجد ؛ كالمثال الذى هنا.

٢- منعا لاشتمال الجمله الواحده - فى غير النديه - على خطابين لشخصين مختلفين ، بالإيضاح الذى سبق (فى رقم ٦ من هامش ص ٣٠) سواء أوجدت إضافه ؛ كالمثال الذى هناك ، أم لم توجد ؛ كالمثال الذى هنا.

٣- وبعضهم يجيز النصب ، على المحل ؛ - طبقا لما سلف فى رقم ١ من هامش ص ٨٤. و ٤ من هامش ص ٤٤.

٤- وفى الجزء الثالث م ١١٤ ص ٣٣٧ إشاره لهذا.

٥- انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٥ - السابقه لأهميته.

٦- وقد سبق النص على هذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٨ - وهناك شروط أخرى يجب تحقيقها إذا كان المنعوت اسم إشاره. وقد سبق بيانها فى باب النعت (ج ٣ م ١١٤ ص ٣٧٧).

ومن الجائز إعراب هذا الاسم المبدوء «بأل» عطف بيان ؛ سواء أكان مشتقّا كالمثال السالف ، أم غير مشتق ؛ نحو : يا هذا الرجل ... لكن الأحسن إعراب المشتق نعتا ، وإعراب الجامد عطف بيان.

ويقول النحاه : ليس من اللازم أن يوصف اسم الإشاره إلّا إذا كان وصله لنداء ما بعده ، ولم يكن هو المقصود بالنداء ؛ لدليل يدل على ذلك. أما إن قصد نداء اسم الإشاره ، وقدّر الوقف عليه (بأن عرفه المخاطب بدون نعت ، كوضع اليد عليه ...) فلا يلزم نعته ، ولا رفع نعت نعته (١).

٣ - يتردد فى هذا الباب لفظ : «المنادى المبهم» يريدون به : (المنادى الذى لا يكفى فى إزاله إبهامه النداء ، ومجرد القصد والإقبال ، وإنما يحتاج معه إلى شىء آخر يكمل تعريفه). ويقصدون : «أىّ» ، و «أيه» «واسم الإشاره» لشده احتياج كل منها إلى الصفه بعده.

أما فى غير النداء فيريدون بالاسم المبهم : الإشاره ، واسم الموصول ... (٢) وبعض الظروف وأسماء الزمان التى سبق الكلام عليها فى بابها من الجزء الثانى.

* * *

١- لأن حكم نعت النعت فى هذه الحاله هو حكم النعت.

٢- طبقا لما سبق فى أول الموصول ، ج ١ م ٢٦ ص ٢٤٠.

٣ - ويجوز رفع التابع ونصبه فى المفرد من نعت ، أو عطف بيان ، أو توكيد ، وكذلك فى النعت المضاف المقرون بأل (١) ، وفى عطف النسق المقرون «بأل» ؛ نحو : يا معاويه الحليم ؛ بلغت بالحلم المدى. أو الواسع الحلم بنصب كلمتى : الحليم ، و «الواسع» مراعاه لمحل المنادى ، وبضمهما مراعاه صوريه شكليه للحركه اللفظيه الظاهره فى المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى ؛ فالمنادى مبنى على الضم ، أما النعت فمعرب شكلا ، ولكن الحركه التى على آخره حركه عرضيّه ، لا تدل على إعراب أو بناء ؛ ولهذا يجب تنوين التابع إذا خلا مما يعارض التنوين كأل والإضافه ، «كما سبق (٢)» فقد أريد منها أن تشابه حركه المنعوت فى الصوره اللفظيه المحضه. ويقال فى إعراب النعت ما أشرنا به ، وهو : أنه منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها الضمه التى جاءت للإتباع والمشاكله بين حركه النعت ومتبوعه المنادى (٣). ومن التسامح فى التعبير أن يقال فى هذا التابع إنه مرفوع.

ومثل : يا أحمد المتنبئ قتلك غرورك. برفع «المتنبئ» أو نصبه على التوجيه السالف. ومثل : أنتم ذخيره الوطن يا طلاب أجمعون ، أو أجمعين ، برفع كلمه : أجمعون ، أو نصبها ، ومثل : يا محزون والمكروب ، إن حمل الهموم جنون ... وفى هذه الصوره الأخيره. لا يصح اعتبار التابع كالمنادى المستقل عند من يرى ذلك ، ولا ملاحظه حرف نداء قبله ، إذ لا يجتمع - هنا حرف النداء و «أل» (٤) ...

٤ - ويعتبر التّابع كالمنادى المستقل عند فريق من النحاه دون فريق (٥) إذا كان بدلا ، أو كان عطف نسق خاليا من «أل» (٦) ؛ فيبنى كلّ منهما على الضمّ

١- اقترانه «بأل» يقتضى أن تكون الإضافه غير محضه ؛ لأنها هى التى تجتمع و «أل». وتكاد تنحصر هذه الإضافه فى تابع واحد هو النعت ؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق حيث تشيع تلك الإضافه. أما عطف البيان فالأغلب أن يكون جامدا ؛ فلا تجتمع فيه الإضافه و «أل». وأما التوكيد المعنوى فألفاظه معارف - كما سبق فى بابه - فلا تقترن «بأل» التى للتعريف. ومن المهم ملاحظه الفوارق بين هذا التابع الذى يجوز فيه الأمران ، والتابع الذى يجب نصبه ، وقد سبق فى (١) ص ٤٢

٢- فى ص ٤٤.

٣- يتضح الرفع الثورى بما فى رقم ٢ من هامش ص ٤٥ - ولا ينطبق الحكم السابق على نعت المنادى النكره المقصوده إلا بشرط أن يكون طارئا بعد ندائها. أما النعت السابق على ندائها فيجعلها شبيها بالمضاف واجب النصب (كما سبق فى ص ٢٧) فيتعين نصب النعت.

٤- انظر ما سبق متصلا بعطف النسق ص ٣٣.

٥- سبق عرض الرأيين فى رقم ٤ من هامش ص ٤٠.

٦- لأن المبدوء بأل لا ينادى إلا فى مواضع سبنت فى ص ٣٥.

إن كـان مفردا معرفه - بـالعلميه أو بالقصـد - وينصب إن كـان مضافا أو شبيها بالمضاف ؛ فمثال البناء على الضمّ : يا جيش قاده (١) وجنـدا أنت حمى البلاد. ببناء كلمه : «قاده» على الضم ، كبنائها لو كانت منادى. وكـذلك لو قلنا : يا قاده وجنود أنتم حمى البلاد ؛ فتبنى كلمه : «جنود» على الضم ما دام الخطاب لمعيّن فى الصورتين.

ومثـال النصب : يا جيش جيش الوطن تيقّظ. أو : يا شـباب وغير الشـباب. لا تقصـروا فى إنهاض البلاد. بنصب كلمتى «جيش» و «غير» ، لإضافتهما ، فهما فى حكم المسبوقتين بأداه النداء ...

والأحسن عنـد مجاراه هـذا الفريق الأخـذ بالرأى القائل : إن عامل البناء على الضم وعامل النصب هو حرف النـداء المـذكور فى أول الجمله (٢) ...

وأفضـل من كل ما سـبق الاقتصار على النصب ؛ مجاراه للفريق الآخر الـذى لا يوافق على اعتبار البـدل وعطف النسق المجرد من «أل» فى حكم المنادى المستقل للأسباب التى أسلفناها (٣).

* * *

(ح) وإن كان المنادى (٤) مما يصح نصبه وبناؤه على الضم فأمره محصور - غالبا - فى نوعين ، لكل منهما حكمه وحكم تابعه.

أولهما : المنادى الموصوف بكلمه «ابن» أو «ابنه» ، وقد سبق تفصيل الكلام عليه (٥) ...

ثانيهمـا : المنادى المفرد الـذى تكرر لفظه بشـرط إضافه اللفظ الثانى المكرر ؛ سواء أكان المنادى المفرد علما ، أم اسم جنس ، أم اسما مشتقّا (٦) فمثال المكرر

١- على اعتبار كلمه : «قاده» بدل جزء من كل ، برغم خلوها من الضمير ؛ لأن المبدل منه قد استوفى كل أقسامه ، أو لأن الضمير الرابط محذوف ؛ أى : قاده منه وجند (وقد سبق تفصيل هذا فى ح ٣ ص ٤٨٧ م ٢٣ باب البدل).

٢- لن يـترتب على الأخـذ بهـذا الرأى نسـاد ، وهـو خـال من كـل اعـتراض ينشـأ عن الرأى القائـل إن العامـل هـو الحرف : «يـا» المحـذوف الملحوظ ، أو عامـل آخر محـذوف ؛ كفعل أو شـبهه. وقـد تقـدم (فى رقم ٤ من هـامش ص ٤٠) تفصـيل الرأيين ، وسبب الترجيح.

٣- فى هامش ص ٤٠.

٤- هذا هو القسم الأخير من الأقسام الثلاثه التى سبقت الإشاره إليها فى أولى ص ٣٩.

٥- فى ص ١٧ و ١٩ و ٢٠ وبيان إعرابهما عند وقوعهما نعتا للمنادى.

٦- سبب النص على هذه الأنواع الثلاثه : أن بعض النحاه لا يوافق إلا على العلم.

العلم : يا صلاح صلاح الدين الأيوبىّ ، ما أطيب سيرتك!! وقول الشاعر :

أيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصرا

ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف

أجيبا إلى داعى الهدى وتمنّيا

على الله فى الفردوس منيه عارف

ومثال اسم الجنس المكرر : يا غلام غلام القوم كن أمينا على أسرارهم. ومثال المشتق المكرر : يا راصد راصد النجوم ، ماذا رأيت من عجائب الكون ...؟

وحكم المنادى فى مثل هذا الأسلوب جواز النصب ، والبناء على الضم. وحكم التابع وجوب النصب فى الحالتين ؛ طبقا للبيان التالى :

١ - ففى حاله نصب الأول - المنادى - يكون السبب راجعا إما : لاعتبار هذا المنادى مضافا للمضاف إليه المذكور فى الكلام ، والاسم الثانى المكرر مقحما (١) بين المتضايفين (ويعرب توكيدا لفظيّا للأول ، أو مهملا زائدا) ... وإما : لاعتباره ، مضافا إلى محذوف يماثل المذكور ؛ وأصل الكلام : يا صلاح الدين صلاح الدين بإضافتين فى الأسلوب الواحد ، ويكون الاسم الثانى منصوبا على هذا الرأى - توكيدا لفظيّا (٢) أو : بدلا ، أو : عطف بيان ، أو : مفعولا به لفعل محذوف ، أو : منادى بحرف «يا» المحذوف (٣). ومع جواز هذه الخمسه يحسن اختيار الأنسب منها للسياق ، والأوضح فى أداء الغرض.

١- أى : متوسطا بين شيئين متلازمين ؛ وتوسطه بينهما - كما سيذكر - إما لأنه توكيد لفظى للأول ، أو : لأنه زائد فى رأى قوى يبيح زياده الأسماء زياده مطلقه لا- توصف فيها بإعراب ولا بناء - - تبعا للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش الصفحه التاليه - والأول أحسن ؛ إذ لا خلاف فى صحته.

٢- لا- يقال : كيف يعرب توكيدا لفظيا مع اتصاله بما لم يتصل به الأول ، ومع اختلاف نوع التعريف بينهما ، إذ تعريف الأول بالعلميه أو بالنداء - على خلاف فى ذلك - سبق تفصيله فى رقم ٦ من هامش ص ٩ - وتعريف الثانى بالإضافه ؛ لأنه لا يضاف إلا- بعد تجرده من العلميه؟ لا يقال ذلك ، لأنه يكفى فى التوكيد اللفظى ظاهر التعريف وإن اختلفت جهته ، أو اتصل به شىء (كما سبق فى باب التوكيد ح ٣ ص ٣٨٨ م ١٦).

٣- ويجوز اعتبار الاسمين المذكورين بعد المنادى ، مركبين كتركيب الأعداد : ثلاثه عشر - أربعه عشر ، وأخواتهما ؛ فيكون المنادى مجموعهما مضافا إلى ما بعد الثانى ، وهذا المضاف منصوب بفتحه مقدره على آخره منع من ظهورها حركه البناء الأصلى (وهى حركه فتح الجزأين) فالفتحه التى على آخر الثانى هى فتحه البناء الأصلى ، وليست فتحه الإعراب الآتيه للنداء. أما الفتحه التى على آخر الاسم الأول فلا شأن لها بإعراب أو بناء ، لأنها حركه هجائيه لضبط بنيه الحرف الهجائى التى هى فوقه.

وجدير بالتنويه أننا إذا اعتبرنا الثانى مقحما بين المتضايفين. وأعربناه توكيدا لفظيّا ، (مسايره للأحسن) وجب اعتبار فتحته فتحه إعراب (١) كالمتبوع. أما إذا اعتبرناه زائدا (٢) فهو مهمل لا- يعرب توكيدا ، ولا- بدلا ، ولا غيرهما ، وفتحته هى فتحه مماثله ومشابهه للأول ؛ فلا توصف بأنها فتحه بناء أو إعراب ، وإنما هى حركه صوريّه للمشاكله المجرده ...

٢ - وفى حاله بناء الأول على الضمّ - لأنه مفرد معرفه - يكون مبنيّا على الضم فى محل نصب ، فينصب الثانى إما على اعتباره توكيدا لفظيّا. أو بدلا ، أو عطف بيان ، مراعى فى الثلاثه محلّ المنادى. وإما على اعتباره منادى مضافا مستقلا ، أو على اعتباره مفعولا به لفعل محذوف (٣) ...

١- على هذا الإعراب يصح الفصل بين المتضايفين بالقوكيد اللفظى ؛ لاتحاده بالأول لفظا ومعبى ، وتكون فتحه التوكيد فتحه إعراب. وكان حقه أن ينون ولكن يغتفر عدم تنوينه بقصد المشاكله بين الاسمين.

٢- وإذا كان زائدا - عند من يجيز زياده الأسماء - فالفصل به جائز بين المتضايفين ، ولا يعتبر فصلا ، لاتحاده بالأول لفظا ومعنى - كما سبق - وكان حقه التنوين ، فترك للمشاكله بين الاسمين ، وعلى هذا فتحته فتحه إتباع للأول ؛ لا توصف بإعراب ولا بناء - كما سلف فى رقم ١ من هذا الهامش. -

٣- وإلى هذا القسم «ح» يشير ابن مالك فى بيت ختم به هذا الفصل : فى نحو : سعد سعد الاوس ينتصب ثان ، وضمّ ، وافتح أوّلا- تصب أى : فى مثل : يا سعد سعد الأوس - والمنادى وتابعه علمان فى المثال - يجب نصب الثانى منهما. أما أولهما فقد طالب بضمه ، أو فتحه ، وحكم بالإصابه فى الأخذ برأيه. والقاعده - كما تضمنها البيت غايه فى الإيجاز ، وتفصيلها وإيضاحها على الوجه الأنسب معروض فى الشرح.

زياده وتفصيل :

إذا كان الاسم الثانى غير مضاف ؛ نحو : يا صلاح ، صلاح ، أو يا سعد سعد ... ، جاز بناؤه على الضمّ ؛ إما باعتباره (وهذا هو الأحسن) منادى حذف قبله حرف النداء «يا» ، وإمّا باعتباره توكيدا لفظيّا يساير - هنا - لفظ المنادى فى البناء. ويجوز نصبه باعتباره توكيدا لفظيّا تابعا لمحل المنادى.

ولا يصح إعرابه بدلا ، لأن البدل والمبدل منه لا يتحدان فى اللفظ إلا بشرط أن يفيد البدل زياده فى البيان والإيضاح ، وكذلك لا يصح أن يكون عطف بيان ، لأن الشىء لا يبين نفسه (١) ...

١- وإنما صبح البدل والبيان فى الحاله السابقه التى يكون فيها الثانى مضافا لتحقق شرطهما فيه. - كما سبق فى ج ٣ ص ٤٠١ عند تعريف عطف البيان -

ملخص موجز يتضمن ما سبق من أحكام توابع المنادى

جميع توابع المنادى يصح نصبها (١) إلا فيما يأتى :

١ - أن يكون المتبوع - المنادى - هو لفظ «أىّ» أو «أيّه» أو اسم إشاره. فيجب فى حركه نعتها مشابهتها لحركه المتبوع مشابهه صوريه فقط (أو نقول بالعباره التى فيها التسمح : يجب رفع النعت فى المظهر الشكلى ، بقصد مماثله حركته لحركه المنادى - بالتفصيل الذى سبق - ، نحو : يأيتها الفتاه ، من كثر كلامه كثر خطؤه. ومثل : يا هذا الغلام لا تنس شكر من أحسن إليك.

٢ - أن يكون المتبوع - المنادى - مبنيّا على الضمّ والتابع بدلا ، أو عطف نسق مجردا من «أل» فحكمهما حكم المنادى المستقل ؛ عند فريق من النحاه. أما غيرهم فيجيز النصب - وهو الأنسب ؛ ليكون حكم النصب عاما شاملا - نحو : جزيت خيرا يا عائشه زوج الرسول ، فلقد كنت مرجعا وثيقا فى شئون الدين - يا خديجه وعائشه كنتما خير عون للنبى عليه السّلام.

٣ - أن يكون المنادى مجرورا باللام فى الاستغاثه وما يلحق بها ؛ فيجب جر التابع - وهذا هو المشهور - أو نصبه (٢) ، نحو : يا للغنىّ الممتلئ للجائع ، ويا للقادر القوىّ للعاجز.

١- قد يكون هذا النصب واجبا فى مواضع ، وجائزا فى أخرى. فهو فى الحالتين صحيح.

٢- كما سيجىء فى ص ٧٨.

المسأله ۱۳۱ : المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

اشاره

(۱)

هذا المنادى قسمان : قسم صحيح الآخر ، وما يشبهه (۲) ، وقسم معتل الآخر ، وما يلحق به (۳).

(ا) فحكم صحيح الآخر وما يشبهه إذا كانت إضافتهما محضه (۴) ومباشره (۵) ما يأتى :

۱- لهذا الموضوع صله قويه بموضوع : «المضاف إلى ياء المتكلم» الذى ليس منادى. - وقد سبق الكلام عليه فى الجزء الثالث ، ص ۱۳۷ م ۹۷ - ولا يكاد أحدهما يستغنى عن الآخر. وستجىء إشاره فى آخر الباب إلى إضافه الأسماء الخمسه.

۲- صحيح الآخر هو : ما ليس مختوما بأحد أحرف العله الثلاثه (الألف - الواو - الياء). ومعتل الآخر ؛ هو : ما فى آخره حرف منها. فإن كان هذا الحرف ساكنا وقبله حركه تناسبه فهو حرف عله ، ومد ، ولين ، وإن لم تكن قبله حركه تناسبه مع سكونه فهو حرف عله ، ولين. وإن كان متحركا فهو حرف عله فقط. والمراد هنا : حرف المد -. ولهذا إشاره فى هامش ص ۱۰۲ رقم ۲ - أما الذى يشبه صحيح الآخر ، أو المعتل الآخر الذى يشبه الصحيح فهو ما فى آخره حرف متحرك من حرفى العله (الواو - الياء) مع سكون ما قبله ، مثل : صفو ، شجو ، نهى ، بغى .. وقد يكون الحرفان مشددين ، أو مخففين ؛ نحو : مرمىّ - مغزوّ - ظبى ، دلو .. أما الألف فساكن مفتوح ما قبله دائما. ومن الشبيه أيضا : المختوم بياء مشدده للنسب ونحوه ؛ (مما لم يكن نتيجه إدغام ياءين إحداهما ياء المتكلم) نحو : عبقرىّ ، بهىّ ، شافعىّ ، كرسىّ .. فخرج نحو : خليلىّ وصاحبىّ وبنىّ ، وكاتبىّ .. فلهذا النوع - ويسمى : «الملحق بالمعتل الآخر» - كما سيجىء فى الرقم التالى ، وفى رقم ۱ من ص ۶۶۵ - حكم خاص موضح فى باب المضاف إلى ياء المتكلم من الجزء الثالث ، وله موجز هنا آخر الباب ص ۶۵ ..

۳- الملحق به هو : المثنى ، وجمع المذكر ، إذا أضيفا ، وحذفت نونهما للإضافه ، وختم آخرهما بالعلامه الخاصه بإعراب كل ؛ وهى : الألف والياء للمثنى ، والواو والياء لجمع المذكر السالم. فهذه العلامات ليست من بنيه الكلمه ، ولا تعد من حروفها ، وإنما هى طارئه على آخرها لغرض الإعراب ؛ بخلاف حرف العله فإنه معدود من حروف الكلمه الثلاثيه وجزء من بنيتها ، وليس طارئا للغرض الإعرابى ؛ لهذا لا يدخل فى عداد المعتل كل من المثنى وجمع المذكر السالم إذا أضيفا وحذفت نونهما للإضافه وإنما يسميان ملحقان بالمعتل ، لاشتراكهما معه فى المظهر الشكلى ، وفى بعض الأحكام التى سنعرفها فى ص ۶۴.

۴- أما حكم غير المحضه فيجىء فى ص ۶۲.

۵- أى : بغير فاصل بين المتضايفين ، وإلا تغير الحكم على الوجه الآتى فى ص ۶۳ حيث يتعرض للفصل ، وللإضافه غير المحضه -.

١ - وجوب النصب بفتحه مقدره إن كان المنادى مفردا (١) ، أو جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالما. ومن الأمثله قول الشاعر يعاتب :

يا أخى ، أين عهد ذاك الإخاء؟

أين ما كان بيننا من صفاء؟

وقول الآخر :

سألتنى عن النهار جفونى

رحم الله - يا جفونى - النهارا

ونحو : يا زميلاتى لكنّ تقديرى وإكبارى ، ونحو : يا سعيى قد بلغت بى المدى ، ويا صفوى إن أطلت الغياب ؛ فلن تهدأ نفسى ...

فكلمه : (أخ - جفون - زميلات) - (سعى - صفو) وأشباهها - منادى ، مضاف ، منصوب بفتحه مقدره ، منع من ظهورها الكسره التى جاءت لمناسبه الياء. (لأن هذه الياء يناسبها كسر ما قبلها) والياء مضاف إليه ، مبنيه على السكون فى محل جر(٢) ...

٢ - يصح فى هذه الياء ستّ لغات ، بعضها أقوى واكثر استعمالا من بعض. هى(٣) :

حذف الياء مع بقاء الكسره قبلها دليلا عليها ؛ كالآيه الكريمه : (وإذ قال إبراهيم ربّ اجعل هذا البلد آمنا) ... ونحو : استقبل العالم المخترع أعوانه وهو يقول : أهلا يا جنود ، أهلا يا رجال ، أنتم الفخر ، ومجد البلاد.

والإعراب كالسالف ، إلا أن الياء محذوفه هنا ...

بقاؤها مع بنائها على السكون فى محل جر ، للإضافه ؛ نحو : يا جنودى ... يا رجالى ...

١- أما المثنى وجمع المذكر السالم فملحقان بالمعتل - كما قلنا فى رقم ٣ من هامش الصفحه السالفه - ولهما حكمها الخاص. وسيأتى فى ص ٦٥.

٢- للإعراب المقدر (أو : التقديرى) وكذا الإعراب المحلى - أهميه وآثار لا يمكن إغفالها ، وقد أوضحناها فى بابهما الخاص ، وهو باب : «المعرب والمبنى» ج ١ م ٦ ص ٢٥ ، م ١٦ ص ١٢٩.

٣- آثرنا الترتيب الآتى على غيره ؛ مجاراه لكثير من النحاه اختاروه ؛ بحجه أنه المطابق للوارد من كلام العرب ، كثره وقله. وواجب المتكلم أن يتخير من هذه اللغات المتعدده ما هو أنسب للمقام ، وأبعد من اللبس عند عدم القرينه ؛ كالصوره الثانيه

والثالثه ؛ حيث ثبتت فى كل منهما الياء.

بقاؤها مع بنائها على الفتح فى محل جر ؛ للإضافه ؛ نحو : يا جنودى ... يا رجالى ...

بناؤها على الفتح بعد فتح ما قبلها ، ثم قلبها ألفا (١) ؛ نحو : يا فرحا بإنجاز ما فرض الله ، ويا حسرتا على التقصير ... (والأصل (٢) : يـا فرحى ، يـا حسـرتى ... ؛ فصـار : يـا فرحى ... ، يـا حسـرتى ... ، ثم صـار : يا فرحا ... يا حسـرتا ...) والمنادى هنا منصوب - والأيسـر أن يكون منصوبـا بـالفتحه الظاهره - وهو مضاف ، وياء المتكلم المنقلبه ألفا مضاف إليه ، مبنيه على السـكون فى محل جرّ (٣) ... ويجوز فى هذه الصوره أن تلحقه هاء السكت عند الوقف ؛ فتقول : يا فرحاه ... - يا حسرتاه ...

قلب اليـاء ألفـا على الوجه السـالف ، وحـذف الألـف ، وترك الفتحه قبلها دليلا عليها ؛ نحو : يا فرح ... ، يا حسـره ... وفى هـذه الحاله يكون المنادى منصوبا مضافا ، وياء المتكلم المنقلبه ألفا ، المحذوفه ، هى المضاف إليه (٤) ...

١- لتحركها وفتح ما قبلها ؛ تطبيقا لقواعد الإعلال والإبدال.

٢- هـذا الأصل - كغيره من أمثاله الكثيره - خيالى محض. ومجرد فرض لا يعرف عنه العرب الأوائل شـيئا. وإنما يراد منه ما يراد من أكـثر الفروض المتخيله ؛ تيسير الوصـول إلى النتائـج والحقـائق من طريق واضـح مـألوف. ومعلوم أن هـذه الأـصول الخـاليه والفروض - كما رددنا فى مناسبات متعدده - ليست مقصوره على الصناعه النحويه ، فالنحاه فى هذا كغيرهم من المشتغلين بسائر العلوم اللغويه وغير اللغويه. وقد أحسنوا وأفادوا ، إلا حين يسرفون أو يتعسفون.

٣- وإنما كان الأيسـر والأوضح إعرابه منصوبا بالفتحه الظاهره للفرار مما يتكلفه بعض المعربين حين يقولون : إنه منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها الكسـره المنقلبه فتحه لمناسـبه الياء المنقلبه ألفا. وحجتهم : أنهم يريدون تسـجيل الأطوار كلها ، ولو أدى الأمر إلى الإطاله.

٤- يقول ابن مالك فى حكم الصـحيح وشبهه واللغات المتعدده التى فى ياء المتكلم إذا كانت هى المضاف إليه : واجعل منادى صحّ إن يضف ليا كعبد ، عبدى - عبد ، عبدا ، عبديا (صح - أى : صح آخره. عبديا - أصلها : عبدى ، وزيدت فى آخرها ألف لأجل الشـعر) يريـد : إذا أضـيف المنادى صـحيح الآخر فاجعله كعبـد ، عبـدى ... أى : على مثال واحـد مما يأتى - ولم يذكرها مرتبه على حسب كثره اسـتعمالها. يا عبـد : مثال لما حـذفت فيه ياء المتكلم مع بقاء الكسـره قبلها دليلا عليها - يا عبدى ؛ لثبوت يـاء المتكلم السـاكنه المكسور قبلهـا - يا عبـد .. للمنادى الـذى قلبت معه ياء المتكلم ألفا مفتوحا ما قبلها ، وحـذفت الألف - يا عبـدا ... كالسابق ، ولكن من غير حذف ياء المتكلم المنقلبه ألفا - يا عبدى : للمنادى -- الذى أضـيف لياء المتكلم المبنيه على الفتـح ؛ فهـذه خمس لغات اكتفى بها. ولم يتعرض للسادسه التى يحـذف فيها المضاف إليه ، ويبنى الاسم بعده على الضم ، وقد شرحناها. وساق بعد هذا بيتا سيجىء شرحه فى مكانه المناسب من هامش ص ٦٤ - هو : وفتح او كسر ، وحذف اليا استمر فى : «يابن أمّ» ، «يابن عمّ» ، لا مفر

بقيت اللغه السادسه ؛ (وهى أضعف نظائرها ، ولا تكاد تخلو من لبس فى تبيّن نوعها ، ومن اضطراب فى إعرابها (١) ؛ ولهذا يجب اليوم إهمالها ؛ تبعا لرأى من أهملها من النحاه القدامى ، فلم يذكرها بين اللغات الجائزه.

وتتلخص فى حذف «الياء» ، - مع ملاحظتها فى النيّه - وبناء المنادى على الضم (كالاسم المفرد المعرفه). ويقع هذا فى الكلمات التى تشيع إضافتها ، ليكون العلم بشيوع إضافتها قرينه ودليلا على حذف المضاف إليه ، وأنه محذوف فى اللفظ لكنه ملاحظ (٢) فى النيه ... كالكلمات : ربّ ، وقوم ، وأمّ ، وأب ... وأشباهها مما يغلب استعماله مضافا ؛ نحو : يا ربّ ، وفقنى إلى ما يرضيك - يا قوم ، لا تتوانوا فى العمل لما يرفع شأنكم - يا أمّ ، أنت أكثر الناس عطفا علىّ ، ويا أب ، أنت أشدهم عنايه بى ...

ومما سبق يتبين أن ثلاثا من اللغات الست تقتضى حذف الياء ، وثلاثا أخرى تقتضى إثباتها.

٣ - إن كان المنادى الصحيح الآخر هو كلمه «أب» ، أو «أم» جاز فيه اللغات الست السابقه ، ولغات أربع أخرى ؛ وهى :

حذف ياء المتكلم ، والإتيان بتاء (٣)

التأنيث الحرفيه عوضا عنها ، مع بناء

١- سبب الاضطراب فى إعرابها اختلافهم الشديد فى الحكم على نوع المنادى : أيراعى أصله من ناحيه أنه مضاف ؛ فيكون منادى منصوبا بفتحه مقدره ، منع من ظهورها الضمه التى جاءت لمشابهته بالنكره المقصوده فى التعريف بالنداء وقصد الإقبال ، (لا بالعلميه ، ولا بالإضافه ، ولا بأل) - أم يراعى لحالته الحيضره من ناحيه بنائه على الضم؟ وهذا الخلاف ليس شكليا ، وإنما له أثره فى التوابع ؛ أتكون واجبه النصب حتما ، نتيجه للرأى الأول ، أم يكون شأنها شأن توابع المنادى المبنى على الضم ، ولها أحكام مختلفه ، سبق شرحها فى ص ٣٩ وما بعدها؟

٢- لأنها - وهى المشهوره بالإضافه - تدل إذا لم تكن مضافه إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير لغير المتكلم على أنها مضافه للمتكلم ، والمتكلم أولى بذلك ؛ لأن ضميره الياء يحذف أكثر من غيره.

٣- سبقت الإشاره لهذا (فى باب الإضافه لياء المتكلم ج ٣ م ٩٧ ص ١٤٦) والأكثر فى هذه - - التاء أن تظل تاء عند النطق بها وقفا ووصلا ، وأن تكتب تاء متسعه (أى : غير مربوطه) ويجوز كتابتها مربوطه ، كما يجوز الوقف عليها بالهاء. لكن الأفضل الاقتصار على الرأى الأول الذى يقضى باعتبارها تاء متسعه فى جميع أحوالها.

هـذه التاء الحرفيه على الكسـر ، أو على الفتح – وكلاهما كثير قويّ – أو على الضم ، وهو قليل ، ولكنه جائز ؛ نحو : يا أبت أنت كافلنا ، ويا أمّت ، أنت راعيتنا ...

والمنادى فى هـذه الصّور الثلاث منصوب بفتحه ظاهره (۱) دائمـا ، وهو مضاف ، وياء المتكلم المحـذوفه مضاف إليه ، وجاءت تاء التأنيث عوضا عنها ، مع بقائها حرفا للتأنيث كما كانت ، وليست المضاف إليه ...

والصوره الرابعه – وهى أقلهـا فى السـماع ، ولاـ يصـح القيـاس عليهـا – : الجمع بين تـاء التأنيث السالفه التى هى العوض ، وألف بعدها أصلها ياء المتكلم ؛ نحو : يا أبتا ... يا أمّتا.

ومنه قول الشاعر :

يا أبتا علّك أو عساكا .....

وفى هـذه الصوره جمع بين العوض – وهو التاء – والمعوّض عنه ، وهو : الياء المنقلبه ألفا. ولذا قال بعض النحاه : إن هذه الألف ليست فى أصـلها ياء المتكلم ؛ وإنما هى حرف هجائى ، وزائـد لمدّ الصوت. وهذا الرأى أوضح وأيسـر فى إعراب تلك الصـيغ المسموعه.

وهناك صوره أضـعف من هذه ، وأندر اسـتعمالا فى السّـماع ، حتى خصها كثير من النحاه بالضروره الشعريه ، نذكرها لندركها إذا صادفتنا فى بعض الكلام القـديم ، هى الجمع بين هـذه التّاء وياء المتكلم بعدها ، أو الجمع بين ياء المتكلم المنقلبه ألفا والتاء بعدها.

كقول الشاعر :

۱- لأـن تـاء التـأنيث توجب فتـح مـا قبلها دائما. ولا داعى للإطاله بأنه منصوب بفتحه مقـدره منع من ظهورها الفتحه التى جاءت لمناسبه التاء.

أيا أبتى (۱) ، لا زلت

فينا ، فإنما

لنا أمل فى العيش ما دمت عائشا

وقول الآخر :

كأنك فينا يا أبات (۲) غريب (۳) ...

هـذا ، ولا تكون تاء التأنيث عوضا عن ياء المتكلم إلا فى أسـلوب النـداء على الوجه السالف ، دون غيره من الأساليب. ووجودها فى آخر كلمتى : «أب ، وأم» يحتم استعمال كل واحده منهما منادى ، ويمنع استعمالها فى غيره (۴) ...

ونشير إلى أمرين هامين :

أولهمـا : أن الأحكام السابقه كلها مقصوره على المنادى صـحيح الآخر ، وشـبهه إذا كانت إضافتهما محضه - كما أسـلفنا (۵) - فـإن كـانت غير محضه فالمنادى واجب النصب بفتحه مقـدره قبل ياء المتكلم منع من ظهورها الكسـره التى لمناسـبه الياء. وهـذه الياء ثابته دائما ومبنيه على السـكون أو الفتـح ؛ كقولهم : يا رائدى للهدى وقّيت الردى ، ويا مرشدى للخير صانك الله من الزلل. فالمنادى (- رائـد ، ومرشـد -) منصوب وجوبا بفتحه مقـدّره ، والياء معهما مبنيه على السـكون أو على الفتـح ، ولا يصح حذفها. ولا بد معها أن يكون المنادى المضاف مفردا (۶).

۱- والأيسر فى الإعراب أن تكون كلمه : «أب» منادى منصوب مضاف والتاء عوض عن الباء المحـذوفه. أما المـذكوره فحرف هجـائى ناشـىء من بنـاء التاء على الكسـره مع إشـباع هـذه الكسـره. أو : أن التاء للتأنيث اللفظى ، والياء بعـدها مضاف إليه ، وقد فصلت التاء بين المتضايفين.

۲- ويقـال فى الإعراب : «أب» منـادى ، منصوب ، مضـاف إلى يـاء المتكلم المنقلبه ألفـا ، والتاء حرف للتأنيث اللفظى ، يضـبط بالفتحه ، أو الكسره ، أو الضمه - كما سلف.

۳- وإلى بعض ما سبق - فى نداء «أب» و «أم» - يقول ابن مالك باختصار : وفى النّدا : «أبت» ، «أمّت» ، عرض واكسر ، أو افتح ، ومن اليا التّا عوض يريـد : عرض فى النـداء أسـلوب خاص ، هو : يا أبت ، يا أمّت بكسـر التاء أو فتحها ، وقد ترك الضم - ثم صرح أن التاء عوض من ياء المتكلم المضاف إليه ، واقتصر على هذا تاركا التفصيلات التى عرضناها.

۴- انظر رقم «۱» من ص ۶۷.

۵- فى ص ۵۷

۶- يفهم من كل ما سبق أن المنادى المضاف الذى إضافته غير محضه ، لا بد أن يكون - فى الغالب - وصـفا عاملا ، ولا بد أن يكون مفردا أيضا ؛ لأن المثنى وجمع المـذكر السالم ملحقان بالمعتل فى حكمه - وسـيجىء فى ص ۶۵ - فإذا أضيفا عند النداء

لياء المتكلم وجب بناؤها على الفتح وحده - فى الرأى الأصح -.

ثانيهما : أن تلك الأحكام مقصوره على النوع السالف من المنادى المضاف إضافه محضه ، بشرط أن يكون مضافا للياء مباشره ؛ كما تقدم (١). فإن كان – هو – أو غيره من سائر أنواع المنادى – مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء وبناؤها على السكون ، أو على الفتح (٢) ... كقولهم : يا طالب إنصافى ، لا أعلم لك منصفا إلا عملك ؛ إذا أحسنته جمّلك ، وإذا أتقنته كمّلك ، وقول الشاعر :

يا لهف نفسى إن كانت أموركمو

شتّى ، وأحكم أمر الناس فاجتمعا

فيجوز الاختيار : (إنصافى ، أو : انصافى – نفسى ، أو نفسى ؛ بإسكان الياء أو فتحها.)

ويستثنى من هذا الحكم أن يكون المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم هو لفظ : (ابن أمّ ، أو : ابن عمّ ، أو : ابنه أمّ ، أو ابنه عمّ ، أو بنت أمّ ، أو بنت عمّ –) فالأفصح (٣) فى هذه الصور حذف ياء المتكلم مع ترك الكسره قبلها دليلا عليها ؛ (نحو : يابن أمّ كن على الخير معوانا لى ، ويابن عمّ لا تقعد عن مناصرتى بالحق – يا بنه أمّ ... يا بنه عمّ ... يا بنت أمّ ... يا بنت عمّ ...) فالمنادى معرب منصوب ، والمضاف إليه الأول مجرور بالكسره الظاهره قبل الياء المحذوفه.

ويجوز فى الألفاظ السالفه حذف الياء بعد قلبها ألفا ، وقلب الكسره قبلها فتحه ؛ فتقول : (يابن أمّ ... يابن عمّ ... يا بنه أمّ ... يا بنه عمّ ... يا بنت أمّ ... يا بنت عمّ ...) قلبت ياء المتكلم ألفا بعد قلب الكسره التى قبلها فتحه ، ثم حذفت ياء المتكلم ، وبقيت الفتحه قبلها دليلا عليها. فيقال

١- فى ص ٥٧ ...

٢- ما لم تحتم الضروره الشعريه الاقتصار على أحدهما.

٣- قلنا : الأفصح ؛ لأن هناك لغتين أخريين ؛ أولاهما : إثبات الياء ساكنه ، كقول الشاعر القدتم فى الرثاء : يا بن أمّى ، ويا شقيّق نفسى أنت خلّفتنى لدهر شديد وثانيتهما : قلبها ألفا ؛ كقول الآخر : يا بنه عمّا لا تلومى واهجعى .....

عند الإعراب : إن المضاف إليه الأول مجرور بالكسره المقدره التى منع من ظهورها الفتحه التى جاءت للتّوصل بها إلى قلب ياء المتكلم ألفا ، وحذفت هذه الألف للتخفيف.

ويصحّ أن يقال فى هذه الصوره : إن المنادى قد ركب مع ما أضيف إليه تركيبا مزجيّا وصارا معا بمنزله : «خمسه عشر» أو غيرها من الأعداد والألفاظ المركبه المبنيه على فتح الجز أبن. وعندئذ يقال فى الإعراب : (يابن أمّ ... يابن عمّ - يا بنه أمّ ... يا بنه عمّ ... يا بنت أمّ ... يا بنت عمّ ...) الياء حرف نداء ، وما بعدها منادى مضاف ، منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها حركه البناء الأصليه التى هى فتح الجزأين ، وياء المتكلم المحذوفه هى المضاف إليه. وتكون الفتحه التى على حرفى النون والتاء (فى : ابن ، وابنه ، وبنت ...) حركه هجائيه ، لا توصف بإعراب ولا بناء (١) ...

* * *

(ب) إن كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم معتلّ الآخر ، أو ملحقا به فحكمه هو ما كان يجرى عليه قبل النداء ، وقد سبق تفصيله (٢). ويتلخص فى قاعده واحده (٣) ؛ هى : سكون آخر المضاف دائما ، وبناء المضاف إليه على الفتح فى الأفصح - وهذه القاعده تنطبق على ما يأتى :

١ - المقصور المضاف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : يا فتاى أنت عونى فى السّرّاء والضّرّاء.

١- ويجوز - فى الألفاظ السالفه - شىء آخر ؛ هو إهمال الياء المحذوفه ، واعتبارها كأن لم توجد ، مع اعتبار المنادى وما أضيف إليه بمنزله الاسم المركب تركيبا مزجيا ، وإعرابه مبنيا على الضم المقدر ؛ كأنهما كلمه واحده مفرده معرفه. ولا يخلو هذا الوجه - على صحته - من لبس يدعو للفرار منه. وقد أشار ابن مالك إلى بعض الآراء السالفه فى بيت سبقت الإشاره إليه فى ص ٦٠ ، وهو : وفتح او كسر ، وحذف اليا استمر فى : «يابن أمّ» «يابن عمّ». لا مفر يابن أم ، يابن عم ، أصلهما : يابن أمى - يابن عمى. ويريد بهما : المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم ، وأن حذف هذه الياء مستمر معهما - على الأرجح - وأن الحرف الذى قبل الياء المحذوفه يصح تحريكه بالفتحه أو بالكسره ، ولم يذكر السبب ، واستغنى بما سبق عن غيره مما سردناه ...

٢- ح ٣ ص ١٣٧ م ٩٧.

٣- هذا التلخيص لا يكاد يغنى عن الرجوع إلى ما سبق من تفصيل وإيضاح ، وعرض صور هامه كثيره.

٢ – المنقوص المضـاف إلى يـاء المتكلم ، وتـدغم الياءان ، وأولاهما ساكنه ، والأخرى مبنيه على الفتـح ؛ نحو : يا داعىّ للخير ، لبّيك من داع مطاع.

٣ – المثنى وشبهه ؛ وتدغم ياؤه ساكنه فى ياء المتكلم المبنيه على الفتح (١) ، كقول الشاعر فى حديقه :

خذا الزاد يا عينىّ من حسن زهرها

فما لكما دون الأزاهر من متع

٤ – جمع المذكر وشبهه ؛ وتدغم ياؤه ساكنه فى ياء المتكلم المبنيه على الفتح ؛ كقول الشاعر :

يا سابقىّ إلى الغفران ، مكرمه

إنّ الكرام إلى الغفران تستبق

٥ – المختوم بياء مشـدده ، وليس تشديدها للإدغام ؛ ففى كلمه مثل : عبقرىّ ، يقال : أفرحتنى يا عبقرىّ ، بحذف الياء الثانيه من المشدده ، وإدغام الأولى التى بقيت فى ياء المتكلم المفتوحه.

ويصح حذف ياء المتكلم مع بقاء الياء المشدده قبلها مكسوره (٢) ؛ نحو : يا عبقرىّ ، لك إكبارى وتقديرى ...

ويصحّ قلب ياء المتكلم ألفا وحذفها ، مع فتح الياء المشدوده قبلها ؛ نحو : يا عبقرىّ ...

أما المعتل الآخر بالواو فشأنه ما فصّلناه هناك.

١– طبقا لما سلف فى رقم ٥ من هامش ص ٦٢.

٢– لتكون الكسره دليلا على الياء المحذوفه.

زیاده وتفصیل

(ا) یجری علی الأسماء الخمسه : (أب - أخ - حم - هن - فم) عند ندائها مع إضافتها لیاء المتکلم ما یجری علیها بغیر مناداتها. ذلک أن الرأی الفصیح الذی یحسن الاقتصار علیه هو إضافتها بحالتها الحاضره ، دون إرجاع لامها المحذوفه (أی : دون إرجاع حرفها الأخیر ؛ وهو : «الواو» المحذوفه ، إذ الشائع أن أصلها : أبو - أخو - حمو - هنو - فوه ، والمیم والهاء زائدتان فی : «فم» وفی «فوه» ...).

فإذا أضیفت تلک الأسماء - وهی مناداه ، أو غیر مناداه - أعربت علی حسب حاجه الجمله ؛ وکسر حرفها الأخیر الحالی لمناسبه الیاء (۱) ؛ فنقول : یا أبی یا أخی - یا حمی - یا هنی - یا فی - ویصح فی هذه : یا فمی.

وهناک رأی مستنبط من بضعه أمثله مرویه عن بعض القبائل ، مؤداه : إرجاع الحرف المحذوف من آخر تلک الأسماء مع تسکینه قبل یاء المتکلم. وهذه یجب بناؤها علی الفتح ، فتجتمع الواو والیاء ، وتسبق إحداهما بالسکون ؛ فتقلب الواو یاء ، وتدغم الیاء فی الیاء (۲). ویکسر ما قبلها لمناسبتها ؛ فتقول یا أبیّ - یا أخیّ ... وفی هذه الصوره تکون الکلمه معربه بحرکه مقدره منع من ظهورها السکون الواقع علی الیاء الأولی لأجل الإدغام (۳).

أما «ذو» التی تعرب إعراب الأسماء الخمسه فلا تضاف لضمیر المتکلم.

(ب) یجوز فی کلمه : «ابنم» المبدوءه بهمزه الوصل ، والمختومه بالمیم الزائده ، ومعناها : ابن - إثبات المیم عند الإضافه وحذفها ؛ نحو : یا بنمی ، أو : یا بنی ؛ بإسکان الیاء فی الحالتین ، وکسر ما قبلها.

۱- فهی بهذا تشبه صحیح الآخر من ناحیه أن آخرها الحالی صحیح ، وأنه یجب کسره لمناسبه یاء المتکلم (وقد سبقت إشاره لهذا فی مناسبه أخری ، ج ۳ باب المضاف إلی یاء المتکلم ص ۱۳۸ م ۹۷).

۲- إن کان أصل : «فم» هو «فیه» بالیاء المحذوفه رجعت الیاء ساکنه ، وأدغمت فی یاء المتکلم المبنیه علی الفتح.

۳- وتکون الأسماء الخمسه کالمعتل ؛ فی إسکان آخرها وبناء الیاء علی الفتح.

المسأله ۱۳۲ : الأسماء التى لا تكون إلا منادى

اشاره

من الألفاظ ما لا يستعمل إلا منادى ؛ فلا يكون مبتدأ ، ولا خبرا ، ولا اسما أو خبرا لناسخ ، ولا شيئا آخر غير المنادى (۱). وأشهر هذه الأسماء ما يأتى :

۱ - «أبت ، وأمّت» بشرط وجود تاء التأنيث فى آخرهما على الوجه الذى فصلناه (۲) - ووجودها يحتم أن يكون كل منهما منادى ، ولا يصح استعمالهما فى شىء آخر معها - نحو : يا أبت ، إنى لك مطيع ، ويا أمّت إنى بك بارّ. أى : يا أبى ... يا أمى.

۲ - «اللهم» ، المختومه بالميم المشدده (۳) ، نحو : اللهم لا سعاده إلا فيما يرضيك ، ولا شقاء إلا فيما يغضبك.

۳ - «فل» (بضم الفاء واللام معا) ؛ وهى عند النداء كنايه عن مفرد معين من جنس الإنسان. و «فله» ، (بضم الأول وفتح الثانى) وهى عند النداء كنايه عن مفرده معينه من جنس الإنسان كذلك ؛ نحو : يا فل ، عمل المرء عنوان نفسه ، ودليل عقله - يا فله ، القصد يمن ، وخير الكلام أصدقه. فالمنادى : (فل ، وفله) مبنى على الضم دائما فى محل نصب.

ولا يعنينا أن يكون سبب التعيين هنا فى الكنايه ما يقوله بعض النحاه من أنها علم على إنسان ، كسائر الأعلام الشخصيه (مثل : محمد ... وفاطمه ...) أو : ما يقوله بعض آخر : إن سببه طارئ بالمناداه والقصد ، وأنها نكره مقصوده ، مثل : يا رجل ؛ لمعيّن ، أو : يا فتاه ؛ لمعينه ، وقد عرّفت النّكره بالنداء والإقبال ... - لا يعنينا شىء من هذا كله ؛ لأن نتيجه الرأيين واحده ؛ هى بناء

۱- ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون منادى ؛ كالاسم المضاف لضمير المخاطب ؛ نحو : يا صديقك ، وكضمائر غير المخاطب. (أما ضمير المخاطب ففريق يجيز نداءه ؛ طبقا لما سلف فى ص ۳) وكاسم الإشاره المتصل بكاف الخطاب - للسبب الذى فى رقم ۱ من هامش ص ۴ - فلا يقال : يا ذاك ... وكالاسم المبدوء «بأل» فى غير المواضع المستثناه التى سبق ذكرها فى ص ۳۵ ؛ فلا يقال : يا المكافح ستدرك مأربك ...

۲- فى ص ۶۰ وما بعدها.

۳- فى ص ۳۵ وهامشها الكلام على معانيها المختلفه ، وطريقه إعرابها.

الكلمه بصورتها الحاليه على الضم دائما ، فى محل نصب ، وعدم استعمالها فى غير النداء إلا لضروره شعريه ، وكذلك عدم استعمالها منادى منصوبا مباشره ؛ لأنها لا تكون مضافه ، ولا شبه مضافه ، ولا نكره غير مقصوده ؛ إذ السماع الوارد فى لفظها يقتضى قصرها على المنادى المبنى على الضم (١) ....

١- كما يقتضى ألا ينقاس عليها غيرها.

زیاده وتفصیل

یدور الجدل حول أصل هاتین الکلمتین ، ولو لا ما له من أثر یساعد عند الرجوع إلی مادتهما اللغویه فی المعاجم ، وعند التصغیر ، والمشتقات ... - لأهملناه. وملخصه :

أن فریقا من النحاه یری أصل : «فل» و «فله» هو «فلان» و «فلانه» وأنهما فی النداء - کأصلهما - کنایتان عن علم شخص لرجل معیّن ، کعلیّ ... وامرأه معینه ؛ کزینب ... ، حذفت من آخرهما الألف والنون ، للترخیم (۱) - برغم أن قواعده لا تسمح بهذا الحذف الکثیر دفعه واحده - وأن الألف والتاء زائدتان. وأما النون فأصلیه ؛ لأن ماده فعلهما الماضی هی : «فلن» وعند التّصغیر - إذا سمی بهما - یقال فیهما «فلین» و «فلینه» ، وأنهما یختلفان فی الاستعمال عن أصلهما الخالی من الحذف ، فلا یستعملان إلا فی النداء ، أما أصلهما فیکون منادی وغیر منادی.

ویوافق آخرون علی هذا الرأی ، إلا أنهم یعتبرون حذف تلک الحروف للتخفیف ، لا للترخیم ، وإلا وجب أن یقال فی المذکر «فلا» وفی المؤنث «فلان» طبقا لقواعده (۲).

ویخالفهما کثیر من البصریین ؛ فیری أنهما کلمتان مستقلتان ، ولیستا اختصار «فلان» و «فلانه» - کما یری أنهما مختومتان بیاء أصلیّه ، حذفت تخفیفا ؛ کحذفها من کلمه «ید» ، فأصلهما : «فلی» و «فلیه (۳)» وتصغیرهما «فلیّ وفلیّه» وماده ماضیهما «فلی» وأن کلا منهما عند النداء نکره مقصوده بالمناداه

۱- سیأتی بابه فی ص ۹۹.

۲- وهذه القواعد تقضی بألا یحذف فی الترخیم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد إلا إذا کان المرخم خماسیا فصاعدا. وکلمه : «فلان» أربعه أحرف فقط ، فترخیمها هو : «یا فلا». کما تقضی تلک القواعد ألا یقال فی التأنیث : «یا فله» ، وإنما یقال : یا فلان - راجع الصبان فی هذا الموضع ، وکذلک ص ۱۰۱ الآتیه ، وما بعدها -

۳- وإذا حذفت الیاء وجب تحریک اللام التی قبلها بالفتحه ؛ لأن الفتحه هی التی تناسب تاء التأنیث.

والإقبال ؛ فتدل الأولى على رجل مقصود ، وتدل الثانيه على امرأه مقصوده ، ولا يرجعان فى أصلهما إلى كلمتى : «فلان وفلانه» اللتين هما كنايتان عن علمين شخصيين أحدهما لرجل ، والآخره لامرأه - كما سبق -. وهذا الرأى أوضح ، وأبعد من التعقيد.

فالآراء متفقه على بناء «فل» و «فله» على الضم (١) ، مختلفه فى أصلهما ، وفى نوع المنادى ؛ أهو مفرد علم ، أم نكره مقصوده؟ متفقه كذلك على أنهما لا يستعملان بصورتهما هذه إلا منادى. وأن كلمتى : «فلان» و «فلانه» تستعملان فى النداء وغيره ، مع اعتبارهما ، كنايتين عن علمين شخصيين لرجل معين ، وامرأه معينه ، ونونهما أصليه ، وماده فعلهما «فلن» تقول فى استعمالهما فى النداء : يا فلان ، تضيع الغايه بين العجز والملل ، ويا فلانه ، من أعجب بنفسه ضاعت هيبته ... كما تقول فى غيره : أسرع فلان إلى سماع محاضره فلان ... وبادرت فلانه للإصغاء إلى فلانه أو فلان.

١- ويجرى على توابعهما حكم توابع المنادى المبنى على الضم.

۴ – لؤمـان ، وملأـم (وكلاهمـا وصف بمعنى : كثير اللؤم والـدناءه) ، ونومان (وصف بمعنى : كثير النوم) ؛ نحو : يا لؤمان أو : يا ملأـم ، من أسـاء إلى غيره حـاقت به إساءته – يا نومان ، الاعتـدال فى كل الأمور حميـد. ويجوز فى الثلاثه زياده تاء التأنيث عند نداء المؤنث. ولا يقاس على هذه الثلاث المسموعه غيرها مما يشاركها فى الوزن ولكنه غير مسموع. فكل واحده من هذه منادى مبنى على الضم فى محل نصب.

۵ – ملأمـان ، ومخبثـان (وصـفان بمعنى : لئيم ، وخبيث) ... وغيرهمـا ؛ من كل وصف على وزن : «مفعلان» ، وأصل مادته – فى الغـالب – يـدل على أمر مـذموم. وقـد يـدل على أمر محمود ، مثـل : مكرمـان ، ومطيبـان ؛ (وهما وصـفان بمعنى : عزيز مكرّم ، وطيّب) ومن الأمثله : يا ملأمان ، من قبحت سيرته تقاسـمته البلايا – يا مخبثان ، من خبثت نفسه حرم صـفو الحياه – يا مكرمان ، من كشف كربه غيره ، كشف الله كربته – يا مطيبان ، من طابت سريرته سالمته الليالى.

ويجوز زياده تاء التأنيث فى : «مفعلان» عند نداء المؤنث.

والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس فى هذه الصيغه ؛ لكثره الوارد بها. أما إعرابها فكالنوع السابق (۱) ...

(۶) ما كان وصفا على وزن : «فعل» بمعنى : فاعل ؛ لذم المذكر وسبّه ، نحو : غدر ، بمعنى : غادر ، وسفه ؛ بمعنى : سافه ، وشتم ، بمعنى : شاتم ... ، وغيرها مما هو على وزنها مع دلاله مادته فى أصلها على السّبّ والذم. ومن الأمثله : يا غدر ، لا صداقه معك ، ولا أمانه لك ... – يا سفه ، مقتل الرجل بين فكيّه ...

۱– اكتفى ابن مالـك فى الكلاـم على : «فـل» و «فله» ولؤمـان وملأـم ، ونومان ، بقوله فى باب عنوانه : «أسـماء لازمت النـداء». و «فـل» بعض ما يخصّ بالنّـدا «لؤمان ، نومان» كـذا. واطردا – ۱ وختم البيت بقوله : «واطردا». وهـذا الختـام لا علاقه له بما سـبقه ، وإنما يتصل معناه بما يليه من حكم جديد يختص بوزن : «فعال» وهذا الاتصال معيب فى الشعر عامه.

والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس فى هذه الصيغه بشرط دلاله أصلها على السبّ ، كما يبيح استعمالها فى غير النداء. أما إعرابها عند النداء فكالنوع السابق.

٧ – ما كان وصفا على وزن : «فعال» – (بمعنى فاعل ، أو : فعيله) نسبّ الأنثى وذمها ، وهو مبنىّ على الكسر أصاله. وينقاس – فى الرأى الأنسب – فى كل ماله : فعل ، ثلاثى ، تام ، مجرد ، متصرف تصرفا كاملا ، ومعناه السبّ والشّم ؛ نحو : غدار وسراق ، بمعنى : غادره ، وسارقه ، ونحو : خباث ، ولكاع ؛ بمعنى : خبيثه ، ولكيعه ؛ أى : لئيمه وخسيسه. تقول : يا غدار ؛ لا راحه لحسود ، ولا عهد لغدّار – يا خباث ، لا هدوء مع خبث ، ولا اطمئنان مع سوء نيه ...

ومن الشروط السالفه يتضح أن وزن : «فعال» لا يصاغ من مصدر فعل غير مستوف لتلك الشروط ؛ كالفعل : «دحرج» لأنه غير ثلاثى ، والفعل ؛ «كان» لأنه غير تام ، والفعل «ليس» ، لأنه جامد ، والفعل يذر ، أو : يدع لأن كلا منهما ناقص التصرف (١) ...

إما إعرابها : فمنادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسره البناء الأصلى – فى محل نصب.

وبمناسبه الكلام على صيغه : «فعال» المبنيه على الكسر أصاله ، وأنّها قياسيه فى الموضع السالف بشروطها – يستطرد النحاه فيقولون : إنها قياسيه أيضا فى موضع آخر ، إذا تحققت تلك الشروط من غير اشتراط الدلاله على السب والشتم ، وذلك الموضع هو : أنها تقع اسم فعل أمر مبنى على الكسر دائما ؛ مثل : تراك ؛ بمعنى اترك ما آمرك بتركه – نزال ، بمعنى : انزل إلى الحرب أو غيرها – شراب بمعنى : اشرب ، ومن هذا قولهم : شراب من ورد التجارب ؛ فإنه خير الموارد. وقول الشاعر :

تراك – يا صاحبى – ما ليس يحمده

سراه (٢) قومك من أهل

١– فى المشهور.

٢– أشراف وعظماء ، المفرد : سرىّ.

وقول الآخر :

نزال إلى حيث المكارم تبتغى

أليفا يناغيها ، أمينا يصونها

وسيجىء (١) تفصيل الكلام على هذه الصيغه فى باب اسم الفعل ... (٢)

* * *

وملخص ما سبق فى هذا الباب :

أن فى اللغه ألفاظا لا تستعمل إلا منادى ؛ وهى أنواع ثلاثه :

(ا) نوع مقصور على السماع لا يتجاوز الحكم لفظه ونصّه إلى لفظ آخر ، وأشهر ألفاظه : أبت - أمّت ، (الملازمتين لتاء التأنيث) - اللهم - فل - فله - لؤمان - ملأم - نومان.

١- فى ص ١٣٦ م ١٤١ وكذلك يجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٤٧ بيان أنواعها المختلفه ومعانيها ، وحكم كل نوع من ناحيه الإعراب والبناء.

٢- ويقول ابن مالك - بإيجاز - فى نداء ما هو على وزن : «فعال» الخاص بالأنثى ، و «فعال» الخاص باسم فعل الأمر ، و «فعل» الخاص بنداء المذكر : ... واطّردا - ١ فى سبّ الانثى وزن : يا خباث والأمر هكذا من الثّلاثى - ٢ أى : اطرد فى سب الأنثى : «يا خباث» وما كان على وزنها. والأصل : «فعال» ، وما كان على وزنها. وهذا الوزن مطرد فى الأمر أيضا ، ومقصده اسم فعل الأمر ، ثم قال : وشاع فى سبّ الذكور : «فعل» ولا تقس. وجرّ فى الشّعر «فل» - ٣ فهو يقرر أن نداء ما كان على وزن : «فعل» خاصا بسبب المذكر ، أمر شائع ، ومع شيوعه نهى عن القياس عليه. ومنع القياس عليه مناقض للحكم بأنه شائع ؛ إذ الشيوع فى الكلام الفصيح يبيح القياس ، كما بيناه من قبل. لهذا يكون الأخذ بالرأى المجيز أنسب مادام المعنى المراد واضحا. وختم البيت بإباحه جر «فل» فى الشعر للضروره ؛ لأن كلمه : «فل» ، و «فله» ملازمتان للنداء ، كما عرفنا ؛ فلا يصح جرهما إلا فى تلك الضروره ؛ كالبيت الذى يرددونه : تضلّ منه إبلى بالهوجل فى لجّه أمسك فلانا عن فل (الهوجل هنا : الصحراء التى لا أعلام فيها. اللجه - بفتح اللام - : الأصوات المختلطه). والبيت متصل بما قبله فى وصف الإبل المتزاحمه فى الصحراء مثيره للغبار ، يدفع بعضها بعضا. وقد شبهها بقوم فى لجه - وهى اختلاط الأصوات فى الحرب. - يدفع بعضهم بعضا ؛ فيقال : أمسك فلانا عن فل ، أى : احجز بينهما .. ويقول بعض النحاه إن «فل» الوارده فى البيت ليست المختصه بالنداء ، وإنما هى اختصار لكلمه «فلان» التى تكون منادى وغير منادى ؛ فلا شاهد فى البيت. ويرى غيرهم العكس ولا قيمه لهذا الجدل ، لوضوح الرأى القائل بأنها ليست منادى.

وكل هذا النوع منادى ، مبنىّ على الضم إلا «أبت وأمّت» ، فلهما حكمهما التفصيلى فى الباب السابق (١).

(ب) نوع قياسىّ ، وهو ما كان على وزن : «فعال» لسبّ الأنثى وذمها. وله شروط ... مثل : يا خباث - يا غدار ...

وهذا النوع منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسره البناء الأصلى - فى محل نصب. وهو غير النوع الذى على هذا الوزن ، ويعرب اسم فعل أمر.

(ح) نوع فى قياسيته خلاف ، والأحسن الأخذ برأى القائلين بقياسيته ؛ لكثره الوارد منه. ومن ألفاظه ما كان على وزن : «مفعلان» (٢) للذم (غالبا) ، أو للمدح ، ومنه : ملأمان ، مخبثان - مكرمان - مطيبان.

ومن ألفاظه أيضا ما كان على وزن : «فعل» لذمّ المذكر وسبّه ، نحو : غدر ، وسفه ...

وكل هذا النوع منادى مبنى على الضم فى محل نصب.

فالأنواع الثلاثه عند النداء تبنى على الضم الظاهر فى محل نصب ، إلا وزن : «فعال» فيبنى على ضم مقدر ، وإلّا أبت وأمّت ، ففى إعرابهما التفصيل الذى سبق خاصّا بهما(٣).

* * *

١- ص ٦٠.

٢- وتزاد التاء فى المؤنث.

نداء المجهول اسمه

إذا أردنا نـداء المجهول الاسم وجدنا فى اللغه أساليب تختلف باختلاف ذاته ومكانته ؛ فقد نقول له : يا رجل - يا شابّ - يا فتى - يا غلام - يا هـذا - أيها السيد - أيها الأخ - يا زميل ... كما نقول : يا فتاه - يا شابه ، يا سيده أيتها الأخت - يا زميله ... ، إلى غير هـذا من الكلمـات الصـالحه للنـداء. والتى يترك اختيارهـا لـذوق المتكلم ، وبراعته فى حسن الاختيـار الملائـم للمقام ، كما اختار العرب قديما ، وكما يختار المتعلمون اليوم ...

ومما اختاره العرب أحيانا كلمه : «هن» لنداء المذكر المجهول ، و «هنه» (بسكون (١) النون أو فتحها) للمؤنثه المجهوله ؛ تقول : يا هن ، لا تستشـعر الوحشه فى بلـدنا ؛ فالغريب بيننا قريب - يا هنه ما ذا تبتغين؟ ... ويقولون فى التثنيه : يا هنان ... ، ويا هنتان ... وفى جمعى السلامه : يا هنون (٢) يا هنات.

وربما ختموا هذه الكلمات عند ندائها بالأحرف الزائده التى قد تختم بها فى الندبه (٣) ؛ فيقولون فى الإفراد : يا هناه ، ويا هنتاه ، وفى التثنيه : يا هنانيه ويا هنتانيه ، وفى الجمع : يا هنوناه ، ويا هناتوه ؛ بسكون الهاء الأخيره فى كلّ ذلك عند الوقف ، وحذفها ، وصلا. وقد تثبت وصلا فى الشعر أو غيره ؛ فتتحرك بالضمّ أو بالكسر.

ولما كانت «هن» و «هنه» متعـدده المعانى اللغويه ، ومن معانيها ما هو محمود وما هو مذموم - كان الأنسب اليوم أن نختار سواها عند نداء المجهول الاسم ، وأن نهجرها بصورها وفروعها المختلفه.

١- قال الصبان : إنه بسكون النون. وجاء فى كثير من كتب اللغه بفتحها. ولعل الفتح أنسب لتاء التأنيث ، وليساير المذكر.

٢- يجمعونه جمع مذكر ، مع أن شروط جمع المذكر لا تنطبق عليه.

٣- سيجىء بابها فى ص ٨٧.

المسأله ۱۳۳ : الاستغاثه

إذا وقع إنسان فی شدّه لا یستطیع - وحده - التغلب علیها ، أو توقّع أن یصیبه مکروه لا یقدر علی دفعه ... ، فقد ینادی غیره لینقذه مما وقع فیه فعلا ، أو لیدفع عنه المکروه الذی یتوقعه ویخاف مجیئه ... ومن الأمثله : مناداه الغریق حین یشرف علی الموت ؛ فیصرخ : «یا للناس للغریق». ومناداه الحارس زملاءه حین یری جمعا من الأعداء مقبلا ؛ فیرفع صوته : «یا للحراس للأعداء». فهذه المناداه لطلب العون والمساعده هی التی تسمی : «الاستغاثه» ؛ ویقال فی تعریفها إنها :

نداء موجّه إلی من یخلّص من شده واقعه بالفعل ، أو یعین علی دفعها قبل وقوعها.

وأسلوب الاستغاثه علی الوجه السالف أحد أسالیب النداء. ولا یتحقق الغرض منه إلا بتحقق أرکانه الثلاثه الأساسیه ؛ وهی : حرف النداء «یا» ، وبعده - فی الأغلب - : «المستغاث به» ؛ وهو المنادی الذی یطلب منه العون والمساعده ... ویسمی أیضا : «المستغاث» (۱) ، وهذا الاسم أکثر شیوعا هنا. ثم : «المستغاث له» وهو الذی یطلب بسببه العون ؛ إمّا لنصره وتأییده ، وإما للتغلب علیه ، کالمثالین السّالفین ؛ فهو الدّافع للاستغاثه ؛ لمعاونته ، أو لمقاومته.

من هذه الأرکان الثلاثه مجتمعه ، یتألف الأسلوب الخاص بالاستغاثه الاصطلاحیه (۲) ، مع مراعاه الأحکام الخاصه بکل رکن منها. وتترکز هذه الأحکام فیما یأتی :

(ا) ما یختص بحرف النداء :

یتعین أن یکون : «یا» دون غیره من إخوته ، وأن یکون مذکورا (۳) دائما ؛

۱- یقال : استغاث الصبی بوالده ، أو استغاث الصبیّ والده ؛ فالفعل یتعدی بنفسه تاره - وهذا هو الأکثر - وبالباء تاره أخری ، وهذا صحیح أیضا. فالوالد مستغاث ، أو : مستغاث به.

۲- هناک أسالیب غیر اصطلاحیه ، کأن یقول الخائف مثلا : إنی أستغیث بک یا والدی - أدرکنی یا صدیقی وخلصنی - أیها النبیل ادفع عنی السوء الذی ینتظرنی - ...

۳- سبقت الإشاره لهذا فی رقم ۵ من ص ۳ وفی «ا» من ص ۵ ویجیء فی ص ۸۱.

نحو : يا للأحرار للمستضعفين ... فإن تخلّف أحد هذين الشرطين لم يكن الأسلوب أسلوب استغاثه.

* * *

(ب) ما يختص بالمستغاث (وهو : المنادى) :

١ - الغالب على المستغاث أن تسبقه لام الجرّ الأصليه. ومتى وجدت كانت مبنيه على الفتح وجوبا ؛ نحو : يا للطبيب للمريض ، وقول الشاعر (١) :

يا للرّجال لحرّه موءوده (٢)

قتلت بغير جريره وجناح (٣)

ووجود هذه اللام ليس واجبا ، إنما الواجب فتحها حين تذكر ... (٤) ويستثنى من بنائها على الفتح حالتان ، يجب فيهما بناؤها على الكسر.

الأولى : أن يكون المستغاث «ياء المتكلم» ، نحو : يالى للملهوف.

والثانيه : أن يكون المستغاث غير أصيل ؛ وذلك بأن يكون غير مسبوق «بيا» ، ولكنه «معطوف» على مستغاث آخر مسبوق بها ؛ فيكتسب من السابق معنى الاستغاثه ، والمراد منها. نحو : يا للوالد وللأخ للقريب المحتاج. فكلمه «الأخ» ليست مستغاثا أصيلا ، لعدم وجود «يا» معها ، ولكنها استفادت معنى الاستغاثه من «المعطوف عليه» المستغاث الأصيل الذى تسبقه «يا» وهو الوالد. ففى هذه الصوره - والتى قبلها - يجب كسر اللام الداخله على المستغاث.

ويترتب على عدم ذكر «يا» مع المعطوف شىء آخر ، هو صحه ذكر لام الجر معه ، وحذفها ؛ نحو : يا للطبب وللممرّض للجريح ، أو : والممرّض للجريح.

فإن ذكرت «يا» مع المعطوف كان مستغاثا أصيلا كالمعطوف عليه ، ووجب

١- البيت لشوقى من قصيده يرثى فيها منصب «الخلافه» الإسلاميه التى آلت إلى سلاطين الترك ، ثم ألغوها سنه ١٩٢٩ وكان لإلغائها ألم عميق إذ ذاك.

٢- الموءوده : هى البنت التى كانت تدفن حيه عقب ولادتها ، كعاده بعض الأمم القديمه ، ومنهم بعض القبائل العربيه الجاهليه. والجريره الإثم والذنب ، وكذلك : الجناح.

٣- الموءوده : هى البنت التى كانت تدفن حيه عقب ولادتها ، كعاده بعض الأمم القديمه ، ومنهم بعض القبائل العربيه الجاهليه. والجريره الإثم والذنب ، وكذلك : الجناح.

۴- فیما سبق یقول ابن مالک فی باب عنوانه : الاستغاثه. إذا استغیث اسم منادی خفضا باللّام مفتوحا ، کیا للمرتضی (استغیث اسم : أی : استغیث به. وخفض ، أی : جر) یرید : إذا نودی اسم مستغاث به وجب خفض المنادی ؛ (أی : جره) بلام مبنیه علی الفتح ، نحو : یا للمرتضی.

فتح اللام معهما ؛ كقول الشاعر :

يا لقومى ، ويا لأمثال قومى

لأناس عتوّهم فى ازدياد (١)

٢ - جميع أنواع المنادى المستغاث ، المجرور بهذه اللام الأصليه ، المسبوق بالحرف : «يا» - معرب (٢) منصوب ؛ فهو مجرور لفظا ، منصوب محلا- حتّى المفرد العلم ، والنكره المقصوده ، فإنهما يعتبران - حكما - بسبب هذه اللام - من قسم المنادى المضاف ، الواجب النصب (٣) ، ويلحقان به ، فكل ؛ منهما مجرور اللفظ ، منصوب المحل ، (كغيره من بقيه أنواع المنادى المستغاث ، المسبوق بالحرف : «يا» ، والمجرور باللّام الأصليه). لهذا يقال فى إعراب المستغاث فى الأمثله السابقه (وهى : يا للطبيب ... يا للرجال ... وأشباهها -) اللام حرف جرّ أصلى ، والطبيب ... أو الرجال ... منادى منصوب بفتحه مقدره ، منع من ظهورها الكسره التى جلبها حرف الجرّ. والجار والمجرور متعلقان «بيا» : لأنها نائبه عن الفعل «أدعو» أو ما بمنعاه ، (٤)

وإذا جاء لهذا المنادى تابع فإنه يجوز فيه الجر ، مراعاه للفظ المنادى ، والنصب مراعاه لمحله ، - وهذا هو الرأى الأنسب الذى يحسن الأخذ به (٥) - تقول : يا للطبيب الرحيم ... يا للرجال الشجعان ، بجر كلمتى : الرحيم والشجعان ، أو نصبهما :

ولا يعتبر المنادى المستغاث معربا منصوبا إلا بشروط ثلاثه ، أن يكون معربا

١- يقول ابن مالك فى هذا : وافتح مع المعطوف إن كرّرت «يا» وفى سوى ذلك بالكسر ائتيا إذا تكررت «يا» بأن ذكرت مع المعطوف وجب فتح لام الجر الداخله عليه. وفى غير هذه الصوره يجب كسر اللام معه. وهذا يشمل ألا تذكر «يا» مع المعطوف ، كما يشمل اللام الداخله على المستغاث له إن كان اسما ظاهرا ، أو ضميرا هو ياء المتكلم. ولم يتعرض لوجوب فتح اللام مع الضمائر الأخرى. كما سنعرف.

٢- بالشروط الثلاثه المذكوره بعد.

٣- كما سبق فى ص ١٢ و ٢٥.

٤- كما عرفنا فى د وه من ص ٦ و ٧.

٥- كما سبق فى ص ٤١ ... ليكون هذا الحكم عاما يخضع له التابع فى الاستغاثه ، كما يخضع فى غيرها من بقيه أساليب النداء.

فی أصله قبل النداء ، وأن تكون لام الجر مذكوره ، وقبلها : «يا» مذكوره أيضا. أما إن كان المستغاث مبنيّا فی أصله ؛ نحو : يا لهذا للصائح ... فالواجب إبقاؤه على حاله بنائه الأصلی ، ويكون فی محل نصب. فكلمه : «هذا» فی المثال السالف منادى ، مبنی على ضم مقدر ، منع من ظهوره سكون البناء الأصلی ، فی محل نصب (١).

وأما إن كانت اللام محذوفه فيجوز أن تجیء ألف فی آخر المستغاث ؛ عوضا عنها ، ولا يصح الجمع بين اللام والألف. ومع وجود هذه الألف يبقى المنادى دالا

١- الرأى الأقوى - بين آراء متعدده - أن المستغاث المجرور باللام الأصليه ، المعرب قبل النداء - معرب مجرور باللام فی محل نصب. وأن حرف الجر أصلی ، وهو مع مجروره متعلقان بحرف النداء «يا» لنيابته عن الفعل : أدعو ، أو ما يشبهه - كما عرفنا أول الباب ، فی د وه من ص ۶ و ٧ - لكن كيف يكون معربا مع أن له محلا ؛ والإعراب المحلی لا يكون للمعرب الأصيل - فی الصحيح -؟ وإذا صح أن له محلا فما محله؟ أهو الجر باللام ، أم النصب بالنداء ؛ إذ لا يمكن أن يكون له محلان؟ ولا يفيد فی إزاله الاعتراض اعتبار اللام حرف جر زائد لا يحتاج مع مجروره إلى تعليق ؛ لأن هذا الاعتبار لا قيمه له فی بعض الحالات ؛ كأن يكون المستغاث المجرور باللام مبنيا فی أصله قبل النداء ؛ (مثل : يا لهذا للصائح - أو : يا لك للداعی ...) إذ المنادى هنا مبنی أصاله قبل النداء ؛ فيتعين أن يقال فی إعرابه إنه مبنی على ضم مقدر. منع من ظهوره علامه البناء الأصلی ، وأنه فی محل كذا؟ فما محله هنا؟ أهو الجر ، أم النصب؟ ولا يمكن أن يكون له محلان. وإذا تخيرنا أحدهما هنا وهناك فما وجه الترجيح؟ .. و .. و ... وبالرغم من هذا التعارض لا مفر من الأخذ بأحد رأيين : ا - إما الرأى السمح الذى يعرب المستغاث المجرور باللام الأصليه الذى ليس مبنيا قبل النداء - منادى مجرور باللام فی محل نصب - برغم أنه معرب ، والمعرب لا يكون له محل - وأن المبنی أصاله مجرور بكسره مقدره منع من ظهورها سكون البناء الأصلی ، أو علامه البناء الأصلی - إن كانت علامته غير السكون - فی محل نصب أيضا. ولا يخلو هذا الرأى بشطريه من ضعف ؛ بسبب مخالفته بعض قواعدهم العامه ، ولكنه أهون مخالفه من غيره. ب - وإما الرأى الذى يعتبر اللام حرف جر زائد ، وما بعدها مجزور فی اللفظ ، وله محل إعرابی آخر ، وهما لا يتعلقان. فالمستغاث المعرب أصاله مجرور بها لفظا فی محل نصب ، وهی مبنيه على الفتح إلا فی الصورتين السالفتين (وهما : المستغاث المعطوف الذى لم تسبقه «يا» والمستغاث ياء المتكلم فتبنى على الكسر) والمستغاث المبنی أصاله - أى قبل النداء ، - كاسم الإشاره ؛ مثل : يا لهذا -. يكون مجرورا بكسره مقدره منع من ظهورها علامه البناء الأصلی - فی محل نصب. فزياده «اللام» - لا أصالتها - هی التی توجب للمنادى إعرابا لفظيا ، وآخر محليا معا. أما أصالتها فتقتضی اللفظی وحده ، فاذا اقتضت معه محلا كان هذا الاقتضاء عيبا.

على الاستغاثه كما كان (١) ولكنه لا يعتبر فى هذه الصوره ملحقا بالمنادى المضاف ؛ (بالرغم من وجود الألف التى هى عوض عن اللام) ، وإنما هو مبنى على الضم المقدر (٢) فى ، محل نصب ؛ لأن اعتباره ملحقا بالمضاف واجب النصب متوقف على وجود اللام نفسها ، لا على وجود عوض عنها بعد حذفها (٣).

ومن الأمثله : يا عالما للجاهل. وقول الشاعر :

يا يزيدا لآمل نيل عزّ

وغنى بعد فاقه وهوان

فعند إعراب المنادى فى المثالين المذكورين : (عالما ... يزيدا ...) يقال : منادى ، مبنى على ضم مقدر على آخره (منع من ظهوره الفتحه التى جاءت لمناسبه الألف ،) فى محل نصب (٤) ويجرى على توابعه - فى الرأى الأصح - ما يجرى على توابع المنادى المبنى على الضم (٥) من أحكام إعرابيه مختلفه ؛ ومنها : جواز الرفع والنصب فى بعض الحالات ؛ فالرفع مراعاه شكليه للفظ المنادى ، والنصب مراعاه لمحله. ولا يصح مراعاه الفتحه الطارئه لمناسبه الألف (٦).

وإذا وقف على المستغاث المختوم بالألف فالأحسن مجىء هاء السكت الساكنه نحو يا عالماه ... وتحذف عند الوصل.

١- بشرط وجود قرينه تدل على الاستغاثه ، وعلى أن هذه الألف للعوض وحده ، وليست منقلبه عن ياء المتكلم التى سبق اللام عليها فى ص ٥٧ ، ولا عن غيرها ...

٢- بسبب الفتحه الطارئه لمناسبه الألف.

٣- يقول ابن مالك : ولام ما استغيث عاقبت ألف ومثله اسم ذو تعجّب ألف (أى : عاقبتها ألف ، بمعنى : جاءت عقبها ، وحلت فى مكانها بعد حذفها) وبين لهذا التعاقب موضعين ؛ هما : ما استغيث به (أى : المستغاث) والاسم المتعجب منه فى أسلوب التعجب الآتى ، ص : ٨٤.

٤- فإن كان المستغاث مثنى أو جمع مذكر سالما وحذفت قبلهما لام الجر فإنهما يبنيان على ما يرفعان به من ألف أو واو. ويصح مجىء الألف بعد نونهما للتعويض ، فيقال : يا محمودانا - ويا محمودونا. وإذا كان المستغاث المجرور باللام مضافا ؛ مثل : يا لأعوان محمود لمحمود - جاز حذف - اللام من المضاف وزياده الألف فى آخر المضاف إليه ؛ عوضا عنها ؛ فيقال : يا أعوان محموداه ، فالمضاف منادى منصوب مباشره ، والمضاف إليه مجرور بكسره مقدره منع من ظهورها الفتحه التى جاءت لمناسبه الألف ، (وهى فتحه طارئه لا تلاحظ فى التوابع ولا غيرها) والهاء للسكت. - طبقا لما سيجىء مباشره -

٥- سبق بيان أحكامها فى ص ٣٩.

٦- راجع رقم ١ من هامش ص ٤١ ، ثم ص ٤٤.

فإن حذفت لام الجر بغير تعويض كان حكم المستغاث حكم غيره من أنواع المنادى التى ليست للاستغاثه ، كقول الشاعر :

ألا يا قوم للعجب العجيب

وللغفلات تعرض للأريب

فيصح فى كلمه : «قوم» أن تكون منادى منصوبا ؛ لإضافته إلى ياء المتكلم المحذوفه ، وبقيت الكسره المناسبه لها دليلا عليها. (ولا بد من قرينه تدل على أن النداء للاستغاثه). ويصح أن تكون مبنيه على الضم (باعتبارها نكره مقصوده) فى محل نصب.

وأما إذا حذفت «يا» أو كان حرف النداء حرفا آخر غيرها ، فإن الجمله لا تكون من باب : الاستغاثه - كما تقدم (١) -.

٣ - كل ما يصلح أن يكون منادى يصلح أن يكون مستغاثا ؛ غير أنه يجوز - هنا - الجمع بين «يا» و «أل» التى فى صدر المستغاث ، بشرط أن يكون مجرورا باللام المذكوره ، لتفصل بينهما ؛ كما فى الأمثله المتقدمه. فإن لم يتحقق الشرط لم يصح الجمع(٢).

٤ - قد يحذف المستغاث ، ويقع المستغاث له بعد «يا» فى موضعين.

أحدهما : أسلوب مسموع يلتزم فيه الحذف - على الرأى الصحيح - وهو «يا لى» ، بشرط أن يكون مقتصرا على هذه الجمله المشتمله على «يا» وعلى «المستغاث له» وحده ، الخاليه مما يصلح أن يكون «مستغاثا به» ؛ نحو : عرفت الأحمق فاكتويت بحمقه ؛ فيالى. وصاحبت العاقل فأمنت أداه ؛ فيالى ؛ ما أنفع العقل الرجيح. والأصل - مثلا - يا للأنصار لى ، ويا للأخوان لى.

ثانيهما : أسلوب قياسىّ - وهو قليل مع قياسيته وجوازه - ويشمل كل أسلوب يكون اللبس مأمونا فيه عند الحذف ؛ كقول الشاعر :

يا ... لأناس أبوا إلّا مثابره

على التّوغّل فى بغى وعدوان

والأصل : - مثلا - يا لأنصارى لأناس أبوا ... «فالأناس» هم المستغاث لهم. ولا لبس فى هذا ؛ لأن ضبط اللام بالكسر - نطقا وكتابه - يمنعه ، وإذا لم تضبط فالمعنى يمنعه أيضا ؛ إذا لا يعقل أن يكون الأناس مستغاثا

١- فى «ا» من ص ٧٦.

٢- سبقت الإشاره لهذا ، فى ص ، ٣٧ الحاله الثالثه.

بهم ، مع اتهامهم بالتوغل الدائب فى البغى والعدوان ؛ فمن شأنهم هذا التوغل لا يستغيث بهم أحد.

* * *

(ح) ما يختص بالمستغاث له :

١ - يجب تأخيره عن المستغاث.

٢ - ويجب جره بلام أصليه مكسوره دائما. - كالأمثله السابقه - إلا فى حاله واحده ؛ هى : أن يكون المستغاث له ضميرا لغير ياء المتكلم فتفتح لام الجر (١) ؛ نحو : يا للناصح لنا ، ويا للمخلص لكم ... بخلاف : يا للرائد لى ؛ لأن الضمير ياء المتكلم.

وفى جميع الصور تتعلّق اللام ومجرورها بحرف النداء «يا».

٣ - يجوز حذفه إن كان معلوما واللّبس مأمونا ؛ كقول الشاعر :

فهل من خالد إمّا (٢)

هلكنا

وهل بالموت يا للناس عار

والأصل : يا للناس للشّامتين ، أو نحو ذلك. وقول الآخر :

يا لقومى ... من للعلا والمساعى؟

يا لقومى ... من للنّدى والسّماح؟

٤ - يجوز - عند قيام قرينه - الاستغناء عن هذه اللام ، والإتيان بكلمه : من» التعليليه (٣) عوضا عنها ؛ بشرط أن يكون المستغاث له مستنصرا عليه ، (أى : أن يكون القصد من الاستغاثه التغلب عليه ، وإضعاف أمره ...) نحو : يا للأحرار من الخادعين المنافقين ، وقول الشاعر :

يا للرجال ذوى الألباب من نفر

لا يبرح السّفه المردى (٤)

لهم دينا

١- لوجوب فتحها دائما إذا دخلت على ضمير غير ياء المتكلم ؛ سواء أكان ما بعدها مستغاثا أم غير مستغاث.

٢- هى : «إن» الشرطيه المدغمه فى : «ما» الزائده.

٣- أى : السببيه. (وهى الداله على التعليل ، وبيان السبب) وإنما يصح وقوع «من» التعليليه بعد «يالى» بشرط أن يكون ما بعدها غير مستغاث به ؛ كقول الشاعر : فيا شوق ما أبقى! ويالى من النوى! ويا دمع ما أجرى! ويا قلب ما أقسى!

٤- المهلك.

فإن لم يكن مستنصرا عليه بأن كان مستنصرا له لم يصح مجيء «من» وتعينت اللام.

* * *

بقيت بعض أحكام عامه أهمها :

١ - جواز وقوع المستغاث به والمستغاث له ضميرين ؛ نحو : يا لك لى ؛ يقولها من يستغيث المخاطب لنفسه.

٢ - جواز أن يكون المستغاث هو المستغاث له فى المعنى ؛ كقولك فى النّصح الرقيق لمن يهمل ، واسمه علىّ - مثلا - : يا لعلىّ ، لعلىّ ، تريد : أدعوك لتنصف نفسك من نفسك.

٣ - إذا وقع بعد «يا» اسم مجرور باللام ، لا ينادى إلا مجازا ؛ - لأنه لا يعقل - وليس بعده ما يصلح أن يكون مستغاثا به ، جاز فتح اللام وكسرها ؛ نحو : يا للعجب - يا للمروءه - يا للكارثه ... فالفتح على اعتبار الاسم مستغاثا به ، مجازا ، (لتشبيهه بمن يستغاث به حقيقه ، أى : يا عجب ، أو : يا مروءه ... أو : يا كارثه ... احضر ، أو : احضرى ، فهذا وقتك). والكسر على اعتبار الاسم مستغاثا له. والمستغاث محذوف. فكأنّك دعوت غيره تنبهه على هذا الشىء ، والأصل - مثلا : - يا لقومى للعجب ، أو : للمروءه ، أو للكارثه ... (١)

أما فى مثل : «يا لك» (٢) - بكاف الخطاب : للعاقل وغيره - فاللام واجبه الفتح (٣) ولكن الكاف تصلح أن تكون مستغاثا به أو : مستغاثا له ، على الاعتبارين السالفين.

١- وعلى هذين الاعتبارين يجوز فتح اللام وكسرها فى المنادى المقصود منه التعجب ، وهو الموضوع الآتى بعد هذا مباشره. - كما هو مبين فى الحكم الثانى ، من ص ٨٥ - والمعنى لا يختلف على اعتبار الأسلوب للاستغاثه ؛ تقديرا ، أو اعتباره للنداء المقصود به التعجب ؛ إذا المآل المعنوى فيهما واحد ، برغم اختلاف التقدير.

٢- يساعد على إعراب هذا الأسلوب ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٧٩.

٣- لما أوضحناه فى رقم ١ من هامش الصفحه السابقه.

المسأله ۱۳۴ : النداء المقصود به التعجب. أسلوبه :

راقب أحد الشعراء البدر فى ليله صافيه ، فبهره جماله ، وتمام استدارته. ولطف حركته ... فأعلن إعجابه وإكباره بقصيده مطلعها :

يا للبدور ، ويا للحسن ؛ قد سلبا

منى الفؤاد ؛ فأمسى أمره عجبا

وراقب آخر الشمس ساعه غروبها ، وما ينتابها من صفره ، وتغير ، واختفاء ؛ فامتلأت نفسه بفيض من الخواطر سجله فى قصيده منها :

يا للغروب ، وما به من عبره

للمستهام ، وعبره للرّاءى

أو ليس نزعا للنهار ، وصرعه

للشمس بين جنازه الأضواء؟

وتكشّف يوم من أيام الربيع الباسمه عن صباح عاصف ، متجهم ، قارس ، فقال أحد الشعراء أرجوزه مطلعها :

يا لصباح أغبر الأديم

قد طعن الربيع فى الصميم

فهذه الأساليب : (يا للبدور - يا للحسن - يا للغروب - يا لصباح ... وأشباهها) قد توهم فى مظهرها اللفظى وهيئتها الشكليه أنها أساليب استغاثه ؛ - كالتى مرت فى الباب السّالف (۱) - لاشتمالها على حرف النداء : «يا» ، وعلى منادى مجرور باللام المفتوحه. ولكنها فى حقيقتها ليست باستغاثه ؛ لخلوها - فى الغالب - من المستغاث به الذى يوجّه له النداء حقيقه (۲) ، لا ـ مجازا ، ومما يصلح أن يكون مستغاثا حقيقيّا ، (لا مجازيا) ، ولأنّ المتكلم لا يطلب التخلص من شده واقعه ، ولا دفع مكروه متوقّع. وإنما هى أساليب نداء ؛ أريد بها التعجب من ذات شىء ، أو كثرته ، أو شدته ، أو أمر غريب فيه ، أو غرض آخر مما سنبينه ؛ فهى نداء خرج عن معناه الأصلى إلى هذا الغرض الجديد ، وجاءت صورته الشكليه على صوره الاستغاثه ، دون أن يكون منها فى المعنى والمراد.

وقد ينادى العجب نفسه - مجازا - للمبالغه فى التّعجب ؛ فيقال : يا عجب - يا للعجب - يا عجبا للعاقّ -.

١- ص ٧٦.

٢- الأصل فى النداء الحقيقى أن يكون موجها لعاقل ، وإلا فهو نداء مجازى لداع بلاغى. (طبقا للبيان الذى فى ج ص ٥).

حكمه :

١ - يجوز أن يشتمل المنادى المقصود به التعجب ، على لام الجر ، كما يجوز أن يخلو منها ؛ وقد مرّت الأمثله للحالتين. والشائع عند حذف هذه اللّام أن تجىء الألف فى آخره عوضا (١) عنها ؛ فيقال عند القرينه (٢) ؛ يا بدورا ... يا حسنا .. يا عجبا .. ، ولا يجوز اجتماعهما. ويجوز عند الوقف على المختوم بالألف مجىء هاء السّكت الساكنه : نحو : يا بدوراه - يا حسناه.

٢ - يجوز فى المنادى المقصود منه التعجب فتح اللام الداخله عليه وكسرها ، على الاعتبارين اللذين سبق إيضاحهما فى الحكم الثالث من الأحكام العامه التى وردت فى آخر باب «الاستغاثه» (٣).

٣ - جميع الأحكام النحويه الأخرى التى ثبتت للمنادى المستغاث - ومنها : الإعراب ، والبناء ، ووجود الحرف : «يا» دون غيره - تثبت للمنادى المتعجب منه ، برغم اختلافهما غرضا ودلاله.

* * *

الغرض منه :

الباعث إلى التعجب بأسلوب النداء أحد أمرين :

١ - أن يرى المرء شيئا عظيما يتميز بذاته ، أو بكثرته ، أو شدته ، أو غرابه فيه ... ؛ فينادى جنسه ؛ إعلانا بإعجابه ، وإذاعه به ، كالأمثله السالفه.

٢ - أن ينادى من له صله وثيقه بذلك الشىء ، وتخصص فيه ، وتمكن منه ، حمدا له وتقديرا ، أو : طلبا لكشف السّرّ فيه ، ومواطن العجب ؛ كأن يسمع عن طيارات غزو الفضاء ، واختراق الغلاف الجوى ، أو الدوران حول الأرض كلها فى بضع ساعات ، أو إرسال أجهزه علميه إلى سطح القمر ... - فيقول :

١- وإلى هذا أشار ابن مالك فى النصف الثانى من البيت الذى سبق فى ص ٨٠ ، ونصه : ولام ما استغيث عاقبت ألف ومثله اسم ذو تعجّب ألف

٢- لا بد أن تكون القرينه داله على التعجب ، وعلى أن الألف التى فى آخر المنادى هى للعوض وحده ، وليست منقلبه عن ياء المتكلم - كالتى سبق الكلام عليها فى ص ٥٧ - أو عن غيرها.

٣- رقم ٣ من ص ٨٣ وقد أوضحنا فى رقم ١ من هامش تلك الصفحه أن المعنى لا يتغير باعتباره للاستغاثه ، أو للنداء المقصود به التعجب ، لأن المآل المعنوى واحد فيهما ، برغم اختلاف التقدير.

يا للعلماء ، أو : يا للعباقره. وكقول شوقى : (فى قيصر الرومان الذى فتنته كليوباتره ، وقضت على ملكه ، وعليه ...) :

ضيّعت قيصر البريه أنثى

يا لربّى مما تجر النساء ...

هذا ، والتعجب بكل أنواعه وصيغه - كما سبق فى بابه (١) - ليس مقصورا على الأمر الحميد أو المحبوب ، وإنما يكون فيهما ، وفى الذميم أو البغيض.

١- ج ٣.

المسأله ۱۳۵ : النّدبه

اشاره

يتّضح معناها مما يأتى :

۱ - قيل لأعرابىّ : «مات اليوم عثمان بن عفان ...» فصرخ : (وا عثمان ، وا عثمان. أثابك الله وأرضاك ؛ فلقد كنت عامر القلب بالإيمان ، شديد الحرص على دينك ، بارّا بالفقراء ، مقنّعا بالحياء ...)

۲ - وقيل لعمر - رضى الله عنه - : أصابنا جدب شديد ... فصاح : وا عمراه ، وا عمراه.

۳ - وقيل لفتى يتأوه : ما بك؟ فأمسك رأسه ، وقال : وا رأسى.

وقيل لآخر : مالك تضع يدك على كبدك؟ فردد قول الشاعر :

فواكبدا من حبّ من لا يحبنى

ومن عبرات ما لهن فناء

۴ - وسئل غنىّ افتقر : أين أعوانك وخدامك والمحيطون بك؟ فقال فى أسف وحراره : وا فقراه.

ففى الأمثله السابقه أساليب نوع من النداء يسمى : «النّدبه» ؛ ومنه : وا عثمان - وا عمراه - وا رأسى - وا كبدا - وا فقراه ... ويقولون فى تعريفها : (إنها نداء موجّه للمتفجّع عليه ، أو للمتوجّع منه (۱)). يريدون بالمتفجع عليه : من أصابته المنيه ، فحملت الناس على إظهار الحزن ، وقله الصبر ؛ سواء أكانت الفجيعه حقيقيه كالتى فى المثال الأول : «وا عثمان» ، أم حكميّه كالتى فى المثال الثانى : «وا عمراه» فإن عمر حين قال ذلك كان حيّا ، ولكنه بمنزله من أصابه الموت ؛ لشده الألم ، والهول الذى حلّ به (۲).

۱- سبقت إشاره لهذا فى رقم ۱ من هامش ص ۲.

۲- ومما يصلح للفجيعه الحكميه النداء المجازى فى مثل قول المعرى : فوا عجبا ، كم يدّعى الفضل ناقص ووا أسفا كم يظهر النقص فاضل فهو يندب العجب والأسف ، وكأن كلا منهما قد مات فى وقت اشتداد الحاجه إليه. ويشترط فى هذه الصوره أن تكون الندبه للعجب نفسه ، وكذا للأسف من غير إضافتهما لياء المتكلم المنقلبه ألفا ، وإلا كانت هذه الألف ليست للندبه - كما سيجىء فى رقم ۴ من ص ۹۱ وفى رقم ۱ من ص ۹۷ -

ويريدون بالمتوجّع منه : الموضع الذى يستقر فيه الألم ، وينزل به ، (كالمثال الثالث : وا رأسى - وا كبدا ،) أو : السبب الذى أدّى للألم وأحدثه ؛ (كالمثال الرابع : وا فقراه.) ؛ فالمتوجع منه هو مكان الألم ، أو سببه

والمنادى فى هذه الأساليب - وأشباهها - يسمى : المندوب (١) ، فهو المتفجّع عليه ، أو المتوجع منه.

والغرض من النّدبه : الإعلام بعظمه المندوب ، وإظهار أهميته ، أو شدته ، أو العجز عن احتمال ما به ...

ومن المندوب وحرف النداء يتألف أسلوب «الندبه الاصطلاحيه» (٢) فهما ركناه. ولكل منهما أحكامه التى تتلخص فيما يأتى :

(ا) حرف النداء

١ - لا يستخدم فى الندبه إلا أحد حرفين من أحرف النداء :

أحدهما : أصيل ، وهو : «وا» ؛ لأنه مختص بالندبه ، لا يدخل على غير المنادى

المندوب ؛ كالذى فى الأمثله السالفه.

والآخر غير أصيل ؛ وهو : «يا» لأنه غير مختص بالندبه ، وإنما يدخل على المنادى المندوب وعلى سواه. واستعمال «يا» قليل هنا ، وهو - على قلّته - جائز ؛ بشرط أمن اللبس بوجود القرينه الداله على أن الأسلوب للندبه ، لا لنوع آخر من أساليب النداء. ومن الأمثله ما جاء فى خطبه أحد الأدباء يرثى زعيما (٣) وطنيّا فوق قبره :

«لقد أفنيت عمرك فى الجهاد ، واستنزفت مالك - وما كان أكثره - فى طلب الحريه للبلاد ، واسترجاع الحق المغصوب ، والاستقلال المسلوب ، حتى ذاب جسمك ، وانطفأ مصباح حياتك ؛ فآه!! آه!! يا محمداه ...»

١- هل المندوب منادى؟ الجواب فى رقم ٢ من هامش الصفحه الآتيه.

٢- تعريف الندبه وأسلوبها الاصطلاحى ، هو ما ورد هنا. وهناك أساليب غير اصطلاحيه لا شأن لها بالضوابط والأحكام الآتيه ؛ كأن يقول : ما أشد الفجيعه فى فلان ، أو فقدنا فلانا ، أو كانت المصيبه فيه فوق الاحتمال .. أو ..

٣- هو محمد فريد رئيس الحزب الوطنى المصرى المتوفى سنه ١٩١٩ فى منفاه ببرلين ، ثم أحضر ، ودفن بالقاهره خلال تلك السنه.

فلا مجال للالتباس هنا ؛ لأن المقام مقام رثاء ، والمنادى الذى دخلت عليه «يا» ميت ...

٢ - ولا بد فى أسلوب الندبه من أن يذكر أحد هذين الحرفين ؛ فلا يصح حذفه (١) ، ولا الاستغناء عنه بعوض أو بغير عوض ...

(ب) المنادى

، وهو المندوب (٢) هنا :

١ - كل اسم يصلح أن يكون مندوبا ، إلّا نوعين من الأسماء :

أحدهما : النكرات العامه ؛ (وهى الباقيه على أصلها من الإبهام والشيوع ، وتشمل النكره المقصوده ؛ مثل : رجل - فتاه - عالم - طبيبه ...) وهذه النكرات العامه لا تصلح أن تكون مندوبا إذا كان متفجّعا عليه ، أما إن كان متوجّعا منه فتصلح ؛ نحو : وا مصيبتاه ، ... فى مصيبه غير معينه ... (٣).

والآخر : بعض المعارف (٤). وينحصر فى الضمير ، وفى اسم الإشاره الخالى من علامه خطاب فى آخره. وفى الموصولات المبدوءه «بأل» ، وفى «أىّ» الموصوله وفى «أىّ» التى تكون منادى. فلا يصلح شىء من هذه المعارف لأن يكون مندوبا ؛ فلا يقال - مثلا - : وا أنت ؛ ولا : وا إياك - وا هذا - وا الذى ابتكر دواء شافيا - وا أيهم مخترع - وا أيها الرجلاه.

أما الموصولات المجرده من «أل» فيرى فريق من النحاه صلاحها للندبه ، بشرط أن تكون صلتها شائعه الارتباط بالموصول ، معروفه بذلك بين المتخاطبين ؛

١- سبقت الإشاره لهذا فى «ب» من ص ٣.

٢- يقول بعض النحاه : إن المندوب ليس منادى حقيقه ؛ وإنما هو على صوره المنادى. وحجته : أنك لا تريد منه أن يجيبك ، ويقبل عليك ، وأنهم منعوا فى النداء. «يا غلامك» ، ونحوه مما يكون فيه المنادى مضافا إلى المخاطب ؛ لأن خطاب المضاف المنادى يناقض فى مدلوله المراد من المضاف إليه ، فلا يجمع بين خطابين فى جمله واحده (كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٤) مع أن هذا واقع فى أسلوب الندبه ؛ مثل : وا غلامك. وقال آخرون : إنه منادى. وتصدى آخرون للتوفيق بين الرأيين بما صرح به الرضى من أنه منادى مجازا لا حقيقه ، فاذا قلت فى الندبه : «وا محمديه» فكأنك تقول له : أقبل ؛ فانى مشتاق إليك - مثلا - وإذا قلت : «وا حزناه» فكأنك تقول : احضر حتى يعرفك الناس فيعذرونى فيك. ورأى الرضى هو الجدير بالأخذ به ، والاقتصار عليه.

٣- كما سيجىء فى ص ٩١.

٤- وحجتهم أنه لا يخلو من إبهام ، كما سبق فى أبوابه. والمندوب لا بد أن يكون معينا لا إبهام فيه ، ليتحقق الغرض من النديه.

نحو : وا من (١) بنى هرم مصر - وا من (٢) أنشأ مدينه القاهره ، لأن هذا بمنزله قولك : وا «خوفو» - وا «معزّ» ؛ بل أقوى ، لما فيه من الإشاده بذكر شيء هامّ ينسب له.

ويرى آخرون المنع : بحجه أن شيوع الصله ، وإدراك المراد منها ، عسير فى أغلب الأحيان. وربما شاعت عند قوم وخفيت على غيرهم. والأخذ بالرأى الأول أنسب عند الحاجه.

واسم الموصول : «من» فى المثالين السالفين مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى - فى محل نصب. وهذا على اعتبار اسم الموصول - فى الرأى الأصح - من قسم المنادى المفرد. فإن جعل من قسم الشبيه بالمضاف - كما يرى بعض النحاه - فهو منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى. وأثر كل رأى يظهر فى توابعه ، فهى إما توابع منادى مبنى على الضم ، لها أحكامها التى سبقت (٣) وإما توابع منادى منصوب ؛ فتنصب على الوجه المشروح هناك. ومثل هذا يقال فى بقيه الموصولات المبنيه قبل النداء.

فليس بين المعارف كلها ما يصلح للندبه إلا العلم ، وإلا المضاف لمعرفه يكتسب منها التعريف ، وإلّا الموصول - عند بعض النحاه - بشرط ، تجرده من «أل» ، وبشرط اشتهار الصله بين المتخاطبين ، وإلا بعض المقرون «بأل» مما يصلح للنداء (٤).

٢ - حكم المندوب من ناحيتى الإعراب والبناء حكم غيره من أنواع المنادى فيجب بناؤه على الضم إن كان علما مفردا ، أو نكره مقصوده ، مع مراعاه التفصيل الخاص بكل ... (٥) نحو : وا عمر - وا عثمان ، وا رأس - وا كبد ... وأشباههما مما عرضناه فى الأمثله الأولى وما لم نعرضه.

ويجب نصبه إن كان مضافا أو شبيها بالمضاف (٦) ؛ فمثال المضاف قول

١- بانى الهرم الأكبر بجيزه القاهره هو فرعون مصرى قديم ، اسمه : «خوفو» كان البناء قبل الميلاد بنحو ثلاثه آلاف سنه تقريبا - ولا يزال قائما شامخا.

٢- هو : المعز لدين الله الفاطمى ، وأنشأها حول سنه ٣٦٠ ه.

٣- فى ص ٣٩.

٤- وقد سبق بيانه فى ص ٣٥.

٥- سبق إيضاح شامل للمفرد العلم ، والنكره المقصوده ، والمضاف ، وشبهه. فى أول باب «المنادى» ص ٨ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٣١.

٦- سبق إيضاح شامل للمفرد العلم ، والنكره المقصوده ، والمضاف ، وشبهه. فى أول باب «المنادى» ص ٨ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٣١.

الشاعر فى قصيده يرثى بها عالما دينيّا كبيرا (١).

وا خادم الدين والفصحى وأهلهما

وحارس «الفقه» من زيغ وبهتان

ومثال الشبيه به ما قيل فى رثائه : وا ناشرا رايه العرفان عاليه.

ويلحق بالشبيه النكره المقصوده الموصوفه ؛ كقولهم فى رثاء الإمام على :

وا إماما خاض أرجاء الوغى

يصرع الشرك بسيف لا يفل

أما النكره غير المقصوده فلا تصلح مندوبه ؛ إذا كانت للمتفجع عليه لا للمتوجع منه - كما سبق (٢) - فلا يقال : «وارجلاه» لغير معين.

وإذا اضطر شاعر لتنوين المندوب المفرد جاز رفعه ونصبه كما جاز له هذا فى المنادى المفرد الذى سبق الكلام عليه (٣) ...

٣ - الغالب فى المندوب أن يختم - جوازا - بألف زائده تتصل بآخره ، إمّا حقيقه ؛ نحو : وا عمراه ، وقول المتحسر :

فوا أسفا (٤) من مكرمات

أرومها

فينهضنى عزمى ، ويقعدنى فقرى

وإما حكما ؛ كالتى تزاد فى آخر المضاف إليه لغير ياء المتكلم (٥) إن كان المندوب

١- هو الاستاذ الشيخ محمد عبده المتوفى سنه ١٩٠٥

٢- فى ص ٨٩.

٣- فى «د» من ص ٢٣ - ويقول ابن مالك فى باب مستقل : عنوانه : «الندبه» مبينا ما سبق من أن حكم المندوب هو حكم المنادى المحض ، وبيان ما لا يندب ، وأن الموصول يندب بما اشتهر به : ما للمنادى اجعل لمندوب. وما نكّر لم يندب ، ولا ما أبهما ويندب الموصول بالّذى اشتهر كبئر زمزم ؛ يلى : وا من حفر (يلى وا من حفر ، أى يقع بعد قولك : وا من حفر. أى : وا من حفر بئر زمزم). يريد : أن الموصول يصح أن يكون مندوبا بسبب اشتهاره بصلته. وضرب لهذا مثلا هو : وا من حفر بئر زمزم.

والذى حفرها هو عبد المطلب ، وشاع بين الناس هذا ، فكأنك قلت : وا عبد المطلب.

٤- مع مراعاه الشرط الذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٨٧ والذى يقتضى أن تكون الندبه هنا للأسف نفسه من غير إضافه لياء المتكلم المنقلبه ألفا ... و .. - أما المندوب المضاف لياء المتكلم فتفصيل الكلام عليه فى ص ٩٧

٥- لأن المندوب المضاف للياء له حكم مستقل (سيجىء فى ص ٩٧). ومن اتصالها حكما زيادتها فى آخر بعض التوابع ، وزيادتها فى صله الموصول المجرد من «أل» عند من يبيح ندبته ، فيقول : وا من بنى هرم مصرا - وا من أنشا مدينه القاهرتا. ويصح : مصراه ، والقاهرتاه ؛ بزياده هاء السكت الساكنه ؛ كما سيجىء هنا. وإنما كانت الزياده التى فى آخر المضاف إليه وفى آخر الصله - وأشباههما ؛ كالتابع - حكميه ، لأنها لم تتصل بآخر المندوب مباشره. وإنما اتصلت بآخر شىء وثيق الارتباط به ، - - إذ المضاف والمضاف إليه متلازمان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ؛ فالزياده المتصله بآخر المضاف إليه تعتبر حكما وتأويلا بمنزله المتصله بآخر المضاف. وكذلك الشأن فى الزياده المتصله بآخر الصله ، والتابع. هذا تعليل النحاه. والعله الحقه هى استعمال العرب.

مضافا ؛ نحو : وا عبد الملكاه (١).

والغرض من زيـاده الألـف مـدّ الصوت ليكون أقوى بنبراته على إعلاـن مـا فى النفس. وزيادتها ليست واجبه ، وإنما هى غالبه - كما قلنا - لكنها إن زيدت وجب لها أمران.

فأما أحـدهما : فحذف التنوين إن وجد قبل مجيئها فى آخر المندوب المبنى ، أو فى آخر المضاف إليه ونحوه ؛ فمثال حذفه من المبنى ندبه العلم المحكى حكايه إسـناد (٢) ؛ نحو : وازاد محمودا ؛ فيمن اسـمه : «زاد محمود» ومثـال المضـاف إليه : واحارس بيتاه. فى ندبه : «حارس بيت».

وأمـا الآـخر : فـأن يتحرك مـا قبلهـا بـالفتحه - بشـرط أمن اللبس - إن كان غير مفتوح ، لأن الفتحه هى التى تناسـبها ؛ كالأمثله السـالفه. فـإن أوقعت الفتحه فى لبس وجب تركهـا ، وإبقاء الحركه الموجوده على حالها مع زياده حرف بعـدها يناسـبها : فتبقى الكسـره وتجىء بعـدها ياء ، وتبقى الضـمه وتجىء بعـدها واو ؛ ففى مثل : وا كتابك - بكسـر الكاف - نقول : وا كتابكى ، ولا يصـحّ مجىء الألف ؛ فلا يقال : وا كتابكا ؛ إذ لا يتبين مع الألف حال المضاف إليه ؛ أهو خطاب لمذكر أم لمؤنث؟ وكذلك لا يتبين فى «وا كتابه» لو جئنا بالألف ؛ فيجب الاستغناء عنها بالواو بعد الهاء.

وفى مثل : وا كتابهم ، يقال : وا كتابهموه ، ولا يصـح وا كتابهماه ، بزياده الألف ، إذ لا يتضـح معها نوع الضـمير ؛ أهو لمثنى أم لجمع؟

ويجب أن يحذف للألف الزائده ما قد يكون فى آخر المندوب من ألف أخرى

١- الهاء للسكت. والكلام عليها فى ص ٩٣.

٢- اشـتمل المثـال على نـدبه العلم المحكى إسـنادا ؛ لأنه الـذى يوجـد فيه التنوين مع النـداء ؛ تحقيقا للحكايه. ولا يحـذف هـذا التنوين إلا مع زياده ألف الندبه - كما سيجىء هنا ، وفى «ب» من ص ٩٥ أما المنادى العلم المفرد فمبنى على الضم ؛ فلا تنوين فيه اختيـارا - كمـا عرفنا فى - «د» من ص ٢٣ - وإنما يوجـد التنوين أحيانا فيما يتممه ، كصـله الموصول عنـد من يعتبره مفردا ، وأمـا المنـدوب المضـاف فلاـ يـدخله تنوين مطلقا ، وقـد يـدخل فى المضاف إليه ، وفى الجزء الثانى المتمم لشبه المضاف. أما الجزء الأـول من شبه المضاف فلا يحـذف تنوينه ، لأن ألف النـدبه لا تتصل به ، وأما النكره المقصوده فقـد تنون إذا وصـفت ؛ طبقا لما سلف فى ٢٧.

نحو : مصطفى ، فيقال : وا مصطفاه (١) ...

هذا والأحرف الثلاثه السابقه (الألف – الواو – الياء) ، زائده ، لا تعرب شيئا ، ولا يقال فيها إلا أنها زائده للندبه ، ولا تأثير لها فيما اتصلت بآخره إلا باحتياجها إلى حركه قبلها تناسبها ؛ فالفتحه قبل الألف ، والضمه قبل الواو ، والكسره قبل الياء (٢) ...

ويصح فى حاله الوقف زياده هاء السكت (٣) الساكنه بعد الثلاثه ، أو عدم زيادتها ، فيقال : وعمراه – وا كبداه – وا إماماه – وا خادم وطناه – وا كتابكيه –

١- وعند إعرابه يقال : «مصطفى» منادى مبنى على ضم مقدر للتعذر – كما كان قبل الندبه – على الألف المحذوفه لالتقاء الألفين الساكنين ، والألف الموجوده زائده للندبه ، والهاء للسكت. وهذا هو الرأى الأقوى بالنسبه للرأى الآخر الذى يقول إن المندوب المختوم بالألف مبنى على الفتح. وإذا حذفت الألف من آخر المندوب بسبب مجىء ألف الندبه وجب – فى الأرجح – مجىء هاء السكت معها لتدل على أن الألف المذكوره هى الزائده للندبه ، وليست من حروف المندوب – كما أشرنا –.

٢- يقول ابن مالك فى زياده ألف الندبه وحذف ما قد يكون فى آخر المندوب من ألف أو تنوين لأجلها : ومنتهى المندوب صله بالألف متلوّها إن كان مثلها حذف (تملوها أى : الذى تليه وتقع بعده) يقصد : أن آخر المندوب يجىء بعده ألف الندبه ، فإن وقعت ألف الندبه بعد مثيل لها ، (أى : بعد ألف) وجب حذف المثيل ؛ لالتقاء الساكنين ، دون ألف الندبه لأنها جاءت لغرض. ثم قال : كذاك تنوين الّذى به كمل من صله أو غيرها. نلت الأمل يريد : كذلك يحذف التنوين من الشىء الذى أكمل المندوب ، وجاء بعد المندوب ليتمه ؛ كالصله بعد اسم الموصول ، والمضاف إليه بعد المضاف ، وبعض التوابع بعد متبوعاتها ... وبقيه البيت دعاء للمخاطب ، سيق للتكمله الشعريه ... ثم قال بعد ذلك فيما يختص بشكل المندوب وضبطه بالفتحه عند مجىء الألف ، وهل يحدث لبس بسببها؟ وكيف نتوقاه؟ والشّكل حتما ، أوله مجانسا إن يكن الفتح بوهم لابسا (لابسا بوهم – خالطا المقصود بغيره ، بسبب وهم. والوهم : ذهاب الظن لغير المراد). يقول : إن كان الفتح قبل ألف الندبه يحدث لبسا ، بسبب وهم فالواجب العدول عن الفتحه وعن الألف ، والمجىء بحرف مجانس للشكل الموجود ، بدل الألف ، فالكسره يجانسها الياء ، فتجىء بعدها الياء ، والضمه يجانسها الواو فتجىء بعدها الواو. وهذا معنى : أول الشكل مجانسا له ، أى : اذكر بعد الشكل الحرف الذى يجانسه.

٣- وتسمى : هاء الاستراحه

وا كتابهوه ... كما يقال : وا عمرا - وا كبدا ، وا إماما ... ولا تزاد الهاء جوازا ، إلا بعد حرف من أحرف المدّ الثلاثه. والأفصح حذف الهاء فى وصل الكلام إلا فى الضروره الشعريه فتبقى وتتحرك بالكسر أو بالضم. ومن القليل الذى يحسن إهماله أن تبقى فى الاختيار ، وأن تتحرك فيه بالكسر أو بالضم (١)!! ...

١- وفى هاء السكت (هاء الاستراحه) يقول ابن مالك : وواقفا زد «هاء» سكت إن ترد وإن ترد فالمدّ «والها» لا تزد أى : إن شئت عند الوقف أن تزيد على المندوب بعد ألفه هاء السكت فزدها ، وإن شئت ألا تزيدها فأنت حر - إلا فى الصوره التى عرضناها عند الشرح فى رقم ١ من هامش الصفحه السابقه -. وإن شئت الاستغناء عنهما فلا تزد حرف المد ، ولا الهاء (وحرف المدهو الألف ، والواو ، والياء) ولا تزاد الهاء إلا بعد واحد منها.

زیاده وتفصیل

(ا) إذا کان المندوب مثنی أو جمع مذکر سالما فإن نونهما لا تحذف عند مجیء ألف الندبه ، فیقال : وا إبراهیمانا - وا إبراهیمونا ، فیبنیان علی الألف والواو ؛ کالمنادی المجرد.

(ب) إذا ندب المفرد ولم تلحقه ألف الندبه ، کان کالمنادی المحض مبنیّا علی الضم فی محل نصب - کما سبق - نحو : وا جعفر. أما فی مثل : سیبویه ، و «قام محمود» - علمین - فیقال : وا سیبویه - وا قام محمود (فی ندبه من اسمه هذا) ، فالمنادی مبنی علی ضم مقدر منع من ظهوره علامه البناء الأصلی فی سیبویه ، وحرکه الحکایه فی الثانی المنوّن. وهو فی الحالتین فی محل نصب. فإذا جاءت ألف الندبه ؛ فقلنا : وا جعفرا ، فهو منادی مبنی علی ضم مقدر علی آخره ، منع من ظهوره الفتحه التی جاءت لمناسبه الألف - فی محل نصب. وإذا قلنا : وا سیبویها ، فهو منادی مبنی علی ضم مقدر ، منع من ظهوره علامه البناء الأصلی التی حذفت لأجل فتحه المناسبه ، فی محل نصب ، أو : أنه مبنی علی ضم مقدر منع من ظهوره فتحه المناسبه - مباشره - فی محل نصب ، وهذا أوضح ؛ لأن اعتبار الألف الظاهره أولی من اعتبار المحذوف. وإذا قلنا : وا قام محمودا (۱) ، بزیاده ألف الندبه ، فالمنادی مبنی علی ضم مقدر منع ظهوره حرکه الحکایه التی حذفت لأجل فتحه المناسبه - فی محل نصب. أو مبنی علی ضم مقدر منع من ظهوره فتحه المناسبه - مباشره - فی محل نصب. والأفضل أن یکون الضم مقدرا لفتحه المناسبه ، مراعاه للناحیه اللفظیه المذکوره.

أما المضاف وشبهه ، نحو : وا کتاب جعفراه - وا قارئا کتاباه - فالجزء الأوّل منصوب دائما کالنداء المحض ، والجزء الثانی یقدر إعرابه ، وسبب التقدیر مجیء الفتحه ، لمناسبه الألف.

(ح) إذا کان للمندوب تابع فإن کان بدلا ، أو عطف بیان ، أو توکیدا معنویّا - فالأحسن ألّا تدخل ألف الندبه علی التابع ، ویکتفی بدخولها علی المتبوع.

۱- بغیر تنوین ؛ طبقا لما سبق فی ص ۹۲.

وإن كـان عطـف نسـق دخلت على المعطوف ، نحو : وا عمر وعثمانـاه. ويجيز بعضـهم دخولهـا على المعطوف والمعطوف عليه. وهذا حسن.

وإن كان توكيدا لفظيّا دخلت عليهما ، نحو : وا عمراه وا عمراه ...

أمـا إن كـان نعتا لفظه كلمه : «ابن» المضافه لعلم فإن الألف تـدخل على المضاف إليه ؛ نحو : وا حسـين بن عليّاه. فإن كان لفظا آخر فالأحسن إدخالها على المنعوت وحده.

ص: ٩۶

المسأله ۱۳۶ : المندوب المضاف لياء المتكلم

عرفنا (۱) أن المنادى صحيح الآخر المضاف إضافه محضه ، قد تكون إضافته إلى ياء المتكلم ، كقول الشاعر وقد عاد إلى وطنه من منفاه (۲) :

فيا وطنى لقيتك بعد يأس

كأنى قد لقيت بك الشبابا

وعرفنا ما يجوز فيه - اختيارا - من لغات أشهرها ست ، منها ثلاث تثبت فيها الياء ، وثلاث تحذف فيها. فالثلاث الأولى هى : إثباتها ساكنه ؛ نحو : يا وطنى - إثباتها متحركه بالفتحه ، نحو : يا وطنى - قلبها ألفا بعد فتحه ؛ نحو : يا وطنا.

والتى تحذف فيها هى : حذفها مع بقاء الكسره قبلها دليلا عليها ؛ نحو : يا وطن. - قلبها ألفا مفتوحا ما قبلها ، وحذف الألف مع بقاء الفتحه قبلها ؛ نحو : يا وطن - حذفها ، وبناء المنادى قبلها على الضم ؛ نحو : يا وطن.

١ - فإذا ندب المضاف إضافه محضه لياء المتكلم الساكنه الثابته جاز حذفها ومجيء ألف الندبه مفتوحا ما قبلها ، وجاز تحريك الياء بالفتحه مع زياده ألف الندبه بعدها ففى. نحو : يا مالى ، يقال : وا مالا ، أو : وا ماليا (۳). ويصح عند الوقف

۱- فى ص ۵۷.

۲- لما اشتعلت الحرب العالميه الأولى فى أغسطس سنه ۱۹۱۴ ، وكان الإنجليز يحتلون البلاد المصريه إذ ذاك - نفوا الشاعر إلى أسبانيا ، وظل بها حتى انتهت الحرب فى آخر سنه ۱۹۱۸ فعاد إلى وطنه أول سنه ۱۹۱۹.

۳- ويقال فى إعراب : «وا ماليا» «مال» ، منادى مضاف ، منصوب بفتحه مقدره على اللام ؛ منع من ظهورها الكسره العارضه لمناسبه الياء -. والفاء مضاف إليه ، مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحه التى جاءت لمناسبه الألف ، فى محل جر. ويقال فى إعراب : «وا مالا» ، «مال» منادى مضاف ، منصوب بفتحه مقدره منع من ظهورها الكسره التى جاءت لمناسبه الياء المحذوفه - أو : منع من ظهورها الفتحه الحاليه التى جاءت لمناسبه ألف الندبه. ومراعاه الفتحه الحاليه أوضح. وفى المندوب المضاف إلى ياء المتكلم الساكنه وجواز تحريكها بالفتح ، أو حذفها مع زياده ألف الندبه فى الحالتين وفتح ما قبلها - يقول ابن مالك : وقائل وا عبديا ، وا عبدا من فى النّدا ، اليا ، ذا سكون أبدى - - (تقدير البيت : ومن أبدى فى النداء حرف الياء ذا سكون - قائل وا عبديا ، وا عبدا). يريد أن من لغته فى المنادى المضاف لياء المتكلم هو إسكانها ، مع بقائها ، فانه يقول عند الندبه : وا عبديا - أو وا عبدا ، بتحريك الياء بالفتح ، ثم زياده ألف الندبه ، أو بحذف الياء مع زياده ألف الندبه وفتح ما قبلها.

زياده هاء السكت الساكنه على الوجه الذى أوضحناه (١).

٢ - وإذا نـدب المضـاف لياء المتكلم الثابته المفتوحه لم يجز إلا زياده ألف النـدبه بعـدها ، ففى مثل : يا مالى ، يقال : وا ماليا. ويصح زياده هاء السكت الساكنه وقفا ...

٣ - وإذا ندب المضاف لياء المتكلم المنقلبه ألفا ، حذفت ، وحل محلها ألف أخرى للندبه ؛ فيقال فى : يا مالا - وا مالا. ويصح وقفا زياده هاء السكت الساكنه ...

٤ و ٥ و ٦ - أما إذا ندب المضاف لياء المتكلم المحذوفه فيزاد ألف الندبه مع فتح ما قبلها إن لم يكن مفتوحا ، ففى مثل : يا مال - يا مال - يا مال ... يقال فيها جميعا : وا مالا. ويصح وقفا زياده هاء السكت الساكنه.

وقد يؤدى بعض الصور السالفه إلى اللبس ، فيجب العدول عنه إلى ما لا لبس فيه ، أو إقامه قرينه تزيله.

وإذا أضـيف المنـادى المنـدوب إلى اسم ظاهر مضاف لياء المتكلم ؛ نحو : وا مال أهلى ... وجب إثبات الياء ، لأن المنـدوب لم يضف إليهـا مباشـره ؛ فلا تسـرى عليه أحكـام المنادى المضاف لياء المتكلم. ومع إثباتها يجوز زياده ألف النـدبه بعـدها وعـدم زيادتها ؛ تقول وا مال أهلى - وا مال أهليا (٢).

١- فى ص ٩٣.

٢- نص على هـذا سـيبويه (فى الجزء الثانى من كتابه ، باب النـدبه ص ٣٢٢). ويجيز غيره حـذف الياء فى هـذا النوع عند مجىء ألف الندبه ، وليس بشىء ..

المسأله ۱۳۷ : الترخيم

اشاره

الترخيم الاصطلاحىّ : «حذف آخر اللفظ بطريقه معينه ؛ لداع بلاغىّ» (۱). وهو ثلاثه أقسام :

ترخيم اللفظ للنداء ، وترخيمه للضروره الشعريه ، وترخيمه للتصغير. والباب الحالى معقود للكلام على القسمين الأولين ، أما الثالث فموضع الكلام عليه : «باب التصغير»(۲).

القسم الأول : ترخيم المنادى.

نصح أعرابى لابنه : «عامر» ؛ فكان مما قال : (يا عام ، صداقه اللئيم ندامه (۳) ، ومداراته سلامه ...) فحذف الراء من آخر المفرد العلم المنادى.

وسمع آخر أعرابيه تتغنى بمزاياها ؛ فقال لها : (يا أعرابىّ ، دعى ما أنت فيه ؛ فمن حدّث الناس عن نفسه بما يرضى ، تحدثوا عنه بما يكره.) فحذف التاء (۴) من آخر المنادى النكره المقصوده ...

فالحذف على الوجه السالف نوع مما يسمى : «ترخيم نداء» ، وهو : «حذف آخر المنادى المفرد العلم ، أو النكره المقصوده. وقد يقتصر الحذف على هذا أو لا يقتصر» - طبقا لما سيجىء - (۵).

شروطه :

لا يصح إجراء هذا النوع من الترخيم الذى يقتضى حذف الآخر وحده أو مع شىء غيره ، إلا بعد أن تجتمع فى المنادى شروط عامه لا بد من تحققها فيه - سواء أكان مجردا من تاء التأنيث أم مختوما بها - وشروط خاصه بالمجرد منها. فالعامه هى : ۱ - أن يكون معرفه ، إمّا بالعلميه ، وإما بالقصد والإقبال (۶) ؛ (لأن

۱- هو : التخفيف - غالبا - أو التمليح ، أو الاستهزاء.

۲- ص ۶۵۴.

۳- أى : مؤديه للندم ؛ بسبب نتائجها الضاره.

۴- نداء الترخيم كثير عندهم فى المنادى المختوم بتاء التأنيث ، وفى بعض كلمات أخرى ؛ منها : مالك - عامر - حارث - صاحب -

۵- فى ص ۱۰۲.

۶- فسبب تعريفه أنه مفرد علم ، أو نكره مقصوده. أما بقيه أقسام المنادى فلا ترخم - كما سيجىء التصريح هنا وفى الشرط الرابع -

المنادى الذى يراد ترخيمه قسمان ، مجرد من تاء التأنيث ، ومقترن بها ، فإن كان مجردا من تاء التأنيث وجب أن يكون علما ؛ فيتعرف بالعلميه ، وإن اقترن بالتّاء وجب أن يكون علما ، أو نكره مقصوره ؛ فيتعرف بالعلميه ، أو بالنداء مع الإقبال ، ولا يصح ترخيم النكره المحضه ، وهى النكره غير المقصوده).

٢ - ألا يكون مستغاثا مجرورا ؛ فلا يصح الترخيم فى مثل : يا لصالح لمحمود - يا لفاطمه لأخيها. فإن حذفت اللام الداخله عليه جاز ترخيمه ؛ نحو : يا صالا (١) لمحمود - يا فاطما (٢) لأخيها.

٣ - ألا يكون مندوبا ؛ فلا يصح الترخيم فى مثل : وا معتصم ، أين أنت؟ وا عبله ما صنعت بك الأيام؟

٤ - ألا يكون مضافا ، ولا شبيها به (٣) ؛ كالمضاف فى قولهم : يا أهل العلم ، عالم ذو همه يحيى أمه. - يا فتاتى أنت عنوان بلادى. وشبهه فى مثل : «يا بخيلا بماله ، أنت تشقى ، وغيرك يسعد».

٥ - ألا يكون مركبا تركيب إسناد - على الأرجح (٤) - فلا يصح الترخيم فى علم كالذى فى قولهم : يا «فتح الله» ، الجاه يفنى ، والمجد يبقى - يا «زينب فاضله» ؛ لا تقابلى الإحسان بالجحود.

٦ - ألا يكون من الألفاظ المقصوره على النداء (٥) ، فلا يصح الترخيم فى مثل : يا فل ويا فله ...

٧ - ألا يكون من الألفاظ المبنيه أصاله قبل النداء ؛ مثل : حذام - رقاش ... علمين لمؤنثتين.

تلك هى الشروط العامه التى يجب تحققها فى المنادى المراد ترخيمه بقسميه ؛ (المختوم بتاء التأنيث ، والمجرد منها.)

أمّا الشروط الخاصّه التى لا بد من تحققها مع العامه فى القسم المجرد من تاء التأنيث ، دون المختوم بها ... فأهمها :

١- الألف التى فى آخر المستغاث هى التى تجىء - جوازا - عند حذف لام الجر ، وتفصيل الكلام عليها فى ص ٧٧.
٢- الألف التى فى آخر المستغاث هى التى تجىء - جوازا - عند حذف لام الجر ، وتفصيل الكلام عليها فى ص ٧٧.
٣- هذا الشرط مفهوم من مضمون الشرط الأول ، ولكن ذكرناه صريحا هنا ليكون أوضح وأجلى.
٤- كما سيأتى فى ص ١٠٦ ، وفيها حكم ترخيم المركب المزجى.
٥- وقد سبقت فى ص ٦٧.

١ – أن يكون تعريفه بالعلميه دون غيرها ، نحو : «سالم» علم رجل ؛ تقول : يا سال : أذلّ الحرص أعناق الرّجال. فلا يصح فى المجرد من تاء التأنيث أن يكون نكره مقصوده (لأن تعريفها بالقصد والإقبال ، لا بالعلميه ؛ نحو : يا صاحب ، لمعيّن) أما المختوم بها فيصح أن يكون علما وأن يكون نكره مقصوده ؛ كأن تقول فى نداء فتاه اسمها عائشه : يا عائش : آفه النصح أن يكون جهارا. وفى نداء مسافره معينه : يا مسافر ، تيقّظى فى رحلتك ؛ فإن السلامه فى اليقظه.

٢ – أن يكون العلم المجرد منها أربعه أحرف أو أكثر ؛ فلا يصح ترخيم العلم الثلاثى الخالى من تاء التأنيث مطلقا ؛ (١) ؛ مثل «سعد» و «رجب» فى قولهم : يا سعد ، من أحسن إلى لئيم أساء إلى نفسه – يا رجب ، النفس الصغيره مولعه بالصغائر. أما المختوم بتاء التأنيث فيصح ترخيمه ، سواء أكان علما أم نكره مقصوده ، ثلاثيا أم أكثر. وتقول فى نداء فتاه اسمها «هبه» نداء ترخيم : يا هب ، إنّ الإمانىّ والأحلام كالأزهار ؛ ما تراكم منها قتل. وفى أخرى اسمها : «ماجده» يا ماجد ، إن الله لا ينظر إلى الصور ، وإنّما ينظر إلى الأعمال (٢) ...

١– أى : سواء أكان ساكن الوسط أم متحركه ، ولا داعى للتفرقه بين الاثنين كما يرى بعض النحاه.

٢– فيما سبق يقول ابن مالك : ترخيما احذف آخر المنادى كيا «سعا» فيمن دعا «سعادا» أى : احذف آخر المنادى حذف ترخيم ، كمن يقول : يا سعا ، وهو ينادى فتاه اسمها : سعاد. ثم قال : وجوزنه مطلقا فى كلّ ما أنث بالها. والّذى قد رخّما بحذفها وفّره بعد. واحظلا ترخيم ما من هذه «الها» قد خلا إلّا «الرّباعىّ» فما فوق. «العلم» دون إضافه ؛ وإسناد متم يقول : جوز الترخيم فى المنادى المؤنث بالهاء ، (أى : بتاء التأنيث التى تصير «هاء» فى الوقف) إجازه مطلقه ؛ يتساوى فيها كل منادى مختوم بالتاء ؛ علما أو نكره مقصوده ، ثلاثيا أو زائدا على الثلاثه. متحرك الوسط ، أو ساكنه. ثم قال : إن المنادى المرخم بحذفها يوفر بعد ذلك ، فلا يجوز حذف شىء من حروفه بعد التاء. وعرض بعد هذا للترخيم الخالى منها ؛ فقال : احظل (أى : امنع) ترخيم المنادى الخالى منها إلا إذا كان علما رباعيا فما فوقه ، غير مضاف ، وغير مركب تركيب إسناد متم ، (أى : تركيب إسناد تام ، كامل). ويلاحظ فى هذه العبارات القصور والخلط ، لأن بعض الأشياء المحظوره السابقه – كالمنادى المضاف ، والمركب تركيب إسناد – ليس محظورا فى المنادى المختوم بالتاء وحده ، وإنما حظره عام يشمل المجرد منها أيضا ، كما شرحنا.

ما يحذف جوازا من آخر المنادى عند ترخيمه :

يجوز أن يحذف من آخر المنادى بسبب ترخيمه حرف واحد - وهو الأغلب - أو حرفان ، أو كلمه ، أو كلمه وحرف. وفيما يلى البيان :

أولا : يحذف منه الحرف الأخير وحده بغير شروط إلا التى سلفت.

ثانيا : يحذف منه الحرفان الأخيران (١) معا بعد تحقق الشروط التى سلفت ، مزيدا عليها أن يكون المنادى علما مجردا من تاء التأنيث ، وأن يكون الحرف الذى قبل الأخير حرف مدّ (٢).

وأن يكون زائدا لا أصليّا ، وأن يكون رابعا فصاعدا.

وبعباره أخرى : يجوز أن يحذف من المنادى العلم المرخّم المجرد من تاء التأنيث الحرفان الأخيران ، بشرط أن يكون السابق منهما حرف مدّ ، زائدا ، رابعا فأكثر ... مثل : عمران - خلدون - إسماعيل ... تقول : يا عمر ، من ساء قوله ساءت معامله الناس له - يا خلد ، النصح أغلى ما يباع ويوهب - يا إسماع ، من خاف الله حرسته عنايته.

أما الحرف الأخير فقد يكون أصليّا. كهمزه «أسماء» فى المنادى المرخم من قول الشاعر :

يا أسم ، صبرا على ما كان من حدث

إنّ الحوادث ملقىّ (٣) ومنتظر

فكلمه : «أسم» ، أصلها : أسماء ، وهمزتها بمنزله الأصليه ، لأنها منقلبه عن واو أصليه (٤). وقد يكون زائدا كالنون فى «مروان» من قول الشاعر :

يا مرو إنّ مطيّتى محبوسه

ترجو الحباء (٥) ، وربّها لم

ييئس

ولا يصح فى هذا القسم المستوفى للشروط الاقتصار على حذف الحرف الأخير وحده،

١- يدخل فى هذا من الأعلام : المثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم (ويراعى فى الثلاثه التفصيل الهام الآتى فى ص ١٠٥)

٢- لا يسمى حرف مد إلا إذا كان حرف عله ساكنا ، والحركه التى قبله تناسبه ، (وهى الفتحه قبل الألف ، والضمه قبل الواو ، والكسره قبل الياء ، نحو : قام - يقوم - مقيم.) وهو فى هذه الحاله حرف عله ، ومد ، ولين. فإن كان ساكنا وقبله حركه لا تناسبه سمى : حرف عله ولين ، نحو : فرعون وخير. فإن كان متحركا فهو حرف عله فقط ؛ نحو : حور وهيف ... (راجع ماسبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٧).

٣- يريد : اصبرى على ما يحدث ؛ لأن الحوادث محتومه ؛ بعضها ملقى (أى : واقع حاصل) ، وبعضها منتظر وقوعه.

٤- «أسماء» جمع ، مفرده : «اسم» وأصله : «سمو» ؛ فواوه أصليه ، تنقلب همزه عند جمعه على «أفعال» مع زياده همزه الوصل.

٥- العطاء.

وإنما يجب أن يحذف معه الحرف الذى قبله أيضا. إلا إن كان المنادى المرخم مختوما بتاء التأنيث ؛ فتحذف وحدها دون الحرف الذى قبلها. ففى مثل : «عقنباه» (١) وسلحفاه ، علمين ، يقال : يا عقنبا ، يا سلحفا بالألف فيهما.

فالترخيم بحذف آخر المنادى أمر اختيارى ، لا واجب ، لكن إذا اخترنا الحذف فى هذا القسم المستوفى للشروط وجب أن يحذف مع الآخر الحرف الذى قبله ، لأنهما متلازمان وجودا وحذفا فى غير المختوم بتاء التأنيث حيث يقتصر الحذف عليها وحدها.

وبمراعاه الشروط السالفه يتبين أنه لا يصح فى الأمثله الآتيه وأشباهها ، حذف الحرفين الأخيرين معا فى نداء الترخيم : يا مرتجاه ، علما ، لا يقال : يا مرتج ، لوجود تاء التأنيث (٢).

يا جعفر ، يا ثمود - يا سعيد - يا عماد ... أعلاما ، لا يقال : يا جع - يا ثم - يا سع - يا عم ... لأن الحرف الذى قبل الأخير ليس حرف مدّ أو حرف مدّ ، لكنه ليس رابعا فأكثر.

يا رحيّم ، يا هبيّخ (٣) - علمين - لا يقال : يا رحى - يا هبى ... لأن حرف العله (الياء) قبل الآخر ليس ساكنا ؛ فلا يصح حذف الياء ؛ لأنها ليست للمدّ.

يا قنوّر (٤) - علما - ؛ لا يقال : يا قنو ؛ لأن حرف العله (الواو) قبل الآخر ليس ساكنا ؛ فلا يصح حذفه. لأنه ليس حرف مد.

يا فرعون - علما - لا يقال : يا فرع ؛ لأن الحركه التى قبل حرف العله (الواو) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الواو. لأنها ليست للمد.

يا غرنيق (٥) - علما - لا يقال : يا غرن ؛ لأن الحركه التى قبل حرف العله (الياء) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الياء. لما سبق.

١- هى فى الأصل صفه للعقاب (إحدى الطيور الجارحه) يقال : هذه عقاب عقنباه ، أى ذات محالب قويه.

٢- بخلاف التاء فى مثل : «هندات» - طبقا للبيان الهام فى ص ١٠٥ -.

٣- أصل معناه : الغلام السمين ، الممتلىء.

٤- أصل معناه : الصعب اليابس من كل شىء.

٥- أصله اسم لطائر طويل العنق من طيور الماء.

يا مختار – علما – لا يقال : يا مخت ، لأن حرف العله ليس زائدا ، فأصله الياء ؛ فلا بد من بقاء الألف.

يا منقاد – علما – لا يقال : يا منق ، لأن حرف العله ليس زائدا ، فأصله الواو ؛ فلا بدّ من بقاء الألف.

..... (۱).

* * *

ص: ۱۰۴

۱- وفی حذف الحرف الأخیر ومعه الحرف الذی قبله (وهو الذی تلاه الأخیر) یقول ابن مالک : او مع الآخر احذف الذی تلا إن زید ، لینا ساکنا ، مکمّلا ... أربعه فصاعدا. والخلف فی واو ویاء بهما فتح قفی تلا : أی : تلاه الآخر ولینا ساکنا – یقصد به حرف المد ، وقد شرحناه. الخلف – الخلاف بین النحاه. قفی – تبع ، أی : جاء بعده حرف ، والجمله الفعلیه : (قفی) خبر للمبتدأ : (فتح) والجمله من المبتدأ والخبر صفه لواو .. والجار مع مجروره (بهما) متعلقان بالفعل : (قفی). یرید : یحذف مع الحرف الأخیر ما قبله من حرف مد رباعی. فإن کان قبل الواو والیاء فتحه – نحو : فرعون وغرنیق – فقد وقع خلاف فی جواز حذفهما.

زیاده وتفصیل

۱ - یصح ترخیم المثنی وجمعی التصحیح بحذف زیادتیهما بشرط أن یکون ترخیمهما علی لغه من ینتظر (۱) ، لکیلا یقع فیهما اللبس بالمفرد ؛ فتقول فی نحو : محمدان ومحمدین (علمین) : یا محمد - یا محمد ؛ بالفتح فی الأول والکسر فی الثانی. وکذا فی المنسوب. ویمتنع الضم فی کل ما سبق لکیلا یلتبس بالمفرد. وأما محمدون - ونظائره من کل جمع مذکر سالم مرفوع بالواو - فیمتنع ترخیمه مطلقا ؛ للسبب السالف (۲).

ب - عرفنا ما یحذف منه حرفان عند الترخیم. وهو یشمل المثنی وجمعی التصحیح إذا کانت أعلاما ؛ فترخم کلها بحذف الآخر ومعه ما قبله ، بالشروط التی سلفت. لکن یمتنع بقاء الألف فی مثل : «هندات» لأن التاء فیه لیست للتأنیث (۳).

ج - الحرکه المجانسه لحرف العله فیصیر حرف مدّ بسببها ، قد تکون ظاهره ؛ کالأعلام التی فی الأمثله السالفه ؛ وقد تکون مقدّره فی بعض الأعلام الأخری ؛ کما فی جمع المقصور جمع مذکر سالما ؛ نحو : یا مصطفون ، ویا مصطفین ، علمین ... فنقول عند الترخیم : یا مصطف ، بحذف الواو والنون من الأول ، والیاء والنون من الثانی ، لأن أصلهما ؛ مصطفیون ومصطفیین ، بضم الیاء فی الأول ، وکسرها فی الثانی. تحرکت هذه الیاء فیهما ، وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفا. وحذفت الألف لالتقاء الساکنین. فالحرکه مجانسه ؛ لأنها الضمه قبل الواو فی اللفظ الأول ، والکسره قبل الیاء فی الثانی. فلا یضر أن تکون المجانسه تقدیرا ؛ لأن المجانسه التقدیریه کالمجانسه اللفظیه الظاهره ، ولهذا یجب حذف الواو والیاء عند حذف الحرف الأخیر من الکلمتین السالفتین وأشباههما ؛ بشرط أن تکون کل کلمه علما.

* * *

۱- الکلام علیها فی ص ۱۰۷.

۲- راجع الصبان والخضری فی هذا الموضع.

۳- راجع الصبان والخضری فی هذا الموضع.

ثالثا : يحذف من آخر المنادى المستوفى شروط الترخيم ، كلمه كانت فى أصلها مستقله ، ثم ركبت مع أخرى تركيب مزج (١) ، وصارتا بمنزله الكلمه الواحده ؛ نحو : (حمدويه - خالويه) - (رامهرمز) - (تسعه عشر ...) إذا جعلت هذه المركبات أعلاما ؛ فنقول فى ندائها ترخيما ، يا حمد - يا خال - يا رام - يا تسعه - ولا بد عند ترخيمها من وجود قرينه قويه تدل على أصلها ، إذا ترخيمها لا يخلو من لبس ، ولا سيما المركبات العدديه المبنيه على فتح الجزأين ؛ نحو : تسعه عشر.

وقد منع كثير من النحاه ترخيم المركب المزجيّ (وكذا الإسناديّ كما تقدم (٢)) بحجه أنه لم يسمع ، وأنه موضع إلباس. والأخذ برأيه أحسن.

* * *

رابعا : يحذف من آخر المنادى المستوفى شروط الترخيم ، كلمه ، ومعها حرف قبلها. ويقع هذا فى لفظين من المركبات العدديه ؛ (هما : إثنا عشر ، وإثنتا عشره ،) إذا جعلا علمين (٣) ؛ فيقال : يا إثن ... يا إثنت ... بحذف كلمه : «عشر» أو «عشره» والألف التى قبلهما - كما يقال هذا فى ترخيمهما من غير تركيب - لأن كلمه : عشر ، وعشره ، بمنزله النون فى الاسم المفرد ؛ (أى : الخالى من التركيب وهو : إثنان وإثنتان.) (٤) فصارت هى والألف بمنزله الحرفين الزائدين فى آخر الأصل المثنى ؛ إذا كان علما.

«ملاحظه» : اشتد الخلاف بين النحاه الأقدمين فى ترخيم الأعداد المركبه (أعلاما وغير أعلام) من ناحيه جوازه وطريقته ، أو عدم جوازه. والحق أن ترخيمها لا يخلو من لبس وخفاء يحملان اليوم على اجتنابه.

١- تفصيل الكلام على المركب المزجى فى ح ١ ص ٢١٩ م ٢٣. وفى حذف عجزه ؛ (أى آخره) ، يقول ابن مالك : والعجز احذف من مركّب ، وقل ترخيم جمله ، وذا عمرو نقل يريد : حذف العجز من المركب المزجى جائز ، أما من مركب الجمله (وهو المركب الإسنادى) فقليل ، وقد نقله عن العرب عمرو ، (المشهور باسم : سيبويه).

٢- فى رقم ٥ من ص ١٠٠.

٣- هذا شرط حتمى ؛ لكيلا يلتبسا بنداء المثنى الذى ليس علما ، وإنما هو عدد محض ، وهو : اثنان واثنتان ، ومثلهما فى نداء المرخم بقيه الأعداد المركبه ، ثلاثه عشر ، وأربعه عشر ، وخمسه عشر ... إلخ ، فلا يحذف عجزها للترخيم إلا إذا كانت علما ، منعا - فى ظنهم - للالتباس بثلاثه ، وأربعه ، وبقيه الأعداد المفرده. هذا. وإذا صار الاسم المبدوء بهمزه وصل - مثل : اثنى ... واثنتى - علما فإن همزته تصير همزه قطع ؛ يجب كتابتها والنطق بها. - كما سلف فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧ وسيجىء لها بيان أكمل فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٥ -.

٤- أو المراد بالاسم المفرد : ما كان آخره نون قبلها حرف مدّ فى نحو : مسكين ، علما ؛ حيث تحذف النون فى الترخيم ومعها حرف المدّ.

كيفيه ضبط المنادى بعد ترخيمه

المنادى المرخم لا يكون إلا مفردا علما أو نكره مقصوده - بتفصيلهما الذى عرضناه (١) - فحكمه الأساسىّ هو البناء على الضمّ وفروعه. ولضبطه طريقتان بعد ترخيمه.

الأولى : أن يلاحظ المحذوف ، ويعتبر كأنه باق ، ويظل ما قبله على حركته أو سكونه قبل الحذف (٢) ، ويستمرّ رمز البناء على الضم - وفروعه - مقصورا على الحرف الأخير المحذوف ، كما كان قبل حذفه ، من غير نظر لما طرأ عليه ؛ ففى مثل : يا عامر ... يا سيده ... يكون المنادى قبل الترخيم (عامر - سيده) مبنيّا على الضمّ فى محل نصب ، ويصير بعد الترخيم : يا عام - يا سيّد ، منادى مبنيّا على الضم الذى على الحرف المحذوف ، فى محل نصب أيضا ، بالرّغم من كسر الميم ، وفتح الدّال ؛ لأن كلا منهما لا يعدّ - بحسب هذه الطريقه - حرفا أخيرا فى كلمته ، يختصّ بعلامه البناء.

وكذلك فى مثل : يا سالم - يا مسافره ، يا إفرند (٣) فالمنادى من غير ترخيم مبنى على الضم فى محل نصب. فإذا رخّم قيل بهذه الطريقه : يا سال - يا مسافر ، يا إفرن والمنادى مبنى على الضم فى محل نصب ، كما كان من غير حذف ... وهكذا يظل آخر اللفظ الحالىّ على ما كان عليه من حركه أو سكون قبل حذف الحرف الأخير. وتسمّى هذه الطريقه : «لغه من ينوى المحذوف». وتشتهر باسم «لغه من ينتظر». ويجب الاقتصار عليها فى ترخيم المنادى المختوم بتاء التأنيث عند خوف

١- فى ص ٩٩ ، وما بعدها.

٢- يستثنى من هذا مسألتان يقع فيهما تغيير ؛ الأولى : ما كان مدغما فى المحذوف مع وقوعه بعد حرف مدّ هو - فى الغالب - ألف ، فإنه إن كان له حركه فى الأصل حركته بها ؛ نحو : «مضارّ ، ومحاجّ ، علمين ؛ فيقال فيهما يا مضار ويا محاج ، بالكسر على اعتبارهما اسمى فاعل أصله : مضارر - محاجبج ، أو بالفتح على اعتبارهما اسمى مفعول. أما إن كان أصلى السكون فالأحسن تحريكه بالفتحه لقربها من السكون فى الخفه ؛ نحو : إسحارّ (بتشديد الراء ، اسم لبقله) ، فيقال عند التسميه به وترخيمه : «يا إسحار» فتحذف الراء الثانيه للترخيم ، وتفتح الأولى التى كانت مدغمه فيها وبقيت بعدها. الثانيه : ما حذف لواو الجمع ، كما إذا سمى بنحو : قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام ، فانه يقال فى ترخيمه : يا قاضى ، ويا مصطفى ؛ برد الياء فى الأول ، والألف فى الثانى ؛ لزوال سبب الحذف. (حاشيه الصبان - وغيرها - فى هذا الموضع). ويلاحظ أن استثناء المسألتين السالفتين مقصور على الأخذ بالطريقه الأولى المعروضه دون الثانيه.

٣- الإفرند فى الأصل : السيف.

اللبس – كما سيجىء – مثل : يا علىّ ، مرخم «علىّه» ، علم أنثى ؛ لوجوب فتح الحرف الذى قبل تاء التأنيث ؛ فتكون هذه الفتحه – فى الاسم المفرد الذى يجب بناء آخره على الضم – دليلا على أن هناك حرفا محذوفا ملحوظا هو التاء ؛ إذ لو لم نلاحظه لقلنا : «يا علىّ» فيلتبس نداء المؤنث بالمذكر (١).

الثانيه : مراعاه الأمر الواقع ؛ وذلك باعتبار أن ما حذف من اللفظ قد انفصل عنه نهائيًا ، وانقطعت الصله بينهما ، وكأنها لم تكن ، وصار آخره الحالى – بعد حذف ما حذف – هو الذى يقع عليه العلامه. ففى المثالين السالفين يقال فى نداء الترخيم : (يا سال – يا مساف.) فالمنادى مبنى على الضم فى محل نصب. وتسمّى هذه الطريقه : «لغه من لا ينوى المحذوف» (٢) – أو : «من لا ينتظر».

١– والأفصح عند ترخيم المؤنث بالتاء وحذفها على لغه «من ينتظر» أن يزاد على آخره عند الوقف هاء السكت. بل جعلها سيبويه لازمه عند طوائف العرب التى ترخم هذا النوع. (راجع كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠). بقى شىء هام ؛ هو أن أكثر النحاه يوجب طريقه «من ينتظر» فى المرخم المؤنث عند خوف اللبس. فلم يقصرونها على المؤنث وحده؟ إن الفرار من اللبس مطلب أساسى ، يجب أن يعم كل الحالات ؛ ترخيما وغير ترخيم. – كما سيجىء فى هامش ص ١٠٩ –.
٢– وفى الطريقتين المذكورتين لضبط المنادى المرخم يقول ابن مالك فى الأولى التى ينوى فيها المحذوف : وإن نويت بعد حذف ما حذف فالباقى استعمل بما فيه ألف يريد : إن نويت ما حذف بعد حذفه ، فاستعمل الباقى بعد الحذف بما ألف فيه ، وعرف عنه قبل الحذف. أى : اترك الباقى على حاله المألوف فيه قبل الحذف. ويقول فى النانيه التى لا ينوى فيها المحذوف : واجعله إن لم تنو محذوفا كما لو كان بالآخر وضعا تمّما أى : اجعل الباقى من المنادى المرخم بعد حذف ما حذف وعدم ملاحظته فى النيه – اجعله كما لو كان قد تمم بالآخر فى الوضع ، فكلمه : «وضعا» منصوبه على نزع الخافض. والمقصود من هذا كله : إن لم تنو المحذوف فاجعل الآخر الحالى بعد الحذف كأنه آخر وضعى ، أى : أصلى ، من وضع العرب وكأنه لم يحذف شى يليه. وعلى الأول الذى ينتظر يقال فى : «ثمود» علما «يا ثمو» بحذف الدال وترك ما عداها على حاله. أما الثانى الذى لا ينتظر فتقلب الواو ياء ويقال : يا ثمى ؛ للسبب المبين فى الشرح وفى هذا يقول ابن مالك : فقل على الأوّل فى ثمود : يا ثمو ، ويا ثمى ، على الثّانى بيا ويجب الاقتصار على الرأى الأول فى المرخم المختوم بالتاء إذا أوقع الأخذ بالرأى الثانى فى لبس – – كما فى ترخيم «مسلمه» (بضم الميم) علم امرأه ؛ فيقال : يا مسلم ؛ ليكون فتح الميم الأخيره فى هذا المنادى الواجب بناؤه على الضم – دليلا على الحذف. أما لو قلنا : «يا مسلم» بغير انتظار المحذوف فإن اللبس يقع بين نداء مسلم ومسلمه. والحق أنه يجب الفرار من اللبس ، سواء أكان موضعه المنادى المختوم بتاء التأنيث ، أم المجرد منها ؛ أم غيرهما. ولا معنى لقصره على المختوم بالتاء – كما أشرنا فى آخر هامش الصفحه السابقه – فإن لم يكن هناك احتمال لبس جاز اختيار إحدى الطريقتين كما فى مسلمه (بفتح الميم ، علم قائد مشهور) وفى هذا يقول ابن مالك : والتزم الأوّل فى كمسلمه وجوّز الوجهين فى كمسلمه

وتصلح الطريقتان فى مثل : «عنتر» و «عبل» فى قول الشاعر عنتره.

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها

قيل الفوارس : ويك - عنتر أقدم

وقوله

يا عبل لا أخشى الحمام ؛ وإنما

أخشى على عينيك وقت بكاك

فأصل الكلمتين قبل النداء : عنتره وعبله ، ثم ناداهما نداء ترخيم ؛ فحذف آخرهما. فالواجب - على لغه من ينتظر - أن نترك آخرهما الحالى على ما كان عليه قبل الحذف فيظل مفتوحا كما كان ؛ فنقول : عنتر - عبل .. ويقع البناء على الضم على الحرف المحذوف. أما على لغه من لا ينتظر فيجب بناء الباقى على الضم مباشره ، وهكذا فى كل النظائر الأخرى المختومه بتاء التأنيث ،

ويلاحظ أن المرخم المختوم بتاء التأنيث لا تصلح له إلا طريقه : «من ينتظر» عند خوف اللبس ، كما أسلفنا. فإذا أمن اللّبس - بسبب اشتهار الكلمه فى الاستعمال أو لسبب آخر - جاز اختيار هذه الطريقه أو تلك ؛ كما فى البيتين السابقين ، وكما فى نحو : يا فاطم - بضم الميم أو فتحها - وهى ترخيم : فاطمه ، ومثلهما : همزه ، (لمن يغتاب الناس) ومسلمه ، علم رجل ...

زیاده وتفصیل

(ا) الأخذ بطریقه «من لا ینتظر» علی الوجه المشروح یقتضی - کما عرفنا - إهمال الحرف المحذوف ، واعتباره کأنه لم یوجد ؛ فیجری علی الآخر الحالی کل الأحوال النحویه والصرفیّه المختصه بآخر الکلمه. ففی مثل : (ثمود - علاوه - کروان ... وأشباهها من الأعلام التی تنادی ترخیما فیختم آخرها بعد الحذف بحرف عله ؛ فیقال : یا ثمو - یا علاو - یا کرو ...) فی مثل هذه الکلمات یبقی الآخر الحالیّ علی ما هو علیه عند من ینتظر ؛ فیبنی علی الضم علی الدال ، والتاء ، والنون المحذوفات - فی محل نصب ولا یقع تغییر علی الأحرف الباقیه بعد الحذف.

أما علی لغه من لا ینتظر فیقع علی الآخر الحالیّ تغییرات لا مناص منها ؛ أهمها : أنه سیتغیر ضبطه ؛ فیصیر مبنیّا علی الضم المقدر أو الظاهر ؛ فیقال : یا ثمو - یا علاو - یا کرو. وأن توابعه ستخضع لحکم توابع المنادی المبنی علی ضم آخره المذکور فی الکلام ، وأنه سیتغیر تغیرا صرفیّا علی حسب ما تقضی به الضوابط الصرفیه من الإعلال ، والصحه ، والإبدال ... وغیر هذا ، کرجوع حرف محذوف ؛ فیقال یا ثمی ، بقلب ضمه المیم کسره ، لتنقلب الواو یاء ، کی لا یکون آخر الاسم واوا لازمه ساکنه قبلها ضمه ، لأن هذا نادر فی العربیه (۱) ، وتنقلب الواو فی آخر الکلمتین الأخیرتین همزه وألفا ، لوقوعها متطرفه بعد ألف زائده فی «یا علاو» ولتحرکها وانفتاح ما قبلها فی «یا کرو» فیقال : یا علاء - یا کرا (۲) ... ولا یقع شیء من هذا عند اتباع الطریقه الأخری.

(ب) مع أن الطریقتین صحیحتان ، والأمر فی تقدیم إحداهما علی الأخری متروک للمتکلم ، ومراعاته المقام - قد تکون (الأولی وهی : «لغه من ینتظر») أنسب ؛

۱- کان هذا رأیا مقبولا فی العصور الخالیه ، قبل انتشار الأسماء والأعلام المختومه بواو لازمه ساکنه ، قبلها ضمه. أما الآن فقد شاعت کغیرها من الألفاظ المعتله الآخر ، المقصوره والمنقوصه : فوجب اتخاذ حکم لها ؛ کنظائرها. ولعله هنا یکون بإبقائها وعدم ترخیم المنادی الذی یحویها. أما فی غیر الترخیم فقد وضحناه فی الجزء الأول ، فی المسأله الخامسه عشره. کما وضحناه فی هذا الجزء (فی باب التثنیه ، والجمع ، والنسب ...).

۲- أی : یا کروان ، ومنه المثل العربی الذی یقال لمن یتکبر وحوله من هو أشرف منه یتواضع : «أطرق کرا ، إن النعام فی القری» - وقد أشرنا له ص ۴ -

لبعدها عن اللبس - غالبا - إذ حركه آخرها الحالى فى أكثر الصور ، لا تكون ضمه - برغم استحقاق المنادى فى موضعه هذا للبناء على الضم وجوبا - فعدم وجود الضمه يوحى أن فى اللفظ الحاليّ حذفا ، ويرشد إلى أن الحرف الأخير الحاليّ ليس هو الأخير فى الأصل ، وإلا فأين علامه البناء؟

نعم يقع اللبس فى هذه الطريقه حين يكون الحرف : الذى قبل المحذوف مباشره مضموما هجائيًا ، نحو : قنفذ - علما - فعند ندائه نداء ترخيم على لغه من ينتظر يقول : يا «قنف» فالفاء مضمومه ضمّا يختلط الأمر فيه ؛ أهو ضمه بناء ، أم ضمّه حرف هجائى ليس آخر الأحرف. وللمتكلم أن يتخير ما يزيل به هذا اللبس ، أو يعدل عن هذه الطريقه إلى الأخرى ، أو يعدل عنهما معا إذا أوقعت كل واحده منهما فى اللبس كالذى يحدث فى مثل يا فتاه.

(ح) يرد فى الفصيح كثيرا نداء لفظ «صاح» كقول الشاعر :

هلمّ «يا صاح» إلى روضه

يجلو بها العانى صدا (١)

همّه

فأصل الكلمه : «صاحب» نوديت نداء ترخيم بحذف الباء. وهذا الرأى يساير قواعد الترخيم عامه ؛ فهو أنسب من الرأى الذى يقول إن أصلها «صاحبى» ورخمت شذوذا بحذف ياء المتكلم والباء ، إذ لا داعى للأخذ بالشاذ حين يكون المطرد ممكنا.

أما حذف الباء فى غير حاله النداء فشاذ ، إلا للضروره الشعريه ... (٢)

١- يريد : صدأ.

٢- انظر المسأله التاليه : (١٣٨).

المسأله ۱۳۸ : القسم الثانی ترخیم الضروره الشعریه

(۱) ...

هذا النوع مقصور على غير المنادى ؛ ولا يصح إجراؤه إلّا بعد أن تتحقق شروط ثلاثه مجتمعه :

أولها : أن يكون فى شعر.

ثانيها : أن يكون المرخم غير منادى ، ولكنه صالح للنداء ؛ فلا يصح ترخيم لفظ : «الغلام» ؛ لأنه لا يصلح للنداء ؛ بسبب وجود «أل» (۲) ...

ثالثها : أن يكون المرخّم إما زائدا على ثلاثه ، وإما مختوما بتاء التأنيث.

فمثال الأول :

لنعم الفتى - تعشو إلى ضوء ناره -

طريف ابن مال ليله الجوع والخصر (۳)

أراد : ابن مالك ؛ فرخّمه ترخيم الضروره.

ومثال الثانى :

وهذا ردائى عنده يستعيره

ليسلبنى حقى ، أمال بن حنظل

أراد : يا مالك بن حنظله (۴) ؛ فحذف التاء من «حنظله» للضروره فى غير المنادى.

وإذا وقع ترخيم الضروره فى لفظ جاز ضبط آخره بإحدى الطريقتين السالفتين : طريقه من لا ينتظر - كالبيتين السالفين (۵) أو من ينتظر ، - كقول الشاعر :

ألا أضحت حبالكمو رماما (۶)

وأضحت منك - شاسعه (۷)

أماما (۸)

وبمقتضى الأولى يضبط آخر اللفظ المرخّم على حسب ما تقتضيه الجمله من

۱- انظر معنی الضروره فی ص ۲۵۶.

۲- وقد سبق فی ص ۳۵.

۳- الخصر : شده البرد.

۴- والبیت - علی هذا التقدیر - یصلح شاهدا للحالتین معا.

۵- بدلیل وجود التنوین فی الأول ، وکسر اللام فی الثانی. فلو جری علی الانتظار لوجب أن یراعی الأصل بحذف التنوین فی الأول وبفتح اللام فی الثانی.

۶- جمع رمه (بضم الراء غالبا. ویصح الکسر) قطعه حبل بالیه.

۷- بعیده.

۸- علم امرأه. والأصل قبل الترخیم : أمامه.

ضبط ، ويجرى عليه ما تقتضيه الضوابط العامه ، من إعلال ، وصحه ، وإبدال ... وقد ينون أو لا ينون إن اقتضى الأمر شيئا مما سبق مع عدم اختلال الوزن ؛ ككلمه «مال» المنونه فى البيت الأول والمجروره بالإضافه ، وكلمه : «حنظل» المجروره بالإضافه فى البيت الثانى مع عدم التنوين.

وبمقتضى الثانيه يبقى اللفظ على حاله بعد حذف آخره ، ككلمه «أمام» فى البيت الأخير.

هذا ، ولا يشترط فى المرخم للضروره أن يكون معرفه (علما أو غير علم) ، ولا شروطا أخرى غير غير التى سبقت. ومن ترخيم النكره قول الشاعر - فى بعض الروايات : -

* ليس حىّ على المنون بخال*

أى : بخالد (١) ...

١- وقد اكتفى ابن مالك فى الكلام على ترخيم الضروره ببيت واحد هو : ولاضطرار رخّموا دون ندا ما للنّدا يصلح ؛ نحو : أحمدا فلم يتعرض لشىء إلا اشتراط أن يكون المرخم للضروره صالحا للنداء ؛ نحو : أحمد.

المسأله ۱۳۹ : الاختصاص

اشاره

نسوق الأمثله الآتيه لإيضاحه :

۱ - قال أحد الشعراء :

قل للحوادث أقدمى ، أو أحجمى

إنّا بنو الإقدام والإحجام

نحن النّيام إذا اللّيالى سالمت

فإذا وثبن فنحن غير نيام

من يسمع : «نا» أو : «نحن» يتردد فى خاطره السؤال عن المقصود من هذا الضمير ، الدال على التكلم وعن مدلوله ، وحقيقه المتكلم به وجنسه ؛ أيكون مدلوله والمقصود منه : العرب ، أم : أهل العلم ، أم : الأبطال ، أم : أبناء الشرق ... أم ... أم ...؟ أم غير هؤلاء ممن لا يحصون جنسا ، ولا نوعا ، ولا عددا.

أيكون المراد - مثلا - : (إنّا - العرب ، - بنو الإقدام ...) و (نحن - الأبطال ، - النيام) ... و ... فالضمائر المذكوره يشوبها عيب واضح ؛ هو : عموم يخالطه إبهام تحتاج معهما إلى تخصيص وتوضيح. فإذا جاء بعد كل ضمير منها اسم ظاهر ، معرفه ، يتفق مع الضمير فى المدلول ، ويختلف عنه بزياده التحديد والوضوح - زال العيب ، وتحقق الغرض ، كالذى تحقق بزياده كلمه : «العرب» وكلمه : «الأبطال». فيما سبق ؛ إذ المراد منها هو المراد من الضمير قبلها ؛ ولكن بغير عموم ولا غموض كالذى فى تلك الضمائر ، برغم أنها للمتكلم (۱).

۲ - يقول الشاعر :

وأنا ابن الرّياض ، والظلّ ، والما

ء. ودادى ما زال خير وداد

فمن هذا المتكلم؟ وما مدلول هذا الضمير الدال على التكلم؟ أهو شاعر ، أم ناثر ، أم عالم ، أم زاهد؟ ما جنسه ...؟ إن الضمير : «أنا» لا يسلم من غموض يحتاج معه إلى اسم ظاهر من نوع خاصّ ؛ يزيل هذا العيب : كأن يقال : (أنا - الشاعر - ابن الرياض) ، أو : (أنا - الشرقى - ابن الرياض) ... فمجىء هذا

١- سبق فى ح ١ ص ١٨١ م ٢٠ (باب الضمائر) إبهام الضمير وطريقه إيضاحه.

الاسم الظاهر المعرفه المعين الواضح الذى معناه معنى الضمير قبله - قد أزال عيب العموم والإبهام.

٣ - وكذلك الضمير «أنت» فى قول الشاعر :

أنت فى القول كلّه

أجمل الناس مذهبا

فما الذى يظنه سامع الضمير : «أنت» الدّال على الخطاب؟ أيكون المراد : (أنت - الشاعر - أجمل الناس مذهبا) ، أم : (أنت - الناثر - ...) أم (أنت - الأديب ...) أم محمدا - أم عليّا ...؟ لا بد من اسم كالأسماء التى وصفناها لإزاله العموم والإبهام.

٤ - نشهد فى عصرنا كثيرا من المتعاقدين يبدوءون عقود البيع ، والشراء ، والمداينه ، وغيرها بجمله شاعت بينهم حتى ابتذلت ؛ هى : «نحن - الموقعين - على هذا ، نقر ونعترف بكذا وكذا ...» وكلمه : «الموقعين» هى الاسم الظاهر المعرفه الذى جاء لإزاله ما فى الضمير قبله من عموم وإبهام مع اتفاقهما فى المدلول ، وتميّز الثانى بما فيه من تحديد وإيضاح.

بالتأمل فى الأمثله السالفه - وأشباهها - نلحظ فى كل أسلوب منها بعد إزاله ما فى الضمير من عيب العموم والإبهام - أربعه أمور مجتمعه ، تتصل بموضوعنا اتصالا أصيلا قويّا.

أولها : ضمير لغير الغائب ؛ يشوبه عموم وإبهام.

ثانيها : اسم ظاهر معرفه ، مدلوله الضمير ، ولكنه يحدّد المراد من ذلك الضمير ، ويخصصه ، ويوضحه ؛ فيزيل ما فيه من عموم وإبهام.

ثالثها : حكم معنوى وقع على ذلك الضمير.

رابعها : امتداد ذلك الحكم إلى الاسم الظاهر المعرفه (لأنه شريك الضمير فى الدلاله ؛ فيقع عليه ما يقع على الضمير من حكم معنوى) واختصاصه به واقتصاره عليه ، فيكون هذا اختصاصا واقتصارا على بعض معين مما يشمله الضمير (ذلك : أن الضمير بعمومه يشمل أفرادا كثيره ، منها أفراد الاسم الظاهر المعرفه الذى يعتبر أقل أفرادا منه) ، وإن شئت فقل : إن هذا الاسم الظاهر أخص من الضمير

الـذى بمعناه. ففى مثل : نحن – العرب – بنو الإقـدام والإحجام ، نجـد الضـمير هو : «نحن» والاسم الظاهر المعرفه هو : «العرب» ، والحكم المعنوى الـذى وقع على المبتـدأ هو : «البنوّه» للإقـدام والإحجام. وقـد خصـص هذا الحكم لبعض أفراد الضـمير ؛ وهم : «العرب» ، وصار خاصّا بهم ، مقصورا عليهم. وهكذا يقال فى سائر الأمثله ، ونظائرها ...

فالاـسم الظـاهر المعرفه هو الـذى يسـميه النحـاه فى اصـطلاحهم : «المختص» ، أو : «المخصوص» لاختصـاص المعنى به ، ولأـنه يعرب مفعولا به لفعل واجب الحذف مع فاعله ، تقديره الشائع (١) عندهم ، هو : «أخص» ويعبرون عن هذه المسأله بالغرض منها : وهو : «الاختصاص».

ويقولون فى تعريفه : إنه إصدار حكم على ضمير لغير الغائب ، بعده اسم ظاهر ، معرفه ، بمعناه ، وتخصيص هذا الحكم بالمعرفه ، وقصره عليها.

الغرض منه :

الغرض الأصـلى من الاختصاص الاصـطلاحى هو : التخصـيص والقصـر ، وقـد يكون الفخر – نحو : (إنى – العربّى – لا أسـتكين لطاغيه). (إنى – الرحاله – أتعلم من الرحله ما لا أتعلمه من الكتاب) وقول الشاعر :

لنا – معشر الأنصار – مجد مؤثّل

بإرضائنا خير البريه أحمدا

أو التواضع : كقول أحد الخلفاء : (أنا – الضعيف العاجز – أحطّم البغى ، وأهدم قلاع الظالمين. وأنا – البائس الفقير – لا أستريح وبجانبى متأوه ، أو محتاج) ... أو : تفصـيل ما يتضـمنه الضـمير من جنس ، أو نوع ، أو عـدد ... ، نحو : (نحن – الناس – نخطىء ونصـيب ؛ والعاقل من ينتزع من خطئه تجربه تعصـمه من الزلل مره أخرى) ، (نحن – المثقفين – قدوه لسوانا ، فإن ساءت القدوه فالبلاء فادح). (أنتم – الأربعه الأئمه – نجوم الهدايه ، ومصابيح العرفان).

* * *

١– لاـ مانع أن يكون تقـديره : أعنى ، أو : أقصـد ، أو : أريـد .... أو ما شاكل هـذا – إلا أن الفعل : «أخص» هو المشـهور ، ومن مـادته جـاء الاصـطلاح الشـائع نحويـا : «الاختصـاص» ولاـ بـد من حـذف هـذا الفعـل مع فـاعله – كمـا أشـرنا – ولهـذا يعتـبرون «المخصوص» هنا نوعا من المفعول به الذى ينصب بعامل واجب الحذف.

حكم الاسم (١) الواقع عليه الاختصاص ، (وهو : المختص ، أو المخصوص) : يجب نصبه دائما على التفصيل الآتى :

١ - إن كان الاسم هو لفظ «أىّ» فى التذكير أو «أيّه» فى التأنيث وجب بناؤهما على الضم فى محل نصب (٢) ؛ على المفعوليه ، ووجب أن يتصل بآخرهما كلمه : «ها» التى للتنبيه ، وأن يلتزما هذه الصيغه التى لا تتغير إفرادا ، ولا تثنيه ، ولا جمعا ، ولا بد أن يكون لكل منهما نعت لازم الرفع بغير بناء ولا إعراب ، (لأن حركه الرفع هذه هى مجرد حركه ظاهريه صوريه (٣) ... لمجاراه «أىّ ، وأيه» ومماثلتهما فيها تجىء تبعا للفظهما المبنى) مبدوء بأل التى للعهد الحضورىّ ؛ نحو : (أنا - أيها الجندىّ - فداء وطنى). (نحن - أيها الجنديان - نقضى الليل ساهرين) (نحن - أيها الجنود - حماه الأوطان). (أنا - أيتها الصانعه - حريصه على الإتقان). (نحن - أيتها الصانعتان - حريصتان على الإتقان) .. (نحن - أيتها الصانعات - حريصات على الإتقان ...).

فالضمير فى كل ما سبق ، مبتدأ. وكلمه «أىّ ، أو : أيّه» مفعول به لفعل واجب الحذف مع فاعله ، تقديره - مثلا - : «أخص» وهى مبنيه على الضم فى محل نصب.

و «ها» حرف تنبيه مبنى على السكون. والاسم المعرفه المقرون بأل ، نعت مرفوع حتما ، رفع إتباع للناحيه الشكليه اللفظيه وحدها. وليس له محل (٤) إعرابىّ مطلقا ، مع أنه تابع للفظ كلمقى : «أىّ وأيّه» المبنيتين على الضم لفظا ، وإن كانتا منصوبتين محلا - كما سبق.

ويصح تأخيرهما فى نهايه الجمله ؛ مثل : (نحن أنصار الحق أيها الطلاب) (نحن أنصار الفضيله أيتها الفتيات ...)

٢ - إن كان الاسم المختص لفظا آخر غير : «أىّ وأيه» وجب نصبه ، سواء

١- هذا الاسم أربعه أنواع ، يجىء بيانها فى الزياده ص ١٢١.
٢- يقول النحاه إنهما بنيا هنا حملا لهما على النداء ، لأن أسباب البناء لا تنطبق عليهما. والحق أن عله بنائهما على الضم هنا وفى باب النداء هى الاستعمال العربى وحده. (وفى صدر الجزء الأول بيان الأسباب التى ذكروها للبناء ، ثم تفنيدها).
٣- التحقيق أن ضمته ضمه إتباع لفظى (كما سبق فى باب النداء ص ٤٨) ؛ إذ لا مقتضى للرفع الإعرابى ، ولا للبناء ؛ فهى حركه صوريه.
٤- التحقيق أن ضمته ضمه إتباع لفظى (كما سبق فى باب النداء ص ٤٨) ؛ إذ لا مقتضى للرفع الإعرابى ، ولا للبناء ؛ فهى حركه صوريه.

أكان مضافا أم غير مضاف ، نحو (أنا – الطبيب – لا أتوانى فى إجابه الداعى ...). : (أنا – طالب العلم – لا تفتر رغبتى فيه).

* * *

أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والنداء

بين الاختصاص والنداء تشابه فى أمور ، وتخالف فى أخرى. فيتشابهان فى ثلاثه أمور(١) :

أولها : إفاده كلّ منهما الاختصاص وهو فى هذا الباب خاص بالمتكلم أو المخاطب ، وفى باب النداء خاص بالمخاطب.

ثانيها : أن كلا منهما للحاضر (أى المتكلم أو المخاطب) (٢) ولا يكون ضمير غائب.

ثالثها : أن الاختصاص يؤدى – بسبب ما فيه من تحديد وإيضاح – إلى تقويه المعنى وتوكيده ، وقد يتحقق هذا فى النداء كذلك أحيانا ؛ كقولك لمن هو مصغ إليك ، مقبل على حديثك : إن الأمر – يا فلان (٣) – هو ما فصلته لك (٤) ...

ويختلفان فى أمور ؛ بعضها لفظى ، والآخر معنوى ، فاللفظيه أشهرها :

١ – أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف نداء مطلقا ؛ لا لفظا ، ولا تقديرا ، ولا «يا» ، أو غيرها.

٢ – أنه لا يكون فى صدر الجمله وإنما يكون بين طياتها – كالأمثله السالفه – أو فى آخرها : نحو : اللهم ساعدنا على النّصر – أيها الجنود ، أو أيتها الكتيبه.

٣ – أنه لا بد أن يسبقه ضمير بمعناه فى التكلم أو الخطاب – سواء أكان ضمير المتكلم خاصّا به وحده أم شاركه فيه غيره. فالخاصّ مثل أنا ، والآخر

١– يردد النحاه هذه الأوجه لإثبات المشابهه. والحق أن هذه المشابهه واهيه ، ولا يكاد أمرها يقوى إلا فى «أى وأيه» بسبب بنائهما على الضم فى محل نصب ووجود حرف التنبيه والنعت بعدهما ، وكل هذا مع الأمور الثلاثه السالفه.

٢– يلاحظ أن النداء – كما سبق فى بابه ، ص ٣ وفى هامش ص ٦٧ – لا يكون للمتكلم.

٣– ويذكر اسمه الحقيقى فى النداء.

٤– سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ١.

مثل : نحن. والغالب أن يكون ضمير تكلم. ولا يصح أن يكون السابق ضمير غيبه ولا اسما ظاهرا. ومن أمثله ضمير الخطاب قولهم فى الدعاء : (سبحانك الله العظيم) ، (وبك - الله - نرجو الفضل). بنصب : «الله» فيهما.

٤ - أن الاسم المختص منصوب دائما فى لفظه ، علما كان أو غير علم إلا «أىّ وأيه» فإنهما مبنيتان على الضم لفظا ، منصوبتان محلا ... أما المنادى فإن العلم والنكره المقصوده مبنيان فيه - فى الأغلب - على الضم فى محل نصب وكذا : أىّ ، وأيه ، يبنيان فى النداء على الضم فى محل نصب.

٥ - أنّه يقل أن يكون علما - ومع قلته جائز - نحو : أنا - خالدا - حطّمت أصنام الجاهليه.

٦ - أنه يكثر تصديره «بأل» بخلاف المنادى فلا يجوز اقترانه بأل إلا فى بعض حالات سبق سردها (١).

٧ - أنه لا يكون نكره ، ولا اسم إشاره ، ولا ضميرا ، ولا اسم موصول.

٨ - أن «أيّا وأيّه» هنا لا توصفان باسم إشاره. بخلافهما فى النداء ، وأن صفتهما واجبه الرفع الصورىّ اتفاقا ، بخلافهما فى النداء (٢).

٩ - أن «أيّا» مختصه بالمذكر مفردا ، ومثنى ، وجمعا ، ولا تستعمل للمؤنث هنا بخلافها فى النداء ، كما أن «أيه» مختصه هنا وفى النداء ، بالمؤنث مفردا ومثنى ، وجمعا ، ولا تكون للمذكر.

١٠ - أنه لا يرخّم اختيارا ، ولا يستغاث به ، ولا يندب ...

١١ - أن العامل هنا محذوف وجوبا مع فاعله بغير تعويض ، أما فى النداء فحرف النداء عوض عنهما. وأن الفعل المحذوف هنا تقديره - غالبا - أخصّ ، أو : ما بمعناه. أما فى النداء فالفعل تقديره : أدعو : أو : أنادى ، أو :

ما بمعناهما.

والمعنويه أشهرها :

١ - أن الكلام مع الاختصاص خبر ، ومع النداء إنشاء.

١- فى ص ٣٥.

٢- فى رقم ٢ من ص ٤٤ ورقم ٤ من هامشها ما يوضح هذا الخلاف.

٢ - أن الغرض الأصلى من الاختصاص هو قصر المعنى على الاسم المعرفه ، وتخصيصه من بين أمثاله بما نسب إليه. وقد يكون الغرض هو : الفخر ، أو التواضع أو : زياده البيان : - كما شرحنا - وأما الغرض من النداء الأصيل (١) فطلب الإقبال. بالتفصيل الذى سردناه (٢) فى بابه (٣) ...

ص: ١٢٠

١- دون النداء الذى خرج عن الغرض الأصلىّ إلى غيره.

٢- ص ٥ وما بعدها.

٣- وقد اقتصر ابن مالك فى بيان ما سبق كله ، على بيتين دوّنهما فى باب مستقل عنوانه : الاختصاص ، قال : الاختصاص : كنداء دون «يا» كأيّها الفتى ؛ بإثر : ارجونيا أى : كقولك ارجونى أيها الفتى ، بوقوع : «أيها الفتى» إثر : «ارجونى» ، أى : على إثرها ، وبعدها. ثم قال : وقد يرى ذا دون «أىّ» تلو «أل» كمثل : نحن العرب أسخى من بذل أى : قد يرى الاختصاص مستعملا من غير كلمه «أى ، وأيه» ، فيه. يريد : من غير أن يكون الاسم المختص هو لفظ : «أى ، أو : أيه» وإنما يكون اسما مشتملا على «أل» كالمثال الذى ساقه ، وهو : (نحن - العرب - أسخى من بذل) ، أى : أكرم من أعطى ماله. فكل ما يفهم من البيتين هو أن الاختصاص كالنداء ، لكن من غير حرف نداء مطلقا ، وأن لفظه قد يكون : «أىّ وأيه» ، وأن الاختصاص قد يستغنى عنهما باسم ظاهر فيه : «أل» وهذا الكلام مبتور.

زیاده وتفصیل

(ا) یفهم مما سبق أن الاسم المختص (المخصوص) أربعه أنواع.

الأول منها مبنی علی الضم وجوبا ، فی محل نصب وهو : «أیّ» للمذکر و «أیّه» للمؤنث ؛ مع التزام کل صیغه بصورتها فی جمیع استعمالاتها ، ووقوع «ها» التی للتنبیه بعدهما ، ومجیء نعت لهما مقرون بأل التی للعهد الحضوری.

أما الثلاثه الباقیه فواجبه النصب ، وهی : المقرون بأل ، نحو : (نحن - الشرفاء - نترفع عن الدنایا). والمضاف ، نحو : (أنا - صانع المعروف - لا أرجو علیه جزاء). والعلم - وهو أقل الأربعه استعمالا - نحو : (أنا - علیّا - لا أهاب فی سبیل الحق شیئا).

(ب) الاسم المختص منصوب بفعل محذوف وجوبا مع فاعله ، والجمله - فی الغالب - تکون فی محل نصب ، حالا من الضمیر الصالح قبلها لأن یکون صاحب حال (۱) ؛ - کالتی فی مثل : ارجونی أیها الفتی. وفی مثل : ربنا اغفر لنا أیتها الجماعه (۲).

وقد تکون أحیانا معترضه ؛ مثل : نحن - الحکام - خدّام الوطن. أی : أخص الحکام. فهذه معترضه بین المبتدأ وخبره ، ومثلها : إنا - معاشر الأنبیاء - لا نورث (۳).

۱- فلیس منه الضمیر الذی یعرب مبتدأ فی رأی کثیر من النحاه - وإن کان فی رأیهم تعسف کما سیجیء هنا فی رقم ۳ -.

۲- التقدیر : ارجونی حال کونی مخصوصا من بین الفتیان - اغفر لنا حال کوننا مخصوصین بین الجماعات. وقد نص النحاه علی إعراب واو الجماعه فاعلا لفعل الأمر ، وعلی إعراب جملتی الاختصاص فی المثالین حالین من الیاء ، ونا.

۳- کانت الجمله هنا معترضه لتوسطها بین شیئین متلازمین ؛ قبل أن یستوفی أولهما ما یلزم له. وقد نص النحاه علی أنها معترضه ، ولم یعربوها هنا حالا من الضمیر الذی قبلها - کما أعربوها فی المثالین السابقین - فرارا من مجیء الحال مما أصله المبتدأ ، إذ الشائع بین کثرتهم ألا یکون صاحب الحال مبتدأ ، ولا أصله مبتدأ ، وقد عرضنا - فی الجزء الثانی ، باب الحال - لهذا الشائع ، وانتهینا إلی تخطئته بالحجه القویه. وإذا لا مانع أن تکون جمله الاختصاص الفعلیه فی المثالین الأخیرین وأشباههما جمله حالیه أو معترضه ، بل إنها فی الحالیه أنسب للغرض وأوضح.

المسأله ۱۴۰ : التحذير والإغراء

(ا) التحذير

«تنبيه المخاطب على أمر مكروه ؛ ليجتنبه» (۱). والأصل فى أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثه أمور مجتمعه :

أولها : «المحذّر» ، وهو المتكلم الذى يوجّه التنبيه لغيره.

ثانيها : «المحذّر» وهو الذى يتجه إليه التنبيه.

ثالثها : «المحذور» ، أو «المحذّر منه» وهو : الأمر المكروه الذى يصدر بسببه التنبيه.

ولكن هذا الأصل قد يعدل عنه أحيانا كثيره ، فيقتصر الأسلوب على بعض تلك الأمور الثلاثه ، كما سنعرف.

ولأسلوب التحذير صور مختلفه ؛ منها : صوره الأمر ؛ كالذى فى قول الشاعر :

احذر مصاحبه اللئيم ؛ فإنها

تعدى كما يعدى السليم الأجرب

ومنها : صوره النهى ؛ كقول الأعرابى فى لغته ، وقد فتنته :

لا تلمنى فى هواها

ليس يرضينى سواها ...

ومنها : المبدوءه بالضمير «إيّاك» (۲) وفروعه الخاصه بالخطاب (۳) ؛ كالذى

۱- هذا تعريف لغوى يردده - بنصه - كثير من النحاه. ويفضل بعضهم أن يقال : (إنه اسم منصوب ، معمول للفعل : «أحذر» المحذوف ، ونحوه.) لأن هذا يناسب مهمه النحو التى هى البحث فى أحوال الكلم إعرابا وبناء. وأيضا ليدخل فى التعريف نحو قول الشاعر : بينى وبينك حرمه الله فى تضييعها بنصب كلمه : «الله» ، بعامل محذوف تقديره : احذر ، أو : اخش ، أو : اتق ، أو نحو ذلك ... فبناء على التعريف اللغوى يكون : «الله» هو الأمر المكروه ؛ وهذا لا يليق.

۲- بكسر الهمزه ، مجاراه لأفصح اللغات ، وأشهرها ، ويجوز فتحها فى لغه ، كما يجوز قلبها «هاء مكسوره» فى لغه أخرى.

۳- هى : إياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياكن.

فی قول أعرابیه لابنهـا : (إیـاک والنمیمه (۱). فإنها تزرع الضّـغینه (۲) ، وتفرّق بین المحـبین. وإیّـاک والتّعرّض للعیوب ؛ فتتّخذ غرضا (۳) ، وخلیـق (۴) ألّا یثبت الغرض علی کثره السّـهام ...) إلی غیر هـذا من العبـارات والصور المتعـدده التی تحقق المعنی السالف فی التحذیر.

غیر أنّ الکثیر من الصور السـالفه لاـ یخضع لأحکـام هـذا البـاب. ولا تنطبق علیه ضوابطه وقواعـده ؛ لأن هـذه الضوابط والقواعد والأحکام ، لا تنطبق إلا علی خمسه أنواع «اصـطلاحیه» ؛ یسمونها : «صور التحذیر» الاصطلاحی ، هی - وحدها - المقصوده من هـذا البـاب بکل ما یحویه ، ولا سـیما اشـتمال کل منها علی اسم منصوب یعرب مفعولا به لفعل محـذوف مع مرفوعه. وفیما یلی بیان الأنواع الخمسه :

الأـول : صوره تقتصـر علی ذکر «المحـذّر منه» (وهو : الأـمر المکروه) اسـما ظـاهرا دون تکرار ولاـ عطف مثیـل له علیه. والمراد بالمثیل هنا ؛ محذّر منه ، آخر ؛ کتحذیر الطفل من النار ؛ بأن یقال له : النار ، وکتحذیره من سیاره بأن یقال له : السّیّاره.

وحکم هذا النوع جواز نصـبه بفعل محذوف جوازا هو ومرفوعه. فکلمه : «النار» أو «السـیاره» یجوز نصبها علی اعتبارها مفعولا به لفعل محذوف جوازا : تقدیره - مثلا - احذر النار - احذر السیاره. والفاعل ضـمیر محذوف أیضا ؛ تقدیره : أنت. ویجوز تقدیر فعل آخر یناسب المعنی والسیاق من غیر تقید بشیء فی اختیاره إلا موافقه المعنی ، وصحه الترکیب ، مثل : اجتنب النار - اجتنب السیاره ... أو : حاذر أو جانب ...

وفی کل هـذه الأمثله یصـح حـذف الفعل مع فاعله أو ذکرهما ، فیقال : النار ، أو اجتنب النار ... کما یصـح ضـبط «المحذّر منه» ضبطا آخر غیر النصب ، کالرفع ؛ فیقال : النار ، علی اعتباره - مثلا - مبتدأ خبره محذوف.

۱- السعی بین الناس بالإفساد.

۲- الحقد والعداوه.

۳- هدفا تصوّب إلیه السهام.

۴- جدیر ، أمر محقق ...

لكنه فى حاله التصريح بفعله لا يدخل فى عداد الأساليب الاصطلاحيه الخمسه ، وكذلك فى حاله ضبطه بغير النصب ، إذ الشرط الأساسى فى التحذير الاصطلاحىّ أن يكون الاسم منصوبا على أنه مفعول به ، وناصبه محذوف (١).

الثانى : صوره تقتصر على ذكر «المحذّر منه» اسما ظاهرا إمّا مكررا ، وإما معطوفا عليه مثله بالواو ؛ نحو : البرد البرد - البرد والمطر.

وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم فى الصورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبا (٢). ويراعى فى تقديره موافقته للمعنى وصحه التركيب ؛ نحو : احذر البرد البرد - احذر البرد والمطر ، أو : تجنب ... أو اتّق ... فحكم هذا النوع وجوب النصب ووجوب حذف العامل ومرفوعه معا. ويتعين فى صوره التكرار أن يكون الاسم الثانى توكيدا لفظيّا ، وفى حاله العطف أن يكون حرف العطف هو : «الواو» - دون غيرها - وما بعدها معطوف على الاسم قبلها عطف مفردات ، لا عطف جمل.

الثالث : صوره تقتصر على ذكر اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذّر بحيث يكون هذا الاسم هو الموضع أو الشىء الذى يخاف عليه ، سواء أكان مكررا أم غير مكرر ، معطوفا عليه مثيل له - أى : «محذّر آخر» - أم غير معطوف.

ولا بد فى صوره العطف أن يكون المعطوف «محذّرا» أيضا (كالمعطوف عليه) ؛ كأن يقال لمن يحاول لمس طلاء سائل : يدك - أو : يدك يدك - أو : يدك وملابسك. والتقدير : أبعد يدك ... - أبعد يدك وملابسك ... أو صن يدك ... صن يدك وملابسك ... ويصح اختيار عامل محذوف آخر يناسب السياق والتركيب ...

وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم السابق الذى تكرر ، وكذلك المعطوف عليه. والناصب لهما عامل محذوف مع مرفوعه وجوبا (٣) وما بعد الواو معطوف على ما قبلها عطف مفردات ، أمّا الذى جاء تكرارا فتوكيد لفظىّ.

فإن كان الاسم منفردا (أى : ليس مكررا ولا معطوفا عليه) فحكمه حكم النوع الأول الذى يجوز نصبه بعامل محذوف جوازا - لا وجوبا - فيصح إظهار

١- والداعى البلاغى للحذف هو ضيق الوقت ، لأن أكثر حالات التحذير تتطلب الإسراع ؛ ليغنبه المخاطب قبل فوات الفرصه ، كى لا يصبه المكروه بفواتها.

٢- لهذا إيضاح آخر يجىء فى «د» و «ه» من الزياده والتفصيل ، ص ١٣٠.

عامله وحذفه كما يصح ضبطه بغير النصب فإذا ظهر عامله أو كان الضبط بغير النصب فلن يكون من أساليب التحذير الاصطلاحى ؛ كما أوضحنا فى ذلك النوع.

الرابع : صوره تشتمل على اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذّر ، ويكون هذا الاسم كما فى النوع السالف هو الموضع أو الشىء الذى يخاف عليه ، ولكن قد عطف عليه بالواو «المحذّر منه» ؛ نحو : يدك والسكين - رأسك وحراره الشمس - مواعيدك والخلف. فالمعطوف هنا «محذر منه» ، كالمعطوف عليه ، بخلافه فى النوع السّالف الذى يكون فيه المعطوف «محذّرا» ... (١)

وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم الظاهر والمعطوف ، وأن يكون عامل النصب محذوفا مع مرفوعه وجوبا (٢). والأيسر والأسهل اختيار عاملين مناسبين (٣). أحدهما : للمعطوف عليه ، والآخر : للمعطوف. ولا يراعى فى اختيارهما إلا مناسبتهما للسياق والتركيب ؛ كأن يقال : صن يدك وأبعد السكين - احفظ رأسك ؛ واحذر حراره الشمس - تذكّر مواعيدك ، وتجنب الخلف ... وأمثال هذا مما هو مناسب. وعلى هذا التقدير يكون أسلوب التحذير جملتين تشتمل السابقه منهما على الموضع أو الشىء الذى يخاف عليه ، ويتجه إليه التحذير ، وتشتمل المتأخره على «محذّر منه» وبين الجملتين واو العطف ؛ تعطف الثانيه على الأولى ؛ فيكون العطف عطف جمل ، لا مفردات (٤) ...

الخامس : صوره تشتمل على ذكر المحذّر ضميرا منصوبا للمخاطب ، هو : «إياك» (٥) وفروعه. وبعده «المحذّر منه» ، اسما ظاهرا مسبوقا بالواو ،

١- الفرق بين هذا النوع وسابقه. أن هذا النوع لا بد فيه من معطوف يكون محذرا منه. اما السابق فقد يوجد معطوف أو لا يوجد ، وإن وجد وجب أن يكون اسما ظاهرا موضعا للخوف عليه ، وليس محذرا منه.

٢- لهذا الحكم إيضاح يجىء فى «د وه» من الزياده ص ١٣٠.

٣- وقد يمكن اخيار عامل واحد يستقيم معه المعنى ، ويساير الضوابط العامه. وفى هذه الحاله يكون العطف عطف مفردات.

٤- هناك تقديرات وإعرابات أخرى لا تسلم من تعقيد أو صعوبه. ولا حاجه لنا بها بعد أن تلاقت الآراء المختلفه عند وجوب نصب المتعاطفين ، ووجوب حذف عاملى النصب. أما الخلاف العنيف فى غير هاتين الناحيتين فيريحنا منه الالتجاء إلى الطريقه التى تخيرناها.

٥- الأحسن اعتبار «إيا» ومعها علامه الخطاب التى بعدها ، هما الضمير المنصوب ، ولا داعى لاعتبار الضمير هو : «إيا» ، واعتبار ما بعده حرف خطاب (وقد سبق إيضاح هذا وتفصيل الكلام عليه فى موضعه من باب : «الضمير» ج ١ ص ١٦٣ م ١٩).

أو غير مسبوق بها ، أو مجرورا بالحرف : «من». فلا بد فى هذا النوع من ذكر «المحذّر» ضيرا معينا ، ثم «المحذّر منه». فمثال المسبوق بالواو قول الأعرابيه لابنها. (إياك والجود بدينك ، والبخل بمالك ...) ومثال غير المسبوق بها قولهم : (إياكم تحكيم الأهواء ؛ فإن عاجلها ذميم ، وآجلها وخيم. ومن أمات هواه أحيا كرامته). وقول الشاعر :

إيّاك إيّاك المراء ، فإنّه

إلى الشرّ دعّاء ، وللشرّ جالب

ومثال المجرور بمن : (إياك من مؤاخاه الأحمق ؛ فإنه يريد أن ينفعك فيضرّك.) وقولهم : (إياك من عزّه الغضب الطائش ؛ فإنها تفضى إلى ذله الاعتذار المهين.)

وحكم هذا النوع وجوب ذكر المحذّر منه بعد الضمير «إياك» وفروعه ، ووجوب نصب هذا الضمير (١) ؛ باعتباره مفعولا به لفعل واجب الحذف مع مرفوعه ، تقديره : «أحذّر» ، والأصل : «أحذّرك». ثم أريد تقديم الكاف لداع بلاغىّ ؛ هو : إفاده الحصر ؛ فمنع من تقديمها أنها ضمير متصل لا يستقل بنفسه ، ولا يوجد إلا فى ختام كلمه أخرى. فلم يكن بدّ - عند إراده تقديمه - من الاستغناء عنه ، والإتيان بضمير آخر منصوب ، له معناه ، ويمتاز بأنه يستقل بنفسه ، وهو الضمير : «إياك» فصار الكلام : «إياك أحذّر» ثم حذف الفعل والفاعل معا ؛ مجاراه للمأثور من الكلام الفصيح الذى يطرد فيه هذا الحذف الواجب.

أما الاسم الظاهر المذكور بعد «إياك» وفروعها فإن سبقته واو العطف وجب نصبه بفعل محذوف مع مرفوعه وجوبا. والأحسن الأيسر - اختيار فعل خاص به يناسبه ويساير المقام ، ويكون غير الفعل الناصب للضمير «إياك» فيجتمع فى الأسلوب فعلان محذوفان مع مرفوعيهما. ففى المثالين السابقين - (إياك والنميمه) - (إياك والتعرض للعيوب ...) يكون التقدير ؛ إيّاك أحذّر ، وأبغّض النميمه - إياك أحذّر ، وأقبّح التّعرض للعيوب. بمعنى : أحذرك وأبغض ... وأقبّح ...

ويصح أن يكون التقدير : إياك احفظ واحذر النميمه (٢) - إياك احفظ ،

١- للحكم إيضاح يجىء فى «د وه» من الزياده والتفصيل ص ١٣٠.

٢- والأصل : احفظ نفسك واحذر النميمه ، أو : باعد نفسك ... و ... حذف الفعل وفاعله فصار الكلام : نفسك واحذر النميمه ، ثم حذف المضاف (نفس) وأقيم المضاف إليه (وهو : - - الكاف) مقامه ؛ فصار منصوبا مثله ؛ وأتينا بدله بضمير منفصل ؛ هو : «إياك» ، للسبب الذى بيناه. ونعود فنكرر هنا ما رددناه ؛ وهو : أن تقدير الفعل المحذوف فى جميع مسائل هذا الباب - وغيره - متروك للمتكلم يختاره بغير قيد ، إلا قيد المناسبه للسياق ، ومسايرته للتركيب الصحيح. ومن المسايره للتركيب الصحيح ألا تعطف الجمله الثانيه على الأولى إذا كانت إحداهما خبرا والأخرى إنشاء ، طبقا للرأى الأقوى.

واترک التّعرض للعیوب ... وهکذا من غیر تقید بشیء إلا نصب الاسم بعد الواو ، واختیار فعل - أیّ فعل - یناسب المقام ، ویساير الأسلوب الصحیح. وعلی هذا تکون الواو حرف عطف ، والجمله بعدها معطوفه علی الجمله التی قبلها. وبالرغم من حذف الفعل ومرفوعه فی کل جمله ؛ یراعی المحذوف هنا فی العطف کأنه مذکور ؛ ففی الأسلوب جملتان ، الثانیه منهما معطوفه بالواو علی الأولی.

فإن لم تکن الواو مذکوره فالأسهل إعراب المنصوب بعدها مفعولا به للفعل : «أحذّر» المحذوف ؛ لأنه قد ینصب مفعولین بنفسه مباشره. فأول المفعولین هو : «إیاک» وفروعه ، وثانی المفعولین هو الاسم الظاهر الواقع بعد الضمیر «إیاک» ، وفروعه.

أما إذا قلنا : «إیاک من النمیمه ...» «إیاک من التّعرض للعیوب ...». فإن الجار مع مجروره متعلقان بالفعل المحذوف وجوبا وهو : «أحذر» ؛ لأنه قد یتعدی - أیضا - لمفعولین ؛ ینصب أحدهما بنفسه مباشره ویتعدی للآخر بحرف الجر : «من».

وفی جمیع الصور السالفه یجوز تکرار الضمیر «إیاک» وعدم تکراره ؛ فلا یتغیر شیء من الأحکام المتقدّمه ، ویعرب «إیاک» الثانی توکیدا لفظیّا للأول.

ولا یصح أن یکون الضمیر «إیّا» المحذّر مختوما بغیر علامه الخطاب (۱) فلا یقال : إیای ومعاونه الظالم ، ولا إیاه ومعاونه الظالم ؛ لأن المتکلم لا یحذر نفسه ، ولا یحذر الغائب. وقد وردت من هذا النوع الممنوع أمثله نادره ، لا یصح القیاس علیها.

لکن یصح أن یکون المحذّر منه ضمیرا غائبا معطوفا علی المحذّر ؛ نحو : لا تصاحب الأحمق ، وإیاک وإیاه فالضمیر «إیاه» فی حکم کلمه «النمیمه» فی مثال : إیاک والنمیمه ... ومن هذا قول الشاعر القدیم :

فلا تصحب أخا الجه

ل وإیاک وإیاه

۱- غیرها هو علامه التکلم ، أو الغیاب.

وعلى هذا لا يكون التحذير بضميرى الغائب والمتكلم شاذّا إلا إذا كان محذّرا لا محذّرا منه (١) ...

* * *

يمكن تلخيص الأحكام السابقه كلها فيما يأتى

١ - إن كان أسلوب التحذير مصدّرا بالضمير «إياك» وفروعه - وجب فى كل الأحوال نصب هذا الضمير بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبا. سواء فى هذا أن يكون الضمير مكررا أم غير مكرر ، عطف عليه ، أم لم يعطف عليه ، جرّ بعده «المحذّر منه» أم نصب ...

٢ - إن كان أسلوب التحذير غير مصدّر بالضمير «إياك» وفروعه وجب نصب الاسم الظاهر بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبا ؛ بشرط العطف أو التكرار (٢). فإن لم يوجد عطف ولا تكرار جاز النصب بعامل محذوف مع مرفوعه جوازا ؛ فيصح إظهارهما ، كما يصح ضبط الاسم بغير النصب. وفى حاله إظهارهما ، أو ضبط الاسم بغير النصب - حيث لا عطف ولا تكرار فيهما - لا يتعين الأسلوب للتحذير ...

١- راجع الخضرى.

٢- انظر «د وه» - ص ١٣٠ - فى الزياده والتفصيل التاليين ، حيث ترى إيضاحا وتكميلا.

زياده وتفصيل

(ا) تضمنت المراجع المطوله جدلا يصدّع الرأس فى تقدير عامل النصب المحذوف فى التحذير - ولا سيما ناصب الضمير «إياك وفروعه». أهو الفعل : أحذّر ، أم باعد ، أم اجتنب ، أم احذر ...؟ أينصب مباشره أم لا ينصب إلا على تأويل آخر ... و ... والأمر لا يحتاج لكل. هذا وخير ما يقال فى شأن المحذوف هو ما سجله بعض المحققين ، ونصّه : (الحق أن يقال : لا يقتصر على تقدير : «باعد» ، ولا على تقدير : «احذر» ؛ بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض ؛ إذ المقدر ليس أمرا متعبّدا به لا يعدل عنه) (١).

وهذا رأى نفيس ، صادق ، يجب اتخاذه دستورا عند تقدير المحذوف فى التحذير ، وفى الإغراء ، وفى غيرهما من كل ما يحتاج إلى تقدير.

(ب) يقول بعض النحاه إن الضمير «إياك» وفروعه منصوب بفعل محذوف مع فاعله ، وأن فاعله الضمير عاد فاستتر فى الضمير «إياك» وصار «إياك» مغنيا عن التلفظ بالفعل المحذوف ، فإذا قلت : «إياك» فعندنا ضميران :

أحدهما : هذا البارز المنفصل المنصوب ، وهو : «إياك».

والآخر : ضمير رفع ، مستكن فيه ، منتقل إليه من الفعل الناصب له. ويترتب على هذا أنك إذا أكدت : «إياك» توكيدا معنويّا بالنفس ، أو بالعين ، قلت : إياك نفسك ، أو إياك أنت نفسك ، بفصل أو بغير فصل ؛ طبقا لقواعد التوكيد المعنوى بالنفس والعين. أما إذا أكدت ضمير الرفع المستكن فيه فإنك تقول مراعاه لتلك القواعد : إياك أنت نفسك ، بالفصل بالضمير المرفوع المنفصل ، دون ترك الفاصل. ومثل هذا يراعى عند العطف ؛ على الضمير المنصوب «إياك» : فتقول إياك والصديق ، والسفهاء. أو إياك أنت والصديق ، والسفهاء ؛ بفصل أو بغير فصل ، ومن الأول الذى لا فصل فيه قولهم (٢) : (إيّاكم والكبر ،

١- راجع حاشيه الصبان ح ٣ أول باب : «التحذير».

٢- ما يأتى بعض وصيه طويله لعبد الحميد الكاتب ينصح فيها الكتاب (وهم : الأدباء) ويوضح آداب الكتابه بعد أن صار زعيم الكتاب فى عصره ، والكاتب الخاص لمروان بن محمد ، آخر خلفاء الأمويين. وقد قتل عبد الحميد سنه ١٣٢ ه وهى السنه التى قامت فيها الدوله العباسيه بعد أن أبادت الدوله الأمويه.

والسّخف ، والعظمه (١) ، فإنها عداوه مجتلبه (٢) من غير إحنه (٣)). وتقول عند العطف على الضمير المرفوع وحده : إياك أنت والصديق ، بالفصل.

وكل ما تقدم مبنى على أن الضمير الفاعل ينتقل من الفعل المحذوف ، ويستتر فى «إياك» وإخوته. وهو رأى لا يأخذ به فريق آخر يقرر أن الفعل وفاعله حذفا معا ، ولم يرجع الفاعل المحذوف ليستكن فى «إياك» وفروعه ، فليس معنا إلا ضمير واحد هو الضمير المنصوب البارز (إياك وفروعه). والأخذ بهذا الرأى أولى ؛ لبعده من التكلف والتعقيد ؛ ولأن الفريق الأول لم يؤيد رأيه - فيما رجعت إليه - بأمثله من الكلام الفصيح يكون لها وحدها القول الفصل.

(ج) يقول الرضىّ : (إن «المحذّر منه» المكرر يكون اسما ظاهرا ؛ نحو : الأسد الأسد ، وسيفك سيفك. ويكون مضمرا ؛ كإياك إياك ، وإياه إياه : وإياى إياى)».

والأحسن العدول عن المضمر لندره الأمثله الوارده منه ندره لا تبيح القياس عليه ، ولا سيما ضمير غير المخاطب.

(د) قد يرفع ، المكرر والمعطوف فى أسلوب التحذير - وفى أسلوب الإغراء ، وسيأتى قريبا (٤) - وفى هذه الحاله لا يكون الأسلوب تحذيرا اصطلاحيا. قال الفراء فى قوله تعالى : (ناقَةَ اللهِ وَسُقْياها) : نصبت كلمه : «الناقه على التحذير (٥). ولو رفعت على إضمار مبتدأ مثل كلمه : «هذه» لجاز ، وكان التقدير هذه ناقه الله ؛ لأن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير.

(ه) يصح فى كثير من أمثله التحذير المشتمله على الواو أن تكون هذه الواو للمعيه إذا استقام المعنى عليها ؛ نحو : يدك والسيف - أصابعك والحبر ... فلا مانع هنا أن تكون الواو للمعيه ، والمراد : راقب يدك مع السيف - باعد أصابعك مع الحبر ... أو نحو هذا التقدير ؛ فالاعتبار الأول دائما هو للمعنى وصحه التركيب. فإن اقتضى العطف وحده ، أو المعيه وحدها ، أو جوازهما نزلنا على حكمه كما سبق (٦).

١- المراد بها : الكبر.

٢- مجلوبه ، يجرها صاحبها على نفسه بعمله ، وليس البعد منها أمرا خارجا عن اختياره.

٣- الإحنه : العداوه. يريد : أن المرء يجلب لنفسه العداوه بسبب تلك الصفات. لا بسبب عداوه سبقت إليه يدفع ضررها عنه.

٤- فى ص ١٣٢.

٥- ويجوز أن تكون منصوبه على الإغراء - كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ١٣٢.

٦- فى «ا» ص ١٢٩ ...

(و) ألحق بالتحذير والإغراء ألفاظ سنعرضها فى آخر الإغراء فى قسم الزياده (۱).

(ز) الأغلب فى أساليب التحذير أن تكون من نوع الإنشاء الطلبى ؛ تبعا لعاملها الدّال على هذا النوع. فإن لم يكن دالا على الإنشاء الطلبىّ فهى خبريه ...

۱- فى ص ۱۳۴.

(ب) الإغراء

هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله (١) ؛ نحو : (العمل العمل ، فإنه مفتاح الغنى ، والطريق إلى المجد.) فالمتكلم به ، هو : «المغرى» والمخاطب هو «المغرى» ... والأمر المحبوب هو «المغرى به». وعلى هذه الثلاثه مجتمعه يقوم أسلوب «الإغراء».

وحكم الاسم المحبوب (وهو : المغرى به) وجوب نصبه باعتباره مفعولا به لعامل مناسب للسياق ، محذوف مع مرفوعه وجوبا ، بشرط أن يكون هذا الاسم مكررا - كالمثال السابق - أو : معطوفا عليه مثيله ، (أى : أمر محبوب آخر) كقولهم : الفرار والهرب من اللئيم الأحمق ؛ فإنه كالحيّه لا يكون منها غير اللدغ. أى : الزم الفرار والهرب ... (٢)

فإن لم يكن الاسم مكررا ولا معطوفا عليه مثله جاز نصبه مفعولا به لعامل مذكور أو محذوف ، وجاز أيضا أن يضبط ضبطا آخر غير النصب - كالرفع - تقول : «الاعتدال ، فإنه أمان من سوء العاقبه» أى : الزم الاعتدال ، فيصح حذف العامل ويصح ذكره ، ويصح الرفع فيقال : «الاعتدال» ... على اعتباره - مثلا - مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : الاعتدال مطلوب ، فإنه ...

وفى حاله ظهور العامل ، وكذا فى حاله ضبط الاسم ضبطا غير النصب على المفعول به ، لا يسمى الأسلوب (٣) إغراء اصطلاحيّا (٤) ....

١- يقال فى هذا التعريف ما قيل فى التحذير (فى رقم ١ من هامش ١٢٢).

٢- فإن لم نعتبره فى حالتى التكرار والعطف مفعولا به جاز ضبطه بغير النصب ، كالرفع - مثلا - على الابتداء. وقد سبقت الإشاره فى - د ص ١٣٠ من الزياده والتفصيل - إلى أن المكرر والمعطوف ، فى الإغراء قد يرفع فلا يسمى إغراء اصطلاحيا. ومن أمثله الإغراء المرفوع. إن قوما منهم : عمير ، وأشبا ه عمير ، ومنهم : السفاح ... لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجده السلاح السلاح وأما كلمه : «ناقه» فى قوله تعالى : (ناقَةَ اللهِ وَسُقْياها) فتصلح إغراء وتحذيرا. - كما سبق فى ص ١٣٠ -

٣- فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «التحذير والإغراء : إيّاك والشّرّ ونحوه نصب محذّر بما استتاره وجب يقول : المحذّر - وهو المتكلم - نصب أسلوب : «إياك والشرّ» ونحو هذا الأسلوب .. نصبه بما وجب استتاره ؛ (أى : بعامل محذوف وجوبا). هذا إن اشتمل الأسلوب على عاطف ؛ كالمثال الذى - - عرضه. فإن لم يكن مشتملا على عاطف فقد قال فيه : ودون عطف ذا لإيّا انسب ، وما سواه ستر فعله لن يلزما إلّا مع العطف أو التّكرار كالضيغم الضيغم ، يا ذا السّارى (الضيغم - الأسد. السارى : المسافر ليلا). يريد : انسب هذا الحكم ل «إيا» أيضا عند عدم العطف عليها. بأن نقول : إياك الشر ، أو : إياك من الشر. أما فى جميع الحالات الأخرى - غير السالفتين - فحذف الفعل الناصب ليس واجبا إلا مع العطف أو التكرار. ثم بين بعد ذلك أن اشتمال أسلوب التحذير على محذّر منه يكون هو الضمير : «إياى» للمتكلم ، و «إياك» للمخاطب ، وفروعهما ... أمر شاذ. وللغائب أكثر شذوذا ومن قاس عليه فقد انتبذ ، أى : ابتعد عن الصواب. يقول : وشذّ إيّاى ، وإيّاه أشذ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ ثم انتقل إلى الإغراء واكتفى فيه ببيت واحد هو : وكمحذّر بلا إيّا ، اجعلا مغرى فى كلّ ما قد فصّلا أى : أن حكم الاسم المغرى به كحكم المحذّر الذى بغير «إياك» فى كل الأحكام.

٤- فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «التحذير والإغراء : إيّاك والشّرّ ونحوه نصب محذّر بما استتاره وجب يقول :

المحذّر – وهو المتكلم – نصب أسلوب : «إياك والشرّ» ونحو هذا الأسلوب .. نصبه بما وجب استتاره ؛ (أى : بعامل محذوف وجوبا). هذا إن اشتمل الأسلوب على عاطف ؛ كالمثال الذى – – عرضه. فإن لم يكن مشتملا على عاطف فقد قال فيه : ودون عطف ذا لإيّا انسب ، وما سواه ستر فعله لن يلزما إلّا مع العطف أو التّكرار كالضيغم الضيغم ، يا ذا السّارى (الضيغم – الأسد. السارى : المسافر ليلا). يريد : انسب هذا الحكم ل «إيا» أيضا عند عدم العطف عليها. بأن نقول : إياك الشر ، أو : إياك من الشر. أما فى جميع الحالات الأخرى – غير السالفتين – فحذف الفعل الناصب ليس واجبا إلا مع العطف أو التكرار. ثم بين بعد ذلك أن اشتمال أسلوب التحذير على محذّر منه يكون هو الضمير : «إياى» للمتكلم ، و «إياك» للمخاطب ، وفروعهما ... أمر شاذ. وللغائب أكثر شذوذا ومن قاس عليه فقد انتبذ ، أى : ابتعد عن الصواب. يقول : وشذّ إيّاى ، وإيّاه أشذ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ ثم انتقل إلى الإغراء واكتفى فيه ببيت واحد هو : وكمحذّر بلا إيّا ، اجعلا مغرى فى كلّ ما قد فصّلا أى : أن حكم الاسم المغرى به كحكم المحذّر الذى بغير «إياك» فى كل الأحكام.

والأـكثر فى أسـاليب الإـغراء أنهـا إنشائيه طلبيه. تبعا لنوع عاملها الـدال على هـذا النوع. فإن لم يكن دالّا على الإنشاء الطلبى فهى خبريه.

ص: ١٣٣

زیاده وتفصیل

(ا) لیس من اللازم أن تکون الواو فی الإغراء للعطف ؛ فقد یقتضی المعنی أن تکون للمعیه ؛ نحو : الإجاده والمثابره کی تفوز بما تهوی. وقد یقتضی المعنی العطف وحده ، أو یتسع للأمرین ، فیراعی دائما ما یقتضیه المعنی.

(ب) ألحق - بالتحذیر والإغراء فی وجوب إضمار الناصب بعض الأمثال المأثوره المسموعه بالنصب ، وبعض العبارات الأخری المسموعه بالنصب أیضا ، والتی یسمونها : «شبه الأمثال» ؛ لأنها لا تبلغ مبلغ المثل فی الشهره ، وکثره الاستعمال والتعمیم ، وقد تشتمل علی قید تخاطب ، أو حاله معینه.

(ا) فمن الأمثال :

١ - کلیهما (١) وتمرا - وهو مثل یقال لمن خیّر بین شیئین ، فطلبهما معا ، وطلب الزیاده علیهما. التقدیر : أعطنی کلیهما ، وزدنی تمرا.

٢ - الکلاب علی البقر ؛ مثل یضرب حین یرید المرء ترک الخیر والشر یصطرعان ، وأن یغتنم السلامه لنفسه. والتقدیر : اترک الکلاب علی البقر ، یتصرف کل منهما مع الآخر کما یشاء ، وانج بنفسک.

٣ - أحشفا (٢) وسوء کیله ، یضرب لمن یجمع بین إساءتین لغیره ، ویظلم الناس من ناحیتین. والتقدیر : أتبیع حشفا ، وتزید سوء کیله.

(ب) ومما یشبه المثل :

١ - قوله تعالی : «انتهوا. خیرا لکم». أی : انتهوا واصنعوا خیرا لکم.

٢ - من أنت؟ علیّا. التقدیر : من أنت؟ تذکر علیّا. یقال لمن یذکر عظیما جلیل القدر بسوء.

٣ - کلّ شیء ولا هذا. والتقدیر : اصنع کل شیء ، ولا تصنع هذا.

۴ - هذا ولا زعماتک. التقدیر : أرتضی هذا ، ولا أتوهم زعماتک.

۵ - إن تأت فأهل اللیل وأهل النهار. والتقدیر : إن تأت تجد أهل اللیل وأهل النهار فی خدمتک بدل أهلک.

١- وورد قلیلا : کلاهما. - بالألف -

٢- الحشف : أردأ التمر ، وسوء الک - یله - بکسر الکاف - : قبح الطریقه والهیئه التی تستخدم فی الکیل ...

٦ – مرحبا ، وأهلا ، وسهلا. التقدير : وجدت مرحبا ، وأتيت أهلا ، ونزلت سهلا.

٧ – عذيرك. أى : أظهر عذرك ، أو أظهر عاذرك (عذير : بمعنى : عذر ، أو عاذر).

٨ – ديار الأحباب. أى : اذكر ديار الأحباب ...

وهكذا :

ويصحّ – كما عرفنا – تقدير أفعال مناسبه غير التى عرضناها ، ويصح اعتبار الواو للمعيه فى كثير مما سلف. والمهم استقامه المعنى.

ص: ١٣٥

المسأله ۱۴۱ : أسماء الأفعال

تعريفها

(نقـدم أمثله) فى اللغه ألفاظ يـدل الواحـد منها على فعل معيّن ، - أى : محدد بزمنه ، ومعناه ، وعمله - لكنه لا يقبل العلامه التى يقبلها هذا الفعل ، والتى تبيّن نوعه ؛ كاللفظ : «هيهات» فى قول الشاعر يخاطب عزيزا رحل عنه :

بعدت ديار ، واحتوتك ديار

هيهات للنجم الرفيع قرار

فـإنه يـدل على الفعـل الماضـى : «بعـد» ويقوم مقـامه فى أداء معناه ، وفى عمله ، وزمنه ، من غير أن يقبل العلامه الخاصه بالفعل الماضى ، (مثل : إحدى التّاءين ؛ تاء التأنيث الساكنه ، أو تاء الفاعل) ، إذ لم يرد عن العرب وجود علامه للماضى فى «هيهات».

وكاللفظ : «آه» فى قول الشاعر :

آها لها من ليال!! هل تعود كما

كانت؟ وأىّ ليال عاد ماضيها؟

فـإنه يـدل على الفعـل المضـارع : «أتوجع» ويقوم مقـامه فى معنـاه ، وعمله ، وزمنه. ولكنه لاـ يقبـل علامه من العلامات الخاصـه بالمضارع ؛ لأن العرب لم تدخلها على «آه» قطّ.

وكاللفظ «حذار» فى قول المادح :

سل عن شجاعته ، وزره مسالما

وحذار ، ثم حذار منه ، محاربا

فإنه يدل على فعل الأمر : «احذر» من غير أن يقبل علامه الأمر ؛ لأن العرب لم تدخلها على «حذار» مطلقا ...

والمراد من أن كل لفظ من هـذه الألفاظ يدل على فعل معين محدّد ؛ هو : أنك لو سألت المراجع اللغويه عن المقصود من لفظ : «هيهات» لكان الجواب : (هيهات ، معناه : بعد) - (آها ، معناه : أتوجع) - (حذار ، معناه : احذر) وهكذا نظائرها. فكل لفظ مما سبق - ونظائره - يسمى : «اسم فعل».

وهو (۱) : اسم يدل على فعل معين ، ويتضمن معناه ، وزمنه ، وعمله ، من غير

ص: ۱۳۷

۱- التعريف الآتى صفوه تعريفات متعدده جاوزت سته ، ولم تخل من قصور أو غموض. هو أقرب إلى التعريف الدقيق الذى اختاره جمهورهم لاسم الفعل. ونزيده بيانا ووضوحا بما يأتى : (مما ذكرناه عند تعريف الاسم ح ۱ م ۲ ص ۱۱) لو وضعنا فاكهه معينه أمام إنسان لا يعرفها ؛ فسأل : ما هذه؟ فأجبنا : «رمان» - مثلا - لكانت كلمه : «رمان» هى الرمز ، أو العلامه ، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهه ، وإن شئت فقل : إنها «اسم» يفهم منه السامع تلك الفاكهه المعينه دون غيرها. فعندنا شيئان ؛ فاكهه لها أوصاف حسيه خاصه بها ، ولفظ معين إذا نطقنا به انصرف الذهن مباشره إلى تلك الفاكهه الخاصه. فلهذا اللفظ معنى ، أو مدلول ، أو مراد ؛ وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه إلا هذه الفاكهه ، وإن شئت فقل : إنه اسم ، هى معناه ومسماه. وأن هذا المعنى والمسمى له اسم ؛ هو : رمّان. فالاسم ليس إلا رمزا ، أو علامه ، أو شاره يراد بها أن تدل على شىء آخر ، وأن تعينه ، وتميزه من غيره. وهذا الشىء الآخر هو المراد من تلك الشاره ، والغرض من اتخاذها. فهو مدلولها ومرماها. أى : هو المسمى بها. ومتى ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامه ، وأن المسمى هو : المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل - كان الاسم متضمنا فى ذاته كل أوصاف المسمى ، كالصوره التى يكتب إزاءها اسمها ؛ فإذا قرئ الاسم أولا دل على الصوره ومضمونها كامله. مثال آخر : هبك رأيت طائرا صغير الجسم ، جميل الشكل ، ساحر الغناء ، يتميز بأوصاف خاصه ، فسألت : ما هذا الطائر؟ فقيل : «بلبل». فإن كلمه : «بلبل» رمز ، أو : شاره ، أو : علامه على هذا الطائر المعين. فإذا سمعتها بعد ذلك أو قرأتها ، فهمت ما ترمز إليه ، وما تشير له ، وإن شئت فقل : فهمت معناها وما تدل عليه ، أى : فهمت مدلولها ومسماها ، لأنها الاسم الدال عليه. فكلمه : «البلبل» مدلولها الطائر المعين ، وهذا الطائر المعين له اسم ، هو : «البلبل» ، فلكل اسم مسمى ، ولكل مسمى اسم ، ولا ينفصل أحدهما عن صاحبه ، مهما كثرت ألفاظ كل ، وتعددت الكلمات الداله عليه. قياسا على ما سبق ، ما الذى نفهمه حين نسمع كلمه : هيهات؟ نفهم أن مدلولها ومرماها هو الفعل «بعد» بكل خصائصه ؛ من الدلاله على معنى البعد ، والمضى ، والعمل ، وعدم التأثر بالعوامل. فاللفظ : «هيهات» رمز ، أو شاره أو علامه - تدل على الفعل : «بعد» أى : أن اللفظ : «هيهات» اسم ، مسماه الفعل : «بعد». والفعل : «بعد» مسمى ، له اسم ؛ هو : «هيهات». وإذا سئلت : ما المراد من : «آه»؟ كان الجواب : «أتوجع». فكلمه : «آه» هى الرمز ، أو : العلامه ، أو : الاسم. أما المرموز له ، أو : المسمى - فهو الفعل المضارع : «أتوجع» بكل خصائص المضارع ؛ من معنى ، وزمن ، وعمل ، مع سلامه الرمز من التأثر بالعوامل التى يتأثر بها المضارع ؛ كالنواصب أو الجوازم ... وكذلك : «حذار» فإنه اسم ، مسماه فعل الأمر : «احذر» بما هو مختص به. مما تقدم يتبين المراد - عند جمهرتهم. - من أسماء الأفعال ، وأن المقصود أنها «أسماء للأفعال» ، كما أن لفظ : «الرمان» اسم للفاكهه المعينه ، و «البلبل» اسم للطائر الخاص ، و «الفرس» اسم للحيوان المعروف ... فكذلك هذه الأسماء ؛ كل واحد منها اسم «لفعل بعينه ... ولما كان الاسم - - كما شرحناه - يدل دلاله كامله على مسماه ، ويتضمن كل خصائص المسمى تبعا لذلك ، - لا بالأصاله - - كان اسم الفعل متضمنا بالتبعيه لا بالأصاله معنى فعله وزمنه ، وكذا عمله - فى الغالب - مع عدم التأثر بالعوامل ، وكذلك يتبين أن المراد هنا من كلمه : «اسم» هو المراد منها فى كل موضع آخر ، ولكنه اسم فى لفظه فقط ؛ بدليل الإسناد إليه دائما - طبقا للبيان الذى فى رقم ۱ من هامش ص ۱۵۱ - وبدليل قبوله التنوين فى حالات كثيره ، وكلاهما من علامات الاسم ، وأنه ليس فعلا فى لفظه! بدليل أنه لا يقبل علامه من علامات الأفعال. فحقيقته : أنه اسم فى لفظه ، فعل فى معناه. وبالرغم من هذا البيان الذى عرضناه لإيضاح الرأى الغالب ، لا يزال

يشوبه - بحق - بعض الضعف كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عامله ، مع أنها لا موضع لها من الإعراب ؛ فلا تكون مبتدأ ، ولا خبرا ، ولا فاعلا ، ولا مضافا ، ولا مضافا إليه. ولا غير ذلك. ويخف الاعتراض ، ويكاد الضعف يختفى - لو أخذنا بالرأى القائل : إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمه. وأصحاب هذا الرأى يسمونه : «خالفه» بمعنى خليفه الفعل ، ونائبه ، فى معناه ، وعمله وزمنه ، وكل ما يتضمنه على الوجه المشروح هنا.

أن يقبل علامته ، أو يتأثر بالعوامل (١).

ما يمتاز به اسم الفعل (٢) :

بالرغم من أن شأنه هو ما وصفنا فقد اكتسب بالاستعمال العربىّ القديم مزيّتين ليستا للفعل الذى بمعناه.

الأولى : أن اسم الفعل أقوى من الفعل الذى بمعناه فى أداء المعنى ، وأقدر على إبرازه كاملا مع المبالغه فيه. فالفعل : «بعد» - مثلا - يفيد : مجرد «البعد» ، ولكن اسم الفعل الذى بمعناه ؛ وهو : «هيهات» ، يفيد البعد البعيد ، أو : الشديد ؛ لأن معناه الدقيق هو : بعد جدّا ؛ كقولهم : هيهات إدراك الغايه بغير العمل الناجع. والفعل : «افترق» يفيد : «الافتراق» المجرد ؛ ولكن اسم الفعل : «شتّان» وهو بمعناه - يفيد الافتراق الشديد (٣) ؛ لأن معناه الحقيقى هو : «افترق جدّا» ... كقول الشاعر :

الفكر قبل القول يؤمن زيفه

شتان بين رويّه وبديه (٤)

١- قلنا هذا : لأن المضارع يتأثر بعوامل النصب والجزم. وبهذا القيد يخرج المصدر النائب عن فعله فلا يعد اسم فعل ؛ لأنه يتأثر بالعوامل ، وتخرج كذلك المشتقات.

٢- متى يحسن الحكم على اللفظ بأنه اسم فعل؟ الإجابه مندرجه فى رقم ١ من هامش ص ١٤٢.

٣- ولا بد أن يكون الافتراق معنويا - كما سيجىء البيان فى ص ١٤١ - ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ١٥٢ -.

٤- المراد : تسرع بغير أعمال فكر.

الثانيه : أنه يؤدى المعنى على الوجه السالف ، مع إيجاز اللفظ واختصاره ، لالتزامه - فى الأغلب - صوره واحده لا تتغير بتغير المفرد ، أو المثنى ، أو الجمع أو التذكير ، أو التأنيث ؛ إلا ما كان منه متصلا بعلامه تدل على نوع معين دون غيره (١) ؛ تقول : صه يا غلام ، أو يا غلامان ، أو يا غلمان ، أو يا فتاه ، أو يا فتاتان ، أو يا فتيات. ولو أتيت مكانه بالفعل الذى بمعناه لقلت : اسكت يا غلام - اسكتا يا غلامان - اسكتوا يا غلمان - اسكتى يا فتاه ، اسكتا يا فتاتان - اسكتن يا فتيات ...

وبسبب هاتين المزيتين كان استعمال اسم الفعل هو الأنسب حين يقتضى المقام إيجاز اللفظ واختصاره ، مع وفاء المعنى ، والمبالغه فيه (٢).

* * *

أقسامها

(ا) تنقسم بحسب نوع الأفعال التى تدل عليها ، إلى ثلاثه أقسام :

أولها : اسم فعل أمر ، وهو أكثرها ورودا فى الكلام المأثور ، نحو : «آمين» ، بمعنى : استجب ، و «صه» - بالسكون - بمعنى : اسكت عن الموضوع المعين الذى تتكلم فيه و «حىّ» (بفتح الياء المشدده ، مثل : حىّ على الصلاه - حىّ على الفلاح) بمعنى : أقبل ، أو : عجّل ... وجميع هذه الألفاظ سماعيه.

ومن هذا القسم نوع قياسى مطرد - على الأصح - هو : ما كان من اسم فعل الأمر على وزن «فعال (٣) مبنيّا على الكسر بشرط أن يكون له فعل ثلاثى ، تامّ ، متصرف ، نحو : حذار ، (فى البيت السالف) (٤) بمعنى : احذر ، ونحو : نزال إلى ميدان الجهاد ، وزحام فى مجال الإصلاح ؛ بمعنى انزل ، وازحم.

ولا يصح صوغ «فعال» إذا كان فعله غير ثلاثى ، كدحرج ، (وشذّ :

١- كأسماء الأفعال المنقوله من شبه الجمله وبعض المصادر ، مثل : عليك ، أمامك ، رويدك ، وستأتى فى ص ١٤٢ وما بعدها.

٢- انظر رقم ١ من هامش ص ١٤٢.

٣- سبق عند الكلام على الأسماء الملازمه للنداء (فى ص ٦٧) أن منها ما يكون على وزن «فعال» بشروط خاصه وسيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٤٧ بيان مناسب عن صيغه «فعال» ، وأنواعها المختلفه ، وحكم كل نوع من ناحيه الإعراب والبناء.

٤- فى ص ١٣٦.

دراك ، من أدرك) أو : كان فعله ناقصا ؛ مثل : كان ، وظل ، وبات : الناسخات ، أو كان غير متصرف ، نحو : عسى ، وليس.

واسم فعل الأمر مبنى دائما ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوبا (١). وقد يتعدى للمفعول به أو لا يتعدى على حسب فعله.

ومن أسماء فعل الأمر : (هيّا ، بمعنى : أسرع) - (ومه ؛ بمعنى : انكفف (٢) عما أنت فيه) - (وتيد ، وتيدخ ، وهما بمعنى : أمهل) - (وويها ، بمعنى : حرّض وأغر (٣)) - (وحيّهل (٤) بمعنى : أقبل ، أو عجّل ...) - (وهلمّ (٥) بمعنى : أقبل ، وتعال).

ثانيها : اسم فعل مضارع - وهو قليل - نحو : (أوّه ، بمعنى : أتألّم) ، (وأفّ بمعنى : أتضجر ، كقوله تعالى : (فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ) أى : للوالدين) ، (ووى ، بمعنى : أعجب ، وهذا أحد معانيها ؛ كقوله تعالى : («وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ

١- استتار الفاعل وجوبا يشمل - فى الرأى الأسهل - فاعل اسم فعل الأمر ، وفاعل اسم فعل المضارع ، المختوم كل منهما بضمير للمفرد المذكر وفروعه ، والمفرده وفروعها ، فيدخل اسم الفعل المنقول من ظرف المكان ، ومن الجار مع مجروره - طبقا لما سيجىء فى ٢ و ٣ من هامش ص ١٥١ -

٢- هذا هو الأولى ، وليس بمعنى : «اكفف» - كما يقول بعض النحاه - لأن «اكفف» متعد ، و «مه» لا يتعدى ؛ فهو مثل : «انكفف» - راجع الهمع هنا -

٣- فعل أمر ، ماضيه : أغرى.

٤- يجوز فى اللام عده لغات ، منها السكون ، ومنها الفتح بتنوين أو غير تنوين. والأشهر فتح هائه فى كل أحوالها. (ويجوز إلحاق كاف الخطاب بآخره على الوجه المبين فى رقم ٩ من ص ١٥٤) باعتبارها حرفا متصرفا.

٥- الحجازيون وبعض العرب يلزمونه صوره لا تتغير مطلقا فى الإفراد والتذكير وفروعهما. وغيرهم يعدونه اسم فعل ، ولكن يغيرون الضمير الفاعل فى آخره بحسب المعنى. وتجرى على الألسنه عباره : «هلم جرا» ويقول بعض النحاه فى توجيهها : إن «هلم» بمعنى : «أقبل وائت» وليس المراد الإقبال والمجىء الحسيين ؛ وإنما المراد الاستمرار على الشىء وملازمته. وأيضا : ليس المراد الطلب حقيقه ، وإنما المراد الخبر ؛ كالذى فى قوله تعالى : ((فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا)) وأما كلمه : «جرا» فهى مصدر جره ، يجره ، جرا ، إذا سحبه. وليس المراد الجر الحسى ، بل التعميم الذى يشمله وغيره ؛ فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وهلم جرا ، فكأنه قيل : واستمر ذلك فى بقيه الأعوام استمرارا. أو استمر مستمرا (على الحال المؤكده) وبهذا يزول إشكال عطف الخبر على الطلب وغيره من الاعتراضات. (الصبان فى هذا الموضع).

(الْكافِرُونَ)(١)) - وقد يكون اسم الفعل : «وى» مختوما بكاف الخطاب (٢) ، ومنه قول عنتره :

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها

قيل الفوارس : ويك - عنتر - أقدم

واسم الفعل المضارع مبنى حتما ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوبا ، وهو مثل فعله فى التعدى والملزوم.

ثالثها : اسم فعل ماض - وهو قليل ؛ كالسابق - ، ومنه : «هيهات» ، وكذا : «شتّان» وقد تقدما. والصحيح الفصيح فى «شتان» أن يكون الافتراق خاصّا بالأمور المعنويه (٣) ؛ كالعلم ، والفهم ، والصّلاح ؛ تقول : شتان (٤) علىّ ومعاويه فى الشجاعه ، وشتان المأمون والأمين فى الذكاء ، وشتان الإيثار ، والأثره (٥) ؛ فلا يقال شتّان المتخاصمان عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتعاقدان عن مكان التعاقد ... (٦)

واسم الفعل الماضى مبنى فى كل أحواله كغيره من سائر أسماء الأفعال ، ولكنه

١- فى كلمه : «وى» - فى الآيه الكريمه ، وما يماثلها - آراء أخرى. منها : رأى «ابن عباس» وبه أخذ «سيبويه» وملخصه ، أن «وى» كلمه زائده ، يستعملها النادم ؛ لإظهار ندمه ، وأنها مفصوله من «كأنه».

٢- انظر رقم ٩ من ص ١٥٤.

٣- لهذا إشاره فى رقم ٣ من هامش ص ١٣٨ ، ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ١٥٢.

٤- ولا يكون فاعله إلا متعددا بواو العطف دون غيرها ؛ وقد تفصل بينه وبين فاعله «ما» الزائده (وستجىء إشاره لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ١٥٢ عند الكلام على الأحكام).

٥- الإيثار تقديم المرء غيره على نفسه فى الانتفاع ، والأثره العكس.

٦- فى ص ١٥٥ صور أخرى من أسماء الأفعال المختلفه. وقد اقتصر ابن مالك فى باب عنوانه : «أسماء الأفعال والأصوات» على الإشاره العابره لما شرحناه ، بقوله : ما ناب عن فعل ؛ كشتّان وصه هو اسم فعل ، وكذا : أوّه ، ومه والمراد من عنوان الباب هو : أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، لا أن الأسماء لهما معا. وقد أوضحنا معنى أسماء الأفعال التى عرضها. ثم قال. وما بمعنى : «افعل» ؛ كآمين ، كثر وغيره - كوى وهيهات - نزر (والمراد من : «افعل» ، هو فعل الأمر. نزر - قلّ.) أى : أن اسم الفعل الذى بمعنى فعل الأمر كثير. أما الذى بمعنى غيره - كالذى بمعنى الماضى أو المضارع - فقليل.

يحتاج إلى فاعل إمّا ظاهر ، وإما ضمير مستتر جوازا ، يكون للغائب فى الأعم الأغلب (١) - كما سيجىء - وهو بهذين يخالف النوعين الآخرين فوق مخالفته لهما فى المعنى والزمن. أما تعديته ولزومه فيجرى فيهما كغيره على نظام فعله.

* * *

(ب) وتنقسم بحسب أصالتها فى الدلاله على الفعل وعدم أصالتها ، إلى قسمين أولهما : المرتجل ؛ وهو : ما وضع من أول أمره اسم فعل ولم يستعمل فى غيره من قبل. مثل : شتان - وى - مه ...

ثانيهما : المنقول ؛ وهو الذى وضع فى أول الأمر لمعنى ثم انتقل منه إلى اسم الفعل.

والمنقول أقسام ؛ فهو :

١ - إما منقول من جار مع مجروره (٢) ، مثل : «عليك» ، بمعنى : تمسّك ، أو : بمعنى : الزم ، أو : بمعنى : «أعتصم» - فعل مضارع - فمن الأول قولهم عليك بالعلم ؛ فإنه جاه من لا جاه له ، وعليك بالخلق الكريم ؛ فإنه الغنى الحق. أى : تمسّك بالعلم - تمسك بالخلق ... وقولهم : من نزل به مكروه فعليه بالصبر ؛ فهو أبعد للألم ، وأجلب للأجر ، أى : فليتمسك بالصبر ...

ومن الثانى قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ، لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) أى : الزموا شأن أنفسكم.

ومن الثالث : علىّ بالكفاح لبلوغ الأمانى. أى : أعتصم.

ومن المنقول من الجار والمجرور : «إليك» ؛ بمعنى : ابتعد وتنحّ ؛ مثل : إليك عنّى - أيها المنافق - ؛ فذو الوجهين لا مكان له عندى ، ولا منزله له فى نفسى

١- انظر رقم ١ من هامش ص ١٥٠.

٢- من أمثله اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره أو من ظرف مكان : عليك - (بمعانيه التى ذكرناها) ، وأمامك ، بمعنى تقدم ؛ وكذا مكانك» ، بمعنى : اثبت. قال بعض النحاه - وقوله سديد - لا أدرى الحاجه إلى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل؟ فهلا جعلوه ظرفا على بابه ، باقيا على أصله من الظرفيه من غير نقله إلى اسم الفعل ؛ لأن اعتباره منقولا إلى اسم الفعل إنما يحسن حين لا يمكن الجمع بين الظرف وذلك الفعل الذى بمعناه ؛ كما لا يصح أن يقال : اسكت صه - الزم عليك - خذ دونك ... أما إذا أمكن فلا يجوز إخراجه عن الظرف إلى اسم الفعل فإنه يصح أن يقال : اثبت مكانك ، وتقدم أمامك .. فى حين لا يصح أن يقال : صه اسكت كما تقدم. هذا رأيه سجله الصبان. ونرى أنه ينطبق على الجار مع مجروره أيضا. قد يقال : إن الجمع ممكن على سبيل «التوكيد» اللفظى بالمرادف. وهذا صحيح بشرط وجود قرينه على إراده التوكيد اللفظى ؛ لتحقيق غرض فيه.

وهذا هو الغالب فى معناها ، وقد تكون بمعنى : «خذ» ، نحو : إليك الورده ، أى خذها(١) ...

ومنه : «إلىّ» ، بمعنى : أقبل ، نحو : إلىّ - أيها الوفىّ - فإنى أخوك الصادق العهد.

والأحسن فى الأمثله السالفه - وأشباهها - إعراب الجار ومجروره معا ، اسم فعل مبنى ، لا محل له من الإعراب (٢).

٢ - وإما منقول من ظرف مكان (٣) ؛ مثل : «أمامك» ؛ بمعنى تقدم. و «وراءك» ؛ بمعنى : تأخّر ، تقول : أمامك إن واتتك الفرصه ، وساعفتك القوه. ووراءك إن كان فى إدراك الفرصه غصّه ، وفى نيلها حسره وندامه.

ومثل : «مكانك» ، بمعنى : اثبت (٤) ، تقول لمن يحاول الهرب من أمر يمارسه : مكانك تحمد وتدرك غايتك.

ومثل : «عندك» بمعنى : خذ. تقول : عندك كتابا ، بمعنى : خذه (٥).

والأيسر اعتبار الظرف كله (بما اتصل بآخره من علامه تكلم أو خطاب أو غيبه) هو اسم الفعل (٦).

٣ - وإما منقول من مصدر له فعل مستعمل من لفظه ؛ مثل ؛ «رويد» (بغير تنوين) بمعنى : تمهّل وبمعنى أمهل ؛ نحو : رويد - أيها العالم - لقوم يتعلمون ؛ فإن التمهل داعيه الفهم ، والفهم داعيه الاستفاده. ومثل قول الشاعر :

رويدك (٧) ، لا تعقب

جميلك بالأذى

فتضحى وشمل الفضل والحمد منصدع

١- فهو بهذا المعنى متعد. وهو بالمعنى الأول لازم ، وكلاهما قياسى هنا. ولا قوه للرأى الذى ينكر المعنى الثانى.

٢- وبهذا الإعراب الذى أشار به بعض النحاه والذى له إيضاح مفيد يأتى فى (رقم ٢ و ٣ من هامش ص ١٥١) نأمن كثيرا من الاعتراضات والمغامز التى فى غيره. ولن يترتب على الأخذ به إساءه للمعنى ، أو لصحه التركيب. وإذا جاء تابع بعد اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره فتبوعه هو فاعل اسم الفعل ؛ نحو عليك أنت نفسك بالأعمال العظيمه. فالضمير : «أنت» توكيد للفاعل : «أنت» المستتر وجوبا. وكلمه : «نفس» توكيد له أيضا.

٣- التقييد بالمكان منقول صراحه من شرح التوضيح ، وهو المفهوم من كل الأمثله. - ثم انظر رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه -

٤- فيكون لازما. وحكى الكوفيون تعديته ، وأنه يقال : مكانك محمدا ، أى : انتظره.

٥- انظر لسان العرب - ج ٤ ص ٣٠٣ - حيث الكلام على : «عند».

٦- يوضح هذا ما يجىء فى رقم ٢ و ٣ من هامش ص ١٥١.

۷- الکلام علی هذه الکاف فی ص ۱۵۴.

ونحو : رويد مدينا ؛ فإن الإمهال مروءه ... فكلمه : «رويد» فى الأمثله السالفه اسم فعل أمر ، مبنى ، غير منون.

وأصل المصدر : «رويد» هو : «إرواد» ، مصدر الفعل الرباعىّ : «أرود» ، ثم صغّر المصدر (١) : «إرواد» تصغير ترخيم ؛ بحذف حروفه الزائده ؛ فصار : «رويد» (٢) ، ثم نقل بغير تنوين إلى اسم الفعل ...

وقد يكون اسم الفعل منقولا من مصدر ليس له فعل من لفظه ، لكن له فعل من معناه ، مثل كلمه : «بله» - بغير تنوين - بمعنى : اترك ؛ تقول : بله مسيئا قد اعتذر ، واغفر له إساءته ، أى : اترك ... والأصل : بله المسىء ... بمعنى : ترك المسىء ، من إضافه المصدر لمفعوله. ومن الجائز أن يكون الأصل : بلها مسيئا ... باستعمال كلمه : «بلها» (٣) مصدرا ناصبا معموله ؛

١- وهذا المصدر المصغر ينصب المفعول به جوازا ولو لم ينقل إلى اسم الفعل ، بالرغم من أن شرط إعمال المصدر ألا يكون مصغرا (كما تقدم فى بابه ح ٣ ص ١٦٧ م ٩٩) لأن هذا الشرط حتمى فى غير المصدر : «رويد» الذى ورد به السماع عاملا وغير عامل - أما تفصيل الكلام على تصغير الترخيم ففى ص ٦٥٤ -.

٢- لكلمه : «رويد» حالتان ؛ أولاهما : أن تكون مصدرا معربا باقيا على مصدريته وإعرابه. والأخرى أن تترك المصدريه والتنوين ، وتنتقل إلى حاله جديده هى «اسم فعل الأمر» على الوجه الذى شرحناه. وفى الحاله الأولى التى تظل فيها مصدرا معربا قد تكون مصدرا معربا نائبا عن فعل الأمر المحذوف. إما منونا ناصبا مفعولا به ، نحو : رويدا عليا ، وإما مضافا إلى المفعول به ، نحو : رويد علىّ ، فلفظ : «رويد» فيهما مصدر منصوب بفعل الأمر المحذوف ، بمعنى : «أرود» ، وفاعله مستتر فيه وجوبا. وكلمه : «على» مفعول به منصوب فى الأول ، ومضاف إليه مجرور فى الثانى. وإما منونا غير ناصب مفعوله ، نحو : رويدا يا سائق ؛ فيكون نائبا عن فعل الأمر المحذوف أيضا. ويصح استعماله مصدرا غير نائب عن فعل الأمر فينصب منونا إما حالا ؛ نحو قرأت الكتاب رويدا ؛ بمعنى : مرودا ، أى : متمهلا ، وإما نعتا لمصدر مذكور - فى الغالب - نحو : سارت الوفود سيرا رويدا ، أى : سيرا متمهلا ؛ أو لمصدر مقدر ، نحو : تحركت سياره رويدا أى : سيرا رويدا (وكان المصدر هنا نعتا لمحذوف لا حالا ؛ فرارا من أن يكون صاحب الحال نكره بغير مسوغ). وقد تقع «ما» الزائده بعد «رويد» على الوجه الآتى فى : «ا» ص ١٤٦.

٣- ورد فى حاشيه الخضرى تنوين «بلها» ولا أدرى أهذا التنوين مسموع ، أم هو افتراضى حملا على المصدر : تركا ، كما أظن؟.

قياسا على : تركا مسيئا ، بمعنى تركا المسىء ، ومن هذا المصدر الناصب لمفعوله انتقل لفظ «بله» ولكن بغير تنوينه - إلى اسم فعل بمعناه (١) ...

١- إذا كان الاسم بعد : «بله» منصوبا منونا جاز أن تكون مصدرا عاملا معربا كمصدر فعلها المعنوى : «ترك» الذى مصدره : «ترك» وجاز أن تكون اسم فعل أمر مبنيا بمعنى : اترك ، والقرائن - إن وجدت - هى التى تحدد أحد الأمرين ؛ فإن كان الاسم بعدها مجرورا وجب أن تكون مصدرا مضافا - لأن اسم الفعل لا يكون مضافا - والاسم المجرور هو المضاف إليه. فكلمه : «بله» مثل كلمه «رويد» كلتاهما تتعين مصدرا إذا كان الاسم بعدها مجرورا بالإضافه إليها ، وتصلح مصدرا أو اسم فعل إذا نصبته. وتكون فتحتهما فتحه بناء إذا كانا اسمى فعل ، وفتحه إعراب فى غيرها. ولها استعمالات أخرى تجىء فى «ب». وفى الكلام على اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره ، (مثل : عليك - إليك) أو من ظرف مكان ، (مثل : دونك ... مكانك ..) أو من مصدر له فعل من لفظه ؛ (نحو : رويد ..) أو ليس له فعل إلا من معناه ؛ (مثل : بله) - يقول ابن مالك : والفعل من أسمائه : «عليكا» وهكذا «دونك» ... مع «إليكا» كذا : «رويد ، بله» ، ناصبين ويعملان الخفض مصدرين وقد تبين فى البيت الثانى : أن «رويد» و «بله» قد يكونان اسمى فعل إذا نصبا ما بعدهما ، وترك التفصيل الضرورى لهذا النصب. وأنهما يعملان الخفض فيما بعدهما إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين ؛ فيجران بعدهما الاسم باعتباره «مضافا إليه». فهذا الجر دليل على بقائهما مصدرين حتما - لأن اسم الفعل لا يضاف ولا يعمل الجر مطلقا ، كما سبق - أما نصبه فلا يكفى وحده للقطع بأنهما مصدران حتما ، أو اسمان لفعلين حتما ، إنما يصلحان للأمرين عند عدم القرينه التى تعين أحدهما دون غيره. وعدم التنوين فى «رويد» هو القاطع فى أنها «اسم فعل» عند نصب الاسم بها.

زیاده وتفصیل

(ا) قد تفصل «ما» الزائده بین اسم الفعل : «رویـد» ومفعوله (۱) ، قال أعرابی لشاعر یمدحه : والله لو أردت الدراهم لأعطیتك ، رویـد ما الشّعر. فالمراد : أرود الشعر ؛ کأنه قال : دع الشعر ، لا حاجه بك إلیه.

(ب) قد تکون «بله» اسم استفهام مبنیه علی الفتح ، بمعنی : «کیف». وتعرب خبرا مقدما عن مبتدأ مؤخر. نحو : بله المریض؟ بمعنی : کیف المریض؟

ومما یحتمل الاستفهام ، والمصدر المضاف ؛ واسم فعل الأمر - «بله» فی قول الشاعر (۲) :

تذر الجماجم ضاحیا (۳)

هاماتها

بله الأکفّ ؛ کأنها لم تخلق

فیجوز فی «بله» أن تکون اسم فعل أمر مبنی علی الفتح ، و «الأکف» بعده منصوب ، مفعول به. ویجوز أن تکون : «بله» مصدرا منصوبا علی المصدریه نائبا عن فعل الأمر ، مضافا ، و «الأکف» مضاف إلیه ، مجرور. کما یجوز أن تکون «بله» اسم استفهام مبنی علی الفتح ، خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخر.

وقد تقع «بله» اسما معربا بمعنی : «غیر» کالذی فی الحدیث القدسی منسوبا للمولی جل شأنه : أعددت لعبادی الصالحین ما لا عین رأت ، ولا أذن سمعت ولا خطر علی قلب بشر ، من بله ما اطلعتم علیه (أی : من غیر ما اطلعتم علیه). فهی مجروره بمن.

* * *

۱- لهذا إشاره فی آخر رقم ۲ من هامش ص ۱۴۴.

۲- هو کعب بن مالك ، شاعر الرسول علیه السّلام. والبیت من قصیده له فی وصف موقعه الأحزاب ، وهو لها.

۳- بارزا منفصلا من مکانه.

أهم أحكامها

١ - أنها سماعيه جامده ؛ فيجب الاقتصار على الوارد (١) منها ، دون تصرف فيها ؛ بزياده عددها ، أو إدخال تغيير على لفظها ، وضبط حروفها ، فلفظها المسموع واجب البقاء على حاله ؛ لا يجوز زياده حروفه ، أو نقصها ، أو استبدال حرف بآخر ، أو تغيير ضبطه أو ترتيبه ...

إلا أن هناك نوعا واحدا قياسيّا ؛ هو صوغ «فعال» بالشروط التى سبق الكلام عليها (٢) فى اسم فعل الأمر. وما عدا هذا النوع يجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد من العرب ؛ فيلزم الصوره الوارده لا يختلف فيها باختلاف الإفراد ، وفروعه ، أو التذكير والتأنيث ، أو الخطاب وغير الخطاب ، إلا إذا أباح السّماع الاختلاف (٣). أما الذى يختلف بحسب الحالات فهو فاعلها ؛ فيكون مطابقا للمراد منه. فاسم الفعل : «صه» مثلا يلزم صوره واحده ، ولكن فاعله الضمير المستتر قد يكون : أنت - أنت - أنتما - أنتم - أنتن - على حسب الحالات.

٢ - أنها - فى الرأى الشائع - أسماء مبنيه (٤) ليس فيها معرب ، حتّى ما كان منها أسماء لأفعال مضارعه. ويجب التزام حركه البناء المسموعه - طبقا لما مرّ فى الحكم الأول - فمنها المبنيّه على الفتح ؛ كالشّائع فى : شتّان ، وهيهات ، عند كثير من القبائل. وكالأحسن فى المنقول من جار يكون مجروره «كاف الخطاب» للواحد ؛ مثل : عليك وإليك ... ومنها : المبنيه على الكسر ، مثل : كتاب - حماد - قراء ، بمعنى اكتب - احمد - اقرأ ...

ومنها المبنيه على الضمّ كالغالب فى : مثل : آه ؛ بمعنى : أتوجع ...

ومنها المبنيه على السكون ؛ مثل مه ، بمعنى : انكفف. (٥)

١- إلا عند الكسائى.

٢- فى ص ١٣٩.

٣- كاسم الفعل المختوم بكاف الخطاب المتصرفه ، على الوجه الآتى فى رقم ٩ من ص ١٥٤.

٤- يقول النحاه فى تعليل بنائها : إنه الشبه لبعض الحروف التى تعمل ، (مثل : ليت وأخواتها) فى أنها عامله ولا تكون معموله. وهذا تعليل يحتاج إلى تعليل أيضا .. وكلاهما يرفض مادام غير مطابق للواقع الحق ؛ وهو : مجرد استعمالى العرب ؛ إذ لا عله غير هذا. وقد أفضنا الكلام فى علل البناء ، وبيان السبب فى رفضها فى مكانها من الجزء الأول ص ٥٥ م ٦.

٥- انظر رقم ٢ من هامش ص ١٤٠.

وقد يجوز فى بعضها ضبطان أو أكثر ؛ تبعا للوارد ، نحو : وى ؛ بمعنى : أعجب ، فيصح «وا» ؛ كما يصح : «واها» بالتنوين. ومثل : آه ؛ فإنها يصح فيها أيضا : آه ، وآها ، بالتنوين فيهما.

وغايه القول أنه يجب - فى النوع السّماعىّ - الاقتصار على نصّ اللفظ المسموع وعلى علامه بنائه الوارده معه ؛ سواء أكانت واحده أم أكثر ، معها تنوين أو لا. فعند إعراب واحد منها يقال : اسم فعل لماض ، أو لمضارع ، أو لأمر ، - على حسب نوعه ، مبنى على الكسر ، أو الفتح ، أو غيرهما - لا محل له من الإعراب.

٣ - أن بعضها لا يدخله التنوين مطلقا ، مثل : آمين ، وشتّان ، وباب «فعال» (١) القياسىّ ، وبعضها لا يتجرد من تنوين التنكير ؛ مثل : «واها» بمعنى «أتعجب» ، وبعضها يدخله تنوين التنكير حينا ؛ لغرض معين ، وقد يخلو من هذا التنوين لغرض آخر ؛ مثل : «صه» فإنه اسم فعل أمر بمعنى : اسكت. فحين يكون المراد طلب السكوت عن كلام خاص معيّن ، نقول : صه ، بسكون الهاء ، ومنع التنوين. وحين يكون المراد طلب الصمت عن كل كلام - تتحرك الهاء بالكسر - وجوبا - مع التنوين. فنقول : «صه». فعدم التنوين فى «صه» بمثابه قولنا : اترك الكلام فى هذا الموضوع المعين الخاص المعروف لنا ، وتكلم فى غيره. ومجىء التنوين معناه : اترك الكلام مطلقا ؛ فى الموضوع الخاص المعين ، وفى غيره ... (٢) ومثل : «إيه» اسم فعل أمر ، بمعنى : زدنى ، فإن كان مبنيّا على الكسر بغير

١- سبق الكلام عليه فى ص ١٣٩.

٢- وجود التنوين فى أسماء الأفعال دليل على أنها اسم من جهه لفظها ، أما من جهه معناها فهى فعل - (كما شرحنا فى هامش ص ١٣٧) - وكما صرح الناظم فى شرح الكافيه ؛ حيث قال : «لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء ، جعل لها تعريف وتنكير ؛ فعلامه تعريف المعرفه منها تجرده من التنوين ، وعلامه تنكير النكره منها استعماله منكرا». (راجع حاشيه الصبان فى هذا الموضع. وقد سبق تفصيل الكلام على تنوين التنكير وأنه خاص - فى الغالب - بالأسماء المبنيه ج ١ ص ٢١ م ٣). وإذا كان معناها معنى الفعل فكيف يلحقها التعريف والتنكير وهما لا يلحقان الفعل مباشره؟ أجابوا : إن تعريفها وتنكيرها راجع إلى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل ؛ فلفظ : «صه» - بالتنوين - معناه : اسكت سكوتا مطلقا ؛ أى : افعل مطلق السكوت عن كل كلام ، إذ لا تعيين فى اللفظ يدل على نوع خاص محدد من السكوت. أما لفظ : «صه» المجرد من التنوين فمعناه : اسكت السكوت المعهود المعين عن الحديث الخاص المعروف لنا مع جواز تكلمك فى غيره إن شئت. هذا تعليلهم. والتعليل الصحيح هو استعمال العرب

تنوين فمعناه : زدنى من حديث خاص معروف لنا ، أما مع التنوين ، فالمراد : زدنى من حديث أىّ حديث ، بغير تقيد بنوع معين.

من ثمّ كان اسم الفعل المنوّن نكره ، والخالى من التنوين معرفه ، وما ينون حينا ولا ينون حينا آخر يجرى عليه فى كل حاله حكمها المناسب لها. واللغه وحدها - كما وردت عن العرب - هى الفيصل الذى له الحكم على اسم الفعل بالتنوين ، أو بعدمه.

۴ - أنها تعمل - غالبا - عمل الفعل الذى تدل عليه ؛ فترفع مثله الفاعل حتما ، وتسايره فى التعدى ، واللزوم ، وباقى المكملات ... فإن كان فعلها متعدّيا فهى مثله ، وإن كان لازما يتعدى بحرف جر ، فهى مثله أيضا. وفى الحالتين لا بد أن ترفع فاعلا. وإن احتاجت لمكملات أخرى استوفت حاجتها. فمن المتعديه كأفعالها : ما سبق (۱) من : «رويد ، وبله ، ومن دراك» بمعنى : أدرك.

ومن حذار بمعنى : «احذر» كالتى فى قول الشاعر :

حذار - بنىّ (۲) - البغى ، لا

تقربنّه

حذار ؛ فإن البغى وخم مراتعه

ومن اللازمه : هيهات - أف - صه ...

فإن كان اسم الفعل مشتركا بين أفعال مختلفه ، بعضها لازم وبعضها متعد ، فإنه يساير فى التعدى واللزوم الفعل الذى يؤدى معناه ، نحو : حيّهل المائده ، بمعنى : ايت المائده ، وحيهل على فعل الخير ، بمعنى : أقبل على فعل الخير ، ومنه قولهم : إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر ، أى : فأسرعوا بذكر عمر بن الخطّاب ، ومثل : هلمّ ؛ فإنها تكون متعديه كقوله تعالى : (هَلُمَّ شُهَداءَكُمُ) بمعنى : قرّبوا وأحضروا. وتكون لازمه نحو قوله تعالى : (هَلُمَّ إِلَيْنا) بمعنى اقترب وتعال.

ومن غير الغالب أن يخالف اسم الفعل فعله فى التعديه واللزوم مثل : آمين ؛ فإنه لم يسمع من العرب متعديا بنفسه. مع أن فعله الذى بمعناه ، وهو : «استجب» قد ورد متعديا ولازما ؛ فقالوا : اللهم استجب دعائى ، أو استجب لدعائى ... ومثل : «إيه» من حديثك ، بمعنى زدنى من حديثك ؛ فاسم الفعل : «إيه» لازم فى هذا المثال ، مع أن فعله متعد.

* * *

۱- فى ص ۱۴۴ وما بعدها ، وص ۱۳۹.

۲- أى : يا بنى.

أما فاعل أسماء الأفعال

(ا) فقد يكون اسما ظاهرا أو ضميرا للغائب مستترا جوازا ، ويكاد (١) هذان يختصّان باسم الفعل الماضى وحده. نحو : هيهات تحقيق الآمال بغير الأعمال ، وقوله تعالى : (هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما (٢) تُوعَدُونَ) ، ونحو : السفر هيهات ، أى : هو - ومثل : عمرو ومعاويه فى الدهاء شتان ، أى : هما ...

(ب) وقد يكون ضميرا للمخاطب مستترا وجوبا ، وهذا هو الأعم الأغلب (٣) فى اسم الفعل المضارع واسم فعل الأمر. ويشترط فى هذا الضمير أن يكون مناسبا للمضارع أو للأمر الذى يقوم اسم الفعل مقامه ، نحو : أف من عمل الحمقى ؛ بمعنى : أتضجر ؛ ففاعل اسم الفعل هو ضمير مستتر وجوبا تقديره : «أنا» وهذا الضمير وحده هو الذى يصلح فاعلا للمضارع : أتضجر. ونحو : صه ، بمعنى : اسكت. ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوبا تقديره : أنت. وهذا الضمير وحده هو الذى يلائم فعل الأمر : «اسكت». ومثل قولهم : عليك بدينك ؛ ففيه

١- قلنا : «يكاد» لأن هناك حاله نادره عرضها بعض النحاه فى قوله تعالى فى سوره يوسف (وغلّقت الأبواب ، وقالت هيت لك) فأعرب : هيت. اسم فعل ماض بمعنى «تهيأت» ويترتب على هذا أن يكون الفاعل ضميرا مستترا تقديره : «أنا» والجار والمجرور متعلقان باسم الفعل كما يتعلقان بفعله. (راجع المغنى فى الكلام على لام التبيين). وقيل : إن «هيت» اسم فعل أمر بمعنى : «أقبل» أو «تعال» والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره : أنت ، والمراد : إرادتى لك ، أو : أقول لك ، فالجار والمجرور ليسا متعلقين باسم الفعل ، وعلى هذا الرأى لا يكون فى الآيه اسم فعل ماض ، فاعله ضمير للمتكلم ، لأن هذا غير معهود فى فاعله ؛ إنما المعهود فيه أن يكون اسما ظاهرا أو ضميرا للغائب مع استتاره جوازا. (راجع المغنى فى الموضع السابق وحاشيه ياسين على التصريح ج ٢ عند الكلام على تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومنقول).

٢- «لما» اللام حرف جر زائد. «وما» موصوله فاعل ، مجروره بكسره مقدره منع من ظهورها سكون البناء الأصلى ، فى محل رفع ، لأنها فاعل : «هيهات».

٣- قلنا : «الأعم الأغلب». لأن هناك حاله نادره فى مثل قولنا : من طلب إدراك غايه فعليه بالسعى الدائب لها ، وهو أسلوب مسموع قديما ، ومنه قولهم : «فعليه بالصوم». أى فليتمسك بالصوم. فالضمير هنا للغائب. وهو أيضا مستتر جوازا. لكن قال بعض النحاه : إن «عليه» هنا ليست اسم فعل ، بل الجار والمجرور على حالهما خبر مقدم ، والباء بعدهما زائده ، داخله على المبتدأ المجرور لفظا بها ، المرفوع محلا. ولو أخذنا بهذا الرأى لصارت القاعده مطرده ، وهى أن فاعل اسمى الفعل المضارع والأمر لا يكون إلا ضميرا مستترا وجوبا. فإن شئنا أخذنا بهذا وإن شئنا استثنينا من القاعده المطرده الحاله النادره.

معادك ، وعليك بمالك ؛ ففيه معاشك ، وعليك بالعلم ؛ ففيه رفعه قدرك ... «فعليك» اسم فعل أمر ؛ بمعنى : تمسّك ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره : أنت. وهذا الضمير هو الفاعل المناسب لفعل الأمر : «تمسك».

ومن الأمثله السالفه يتبين أن فاعل اسم الفعل محتم (١) ، وأنه يماثل فاعل فعله - وأنه - فى الأعمّ الأغلب ، - يكون فى اسم الفعل الماضى اسما ظاهرا ، أو ضميرا للغائب مستترا جوازا ، ويكون فى اسم الفعل المضارع والأمر ضميرا مستترا وجوبا للمتكلم - أو لغيره قليلا - ، وللمفرد أو غيره (٢) على حسب فعله ، ولا يكاد يصح فى هذا الباب كله أن يكون الفاعل ضميرا بارزا (٣).

والضابط الذى يجب الاعتماد عليه فى هذا الشأن هو أن يوضع فى مكان اسم الفعل ، الفعل الذى بمعناه ؛ فما يصح أن يكون فاعلا لهذا الفعل يصح أن يكون فاعلا لاسم الفعل الذى يدل عليه ، ويقوم مقامه ، وما لا يصلح للفعل لا يصلح لاسمه أيضا.

١- حاجه اسم الفعل إلى فاعل محتوم دليل على اسميته ، لأن الاسم الذى بعده (وهو الفاعل) يسمى : المسند إليه ؛ فهو محتاج حتما إلى : «مسند» يكون فعلا أو اسما. ولا ثالث لهما. واسم الفعل لا يقبل علامه الفعل ، فلا يصلح أن يكون فعلا مسندا. فلم يبق إلا أنه اسم مسند.

٢- الأمثله للفاعل المستتر المفرد كثيره. أما غيره فالمفرده مثل : أيتها الفتاه ، عليك بالحزم فى كل أمورك. ولغيرها : عليكما بالحزم .. - عليكم بالحزم - عليكن بالحزم .. وتقدير الفاعل : أنت - أنتما - أنتم - أنتن. (ويتصل بهذا ما سبق فى رقم ٢ من ص ١٤٢)

٣- قد يكون فى آخر اسم الفعل ما يدل على الإفراد والتذكير أو فروعهما. وعلى المخاطب أو غيره. ومن الأمثله : رويدك - رويدك - رويدكما - رويدكم - رويدكن. على اعتبار : «رويد» اسم فعل أمر ، بمعنى الفعل : «أمهل» الذى ينصب مفعولا به والضمير بعده مفعوله. والمعنى أمهل نفسك - نفساكما - أنفسكم - أنفسكن. (راجع ما يتصل بهذا فى ص ١٤٢ و ١٤٣) ومثل : عليك الجد فى كل أمرك - عليكما - عليكم - عليكن. ومثل : «ها» وهاء (بالمد والقصر) بمعنى : خذ ، تقول فى اللفظه الأولى : هاك - هاكما - هاكم - هاكن -. والفاعل فى كل ما سبق ضمير مستتر حتما. أما فى الثانيه : «هاء بالمدّ» فقد تلتزم صوره واحده للجميع ؛ فتقول : هاء يا على الكتاب ، أو يا فاطمه ، أو يا عليان أو يا فاطمتان ، أو يا عليون ، أو يا فاطمات. ويصح أن يتصل بآخرها علامه الإفراد والتذكير وفروعهما ، فتقول : هاء يا على (بالبناء على الفتح) وهاء يا فاطمه (بالبناء على الكسر) وهاؤما فى المثنى ، وهاؤم فى جمع المذكر ، وهاؤن فى خطاب جمع المؤنث فالضمير «ما» و «الميم» و «النون» هو الفاعل ، وهو ضمير بارز فى هذه الصوره التى هى أفصح من سابقتها وعليها قوله تعالى ((هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتابِيَهْ) - راجع ج ٤ ص ٤٣ من شرح المفصل -.

واعتمادا على هذا الضابط يتعين أن يكون فاعل اسم الفعل ، دالّا على المفرد المذكر ، أو المؤنث ، أو المثنى ، أو الجمع بنوعيهما - على حسب ما يناسب السّياق ، ففى مثل : «صه» - كما سبق - قد يكون الفاعل : أنت - أنت - أنتما - أنتم - أنتن ، على حسب المخاطب. وقد يكون الفاعل متعددا إذا كان الفعل يحتاج إلى فاعل متعدد ، نحو شتّان السّابق واللاحق فى البراعه ، كما تقول : افترق السّابق واللاحق فى البراعه ، لأن الافتراق فى البراعه أحد الأمور المعنويه (١) التى لا تتحقق إلا من اشتراك اثنين معا ، أو أكثر فى تحقيقها ، فيجىء له اسمان مرفوعان به ، أحدهما فاعل بغير واسطه ، وبعده الآخر مسبوقا بواو العطف - دون غيرها - واسطه بين الفاعل المعطوف ، والفاعل المعطوف عليه(٢).

٥ - جميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابىّ مطلقا - مع أنها أسماء مبنيه ، عامله ، كما تقدم - فلا تكون مبتدأ ، ولا خبرا ، ولا فاعلا ، ولا مفعولا به ، ولا مضافا ولا مضافا إليه ... ولا شيئا آخر يقتضى أن تكون مبنيه فى محل رفع ، أو فى محل نصب ، أو فى محل جر. ، فهى مبنيه لا محل لها من الإعراب.

٦ - أن معمولاتها - فى الأعم الأغلب - لا تتقدم عليها (٣) ؛ مثل : عليك

١- انظر ما يختص بهذا فى ص ١٣٨ و ١٤١.

٢- وقد تقع «ما» الزائده بعد «شتان» مباشره وقبل الفاعل ؛ كقول الأعشى : (يصف شقاءه. وما يلقاه من العناء كل يوم. على حين يقضى «حيان» أخو جابر يومه فى الرفاهه والمتعه بضروب النعم. «وحيان» هذا أحد سادات بنى حنيفه ، ومن أوسعهم ثروه ، وأعظمهم حظوه عند ملوك الفرس). شتان ما يومى على كورها ويوم حيان أخى جابر فكلمه : «ما» زائده ، و «يوم» الأولى : فاعل ، والثانيه معطوفه عليها بالواو ، فهى فاعل فى المعنى كالأولى. وقد ورد فى الفصيح وقوع : (ما بين) بعد شتان ، ؛ ومنه قولهم : لشتان ما بين اليزيدين فى الندى. والأسهل فى هذه الصوره أن تكون «شتان» بمعنى : «بعد» وما اسم موصول. أى : بعدت المسافه بين اليزيدين ، والشرط - وهو أن التفرق لا يحصل إلا من اثنين فأكثر - متحقق ، لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما عن الآخر ، ومثل هذا قول على رضى الله عنه : شتان ما بين عملين ، عمل تذهب لذته ، وتبقى تبعته ، وعمل تذهب مؤنته ، ويبقى أجره.

٣- يرى الكسائى ومن شايعه جواز التقديم ، مستدلا بقراءه من قرأ قوله تعالى : ((كِتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ..) ينصب كلمه «كتاب» على أنها مفعول به لاسم الفعل : «عليكم» بمعنى : الزموا ...

بالحق ، يمعنى : تمسّك بالحق ، وعليك نفسك ، بمعنى : الزم شأنك ... ولا يصح - بناء على الأعم الأغلب - أن يقال : بالحق عليك ، ولا نفسك عليك (١) ...

٧ - أنها لا تلحقها نون التوكيد مطلقا (٢). ويتساوى فى هذا المنع أن تكون أسماء الأفعال داله على طلب ، أو على خبر ، فالأولى كأسماء فعل الأمر (صه - مه - آمين) ، والثانيه كأسماء الفعل الماضى أو المضارع (هيهات - شتان - أف - واها).

٨ - أن اسم الفعل مع فاعله بمنزله الجمله الفعليه ؛ فلهما كل الأحكام التى تختص بالجمل الفعليه ؛ كوقوعها خبرا ، أو صفه ، أو صله ، أو حالا ... و ... وكاعتبارها جمله إنشائيه طلبيه إن دلت على طلب ، (كاسم فعل الأمر ، وما كان على وزن فعال ...) وخبريه إن لم تدل على إنشاء (كاسم الفعل الماضى ، أو المضارع ...) وغير هذا من كل ما تصلح له الجمله الفعليه بالضوابط والشروط الخاصه بكل حاله (٣) ...

١- وفيما يلى كلام ابن مالك فى أنها تعمل عمل الفعل الذى تنوب عنه ، وفى أن بعضها نكره - وهو المنون تنوين التنكير - وبعضها معرفه ، وهو غير المنون ، وفى أن معمولاتها لا تتقدم عليها. وما لما تنوب عنه من عمل لها. وأخّر ما لذى فيه العمل (تقدير البيت نحويا : وأخر ما العمل فيه لذى ... أى : لهذه الأسماء. وما من عمل لما تنوب عنه - لها. أى : وشىء وهو عمل للذى تنوب عنه - لها. فما يثبت من عمل للفعل النائبه عنه يثبت لها. فكلمه «ما» الأولى بمعنى شىء ، مبتدأ ، وخبره الجار مع المجرور : «لها» والبيت مع تعقيده اللفظى يتضمن أمرين : أولهما : إعمالها كفعلها ، وثانيهما : تأخير معمولاتها عنها. ثم قال : واحكم بتنكير الّذى ينوّن منها ، وتعريف سواه بيّن (بين - واضح. وسبب وضوحه تجرده من التنوين الذى يدل وجوده على التنكير ، ويدل عدمه على التعريف).

٢- كما سيجىء فى ص ١٦١.

٣- خالف فى هذا شارح المفصل فقد قال (فى ج ٤ ص ٢٥ باب أسماء الأفعال) ما نصه : «اعلم أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حده فى الفعل. ألا ترى الفعل بصير بما فيه من الضمير جمله ، وليست هذه الأسماء كذلك بل هى مع ما فيها من الضمير أسماء مفرده على - - حده فى اسم الفاعل واسم المفعول ، والظرف. والذى يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفرده إسناد الفعل إليها ، قال زهير : ولنعم حشو الدّرع أنت إذا دعيت «نزال» ولجّ فى الذّعر فلو كانت «نزال» بما فيها من الضمير جمله ما جاز إسناد «دعيت» إليها من حيث كانت الجمل لا يصح كون شىء منها فاعلا. قال الأعلم فى البيت السابق ما نصه : (إنما أخبر عن «نزال» على طريق الحكايه. وإلا فالفعل وما كان اسما له. لا ينبغى أن يخبر عنه ...).

٩ - أن بعضا منها تلحقه الكاف سماعا ؛ بشرط اعتبارها حرف خطاب محض. ومما ورد به السماع : «وى» بمعنى : أعجب. و «حيّهل» بمعنى : أقبل (١). و «النّجاء» بمعنى : أسرع ، و «رويد» بمعنى : تمهل (٢) ، فقد قال العرب : ويك ، وحيهلك ، والنجاءك ، ورويدك. والكاف فى الأمثله السالفه حرف خطاب متصرف ، (٣) لا يصلح أن يكون ضميرا مفعولا به لاسم الفعل ، لأن أسماء الأفعال السّالفه لا تنصب مفعولا به ؛ لقيامها معنى وعملا مقام أفعال لا تنصب مفعولا به. وكذلك لا يصح أن تكون هذه الكاف ضميرا فى محل جر مضافا إليه ؛ لأن أسماء الأفعال مبنيه ، ولا تعمل الجرّ مطلقا ؛ فلا يكون واحد منها مضافا.

١- كما سبق فى ص ١٤٠ وفى رقم ٤ من هامشها. وفيه صور ضبطها.

٢- سبق بعض ما يتصل به فى رقم ٣ من ص ١٤٣ ، ورقم ٣ من هامش ص ١٥١.

٣- يتصرف على حسب المخاطب تذكيرا وتأنيثا ، وإفرادا ، وتثنيه ، وجمعا - طبقا للبيان التام الذى تقدم فى ج ، م ١٩ ص ٢١٥ باب الضمير -

زياده وتفصيل :

نختم الباب بسرد بعض آخر من أسماء الأفعال المختلفه الأنواع ، يكثر ترداده فى الكلام العربى القديم ، ونكتفى بضبط واحد مما له أكثر من ضبط.

اسم الفعل

معناه

اسم الفعل

معناه

هيت – هل ، – ٠ هلا

أسرع ، وتعال إلى

حذرك بردا بعدك

احذر بردا تأخر ، أو حذر شيئا خلفك

قدك – قطك

بس

أمامك وراءك فرطك

احذر شيئاً بين يديك

هيّك – هيك

هيّا

إليك

دع – دعدع

وشكان

سرعان

لعما

دعدعاً

همهام

بخ

اكتف بما كان ، وانته وانقطع عما أنت فيه أسرع فيما

أنت فيه

تنسح

حيّ (بيا مشدده مفتوحه)

عندك

مكانك

بادر وأسرع ، ومنه حيّ على الصلاه عندك الشريف :

الزمه من قرب اثبت.

قم فانتعش ، وأسلم مما أصابك من السوء. (فاللفظ

يتضمن دعاء له بالانتعاش والسلامه.

اسم فعل ماض (ويجوز فى الواو الحركات الثلاث) قرب

أو : عجل وأسرع. ومنه وشكان ذا خروجا فذا فاعل ، وخروجا تمييز.

(يحوز فى السين الحركات الثلاث).

عجل وأسرع. وقد يتضمن فى الوقت نفسه التعجب من

السرعه ، فكأنك تقول ما أسرعه!!

انتعش من مكروه أصابه ، ونهض عن عثره. وهو يتضمن

الدعاء بالسلامه.

انتعش من مكروه أصابه ، ونهض من عثره ، وهو يتضمن

الدعاء بالسلامه.

نفد ، ولم يبق من الشى ، بقيه.

أثنى وأمدح ، وأبدى إعظامى وتقديرى لما أرى.

ص: ١٥٥

المسأله ۱۴۲ : أسماء الأصوات.

يراد منها نوعان :

أولهما : ألفاظ توجّه إلى الحيوان الأعجم ، وما فى حكمه ، - كالأطفال - إما لزجره وتخويفه ، لينصرف عن شىء ، وإما لحثه على أداء أمر معين بمجرد سماعه أحد هذه الألفاظ ، دون حاجه إلى مزيد. فالمراد من توجيه اللفظ هو طلب الامتناع ، أو طلب الأداء.

وكلا الأمرين - الانصراف عن الشىء ، وأداء الأمر المعين - لا يتحقق إلّا بعد تمرين ، وانقضاء مده تتكرر فيها المخاطبه باللفظ ، ويتدرب فيها الحيوان وما فى حكمه على إنفاذ المطلوب منه عند سماعه ؛ فيدرك - بعد التكرار الذى يصاحبه التدريب - المراد من توجيه اللفظ إليه ، ومن مخاطبته به ، وأن هذا المراد هو الزجر ، أو الحث ، (بمعناهما السالفين) ويكتفى فى إدراك الغرض بسماع اللفظ دون زياده عليه.

فمن أمثله الزجر ما كان يوجهه العرب لبعض الحيوانات - وأشباهها - بسبب أمر بغيض يراد العدول عنه ، كزجرهم الإبل على البطء والتأخر ، فيوجهون لها أحد الألفاظ الآتيه :

هيد - هاد - ده - جه - عاه - عيه ... وقولهم لزجر الناقه : عاج - هيج - حل ... وكقولهم لزجر الغنم : إسّ - هسّ - هسّ - هج - وللكلب : هجا - هج ... وللضأن : سع - وح - عز - عيز ... وللخيل : هلا - هال. وللطفل - كخّ ، كخّ ... وللسبع : جاه - وللبغل : عدس ... إلى غير هذا من ألفاظ الزجر عندهم ، وهى كثيره فى عددها ، وضبط حروف كل منها.

ومن أمثله ما يوجّه للحيوانات وأشباهها ، لا بقصد زجرها ؛ وإنما بقصد تكليفها أمرا كى تؤديه وتقوم بإنفاذه - قول العرب للإبل : «جوت» ، أو : «جىء» ، إذا أرادوا منها الذهاب للماء لتشرب : «ونخّ» ، إذا طلبوا منها الإناخه. «وهدع» ، إذا أرادوا منها الهدوء والسكون من النفار. «وسأ ، وتشؤ» ، إذا أرادوا من الحمار الذهاب للماء ، ليشرب. «ودج ، وقوس» لدعوه

الدجاج إلى الطعام والشراب ... «وحاحا» للضأن ، «وعاعا» للمعز ؛ ليحضر الطعام ...

ثانيهما : ألفاظ صادره من الحيوان الأعجم (١) ، أو مما يشبهه كالجماد ونحوه ، فيرددها الإنسان ويعيدها كما سمعها ؛ تقليدا ، ومحاكاه لأصحابها ، من غير أن يقصد من وراء هذا دلاله أخرى. فقد كان العربى يسمع صوت الغراب ، فيقلده قائلا : غاق ، أو : صوت الضّرب ؛ فيقول محاكيا : طاق ، أو صوت وقوع الحجاره ، فيحاكيه : طق ، أو صوت ضربه السيف فيردده : قب ، أو صوت طيّ القماش ، فيقول : قاش ماش (٢) ... إلى غير هذا من الأصوات التى كان يسمعها فيحاكيها (٣) دون أن يريد من المحاكاه معنى آخر.

أشهر أحكامها :

١ - أنها أسماء (٤) مبنيه ، لا محل لها من الإعراب ، ما دامت أسماء تدل على

١- أما الحيوان الناطق فألفاظه ذات معان ، وإلا كان كغيره.

٢- قاش ماش (بكسر الشين فيهما) مركب مزجى مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وهو من المركبات المزجيه المتعدده التى تكون اسم صوت مع تركيبها المزجى.

٣- وفى النوعين السابقين يقول ابن مالك فى الباب الذى عنوانه : «أسماء الأفعال والأصوات» : وما به خوطب مالا يعقل من مشبه اسم الفعل - صوتا يجعل (التقدير : ما به خوطب ما لا يعقل ... يجعل صوتا) يريد : أن ما يشبه اسم الفعل - فى أنه لا يحتاج فى أداء المراد منه إلى لفظ آخر - يسمى : اسم صوت. وهذا تعريف قاصر مبتور ، فوق أن تشبيه اسم الصوت باسم الفعل فيما سبق غير صحيح. لأن اسم الفعل لا بد له من فاعل ظاهر أو ضمير ، فلا ينفرد بنفسه ، وقد يحتاج لمعمولات أخرى ... كما سبق فى بابه (ص ١٤٩). ثم اقتصر فى بيان أنواعه وأحكامه على بيت واحد حتم به الموضوع هو : كذا الّذى أجدى حكايه ؛ كقب والزم بنا النّوعين ؛ فهو قد وجب المراد : حكايه صوت الجماد وغيره. وقب : صوت السيف. واسم الصوت بنوعيه مبنى وجوبا كما يقول فى بيته. وقوله يحتاج إلى تفصيل وإبانه :

٤- يعترض بعض النحاه على اسميتها ؛ بحجه أن الاسم لا بد أن يكون له معنى مفرد ، مفهوم. وهذه الألفاظ لا تدل على معنى مفهوم ؛ لأنها توجه إلى من لا يفهم ، ويخاطب بها غير العاقل. وقد دفع هذا الاعتراض بأن المقصود بدلاله الاسم على معنى مفرد مفهوم أنه إذا أطلق فهم منه العالم بالوضع - - اللغوى معناه. وهذا ينطبق على أسماء الأصوات. فليس الشرط فى الاسم أن يخاطب به من يعقل ليفهم معناه. وقيل إنها ملحقه بالأسماء وليست أسماء ... ولا أهميه للخلاف ؛ إذ الأهميه لأحكامها الآتيه. ويقولون إن سبب بنائها هو : شبهها الحروف المهمله (مثل : لا ، وما ، النافيتين) فى أنها غير عامله ، ولا معموله. والسبب الحق هو : مجرد استعمال العرب الأوائل - كما كررنا -

مجرد الصوت ، ولم تخرج من هـذه الدلاله إلى تأديه معنى آخر. وما كان مسـموعا عن العرب يجب إبقاؤه على صـيغته ، وحالته الوارده عنهم من غير إدخال تغيير عليه فى عدد حروفه ، أو فى نوعها ، أو ترتيبها. أو ضبطها ، أو علامه بنائها ... كالأمثله السالفه. أمـا المسـتحدث بعـدهم فيلاـزم مـا شاع فيه ، لأن إنشاء الأصوات واسـتحداثها - جائز فى كل عصـر (١) ، ويجرى على الجـديد المسـتحدث مـا يجرى من الأحكـام على المسـموع الوارد عن العرب ؛ فيعتبر اسـما واجب البناء بالعلامه التى يشـيع بها النطق فى عصره ، وتسرى عليه بقيه الأحكام الأخرى الخاصه بأسماء الأصوات.

لكن هناك حالتان ؛ إحـداهما : يجب (٢) فيها إعراب أسـماء الأصوات ، بنوعيها المسموعه عن العرب ، والموضوعه المستحدثه بعدهم. والأخرى : يجوز فيها الإعراب والبناء.

(ا) فيجب (٣) إعرابهـا إذا خرجت عن معانيهـا الأصـليه التى هى الصوت المحض ، وصـارت اسـما متمكنـا يراد به : إمـا صاحب الصوت ، الـذى يصـدر عنه الصوت والصـياح مباشـره ، وينسـبان له أصاله دون غيره. وإما شـىء آخر ليس هو الصاحب الأصـيل للصوت ، وإنما يوجه له الصوت والصياح توجيها يقصد منه الزجر ، أو التهديد أو غيرهما ...

فمثـال الأـول : أزعجنـا غـاق الأسود ، وفزعنا من غاق الأسود ... فكلمه : «غاق» ، بالتنوين ، لا يراد منها هنا أصـلها ، وهو : صوت الغراب ، وإنما يراد أنّها اسم يدل على صاحب هذا الصوت نفسه ؛ أى : على الذى ينسب له الصوت ويشـتهر به ، وهو : «الغراب» ذاته ، لاـ صوته الصادر منه. فالغراب هو المسـمّى ، و «غاق» فى الجملتين اسم معرب متمكن ، فاعل فى الجمله الأولى ، ومجرور «بمن» فى الجمله الثانيه.

١- ومنها أصوات الحيوانات والطيور التى لم يعرفها العرب ، والأصوات التى وجـدت بعدهم ؛ كأصوات السـيارات ، والطيارات ، والبواخر ، والآلات المختلفه ؛ ما جد منها وما سيجد.

٢- تبعا للأغلب - كما سيجىء فى الهامش التالى.

٣- تبعا للأغلب - كما سيجىء فى الهامش التالى.

ومثل : ما أقسى قبا. فكلمه : «قبا» – بالتنوين – اسم معرب متمكن منصوب فى هذه الجمله ، لأن المراد بها هنا : «السيف» نفسه ، مع أنها فى الأصل اسم صوت للسيف ، مبنيه على السّكون لا تنون. لكنها تركت أصلها هذا ، وصارت معرفه تدل على صاحب الصوت – أى ؛ على السيف – بعد أن كانت اسما لصوته ، مبنيه غير منونه. فالمراد فى الأمثله السابقه ونظائرها هو : أزعجنا الغراب – فزعنا من الغراب – ما أقسى السيف.

ومثال الثانى : أردت هالا السريع ؛ فصادفت عدسا الضخم. وأصل كلمه : «هال» اسم صوت صادر من الإنسان ، يوجه إلى الفرس لزجره. وأصل كلمه : «عدس» اسم صوت صادر من الإنسان يوجهه إلى البغل لزجره ، فكلتا الكلمتين تركت هنا أصلها ، والبناء ، وصارت اسما معربا مرادا منه الحيوان الأعجم – وشبهه – مما لا يصدر عنه ذلك الصوت ، وإنما يوجه إليه من غيره (١).

(ب) ويجوز إعرابها وبناؤها إذا قصد لفظها نصّا ؛ مثل : فلان لا يرعوى إلا بالزجر ؛ كالبغل لا يرعوى إلا إذا سمع : «عدس» أو : «عدسا» بالبناء على السكون ، أو بالإعراب ، والمراد : إلا إذا سمع هذه الكلمه نفسها.

٢ – أنها – فى أصلها – أسماء منفرده ، مهمله. والمراد من انفرادها : أنها لا تحمل ضميرا ، وهذا نوع من أنواع الاختلاف بينها وبين أسماء الأفعال. والمراد من إهمالها أنها لا تتأثر بالعوامل المختلفه ولا تؤثر فى غيرها ، فلا تكون مبتدأ ، ولا خبرا ، ولا فعلا ، ولا فاعلا ، ولا مفعولا ... ولا شيئا آخر يكون عاملا أو معمولا – إلا فى الحالتين السالفتين : (ا ، ب ، بصورهما الثلاث). ومن ثمّ تختلف أيضا عن أسماء الأفعال ؛ فهذه لا بد أن تعمل.

وخلاصه ما تقدم أن أسماء الأصوات مهمله إذا بقيت على وضعها الأصلى اسم صوت محض ، بالطريقه التى شرحناها. أما إذا قصد لفظها ، أو استعملت استعمال الأسماء المتمكنه. – بأن انتقلت من معناها الأصلى إلى الدلاله على صاحبها الأصيل الذى يصيح ويصوّت بها ، أو على من يتجه إليه النطق بها – فإنها فى هذه الصور

١– بعض النحاه يجيز بناءها فى الصور السالفه مراعاه لأصلها. ولكن الإعراب أوضح وأقدر على أداء المعنى ؛ فيحسن الاقتصار عليه.

الثلاث تكون معربه إما وجوبا ؛ كما فى : «ا» بفرعيها ، وإما جوازا كما فى : «ب» فالشرط فى إهمالها ، وفى بنائها لزوما - أن تبقى على حالتها الأولى اسم صوت مجرد ، لا محل لها من الإعراب فلا تكون فى محل رفع ، ولا نصب ، ولا جرّ ، وإنما يقال فيها : سم صوت مبنى على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، أو السكون ، على حسب حاله آخره.

ص: ١٦٠

المسأله ۱۴۳ : نونا التوكيد

اشاره

يراد بهما : نونان ، إحداهما مشدده مبنيه على الفتح ، والثانيه مخففه مبنيه على السكون.

وهما من أحرف المعانى (۱) ، وتتصل كل واحده منهما بآخر المضارع والأمر فتخلصهما للزمن المستقبل ؛ ولا تتصل بهما إن كانا لغيره (۲) ، وكذلك لا تتصل بالفعل الماضى ، ولا باسماء الأفعال مطلقا ؛ (سواء أكانت طلبيه أم خبريه) (۳) ولا بغيرها من الأسماء والحروف ؛ نحو : «لا تحملن حقدا على من ينافسك فى الخير ، وابذلن جهدك الحميد فى سبقه ، وإدراك الغايه قبله». فالنون فى آخر الفعلين حرف للتوكيد ، ويصح تشديدها مع الفتح ، أو تخفيفها مع التسكين. وقد اجتمعا فى قوله تعالى فى قصه يوسف : (لَيُسْجَنَنَّ ، وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ).

أثرهما المعنوىّ :

لو سمعت من يقول : «لا تنفع النصيحه الأحمق ، ولا يفيده التأديب» ... فقد تتردد فى تصديق الكلام ، ويداخلك الشك فى صحته. ولك العذر فى هذا ، لأن المتكلم لم يحسن التقدير ؛ إذ كان عليه أن يدرك بخبرته وذكائه أن مثل هذا الكلام قد يقابل بالتردد والشك ؛ فيعمل على أن يدفعهما ، ويمنع تسربهما إلى ذهن السامع ، بإحدى الوسائل الكلاميه التى عرض لها البلاغيون - ومنها : نون التوكيد ... فلو أنه قال : لا تنفعن ... ولا يفيدن ... لكان مجىء نون التوكيد ، بمثابه القسم على صحه الكلام وصدقه ، أو بمنزله تكراره وإعادته بقصد تأكيد مضمونه ، وصحه ما حواه ، فلا يكون هناك مجال للشك والتردد عند من هو مستعد للاقتناع.

ومثل هذا أن يقال لك : (أكثر من الحسّاد بفضلك) ، (ولا تكثر من

۱- سبق تفصيل الكلام على أحرف المعانى ، فى ج ۱ م ۵ ص ۶۲ ، باب : «الحرف».

۲- قد يكون - أحيانا - زمن المضارع والأمر ، لغير المستقبل ؛ طبقا للبيان الخاص بهذا (فى ج ۱ م ۴ ص ۵۴ و ۶۱ باب الفعل).

۳- كما تقدم فى رقم ۷ من ص ۱۵۳.

الأعداء بجهلك). أو : (تجنب شرّ القتله ؛ شاهد الزّور) ، (وهل يبرئ القاتل ، وهل يقتل البرىء سواه؟) ... فقد تزعم أن المتكلم يعرض عليك كل مسأله من هذه المسائل عرضا مجردا ، (أى : خاليا من رغبته القويه وتشدده فى مطالبتك بالتنفيذ أو بالتّرك ، خاليا من الحرص على تأديتك ما تحدّث بشأنه أو عدم تأديتك ، وتصديقك به أو عدم التصديق).

وقد يكون لك الحق فى هذا الزعم ؛ فليس فى الكلام ما يبعده. فلو رغب المتكلم أن يبعده ، ويشعر السامعين بتمسكه بمضمون كلامه ، وتشدده فى التنفيذ والتأديه ، وحرصه على تصديق ما قال - لزاد فى الكلام ما يدل على هذه الرغبه ؛ كأن يزيد «نون التوكيد» ، على آخر الفعل المضارع أو الأمر ؛ فإن زيادتها تفيد معنى الجمله قوه. وتكسبه تأكيدا ؛ إذ تبعد عنه الاحتمال السابق ، وتجعله مقصورا على الحقيقه الواضحه من الألفاظ ، دون ما وراءها من احتمالات. فلو قيل فى الأمثله السالفه : (أكثرن ... - لا تكثرن ... - تجنبن ... - يبرئن - ... يقتلن ...) لكان مجىء نون التوكيد ، برغم اختصارها البالغ بمنزله القسم ، وبمنزله قول المتكلم : إنى أؤكد كلامى ، وأتشدد فى أن تنفذ مضمونه فى المستقبل ، وأحرص على أن تصدقه. أو : بمنزله تكرار ذلك الكلام ، وإعادته لتحقيق الغرض السالف ، ومن أجله سميت : ب «نون التوكيد». والمشدده أقوى فى تأديه الغرض من المخففه ، وفوق هذا فكلتاهما تخلّص المضارع للزمن المستقبل ، سواء أكان اتّصالها به مباشرا أم غير مباشر (١). ومن ثمّ يمتنع دخولها على المضارع إذا كان للحال ، أو للمضىّ أحيانا - كما سبق - ؛ منعا للتعارض بينهما. أما الأمر فزمنه مستقبل فى الأغلب ؛ فتقوّى فيه الاستقبال. فإن كان لغيره خلّصته للمستقبل فالأثر المعنوى لهذه النون هو توكيد المعنى على الوجه السّالف ، وتخليص زمن المضارع للاستقبال ، وتقويه الاستقبال فى فعل الأمر أو إرجاعه إليه.

وقد تفيد النون - مع التوكيد - الدلاله على الإحاطه والشمول إذا كان الكلام

لغير الواحد ، ففى مثل : يا قومنا احذرن مكايد الأعداء ... يكون المراد : يا قومنا كلكم ، أو جميعكم ، فردا فردا ...

* * *

وخلاصه كل ما تقدم : أنهما حرفان من أحرف المعانى ، يلحقان بآخر

١- يكون غير مباشر ؛ لوجود فاصل بينهما ؛ كالضمير.

المضارع وآخر الأمر ، لتخليصهما للزمن المستقبل ، ولا يلحقان بهما ولا بغيرهما من الأفعال التى لا يراد منها المستقبل الخالص ، ولا بأسماء الأفعال مطلقا ، ولا سائر الأسماء ، والحروف. وأن فائدتهما المعنويه : هى تأكيد المعنى وتقويته بأقصر لفظ ، وتخليص المضارع للزمن المستقبل وتقويه الاستقبال فى الأمر ، أو إرجاعه إليه ، وأنهما قد يفيدان - مع التوكيد - الشمول والعموم فى بعض الصور.

* * *

آثارهما اللفظيه ، والأحكام المترتبه على وجودهما

لهما آثار لفظيه مشتركه بينهما ، تحدث من اتصال إحداهما بآخر المضارع ، المتجرد للمستقبل ، أو بآخر الأمر كذلك. وتمتاز الخفيفه بأحكام خاصه تنفرد بها دون الثقيله.

وأهم الآثار المشتركه هو :

١ - بناء المضارع على الفتح ، بشرط أن تتصل به نون التوكيد اتصالا مباشرا ؛ بأن يكون خاليا من ضمير رفع بارز (١) يفصل بينهما ؛ ذلك أن المضارع معرب دائما ، إلا إذا اتصلت به اتصالا مباشرا نون التوكيد ؛ فيبنى على الفتح ، أو نون النسوه ؛ فيبنى على السكون. كقول شوقى فى وصف الدنيا :

لا تحفلنّ ببؤسها ونعيمها

نعمى الحياه وبؤسها تضليل

وكقوله فى الأمهات المصريّات المجاهدات :

ينفثن فى الفتيان من

روح الشجاعه والثبات

يهوين تقبيل المهنّد ، أو معانقه

القناه (٢)

ويدخل فيما سبق : المضارع المسبوق بلام الأمر أو بغيرها من الجوازم التى يصح الجمع بينها وبين نون التوكيد ؛ فإنه يبنى على الفتح فى محل جزم ؛ كقولك للمهمل : لتحترمن عملك ، ولتكرمن نفسك بإنجازه على خير الوجوه. ومثل : إمّا (٣) تنصرن ضعيفا فإن الله ناصرك ... فالأفعال تحترم ، وتكرم ، وتنصر ...

١- ضمائر الرفع البارزه التى تتصل بآخر المضارع والأمر وتحدث فيهما تغييرات مختلفه - وستجىء فى ص ١٧٧ وما بعدها - هى : ألف الاثنين ، وواو الجماعه ، وياء المخاطبه ، ونون النسوه. وقد سبق (فى ح ١ ص ٥٣ م ٦) تفصيل الكلام على بناء المضارع ، والسبب فى أن يكون اتصال نون التوكيد به مباشرا عند بنائه على الفتح. أما نون النسوه فاتصالها به لا يكون إلا مباشرا دائما ، ويبنى معها على السكون. - كما فى رقم ٣ من هامش ص ١٧٧ و ١ من هامش ص ١٨١ -

٢- الرمح.

٣- أصلها : «إن» الشرطيه المدغمه فى «ما» الزائده.

مبنيه على الفتح ؛ لاتصالها المباشر بنون التوكيد ، فى محل جزم بلام الأمر.

فإن لم يكن الاتصال بين المضارع ونون التوكيد مباشرا نشأت أحكام سنعرضها بعد (١) ...

٢ - بناء فعل الأمر على الفتح ، بشرط اتصاله بنون التوكيد اتصالا مباشرا ، فلا يكون متصلا بضمير رفع بارز (٢) يفصل بينهما ؛ نحو : اشكرن من أحسن إليك ، وكافئنه بالإحسان إحسانا ، واعلمن أن كلمه حمد وثناء قد تكون خير جزاء (٣).

فإن كان فعل الأمر متّصلا بضمير رفع بارز يفصل بينهما فإنه يجرى عليه ما يجرى على المضارع المسند لذلك الضمير من غير اختلاف فى الأحكام ولا فى التغيرات ؛ فالمضارع والأمر سيّان فيما يجرى عليهما عند الإسناد لضمائر الرفع البارزه ؛ سواء أكان آخرهما صحيحا أم معتلا ، مؤكّدين أم غير مؤكّدين ، مع ملاحظه الاختلاف بينهما فى ناحيتين هامتين.

أولاهما : أن الأمر مبنى دائما فى كل الأساليب ؛ سواء أكان مؤكدا أم غير مؤكد.

وثانيتهما : أنه لا تلحقه نون الرفع مطلقا. وسيجىء تفصيل الكلام عليه مع المضارع آخر الباب (٤).

٣ - أن توكيد فعل الأمر بها جائز فى كل أحواله (٥) ، بغير قيد ولا شرط ، وكذلك المضارع المبدوء بلام الأمر.

أما المضارع المجرد من هذه اللام فلتوكيده أحوال أربعه (٦) ، هى : وجوب التوكيد ، وامتناعه ، واستحسانه ، وقلّته. وإليك البيان :

الأولى والثانيه : يجب توكيده ، حين يكون مثبتا ، مستقبلا ، جواب قسم ، مبدوءا باللام (٧) التى تدخل على جواب القسم ، ولا يفصل بينه وبين هذه اللام فاصل ؛

١- فى ص ١٧٧ و ١٩٠.

٢- فى ص ١٧٧ و ١٩٠.

٣- انظر رقم ١ من هامش الصفحه السابقه.

٤- ولا داعى لأن نقول : فعل أمر مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحه الآتيه لمناسبه النون وإنما نقول - تيسيرا بغير تلك الإطاله : فعل أمر مبنى على الفتح ، لاتصاله بنون التوكيد - كما سبق فى ح ٦١.

٥- فتدخل الحالات التى يخرج فيها عن معنى الأمر الخالص إلى غرض آخر مع بقاء صيغته على حالها ؛ كخروجه إلى الدعاء فى شعر لأحد الأنصار كان يردده النبى عليه السّلام يوم غزوه الخندق ، ومنه : فثبّت الأقدام إن لاقينا وأنزلن سكينه علينا

٦- انظر «ب» من الزياده والتفصيل ص ١٧٠.

٧- عند من يرى - كالبصريين - أن هذه اللام لا تعيّنه للحال - وسيجىء هذا فى ص ١٦٦ -.

نحو : والله لأعملن الخير جهدى - بالله لأجتنبّ قول السوء قدر استطاعتى - تالله لنحاربن الشر ما وسعتنا المحاربه (١) ... فالأفعال المضارعه : (أعمل - أجتنب - نحارب ...) واجبه التوكيد بالنون ، لاستيفائها الشروط كلها ، فهى مثبته ، مستقبله الزمن (٢) ، وقبلها قسم وقعت فى جوابه ، مصدّره بلام الجواب ، بغير فاصل بينهما.

فإذا فقد بعض الشروط نشأت صوره جديده قد يمتنع فيها توكيده ، وقد يصح إذا انطبقت عليها أوصاف المنع أو أوصاف الجواز التاليه :

فمن الصور التى يمتنع فيها توكيد المضارع بالنون أن يفقد شرط الثبوت فى الحاله السالفه فيكون منفيّا ، إمّا لفظا ؛ نحو : إن دعيت للشهاده فو الله لا أكتم الحق ، وإما تقديرا نحو : قوله تعالى : (تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ...) أى : لا تفتأ ، لأن حذف «لا» النافيه كثير فى جواب القسم عند أمن اللبس (٣).

ومن الصور التى يمتنع فيها توكيده أيضا أن يفقد شرط الاستقبال فى تلك الحاله أيضا ؛ فيكون زمنه للحال بقرينه تدل على هذا ، كقول الشاعر :

١- أى : مده اتساع المحاربه لنا ، واقتدارنا عليها

٢- لأن نون التوكيد تخلص زمن المضارع للمستقبل ، ولا علامه أو قرينه هنا تمنع تجرده للاستقبال (كما أوضحنا فى ص ١٦٤ ، وفى ح ١ ص ٣٨ م ٤).

٣- تحذف العرب - أحيانا - «لا» النافيه فى جواب القسم ، مع ملاحظتها وتقديرها فى المعنى ؛ لأن اللبس عندئذ بين المنفى والموجب مأمون ، إذ لو كان الجواب غير منفى فى المعنى والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكدا باللام والنون معا ، جريا على الأغلب فى جواب القسم عند البصريين ، وبأحدهما عند أكثر الكوفيين. - ومن أمثله حذف «لا» النافيه فى الآيه السالفه : ((تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ) أى : لا تفتأ. جاء فى أمالى أبى القاسم الزجاجى - ص ٥٠ - فى بيت ليلى الأخيليه ترثى توبه : فأقسمت أبكى بعد توبه هالكا وأحفل من دارت عليه الدوائر (أى : لا أبكى ولا أحفل) ما نصه : «تريد : لا أبكى ... والعرب تضمر «لا النافيه» فى جواب القسم مع ملاحظتها فى المعنى ؛ لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون : كقولك : والله لأخرجن. قال الله عزوجل : «تالله تفتأ تذكر يوسف» أى : لا تفتأ تذكر يوسف). اه. وقال الشاعر : فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى أى : لا أبرح ... - وقد ذكرنا ما تقدم بمناسبه أخرى فى الجزء الأول عند الكلام على : «فتىء» م ٤٢ ص ٥١٠ وفى الجزء الثانى م ٩٠ ص ٣٨٣ بمناسبه الكلام على أحرف القسم وجوابها.

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم

ليعلم ربى أن بيتى واسع

وقول الآخر :

يمينا لأبغض كلّ امرئ

يزخرف قولا ، ولا يفعل

لأن المعنى هنا على الحاليه ، ولأن لام جواب القسم الداخله على المضارع تخلص زمنه للحال - عند فريق من النحاه (١) - ونون التوكيد تخلصه للمستقبل ؛ فيتعارضان.

ومن الصور الممنوعه أيضا أن يكون فى تلك الحاله السالفه مفصولا من لام الجواب ، إما بمعموله ، وإمّا بغيره ؛ كقد ، أو سوف ، أو السين ؛ نحو : والله لغرضكم تدركون بالسعى الدائب ، والعمل الحميد. ومثل : والله لقد تنالون رضا الناس بحسن معاملتهم. ونحو قوله تعالى : ((وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى)) والأصل : والله لسوف ...

الثالثه : أن يكون توكيده هو الكثير المستحسن ؛ لكنه - مع كثرته واستحسانه - لا يبلغ درجه الواجب. وأمارته : أن يكون المضارع فعل شرط للأداه : «إن» الشرطيه المدغم فيها «ما» الزائده للتوكيد (أى : إمّا) ، أو : يكون مسبوقا بأداه طلب تفيد الأمر ، أو النهى ، أو الدعاء ، أو العرض (٢) ، أو التحضيض ، أو أو التمنى ، أو الاستفهام ...

فمثال المضارع المسبوق «بإمّا» : إمّا تحذرن من العدو تأمن أذاه ، وإما تهملن الحذر تتعرض للخطر. والأصل : إن تحذر ... وإن تهمل ... زيدت «ما» على «إن» الجازمه ، وأدغمت فيها. ولا يحسن فى النثر ترك هذا التوكيد بعد إمّا ، لكنه يصح فى الشعر للضروره ، كقول القائل :

١- غير البصريين - كما أشرناء فى رقم ٦ من هامش ص ١٦٤. - ومعلوم أن الذى يعين المضارع للحال أمور ؛ منها : كلمه : الآن ، أو : الساعه ... ، ومنها النفى بليس ، ومنها : لام الابتداء ... ، إلى غير هذا مما سردناه فى موضعه الأنسب (ح ١ ض ٣٦ م ٤) فمن يريد الدلاله على الحال بغير لام القسم فى مثل البيتين السالفين فله وسائل ؛ منها : أن يقول فى النتر : ليعلم الآن. ويمينا لأبغض الساعه ...

٢- العرض : طلب فيه لين ورفق (ويظهران فى اختيار الكلمات الرقيقه ، وفى نبرات الصوت) والتحضيض : طلب فيه عنف وشده (ويظهران فى اختيار الكلمات الجزله والضخمه وفى النبرات القويه العنيفه). والأداه الغالبه فى العرض هى : (ألا) المخففه. وقد تستعمل قليلا للتحضيض. وأدواته الغالبه هى : لولا - لوما - هلّا - ألا - وسيجىء الكلام على هذه الأدوات فى بابها الخاص. - ص ٤٧٧ -

يا صاح ، إمّا تجدنى غير ذى جده (١)

فما التخلّى عن الإخوان من شيمى

ومثال المسبوق بأداه تفيد الأمر : لتحذرن مديح نفسك ، ولتدعن الثناء عليها ، وإلا كنت هدفا للسخريه والمهانه.

ومثال المسبوق بالنهى قوله تعالى : (وَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ) ، وقول الشاعر :

لا تحسبنّ العلم ينفع وحده

ما لم يتوّج ربّه بخلاق (٢)

ومثال المسبوق بالدعاء قول القائل :

لا يبعدن (٣) قومى الّذين

همو

سمّ العداه وآفه الجزر ...

وبالعرض قولهم : ألا تنسينّ إساءه من أعتبك (٤).

وبالتحضيض قول الشاعر :

هلّا تمنّ بوعد غير مخلفه

كما عهدتك فى أيّام ذى سلم

وبالتمنّى قول الشاعر :

فليتك يوم الملتقى ترينّنى

لكى تعلمى أنى امرؤ بك هائم

وبالاستفهام قول الشاعر :

أتهجرنّ خليلا صان عهد كمو

وأخلص الودّ فى سرّ وإعلان؟

الرّابعه : أن يكون توكيده قليلا ، وهو - مع قلته - جائز ، لكنه لا يرقى فى قوته ودرجته البلاغيه مرقى النوعين السالفين. وعلامته : أن يكون بعد «لا» النافيه كقوله تعالى: (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً). أو بعد : «ما» الزائده التى لم تدغم فى «إن» الشرطيه ؛ كقولهم فى المثل : بعين ما أرينّك (۵) ، وقول الشاعر فى المال :

۱- مال وغنى.

۲- بنصيب من الخير والصلاح. وكذلك قول الشاعر : لا يخدعنّك من عدوّ دمعه وارحم شبابك من عدوّ ترحم

۳- لا يبعدن ؛ أى : لا يهلكن (الفعل : بعد يبعد ، بمعنى : هلك يهلك). دعاء لقومه ألا يصيبهم الهلاك ، ويصفهم بأنهم سم لأعدائهم ، آفه لجزرهم (جمع : جزور. والجزور مؤنثه فى لفظها. ومعناها الغالب : الناقه ، وقد يراد منها الجمل) وإنما كانوا آفه لها لكثره ذبحهم إياها لأنفسهم ، وللضيوف وهذا كنايه عن الكرم.

۴- أزال سبب عتابك.

۵- هذا مثل قديم تقوله لمن يخفى عنك أمرا أنت به بصير ، تريد : إنى أراك بعين بصيره «فما» زائده. وجاء فى الأساس ما معناه أنك تقول هذا لمن أرسلته واستعجلته ؛ فكأنك تقول له : لا تدو على شىء ، فانى أنظر إليك ، أى : لا تقف - لا تنتظر. وفى هذا المثل تأييد للحكم بصحه تقديم شبه الجمله على متعلقه الفعل المؤكد بالنون - كما سيجىء فى الحكم الرابع -

قليلا به (١) ، ما يحمدنّك

وارث

إذا نال مما كنت تجمع مغنما

ويدخل فى هذا «ما» الزائده بعد «ربّ» ؛ نحو : ربما يقبلن الخير وراء المكروه(٢).

أو بعد : «لم» (٣) كقول الشاعر :

من جحد الفضل ولم يذكرن

بالحمد مسديه فقد أجرما

أو بعد أداه شرط غير «إن» المدغمه فى : «ما» الزائده ؛ كقول الشاعر :

من تشقفن (٤) منهم فليس

بآيب

أبدا ، وقتل بنى قتيبه شافى

٤ - عدم تقديم معمول فعلها على هذا الفعل (٥) ، إلا إن كان المعمول شبه جمله فيصح التقديم - فى الرأى الأرجح - ؛ ففى مثل : اسمعن النصح ... لا يصح أن يقال : النصح السمعن. بخلاف لا تثقن بمنافق ، واحذرنه عند تقلب الأيام ، فيصح أن يقال : بمنافق لا تثقن ، وعند تقلب الأيام احذرنه (٦).

٥ - وقوع تغيرات أخرى تلحق المضارع صحيح الآخر ومعتلّه ، وكذا الأمر ، عند إسنادهما لضمائر الرفع البارزه ؛ فقد يحذف حرف العله عند الإسناد

١- الضمير عائد على المال فى بيت قبله هو : أهن للذى تهوى التّلاد ؛ فإنه إذا مت كان المال نهبا مقسما و «قليلا» نعت لمصدر محذوف ، والتقدير : حمدا قليلا يحمدنك وارث .. وفى البيت شاهد آخر يحكم عليه بالضعف هو تقديم كلمه «قليلا» النعت مع منعوته المحذوف ، مع أنهما معمولان للمضارع المؤكد بالنون وليسا شبه جمثه - إذ شبه الجمله هو الذى قد يباح تقديمه - كما فى آخر الهامش السالف ، وكما سيجىء فى الحكم الرابع -

٢- منع بعض النحاه التوكيد بالنون بعد : «ربما» بحجه أنها لا تدخل على الزمن المستقبل أو ما هو فى حكمه. ويرى سيبويه صحه التوكيد ، بحجه وروده فى المأثور. وقد يكون الأفضل الأخذ بالرأى الأول ليكون حكم «رب» مطردا.

٣- انظر «ا» من الزياده والتفصيل ، ص ١٧٠ ، حيث الرأى المعارض ، ولعله أنسب.

٤- تصادف وتقابل.

٥- لأن فعلها لا يعمل فيما قبله ؛ وهو لـذلك لا يفسـر عاملا محـذوفا قبله. أما تعلق شـبه الجمله ، إذا كان متقـدما على هذا الفعل فالشائع أنه لا يجوز ، وهناك رأى آخر يجيزه. - طبقا للبيان الذى سـبق (فى هامش ص ٨٦ ج ٢ م ٦٧ - باب النائب عن الفاعل) واعتمادا على بعض الشواهد التى تؤيده ، ومنها ما تقدم.

٦- لهذا صله بما سبق فى رقم ٥ من هامش الصفحه السالفه ، ورقم ١ هنا.

أو يقلب. وقد يحذف الضمير إذا كان واو جماعه ، أو ياء مخاطبه ، وقد يتحرك بحركه مناسبه له من غير أن يحذف. وقد تحذف نون الرفع ، أو تدغم بغير حذف ... إلى غير هذا من التغيرات المختلفه المترتبه على التوكيد ، والتى سنذكرها آخر الباب (1) تفصيلا - كما قلنا -.

۱- ص ۱۷۷ - وفيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «نونا التوكيد» (وسنضع جهه اليسار رقما لكل بيت كما ورد فى ترتيب بابه بالألفيه ؛ لأننا لم نلتزم فى عرض مسائل هذا الباب ترتيبها فى أبيات الناظم). للفعل توكيد بنونين ؛ هما كنونى : اذهبنّ ، واقصدنهما - ۱ يريد بالمثال الأول : نون التوكيد المشدده ، وبالثانى : المخففه. ثم قال : يؤكّدان «افعل ، ويفعل» آتيا ذا طلب ، أو شرطا امّا تاليا - ۲ المراد من «افعل» : الأمر. ومن «يفعل» آتيا ، المضارع الآتى ، أى : الذى زمنه مستقبل ، حاله كونه ذا طلب ، أو : كونه شرطا تاليا إما. (ففى الجمله تقديم وتأخير) : أو : مثبتا فى قسم مستقبلا وقلّ بعد ، «ما» و «لم» وبعد : «لا» - ۳ وغير «إمّا» من طوالب الجزا وآخر المؤكّد افتح ؛ كابرزا - ۴ يريد : أن توكيد المضارع قليل بعد : «ما» و «لم» ، و «لا» وبعد غير «إن» الشرطيه المدغمه فى «ما» ، من باقى طوالب الجزاء ، أى : باقى الأدوات الشرطيه التى تطلب جزاء. ويفهم من كلامه السالف أن توكيد المضارع كثير فى غير هذه المواضع التى سردها. ومن الكثير ما ذكره أولا- مجملا- ثم قال : إن آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح ؛ «كابرزا» وأصله : «ابرزن» بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا لأجل الوقف. وسرد بعد هذا أبياتا أربعه فى أنواع من التغييرات التى تصيب الفعل عند إسناده لضمائر الرفع البارزه ، وسنعود إليها عند الكلام على هذه التغييرات ، ثم بين الأحكام التى تختص بها «الخفيفه» ، وعرضها فى خمسه أبيات ختم بها الباب وسنذكرها فيما يلى - ص ۱۷۲ وما يليها -

زياده وتفصيل

(ا) يرى بعض النحاه - ورأيه سديد - أن توكيد المضارع المنفى بالحرف : «لم» قليل ، قله ذاتيه تدخله فى حكم النادر الذى لا يصح القياس عليه ، وليست قله نسبيه ؛ (أى : بالنسبه لغيره ، حيث يشترك القليل والكثير معا فى الكثره التى تبيح القياس عليهما ، ويمتاز الكثير بزياده الدرجه فيها). وحجته أن «لم» حرف يقلب زمن المضارع للمضى ، ونون التوكيد حرف يخلص زمنه للمستقبل ، فيتعارضان. وهذا رأى يحسن الاقتصار عليه.

(ب) جرى بعض النحاه على تقسيم حالات المضارع - من ناحيه توكيده بالنون - خمسه أقسام ، غير الحاله التى يمتنع فيها توكيده.

الأولى : وجوب توكيده ... وهى الحاله التى أوضحناها.

والثانيه : أن يكون توكيده قريبا من الواجب ، وذلك حين يكون مسبوقا «بإن» الشرطيه المدغم فيها : «ما» الزائده.

والثالثه : أن يكون توكيده كثيرا ؛ وذلك إذا وقع بعد أداه طلب : (أمر - نهى - دعاء - عرض - حضّ - تمنّ - استفهام).

والرابعه : أن يكون توكيده قليلا. وذلك بعد : «لا» النافيه ، أو «ما» الزائده غير المسبوقه بإن الشرطيه.

والخامسه : أن يكون توكيده أقل ، وذلك بعد : «لم» الجازمه ، أو أداه شرط أخرى.

وذكروا لهذا التقسيم تعليلات مصنوعه لا يعرفها العرب ، ولم تخطر ببالهم ، والتعليل الحق فى التقسيم يجب أن يقتصر على كثره الاستعمال وقلته بين العرب.

فما الحاجه إلى هذا التقسيم الخماسىّ والسداسى ، مع أن القسم الثانى والثالث لا يختلفان فى الأثر؟ فحكمها واحد ؛ هو : شده الحاجه معهما إلى التوكيد. وإن كانت هذه الحاجه لا تبلغ مرتبه الوجوب ؛ إذ لا أهميه لزياده أحدهما على الآخر فى درجه الكثره والنّوع ؛ لأنهما - معا - مشتركان عند العرب فى الكثره التى تفيد شده الحاجه للتوكيد ، وتجعل استعماله قياسيّا قويّا ، وما يزيد على هذا القدر المشترك يصير زياده فى الدرجه البلاغيه ؛ لا فى صحه الاستعمال وقوته ، وهذه

الزياده متروكه لتقدير المتكلمين فى العصور المختلفه - بعد عصور الاحتجاج - ولرغبتهم فى محاكاه هذا أو ذاك على حسب مقتضيات الأحوال. فهى متنقله بينهما ؛ فإن لم تتجه الرغبه إلى محاكاه الزائد ، - لغرض بلاغى - ، وشاع الاستعمال الأدبىّ على إهمالها ، اكتسبها الآخر وصار هو الشائع ، وانتقلت إليه درجه الزياده. ولا عيب فى هذا ؛ فكلاهما بليغ صحيح يقاس عليه ، وكلاهما كثير ، لكنه قد يحتفظ لنفسه دون الآخر بمرتبه الزياده فى الاستعمال زمنا مؤقتا ، تنتقل بعده إلى نظيره.

ومثل هذا يقال فى القليل والأقل. فما الحاجه إلى تفريقهما ، وعدم إدماجهما فى قسم واحد ما دامت قلّتهما ليست مانعه من القياس عليهما ؛ لأنها قله نسبيه عدديّه (أى : على حسب نسبه أحدهما للآخر). وليست قله ذاتيه تمنع القياس.

الأحكام التى تختص بها نون التوكيد الخفيفه دون الثقيله

تنفرد المخففه بأمور أربعه :

الأول : عدم وقوعها - فى الرأى الأرجح - بعد ألف اثنين ، أو غيرها من أنواع (١) الألف ؛ نحو : (أيها الشابّان ، عاملانّ زملاءكما بكريم المعامله ، واجتنبانّ كثره العتاب ؛ فإنه يفضى إلى القطيعه.) فتتعين المشدده هنا مع بنائها على الكسر ، ولا يصح مجىء الخفيفه ؛ لأن المنع هو الأعم الأغلب فى الكلام المأثور.

ويجيز بعض النحاه مجىء الخفيفه ساكنه ، أو متحركه بالكسر ؛ متابعه لبعض العرب ، والأنسب الاقتصار على الأغلب ؛ منعا للتشعيب ، وابتعادا عما فيه من إلباس وخفاء(٢) ...

الثانى : عدم وقوعها - فى الرأى الأحسن - بعد نون النسوه مباشره. فإذا كان الفعل المضارع أو الأمر مسندا لنون النسوه وأريد توكيده بالنون ، وجب - فى هذا الرأى الأعلى - أن تكون نون التوكيد مشدده ، مبنيه على الكسر ، ووجب أن يفصل بينها وبين نون النسوه ألف زائده ، لا مهمه لها إلا الفصل بينهما ؛ نحو : (أيتها السيدات : لا تقصّرنانّ فى واجبكن القومىّ ، وفى مقدمته حسن تربيه الأولاد ، والإشراف على شئون البيت ، واعلمنان ما فى تقصيركن من ضرر شامل ، وإساءه عامه). فلا يصحّ مجىء الخفيفه هنا - فى الرأى الأحسن الذى يحتّم الاقتصار على المشدده المكسوره ، بعد الألف الفاصله ؛ كهذا المثال ، وبعد ألف الاثنين ؛ كالمثال السابق فى القسم الأول ، وبعد غيرهما من كل أنواع الألف (٣) :

١- كالألف الفاصله التى فى النوع التالى.

٢- فى هذا الأمر يقول ابن مالك : ولم تقع خفيفه بعد الألف لكن شديده ، وكسرها ألف - ١٠

٣- وفيه ابتعاد أيضا عن اللبس ، وعن صور خياليه تنشأ عند الوقف. ومن هذه الصور الخياليه المتعدده قلب نون التوكيد الخفيفه ألفا عند الوقف بعد ألف الاثنين ، أو الألف الفاصله بين النونين ... - فى رأى من يجيز وقوعها بعدهما - فى مثل يا لاعبان دحرجان كرتكما ، يا لاعبات دحرجنان كرتكن ؛ فتصير : دحرجا ا - ودحرجنا ا. ثم تقلب الألف الثانيه همزه ؛ فيقال فيهما : دحرجاء ، ودحرجناء ؛ لوقوع الألف الثانيه متطرفه بعد ألف ؛ فتقلب الأخيره همزه. - تطبيقا للقواعد الصرفيه فى كل ذلك -

وفى الاكتفاء بهذا الرأى ، ابتعاد عن اللبس والخفاء (١).

الثالث ؛ وجوب حذفها - فى الرأى الشائع - لفظا لا خطّا إذا وليها ، مباشره ، ساكن ، ولم يوقف عليها. وسبب حذفها الفرار من أن يتلاقى ساكنان فى غير الموضع الذى يصح فيه تلاقيهما (٢) - ؛ نحو : لا تتعودن الحلف ، ولا تصدّقن الحلّاف ، فتحذف النون الخفيفه عند النطق ، وتبقى الفتحه التى قبلها دليلا عليها ؛ فلا يلتبس الأمر على السامع ؛ إذ لا مسوّغ لوجود الفتحه فى هذا الباب إلا وجود نون التوكيد بعدها ، مذكوره أو محذوفه. ومنه قول الشاعر :

ولا تهين (٣) الفقير ؛

علّك أن

تركع يوما ، والدهر قد رفعه

فالمضارع مجزوم بلا الناهيه ؛ فلا مسوّغ لوجود الفتحه على النون ، وبقاء الياء قبلها إلا ملاحظه نون التوكيد الخفيفه المحذوفه.

ولا داعى فى هذه الصوره لحذفها كتابه - فى غير الضروره - كما يرى بعض

١- وفى الأمر الثانى الذى تنفرد به الخفيفه يقول ابن مالك : وألفا زد قبلها مؤكّدا فعلا إلى نون الإناث أسندا أى : زد قبلها مباشره ألفا حين يكون الفعل المؤكّد مسندا إلى نون النسوه.

٢- يصح تلاقى الساكنين عند الوقف ، وعند قصد النطق ببعض ألفاظ التهجى وذكر أسمائها ؛ نحو : كاف - جيم - لام ، وفى غير هذين لا يصح تلاقى الساكنين إلا إذا تحققت شروط ثلاثه ، فمتى تحققت جاز الالتقاء ، ووصف بأنه «على حدّه» أى : على النمط المشروع المحدد لصحه التلاقى. «أولها» : أن يكون الساكن الأول حرف لين (أى : حرف عله ساكنا) «ثانيها» : أن يكون بعده حرف صحيح ساكن ، مدغم فى مثله. «ثالثها» : أن يكون التلاقى فى كلمه واحده ؛ ومن الأمثله للألف : (شابّه - عامّه - ضالّون - صادّون.) وللواو : تمودّ الثوب (الأصل : ماددت البائع الثوب : أى : مدّ كل منا الثوب : فتمادّ الثوب ، وهذه التاء هى تاء المطاوعه. فإذا بنى الفعل «تمادّ» للمجهول صار : تمودّ). وللياء : خويصّه ؛ تصغير : «خاصّه» ، و «أصيمّ» تصغير «أصمّ». وبناء على الشرط الثالث لا يكون التقاء الساكنين مع نون التوكيد الخفيفه جاريا على حدّه ، وبالرغم من هذا يحذف أول الساكنين كما سنعرف. ويرى بعض النحاه : - ورأيه أحسن - أن التلاقى المباح ليس مقصورا على كلمه واحده ، فقد يكون فيها وفيما يشبه الكلمه الواحده أيضا ، كالكلمات التى يتصل بآخرها فاعلها الذى هو واو الجماعه ، أو ياء المخاطبه ، أو ألف الاثنين ، وبعد كل ضمير من هذه الضمائر نون التوكيد (انظر ما يتصل بهذا ويوضحه فى ج ١ ص ٣٣ ، ٦٣ م ٤ وم ٧) وكما يتضح فى هذا الباب.

٣- البيت للأضبط بن قريع الجاهلى ، فهو ممن يحتج بكلامهم. وقد حذفت فيه نون التوكيد.

النحاه ، وحجته الاكتفاء بوجود الفتحه الداله عليها - لأن هذا الحذف الخطّى قد يوقع فى لبس أو احتمال ، يحسن الفرار منهما.

وأفضل من كل ما سبق تحريكها بالكسر إذا وليها ساكن. وهذا رأى فريق آخر من النحاه ، وحجته : أن الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر (١) ، وأن الكسر هنا أخفّ وأبعد من اللبس ؛ فوق أنه مسموع فى بعض أمثله قليله ؛ لكنها على قلتها مسايره للأصل العام السالف.

وهذا الرأى - على قله أنصاره - أفضل كما قلنا ، لبعده عن شائبه اللبس

١- قال شارح المفصل (ج ٩ ص ١٢٧) ما نصه : (اعلم أن الأصل فى كل ساكنين التقيا أن يحرك الأول منهما بالكسر ؛ نحو : بغت الأمه ، وقامت الجاريه ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعله ...) ولم يذكر هو ولا غيره من المتمسكين بحذفها تعليلا مقبولا لحذف نون التوكيد الخفيفه التى يليها ساكن ، ولا لخروجها على الأصل العام. بل إن حذفها قد يؤدى إلى لبس محقق فى حالات متعدده ؛ منها : المضارع المؤكد بالنون ، المعطوف على مضارع آخر كذلك ، مسبوق ، بلا الناهيه ، مثل : لا تهملن وتلعب الساعه. فما نوع الفتحه التى على المضارع «تلعب»؟ أهى فتحه بناء بسبب نون التوكيد المحذوفه ، والواو للعطف المجرد الذى لا أثر له فى المعيه ، ولا فى البناء أيضا - من باب أولى ، لما هو هو معروف من أن العطف المبنى لا يجلب البناء للمعطوف مطلقا - أم هى فتحه إعراب ، والواو للعطف والمعيه معا؟ لا قرينه تمنع أحد الاحتمالين بالرغم من اختلاف المعنى اختلافا واسعا بينهما. حاله أخرى : هى الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف إذا أريد توكيده بالنون الخفيفه مع جزمه بلا الناهيه ، فى مثل : لا تخشين الأذى فى سبيل الحق ... فلو حذفنا النون لالتقاء الساكنين وتركنا الفتحه قبلها دليلا عليها ، لصار الكلام : لا تخشى الأذى فى سبيل الحق. وترك هذه الياء - المتطرفه ، المتحركه ، التى قبلها فتحه ، - من غير قلبها ألفا ، مخالف للضوابط اللغويه الأساسيه. كما أن قلبها ألفا ، عملا بتلك الضوابط يؤدى إلى أن نقول : لا تخشى الأذى (بألف مكتوبه ياء) فنقع فى محذور ؛ هو تلاقى الساكنين الذى يقتضينا أن نتخلص منه بحذف ألف العله من آخر الفعل ، وهذا الحذف يؤدى إلى لبس لا دليل معه على أن الفعل مؤكد فى أصله. وعدم التخلص منه يؤدى أيضا إلى لبس ؛ هو : اعتبار «لا» نافيه ، وليست ناهيه. لما سبق - وغيره - كان «ياسين» فى حاشيته على التصريح محقا حين قال ما نصه عن التقاء نون التوكيد الخفيفه بساكن فى الصوره السالفه : (هلا حركت وأبقيت كغيرها من الحروف إذا كانت ساكنه ، ولقيت ساكنا؟. قلت : أشار السعد فى شرح التصريف إلى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون. وأقول فحينئذ ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنا ؛ كمن ، وعن؟ فتأمل). اه. فموضوع سؤاله صحيح دقيق ، لمسايرته للأصل العام فى التقاء الساكنين ، والإجابه عنه جدليه محضه. وكان حقها أن تؤيّد بالسماع الذى له القول الفصل ؛ ولهذا جاءت واهيه متداعيه ، وقد دفعها بسؤال آخر هدمها وأبادها.

والغموض ، وخلوه من التفريق بين حالتى النطق والكتابه. فإن وجد من يعارض فى أنّه الأفضل فلا أقل أن يكون فى منزله الرأى الشائع الذى يوجب الحذف.

أما عند الوقف عليها فلها حكم خاص يذكر فى الأمر الرابع التالى :

الرابع : وجوب قلبها ألفا عند الوقف عليها ، بشرط أن تكون النون الخفيفه بعد فتحه ؛ ففى مثل : احذرن قول السوء ، وتعودن حبس اللسان عن منكر القول - نقول عند الوقف على الفعلين المؤكّدين : احذرا - تعودا ... والقرائن كفيله بأن تدل على نوع هذه الألف ، وأن أصلها نون التوكيد الخفيفه ...

فإن لم تكن النون الخفيفه بعد فتحه ، بأن كانت بعد ضمه ، أو كسره - وجب أمران : حذف النون ، نطقا لا كتابه ، وإرجاع ما حذف من آخر الفعل بسبب وجودها عند وصل الكلام وعدم الوقف ، ففى مثل : (أيها الفتيان ، لا تهابن مقابله الشدائد ، ولا تخافن ملاقاه الصّعاب فى سبيل إدراك الغايات النبيله. وفى مثل : يا فتاتى : لا تحجمن عن احتمال العناء فى شريف المقاصد ، وسنىّ الأغراض) ... نقول عند الوقوف على الأفعال المؤكده مع أمن اللبس : لا تهابوا - لا تخافوا ... - لا تحجمى ... بحذف نون التوكيد الخفيفه ، وإرجاع واو الجماعه وياء المخاطبه اللتين حذفتا نطقا فقط عند وجود النون الخفيفه للتخلص من التقاء الساكنين. أما عند حذفها فلا التقاء لساكنين فلا يحذف الضمير ، ويعود إن كان محذوفا نطقا بسبب وجودها.

ومن الأمرين الثالث والرابع يتبين أنها تحذف وجوبا فى حالتين :

الأولى : حذفها فى النطق دون الكتابه إن وقع بعدها ساكن ، ولم يوقف عليها ، - وهذا الرأى هو الشائع ، وإن كان غير الأنسب اليوم -.

والأخرى حذفها فى النطق دون الكتابه. إن وقف عليها بعد ضم أو كسر. مع إرجاع ما حذف لأجل وجودها عند عدم الوقف.

وكل ما سبق جار على أشهر الآراء المستنبطه من أكثر اللغات شيوعا ، وقد أهملنا الآراء الضعيفه المتعدده التى لا خير فى نقلها ، وليس من ورائها اليوم إلا البلبله والاضطراب(١) ...

١- وفى الأمرين الثالث والرابع يقول ابن مالك : واحذف خفيفه لساكن ردف وبعد غير فتحه إذا تقف - ١٢ - - أى : احذف نون التوكيد الخفيفه إذا ردفها (وليها وجاء بعدها) ساكن. وكذلك إذا وقعت عند الوقف عليها ، بعد غير الفتحه. وغير الفتحه هو الكسره والضمه. ثم قال : واردد إذا حذفتها فى الوقف ما من أجلها فى الوصل كان عدما - ١٣ يريد : إذا وقفت عليها وجب أن ترجع إلى الفعل ما عدم منه (أى : حذف منه) فى وصل الكلام بسببها ، وعند وجودها. وختم الباب بقوله : وأبدلنها بعد فتح ألفا وقفا ؛ كما تقول فى قفن : قفا - ١٤ أى : أن نون التوكيد إذا وقف عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفا. وساق لهذا مثلا ؛ وهو : «قفن» حيث وقعت النون بعد الفاء المفتوحه. فعند الوقف يقال : قفا.

زیاده وتفصیل :

ارتضی بعض النحاه تسمیه الأمور الأربعه السالفه : «خصائص تمتاز بها نون التوکید الخفیفه» ، أو «أمور تنفرد بها». ولا مانع من هذا علی اعتبار تلک الخصائص أو الأمور أحکاما بعضها عدمیّ (أی : سلبی) کالأول والثانی ، وبعضها حذف - طبقا للشائع - کالثالث ، أو : قلب ؛ کالرابع فی بعض حالاته.

ولا مانع فی الوقت نفسه من اعتبار تلک الأمور الأربعه خصائص تمتاز بها نون التوکید الشدیده دون الخفیفه ، ولکن علی أساس آخر : هو أنها أمور إیجابیه ؛ لا عدم أو لا سلب فیها ، ولا تغییر. فالأول : وقوعها بعد ألف الاثنین ، والثانی : وقوعها بعد الألف الفاصله ، والثالث : بقاؤها إذا ولیها ساکن. والرابع : بقاؤها علی حالها من غیر حذف أو قلب عند الوقف ...

ص: ۱۷۶

المسأله ۱۴۴ : إسناد المضارع والأمر

الكلام على المضارع

المسأله ۱۴۴ : إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزه بغير توكيدهما ، ومع التوكيد.

(۱)

عرفنا (۲) أن المضارع معرب فى كل أحواله ، إلا إذا اتّصل بآخره نون النسوه ؛ فيبنى على السكون (۳) ، كالأمثله السالفه ، أو اتّصل بآخره نون التوكيد اتصالا مباشرا ؛ فيبنى على الفتح ، سواء أكان صحيح الآخر ؛ نحو : أتأمرن بالمعروف ، وأنت لا تأتمرن به؟ أم معتل الآخر مطلقا ؛ (أى : بالألف ، أو الواو ، أو الياء) كقول ناصح لأخيه : لا تنهين عن الأذى ، وأنت تمارسه ، ولا ترجون من لئيم خيرا وإن تودد إليك ، ولا تفترين حديثا ، ولو توهمت أن الناس به مصدقون. ومن هذا قول القائل :

فلا تبكين فى إثر شىء ندامه

إذا نزعته من يديك النوازع

فالأفعال المضارعه : (تأمر - تأنمر - تنهى - ترجو - تفترى - تبكى ...) مبنيه على الفتح لاتصالها - مباشره - بنون التوكيد.

ومما تجب ملاحظته أن حرف العله : «الألف» لا بد أن ينقلب ياء مفتوحه للبناء قبل : «نون التوكيد» كما فى المثال السالف وأشباهه. أما «واو» العله و «ياؤها» فيبقيان على صورتهما مع تحريكهما بفتحه البناء ؛ لأجل نون التوكيد.

ولا يصح حذف حرف عله من تلك الثلاثه لأجل الجازم إن كان المضارع مسبوقا بجازم - كما فى الأمثله المتقدمه ؛ لأن مراعاه نون التوكيد أهمّ وأولى فى تلك الصور ؛ فالمضارع فيها مبنى على الفتح لفظا ، ولكنه فى محل جزم.

فإن لم يكن اتصال هذه النون بآخر المضارع اتصالا مباشرا لم يصح بناؤه على الفتح ، وذلك حين يفصل بينهما ضمير رفع بارز ؛ (ألف اثنين ، أو واو

۱- الكلام على الأمر فى ص ۱۹۰.

۲- فى ص ۱۶۳. (والتفصيل فى ج ۱ ، باب المعرب والمبنى).

۳- وفى كل الصور والحالات لا يكون اتصالها به إلا مباشرا - كما فى رقم ۱ من هامش ص ۱۶۳ و ۱۸۱ -

جماعه ، أو ياء مخاطبه ، أو نون نسوه) فإن أريد توكيده مع وجود فاصل من هذه الضمائر البارزه جاز ولكن من غير بناء على الفتح. ويترتب على هذا التوكيد عند وجود الضمير الفاصل وقوع تغييرات حتميه تختلف باختلاف آخر المضارع ؛ أهو صحيح الآخر أم معتله؟ وفيما يلى بيان هذه التغييرات الحتميه (١) :

(ا) إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزه بغير توكيد ، وبتوكيد :

١ - إذا كان المضارع صحيح الآخر ؛ مثل : «تفهم» ، وأردنا إسناده لألف الاثنين من غير توكيد - قلنا : أنتما تفهمان. والإعراب : «تفهمان» ، مضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل. فهو معرب حتما.

أما عند التوكيد ، وقبل إحداث التغيير فنقول : «أأنتما تفهمانّ؟» بنون التوكيد الثقيله المفتوحه ، ولا يصح - فى الأرجح - مجىء الخفيفه بعد ألف الاثنين (٢). والمضارع هنا معرب أيضا ؛ لوجود الضمير : (ألف الاثنين) فاصلا بينه وبين نون التوكيد المشدده. غير أنه اجتمع فى آخر اللفظ ثلاثه (٣) أحرف زوائد ،

١- سنذكرها بتفصيل وإسهاب وجلاء ؛ لدقتها وخفائها على كثير ، مع شده الحاجه إليها فى غالب الأساليب الهامه. هذا إلى أن فهمها واستيعاب صورها يساعد أيما مساعده على فهم أحوال فعل الأمر عند إسناده لهذه الضمائر ؛ مؤكّدا وغير مؤكد. وبهذه المناسبه نذكر ما يردده بعض المتسرعين بشأن الحذف والتقدير والتعليل فى هذا الباب من أنه خيالى محض لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئا. وهذا صحيح. ولكن أكثره خيال بارع نافع هنا. وحذف وتقدير يوصلان - غالبا - فى هذا الباب إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما ، وتيسير ما يصعب ، بل ما قد يستحيل إدراكه بدونهما. فمن الجحود إنكار فضل مبتكريه بغير رويه وإنصاف.

٢- نون التوكيد الخفيفه لا تقع - فى الأرجح. - بعد ألف الاثنين مطلقا ، وإنما تقع الشديده ، كما سبق فى ص ١٧٢.

٣- أولاها : نون الرفع ، والثانيتان : نون التوكيد المشدده ؛ (والحرف المشدد يعتبر حرفين). فوجب حذف أحد الثلاثه ؛ فحذفت نون الرفع للاستغناء عنها ، ولوجود القرينه التى تدل عليها. والنونات الثلاثه زاوئد. فإن كانت إحداها أصليه وجب بقاء الأصليه ، كقوله تعالى : (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ). وقد سبق - فى ج ١ م ٦ ص ٨٨ عند الكلام على إعراب المضارع - أن توالى الأمثال الممنوع يتحقق حين تكون الأحرف الثلاثه المتماثله المتواليه زوائد فليس منه : (القاتلات جنّ ، أو : يجنّ) لأن الزائد هو المثل الأخير من الزوائد. وليس منه الفعل ومشتقاته فى مثل : أنا أحييك : أو أنا محييك .. (راجع الصبان هنا وفى الموضع السالف ، وشرح الرضى على الكافيه ج ٢ ص ١٨٦).

متماثله ، متواليه. وهذا لا يقع - غالبا - فى لغتنا إلا سماعا. فوجب حذف «نون الرفع» لوجود قرينه تدل عليها ؛ (هى : أن المضارع من الأفعال الخمسه ، ولم يسبقه ناصب أو جازم ؛ فوجب أن يكون مرفوعا بثبوت النون. فإذا لم تكن مذكوره ، فلا بد أن تكون محذوفه لعله ؛ والمحذوف لعله كالثابت). ولا يصح هنا حذف نون التوكيد الثقيله ، أو تخفيفها ؛ لأن الحذف أو التخفيف ينافى الغرض البلاغى من الإتيان بها ، ومن تشديدها (١). فصار الكلام بعد الحذف : تفهمانّ ، ثم كسرت نون التوكيد المشدده ، مراعاه للمأثور عن العرب فى هذا الموضع حيث يلزمونها التشديد والبناء على الكسر.

وعند الإعراب يقال فى «تفهمانّ» : «تفهما» ، فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفه لتوالى النونات. و «الألف» ضمير فاعل ، و «نون التوكيد» حرف مبنىّ على الكسر ، لا محل له من الإعراب. وإن شئت قلت : «تفهما» : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وحذفت لتوالى النونات ، والألف ضمير : فاعل ، والنون المذكوره حرف للتوكيد ...

فالصوره النهائيه بعد إجراء التغيرات السالفه هى : «أتفهمانّ» ، بتشديد نون التوكيد وجوبا بعد ألف الاثنين ، وحذف نون الرفع. ولا مانع هنا من التقاء «ألف الاثنين» ساكنه مع النون الأولى الساكنه من نون التوكيد المشدده ؛ لأن التقاء الساكنين هنا جائز - كما أوضحنا من قبل (٢).

٢ - ونقول عند إسناده لواو الجماعه من غير توكيد : أأنتم تفهمون؟ (فالمضارع مرفوع بثبوت النون ؛ والواو ضمير فاعل). ونقول عند توكيده بالنون المشدده وقبل التغيرات : أأنتم تفهمونّ؟ بثلاث نونات ، تحذف نون الرفع - لتوالى ثلاثه أحرف فى الآخر ، وهى زوائد ، ومن نوع واحد - فيصير الكلام : «تفهمونّ» فيلتقى ساكنان هما : واو الجماعه ، والنون الأولى الساكنه من النون المشدده المفتوحه الآخر ، فتحذف واو الجماعه - فى الأغلب (٣) - لوجود الضمه قبلها تدل عليها عند حذفها ، ولعدم الاستغناء عن تشديد نون التوكيد ؛ لأنها جاءت مشدده ،

١- وطبقا لما جرى عليه أكثر العرب.

٢- فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٣.

٣- انظر الرأى الآخر فى رقم ٢ من هامش ص ١٧٣.

لغرض بلاغيّ يقتضيه المعنى ؛ فيصير الكلام : أأنتم تفهمنّ؟ وعند الإعراب نقول بعد الحذف : «تفهم» الحاليه أصلها «تفهمون» فهى مضارع مرفوع بالنون المحذوفه ؛ لتوالى الأمثال ... ، وواو الجماعه المحذوفه لالتقاء الساكنين ، ضمير ، فاعل. ونون التوكيد المشدده حرف ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب. ولا تتغير الفتحه الذى على آخره.

«ملاحظه» : ليس من اللازم لحذف واو الجماعه فى هذه الصوره وأمثالها مما يسند فيها المضارع الصحيح الآخر لواو الجماعه ، أن تكون نون التوكيد مشدده ، فمن الجائز أن تكون مخففه. ومع تخفيفها تحذف لأجلها نون الرفع كما تحذف مع المشدده ، ويترتب على هذا الحذف أن يتلاقى الساكنان السالفان ؛ وهما : واو الجماعه ونون التوكيد المخففه ؛ فتحذف واو الجماعه هنا ، كما حذفت هناك.

أما سبب حذف نون الرفع إذا كانت نون التوكيد مخففه فهو اتباع العرب فى المأثور عنهم ، ومحاكاتهم فى حذفها ؛ بالرغم من عدم اجتماع ثلاث نونات فى هذه الصوره ، ويقول النحاه : إن نون الرفع تحذف من الفعل المسند لواو الجماعه ، وياء المخاطبه ، إذا أكد بالنون المشدده أو المخففه ، فتحذف مع المشدده ؛ منعا لتوالى ثلاثه أحرف زائده ، متماثله فى آخر اللفظ ، وتحذف مع المخففه أيضا ؛ طلبا للتخفيف ، ومجاراه للحذف مع المشدده (١).

٣ - ونقول عند إسناده لياء المخاطبه بغير توكيد : أأنت تفهمين يا زميلتى؟ فالمضارع «تفهمين» مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبه ضمير فاعل. ونقول عند التوكيد من غير تغيرات : أتفهمينّ؟ ، ثم تحذف النون الأولى (علامه الرفع) لتوالى الأمثال ، و ... ؛ فيصير الكلام : أتفهمينّ؟ فيلتقى ساكنان ، ياء المخاطبه والنون الأولى من النون المشدده ؛ فتحذف - فى الأغلب - ياء المخاطبه للسبب السالف ، وتبقى الكسره قبلها لتدل عليها ؛ فيصير الكلام : أتفهمنّ؟.

ويقال فى إعرابه : «تفهمن» ، مضارع مرفوع بالنون المحذوفه لتوالى الأمثال ، والفاعل هو : «ياء» المخاطبه المحذوفه لالتقاء الساكنين. ونون التوكيد حرف مبنى ، لا محل له من الإعراب ، وتظل الفتحه باقيه عليه مع تشديده.

١- التعليل الصحيح هو مجاكاه العرب.

ولو أتينا بنون التوكيد الخفيفه مكان الثقيله لوقعت التّغيرات السالفه كلها تماما ، طبقا لما تضمنته «الملاحظه» السالفه ، من أن نون الرفع تحذف هنا للخفه ، وللحمل على الثقيله ؛ لا لتوالى الأمثال.

۴ - ونقول عند إسناده لنون النسوه بغير توكيده : أأنتن - يا زميلاتى - تفهمن؟. فالفعل «تفهم» مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوه ، وهى ضمير فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع -

ونقول مع التوكيد : أأنتن تفهمنانّ؟ بمجىء نون التوكيد المشدده المبنيه على الكسر ؛ - والمخففه ؛ لا- تجىء هنا - ثم زياده «ألف» فاصله (۱) بين نون النسوه ونون التوكيد. والإعراب بعد التوكيد لا- يتغير ولكن نزيد على ما سلف أن النون الأخيره المشدده حرف للتوكيد مبنى على الكسر ، لا محل له ، والألف التى بين النونين حرف زائد لا محل له.

* * *

يستخلص مما سلف أن إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزه ، بغير توكيد - يستلزم ما يأتى :

۱ - إن كان الضمير ألف اثنين ، أو واو جماعه ، أو ياء مخاطبه ، لزمته فى حاله الرفع النون التى هى علامه الرفع ، فيكون معربا مرفوعا بثبوت النون ، والضمير فاعلا. وهذه النون خفيفه فى كل حالاتها ، ولكنها مبنيه على الكسر لا محل لها بعد ألف الاثنين فقط ، أما بعد واو الجماعه ، وياء المخاطبه فمبنيه على الفتح ، لا محل لها.

۲ - وإن كان الضّمير نون النسوه وجب بناء المضارع على السكون ، ونون النسوه هى الفاعل (۲) ، وهى مبنيه على الفتح فى محل رفع.

۱- إذا أكد الفعل المضارع المسند إلى نون النسوه وجب الإتيان بألف زائده تفصل بينهما - كما سبق فى ص ۱۷۲ - ويكون المضارع مبنيا على السكون لاتصاله المباشر بنون النسوه. - ولا يكون اتصاله بها إلا مباشرا ؛ لأن إسناده إليها يقتضى اتصاله بها مباشره ، - كما سبق فى رقم ۱ من هامش ص ۱۶۳ و ۳ من هامش ۱۷۷.

۲- وفى توكيد المضارع صحيح الآخر يقول ابن مالك بعد أبياته التى عرض فيها لحالات توكيده : واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرّك قد علما - ۵ والمضمر احذفنّه إلّا الألف جانس من تحرّك قد علما - ۶ - (المراد بالمضمر اللين هنا : الضمير الساكن الذى أسند إليه المضارع ؛ ويقصد به : ألف الاثنين ، وواو الجماعه ، وياء المخاطبه - جانس : ماثل وساير). وفى آخر البيت السابق على هذا قال الناظم : «وآخر المؤكد افتح ؛ كابرزا» واستثنى من هذه القاعده ما ذكره الآن ؛ خاصا بالمضارع صحيح الآخر المتصل بالضمير اللين ، فإنه يحرك بحركه تجانس هذا الضمير ، وهى الضمه قبل الواو ، والكسره قبل الياء ، والفتحه قبل الألف. والذى يدل على أنه قصد صحيح الآخر دون معتله كلامه الآتى - مباشره - على المعتل الآخر. -

ويستخلص كذلك أن إسناده لتلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتى :

١ - عدم بناء المضارع مطلقا مع وجود الضمائر الفاصله بينه وبين نون التوكيد ؛ فيجب إعرابه مع تلك الضمائر إلا مع نون النسوه فيبنى على السكون ؛ لأنها تتصل به اتصالا مباشرا فى كل حالاتها.

٢ - وجوب حذف نون الرفع - إن كانت موجوده من قبل - إذا كان ضمير الرفع ألف اثنين ، أو واو جماعه ، أو ياء مخاطبه ، ويتساوى فى وجوب حذفها مع الواو والياء أن تكون نون التوكيد بعدهما مشدده ومخففه. أما بعد الألف فنون التوكيد باقيه ، ومشدده حتما ، ومبنيه على الكسر.

٣ - وجوب حذف واوا الجماعه وياء المخاطبه ، مع بقاء الضمه قبل واو الجماعه لتدل عليها. والكسره قبل ياء المخاطبه ؛ لتدل عليها - والحذف فى الحالتين هو الأرجح -.

٤ - زياده ألف بين نون النسوه ونون التوكيد ؛ لتفصل بينهما.

٥ - وجوب تشديد نون التوكيد وبنائها على الكسر (١) بعد ألف الاثنين ، وبعد الألف الزائده للفصل بين نون النسوه ونون التوكيد.

أما بعد واو الجماعه وياء المخاطبه فقد تكون مشدده مفتوحه الآخر ، أو خفيفه ساكنه.

* * *

١- يقولون فى سبب كسرها مشابهتها نون المثنى فى الصوره الموضعيه ، أى : المظهر الشكلى. لكن السبب الحق هو استعمال العرب.

(ب) إسناد المضارع المعتل الآخر ، لضمائر الرفع البارزه (١) ، من غير توكيد ، وبتوكيد :

المضارع المعتل الآخر إما أن يكون معتل الآخر بالألف ، أو بالواو ، أو بالياء ؛ نحو : أنت ترضى الإنصاف ، وترجو أن يشيع ، وتجرى وراء تحقيقه.

أولا : ١ - إن كان معتلا بالألف (مثل : ترضى) وجب قلبها ياء مفتوحه عند إسناده لألف الاثنين ، تقول بغير التوكيد بالنون : أأنتما ترضيان ...؟ والإعراب : «ترضيان» فعل مضارع معرب ، مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين ضمير فاعل.

وتقول عند التوكيد قبل التغيير : أترضيانّ؟ والمضارع معرب لوجود الضمير فاصلا بينه وبين نون التوكيد المشدده ، ويجب هنا ما وجب هناك من حذف نون الرفع لتوالى الأمثال بوصفه السابق (٢) ، مع بقاء ألف الاثنين ، - برغم التقائها ساكنه مع النون الأولى من النون المشدده -. كما يجب بناء نون التوكيد على الكسر مع تشديدها فى هذه الحاله أيضا (٣) ؛ فيصير الكلام : «أترضيانّ؟». فالفعل المضارع «ترضيا» معرب مرفوع بالنون المحذوفه ، وألف الاثنين ضمير ، فاعل. والنون المذكوره المشدده حرف للتوكيد ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب.

٢ - فإن كان معتلا بالألف وأريد إسناده لواو الجماعه من غير توكيد ولا تغيير ، قيل فيه : «ترضيون» بقلب ألفه ياء مضمومه - لأن الضمه هى المناسبه للواو - وزياده واو الجماعه ؛ فتتحرك الياء ، ويفتح ما قبلها ؛ فتنقلب ألفا. ويصير الكلام : «ترضاون» فيلتقى ساكنان ؛ ألف العله وواو الجماعه ؛ فتحذف الألف ؛ لأنها حرف هجائى ، وقبله الفتحه تدلّ عليه بعد الحذف ، وتبقى واو الجماعه ؛ لأنها فاعل ؛ - فهى شطر جمله - وليس قبلها علامه تدل عليها بعد حذفها ، ويصير الكلام «ترضون». والإعراب : ترضون ، مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو ضمير فاعل.

وعند التوكيد يقال بغير التغيير «أترضونّ» ، تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال بوصفه السابق (٤) ؛ فيصير الكلام : «ترضونّ» فيلتقى ساكنان ؛ واو الجماعه والنون

١- سبقت الإشاره المفيده لهذا فى موضع آخر مناسب لها ؛ وهو حكم المضارع (ج ١ م ٦ ص ٨٨).

٢- فى رقم ٣ من هامش ص ١٧٣ و ١٧٨.

٣- فى رقم ٣ من هامش ص ١٧٣ و ١٧٨.

٤- طبقا للبيان الذى فى رقم ٥ من الصفحه السالفه.

الأولى من النون المشدده ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما (١) ؛ فتتحرك واو الجماعه بحركه تناسبها ؛ وهى الضمه ، ويصير الكلام : ترضونّ.

والإعراب : مضارع مرفوع بالنون المحذوفه لتوالى الأمثال ... ، وواو الجماعه ضمير فاعل. ونون التوكيد المشدده حرف مبنى على الفتح هنا ، وقد فصلت واو الجماعه بينه وبين المضارع ، ولهذا بقى معربا ، بسبب الفصل.

هذا إن كانت نون التوكيد مشدده ؛ فإن كانت مخففه حذفت نون الرفع مع عدم تعدد الأمثال - للتخفيف ، والحمل على المشدده ، كما سبق البيان (٢) - ؛ فيتلاقى الساكنان ، فتتحرك واو الجماعه ، بالضم للتخلص منه.

٣ - وإن كان معتلا بالألف أيضا ، وأريد إسناده لياء المخاطبه من غير توكيد ، قيل بغير التغيير : «أترضاين (٣)؟» التقى ساكنان. ألف العله وياء المخاطبه ، حذفت الألف ؛ لأنها حرف هجائى (٤) وقبله الفتحه التى تدل عليه بعد حذفه ، وبقيت الياء ، لأنها شطر جمله (فاعل) ولا دليل يدل عليها بعد حذفها ؛ فصار الكلام : «ترضين» وهو فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء ضمير فاعل.

وعند التوكيد قبل التغيير يقال : «ترضينّ» ؛ فتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ؛ فيصير الكلام : «ترضينّ» فيلتقى ساكنان ؛ ياء المخاطبه والنون الأولى من النون المشدده ، ولا يمكن الاستغناء عن إحداهما (٥) ؛ فتحرّك ياء المخاطبه بالكسره لأنها هى المناسبه لها ، ويصير الكلام : «ترضينّ». وإعرابه : مضارع مرفوع بالنون المحذوفه ، والياء فاعل ، ونون التوكيد حرف مبنىّ لا محل له. وقد فصل بينه وبين المضارع ياء المخاطبه ، وبسبب هذا الفصل بقى المضارع معربا.

هذا إن كانت نون التوكيد مشدده فإن كانت مخففه حذفت نون الرفع أيضا بالرغم من عدم تعدد الأمثال ... - لما سبق (٦) - ؛ فيتلاقى الساكنان ؛ فتتحرك ياء المخاطبه بالكسره للتخلص منه.

٤ - وإن أريد إسناده لنون النسوه بغير توكيد وجب قلب الألف ياء ، فنقول :

١- لأن الفاعل شطر جمله ، ولا علامه تدل عليه عند حذفه. والنون المشدده مقصوده التشديد لغرض بلاغى ؛ ولأنه يمكن التخلص من الساكنين بغير الحذف الذى يؤدى إلى عيب.

٢- فى ص ١٨٠ بعنوان : «ملاحظه».

٣- فى ص ١٨٠ بعنوان : «ملاحظه».

٤- والأصل : «ترضيين» بقلب الألف ياء مكسوره ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا.

٥- فليس شطر جمله ، بخلاف ضمير الرفع.

٦- فى ص ١٨٠ بعنوان : «ملاحظه».

أأنتن ترضين؟ فالمضارع : «ترضى» مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوه ، وهى فاعل ، مبنيه على الفتح فى محل رفع.

أما عند التوكيد فنقول : ترضينانّ ، بزياده ألف فاصله بين النونين. والإعراب كما سبق (١) فى صحيح الآخر. ولا تجىء المخففه بعد هذه الألف الفاصله.

* * *

ثانيا : إن كان معتل الآخر بالواو (مثل : ترجو) وأريد إسناده :

١ - لألف الاثنين وجب تحريك الواو بالفتحه لمناسبه الألف ؛ فنقول بغير توكيد : أنتما ترجوان - مثلا - والمضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف ضمير فاعل. ونقول مع التوكيد : «أأنتما ترجوانّ؟» ، وتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، وتكسر نون التوكيد المشدده ، مراعاه للنسق العربى الذى يقتضى كسرها دائما بعد ألف الاثنين ، وتشديدها ، ولا تجىء المخففه بعد الألف مطلقا ، - كما كررنا (٢) - فنقول : تراجوان.

٢ - وإن أريد إسناده لواو الجماعه بغير توكيد قيل : «أنتم ترجوون» (٣) - مثلا - فتلتقى واوان ساكنتان ، فتحذف واو العله ، وتبقى واو الجماعه ، للسبب الذى عرفناه ؛ فيصير الكلام : «ترجون» مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعه ضمير فاعل.

فإذا أريد التوكيد ، قيل بغير التغيير : «أترجونّ» وتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال - بوصفه السابق ؛ فيصير : «ترجونّ» ؛ فيلتقى ساكنان ، واو الجماعه ، والنون الأولى من المشدده ، فتحذف واو الجماعه ؛ - برغم أنها شطر جمله - لوجود الضمه قبلها تدل عليها ، ولعدم استغناء المعنى عن تشديد النون ، فيصير الكلام : «ترجنّ» مضارع مرفوع بالنون المحذوفه ، والفاعل : واو الجماعه المحذوفه ، والنون المذكوره للتوكيد ، وهى مفصوله من المضارع بالواو المحذوفه.

ويصح أن تجىء نون التوكيد الخفيفه بدلا من المشدده ؛ فيتلاقى الساكنان (٤) ؛ فتحذف الواو للتخلص منه ، وتبقى الضمه قبلها لتدل عليها.

١- فى رقم ٤ من ص ١٨١.

٢- البيان فى رقم ٥ من ص ١٨٢.

٣- وأصلها : «ترجوون» استثقلت الضمه على للواو فحذفت.

٤- يتلاقى الساكنان هنا ؛ إما بسبب ما قلناه من حذف نون الرفع - وهذا الأحسن ، بل قيل إنه واجب للخفه والحمل ؛ فتكون نون التوكيد بعد ذلك واضحه التخفيف فى اللفظ - وإما لإدغام نون الرفع فى نون التوكيد ، فتسكن الأولى. وفى هذه لبس لا يتبين معه أن نون التوكيد خفيفه.

٣ – وإن أريد إسناده لياء المخاطبه بغير توكيد قيل : «أنت ترجوين» فيلتقى ساكنان ؛ واو العله وياء المخاطبه ؛ فنحذف حرف العله ، ويصير الكلام ، «ترجين» ، ثم تقلب الضمه التى قبل الياء كسره ؛ لأن الكسره هى المناسبه للياء ، فيصير : «ترجين».

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : «أأنت ترجينّ؟ تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، فيصير : «ترجينّ». فيلتقى ساكنان ياء المخاطبه والنون الأولى ، فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، (برغم أن الياء شطر جمله «فاعل» لوجود الكسره الداله عليها ، وعدم الاستغناء عن تشديد النون) فيصير ترجنّ مع تشديد النون وفتحها. والإعراب : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفه ، وياء المخاطبه المحذوفه فاعل ، والنون المذكوره حرف للتوكيد.

فإن كانت نون التوكيد مخففه – لا مشدده – حذفت لها نون الرفع أيضا (١) ؛ فيتلاقى الساكنان ؛ فتحذف الياء ، وتبقى الكسره قبلها.

٤ – وإن أريد إسناده لنون النسوه بغير توكيد قبل : أأنتن ترجون الله؟ بزياده نون النسوه. فالمضارع : «ترجو» مبنى على السكون ، بسببها. وهى الفاعل. وعند التوكيد نقول : أأنتن ترجونانّ بزياده ألف فاصله بين النونين. وعند الإعراب نقول : «ترجو» مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوه. ونون النسوه فاعل ، والألف بعدها زائده ، ونون التوكيد حرف مشدد ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب. ولا يصح مجىء المخففه بعد هذه الألف.

* * *

ثالثا : إن كان المضارع معتل الآخر بالياء ، وأريد إسناده :

١ – إلى ألف الاثنين بغير توكيد ، وجب تحريك الياء بالفتحه – لوجوب فتح ما قبل الألف – فنقول : أنتما تجريان. فالمضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف التثنيه ضمير فاعل. ونقول عند التوكيد قبل التغيير : «أتجريانّ؟» تحذف نون الرفع ؛ لتوالى النونات – بوصفه السّابق – وتتحرك نون التوكيد المشدده بالكسره ؛ – لما ذكرناه من وجوب تشديدها ، وبنائها على الكسر بعد ألف الاثنين (٢) – فيصير

١– لما سبق فى ص ١٨٠ بعنوان : ملحوظه.

٢– وكل «ألف» أخرى ؛ طبقا للبيان الذى فى رقم ٥ من ص ١٨٢.

الكلام : «تجريانّ» ويقال فى الإعراب ، «تجريا» مضارع مرفوع بالنون المحذوفه ؛ لتوالى الأمثال ... والألف ضمير فاعل ، والنون المشدده حرف للتوكيد مبنى على الكسر ؛ لا محل له.

٢ - وإن أريد إسناده إلى واو الجماعه بغير التوكيد قلنا قبل التغيير : أنتم «تجريون» التقى ساكنان : ياء العله ، وواو الجماعه ، حذفت ياء العلّه - لما عرفناه - فصار الكلام : تجرون ، قلبت الكسره قبل الواو ضمه ؛ لتناسب الواو ؛ فصار الكلام : «تجرون».

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : «أتجرونّ؟» تحذف النون لتوالى النونات ... فيصير : «تجرونّ» فيلتقى ساكنان ، واو الجماعه والنون الأولى من النون المشدده ، فتحذف واو الجماعه ؛ لوجود الضمه قبلها دليلا عليها ؛ ولعدم الاستغناء - بلاغيا - عن تشديد النون ؛ فيصير الكلام : «تجرنّ». مضارع معرب ، مرفوع بالنون المحذوفه ، وواو الجماعه المحذوفه فاعل ، والنون المشدده المذكوره حرف للتوكيد واجب البناء على الفتح. وقد انفصل عن المضارع بواو الجماعه المحذوفه التى هى فى حكم المذكوره كما سبق ؛ وبسبب هذا الفصل بقى المضارع معربا.

ويصح أن تجىء نون التوكيد الخفيفه بدلا من الثقيله. فتحذف نون الرفع أيضا ، فيلتقى الساكنان ، فتحذف واو الجماعه.

٣ - وإن أريد إسناده لياء المخاطبه بغير توكيد قيل : أأنت تجريين؟ فيلتقى ساكنان ؛ ياء العله ، وياء المخاطبه ؛ فيحذف حرف العله ؛ لأنه حرف هجائى وقبله الكسره تدل عليه عند حذفه ؛ فيصير الكلام : «تجرين» ، مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبه فاعل. وعند التوكيد نقول : «أتجرينّ» تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ... فيصير الكلام : «تجرينّ» فيلتقى ساكنان ، ياء المخاطبه والنون الأولى من المشدده ؛ فتحذف ياء المخاطبه - برغم أنها شطر جمله - لوجود الكسره قبلها تدل عليها ، ولعدم الاستغناء عن تشديد النون ، فيصير : «تجرنّ». مضارع مرفوع بالنون المحذوفه ، وفاعله ياء المخاطبه المحذوفه أيضا. والنون المشدده حرف للتوكيد ... وقد فصلت من المضارع بياء المخاطبه المحذوفه والتى تعد كالمذكوره ؛ فبقى معربا.

ولو كانت نون التوكيد مخففه لحذفت لها نون الرفع أيضا. فيتلاقى الساكنان ، فتحذف ياء المخاطبه.

۴ - وإن أريد إسناده لنون النسوه بغير توكيد ، قيل : أأنتن تجرين؟ فالمضارع : «تجرى» مبنى على السكون ؛ لاتّصاله بنون النسوه (الفاعل).

وعند التوكيد : «تجريناّن» فالمضارع «تجرى» مبنى على السكون ، ونون النسوه بعده ضمير فاعل ، والألف زائده للفصل ، ونون التوكيد المشدده حرف ، ويجب تشديده وتحريكه بالكسر (۱) ، ولا تجىء المخففه هنا.

* * *

(ا) يستخلص مما سلف أن المضارع المعتل الآخر تلحقه التغيرات الآتيه عند إسناده لضمائر الرفع البارزه بغير توكيد ، وأن كل ضمير منها يعرب فاعلا :

۱ - إن كان معتلا بالألف قلبت ياء مفتوحه ، عند إسناده لألف الاثنين ، وساكنه مع نون النسوه. وحذفت هذه الألف عند إسناده لواو الجماعه وياء المخاطبه ، مع بقاء الفتحه التى قبلها فى الحالتين ، لتدل عليها بعد الحذف.

زياده نون الرفع بعد ألف الاثنين ، وواو الجماعه ، وياء المخاطبه ؛ لتكون علامه لرفع المضارع المعرب.

أما نون النسوه فالمضارع معها مبنى على السكون دائما ؛ فلا توجد معها نون للرفع.

۲ - وإن كان معتلا بالواو أو بالياء بقيا عند الإسناد لألف الاثنين ، وتحركا بالفتحه لمناسبه الألف ، وتجىء بعد الألف نون الرفع التى هى علامه لرفع المضارع. وبقيا كذلك عند الإسناد لنون النسوه ، ولكنهما لا يتحركان ؛ لأن المضارع يبنى على السكون عند إسناده لنون النسوه.

ويجب حذفهما مع واو الجماعه وياء المخاطبه مع ضم ما قبل واو الجماعه وكسر ما قبل ياء المخاطبه ، وزياده نون الرفع بعدهما فى حاله رفع المضارع.

(ب) ويستخلص كذلك أن إسناده إلى تلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتى :

۱- طبقا للبيان الذى فى ص ۱۸۲ رقم ۵.

١ – حذف ألف العله عند الإسناد لواو الجماعه وياء المخاطبه مع تحريك الواو بالضم ، والياء بالكسر.

وقلب ألف العله ياء عند الإسناد لألف الاثنين ، أو نون النسوه ، مع مجىء نون التوكيد مشدده فيهما ومكسوره ومع إيجاد ألف فاصله بين نون النسوه ، ونون التوكيد المشدده.

٢ – ترك حرفى العله "الواو والياء" ، مع فتحهما ، عند الإسناد لألف الاثنين ، ويجب أن تكون نون التوكيد مكسوره مشدده بعد هذا الضمير. والمضارع معرب فى هذه الصوره.

ويتركان على حالهما من السكون عند الإسناد لنون النسوه (إذ المضارع معها مبنى على السكون) وبعدها ألف فاصله ، فنون التوكيد الثقيله المكسوره.

أما عند الإسناد إلى واو الجماعه أو ياء المخاطبه فيجب حذف حرفى العله كما يجب حذف الضميرين (الواو والياء مع ترك الضمه قبل الواو والكسره قبل الباء).

٣ – حذف نون الرفع فى جميع الحالات. وهى لا توجد مع وجود نون النسوه.

٤ – ذكر نون التوكيد مشدده مفتوحه أو مخففه ساكنه فى جميع الحالات ، إلا مع ألف الاثنين ونون النسوه فيجب تشديدها وكسرها فى الحالتين ، كما يجب زياده ألف فاصله بين نون النسوه ونون التوكيد (١) ...

١- يقول ابن مالك فى حكم المضارع المعتل الآخر المسند لضمائر الرفع : ... وإن يكن فى آخر الفعل ألف – ٦ فاجعله منه رافعا غير اليا والواو – ياء ؛ كاسعينّ سعيا – ٧ (اجعله منه ياء. أى : اجعل الألف ياء حاله كون الألف من الفعل ، ومن حروفه ، وليست ضميرا فالضمير فى : «اجعله» راجع للألف. وفى : «منه» راجع للفعل ، والجار والمجرور حال من الهاء التى هى المفعول الأول للفعل : اجعل. أما مفعوله الثانى فهو كلمه : «ياء» المتأخره). والمعنى : اجعل حرف العله الألف ينقلب ياء ؛ إذا رفع الفعل ضميرا غير واو الجماعه ، أو ياء المخاطبه ، بأن رفع الاسم الظاهر ، أو الضمير المستتر ، أو ألف الاثنين ، أو نون النسوه : نحو : أيرضينّ الصديق – أترضينّ يا أخى – أترضيانّ يا أخوىّ؟ – أأنتن ترضينانّ؟ واقتصر الناظم على مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد ؛ هو : اسعينّ سعيا. أما إن رفع المضارع واو الجماعه ، أو ياء المخاطبه فقد طالب ابن مالك بحذف حرف العله الألف ، – – مع تحريك الضمير بحركه تناسبه ؛ وهى الضمه للواو والكسره للياء ، وترك الفتحه قبل الألف المحذوفه. يقول : واحذفه من رافع هاتين ، وفى واو وياء شكل مجانس قفى – ٨ نحو ، اخشين يا هند ، بالكسر ، ويا قوم اخشون ، واضمم ، وقس مسوّيا – ٩ (مجانس : مناسب للضمير ، ولائق به. قفى. تبع. أى : توبع فيه كلام العرب ، وحوكى الوارد عنهم). وإنما تحذف الألف ، وتبقى الفتحه التى قبلها ، وتضم الواو ، وتكسر الياء – إذا أكد الفعل بالنون. فإن لم يؤكد بها لم تضم الواو ، ولم تكسر الياء ، وإنما يجب تسكينهما ، نحو : يا قوم هل ترضون بغير النجوم مقعدا؟ يا بنت بلادى : هل ترضين بغير الفخار مقصدا؟ وقد ترك التفصيل الخاص بالفعل المعتل الآخر ، وإن كان المفهوم منه حذف حرف العله لأجل واو الضمير ، أو يائه ، مع ضم ما بقى قبل

واو الضمير ، وكسر ما بقى قبل ياء الضمير. وعند توكيد المعتل بأحد هذين الحرفين يجرى عليه ما يجرى على الصحيح ؛ فتحذف نون الرفع ، وواو الضمير ، وياؤه ؛ طبقا لما قدمناه من الأحكام المفصله الخاصه بالمعتل. ثم انتقل بعد ذلك إلى الأبيات الخمسه الخاصه بنون التوكيد الخفيفه وختم بها الباب ، وقد شرحناها فى مكانها المناسب من هامش ص ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٥ و ١٧٦) وأول كل منها : (ولم تقع خفيفه ...) ، (وألفا زد ...) ، (واحذف - خفيفه ...) ، (واردد إذا حذفتها ...) ، (وأبدلنها) ، وأرقامها ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤.

٥ – المضارع فى جميع الحالات السالفه معرب ؛ لوجود الضمير فاصلا بينه وبين نون التوكيد. إلا عند الإسناد لنون النسوه فيكون مبنيّا على السكون ، لأن نون النسوه تتصل به مباشره فى جميع حالات إسنادها إليه.

* * *

الكلام على الأمر

حكم الأمر صحيح الآخر ومعتله ، كمضارعه عند الإسناد لضمائر الرفع البارزه ، بتوكيد ، وبغير توكيد ؛ بلا فرق بينهما إلا من ناحيه أن الأمر مبنى دائما ، ولا تتصل بآخره نون رفع مطلقا ، – كما أشرنا سالفا (١) –.

١– ص ١۶۴.

المسأله ۱۴۵ : ما لا ينصرف

معنى الصرف

الاسم المعرب قسمان

(۱)

۱ - قسم يدخله نوع أصيل (۲) من التنوين ، لا يدخل غير هذا القسم ، ولا يفارقه فى حالات إعرابه المختلفه. - (إلا عند وجود طارئ معارض ؛ كإضافه الاسم ، أو اقترانه «بأل» (۳) أو وقوعه منادى معرفا ، أو اسما مفردا ل «لا» النافيه للجنس ...) - ويدل وجوده على أن الاسم المعرب الذى يحويه أشد تمكنا فى الاسميه من سواه ؛ ولهذا يسمى : «تنوين الأمكنيه» (۴) ، أى : التنوين الدال على أن هذا الاسم المعرب أمكن (۵) وأقوى درجه فى الاسميه من غيره. ويسمى

۱- الحروف كلها مبنيه ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع المجرد من نون التوكيد المباشره ، ومن نون الإناث ، فإن اتصل بإحداهما اتصالا مباشرا ، صار مبنيا. أما الاسماء فمنها : «المعرب» ، ومنها : «المبنى». ومن المعرب ما يسمى : «المتمكن الأمكن» ، وهو : «المنصرف» ، وما يسمى : «المتمكن غير الأمكن» ، وهو : «غير المنصرف». ويقول النحاه : إن الاسم إذا أشبه الحرف بنى ، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف. وقد سبق فى الجزء الأول (ص ۴۴ م ۶) تفصيل الكلام على هذا كله ، وبيان أحكامه ، وحقيقه الرأى فى كل - وستجىء لمحه منه فى هامش ص ۱۹۴.

۲- من التنوين ما هو أصيل ، وينحصر فى أربعه أنواع سبق بيانها ، وإيضاح أحكامها (فى ج ۱ ص ۱۷ م ۳) وهى : تنوين الأمكنيه - تنوين التنكير - تنوين المقابله - تنوين العوض. وما هو غير أصيل ؛ كتنوين الضروره الشعريه ، وتنوين الترنيم ، والتنوين الغالى.

۳- مهما كان نوعها.

۴- لا بد من فهم هذا النوع من التنوين فهما دقيقا : كى يتيسر إدراك «الممنوع من الصرف» على وجهه الحق. ولن يتأتى الفهم الدقيق إلا بالإلمام التام بالأنواع الأربعه الأصيله ، وتفهمها عند تفهم «تنوين الأمكنيه» ليتميز بعضها من بعض ، ولا يختلط أمرها.

۵- «أمكن» ، أفعل تفضيل من الفعل الثلاثى : «مكن مكانه» ، إذا بلغ الغايه فى التمكن ، ومن هنا جاء تنوين الأمكنيه ولا يصح أن يكون من الفعل : «تمكن» لأن هذا غير ثلاثى لا يجىء فيه «أفعل» مباشره.

أيضا : «تنوين الصّرف» (١) وبهذا الاسم يشتهر عند أكثر النحاه (٢). ووجوده فى الاسم المعرب يفيده خفه فى النطق ، فوق الدلاله على الأمكنيّه.

وإذا ذكرت كلمه «التنوين» خاليه من التقييد الذى يبين نوعه كان المقصود : «تنوين الأمكنيه» ، أى : «الصّرف». ومن أمثله الأسماء المشتمله عليه ، أو التى تستحقه لو لا الطارئ المعارض ما جاء فى قول شوقى :

إنما الشرق منزل لم يفرّق

أهله إن تفرقت أصقاعه

وطن واحد على الشمس ، والفص

حى ، وفى الدّمع والجراح اجتماعه

وإنما كان وجود هذا التنوين دليلا على «الأمكنيه» لأن انضمامه إلى «الإعراب» فى اسم واحد جعل هذا الاسم مشتملا على علامتين بدلا من واحده ، يبعدانه كل البعد عن الحروف وعن الأفعال ؛ هما : «التنوين» ، و «الإعراب» ؛ إذ التنوين لا يدخل الحروف ولا الأفعال. وكذلك الإعراب ، لا يدخل الحروف ولا أكثر الأفعال. فبهذا التنوين المقصور على الأسماء المعربه (٣) صار الاسم القوىّ المتمكن بالإعراب أقوى وأمكن باجتماع الإعراب والتنوين معا. كما صار أخف نطقا.

وليس من هذا القسم تنوين جمع المؤنث السالم الباقى فى دلالته على جمعيّته ، نحو : هؤلاء متعلمات فاضلات ، لأنه هذا تنوين للمقابله ، ولأنه قد يوجد فى الاسم غير المنصرف ؛ كالعلم المؤنث المنقول من جمع مؤنث سالم ؛ مثل : سعادات - عطيات - زينات ... فإن هذا العلم المنقول من جمع المؤنث السالم ، يجوز صرفه ، مراعاه لأصله الذى نقل منه ، فيكون تنوينه - كتنوين أصله - للمقابله لا للأمكنيه. ويجوز عدم صرفه ، مراعاه للحاله التى هو عليها الآن ؛ وهى أنه : علم على مؤنث ؛

١- من معانى الصرف فى اللغه : التصويت - اللبن الخالص - الانصراف عن شىء إلى آخر ... ومن أحد هذه المعانى أخذ معنى الصرف النحوى. فالتنوين تصويت فى آخر الاسم المنصرف - أو الاسم المنصرف خالص من مشابهه الحرف والفعل ؛ أو منصرف عن طريقهما إلى غيره ؛ إلى طريق الاسميه المحضه.

٢- وفى هذا يقول ابن مالك فى أول الباب الذى عقده بعنوان : «ما لا ينصرف» : - وسنذكر على يسار كل بيت رقم ترتيبه فى بابه - : الصّرف : تنوين أتى مبيّنا معنى به يكون الاسم أمكنا - وبعض النحاه يسمى التنوين كله : «صرفا».

٣- وواضح أنه لا يدخل المبنيات مطلقا.

فيكون غير أمكن أيضا (١). وليس من تنوين «الأمكنيه» كذلك تنوين «العوض» ولا تنوين «التنكير» ؛ لأنهما يدخلان الأسماء المنصرفه وغير المنصرفه (٢) ...

وسيتكرر فى هذا الباب وغيره كلمه : «الصرف» مرادا منها تنوين «الأمكنيه» جريا على الشائع (٣).

٢ - قسم لا يدخله هذا النوع الأصيل من التنوين ، ويمتنع وجوده فيه ؛ فيكون امتناعه دليلا على أن الاسم المعرب متمكن فى الاسميه ، ولكنه غير أمكن ، إذ لا يبلغ فى درجه التمكن ، وقوته مبلغ القسم السّالف ؛ كالأسماء : عمر - عثمان - مريم - عبله ... وغيرها من الأسماء الممنوعه من الصرف ، أى : الممنوعه من أن يدخل عليها تنوين : «الصرف» الدّال على «الأمكنيه» ، والمؤدى إلى خفه النطق ، (لأن هذا التنوين يرمز إلى الأمرين المذكورين ويدل عليهما ، كما أسلفنا) -

وإنما كان هذا القسم «متمكنا غير أمكن» ، لاشتماله على علامه واحده ، هى الإعراب ، وبسببها كان محصورا فى الأسماء المعربه وحدها. أما تنوين «الأمكنيه» فلا يدخله. وبسبب حرمانه هذا التنوين ، وامتناع دخوله ، اقترب من الفعل والحرف ؛ إذ صار شبيها بهما فى حرمانهما التنوين ، وامتناع دخوله عليهما.

وإذا امتنع دخول تنوين «الأمكنيه» على الاسم الذى لا ينصرف ، امتنع - تبعا لذلك - جره بالكسره ؛ فيجر بالفتحه نيابه عنها (٤) ، بشرط ألا يكون مضافا ، ولا مقترنا «بأل» (٥) - مهما كان نوعها -. فإن أضيف ، أو اقترن «بأل» (٦) وجب جره بالكسره. - وهذا هو حكم الممنوع من «الصرف» ، وسيجىء الكلام عليه (٧).

١- ستجىء الإشاره لهذا فى رقم ٤ من هذا الهامش وكذلك فى «ج» من ص ٢٢٨.

٢- يدخل تنوين العوض الأسماء غير المنصرفه ؛ نحو : ليال - سواع - غواد - هواد - (كما سيجىء فى ص ١٩٩) وقد يدخل الأسماء المنصرفه أيضا ، نحو : «كلّ» ؛ و «بعض» ؛ فيكون للعوض والصرف معا ؛ لا لأحدهما. أما تنوين التنكير فالغالب دخوله على المبنيات لإفاده تنكيرها. وقد يدخل على الاسم المعرب لهذا الغرض - كما سبق تفصيل هذا فى باب التنوين (ج ١ م ٣ ص ١٧) ، وكما سيجىء بعضه هنا وفى «ب» من ص ٢٣٩ -.

٣- عند غير ابن مالك ، ومن وافقه.

٤- إلا العلم الذى أصله جمع مؤنث سالم ثم صار علما منقولا ؛ فإنه يجوز إعرابه مصروفا كأصله ، رفعا ، ونصبا ، وجرا ، ويجوز إعرابه كالممنوع - كما عرفنا فى الصفحه السابقه ، وكما سيجىء فى ص ٢٢٨ -.

٥- أو ما يقوم مقامها (انظر «ب» ص ١٩٧).

٦- أو ما يقوم مقامها (انظر «ب» ص ١٩٧).

٧- فى الصفحات التاليه ، وفى ص ٢٥٠.

لكن كيف يمكن التمييز بين القسمين ، والحكم على الاسم المعرب بأنه من القسم الأول «الأمكن» أو من القسم الثانى «المتمكن»؟

لقد اقتصر النحاه على وضع علامات مضبوطه تميز الاسم المعرب المتمكن ، وهو «الممنوع من الصرف» ، وتدل عليه بغير خفاء ولا غموض ، واكتفوا بها ؛ لعلمهم أنها متى وجدت فى اسم معرب كانت دليلا على أنه «لا ينصرف» ، ومتى خلا منها كان فقدها دليلا على أنه من القسم الأول ؛ وهو : «المعرب الأمكن» ، أى : «المعرب المنصرف». فعلامه الاسم المعرب الذى لا ينصرف «وجوديه» ، وعلامه المعرب المنصرف ، «عدميه ؛ أى : سلبيه». غير أن العلامه الداله على منع الاسم من الصرف قد تكون واحده ، وقد تكون اثنتين معا ، لهذا كانت الأسماء الممنوعه من الصرف نوعان :

نوع يمنع صرفه فى كل استعمالاته حين توجد فيه هذه العلامه الواحده ، ونوع يمنع صرفه بشرط أن توجد فيه علامتان معا (١) من بين علامات تسع. ومجموع النوعين أحد عشر شيئا :

١- يعبر النحاه عن هذا بقولهم : إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين فيه ، أو عله واحده تقوم مقام العلتين. والتعبير بعلتين ليس دقيقا ؛ لأن كل عله واحده لا بد لها من معلول واحد ، فالعلتان لا بد لهما من معلولين حتما. فكيف يجتمع علتان على معلول واحد؟ فإن كانتا قد اشتركتا معا فى إيجاد المعلول الواحد لم تكونا علتين ، وإنما هما عله واحده ذات جزأين اشتركتا معا فى إيجاد هذا المعلول الواحد. اللهم إلا أن يكون مرادهم علتين ، أى : عيبين. ويقولون فى تعليل منع الاسم من الصرف كلاما لا تطمئن إليه النفس ، ولا يرتاح إليه العقل. نلخصه للمتخصصين ، لإبانه ضعفه وتهافته ، مع دعوتنا إلى نبذه وإهماله ، يقولون : إن التنوين الأصلى خاصه من خواص الأسماء ، لا وجود له فى الأفعال ولا الحروف. وأن الحروف كلها مبنيه ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع فى بعض حالاته. فالاسم إذا أشبه الحرف بنى (كأن يشبهه فى الوضع ، أو فى المعنى ... أو غيرهما من أنواع الشبه التى عرفناها فى صدر الجزء الأول ، باب : الإعراب والبناء). وإذا أشبه الفعل منع من الصرف ؛ لأن الفعل أقل استعمالا من الاسم وأضعف شأنا منه ؛ فلذلك حرم التنوين الذى هو علامه القوه ، والوسيله لخفه النطق. فإذا اقترب الاسم من الفعل وشابهه فى الضعف فقد استحق مثله امتناع التنوين. أما سبب ضعف الفعل عندهم دون الاسم - فأمران : أحدهما : لفظى ، وهو : أن الفعل مشتق من المصدر ؛ فالفعل فرع ، والاسم أصله ، والفرع أضعف من الأصل. ثانيهما : معنوى ؛ وهو : أن الفعل محتاج دائما - إلى الاسم فى الإسناد ، وليس كذلك الاسم ، فإنه قد يسند إلى اسم مثله - ولهذا كان الاسم أخف لكثره استعماله ، والفعل أثقل ؛ لقله استعماله - - والحاجه ضعف. فإذا وجد فى الاسم ضعفان معا لفظى ومعنوى ، أو ضعف واحد آخر يقوم مقامها فقد شابه الفعل ، واستحق منع التنوين ، كما فى مثل : «فاطمه» فقد وجد فى هذا الاسم الضعف اللفظى ، وهو علامه التأنيث ، إذ التأنيث فرع التذكير ، ووجد فيه الضعف المعنوى ؛ وهو : العلميه التى هى فرع التنكير : أما النوع الواحد من الضعف الذى يقوم مقام الاثنين فمحصور فى ألف التأنيث بنوعيها : (المقصوره والممدوده) ، وفى صيغه منتهى الجموع. فوجود ألف التأنيث فى آخر الاسم هو عله لفظيه ، وملازمتها إياه فى كل حالاته هى عله معنويه. وخروج صيغه منتهى الجموع عن أوزان الآحاد العربيه عله لفظيه ، (إذ ليس فى تلك الآحاد مفرد ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثه إلا وأوله مضموم ، كعذافر للجمل القوى والأسد ، أو تكون ألفه عوضا عن إحدى ياءى النسب كيمان وشآم ، وأصلهما يمنىّ ، وشأمىّ ، (بالياء المشدده) حذفت إحدى الياءين

تخفيفا ، وجاءت الألف عوضا عنها ، وفتحت همزه شآمى بعد سكونها ومدت ؛ فصار يمانى وشآمى. ثم أعل إعلال المنقوص (كوال ، وراع) فصار يمان وشآم - كما سيجىء فى جمع التكسير ص ٥٧٧ و ٦٢٠ - ومثلهما ثمان ، فأصله ثمنىّ ، نسبه إلى الثّمن ، فتح أوله تخفيفا ثم حذفت إحدى الياءين ... إلى آخر مامر ، وغير ذلك مما لا تجاريه ولا توافقه صيغه منتهى الجموع) .. أما العله المعنويه فى صيغه منتهى الجموع فدلالتها على الجمع ... إلى غير هذا مما يقولون. وقولهم بادى التكلف والصنعه ، لا يقوى على الفحص ، وقد آن الوقت الإهماله نهائيا ، لأنه لا يثبت أمام الاعتراضات التى تتجه إليه من بعض النحاه القدامى والمحدثين. وقد عرضنا ملخص رأيهم فى الجزء الأول (ص ٢٠ م ٣ عند الكلام على التنوين) ثم أوضحنا بعده أن التعليل الحق فى «الصرف» وفى منعه هو : كلام العرب الأوائل ، واستعمالهم الصحيح الوارد إلينا ، والذى نحاكيه.

(ا) فالذى يمنع صرفه لوجود علامه واحده هو ما يكون مشتملا على «ألف التأنيث المقصوره أو الممدوده». وكذلك ما يكون على وزن «صيغه منتهى الجموع».

١ - فالمقصوره ألف تجىء فى نهايه الاسم المعرب ، لتدل على تأنيثه ، ومثلها الممدوده ، إلا أن الممدوده لا بد أن يسبقها - مباشره - ألف زائده للمدّ ؛ فتنقلب ألف التأنيث همزه (١) ... ومن أمثله المقصوره : («ذكرى» مصدر ، نكره للفعل : ذكر : بمعنى تذكّر) و («رضوى» علم على جبل بالحجاز ، بالمدينه) ، و (جرحى ؛ جمع : جريح) و (حبلى ، وصف للمرأه الحامل ...)

وعند إعراب هذه الكلمات نقول فى حاله الرفع : إنها مرفوعه بضمه مقدره على الألف ، وفى حاله النصب منصوبه بفتحه مقدره على الألف ، ونقول فى حاله الجر :

١- لألف التأنيث بنوعيها أوزان مشهوره ، تضمنها الباب الخاص بالتأنيث. (وسيأتى فى ص ٥٤٢) وألف التأنيث الممدوده ليست فى الحقيقه هى الممدوده ، كما يتبين من الشرح السالف ، إنما الممدود ما قبلها فوصفت بالمد لملاصقتها له ؛ كما سيجىء فى الزياده - ص ١٩٧ -.

إنها مجروره بفتحه مقدره على الألف ، نيابه عن الكسره. والتنوين ممتنع فى كل الحالات - كما عرفنا -.

وإنما تجر هذه الأسماء وأشباهها ، بالفتحه نيابه عن الكسره بشرط خلو الاسم من «أل» (١) ومن الإضافه. وإلا وجب جره بالكسره.

ومن أمثله الممدوده : (صحراء ، وهى اسم نكره) ، و (زكرياء ، علم إنسان) ، و (أصدقاء ، جمع صديق) ، و (حمراء ، وصف للشىء الأحمر المؤنث) ... وعند إعراب هذه الكلمات نقول : إنها مرفوعه بالضمه الظاهره ، ومنصوبه بالفتحه الظاهره ، ومجروره بالفتحه الظاهره نيابه عن الكسره ، بشرط خلوّ الاسم من «أل» (٢) ومن الإضافه ؛ وإلا وجب جرّه بالكسره - كما تقدم -.

ومن هذه الأمثله - وأشباهها - يتبين أن ألف التأنيث بنوعيها قد تكون فى اسم نكره ؛ كذكرى وصحراء. وقد تكون فى معرفه ؛ كرضوى وزكريّاء. وتكون فى اسم مفرد كالأمثله السالفه ، وفى جمع ؛ كجرحى وأصدقاء ، وقد تكون فى اسم خالص الاسميه ؛ كرضوى وزكرياء ؛ علمين ، أو فى وصف (٣) ؛ كحبلى وحمراء ... وهى بنوعيها تمنع الاسم فى كل حالات استعماله (٤) من تنوين الأمكنيه ، وتوجب جره بالفتحه ، بدلا من الكسره بشرط أن يكون مجردا من «أل» ومن الإضافه ... (٥).

١- أو ما ينوب عنها - كما يجىء فى الصفحه الآتيه - مهما كان نوع «أل» كما سبق فى ص ١٩١ و ١٩٣).

٢- المراد به هنا الاسم الذى يغلب فى استعمال ألا يكون علما ، ولا مصدرا.

٣- لأنها لا تفارقه مطلقا. (انظر رقم ٢ من ص ٢٥٠).

٤- وفى هذه الألف بدلالالتها المختلفه يقول ابن مالك : فألف التّأنيث مطلقا منع صرف الّذى حواه ، كيفما وقع - ٢ (مطلقا : أى : بنوعيها ، فى جميع حالاتهما ؛ من ناحيه أن كل واحده تكون خاتمه فى معرفه ، أو نكره ، فى مفرد أو جمع ، اسم أو صفه - ومعنى صرف : تنوين ...) يريد : أن ألف التأنيث تمنع صرف الاسم الذى يشتمل عليها كيفما وقع هذا الاسم ، أى : على أى حال كان عليه من التعريف ، أو التنكير ، أو الاسميه ، أو الوصفيه ، أو الإفراد ، أو الجمع ...

زیاده وتفصیل :

(ا) یقول النحاه : إن ألف التأنیث الممدوده ؛ کحمراء ، وخضراء - - وغیرهما - کانت فی أصلها مقصوره (أی : حمری - خضری ...) فلما أرید المدّ زیدت قبلها ألف أخری. والجمع فی النطق بین ألفین ساکنتین محال ، وحذف إحداهما ینافی الغرض من ذکرها ؛ إذ لو حذفت الأولی لضاع الغرض من المدّ ، ولو حذفت الثانیه لضاع الغرض من التأنیث ، وقلب الأولی حرفا قریبا منها - وهو الهمزه - یفیت الغرض من المد ؛ فلم یبق إلا قلب الثانیه همزه تدلّ علی التأنیث ؛ کما کانت هذه الألف تدل علیه قبل انقلابها.

(ب) یمنع الاسم من الصرف بشرط ألا یکون مضافا ، ولا مقرونا «بأل» مهما کان نوعها - کما عرفنا (۱) - ومثل «أل» ما یحل محلها عند بعض القبائل العربیه ، ومنه : «أم» التی هی بمنزله «أل».

* * *

۱- فی ص ۱۹۱ الأمور الطارئه التی تعارض وجود التنوین ، ومنها «أل».

٢ - وصيغه منتهى الجموع (١) هى : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان (٢) ، أو ثلاثه أحرف ، بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثه حرفا ساكنا (٣) ، نحو : (معابد - أقارب - طبائع - جواهر - تجارب - دوابّ ...) وكذلك (مناديل - عصافير - أحاديث - كراسىّ - تهاويل - ...)

ومن هذه الأمثله - وأشباهها - يتضح أن صيغه منتهى الجموع قد تكون على وزن : «مفاعل» ، و «مفاعيل» ؛ كمعابد ومناديل. وقد تكون على أوزان أخرى ينطبق عليها وصف تلك الصيغه ؛ كباقى الأمثله السالفه.

«ملاحظه» :

يجرى على ألسنه فريق من النحاه أن صيغه منتهى الجموع هى : جمع التكسير المماثل لصيغه «مفاعل ، ومفاعيل». لكنهم يريدون بالمماثله : أن الكلمه خماسيه أو سداسيه ، والحرف الأول مفتوح فى الحالتين - سواء أكان ميما أم غير ميم - وأن الثالث ألف زائده يليها كسر الحرف الأول من حرفين بعدها أو من ثلاثه أحرف أوسطها ساكن ... فليس المراد بالمماثله أن تكون جاريه على أسس الميزان الصرفى الأصيل الذى يراعى فى صوغه عدد الحروف الأصليه والزائده ، وترتيبها ، وحركاتها ، وسكناتها ، مع النطق بالحروف الزائده كما

١- سبب هذه التسميه موضح فى : «٥» من ص ٢٠٣.

٢- وقد يكون أحد الحرفين مدغما فى الآخر ؛ نحو : خواصّ - عوامّ - دوابّ ...

٣- وقد يكون الثانى الساكن ياء مدغمه فى مثلها ، بشرط وجود هذه الياء المشدده فى المفرد أيضا. نحو : كراسىّ - قمارىّ (لنوع من الطيور المفرد : قمرىّ) وبخاتىّ ، (لنوع من الإبل ، المفرد : بختى). فليس من هذا ما يكون آخره ياء مشدده زائده للنسب أو لغيره : نحو : رباحىّ (نسبه إلى بلد) حوارىّ (ومن معانيه : الناصر) لأن هذه الياء المشدده ليست فى المفرد. وقد خلت المراجع المتداوله - كالصبان ، والهمع ، والتوضيح ، والتصريح - من اشتراط أن يكون الساكن حرف عله ، وهو هنا الياء ؛ ليصير بها الجمع على وزن «مفاعيل» واكتفت جميعا باشتراط سكونه. إلا أن «الخضرى» فى آخر باب «جمع التكسير» نص على هذا صراحه ، بقوله : (لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثه أحرف إلا وأوسطها ساكن معتل كمصابيح) اه. ويترتب على هذا أن تكون كلمه «أرادب» المجموعه الممنوعه من الصرف - وأمثالها - غير مشدده الباء مع أن مفردها : «إردبّ» بشد الباء ، ومع أنها مضبوطه بالشكل فى : «لسان العرب» بالتشديد ضبطا كتابيا فقط ، بوضع شده فوق الباء خلافا لبعض المعاجم الأخرى. ويظهر أن ما قاله «الخضرى» هو الأعم الأغلب ، وأن غيره هو النادر الذى يقتصر فيه على السماع.

وردت بنصّ ها فى الموزون ، وإنما المراد عندهم هو : المماثله فى عدد الحروف ، وحركاتها ، وسكناتها ، دون اعتبار لمقابله الحرف الأصلى بمثله ، ودون تمسك بالنطق بالحروف الزائده نصّا ؛ فيقولون فى «جواهر» إنها على وزن «مفاعل» - مثلا - وفى : «ألاعيب» إنها على وزن : «مفاعيل» - مثلا - مع أن الوزن الصرفى الأصيل يوجب أن تكون الأولى على وزان : «فواعل» ، والثانيه على وزان : «أفاعيل». فالأمر عند هذا الفريق مجرد اصطلاح يراعى فى العمل به ما وضع له. والأحسن الاقتصار على التعريف الأول ؛ لعدم معارضته الميزان الصرفى الأصيل (١).

* * *

حكم صيغه منتهى الجموع :

هو حكم غيرها من الأسماء الممنوعه من الصرف ، فيجب تجريدها من تنوين «الأمكنيه» (٢) ، كما يجب جرّها بالفتحه نيابه عن الكسره ، بشرط ألا تكون مقترنه «بأل» وألا تكون مضافه. فترفع بالضمه ، وتنصب بالفتحه ، وتجر بالفتحه أيضا ، نيابه عن الكسره ، إلا إذا كانت مضافه أو مقترنه بأل ؛ فتجر بالكسره مباشره (٣).

ومن أحكامها : أنها إذا تجردت من «أل» و «الإضافه» ، وكانت اسما منقوصا (٤) (مثل : دواع ؛ جمع : داعيه ، وثوان ، جمع : ثانيه. وأصلهما : دواعى ، وثوانى). كان الأغلب (٥) - هنا - أن تحذف ياؤها ، ويجىء التنوين

١- اعترض بعض النحاه على التعريفين السابقين لصيغه منتهى الجموع ، وعلى أنها الصيغه المماثله لصيغه : «مفاعل» ومفاعيل ، ووضع تعريفا آخر يحوى شروطا سبعه. واعتراضه ضعيف ، وتعريفه طويل معقد ، ولا حاجه تدعو إلى تسجيله كما سجله بعض النحاه وشرح غامضه ؛ ومنهم الخضرى فى حاشيته ، والصبان.

٢- وكذلك لا يدخلها تنوين التنكير - كما سيجىء فى «ج» من ص ٢٠٢ - وقد يدخلها تنوين العوض كما أوضحنا (فى رقم ٢ من هامش ص ١٩٣) ولكنه نوع يخالف النوعين السابقين.

٣- راجع «ج» من ص ٢٠٢ ورقم ٢ من ص ٢٥٠.

٤- هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمه ، غير مشدده ، قبلها كسره ، مثل : هاد - راض - مستقص - متعال ... وهذه الكلمات - وأشباهها - مختومه فى أصلها بالياء الساكنه اللازمه التى حذفت بسبب مجىء التنوين - وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام على أحكامه المختلفه فى ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ -

٥- انظر «ا» من الزياده ، ص ٢٠٢.

عوضا عنها (١). وتبقى الكسره قبلها فى حالتى الرفع والجر. أما فى حاله النّصب فتبقى الياء ، وتظهر الفتحه عليها بغير تنوين ؛ نحو : (للرحلات دواع تحتمها. وما عرفت لإغفالها من دواع. فعلى أهل النشاط ، والرّغبه فى المعرفه والتجربه - أن يجيبوا دواعى الارتحال ؛ والتنقل بين مشارق الأرض ومغاربها ...) فتكون مرفوعه بضمه مقدّره على الياء المحذوفه ، ومنصوبه بالفتحه الظاهره ، ومجروره بفتحه مقدره على الياء المحذوفه ، نيابه عن الكسره. والتنوين المذكور فى حالتى الرفع والجر عوض عن حرف الياء (٢).

فإن كانت اسما منقوصا مقترنا بأل ، أو مضافا وجب أن تبقى ياؤها ، وأن تكون ساكنه (وتقدر عليها الضمه والكسره فى حالتى الرفع والجر) ، متحركه بالفتحه الظاهره فى حاله النصب. نحو : من الثوانى تكون الساعات والأيام ؛ فليس العمر إلا الثوانى التى نستهين بها ، وليست الثوانى إلا قطعا من الحياه نفقدها ، ونحن عنها غافلون.

ومثل : دواعى الخير والشر كثيره ، تكاد تختلط إلا على العاقل الأريب ؛ فإنه يميز دواعى الخير ، ويستجيب لها سريعا ، ويدرك عاقبه الشرّ ، ويفر من دواعيه (٣) ...

١- لأن تنوين العوضى غير ممنوع هنا ، بخلاف تنوين الأمكنيه - كما سبق فى باب التنوين ، ج ١ م ٣ ص ٣٢ -

٢- انظر رقم ٣ من ص ٢٥١.

٣- مما تقدم يتبين أن المنقوص الذى هو صيغه منتهى جموع ، والمنقوص المفرد ، يتشابهان عند تجردهما من «أل» والإضافه» فى وجوب حذف الياء رفعا وجرا ، وبقائها مع ظهور الفتحه عليها فى حاله النصب ، ورفعهما بضمه مقدره على الياء المحذوفه ، كما يتشابهان فى وجود التنوين رفعا وجرا. ويختلفان بعد ذلك فى أن المنقوص المفرد المجرد من «أل والإضافه» يلحقه التنوين فى حاله التصب أيضا. وتنوينه فى حالاته الثلاث تنوين «أمكنيه» وليس تنوين «عوض». أما المنقوص الذى هو صيغه منتهى الجموع فيجب تنوينه عند حذف يائه رفعا وجرا فقط - كما سبق - وتنوينه «عوض» عن الياء المحذوفه وليس تنوين «أمكنيه» ولا يجوز تنوينه فى حاله النصب. ويختلفان كذلك فى الجر ؛ فالمفرد يجر بالكسره المقدره على الياء المحذوفه أما الآخر فيجر بفتحه على الياء المحذوفه ؛ لأنه ممنوع من الصرف. ويختلفان كذلك فى أن حذف الياء فى صيغه منتهى الجموع هو للخفه ، أو للتخلص من التقاء الساكنين - - على خلاف فى ذلك - أما فى المفرد فللتخلص من التقاء الساكنين ، بيان هذا ما يقولونه فى فى كلمه منقوصه للمفرد ، مثل : «داع» ، وأن أصلها : «داعى» (داعين) استثقلت الضمه على الياء فحذفت - - الضمه ؛ فصارت الكلمه : (داعين) ، التقى ساكنان لا يصح هنا التقاؤهما : الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنه ؛ حذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت : داع (داعن). أما فى كلمه هى منتهى الجموع ؛ مثل : «دواع» فأصلها : دواعى (دواعين) فعلى اعتبار أن حذف الياء سابق على منع الصرف ، استثقلت الضمه على الياء فحذفت ؛ فصارت : دواعين ؛ التقى ساكنان ، الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنه ؛ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصارت الكلمه : دواع (دواعن). ثم حذف التنوين ؛ لأن الكلمه ممنوعه من الصرف ، وحل محله تنوين آخر ؛ ليكون عوضا عن الياء المحذوفه ، وليمنع رجوعها عند النطق ، فصارت : «دواع». أما على اعتبار أن الحذف متأخر عن منع الصرف فالأصل : «دواعى» (دواعين) حذف التنوين لمنع الصرف ؛ فصارت الكلمه : «دواعى» استثقلت الضمه على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء طلبا للخفه ، وجاء تنوين آخر للعوض عنها ، ولمنع

رجوعها (هكذا يقولون. وقد أوضحنا ما فيه بإسهاب فى ج ١ ص ٢٤ م ٣ كما أوضحنا هناك ما يحسن الأخذ به). وكل ما سبق هو فى المنقوص الخالى من «أل والإضافه». فإن كان المنقوص بنوعيه - المفرد والجمع المتناهى - مضافا أو مقرونا بأل ، فالحكم واحد ؛ هو منع تنوينه ، وعدم حذف يائه. ويرفع بضمه مقدره على الياء ، وينصب بفتحه ظاهره عليها ، ويجر بكسره مقدره عليها. ملاحظه : يقول الصبان فى آخر هذا الباب ما نصه : (لو سميت بالفعل : «يغزو» و «يدعو» ورجعت بالواو للياء ؛ أجريته مجرى «جوار» وتقول فى النصب : رأيت يرمى ويغزى. قال بعضهم : وجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الأسماء المتمكنه ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمه ؛ فتقلب الواو ياء ، ويكسر ما قبلها. وإذا سميت بكلمه : «يرم» من «لم يرم» رددت إليه ما حذف منه ، ومنعته من الصرف : تقول : هذا يرم ، ومررت بيرم ، والتنوين للعوض ، ورأيت يرمى. وإذا سميت بكلمه : «يغز» من قولنا : «لم يغز» قلت : هذا يغز ومررت بيغز ورأيت يغزى. إلا أن هذا يرد إليه الواو ، وتقلب ياء ؛ لما تقدم ، ثم يستعمل استعمال «جوار» ...) ا ه وقد نقلنا كلام الصبان هذا فى الجزء الأول - م ١٦ ص ١٤٦ - وقلنا إن فيه فوق التخيل البعيد ما يستدعى التوقف بل الإهمال ، إذ يؤدى الأخذ به اليوم إلى تغيير صوره العلم تغييرا يوقع فى اللبس والإبهام ، واضطراب المعاملات - ولهذه المسأله صله بما سيجىء فى ص ٢٣٥ وهو العلميه ووزن الفعل -

زياده وتفصيل :

(ا) قلنا (۱) إن حكم المنقوص من صيغ منتهى الجموع إذا كان مجردا من «أل» والإضافه هو - فى الأغلب الذى يحسن الاقتصار عليه - حذف يائه رفعا وجرّا ، مع بقاء الكسره قبلها ، ومجىء التنوين عوضا عنها ... وإنما كان هذا هو الأغلب لأن بعض العرب (۲) يقلب الكسره قبل الياء فتحه ؛ فتنقلب الياء ألفا بشرط أن يكون وزن المنقوص كوزن إحدى الصيغ الأصيله لمنتهى الجموع ، والكثير أن يكون مفرده اسما محضا على وزن : «فعلاء» الداله على مؤنث ليس له - فى الغالب - مذكر : كصحراء وصحار ؛ وعذراء وعذار ؛ فيقول فيها : صحارى ... ، رفعا ، ونصبا ، وجرّا ، بغير تنوين ؛ نحو : (فى بلادنا صحارى واسعه - إن صحارى واسعه تحيط ببلادنا ، تحوى كنوزا نفيسه من المعادن المختلفه - وقد اتجهت العزائم إلى تعمير صحارى لا حدود لها على جانبى وادينا الخصيب) ... فكلمه «صحارى» اسم مقصور ، ممنوع من الصرف.

وفى بعض اللهجات العربيه تثبت ياء المنقوص فى كل أحواله ، وتكون ساكنه رفعا وجرّا ، وتظهر عليها الفتحه نصبا.

(ب) صيغه منتهى الجموع لا تكون فى اللغه العربيه إلا جمع تكسير بالوصف السالف ، أو منقوله عنه. ولا تكون لمفرد بالأصاله.

أما كلمه «سراويل» مرادا بها : الإزار المفرد ، فهى أعجميه الأصل (۳) ... وهى اسم مؤنث فى جميع استعمالاتها ؛ تقول : هذه سراويل قصيره لبسها السّبّاح.

(ح) وصيغه منتهى الجموع - فى كل الاستعمالات - تمنع الاسم (۴) من تنوين «الأمكنيه» وتنوين «التنكير» سواء أكان الاسم علما أم غير علم ، فلو

۱- فى ص ۱۹۹.

۲- كما سيجىء فى ص ۲۵۴ - وانظر ما يتصل بهذا فى رقم ۲۰ من ص ۶۰۵ باب جمع التكسير -

۳- كما سنعرف فى ص ۲۰۴ ، حيث البيان المفيد عن الملحقات بصيغه منتهى الجموع.

۴- سبقت الإشاره لهذا فى رقم ۲ من هامش ص ۱۹۹.

سمى إنسان باسم على وزن صيغه من صيغها فإنه يمنع من الصرف ، لشبه منتهى الجموع ؛ لأن مدلولها فى هذه الصوره مفرد لا جمع تكسير. وذلك المنع بشرط ألا يكون مضافا ، ولا مقرونا بأل - كما تقدم -.

(د) عرفنا (١) أن مثل : كراسىّ - قمارىّ - بخاتىّ ... ممنوعه من الصرف بالتفصيل السّالف. فإذا نسب إليها حذفت هذه الياء المشدده (التى هى فى الجمع وفى مفرده) وحل محلها ياء أخرى مشدده ، من نوع آخر ؛ هى ياء النسب ، ولا يمنع الاسم من الصرف مع ياء النسب ... (٢)

(ه) تسمّى صيغه منتهى الجموع : بالجمع المتناهى أيضا ، لانتهاء الجمع إليها ؛ فلا يجوز أن يجمع بعدها مره أخرى. بخلاف كثير غيرها من جموع التكسير فإنه قد يجمع ، نحو : أنعام ، وأكلب ، يجمعان على : أناعم ، وأكالب.

* * *

١- فى ص ١٩٨ وهامشها.

٢- راجع ما يختص بهذا فى باب النسب - فى ١ من ص ٦٥٩ -

حكم ملحقاتها

ليس الحكم السابق خاصّا بصيغه منتهى الجموع الأصيله - وهى نوع من جمع التكسير ، كما عرفنا - ولا مقصورا عليها وحدها ، وإنما يشملها ويشمل ما ألحق بها (١). والملحق بها هو : كل اسم جاء وزنه مماثلا لوزان صيغه من الصيغ الخاصه بها مع دلالته على مفرد ، سواء أكان هذا الاسم عربيا أصيلا ، أم غير أصيل ، علما أم غير علم ، مرتجلا (٢) أم منقولا. فمثال العلم العربى المرتجل الأصيل : «هوازن» ؛ اسم قبيله عربيه ، ومثال العلم المعرب : «شراحيل» وقد استعمله العرب علما ، سمى به عده رجال ...

ومن الأعجمى المعرب الذى ليس علما «سراويل» - بصوره الجمع - اسم ، نكره ، مؤنث ، للإزار المفرد (٣) ...

ومثال الأعلام المرتجله فى العصور الحديثه : كشاجم (٤) علم رجل

١- اكتفى ابن مالك فى الكلام على صيغه منتهى الجموع بقوله : وكن لجمع مشبه «مفاعلا» أو : «المفاعيل» بمنع كافلا - ١٠ التقدير : كن كافلا - أى : قائما منفذا - لجمع مشبه «مفاعل ومفاعيل» ، بمنع الصرف وليس من اللازم أن يكون جمعا حقيقه ؛ فقد يكون اسما على وزان الجمع. وإنما ذكر الجمع للتمثيل. وليته قال : «للفظ» والذى يشبه «مفاعل ومفاعيل» هو ما كان مثلهما فى عدد الحروف وحركاتها وسكناتها ، سواء أكان مبدوءا بالميم أم بغيرها ؛ فليس المراد : «الميزان الصرفى الحيقفى» كما شرحنا - فى ص ١٩٨ - ، ثم تكلم على حكم صيغه منتهى الجموع إذا كانت اسما منقوصا ، كالجوارى ؛ فقال : وذا اعتلال منه كالجوارى رفعا وجرّا أجره كسارى - ١١ أى : أجر عليه ما تجريه على سار ، (وأصله : سارى ، اسم فاعل منقوص ، فعله سرى : إذا سافر ليلا) ، من حذف يائه رفعا وجرا عند تنوينه ، وبقائها فى حاله النصب ، وترك التفصيل الضرورى لهذا ، وقد عرضناه.

٢- العلم المرتجل : ما وضع أول أمره علما ، ولم يستعمل من قبل العلميه فى معنى آخر ، (وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى باب العلم ج ١ ص ٣١٢ م ٢٢).

٣- لهذا إشاره فى : «ب» من ص ٢٠٢.

٤- بفتح الكاف. ويجوز فيها الضم ؛ فيخرجها عن أوزان صيغه منتهى الجموع ، وبالضم يشتهر شاعر عباسى.

و «بهادر» علم مهندس هندى ، و «صنافير» ، علم قريه مصريه ، وكذا «أعانيب». فكل اسم من هذه الأسماء - ونظائرها - يعتبر ملحقا بصيغه منتهى الجموع يجرى عليه حكمها ، بشرط أن يكون دالا على مفرد ، وجاريا على وزن من أوزانها (١) - كما سبق - لا فرق فى هذا بين العلم ، (وهو الأكثر) ، وغير العلم. ويقال فى إعرابه : إنه ممنوع من الصرف ؛ لأنه مفرد على وزن صيغه منتهى الجموع ، أو لأنه مفرد ملحق بها (٢) ... أما هى فممنوعه أصاله ، كما أسلفنا ؛ لدلالتها على الجمع حقيقه.

وإنما كانت تلك الألفاظ - ومنها سراويل - ملحقات لأنها تدل على مفرد ، مع أن صيغتها صيغه منتهى الجموع ، وهذه لا تكون فى العربيه إلا لجمع أو منقول من جمع. فما جاء على وزنها لمفرد فإنه يمنع من الصرف للمشابهه (أى : المماثله) بين الوزنين ، بالرغم من دلالته على مفرد.

* * *

١- وفى هذا يقول ابن مالك : و «لسراويل» بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع - ١٢ وإن به سمّى أو بما لحق به ، فالانصراف منعه يحق - ١٣ يريد : أن لكلمه «سراويل» وهى اسم على صوره الجمع شبها بصيغه منتهى الجموع ؛ لأن «سراويل» - مع دلالتها على اسم مفرد مؤنث - جاريه على وزان أحد الجموع ، فاقتضى هذا الشبه منعها من الصرف منعا عاما (أى : يشمل كل حالاتها التى تكون فيها داله بصيغتها على المفرد وحده ، كما يرى بعض اللغويين ، أو عليه حينا وعلى الجمع الذى مفرده «سرواله» حينا آخر ؛ كما يرى غيرهم). ثم قال بعد ذلك : إن به سمى - أى : بصيغه الجمع المتناهى - وصار علما على شىء فإنه يحق منع هذا المسمى من الانصراف ، أى : من الصرف ... يريد أن كل ما سمى بالجمع المتناهى أو بما ألحق بالجمع المتناهى يمنع من الصرف ؛ سواء أكان علما مرتجلا أم منقولا ، عربيا أم أعجميا ...

٢- إذا كانت صيغه منتهى الجموع الأصيله ، (نحو : مكارم) ، أو ما ألحق بها ، (نحو : شراحيل) - علما على مفرد ، فما سبب منعها من الصرف؟ أهو مجىء العلم على وزن مماثل لأوزان صيغه منتهى الجموع ، أم هو العلميه وشبه العجمه ، لأن هذا الاسم علم ، وليس بين أوزان المفرد العربى الأصيل ما يكون على هذا الوزن ...؟ رأيان .. ويقول سيبويه : إذا طرأ على العلم الموازن صيغه منتهى الجموع ما يقتضى تنكيره ، وزوال علميته فإنه يظل ممنوعا من الصرف ، لبقاء صوره الجمعيه ، وشكلها. ويقول غيره : لا يمنع من الصرف ، لأنه كان ممنوعا منه للعمليه القائمه مقام الجمعيه ، أو للعلميه وشبه العجمه وقد زالت علميته. والصواب والأيسر رأى سيبويه ومن معه. وبهذا تكون صيغه منتهى الجموع وما ألحق بها ممنوعه من الصرف دائما باطراد ، فى جميع حالاتها ، حتى الحاله التى تكون فيها علما لمفرد ثم زالت علميته ...

(ب) الذى يمنع صرفه لوجود علتين معا :

لا بـد أن تكون إحـدى العلتين المجتمعين معنويه ، والأخرى لفظيه. وتنحصـر العله المعنويّه فى «الوصـفيه» وفى «العلميه» وينضـم لكل واحـده منهما عله أخرى لفظيّه لا بد أن تكون من بين العلل السبع الآتيه - دون غيرها (١) - وهى : (زياده الألف والنون - وزن الفعل - العـدل - التركيب - التأنيث - العجمه - ألف الإلحاق.) فينضم للوصـفيه إما زياده الألف والنون ، وإما وزن الفعل ، وإمـا العـدل. وينضم إلى العلميه إمـا واحـده من هـذه الثلاـث ، وإمـا التركيب ، أو التأنيث ، أو العجمه ، أو ألف الإلحاق. فالعلل (كما يسـميها النحاه) تسع معينه ، ليس فيها عله معنويه إلا الوصـفيه والعلميه ، أما السبعه الباقيه فلفظيه (٢). ، لا تصلح واحده منها لمنع الصرف ، إلا إذا انضمت إليها إحدى العلتين المعنويتين.

فالاسم يمنع من الصرف : للوصفيه مع زياده الألف والنون ، أو الوصفيه مع وزن الفعل - أو الوصفيه مع العدل.

وكـذلك يمنع للعلميه مع الزياده ، أو العلميه مع وزن الفعل ، أو العلميه مع العدل ، أو العلميه مع التركيب ، أو العلميّه مع التأنيث ، أو العلميه مع العجمه ، أو العلميه مع ألف الإلحاق. وفيما يلى البيان :

١- اشترطنا أن تكون العلامتان محصورتين فيما سـيذكر هنا ؛ لأنه قـد يوجد فى الاسم المعرب علامتان إحداهما لفظيه والأخرى معنويه ويجب صـرفه مع وجودهما. وسـبب صـرفه أن إحداهما ليست معتبره فى منع الصـرف ، ولا معدوده من أسـبانه ، كما فى كلمه : «أجيمال» تصـغير : «أجمال» جمع تكسير لجمل. فإن «أجيمالا» مصروفه بالرغم من اشتمالها على علتين ، إحداهما : معنويه ، هى : التصـغير الـذى يعـد فرعـا للتكبير ، والأـخرى لفظيه ، وهى الجمع الـذى يعتبر فرعـا للإـفراد. ومثـل هـذا يقال فى «حائض وطـامث» فإنهمـا مصـروفتان حتمـا. والسـبب فى الصـرف اسـتعمال العرب ليس غير ؛ فإنهم قصـروا الممنوع من الصـرف على ما سردناه. أما ما يذكره النحاه غير هذا من التعليلات فمرفوض.

٢- حتى التأنيث المعنوى فى مثل : سعاد - زينب - مىّ ... يعتبر فى هذا الباب عله لفظيه ؛ لظهور أثره فى اللفظ بتأنيث الفعل له ، وعوده الضمير عليه مؤنثا ، - كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٢٢٥ -

المسأله ۱۴۶ : الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للوصفيه

وما ينضم إليها وجوبا من إحدى العلل الثلاث

(۱)

۱ - يمنع الاسم من الصرف للوصفيّه مع زياده الألف والنون إذا كان على وزن «فعلان» - بفتح الفاء وسكون العين - بشرطين : أن تكون وصفيته أصيله (أى : غير طارئه) وأن يكون تأنيثه بغير التّاء ؛ إما لأنه لا مؤنث له ؛ لاختصاصه بالذكور ، وإمّا لأن علامه تأنيثه الشائعه بين العرب ليست تاء التأنيث ، كأن يكون ، بألف التأنيث ... فمثال ما ليس له مؤنث : «لحيان» لطويل اللحيه. ومثال الآخر عطشان - غضبان - سكران ... فإن أشهر مؤنثاتها : عطشى - غضبى - سكرى (۲). ومن الأمثله قولهم : كان أبو بكر لحيان ، تزيده لحيته وقارا ، وهيبه. كثير الصمت ، وافر الحلم. ما رآه الناس غضبان إلا حين يحمد الغضب.

۱- ليس المراد بالصفه أو الوصف هنا النعت ، وإنما المراد بعض الأسماء المشتقه التى ليست أعلاما. (وقد سبق تعريف الاسم المشتق ، وبيان مدلوله فى ح ۳ ص ۱۴۴ م ۹۸).

۲- يشترط أكثر النحاه ألا يكون المؤنث على : «فعلانه» ويمثلون للمستوفى الشرط : بعطشان وغضبان ، وسكران ... مع أن كتب اللغه تأتى للثلاثه بمؤنث مختوم بالتاء ، وبمؤنث آخر ليس مختوما بها. فلا مناص من حمل الشرط النحوى على الأكثر الأغلب فى : «فعلان» ؛ بأن يتجرد مؤنثه من التاء فى المشهور إن تعددت مؤنثاته. «ملاحظه هامه» : أخذ المجمع اللغوى القاهرى بالمذهب الكوفى ، وبلغه بنى أسد فى إلحاق تاء التأنيث جوازا بكلمه «سكرانه» ونظائرها. وقرار المجمع ، وما يتصل به من مذكرات وتقريرات مدوّن فى ص ۸۳ و ۹۱ من المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التى ألقيت فى مؤتمر الدوره الثانيه والثلاثين المنعقد ببغداد سنه ۱۹۶۵ وفيما يلى نص القرار كما قدمته اللجنه المختصه ووافق عليه أغلبيه المؤتمرين وأخذ به المجمع نهائيا : «(إن تأنيث «فعلان» بالتاء لغه فى بنى أسد (كما فى الصحاح) - أو لغه بنى أسد (كما فى المخصص) وقياس هذه اللغه صرفها فى النكره ؛ (كما جاء فى شرح المفصل). والناطق على قياس لغه من لغات العرب مصيب غير مخطىء وإن كان غير ما جاء به خيرا ، (كما فى قول ابن جنى). لذا يجوز أن يقال عطشانه وغضبانه ، وأشباههما ؛ ومن ثم يصرف «فعلان» وصفا ، ويجمع «فعلان» ومؤنثه «فعلانه» جمع تصحيح)» ا ه.

فإن كان الغالب المسموع على مؤنثه وجود تاء التأنيث فى آخره لم يمنع من الصرف ؛ نحو : (سيفان ، للرجل الطويل الممشوق القامه) - (ومصّان ، للرجل اللئيم) ؛ فإن مؤنثهما الشائع : سيفانه ومصّانه. وكذلك إن كانت وصفيته غير أصيله ؛ فإنه لا يمنع من الصرف ؛ ككلمه : «صفوان» فى قولهم : بئس رجل صفوان قلبه. وأصل الصفوان : الحجر.

وإذا زالت الوصفيه وحدها وسمّى بهذا الاسم - ؛ بأن صار علما مزيدا بالألف والنون ؛ كتسميه رجل بغضبان ، أو بعطشان - فإنه يظل على حاله ممنوعا من الصرف ؛ لأن الوصفيه التى زالت حلّ محلها العلميه الجديده ؛ وبانضمام العلميه إلى الزياده يجتمع فى الاسم العلتان المؤديتان إلى منعه من الصرف (١).

٢ - ويمنع الاسم من الصرف للوصفيه مع وزن الفعل. (٢) بالشرطين السالفين (وهما : ألا يكون مؤنثه الشائع بالتاء ، وألا تكون وصفيته طارئه غير أصيله). ويتحقق الشرطان فى الوصف الذى على وزن «أفعل» ، ومؤنثه «فعلاء أو فعلى» ؛ نحو : أحمر وحمراء - أبيض وبيضاء - أجمل وجملاء (٣) ، ونحو : أفضل

١- وفى الكلام على الوصفيه مع زياده الألف والنون يقول ابن مالك بعد كلامه على ألف التأنيث أول الباب. وزائدا «فعلان» فى وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم - ٣ (المراد بزائدى «فعلان» : الألف والنون الزائدتان فى آخره). يقول : إن الاسم يمنع من الصرف إذا اشتمل على الألف والنون الزائدتين بشرط أن يكون وصفا لا يختم آخره بتاء التأنيث عند تأنيثه ؛ فلا بد أن يسلم آخره عند التأنيث من هذه التاء ، إما لأنه وصف خاص بالرجال ، فلا مؤنث له ، وإما لأن الغالب على مؤنثه أن يكون بألف التأنيث - وقد سردنا الأمثله لكل -

٢- سواء أكان الوزن خاصا بالفعل ، نحو : أجمل - أشرف -. - أم على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال ولكن الفعل به أولى لغلبته فى الفعل ، أو لدلالته على معنى فى الفعل دون الاسم ؛ نحو : أحيمر ، وأفيضل ، (تصغير : أحمر ، وأفضل) فهما على وزن : «أبيطر» وهو وزن فى الأفعال أكثر. والهمزه فى أولهما لا تدل على شىء ، مع أنها فى الفعل : «أبيطر» تدل على المتكلم. لما سبق وجب منع «أحيمر وأفيضل» من الصرف - (انظر الكلام على لفظ «أعلى» المصغر فى ص ٢٥٢ ثم انظر ص ٢٦٠) - بخلاف بطل وجدل (للصلب الشديد) وندس (بفتح أوله مع ضم الثانى أو كسره ، للقوى السمع) فإنها أوصاف أصليه على وزن للفعل ، ولكنه وزن مشترك بين الأسماء والأفعال لا يتغلب فيه جانب الفعل.

٣- قال الكسائى مستدلا : فهى جملاء كبدر طالع بذّت الخلق جميعا بالجمال

وفضلى ، وأحسن وحسنى ، وأدنى ودنيا ... فهذه الألفاظ - وأشباهها - ممنوعه من الصرف ، لتحقق الشرطين.

فإن كان مؤنثه بالتاء لم يمنع الوصف من الصرف ، نحو : «أرمل» فى قولنا : عطفت على رجل أرمل (بالكسره مع التنوين) ، أى : فقير ؛ لأن مؤنثه أرمله.

وكذلك ينصرف الوصف إذا كانت وصفيّته طارئه (أى : ليست أصيله) ، نحو «أرنب» فى قولنا : مررت برجل أرنب (بالكسره مع التنوين ، أى : جبان). فالوصف منصرف - بالرغم من أن مؤنثه لا يكون بالتاء - لأن وصفيّته طارئه ، سبقتها الاسميه الأصيله ، للحيوان المعروف.

ومما فقد الشرطين معا كلمه : «أربع» فى مثل : قضيت فى النزهه ساعات أربعا ؛ لأن مؤنثها يكون بالتاء ؛ فتقول : سافرت أياما أربعه ؛ ولأن وصفيتها طارئه عارضه ؛ إذ الأصل السّابق فيها أن تستعمل اسما للعدد المخصوص فى نحو : الخلفاء الراشدون أربعه. ولكن العرب استعملتها بعد ذلك وصفا (١) ؛ فوصفيتها ليست أصيله سابقه ، وبسبب فقد الشرطين وجب صرف الكلمه فى جميع استعمالاتها.

ومن أمثله الوصفيّه الطارئه التى لا يعتد بها فى منع الاسم من الصرف كلمات أخرى ؛ مثل : «أجدل» ، للصقر - «وأخيل» ، لطائر ذى خيلان ، (جمع : خال ، وهى النقط المخالفه فى لونها سائر البدن) - «وأفعى» ، للحيه. فكل هذه ، وما شابهها ، أسماء بحسب وضعها الأصلى لتلك الأشياء ؛ ولهذا تصرف ، وقد يصح فى هذه الكلمات - ولا يدخل فيها كلمه : أربع - منعها من الصرف على اعتبار أن معنى الصفه يلاحظ فيها ، ويمكن تخيله مع الاسميه ، وقد وردت ممنوعه من الصرف

١- لا يجوز فى كلمه : «أربع» منع الصرف ؛ سواء أكانت الوصفيه ملحوظه أم غير ملحوظه : إذ أن مؤنثها بالتاء ؛ فالشرط الثانى مفقود دائما ؛ فلا يصح منعها من الصرف. وإذا كانت كلمه «أربع» مستعمله فى الوصفيه العارضه ، فمعناها يشمل أمرين ، ذوات ، وعدد. أى : ذوات معناها العدد المخصوص ، والكميه المخصوصه ؛ (كما هو الشأن فى المشتقات ؛ كضارب ، فإنه يفيد أمرين : الذات والمعنى الذى هو الضرب). أما إذا كانت مستعمله فى مجرد العدد فمعناها الكميه العدديه المخصوصه ، دون دلاله على ذات -. وقد شرحنا - فى رقم ١ من هامش ص ٢٠٧ المراد هنا من الصفه - كما شرحنا دلاله المشتق على الذات والصفه فى الجزء الثالث.

فی بعض الکلام الفصیح ، فالأجدل : یلحظ فیه القوه ؛ لأنه مشتق من الجدل (بسکون الدال) بهذا المعنی. والأخیل : یلحظ فیه التلون ؛ لأنه من الخیلان ، بهذا المعنی. والأفعی : یلحظ فیها الإیذاء الذی اشتهرت به ، واقترن باسمها (۱) ، وعلی أساس التخیّل والملاحظه المعنویه مع السماع یجوز منع الصرف. ولکن الأنسب الاقتصار علی صرف هذه الأسماء ؛ لغلبه الاسمیه علیها.

وهناک ألفاظ وضعت أول نشأتها أوصافا أصلیه ، ثم انتقلت بعد ذلک إلی الاسمیه المجرده (۲) وبقیت فیها ، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها الأول الذی وضعت علیه ؛ لا بحسب حالتها الجدیده التی انتقلت إلیها ؛ مثل : «أدهم» للقید (۳) ؛ فإنه فی أصل وضعه وصف للشیء الذی فیه دهمه ، (أی : سواد) ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسما مجردا للقید ؛ ومثل : «أرقم» ؛ فإنه فی أصل وضعه وصف للشیء المرقوم ، (أی : المنقّط) ثم انتقل منه فصار اسما للثعبان الذی ینتشر علی جلده النقط البیض والسّود. ومثل : «أسود» فأصله وصف لکل شیء أسود ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسما للثعبان المنقط بنقط بیض وسود ، ومثل : «أبطح» وأصله وصف للشیء المرتمی علی وجهه : ثم صار اسما للمکان الواسع الذی یجری فیه الماء بین الحصی الدقیق ، ومثل : «أبرق» ، وأصله وصف لکل شیء لامع براق ، ثم صار اسما للأرض الخشنه التی تختلط فیها الحجاره والرمل والطین.

وقد یجوز صرف هذه الأسماء علی اعتبار أن وصفیّتها الأصیله السابقه قد زالت بسبب الاسمیه الطارئه. ولکن الاقتصار علی الرأی الأول أنسب.

ویفهم مما سبق - فی غیر کلمه : أربع (۴) - أن الوصفیه الأصیله الباقیه لا یصح إغفالها فی منع الصرف. أما الوصفیه الطارئه القائمه ، أو الوصفیه الأصیله التی زالت وحل محلها الاسمیه الطارئه المجرده ؛ فیصح أن یلاحظ کل منهما عند منع الصرف ، أو لا یلاحظ ؛ بمعنی أنه یجوز - عند وجود إحداهما مع العله الثانیه - صرف الاسم ومنعه من الصرف ، بشرط تحقق الشرط الثانی ، (وهو ألا یکون تأنیث

۱- یری بعض النحاه أن «أفعی» لا ماده لها فی الاشتقاق. ویری آخرون - بحق - أنها مشتقه من فعوه السم أی شدته.

۲- الخالیه من الوصفیه والعلمیه.

۳- المصنوع من الحدید.

۴- لما سبق فی هامش الصفحه الماضیه.

الوصف بالتاء ...) وأن الأفضل الاقتصار على حاله واحده ؛ فالصرف أفضل إن كانت الاسميه هى الأصيله ، والوصفيه هى الطارئه. والمنع أولى ؛ إن كانت الوصفيه هى الأصيله والاسميه هى الطارئه. وفى مراعاه هذه الأفضليه مسايره للسبب العام فى منع الصفه من الصرف ، وتيسير فى الاستعمال (١) ...

وإذا سمى بهذا الوصف زالت عنه الوصفيه ، وحل محلها العلميه ؛ فيجتمع فيه العلميه ووزن الفعل ؛ وهما علتان يؤدى اجتماعهما إلى منع صرفه ؛ كتسميه رجل : أرقم - أو : أسود (٢).

١- وفى الوصفيه الأصيله والطارئه وما يتبع هذا يقول ابن مالك : ووصف اصلىّ ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بتا ؛ كأشهلا - ٤ يريد : أن الاسم يمنع من الصرف للوصف الأصلى مع وزن «أفعل - وهو وزن الفعل - الممنوع تأنيثه بالتاء. ومثل للمستوفى الشروط بلفظ : «أشهل» ؛ تقول طفل أشهل ، وطفله شهلاء. (والشّهل : تغير لون بياض العين فيختلط بالحمره ، أو الزرقه) ثم انتقل بعد ذلك للكلام على الوصفيه الطارئه والاسميه الطارئه ، وحكمهما ، والتمثيل لهما ، فقال : وألغين عارض الوصفيّه كأربع ، وعارض الإسميّه - ٥ فالأدهم : (القيد) لكونه وضع فى الأصل وصفا - انصرافه منع - ٦ وأجدل ، وأخيل ، وأفعى مصروفه ، وقد ينلن المنعا - ٧ يقول : ألغ الوصفيه العارضه كالتى فى أربع ، ولا تعتد بها فى منع الصرف. وكذلك ألغ الاسميه العارضه. وساق أمثله للحالتين ؛ منها : الأدهم (وهو : اسم للقيد) فإنه ممنوع من الصرف مراعاه لوضعه الأول وصفا للشىء الأسود لا مراعاه لاسميته الحاليه. ثم ضرب أمثله لألفاظ وضعت فى أول أمرها أسماء خاليه من الوصفيه فصرفت ، ويجوز تخيل معنى الوصفيه فيها ، وملاحظه هذه الوصفيه برغم أن تلك الألفاظ لا تزال باقيه على اسميتها ، ومنها أجدل - أخيل - أفعى.

٢- راجع رقم ١ ص ٢٠٧ ورقم ٢ من ص ٢٥٠.

٣ - ويمنع الاسم من الصرف للوصفيه مع العدل (١) فى إحدى حالتين :

الأولى : أن يكون الاسم أحد الأعداد العشره (٢) الأولى ، وصيغته على وزن : «فعال» أو : «مفعل» ، نحو : أحاد وموحد - ثناء ومثنى - ثلاث.

١- يقولون فى تعريفه : إنه تحويل الاسم من حاله لفظيه إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلى ، بشرط ألا يكون التحويل لقلب ، أو لتخفيف ، أو لإلحاق ، أو لزياده معنى ، فليس من المعدول «أيس» مقلوب «يئس» ولا «فخذ» بسكون الخاء ؛ تخفيف «فخذ» بكسرها ؛ ولا «كوثر» بزياده الواو ؛ لإلحاق الكلمه : بجعفر ، ولا «رجيل» بالتصغير ؛ لإفاده معنى التحقير أو غيره. - والعدل يكون فى الصفات وله الحالتان التاليتان. ويكون فى الأعلام وله صورتان : «فعل» المعدول عن فاعل. وكذا «فعال» بالشروط والتفصيلات الآتيه عند الكلام على منع الاسم من الصرف للعلميه والعدل. (ص ٢٤٣). والعدل قسمان : «ا» تحقيقى : وهو الذى يدل عليه دليل غير منع الصرف ؛ بحيث لو صرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقا عن فهم ما فيه من العدل ، وملاحظه وجوده ؛ كالعدل فى : سحر - وسيجىء فى ص ٢٤٤ - ، وأخر ص (٢١٤) ومثنى ، فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعا عن العرب بصيغه تخالف الصيغه الممنوعه من الصرف بعض المخالفه ، مع اتحاد المعنى فى الصيغتين ، فسحر بمعنى السّحر المعروف ، وأخر بمعنى آخر ، ومثنى بمعنى اثنين اثنين ، وهكذا .. فالذى دل على أن كل واحد من هذه الألفاظ - وأشباهها - معدول ، ليس الصرف أو عدمه ، وإنما هو وروده عن العرب بصيغه أخرى تخالف صيغته الممنوعه بعض المخالفه مع اتحاد معناه فى الحالتين برغم هذه المخالفه. «ب» تقديرى : وهو الذى يمنع فيه العلم من الصرف ، سماعا من العرب ، من غير أن يكون مع العلميه عله أخرى تنضم إليها فى منع الصرف. فيقدر فيه العدل لئلا يكون المنع بالعلميه وحدها ؛ مثل : عمر - زفر ... فلو سمع مصروفا لم يحكم بعدله ، مثل : «أدد» (وهو جد إحدى القبائل العربيه كما سيجى فى ص ٢٤٤) وهذا النوع التقديرى خاص بالأعلام ، ومنها : عمر - زفر - جشم - جمح ... ولا دليل يدل عليه إلا منع العلم من الصرف ، وعدم وجود عله أخرى تنضم إلى العلميه فى منع صرفه. جعلهم يعتبرون العله الثانيه مقدره. (انظر البيان فى رقم ٦ من هامش ص ٢٤٣) وفائده العدل : إما تخفيف اللفظ باختصاره - غالبا - كما فى : مثنى وأخر ، ... وإما تخفيفه مع تفرغه وتمحضه للعلميه ؛ فيبتعد عن الوصفيه ، كما فى : عمر وزفر ، المعدولين عن عامر وزافر ، لاحتمالهما قبل العدل للوصفيه. وعندى أن كل ما قيل فى العدل وتعريفه وتقسيمه ، وفائدته ، مصنوع متكلف. ولا مرد لشىء فيه إلا السماع. وخير ما يقال عند الإعراب فى سبب المنع إنه العلميه وصيغه فعال - أو مفعل ، أو فعل ، أو غيرها من الصيغ المسموعه نصا عن العرب.

٢- هناك رأى يقصره على بعض العشره ، ولا يبلغ به العشره. لكن الأرجح هو الرأى الأول. ومما يؤيده الأمثله التى عرضها سيبويه فى كتابه نقلا عن العرب ، مستشهدا بها ، وكذلك الأمثله التى أوردها الهمع - ج ١ ص ٢٦ -

ومثلث - رباع ومربع - خماس ومخمس - سداس ، ومسدس - سباع ، ومسبع - ثمان ومثمن - تساع ومتسع - عشار ومعشر.

ويقول النحاه : إن كل لفظ من هذه الألفاظ معدول عن لفظ العدد الأصلى المكرر مرتين للتوكيد ؛ فكلمه : «أحاد» فى مثل : صافحت الأضياف أحاد ، معدوله عن الكلمه العدديه الأصيله المكرره : «واحدا واحدا» والأصل : صافحت الأضياف واحدا واحدا ؛ فعدل العرب عن الكلمتين ، واستغنوا عنهما بكلمه واحده - للتخفيف - تؤدى معناهما ؛ هى : أحاد ، ومثلها موحد» (١) وكلتا الكلمتين ممنوعه من الصرف مع أن أصلهما المعدول عنه منصرف ، ولا ينظر لهذا الأصل هنا ؛ ولهذا كانت محتومه المنع من الصرف (٢).

وكلمه : «ثناء» ، فى مثل : سار الجند ثناء ، معدوله عن أصلها العددىّ المكرر للتوكيد ، وهو : «اثنين اثنين» والأصل : سار الجند اثنين اثنين ، فعدل العرب عن الكلمتين ، وأتوا بدلهما بكلمه واحده - للتخفيف - تؤدى معناهما ؛ هى : ثناء ، ومثلها : «مثنى» وهاتان ممنوعتان من الصرف مع أن أصلهما مصروف.

ومثل هذا يقال فى بقيه الأعداد العشره الأولى المعدوله. والأغلب فى هذه الأعداد العشره المعدوله أن تكون حالا ، كالأمثله السالفه ، أو تكون نعتا ؛ نحو : شاهدت حول الماء طيورا مثنى ؛ وطيورا ثلاث ... أو تكون خبرا ؛ نحو : أصابع اليدين والرجلين خماس ... ومن القليل أن تكون مضافا ، ومن الممنوع أن تكون مقرونه بأل.

ويجوز أن يتكرر اللفظ المعدول فيكون التالى توكيدا لفظيّا للأول ، فنقول : مثنى مثنى - ثلاث ثلاث ... وهكذا.

١- التعليل النحوى السابق ضعيف ؛ فما الدليل على أن العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلى المكرر ، إلى استعمال الاسم المعدول؟ لا دليل ولا ما يشبهه. والحق أن العرب استعملوا النوعين ، وأحدهما مصروف ، والآخر ممنوع من الصرف ، ولا داعى لذلك التعليل.

٢- فى هامش الجزء الثانى (م ٨٤ ص ٢٩٢) بيان مفيد ، وتصويب للأساليب المشتمله على التكرار فى نحو : صافحت الأضياف واحدا واحدا ، وأقبل الجنود اثنين اثنين ، أو ثلاثه ثلاثه .. و .. فقد كان بعض القدماء - كالحريرى - يظن أن استعمالها على هذا الوجه خطأ ، وما هى بخطأ.

ومن العرب من يجيز صرف تلك الألفاظ ، فيقول : ادخلوا ثلاث ثلاث ، أو ثلاثا ثلاثا ... وهكذا. وعند صرفها يعدها أسماء مجرده من الوصفيه. والرأى الأول أكثر وأشهر.

الثانيه : كلمه «أخر» ؛ فى مثل : (سجل التاريخ لعائشه أم المؤمنين ، ولنساء أخر أثرهن فى السياسه ، والثقافه ، ونشر العلم) ، فهى جمع ، مفرده : «أخرى» و «أخرى» مؤنث للفظ مذكر ؛ هو : «آخر» ... (بفتح الخاء) ، على وزن : «أفعل» ، ومعناه : أكثر مغايره ومخالفه - فلفظ : «آخر» هنا : «أفعل للتفضيل» ، مجرد من «أل» والإضافه ؛ فحقه أن يكون مفردا مذكرا فى جميع استعمالاته ولو كان المراد منه مثنى ، أو جمعا ، أو مؤنثا ، وهذا ما تقتضيه الأحكام العامه لأفعل التفضيل ؛ (نحو : المتعلم والمتعلمه أقدر على نفع الوطن من غيرهما - الإخوان والأصدقاء أنفع فى الشده ، وأبعد عن التقصير - ليس بين النساء أفضل ، ولا أحسن من الساهرات على تربيه أولادهن ...) وبناء على هذا الحكم العام يكون القياس فى المثال السابق وأشباهه أن نقول : لعائشه أم المؤمنين ولنساء آخر - بمد الهمزه وفتح الخاء - أثرهن ... لكنّ العرب عدلوا عنه ، وقالوا ؛ نساء «أخر» بصيغه الجمع ، ومنعوه من الصرف ؛ فكان العدل بانضمامه للوصفيه سببا فى منعه من الصرف وإن شئت فقل : كان منعه من الصرف دليلا على وجود العدل فيه مع الوصفيه(١).

وإذا زالت الوصفيه وحدها وحلّ محلها العلميه بقى الاسم على منع الصرف ؛ لاشتماله فى حالته الجديده على علتين مانعتين معا لصرفه ؛ وهما العلميه والعدل. كتسميه إنسان : «مثنى» أو «ثلاث» أو نحوهما مما كان فى أصله وصفا معدولا ، ثم صار علما باقيا على حاله من العدل ...

ويتبين مما سبق فى الصور الثلاث الخاصه بالوصفيه ومعها العلامه الأخرى ، أن الوصفيه إذا اختفت وحدها بسبب أن الاسم صار علما مزيدا ، أو علما على وزن الفعل ، أو علما معدولا - بقى هذا الاسم ممنوعا من الصرف كما كان ، ولكن

١- العدل هنا تحقيقى ، - سبقت الإشاره له فى رقم ١ من هامش ص ٢١٢ - وفى هذا التعليل ما فى سابقه من ضعف. والعله الصحيحه هى مجرد الاستعمال العربى الصحيح ، وقد بسطنا تعليل النحاه كاملا ، وعرضنا رأيهم فى «أخر» ومنعها من الصرف ، وفى أنها للتفضيل أو ليست له ... ثم الرد عليه فى الجزء الثالث (باب أفعل التفصيل ص ٣١٠ م ١١٢) فلا داعى للتكرار والإطاله ؛ علما بأن المعروض فى باب التفضيل هامّ ، ومفيد.

للعلميه ومعها العلامه الأخرى (۱) ...

ص: ۲۱۵

۱- وفی الصوره الثالثه وهی صوره الوصفیه مع العدل یقول ابن مالک : ومنع عدل مع وصف معتبر فی لفظ مثنی ، وثلاث ، وأخر - ۸ یقول : إن الاسم یمنع من الصرف إذا کان لفظه هو : «مثنی» أو : «ثلاث» ، أو «أخر» ولم یذکر إیضاحا ولا تفصیلا إلا ما ذکره فی البیت التالی من أن مثنی وثلاث یشبههما ما جاء علی وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعه الأولی. قال : ووزن مثنی وثلاث کهما من واحد لأربع ؛ فلیعلما - ۹ وأهمل ما زاد علی الأربعه : ثم انتقل بعد هدا مباشره إلی ذکر الأبنات الأربعه الخاصه بصیغه منتهی الجموع والتی أول کل منها. وکن لجمع مشبه مفاعلا ..... - ۱۰ وذا اعتلال منه کالجواری ..... - ۱۱ ولسراویل بهذا الجمع ..... - ۱۲ وإن به سمّی أو بما لحق ..... - ۱۳ وقد شرحنا الأبیات الأربعه فی مکانها الأنسب (ص ۲۰۴ و ۲۰۵) کی یکون الموضوع متصلا بعضه ببعض ، وبعدها - فی الألفیه - الأبیات الخاصه بمنع الاسم من الصرف للعلمیه وسبب آخر معها ، وسیجیء شرحها فی موضعها.

زیاده وتفصیل :

(ا) لم یحکم النحاه علی «أخری» الممنوعه من الصرف بأنها معدوله ؛ لاشتمالها علی ألف التأنیث المقصوره ، وهذه أقوی فی منع الصرف من العدل. وأما آخران وآخرون فمعربان بالحروف فلا دخل لهما فی منع الصرف.

(ب) قد تکون : «أخری» بمعنی : «آخره» - بکسر الخاء - وهی التی تقابل کلمه : «أولی» کالتی فی مثل : (قالت أخراهم لأولاهم ... وقالت أولاهم لأخراهم ...) وفی هذه الصوره تجمع کلمه : «أخری» علی «أخر» المصروفه ؛ لأنها غیر معدوله ؛ لأن مذکرها هو : «آخر» - بکسر الخاء - الذی یقابل «أول» بدلیل قوله تعالی : (وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرى) ، أی : الآخره ، یؤید هذا قوله تعالی : (ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ) ، والقصه واحده ، فلیست «أخری» التی هی بمعنی : «آخره» من باب أفعل التفضیل.

والفرق أن أنثی المفتوح الخاء (۱) لا تدل علی انتهاء ، کما لا یدل علیه مذکرها ، فلذلک یعطف علیه مثلها من جنس واحد ؛ کقولک : أقبل رجل ، وآخر ، وآخر ... أقبلت سیده ، وأخری ، وأخری. أما أنثی المکسور الخاء (۲) فتدل علی الانتهاء ، ولا یعطف علیها مثلها من جنس واحد ، کما أن مذکرها کذلک ...

۱- مفتوح الخاء هو : «آخر» ومعناه : أکثر مغایره ومخالفه - والصیغه للتفضیل کما أسلفنا - وأنثاه هی : «أخری» التی تجمع علی : «أخر» الممنوعه من الصرف.

۲- مکسور الخاء هو : «آخر» الذی معناه : «أخیر» أی : مقابل للأول ویدل علی النهایه. ومؤنثه «آخره» ، أو «أخری» التی تجمع علی «أخر» المصروفه.

المسأله ۱۴۷ : الكلام على الاسم الممنوع من الصرف للعلميه

مع إحدى العلل السبع

اشاره

(۱)

إذا كان علما ، مركبا تركيب مزج

۱ - يمنع الاسم من الصرف إذا كان علما ، مركبا تركيب مزج. والمراد بالتركيب المزجى (۲) : كل كلمتين امتزجتا (أى : اختلطتا) بأن اتصلت ثانيتهما بنهايه الأولى حتى صارتا كالكلمه الواحده ؛ من جهه أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانيه - فى الرأى الأشهر - أما آخر الكلمه الأولى فقد يكون ساكنا ؛ نحو : بر سعيد (۳) - نيويرك (۴) - جرد نستى (۵) - وقد يكون متحركا بالفتحه (وهذا

۱- ملاحظه هامه : الممنوع من الصرف للعلميه ومعها عله أخرى لا يدخله تنوين «الأمكنيه» فلو زالت العلميه لوجب تنوينه تنوين تنكير - كما سنعرف فى ص ۲۲۱ - إن لم يوجد سبب آخر للمنع.

۲- سبق الكلام على المركب المزجى فى باب العلم (ج ۱ ص ۲۷۰ م ۲۲) ومن أهم ما قلناه هناك إن المركب المزجى لا يكون إلا من كلمتين ، فقط ، (وقد تفصل بينهما الواو ؛ فى بعض الصور السماعيه ؛ كما فى : «كيت وكيت - ذيت وذيت» طبقا للبيان الآتى فى ص ۵۴۰) ولا يصح مزج أكثر منهما. ومتى امتزجتا صارتا كلمه واحده ذات شطرين ، كل شطر منهما بمنزله الحرف الهجائى الواحد من الكلمه الواحده (كما نص على هذا شارح «المفصل» ج ۴ ص ۱۱۶) والأصل قبل التركيب أن يكون لكل واحده منهما معنى يخالف معنى الأخرى. أما بعد التركيب المزجى فإن كان هذا التركيب من النوع الذى تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانيه فقط ؛ كسيبويه ، وبعلبك وغيرهما ... من الأمثله المعروضه هناك - فى ص ۲۷۹ - ، ونظائرها - زال المعنى الأصلى لكل منهما نهائيا ، ولا يصح ملاحظته ؛ إذ ينشأ من المزج معنى جديد ، مستحدث ، لا صله له بالمعنى السابق لهما أو لإحداهما ، أما إن كان هذا المركب المزجى من النوع الذى يبنى على فتح الجزأين (وهو المذكور فى ج ۱ ص ۲۸۱) ، كالمركبات العدديه مثل : ثلاثه عشر ، وأربعه عشر .. أو المركبات الظرفيه ، نحو : صباح مساء ... أو الحاليه ؛ نحو فلان جارى بيت بيت ، أى : ملاصقا ، أو باقى المركبات الأخرى التى تبنى على فتح الجزأين طبقا للأحكام المدونه فى أبوابها ... ، فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى الذى كان لكل كلمه قبل مزجها بأختها ؛ إذ يتكون المعنى الجديد من معناهما السابق ، مع بعض زياده تنضم إليه ، دون إلغاء لمعناهما السابق ، أو إهمال لملاحظته فى تكوين المعنى المستحدث. فأساس المعنى الجديد هو معناهما القديم مع ضم زياده إليه. وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير «واو العطف» بين الكلمتين وأنهما فى حكم المتعاطفين ، فمعناهما بملاحظتها قبل التركيب هو معناهما الجديد بعد المزج بغير ملاحظتها (راجع شرح المفصل ج ۱ ص ۶۵ وج ۴ ص ۱۲۴).

۳- اسم أجنبى ، معناه : ميناء سعيد. ويطلق على مدينه مصريه على الساحل الشمالى الشرقى. ويصح نطقها وكتابتها بواو بعد الباء

ولكن تتحرك الراء بعدها للتخلص من الساكنين.

٤- معناه : يرك الجديده ، وهو اسم مدينه فى الولايات المتحده الأمريكيه.

٥- اسم أجنبى ، معناه : حديقه «ستى» ويطلق على حى مشهور فى القاهره ، على الساحل الشرقى للنيل.

هو الأكثر) ؛ نحو : طبرستان (١) - (خالويه (٢) - سيبويه (٣) ، فى لغه من يعربهما ولا يبنيهما (٤)) - حضرموت (٥) - بعلبك (٦).

وأشهر أحكام العلم المركب تركيب مزج - غير العددىّ ، وأشباهه (٧) - هو ا - أن يترك آخر جزئه الأول على حاله قبل التركيب ، من السكون أو الحركه ، ونوعها ؛ فلا يتغير ضبط آخر ذلك الجزء مطلقا بعد التركيب ، ولو كان واوا ساكنه أو ياء ساكنه ، ولا يجرى عليه إعراب ولا بناء ، ولا ينظر إليه إلا على اعتباره بمنزله جزء من كلمه - ، وليس كلمه مستقله - ولهذا يتصل بالثانى كتابه إن أمكن وصل حروفهما الهجائيه -

ب - يجرى الإعراب على آخر الجزء الثانى وحده ، فيعرب إعراب الممنوع من الصرف ؛ فيرفع بالضمه ، وينصب بالفتحه ، ويجر بالفتحه نيابه عن الكسره ، مع امتناع التنوين فى الحالات الثلاث ؛ كالشأن فى كل اسم ممنوع من الصرف ، مجرد من أل والإضافه. ومن الأمثله : غادرنا «نيويرك» فى طائره قاصدين إلى «بعلبك» فوصلناها بعد عشرين ساعه. ولما نزلنا فى مطارها قال المذيع : من كانت «برسعيد» غايته فليستعد ؛ فهذه الطائره متجهه إليها.

ج - من العرب من يجعل الجزء الأول مضافا تجرى عليه جميع حركات الإعراب على حسب حاجه الجمله - ولا يمنع من الصرف ما دام مضافا - ويكون الثانى هو المضاف إليه المجرور دائما (٨). فإن كان الأول (المضاف) مختوما بحرف علّه قدّر على هذا الحرف جميع حركات الإعراب - حتى الفتحه - رفعا ونصبا وجرّا من غير منع صرف. ولا فرق فى هذا بين الألف ، والواو ، والياء ، ثم يجىء بعده القسم الثانى

١- اسم مدينه فارسيه ، مركبه من طبر ، وستان ، ومعنى ستان : مكان.

٢- عالم لغوى ، نحوى ، فى القرن الرابع الهجرى.

٣- اسم إمام النحاه ، عمرو بن عثمان المتوفى حول سنه ١٨٠ ه ، ومعنى «سيب» باللغه الفارسيه : التفاح. ومعنى «ويه» : رائحه. وتقدم المضاف على المضاف إليه كالمألوف فى اللغه الفارسيه. فمعناه رائحه التفاح.

٤- لأن منع الصرف مقصور على الأسماء المعربه ؛ ولا يكون فى المبنيه - كما تقدم -

٥- اسم بلد فى اليمن.

٦- اسم بلد فى لبنان. وأصله مركب من كلمتين : «بعل» (اسم صنم) و «بك» اسم رجل اشتهر بعبادته.

٧- أما حكم العددى وأشباهه فيجىء فى : «ب» من ص ٢٢١.

٨- وهذه الإضافه لفظيه ، لأن كل جزء من الجزأين بمنزله حرف الهجاء فى الكلمه الواحده من مثل : معدن ... فهو يتمم الآخر. وإنما فائدتها تخفيف التركيب ، والتنبيه إلى شده الامتزاج.

(المضاف إليه) فيكون ممنوعا من الصرف إن استحق المنع ؛ وإلا فينصرف (١). وعلى هذا الرأى يفصل الجزءان فى الكتابه. ومن الأمثله التى يكون فيها آخر الجزء الأول حرفا صحيحا وآخر الثانى غير ممنوع من الصرف : هذه بعل بكّ - زرت بعل بكّ - تمتعت ببعل بكّ. ومثال ما يكون فيه الأول (المضاف) صحيح الآخر معربا ويكون المضاف إليه ممنوعا من الصّرف : من أشهر المدن الفارسيه القديمه رام هرمز (٢) - عرفت أن رام هرمز مدينه أثريه - فى رام هرمز صناعات يدويه دقيقه. فكلمه : «رام» فى الأمثله السالفه معربه على حسب الجمله ؛ وهى مضاف ، وكلمه : «هرمز» مضاف إليه ، مجروره بالفتحه بدل الكسره فى كل الاستعمالات ؛ لأنها علم أعجمى (٣) ، يمنع من الصرف لهذا ...

ومثال المضاف الذى آخره حرف عله تقدر عليه جميع الحركات ، وبعده الجزء الثانى (المضاف إليه) غير ممنوع من الصرف : «صافى ورود» اسم قريه مصريه. تقول : صافى ورود فى الصحراء الغربيه - أرغب أن أشاهد صافى ورود (بسكون الياء) (٤) - لم أذهب إلى صافى ورود. فكلمه : «صافى» مرفوعه بضمه مقدره على الياء ، ومنصوبه بفتحه مقدره عليها ، ومجروره بكسره مقدره أيضا. وهى مضافه ، وكلمه : «ورود» مضاف إليه مجروره منونه ؛ لأنها غير ممنوعه من الصرف ؛ لعدم وجود ما يقتضى المنع. ومثلها : «معدى كرب» اسم رجل

١- للمركب المزجى أحكام إعرابيه أخرى نهملها ؛ لقله الوارد بها ، وعدم أهميتها ، ومنها بناء الجزأين على الفتح رفعا ، ونصبا ، وجرا ؛ كبناء خمسه عشر وأشباهها - ؛ فيكون فى آخر كل جزء فتحه لا تتغير مطلقا فى جميع حالات الإعراب ؛ بشرط أن يكون آخر الجزء الأول صحيحا. فإن كان معتلا (ألفا ، أو واوا أو ياء) وجب إبقاء الأول على سكونه ، ويقتصر البناء على الفتح على الثانى فى جميع أحواله. وعلى هذا فالمركب المزجى إذا كان جزؤه الأول معتلا - يظل ساكنا. فى كل اللغات السالفه. وفى منع الاسم من الصرف للعلميه والتركيب المزجى يقول ابن مالك مقتصرا على بيت واحد : والعلم امنع صرفه مركّبا تركيب مزج ؛ نحو : معديكربا - ١٤

٢- هى وحدها بغير صدرها علم أعجمى فى الأصل.

٣- وهذا النوع من المنقوص ينصب بفتحه مقدره - كما سبق فى رقم ١ من هذا الهامش ، وفى ص ٢١٨ ، وفى ج ١ ص ١٢٨ م ١٥ -.

(وهو مركب من جزأين ...) (۱).

ومثال معتل الجزء الأول الذى يليه الجزء الثانى (المضاف إليه) ممنوعا من الصرف : «رضا عائشه» ، اسم امرأه فارسيه - حادى شمّر ، اسم مدينه ، وكذا : نيويرك.

۱- ويقال إن أصلهما : «معدى» ، على وزن : «مفعل» ؛ اسم مكان أو زمان من «عدا» بمعنى : جاوز ، وكان القياس فتح الدال. و «كرب» بمعنى : «فساد». وقيل : أصله ، معدى ، بفتح الدال ، ثم حذفت الألف (المكتوبه ياء) ، وجاءت ياء النسب ، وخففت هذه الياء ؛ فصارت غير مشدده. فوزنه : «مفعى». وكل هذا لا أهميه له بعد التركيب.

زياده وتفصيل :

(ا) إذا كان الاسم ممنوعا من الصرف للعلميه مع التركيب المزجىّ - نحو : خالويه - وفقدهما ، أو أحدهما - وجب تنوينه إن لم يوجد داع آخر للمنع. فمثال فقدهما معا : زارنا خال (وهو أخو الأم) - استقبلت خالا - فرحت بخال.

ومثال فقد التركيب. هذا خال (علم رجل) - إنّ خالا مقبل - سعيت إلى خال ... ومثال فقد العلميه : من أشهر خالويه فى اللغه وفروعها بين أصحاب هذا الاسم؟ بتنوين كلمه : «خالويه» تنوين تنكير (١) بسبب فقدها العلميه.

(ب) إذا كان المركب إضافيا وجب أن يكون الإعراب على جزئه الأول المضاف ، ولا يصح منعه من الصرف ما دام مضافا. أما جزؤه الثانى فمضاف إليه ، ينوّن أو لا ينون على حسب ما ينطبق عليه من الأحكام.

وإذا كان المركب إسناديّا وجب أن يحكى على ما هو عليه من غير تغيير. والصحيح أنه معرب لا مبنى.

أما المركب العددىّ مثل : ثلاثه عشر وأخواته المركبه - فمبنى على فتح الجزأين عند البصريين. إلا اثنى عشر ، واثنتى عشر ، فمعربان إعراب المثنى ، كما سبق فى باب المثنى. والكوفيون يجوزون فى العدد المركب إضافه صدره إلى عجزه. (وسيأتى البيان فى باب : «العدد»). فإن سمى بالعدد المركب جاز إبقاؤه على بناء طرفيه ، وجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلميه والتركيب ، وجاز إضافه صدره إلى عجزه.

أما المركب من الأحوال نحو : «أنت جارى بيت بيت» ، ومن الظروف نحو : أعمل صباح مساء ؛ فيجوز فيه الإضافه ، أو البناء على فتح الجزأين للتركيب.

* * *

١- انظر رقم ١ من هامش ص ٢١٧ وقد سبق الكلام على تنوين التنكير مفصلا (فى ج ١ ص ٢٣ م ٣) وأنه يلحق بعض الأسماء ليكون وجوده دليلا على أنها نكره ، وحذفه دليلا على أنها معرفه. والأغلب دخوله على الأسماء المبنيه. ولكنه قد يلحق الأسماء المعربه غير المنصرفه ، لغرض أوضحناه هناك وهو الدلاله على تنكيرها ؛ كقولك : مررت بأحمد - بالتنوين - إذا كنت تريد الإخبار عن واحد غير معين من أشخاص متعددين ، اسم كل منهم : أحمد. (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٣٧ ورقم ٣ من هامش ص ٢٣٩).

إذا كان علما مختوما بألف ونون زائدتين...

٢ - ويمنع الاسم من الصرف إذا كان علما مختوما بألف ونون زائدتين ، سواء أكان العلم للإنسان أم لغيره ؛ نحو : بدران - حيّان - مروان - قحطان - غطفان ... أسماء أشخاص ، ونحو : شعبان - رمضان - من أسماء الشهور العربيه ، ونحو : «عمّان» اسم بلد فى الأردنّ ، و «رغدان» اسم قصر بها.

وحكم هذا النوع المنع من الصرف بشرطيه (وهما العلميه والزياده) تقول : عمّان حاضره البلاد الأردنّيه ، وفى أحد أطرافها قصر فخم ، يسمى : «رغدان» بينه وبين عمّان بضعه أميال ...

فإن كان الحرفان : (الألف والنون) أصليين ، معا ، أو النون (١) وحدها ، لم يمنع الاسم من الصرف ؛ فمثال الأصليين : بان (٢) - خان (٣). ومثال أصاله النون : أمان - لسان - ضمان -.

وإن كانا معا صالحين للأصاله ، وللزياده ، أو كان أحدهما هو الصالح وحده جاز فى الاسم الصرف وعدمه (٤) ؛ نحو : حسّان ، علم على رجل (٥) ، فيجوز أن يكون مشتقّا من الحسّ ، بمعنى : الشعور ، فيمنع من الصرف للعلميه وزياده الحرفين. ويجوز أن يكون مشتقّا من الحسن فلا يمنع ؛ لأن الزائد حرف واحد.

وكذلك : «غسّان» ؛ قد يكون من الغسّ ؛ بمعنى : دخول البلاد ؛ فيمنع من الصرف ؛ للعلميه وزياده الحرفين. وقد يكون : من الغسن ؛ بمعنى : المضغ ؛ فلا يمنع ؛ لأن الزائد حرف واحد. وودّان ، قد يكون من الودّ ؛ بمعنى : الحب ؛ فيمنع ، أو : من الودن ، بمعنى : نقع الشيء فى الماء ونحوه ؛ فلا يمنع (٦) ...

١- الأعم الأغلب أن تكون النون هى الأصليه ، وقبلها الألف زائده. أما العكس فلا يكاد يوجد.

٢- اسم جبل بالحجاز ، واسم الشجر المعروف بشجر : «البان».

٣- دكان ، أو فندق.

٤- باعتبارين مختلفين.

٥- واسم شاعر الرسول عليه السّلام.

٦- وفى منع الاسم من الصرف للعلميه مع الزياده يقتصر ابن مالك على قوله : كذاك حاوى زائدى فعلانا ؛ كغطفان ، وكأصبهانا أى : كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علما حاويا الحرفين الزائدين فى «فعلان» وهما : الألف والنون. وليس من اللازم أن يكون على وزن «فعلان» وإنما اللازم احتواؤه على الحرفين الزائدين ، نحو : عمران - وسفيان و «غطفان» (علم على فرع من فروع قبيله «قيس» العربيه. والغطف : اتساع النعمه) و «أصبهان» (وفى هذه الكلمه لغات كثيره : منها كسر الهمزه ، ومنها : إبدال بائها فاء ...) ولا تكون الألف والنون زائدتين إلا على اعتبار أن أصل الكلمه : عربى ؛ أما على الرأى القائل إنها أعجميه - وهو الصواب - فلا تمنع للعلميه مع الزياده ، وإنما تمنع للعلميه مع شيء آخر (سيجيء فى ص ٢٣٠) ؛ هو : العجمه ..

زياده وتفصيل :

(ا) يقول الصرفيون : إن علامه زياده الألف والنون هى سقوطهما فى بعض التّصريفات ؛ - كما فى «حمدان» و «فرحان» ، علمين ؛ حيث يمكن ردهما إلى : حمد ، وفرح ... - بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثانى ؛ نحو : عثمان - مروان - رشدان ... فإن كان قبلهما حرفان أصليان ثانيهما مضعف جاز أمران ؛ إما اعتبار الحرف الذى حصل به التضعيف أصيلا ؛ فيؤدى هذا إلى الحكم بزياده الألف والنون ؛ لوقوعهما بعد ثلاثه أحرف أصليه ، وإما عدم اعتباره أصيلا فيؤدى إلى الحكم بأصاله النون. ومن الأمثله : حسان - عفان - حيان ... فتمنع من الصرف على اعتبارها من الحس ؛ بمعنى : الإحساس - مثلا - ومن العفه - ومن الحياه. ويكون وزنها «فعلان». وتنصرف على اعتبارها من الحسن ، والعفن ، والحين (بمعنى الهلاك) ، وتكون على وزن «فعّال» لأن نونها أصليه ... ومن الأمثله : شيطان : فهو إما من شطن بمعنى : ابتعد ، وإما من شاط بمعنى : احترق ...

وإذا كان العلم ذو الزيادتين مسموعا عن العرب الفصحاء بصوره واحده هى المنع أو عدمه فالأولى اتباع المسموع ، كما فى «حسان» شاعر الرسول ؛ فالمسموع عنهم منعه فى الحالات المختلفه ، ولهذا يحتم أكثر النحاه منعه ... ولكن هذا التحتيم تحكم وتشدد بغير حق.

(ب) لو أبدلت النون الزائده لاما - كما يجرى فى بعض اللهجات القديمه - منع الاسم من الصرف أيضا إذا كان مستوفيا شروط المنع. كقولهم : أصيلال ، فى «أصيلان» ، التى هى تصغير شاذ لكلمه : «أصيل» (١) فإذا سمى إنسان : «أصيلال» منع الصرف ؛ للعلميه وزياده الألف واللام ، إعطاء للحرف المبدل ، حكم الحرف لمبدل منه.

ولو أبدل الحرف الأخير نونا - فى بعض اللهجات القليله - ، لم يمنع من الصرف ، كقول بعض العرب : حنّان ، وهى : الحنّاء ، فأبدلوا الهمزه الشائعه نونا ؛ فلو سمى رجل : «حنّانا» لم يمنع من الصرف.

١- الوقت بين العصر والمغرب.

ويفهم مما تقدم أن الحكم بمنع الصرف للزياده يعتمد على الحرف الزائد فى المبدل منه نصّا ، قبل أن يصير الزائد حرفا آخر بسبب البدل ؛ أى : أن العبره هى بالأصل الشائع ، لا بالبدل.

(ح) إذا كان الاسم ممنوعا من الصرف للعلميه مع الزياده وفقد العلتين أو : إحداهما - وجب تنوينه ، إن لم يوجد داع آخر للمنع ؛ فمثال ما فقد العلميه كلمه : «بدران» فى مثل : (ادع «بدرانا» واحدا من بين أصحاب هذا الاسم ،) والتنوين هنا للتنكير الذى أشرنا إليه (١). ومثال ما فقد الزياده : «بدر» علم رجل ، تقول : فرحت بلقاء بدر. ومثال ما فقدهما : بدر بمعنى : قمر ، أحد البدور السماويه ...

١- فى رقم ١ من هامش ص ٢١٧ و ٢٣٧ ورقم ٣ من هامش ص ٢٣٩.

علميه مع التأنيث

٣ - ويمنع الاسم من الصرف للعلميه مع التأنيث (١). ومنعه إما واجب ، وإما جائز.

(ا) فالواجب يتحقق فى صور (٢) ؛ منها : أن يكون العلم مختوما بالتاء الزائده ، الداله على التأنيث. لا فرق بين العلم لمذكر ؛ (نحو : عنتره - معاويه - طلحه - حمزه ...) والعلم لمؤنث ؛ (نحو : فاطمه - عبله - ميّه - بثينه ...) ولا بين الثلاثى ؛ كأمه ، وهبه ، وعظه ... أعلام نساء) ، وغير الثلاثى ؛ كالأعلام السالفه ، ولا بين ساكن الوسط ، ومتحركه ... ؛ فجميع الأعلام المختومه بالتاء الزائده ، الداله على التأنيث ممنوع من الصرف حتما (٣) ...

ومنها : أن يكون غير مختوم بتاء التأنيث ولكنه علم لمؤنث ، وأحرفه تزيد على ثلاثه ؛ نحو : زينب - سعاد - مصباح - اعتماد - ... أعلام نساء.

ومنها : أن يكون غير مختوم بها ، ولكنه علم لمؤنث ، ثلاثى ، محرك الوسط ؛ نحو : قمر - تحف - أمل ... أعلام نساء.

ومنها : أن يكون غير مختوم بها وغير محرك الوسط ، ولكنه علم لمؤنث ثلاثى ، أعجمى ؛ نحو : (دام ، علم فتاه) - و (جور (٤) ، علم بلد) - و (موك (٥) ، علم قصر) - و (سيب ، علم فاكهه).

١- سبق (فى رقم ٢ من هامش ص ٢٠٦) أن التأنيث ولو كان معنويا - يعتبر عله لفظيه من علل منع الصرف. ومثال المعنوى الأعلام المؤنثه : زينب ، سعاد ، سوسن .. فإن هذه الأعلام مؤنثه تأنيثا معنويا ، لعدم وجود علامه تأنيث ظاهره فى لفظها ، ولكنها تعتبر فى هذا الباب ممنوعه من الصرف لعلتين ؛ إحداهما العلميّه ، والأخرى التأنيث الذى يعتبر هنا عله لفظيه ، لظهور آثاره فى اللفظ. بتأنيث الضمير العائد على المؤنث ، وبتأنيث الفعل له. هذا والمراد بالعلميه هنا ما يشمل العلميه الكامله وجزء العلميه ، طبقا للتوضيح الآتى فى «و» من ص ٢٢٩.

٢- تخضع هذه الصور أيضا للحكم الآتى فى : «أ» ص ٢٢٧.

٣- وليس من هذا النوع التاء فى مثل : «أخت وبنت» فإنها - فى الراجح - ليست للتأنيث ، وإنما هى أصل من أصول الكلمه ، كتاء : «سحت» فلو سمى بما هى فيه مذكر لم يجز منعه من الصرف. وإلى المؤنث بالتاء أشار ابن مالك بالشطر الأول من بيت نصه : كذا مؤنث بهاء مطلقا ... ١٦ أى : يمنع الاسم من الصرف كالذى منع سابقا. ولكن السبب هنا هو العلميه والتأنيث اللفظى الذى تدل عليه تاء التأنيث. (وسماها : «الهاء» كغيره من بعض اللغويين والنحاه نظرا لأنه يوقف عليها بالهاء. وكان الأولى أن يقول : «بتاء» أما الشطر الثانى للبيت فيأتى فى رقم : (١) من الصفحه التاليه.

٤- قد يقال : كيف تمنع كلمه : «جور» وكلمه : «موك» من الصرف وجوبا مع أنهما - - من أسماء الأماكن. وأسماء الأماكن يجوز منعها وعدم منعها ، - كما سيجىء فى «ا» من الزياده ص ٢٢٧ جابوا : أن جواز الأمرين يكون حيث لا توجد العجمه - أو عله أخرى - فى العلم المؤنث ، فإن وجدت أمع العلميه عله أخرى رجح جانب المنع وحده ، تبعا للمسموع عن العرب فى هذا.

٥- قد يقال : كيف تمنع كلمه : «جور» وكلمه : «موك» من الصرف وجوبا مع أنهما - - من أسماء الأماكن. وأسماء الأماكن

يجوز منعها وعدم منعها ، – كما سيجىء فى «ا» من الزياده ص ٢٢٧ جابوا : أن جواز الأمرين يكون حيث لا توجد العجمه – أو عله أخرى – فى العلم المؤنث ، فإن وجدت أمع العلميه عله أخرى رجح جانب المنع وحده ، تبعا للمسموع عن العرب فى هذا.

– من أسماء الأماكن. وأسماء الأماكن يجوز منعها وعدم منعها ، – كما سيجىء فى «ا» من الزياده ص ٢٢٧ جابوا : أن جواز الأمرين يكون حيث لا توجد العجمه – أو عله أخرى – فى العلم المؤنث ، فإن وجدت أمع العلميه عله أخرى رجح جانب المنع وحده ، تبعا للمسموع عن العرب فى هذا.

ومنها أن يكون ثلاثيًا مخالفا لكل ما سبق من الحالات ، ولكنه علم منقول من أصله المذكر الذى اشتهر به إلى مؤنث ؛ نحو : سعد ، صخر - قيس ... أعلام نساء (١) ...

(ب) والجائز يتحقق حين يكون العلم الذى للمؤنث ثلاثيًا ، ساكن الوسط. غير أعجمى ، وغير منقول من مذكر ؛ نحو : هند - مىّ - دعد - جمل - من أعلام النساء ، فيجوز فيها تبعا للفصيح المأثور الصرف وعدمه.

أو يكون العلم المؤنث ثنائىّ الحروف ؛ كيد ، علم فتاه ، فيجوز الأمران ...

* * *

وملخص ما سبق :

أن العلم المؤنث يجب منعه من الصرف فى جميع حالاته إلا حالتين يصح فيهما المنع وعدمه :

الأولى : أن يكون العلم المؤنث ثنائيا.

الثانيه : أن يكون ثلاثيا ، ساكن الوسط ، غير أعجمىّ ، وغير منقول من المذكر للمؤنث.

١- وفى هذا يقول ابن مالك فى العلم المؤنث الخالى من تاء التأنيث (مع ملاحظه أن صدر البيت الأول قد سبق فى رقم ٣ من الصفحه السابقه : ..... وشرط منع العار كونه ارتقى - ١٦ فوق الثّلاث. أو : كجور ، أوسقر أو زيد اسم امرأه : لا اسم ذكر - ١٧ يريد : أن العلم المؤنث العارى من تاء التأنيث إنما يمنع من الصرف بشرط ارتقاء أحرفه على الثلاثه ، (أى : زيادتها على الثلاثه) وإلا فبشرط أن يكون أعمجيا ؛ مثل : «جور» ، أو أن يكون ثلاثيا محرك الوسط ، نحو : «سقر» ، أو أن يكون علما منقولا من مذكر لمؤنث ، ومثل له : بزيد علم امرأه. ثم قال : وجهان فى العادم ؛ تذكيرا سبق وعجمه ؛ كهند ، والمنع أحق - ١٨ وجهان فى العادم ... أى : يصح وجهان فى العلم الذى عدم وفقد التذكير السابق وصفه ، كما عدم وفقد العجمه - ولا بد أن يكون ساكن الوسط. مثل : هند .. ومنعه أولى.

زیاده وتفصیل :

(ا) ما سبق هو الأصل العام الذی یراعی تطبیقه فی الاستعمال. مع ملاحظه أن بجانبه أصلا آخر یصح تطبیقه أیضا - إن لم یوجد مانع (۱) - ، وهو خاص بأسماء الأرضین ، والقبائل والأحیاء (۲) ، وأسماء الکلمات ؛ ومنها حروف الهجاء ، وحروف المعانی ؛ (مثل : إنّ - لم ...) والأفعال ... فیصح فی کل ما سبق الصرف علی إراده تأویلها بشیء مذکر المعنی ؛ کتأویل الأرض بالمکان ، والقبیله بالجدّ الأول لها ، والحیّ بالخطّ ، أو بالمکان ... وحرف الهجاء وحرف المعنی والفعل. بإراده «اللفظ» وهکذا ... کما یصح منع الصرف علی إراده تأویلها بشیء مؤنث المعنی ؛ کتأویل الأرض بالبقعه ، وکذا القبیله. (ولفظها مؤنث أیضا) ، والحیّ بالبقعه أو بالجهه. وأسماء حروف الهجاء وحروف المعانی والأفعال ، بالکلمه ... فأمثال تلک الأعلام الخاصه بشیء مما سبق یجوز فیها الصرف وعدمه بمراعاه أحد الاعتبارین السالفین. إلا إن وجد سبب آخر للمنع غیر التأنیث المعنوی ؛ فعند ذلک یراعی السبب الآخر - علی الأرجح - کتغلب ، علم قبیله ؛ فیمنع من الصرف للعلمیه ووزن الفعل ، وکذا : «تعزّ» علم بلد یمنی ... ومثل «بغدان» علم علی «بغداد» ؛ فیمنع من الصرف للعلمیه والزیاده ... وهکذا ... (ب) إذا سمی المذکر باسم مؤنث خال من التاء فإن کان ثلاثیا صرف مطلقا ، وإلّا وجب منعه من الصرف بشروط أربعه :

أولها : أن یکون رباعیّا فأکثر ؛ حقیقه ؛ کزینب ، أو تقدیرا ، کجیل ، مخفف : جیئل (۳).

ثانیها : ألا یکون التذکیر هو الأصل الأول فیه قبل استعماله علما مؤنثا ؛ فلا یعرف استعماله إلا مذکرا قبل العلمیه المؤنثه ؛ مثل : «دلال» علم امرأه ؛ فإنه علم منقول من التذکیر وحده ؛ إذ أصله مصدر ، ولم یستعمل مؤنثا قبل التسمیه المؤنثه. فإن سمی به بعد ذلک مذکر وجب صرفه.

۱- انظر رقم ۳ من هامش ص ۲۲۵.

۲- جمع حیّ ، وهو : الخط ، أی : الناحیه من البلد.

۳- اسم للضبع.

ثالثها : ألّا يكون من الأسماء التى تستعمل مذكره ومؤنثه قبل استعمالها علما للمذكر ؛ نحو : ذراع ؛ فإنها مذكره ومؤنثه. فإن سمى بها مذكر وجب صرفها (١) ...

رابعها : ألا- يكون تأنيثه مبنيّا على تأويل خاص يجعله غير لازم ؛ كتأنيث أكثر جموع التكسير ؛ مثل كلمه «رجال» ، فإن تأنيث «رجال» - وأشباهها - مبنى على تأويله بالجماعه (٢) وهذا التأويل غير لازم ؛ إذ يصح تأويله بالجمع. والجمع مذكر. فإذا سمى مذكر بكلمه : «رجال» وجب صرفه.

(ج) إذا سمى مذكر أو مؤنث بعلم منقول عن جمع المؤنث السالم (نحو : فاطمات - زينبات - عطيّات - ثمرات - مهجات ...) جاز فى هذا العلم المنقول عده لغات ؛ أشهرها : بقاؤه مصروفا ؛ (مراعاه لحاله الجمع السابقه التى نقل منها ، وكان فيها التنوين قبل أن يصير علما) ، ويصح منعه من الصرف ، بشرط أن يكون هذا الجمع المؤنث علما - بعد نقله - على مؤنث ؛ فتراعى حاله تأنيثه القائمه ، أو أن يكون مفرده دالّا على مؤنث ، فيراعى حاله التأنيث فى مفرده. فلا بد من العلميه ... ومعها ما يدل على أن هذا الجمع للتأنيث (٣) ...

(د) إذا امتنع صرف الاسم للعلميه مع التأنيث وزال أحدهما ، أو زالا معا وجب تنوينه ؛ إن لم يوجد داع آخر للمنع. فمثال زوال العلميه : لم أتحدث إلى زينب من الزينبات ، ولا- إلى فاطمه من الفاطمات اللاتى لا أعرفهن ، وهذا التنوين الحادث بعد زوال العلميه تنوين تنكير - كما تقدم -.

ومثال ما فقد التأنيث : محمد - علىّ ...

ومثال ما فقدهما : رجل - غلام.

(ه) التأنيث الذى يلاحظ عند منع الصرف قد يكون لفظيّا فقط (بوجود علامه تأنيث ظاهره فى علم يراد به مذكر) ؛ نحو : (معاويه - حمزه) وقد يكون معنويّا فقط ؛ (بأن يدل لفظ على مؤنث مع خلوه من علامه تأنيث ظاهره) ، كزينب. وقد يكون لفظيّا ومعنويّا معا ؛ كعائشه ...

١- هذا الشرط إيضاح للثانى الذى يشمله ضمنا.

٢- كما سبق فى باب الفاعل ج ٢ ص ٦٥ م ٦٦.

٣- سبقت الإشاره لهذا فى ص ١٩٢ وفى رقم ٤ من هامش ص ١٩٣ - وفى ج ١ ص ١٠٩ م ١٢.

(و) كما يمتنع صرف الاسم للعلميه مع التأنيث - بالشروط والتفصيلات السابقه - يمتنع كذلك لجزء من العلم مع التأنيث ؛ كما فى كلمتى : «قحافه ، وهند» وهما جزءان مؤنثان ، من علمين قديمين ، مضافين ، أحدهما : «أبو قحافه» والآخر : «أبو هند». فيجرى على هذا المضاف إليه ، وهو الجزء المؤنث من العلم ما يجرى على العلم الكامل المؤنث ، من أحكام الصرف وعدمه.

* * *

علميه مع العجمه

۴ - يمنع الاسم من الصرف للعلميه مع العجمه بشرطين :

أولهما : أن يكون علما فى أصله الأعجمىّ (۱) ثم ينتقل بعد ذلك إلى اللغه العربيه علما (۲) فيها.

ثانيهما : أن يكون رباعيّا فأكثر.

فمثال المستوفى للشرطين : يوسف - إبراهيم - إسماعيل ...

(ا) فإن لم يتحقق الشرط الأول بأن كان الاسم غير علم فى أصله الأعجمى (أى : الأجنبى) ، فإن نقله العرب إلى لغتهم ، واستعملوه أول استعماله عندهم علما ، فإنه يمنع من الصرف. وإن لم يستعملوه أول استعماله عندهم علما وإنما نقلوه إلى لغتهم نكره أول الأمر ، ثم جعلوه علما بعد ذلك - لم يمنع من الصرف. فمثال ما ليس علما فى اللغه الأعجميه ، ولكن نقله العرب إلى لغتهم علما أول الأمر الكلمه الفارسيه : «بندار» (وهى اسم جنس لتاجر المعادن ، وللتّاجر الذى يخزن البضائع إلى زمن الغلاء). وكذلك الكلمه الروميه : «قالون» - (وهى اسم جنس للشىء الجيد) ، والكلمتان فى اللغه الأجنبيه اسما جنس ، وليستا علمين. وقد نقلهما العرب إلى لغتهم علمين فى أول استعمالهما العربى ؛ ولهذا امتنع صرفهما - فى الرأى الشائع -.

ومثال ما ليس علما فى اللغه الأعجميه ونقله العرب إلى لغتهم نكره أول الأمر - لا علما - «ديباج» و «لجام» و «فيروز» فكل منها فى اللغه الأجنبيه اسم جنس يدل على المعنى المعروف. وقد نقله العرب إلى لغتهم اسم جنس كذلك فى أول الأمر ، فلا يجوز منعه من الصرف ، ويظل حكم الصرف باقيا بعد أن يصير علما.

۱- أى : غير العربى مطلقا ؛ فالمراد باللفظ الأعجمى عام يشمل كل لفظ من لغه أجنبيه عن لغه العرب.

۲- وقد يدخل عليه بعض تغيير يسير فى الحروف ، وضبطها (إما لتخفيف النطق به ؛ وإما لتقريبه من الصيغ العربيه) أو لا يدخل. وقد يكون على الأوزان العربيه (نحو : خرّم) أو خارجا عنهما (نحو : خراسان) - راجع كتاب سيبويه ج ۲ ص ۳۴۲ - وإذا أدخل العرب على اللفظ الأجنبى عند استعمالهم إياه علما أو غير علم ، تغييرا ولو يسيرا ، فإنه يسمى بعد هذا التغيير : «معرّبا» وإن تركوه على حاله سمى عندهم : «أعجميا» - كما سيجىء فى رقم ۱ من هامش ص ۵۴۷ -

بناء على الشرط السابق لا بد لمنع الاسم الأجنبى من الصرف للعلميه والعجمه أن يكون : إمّا علما فى اللغه الأجنبيه ، ثم ينتقل منها علما فى العربيه ، ليستعمل أول أمره علما فيها ، دون أن يسبق له فى لغه العرب استعمال آخر قبل هذه العلميه ، وإما أن يكون غير علم فى اللغه الأجنبيه ، ولكنه ينتقل إلى العربيه ، فيستعمل فيها أول استعمالاته علما.

ويرى فريق من النحاه أنه لا داعى لاشتراط علميته فى لسان الأعاجم قبل نقله علما إلى لغتنا. وهذا الرأى أحق بالاتباع والتفضيل اليوم ؛ لأنه عمليّ ، فيه نفع وتيسير بغير إساءه للغتنا ؛ فمن العسير اليوم - بل من المستحيل واللغات الأجنبيه تتجاوز المئات - أن نهتدى إلى أصل كل لفظ أجنبى نريد التسميه به ، ونعرف : أهو علم فى اللغه الأجنبيه قبل انتقاله علما إلى لغتنا فنمنعه من الصرف ، أم غير علم فلا نمنعه.

هذا والأعلام الأجنبيه التى انتقلت إلى العربيه قد يكون الناقل لها هم العرب الفصحاء الأوائل ؛ أخذوها عن الأجانب ، ونقلوها إلى اللسان العربى. وهذا حق لهم وقد يكون الناقل لها من جاء بعد العرب الفصحاء من المحدثين وهذا جائز ، وحق مستديم لهؤلاء. ولا يزالون حتى اليوم على نقلها واستعمالها أعلاما ، وسيستمرون على هذا. ومن الأمثله : «إبراهيم وإسماعيل» ، وهما من الأعلام فى لغه الأعاجم وقد نقلهما العرب علمين أيضا. ومن الأمثله الأخرى التى نقلوها واتخذوها أعلاما أول الأمر مع أنها لم تكن فى اللغه الأجنبيه أعلاما كلمه: «فرفج» ، ومعناها الفارسى : عريض الجناح. وكلمه : طسّوج ، ومعناها : الناحيه. وكلمه : فنزج ، ومعناها : رقص. وكلمه : ساذج ، ومعناها : غضّ طرىّ ... فهذه الكلمات ونظائرها ليست أعلاما فى اللغه الفارسيه ولكن العرب الأوائل نقلوها إلى لغتهم ، واتخذوها أعلاما أول الأمر ، ثم غير أعلام بعد ذلك. ومن الأعلام المنقوله حديثا إلى لغتنا : مرقص - جوزيف - فكتور ... فكل ما سبق ممنوع من الصرف وجوبا (١) للعلميه والعجمه.

(ب) وإن لم يتحقق الشرط الثانى بأن كان العلم الأعجمى ثلاثيا فإنه لا يمنع من الصرف (سواء أكان ساكن الوسط ، أم متحرك الوسط ... ؛ مثل :

١- فى الرأى الأرجح.

نوح - ومثل : شتر ، (علم على حصن). وكذلك إن كان رباعيّا لاشتماله على ياء التصغير ؛ فإنه فى حكم الثلاثى ، لا يمنع من الصرف. ويرى بعض النحاه أن الثلاثى ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف ، وأن المتحرك الوسط واجب المنع من الصرف. والأحسن الأخذ بالرأى الأول (١) ...

١- وفى منع الصرف للعلميه مع العجمه يقول ابن مالك : والعجميّ الوضع والتّعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع - ٩ (زيد - زياده. العجمى الوضع والتعريف - أى العجمى فى وضعه وتعريفه) ؛ بأن يكون اسما أعجميا معرفه - بالعلميه فى لغه العجم ، فإن لم يكن معرفه بأن كان فى أصله وصفا لشىء - لم يجز فى رأى ابن مالك منعه من الصرف. وهو بهذا يسير على الرأى الذى يشترط أن يكون الاسم أعجميا وعلما عند الأعاجم.

زياده وتفصيل :

(ا) أسماء الملائكه ممنوعه من الصرف للعلميه والعجمه ، إلا : مالكا ، ومنكرا ونكيرا ؛ فهذه الثلاثه مصروفه. ، وأما «رضوان» فممنوع من الصرف للعلميه والزياده.

وأسماء الأنبياء ممنوعه من الصرف إلا محمدا ، وصالحا ، وشعيبا ، وهودا ، ولوطا ، ونوحا ، وشيثا. وسبب المنع : العلميه والعجمه. وأما «موسى» اسم النبى فممنوع من الصرف ؛ لو روده فى السماع الأغلب كذلك.

وأما لفظ «موسى» الذى ليس اسما للنبى ، وإنما هو اسم للأداه التى للحلق فيصح صرفه ومنعه من الصرف ؛ فيصرف إن كان من أوسيت رأسه إذا حلقته ، فالرأس موسى ؛ كمعطى. ويكون ممنوعا إن كان فعله ماس يميس ؛ فهو «فعلى» منها. قلبت الياء واوا لوقوعها بعد ضمّه (كما قلبت فى : موقن - من أيقن) ومنع الصرف لألف التأنيث.

وأما «إبليس» فممنوع من الصرف للعلميه والعجمه ؛ على اعتباره أعجمى الأصل. وأما على اعتباره عربى الأصل مشتق من الإبلاس ؛ وهو الإبعاد ، فممنوع من الصرف أيضا ، ولكن للعلميه وشبه العجمه ؛ لأن العرب لم تسم به أصلا ؛ فكأنه من غير لغتها ، بالرغم من أن صيغته لها نظائر أصيله فى العربيه ؛ مثل : إكليل ، إقليم ...

(ب) وضع النحاه علامات غالبيّه ؛ يعرف بها الاسم الأعجمى.

منها : أن يكون وزنه خارجا عن الأوزان العربيه ؛ مثل : إبراهيم ، وإبريسم.

ومنها : أن يكون رباعيا أو خماسيّا مع خلوه من حروف الذلاقه ، وهى سته ، جمعها بعضهم فى : «مر بنفل».

ومنها : أن يجتمع فى الاسم من أنواع الحروف ما لا يجتمع فى الكلمه العربيه الصميمه ؛ كاجتماع الجيم والقاف بغير فاصل بينهما مثل «قجقجه» (١) ، واجتماع الصاد والجيم فى مثل : الصّولجان ، والكاف والجيم فى نحو : سكرّجه ، والراء بعد النون فى أول الكلمه ؛ نحو : نرجس ، والزاى بعد الدال فى مهندز.

١- اسم لعبه.

ومنها : أن ينص الأئمه الثقات على أن الكلمه أعجميه الأصل.

(ج) إذا فقد الاسم الممنوع من الصرف علميته أو عجمته ، أو هما معا – وجب تنوينه – كما عرفنا – إن لم يكن هناك داع آخر للمنع. فمثال فاقد العلميه : تكلم إبراهيم واحد فى الحفل ، وناب عن غيره ممن يشاركونه فى الاسم. ومثال فاقد العجمه : مصطفى – مأمون – أمين ... ومثال فاقدهما : إنسان – صبى – ...

ص: ٢٣٤

علميه مع وزن الفعل

٥ - يمنع الاسم من الصرف للعلميه مع وزن الفعل - سواء أكان الفعل ماضيا أم مضارعا ، أم أمرا - إذا تحققت صوره من ثلاث :

الأولى : أن يكون العلم على وزن خاص : إما بالفعل الماضى وحده - دون مرفوعه (١) ؛ كالماضى الذى على وزن : «فعّل» بالتشديد - نحو : صرّح ؛ وكلّم ، وكالماضى المبنى للمجهول فى مثل : حوكم - عوفى - كرّم. وكالماضى المبدوء بهمزه وصل ، أو بتاء زائده للمطاوعه أو غير المطاوعه ، نحو : انتفع - استفهم - تسابق - تقابل - تعلّم - تبيّن ، فإذا صارت هذه الأفعال وحدها ، (دون فاعلها) أعلاما منقوله وجب منعها من الصرف للعلميه مع وزن الفعل. ووجب أن تصير همزه الوصل التى فى أولها همزه قطع ، تظهر فى النطق وفى الكتابه ، - (كما هو الشأن فى كل همزه وصل فى أول اللفظ ، ثم قد صار علما منقولا ؛ سواء أكان منقولا من فعل أم غير فعل ، فإنها تصير للقطع (٢)) -

فإذا نقلت الأفعال هى ومرفوعها فلا تمنع من الصرف ؛ لأن العلم صار جمله محكيه.

وإما على وزن خاص بالمضارع ، أو بالأمر دون فاعلهما إذا كانا من غير الثلاثى (٣) ؛ نحو : يدحرج - ينطلق - يستخرج. ونحو : دحرج - انطلق - استخرج. إلا الأمر من الفعل الدال على المفاعله ؛ فإنه ليس خاصّا بالفعل ، ولا غالبا فيه ، نحو : قلوم - قاتل - عارض ... فنظائره من الأسماء كثيره على هذا الوزن ، نحو : راكب - فاضل - صاحب ...

١- مرفوعه هو الفاعل ونائبه.

٢- تصير همزه الوصل التى فى أول الفعل أو غيره همزه قطع إذا صار الفعل أو غيره علما منقولا ، يتساوى فى هذا الأسماء بأنواعها المختلفه - ما عدا لفظ الجلاله : «الله» فله الأحكام الخاصه التى سبقت فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥ - وغير الأسماء (كما سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٣٧ ورقم ٣ من هامش ص ١٠٦ (وقد نص على هذا الصبان فى آخر باب النداء عند قول ابن مالك : «وباضطرار خص جمع «يا» و «أل» ... وتضمن بعضه كذلك كلام «التصريح» ، وسجله الخضرى أيضا فى الموضع نفسه وزاده إيضاحا وتعليلا سائغا يجب الاكتفاء به. لكن الصبان سها ؛ فنقل عن بعضهم شرطا يخرج بعض الأسماء من هذا الحكم. والصواب أن الحكم عام مطلق. وكان سهو الصبان فى الجزء الثالث من حاشيته ، فى باب «الممنوع من الصرف» عند الكلام على بيت ابن مالك : «كذاك ذو وزن يخص الفعلا ...» وكذلك فى جزئه الرابع. فى باب : «همزه الوصل» عند الكلام على الماضى المبدوء بها).

٣- لأنهما من غير الثلاثى يكونان على وزن يكاد يختص بالفعل ، ولا يوجد فى غيره إلا نادرا.

ولا يخرج الصيغه عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعملوها قليلا فى غيره ؛ كاستعمالهم صيغه الماضى الذى على وزن : «فعّل» علما نحو : «خضّم» علم رجل تميمىّ ، و «شمّر» علم فرس. أو استعملوها نادرا بصيغه المبنى للمجهول ، نحو : «دئل» علم قبيله ، أو بصيغه المضارع ؛ نحو : «ينجلب» ، لخرزه ، و «تبشّر» لطائر ... و «تعزّ» لمدينه فى اليمن. و «يشكر» لقبيله هجاها الشاعر بقوله :

و «يشكر» لا تستطيع الوفاء

وتعجز «يشكر» أن تغدرا

وكذلك لا يخرجها عن اختصاصها أن يكون لها نظير فى لغه الأعاجم (أى : الأجانب ، غير العرب) مثل «رند» ، علم فتاه و «طسج» علم نبات ، و «بقّم» علم صبغ ، و «يجقّب» علم رجل رسام ...

الثانيه : أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل ، ولكنه أكثر فى الفعل ؛ كصيغه «افعل» ، (نحو : إثمد (١) - اجلس) - وكصيغه : «افعل» (نحو : «أبلم» (٢) - اكتب). وكصيغه : افعل ؛ (نحو : إصبع - اسمع) فإذا سمى بعلم منقول من هذه الصيغ وجب منعه من الصرف للعلميه ووزن الفعل ، لأن وزنه هو الأغلب استعمالا ، والأكثر بين هذه الأوزان.

الثالثه : أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل. شائع فيهما معا ، ولكنه أنسب وأليق بالفعل ؛ لاشتماله على زياده تدل على معنى فى الفعل ، ولا تدل على معنى فى الاسم ، نحو : أفكل (٣) ، وأكلب ، وتتفل (٤) ، فإنها على وزان : أفهم ، وأكتب ، وتنصر ... لكن الهمزه والتاء فى الأسماء الثلاثه لا تدل على معنى فى حين أن الهمزه فى «أفهم وأكتب» تدل على المتكلم ، والتاء فى «تنصر» تدل على المخاطب أو على المؤنثه الغائبه. فالفعل المبدوء بالزياده التى لها معنى أقوى من الاسم المبدوء بها ، من غير أن تدل على معنى فيه. فإذا جاء العلم على الوزن المشترك بينهما كان أقرب إلى الفعل ؛ فيمنع من الصرف للعلميه ووزن الفعل.

ويفهم مما تقدم أن العلم إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على

١- كحل.

٢- نوع من البقل.

٣- هى الرعشه والرعده.

٤- ثعلب.

السّواء من غير ترجيح لناحيه الفعل - لا يجوز منعه من الصرف ، كشجر ؛ فإنه يوازن : ضرب ؛ وكجعفر ؛ فإنه يوازن : دحرج.

ويرى بعض النحاه أن مثل هـذا العلم يمنع من الصـرف ما دام منقولا من فعل : نحو : صابر ؛ منقولا من فعل أمر ، و «ظفر» منقولا من الماضى وقد يكون إهمال هذا الرأى أحسن (١) ...

١- وفى منع الاـسم من الصـرف للعلميه ووزن الفعـل يقول ابن مالك مقتصـرا على النوعين الأولين من وزن الفعل : كـذاك ذو وزن يخصّ الفعلا أو غالب ، كأحمد ويعلى - ٢٠ أى : كذلك يمنع الاسم من الصـرف إن كان علما على وزن يختص بالفعل ، أو يغلب فى الفعـل فـالمختص بالفعل ؛ نحو : «يعلى» ، علما. والغالب ، نحو : «أحمـد» ؛ وهو علم منقول من المضارع وقـد يكون منقولا من أفعل التفضيل الذى فعله : «حمد» فيكون منقولا من وصف لا من فعل مضارع. وقد يدخله تنوين التنكير - أحيانا - إذا لم يدل على معين (انظر. ج من ص ٢٢۴ ، ورقم ٣ من هامش ص ٢٣٩).

زياده وتفصيل :

(ا) لا يمنع العلم من الصرف إذا كان على وزن الفعل إلا بشرط أن يكون هذا العلم ملازما - فى الأغلب - صوره ثابته فى كل أحواله لا تتغير ، وأن تكون صيغه الفعل أصليّه لم يدخلها تغيير ، وألا يخالف العلم الطريقه السائده فى الفعل. فكلمه : «امرئ» - مثلا - يجوز فى «رائها» أن تكون مضمومه ، أو مفتوحه ، أو مكسوره ؛ تبعا للهمزه ومسايره لها ، فإذا كانت الهمزه مضمومه جاز أن تتبعها الراء ، وإذا كانت مفتوحه أو مكسوره جاز أن تتبعها فى الحالتين كذلك ؛ تقول : جاء امرؤ نابه - كرّمت امرأ نابها - أثنيت على امرئ نابه ، فإذا كانت الراء مضمومه. فالكلمه على وزن الفعل : «انصر» ، وإذا كانت مفتوحه. فهى على وزان الفعل : «اسمع». وإذا كانت مكسوره فهى على وزن الفعل : «اجلس» فهذه الموازنه فى الصور الثلاث لا يعتد بها فى منع الصرف. فإذا صارت كلمه : «امرئ» علما ، لم تمنع من الصرف ؛ لأنها لا تثبت على حال واحده فى استعمالاتها المختلفه ، ولا تلازم وزنا واحدا تقتصر معه على وزن فعل واحد.

وكذلك الاسم : «قفل» فإنه على وزن الفعل الماضى المبنى للمجهول : «ردّ». والاسم «ديك» على وزن الفعل الماضى المبنى للمجهول : «قيل» و «بيع» وبالرغم من هذا فإن الاسمين «قفل وديك» - وما يشبههما - لا يمنعان من الصرف - إذا صارا علمين - ؛ لأن وزن الفعل هنا ليس أصليّا خاليا من تغيير سابق ؛ إذ الفعل : «ردّ» أصله ردد ، - بضم فكسر ، وأدغمت الدّالان ؛ فصار ؛ «ردّ» فهذه الصيغه جاءت متأخره عن صيغه أصليه سابقه لا توازنها كلمه : قفل.

وصيغه الفعل «قيل» المبنيه للمجهول : ليست أصيله ، فى هذا الوزن ؛ وإنما أصلها : «قول» نقلت حركه الواو للقاف بعد حذف الضمه (١) ، ثم قلبت الواو ياء ، لوقوعها بعد الكسره المنقوله للقاف ، فصارت الكلمه : «قيل» بصيغه طارئه ؛

١- وذلك ليمكن قلب الواو ياء. والوصول إلى بناء الماضى المعتل العين - للمجهول ، (طبقا لقاعده البناء للمجهول - وقد سبقت فى ج ٢ ص ٨٦ م ٦٧ - وهى تبيح أن تكون فاء هذا المعتل إما خالصه الكسر وإما خالصه الضم ... إلخ).

بسبب نقل حركه الواو ، وقلب هذه الواو ياء.

وكذلك صيغه الفعل : «بيع» ليست أصيله ؛ لأن أصلها : «بيع ، نقلت حركه الياء إلى ما قبلها (١) بعد حذف الضمه ؛ فصارت : «بيع» ، بصيغه جديده ، نشأت من نقل الحركه وحذف الأخرى.

فصيغه الفعلين - وأشباههما - عند بنائهما للمجهول ليست هى الصيغه الأصليه ، وإنما هى صيغه مستحدثه ؛ لا يعتدّ بها فى منع العلم من الصرف ، فلو صارت كلمه : «قفل» أو : «ديك» علما لم يجز منعها من الصرف للعلميه مع وزن الفعل ، لأن شرط وزن الفعل لم يتحقق ...

أما مخالفه العلم للطريقه السائده فى الفعل فتظهر فى كلمه مثل : ألبب (٢) فإنها على وزن المضارع : أنصر ، أو : أكتب. فإذا صارت علما فإنها لا تمنع من الصرف للعلميه مع وزن الفعل ، لأن المضارع المماثل لها يغلب على عينه ولامه الإدغام إذا كانا من نوع واحد ، مثل : أعدّ وأصدّ ؛ فأصلهما أعدد ، وأصدد ثم وقع الإدغام. فإذا صار «ألبب» وما شابهه علما لم يصح منعه من الصرف للعلميه ووزن الفعل ؛ بسبب مخالفته الفعل فى الإدغام. وهذا رأى فريق من النحاه. ويرى سيبويه منعه من الصرف ؛ لأن الفكّ (عدم الإدغام) ، قد يدخل الفعل لزوما كما فى التعجب مثل ؛ أشدد بفلان ، وجوازا فى مثل : اردد ، ولم يردد ، وفى بعض ألفاظ مسموعه ... والأفضل الاقتصار على رأى سيبويه لأنه أنسب وأيسر.

(ب) إذا كان الاسم ممنوعا من الصرف للعلميه مع وزن الفعل وزالا معا أو أحدهما وجب تنوينه إن لم يوجد مانع آخر ؛ فمثال ما فقد العلميه : لقد أثنيت على أحمد (٣) واحد من حمله هذا الاسم فاز بالسبق (بتنوين كلمه : أحمد). ومثال ما فقد وزن الفعل : علىّ ... ومثال فاقدهما معا : شجاع - نبات. وقد تزول العلميه ويبقى الاسم ممنوعا من الصرف. وهذا حين يكون العلم فى أصله

١- عملا بالحكم الذى فى الهامش السالف

٢- جمع : لب ، بمعنى : عقل.

٣- كان حقه إذا زالت علميته أن يعود إلى وصفيته الأولى ؛ كما عرفنا فى : «أحمر» وأمثاله. إلا أن «أحمد» أوغل فى العلميه وأقوى ؛ حتى نسيت وصفيته أو كادت. - (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٢١ ومن ص ٢٣٧ -)

وصفا قبل العلميه ، كأحمر ، وأشرف ؛ علمين ، فإنهما يمنعان من الصرف للعلميه ووزن الفعل ، بعد أن اختفت الوصفيه وحلّت محلها العلميه. فإن زالت العلميه لم ينصرفا أيضا ؛ لأن الوصفيه ستعود ؛ فيمنعان للوصفيه مع وزن وزن الفعل.

(ج) من المفيد الرجوع إلى «الملاحظه» المدونه بهامش ص ٢٠١ لاستبانه الصله بينها وبين موضوع العلميه ووزن الفعل.

ص: ٢٤٠

علميه مع ألف الإلحاق المقصوره.

٦ - ويمنع الاسم من الصرف للعلميه مع ألف الإلحاق المقصوره.

بيان هذا أن العرب كانوا يلحقون بآخر بعض الأسماء ألفا زائده ، لازمه ، مقصوره أو ممدوده ، ليصير الاسم على وزن اسم آخر (١) ، ويخضع لبعض الأحكام اللغويه التى يخضع لها ذلك الاسم الآخر - ومنها : الصرف ، وعدمه - وتسمى هذه الألف : «ألف الإلحاق» ومن أمثلتها : «علقى» ، علم لنبت ، و «أرطى» (٢) ، علم لشجر ، وهما ملحقان بجعفر. وصحّ منعهما (٣) من الصرف للعلميه وألف الإلحاق المقصوره ؛ لأن ألف الإلحاق المقصوره فى الكلمتين زائده لازمه ، وزيادتها اللازمه فى آخرهما جعلتهما على وزن «فعلى» المختومه بألف التأنيث المقصوره اللازمه التى يمتنع صرف الاسم بسبب وجودها - فلما أشبهت ألف الإلحاق فى زيادتها ولزومها ألف التأنيث ، وجعلت وزن الاسم جاريا على الوزن الخاص بهذه - امتنع صرفه معها كما يمتنع مع ألف التأنيث (٤) ؛ إلا أن ألف التأنيث أصيله فى المنع ؛ فيكفى وجودها وحدها للمنع ، دون أن ينضم إليها سبب آخر. أما ألف الإلحاق فلا بد أن أن ينضم لها العلميه ... تقول : هذا علقى يتكلم - عرفت.

١- قال السيوطى (فى همع الهوامع ج ١ ص ٣٢) ما نصه : «الإلحاق أن تبنى - مثلا - من ذوات الثلاثه كلمه على بناء يكون رباعى الأصول ؛ فتجعل كل حرف مقابل حرف. فتفنى (أى : تنتهى) أصول الثلاثى ؛ فتأتى بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعى الأصول ، فيسمى ذلك الحرف - الذى زاد - حرف الإلحاق» ا ه. وعلى هذا الكلام مآخذ متعدده. يغنينا عن عرضها وتأييدها أن ألف الإلحاق تكاد تنحصر فى كلمات مسموعه قليله معدوده ، وليس لها أحكام هامه ، وأن الإلحاق (فى الرأى الأصح ، طبقا للتفصيل الشامل الذى جاء فى الهمع ، ج ٢ ص ٢١٧ - باب التصريف -) خاص بالعرب أنفسهم ، وقد انتهى بانتهاء عصور الاحتجاج بكلامهم ، وقد حددها المجمع اللغوى القاهرى بآخر القرن الثانى الهجرى فى المدن ، وآخر الرابع فى البوادى.

٢- فى الرأى الشائع. وقيل إن ألف «أرطى» أصليه ؛ فالكلمه منونه دائما.

٣- فى الرأى الشائع. وقيل إن ألف «أرطى» أصليه ؛ فالكلمه منونه دائما.

٤- هذا تعليل كثير من النحاه ، وهو تعليل مرفوض ؛ لأن العله الحقيقيه هى استعمال العرب ليس غير. وبمثل هذا يحكم على ما يقولونه فى تعليل صرف الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدوده ، وأنها لا تشبه ألف التأنيث الممدوده فى منع الصرف. والعله - عندهم - أن همزه ألف التأنيث الممدوده ، كانت ألفا فى الأصل ، ثم انقلبت همزه حين وقعت بعد ألف زائده للمد - كما سبق عند الكلام عليها فى ص ١٩٥ و ١٩٧ - أما ألف الإلحاق الممدوه ، كعلباء ، (اسم لقصبه العنق) - وهى مزيده للالحاق بكلمه : «قرطاس» ، وليست على أوزان الممدوده - فمنقلبه عن «ياء ؛ فليس بين الهمزتين تشابه فى أصلهما .. هكذا يعللون. والصواب ما عرضناه. وفى منع الصرف للعلميه وألف الإلحاق يقول ابن مالك : وما يصير علما من ذى ألف زيدت لإلحاق فليس ينصرف

علقى يحسن الخطابه ، استمعت إلى علقى ، فهو ممنوع من الصرف للعلميه وألف الألحاق المقصوره.

ومن أمثله المقصوره : رجل عزهى (أى : لا يلهو) : ووزنها «فعلى» ولا تكون الكلمه المختومه بألف الإلحاق المقصوره على وزن «فعلى» ، بضم الفاء أما ألف الإلحاق الممدوده - مثل : علباء - فلا تمنع من الصرف ... (١)

زياده وتفصيل :

(ا) إذا فقد هذا الاسم الممنوع من الصرف علميته أو ألف الإلحاق أو هما معا دخله التنوين إلا إذا منع منه مانع آخر ، فمثال فاقد العلميه : رأيت أرطى كثيرا ، ثمره كالعنّاب يغذّى الإبل (بتنوين «أرطى» للتنكير).

أما استعماله بغير ألف الإلحاق فليس معروفا.

(ب) لا تكون ألف الإلحاق المقصوره (٢) - إلا فى وزن خاص بألف التأنيث المقصوره. وكلاهما حرف زائده لازم غير مبدل من شىء آخر ، ويجوز فى الاسم المختوم بألف الإلحاق أن تلحقه تاء التأنيث مع التنوين بشرط أن يكون غير علم ؛ مثل : هذه أرطاه ، أو علقاه ... ولكن هذه التاء لا تلحق الاسم المختوم بألف التأنيث (٣) ، ولهذا لم تجعل الألف فى «أرطى» وعلقى - وأشباههما - للتأنيث ... (٤)

أما كلمه : «تترى» وبعض أسماء أخرى فقد سمعت منونه وغير منونه على اعتبار الألف للتأنيث فتمنع من الصرف ، أو للإلحاق فلا تمنع.

١- للسبب الذى تقدم فى رقم ٣ من هامش الصفحه السالفه.

٢- دون الممدوده.

٣- لكيلا يجتمع فى الاسم علامتان للتأنيث.

٤- انظر رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه.

علميه مع العدل

٧ - ويمنع الاسم من الصرف للعلميه مع العدل (١) ، ويتحقق هذا فى عده صور ، أهمها خمس :

الأولى : ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوى جمعا على وزن : «فعل (٢)» ؛ وهو : (جمع - كتع (٣) - بصع (٤) - بتع (٥)) ؛ مثل : احتفيت بالنابغات كلّهن جمع - كتع - بصع - بتع - فكل جمع من الأربعه التى على وزن : «فعل» توكيد لكلمه : «النابغات» ، مجرور بالفتحه بدل الكسره ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلميّه مع وزن : «فعل» ، المجموع ، سماعا (٦). وهو الوزن الذى يقول النحاه

١- فى رقم ١ من هامش ص ٢١٢ تعريفه وتقسيمه.

٢- سبق الكلام عليها فى باب التوكيد (ج ٣ ص ٤١٧ م ١١٦). ومما ذكر هناك يتبين أنها أعلام جنسيه ، يصح جمعها جمع مذكر سالما. وليس بين الأعلام الجنسيه ما يجمع هذا الجمع سواها (طبقا للبيان المدون هناك).

٣- من كتع الجلد ، بمعنى : تجمعه.

٤- من بصع العرق ، بمعنى : تجمعه.

٥- من البتع ، وهو : طول العنق مع قوه تماسك أجزائه.

٦- أما العلميه فلما سبق (فى الجزء الثالث ص ٣٨٤ م ١١٦) من أن هذه الألفاظ معارف بالعلميه ؛ إذ كل واحد منها علم جنس يدل على الإحاطه والشمول ... وأما التعبير بوزن : «فعل» السماعى فتعبير أصح وأدق وأقرب للحقيقه من التعبير «بالعدل» الذى ارتضاه كثير من النحاه ، وحاولوا جاهدين تأييده ، والدفاع عنه أمام المعارضين ، فلم ينجحوا فى دفاعهم. يقولون إن هذه الصيغ الأربع التى على وزن «فعل» جموع تكسير ، مفرداتها : جمعاء - كتعاء - بصعاء - بتعاء. فالمفرد على وزن. «فعلاء» والمفرد إذا كان اسما على وزن «فعلاء» يكون القياس فى جمعه : «فعلاوات» لا «فعل». وأيضا فإن تلك المفردات هى المؤنث للألفاظ المذكره : أجمع - أكتع - أبصع - أبتع. وهذه المفردات المذكره تجمع جمع مذكر سالما. فحق مؤنثاتها أن تجمع جمع مؤنث سالما لا جمع تكسير ؛ لتساير نظائرها المذكره فى الجمع المناسب لكل. ثم يقولون : (وهذا قول البصريين الذين يمنعون جمع «فعلاء» جمع مؤنث سالما) - إن العرب لم تفعل هذا ولكنها تركت الجمع المناسب لتلك الألفاظ إلى جمع آخر لا يناسبها ، ومنعت الجمع غير المناسب من الصرف ... ؛ فكان هذا الترك وهذا المنع دليلين على عدولها. وكلام غير هذا كثير ، والاعتراض عليه أكثر وأقوى. فلو صح أن العرب عدلت عن جمع إلى آخر ، فما حكمه عدولها؟ وما حكمه منع الصرف للدلاله على جمع أهملته وعدلت عنه؟ وهل يعرف العرب الأوائل القياس وغير القياس كما اصطلح النحاه عليه؟ وأن الجمع القياسى لفعلاء هو : الجمع بالألف والتاء ، وغيره مخالف للقياس؟ ولم لا يكون القياس هو ما فعلته العرب فى هذه الألفاظ؟ وهل يفكر العربى ويطيل التفكير المنطقى على هذا الوجه قبل أن ينطق بالكلمه وجمعها؟ و ... و .. كل هذا غير معقول ولا واقعى. وقد أشرنا إليه كثيرا فى ثنايا الأجزاء المختلفه ، وأوضحنا وجوه الخطأ فيه ، وأن بعض النحاه حين يريدون أن تكون القاعده مطرده يتكلفون ويتجاوزون المقبول. ولما كان مرد الأمر كله لنطق العربى الفصيح كانت العله الحقيقيه هى السماع عنه ، ومثل هذا يقال فى كل ما كان العدل عله من علل منع صرفه.

فی سبب منعه من الصرف إنه : «العلمیه مع العدل».

الثانیه : ما کان علی وزن «فعل» أیضا ، ولکنه علم لمفرد ، مذکر ، ممنوع من الصرف ، سماعا (۱) فإن لم یعرف السّماع فی : «فعل» فالأحسن صرفه. وأشهر المسموع من الأعلام : عمر - مضر - زفر - زحل - جمح - قزح - عصم - دلف - هذل - ثعل - جثم - قثم.

وأما أدد (جدّ قبیله عربیه) فلم یسمع فیه إلا الصرف (۲). وأما : «طوی» اسم واد بالشام) فیجوز منعه من الصرف للعلمیه والتأنیث ؛ بإراده أنه علم علی بقعه معینه ، ویجوز صرفه علی إراده آنه علم علی مکان. وقد ورد السماع بصرفه وعدم صرفه.

ویجب الصرف إن کان «فعل» جمعا ، فی غیر ألفاظ التوکید المعنوی السالفه ؛ کغرف وقرب. أو اسم جنس کصرد (۳) ونغر (۴) ، أو صفه کحطم (۵) ولبد (۶) ، أو مصدر کهدی ، وتقی ...

فوزن «فعل» هذا قد یجب منعه من الصرف إذا کان علما مفردا ، مذکرا ، مسموعا بالمنع. وقد یجب صرفه إذا کان جمعا ، أو اسم جنس ، أو وصفا ، أو مصدرا ، - بشرط ألّا یکون ذلک الجمع من ألفاظ التوکید المعنوی - کما سلف - وقد یجوز فیه الأمران والأحسن الصرف إذا کان السّماع مجهولا. فله ثلاث حالات ...

الثالثه : لفظ «سحر» (وهو : الثلث الأخیر من اللیل) بشرط استعماله ظرف زمان ، وأن یراد به سحر یوم معین ، مع تجریده من «أل» والإضافه ،

۱- إذ لیس مع العلمیه سبب آخر لمنع الصرف ؛ فلجأ النحاه إلی ما یسمونه : «العدل» ، قالوا إن ذلک العلم ممنوع من الصرف لأنه معدول عن کلمه أخری علی وزن : «فاعل» (عامر - ماضر - زافر ...) وأن العرب أرادوا أن یدلوا علی هذا العدول ویرشدوا إلیه ، فمنعوا العلم السالف من الصرف ؛ لیکون هذا المنع دلیلا ومرشدا للعدل. وکل هذا مرفوض ؛ (لما ذکرناه فی رقم ۶ من هامش الصفحه السابقه ، ورددناه فی أمکنه أخری.) وقد آن الوقت لإهماله ...

۲- کما سبق فی «ب» رقم ۱ من هامش ص ۲۱۲.

۳- نوع من الغربان.

۴- نوع من البلابل.

۵- من معانیه : الراعی الذی یظلم الماشیه فیهشم بعضها ببعض.

۶- من معانیه : المقیم بمنزله ، لا یبرحه ، ولا یسعی وراء معاشه.

نحو : غردت البلابل يوم الخميس سحر. فكلمه : «سحر» ظرف منصوب على الظرفيه ، ممنوع من التنوين للعلميه والعدل (١) ، سماعا فى هذه الكلمه المنصوبه. وهذا هو التعليل الصحيح ... أمّا أكثر النحاه فيقولون : إنه ظرف ممنوع من الصرف للعلميه والعدل ويقتصرون على هذا (٢).

فإن لم يكن لفظ «سحر» ظرف زمان ، - بأن كان اسما محضا ، معناه الوقت المعين دون دلاله على ظرفيه شىء وقع فيه - وجب تعريفه «بأل» ، أو «بالإضافه» إذا أريد منه أن يدل على التعيين ، ولا تصح العلميه ، تقول : السّحر أنسب الأوقات للتفكير الهادئ ، وصفاء الذهن. وعجيب أن يغفل الناس عن سحرهم وأن يقضوا سحرهم نائمين ...

وإن كان ظرفا لكنه غير معين (بأن كان ظرفا مبهما ، لا يدل على سحر يوم معين ، خاص -) وجب صرفه ، نحو : يحرص الزراع على الحصاد فى سحر - سأبدأ رحلتى القادمه بسحر. فالمراد فى المثالين : سحر غير معين من الأسحار المتعدده ...

وإن كان ظرفا معينا لكنه غير مجرد من «أل» و «الإضافه» وجب صرفه كذلك ؛ نحو : سأسافر يوم الخميس من السّحر إلى العصر ، وأعود يوم السبت فى سحره (٣).

١- سبق الكلام - فى ص ٢١٢ ، هامشها - على العدل وأقسامه وفائدته ، وسحر ، وأخر ... وفى الممنوع من الصرف للعلميه والعدل يقول ابن مالك : والعلم امنع صرفه إن عدلا كفعل التّوكيد ، أو : كثعلا امنع صرف العلم إن كان معدولا عن كلمه أخرى. ومثل للعلم المعدول بمثالين أولهما : «فعل» التى للتوكيد ، (أى : بصيغ التوكيد التى هى جمع على وزن : «فعل») وثانيهما : «ثعل» علم رجل. (والألف التى فى آخر : «ثعل» زائده للشعر).

٢- دون أن يزيدوا عليها كلمه : «السماع» ، أو نحوها من كل ما يفيد أن سبب المنع هو السماع المحض الوارد بترك التنوين والعدول عنه ، ونراهم يتعسفون ويتلمسون لإثبات العدل أسبابا واهيه لكيلا يقال إن سببه فى هذه الكلمه هو السماع فهو - عندهم - علم على الوقت المعين الخاص ، وهو معدول عن «السحر» المقرونه بأل التى للتعريف ؛ لأنه لما أريد به معيّن كان الأصل فيه أن يكون معرفا «بأل» ؛ فعدل العرب عن النطق «بأل» وقصدوا تعريفه بغير ذكرها ... إلى غير هذا من آراء وأقوال أخرى فى سبب منعه ، واعتراضات كثيره على كل منها. وما أغنانا عنها جميعا لو جعلنا السبب هو السماع.

٣- وفى «سحر» يقول ابن مالك : والعدل والتعريف مانعا سحر إذا به التّعيين قصدا يعتبر أى : أن العدل والتعريف بالعلميه يمنعان - معا - «سحر» من الصرف ، بشرط أن يكون لفظ «سحر» مقصودا به تعيين سحر معين. وقد ترك بقيه الشروط التى سردناها.

«ملاحظه» : بمناسبه الكلام على : «سحر» ، ومنعه من الصرف وعدم منعه - يعرض النحاه للكلام على : «رجب وصفر». وهما من أسماء الشهور العربيه. فإن أريد بهما معين فهما غير منصرفين ، وإلا فهما منصرفان. ووجه ذلك - عندهم - أن المعين معدول عن «الرجب» ، و «الصفر» كما قالوا فى «سحر» إنه معدول عن «السحر» إذا أريد به سحر بعينه ؛ ففيهما العلميه والعدل. ويمكن أن يكون المانع فيهما هو العلميه والتأنيث ، باعتبار أن المراد : المده (١).

* * *

الرابعه : ما كان علما لمؤنث ، على وزن : «فعال» مثل : رقاش - حذام قطام ... أعلام : نساء ؛ فللعرب فيه طريقتان :

إحداهما : أن بعضهم - كقبيله تميم - يمنعه من الصرف بشرط ألا يكون مختوما بالرّاء. ويقول النحاه : إن سبب المنع هو العلميه والعدل ، لأن الأصل : راقشه - حاذمه - قاطمه .. فعدل عن هذا الأصل إلى وزن : «فعال» ؛ مع منعه من الصرف ؛ ليكون المنع دليلا على العدل. وفى هذا التعليل ما فى غيره مما سبق. وقيل إن سبب المنع ، هو : العلميه والتأنيث المعنوى ؛ كالشأن فى زينب ، وسعاد ... وهذا التعليل أصح ؛ نحو : رقاش شاعره جاهليه - ضرب المثل بحذام ، فى سداد الرأى.

فإن كانت صيغه : «فعال» مختومه بالراء مثل : «وبار» علم قبيله عربيه ، و «ظفار» علم بلد يمنى ، و «سفار» علم بئر معينه - فأكثر التميميين يبنيه على الكسر فى كل الحالات ، نحو : «وبار» قبيله عربيه على حدود اليمن - أفنى الزمان «وبار» القديمه - لم يبق من «وبار» القديمه إلا الأطلال. فكلمه : «وبار» فى الأمثله السالفه مبنيه على الكسر فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجمله. ومثلها : «ظفار ، وسفار» ، ونظائرهما -.

١- راجع حاشيه ياسين على التصريح ، ح ٢ باب التوكيد ، عند الكلام على توكيد النكره. (وقد نقلنا كلامه فى ج ٣ باب الإضافه ، م ٩٣ ص ٣٨ فى بحث الإضافه البيانيه ، مثل : شهر رجب) هذا ، وكلام الخضرى وغيره - فى آخر باب الممنوع من الصرف ، عند الكلام على العلميه والعدل فى سحر - ينتهى إلى ما قرره ياسين فى حاشيته.

والأخرى : أن الحجازيين يبنون ذلك كله على الكسر ، سواء أكان «فعال» علما مؤنثا مختوما بالراء أم غير مختوم (١) ...

فتبين أن المنع من الصرف للعلميه والعدل فى وزن «فعال» المؤنث مقصور على بعض تميم بشرط ألا يكون العلم المؤنث مختوما بالراء ... (٢)

الخامسه : أمس. وأشهر لغات العرب فيه لغتان ؛ إحداهما : منعه من الصرف ، رفعا ، ونصبا ، وجرّا. وهذه لغه بعض التميميين ، بشرط أن يكون مرادا به اليوم الذى قبل يومك مباشره ، وأن يكون خاليا من «أل» والإضافه ، وأن يكون غير مصغر ، وغير مجموع جمع تكسير ، وغير ظرف ؛ فيقولون

١- وزن «فعال» قد يكون معدولا ، وقد يكون غير معدول. «ا» فالمعدول - كما يؤخذ من هذا الباب ومما سبقه فى أبواب أخرى - خمسه أنواع ، علم مؤنث ، كحذام. واسم فعل أمر ؛ كنزال. ومصدرا كحماد المعدول عن المحمده (بكسر الميم الثانيه وفتحها) وحال مثل كلمه : «بداد» فى قولهم : الخيل تعدو فى الصعيد «بداد» ، وصفه إما مسموعه جاريه مجرى الأعلام من ناحيه إحلالها محل الاسم ، واستعمالها غير تابعه لموصوف نحو : «حلاق» للمنيه ، وهو معدول عن «حالقه» وإما صفه ملازمه للنداء فى ذم الأنثى ، نحو : يا لكاع - يا فساق - يا خباث. وهو معدول عن المشتق ؛ تريد : يا لاكعه - يا فاسقه - يا خبيثه. (بالإيضاح الذى سبق عنها فى ص ٧٢). فهذه خمسه أنواع كلها مبنيه على الكسر ، معدوله عن مؤنث. فإن صارت علما لمذكر جاز إعرابها مع منعها من الصرف - وهذا هو الأغلب - وجاز إعرابها مع تنوينها ، ولا يصح البناء فى الحالتين : وإن صار علما لمؤنث جرى عليه ما سبق تفصيله عند التميميين والحجازيين. «ب» - وغير المعدول يكون اسما ؛ كجناح ، ومصدرا ؛ كذهاب ، ووصفا (أى : مشتقا) نحو : جواد ، أى : كريم ، وجنسا نحو : سحاب. فهذه أربعه أنواع لو صارت أحداها علما لمذكر وجب إعرابه وتنوينه إلا إن كان «فعال» فى أصله مؤنثا ، كعناق ؛ للأنثى من أولاد المعز ، فإن جعل عناق المؤنث - وأشباهه - علما منع صرفه للعلميه والتأنيث. هذا ، وفى اللغه ألفاظ تزيد على المائه - كما قالوا - بناها العرب على الكسر ؛ لسبب من الأسباب السالفه فى : «أ» وقد جمع أكثرها «رضى الدين الصغانى» (المتوفى سنه ه ٦٥٠) فى كتاب عنوانه : (ما بنته العرب على : «فعال») ونشرت أكثرها مجله المجمع العلمى العربى بدمشق.

٢- وفيما سبق يقول ابن مالك فى بيت واحد وكلمتين من اول البيت الذى يليه : وابن على الكسر «فعال» علما مؤنثا. وهو نظير جشما - ٢٤ يقول : ابن على على الكسر العلم المؤنث الذى على وزان : «فعال» فى كل أحواله عند غير تميم ، أما عند تميم فهو نظير : «جشم» فى أنه علم ممنون من الصرف العلميه والعدل. تتمه البيت الأخير تختص بحكم مستقل سنذكر معه فى ص ٢٥١ وهامشها.

انقضى أمس على خير حال - وقضيت أمس فى إنجاز عملى - وقد استرحت مذ أمس. فكلمه أمس مرفوعه بالضمه بغير تنوين ، ومنصوبه ومجروره بالفتحه من غير تنوين فيهما.

ويقول النحاه فى تعليل منعه من الصرف : إنه العلميه والعدل ؛ لأنه علم على الوقت المعين من غير أن يكون فيه علامه تدل على التعيين ؛ فهو لهذا معدول عن الأمس المعرف بأل ، فصار معرفه بغيرها. (١)

أما أكثر التميميين فيمنعه من التنوين فى حاله الرفع وحدها ، ويبنيه على الكسر فى حالتى النصب والجر ؛ فلا يدخله فى باب الممنوع من الصرف ؛ فيقول فى الأمثله السالفه : انقضى أمس ... - قضيت أمس ... وقد استرحت مذ أمس ...

والأخرى ؛ بناؤه على الكسر فى جميع استعمالاته إذا استوفى الشروط السالفه. وهذه لغه الحجازيين لا يدخلونه فى باب الممنوع من الصرف ؛ فيقولون مضى أمس بأحداثه ؛ فتهيأ للغد - عرفت أمس فما ذا يكون اليوم - لم أهتم بأمس ... فكلمه : «أمس» مبنيه على الكسر فى محل رفع أو نصب أو جرّ على حسب حاله بالجمله. (٢)

فإن أريد بكلمه : «أمس» يوما مبهما (أى : يوما ماضيا غير معين ، بأن أريد به أمس من الأموس من غير تخصيص) كان معربا منصرفا عند التميميين والحجازيين. وكذلك إن كان مضافا ، نحو : انقضى أمس من الأموس الطيبه - قضينا أمسا من الأموس فى رحله - لم نأسف على أمس من الأموس ... أمسنا كان جميلا - إن أمسنا كان جميلا - سررت بأمسنا.

وكذلك إن كان معرفا «بأل» نحو : الأمس كان جميلا ... إن الأمس كان جميلا ... سررت بانقضاء الأمس.

أو : كان مصغرا ؛ نحو أميس كان جميلا ... إنّ أميسا كان جميلا ... سررت بأميس.

١- وهذا التعليل مرفوض كنظائره السالفه ؛ لما أوضحناه من قبل. - فى رقم ٦ من هامش ص ٢٤٣ -

٢- ويقول النحاه فى سبب بنائه هو تضمنه معنى الحرف «فى» (وقد تكلمنا على هذا التضمين تفصيلا فى الجزء الأول ص ٥٥ م ٦ فى موضوع الإعراب والبناء وسببها).

أو : كان مجموعا جمع تكسير ؛ نحو : أموس كانت جميله ... إن أموسا كانت جميله ، سررت بأموس.

أما إن كان لفظ : «أمس» ظرفا مجردا من «أل» والإضافه - وليس اسما فهو مبنى على الكسر عند الفريقين أيضا نحو : سرتنى زيارتك أمس وسأزورك قريبا - خرجت أمس مبكرا لرحله نهريه (١) ...

زياده وتفصيل :

ا - إذا زالت علميه «أمس» دخلها التنوين ، نحو : سأزورك فى أمس من الأموس. وإذا زال العدل بأن استعملت مقرونه «بأل» فهى معربه ، يمتنع تنوينها بسبب «أل» - كما هو معروف - لا بسبب منع الصرف. وكذلك عند الإضافه.

وكل كلمه أخرى ممنوعه من الصرف للعلميه مع العدل يجب صرفها إذا لم توجد العلتان أو إحداهما ، ما لم يمنع من الصرف مانع آخر.

ب - إذا سميت رجلا «بأمس» وجب صرفه على لغه الحجازيين كما تصرف «غاق» إذا سميت بها. (وقد سبق أن كل مفرد مبنى إذا صار علما - فإنه يجب فيه الإعراب مع الصرف ؛ طبقا لأنسب الرأيين اللذين عرضناهما من قبل) (٢)

وإن سميت «بأمس» على لغه تميم صرفته أيضا فى الأحوال كلها ؛

١- راجع حاشيه ياسين على التصريح فى هذا الموضع.
٢- فى ص ١١.

أحكام عامه فى الممنوع من الصرف.

كثير من هذه الأحكام العامه منثور فى مواضع متفرقه من الباب الخاص بالممنوع من الصرف ، أو غيره. الأبواب الأخرى. ونعرضه هنا فى جمع وتركيز.

١ - الممنوع من الصرف لا يدخله تنوين «الأمكنيه» مطلقا. وحكمه : أنه يرفع بالضمه ، وينصب بالفتحه ، ويجر بالفتحه أيضا نيابه عن الكسره. ولكن يشترط لجره بالفتحه ألا يكون مضافا ، ولا مقرونا «بأل» - أو بما ينوب عنها ، مثل : «أم» فى بعض اللهجات -

فإن فقد الشرط وجب جره بالكسره ، مثل : لا تكن بأعجل الخصمين استجابه للشر ، فما أضرّ أن توصف بالأعجل. و ... و ...

وإذا كان الممنوع من الصرف علما منقولا من جمع مؤنث سالم (١) (مثل : عطيات - عليّات - زينات ... ،) - جاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وجاز إعرابه كالمنصرف ؛ فيرفع بالضمه ، وينصب بالفتحه ، ويجر بالكسره ، مع تنوينه فى الحالات الثلاث.

٢ - الممنوع من الصرف أحد عشر نوعا. منها ما يكون ممنوعا لعلّه (٢) واحده ، ومنها ما يكون ممنوعا لاثنتين. فالممنوع لواحده هو : «صيغه منتهى الجموع» - وملحقاتها - ، والمختوم «بألف التأنيث». وكلاهما لا ينصرف مطلقا مهما اختلفت استعمالاته ؛ لأن علامته لا تفارقه مطلقا. لكن لا يجرّ بالفتحه إلا بشرط خلوّه من «أل» و «الإضافه».

والممنوع لعلامتين - أى : لعلتين (٣) - قد تكون إحداهما «الوصفيه» مع شىء آخر ، وقد تكون «العلميه» مع شىء آخر أيضا.

فالممنوع للوصفيه مع شريكتها ثلاثه أنواع لا تنصرف مطلقا ، مهما اختلفت استعمالاتها ؛ لأن هذه الوصفيه مع شريكتها ملازمه للاسم ، لا تفارقه إلا إذا حلت محلها العلميه ، وعندئذ يمتنع صرفه للعلميه وما يكون معها. فهذا النوع الممنوع

١- تفصيل هذا فى الجزء الأول ص ١٠٩ م ١٢ عند الكلام على جمع المؤنث السالم. وقد سبقت له الإشاره هنا فى ص ١٩٢ وفى رقم ٤ من هامش ص ١٩٣ وله إيضاح فى ج من ص ٢٢٨.

٢- سبق الإيضاح فى رقم ١ من هامش ص ١٩٤.

٣- سبق الإيضاح فى رقم ١ من هامش ص ١٩٤.

للوصفيه وشريكتها كسابقه لا ينصرف مطلقا. لكن لا يجر بالفتحه إلا بشرط خلوه من «أل» ، و «الإضافه».

والممنوع من الصرف للعلميه مع شيء آخر سبعه أنواع ، ويظل ممنوعا ما دام مشتملا على العلتين ، فإن زالت إحداهما أو كلتاهما دخله التنوين وجوبا - إن لم يوجد داع آخر للمنع - وقد أوضحنا تفصيل هذا فى مواضعه ... وستأتى له إشاره أخرى قريبه (١) ...

ويستثنى من هذا الحكم ما كان صفه قبل العلميه ؛ كأحمر ، وأفضل علمين (٢) ... ، فإنهما يمنعان من الصرف للعلميه الطارئه مع وزن الفعل ، مع أنهما فى الأصل وصفين ، وقد اختفت الوصفيه الأصليه أمام العلميه الجديده. فإذا زالت العلميه لم يجز تنوين الاسمين ؛ لأن زوالها سيؤدى إلى رجوع الوصفيه التى زالت بسببها ؛ فيظل الاسمان ممنوعين من الصرف بعد زوالها ، ويصير سبب المنع هو الوصفيه مع وزن الفعل.

٣ - إذا كان الممنوع من الصرف اسما منقوصا (٣) ، (علما أو غير علم ؛ كبعض أنواع الوصف وصيغه منتهى الجموع) - فإن ياءه تحذف رفعا ، وجرّا ، وينوّن (٤). وتبقى فى حاله النصب مفتوحه بغير تنوين. مثل : دواع ، جمع :

١- وقد أشار ابن مالك إلى حكم الممنوع من الصرف للعلميه مع شيء آخر ، إذا فقد العلميه فقال : ..... واصرفن ما نكّرا من كل ما التّعريف فيه أثّرا - ٢٥ أى : يجب صرف كل اسم نكّر بعد أن كان معرفا وكان للتعريف أثر فى منع صرفه. وهو يريد بالتعريف هنا : تعريف «العلميه» ، دون غيرها كما يريد بالصرف أحيانا كثيره التنوين مطلقا. وكان الأنسب هنا أن يقول : و «نوّنن» ، بدلا من : «اصرفن» ؛ لأن «الصرف» الذى يشيع استعماله فى هذا الباب يراد به : «تنوين الأمكنيه» فى الأغلب. أما التنوين الذى يلحق العلم الممنوع من الصرف إذا فقد علميته فتنوين التنكير. هذا وصدر البيت هو : (عند تميم ، واصرفن ما نكرا) وقد سبق - فى هامش ص ٢٤٧ - عند الكلام على حكم ينسب لتميم ، ورد ذكره قبله.

٢- بخلاف «أحمد» ، طبقا لما تقدم فى «ب» من ص ٢٣٩.

٣- سبقت الإشاره إليه فى هذا الباب ص ١٩٩. أما تفصيل الكلام عليه ففى الجزء الأول ص ١٢٤ م ١٥.

٤- وهذا التنوين للعوض (كما أشرنا فى هذا الباب - رقم ٢ من هامش ص ١٩٩ - وفى ص ٢٥ ح ا م ٣ وأبدينا ملاحظات عليه حين يكون فى الممنوع من الصرف).

داعيه - وأعيل (١) ، تصغير : أعلى - وراع ، علم فتاه ، - وكذلك : تفد (علم فتاه : منقول من المضارع تفدى) ... تقول : (ظهرت للخير دواع - عرفت دواعى للخير - استجبت لدواع كريمه) فكلمه : «دواع» ، الأولى منونه ، وهى فاعل مرفوع بضمه على الياء المحذوفه. والأصل (دواعى - دواعين) دخلها أنواع من التغيير سبق (٢) شرحها ؛ لأن هذه الكلمه ممنوعه من الصرف لصيغه منتهى الجموع ...

وكلمه : «دواعى» ، مفعول منصوب بالفتحه الظاهره بغير تنوين.

وكلمه : «دواع» الأخيره - منونه مجروره باللام ، وعلامه جرها الفتحه على الياء المحذوفه ، بدل الكسره ؛ لأن الكلمه ممنوعه من الصرف لصيغه منتهى الجموع ، وأصلها : دواعى (دواعين) دخلتها التغييرات التى سبق (٣) إيضاحها.

وتقول : (أعيل خير من الأسفل - إنّ أعيلى خير من الأسفل - لا تقنع بأعيل ، واطلب المزيد). فكلمه : «أعيل» الأولى منونه ، مبتدأ مرفوع بالضمه على الياء المحذوفه ، والأصل : أعيلى (أعيلين) دخلتها التغيرات التى عرفناها لأن هذه الكلمه ممنوعه من الصرف للوصفيه ووزن الفعل ؛ فهى على وزن المضارع : أسيطر ، وأبيطر (٤) ...

وكلمه : «أعيلى» اسم «إن» منصوب بالفتحه الظاهره على الياء بغير تنوين.

وكلمه : «أعيل» الأخيره ، منونه مجروره بالباء وعلامه جرها الفتحه بدل الكسره على الياء المحذوفه ، لأن الكلمه ممنوعه من الصرف للوصفيه ووزن الفعل. وقد دخلها التغيير المعروف.

١- تقضى قواعد «التصغير» الخاصه بغير الثلاثى - وستأتى فى ص ٦٣٩ - بكسر هذه «اللام» بعد ياء التصغير ؛ فتنقلب الألف بعد اللام المكسوره ياء ، وتصير الكلمه : «أعيلى» وهذه منقوصه ، إذا نونت حذفت ياؤها رفعا وجرا.

٢- فى ص ١٩٩.

٣- فى ص ١٩٩.

٤- وهذا على الرأى الأرجح الذى لا يجعل وزن : «أفيعل» خاصا بالوصف ، إذ يوجد فى الفعل ؛ نحو : أبيطر. - انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٠٨ ثم ص ٢٦٠.

وتقول : (سمعت قصيده لشاعره اسمها «راع») (وقد صافحت راعى بعد سماعها) - (وسوف أستمع إلى راع ...) ، فكلمه : «راع» الأولى منونه ، خبر مرفوع بضمه على الياء المحذوفه ، وأصلها : راعى (راعين) طرأ عليها التغير السالف.

وكلمه : راعى ، مفعول منصوب بغير تنوين.

وكلمه : «راع» الأخيره منونه ، مجروره بإلى ، وعلامه جرها الفتحه على الياء المحذوفه بدل الكسره ؛ لأن الكلمه ممنوعه من الصرف للعلميه والتّأنيث. وقد طرأ عليها التغير الذى قدمنا.

وتقول : «تفد» طبيبه مشهوره - إنّ «تفدى» طبيبه مشهوره - يثنى المرضى على «تفد». فكلمه : «تفد» الأولى منونه ، مبتدأ مرفوع بضمه على الياء المحذوفه ، وكلمه : «تفدى» (بغير تنوين) اسم إن منصوب بالفتحه الظاهره. وكلمه : «تفد» الأخيره منونه ، مجروره بعلى ، وعلامه جرها الفتحه على الياء المحذوفه بدل الكسره ؛ لأن الكلمه ممنوعه من الصرف للعلميه ووزن الفعل ... وهكذا.

ويرى جماعه من النحاه أن المنقوص الممنوع من الصرف على الوجه السالف ، تثبت ياؤه بغير تنوين فى جميع حالاته (رفعا ونصبا وجرّا) ، فيرفع بضمه مقدره على الياء بغير تنوين ، وينصب بالفتحه الظاهره بغير تنوين. ويجر بالفتحه الظاهره بغير تنوين بدل الكسره ؛ لأنه ممنوع من الصرف ، فيقولون فى الأمثله السالفه ظهرت دواعى للخير ، - اتبعت دواعى للخير - اهتديت بدواعى للخير. ويقولون : أعيلى خير ... - إن أعيلى خير ... - لا تقتع بأعيلى ...

ويقولون : الشاعره اسمها : راعى ... - صافحت راعى ... - إلى راعى ... - وكذلك : «تفدى» طبيبه مشهوره ... - إن تفدى طبيبه ... يثنى المرضى على تفدى ...

ولكن هذا الرأى ضعيف - عندهم - ؛ لندره شواهده الفصيحه ، وضعف الاستدلال بها ، فيحسن إهماله (١) ...

١- وإنما ذكرناه - كما نذكر الضعيف من أشباهه - لنهتدى به فى فهم الوارد منه فى الكلام القديم ، مع العدول عن استعماله.

وهناك رأى آخر فى المنقوص الذى على وزن الصيغه الأصيله لمنتهى الجموع وملخصه (١) : أن بعض العرب يقلب الكسره قبل ياء المنقوص فتحه ؛ فتنقلب الياء ألفا بشرط أن يكون وزان المنقوص كوزان إحدى الصيغ الأصيله لمنتهى الجموع ، وأن يكون مفرده اسما محضا على وزن «فعلاء» الداله على مؤنث ، وليس له - فى الغالب - مذكر ؛ كصحراء وصحار ، فيقول فيها. «صحارى» بغير تنوين فى الحالات الثلاث ... (٢)

٤ - الممنوع من الصرف قد يجب تنوينه ، وقد يجوز :

فيجب تنوينه فى حالتين :

(ا) أن يكون أحد السببين المانعين له هو العلميه ، ثم زالت بسبب تنكيره وبقى بعد زوالها العله الثانيه وحدها (وهى : التأنيث ، أو : الزياده ، أو : العدل ، أو : وزن الفعل ، أو : العجمه ، أو : التركيب ، أو : ألف الإلحاق المقصوره) ؛ لأن هذه العله الثانيه الباقيه لا تكفى وحدها لمنع الصرف بعد زوال العلميه ؛ فيجب تنكير الاسم إن لم يوجد مانع آخر - ولهذا تدخل عليه «ربّ» وهى لا تدخل إلا على النكرات فى الأعم الأغلب - ، فتقول : رب فاطمه ، أو عثمان ، أو عمر ، أو يزيد ، أو إبراهيم ، أو معديكرب أو أرطى ، - قابلت ؛ بالجر بالكسره مع التنوين فى هذه الأنواع السبعه ؛ لذهاب أحد موجبى المنع ، وهو العلميه. ويستثنى من هذا الحكم ما أشرنا إليه من قبل (٣) ؛ وهو الاسم الذى كان فى أصله وصفا ممنوعا من الصرف للوصفيه وعله أخرى ثم زالت عنه الوصفيه وحدها وحلّت محلها العلميه ، فصار ممنوعا من الصرف للعلميه الطارئه ومعها العله الأخرى ، نحو «أحمر ؛ فإن زوال علميته لا يبيح تنوينه ولكنه يقتضى

١- الإشاره إليه سبقت فى «ا» من ص ٢٠٢.

٢- وفى الممنوع من الصرف المنقوص يقول ابن مالك : وما يكون منه منقوصا ففى إعرابه نهج جوار يقتفى (منه ، أى : من الممنوع من الصرف. يقتفى - يتبع). وتقدير البيت : ما يكون من الممنوع من الصرف منقوصا ، فإنه يقتفى (أى : يتبع ويسير) فى إعرابه نهج جوار ، وطريق جوار (جمع تكسير لجاريه ، فى حذف يائه رفعا وجرا مع التنوين ، وإثبات الياء وإظهار الفتحه عليها بغير تنوين فى حاله النصب. وهذا حكم مجمل مختصر. وقد وفيناه فى الشرح.

٣- فى رقم ٢ ص ٢٥٠.

رجوعه إلى الوصفيه الأصليه التى سبق أن تركت مكانها للعلميه الطارئه. فإذا زال الطارئ عاد الاسم إلى أصله ممنوعا من الصرف كما كان. أما فى غير هذه الحاله فينون فى حالاته الثلاثه ، ولا يجر بالفتحه.

(ب) أن يكون الاسم مصغرا ، وقد أدى تصغيره إلى إزاله أحد السببين المانعين من صرفه ؛ كتصغير «عمر» على : «عمير» ، وكتصغير : «أحمد» تصغير ترخيم على : «حميد» فإن هذا التّصغير جعل الاسم على صوره لا يصح منعها من الصرف ؛ فكلمه : «عمير» ليست كعمر الممنوعه من الصرف ، سماعا (أو لما يسميه النحاه : العلميه والعدل) فلا سماع فى عمير ، ولا عدل فيها. وكلمه : «حميد» ليست على وزن الفعل ؛ فهى فاقده للسبب الثانى الذى لا بد منه مع العلميه. بخلاف «أحمد» ففيه السببان (١).

وهذه الحاله الثانيه : «ب» راجعه للأولى. وفى الحالتين يجر الاسم بالكسره. وجوبا ؛ إذ يجرى عليه حكم المنصرف كاملا ، إن لم يمنع مانع آخر.

ويجوز تنوينه ومنعه من التنوين فى حالتين :

الأولى : مراعاه التناسب فى آخر الكلمات المتجاوره ، أو المختومه بسجعه ، أو بفاصله (٢) فى آخر الجمل ؛ لتتشابه فى التنوين ، من غير أن يكون له داع إلا هذا ؛ لأن للتناسب إيقاعا عذبا على الأذن ، وأثرا فى تقويه المعنى ، وتمكينه فى نفس السامع والقارئ. ومن الأمثله كلمه : «سلاسلا» بالتنوين فى قراءه من قرأ قوله تعالى : (إِنَّا أَعْتَدْنا لِلْكافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً ، وَسَعِيراً ...) فقد نونت الكلمه لمراعاه التى تليها وتجاورها. وكذلك كلمه : «قواريرا» فى قراءه

١- قد يكون الاسم منونا وهو مكبر ، فإذا صغر امتنع صرفه لوجود السببين معا. ويمثلون لهذا بكلمه : «تحلئ» علما ، (ومن معانيه : القشر الذى يظهر حول منابت الشعر (فهى غير ممنوعه من الصرف إلا إذا كانت علما مصغرا ، نحو : «تحيلئ» فانها تمنع للعلميه ووزن الفعل ، إذ تكون على وزان تدحرج وتبيطر - ولهذا الحكم تفصيلات فى ص ٢٦٠ ، ولا سيما الحاله الثالثه -

٢- «السجعه» : وجود حرف متشابه متماثل فى نهايه جملتين أو أكثر ... كقوله تعالى : (إِنَّا نَخافُ مِنْ رَبِّنا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً ؛ فَوَقاهُمُ اللهُ شَرَّ ذلِكَ الْيَوْمِ ، وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُوراً ..) «والفاصله» .. وقوع كلمه فى آخر الجمله على وزان كلمه أخرى فى جمله قبلها أو بعدها من غير أن تتشابه الكلمتان فى الحرف الأخير منهما. وليس من اللازم أن يكون التشابه فى الوزن كاملا صرفيا ، وإنما يكفى أن يكون متقاربا. ومن الأمثله الآيه الآتيه بعد فى أهل الجنه : (متكئين فيها ...).

من قرأها بالتنوين فى قوله تعالى يصف اهل الجنّه : (متّكئين فيها على الأرائك لا يرون فيها شمسا ولا زمهريرا. ودانيه عليهم ظلالها ، وذلّلت قطوفها تذليلا ، ويطاف عليهم بآنيه من فضّه وأكواب كانت قواريرا ، قواريرا من فضّه قدّروها تقديرا ...) فقد نونت كلمه «قواريرا» ، الأولى لمراعاه آخر الجمله التى قبلها ، ومراعاه لآخر الجمله التى بعدها ... ونونت كلمه : «قواريرا» الثانيه لمراعاه الأولى ... ومراعاه نهايه الآيه السابقه ، فإنّها منونه أيضا.

ومن الأمثله قراءه من قرأ : «يغوث» ، و «يعوق» منونتين فى قوله تعالى عن المشركين ، ومخاطبه بعضهم بعضا بالتمسك بأصنامهم : (وقالوا : لا تذرنّ آلهتكم ، ولا تذرنّ ودّا ، ولا سواعا ، ولا يغوثا ، ويعوقا ، ونسرا (١)) ، فقد نونت الكلمتان مراعاه لما حولهما من كلمات أخرى منونه.

الثانيه : الضروره الشعريه (٢) ، وما فى حكمها (٣) - ؛ فيضطر الشاعر ببسبها

١- كل هذه أسماء أصنام اتخذها المشركون من أهل الجاهليه آلهه لهم عبدوها.

٢- الشائع فى أكثر الكتب النحويه أن «الضروره» خاصه بالشعر وحده. لكن بعض المحققين لا يرون هذا التحديد الضيق ، كما صرح ابن برى فى رسالته المطبوعه فى نهايه «مقامات الحريرى» ، يدافع فيها عن صاحب «المقامات» ، ويصحح كل ما أخذه عليها «ابن الخشاب البغدادى» ، فقد صرح ابن برى بأن الضروره ليست مقصوره على الشعر وحده ، وإنما تشمل السجع والفواصل أيضا. وفيما يلى نص كلامه (ص ١١ من تلك الرساله) : (اعلم أن للسجع ضروره الشعر ، وأن له وزنا يضاهى ضروره الوزن الشعرى فى الزياده والنقصان والإبدال ، وغير ذلك. وحذفوا التنوين فيه كما حذفوه فى الشعر - وساق أمثله متعدده تؤيد كل ما سبق - حكى ذلك الخليل ، وأبو حنيفه الدينورىّ ... وقد جاء مثل هذا فى فواصل القرآن ، لتتفق الفواصل. فمن الزياده قوله تعالى فى سوره الأحزاب : عن الكافرين : (يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ ، يَقُولُونَ : يا لَيْتَنا أَطَعْنَا اللهَ ، وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا. وَقالُوا رَبَّنا إِنَّا أَطَعْنا سادَتَنا وَكُبَراءَنا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا) - فقد زيدت ألف فى آخر كلمه «السبيل» ؛ مراعاه لكلمه «السول» ، وزيدت ألف فى كلمه : «الرسول» لأن الآيات التى قبلها مختومه ، بكلمات منونه ، منصوبه ، آخرها ألف. وكذلك زيدت ألف فى كلمه : «الظنون» من قوله تعالى فى سوره الأحزاب ..(وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا) وزيادتها لمراعاه أواخر الآيات التى قبلها ، المختومه بكلمات منصوبه آخرها ألف (أليما - بصيرا ..) فزيدت الألف فى الفواصل كما تزاد فى الشعر ، آخر القافيه - بقصد الإطلاق. ومن النقص قوله تعالى فى سوره الفجر : (وَالْفَجْرِ ، وَلَيالٍ عَشْرٍ ، وَالشَّفْعِ ، وَالْوَتْرِ ، وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ) فحذفت الياء من «يسر» اتباعا للوتر ، وما تقدمه. وكذلك حذفت الياء - من أكرمنى ، وأهاننى - فى قوله تعالى فى هذه السوره : (فَأَمَّا الْإِنْسانُ - - إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعّمه فيقول ربى أكرمن. وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربى أهانن» كما حذفت فى الشعر فى قول القائل : فهل يمنعنّ ارتياد البلاد من حذر الموت ، أن يأتين (أى : يأتينى) ا ه كلام ابن برى ، وهو كلام قوى نفيس ، يؤيده ويوافقه الفصل الخاص الذى عقده له صاحب «همع الهوامع» فى الجزء الثانى تحت عنوان : «خاتمه» - ص ١٥٨ - بعد الباب الخاص بموضوع : «الضرائر». وكلامهما أعم وأشمل من كلام ابن جهنّى حيث يقول : (الأمثال تجرى مجرى المنظوم فى تحمل الضروه) - راجع ص ١٩ من التعريف بكتابه المحتسب ، ج ١ طبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلاميه بالقاهره. وفيما يلى نص كلامه (ص ١١ من تلك الرساله) :

٣- الشائع فى أكثر الكتب النحويه أن «الضروره» خاصه بالشعر وحده. لكن بعض المحققين لا يرون هذا التحديد الضيق ، كما صرح ابن برى فى رسالته المطبوعه فى نهايه «مقامات الحريرى» ، يدافع فيها عن صاحب «المقامات» ، ويصحح كل ما أخذه عليها «ابن الخشاب البغدادى» ، فقد صرح ابن برى بأن الضروره ليست مقصوره على الشعر وحده ، وإنما تشمل السجع والفواصل أيضا. وفيما يلى نص كلامه (ص ١١ من تلك الرساله) : (اعلم أن للسجع ضروره الشعر ، وأن له وزنا يضاهى ضروره الوزن الشعرى فى الزياده والنقصان والإبدال ، وغير ذلك. وحذفوا التنوين فيه كما حذفوه فى الشعر - وساق أمثله متعدده تؤيد كل ما سبق - حكى ذلك الخليل ، وأبو حنيفه الدينورىّ ... وقد جاء مثل هذا فى فواصل القرآن ، لتتفق الفواصل. فمن الزياده قوله تعالى فى سوره الأحزاب : عن الكافرين : (يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى النَّارِ ، يَقُولُونَ : يا لَيْتَنا أَطَعْنَا اللهَ ، وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا. وَقالُوا رَبَّنا إِنَّا أَطَعْنا سادَتَنا وَكُبَراءَنا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا) - فقد زيدت ألف فى آخر كلمه «السبيل» ؛ مراعاه لكلمه «السول» ، وزيدت ألف فى كلمه : «الرسول» لأن الآيات التى قبلها مختومه ، بكلمات منونه ، منصوبه ، آخرها ألف. وكذلك زيدت ألف فى كلمه : «الظنون» من قوله تعالى فى سوره الأحزاب ..(وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا) وزيادتها لمراعاه أواخر الآيات التى قبلها ، المختومه بكلمات منصوبه آخرها ألف (أليما - بصيرا ..) فزيدت الألف فى الفواصل كما تزاد فى الشعر ، آخر القافيه - بقصد الإطلاق. ومن النقص قوله تعالى فى سوره الفجر : (وَالْفَجْرِ ، وَلَيالٍ عَشْرٍ ، وَالشَّفْعِ ، وَالْوَتْرِ ، وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ) فحذفت الياء من «يسر» اتباعا للوتر ، وما تقدمه. وكذلك حذفت الياء - من أكرمنى ، وأهاننى - فى قوله تعالى تعالى فى هذه السوره : (فَأَمَّا الْإِنْسانُ - - إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعّمه فيقول ربى أكرمن. وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربى أهانن» كما حذفت فى الشعر فى قول القائل : فهل يمنعنّ ارتياد البلاد من حذر الموت ، أن يأتين (أى : يأتينى) ا ه كلام ابن برى ، وهو كلام قوى نفيس ، يؤيده ويوافقه الفصل الخاص الذى عقده له صاحب «همع الهوامع» فى الجزء الثانى تحت عنوان : «خاتمه» - ص ١٥٨ - بعد الباب الخاص بموضوع : «الضرائر». وكلامهما أعم وأشمل من كلام ابن جهنّى حيث يقول : (الأمثال تجرى مجرى المنظوم فى تحمل الضروه) - راجع ص ١٩ من التعريف بكتابه المحتسب ، ج ١ طبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلاميه بالقاهره. وفيما يلى نص كلامه (ص ١١ من تلك الرساله) :

إلى تنوين الاسم ؛ ككلمه «محاسن» فى قول الشاعر :

إن الذى ملأ اللغات محاسنا

جعل الجمال وسرّه فى الضاد (۱)

ويتبع هذا جره - حتما - بالكسره بدل الفتحه فى حاله الجر ؛ «ككلمه «عنيزه» فى قول امرئ القيس :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزه

فقالت له الويلات إنك مرجلى (۲)

فقد دخل الجر والتنوين فى كلمه «عنيزه» لضروره الشعر. ومثل كلمه : «فاطمه» فى قول الشاعر يمدح «عليا زين العابدين» بأنه من نسلها وهى بنت الرسول عليه السّلام :

هذا ابن فاطمه إن كنت جاهله

بجدّه أنبياء الله قد ختموا

وقد يضطر الشاعر إلى جر الاسم بالكسره دون تنوينه ، مثل كلمه : «عصائب» فى قول المادح :

إذا ما غزا بالجيش حلّق فوقه

عصائب طير تهتدى بعصائب

وإنما كان التنوين جائزا - لا واجبا - فى الحالتين السالفتين ، لأن المتكلم يستطيع فى الحاله الأولى أن ينون أو لا ينون ، فله الخيار ، كما يستطيع فى الحاله الثانيه أن يترك الكلمه التى تدفعه إلى التنوين قهرا واضطرارا (۳). ليختار كلمه أخرى تلائم القافيه والوزن الشعرى من غير حاجه لمنع الصرف.

۱- الضاد : رمز يكنى به عن اللغه العربيه وحدها ؛ لعدم وجوده فى اللغات الأخرى الشائعه.

۲- الخدر : الهودج. «مرجلى : ستجعلنى راجله ، أى : ماشيه ، لأن الهودج لا يحتملهما معا.

۳- أى : أن تنوين الضروره يعتبر ضروريا محتوما إذا حرص الشاعر على كلمه معينه لا يريد تركها إلى أخرى لا تستوجب التنوين. ويعتبر اختياريا جائزا إن لا حظنا أن الشاعر حر يستطيع أن يختار كلمه أخرى لا توجب عليه التنوين. وعند كثره النحاه - أن الضروره هى التى تباح فى الشعر دون النثر ولو استطاع الشاعر أن يتخطاها ، إذ تعد فى النثر مخالفه غير جائزه. وهذا رأى يرفضه - بحق - «ابن برى» محتجا بما تقدم فى رقم ۲ من هامش الصفحه السالفه.

وفى كلتا الحالتين السالفتين تعرب الكلمه على حسب موقعها من الجمله ، ويزاد على إعرابها حين تكوين منونه : أن تنوينها للضروره ، وتجر بالكسره - لا بالفتحه - على الأفصح.

٥ - يجوز فى الضروره الشعريه أن يمنع الاسم المنصرف من التنوين الذى استحقه قبل هذه الضروره ؛ سواء أكان الاسم علما أم غير علم. فمثال العلم كلمه : «شبيب» فى قول الشاعر :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت

بشبيب (١) غائله النفوس

، غدور

فقد منع التنوين من كلمه : «شبيب» ، للضروره ، إذ لا يوجد مع العلميه السبب الذى يجب أن ينضم إليها عند منع الصرف. ومثال غير العلم كلمه : «موالى» فى قول الشاعر :

فلو كان عبد الله مولى هجوته

ولكنّ عبد الله مولى مواليا

والأصل الغالب أن يقول : مولى موال ، فترك هذا الأصل ، وأثبت الياء ، وجر الاسم بالفتحه الظاهره عليها ...

لكن إذا منع الاسم من التّنوين بسبب الضروره الشعريه فما حكمه فى حاله الجر؟ أيجر بالكسره كالأسماء المنصرفه المتمكنه ولكن بغير تنوين ، أم يجر بالفتحه بغير تنوين كالممنوع من الصرف؟ الأمران جائزان. والأحسن جره بالكسره كأصله ، والاقتصار فى الضروره على منع تنوينه (٢).

ويعرب الاسم الممنوع من التنوين للضروره على حسب موقعه من الجمله ، ويزاد فى كل حاله إنه ممنوع من التنوين للضروره. وإذا كان مجرورا بالفتحه زيد

١- مجرور بالفتحه بدل الكسره ؛ لما تقرر : أن المنصرف الذى يمنع صرفه للضروره يصح جره بالكسره بدل الفتحه ، ويصح جره بالفتحه بدل الكسره - كما سيجىء هنا -. «والأزارق» - وأصلها : الأزارقه ، جمع أزرقىّ - قوم من الخوارج ينسبون إلى نافع بن الأزرق زعيمهم. «شبيب» هذا هو شبيب بن زيد من رءوسهم. ادعى الخلافه وتسمى بأمير المؤمنين. وكلمه : «الأزارق» مفعول به للفعل : «طلب» والفاعل ضمير مستتر ، تقديره : هو ، يعود على سفيان نائب الحجاج ، وزوج ابنته. «هوت» بمعنى : أطمعت ، وغرّت. يقال : هوى به الأمر : أى : أطمعه وغره غائله النفوس ، هى : الموت ، وتعرب فاعلا للفعل : هوى.

٢- ليكون فى هذا تقدير للضروره بقدرها الذى لا بد منه وحده ، وترك ما لا شأن له بها.

أيضا : أنه مجرور بالفتحه ؛ لأنه ممنوع من الصرف للضروره (١) ...

ص: ٢٥٩

١- وفى تنوين الممنوع ، ومنع التنوين من الاسم الذى يستحقه .. يقول ابن مالك فى ختام الباب : ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع. والمصروف قد لا ينصرف - ٢٧ يريد : أن الممنوع من الصرف قد يصرف بسبب الضروره أو التناسب الكلامى ، وأن المصروف قد ينون. وقد أوضحنا الحكمين وسردنا تفاصيلهما. وبمناسبه قول ابن مالك : (والمصروف قد لا ينصرف) نذكر أن فريقا من النحاه - ومنهم ابن هشام فى المغنى فى مبحث «قد» - يمنع وقوع «لا» النافيه بعدها ، فاصله بينها وبين المضارع ، ومشترطا أن يكون المضارع بعدها مثبتا. وبهذا الرأى يقول بعض اللغويين كصاحب القاموس ، وتبعهم فيه أحد الباحثين المعاصرين. لكن صاحب لسان العرب نقل فى ماده : «ذام» مثلا عربيا فصيحا نصه : «قد لا تعدم الحسناء ذاما» كما نقل أبو هلال العسكرى فى كتابه : «الأمثال» ، المطبوع على هامش كتاب : «الأمثال» للميدانى (فى ص ١١٧ ج ٢) مثلا آخر قديما نصه : «قد لا يقاد بى الجمل» ورأيت فى بعض الشعر الجاهلى وغيره من فصيح الكلام الذى يحتج به وقوع المضارع المنفى بالحرف «لا» مسبوقا بقد مباشره (أى أن الحرف «لا» النافى توسط فى ذلك الكلام العربى الصحيح بين «قد» والمضارع). وقلنا فى الجزء الأول (م ٤ - ص ٥٠) إن رفض تلك الأمثال غير مستساغ إلا إذا لجأنا للتأويل الواهى المتعسف الذى لا يثبت على التمحيص. ومن الأدله ورودها فى شعر الأعشى ميمون ، وهو جاهلى أدرك ظهور الإسلام فى بيت له (من قصيدته التاسعه والعشرين بالصفحه ١٩٥ من ديوانه) ونصه : وقد قالت قتيله إذ رأتنى وقد لا تعدم الحسناء ذا ما ... وفى بيت آخر لقيس الجهنى - وهو جاهلى ، وقد نقله الآمدى فى كتابه : المؤتلف ص ١٢٣ ، ونصه : وكنت مسودا فينا حميدا وقد لا تعدم الحسناء ذا ما ... وكذلك فى بيت للنمر بن تولب - وهو مخضرم - (ونصه كما رواه السيوطى فى شواهد المعنى ، ص ٦٦): وأحبب حبيبك حبّا رويدا فقد لا يعولك أن تصرما ... وهذه الروايه توافق روايه «منتهى الطلب» فى المخطوطه الأصليه المحفوظه بدار الكتب ، ورقمها بين المخطوطات الأدبيه : (١٢٦٣١) ... إلى غير هذا من الأمثله التى تقطع بصحه الاستعمال السابق فى غير ضعف ، ولا شذوذ ، ولا تأويل ، ولا تردد فى صحه قول ابن مالك - وهو الإمام الثقه - : «والمصروف قد لا ينصرف ...»

زياده وتفصيل :

للتصغير والتكبير أثر فى الصرف ومنعه. ولهذا أربع حالات (١).

الأولى : أسماء تمنع من الصرف وهى مصغره أو مكبره ، لوجود سبب المنع فى حالتيها - بشرط ألا تكون مضافه ولا مقرونه بأل ، كما عرفنا - ومن أمثلتها :

معديكرب - طلحه - زينب - حمراء - غضبان - إسحاق - أحمر - يزيد ... ونحوها مما تحقق فيه شرط المنع ، ولا يفقد سبب المنع فى تصغير ولا تكبير. الثانيه : أسماء تمنع من الصرف وهى مكبره ، وتصرف وهى مصغره ، نحو : عمر - شمّر - سرحان (٢) - أرطى (٣) - جنادل ... أعلاما. فإن تصغيرها على عمير - شمير (٤) - سريحين - أريط - وجنيّدل (٥) - يزيل سببا لازما لمنعها من الصرف ؛ هو العدل فى عمير ، ووزن الفعل فى شمير ، وعدم وجود الألف الزائده فى سريحين ، وعدم وجود ألف الإلحاق فى أريط ، وعدم وجود صيغه منتهى الجموع فى جنيدل.

الثالثه : أسماء تمنع من الصرف مصغره ، وتنصرف مكبره. ومنها : تحلىء (٦) ، - توسّط (٧) - تهبط (٨). ترتب (٩) ؛ فتصغيرها : تحيلىء - تويسط - تريتب - تهيبط. وكل هذه الأسماء المصغره جاريه على وزن المضارع : «تبيطر» فتمنع للعلميه ووزن الفعل ولم تكن قبل التصغير مستحقه للمنع فكفله لها. وهذا بشرط ألّا تجىء ياء عوضا عن حرف حذف فى بعضها ؛ فإن جىء بالياء وجب التنوين نحو : تويسيط وتهيبيط ... ؛ لفقد وزن الفعل ... (١٠)

الرابعه : أسماء يجوز صرفها ومنعها من الصرف وهى مكبره ، فإذا صغرت تحتم المنع ، نحو : دعد - جمل ، وهما علمان لفتاتين. فيجوز فيهما المنع وعدمه قبل التصغير. أما بعده (دعيد - جميل ...) فيجب منعهما.

١- هذه الحالات يجمعها ضابط واحد وضعوه ، هو : أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف ، وإلا فهو منصرف.

٢- من معانيه : الذئب ، والأسد ..

٣- أصله نوع من الشجر.

٤- تصغير ترخيم.

٥- تصغير ترخيم.

٦- الشعر المتروك على الجلد بعد الدباغه ، ووسخ الجلد وسواده ، والقشر الذى حول منابت الشعر ..

٧- مصدر توسط.

٨- اسم طائر. (بكسر أوله وثانيه وثالثه المشدد).

٩- الشىء المقيم الثابت. (وضبطه : على وزن قنفذ ، أو جندب).

١٠- انظر رقم ١ من هامش ص ٢٥٥.

المسأله ۱۴۸ : إعراب الفعل المضارع.

۱ – نواصبه

الأفعال ثلاثه : «ماض وأمر» ، وهما مبنيان دائما. و «مضارع» ، وهو معرب ، إلا إذا اتصلت به اتصالا مباشرا «نون التوكيد» ؛ فيبنى على الفتح ، أو «نون النسوه» فيبنى على السكون. وفى غير هاتين الحالتين يكون معربا (۱).

وهذا الإعراب يقتضى أن تتغير علامه آخره ؛ رفعا ، ونصبا ، وجزما ، على حسب أحواله ؛ فتكون العلامه ضمه ، أو ما ينوب عنها ، فى حاله رفعه ، وتكون فتحه ، أو ما ينوب عنها ، فى حاله نصبه بناصب قبله ، وتكون سكونا أو ما ينوب عنه فى حاله جزمه بجازم قبله. وعلى هذا لا يرفع المضارع إلا فى حاله واحده ؛ هى التى يتجرد (۲) فيها من الناصب والجازم ؛ فلا يسبقه شىء منهما ؛ سواء

۱- سبق (فى ج ۱ ص ۴۴ ، ۵۰ م ۶) تفصيل الكلام على معنى الإعراب والبناء ، وأثرهما فى الأفعال ... كما سبق هنا (فى ص ۱۶۱ م ۱۴۳) الكلام على نونى التوكيد وأحكامهما وآثارهما. واتصالهما المباشر بالمضارع ، وغير المباشر ، ونتيجه كل ... أما نون النسوه فاتصالها به مباشر فى كل حالاتها.

۲- للنحاه جدل عنيف فى سبب رفع المضارع ؛ أهو التجرد – والتجرد علامه عدميه – أم هو حلوله محل الاسم ، أم الزياده التى فى أوله ... أم ...؟ إلى غير ذلك من آراء متعدده ، لا يسلم واحد منها من اعتراضات مختلفه ، ولا يقوى اعتراض منها على الثبات أمام الردود التى توجه إليه ... وهذه المعركه الجدليه الشاقه لا طائل وراءها. ومن إضاعه الوقت والجهد الوقوف عندها. أما حقيقه الأمر فهى أن العربى رفع المضارع الذى لم يسبقه ناصب ولا جازم ، ونصبه أو جزمه إذا تقدمت الأداه الخاصه بهذا أو بذاك وأن المحدثين تابعوا العرب فى مسلكهم ، وحاكوهم فيه ، من غير أن يفكر العرب ولا المحدثون فى عامل الرفع : أهو عدمى أم غير عدمى؟ ويقتضينا الجد ومتابعه ركب الحياه الحضريه بعلومها وفنونها أن نوجه الجهد – ولو كان يسيرا – إلى جلائل الأمور. إن نظريه «العامل» التى ابتكرها النحاه نظريه بارعه عظيمه ، ودليل نبوغ وعبقريه ؛ وطالما امتدحناها ، ولم ننكر من أمرها إلا التعسف – بغير داع – فى تطبيقها. وهذا هو العرض المعيب فى جوهرها النفيس (كما أشرنا فى ص ۴۵ م ۶ ج ۱. وفصلنا الكلام فيها). ونحن نكشف عنها هذا العرض فى مناسبات مختلفه ؛ ليصفو جوهرها ، ويخلص معدنها الثمين ... ولهذا ندغ الجدل هنا فى سبب رفع المضارع.

أكان رفعه ظاهرا أم مقدرا ؛ كالفعلين : «يسىء ويتلى» فى قول الشاعر :

وأقتل داء رؤيه العين ظالما

يسىء ، ويتلى فى المحافل حمده

فإن سبقه ناصب وجب نصبه ، أو جازم وجب جزمه (١). وهذا الباب معقود للكلام على الأدوات التى تنصبه ، وكلها حروف ، وهى : (أن - لن - إذن - كى) - (لام الجحود - أو - حتى - فاء السببيه - واو المعيه). فهذه تسعه. وزاد بعض النحاه حرفين ؛ هما : «لام التعليل» ، و «ثمّ» ؛ الملحقه (٢) بواو المعيّه ، وبهما يكمل عدد النواصب أحد عشر حرفا. وكل حرف منها يخلص زمن المضارع للمستقبل المحض (٣).

والأربعه الأولى تنصب المضارع بنفسها مباشره لا بحرف آخر ظاهر أو مقدر. أما بقيه الأحرف فلا تنصبه بنفسها ، وإنما الذى ينصبه هو : «أن» المضمره وجوبا بين تلك الأحرف والمضارع.

والمذهب الكوفى يبيح توسط «كى» مضمره أو مظهره بين لام التعليل والمضارع ، ويجعل هذا المضارع منصوبا بها ، لا «بأن» المضمره ، وسيجىء (٤) بيان هذا كله فى موضعه المناسب من الباب.

١- يقول ابن مالك فى رفع المضارع فى باب عنوانه : «إعراب الفعل : ارفع مضارعا إذا يجرّد من ناصب وجازم ؛ كتسعد - ١

٢- فى المذهب الكوفى. والكلام عليها فى ص ٣٦٤.

٣- فى الجزء الأول (م ٤ ص ٥٤). تفصيل الكلام على أنواع الزمن فى المضارع.

٤- فى ص ٢٨٢.

زياده وتفصيل :

إذا بنى المضارع المجرد من الناصب والجازم على الفتح (لاتصاله المباشر بنون التوكيد) ، أو على السكون ؛ (لاتصاله بنون النسوه) فهل يكون له محل من الإعراب ؛ فيقال عنه : مبنى فى محل رفع ؛ لأن الرفع هو الأصل الثابت له قبل أن تطرأ عليه فتحه البناء وسكونه؟

الأحسن الأخذ بالرأى القائل إنه مبنى على الفتح أو على السكون فى محل رفع ؛ لأنه الأصل الذى تجب مراعاته عند مجىء مضارع آخر بعد الأول ، تابع له (كأن يكون الثانى معطوفا على الأول ، أو توكيدا لفظيّا له ، أو بدلا منه) ؛ فيجب رفع الثانى المجرد عن الناصب والجازم ؛ تبعا لمحل الأول من غير أن يتأثر ببناء الأول ؛ إذ التابع لا يكتسب البناء من المتبوع.

أما إذا كان المضارع المبنى غير مجرد - لوقوعه بعد ناصب أو جازم - فإنه يبنى على الفتح ، أو على السكون ، على حسب نوع النون المتصله بآخره ، ويكون فى محل نصب إن سبقه ناصب ، وفى محل جزم (١) إن سبقه جازم. ويراعى هذا المحل فى المضارع الذى يجىء بعده ، تابعا له ؛ (معطوفا ، أو توكيدا لفظيّا ، أو بدلا ...) لأن مراعاه المحل واجبه فى هذه الصوره. ويتعين فيها أن تكون العلامه الإعرابيه فى التابع مماثله للعلامه الإعرابيه المحليّه فى المتبوع. فمثال المضارع المبنى على الفتح فى محل نصب : ... إذن لا أصاحبن الخائن ، ولا أرافقه. فالفعل : «أصاحب» مبنى على الفتح فى محل نصب بالحرف : «إذن» والفعل «أرافق» معطوف عليه ، معرب منصوب ؛ تبعا لمحل المعطوف عليه ...

ومثال المضارع المبنى على الفتح فى محل جزم : لا تخافن إلا ذنبك ، ولا ترجون إلا ربك ، وقول الشاعر :

لا تحسنّ المجد وال

علياء فى كذب المظاهر

فالأفعال : تخاف - ترجو - تحسب - مبنيّه على الفتح فى محل جزم ب «لا» الناهيه.

ومثال المضارع المبنى على السكون ، لاتصاله بنون النسوه - إما فى محل نصب وإما فى محل جزم على حسب الأداه التى قبله - قول بعض المؤرخين فى وصف الأعرابيات :

١- كما سيجىء فى رقم ١ من هلم مش ص ٤٤٠.

اشترك كثيرات منهن فى الحروب ، كما تشترك فرق المتطوعات اليوم. ومع اشتراكهن لم يهملن التصون والتحفظ. وأنّى لهن أن يتركنه ، والدين والنشأه العربيه الأصيله خير عاصم للحرائر؟

فالمضارع «يهمل» - مبنى على السكون فى محل جزم بالحرف «لم». والمضارع «يترك» مبنى على السكون فى محل نصب بالحرف : «أن».

ويجب مراعاه هذا المحل فى التوابع - كما سلف - ؛ فيجب نصب المضارع المعطوف - مثلا - إن كان المعطوف عليه مضارعا مبنيّا فى محل نصب ، كما يجب جزم المضارع المعطوف - مثلا - إن كان المعطوف عليه مضارعا مبنيّا فى محل جزم ... وهكذا بقيه التوابع. فلإعراب المضارع إعرابا محليّا أثر فى توابعه وفى المعنى.

(ج) لا يعتبر المضارع ساكنا إذا كان سكون آخره عارضا بسبب الوقف عليه ، أو بسبب التخفيف من توالى ثلاث حركات فى آخره مباشره ، أو فى آخره مع ما يتصل به ويعتبر جزءا منه ، كالضمير. وهذا التخفيف لغه بعض القبائل ، وأوضح صوره تسكين الحرف الثانى من الأحرف الثلاثه المتواليه المتحركه. فيقولون : - يستمع - بسكون الميم فى المضارع : «يستمع» مكسور الميم ، ويقولون : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) ؛ بسكون الراء فى آخر المضارع «يأمر» ؛ لوقوع الضمير المتحرك بعده ، وهذا هو ما يعنينا الآن. فعند الإعراب نقول : إن المضارع مرفوع أو منصوب على حسب حالته الأصليه ، ونزيد : أنه سكن للوقف ، أو للتخفيف (١) ... ومثل هذا السكون لا يراعى فى التوابع.

* * *

١- سبق بيان شامل عن «سكون التخفيف» ؛ فى ج ١ م ١٦ ص ١٨٠ عند الكلام على :«مواضع الإعراب التقديرى» ، وأشهر المواضع التى تقدر فيها الحركات الأصليه».

الأحرف الأربعه الناصبه بنفسها

الأول : «أن» المصدريه

(١) المحضه الناصبه للمضارع. وعلامتها : أن تقع فى كلام يدل على الشك ، أو على الرجاء والطمع (٢) ، وأن يقع بعدها فعل. - فهى لا- تقع فى كلام يدل على اليقين والتحقق ، ولا فى كلام يدل على الرجحان ... (٣) ، ولا تدخل على غير فعل -. فمثال وقوعها بعد الشك : (أىّ الأمرين أجدر بالعاقل ؛ أن يدارى السفيه أو أن يقاطعه؟ فلقد عجز الرأى الحكيم عن ترجيح أحدهما). ومثال الرجاء والطمع قوله تعالى : (وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى خَطِيئَتِى يَوْمَ الدِّينِ) ، وقول الشاعر :

المرء يأمل أن يعى

ش ، وطول عيش قد يضره

فأما التى تقع فى كلام يدلّ على اليقين فهى «المخففه من الثقيله» (٤) نحو : أعتقد أن سينتصر الحق ، ولو تأخر انتصاره ... أىّ : أنه سينتصر ...

وأما التى تقع فى كلام يدل على الرجحان (أى : الظن الغالب) فتصلح للنوعين ؛ فيصح أن تكون مصدريه ناصبه المضارع ، كما يصح أن تكون مخففه من الثقيله ؛ نحو : (من غرّه شبابه ، أو ماله ، أو جاهه ، وظن أن يسالمه الدهر - فقد عرض نفسه للمهالك).

وإن لم يقع بعدها فعل فليست بالمصدريه التى تنصب المضارع. كقول الشاعر :

أأنت أخى ما لم تكن لى حاجه؟

فإن عرضت أيقنت أن لا أخاليا

أى : أنه لا أخاليا.

١- يصح أن يقال : «أن» المصدرى ، أى : الحرف المصدرى. وأن يقال «أن» المصدريه ، أى : الكلمه المصدريه ؛ فالتذكير على اعتبار الحرف ، والتأنيث على اعتبار الكلمه. وهذا يصدق على جميع الحروف الناصبه ، وغيرها. (انظر هامش ص ٢٧٢ ورقم ٤ من هامش ص ٣٤٩).

٢- أى : الأمل.

٣- اليقين : هو قطع المتكلم بثبوت أمر ، وتحققه ، سواء أكان هذا اليقين صحيحا فى الواقع أم غير صحيح ، وسواء أكان الثبوت والتحقق سلبا أم إيجابا. والشك هو : استواء التصديق والتكذيب فى نفس المتكلم ، بحيث لا يستطيع أن يصل إلى القطع والجزم

بثبوت الشىء أو بنفيه ؛ لعدم وجود مرجح لأحدهما. والظن أو الرجحان : هو تغلب أحد الأمرين على الآخر فى قوه الدليل تغلبا لا يصل إلى حد اليقين - وقد سبق الكلام على هذا ، فى ج ٢ م. ٦ ص ٥ أول باب ظن وأخواتها -.

٤- سبق البيان الشافى عنها فى المكان الأنسب (ج ١ ص ٥١٥ م ٥٥ باب : «إن وأخواتها») لأنها من أخوات «إن» تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ فلا تنصب المضارع. ويجىء لها بيان مناسب فى ص ٢٧٣.

أهم أحكامها

١ - أنها تدخل على الماضى والمضارع باتفاق (١). وإذا دخلت على الماضى لا تنصبه لفظا ، ولا تقديرا ، ولا محلا - لأن الماضى لا ينصب مطلقا - ولا تغيّر زمنه. وإنما تتركه على حاله ؛ نحو : فرحت بأن عاد الحق إلى أهله.

وإذا دخلت على المضارع نصبته لفظا ، أو تقديرا ، أو محلا ، وخلّصت زمنه للاستقبال - كالشأن فى كل نواصبه - كقولهم : (خير لك أن تقبل ما لا بد منه مختارا ، بدل أن ترضى به قهرا واضطرارا ؛ فلا تجمعن على نفسك ضعف المضطر ؛ وذله المغلوب على الأمر).

٢ - أنها لا بد أن تسبك مع الجمله الفعليه - المضارعيّه وغير المضارعيه - التى تدخل عليها سبكا خاصّا يؤدى إلى إيجاد مصدر مؤول ، يغنى عن «أن وما دخلت عليه» ؛ ويعرب على حسب حاجه الجمله : فقد يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرا ، أو سادّا مسدّ المفعولين ، أو غير ذلك مما يقتضيه السياق (٢) ...

٣ - أنها تتصل بالفعل الذى تدخل عليه اتصالا مباشرا (٣) ؛ فلا يجوز الفصل بينهما بغير «لا» النافيه ، أو الزائده ؛ فالأولى ، نحو :

وإن افتقادى واحدا بعد واحد

دليل على ألّا (٤) يدوم خليل

ونحو : ما أعجب ألّا (٥) يرتدع الظالم بمصير من سبقوه. والثانيه : نحو : قوله تعالى : (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللهِ ...)

١- أما دخولها على الأمر والنهى فيجىء الكلام عليه فى «الزياده والتفصيل» ، ص ٢٧٩.

٢- سبق (فى ج ١ ص ٣٦٤ و ٥٧٤ م ٢٩ عند الكلام على أنواع الموصولات الحرفيه) كيفيه سبك المصدر المؤول ، وطرائقه المختلفه ، وفوائده التى لا تتحقق فى المصدر الصريح ، أوضحنا كل هذا بما فيه غنى وكفايه لأهميته. وأوضحنا هناك - وفى ج ٢ باب المستثنى م ٨١ ص ٢٥٥ عند الكلام على حكم المستثنى «بإلا» - أهم المواضع التى يقع فيها المصدر مؤولا بدون حرف سابك ، كالتى بعد همزه التسويه أو نوع خاص من القسم.

٣- فلا يصح الفصل بينهما بالسين (كما نص التصريح عند الكلام على «لام الجحود) ولا بسواها إلا كلمه «لا» النافيه ، أو الزائده. وأجاز بعضهم الفصل بينهما بالظرف ، أو بالجار مع مجروره لأن شبه الجمله موضع التوسع.

٤- هنا : «أن» مدغمه فى «لا» طبقا لقواعد رسم الحروف. والأصل : أن لا - وسيجىء الكلام على كتابتها فى ص ٢٨٠ قسم «ب» من الزياده.

٥- هنا : «أن» مدغمه فى «لا» طبقا لقواعد رسم الحروف. والأصل : أن لا - وسيجىء الكلام على كتابتها فى ص ٢٨٠ قسم «ب» من الزياده.

أى : لأن يعلم أهل الكتاب (١) ... لأن المعنى هنا على زيادتها وإلا فسد.

وكذلك لا يجوز الفصل بأجنبى بين أجزاء الجمله الفعليه التى دخلت عليها «أن» المذكوره (٢). فإذا دخلت على جمله فعليه تشتمل على مضارع - مثلا - وفاعله ، أو عليهما وما يكملهما من مفعولات أو غيرها وجب أن تتصل أجزاء الجمله بعضها ببعض من غير أن يفصل بينهما أجنبى يجىء من جمله أخرى. ففى مثل : (سررت أن أراك نصير الفضيله ؛ لا تبغى بها بدلا ، ولو احتملت فى سبيلها المتاعب ، ولاقيت المشقات) - لا يصح فى كلمه أو أكثر من الكلمات التى جاءت بعد : «لو» أن تنتقل من مكانها لتفصل بين كلمتين مما دخلت عليه «أن» السالفه (٣).

٤ - أن معمول فعلها لا يتقدم عليها - فى الرأى السديد - سواء أكان المعمول مفعولا أم غير مفعول ، كقول شوقى : (عليك أن تلبس الناس على أخلاقها وليس عليك ترقيع أخلاقها (٤)). فلا يصح : عليك - الناس - أن تلبس على أخلاقها ، كما لا يصح : عليك - على أخلاقها - أن تلبس الناس ...

٥ - أن بعض القبائل العربيه يهملها ؛ فلا ينصب بها المضارع ، برغم استيفائها شروط نصبه ؛ كقراءه من قرأ قوله تعالى : (وَالْوالِداتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كامِلَيْنِ لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ) برفع المضارع : «يتمّ» على اعتبار «أن» مصدريه مهمله. والأنسب اليوم ترك هذه اللغه لأهلها ، والاقتصار على الإعمال ؛ حرصا على الإبانه ، وبعدا عن الإلباس.

١- الجمله التى تدخل عليها «أن» تسمى : «صله أن» (كما عرفنا فى الجزء الأول ، باب «الموصول» عند الكلام على الموصولات الحرفيه. م ٢٩ ص ٣٦٨.) وستعاد هذه الآيه لمناسبه أخرى فى ص ٢٦٨.

٢- الجمله التى تدخل عليها «أن» تسمى : «صله أن» (كما عرفنا فى الجزء الأول ، باب «الموصول» عند الكلام على الموصولات الحرفيه. م ٢٩ ص ٣٦٨.) وستعاد هذه الآيه لمناسبه أخرى فى ص ٢٦٨.

٣- لهذا يمتنع فى مثل : (عسى أن يعرف الولد فضل والديه) - إعراب : «الولد» اسما لعسى ؛ لأن اسم «عسى» أجنبى عن الجمله التى دخلت عليها «أن» إذ ليس منها ، ولا من مكملاتها. ونظير هذا كلمه : «ربّ» فى قوله تعالى : (عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً) فلا يصح إعرابها اسم «عسى» مع إعراب «مقاما» منصوبا على الظرفيه أو غيرها بالفعل : «يبعث». أما مع إعراب : «مقاما» مصدرا لفعل محذوف (أى ؛ تقوم مقاما) فيجوز الأمران (وقد أوضحنا هذا فى الجزء الأول ص ٢٩٤ م ٢٩ فى باب الموصولات الحرفيه ، وفى باب عسى وأخواتها ص ٤٧٠ م ٥٠ من ذلك الجزء).

٤- جمع : خلق ، وهو : الثوب البالى القديم.

٦ - أنها تمتاز - ومثلها : كى عند الكوفيين - بنصبها المضارع ظاهره ، أو مضمره (١) ، بخلاف بقيه الإدوات الأخرى التى تنصبه بنفسها ؛ فإنها لا تنصبه إلا ظاهره.

* * *

وبهذه المناسبه يذكر النحاه مواضع لإظهارها وجوبا ، ومواضع لإضمارها وجوبا ، ومواضع لجواز الأمرين. وفيما يلى البيان :

(ا) فيجب إظهارها فى موضع واحد ، هو أن تقع بين «لام الجر» و «لا» سواء أكانت «لا» نافيه أم زائده ، فمثال الأولى قول العربىّ : إنى أنتصر للعرب ، لئلا (٢) يطمع فينا أعداؤنا ، وقول الشاعر :

وإنى لأترك قبح الكلام

لئلّا أجاب بما أكره

ومثال الثانيه قول الله تعالى : (لئلّا (٣) يعلم أهل الكتاب ألّا يقدرون على شىء من فضل الله) ، أى : ليعلم أهل الكتاب ... - كما سبق (٤) -.

(ب) ويجب إضمارها بعد واحد من سته أحرف : (لام الجحود - أو - - حتى - فاء السببيه - واو المعيه) ، وكذا بعد : «ثمّ» الملحقه بواو المعيه ، عند من يرى إلحاقها. ولإضمار أن بعد هذه الأحرف تفصيلات وشروط تجىء عند الكلام على كل منها.

(ج) ويجوز إظهارها وإضمارها فى موضعين :

أولهما : أن يسبقها لام الجر ، ويقع بعدها المضارع مباشره من غير أن تفصله : «لا» النافيه ، أو الزائده ؛ نحو : اقرأ التاريخ لتنتفع بعبره ومواعظه ، أو : لأن تنتفع (٥) ، وقول الشاعر :

إن أخاك الحق من يسعى معك

ومن يضرّ نفسه لينفعك

ومن إذا صرف زمان صدعك

بدّد شمل نفسه ليجمعك

فيصح - فى غير الشعر - لأن ينفعك - لأن يجمعك ...

١- فى ص ٣٧٨ السبب فى إضمار «أن» وجوبا وجوازا.

٢- هـذه الهمزه هى همزه : «أن» أمـا نونهـا فمـدغمه فى : «لاـ» فلا تظهر نطقا ولا كتابه ؛ طبقا لقواعـد الإملاء والقراءه. وسـيجىء البيان فى «ب» من ص ٢٨٠ -

٣- هـذه الهمزه هى همزه : «أن» أمـا نونهـا فمـدغمه فى : «لاـ» فلا تظهر نطقا ولا كتابه ؛ طبقا لقواعـد الإملاء والقراءه. وسـيجىء البيان فى «ب» من ص ٢٨٠ -

٤- فى ص ٢٦٦.

٥- وكل هذا بشرط ألا يسبقها كون منفى ، فإن سبقها وجب إضمار «أن» كما سيجىء فى مواضع الوجوب ، ص ٢٩٨.

ولام الجر هذه قد تكون أصليه لإفاده التعليل (١) وهى التى بمعنى : «لأجل : كذا : ...» فما بعدها - فى الأغلب - عله لما قبلها فى الكلام المثبت) (٢) ، كالأمثله السابقه.

وقد تكون أصليه لبيان العاقبه (وتسمى : «لام الصيروره» أو : «لام المآل» ، وهى التى يكون ما بعدها نتيجه مترتبه على ما قبلها ، ونهايه جزائيه له). كقوله تعالى عن موسى عليه السّلام : (فاتخذه آل فرعون ليكون لهم عدوّا وحزنا ...) ، فإن فرعون وآله لم يعتنوا بموسى وبتربيته فى القصر الفرعونى ليكون لهم بعد ذلك سبب عداوه وحزن ... وإنما اعتنوا بتربيته لينفعهم ، أو يكون لهم بمنزله الولد. فلم تتحقق هذه الأمنيه ، وتحقق بدلها أمر آخر ؛ هو العداوه والحزن ، فالعداوه والحزن هما اللذان انتهى إليهما أمر التربيه ، وهما العاقبه (النتيجه) أو المآل الذى صار إليه أمر العنايه.

وقد تكون زائده لتقويه المعنى ، وهى الواقعه بين فعل متعد ، ومفعوله ، كقول الشاعر فى الحديث عن ليلاه :

أريد لأنسى ذكرها ؛ فكانما

تمثّل (٣) لى ليلى بكل

سبيل

فالمضارع : «أريد» متعد ، ومفعوله المناسب هو المصدر المنسبك من «أن» المقدره جوازا بعد اللام ، ومن الجمله المضارعيه بعدها ، وهذه اللام زائده بينهما. والتقدير : أريد نسيانى ذكرها (٤) ، والأصل أريد لأن أنسى.

١- تختلف لام التعليل فى معناها وحكمها عن لام الجحود. وسيأتى الكلام على هذا فى ص ٢٩٨ وص ٣٠٢.

٢- وقد تسمى : «لام «كى»» ، لصحه إحلال : كى الداله على التعليل محلها. (انظر ص ٢٨٣ و ٣٠٢

٣- أى : تتمثل ، وحذفت إحدى التاءين ، تخفيفا.

٤- والغالب أن يكون المفعول مصدرا مؤولا ، وقد يكون اسما صريحا. ومن الأمثله أيضا قول الشاعر فى الرثاء : أرادوا ليخفوا قبره عن عدوه فطيب تراب القبر نمّ على القبر أى : أرادوا إخفاءهم قبره ؛ فلام الجر زائده بين الماضى ومفعوله المصدر المؤول. ومثله : أراد الظاعنون ليحزنونى فهاجوا صدع قلبى ؛ فاستطارا ومثله : ومن يك ذا عظم صليب رجا به ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره أى : رجا كسر عود الدهر به ... ومثل : وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد -

ويجيز الكوفيون إضمار : «كى» فى كل موضع يجوز فيه إضمار : «أن» وإظهارها ؛ كالحاله السالفه بأمثلتها المختلفه ؛ فالموضع الصالح لإظهار «أن» ولإضمارها صالح جوازا للأمرين عندهم فى «كى». ويسمون لام الجر التى قبلها : ب «لام التعليل» أو : ب «لام كى» وهذا الخلاف لا أهميه له ، بالرغم من كثره استعمال «أن» الناصبه فى أفصح الأساليب ظاهره ومضمره ...

ثانيهما : أن تقع بعد حرف عطف من حروف أربعه ويليه المضارع مباشره هى : (الواو - الفاء - ثم - أو ...) بشرط ألا يدل هذا الحرف على معنى من المعانى التى توجب إضمار «أن» ؛ (كالسببيه مع : «الفاء» ، والمعيه مع : «الواو» و «ثمّ» ، وكالتعليل ، والغايه ، والاستثناء مع : «أو» (١) ...) وبشرط أن يكون المعطوف عليه اسما مذكورا (٢) ، جامدا محضا (أى : اسما خالصا من من معنى الفعل) سواء أكان هذا الاسم المذكور الجامد مصدرا صريحا (٣) أم غير مصدر. أما المعطوف فهو المصدر المؤول من «أن» والجمله المضارعيه بعدها.

فمثال «الواو» إذا كان المعطوف عليه مصدرا صريحا : تعب وأحصّل رزقى خير من راحه وأمدّ يدى للسؤال.

وقول القائل :

ولبس عباءه وتقرّ عينى

أحبّ إلىّ من لبس الشّفوف (٤)

ومثالها إذا كان جامدا غير مصدر : لولا النخل فى الصحراء ويغذى البدوىّ لم يجد قوته ، ولو لا الآبار وتسقيه لم يجد شرابه.

١- انظر ص ٣٠٨ ، ٣٥١.

٢- وهذا هو الأغلب. ولا مانع من تصيده أحيانا. طبقا لما سيجىء فى ص ٣٠٩.

٣- غير مؤول ولا متصيد.

٤- جمع : شفّ (مشدده الفاء ، مع فتح الشين وكسرها) وهو الثوب الرقيق الذى يكشف ما تحته ، كالحرير الغالى ونحوه.

ومثال الفاء والمعطوف عليه مصدر صريح : إن اقتنائى الكتب فأستفيد منها ، كاقتنائى الحديقه اليانعه فأنتفع بثمارها ورياحينها ...

ومثالها وهو جامد غير مصدر إن البحر فأفكر فى عجائبه ، كالقمر فأطلق خواطرى وراء أسراره.

ومثال «ثم» والمعطوف عليه مصدر صريح : إن التسرع فى الأمر ثم يصلح ، كالإهمال فيه ثم يتداركَ ؛ كلاهما معيب ؛ يضاعف الجهد والعناء ، ويضعف الأثر.

ومثالها وهو اسم جامد غير مصدر : إن الزروع ثم أعتمد على نفسى فى رعايتها لهى من خير الوسائل للغنى ، وإن المال ثم يساء التصرّف فيه لهو أشد دواعى الشقاء.

ومثال «أو» والمعطوف عليه مصدر صريح : لا يرضى النابه بالتقصير أو يتداركه ؛ وإنما رضاه بالكمال ، ويقترب منه.

ومثالها وهو جامد غير مصدر قولكَ للمسافر : لن يحول البعد دون اتصالنا. فعندنا البريد والبرق أو يبادر أحدنا بزياره أخيه ... وهكذا.

فكل مضارع بعد حرف من الحروف الأربعه السالفه منصوب بأن مضمره جوازا ، ويصح إظهارها ، وكل مصدر مؤول من أن المضمره جوازا أو الظاهره معطوف على اسم خالص قبلها ، قد يكون مصدرا صريحا ، أو اسما جامدا غير مصدر. ولا بد - مراعاه للأغلب - أن يكون المعطوف عليه مذكورا فى الكلام ؛ فلا يصح أن يكون محذوفا ولا أن يكون - فى الأغلب (١) - متصيدا متوهما.

فإن كان المعطوف عليه اسما غير صريح - بأن كان فيه معنى الفعل ، كالمشتقات العامله - لم يصح النصب ، نحو : الصارخه فيتألم العاقل هى النادبه. فالفعل : «يتألم» واجب الرفع ؛ لأنه معطوف على كلمه : «الصارخه» وهى اسم غير صريح ؛ إذ هى من المشتقات العامله ؛ ففيها معنى الفعل ، ورائحته ، وواقعه موقعه ، من جهه أنها صله «أل» الموصوله. والأصل فى الصله أن تكون جمله ، فكلمه صارخه بمنزله : «تصرخ» فكأن التقدير : «التى تصرخ» فلما جاءت «أل» الموصوله اقتضت العدول عن الفعل إلى اسم الفاعل : لأنها لا تدخل إلا على بعض المشتقات التى تصلح أن تكون صله لها.

١- قد يكون متصيدا ، أحيانا - كما سبق فى رقم ٢ من هامش الصفحه السالفه ، وكما يجىء فى ص ٣٠٩.

وإذا لم يصح العطف فى المواضع السالفه لم يصح نصب المضارع تبعا لذلك ، فيجب معه على اعتبار الواو ، والفاء ، وثم ، حروف استئناف ، والجمله بعدها مستقله فى إعرابها عما قبلها. وعلى اعتبار «أو» فى هذا الموضع - خاصه - للاستئناف كذلك (١).

* * *

١- وفى موضع الإظهار الواجب والجائز والإضمار الواجب يقول ابن مالك فى البيتين السابع والثامن : وبين «لا» ، ولام جرّ التزم إظهار «أن» ناصبه. وإن عدم ... - ٧ «لا» «فأن» اعمل مظهرا أو مضمرا ..... - ٨ أى : يلزم إظهار «أن» الناصبه للمضارع إذا وقعت متوسطه بين «لا» بنوعيها ولام الجر. فإن عدمت «لا» فأعمل «أن» مظهره أو مضمره ؛ لأن الأمرين جائزان. ثم انتقل فى الشطر الأخير إلى الكلام على مواضع إضمارها وجوبا وستأتى فى ص ٢٩٨. وفى الموضع الثانى من مواضع إظهار «أن» الناصبه وإضمارها - جوازا ، يقول ابن مالك فى بيت واحد قبل البيت الذى ختم به الباب : وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه «أن» ثابتا أو منحذف - ١٨ - وستجىء له إشاره أخرى فى ص ٣٧٥ حيث مكانه الذى ارتضاه ابن مالك - يقول : إذا عطف المضارع على اسم خالص من رائحه الفعل. - ومعنى أنه خالص : جموده على الوجه الذى شرحناه - نصبته «أن» ثابته فى الكلام أو محذوفه ؛ (بمعنى : مقدره) ولم يذكر شيئا عن حروف العطف التى تستعمل هنا ، ولا شيئا من الشروط والتفصيلات. ويلاحظ أنه قال : تنصبه «أن» فأراد من «أن» الكلمه ، ثم عاد فقال : ثابتا أو منحذف ، يريد : منحذفا ؛ على إراده الحرف «أن». (انظر رقم «١» من هامش ص ٢٦٥).

زياده وتفصيل :

(ا) من المفيد سرد بقيه أنواع : «أن» بإيجاز مناسب ؛ لشده الحاجه إلى فهمها ، ولأنها تزيد «المصدريه المحضه» الناصبه للمضارع وضوحا لا يكاد يتحقق إلا بعد عرض هذه الأنواع المختلفه ؛ عرضا تتبين به وجوه المشابهه والمخالفه.

والأنواع خمسه :

١ – المصدريه المحضه الناصبه ، وقد سبق الكلام عليها.

٢ – المخففه (١) من الثقيله – وهى من أخوات «إنّ» – وتعرف بعلامه من أربع :

(ا) أن تدخل مباشره على فعل جامد ، أو على حرف غير «لا» ؛ كقوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسانِ إِلَّا ما سَعى)، وقول الشاعر :

أجدّك ، ما تدرين أن ربّ ليله

كأنّ دجاها من قرونك ينشر

(ب) أو : تقع فى كلام يدل على اليقين ، والتحقق ، والاعتقاد الثّابت. مثل : «أيقن» ، ومثل : «علم ورأى» إذا أفادا اليقين والتأكد ، والاعتقاد الثابت ويدخل فى هذا كل الأفعال وغيرها مما يفيد اليقين ؛ مثل : «اعترف» ، بمعنى : علم وأقرّ ، وكذا : «خاف وحذر» ، – عند سيبويه وأصحابه – وما بمعناهما إذا كان الشىء المخوف أو المحذور متيقنا. ومن الأمثله قول الشاعر :

وإذا رأيت من الهلال نموه

أيقنت أن سيكون بدرا كاملا

ومثل : أعلم أن سيكون الجزاء على قدر العمل. وقول الشاعر ينصح :

فإن عصيتم مقالى اليوم فاعترفوا

أن سوف تلقون خزيا ظاهر العار

ومثل : يفرّ الشريف من الإساءه والتقصير ؛ مخافه أن يحاسبه الضّمير. وقد اجتمع اليقين ودخولها على حرف غير الحرف «لا» فى قول الشاعر :

تيقنت أن ربّ امرئ خيل خائنا

أمين ، وخوّان يخال أمينا

۱- المخففه من الثقيله ثنائيه لفظا ، ثلاثيه بحسب أصلها قبل التخفيف. - وقد سبق إيضاحها فى الموضع الأنسب ، ج ۱ م ۵۵ ص ۶۱۰ - أما المصدريه فثنائيه أصلا وحالا ..

(ح) أو : تكون داخله على جمله اسميه مسبوقه بجزء من جمله - لا بجمله كامله - فيكون المصدر المؤول من «أن» المخففه وما دخلت عليه متمما للسابقه ؛ كقوله تعالى : (وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ)(١) ، فالمصدر المنسبك من «أن» وما دخلت عليه خبر المبتدأ : «آخر». وكقول الشاعر :

كفى حزنا أن لا (٢) حياه هنيئه

ولا عمل يرضى به الله ، صالح ...

فالمصدر المؤول فاعل للفعل : كفى

(د) أو تكون داخله على فعل مقصود به الدعاء ؛ نحو : صانك الله ورعاك ، وأن هيأ لك حياه سعيده.

وأهم أحكامها :

أنها من أخوات «إنّ» ؛ فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جمله قد تحتاج إلى فاصل فى أغلب الأحوال.

ومن أحكامها أنها تسبك مع معموليها فينشأ من السبك مصدر متصرف ، (أى : يعرب على حسب حاجه الجمله ؛ من مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو مفعول به ، أو سادّه مسدّ المفعولين ... أو ...).

إلى غير هذا من الأحكام والتفصيلات الهامه التى عرضناها بأمثلتها فى مكانها الأنسب (٣).

٣ - الصالحه لأن تكون مصدريه ناصبه للمضارع ولأن تكون مخففه ، لا تنصبه ؛ وهى الواقعه فى كلام يدل على الرجحان ؛ كأن يسبقها الفعل : ظن - خال - علم التى بمعنى : ظن - حسب - حجا ... فيرفع أو ينصب المضارع بعد كل هذه الأفعال - وما شابهها - على أحد الاعتبارين السالفين.

أما «أن» الواقعه فى كلام يدل على الشك ، أو على الطمع والرجاء والأمل - فليست إلا «المصدريه المحضه» الناصبه للمضارع - كما أسلفنا - فإن أجرى الظن مجرى

١- ستعاد الآيه لمناسبه أخرى فى ص ٢٧٧.

٢- إذا وقعت «لا» بعد أن المخففه وجب فصلها كتابه - كما سيجىء فى «ب» من ص ٢٨٠.

٣- ج ١ ص ٦١٦ م ٥٥ ، ص ٣٦٨ م ٢٩ ، ص ٥٨٣ م ٥٢.

اليقين تأويلا ، جاز الأمران. وبالنصب والرفع قرئ قوله تعالى : (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) أو يتركون ...

٤ - الزائده : وهى التى يتساوى وجودها وعدمها ، من ناحيه العمل ؛ إذ لا عمل لها على الأصح. وإنما أثرها معنوى محض ؛ هو تقويه المعنى وتأكيده ؛ (كالشأن فى الحروف الزائده المهمله ، طبقا للبيان الخاص بهذا فى صدر الجزء الأول ، عند الكلام على الحرف) وتقع - فى الغالب - بعد «لمّا» الحينيّه (١) كالتى فى قوله تعالى : (فَلَمَّا أَنْ جاءَ الْبَشِيرُ أَلْقاهُ عَلى وَجْهِهِ ، فَارْتَدَّ بَصِيراً). والتى فى نحو : أجيب الصارخ لما أن يكون (٢) مظلوما. برفع : يكون.

١- «لما» الحينيه ، هى التى بمعنى : حين ، ووقت. وقد سبق الكلام عليها فى باب «الظرف» ج ٢

٢- وقوع المضارع بعد «لما» الحينيه جائز ولكنه قليل. ولهذا الحكم بيان ذكرناه فى الجزء الثانى (م ٧٩ ص ٢٣٥) عند الكلام على الظرف : «لما» - حيث قلنا هناك : قال الأشمونى فى الجزء الثالث ، أول باب : «إعراب الفعل» عند الكلام على أنواع «أن ..» ومنها «الزائده» ما نصه : «(الزائده هى التاليه «لمّا» نحو قوله تعالى : (فَلَمَّا أَنْ جاءَ الْبَشِيرُ.) .. اه كلام الأشمونى. وهنا قال الصبان : (قوله نحو : (فَلَمَّا أَنْ جاءَ الْبَشِيرُ ....) وتقول : أكرمك لما أن يقوم زيد ، برفع المضارع. فارضى» اه كلام الصبان نقلا عن الفارضى. وهذا النص صريح فى جواز دخول «لمّا» على المضارع قياسا إذا كان مسبوقا بأن الزائده ، والعجيب أن الصبان يأتى به هنا جليا واضحا ليكمل مافات الأشمونى ثم ينسى هذا فى الجزء الرابع أول باب : «الجوازم» عند الكلام على «لما» الجازمه ؛ فقد احترز الأشمونى فوصفها بأنها أخت «لم» وقال هذا الاحتراز لإخرج «لما الحينيه» «ولما الاستثنائيه» لأن هاتين لا يليهما المضارع. فيقول الصبان تعليقا على هذا وتأييدا له ، ما نصه : «أى : كلامه فيما يليه المضارع ، فلا حاجه إلى الاحتراز منهما». اه. فهو يكتفى بهذا ، ساكتا عما قاله الأشمونى من أن المضارع لا يجىء بعد «لما الحينيه» «ولما الاستثنائيه». وكما نسى هذا فى باب «الجوازم» نسيه أيضا فى باب «جمع التكسير» - ج ٤ - عند الكلام على صيغه : «فعول» واطرادها ؛ حيث قال الأشمونى عنها فى ذلك الباب : ظاهر كلام المصنف هنا موافقه التسهيل ، فإنه لم يذكر فى هذا النظم غالبا إلا المطرد ، ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالبا بقد ، أو نحو : قلّ .. أو ندر .. اه وهنا قال الصبان ما نصه : (قوله : ولما يذكر غيره .. إلخ ..) تركيب فاسد ؛ لأن «لما الحينيه» إلا تدخل لا على ماض. اه كلام الصبان فبأى الرأيين نأخذ؟ بالأول لأنه نص صريح فيه تيسير ، ولكن حظه من القوه والسمو البلاغى أقل كثيرا من الآخر الذى منعه أكثر النحاه.

أو بين الكاف ومجرورها ، كقول الشاعر يصف امرأه :

ويوما توافينا (١) بوجه مقسّم (٢)

كأن ظبيه تعطو (٣) إلى وارق (٤)

السّلم (٥)

أو بين «لو» وفعل مذكور للقسم ؛ كقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم

لكان لكم يوم من الشر ؛ مظلم

أو بين «لو» وفعل للقسم محذوف ؛ كقول الشاعر :

أما والله أن لو كنت حرّا

وما بالحرّ أنت ولا العتيق (٦)

...

ومن الزائده أيضا – فى رأى بعض النحاه – الواقعه بعد جمله مشتمله على القول وحروفه نصّا ؛ مثل : قلت للمتردد : أن أقدم ، ... عند من يصوب هذا التركيب ، – كما سيجىء فى الكلام على المفسره (٧) – وقد وردت زيادتها بعد «إذا» فى قليل من المسموع الذى لا يقاس عليه.

٥ – الجازمه. وهى لغه لإحدى القبائل العربيه (٨) ؛ نحو : أواصل العمل إلى أن ينته وقته. والأفضل إهمال هذه اللغه اليوم ؛ منعا للخلط والإلباس.

٦ – الضمير :

تكون «أن» ضميرا للمتكلم عند بعض العرب – بمعنى : «أنا» ؛ فيقول : أن جاهدت فى الله حقّ الجهاد ؛ بمعنى : أنا جاهدت ... أما مجيئها للمخاطب مذيله ببعض حروف تدل على فروعه المختلفه فهو الشائع بين القبائل ؛ نحو : أنت – أنت – أنتما – أنتم – أنتن (٩).

٧ – المفسّره :

وهى حرف مهمل (١٠). والغرض منه : إفاده التبيين والتفسير ، مثل : «أى المفسّره»

۱- تأتينا.

۲- جميل حسن.

۳- تمد عنقها وتميله.

۴- السّلم : شجر. وسلم وارق : أى : به أوراقه.

۵- السّلم : شجر. وسلم وارق : أى : به أوراقه.

۶- الشريف كريم الأصل.

۷- انظر هامش ص ۲۷۸ ، الآتيه ثم ص ۲۸۰ وفى هذه الصفحه نوع آخر من الزائده

۸- عرض بعض النحاه لها أمثله من الشعر ، وصفها غيره بأنها لا تصلح للاستشهاد لأسباب صحيحه قويه. ولكن صحتها وفساد تلك الأمثله لا يقدحان فى الأمر الواقع ، وهو وجود قبيله عربيه تجزم بالحرف : «أن»

۹- سبق تفصيل الكلام على هذا الضمير من نواحيه المختلفه فى الباب الخاص بالضمير - ج ۱ -

۱۰- لا عمل له ، ولا يتأثر بعامل.

فكلاهما حرف تفسير ؛ ولهذا يصح إحلال «أى» محل «أن».

ولا تكون «أن» مفسره إلا بثلاثه شروط مجتمعه :

أولها : أن تسبقها جمله مستقله كامله ، فيها معنى القول دون حروفه.

ثانيها : أن يتأخر عنها جمله أخرى مستقله ، تتضمن معنى الأولى ، وتوضح المراد منها.

ثالثها : ألا تقترن «أن» بحرف جر ظاهر أو مقدر.

(ومن الشرط الثانى يتبين أن الذى يقع به التفسير هو الجمله المتأخره : أما الحرف «أن» فمجرد أداه ، أو آله ، أو رمز ، ففى الكلام مجاز مرسل ، علاقته الآليه).

فإذا استوفت الشروط الثلاثه كانت مفسّره لمفعول الفعل الذى قبلها ؛ إن كان متعديا ، سواء أكان المفعول ظاهرا أم مقدرا. فالظاهر كالذى فى قوله تعالى ، يخاطب موسى : (... إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى ؛ أن اقذفيه فى اليمّ ...) ف «ما يوحى» هو عين «اقذفيه فى اليمّ» معنى ... والمقدر كالذى فى قوله تعالى (١) فى قصه نوح : ((فَأَوْحَيْنا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ) ...) على تقدير : أوحينا إليه شيئا ؛ هو : اصنع. ويصح أن تكون «أن» هنا زائده ، والمعنى (٢) : أوحينا إليه لفظ : «اصنع».

وإن لم يكن الفعل متعديا فالجمله التفسيريه لا محل لها - كما سيجىء.

فإن لم يسبقها جمله كامله كانت - فى الغالب - مخففه من الثقيله ؛ كالتى فى قوله تعالى : (وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ) لأن ما قبلها مبتدأ لا خبر له إلا «أن» وما دخلت عليه. وهذا ينافى التفسيريه ؛ لأنها لمحض التفسير - لا للتكميل - فتقتضى أن يكون قبلها جمله تامه ؛ كما سلف (٣).

وإن كان قبلها جمله تامه ولكنها مشتمله على حروف القول وجب اعتبار

١- سوره : «المؤمنون» (وستعاد الآيه لمناسبه أخرى فى ص ٢٨٠).

٢- انظر ص ٧٧٨.

٣- فى : (ج) من ص ٢٧٤.

«أن» زائده لا مفسره ؛ نحو : قلت له : أن افعل (١) - كما سبق عند الكلام على «أن» الزائده -.

وإن لم يتأخر عنها جمله امتنع مجىء «أن» ؛ فلا يقال : أرسلت إليك ما يليق : «أن» مدحا. فيجب حذف : «أن» أو الإتيان بكلمه : «أى المفسّره».

وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر فهى «مصدريه» ، لاختصاص حرف الجر بالدخول على الاسم ، ولو كان الاسم مصدرا مؤوّلا ؛ كالمثال السابق ، وهو : (فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ...) إن جعلنا التقدير : فأوحينا إليه بصنع الفلك ... على معنى : وأشرنا إليه (أى : عليه) بصنع الفلك. ولم نجعله على تقدير حذف المفعول والاستغناء بتقديره عن تقدير حرف جرّ محذوف.

بقى شىء هام ؛ هو : إعراب الجمله الواقعه بعد «أن» المفسره. قال صاحب المغنى : (الجمله المفسّره لا محل لها مطلقا). ولكن الصبان فى حاشيته ناقش هذا عند الكلام على «أن» المفسره. وقال : إن الجمله المفسره التى لا محل لها من الإعراب هى الجمله التى ليست فى محل المفرد ، كالتى فى مثل : محمدا أكرمته. أما التى فى محل المفرد - كالواقعه بعد «أن المفسره» إذ الأصل : أكرمت محمدا أكرمته. التى تفسر المفعول - فالظاهر أنها فى محل نصب ، تبعا لما فسرته ؛ لأنها فى معنى هذا اللفظ ، فيحل المفرد محلها.

وإذا كان لها محل من الإعراب كالمفرد الذى تفسره فما موقعها؟ أتكون مفعولا مثله ، أم بدلا ، أم عطف بيان؟

١- جاء فى حاشيه الصبان فى هذا الموضع عند الكلام على «أن» الناصبه للمضارع ما نصه : «قلت له : أن افعل - ليست مفسره ؛ لوجود حروف القول - ولا يقال مثل هذا التركيب ، لعدم وجوده فى كلامهم ؛ لأن الجمله تقع مفعولا لصريح القول [يريد : من غير أن]) وعلى تسليم أنه يقال - لا تجعل «أن» فيه تفسيريه ، بل زائده. وجوز الزمخشرى فى قوله تعالى : (ما قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا ما أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ) اعتبار «أن» مفسره على تأويل : «قلت» بأمرت. واستحسنه فى المغنى. قال : وعلى هذا فمعنى شرطهم ألا يكون فى الجمله التى قبلها حروف القول ، أى : باقيا - هذا القول - على حقيقته ، غير مؤول بغيره. اه

تكون بدلا أو عطف بيان ؛ لأن البدل والبيان هما اللذان يسايران التفسير ويناسبانه ؛ (كما سبق فى بابهما ج ٣ ص ٩٩ م ١١٧ ... وص ۴۸۶ م ١٢٣ ...).

وشىء آخر هامّ أيضا :

إذا جاء بعد «أن» الصالحه للتفسير مضارع مسبوق بكلمه : «لا» نحو : أشرت إليه أن لا يفعل ، جاز رفعه على اعتبار «لا» نافيه. وجزمه على اعتبارها ناهيه ، وأن فى الحالتين مفسره (١) ، وجاز نصبه على اعتبار «لا» نافيه ، و «أن» مصدريه (٢). فإن حذفت «لا» امتنع الجزم ، وصح الرفع أو النصب.

لكن صرح الصبان بأنه يصح على الجزم بلا الناهيه اعتبار «أن» مصدريه ؛ اعتمادا على الرأى الأصح الذى يبيح دخولها على الأمر والنهى ،. وقد جاء فى حاشيه الخضرى ما نصه (٣) :

(وصل «أن» بالماضى اتفاق ، وبالأمر (۴) عند سيبويه ، بدليل دخول الجار عليها فى نحو : كتبت إليه بأن قم أو لا تقعد. إذ لا يدخل إلا على الاسم ، فتؤول بمصدر طلبى ، أى : كتبت إليه بالأمر بالقيام ؛ كما قدر الزمخشرى فى قوله تعالى : (إِنَّا أَرْسَلْنا نُوحاً إِلى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ)، أى : بالأمر بالإنذار ، فلا يفوت معنى الطلب. وردّه الدمامينى بأن كل موضع وقع فيه الأمر هو محتمل لكون «أن» فيه تفسيريه ؛ بمعنى : «أى» ؛ كهذه الآيه ، ونحو :

١- فى هذا المثال - وأشباهه - تكون الجمله بعدها مفسره للجمله قبلها ، لعدم وجود مفعول ظاهر أو مقدر تفسره ؛ لأن الفعل قبلها لازم ، فالجمله التى بعدها لا محل لها من الإعراب ، بناء على ما سبق من كلام المغنى والصبان.

٢- وتكون مصدريه مع انطباق شروط المفسره عليها على اعتبار آخر : هو أن الفعل الذى قبلها لازم يتعدى بحرف الجر ، وأن الحرف الجار محذوف ، وبهذا التأويل تخرج من عداد المفسره ؛ لأن المفسره - كما سبق - لا تقترن بحرف الجر مطلقا ، (لا ظاهرا ولا مقدرا) وتدخل فى عداد المصدريه ، وليس فى هذا التأويل تكلف ؛ لأن حذف حرف الجر قياسى قبل «أنّ وأن» إذا كان الفعل قبلهما لازما.

٣- ج ١ أول باب الموصول.

۴- والمراد به ما يشمل النهى أيضا - كما يتضح من التمثيل الآتى - ؛ لأن النهى أمر بالكف وطلب الامتناع.

(فأوحينا إليه أن (١) اصنع الفلك ...) ونحو (وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بى وبرسولى). ونحو : (وانطلق الملأ منهم أن امشوا ...) ، أى : انطلقت ألسنتهم (٢) فكل ذلك - إن لم يقدر فيه الجارّ - هى فيه إمّا تفسيريه ؛ (لسبقها بجمله فيها معنى القول دون حروفه ؛ ووقوع جمله بعدها ، وخلوها من الجار لفظا) ، ولا حاجه إلى تقديره كما يقول سيبويه ، - وإما زائده ؛ كالمثال : (أى : كتبت إليه بأن قم) ، أى : بهذا اللفظ. زيدت «أن» كراهه دخول الجار على الفعل ظاهرا ، وإن كان فى الواقع اسما ؛ لقصد لفظه) خ خ. ا ه

وإذا دخلت «أن» على الماضى والأمر باعتبارها مصدريه فإنها لا تغير زمنهما ، ولا يكون لهما محل تنصبه ؛ - كما جاء فى المغنى عند الكلام عليها. - خلافا لرأى ضعيف آخر.

(ب) انتهينا من الكلام على «أن» من وجهتها النحويه واللغويه وبقيت ناحيه تتصل بإظهارها أو عدم إظهارها فى النطق وفى الكتابه إذا وقعت بعد ، «لا». أما مع غير «لا» فتظهر فى الحالتين.

١ - فيجب حذف النون فيهما إن كانت «أن» مصدريه ناصبه للمضارع المسبوق «بلا» النّافيه ، أو : «لا» الزائده ، نحو : شاع ألّا يخفق الإنسان فى الوصول للقمر - (ما منعك ألّا تسجد إذ أمرتك) والحذف هنا معناه عدم ظهورها فى الكتابه وفى النطق ؛ فهى مدغمه فى «لا» وإدغامهما يمنع ظهورها خطّا ونطقا ...

٢ - ويجب إظهارها فى الكتابه ، وإبرازها خطّا لا نطقا إن كانت غير ناصبه ؛ سواء أكان بعدها اسم أم فعل ؛ نحو : تيقنت أن لا أسافر - أشهد أن لا إله إلا الله ، فتظهر فيهما خطا ، وتدغم «لا» عند النطق.

* * *

١- انظر ص ٢٧٧.

٢- ليس المراد بالانطلاق المشى ، وإنما المراد : انطلاق الألسنه كما أن المراد بالمشى هنا هو الاستمرار على الشىء ، وليس المشى المعروف.

الثانى : لن

وهو حرف (١) ، يفيد النفى بغير دوام ولا- تأييد إلا- بقرينه خارجه عنه. فإذا دخل على المضارع نفى معناه فى الزمن المستقبل المحض - غالبا (٢) - نفيا مؤقتا يقصر أو يطول من غير أن يدوم ويستمر ، فمن يقول : لن أسافر ، أو : لن أشرب ، أو : لن أقرأ غدا ، أو نحو هذا ... ، فإنما يريد نفى السفر - أو غيره - فى قابل الأزمنه مده معينه ، يعود بعدها إلى السفر ونحوه ، إن شاء ، ولا يريد النفى الدائم المستمر (٣) فى المستقبل ، إلا إن وجدت قرينه مع الحرف «لن» تدل على الدوام والاستمرار.

وأشهر أحكامه :

١ - أنه مختص بالمضارع ، ينصبه بنفسه ، ويخلص زمنه للمستقبل المحض غالبا (٤) ؛ ولهذا كان نفيه لمعنى المضارع مقصورا على المستقبل غالبا - كما تقدم - نحو قوله تعالى : (لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ.)

٢ - جواز تقديم معمول مضارعه عليه (أى : على «لن») ؛ كقول الشاعر :

مه - عاذلى (٥) - فهائما لن

أبرحا

بمثل أو أحسن من شمس الضحا

فكلمه : «هائما» خبر للمضارع المنصوب «بلن» ، وقد تقدمت على الناصب.

١- هو حرف غير مركب. أما ما يعرض له بعض النحاه من الكلام على أصل مادته وبنيته ، (وأن أصله «لا أن» أو ... أو ...) فلا يصح الوقوف عنده ، ولا الالتفات إليه ؛ لعدم جدواه.

٢- لأنه قد ينفى زمنه المستقبل المتصل بالحال كآيه : (فلن أكلم اليوم إنسيا). فقد نفى الحال الممتد إلى المستقبل ،

٣- لأنه قد ينفى زمنه المستقبل المتصل بالحال كآيه : (فلن أكلم اليوم إنسيا). فقد نفى الحال الممتد إلى المستقبل ،

٤- يدل على هذا قوله تعالى : (فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا) فلو كانت «لن» تفيد تأبيد النفى لوقع التعارض بينها وبين كلمه : «اليوم» فى الآيه ، لأن اليوم محدد معين ، وهى غير محدده ولا معينه. ولوقع التكرار فى قوله تعالى : (.. فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ ، وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً ...) فما فائده كلمه : «أبدا» التى تدل على التأبيد إن كانت «لن» تدل عليه؟ أما التأبيد فى قول الشاعر : إن العرانين تلقاها محسّده ولن ترى للئام الناس حسّادا وفى قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُباباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ ...) فبسبب قرينه خارجيه ، هى العلم القاطع المستمد من المشاهده الصادقه الدائمه.

٥- يا عاذلى

٣ – عدم الفصل بينه وبين مضارعه ، إلا للضروره الشعريه ؛ كالتى فى قول القائل :

لن – ما رأيت أبا يزيد مقاتلا –

أدع القتال وأشهد (١)

الهيجاء

والأصل : لن أدع القتال ... ما رأيت أبا يزيد ... وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجار والمجرور ؛ لأن شبه الجمله يتوسع فيه ...

٤ – أنه قد يتضمن مع النفى الدعاء أحيانا ؛ كقول الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ؛ ثم لازل

ت لكم خالدا خلود الجبال

ومنه قوله تعالى على لسان موسى : (قال ربّ بما أنعمت علىّ ؛ فلن أكون ظهيرا للمجرمين) لأن أدب المتكلم مع ربه ، وجهله بالغيب ؛ يقتضيان أن يكون الكلام متضمنا الدعاء ، لا النفى القاطع لأمر يكون فى المستقبل ، لا يدرى المتكلم عنه شيئا ؛ فكيف يقطع فيه برأى حاسم ، وأنه سيظل خالدا لأعدائه خلود الجبال؟ ٥ – أنه – بمعناه السابق – حرف جزم عند بعض العرب القدامى (٢) ؛ فيقول قائلهم : لن أنطق لغوا ، ولن أشهد زورا ... بجزم الفعلين – وليس من المناسب اليوم محاكاه هذه اللغه ؛ حرصا على الإبانه ، وإبعادا للخلط واللبس.

* * *

الثالث : كى

وهو حرف متعدد الأنواع ؛ يعنينا منه النوع المصدرى المحض ، المختص بالدخول على المضارع ، وبنصبه وجوبا بنفسه مباشره ، لا «بأن» المضمره وجوبا كما يرى بعض النحاه.

وعلامه مصدريته الخالصّه وقوعه بعد لام الجر مع عدم وقوع «أن» المصدريه بعده

١– المضارع : «أشهد» ، إما مرفوع على الاستئناف. وإما منصوب بأن المضمره جوازا لعطفه على اسم صريح ؛ هو المصدر : «قتال» – طبقا للقاعده الخاصه بهذا ، وقد سبقت فى ص ٢٧٠ والتقدير : لن أدع القتال ، وأن أشهد الهيجاء. أى : لن أدع القتال ، وشهود الهيجاء ... ولا يجوز عطف «أشهد» على المضارع المنصوب قبلها ؛ وهو : «أدع» لئلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون المعطوف

منفيا كالمعطوف عليه ، فيكون التقدير : لن أدع القتال ، ولن أشهد الهيجاء. وهذا غير المراد.

٢- جاء هذا الحكم فى كثير من المراجع النحويه بصيغه تدل على الشك فى صحته ؛ بدليل أن «المغنى والأشمونى» اشتركا فى النص الآتى : (وزعم بعضهم أنها قد تجزم) ا ه وبدليل عباره «الخضرى» ونصها : (قيل : والجزم بها لغه) وساقت المراجع السالفه بيتين استشهادا للجزم.

(فى الرأى الأرجح) لا ، ظاهره ولا مضمره ؛ إلا فى حاله الضروره أو التوكيد اللفظى ؛ نحو : منحنا الله الحواس لكى نستخدمها فى تحصيل العلم ، وإنجاز مطالب العيش. وزوّدنا بالأمل الكبير ؛ لكيلا يستبدّ بنا اليأس فيحرقنا بناره.

ويشتهر هذا النوع باسم : «كى المصدريه». وهو مثل : «أن» المصدريه معنى ، وعملا ، وسبكا (١) ؛ ولهذا لا يصح وقوع «أن المصدريه» بعده ، إلا فى حاله الضروره أو التوكيد اللفظىّ - كما تقدم - ، وبالرغم من هذا فوجود «أن المصدريه» ، بعده فى هاتين الحالتين غير مستحسن. كما تشتهر لام الجر التى قبل «كى» باسم : «لام التعليل» ؛ لأن ما بعدها عله لما قبلها من كلام مثبت (٢).

وأهم أحكام «كى» المصدريه :

١ - وجوب نصبها المضارع بنفسها ، وتخليص زمنه للمستقبل - غالبا - فهى كسائر النواصب فى هذا التخليص.

٢ - وجوب اتصالها بالمضارع مباشره وعدم الفصل بينهما ، بغير ، «لا» النافيه وحدها - كالتى فى المثال السالف (٣) - أو «ما» الزائده وحدها ، أو هما معا بشرط تقديم «ما» ومثال الفصل «بما» الزائده : امنح نفسك قسطها من الراحه لكيما تنشط وتقوى. وقول الشاعر :

ولقد لحنت (٤) لكم لكيما تفهموا

ووحيت (٥) وحيا ليس

بالمرتاب

ومثال الفصل بهما معا : لا تتعرض للشبهات لكيما لا يصيبك التجريح بحق وغير حق ، وقول الشاعر :

أردت لكيما لا ترى لى عثره

ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل؟

١- بين الحرفين بعض فروق ؛ أهمها : تصرف «أن المصدريه» مع صلتها ؛ بأن يقع المصدر المؤول منهما مبتدأ ، وفاعلا ، ومفعولا ، ومجرورا بحروف الجر المختلفه ، وغير هذا من المواقع الإعرابيه المتعدده. أما «كى المصدريه» فغير متصرفه ؛ فالمصدر المنسبك منها ومن الجمله المضارعيه بعدها لا يكون إلا مجرورا باللام.

٢- وهذه «اللام» هى التى تدل وحدها على «التعليل» أما كى» التى بعدها ... فمتجرده للمصدريه ولا دخل لها بالتعليل. فان كان الكلام قبل اللام منفيا فقد تكون عله لما قبلها أو لا تكون على حسب البيان الآتى عند عوده الكلام عليها ، والموازنه بينها وبين لام الجحود ، فى «ب» من ص ٣٠٢.

٣- إذا توسطت كى بين لام الجر ولا النافيه وجب وصل الثلاثه فى الكتابه. وإن لم توجد لام الجر فصلت «كى» عن «لا». تطبيقا لقواعد الإملاء الحاليه. (انظر رقم ١ من هامش ص ٢٨٨)

٤- أوضخت وبينت.

٥- أخبرت.

والفصل «بلا» النافيه لا يمنع النصب - باتفاق - أما الفصل ب «ما» الزائده ، أو بهما معا فالراجح أنه لا يمنع أيضا.

٣ - وجوب سبكها مع الجمله المضارعيه (١) التى بعدها مصدرا مؤولا يعرب مجرورا باللام ؛ فهو مصدر غير متصرف ، بخلاف المصدر المنسبك من «أن المصدريه» - وما دخلت عليه فهو مصدر متصرف حتما. (٢) ..

ونشير هنا إلى أسلوب فصيح شائع يقع فيه المضارع المسبوق بلام التعليل منصوبا ، كقوله تعالى : (إِنَّا فَتَحْنا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً ؛ لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ ، وَما تَأَخَّرَ ...) فما الذى نصب المضارع : «يغفر»؟

قيل منصوب «بأن» مضمره جوازا بعد اللام ، وقيل منصوب ب «كى» مضمره جوازا بعدها عند الكوفيين. وقد يكون الرأى الأول هو الأنسب ؛ لأن الأكثر هو إضمار «أن» ، ويشيع عملها ظاهره ، ومضمره ، وجوبا (٣) ، أو جوازا ...

١- الطرق المستعمله فى سبك «المصدر المؤول» ، والأسباب الداعيه لاستعماله دون المصدر الصريح - موضحه تفصيلا - فى ج ١ م ٢٩ ص ٢٩٩ عند الكلام على : «الموصولات الحرفيه».

٢- انظر رقم ١ من هامش من الصفحه السابقه.

٣- انظر ص ٢٦٨ وص ٣٧٨ ؛ - حيث بيان السبب. وفى : (لن ، وكى ، وأن) يقول ابن مالك : وبلن انصبه ، و «كى» ، كذا «بأن» لا بعد علم. والّتى من بعد ظن - ٢ فانصب بها ، والرّفع صحّح ، واعتقد تخفيفها من «أنّ» ؛ فهو مطّرد - ٣ يقول انصب المضارع بالحرف : «لن» ، والحرف : «كى» وكذا بالحرف «أن» بشرط ألا يكون الحرف : «أن» واقعا بعد ما يفيد العلم واليقين ، أما إن كانت الأداه «أن» واقعه بعد ما يفيد الظن فانصب بها المضارع إن شئت ، وصحح الرفع إن شئت ، (أى : اعتبره صحيحا) ، واعتقد أنها فى صوره الرفع مخففه من الثقيله التى هى من أخوات «إنّ». ثم بين بعد ذلك أن بعض القبائل يهمل «أن» الناصبه للمضارع وجوبا ؛ حملا على أختها «ما المصدريه» فكلاهما عنده لا ينصب ... قال : وبعضهم أهمل : «أن» ؛ حملا على «ما» أختها - حيث استحقت عملا ٤ (تقدير البيت : وبعضهم أهمل «أن» حيث استحقت عملا ؛ حملا على أختها : «ما» المصدريه فإنها لا تعمل). يريد : أن بعض العرب أو النحاه - يهمل «أن» فى كل موضع تستحق فيه ن تنصب المضارع. وسبب إهمالها حملها على «ما» المصدريه التى لا تعمل ، بالرغم من مشابهتها «أن» فى المعنى. والإهمال مقصور على «أن» المصدريه التى تستحق العمل فى المضارع كما سبق. أما غيرها من بقيه - - أنواع «أن» كالمخففه من الثقيله وغيرها فلا دخل لها بهذا ، فلكل نوع حكمه الخاص به. وعلى هذا الأساس يجب - فى بيت ابن مالك - تعليق الظرف : «حيث» بالفعل الماضى : «أهمل» ؛ ليستقيم المعنى المراد. وقبل أن يتمم الكلام على : «أن» المصدريه الناصبه ، انتقل إلى : «إذن» الناصبه ، ثم عاد إلى إتمام الكلام على «أن» فسرد حالات إظهارها وإضمارها ، جوازا ووجوبا فى الحالتين ؛ فقال : وبين «لا» ولام جرّ التزم .... - ٧ وقد شرحنا هذا البيت ونصف الذى يليه مما له علاقه بالبحث فى المكان المناسب ص ٢٧٢. ويعاد ذكره لمناسبه فى ص ٢٩٣.

زياده وتفصيل :

- قلنا (١) : إن «كى» حرف متعدد الأنواع ... ، أشهرها النوع المصدرى السالف الذى أوضحناه (٢) ، ومما يزيده بيانا وجلاء ويتمم الفائده عرض بقيه الأنواع فى إيجاز مناسب.٢

الأنواع كلها أربعه :

(ا) «كى المصدريه» المحضه المختصه بالمضارع ونصبه وجوبا. وقد سبقت (٣).

(ب) «كى التعليليه المحضه» وهى حرف جر يفيد التعليل (أى : يفيد أن ما بعده عله لما قبله من كلام مثبت (٤) ، غالبا ؛ فهى بمنزله «لام التعليل» السابقه (٥) معنى وعملا.) ولها أربع صور :

الأولى : أن تدخل على «ما» الاستفهاميه ، - للسؤال عن العله - فتجرها ؛ نحو : كيم تكثر الغابات فى المناطق الاستوائيه؟ بمعنى : لم تكثر الغابات ..؟ ولا يصح أن تكون هنا مصدريه ؛ لوجود فاصل قوىّ بينها وبين المضارع ، ولفساد التركيب والمعنى على المصدريه.

الثانيه : أن تدخل على : «ما» المصدريه فتجر المصدر المؤول : كقول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضرّ ؛ فإنما

يرجّى الفتى كيما يضرّ وينفع

أى : يرجّى الفتى «كى» الضر والنفع ؛ بمعنى للضر والنفع (٦). فلا يصح - فى الراجح - اعتبارها مصدريه ؛ لوجود الفاصل ، ولأن الحرف المصدرى لا يدخل على نظيره فى الفصيح إلا لتوكيد لفظى فى بعض الحالات ، أو لضروره شعريه ، وكلاهما غير مستحسن هنا ...

الثالثه : الداخله على : «لام الجر» كقول الشاعر يفتخر بكرمه :

فأوقدت نارى كى ليبصر ضوءها

وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله

١- فى ص ٢٨٢.

٢- انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٨٣ ، و «ب» من ص ٣٠٢.

٣- فى ص ٢٨٣.

٤- وقيل إن «ما» زائـده ، كفتها عن العمل - تبعا لبعض الآراء - وليست مصدريه ، والمصدر منسبك من «كى» الملغاه وصـلتها. وعلى هذا تكون لام الجر مقدره قبلها. وتدخل «كى» فى عداد المصدريه الناصبه ، ولكنها لم تنصب بسبب «ما».

ولا يصح اعتبارها مصدريه ؛ لوجود الفاصل. أما هذا المضارع المنصوب بعدها فناصبه : «أن» المضمره جوازا بعد لام التعليل.

الرابعه : الداخله على «أن» المضمره وجوبا - عند البصريين - ؛ نحو : أخلص فى عملى كى أرفع شأن وطنى. وهذا على اعتبار الناصب للمضارع عندهم هو : «أن» المصدريه المضمره وجوبا ، وليس «كى» ؛ لأن الحرف المصدرى ، لا يدخل على نظيره ولو كان مقدرا - فى فصيح الكلام إلا على الوجه السالف. وظهور «أن» هذه أحيانا بعد «كى» ضروره على هذا الرأى البصرى ، كقول الشاعر :

فقالت أكلّ الناس أصبحت مانحا

لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا (١)

والكوفيون يجيزون وقوع «أن» الظاهره - بعد «كى» فى الاختيار ويجعلون الناصب عند اجتماعهما هو : «كى» ؛ لسبقها ، مثل : اسمع الموسيقى كى أن تهدأ أعصابك ، واستمتع بالغناء كى أن تنتعش ... ورأيهم هو السديد الذى يحسن الأخذ به ، ويؤيد ظهور «أن» المصدريه أن إضمارها بعد «لام التعليل» جائز لا واجب عند الفريقين ...

فالحرف «كى» فى الصور الأربعه السالفه بمنزله لام الجر معنى وعملا. فإن وقعت بعده لام الجر كانت مؤكده له وكان النصب عند البصريين بأن مضمره وجوبا كما سبق ، وإضمار «أن» هنا وجوبا عندهم هو موضع سادس يزاد على المواضع الخمسه الآتيه (فى ص ٢٩٨) التى يجب فيها الإضمار ، والتى يزاد عليها : «ثم» عند الكوفيين

(ح) «كى» الصالحه للمصدريه و «للتعليليه» ولها صورتان :

الأولى : «كى» المجرده من «لام الجر» قبلها ، ومن «أن» المصدريه بعدها (٢)

١- البيت لجميل بن معمر ، وفيه روايه أخرى تخلو من الشاهد ، هى : فقالت : أكلّ الناس أصبحت مانحا لسانك هذا كى تغرّ وتخدعا

٢- الفرق بين هذه الصوره والصوره الرابعه التى سلفت أن الرابعه لا بد فيها من دخول «كى» على «أن» المضمره وجوبا والتى يجب ملاحظتها فى الإعراب وفى المعنى.

نحو : صن لسانك كى تسلم من ألسنه الناس ، وادخر بعض مالك كى ينفعك عند تقلب الأيام ... وقول شاعر قصير :

إذا كنت فى القوم الطوال علوتهم

بعارفه ، كى لا (١) يقال قصير

فإن قدرنا اللام قبلها «فكى» مصدريه ، وإن قدرنا «أن» بعدها «فكى» تعليليه بمعنى لام الجر. والمضارع فى الحالتين منصوب (٢)

الثانيه «كى» المتوسطه بينهما ؛ نحو : يغفر للصديق هفوته ، لكى أن تدوم مودته ، فيصح أن تكون اللام للتعليل وهى جاره ، و «كى» تعليليه مؤكده لها توكيدا لفظيّا ، و «أن» مصدريه ناصبه للمضارع. والمصدر المنسبك مجرور باللام.

كما يصح أن تكون «اللام» للتعليل وهى جاره أيضا ، و «كى» مصدريه مؤكّده توكيدا لفظيّا «بأن» المصدريه. والمضارع منصوب ب «كى» ، والمصدر المؤول من «كى» وصلتها مجرور باللام. ويفضل النحاه الإعراب الأول لالتصاق «أن» بالمضارع مباشره ، ولأنها أقوى فى نصبه ، وأكثر استعمالا من «كى». ومن المغتفر هنا دخول حرف الجر أو الحرف المصدرى على نظيره لأنه للتوكيد اللفظىّ وفى الصورتين السالفتين يجوز فصلها من المضارع «بلا» النافيه فلا تمنع عملها النصب أو : ب «ما» الزائده فتكفها عن العمل. وقيل : لا تكفها ، أو بهما معا مع تقديم «ما» (٣) ؛ نحو : اتّق الأذى كى لا تؤذى ، واحذر العدوى كيما تسلم. ومثال الفصل بالحرفين معا البيت الذى سبق (٤) وهو :

أردت لكيما لا ترى لى عثره

ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل؟

(د) كى الاستفهاميه ؛ فتكون اسما مختصرا من كلمه : «كيف» الاستفهاميه ، وتؤدى معناها ، وتعرب اسم استفهام مثلها. نحو : كى أنت؟ بمعنى : كيف أنت؟ ومنه قول الشاعر :

كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت

قتلاكمو ، ولظى الهيجاء تضطرم؟

١- الشائع فى قواعد رسم الحروف فصل «لا» النافيه من «كى» وجوبا إذا لم تسبقهما لام الجر ، فإن سبقتهما وجب وصل الثلاثه فى الكتابه (انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٨٣)

٢- الشائع فى قواعد رسم الحروف فصل «لا» النافيه من «كى» وجوبا إذا لم تسبقهما لام الجر ، فإن سبقتهما وجب وصل الثلاثه فى الكتابه (انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٨٣)

٣- وفى مثل هذا الأسلوب يجوز تأخير المعلول ؛ فيصبح : كى تعلمنى جئت ، سواء أكانت «كى» مصدريه ناصبه أم جاره ؛ لأنها

فى معنى المفعول لأجله ، وتقدم المفعول لأجله سائغ. (راجع الهمع ، ح ٢ ص ٥).

٤- انظر رقم ٢ من ص ٢٨٣.

أى : كيف تجنحون وتميلون ...؟ ولا يمكن أن تكون هذه مصدريه ، لعدم وجود العلامه الخاصه بها ، ولفساد المعنى على تأويل المصدر المنسبك ، ولأن هذه لها الصداره الحتميه (مثل كيف) مع أن المصدر المؤول قد يكون صدرا وقد يكون عجزا ...

وإلى هنا انتهى الكلام على أنواع «كى» الأربعه.

* * *

٢ - ما الذى نصب المضارع : «يحسبوا» فى البيت القديم (١) وهو :

وطرفك إمّا جئتنا فاحبسنّه

كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

(أى : إن زرتنا فاحبس بصرك عنا - أى : أبعده عنا - ووجّهه لغيرنا ؛ ليحسب الناس أنك تنظر إلى من تهواها هناك ، فلا تتجه الشبهه إلينا. ولا يحيق بنا المكروه.

أو : امنع نظرك عنا ؛ لحسبان الناس - إن نظرت إلينا - أن هواك عندنا ...)

فقيل أصل الكلام : «كيما» حذفت ياء «كى» تخفيفا ، واتصلت بها «ما» الزائده ، ونصبت المضارع ، لأنها مصدريه قبلها لام الجر مقدره. وقيل : إن «كما» تنصب أحيانا بنفسها وأن معناها «كيما» (٢) وقيل : «الكاف» للتعليل و «ما» مصدريه ناصبه ، كما تنصب «أن» ...

وكل هذه آراء ضعيفه تكاد لا تختلف فى الغرض منها. وأخفها الأول.

* * *

١- قال العينى : (إن هذا البيت قاله لبيد العامرى من قصيده من الطويل). ا ه ونسبه غيره لعمر بن أبى ربيعه ، والروايات مختلفه فى نص البيت وألفاظه.

٢- من الأمثال العربيه القديمه التى تؤيد هذا المعنى : «اترك الشر كما يترككَ». ويقول أبو هلال العسكرى : إن «كما» لغه فى «كيما». والخلاف شكلى لا أهميه له. ومن ذلك قول العرب أيضا : «لا تظلموا الناس كما لا تظلموا» وهذا مذهب الكوفيين - راجع شرح الرضى على الكافيه ج ٢ ص ٢٤٠ -

الرابع : إذن

الكلام على هذه الأداه يتركز فى أربعه أمور : مادتها (١) – معناها – أحكامها – كتابتها.

(ا) فأمّا مادتها فكلمه واحده «بسيطه» ، ثلاثيه الحروف الهجائيه ، وليست مركبه من كلمتين ، هما : «إذ» و «أن» ، ولا من غيرهما مما يتوهمه القائلون بتركيبها ، وبأنها تحوّلت من أصلها المركب إلى أصلها الحالى (٢) ...

(ب) وأما معناها : فالدلاله على أمرين ؛ هما : «الجواب» – وهذا يلازمها دائما فى كل استعمالاتها – «والجزاء» ، وهذا يلازمها فى الأغلب. والمراد من دلالتها على الجواب : وقوعها فى كلام يكون مترتبا على كلام قبله ، ترتّب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان الكلام السّابق مشتملا على استفهام مذكور ، أم غير مشتمل عليه ، ولكنه بمنزله الملحوظ. فليس من اللازم أن يكون السابق مشتملا على استفهام صريح يحتاج إلى جواب ، وإنما اللازم أن يترتب ويتوقف عليه كلام يجىء بعده فى الجمله المشتمله على «إذن». ومن الأمثله قول الصديق لصديقه : سأغضى عن هفوتك. فيقول الآخر : إذن أعتذر عنها ، مخلصا شاكرا. فهذه الجمله الثانيه ليست ردّا على سؤال سابق مذكور ، وإنما هى بمثابه جواب عن سؤال خيالىّ ، ناشئ من الجمله الأولى ؛ تقديره : – مثلا – ما رأيك؟ أو ما ذا تفعل؟ أو نحو ذلك ... أى : أن هذه الجمله المشتمله على : «إذن» جمله مترتبه على كلام سابق خال من الاستفهام الصريح – دون الملحوظ – وخال من طلب الجواب ، ولكنها بمنزله الجواب عن سؤال ذهنىّ تولد من الأولى. وكلمه : «إذن» فى الجمله الثانيه بمثابه الرمز الذى يحمل إلى الذهن سريعا الدلاله على أن الثانيه تشتمل على الإجابه ...

ومثال اشتمال الكلام السّابق على استفهام مذكور قول القائل : ماذا تفعل لو صادفت بائسا؟ فتجيب : إذن أبذل طاقتى فى تخفيف بؤسه. فهذه الجمله جواب

١– أى : صيغتها

٢– وقد انطوت بطون المراجع على أنواع من دعاوى التركيب ، يرفضها العقل ؛ لحرمانها الدليل على صحتها ، أو علم العرب بشىء منها. ولا داعى للإثقال بعرضها هنا. والواجب تناسيها ؛ كأن لم تكن ومن شاء الاطلاع على شىء منها فأمامه المطولات كحاشيه الصبان ، وشرح المفصل ، وشروح سيبويه ...

عن الاستفهام المذكور فى سابقتها. ووجود كلمه : «إذن» رمز يوحى أن الإجابه مذكوره فى هذه الجمله.

ولا فرق فى وقوعها داله على الجواب بين أن تكون فى أول جملتها ، ووسطها ، وآخرها ، غير أنها لا تنصب المضارع إلا إذا كانت فى صدر جملتها ، - كما سيجىء - تقول : فى المثال الأول : (إذن أعتذر لك مخلصا) ، أو : (أعتذر - إذا - لك مخلصا) أو : (أعتذر لك مخلصا - إذا).

والمراد من أنها للجزاء - غالبا - دلالتها على أن الجمله التى تحتويها تكون فى الغالب مسببه عما قبلها ، وتعدّ أثرا من آثاره ؛ توجد بوجوده ، وترتبط به عاده ، كالمثالين السالفين ، وفيهما تبدو السببيه واضحه بين الاعتذار والإغضاء عن الهفوه ، وكذلك بين التخفيف عن البائس ومصادفته ، فكأن المجيب يقول : إن كان الأمر كما ذكرت فإنى أعتذر ... أو : إنى أبذل طاقتى ، أى : فالجزاء ... (١) فإن لم يوجد بين الجملتين جزاء لم يصح - فى الغالب - مجىء «إذن» ؛ كأن يقول الصديق : سأغضى عن الهفوه ؛ فتجيب : إذا ينزل المطر ، وكأن يقول قائل : سأقرأ الصحف ؛ فيجاب : إذا تغرب الشمس ؛ إذ لا علاقه ولا ارتباط بين المعنى فى الجملتين ؛ فالكلام لغو.

وإنما كانت دلالتها على «الجزاء» غالبيه ، لأنها - أحيانا قليله - لا تدل عليه إذا استغنى المقام عنه ، فتتمحض للجواب وحده ، كأن يقول الشريك لشريكه : أنا أحبك. فيجيب : إذا أظنّك صادقا ؛ لأن الصدق لا يصلح جزاء مناسبا للمحبه (٢) ، وأيضا فهذا الظن حالىّ الزمن ، والجزاء لا يكون إلا مستقبلا. وبسبب الحاليه فى هذا المثال لم تنصب المضارع.

(ح) وأما عملها فنصب المضارع بنفسها مباشره ، وتخليص زمنه للاستقبال ؛ - كسائر الأدوات الناصبه له - وإنما تنصبه وجوبا إذا اجتمعت شروط أربعه (٣) :

١- راجع شرح المفصل (ج ٧ ص ١٥ وح ٩ ص ١٤ فى الكلام على : «إذن»).

٢- فدلالتها الحتميه على الجواب لا تقتضى دلاله حتميه على الجزاء ، فمن الممكن الاستغناء عن ذكره فى بعض الحالات ؛ إذ ليس من اللازم أن يكون الجواب عن شىء مسببا عن ذلك الشىء ، ومعلولا له.

٣- شرح المفصل (ج ٩ ص ١٤) فقد زاد الشرط الأول الآتى ، الذى جعل الشروط أربعه لا ثلاثه. ورأيه سديد.

أولها : دلالتها على جواب حقيقى بعدها ، أو ما هو بمنزله الجواب - كما شرحنا -.

ثانيها : أن يكون زمن المضارع بعدها مستقبلا محضا ؛ فلا يوجد فى الجمله ما يدل على أن زمنه للحال ؛ لئلا يقع التعارض بين الحال ، وبين ما يدل عليه الناصب من تخليص زمن المضارع بعده للمستقبل. فإن وجد ما يدل على حاليه المضارع لم تكن : «إذا» ناصبه ، ويجب رفع المضارع ، واعتبارها ملغاه العمل ، كالمثال الذى سلف ، وهو : أن يقول الشريك لشريكه ، أنا أحبك. فيجيب : إذا أظنّك صادقا ؛ لأن هذا الظن ليس أمرا سيتحقق فى المستقبل ، وإنما هو قائم حاصل وقت الإجابه ؛ فزمنه حالىّ.

ثالثها : اتّصالها بالمضارع مباشره بغير فاصل بينهما ، إلا بالقسم إن وجد ، أو «لا». النافيه ، أو بهما معا. فإن كان الفاصل غير ما سبق لم تنصب ، ووجب رفع المضارع : مثل : ... إذا - أنا - أدرك غايتى بسلوك أنجع الوسائل لتحقيقها. ومثال الفصل بالقسم مع إعمالها : إذن - والله - أرضى ربى برضاء الوالدين. ومثال الفصل «بلا» النافيه مع الإعمال أيضا ... إذن - لا أخاف فى الله لومه لائم. ومثال الفصل بهما : إذن والله لا أغضب الوالدين. وقد ورد فى النصوص أمثله قليله وقع فيها الإعمال مع الفصل - بالنداء ، أو الدعاء ، أو الظرف. ولكنها لقلتها مقصوره على السماع ؛ لا يباح القياس عليها.

رابعها : أن تقع فى صدر (١) جملتها ؛ فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها فى الإعراب - بالرغم من ارتباطهما فى المعنى - فإن تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها أهملت ، وكذلك إن وقعت حشوا بين كلماتها. فمثال التى فقدت صدارتها ، ووقعت فى آخر الجمله : ... أنصفك إذا. ومثال التى وقعت فى ثنايا جملتها :

إن تسرف فى الملاينه إذا تتّهم بالضعف ...

ويكثر وقوعها حشوا فى ثلاثه مواضع :

(ا) بين المبتدأ وخبره المفرد أو غير المفرد ؛ نحو : أنا - إذا - أنصر المظلوم. والخبر هنا جمله مضارعيه (٢).

١- هل وقوعها بعد الواو أو الفاء يزيل صدارتها؟ الجواب فى ص ٢٩٥.

٢- وفى رأى «الفراء» ومن معه من الكوفيين - (كما جاء فى كتابه : «معانى القرآن» ج ١ ص ٢٧٤) - -

(ب) بين جملتى الشرط والجواب ؛ سواء أكانت أداه الشرط جازمه ، أم غير جازمه ، نحو : إن يكثر كلامك - إذا - يسأم سامعوك. ونحو : إذا أنصف الناس بعضهم بعضا - إذا - يسعدون.

(ج) القسم وجوابه ؛ سواء أكان القسم مذكورا ؛ نحو : والله - إذا - أترك عملا لا أحسنه ، وقولا لا خير فيه. أو مقدّرا ؛ نحو : لئن يصن المرء نفسه عن مواقف الهوان - إذا - لا يفقد إكبار الناس ، واحترامهم إياه (١).

١- كان القسم هنا مقدرا ، لوجود اللام الداله عليه بعد حذفه. والأصل : والله إن يصن .... وقد وقع بعدها أداه الشرط : «إن». وإذا اجتمع الشرط والقسم - وكلاهما لا بد له من جمله جوابيه - يكون الجواب - فى الغالب - للمتقدم منهما ، ويحذف جواب المتأخر حذفا غالبا ، وقيل : حذفا واجبا. للاستغناء بجواب المتقدم ، فإنه يدل على الجواب المحذوف (وسيجىء بيان هذا الحذف ، وتفصيل الكلام عليه فى ص ٤٥٣.) لهذا كانت الجمله من «يفقد وفاعله» جوابا للقسم لا للشرط. وفى «إذن» وأحكامها السابقه يقول ابن مالك : ونصبوا «بإذن» المستقبلا إن صدّرت ، والفعل بعد ، موصلا - ٥ أو قبله اليمين. وانصب وارفعا إذا «إذن» من بعد عطف وقعا - ٦ يريد : أن العرب نصبت المضارع «بإذن» ، إن كان المضارع مستقبل الزمن وكانت «إذن» مصدره فى أول جملتها ، والفعل المضارع متصلا بها بغير فاصل بينهما ، أو بفاصل هو القسم. واقتصر فى الفاصل على القسم وحده ، ولم يذكر : «لا» النافيه وكذلك لم يذكر الشرط الرابع. ثم قال : انصب المضارع أو ارفعه ، إذا كانت «إذن» واقعه بعد حرف عطف ، ولم يقيد هذا العاطف. ولكن النحاه قيدوه بالواو أو الفاء - كما سيجىء فى الزياده ، ص ٢٩٥ - وترك التفصيلات الهامه فى كل ما سبق : ثم انتقل بعد ذلك إلى بيتين ذكرناهما فى مكانهما الأنسب (ص ٢٧٢) هما : وبين «لا» و «لام جرّ» التزم إظهار «أن» ناصبه. وإن عدم : - ٧ «لا» «فأن» اعمل مظهرا أو مضمرا ..... - ٨ وقد سبق البيت الأول فى ص ٢٨٥ لمناسبته هناك.

(د) وأما طريقه كتابتها فالأكثرون من القدامى يكتبونها ثلاثيه مختومه بالنون هكذا : (إذن) سواء أكانت عامله أم مهمله. أمّا خاصّه المحدّثين فيكتبون العامله. ثلاثيه مختومه بالنون ، والمهمله مختومه بالألف ، لا بالنون ؛ للتفرقه بين النوعين (١).

وهذا حسن جدير بالاقتصار عليه ، والاتفاق على الأخذ به.

* * *

إلى هنا ، وبعد الزياده التى فى الصفحه التاليه - ينتهى الكلام على القسم الأول ؛ وهو الأدوات الأربعه التى تنصب المضارع بنفسها ظاهره. وتمتاز «أن» بأنها تنصبه ظاهره ومضمره. وكذا «كى» عند الكوفيين.

وننتقل بعد تلك الزياده إلى القسم الثانى وهو الأدوات التى ينصب بعدها المضارع «بأن» مضمره وجوبا.

١- وهو رأى منسوب للفراء ، - كما جاء فى كتاب : «الاقتضاب» للبطليوسى ، باب : «الهجاء» ص ١٦٦ - وفى بعض المراجع الأخرى نسبته لغير الفراء. ولا قيمه لهذا الخلاف هنا فى النسبه.

زياده وتفصيل :

(ا) هل تفقد : «إذن» صدارتها بسبب تقدم الواو أو الفاء عليها؟

إذا تقدم أحد الحرفين المذكورين جاز إعمال «إذن» ؛ فتنصب المضارع بعدها ، وجاز إهمالها ؛ فلا تنصبه ، فمن اعتبر الحرفين للاستئناف كانت عنده : «إذن» فى صدر جمله جديده مستقله بإعرابها ؛ (لأنها مستأنفه). فتنصب المضارع. ومن اعتبرهما لعطف المضارع وحده بدون فاعله على مضارع وحده كانت حشوا ؛ فلا تنصب المضارع. وقد قرئ بهما قوله تعالى : (وَإِنْ كادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ (١) مِنَ الْأَرْضِ ؛ لِيُخْرِجُوكَ مِنْها ، وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً) ، أو : (وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ ...) واعتبارها للاستئناف ، أو : لعطف مضارع وحده على مضارع وحده ، حكم خاضع للسياق ، ولما يقتضيه المعنى ؛ فلا بد من ملاحظه هذا ، ومن ملاحظه أمر هامّ آخر ؛ هو ، أن عطف الفعل المضارع وحده (أى) : بدون فاعله على الفعل المضارع وحده يختلف عن عطف الجمله المضارعيه كامله على نظيرتها المضارعيه (٢) وغير المضارعيه من ناحيه الإعمال والإهمال. فعطف المضارع على المضارع يوجب الإهمال ؛ لأن المعطوف هنا لا يستقل بنفسه ؛ فلا بد أن يتبع المعطوف عليه فى إعرابه ، فهو تابع له ؛ فلا تكون «إذن» واقعه فى صدر جمله مستقله فى إعرابها ؛ نحو : لم يحضر الغائب ، وإذا يسترح أهله. أى : لم يحضر الغائب ولم يسترح أهله ؛ فجزم المضارع «يسترح» دليل على أنه معطوف وحده على : «يحضر» عطف فعل على فعل ، لا عطف جمله على جمله ؛ إذ لو كان المعطوف جمله لم يصح جزم «يسترح» لعدم وجود ما يقتضى جزمه.

أما عطف الجمله المضارعيه على جمله قبلها (مضارعيه أو غير مضارعيه ، كالماضويه والاسميه) فيتوقف الحكم فيه على حاله السابقه ؛ ألها محل من الإعراب أم ليس لها محل؟ فإن كان لها محل من الإعراب وجب إهمال : «إذن» ؛ لوقوعها فى صدر جمله تابعه فى إعرابها لجمله أخرى سبقتها ، وبهذه التبعيه لا تكون فى صدر جمله مستقله بنفسها فى الإعراب ؛ نحو إن للطيور المهاجره رائدا يتقدمها ؛

١- يستفزون : يزعجون ويؤلمون.

٢- سبق (فى ج ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١) - إيضاح الفروق الدقيقه بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده ، وعطف الجمله على الجمله ولا سما عطف الفعليه على الفعليه.

وإذا يرشدها إلى غايتها ، ويهديها السبيل. فجمله : «يتقدمها» مضارعيه فى محل نصب صفه لكلمه : «رائدا» ، وجمله : «يرشدها» مضارعيه معطوفه عليها ؛ فهى فى محل نصب كالمعطوف عليه ؛ ويجب إهمال «إذن» فلا تنصب المضارع بعدها ؛ لعدم وقوعها فى صدر جمله مستقله بنفسها فى الإعراب.

وإن لم يكن للجمله الأولى محل من الإعراب - كالجمله الشرطيّه ؛ مثلا - جاز الإعمال والإهمال ؛ نحو : إن يشتهر نابغ وإذا تزداد أعباؤه ، يفرح خاصّته. فجمله : «يشتهر نابغ» جمله شرطيه لا محل لها من الإعراب ، وقد عطفت عليها بتمامها جمله «تزداد أعباؤه» ، وليس لها محل من الإعراب أيضا ؛ لأنها كالمعطوف عليه ؛ فيصح نصب المضارع : «تزداد» باعتبار «إذن» فى صدر جمله لا محل لها من الإعراب ؛ فهى بمنزله الجمله المستقله فى إعرابها ، ولأن المعطوف على الأول أول مثله. ويصح الرفع على اعتبار أن الجمله بعد حرف العطف معطوفه على ما قبلها فهى مرتبطه به ارتباطا إعرابيّا ومعنويّا يجعلها فى حكم غير المستقله ، ويجعل «إذن» فى غير الصداره الكامله.

ولما تقدم يصح الاعتباران فى مثل : عجائب الاختراع تزداد كل يوم ، وإذا تسعد بها الناس أو تشقى. فإن عطفنا الجمله المضارعيه : (تسعد وفاعله) على المضارعيه : (تزداد وفاعله) وهى جمله فى محل رفع خبر المبتدأ - وجب إهمال «إذن» ورفع «تسعد». وإن عطفناها ، على الجمله الاسميه المكونه من المبتدأ : «عجائب» وخبره ، وهى جمله لا محل لها من الإعراب - جاز الإعمال والإهمال ، فينصب المضارع أو يرفع ...

(ب) قد تكون «إذا» متضمنه معنى الشرط فى الماضى فيجوز إجراؤها مجرى «لو» (١) فى قرن جوابها باللام ، كقوله تعالى : (وَلَوْ لا أَنْ ثَبَّتْناكَ لَقَدْ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلًا ، إِذاً لَأَذَقْناكَ ضِعْفَ الْحَياةِ ، وَضِعْفَ الْمَماتِ ، ثُمَّ لا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنا نَصِيراً ،) أى : لو ركنت شيئا قليلا لأذقناك ...

وقد تتضمن معنى الشرط فى المستقبل ؛ فيجوز قرن جوابها بالفاء ؛ كقول الشاعر :

ما إن (٢) أتيت بشىء

أنت تكرهه

إذا فلا رفعت سوطا إلىّ يدى

١- سيجىء فى ص ٤٥٩ باب : «لو» وأقسامها وأحكامها ، وكل ما يتصل بها ، وبأنواع جوابها ويشار لهذا الحكم فى «ج» من هى ٤٦٦.

٢- «إن» هنا زائده.

إذا فعاقبنى ربى معاقبه

قرّت بها عين من يأتيك بالحسد

أى : إن أتيت - فى المستقبل - بشىء أنت تكرهه فلا رفعت ... - فعاقبنى ربى - ... وما بعد الفاء فى المثالين ، جمله دعائيه ، فزمنها مستقبل.

وقد تدخل على جواب : «لو» وجواب «إن» الشرطيتين ؛ لتوكيده وتقويته ، نحو : لو زاملتنى إذا لأرضيتك.

وقول الشاعر :

فلو خلد الكرام إذا - خلدنا

ولو بقى الكرام إذا - بقينا (١)

- ونحو : إن تنصف أخاك - إذا - تسلم لك مودته ... ويقول الفراء فى الآيه الكريمه : (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَما كانَ مَعَهُ مِنْ إِلهٍ ؛ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلهٍ بِما خَلَقَ ...) ، إن مجىء اللام بعد : «إذا» يقتضى وجود : «لو» قبلها مقدره كالآيه المذكوره ، أو ظاهره كقوله تعالى فى آيه أخرى : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَهِ رَبِّى ، إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَهَ الْإِنْفاقِ ...)(٢).

* * *

إلى هنا انتهى الكلام على القسم الأول الناصب بنفسه ، ويليه القسم الثانى الناصب بأن مضمره ...

١- ومثل هذا قول شاعرهم : رمتنى بنات الدهر من حيث لا أرى فكيف بمن يرمى ، وليس برام؟ فلو أنها نبل - إذا - لاتّقيتها ولكننى أرمى بغير سهام

٢- ستجىء إشاره للحكم السالف فى «ج» من ص ٤٦٦.

المسأله ۱۴۹ : الأدوات الخمس

اشاره

المسأله ۱۴۹ : الأدوات الخمس التى ينصب بعدها المضارع «بأن» مضمره وجوبا

(۱)

(۲)

الأداه الأولى : لام الجحود

(أى : النفى) ونمهد لها بالأمثله التاليه :

ما كان الحّر ليقبل الضيم.

ما كان الطبيب ليتوانى عن المريض.

ما كان العامل ليسارع فى الاتهام.

لم يكن ربيب السوء لينسى نشأته.

لم يكن المتقن ليرضى بالنقص.

لم يكن الأديب ليقرأ تافه الكلام.

ما المعنى الدقيق الذى قصده الناطق بإحدى هذه الجمل؟

إن من نطق بالأولى نفى عن الحرّ نفيا قاطعا أنه قبل فى حاله من حالاته الضيم ، أو سكت عليه ، مهما كانت الدواعى. فكأنه قال : ما كان الحرّ مريدا (۳)

۱- وهى :(«لام الجحود» فى هذه الصفحه) - (أو» فى ص ۳۰۷) - («حتى» ، فى ص ۳۱۴) - («فاء السببيه» فى ص ۳۳۱) - («واو المعيه» ، فى ص ۳۵۴) ويزاد على هذه الخمسه : «ثم» عند نحاه الكوفه - كما سيجىء فى ص ۳۶۴ - ، «وكى التعليليه» المحضه عند من يرى أنها لا تنصب بنفسها ، وإنما تنصب بأن مضمره وجوبا ، ولا داعى للأخذ بهذا الرأى. (كما سبق عند الكلام عليها فى ص ۲۸۷. هذا ، ويثور الجدل - ولا سيما اليوم - حول الداعى إلى إضمار «أن» جوازا ووجوبا ، وأثرها فى نصب المضارع ، وسيجىء فى ص ۳۷۸ الاعتراض ودفعه ، بعد أن نفرغ من مواضع الإضمار ، ونفهم حقيقته ، وما يتصل به من تأويل المصدر.

٢- «ملاحظه هامه» من أحكام هذه الأدوات أنه : - ا - لا بد من سبك الجمله المضارعيه بعدها بمصدر مؤول يعرب على حسب الحاله. - ب - لا يصح الفصل بين هذه الأدوات والمضارع المنصوب بفاصل مطلقا ؛ إلا «لا» النافيه إذا اقتضاها المعنى ولم يمنع من وجودها مانع - ج - لا يصح تقديم معمول هذا المضارع على الأداه - د - لا يصح الفصل بأجنبى بين أجزاء الجمله الفعليه المضارعه.

٣- إنما قدروا هنا الخبر «مريدا» أو مهيأ ، أو مستعدا ... ، فرارا من تقدير الكلمه الشائعه ؛ وهى : «موجود» ؛ لكيلا يتسرب منها الوهم إلى أن «كان» هنا بمعنى : «وجد» وهى «كان» التامه التى لا تصلح قبل «لام الجحود» أما التى تصلح فلا بد أن تكون ناسخه ، كما سيجىء .. ولا مانع من تقدير الخبر المحذوف بكلمه : «موجود» مع إدراك أن فعل «الكون» قبلها لا بد أن يكون ناسخا ، لا تاما.

قبول الضيم ، أو مستعدا أو مستسيغا قبوله فى وقت مّا. فالنفى منصبّ على ما قبل اللام وما بعدها معا (أى : أنه واقع على الكلام كله) فهو نفى عامّ لهذا ، ولأنه - أيضا - شامل جميع حالات الحرّ ، دون التقييد بحاله معينه ، أو الاقتصار عليها.

ومن نطق بالثانيه نفى عن الطبيب نفيا باتّا فى جميع أحواله أنه تباطأ فى إنقاذ مريضه ، وأنه رضى ذلك ، أو أراده فى صوره من الصور ؛ فكأنما قال : ما كان الطبيب مريدا (١) التوانى مطلقا ، ولا راضيا به ، مهما كانت حالته وصورته. فالنفى عام ينصبّ على ما قبل اللام وما بعدها ، ويشمل كل حالات الطبيب ؛ فهو عام بسبب هذين الأمرين.

والغرض الضمنى الذى يرمى إليه الأسلوب من وراء ظاهره هو أن الحرّ لم يخلق ولم يوجد مطلقا لما نفى عنه ، وكذلك الطبيب. ومثل هذا يقال فى الصور الأخرى المعروضه ، وما يشاكلها : فكل منها يرمى إلى نفى شىء نفيا قاطعا ينصبّ على ما قبل اللام وما بعدها معا ، ويشمل جميع الحالات المعنويه التى يتضمنها الكلام - كما يرمى إلى أن الذى نفى عنه ذلك الشىء لم يرض به مطلقا ، ولم يهيأ لقبوله ، وإنما خلق وهيئ لدفعه ورفضه. فهذا أسلوب يبلغ الغايه فى قوه الجحد ؛ إذا أريد به الاتجاه المعنوى السالف.

وبملاحظه كل جمله - مما سلف - نجدها تشتمل على أربعه أمور مجتمعه : ١ - الفعل الناسخ : «كان» أو «يكون» - دون غيرهما من سائر الأفعال الناسخه أو التامه. وكلاهما يسمى : «فعل كون» ؛ لاشتقاقه من المصدر «كون» الذى يدل على الوجود العام (المطلق).

٢ - وجود حرف نفى (٢) قبل فعل «الكون» الناسخ. وهذا النافى المسموع هو : «ما (٣)» أو : «لم» وتختص «ما» بالدخول على : «كان» ، الماضيه الناسخه ، وتختص «لم» بالدخول على المضارع المجزوم : «يكن» الناسخ ولا يصلح للدخول عليه غيرها (٤)

١- انظر رقم ٣ من هامش الصفحه السابقه.

٢- بشرط بقاء النفى على معناه ، وعدم نقضه بشىء مثل «إلا» التى للاستثناء ، أو إحدى أخواتها (كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٠١ وص ٣٠٥) -

٣- فلا تصلح : «لن» ؛ لأنها لنفى زمن المضارع المستقبل. والمطلوب هنا أن يكون زمنه ماضيا ، ولا تصلح : «لا» ؛ لكثره استعمالها فى نفى المستقبل. ولا تصلح : «لمّا» الجازمه ؛ لأنها لنفى معنى المضارع بعد أن تقلب زمنه للماضى مع اتصاله بالزمن الحالى ؛ فلا يكون زمنه للماضى الخالص المطلوب هنا.

٤- أو «إن» النافيه عند فريق كما فى الصفحه الآتيه.

والنفى منصبّ فى الحالتين على معنى كل الكلام الذى يليه ، شامل ما قبل اللام وما بعدها.

٣ - أن فعل «الكون» إما ماض لفظا ومعنى ؛ كالأمثله الثلاثه الأولى ، وإما ماض معنى فقط ؛ كالثلاثه الأخيره التى وقع فيها فعل «الكون» مضارعا مسبوقا بالحرف الجازم «لم» ، وهذا الحرف إذا دخل على المضارع قلب زمنه ماضيا - فى الغالب - ، مع ترك صورته اللفظيه المجزومه على حالها ، فيصير مضارعا فى لفظه ، ماضيا فى زمنه ومعناه.

٤ - أن فعل الكون الناسخ يليه - مباشره - اسمه ظاهرا ، لا ضميرا ، ثم مضارع منصوب ، مبدوء بلام مكسوره. أما خبره فعامّ محذوف ، يجب أن يتعلق به الجار مع مجروره. والجار هو «اللام» التى اشتهرت باسم : «لام الجحود» (١) والتى تتصل بالمضارع - كما قلنا - والمضارع بعدها منصوب «بأن» مضمره وجوبا ، والمصدر المكون من «أن» وما دخلت عليه من المضارع وفاعله - فى محل جر «بلام الجحود». والجار والمجرور متعلقان بالمحذوف العام المنصوب ، لأنه خبر الناسخ. والتقدير ما كان الحرّ مهيأ أو مريدا لقبول الضيم ... أو ما شابه هذا.

فعند إعراب المثال الأول نقول : (ما) نافيه - (كان) : فعل ماض ناقص - (الحر) اسمها مرفوع - (ليقبل) : اللام لام الجحود ، حرف جر أصلى - (يقبل) : مضارع منصوب «بأن» مضمره وجوبا ، وفاعله مستتر جوازا تقديره : هو - (الضيم) مفعول به. والمصدر المؤول من المضارع وفاعله مجرور باللام ، والتقدير : لقبول ... والجار مع مجروره متعلقان بمحذوف منصوب خبر «كان» والتقدير : ما كان الحرّ مهيأ أو مريدا لقبول الضيم ...

ولا يختلف إعراب «إن» النافيه عن إعراب : «ما» ، فى شىء مطلقا - عند من يبيح دخول «إن» - فكلاهما يصحّ أن يحل محل الآخر بغير تفاوت بينهما.

١- فى نوع هذه اللام آراء تجىء فى ص ٣٠٢ ، والجحود ، هو : النفى - كما تقدم - لأنها تقوى معنى النفى فى الجمله كلها ؛ (قبلها وبعدها) إذ لا تقع إلا بعد كون منفى عام ، والمعنى بعدها منفى أيضا ؛ لتعلقها مع مجرورها بالخبر العام المحذوف المنفى ؛ فيسرى النفى منه إلى المصدر المؤول الذى يليها مباشره ، وهو مجرورها. - كما سيجىء فى «ج» من ص ٣٠٤ -.

ومثل هذا يقال فى بقيه الأمثله. مع ملاحظه أنّ : «لم» حرف نفى جازم ، ولا بد بعده من المضارع : ، «يكن» المجزوم به.

من كل ما سبق يتبين معنى : «لام الجحود» ، وعملها ، وأنّ المضارع ينصب بعدها «بأن» مضمره وجوبا ، بشرط اجتماع الشروط الأربعه السالفه (وهى : أن يسبقها فعل كون عام ناسخ دون غيره من الأفعال - منفى (١) - ماض لفظا ومعنى أو معنى فقط - بعده اسمه ظاهرا ، يليه المضارع المنصوب المبدوء باللام مباشره) ؛ فإن فقد شرط من الأربعه لم تكن اللام لام الجحود ، ولم يكن الأسلوب داخلا فيما نحن فيه ...

وجدير بالتنويه أن فاعل المضارع الذى تدخل عليه لام الجحود لا يكون اسما ظاهرا - فى الأعم الأغلب - بل يكون ضميرا مستترا جوازا ، يعود على اسم الناسخ السابق ، ومنع أكثر النحاه أن يكون اسما ظاهرا (٢) ...

١- مع بقاء معنى الشفى وعدم إلغائه بشىء ، مثل «إلا» التى للاستثناء ، أو إحدى أخواتها - (طبقا لما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٩ ، وكما سيجىء فى ص ٣٠٥) -

٢- اقتصر ابن مالك فى الكلام على لام الجحود ، وكل ما يتصل بها - بالشطر الثانى من البيت الثامن ونصه : ... وبعد نفى «كان» حتما أضمرا - ٨ يريد : أضمر الحرف الناصب وهو : «أن» إذا وقع بعد الفعل المنفى : «كان». ولم يوضح شروط هذا الفعل ، ولا مضارعه ، ولا شيئا من الأحكام والتفصيلات الهامه التى لا تصلح القاعده إلا بذكرها. وقد عرضناها وافيه. أما الشطر الأول من البيت فيتعلق بحكم آخر أوضحناه وذكرنا البيت معه فى ص ٢٧٢ و ٢٩٣.

زیاده وتفصیل :

(ا) اختلف النحاه فی الحکم علی نوع «لام الجحود». فمن قائل إنها حرف زائـد ، وزیادته غیر محضه ؛ إذ لا یمکن الاسـتغناء (۱) عنه ؛ لأنها تفیـد الاختصاص ، وتقویه النفی الـذی ینصبّ علی ما قبلها ، وما بعدها (۲) أیضا. ومع زیادتها فهی الناصبه للمضارع بنفسها ، والفعل وفاعله خبر الکون

ومن قائل : هی زائده غیر محضه أیضا ، ولکن المضارع منصوب بأن مضـمره وجوبا بعدها. والمصدر المؤول خبر. وقیل ... وقیل ...

وهـذه الآـراء ضـعیفه ؛ لأـن أکثرها یعارض ویناقض القواعـد النحویه العامه. وأقرب الآراء إلی القبول هو الرأی البصـری ، الـذی یجعـل لاـم الجحود حرف جر أصـلی یفیـد تقویه معنی النفی قبلهـا وبعـدها ، والمضـارع منصوب بعـدها «بأن» المضـمره وجوبا. والمصـدر المؤول مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلقان بمحـذوف عامّ. وهـذا الإعراب هو الشائع بین أکثر النحاه ، وهو أقل عیوبا من سواه ، ویؤیده بعض الأمثله الفصیحه التی وردت مشتمله علی خبر «الکون» مذکورا کقول القائل :

سموت ولم تکن أهلا لتسمو

ولکنّ المضیّع قد یصیب

فـذکر الخبر «أهلا» یمنع أن تکون اللام فی هـذه الأسالیب زائده محضه أو غیر محضه ، کما یمنع أن یکون المضارع وفاعله هما الخبر فیها ، أو المصدر المؤول هو الخبر ...

(ب) إذا لم یکن الفعـل المنفی قبل اللام «فعل کون» لم یصـح اعتبارها «لام جحود». ووجب اعتبارها نوعا آخر یناسب السـیاق ، ویساير معنی الأسلوب ، کأن تکون زائده ، أو للتعلیل (۳). أو للعاقبه ... أو ... والأغلب أن تصلح

۱- سبق - فی ج ۲ م. ۹ ص ۳۵۰ و ۳۶۷ - باب «حروف الجر» تفصـیل الکلام علی زیاده حرف الجر ، وعلی زیاده «اللام» زیاده محضه وغیر محضه ...

۲- حاشیه الخضری والصبان فی هذا الموضع من باب : «إعراب الفعل».

۳- انظر «ح» من ص ۳۰۴ ، حیث الکلام علی الفرق بینها وبین «لام الجحود» وقد سبق کلام علی «لام التعلیل فی ص ۲۸۳ و ۲۸۷ -

للتعليل فى كثير من الأساليب المنفيه ، فتدل على أن ما بعدها عله لما قبلها - وقد تسمى فى هذه الحاله «لام كى» كما سبق (١) - ، نحو : لم يكذب الشاهد ليساعد المتهم ؛ فعدم مساعده المتهم هو العله فى عدم كذب الشاهد أى : لم يكذب الشاهد كذبا يكون سببه وعله حدوثه (أى : الغرض منه) هو مساعده المتهم ، فمساعده المتهم هنا لم تتحقق ؛ فهى منفيه. وأساس نفيها وعدم تحققها ما قرروه (٢) من أن النفى الذى قبل لام التعليل ينصب على ما بعدها ، دون أن يشمل معه ما قبلها إلا بقرينه ، كما فى المثال السالف. وتفسير هذا ما قرروه أيضا من أن الجار والمجرور بعد «لام التعليل» المسبوقه بفعل منفى إنما يتعلقان بذلك الفعل المنفى ، ويصيران قيدا فيه ؛ فلا يكون نفيه مطلقا خاليا من التقييد ، ولكنه مقيد بهما ، فالنفى ينصب عليه فى حاله واحده فقط ؛ هى حاله تقيده بهما ، دون بقيه أحواله المطلقه التى لا تخضع للقيد. وفى هذه الحاله الواحده يسرى النفى إلى القيد فيشمله أيضا (أى : يسرى على الجار مع مجروره) ، ففى المثال السّالف يكون الكذب المنفى نوعا معينا محددا ؛ هو الكذب المقيد بأنه لمساعده المتهم ، أما الكذب لغير هذه المساعده فمسكوت عنه ؛ لا يمكن الحكم عليه بشىء ؛ فقد يكون منفيّا أو غير منفى بقرينه أخرى خارجه عن الجمله. والقيد نفسه (وهو : المساعده) منفى حتما (٣) ...

مثال آخر : ما صلّى العابد لينافق. أى : ما صلّى العابد صلاه يكون سببها ، وعله أدائها هو : النفاق. فالجار والمجرور المكوّنان من لام التعليل وما دخلت عليه قد انصبّ عليهما النفى حتما. وأما ما قبلهما - وهو الصلاه غير المقيده - فمسكوت عنه وإن شئت فقل : هما متعلقان بالفعل المنفى : «صلّى» فهما قيد له ، وصار بهما مقيدا ، فالصلاه المنفيه هى الصلاه المقيده بأنها للنفاق ، وليست مطلق صلاه. أما الصلاه المطلقه التى ليست للنفاق فمسكوت عنها ، لا يفهم أمرها ولا الحكم عليها من هذا التركيب ؛ فقد تكون موجوده أو لا تكون ... وتوجيهها لأحد الأمرين يحتاج إلى قرينه أخرى خارجه تعينها لهذا أو لذاك ، والقيد فى الحالين منفى حتما (٤) ...

١- فى «ب» من ص ٢٨٦.

٢- راجع الصبان فى هذا الموضع.

٣- مما يزيد الأمر وضوحا أن نجعل هذا المثال مثبتا (خاليا من النفى) ونوازن بين معنييه فى حالتى الإيجاب والنفى ، فيزداد المراد من التعليل والتقييد جلاء ، ولا سيما إذا تعددت وتنوعت الأمثله - ثم انظر «ج» الآتيه.

٤- مما يزيد الأمر وضوحا أن نجعل هذا المثال مثبتا (خاليا من النفى) ونوازن بين معنييه فى حالتى الإيجاب والنفى ، فيزداد المراد من التعليل والتقييد جلاء ، ولا سيما إذا تعددت وتنوعت الأمثله - ثم انظر «ج» الآتيه.

وإذا كـان الفعـل المنفى قبل اللام فعل «كون» غير ناقص لم يصـح اعتبارها لام جحود ، ووجب توجيهها لشـىء آخر ، ويكثر أن يكون هو «التعليل» أيضا على الوجه السالف ؛ نحو : ما كان الحاكم ليظلم ؛ بمعنى : ما وجـد الحاكم ليظلم. فالشأن فى «كان» هنا كالشأن فى كل فعل غير ناسـخ يحل محلها من ناحيه أن الجار والمجرور منفيان حتما أو يتعلقان به ؛ فيصـير مقيدا بهما ؛ ويصـير معنـاه بسـبب النفى الواقع عليه غير مطلق ، وإنمـا هو مقيـد بحاله معينه دون غيرها. أما غيرها فمسـكوت عنه يحتاج لقرينه خارجه عن الجمله ، تبين أمره نفيا وعدم نفى ، والقيد (الجارّ والمجرور المتعلقان به) منفى حتما. فكأن الناطق بهذا المثال يقول : ما كان الحاكم (أى : ما وجـد وظهر الحاكم) الذى يكون سـبب وجوده ، وعله ظهوره : الظلم. فسـبب الوجود وعلته هو : الظلم ، والظلم منفى ، فالمسبب عنه منفى لا محاله. أو الجار والمجرور متعلقان بالفعل ، فهما قيد له ... و ... وفى هذا المثال لا يصح اعتبار اللام «للجحود» ؛ لأن هذا يؤدى إلى مخالفه الواقع الذى يدل على أن كثيرا من الحكام ظالمون.

ومن الأمثله السالفه وأشـباهها يتبين أن النفى قبل لام التعليل ينصبّ على الفعل الـذى قبلها فى حاله واحـده ؛ هى التى يكون فيها مقيدا بهذه اللام الجاره ومجرورها ، وليس مطلقا من التقييد ، وأن هذا النفى ينصب على ما بعدها دائما (أى : على القيد).

فإذا كان الفعل غير مسبوق بنفى لم تكن اللام للجحود.

وإذا كان الفعل ناسخا غير «كون» لم تصلح اللام للجحود - كما تقدم - فى أصح الآراء ؛ فلا يقال : ما أصبح محمد ليهمل عمله ، ولم يصـبح محمود ليهين غيره ... ومـا ظننت الأمه الناهضه لتسـىء إلى علمائها ، ولم أظن الشـعوب القويه لتركن إلى الراحه ... قال أبو حيان : «كل هذه التراكيب فاسده ؛ إذ لم يسمع لها نظير فى كلام العرب ، فوجب منعها وردّها».

(ج) يتردد هنا - وفى الأبواب الأخرى - لفظ : «لام التعليل» ، و «لام الجحود» فما الفارق الدقيق بينهما ؛ بحيث تتميز إحداهما من الأخرى بغير غموض ولا خفاء؟

الفارق بينهما ما أسـلفناه من أن لكل واحده منهما معنى يخالف معنى الأخرى ؛ فلام الجحود تفيد النفى العامّ ؛ ولام التعليل تفيد التعليل (أى : أن ما بعدها

عله وسبب فيما قبلها) على الوجه الذى شرحناه فى كل منهما. وشىء آخر ؛ هو أن النفى مع لام الجحود مسلط على ما قبلها وما بعدها معا فى كل حالاتهما ؛ فهو منصب على الكلام كله ؛ لأن ما قبلها كون عامّ منفى ، وخبره المحذوف أمر عام أيضا ، ومنفىّ تبعا له ، ويتعلق به الجار والمجرور ، فهما متعلقان بأمر عام منفى ، فيتسرب إليهما النفى منه حتما ؛ لدخولهما فيما يشتمل عليه ... ويؤثر فيه ؛ بالنفى كالأمثله التى فى أول البحث ؛ حيث يعم ما قبل لام الجحود وما بعدها ، ويكون شاملا غير مقيد بقيد يخرج بعض الحالات.

أما لام التعليل فالنفى قبلها داخل على فعل خاص ، ليس كونا عامّا ، وإنما هو فعل مقيد بالجار والمجرور (وهما : لام التعليل ، وما دخلت عليه) ؛ فالنفى منصبّ على هذا الفعل المقيد ؛ أى : منصبّ عليه فى حاله تقيّده - وهى حاله واحده ، دون غيرها من الحالات الأخرى الكثيره التى لا تدخل فى التقييد ؛ والتى هى مسكوت عنها ، كما قدمنا - فلا يحكم على تلك الحالات الأخرى بالنفى أو بعدمه إلا بقرينه خارجه عن الجمله. والقيد (وهو لام التعليل ومجرورها) - منفيان حتما ، لتعلقهما بالفعل الخاص المنفى. فالمعنى بعد لام التعليل منفى ، أما قبلها فلا يتعين النفى إلا فى الصوره الواحده التى شرحناها وهى التى يكون فيها الفعل مقيدا بالجار مع مجروره ؛ فمعنى الفعل فيها ليس عامّا (١) مطلقا.

وبناء على ما سبق اشترطوا لصحه «لام الجحود» ألا ينتقض النفى بعدها بشىء ؛ مثل «إلّا (٢) الاستثنائيه» - أو إحدى أخواتها - فلا يقال : ما كان الحر إلا ليقبل الضيم ؛ لأن «إلّا» هذه تنقض النفى السابق عليها ؛ وتجعل ما بعدها مثبتا. وهذا مخالف لما تتطلبه لام الجحود من نفى ما قبلها وما بعدها معا بالحرف النافى المذكور فى صدر جملتها. ولم يشترطوا هذا فى لام التعليل فأجازوا : ما حضر المتعلم إلا ليستفيد ، فصدر الجمله ينفى الحضور عن المتعلم ،

١- يقول الصبان : إن النفى مع «لام» التعليل منصب على ما بعدها فقط ، فهل هذا يوافق ما يقوله أكثر النحاه من أن ما بعد «لام التعليل» عله لما قبلها ، وإذا انتفت العله انتفى المعلول؟ يبدو أنه لا يوافقه ، إلا إذا كان مراده أنه لا يشمل ما قبلها من الصور المتعدده التى لا تدخل فى القيد

٢- سبقت الإشاره لهذا (فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٩ ورقم ١ من هامش ص ٣٠١)

وعجزها الواقع بعد «إلا» ينفى ذلك النفى وينقضه ، ويثبت الحضور ... وأنه لاستفاده المتعلم. فكأن الجمله : حضر المتعلم ليستفيد.

(د) هل يصح حذف «لام الجحود»؟ وهل يصح حذف فعل «الكون» قبلها؟ يجيز الحذف بعض النحاه ، معتمدا على ظاهر أمثله وارده عن العرب ، وقد تصدى لبحثها بعض المحققين ، وانتهى منها إلى أن المحذوف لا يتعين أن يكون أحدهما ، بل يستقيم المعنى على تقديره ، أو تقدير غيره ، فلا داعى لإباحه حذف واحد منهما.

* * *

ص: ٣٠٦

الأداه الثانيه : «أو» العاطفه

(۱) التى بمعنى : «حتى» ، أو «إلّا» الاستثنائيه : ينصب المضارع بأن مضمره وجوبا بعد «أو» العاطفه فى موضعين :

أحدهما : أن تكون «أو» العاطفه صالحه للحذف ، ووضع «حتى» فى مكانها من غير أن يتغير المعنى ؛ سواء أكانت : «حتى» داله على الغايه ، أم داله على التعليل.

(ا) فالداله على الغايه : (ويسمونها : «الغائيه» أو : التى بمعنى : «إلى») هى التى ينقضى المعنى قبلها شيئا فشيئا ، لا دفعه واحده ، ويتم انقضاؤه بمجرد وقوع ما بعدها ، وتحقق معناه ؛ فإذا وقع ما بعدها انقطع ما قبلها نهائيا. وذلك بأن يكون لما قبلها نوع امتداد زمنى ، واستمرار معنوى متلاحق ، لا ينقطع ولا يتوقف نهائيا إلا بتحقّق ما بعدها وحصوله ، فإذا تحقق ما بعدها وحصل انقطع المعنى قبلها بمجرد هذا التحقق والحصول ؛ نحو : أقرأ الكتاب ، أو أتعب ، (أى : حتى أتعب ، أو : إلى أن أتعب) ، فقراءه الكتاب تتطلب وقتا ، يتابع بعضها بعضا فيه ، ولا تتم دفعه واحده بغير استمرار زمنى ، فإذا حصل التعب - وهو المعنى الذى بعد «أو» - انتهت القراءه وانقضت بمجرد حصول هذا. ونحو : أتناول الطعام أو أشبع. (بمعنى : حتى أشبع ، أى : إلى أن أشبع) فتناول الطعام لا يتم دفعه واحده ؛ وإنما يستغرق وقتا يتوالى فيه بعضه وراء بعض ، ويستمر هذا حتى يحصل الشبع ويتحقق - وهو المعنى الذى بعد : «أو» فإذا حصل وتحقق انقطع تناول الطعام ، ومثل : أنام الليل أو يطلع الفجر ، وأصلى الصبح وأتعبد أو تشرق الشمس (۲) ...

۱- يجرى على هذه الأداه الأحكام العامه التى سبقت فى رقم ۲ من هامش ص ۲۹۸ ، والتى تجرى على كل نظائرها التى تنصب المضارع بأن المضمره وجوبا.

۲- ومما يصلح لذلك قول امرئ القيس يخاطب رفيقه فى السفر : (وكان امرؤ القيس قد صمم على الأخذ بثأر أبيه ممن قتلوه ؛ فقصد قيصر الروم ليستعين به على تحقيق غرضه. واستصحب معه فى سفرته الطويله الشاقه عمرو بن قميئه الذى جزع وتوجع مما حاق بهما من المشقات. وهو الذى يقصده امرؤ القيس بقوله : بكى صاحبى لما رأى الدرب دونه وأيقن أنّا لا حقان بقيصرا فقلت له : لا تبك عينك إنما نحاول ملكا ، أو نموت فنعذرا. والشطر الأخير هو محل الشاهد.

فالحرف «أو» فيما سبق حرف عطف بمعنى «حتى» الجارّه (۱). ولكنه لا يعرب حرف جر (۲) ...

(ب) والداله على «التعليل» (ويسمونها : «أو التعليليه») أى : (التى بمعنى : «كى التعليليه» ، أو «لام التعليل») يكون ما بعدها عله لما قبلها ؛ نحو : لأرضين الله أو يغفر لى ، بمعنى : حتى يغفر ، أو : كى يغفر لى ، فما بعد «أو» - وهو : المغفره - عله فيما قبلها ، وهو إرضائى الله. ولا تصح أن تكون «أو» هنا بمعنى : «حتى» الغائيه ؛ لفساد المعنى ؛ إذ يكون : سأرضى الله إلى أن يغفر لى ، فإذا تحقق الغفران انقطع إرضائى له ، وأغضبته ...

ومن الأمثله : أحاذر العدوى أو أسلم ، وأحرص على التوقىّ أو أنجو من المرض. فأو بمعنى : «حتى التعليليه» ، ولا تصلح الغائيه ، لفساد المعنى معها ...

و «أو» تعرب هنا حرف عطف ، ولا يصح إعرابها حرف جر أو شيئا غير العطف ، بالرغم من أنها بمعنى «حتى» التعليليّه الجاره ...

* * *

والآخر : أن تكون «أو» بمعنى : «إلا» الاستثنائيه ؛ وهذا حين لا يصلح فى موضعها «حتى» بنوعيها السالفين ؛ وهما : (الغائيه ، والتعليليه). فلا بد من الالتجاء أول الأمر إلى : «حتّى» ووضعها فى مكان : «أو» ، فإن لم يستقم المعنى معها قصدنا «إلّا» الاستثنائيه. نحو : تهوى الطائره أو تسلم من الخلل ، وتسقط أو تبرأ من الفساد ... أى : إلا أن تسلم - إلا أن تبرأ ... ونحو : يقتل النّمر بالرصاص أو تخطئه الرّصاصه ... ويحرص الصياد على جلده ، أو يعجز عن سلخه. فلفظ «أو» فى الأمثله السالفه بمعنى : «إلا» ولا يصلح غيرها. ومع أنه بمعناها - يعرب حرف عطف ، ولا يصح اعتباره حرف استثناء ...

۱- «وحتى» الجاره بمعنى «إلى» الداله على الانتهاء ، وتعمل الجر مثلها.

۲- أما المعطوف عليه فشىء قبلها يغلب أن يكون مصدرا متخيلا متصيدا من الكلام السابق ، طبقا لما سيجىء شرحه هنا (فى ص ۳۱۰).

فإن لم تصلح «أو» العاطفه لأن تكون بمعنى : «حتى» أو : «إلا» لفساد المعنى بوضع إحداهما فى موضعها ، كانت لمجرد العطف ؛ فلا ينصب المضارع بعدها ، إلا أن اقتضى المعنى بعدها نصب المضارع لسبب آخر غير السالف (١) ... فإن اقتضى المعنى نصب المضارع لسبب غير ما تقدم : وجب نصبه «بأن» أيضا ، ولكن يجوز إظهارها وإضمارها ، كقول أحد الولاه لشاعر هجّاء : (لو لا شعرك الجيد أو يحرم أولادك عائلهم لقطعت لسانك. فلا عفو بعد اليوم ، أو أقبل شفاعه). ويصح إظهار «أن» فنقول : أو أن يحرم أولادك ... أو أن أقبل شفاعه. وفى كلتا الحالتين يعرب المصدر المنسبك من «أن» (الظاهره أو المضمره جوازا) مع ما دخلت عليه ، معطوفا. أما المعطوف عليه فلا بد أن يكون اسما صريحا قبل «أو» (٢) ، وهو هنا : «شعر ، وعفو». والتقدير : لو لا شعرك ، أو حرمان أولادك ... فلا عفو أو قبول شفاعه ... ومن هذا قوله تعالى : (وَما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْياً ، أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ ، أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ...) بمعنى : أو أن يرسل رسولا. فالمضارع «يرسل» منصوب «بأن» مضمره جوازا ، وفاعله مستتر جوازا تقديره : هو ، والمصدر المؤول معطوف على الاسم الصريح : «وحيا» والتقدير : إلا وحيا أو إرساله رسولا ...

* * *

ملاحظه : لما كانت «أو» التى ينصب بعدها المضارع بأن المضمره وجوبا أو جوازا ، حرف عطف - وجب أن يكون المصدر المؤول بعدها معطوفا على شىء قبلها يناسبه (٣) ؛ (كمصدر صريح ، أو مؤول ، وكاسم جامد ليس بمصدر ...) فإن

١- سيجىء فى «د» من الزياده والتفصيل (ص ٣١٢) ، بيان السبب الذى يقتضى نصب المضارع بعد «أو» العاطفه.

٢- عملا بقاعده نصب المضارع بأن مضمره جوازا بشروط ، منها : أن يكون المصدر المؤول من «أن» وما دخلت عليه معطوفا على اسم صريح خالص مذكور ... و ... وقد سبقت فى ص ٢٧٠.

٣- يجب أن يكون المعطوف مذكورا - فى الأغلب - وجامدا حين يكون نصب المضارع بأن مضمره جوازا ؛ (طبقا لما تقدم إيضاحه فى ص ٢٧٠) ، ولا يصح فى حاله نصب المضارع أن يكون المعطوف عليه فعلا أو مشتقا يشبهه ؛ إذ لو كان المصدر المؤول - وهو بعد التأويل اسم صريح - معطوفا على فعل أو ما يشبهه لاختلف الأمر بين التابع والمتبوع فى أمور ؛ أهمها الزمن ، والذات ، ذلك لأن المصدر المؤول بعد إتمام تأويله يدل على المعنى المجرد الخالى من الزمن ومن الذات ، فى حين يدل الفعل على الزمن ، وتدل المشتقات العامله على الزمن ، ومعه صاحب المعنى (أى الذات). وقد أشرنا إلى صحه وقوع المعطوف عليه اسما جامدا محضا (أى اسما جامدا غير مصدر) نحو : - - لو لا شعرك الجيد أو يحرم أولادك عائلهم ... فالمصدر المؤول من «أن» المضمره بعد «أو» ومن الجمله المضارعيه بعدها معطوف على : «شعر» وهو اسم جامد محض. والتقدير : لولا شعرك ، أو حرمان أولادك .. ومثله قول الشاعر : ولو لا رجال من رزام أعزه وآل سبيع ، أو أسوءك - علقما (رزام : اسم قبيله. وعلقم : منادى مرخم ، وأصله يا علقمه ...) فالمصدر المؤول من أن المضمره بعد «أو» ومن الجمله المضارعيه بعدها معطوف على : «رجال» ورجال اسم جامد محض. والتقدير : لولا رجال أو إساءتك ... ،

وجد فى الكلام السابق معطوف عليه مذكور ، عطفنا عليه المصدر المؤول الذى بعد «أو» كما فى الأمثله الأولى ، وكما فى الأمثله الأخيره (وهى : لو لا شعرك الجيد ويحرم ... - فلا عفو أو أقبل شفاعه ... إلا وحيا أو يرسل رسولا ...) وإن لم يذكر فى الكلام السابق معطوف عليه تصيّدنا من ذلك الكلام اسما جامدا ، مصدرا كان أم غير مصدر ، وجعلناه المعطوف عليه. والأنسب أن يكون مصدرا - لا اسما جامدا محضا ؛ - ليكون المعطوف والمعطوف عليه متناسبين ، فى المصدريه ...

ويقول النحاه : إن تصيّد المصدر - المعطوف عليه - من الكلام الذى قبل «أو» لا يحتاج فى تلمسه إلى ضابط معين ، ولا إلى طريقه خاصه. وكل ما يشترط فيه أن يكون ملائما المعنى ، مسايرا السياق الصحيح ... (١) وفيما يلى بعض الأمثله السالفه الخاليه من ذكر المعطوف عليه صراحه ، ثم اشتمالها عليه بعد تصيده :

١- اكتفى ابن مالك ببيت واحد فى الكلام على «أو» السالفه ؛ هو : كذاك بعد «أو» ، إذا يصلح فى موضعها : «حتّى» ، أو : «الّا» أن خفى وفى البيت تقديم وتأخير. والأصل :(«أن» خفى كذاك بعد «أو» إذا يصلح فى موضعها حتى ، أو إلا.) يريد : الحرف المصدرى «أن» خفى - بمعنى : أضمر ولم يظهر - خفاء بعد «أو» مثل ذاك الذى وقع بعد لام الجحود ؛ من ناحيه أنه خفاء وإضمار واجب ؛ فلا يصح ظهور «أن» فيه بعد «أو» كما لا يصح ظهورها بعد لام الجحود. بشرط أن تكون : «أو» بمعنى : «حتى» أو «إلا» ؛ فيصح إحلال أحد هذين الحرفين فى موضعها.

المثال أولا بغير ذكر

المعطوف عليه صراحه

المثال بعد تصيد المصدر

المعطوف عليه

ملاحظه

أقرأ الكتاب أو أتعب

سيكون منّى قراءه أو تعب وسيكون منى تناول للطعام

أو شبع ...

أنام الليل أو يطلع الفجر

يكون منى النوم واستمراره أو طلوع الفجر.

ليس من اللازم أن نقول:

أصلى واتعبد أو تشرق الشمس

تكون منى صلاه وتعبد أو شروق الشمس ...

«سيكون» أو :

لأرضين الله او يغفرلى.

ليكن منى إرضاء الله أو غفرانه لى تكون منى محاذره

للعدوى أوسلامه ...

«لتكن» ... وإنما اللازم هو مسايره المعنى مع صحه

الأسلوب.

ص: ٣١١

زیاده وتفصیل :

(ا) یجری علی المضارع المنصوب بأن المضمره بعد : «أو» جمیع الأحکام الخاصه بالمضارع المنصوب بأن المصدریه من السبک ، والفصل ، وعدمه (۱) ...

(ب) صرحنا فیما سبق أن : «أو» التی بمعنی : «حتی» أو : «إلا» - هی حرف عطف ، ولا یصح إعرابها حرف جر ، أو حرف استثناء تبعا للحرف الذی یصلح فی موضعها ؛ فهی بمعناه فقط ، ولیست مماثله له فی إعرابه ؛ فلکل منهما إعرابه الخاص به. وهو یخالف إعراب الآخر. ولهذا السبب وجب إعراب المصدر المؤول بعد «أو» معطوفا علی شیء قبلها ، ولا یصح إعرابه مجرورا ، أو مستثنی ، برغم أن «أو» بمعنی : «حتی» الجاره ، أو «إلا» الاستثنائیه.

(ح) قد تصلح «أو» السالفه لأن تکون بمعنی : «حتی» أو «إلا» عند عدم قرینه تعینها لأحدهما ؛ ولکن یختلف المعنی فی کل صوره ؛ نحو : لأ لازمنّک أو تسدّد لی دینی. فیصح أن تکون «أو» هنا بمعنی «حتی» ، أو «إلّا» والمعنیان مختلفان.

(د) من الملاحظ أن «أو» السالفه تقع بین معنیین مختلفین ؛ أحدهما قبلها ، والآخر بعدها ، والأول محقق الوقوع أو مرجحه حتی یقع ما بعدها ؛ فحصول الأول ثابت أو بمنزله الثابت ، حتی یحصل ویقع ما بعدها ، وحصول الثانی ووقوعه مشکوک فیه غالبا ؛ فقد یقع أو لا یقع. فإذا أرید الدلاله علی أن ما قبلها وما بعدها متساویان فی الشک وجب توجیهها للعطف المجرد ، ووجب رفع المضارع بعدها ؛ لیکون الرفع شاره وعلامه علی هذه المساواه فی الشک. (بخلاف ما لو أرید الدلاله علی أن الأول محقق الوقوع أو مرجحه ، وأن الثانی وحده هو المشکوک فی حصوله ؛ فیجب نصب المضارع حتما بأن مضمره وجوبا بعد «أو» ؛ ففی مثل : أسافر یوم الجمعه أو أستریح ... - یصح رفع المضارع : «أستریح» علی إراده أن السفر والاستراحه متساویان من ناحیه وقوعهما أو عدم وقوعهما ؛ فکلاهما مشکوک فی حصوله ، غیر مقطوع بواحد منهما. ویصح نصب المضارع

۱- سبقت هذه الأحکام فی ص ۲۶۶.

«أستريح» على إراده أن الأول – وهو : السفر – محقق الوقوع والحصول ، أو كالمحقق ، وأن الراحه مشكوك فيها ؛ فقد تحصل أولا تحصل ، وأن المعنى أسافر حتى أستريح ، أو إلا أن أستريح. فالسفر ليس موضع شك ؛ وإنما الشك فى الاستراحه ؛ إذ لا يدرى المتكلم أتتحقق أو لا تتحقق؟.

ومثل المساواه فى الشك المساواه فى غيرها من المعانى الأخرى التى تدل عليها «أو» المتجرده للعطف المحض (١).

لهذا كان استعمال : «أو» فى معناها الصحيح محتاجا إلى يقظه ودقه فهم ...

١- تقدمت هذه المعانى عند الكلام على «أو» العاطفه فى باب العطف (ج ٣).

الأداه الثالثه : حتى

(١) : «حتّى» الجاره للمصدر المنسبك من «أن» والجمله المضارعيه :

ص: ٣١٤

١- وتنطبق عليها الأحكام العامه التى فى رقم ٢ من هامش ص ٢٩٨ - ولا تتضح «حتى» الجاره على الوجه المحمود إلا بعرضها مع بقيه أنواع «حتى» عرضا مناسبا ؛ يكفى لتمييز كل نوع من غيره. أنواع «حتى» ثلاثه ؛ أولها : العاطفه ؛ وهى حرف عطف يفيد بلوغ الغايه فى خسه ، أو شرف ، أو قوه ، أو ضعف ، أو نحو هذا من كل ما يفيد كمالا أو نقصا ، حسيين أو معنويين ، أو يدل على حسن أو قبح كذلك .. ومن أحكام هذا النوع أنه لا يدخل على الحروف ، ولا يعطف المصادر المؤوله ، ولا الأفعال ، ولا الجمل الفعليه ولا الاسميه ، وإنما يعطف الاسم الظاهر الصريح فقط. (وقد سبق تفصيل الكلام على هذا النوع ، وعلى أحكامه فى باب العطف ج ٣ ص ٤٢٩ م ١٨). ثانيها : «حتى الابتدائيه» وتفيد الدلاله على : «الغايه» ولو بتأويل أو تقدير - ، ولكنها لا تدخل إلا على جمله جديده ؛ مستقله عن الجمله التى قبلها فى الإعراب ، مع اتصالهما معنى بنوع من الاتصال. وهذا هو المراد من قول «الخضرى» عند كلامه عليها فى باب العطف ج ٢ - : «إنها هى الداخله على جمله مضمونها غايه أى : نهايه وآخر لشىء قبلها.) ؛ فتدخل على الجمله الاسميه نحو : الصناعه مفيده ، حتى فائدتها الخلقيه كبيره. وتدخل على الجمله الفعليه الماضويه ؛ نحو قول الشاعر : وضاقت الأرض ؛ حتى ظنّ هاربهم إذا رأى غير شىء ظنّه رجلا ونحو : ارتفع صوت الحريه فى القرن العشرين حتى ملأ الأسماع ، ودوّى فى المشارق والمغارب حتى زلزل حصون الاستبداد .. وتدخل على الجمله المضارعيه بشرط أن يكون زمن المضارع حالا حقيقيه ، أو مؤوله بالحال ، وفى الصورتين يجب رفع المضارع. فالحقيقيه : (هى التى يكون زمنها هو زمن التكلم.) وفى أثنائه يتحقق معنى المضارع ؛ بحيث يكون الوقت الذى يجرى فيه الكلام هو الوقت الذى يقع فيه - أول مره - معنى هذا المضارع. أى : أن الزمن الحالى يجمع بين كلام المتكلم ، وحصول معنى المضارع أول مره - بالنسبه لهذا الكلام الذى يحوى المضارع ، نحو : أصغى الآن للخطيب حتى أسمع وأفهم كلامه (طبقا للبيان الآتى فى ص ٣١٩) والمؤوله بالحال إما مؤوله عن ماض : وهى التى يكون زمنها قد فات قبل التكلم ، ومعنى المضارع قد وقع وانتهى ، وتم كل هذا قبل النطق بالجمله المشتمله على «حتى» ومضارعها ولكن المتكلم يتخيل أن ذلك الزمن بما يحويه من معنى المضارع لم ينته ، وأنه موجود قائم حين النطق بالجمله. وهذه الطريقه تسمى : «حكايه الحال الماضيه» (وسيجىء تفصيل الكلام عليها هنا ، وفى ج من ص ٣١٨. حيث نعرف الداعى لها ، وأثرها النحوى والمعنوى.) أما علامه هذه الحال الماضيه المحكيه فصحه الاستغناء عن مضارعها ، وإحلال ماضيه محله فلا يتغير المعنى ولا يفسد التركيب (كما سيجىء فى ص ٣٢٧ - وإما مؤوله عن مستقبل ؛ وهى التى يقع الكلام ويتحقق دون أن يقع ويتحقق زمنها وزمن مضارعها فى أثنائه ، أو قبل النطق به. ولكن المتكلم يتخيل زمنها قائم وقت الكلام. وعلى هذا لا يصح اعتبار : «حتى» ابتدائيه إذا كان معنى المضارع الذى بعدها قد تحقق فى زمن انتهى حقيقه ، أو أنه سيتحقق فى زمن مستقبل حقيقه ، بغير تخيل الحال وحكايتها فى كل واحده منهما ... فمثال حكايه الحال الماضيه التى يتخيل المتكلم وقوعها وقت كلامه - على الرغم من أن زمنها قد فات حقا ، وانتهى قبل أن يتكلم ، قول المؤرخ : - - يقيم الفراعنه المصريون القدماء مسلات ضخمه ، حتى يكتبون على جوانبها تاريخهم ، ومآثرهم. أى : حتى كتبوا. ومثال الحال المؤوله عن المستقبل : يأتى الشتاء فى الشهر القادم ؛ وها هو ذا المطر ينهمر. ويشتد البرد حتى ترتجف منه أعضائى. ومثال الحال الحقيقه - : أقف الآن على شاطىء البحر والشمس منحدره إلى مغربها حتى أتابع منظر غروبها - هذه الورده فى يدى أرقبها وأشمها ، حتى

أتمتع بلونها وبطيب رائحتها - فمتابعه الغروب تتحقق فى الزمن الذى ينطق فيه المتكلم بالجمله المشتمله على «حتى» ؛ فزمنهما واحد هو : الحال. كذلك التمتع بطيب الورده ولونها ؛ يقع فى الزمن الذى يقع فيه النطق بالجمله المشتمله على «حتى» وهو الزمن الحالى. وفى هذه الأمثله وأشباهها تعرب «حتى» حرف ابتداء يدل على «الغايه» والجمله بعدها مستقله فى إعرابها لا فى معناها. - وقد شرحنا معنى الغايه هنا. ثالثها : «حتى» الجاره ، وهى نوعان ؛ نوع يجر الاسم الظاهر الصريح (والظاهر : ما ليس ضميرا ، والصريح - : ما ليس مصدرا مؤولا) ومعناها الدلاله على الغايه : نحو : قرأت الكتاب حتى الخاتمه. ولا شأن لنا بهذا النوع هنا ، - (فقد سبق الكلام عليه فى الجزء الثانى ، باب حروف الجر ، م ٩٠) ونوع يجر المصدر المؤول من «أن» المضمره وجوبا وما دخلت عليه من جمله مضارعيه. ومعناها : إما الدلاله على الغايه ، وإما الدلاله على التعليل ، وإما الدلاله على الاستثناء. والنوع الجار للمصدر المؤول هو موضوع كلامنا الآن. «ملاحظه» : يصح حذف ما دخلت عليه «حتى» مهما كان نوعها بشرط ألا يكون اسما صريحا مجرورا بها. ومن الأمثله قول الشاعر وقد ذهب لزياره شخص : فلما لم أجدك فدتك نفسى رجعت بحسره وصبرت حتى ... يريد : حتى يأذن الله - مثلا -

والكلام عليها - هنا - يتجه إلى ناحيه معناها ، وعملها ، وحكم المضارع بعدها.

(ا) فأما معناها فالدلاله على «الغايه» ، أو : على «التعليل» ، أو : على «الاستثناء»

فتدل على الغايه إذا كان المعنى بعدها نهايه لمعنى قبلها ينقضى تدريجا ، لا دفعه واحده ، ولا سريعا ، ويترتب على تحقق المعنى الذى بعدها أن ينقطع المعنى السابق فورا ، وأن يتوقف بمجرد تحقق اللاحق وحصوله ؛ نحو : (يمتد الليل حتى يطلع الفجر) - (يزداد الحرّ نهار الصيف حتى تغيب الشمس ، ويزداد البرد ليل الشتاء حتى تشرق) - (يسرع القطار حتى يدخل المحطه ، والطائره حتى تدخل حظيرتها) ... فامتداد الليل يستمر تدريجا إلى أن يظهر الفجر ، وعند ظهوره ينقطع الامتداد ويختفى. وازدياد الحر يدوم إلى أن تختفى الشمس ، ومتى اختفت انقطع الازدياد وتوقف ... وهكذا بقيه الأمثله ونظائرها مما تقع فيه: «حتى» داله على الغايه (أى : على نهايه المعنى الذى قبلها ، وانقطاعه ، بسبب ظهور معنى جديد بعدها ، وابتداء حصوله وتحققه) ، ولذا يسمونها : «حتى الغائيه» أو : «حتى التى بمعنى : إلى» ؛ لدلاله كل واحده منهما على

انتهاء ما قبلها بمجرد حصول ما بعدها. ولا بد أن يكون المعنى السابق من الأمور التى تنقضى شيئا فشيئا - كما نرى - فلا ينقضى مره واحده ، ولا ينقطع بغير تمهل.

والضابط الذى تتميز به «حتى الغائيه» من غيرها هو صحه حذفها ، وإحلال «إلى» (١) محلها من غير أن يفسد المعنى ، أو التركيب.

وتدل على «التعليل» إذا كان ما قبلها سببا وعله فيما بعدها (٢) ؛ نحو : (نقرأ الصحف حتى نعرف الشئون الداخليه والخارجيه ، ونستمع إلى الإذاعه حتى نعلم ما يدور فى البلاد المختلفه) ؛ فقراءه الصحف هى السبب فى معرفه الشئون الداخليه والخارجيّه ، والاستماع إلى الإذاعه هو السبب فى العلم بما يدور فى البلاد المختلفه. فما قبل «حتى» هو العله والسبب فيما بعدها (٣) ؛ ولهذا ، تسمى : «التعليليه».

ومن الأمثله أيضا ؛ (تحرص الأمم على نشر التعليم حتى تنهض وتقوى ، وتتنافس فى ميادين الصناعه حتى تفوز بأكبر قسط من مزاياها ، وتتسابق إلى كشف الكواكب حتى تستأثر بما فيها) ...

وتدل على «الاستثناء» - كإلّا - إذا لم تصلح للدلاله على الغايه أو على التعليل ؛ فلا بد من القطع بعدم صلاحيتها «للغايه ، أو للتعليل» قبل جعلها للاستثناء الخالص. نحو : (لا يصلح الوالى للحكم حتى يلتزم العدل ، ويحرص عليه) ... والتقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلا أن يلتزم العدل. «فحتى» هنا بمعنى : «إلا» - وعند التقدير نقول معناها : «إلا أن» ، فتظهر «أن» بعد «إلّا» فى حاله التقدير فقط ، لمجرد الإيضاح ، ولا يصح إظهارها بعد «حتى» ولا تصح أن تكون «غائيه» ولا «تعليليه» ؛ إذ لو كانت «غائيه» لوجب أن ينقضى المعنى قبلها تدريجا - كما سبق - والنفى من المعانى التى تنقضى دفعه واحده ؛

١- إنما تدل «إلى» على الغايه بالتفصيل الذى سبق عنها فى حروف الجر - ج ٢ م ٩٠ ص ٣٦٦ - وعند التقدير نقول : «إلى أن ...» فيزاد بعدها الحرف «أن» ؛ لمجرد الإيضاح والتفسير ، لأنه الناصب للمضارع. ويوضح هذا ما يجىء فى الحكم الثالث من هامش الصفحه التاليه خاصا بالكلام على «حتى» بمعنى «إلا» فكأن الذى يحل محل «حتى» هو : «إلى أن». لكن لا يصح إظهار «أن» بعد حتى مطلقا.

٢- أهذا يوافق قولهم : إن «حتى التعليليه» بمعنى «كى التعليليه» التى يكون ما بعدها عله فيما قبلها؟ أم أن المسأله اعتباريه؟ المراجع فى هذا مضطربه.

٣- لأن السبب متقدم فى زمنه على المسبب حتما.

لأنه حكم بالسلب على أمر ، والحكم بالسلب ينصبّ سريعا ، دفعه واحده ؛ لا تدريجا - فى الصحيح (۱) ...

ولو كانت «تعليليه» لوجب أن يكون ما قبلها سببا وعله فيما بعدها. وهذا لا ينطبق على ما نحن فيه ؛ إذ ليس عدم صلاح الوالى للحكم هو السبب فى أنه يلتزم العدل. ومن أمثله «حتى» التى بمعنى : «إلا» قول علىّ رضى الله عنه : «لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه ، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه» (۲).

وكذلك قول شوقى :

وما السلاح لقوم كلّ عدّتهم

حتى يكونوا من الأخلاق فى أهب (۳)

..... (۴)

* * *

۱- وهنا اعتبار آخر ؛ هو أن الكلام قبل «حتى» منفى فى هذه الصوره ؛ والمنفىّ لا يزول معنى نفيه إذا كانت «حتى» للغايه وتحققت الغايه. فعند تحققها يبقى معنى النفى قبل «حتى» على حاله. ويترتب على بقائه فساد المعنى ؛ إذ يكون التقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلى أن يلتزم العدل ، فإذا تحقق التزامه العدل لا يصلح للحكم. وبهذه المناسبه نشير إلى أهم الأحكام الخاصه «بحتى الاستثنائيه» ؛ وقد نبه العلماء إليها ؛ لدقتها ، وخفائها على كثير : «أولها» أن «حتى» الاستثنائيه تسبق - كثيرا - بنفى ؛ يجعل معنى الجمله التى قبلها منفيا. «ثانيها» أن معنى الجمله المشتمله على هذا النفى يظل على حاله عند التقدير مستمرا ومنفيا لا ينقطع استمراره ونفيه بوقوع ما بعدها ، مهما كانت الأحوال. والسبب فى هذا أن الاستثناء الذى تتضمن معناه ، وتدل عليه «هو استثناء منقطع» - فى الأعم الأغلب - (أى : لا يكون فيه المستثنى. من جنس المستثنى منه ، فهى بمعنى : «لكن» ساكنه النون). كالذى هنا ، وقد يكون متصلا أحيانا كالذى فى قوله تعالى : (لَنْ تَنالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) فهى للاستثناء المتصل من عموم الأحوال. «ثالثها» أن «حتى» تتضمن معنى «إلا» الخاليه من «أن» بعدها. أما «أن» التى تظهر فى تأويل الجمله فهى «أن» المصدريه المضمره وجوبا بعد «حتى». فإذا وضعنا «إلا» مكان «حتى» ظهرت «أن» المضمره ؛ إذ لو كانت «حتى» بمعنى : «إلا» و «أن» معا لتكررت «أن» عند التأويل ، وصار الكلام : لا يصلح الوالى للحكم : «إلا أن أن» يلتزم العدل ، بذكر «أن» مرتين ؛ إحداهما التى كانت مضمره وجوبا مع «حتى» والأخرى هى المزعومه خطأ بعد «إلا».

۲- استقامه اللسان : ترك الغيبه والنميمه ، وكل لفظ يؤذى.

۳- جمع : إهاب ، بمعنى : جلد.

۴- ومن الأمثله أيضا قول المتنبى : لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم وقول الآخر : ولا ألين لغير الحق أتبعه حتى يلين لضرس الماضغ الحجر

(ب) وأما عملها : فالجرّ باعتبارها حرف جر أصلى ، بشرط أن يكون المضارع بعدها منصوبا بأن المصدريه ، المضمره وجوبا.

وهذا النوع من أنواع «حتى» (وهو الذى يعنينا هنا) لا يجرّ إلا المصدر المنسبك من «أن» المصدريه مع صلتها الجمله المضارعيه. ففى مثل : الصبر يحمى النفس الحزينه ، حتى تفىء إلى السكينه - يكون الإعراب : (حتى) حرف جر - (تفىء) فعل مضارع ، منصوب «بأن» المضمره وجوبا بعد «حتى». والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره : «هى». والمصدر المؤول من «أن» وما دخلت عليه من الجمله المضارعيّه مجرور «بحتى». والتقدير : حتى إفاءتها ... وهذا الجار ومجروره متعلقان بالمضارع : «يحمى» ...

وهى تعمل الجر دائما ولو كان معناها : الاستثناء ؛ فشأنها فى هذا شأن : (خلا ، وعدا ، وحاشا) ، والثلاثه حروف جر. ومعناها : الاستثناء.

* * *

(ج) وأما حكم المضارع بعدها : فتاره يجب رفعه ؛ فتكون ابتدائيه (١) ، وتاره يجب نصبه بأن مضمره وجوبا ، فتكون جاره للمصدر المؤول بالطريقه التى أوضحناها ، وتاره يجوز فيه الأمران ؛ فتكون ابتدائيه عند رفعه ، وجاره عند نصبه بالحرف المصدرى «أن». وفى كل أحوال المضارع لا يجوز أن يفصل بينه وبين «حتى» فاصل مذكور أو مقدر إلا «أن» المضمره وجوبا (٢) فى حاله نصبه.

١ - فيجب رفعه فى كل حاله تستوفى ثلاثه شروط مجتمعه :

الشرط الأول : أن يكون زمن المضارع للحال حقيقه أو تأويلا ، والحال الحقيقيه - - كما سلف (٣) - هى التى يقع فيها الكلام ؛ فزمنها زمن النطق بالكلام المشتمل على «حتى». أى : أن الزمن الذى يحصل فيه الكلام هو نفسه الزمن الذى يجرى فيه - أول مره (٤) - معنى المضارع التالى لها. فلا بد أن تجمع الحال الحقيقيه بين

١- سبق معنى «الابتدائيه» فى هامش ص ٣١٤.

٢- ويجيز بعض النحاه الفصل بينهما بالظرف ، أو الجار مع مجروره ، أو بالقسم ، أو بالمفعول أو بالشرط الذى فعله ماض. وهذا الرأى حسن ؛ إذ فيه تيسير.

٣- فى هامش ص ٣١٤.

٤- أوضحنا فى هامش ص ٣١٤ المراد من أنه «أول مره» ، بأن يتحقق المعنى وقت الكلام فعلا ، وأنه لم يكن قد تحقق قبله ، أما إذا تحقق قبله وأريد إنزاله منزله ما يتحقق وقت الكلام فإنه يكون حالا مؤوله - كما سيجىء فى الصفحه التاليه -

الأمرين ؛ وهما : الكلام المشتمل على «حتى» ، وحصول معنى المضارع الذى يتلوها ؛ بحيث يتكلم الناطق بها وبجملتها فى وقت تحقق معنى المضارع وحصوله أول مره ؛ نحو : (ينساب هذا الماء بين الزروع حتى تشرب). فالشرب - وهو معنى المضارع التالى ، «حتى» - يتحقق ويحصل فعلا- أول مره فى الوقت الذى يتكلم فيه المتكلم بالجمله ؛ فزمن النطق والشرب واحد ؛ هو : الزمن الحالى ، وهو الذى يجمع بينهما. ومثل : (يسمع الطبيب دقات القلب الآن حتى يعرف أمره ، ويجس نبض المريض حتى يسترشد به فى معرفه الداء). بشرط أن يقال هذا فى وقت استماع الطبيب للدق ، وجس النبض. ومثل : (أشاهد العواصف تشتدّ الساعه حتى تقتلع الأشجار ، وتزداد شده وعنفا حتى تهدم البيوت ، وتغرق السفن ، وتسقط الطائرات) ... بشرط أن يكون الزمن الذى يتحقق فيه معنى الأفعال المضارعه التّاليه «حتى» فى كل ما سبق هو زمن النطق بالكلام ، فكأن الناطق بالمضارع الحالىّ الزمن يقول : الأمر الآن كذا وكذا ، أى : شأنه فى الحال القائمه كذا وكذا ...

فالمضارع فى الأمثله السالفه - وأشباهها - مرفوع وجوبا (١). و «حتى» حرف ابتداء ، يدل على أن الجمله بعده جديده مستقله عما قبلها فى الإعراب دون المعنى ؛ إذ لا بد من اتصالهما فيه - كما عرفنا.

ولا- مانع أن يستمر معنى المضارع الحالىّ الزمن ؛ فيمتد وقته بعد انتهاء النطق بالجمله المشتمله على : «حتى» وإنما الممنوع أن ينقضى معناه قبل النطق بكلمه «حتى» ؛ فيكون ماضى المعنى. أو أن يتأخر بدء تحققه إلى ما بعد النطق بها والفراغ منها ؛ فيكون تحققه فى زمن مستقبل حقيقى بالنسبه لها ؛ إذ يتحقق بعد الانتهاء من التكلم بجملتها.

أما الحال المؤوله فلها صورتان ، لا بد فى كل منهما من قرينه تدل على حكايتها.

الصوره الأولى : الزمن الماضى المؤول بالحال ، وهو الذى يكون فيه معنى المضارع قد تحقّق وانتهى فعلا قبل النطق بالجمله ، وكان المناسب أن يذكر

١- سيجىء فى ص ٣٢٨ أنه لا يصح نصبه بأن المضمره ، لأنها تخلص زمن المضارع للاستقبال الاستقبال يعارض الحال ..

الفعل بصيغه الماضى ، ولكنه يعاد ذكره بصيغه المضارع بقصد حكايه الحال (١) الماضيه التى ترشد إليها القرينه - بالطريقه التى شرحناها (٢) ...

وفى هذه الصوره التى يكون فيها زمن المضارع حالا ماضيه ولكنها مؤوله - يجب رفعه وتكون «حتى» ابتدائيه ؛ كما وجب رفعه فى الزمن الحالى حقيقه وكانت فيه «حتى» ابتدائيه أيضا. ومن أمثله الحال الماضيه المؤوله أن يقول أحدنا اليوم (هذا زهير الشاعر الجاهلى ، يراجع قصيدته حتى تجود بعد حول فى مراجعتها ؛ فيذيعها ، ولذا تسمى قصائده : «الحوليات» ...) فمعنى المضارع - وهو الجوده بعد الحول - أمر فات حقّا قبل النطق بكلمه : «حتى» وبجملتها. كفوات المراجعه. وزمن الأمرين فى حقيقته ماض ، ولكن التحدث عنهما بصوره المضارع - قصد به حكايه ما مضى ، وإرجاع ما فات ، على تخيل أنه يقع الآن - فى وقت الكلام - أو على تخيل أن المتكلم قد ترك زمانه الذى يعيش فيه ، ورجع إلى الزمن السالف الذى يتحقق فيه المعنى أمامه ، وكأنه من أهل ذلك العصر القديم. ووجود الرفع هنا يعتبر الدليل على الحكايه (٣) ، وعلى ما يترتب عليها من أثر معنوى.

ويسمى هذا الاتجاه : «حكايه الحال الماضيه» ، أى : إعاده حاله سبقت وحادثه وقعت ، وترديد قصتها وقت الكلام ، وكأنها تحصل أول مره ساعه النطق بها ، مع أنها - فى حقيقه الأمر - قد حصلت من قبل ، وانتهى أمرها قبل ترديدها. وهذه هى الصوره الغالبه فى الحكايه.

والغرض من «حكايه الحال الماضيه» هو الإشعار بأهميه القصه ، وبصحه ما تضمنته من معنى قبل «حتى» وبعدها ؛ لادّعاء أنها تقع الآن - فى وقت الكلام - وأن ما بعد «حتى» مسبب عما قبلها ، وغايه له ، فيثور الشوق إلى سماعها ويمتزج السامع بجوها.

١- أى : الحاله ، أو : الحادثه.

٢- فى هامش ص ٣١٤. وهناك - وكذا فى ص ٣٢٧ - العلامه التى تدل على أن الماضى محكى الدلاله الزمنيه.

٣- فى هامش الصفحه التاليه ما يزيد «حكايه الحال الماضيه» وضوحا. أما أثرها المعنوى الذى ذكرناه فيزداد بيانا بما فى هامش ص ٣٢٦.

ومن الأمثله أيضا : انظر إلى الفراعين يبنون قبورهم فى حياتهم منحوته فى الصخر الأصم حتى تستريح نفوسهم لصلابتها وقوتها ، وربما أخفوها حتى يأمنون الأيدى العابثه بها ...) فزمن بناء القبور قد انتهى وانقضى ، وكذلك الاستراحه ، والإخفاء ، والأمن ... فكان المناسب ذكر هذه المعانى بصيغه الماضى لا المضارع. ولكن جيء بالمضارع على سبيل «حكايه الحال الماضيه» ؛ ليكون من وراء ذلك توجيه الأنظار إلى هذه القصه الهامه العجيبه ، وأنها صحيحه ؛ كأنها تقع الآن أمامنا بما يلابسها من غرائب ، وكأن المتكلم يطلب إلى السامع التنبه إلى ما يحيط بها ، وأن يستعيد صورتها كامله ويعيش - ساعه سماعها - فى جوّ يشابه الجو الحقيقى الذى ولدت فيه أول أمرها ، دون الاكتفاء بالسماع المجرد. أو يريد منه أن ينتقل بخياله إلى العصر الحقيقى الذى وجدت فيه ، ليشاهد نشأتها ، وتحققها هناك. فالتعبير عن القصه الماضيه بصيغه المضارع و «الحال المحكيه» يجعل القصه الماضيه بمنزله ما يحصل أمامنا الآن ، أو يجعلنا بمنزله من تقدم بهم الزمان فشاهدوها فى وقتها الحقيقى السالف. والأمران على سبيل التخيل المحض ، ولهذا يعتبر زمن المضارع حاليًا تأويلا (١) ، لا حقيقه ، ويجب رفعه مراعاه لهذه الحاليه التأويليه. ولا بد فى حكايه

١- راجع ج ٢ من الصبان والخضرى ، باب : «إعمال اسم الفاعل» ؛ حيث بيان الأمرين ، طريقتى الحال الماضيه. ونزيدهما وضوحا ؛ فنقول : إذا كان المعنى الذى بعد «حتى» قد وقع وانتهى زمنه قبل النطق بالجمله التى تشتمل عليها ، وأريد التعبير عنه فالتعبير بالفعل الماضى هو المناسب له ، والأليق. غير أن هناك بعض دواع بلاغيه ومعنويه أوضحناها تدعو - أحيانا - إلى ترك التعبير بالماضى وإلى العدول عنه للمضارع الذى يقوم - مع القرينه - مقامه تأويلا- وتنزيلا- وهذا يسمى : «حكايه الحال الماضيه». وتقوم على أحد اعتبارين. أولهما : تخيل المتكلم أن المعنى الماضى الذى حصل وتحقق قبل النطق بالكلام - لم يحصل ولم يتحقق فيما مضى ، وإنما يحصل ويتحقق وقت الكلام ، أى : فى الزمن الحالى ؛ فكأن هذا المعنى يحصل ويتحقق أمامه الآن ؛ لهذا يعبر عنه بفعل مضارع يدل على الحال. وثانيهما : أن يتخيل - أيضا - أنه لا يعيش فى الزمن الذى يتكلم فيه ، إنما رجع به زمنه إلى الوراء ؛ ونقله من عصره الحاضر القائم إلى عصر مضى ، ووقع فيه ذلك المعنى ، فكأن المعنى يقع أمامه ويتحقق فى الزمن الذى ينطق ويتكلم فيه بذلك المعنى ؛ وهو : «الحال» ويجيء بالمضارع ليعبر عن هذا المعنى ، وزمنه ، بدلا من الماضى. فحكايه الحال الماضيه قائمه تخيلا- ؛ إما : على تقديم المتكلم ونقله من زمنه الذى يعيش فيه إلى زمن سبق ، وتحقق فيه المعنى ، وإما : على تأخير زمن المعنى إلى عصر المتكلم. وفى الحالتين يستعمل المضارع بدل الماضى ؛ للدلاله على أن زمن المعنى وزمن التكلم واحد ؛ هو : الزمن الحالى وكل هذا على سبيل التخيل ، والتأول ، والحكايه ؛ فتحدث الآثار المشار إليها فى الصفحه الآتيه وص ٣٢٦ ويوضح الاعتبارين - - السالفين المثال الآتى يقوله أحدنا اليوم : دعا الرسول عليه السّلام قومه إلى طاعه ربه ، وإلى ترك المرذول من عادات الجاهليه ، فبذل الجهد فى هذا السبيل ، واحتمل الأذى من قومه ، وصبر على ما لقيه من العنت والاضطهاد .. فهذه قصه وقع معناها ، وتحقق فعلا قبلى النطق هنا ؛ فالتعبير عنها بالفعل الماضى هو المناسب لها. لكن المتكلم قد يعدل عنه إلى التعبير بالمضارع ؛ لسبب بلاغى ومعنوى كما أشرنا - فيقول : (وهو يتخيل أن الزمن تقدم به إلى عصر النبى ، فهو يشاهدها فيه ، أو أنها تأخرت إلى عصره فهو يشاهدها كذلك ، وفى الحالتين يكون زمن مشاهدتها والتكلم بها واحدا ، هو : الزمن الحالى) : إن رسولنا يدعو قومه ... ويبذل الجهد ... ويحتمل الأذى ... ويصبر ....

الحال هذه من قرينه تدل على الحكايه.

والثانيه : وهى صوره أقل استعمالا من الأولى. ويراد بها حكايه الحاله المستقبله التى لم تقع بعد ، والتعبير عنها بما يدل على أنها تقع الساعه ، وتحصل الآن (أى : وقت الكلام) مع أنها لم تقع ولم تتحقق قبل الكلام ، ولا فى أثنائه ، والغرض منها : إفاده القطع بمجيئها ، وأنها آتيه لا محاله ، فهى بمنزله ما وقع وتحقق ، أو يقع ويتحقق فى أثناء الكلام. ولا بد فى هذه الحكايه من قرينه تدل عليها. ومن أمثلتها قول أحدهم : (ويل للمشرك يوم القيامه ، إنى أراه الآن يتلفت حتى يجد الشفيع ولا شفيع يومئذ ، وأسمعه يصرخ حتى يسمع النصير ، ولا نصير.)

الشرط الثانى : أن يكون ما بعد «حتى» مسببا عما قبلها ؛ كالأمثله السالفه - ليقع الربط بين ما قبلها وما بعدها (١) - فإن لم يكن مسببا عما قبلها لم يصح رفع المضارع ، ووجب اعتبارها جاره ينصب بعدها «بأن» مضمره ؛ وجوبا - نحو : (يقضى هؤلاء الزراع نهارهم فى العمل حتى تغرب الشمس). فغروب الشمس ليس مسببا عن قضاء النهار فى العمل ، فيجب نصب المضارع : «تغرب» ، ولا يجوز رفعه ... ؛ ونحو : (يحرص هذا البخيل على ماله حتى يموت) ، فالموت ليس مسببا عن البخل ؛ ولهذا يجب نصب المضارع ...

الشرط الثالث : أن يكون ما بعد «حتى» فضله (أى : تمّ الكلام قبله من الناحيه الإعرابيه كالأمثله المتقدمه) لا جزءا أساسيّا فى جمله لا تستغنى عنه فى

١- وهذا الربط معنوى بين الجملتين يقوم على أساس السببيه والمسببه ؛ لعدم وجود رابط لفظى بينهما. أما فى حاله نصب المضارع فإن الربط اللفظى موجود ؛ وهو تعلق الجار والمجرور (أى حتى وما دخلت عليه) بالعامل قبلها.

إتمام ركنيها الأصيلين ؛ (فلا يكون خبرا لمبتدأ (١) ، أو خبرا لناسخ (٢) ... ، ...) فإن لم يكن فضله لم يصح الرفع ، ووجب النصب بأن مضمره وجوبا بعد «حتى» ، نحو : (عملى حتى تغرب الشمس - كان عملى حتى تغرب الشمس - إن عملى حتى تغرب) ... فالمصدر المنسبك من «أن» وما دخلت عليه مجرور ب «حتى» والجار والمجرور خبر المبتدأ ، أو خبر الناسخ ...

«ملاحظه» : علامه كونه حالا أو مؤولا به صحه الاستغناء عن «حتى» - مع وضع «الفاء» الداخله على كلمه ، «الآن» مكانها ؛ فلا يتأثر المعنى ، ولا الأسلوب (٣) ... ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضله ، ومسببا عما قبلها.

* * *

٢ - ويجب نصب المضارع فى كل حاله من الحالات الثلاث السالفه التى لا تصلح للرفع الواجب ؛ وهى :

(ا) أن يكون زمنه - وقت التكلم - ليس حالا، حقيقه ولا تأويلا. بأن يكون زمنه ماضيا (٤) خالصا ، أو مستقبلا خالصا ، فمثال الماضى المحض ؛ (فى سنه عشرين من الهجره تمّ فتح مصر على يد العرب حتى ينقذوها من ظلم الرومان) ... فالفتح والإنقاذ وقعا فى زمن خالص المضى ، وبقيا هنا على حالهما من غير تأويل زمنهما

١- لأن الجار مع مجروره (كحتى مع مجرورها) لا يكون جزءا أساسيا فى جمله إلا حين يكون خبر المبتدأ ، أو الناسخ ، أو. بمنزله الخبر ، أو : يكون نائب فاعل.

٢- الناسخ يشمل ظن وأخواتها مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. وإنما وجب أن يكون ما بعدها فضله ؛ لأن «حتى» الابتدائيه لا تدخل إلا على جمله مستقله فى إعرابها عما قبلها - كما أوضحنا - فإذا جاء ما بعدها غير فضله كان جزءا أساسيا مما قبلها فلا تكون ابتدائيه.

٣- بأن نحذف كلمه «حتى» ونضع مكانها كلمتان : هما : «الفاء» - «والآن» أى : فالآن.

٤- الفرق بين المضارع الذى يكون زمنه خالص المضى (أى : باقيا على مضى زمنه) والمضارع الذى كان أصل زمنه ماضيا ثم صار للحال حكايه وتأويلا هو أن الأول حكمه النصب ، وأن الكلام قبل «حتى» يفيد الإخبار بوقوع معناه وتحققه ، وأن معنى الكلام بعدها مترقب الحصول فى المستقبل ، ينتظر تحققه ووقوعه ، من غير أن يفيد الجزم بتحققه ووقوعه. أما الثانى فحكمه الرفع ، والمعنى بعد «حتى» مسبب عن المعنى قبلها ، وغايه له ، وكلاهما واقع متحقق ، غير أن المعنى قبلها واقع متحقق على سبيل الحقيقه ، والمعنى بعدها واقع على سبيل حكايه الحال ، مع إفاده أنه مسبب عن الأول. وعلى المتكلم أن يلاحظ عند ضبط المضارع بالرفع أو النصب ما يترتب على نوع الضبط من الآثار المعنويه ؛ فيختار النوع الذى يؤدى للمعنى المراد.

بالحال. ومثل : (بنى العباسيون مقياسا للنيل بجزيره الروضه (١) حتى يعرفوا زيادته ونقصه).

ومثال المستقبل الحقيقى : (فى الشهر القادم يزور بلادنا وفود من العلماء الأجانب حتى يطلعوا على مظاهر الحضاره والتقدم عندنا ، وسننتهز فرصه وجودهم للانتفاع بعلمهم وتجربتهم حتى تقوم مشروعاتنا العمرانيه الجديده على أسس علميه وفنيه صحيحه) ؛ فالمراد : لكى يطلعوا فى المستقبل (الشهر القادم) على مظاهر الحضاره ، ولكى تقوم مشروعاتنا فى المستقبل على أسس علميه بعد زيارتهم وكذلك بعد انتهاز الفرصه للانتفاع بهم. - والزمن المستقبل هنا هو الزمن الآتى حقّا ، ولا يكون مجيئهم إلا بعد انتهاء الكلام ، وقول الشاعر :

يا ليت من يمنع المعروف يمنعه

حتى يذوق رجال غبّ ما صنعوا

أى : لأجل أن يذوق أولئك الرجال فى المستقبل غبّ ما صنعوه. والمستقبل هو الزمن الذى يأتى بعد أن يذوقوا المنع.

(ب) أن يكون ما بعد «حتى» غير مسبب عما قبلها ؛ فينصب المضارع وجوبا فى هذه الصوره ؛ نحو : (أصوم يومى هذا حتى يجىء المغرب) ، فمجىء المغرب ليس مسببا عن الصيام. ونحو : (يتسابق السباحون حتى ينتهى الوقت) ، فانتهاء الوقت ليس مسببا عن التسابق ...

(ج) أن يكون ما بعد «حتى» غير فضله. فينصب المضارع وجوبا إذا كان ما بعدها جزءا أساسيّا من جمله قبلها ... ؛ نحو : سهرى حتى أنجز عملى. أو : كان سهرى حتى أنجز عملى ... أو : إن سهرى حتى أنجز عملى ...

فكلمه : «حتى» فى الحالات الثلاث السالفه حرف جرّ أصلى ، والمضارع بعدها واجب النصب «بأن» مضمره وجوبا. و «أن» وما دخلت عليه من المضارع وفاعله فى تأويل مصدر مجرور «بحتى» ، والجار والمجرور متعلقان بعامل مناسب فى الكلام.

أما معناها فى هذه الحالات فخاضع لما يناسب كل حاله ؛ فقد يكون الدلاله

١- فى الجنوب الغربى من مدينه القاهره الحاليه.

على الغايه ، أو الدلاله على التّعليل. أو على الاستثناء ، طبقا لما شرحناه (۱). ولا مانع أن تجىء «حتى» صالحه للدلاله على أكثر من معنى واحد ، عند فقد القرينه التى تعين معنى دون غيره.

* * *

۳ - ويجوز رفع المضارع ونصبه إذا كان معناه مستقبلا بالنسبه للمعنى الذى قبل : «حتى» بأن يكون المعنى بعدها قد تحقق قبل الزّمن الحالى كما تحقق المعنى قبلها ؛ فكلاهما قد وقع وتحقق فعلا قبل النطق بالكلام الذى قبلها والذى بعدها ... غير أن تحقّق معنى المضارع تأخر عن تحقق المعنى السابق عليها ؛ فهو مستقبل بالنسبه للسّابق ، أى : أن المعنيين قد وقعا وحصلا قبل الكلام. ولكن أحدهما وهو الذى قبل «حتى» - أسبق فى زمن تحققه وحصوله من المتأخر عنها ولهذا يعتبر المتأخر إلى زمنه (وهو ما يلى «حتى») مستقبلا بالنسبه لما قبلها (۲) ؛ لتحقق معناه بعد ذلك المتقدم عليها. وكل هذا بغير : «حكايه الحال الماضيه» وبغير تخيل أنها قائمه الآن (۳) بطريق الحكايه.

ومن الأمثله ما قاله أحد المؤرخين : (بنى المعز لدين الله الفاطمى مدينه القاهره حتى تكون مقرّا لحكمه ، ومأوى يتسع لأعوانه وجنده. ولما تمّ بناؤها عرضت عليه أسماء كثيره حتى يختار منها اسما ؛ فاختار لها : «القاهره» ...) فالمعنى قبل «حتى» - وهو بناء القاهره - قد تحقق وفات. وكذلك اتخاذها مقرّا للحكم ومأوى. إلا أن البناء تحقق أولا ، ثم تحقق بعده المقرّ. فالمقر معنى متأخر فى زمن حصوله عن زمن البناء ، ولهذا يعتبر مستقبلا بالنسبه لزمن البناء ... وكذلك تمام بنائها أمر فات وانتهى ، ومثله اختيار اسم لها. فالمعنيان قد فاتا وانقضى زمنهما. غير أن اختيار الاسم متأخر عن تمام البناء ، فهو مستقبل بالنسبه لتمام البناء ، بالرغم من أن كلا منهما قد انتهى وانقضى. ولكن أحدهما (وهو

۱- فى ص ۳۱۵ وما بعدها.

۲- يجب التنبه إلى أن استقباله إنما هو بالنسبه للمعنى الذى قبل «حتى» فلو كان زمنه مستقبلا أو حاليا بالنسبه لزمن التكلم لوجب تغيير الحكم بما يوافق هذا ويناسبه.

۳- لأن تخيل الحال الماضيه وحكايتها ، يجعل زمن المضارع للحال تأويلا كما سبق. فيرفع وجوبا ويترتب على الرفع الآثار المعنويه التى شرحناها ، (فى رقم ۴ من هامش ص ۳۲۳).

ما يلى «حتى») متأخر فى زمنه عما سبقها ... وبسبب هذا التأخر كان مستقبلا بالنسبه للسابق ، من غير حكايه حال ماضيه ، ولا تخيل إرجاعها.

ومن الأمثله أيضا قول مؤرخ آخر : (استطاع المسلمون الأوائل فتح فارس. والشام ، ومصر ، فى شهور قلائل ؛ لأن سلطان العقيده غلب كل سلطان آخر ، فوهب الرجل منهم نفسه للقتال حتى ينتصر أو يموت شهيدا ، لا يعرف التردد ، ولا الفرار ، ولا الخيانه. وخاض المعركه حتى يبلغ أمنيته فى النصر أو الاستشهاد ...) فالمعنى قبل «حتى» - وهو : الهبه للقتال - قد مضى وانتهى. وكذلك المعنى بعدها ؛ وهو : النصر ، أو الموت. إلا أن الهبه أسبق فى مضىّ زمنها ؛ ولذا يعد الثانى - وهو المتأخر فى زمن انقضائه - مستقبلا بالنسبه للأسبق.

ومثل هذا يقال فى خوض المعركه ، وفى بلوغ الأمنيه ، فكلاهما ماضى المعنى قد فات وقته حقّا ، إلا أن خوض المعركه أسبق فى المضى من بلوغ الأمنيه ، فكان بلوغ الأمنيه - بسبب تأخر زمنه - مستقبلا بالنسبه لخوض المعركه.

وجواز الرفع والنصب فى هذه الحاله وأشباهها قائم على أساس التأويل ؛ فالرفع على تخيل زمن المضارع حالا مؤوله افتراضا ، من غير حكايه ؛ لأن المضارع الذى للحال المحكيه يجب رفعه - كما تقدم (١) - والنصب إما على اعتباره مستقبلا بالنسبه للمعنى الذى قبل «حتى» ، لا بالنسبه لزمن التكلم. وإما على اعتبار العزم والنيه على تحقيق معنى المضارع قبل وقوع معناه. وفى صوره رفعه تكون «حتى» ابتدائيه ، وفى صوره نصبه تكون جاره والمضارع بعدها منصوب بأن المضمره وجوبا - كما أسلفنا -

ومن الخير عدم استعمال هذه الصوره القليله التى يصح فيها الأمران (٢) ، وإهمالها قدر الاستطاعه.

* * *

١- التفرقه دقيقه بين هذه الصوره والحال المؤوله ؛ ولهذا اعتبرهما - بحق - فريق من النحاه شيئا واحدا ، وخالف بعض المحققين : بأن حكايه الحال المؤوله توجب الرفع ، وتفيد معنى هاما لا يستفاد من غيرها - وقد شرحناه فى الصفحات الماضيه (كالذى فى رقم ۴ من هامش ص ٣٢٣) .. - أما تأويل المضارع الذى ليس للحال بالحال من غير قصد حكايه فيجيز الأمرين ويفيد المعنى نوع تقويه يجعله قريبا من المحكى فى أنه بمنزله الأمر المحقق الآن. وفى كل هذا تشعيب وتكلف يجعل الرأى الذى يرفض هذا النوع هو الرأى الأنسب ، بالرغم من صحه الرأى الآخر.

٢- التفرقه دقيقه بين هذه الصوره والحال المؤوله ؛ ولهذا اعتبرهما - بحق - فريق من النحاه شيئا واحدا ، وخالف بعض المحققين : بأن حكايه الحال المؤوله توجب الرفع ، وتفيد معنى هاما لا يستفاد من غيرها - وقد شرحناه فى الصفحات الماضيه (كالذى فى رقم ۴ من هامش ص ٣٢٣) .. - أما تأويل المضارع الذى ليس للحال بالحال من غير قصد حكايه فيجيز الأمرين ويفيد المعنى نوع تقويه يجعله قريبا من المحكى فى أنه بمنزله الأمر المحقق الآن. وفى كل هذا تشعيب وتكلف يجعل الرأى الذى يرفض هذا النوع هو الرأى الأنسب ، بالرغم من صحه الرأى الآخر.

فملخص الحالات الثلاث الخاصه بالمضارع الواقع بعد «حتى» ، هى :

(ا) وجوب رفعه واعتبار «حتى» ابتدائيه - إذا كان زمنه للحال حقيقه أو تأويلا (١) ، وكان مسببا عما قبله ، وفضله. فوجوب الرفع لا يتحقق إلا باجتماع هذه الشروط الثلاثه.

(ب) وجوب نصبه بأن مضمره وجوبا بعد «حتى» مع اعتبار «حتى» حرف جر ، إذا كان زمن المضارع ماضيا حقّا ، أو مستقبلا استقبالا حقيقيّا بغير تأويل فيهما ، أو كان زمنه للحال ، ولكنه فقد شرط «السببيه» ، أو شرط «الفضله» ... (٢)

(ح) جواز رفعه ونصبه إن كان زمنه مستقبلا بالنسبه لزمن المعنى الذى قبل «حتى» لا بالنسبه لزمن الكلام. وكلا الزمنين - قبلها وبعدها - قد مضى وانتهى حقيقه. وتكون «حتى» ابتدائيه عند رفعه ، وجاره عند نصبه ؛ مراعاه للاعتبار الخاص بكل نوع ... والأحسن عدم محاكاه هذا النوع قدر الاستطاعه.

* * *

بقيت أمور جديره بالتنويه :

أولها : علامه المضارع بعد «حتى» إذا كان معناه ماضيا حقّا ، ولكن زمنه إما للحال تأويلا ، وإمّا للمستقبل بالنسبه للمعنى الذى قبل «حتى» - هى صحه الاستغناء عنه ؛ بوضع فعله الماضى موضعه فيظل المعنى مستقيما ، والتركيب صحيحا - كما أسلفنا(٣).

١- وكلاهما بمعنى : الآن (أى : الحال ووقت الكلام).

٢- لم يذكر ابن مالك فى الكلام على «حتى» التى ينصب بعدها المضارع «بأن» مضمره وجوبا - إلا البيتين التاليين : وبعد : «حتّى» هكذا إضمار «أن» حتم ؛ كجد حتّى تسرّذا حزن - ١٠ (تقدير البيت : وإضمار «أن» حتم بعد «حتى» هكذا ، بمعنى : «كذا» ، أى : كالإضمار السابق الواجب ، فى المشار إليه ...) وساق مثلا لما تضمنه هذا البيت - وهو مثال للتعليليه - ثم قال بعده : وتلو «حتّى» حالا ، أو مؤوّلا به ارفعنّ ، وانصب المستقبلا - ١١ يريد : أن المضارع التالى : «حتى» إذا كان معناه حالا أو مؤولا بالحال - يرفع. وإن كان مستقبل المعنى ينصب. ولم ينص على بقيه الحالات المختلفه.

٣- فى هامش ص ٣١٤.

ثانيها : أوضحنا (١) أن الرفع - بالشروط التى تقتضيه بعد «حتى» - يفيد الإخبار بوقوع معنى الكلام وحصوله قبل «حتى» وبعدها ، كما يفيد أن الثانى مسبب عن الأول. أما النصب فى الحالات التى ينصب فيها المضارع بعدها فيفيد الإخبار بوقوع شىء واحد وحصوله ، هو معنى الكلام الذى قبل «حتى» وأن معنى الكلام الذى بعدها مترقّب الحصول فى المستقبل ، ينتظر تحققه من غير أن يفيد هذا الكلام القطع بأنه سيقع ويتحقق ؛ ولو كان وقوعه معلوما ، من قرينه أخرى ...

ثالثها : أن وجوب رفع المضارع الحالىّ الزمن حقيقه أو تأويلا - هو - كما أشرنا (٢) - لمنع التعارض بين دلالته على الحاليه وما تدل عليه «أن» الناصبه له ؛ إذ لو نصبته لجعلت زمنه للمستقبل المحض ، كشأن كل النواصب ، مع أنّ المراد أن يكون زمنه للحال الحقيقيّه أو المؤوله ، ومن ثمّ يقع التّعارض بين الحال والاستقبال ؛ أى : بين الحاليه المطلوبه هنا ، والاستقبال الخالص الذى يحتمه وجود «أن الناصبه» للمضارع ، وهذا التعارض لا يوجد مع الرفع.

١- فى رقم ٤ من هامش ص ٣٢٣.

٢- فى رقم ١ من هامش ص ٣١٩.

زیاده وتفصیل :

(ا) من الأحکام السابقه یسهل ضبط المضارع فی الأمثله الآتیه التی عرضها بعض النحاه لبیان ضبطه. ومنها : سرت حتی تطلع الشمس ، فیجب النصب ؛ لعدم تسبب الطلوع عن السیر. وکذلک : ما سرت حتی أدخل البلد ؛ لعدم وقوع شیء یصلح أن یکون سببا فی الدخول ؛ إذ أن الدخول لا یتسبب - عاده - عن عدم السیر ، ومثله : قلما سرت حتی أدخلها ، إذا کان معنی «قلما» هو النفی ...

وکذلک فی : أسرت حتی تدخلها؟ ؛ لأن السبب لم یتحقق ؛ بسبب الاستفهام عنه ؛ فلو رفع الفعل لزم تحقق وقوع المسبب (۱) مع الشک فی وقوع السبب ، وهذا لا یصح ...

ففی الأمثله السالفه - ونظائرها یجب النصب ، ولا یصح الرفع. بخلاف : أیهم سار حتی یدخلها الآن؟ ومتی سرت حتی تدخلها الآن؟ فیجوز الرفع ، لأن السیر محقق. وإنما الشک فی معرفه من فعل الفعل ، أو فی زمن الفعل.

(ب) یری الکوفیون أن «حتی» حرف ناصب بنفسه ، ویجوز وقوع «أن» المصدریه بعده فتکون مؤکّده توکیدا لفظیّا لحتی. أما البصریون فیوجبون أن یکون الناصب هو «أن» المضمره وجوبا بعد «حتی» الجاره ، ولا یجیزون ظهور «أن» بعدها. ویجیزون ظهور «أن» بعد التابع ، مستدلین بقول القائل یمدح بنی شیبان :

ومن تکرّمهم فی المحل (۲)

أنهمو

لا یعرف الجار فیهم أنه جار

حتی یکون عزیزا من نفوسهمو

أو أن یبین جمیعا وهو مختار

وموضع الشاهد ظهور «أن» قبل المضارع : «یبین» وبعد «حتی» الملحوظه المعطوفه علی أخری قبلها. والتقدیر عند البصریین : حتی یکون عزیزا من نفوسهم أو حتی أن یبین ...

۱- طبقا لما تقرر فی ص ۳۲۸ تحت عنوان : ثانیها.

۲- الجدب والقحط ...

(ح) يتساءل بعض النحاه عن معنى «حتى» فى قول العرب : «ما سلّم فلان حتى ودّع» ، وفى قول الشاعر :

ركب الأهوال فى زورته

ثم ما سلّم حتى ودّعا

فقيل إنها ابتدائيه تفيد الاستثناء هنا (فهى بمعنى : «إلا» التى تليها «أن») والاستثناء مفرغ فى الظرف. والتقدير ؛ ما سلم فى وقت إلا وقت ودّع الناس فيه.

وقيل إنها ابتدائيه ؛ بمعنى : لكن - ساكنه النون كالمألوف الكثير فيها - ومن شأن الابتدائيه ألا تقطع الصله المعنويه بين ما بعدها وما قبلها ، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جمله مستقله فى إعرابها - كما عرفنا - فيكون المعنى ما سلم فى وقت لكن ودع فيه. والمعنيان متقاربان.

(د) إذا دخلت «حتى» الابتدائيه على جمله لم يصح وقوع هذه الجمله خبرا عن مبتدأ أو عن ناسخ ... أو ... (١)

* * *

١- راجع البيان الخاص بهذا عند الكلام على الشرط الثالث ، ص ٣٢٢.

الأداه الرابعه : فاء السّببيه الجوابيه

: (۱)

معناها : يتّضح من الأمثله التّاليه :

۱ – لا يغضب العاقل فيفقد صواب الرأى ، ولا يتبلّد فيفقد كريم الشعور.

۲ – لست أنكر الفضل فأتّهم بالجحود أو بالحقد ، ولست أبالغ فى الثناء ؛ فأتهم بالغفله أو الرياء.

۳ – لا تصاحب غادرا فينالك غدره ، ولا تأتمن خائنا فتصيبك خيانته.

۴ – أتعرف لنفسك حقها فتصونها عن الهوان؟ وهل تدرك أن الكبر كالضّعه ؛ كلاهما بلاء فتحذره؟

إن الناطق بمثل : «لا يغضب العاقل ؛ فيفقد صواب الرأى» ... يريد أمرين معا ، هما : نفى الغضب عن العاقل ، وبيان ما يترتب على نفيه من عدم فقد الرأى الصّائب ؛ فكأنه يقول : العاقل لا يغضب ؛ فيترتب على عدم غضبه أنه لا يفقد صواب الرأى ، أى : لا يغضب ، فلا يفقد سديد الرأى. فما بعد «الفاء» مسبب عما قبلها ، وكلاهما منفى ، هنا (۲).

۱– تجرى عليها الأحكام العامه التى سبقت فى رقم ۲ من هامش ص ۲۹۸.

۲– لكى يكون المعنى – فى هذا المثال وأشباهه – غايه فى الوضوح نلاحظ عند استخلاصه الأمور الآتيه التى تشترك فى تكوينه ، والتى سيجىء تفصيل الكلام عليها بعد قليل ، وأهمها : ا – أن فاء السببيه هى للعطف أيضا فتفيد الترتيب والتعقيب مع السببيه. ب – أن المعطوف بها هو المصدر المؤول من أن المضمره وجوبا وما دخلت عليه. ح – أن المعطوف عليه لا بد أن يكون مصدرا مؤولا كذلك. ولا بد أن يكون موجودا ، ولو من طريق التصيد. د – أنها إذا وقعت بعد نفى فقد يكون المنفى هو ما قبل الفاء وما بعدها معا ؛ كما فى هذا المثال. وقد يكون أحدهما وحده ؛ (طبقا للبيان الهامّ الأساسىّ الذى فى ص ۳۳۸) والاهتداء إلى المنفى أمر ضرورى لسلامه المعنى وتطبيقا لهذه الأمور نقول فى المثال الأول لاستخلاص معناه : لا يكون من العاقل غضب ففقد صواب الرأى – أىّ : لا يكون من العاقل غضب يعقبه ويتسبب عنه فقده صواب الرأى. ولما كان السبب (العله) وهو غضب : العاقل منفيا وجب أن يكون المسبب عنه منفيا كذلك ، وهو فقده صواب الرأى : وبهذا يكون النفى منصبا على ما قبل الفاء وما بعدها معا وينتهى الأمر إلى أن المعنى المراد هو : لا يغضب العاقل ؛ فلا يفقد صواب الرأى. وهكذا الباقى.

والناطق بمثل : لا يتبلّد فيفقد كريم الشعور ، يريد أمرين معا ؛ هما : عدم التّبلّد ، وما يترتب عليه من عدم فقد الشعور الكريم ؛ فكأنه يقول : لا يتبلّد ، وعدم تبلّده يؤدى إلى عدم فقده الشعور الكريم ، أى : لا يتبلّد فلا يفقد كريم الشعور ... فما بعد الفاء مسبب عما قبلها. وكلاهما منفى هنا أيضا.

والناطق بمثل : لست أنكر الفضل فأتهم بالجحود ... يريد الأمرين ، عدم إنكار الفضل ، وما يؤدى إليه من عدم الاتهام بالجحود. ومثل هذا يقال فى الشطر الثانى من المثال.

والناطق بمثل : لا تصاحب غادرا فينالك غدره ... يريد أمرين معا ؛ النهى عن مصاحبه الغادر ، وبيان ما يترتب على مصاحبته من الإصابه بغدره. ومثل هذا يقال فى بقيه المثال.

والناطق بمثل : أتعرف لنفسك حقها ؛ فتصونها عن الهوان؟ يريد أمرين ؛ سؤال المخاطب عن معرفته حق نفسه ، وبيان ما تؤدى إليه هذه المعرفه. كما يسأله عن إدراكه حقيقه الكبر والضعه ، وبيان ما يترتب على هذا الإدراك ...

فنلحظ فى كل الأمثله السالفه - وأشباهها - أن «الفاء» تتوسط أمرين السابق منهما ، هو «العله» أو «السبب» فى المتأخر الذى يليها ، ولهذا سميت : «فاء السببيه» ، أى : «الفاء» التى معناها الدلاله على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، ولا بد - هنا - أن يليها مضارع منصوب.

كما نلحظ شيئا آخر ؛ هو : دلالتها على «الجواب» (١) والمراد من دلالتها على الجواب أن ما بعدها مترتب على ما قبلها ترّتب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان ما قبلها مشتملا على استفهام ؛ كالمثال الرابع ، أم غير مشتمل عليه ، كبقيه الأمثله. ولهذا توصف بأنها : «الجوابيه (٢)» أى : التى تدل على أن ما بعدها

١- سبق الإيضاح الوافى لمعنى : «الجواب» ، وتحديد الغرض منه عند الكلام على «إذن» الناصبه ، ص ٢٩٠ ؛ فأمر الجواب هنا وهناك واحد. أما المعنى والعمل فمختلفان من نواح متعدده. ويزيد النحاه هنا : أن «فاء السببيه» لا بد أن يسبقها نفى محض أو طلب (أو ملحق بهما ، كما هو مبين فى عملها فى الصفحه التاليه) وكلاهما يشبه الشرط فى أن مضمونه غير محقق الوقوع ولا مقطوع بحصوله ، وما بعد الفاء مسبب عما قبلها ؛ كتسبب جواب الشرط على فعل الشرط. هذا ، والعدول عن العطف المحض بالفاء إلى العطف مع نصب المضارع بأن المضمره وجوبا هو الذى يدل على التسبب.

٢- سبق الإيضاح الوافى لمعنى : «الجواب» ، وتحديد الغرض منه عند الكلام على «إذن» الناصبه ، ص ٢٩٠ ؛ فأمر الجواب هنا وهناك واحد. أما المعنى والعمل فمختلفان من نواح متعدده. ويزيد النحاه هنا : أن «فاء السببيه» لا بد أن يسبقها نفى محض أو طلب (أو ملحق بهما ، كما هو مبين فى عملها فى الصفحه التاليه) وكلاهما يشبه الشرط فى أن مضمونه غير محقق الوقوع ولا مقطوع بحصوله ، وما بعد الفاء مسبب عما قبلها ؛ كتسبب جواب الشرط على فعل الشرط. هذا ، والعدول عن العطف المحض بالفاء إلى العطف مع نصب المضارع بأن المضمره وجوبا هو الذى يدل على التسبب.

بمنزله الجواب لما قبلها ؛ فمعناها هو : «الدلاله على السببيه والجوابيه» معا.

ولما كان معناها الدلاله على «السببيه والجوابيه» معا سميت : «فاء السببيه الجوابيه». لكن شاع الاكتفاء بتسميتها : «فاء السببيه» ؛ اختصارا ، مع إراده أنها تدل على «الجواب» أيضا ، فهى عند الاختصار اللفظى أو عدمه يراد منها الدلاله على الأمرين مجتمعين. وبهذا جرى العرف بين النحاه - وغيرهم - فإذا ذكرت فاء «السببيه» مطلقه من التقييد كان المراد منها : «فاء السببيه الجوابيه» التى ينصب بعدها المضارع «بأن» مضمره وجوبا بالشرط الذى سنعرفه ... وقد صار هذا الاسم المختصر خاصّا بها مقصورا عليها(١) ...

ومع دلالتها على «السببيه الجوابيه» تدلّ معهما كذلك على «الترتيب والتعقيب» ، لأنها «فاء عطف» أيضا ؛ فالترتيب يوجب أن يتأخر ما بعدها عما قبلها فى زمن تحققه ، إذ المسبّب متأخر فى الوجود عن السبب حتما. والتعقيب يوجب أن يكون زمن التأخر قصيرا ، لا مهله فيه ؛ كما هو الشأن فى الفاء العاطفه

من كل ما تقدم يتبين أنها تفيد «السببيه الجوابيه» ، مع الدلاله على «الترتيب والتعقيب».

* * *

عملها :

فاء السببيه حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب ، مع دلالته على «السببيه. الجوابيه» - طبقا لما شرحنا - ويختص بالدخول على المضارع المنصوب «بأن» المضمره وجوبا. وهو يعطف المصدر المؤول من «أن» وما دخلت عليه من الجمله المضارعيه ، على مصدر قبله (٢) وعملها مقصور على هذا العطف. ولا يجوز الفصل بين فاء السببيه والمضارع بغير «لا» النافيه ، إن اقتضى المعنى وجودها.

١- قد تدل الفاء التى للعطف المحض (وهى : التى لا ينصب بعدها المضارع «بأن» المضمره وجوبا) على السببيه ، وتفيد ترتب أمر على أمر ، ولكنها - بالرغم من هذا - لا تسمى اصطلاحا «فاء السببيه» ؛ نحو : يتغذى النبات فينمو - يشرب المريض الدواء فيبرأ - عطش الزرع فجف - اشتدت الريح فأسقطت الثمار الناضجه. وعلى هذا ، كل «فاء» ينصب بعدها المضارع بأن مضمره وجوبا لا بد أن تكون «للسببيه» ولا عكس - وقد أشرنا لما تقدم فى «باب العطف» عند الكلام على فائه ، ج ٣ م ١١٨ ص ۴۶۴ -

٢- فالعطف بها عطف مفرد على مفرد. والبيان فى ص ٣٣۶ وما بعدها.

ولا تكون هذه «الفاء» للسببيه الجوابيه إلا بشرط أن يسبقها - فى الأغلب (١) - أحد شيئين ؛ (إما النفى المحض ، أو ما ألحق به) ، (وإما الطلب المحض ، أو ما ألحق به). فإن لم يسبقها شىء مما تقدم لم يصح - فى الأغلب (٢) - اعتبارها سببيه جوابيه. وفيما يلى التفصيل الخاص بهذا الشرط :

النفى المحض ، وما ألحق به :

(ا) المراد من النفى : سلب الحكم عن شىء بأداه معينه (٣). وهذه الأداه النافيه قد تكون حرفا ؛ (مثل : لا - ما - لم - لن ...) وقد تكون فعلا ، (مثل : ليس - زال) ... وقد تكون اسما ؛ (مثل : غير ...) نحو : لا يهمل الصانع فيقبل على صناعته الناس - ليس الأحمق مأمونا فتصاحبه - الأديب الظريف غير حاضر فيؤنسنا.

ويلحق بالنفى : التشبيه المراد به النفى بقرينه داله عليه ، كقول الجندى لزميله المتكبر : (كأنك القائد فنطيعك) ... وكذا التقليل المراد به النفى - أحيانا - بقرينه ؛ ومن ألفاظه : «قلّما» و «قد» ؛ نحو : (قلّما يشيع الظلم والخلاف فى أمّه فتنهض. بهذا خبّرنا التاريخ ، وقطع به) - (أيها المتحدث عن الشجاعه فى الحروب ، وما حملت سيفا ، ولا اقتحمت معركه ؛ قد كنت فى معركه فتصفها) ... فالمعنى فى الأمثله السالفه منفى ؛ أى : ما أنت بالقائد فنطيعك - لا يشيع الظلم والخلاف فى أمه فتنهض - ما كنت فى معركه فتصفها.

(ب) والمراد بالمحض ؛ الخالص من معنى الإثبات ؛ فلا يوجد فى الكلام

١- هذا الشرط واجب فى أغلب الحالات ؛ لأن هناك ست حالات ، أخرى ، يجوز فى كل منها اعتبار الفاء سببيه مع فقد الشرط. وستجىء فى ص ٣٥١.

٢- المراد من النفى معروف شائع. ولكن الشراح - كعادتهم - يتناولونه بالتعريف والتحديد ؛ فيقولون عنه : إنه سلب الحكم عن الشىء ، أو : رفع النسبه الثابته بين شيئين ، أو إزاله الإسناد الموجب بينهما ... أو .. وكل هذه التعريفات - وغيرها - يرمى إلى غرض واحد ؛ هو سلب الحكم الموجب ، ويوضحوها بما يأتى : من قال : «محمود عادل» ، فقد أثبت له العدل ، أو : نسب له العدل ، أو ، أسند إليه العدل ، أو حكم عليه بالعدل ... وكلها عبارات متحده المدلول. فإذا قال : ما محمود عادلا. فقد سلب عنه ما ثبت له ، أو أزال ما نسب إليه ، أى : أزال النسبه السابقه ، أو ما أسند إليه ، أو رفع الحكم السابق ... هذا ، وفى الأمثله التاليه توضيح ما سبقت الإشاره الهامّه إليه ؛ (فى. «د» من هامش ص ٣٣١) وهو أن النفى قد يكون منصبا على ما قبل الفاء وما بعدها معا ، وقد يكون منصبا على أحدهما فقط.

مـا ينقض معناه ، مثل : «إلّا» الاسـتثنائيه التى تنقض النفى (١) ، ومثـل نفى آخر بعـده يزيـل أثره ، ويجعل الكلام مثبتا ؛ لأن نفى النفى إثبات ، كما هو معروف. ومن أمثله النفى المحض : لا يسـقط المطر فى الصحراء فينبت الكلأ ... وكذا الأمثله التى تقدمت فى أول البحث.

فإن نقض النفى بإلا الاستثنائيه ، وكانت قبل فاء السببيه ، لم يصح نصب المضارع ووجب رفعه ، على اعتبار هذه الفاء للاستئناف ، أو للعطـف المجرد (٢) ، وليست للسـببيه ؛ نحو : لاـ يشاهـد الخبير أعمالاـ إلا المشـروعات العظيمه ؛ فيعلن رأيه فيها - لم أشتر مطبوعات إلا الكتب النافعه ؛ فأستوعبها - ما اكتسبت غنى إلا المال الحلال فأنفقه.

أمّـا إن نقض النفى «بإلاـ» الاسـتثنائيه ، وكـانت بعـد الفاء والمضارع ... فيجوز فى المضارع الرفع والنصب (٣) ؛ نحو : لاـ يشاهد الخبير أعمالا فيعلن رأيه فيها إلا المشـروعات العظيمه - لم أشتر مطبوعات فأسـتوعبها إلا الكتب النافعه - ما اكتسـبت مالا فأنفقه إلا المال الحال. وقول الشاعر :

وما قام منا قائم فى ندىّنا

فينطق إلا بالتى هى أعرف (٤)

فيجوز فى كل هذه الأفعال المضارعه - ونظائرها - الرفع والنصب (٥) ...

ومثال نقض النفى بنفى آخر يتلوه فيزيل أثره : ما تزال تحسن المعامله فتكتسب حبّ الناس. فقد وقع بعد «ما» النافيه نفى آخر هو «تزال» فانقلب المعنى مثبتا بسببه ، وفى هذه الصوره يجب رفع المضارع ، ولا يصح نصبه.

١- وهى تنقض النهى أيضا - كما سيجىء عند الكلام عليه فى ص ٣٤٦.

٢- وكلاهما يعينه المقام ، وما يقتضيه المعنى.

٣- هذا عند سيبويه ومن وافقه. أما ابن مالك وموافقوه ، فيوجبون الرفع. وفى رأى سيبويه تيسير يدعو لتفضيله.

٤- أحسن وأفضل.

٥- وينبنى على نقض النفى «بإلا» قبل «الفاء» ، أو بعدها ما يأتى : إذا قلت : ما زارنى أحد إلا الوالد فأكرمه - .. فإن كان الضـمير (الهـاء) عائـدا على : «أحـد» جـاز رفع المضـارع أو نصـبه ؛ لوقوع النقض بعـد «الفـاء» ومـا دخلت عليه ، والأصل : ما زارنى أحد فأكرمه إلا الوالد. وإن كان الضمير عائدا على «الوالد» وجب الرفع ؛ لوقوع النقض قبل «الفاء» وما دخلت عليه.

وهل من النفى المحض النفى الواقع بعد : «الاستفهام التقريرى» (١) ؛ كقول الوالد يعاتب ابنه العاق : ألم أتعهد شئونك صغيرا ؛ فتتذكر فضلى؟ - ألم أجاهد فى سبيل إسعادك فتحمد جهادى؟

الصحيح جواز الأمرين ، النصب على اعتبار النفى محضا ، والرفع على اعتباره منقوضا وغير قائم ؛ بسبب همزه التقرير ، وبهما جاء القرآن. قال تعالى عن الكافرين : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِها ...) بنصب المضارع : «تكون». وقال فى آيه أخرى : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) ، برفع المضارع : «تصبح» (٢) ...

وإذا كانت فاء السببيه حرف عطف دائما ، والمعطوف بها هو المصدر المؤول بعدها - فأين المعطوف عليه؟

يقول النحاه : لا بدّ أن يكون المعطوف عليه مصدرا أيضا ، ليتشابه المعطوف والمعطوف عليه فى المعنى المجرد (٣). وفى هذه الحاله يتحتم أن يكون العطف عطف مفردات لا عطف جمل. فإن وجد مصدر فى الكلام قبلها فهو المعطوف عليه ، وإن لم يوجد وجب تصيده من ذلك الكلام السّابق ، وليس لهذا التصيد ضابط

١- الاستفهام الحقيقى هو : طلب معرفه شىء مجهول - حقا - للمتكلم. فهو يريد أن يعرفه. أما الاستفهام التقريرى فيراد به - غالبا - ثبوت مدلول الشىء المسئول عنه ، المعلوم للمتكلم ؛ وتقريره فى نفس المخاطب ، والسامع ، أى : طلب الاعتراف بوقوعه والموافقه على حصول مدلوله. فإن كان الاستفهام عن شىء منفى صار المعنى - غالبا - مثبتا بسبب الاستفهام المراد منه التقرير ؛ نحو : ألم تحضر فأحسن إليك. فالمعنى : أنك حضرت فعلا ، فأحسنت إليك. ومنه (ألم نشرح لك صدرك ..) وبسبب أنه يتضمن ثبوت المعنى المنفى ، غالبا ، وتقرير حصوله بغير نفى ، قال بعض النحاه : إن المضارع لا ينصب معه بعد الفاء ، وأن ما ورد منه منصوبا - كالآيه الأولى (أفلم يسيروا فى الأرض فتكون ...) فلمراعاه صوره النفى ، ومظهره اللفظى ، لا معناه ، أو لمراعاه الاستفهام فى الكلام ، فما بعد الفاء - فى هذه الصوره التى يراعى فيها الاستفهام - يكون جوابا للاستفهام ؛ لا للنفى. ولا يعنينا هذا الخلاف وما تفرع عنه من فروع كثيره. إنما الذى يعنينا هو جواز الرفع والنصب مع ملاحظه أن المعنى على أحدهما يخالف المعنى على الآخر حتما. ولهذا تكمله هامه فى رقم ٣ من هامش ص ٣٤١ (وتجىء إشاره موجزه - فى رقم ١ من ص ٣٥١ - لبعض ما سبق)

٢- انظر رقم ١ من ص ٣٥١ وقيل : إن كان ما بعد الفاء مسببا عما قبلها نصب المضارع ؛ كالآيه الأولى. وإلا رفع كالثانيه ؛ لأن رؤيه نزول المال ليست سبب الخضره.

٣- مما يوضح هذا ما سبق فى ص ٣٠٩ و ٣١٠.

أو قاعده ، وإنما المراد الوصول بطريقه - أىّ طريقه - إلى مصدر لا يفسد به المعنى مع العطف. فمثال المصدر الصريح المذكور قبل الفاء ، الصالح لأن يكون معطوفا عليه : - ما هذا إسرافا ؛ فتخاف الفقر - ما الشجاعه تهوّرا فتهمل الحذر. والتقدير : ما هذا إسرافا فخوفك الفقر ، وما الشجاعه تهورا فإهمالك الحذر ، أى : ما هذا إسرافا يترتّب عليه خوفك الفقر. وما هذه شجاعه يترتب عليها إهمالك الحذر ...

ومثال المصدر المتصيّد : لا يتوانى المجدّ فتفوته الفرصه - لا تزهد فى المعروف فتخسر أنفس الذخائر ... التّقدير : لا يكون من المجدّ توان ففوات الفرصه إياه - لا يكن منك زهد فى المعروف فخسارتك أنفس الذخائر. أى : لا يكون من المجدّ توان يترتب عليه فوات الفرصه إياه - لا يكن منك زهد فى المعروف يترتب عليه خسارتك أنفس الذخائر.

فإن لم يوجد قبلها مصدر صريح ، ولا ما يصلح أن يتصيّد منه المصدر - كالجمله الاسميه التى يكون فيها الخبر جامدا - نحو : ما أنت عمر فنهابك ، فنصب المضارع ممنوع عند بعض النحاه ؛ لفقد المعطوف عليه. وتكون الفاء للاستئناف والجمله بعدها مستقله فى إعرابها عما قبلها ، أو الفاء لمجرد العطف الخالى من «السببيه» والجمله بعدها معطوفه على الجمله قبلها ، ويكون الكلام عطف جمله على جمله. ويجيز آخرون فى تلك الجمله وأشباهها تصيد مصدر من مضمون الجمله الجامده ، ومن لازم معناها ، كأن يقال فى المثال السالف : ما يثبت كونك عمر فهيبتنا إيّاك ... أى : ما يثبت كونك عمر ثبوتا يترتب عليه أن نهابك ... والأخذ بهذا الرأى أنسب ، لتكون القاعده مطرده.

والنحاه يسمون العطف على المصدر المتصيّد : العطف على المعنى والتوهم (١).

١- سبق الكلام على عطف «التوهم» لمناسبه أخرى فى ج ١ م ٤٩ عند الكلام على زياده ب «باء الجر» ... ص ٥٥٢ وكذلك فى ج ٣ م ١٢٢ ص ٤٨٤ باب «العطف» وأوضحنا رأينا فيه ، وحكمنا عليه.

زياده وتفصيل :

(ا) يعرض النحاه هنا لمسأله هامه دقيقه ، ويعطونها من العنايه والتوفيه ما يناسبها ؛ وهى مسأله النفى (١) الذى قبل الفاء المسبوقه بجمله ؛ أينصبّ على ما قبلها وما بعدها معا ، أم ينصبّ على أحدهما فقط؟ وما نوع الفاء وضبط المضارع فى الصور المختلفه (٢)؟ ويجيبون : إن الأمر يتوقف على المعنى ، وما يقتضيه السياق ؛ فقد يستدعيان تسليط النفى على ما قبلها وما بعدها معا ، وقد يستدعيان تسليطه على أحدهما دون الآخر ... ثم هما قد يقتضيان اعتبار الفاء للاستئناف الخالص ، أو للعطف المحض وحده ، أو للعطف مع إفاده «السببيه الجوابيه» ... والقرينه وحدها هى التى توجه إلى المراد ؛ فلا بد منها ، وإلا وجب العدول عن هذا الأسلوب إلى غيره مما لا يثير مشكلات فى الضبط أو المعنى. وفيما يلى البيان :

... إذا قلت : «ما تحضر فتحدثنا» ... جاز رفع الفعل : «تحدّث» على أحد اعتبارات ثلاثه ؛ وجاز نصبه على أحد اعتبارين. ولكل واحد من الخمسه أثره الإعرابى والمعنوى الذى يخالف الآخر ، واختيار واحد منها دون غيره متوقف على مناسبته المعنى والسياق ، ولا يصح اختيار واحد دون التقيد بهذه المناسبه ، وإلا كانت اللغه عبثا وفوضى. فأوجه الرفع الثلاثه هى :

١ - الرفع ؛ على اعتبار الجمله الأولى منفيه المعنى ، و «الفاء» للاستئناف الخالص ؛ فما بعدها جمله مستقله فى إعرابها عن الأولى ، فلا تتأثر بنفى الأولى. فكأنك تقول : أنت ما تحضر فى المستقبل ... ، ولهذا أنت تحدثنا الآن. إنما قلنا فى «المستقبل» مع أن المضارع يصلح للحال والاستقبال إن لم يوجد مانع - لوجود ما يمنع الاستقبال هنا ؛ وهو التخاطب مع شخص معين ؛ فلا يصح أن تنفى عنه الحضور فى الزمن الحالى مع أنك تخاطبه فيه خلال حضوره. وقلنا : «الآن» ، لأن الزياره فى المستقبل منفيه ؛ فلا يقع فى المستقبل حديث ؛ إذ هو منفى تبعا لها ؛ فلم يبق إلا أن يكون وقت الحديث هو الآن ، أى: وقت الكلام.

ومثله قولك للمسافر : لن أراك عده أشهر ؛ فأودعك داعيا لك ، حزينا لغيابك. تريد : لن أراك فى المستقبل (٣) ... فأنا أودعك الآن. فالنفى فى المثالين السالفين

١- ومثله النهى - وسيجىء أيضا -.

٢- انظر «ج» من ص ٣٤٢.

٣- لأن الحرف «لن» ينفى معنى المضارع فى المستقبل.

مقصور على الأولى وحدها ، والفاء فيهما للاستئناف المجرد.

٢ - الرفع على اعتبار «الفاء» متجرده للعطف المحض ، تعطف المضارع بعدها على المضارع المنفى قبلها ، وفى هذه الصوره يتحتم أن يكون المعطوف كالمعطوف عليه فى الإعراب (رفعا ، ونصبا ، وجزما) وأن يكون مثله فى النفى الذى يقع عليه ، ففى المثال السابق يكون التقدير : ما يحصل منك حضور فى المستقبل ، فما يحصل منك تحديث فيه ، فالفعلان مرفوعان ، ومنفيان وزمنهما مستقبل محض للسبب الذى فى الوجه السالف. ولو قلنا : لن تحضر فتحدثنا - لكان المضارعان منصوبين ومنفيين ، ومستقبلين كذلك. ولو قلنا : ألم تحضر فتحدثنا .. لكانا مجزومين ومنفيين أيضا (١) ؛ فالثانى تابع للأول فى إعرابه ، وفى نفيه ؛ كما نرى (٢). والعطف هنا عطف الفعل المضارع وحده - دون فاعله - على مضارع وحده دون فاعله ؛ فالعطف عطف مفردات ، لا عطف جمل (٣) ...

٣ - الرفع على اعتبار الجمله الأولى كلها منفيه و «الفاء» متجرده للعطف المحض - كما سبق - ولكنها تعطف الجمله المضارعيه كلها على الجمله المضارعيه السابقه - ولا تعطف المضارع وحده على نظيره السابق - وفى هذه الصوره يستقل المضارع بعد الفاء بإعرابه ، ولا يتبع فيه الأول. وتكون الجمله الثانيه معطوفه على الأولى ، منفيه مثلها أو غير منفيه على حسب ما يقتضيه المعنى ، وتدل عليه القرائن فيصح أن يكون المعنى فى المثال السالف : ما تحضر فى المستقبل فما تحدثنا فى المستقبل ، لأن الحضور لن يحصل ، فلن يحصل تحديث. ويصح أن يكون المراد : ما تحضر فى المستقبل ، فأنت تحدثنا الآن ؛ ليكون تحديثك الحالى تعويضا عن فقده فى المستقبل. وفى هذه الصوره يتمحض العطف للربط المجرد بين الجملتين حتما. ولكنه لا يقتضى تسرّب النفى من الأولى إلى الثانيه اقتضاء واجبا. فقد يتسرب منها إلى الثانيه ، أو لا يتسرب على حسب القرائن.

١- كما سيجىء فى «ج» و «د» من ص ٣٤٢.

٢- سبق (فى ج ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١) الكلام على عطف الفعل على الفعل ، وعطف الجمله على الجمله ، والفرق بينهما ، وآثار كل.

٣- انظر ما يتصل بهذا فى «ج» من ص ٣٤٢.

أما الوجهان الخاصان بالنصب فهما :

١ – النصب على اعتبار «الفاء» سببيه جوابيه ؛ فالمضارع بعدها منصوب بأن المضمره وجوبا ، وما بعدها مسبب عما قبلها وجواب للنفى – كما شرحناه (١) آنفا – وهى فى الوقت نفسه عاطفه ؛ فالمصدر المؤول بعدها منفى ؛ لأنه معطوف على مصدر قبلها منفى أيضا فالعطف عطف مفردات. والنفى مسلط على ما قبلها وما بعدها ، فمعنى المثال السابق لا يكون منك حضور فى المستقبل ؛ فلا يكون منك تحديث (٢) فيه ؛ أى : لا يكون منك فى المستقبل حضور يترتب عليه ويقع يسببه تحديث ... فالثانى منفى بنفى الأول ؛ لأن زوال السبب مؤذن بزوال المسبب. أى : أن المعنيين منفيان.

وقد يخطر بالبال السؤال التالى : أليس المعنى فى هذه الصوره كالمعنى فى الصورتين الثانيه والثالثه من المضارع المرفوع : حين يعطف وحده على الفعل السابق ، أو تعطف جملته على الجمله السابقه؟

الجواب : لا. فإن المضارع حين يكون منصوبا بأن المضمره وجوبا بعد الفاء ، تكون هذه الفاء «للسببيه الجوابيه» فتدل – حتما – على أن المعنى بعدها مسبب عما قبلها ، وجواب للنفى ، مع دلالتها – فوق ذلك – على العطف وإفادتها الترتيب والتعقيب. أما فى حاله عطف الفعل المضارع على المضارع أو عطف جملته على الجمله التى قبل الفاء – فإن الفاء تكون للعطف المجرد الذى تدل معه على مجرد الترتيب والتعقيب ، فلا سببيه ، ولا جوابيه. هذا إلى أن عطف الجمله الفعليه بالفاء التى للعطف المجرد على جمله أخرى منفيه لا يوجب أن تكون المعطوفه منفيه كالمعطوف عليها ، فقد تتبعها فى النفى أو لا تتبعها على حسب القرائن. – كما أسلفنا –.

٢ – النصب على اعتبار أن ما بعد الفاء «قيد» فيما قبلها ، وأن النفى منصبّ على «القيد» حتما ، أما «المقيّد» وحده مجردا – أى : بغير نظر إلى قيده – ففى الرأى الرّاجح قد يقع عليه النفى أو لا يقع ؛ تبعا للسياق والقرينه ، فليس من

١– فى ص ٣٣١ و ٣٣٢.

٢– لا يصح أن يكون المضارع للحال هنا ، لما تقدم أن النواصب كلها تخلص المضارع للمستقبل المحض.

اللازم أن يشمله النفى الذى يقع على «القيد» لا محاله (۱) ، فإذا قلت : ما جاء محمد راكبا. «فالركوب» «قيد» فى المجىء. وهذا القيد (الركوب) منفى قطعا. أما حكم المقيّد وحده ، وهو «المجىء» المطلق (۲) فقد يكون منفيّا (أى : لم يقع) ، وقد يكون غير منفىّ. فعدم الركوب مقطوع به ؛ سواء أوقع المجىء أم لم يقع. والحكم بوقوع المجىء أو عدم وقوعه محتاج إلى قرينه أخرى تعينه ...

وعلى هذا الأساس يصح أن يتجه الفهم فى المثال الأسبق ، (وهو : ما تحضر فتحدثنا). إلى أنّ التحديث «قيد» للحضور. والقيد منفى - لا- محاله - فى حالتى الحضور وعدمه (۳). أما الحضور نفسه بغير تحديث فقد يكون منفيّا أو غير منفى. فهو مسكوت عنه ، يحتاج إلى ما يعيّن أحد الأمرين ؛ شأنه شأن التقييد بالحال ؛ فكأنك تقول : ما تحضر متحدثا. فالتحديث هو القيد المنفى دائما ، والحضور هو المقيّد المسكوت عنه ، إذا نظرنا إليه وحده بغير قيده ، أو : كأنك تقول : ما يكون منك حضور يعقبه ويترتب عليه تحديث. فالتحديث هو المقطوع بنفيه. أما الحضور المطلق وعدمه فأمرهما للقرينه ؛ تعيّن أحدهما دون الآخر. وعلى هذا فالفاء للسببيه والمصدر المؤول بعدها معطوف على مصدر قبلها والنفى منصب على القيد وحده ، كما شرحنا. ومن هذا قول الشاعر :

ومن لا يقدّم رجله مطمئنه

فيثبتها فى مستوى الأرض يزلق

فكأنه قال : من لا يقدّم رجله مثبتا يزلق.

(ب) ويقول النحاه : إن المعنى قبل «فاء السببيه» قد يكون مثبتا ؛ بأن يتخطاه النفى إلى ما بعدها. بالرغم من وجود النفى قبلها - كما يفهم من بعض الحالات السابقه (۴) - فإن تسلّط النفى على ما قبلها فالفاء تفيد معنى التسبب الذى

۱- قد يعبرون عما سبق بقول أدق ؛ هو : أن المقيّد لا ينصب عليه النفى إلا فى حاله واحده هى التى يتقيد فيها ، ويتحقق فيها وجود القيد دون غيرها من بقيه الحالات التى لا تدخل فى دائره القيد ؛ فقد يشملها النفى أو لا يشملها ؛ على حسب القرائن. ويزيد الأمر وضوحا إذا رجعنا إلى «ب» ص ۳۰۲

۲- وهو غير المقيد بالركوب.

۳- وهو فى حاله العدم أحق وأولى ؛ إذ لا يمكن أن يحدثنا مع عدم مجيئه ، وانتفاء حضوره.

۴- الحاله الثانيه من حالات النصب.

بنصب بعده المضارع بأن مضمره وجوبا. وإن لم يتسلط على ما قبلها ، وبقى معناه مثبتا ، ومدلوله حاصلا موجبا - فالفاء لا تفيد التسبب (١) وإنما ينصب المضارع بعدها تشبيها لها بفاء السببيه.

(ح) عرفنا أن الرفع جائز فى ثلاث حالات ، وأن النصب جائز فى حالتين. وهذا الجواز فى الحالات الخمس مشروط بألّا يكون المضارع قبل فاء السببيه مجزوما ؛ مثل : ألم تحضر فأكرمك؟ فإن وجد جازم واقتضى المعنى عطف المضارع الذى بعد الفاء على المضارع الذى قبلها وجب أن يكون المعطوف مجزوما ومنفيا كالمعطوف عليه ؛ لأن هذا هو ما يقتضيه عطف المضارع على المضارع عطف مفردات (٢) ، ولا يصح إلا الجزم مع نفى المعنى عن المعطوف ، ما دام السياق يقتضى هذا العطف الذى يؤدى إلى النفى وإلى الجزم معا(٣).

وربما لا يوجد قبل الفاء فعل ، مثل : غير موجود أخوك فأكرمه ... وفى هذه الصوره يمتنع عطف الفعل على الفعل لعدم وجود فعل معطوف عليه ...

(د) تطبيقا على ما سبق من تسلط النفى على ما قبل الفاء وما بعدها معا ؛ أو على أحدهما وحده - يتعين تسليطه عليهما معا فى قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نارُ جَهَنَّمَ ؛ لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ...) ولا يصح تسليطه على القيد وحده دون المقيّد (وهو الجمله الأولى) لاستحاله أن يقضى الله عليهم بالموت فلا يموتوا ؛ فلا بد أن تكون الأولى منفيّه كذلك ، والفاء للسببيه. ويصح : (لا يقضى عليهم فيموتون ...) فتكون الفاء للعطف المجرد ، والمضارع بعدها مرفوع (إذ ليست للسببيه) فالفعل الثانى معطوف على الأول ، تابع له فى إعرابه وفى نفيه - كما قدمنا أول البحث - فالتقدير : لا يقضى عليهم ؛ فلا يموتون. والمعنى فى الحالتين واحد. مع ملاحظه ما أشرنا إليه من الفرق بين فاء السببيه والفاء المتجرده للعطف المحض. ولا مانع أن يكون العطف فى هذا المثال عطف جمل.

ومثل الآيه قولهم : «ما يليق بالله الظلم فيظلمنا» فيصح اعتبار «الفاء»

١- سماها بعض النحاه - كالخضرى - فاء المعيه.

٢- طبقا للحكم الخاص بعطف المضارع وحده على نظيره - (وقد سبق فى ج ٣ ، باب العطف ، م ١٢١ ص ٤٧٤).

٣- كما سبق ، فى رقم ٢ من ص ٣٣٩.

للسببيه ينصبّ النفى على ما قبلها ، وما بعدها معا ؛ والمضارع منصوب. أو : للعطف الخالص (١) بدون سببيه ؛ فيرفع المضارع ، والنفى عام أيضا ينصبّ على ما قبلها وما بعدها معا.

بخلاف نحو : «ما يحكم الله بحكم فيجور» حيث يتعين أن يكون النفى منصبّا على الثانى وحده ، باعتباره قيدا للأول ، أى : ما يكون منه حكم يترتب عليه جور (٢). ولا يصح نفى الأول لما يترتب عليه من أن يكون معناه : ما يحكم الله بحكم ... وهذا فاسد ؛ لأن الله يحكم فى كل وقت ...

ومن الأمثله لنفى الفعلين معا : لا يحب الريفى الأسفار ؛ فيشاهد عجائب البلاد الأجنبيه - ما ينظم فلان الشعر البليغ ، فينتفع به الأديب - لم يتنبه السّائق فينجو من الخطر - لا يسرف العربى فى الطعام ؛ فيشكو البطنه (٣) ، ولا يهمله ؛ فيشكو المخمصه(٤).

والضابط الذى يدل فى الأمثله السالفه - وأشباهها - على أن النفى منصب على الفعلين معا هو إعاده حرف النفى بعد فاء السببيه ، وتكراره بينها وبين المضارع فلا يفسد المعنى المراد.

ومن الأمثله لنفى الثانى وحده : (أى : لنفى القيد).

ما يسرق اللص فيسلم - لا يطول السهر فيستريح الجسم - لا يسىء التاجر المعامله فينجح ... - هذا لا يهمل التعلّم فينتفع ، ولا يترك العلماء فيستفيد. والضابط الذى يدل فى هذه الأمثله - وأشباهها - على أن النفى منصبّ على الثانى وحده (أى : على القيد) هو نقل حرف النفى من مكانه فى صدر الجمله الأولى ، ووضعه بعد الفاء مباشره وقبل المضارع الذى يليها ، فلا يفسد المعنى الأصلىّ بهذا الفعل. (٥) يجرى مع أداه النهى ما جرى مع أداه النفى من ناحيه عطف الفعل على الفعل ، وعطف الجمله على الجمله ، وتسلط النهى على ما قبل الفاء وما بعدها معا أو على أحدهما فقط ... و ... مع ملاحظه أن «لا» الناهيه تجزم المضارع حتما ، أما حروف النفى فلا تجزمه (٥) ...

١- سواء أكان عطف جمله على جمله ، أم عطف فعل على فعل.

٢- التقدير : يحكم الله بحكم فما يجوز - كما سيجىء.

٣- امتلاء البطن.

٤- الجوع.

٥- انظر «ب» من ص ٣٣٤ و ٣٤٦.

(ب) الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض.

الطلب المقصود هنا ثمانيه أنواع ؛ لكل منها معناه وحكمه ، ويكفى وجود واحد منها قبل «الفاء» ؛ فتكون سببيه ، ينصب بعدها المضارع بأن مضمره وجوبا إن لم يوجد مانع آخر. وهذه الثمانيه هى :

١ - الأمر.

٢ - النهى.

٣ - الدعاء.

٤ - الاستفهام.

٥ - العرض.

٦ - التحضيض.

٧ - التمنى.

٨ - الترجى ....

ولا خلاف فى أن السبعه الأولى هى من أنواع الطلب المقصود ؛ وإنما الخلاف فى الثامن : (الترجى) والصحيح أنه منها. وهذه الأنواع الثمانيه قسمان :

قسم يدل على الطلب المحض ، بأن يدل بلفظه نصّا وصراحه على الطلب مباشره ، من غير أن تجىء دلالته على الطلب تابعه لمعنى آخر يتضمنه ، ومن غير أن يكون محمولا فى أدائه على غيره. وينحصر هذا فى الأنواع الثلاثه الأولى : (الأمر - النهى - الدعاء) (١).

وقسم يدل على الطلب دلالته غير محضه ، بأن يجىء معنى الطلب تابعا لمعنى آخر يتضمنه (٢). ويدخل فى هذا القسم بقيه الأنواع الطلبيه ؛ فإنها محموله على الثلاثه المحضه.

وفيما يلى معنى كل واحد من الثمانيه (٣) ، وحكمه :

١ - الأمر ، ومعناه : طلب فعل شىء. ولا يسمى أمرا إلا إن كان صادرا ممن هو أعلى درجه إلى من هو أقل منه. فإن كان من أدنى لأعلى سمى : «دعاء». وإن كان من مساو إلى نظيره سمى : «التماسا».

١- ومثل هذا يجرى على المضارع بعد واو المعيه المسبوقه بطلب كما سيجىء عند الكلام عليها فى ص ٣٥٤.

٢- كما سيجىء البيان فى ص ٣٤٩.

٣- عرفنا فى ص ٣٣٦ أن فاء «السببيه» التى ينصب بعدها المضارع هى فى جميع أحوالها للعطف أيضا ؛ فتعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها ، أى : أنها تعطف مفردا على مفرد ، ولا شأن لها بعطف الجمل مطلقا. وعلى هذا لا تعطف جمله خبريه بعدها على جمله طلبيه قبلها ، ولا غير هذا من عطف الجمل أو سواها مما لا تعطفه.

وله صيغتان ، صيغه فعل الأمر الصريح : وهذه هى الأصيله ، وصيغه : «لام الطلب» الجازمه المختصه بالدخول على المضارع ، وهذه ملحقه بتلك ، وتسمى : «لام الأمر» إن كان الأمر بها من أعلى لأدنى ، و «لام الدعاء» إن كان من أدنى لأعلى ، و «لام الالتماس» إن كان من مساو لنظيره. فتسميتها «لام الطلب» أدق من تسميتها : «لام الأمر» لأن الطلب - والمقصود به هنا : طلب فعل شىء - يشمل الصور الثلاث.

فمثال الأمر الصريح : اغفر هفوه الصديق فيحمدك ، وانصحه فى السرّ فيتقبل نصحك ، وجامل الناس فيما لا يضر فتستريح ، ويدوم لك ودهم. ومثل : «خذ ، وهات» فى قول الشاعر :

من لى بسوق فى الحيا

ه يقال فيها : خذ وهات

فأبيع عمرا فى الهمو

م بساعه فى الطيبات

ومثال لام الطلب : لتكن طاعه الله أولى الأمور لديك فتسعد ، وليكن حرصك على أداء الواجب عقيده فتنهض وينهض وطنك ، ولتبتعد عن مواطن الشبهات فيرتفع قدرك.

فإن كان الأمر بصيغه اسم الفعل فالأحسن التيسير بقبول الرأى الذى يجعل الفاء بعده للسببيه ؛ نحو : صه فيهدأ النائم ، وتراك الشر ؛ فتأمن عواقبه ، ونزال إلى ميدان الإصلاح فتحبّ. (والمعنى : اسكت ، واترك ، وانزل ...) وكذلك إن كان الأمر بصيغه المصدر الواقع بدلا من التلفظ بفعله ؛ نحو : سكوتا فنسمع الخطباء ، أو بصيغه الخبر (١) ... ولكن الأبلغ والأشهر فى الحالتين - عند كثره

١- ومن الجمل الخبريه الداله على الأمر - قوله تعالى : (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلى تِجارَهٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذابٍ أَلِيم ، تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ ، وَتُجاهِدُونَ فِى سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ، وَيُدْخِلْكُمْ ..) بجزم المضارعين «يغفر» و «يدخل» فى جواب الجمله الخبريه المقصود بها الأمر ، والتقدير : آمنوا بالله ... وجاهدوا ... يغفر لكم .... وليس الجزم راجعا لوقوعهما جوابا للاستفهام : (هَلْ أَدُلُّكُمْ) ... لفساد المعنى على هذا ؛ لأن السؤال عن مجرد الدلاله والإرشاد بدون عمل آخر ، ممن اتجه إليهم السؤال ، لا يؤدى إلى أن يغفر الله ذنوبهم ، وأن يدخلهم الجنه ، فغفران ذنوب الناس لا يكون مسببا عن مجرد دلالتهم إلى ما ينجيهم وتوجيه الإرشاد إليهم. وإنما يتسبب عن الإيمان نفسه ، وعن الجهاد. وكثير من الأساليب الناصعه يجرى على نسق الآيه. ولا يزال الناس يقول أحدهم للآخر : تهتمّ بعملك وتجيده وتحرص عليه ، تفلح ، ويكثر رزقك. وينصح - - الوالد ابنه الطالب فيقول : تذاكر وتلتفت إلى دروسك تنجح. التقدير : اهتم بعملك وأجده. واحرص عليه ، تفلح - ذاكر والتفت تنجح ... وهكذا يجزم المضارع فى جواب الأمر الذى تكون صيغته غير صريحه ولا ملحقه بها. وهذا الجزم بعد

سقوط الفاء مباشره. فإن وجدت الفاء فالأيسر اعتبارها للسببيه ونصب المضارع بعدها ، وإن كان الأبلغ والأكثر رفعه ، وعدم اعتبارها للسببيه – كما قلنا – انظر الصفحه الآتيه – :

النحاه - ألّا تكون الفاء للسببيه.

٢ - النهى ، ومعناه : طلب الكفّ عن شىء. وأداته واحده ؛ هى : «لا ـ الطلبيه» وتسمى : «لا ـ ، الناهيه» إن كان النهى صادرا من أعلى لأدنى ؛ فإن كان من أدنى لأعلى سميت : «لا ، الدعائيه». وإن كان مساو سميت : «لا ، التى للالتماس» فتسميتها «لا الطلبيه» أولى ؛ لأن طلب الكف بها يشمل حالاتها الثلاث.

وإنما ينصب المضارع بعد فاء السببيه فى جواب النهى بشرط ألا ينتقض النهى بإلّا الاستثنائيه على الوجه الذى سبق إيضاحه فى النفى ونقضه (١) ؛ ومن الأمثله : لا تقل الخطأ فيشتهر جهلك ، ولا تخف العلم فتتهم فى مروءتك. ومثل قوله تعالى : (لا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذابٍ ...)(٢) وقولهم : لا تكتر مقاطعه الإخوان فيهون عليهم سخطك. ولا تبالغ فى وعد أو وعيد فتعجز ، ويستخفّ الناس بك.

فإن كان النهى بصيغه الاسم فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجعل الفاء بعده للسببيه ؛ نحو سيرا لا قعودا فتكسل ، وعملا لا بطاله ، فتفقد رزقك.

(٣) الدعاء. ومعناه : طلب فعل شىء ، أو الكفّ عنه ، بشرط أن يكون فى الحالتين من أدنى لأعلى. وإلا فهو أمر أو نهى إن كان من أعلى لأدنى ، والتماس إن كان بين متساويين - كما سبق -.

وصيغته فعل الأمر الأصيل المراد منه الدعاء ، وكذا المضارع المسبوق بلام الطلب (لام الأمر) ، أو بلا الطلبيه (الناهيه) مع إراده الدعاء بهما ... ومن الأمثله قول الشّاعر :

رب ، وفقنى فلا أعدل عن

سنن الساعين فى خير سنن

١- سبقت الإشاره - فى رقم ١ من هامش ص ٣٣٥ وفى «ه» من ص ٣٤٣ - إلى أن النهى يجرى عليه ما يجرى على النفى عند نقضه «بإلا». وعلى هذا إن كان نقض النهى قبل الفاء فلا ينصب المضارع بعدها. أما إن كان النقض بعدها فالرفع والنصب جائزان ...

٢- فيستأصلكم ويبيدكم.

وقول الآخر :

فيا ربّ عجّل ما أؤمّل منهمو

فيدفأ مقرور (۱) ويشبع مرمل (۲)

ومثل : ربّ : لتكن طاعتى لك على قدر فضلك ؛ فأفوز فوزا عظيما ، ولتكن أعمالى مقصوره على ما يرضيك ، فأنال أسمى الغايات ، ولا تتركنى لنفسى فأضلّ ضلالا عظيما ...

فإن كان الدعاء بصيغه أخرى لم ينصب المضارع - إلا فى الرأى الذى قصد به التيسير - ؛ كصيغه الاسم فى قولهم : سقيا لك فتسلم ، ورعيا لمن معك فتتجنبهم المخاوف ... وكصيغه الخبر المراد منه الدعاء (۳) ؛ نحو : يرزقنى الله الغنى فأنفق المال فى سبل الخير. وبعض الكوفيين يجيز النصب فى هذه الصور. ورأيه مقبول ، وفيه التوسعه التى أشرنا إليها ، وإن كان الأبلغ متابعه الأكثر.

۴ - الاستفهام (سواء أكان حقيقيّا ؛ وهو طلب معرفه شىء مجهول حقّا للمتكلم ، أم إنكاريّا ، أم توبيخيّا) (۴) ويشترط هنا ألا يكون عن معنى قد وقع قبل الكلام. ومن أمثلته قوله تعالى بلسان أصحاب النار : (... فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ ؛ فَيَشْفَعُوا لَنا ...) ، وقول الشاعر :

هل تعرفون لباناتى؟ فأرجو أن

تقضى ، فيرتدّ بعض الروح للجسد

۵ - العرض (۵) ؛ وهو الطلب برفق ولين. ويظهران - غالبا - فى صوت المتكلم ، وفى اختيار كلماته رقيقه داله على الرفق. ومن أدواته : «ألا» ؛ كقول الشاعر :

يا بن الكرام ألا تدنو فتبصر ما

قد حدثوك ؛ فما راء كمن سمعا

۱- من أصابه البرد الشديد.

۲- شديد الفقر.

۳- وقد يكون مرادا منه غير الدعاء كالآيه التى فى هامش ص ۳۴۵.

۴- سبق إيضاح الاستفهام الإنكارى والتوبيخى (فى ج ۲ ص ۲۳۵ م ۸۱) هذا وشرط عدم المضى يتمسك به أكثر النحاه ، ولا يتمسك به آخرون. وسيجىء البيان فى «ب» من الزياده والتفصيل (ص ۲۵۳) ومن التيسير المقبول عدم التمسك به. ويتمسك

الأولون أيضا بشرط آخر هو : ألا يكون الاستفهام بجمله اسميه فيها الخبر جامد. وقد سبق أنه لا داعى للتمسك به - فى ص ٣٣٧ -. أما بيان الاستفهام الحقيقى والتقريرى ففى رقم ١ من هامش ص ٣٣٦.

٥- سيجىء تفصيل الكلام على «العرض والتحضيض» فى باب : «لولا ولوما ...» ص ٤٧٧. وما بعدها

ومن أدواته – أحيانا – «لو» (۱) ؛ نحو : لو أوفق للكمال المستطاع فأبلغ غايه المنى ...

۶ – التحضيض ، وهو الطلب بشده وعنف. ويظهران – غالبا – فى صوت المتكلم ، وفى اختيار كلماته جزله قويه. ومن أدواته : «هلّا» ؛ نحو : هلّا حطمت قيود الاستبداد فتعزّ ، وهلّا قوضت حصون الاستعباد فتسود.

ومن أدواته أيضا : «لولا» ؛ نحو : لولا تدفع الظلم فيخاف الظالم ... وقول الشاعر:

لولا تعوجين يا سلمى على دنف

فتخمدى نار وجد كاد يفنيه (۲)

ومن أدواته – أحيانا – «لو» (۳) ؛ نحو : لو تحترم القانون فتأمن العقوبه.

۷ – التمنى ، وهو الرغبه فى تحقق أمر محبوب ؛ سواء أكان تحققه ممكنا ، أم غير ممكن. ولا يصح أن يكون فى أمر محتوم الوقوع (۴). وأشهر أدواته : «ليت» وهى الأصل ؛ كقوله تعالى : (يا لَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً). ونحو : يا ليت من يمنع المعروف يحرم المعروف ، فيذوق مراره الحرمان. وكقول الشاعر :

يا ليت أمّ خليد واعدت فوفت

ودام لى ولها عمر فنصطحبا

ومن أدواته – أحيانا – «لو» كقراءه من قرأ قوله تعالى : (فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) بنصب المضارع.

وكذا «ألا» (۵) نحو : ألا صديق مخلصا فينصحنا.

۱- لهذا النوع إشاره فى ص ۴۶۹.

۲- لهذا النوع إشاره فى ص ۴۶۹.

۳- ومن الأمثله – ستجىء فى رقم ۳ من هامش ص ۴۷۹ – أيضا قوله تعالى : (وَأَنْفِقُوا مِنْ ما رَزَقْناكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ، فَيَقُولَ : رَبِّ لَوْ لا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ ، فَأَصَّدَّقَ ، وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ...) أى : لولا تؤخرنى : أما المضارع : «أصّدق» فمنصوب بأن مضمره وجوبا بعد «فاء السببيه» وأما المضارع : «أكن» فمجزوم على اعتبار عدم وجود «فاء السببيه» وأنه مجزوم فى جواب الطلب ، وأن الكلام يتضمن شرطا مقدرا ؛ أى : إن تؤخرنى أكن ... وسيجىء الكلام على سقوط الفاء فى ص ۳۶۶.

۴- فلا يصح أن يقال : ليت غدا يجىء ... وقد سبق الكلام على التمنى فى ج ۱ ص ۴۷۳ م ۵۱ ثم انظر رقم ۳ من هامش ص ۳۶۶ ورقم ۲ من هامش ص ۳۷۱ حيث الإشاره لبعض الأحكام الخاصه بالتمنى غير الأصيل ؛ مثل : «لو».

٥- سبق الكلام على «ألا» المفيده للتمنى وإعرابها وحاجتها أو عدم حاجتها للخبر فى ج ١ ص ٥٤٠ م ٥٨.

٨ - الترجى ، وهو : انتظار حصول شىء مرغوب فيه ، ميسور التحقق. ولا يكون إلا فى الأمر الممكن ، ومثله التوقع (١). والكوفيون هم الذى يعتبرون الفاء بعده للسببيه ، والشواهد - ومنها القرآن - تؤيدهم (٢). نحو : لعلك تحسن اختيار الكلام ، فتفوز بإعجاب السامعين ، ولعل إعجابهم يبرأ من التزيد والتّحيّف ؛ فتدرك مبلغ توفيقك ، وحقيقه أمرك ...

تلك هى أنواع الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض. وقد عرفنا (٣) أن المحض منها ثلاثه ، وأنها سميت محضه لدلاله صيغها اللفظيه - نصّا وأصاله - على الطلب الصريح مباشره ؛ لا عن طريق تبعىّ أو ضمنىّ ، غير مباشر ؛ كدلاله انتمنى على الطلب ، فإن الطلب معه يجىء من طريق تبعىّ ؛ أى : من طريق غير مباشر ، إذ يلزم من تمنّى الشىء طلب مجيئه ... وكذلك العرض والحض وغيرهما من بقيه أنواع غير المحض ؛ فإنها تدل على الطلب من ذلك الطريق الضمنى ، غير المباشر ، بخلاف الثلاثه المحضه : (الأمر ، والنهى ، والدعاء) فإن صيغها صريحه فيه ؛ كما أسلفنا (٤) ...

١- سبق الكلام على الترجى والتوقع والإشفاق ، ومعنى كل ، فى الجزء الأول ص ٤٧٣ م ٥١.

٢- ومنها قوله تعالى : (لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ، أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرى ..) بنصب «تنفع» ومنه قوله تعالى : (يا هامانُ ابْنِ لِي صَرْحاً. لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبابَ ، أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ إِلى إِلهِ مُوسى) بنصب : «أطلع» ولا داعى للتأول فى الآيتين - وأشباههما - بقصد إبعاد الفاء عن السببيه.

٣- فى ص ٣٤٤.

٤- وفى الكلام على «فاء السببيه» يكتفى ابن مالك ببيت واحد هو : وبعد «فا» جواب نفى أو طلب محضين «أن» وسترها حتم نصب وتقدير البيت : و «أن» ، نصب بعد «فا» جواب نفى أو طلب محضين. وسترها حتم. (ويلاحظ أنه - كعادته - استعمل «أن» بمعنى «الحرف» أولا ، ثم عاد فاستعملها بمعنى الكلمه ، وأعاد الضمير عليها فى الأولى مذكرا ، وفى الثانيه مؤنثا. والأمران صحيحان - انظر هامش صفحتى ٢٦٥ و ٢٧٢ -. والمعنى : «أن» مستتره (مقدره) حتما بعد فاء السببيه التى فى صدر كلام يقع جوابا لنفى محض ، أو طلب محض. وفى هذا الكلام نقص واضح ؛ إذ لم يتعرض لأنواع النفى ، وأحكامها ، وشبه النفى. واقتصر فى الطلب على المحض من غير تفصيل ولا إبانه ، ثم عرض أبياتا تتعلق بحرف آخر غير فاء السببيه ؛ هو : «واو المعيه» ثم رجع للكلام على فاء السببيه بعد الرجاء فقال البيت السابع عشر : والفعل بعد «الفاء» فى الرّجا نصب كنصب ما إلى التّمنّى ينتسب - ١٧ يريد : أن المضارع بعد فاء السببيه الواقعه فى جواب الرجاء - ينصب بأن مضمره وجوبا ؛ كنصب - - المضارع بها إذا كان منتسبا للتمنى ؛ أى : جوابا للتمنى ؛ بأن كان بعد الفاء المسبوقه بالتمنى ، فكما ينصب بعد هذا ينصب بعد ذاك. (وستجىء إشاره لهذا البيت بمناسبه أخرى فى ص ٣٧٥).

«ملاحظه» : إذا لم توجد «فاء السببيه» قبل المضارع الذى يستحق النصب بها ، إما لعدم وجودها أصلا ، وإما لسقوطها وزوالها بعد وجودها ... فإن حكم هذا المضارع يتغير ؛ فيجزم على حسب البيان الخاص الذى سيجىء كاملا فى بحث مستقل (۱).

۱- فى ص ۳۶۶.

زیاده وتفصیل :

(ا) تقدم (۱) أن الفاء لا تكون سببيه ينصب بعدها المضارع «بأن» المضمره وجوبا إلا بشرط أن يسبقها إما النفى المحض أو شبهه ، وإما الطلب المحض أو غير المحض ... لكن هذا الشرط هو الأغلب فى أكثر الحالات ، فهناك حالات ست يصح اعتبار الفاء فى كل منها سببيه مع فقد هذا الشرط ، فعند اعتبارها سببه بنصب المضارع حتما ، بأن مضمره وجوبا ، وعند عدم اعتبارها لا ينصب. والأربعه الأولى تكون فى حالتى الاختيار والضروره الشعريه ، والأخيرتان خاصتان بالضروره الشعريه.

١ – الفاء الواقعه بعد نفى مسبوق باستفهام تقريرى ، نحو : ألم تشهد بدائع الأزاهير فى مطلع الربيع فتنعم بها؟ فيجوز رفع المضارع : «تنعم» ، ونصبه على أحد الاعتبارين (وقد سبق (۲) الكلام الجلىّ على هذا فى موضعه المناسب). ٢ – الفاء الواقعه بعد نفى قد نقض «بإلا» – الاستثنائيه ، وكان النقض بعد الفاء والمضارع ؛ نحو : ما تزورنا فتحدثنا إلا تسرّنا بطرائفك الأدبيه (۳).

٣ – الفاء الداخله على المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجواب الشرط ، أو بعدهما. نحو : من يهن فيقبل يسهل الهوان عليه ؛ ومن يسهل الهوان عليه يفقد كرامته ؛ فيحرم سعاده الحياه. فالفعلان : «يقبل ، ويحرم» ، يجوز نصبهما على اعتبار الفاء للسببيه ، ويجوز عدم النصب على اعتبارها ليست سببيه (۴) ...

ويقول النحاه : إن السبب فى جواز النصب هنا – حيث لا نفى ولا طلب – أن فاء السببيه تعطف المصدر بعدها على مصدر قبلها ، وفعل الشرط قبلها غير

١– فى ص ٣٣۴ وما بعدها.

٢– فى رقم ١ من هامش ص ٣٣۶ وفيها بيان المراد من الاستفهام التقريرى.

٣– وقد سبق شرح هذا عند الكلام على النفى ، فى «ب» من ص ٣٣۴.

۴– سيجىء فى الجوازم (ص ۴۴۶) الأوجه الأخرى الجائزه فى المضارع المتوسط بين جمله الشرط وجمله الجواب. ومن هذه الأوجه الجائزه الرفع ؛ فهناك الموضع المناسب.

محتوم الوقوع ؛ فأشبه الاستفهام والأمر وغيرهما من أنواع الطلب التى ليست محققه الوقوع. وأن عله جواز نصبه بعد فعلى الشرط والجواب معا هو أن الجزاء غير محقق الوقوع ، ولا محتم الحصول ، فالواقع بعده كالواقع بعد الاستفهام ونحوه ... هذا كلامهم. وكأنهم يرجعون هاتين الصورتين إلى «الطلب» تقديرا. ولا محل للتقدير ؛ فالعله الصحيحه هى محاكاه كلام العرب فى استعمالهم ، ليس غير ...

۴ - الفاء الداخله على المضارع المسبوق بأداه الحصر : «إنما» ؛ نحو : إنما أنت العالم فتفيد ؛ فيجوز نصب المضارع : «تفيد» على اعتبار الفاء سببيه ، وعدم نصبه على اعتبارها غير سببيه (۱).

وإلى هنا انتهت الحالات الأربع التى تقع فى النثر والشعر ، أى : فى حالتى الاختيار والضروره. ويليها الحالتان المقصورتان على الضروره الشعريه وهما :

۵ - الفاء الداخله على المضارع المسبوق بأداه الحصر : «إلا» ، نحو : ما تتكلم إلا فتحسن الكلام (۲).

۶ - الخبر المثبت الخالى من النفى ومن الطلب ومن الحصر «بإلّا» كقول الشاعر :

سأترك منزلى لبنى تميم

وألحق بالحجاز فأستريحا

۱- يذكر النحاه لهذه الحاله مثالا هو قوله تعالى : (إِذا قَضى أَمْراً فَإِنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) فى قراءه من نصب : «يكون» باعتبار الحصر منزلا منزله الطلب تأويلا. ولم يجعل المضارع منصوبا بعد الفاء فى جواب «كن» لعدم وجود قول : «كن» حقيقه ؛ إذ لا ينطق بها الله حين يريد خلق شىء من العدم ، وإنما هى كنايه عما يسمى «تعلق القدره تنجيزا بوجود شىء». هذا إلى أنه لا يجوز توافق الجواب والمجاب عنه فى صيغه الفعل والفاعل ؛ فلا بد من اختلافهما فيهما ، أو فى أحدهما ؛ فلا يقال قم تقم. ويقول ابن هشام - فيما نقله عنه والصبان : إن الجواب لا بد أن يخالف المجاب : إما فى الفعل والفاعل ؛ نحو : جئنى أكرمك ، أو فى الفعل ، نحو : أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم ، أو فى الفاعل ؛ نحو قم أقم. ولا يجوز أن يتوافقا فيهما.

۲- لم أجد فيما رأيته من المراجع النحويه مثالا من الشعر ؛ كى تتحقق فيه الضروره. فأمثلتهم المعروضه نثريه. ولعلهم يريدون ما يكون مثلها فى النظم.

فالمضارع : «أستريح» منصوب على اعتبار الفاء – للضروره – سببيه ، كما يقول كثير من النحاه (١).

(ب) قلنا (٢) إن أكثر النحاه يشترط فى فاء السببيه بعد الاستفهام ألا يكون الاستفهام عن أمر قد حصل فى الزمن الماضى حقيقه ؛ فيخرج نحو : لم أسأت إلى الصديق فيقاطعك؟ فلا ينصب المضارع : لأن الإساءه وقعت فعلا. وحجته أنه إذا سبك المصدر المؤول بعد الفاء كان هذا المصدر المؤول مستقبلا ، يجب عطفه على مصدر قبل الفاء ، ويجب أن يكون مستقبلا أيضا ؛ ليتحد «المعطوف والمعطوف عليه» فى الزمن – عملا بالرأى الراجح – فلو كان ما قبل الفاء ماضى الزمن لجاء المصدر «المعطوف عليه» ماضى الزمن أيضا ؛ فيختلف فى زمنه عن زمن المعطوف المستقبل.

أما الذين لم يشترطوا عدم المضى فحجتهم ما ورد من مثل : أين ذهب الرسول فنتبعه ، بنصب : «نتبع» مع أن المعنى فى ذلك قد وقع فى زمن مضى. ثم قالوا : إن لم يمكن الوصول إلى مصدر مستقبل من الكلام الذى قبل «الفاء» مباشره فمن الممكن تصيده والوصول إليه من مضمون ذلك ولازمه ؛ كأن نقول : ليكن منك إعلام بذهاب الرسول ، فاتّباع منا.

مع أن الرأى الأول دقيق محكم ، وله الأفضليه ، والاعتبار الأقوى – فالأنسب الأخذ بالرأى الثانى ليكون الحكم مطردا ، فيقل التشعيب والتفريع ، ولأن التقدير فيه روعى مثله فى أحوال أخرى مع فاء السببيه ، كما يتبين مما سبق (٣) ...

* * *

١- لا داعى لهذا ، فخير منه أن تكون للعطف المجرد والمضارع بعدها مرفوع ، لعطفه على مثله المرفوع ، وإنما حرك بالفتحه للضروره ؛ وهى مراعاه القافيه. ومثله المضارع «يعصم» فى قول شاعرهم : لنا هضبه لا ينزل الذلّ وسطها ويأوى إليها المستجير فيعصما والمراد بالهضبه هنا : صوله قومه ، وعزتهم ، ومنعتهم.

٢- فى رقم ٤ من ص ٣٤٧.

٣- فى ص ٣٣٦.

الأداه الخامسه : واو المعيّه

(۱) :

فائدتها :

الدلاله على أن المعنى الذى قبلها والذى بعدها مصطحبان معا عند حصول مدلولهما وتحققه ؛ لا يسبق أحدهما الآخر ولا ينفرد ، أى : أنهما متلازمان عند التحقق ؛ ويحصلان معا فى زمن واحد يجمعهما ؛ ففى مثل : أتبتسم وتصافح الزائر؟ بنصب المضارع : «تصافح» يكون الاستفهام منصبّا على تحقق الابتسام والمصافحه معا فى وقت واحد للزائر ، ولا يتجه إلى تحقق أحدهما دون الآخر ، ولا يتجه كذلك إلى تحققهما فى زمنين مختلفين. فكأنّ من ينطق بهذه العباره ، وينصب فيها المضارع بعد الواو - يقول : أنا أسأل عن تحقق الأمرين معا فى وقت واحد ، ولا أسأل عن غير هذا.

ومثل : لا يتكلم الخطيب ويقعد. بنصب المضارع : «يقعد» فإن النفى مسلط على اجتماع القعود والتكلم ووقوعهما معا فى وقت واحد ؛ فكأن المتكلم يقول : إنهما لا يحصلان معا فى وقت واحد. أما نفى حصول أحدهما فقط أو نفى حصولهما فى زمنين مختلفين فلا يفهم من هذه الجمله. ومثله : لا يترك العاقل عمله ويلعب ، ولا يقعد عن السّعى وينتظر الرزق ؛ بنصب : «يلعب» ، و «ينتظر» فيكون المراد نفى الجمع فى وقت واحد بين الترك واللعب ، وكذا نفى اجتماع القعود عن السعى وانتظار الرزق فى زمن واحد. ونحو : لا تأكل وتتكلم. بنصب المضارع «تتكلم» إذا كان الغرض النهى عن الجمع بين الأكل والكلام فى وقت واحد.

ولما كانت هذه الواو داله على اجتماع المعنيين واصطحابهما معا وقت تحققهما - سميت لذلك : «واو المعيه» أى : «الواو» التى بمعنى : «مع» (۲) ؛ فهى تدل دلالتها على الجمع والمصاحبه بين أمرين فى وقت واحد.

۱- وتجرى عليها الأحكام التى سبقت فى رقم ۲ من هامش ص ۲۹۸.

۲- المعنى لا يتغير مع كل منهما ، ولكن الإعراب يختلف. فواو المعيه حرف عطف - على الأشهر ، كما سيأتى - والمضارع بعدها منصوب بأن مضمره وجوبا ، والمصدر المؤول معطوف على مصدر سابق ... أما كلمه : «مع» فظرف منصوب ، وهو مضاف - غالبا - فبعده اسم مضاف إليه ، ولا يقع بعده المضارع مباشره ... وواو المعيه التى هنا تختلف عن واو المعيه التى يليها المفعول معه ؛ فإن التى يليها المفعول معه حرف مجرد للدلاله على المعيه وليس عاطفا أو غير عاطف. أما التى هنا فحرف عطف ، مع دلالته - دائما - على المعيه نصا ، - - ولا يليه إلا المضارع بالشروط التى سنعرفها. وإنما قلنا مع دلالته الدائمه على المعيه نصا ؛ لأن الواو العاطفه لا تدل على المعيه نصا ، وإنما تدل عليها بقرينه أخرى خارجه عنها ؛ فمن يقول : دعوت الضيف والشريك لزيارتى - قد يقصد أنه دعاهما معا فى وقت واحد ، وقد يقصد أنه دعاهما فى وقتين مختلفين ؛ فليس فى الكلام ما يعين أحدهما نصا ؛ لأن الواو العاطفه تدل على مجرد التشريك فى المعنى ، ولا تدل على المصاحبه الزمنيه والاجتماع فى أثناء تحققه إلا بقرينه. وهذا هو المراد من قولهم : إنها لمجرد الجمع ، أى : للتشريك فى المعنى من غير دلاله على ترتيب ، أو تعقيب ، أو مصاحبه ... بخلاف الداله على العطف والمعيه معا ، فإنها تجمع بين الأمرين فى وقت واحد ، ووقوع المضارع بعدها

منصوبا دليل على أن المتكلم يريد الأمرين معا. (وقد سبق بيان هذا فى باب العطف ، ج ٣ ص ٤١٢ م ١١٨ وفى باب المفعول معه ج ٢ ص ٢٢٦ م ٨٠).

عملها :

واو المعيه – هنا – حرف عطف فى المشهور ، مع إفادته المصاحبه (١) والاجتماع. والمضارع بعده منصوب بأن المضمره وجوبا ، وزمنه – كما عرفنا –. متجرد للاستقبال الخالص ، والمصدر المؤول بعده معطوف بالواو على مصدر مذكور فى الكلام السابق. فإن لم يوجد فى الكلام السابق مصدر وجب تصيده بالطريقه التى سلفت فى العطف بفاء السببيه(٢).

ويشترط لنصب المضارع بأن المضمره وجوبا بعد «واو المعيه» أن تكون واو المعيه مسبوقه إمّا بنفى محض ، أو بما يلحق به ، – وقد شرحناهما (٣) – وإما بنوع من أنواع الطلب الثمانيه التى سبق بيانها وشرحها فى «فاء السببيه» (٤) – غير أن بعض النحاه يمنع وقوع «واو المعيه» بعد أربعه أنواع من الطلب ؛ هى : الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجى. وحجته : أن السماع الكثير لم يرد بواحد منها ، والسماع الكثير هو الأساس للقياس ؛ فلا يصح الإقدام على نصب المضارع بعدها ما دام هذا الأساس مفقودا. ولا يصح عنده النصب حملا لواو المعيه على «فاء السببيه» ؛ لأن الحمل – برغم التشابه بينهما فى كثير من الأمور – لا داعى له.

١– والكوفيون يمنعون العطف بها. – كما سيجىء فى ص ٣٥٧ –

٢– ص ٣٣٦.

٣– ٣٣٤.

٤– ويلحق بالطلب أداه الشرط إذا وقع المضارع المسبوق بالواو متوسطا بين شرطها وجوابها ، أو متأخرا عنهما ، ففى حاله التوسط أو التأخر يجوز اعتبار الواو للمعيه ، ونصب المضارع بعدها بأن المضمره وجوبا ، كما يجوز عدم اعتبارها للمعيه فلا ينصب المضارع. وكل هذا على حسب الاعتبارات المعنويه التى تقدمت فى فاء السببيه ، فى رقم ٣ من ص ٣٥١ ، والتى ستجىء فى الجزم ، ص ٤٤٥.

ورأيه وجيه.

ويخالفه فريق آخر ، بحجه التشابه القوى بين الحرفين فى نواح متعدده فلا عيب فى حمل واو المعيه على فاء السببيه. وفى هذا الرأى تيسير ، ولكن فيه إهدار لأهم الأسس التى تراعى ، ولهذا يحسن عدم الأخذ به قدر الاستطاعه : احتراما للأساس الأهم السابق.

ا - فمن أمثله واو المعيه بعد النفى قول أعرابى يجرى إلى ساحه القتال : لا ألزم درای وأشهد الأبطال يمضون للجهاد سراعا ، ولا أموت على فراشى كالبعير المهزول ، وأبصر الرجالات فى حومه الوغى شهداء.

ب - ومن أمثلتها بعد أنواع الطلب ما يأتى (١) :

١ - بعد الأمر : أيها الصديق : اغفر هفوتى وأغفر هفوتك ؛ لتدوم صداقتنا ، وساعدنى وأساعدك لنتغلب على المشقات ، ولتحذر وأحذر دسائس الأعداء ؛ لنعيش فى سلام.

ولا خلاف فى نصب المضارع «بأن» المضمره وجوبا بعد واو المعيه إذا كانت الواو مسبوقه بإحدى صيغتى الأمر المحض (٢). أما الدلاله على الأمر بغيرهما (كالدلاله عليه باسم الفعل ، أو بصيغه اسم ، أو بجمله خبريه ...) فالحكم هنا كالحكم فى فاء السببيّه (٣).

٢ - بعد النهى :

لاتنه عن خلق وتأتى مثله

عار عليك - إذا فعلت - عظيم

٣ - بعد الاستفهام :

ألم أك جاركم ويكون بينى

وبينكمو الموده والإخاء

ومثل :

أتبيت ريّان الجفون من الكرى

وأبيت منك بليله الملسوع

٤ - بعد التمنى : قوله تعالى حكايه لقول الكفار يوم القيامه : (يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنا ...)

۱- مع ملاحظه أن المعطوف بواو المعیه والمعطوف علیه مصدران - کما شرحنا - فلیس فی الکلام عطف جمله خبریه بعد الواو علی جمله طلبیه قبلها مما یمنعه النحاه ، ولا عطف فعل علی فعل. وکل هذا بشرط نصب المضارع بعد الواو.

۲- وهما : فعل الأمر الصریح ، ولام الطلب الجازمه الداخله علی المضارع - وبیانهما فی ص ۳۴۴ -

۳- ص ۳۴۵.

وقول الشاعر :

ألا ليت الجواب يكون خيرا

ويطفئ ما أحاط من الجوى بى

٥ - بعد الدعاء (على الرأى القائل به ...) رباه ، ما أسعدنى بطاعتك ؛ فوجهنى إليها ، ويعيننى فضلك على ملازمتها. وما أشد حاجتى إلى برّك ؛ فأسبغ علىّ ثوب العافيه ، وتحرسه برحمتك ، وأغدق علىّ النعم ، وتوفقنى إلى صيانتها. ربّاه ، لتدخلنى فى عداد المقربين ، وترفع مقامى بينهم ، ولا تدع للتّوانى سبيلا إلىّ وتتركنى بعيدا عن المدى الذى يرضيك.

٦ - بعد العرض (على الرأى القائل به ...) : ألا تزور المريض وتقدم له هديه. ألا تسأله عن حاله وتدعو له بالشفاء.

٧ - بعد التحضيض (على الرأى القائل به ...) : هلّا تتعرض لأشعه الشمس وقت الضحا أو قبل الغروب وتحذر حرارتها ، وطول التّعرض لها. وهلّا تعرف رأى الأطباء فى فائده التعرض وضرره ، وتعمل برأيهم ...

٨ - الترجّى (على الرأى القائل به ...) : لعلّ العالم يدرك أنه قدوه ، ويترك ما لا يليق به ، ولعله يعرف أن فساده أشد ضررا وأعظم خطرا من كل فساد آخر ، ويجنب الناس أثره ...

* * *

يتبين مما سبق أن بين فاء السببيه وواو المعيه تشابها واختلافا ؛ فيتشابهان فى أمرين :

أولهما : نصب المضارع بعدهما بأن مضمره وجوبا ؛ بشرط أن يسبقهما - غالبا - نفى أو طلب ، وما يلحق بهما ، بالتفصيل الذى عرفناه.

ثانيهما : اعتبار كل منهما حرف عطف أيضا فوق دلالته الخاصه (وهى : دلاله الفاء على «السببيه الجوابيه» فوق دلالتها على الترتيب والتعقيب. ودلاله الواو على «المعيه»). والمصدر المنسبك بعدهما من «أن» المضمره وجوبا وما دخلت عليه من الجمله المضارعيه - معطوف على مصدر مذكور أو متصيد قبلهما. وهذا على الرأى الشائع الذى يخالف فيه بعض المحققين (١) ويقول : إن هذه الواو التى تفيد المعيه ليست عاطفه ، وهو بهذا يوافق الكوفيين (ويسمونها : واو

١- كالرضىّ.

الصّرف) وحجته أن العرب إذا أرادوا بالواو معنى المعيه والمصاحبه أتوا بالمضارع بعدها منصوبا ليصرفوه عن المألوف ؛ فيكون صرفه هذا دليلا على أنها للمعيه والمصاحبه ، ومرشدا من أول الأمر إلى أنها لإفاده اجتماع أمرين فى زمن واحد ، وليست للعطف (١).

ويختلفان فى خمسه أمور :

أولها : أن نصب المضارع بعد فاء السببيه متفق عليه بعد أنواع الطلب السبعه ، لورود السماع بأمثله كثيره لكل نوع تبيح القياس عليها. وأما الثامن (وهو «التّرجّى) فيقع فيه وحده الخلاف ، والصحيح أنه كبقيه الأنواع فى وجوب نصب المضارع الواقع فى جوابه بعد فاء السببيه ، وأن ناصبه هو «أن» المضمره وجوبا.

فى حين يخالف بعض المحققين فى وقوع (الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجى) ، قبل واو المعيه موجبا للنصب ، فيمنع اعتبارها للمعيه كما يمنع نصب المضارع إذا سبقه واحد من الأربعه المذكوره ؛ بحجه عدم ورود السماع بأمثله لكل منها تكفى للقياس عليها.

ثانيها : الأصح فى فاء السببيه أنها حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع دلالتها - فى الغالب - على السببيه الجوابيه فى الوقت نفسه. على حين يشتد الخلاف فى جعل الواو - هنا - للأمرين مجتمعين ؛ وهما : العطف والمعيه ؛ إذ الرأى القوىّ أنها تفيد المعيه دائما بغير أن تكون عاطفه.

١- ومع أنها عنده للمعيه وليست للعطف - يعتبرها إما واوا للحال ، وأكثر دخولها على الجمله الاسميه ؛ فالمصدر المؤول بعدها فى تقدير مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، فمعنى : قم وأقوم - قم وقيامى ثابت. أى : قم فى حال ثبوت قيامى. وإما بمعنى : «مع» ، أى : قم مع قيامى. وذلك كما قصدوا فى المفعول معه مصاحبه الاسم للاسم ، فنصبوا ما بعد الواو. ولو جعلت الواو عاطفه للمصدر على مصدر سابق لزال التنصيص على معنى الجمع ... وقد قامت على هذا الرأى اعتراضات كثيره ، واجهتها ردود كثيره أيضا. ولا حاجه بنا إلى شىء من هذه أو تلك ؛ لاعتمادهما - فى الغالب - على الجدل المجرد. وغايه ما نقوله : إن اعتبار الواو لمجرد المعيه هنا يريح من العطف وما يقتضيه - أحيانا - من تصيد المصدر المعطوف عليه حين لا يكون فى الكلام السابق مصدر مذكور. ولو لا اعتبارات أخرى قويه - (كالتى سنذكرها فى «ب» من ص ٣٧٩) لكان هذا الرأى وحده هو المستحسن فى جميع حالات فاء السببيه أيضا فلا نعدها حرف عطف ، طبقا للمذهب الكوفى الذى يقصرها على السببيه ، ويمنع أن تكون عاطفه.

ثالثها : - وهذا مهم - أن فاء السببيه لا بد أن تقع - غالبا - فى جواب نفى أو طلب أو ملحقاتهما ... ؛ فما بعدها مسبب عما قبلها وجواب له. أما واو المعيه فتقتضى مصاحبه ما قبلها وما بعدها مصاحبه حقيقيه عند وقوعهما ؛ أى : تستلزم تلاقيهما واجتماعهما فى زمن واحد عند تحقق معناهما وحصوله ، وهذه المصاحبه تمنع أن يكون ما بعد الواو مسببا عما قبلها ، وجوابا له ؛ لأن المسبب والجواب لا بد أن يتأخرا - حتما - فى وجودهما عن السبب ، وعما يحتاج إلى إجابه. وهذا التأخر يناقض المصاحبه ويعارضها. ولهذا يقول النحاه : إن صحه الفهم ودقه التعبير يقضيان بتخطئه من يقول عند الإعراب (١) : (واو المعيه الواقعه فى جواب النفى ، أو الأمر ، أو النهى ، أو غيرهما من بقيه الأنواع السالفه ...) وبتصويب من يقول : «واو المعيه» الواقعه بعد النفى أو الطلب من غير ذكر لكلمه جواب ؛ لأن وقوع الجمله المشتمله على هذه الواو جوابا عما قبلها يقتضى - كما تقدم - أن يكون تحقّق معناها متأخرا عن تحقق معنى التى قبلها ، وهذا يعارض ما تفيده واو المعيه من تحقق معنى السابق عليها واللاحق فى زمن واحد.

رابعها : أنّ واو المعيه - هنا - لا بد أن يسبقها نفى محض ، أو طلب ، أو ملحقاتهما ، ولا بد كذلك أن تدل على المصاحبه الزمنيه الحقيقيه عند تحقق معنى ما قبلها وما بعدها. وهذه المصاحبه تقتضى أن ينصبّ النفى والنهى وغيرهما من بقيه الأنواع ، على ما قبل الواو وما بعدها معا ، أى : أن النفى والنهى ونظائرهما يشملان ما قبل الواو وما بعدها ، لا محاله ، ولا يقتصران على أحدهما دون الآخر (بشرط أن تكون الواو للمعيه ، والمضارع بعدها منصوبا) فمن يقول لا آكل وأتكلم. بنصب «أتكلم» فإنما ينفى اجتماع الأمرين (الأكل والكلام) فى وقت واحد ؛ فالنفى مسلّط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعين. أما شأنهما عند عدم مصاحبتهما فمسكوت عنه ، والحكم عليه متروك ، لا دخل للنفى - وغيره - به ؛ فقد يقع الأكل وحده أو لا يقع. وقد يحصل التكلم وحده أو لا يحصل ، وقد يقع الأكل والتكلم ولكن فى وقتين مختلفين ، أولا يقعان مطلقا ... فلا يمكن القطع بأحد هذه الأشياء إلا بقرينه خارجه عن الجمله.

ومن يقول : لا أكتب وألوّث أصابعى (بنصب : «ألوّث») فإنما ينفى اجتماع

١- على سبيل الحقيقه ، لا على ضرب من المجاز البعيد.

الأمرين معا فى وقت واحد ، وهما : الكتابه ، وتلويث الأصابع ، فالنفى شامل ما قبل واو المعيه وما بعدها مجتمعين ، يسلّط عليهما فى زمن اصطحابهما وتلاقيهما ، ولا ينصبّ على أحدهما دون الآخر. أما المعنى عند عدم اصطحابهما فمسكوت عنه ، متروك حكمه ، لا صله للنفى به ، فقد تكون الكتابه وحدها منفيه أو غير منفيه ، وقد يكون تلوّث الأصابع وحده حاصلا أو غير حاصل ... وقد يكون الاثنان غير حاصلين ، وقد يحصلان فى زمنين مختلفين ... فكل هذه أمور يعرض لها الاحتمال ، ولا سبيل للقطع بأحدها إلا بقرينه أخرى.

وكذلك من يقول : لا تمش وتكتب ... - أو : لا تخطب وتجلس .... أو : لا تظلم الضعيف وتخاف القوىّ ... بنصب المضارع بعد الواو المسبوقه بالنهى فى هذه الأمثله وأشباهها - فإن النهى فيها مسلط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعين فى وقت واحد ، ولا ينصبّ على أحدهما دون الآخر ، فكلاهما وحده مسكوت عنه ، مهمل أمره ؛ لا دليل للقطع بأنه منهى عنه وحده أو غير منهى عنه ، ولا منهى عنه مع الآخر فى زمنين مختلفين ... فالقطع بأحد هذه الأمور متوقف على قرينه خارجه عن الجمله ؛ توجّه لأحدها دون الآخر.

أما النفى والنهى قبل فاء السببيه فقد يسلطان على ما قبلها وما بعدها معا ، أو على ثانيهما فقط - كما سلف (١).

هذا ، وما قيل عن النفى والنهى يقال فى ملحقات النفى وفى سائر أنواع الطلب بنوعيه ؛ حيث يسرى - فى وقت واحد - على ما قبل الواو وما بعدها معنى النفى أو الطلب ، ويشملهما هذا المعنى مصطحبين مجتمعين فى زمن واحد (٢) ...

١- فى ص ٣٣٨.

٢- فى الكلام على «واو المعيه» يكتفى ابن مالك ببيت واحد ؛ هو : والواو كالفا ، إن تفدا مفهوم مع كلا تكن جلدا ، وتظهر الجزع - ٣ يريد أن «الواو» كفاء السببيه فى كثير من الأحكام - وفى مقدمتها وقوعها بعد النفى وما ألحق به ، وبعد الطلب بنوعيه - مع نصب المضارع بعدها بأن المضمره وجوبا ، وعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها ... وقد اشترطوا فى هذه الواو أن تكون بمعنى «مع» أى : داله على المعيه ، ومصاحبه معنى ما قبلها وما بعدها فى زمن وقوع النهى - وغيره - وتحققه. وساق مثالا معناه : لا تكن جلدا فى وقت إظهار الجزع. وفى المثال عيب معنوى ؛ إذ كيف يكون جلدا مع إظهاره الجزع.

خامسها : أن فاء السببيه قد تسقط جوازا بعد الطلب - لا النفى - سواء أكانت موجوده من الأصل ثم سقطت ، أم لم تكن موجوده ؛ فيصح فى المضارع بعد غيابها الجزم فى جواب الطلب ، ففى مثل : شاركك فى ميادين الإصلاح ، فينهض بلدك ... يصح أن يقال : شاركك فى ميادين الإصلاح ينهض بلدك ... بجزم المضارع : «ينهض». ولا يصح هذا فى واو المعيه ؛ - كما سيجىء قريبا - (١).

١- لهذا الحكم مسأله مستقله تشمل تفصيله وشروطه تجىء فى ص ٣٦٦.

زیاده وتفصیل :

(ا) لبعض النحاه کلام مفید فی «واو المعیه» ، یتضمن ما قلناه. وملخص کلامه : أن المضارع ینصب بعد : «واو المعیه» فی سائر المواضع التی ینصب فیها بعد : «فاء السببیه» ؛ وهی المواضع التی تکون مسبوقه فیها بالنفی وملحقاته ، والطلب المحض وما حمل علیه.

وإنما یصح النصب إذا أردت المصاحبه الحقیقیه والاجتماع بین المعنی الذی قبل الواو ، والمعنی الذی بعدها وقت حصولهما وتحققهما. والدلاله علی أنهما یحصلان ویتحققان معا فی وقت واحد. ولم ترد مجرد الاشتراک المطلق بین المعنیین اشتراکا لا مصاحبه فیه ولا اجتماع عند وقوعهما. وإذا نصبت المضارع بعد الواو فهی للعطف أیضا ؛ فتعطف المصدر المنسبک بعدها علی مصدر قبلها ، لأنها مع إفادتها المعیه ، والمصاحبه تفید العطف أیضا ، ولیست مقصوره علی مجرد التشریک بین المعنیین کالذی تقتضیه واو العطف المحضه. أی : أن واو المعیه هنا تقتضی التشریک والمصاحبه الحتمیه معا (۱) ، وهما من خصائصها دون الواو المجرده للعطف وحده.

ثم یقول : نعم ، إن الواو العاطفه قد تحتمل المصاحبه أحیانا کما فی قولک : جاء محمد وعلی ، ویتکلم محمود ، ویصرخ ، وینظر ... ولکن هذا مجرد احتمال لا یقین معه ، ولیست المصاحبه أمرا مقطوعا فیه ، ولا منصوصا علیه ؛ إذ معنی العطف بالواو الدلاله علی مجرد الاشتراک ، دون زیاده علی ذلک ؛ من ترتیب ، أو تعقیب ، أو إمهال ، أو مصاحبه ، أو غیرها. وهذه هی مهمتها الأصیله ، وما عداها یکون أمرا محتملا ؛ یحتاج فی القطع به إلی قرینه أخری حالیه ، أو مقالیه ، فإن لم توجد القرینه بقی الاشتراک المجرد علی حاله مقطوعا به ، وما عداه فموضع الاحتمال ، بخلاف الواو الداله علی المعیه والمضارع بعدها منصوب ؛ فإنها للأمرین مجتمعین ؛ فهی للعطف ، وللمعیه معا ، ولا مجال للاحتمال فی أحدهما ؛ إذ المعیه مقطوع بها (۲) هنا کالعطف.

ومتی ثبت أن المضارع لا ینصب إلا بعد الواو التی للمعیه - بالشروط التی عرفناها - ثبت کذلک أنه لا یصح نصبه بعد غیرها ؛ کالواو التی للاستئناف والجمله المضارعیه بعدها مستأنفه. وکالواو التی للحال ، والجمله المضارعیه بعدها خبر لمبتدأ

۱- فی الرأی الشائع.

محذوف ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، وكغيرها من أنواع الواو التى ليست للمعيه ...

وعلى أساس الاعتبارات السالفه يجوز فى الأمثله التّاليه - وأشباهها - ضبط المضارع بعد الواو ضبوطا مختلفه ؛ كل ضبط منها يؤدى معنى غير الذى يؤديه الآخر ؛ فالضبط خاضع للاعتبار المعنوى ، وإن شئت فالضبط خاضع للمعنى ، ومتى تمّ الضبط صار هو المرشد للمعنى :

لا تقرأ وتأكل - لا تمش وتكتب - لا تغضب وتترك الحاضرين - لا تنتقل فى الحديقه وتأكل ثمارها ... فيجوز فى المضارع بعد الواو ما يأتى :

١ - نصبه على اعتبار الواو للمعيه ؛ فيتعيّن أن يكون النهى مسلطا على الأمرين مصطحبين معا ، فالكلام نصّ فى النهى عن عدم الجمع بين هذين الأمرين ؛ فهو بمعنى : لا تجمع فى وقت واحد بين هذين الأمرين.

٢ - جزمه على اعتبار الواو لمجرد العطف وحده من غير معيّه ، فالمضارع بعدها بدون فاعله معطوف على المضارع السابق المجزوم ، عطف فعل على نظيره الفعل. ويكون النهى منصبّا على الأمرين أيضا ، ولكن على سبيل التشريك الذى لا دلاله معه على مصاحبه ، أو عدم مصاحبه. فالنهى مسلط على هذا وذاك سواء أكانا مصطحبين أم غير مصطحبين ؛ فالاصطحاب وعدمه أمران محتملان ، لا سبيل للقطع بأحدهما إلا بقرينه أخرى.

٣ - رفعه على اعتبار الواو للاستئناف ، فالمضارع بعدها مرفوع ، والجمله المضارعيه مستقله فى إعرابها عما قبلها. ولذا يتعين أن يكون النهى منصبّا على ما قبل الواو دون ما بعدها ، فما بعدها مباح لا يسرى إليه النهى.

٤ - رفعه على اعتبار الواو للحال ، والجمله المضارعيه بعدها فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف - فى الرأى الراجح (١) والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال والنهى فى هذه الصوره منصبّ على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها ، أى : أنه ينصب على ما قبل الواو فى صوره واحده ، هى التى يكون فيها مقيدا بالحال ، ويتحقق فيها حصول القيد ؛ ففى مثل : لا تقرأ وتأكل ... ، يكون المراد : لا تقرأ

١- الذى يبيح ربط الجمله الحاليه المثبته بالواو وحدها.

وأنت تأكل ... أى : لا تقرأ فى الحاله التى تأكل فيها. أما فى غير هذه الحاله فالأمر مسكوت عنه ، لا دليل على النهى عنه أو إباحته ، فلا بد من قرينه أخرى تعين أحدهما ، وتزيل الاحتمال.

(ب) ألحق الكوفيون «ثم» العاطفه بواو المعيه فى المعنى بشرط استقامه المعنى على المعيّه ، وأن يسبقها النفى أو الطلب كما يسبقان واو المعيه ؛ فكلا الحرفين عندهم يؤدى العطف والمعيه معا بالشرطين السالفين ؛ مستدلين بأمثله مسموعه ، منها قوله عليه السّلام : (لا يبولنّ أحدكم فى الماء الدائم (١) ثم يغتسل منه) ؛ بنصب : «يغتسل» على اعتبار «ثم» للعطف وللمعيه «معا» ، والمضارع بعدها منصوب «بأن» المضمره وجوبا.

وقد عورض رأيهم بأنه يلزم عليه أن يصير معنى الحديث - فى حاله النصب - النهى عن الجمع بين البول فى الماء والاغتسال منه ، أى : النهى عن اجتماع الأمرين ومصاحبتهما. ويترتب على هذا أن البول فى الماء الدائم من غير اغتسال منه مباح ؛ كما هو مفهوم الكلام السابق ، مع أن هذا المفهوم مخالف للمراد من الحديث ؛ إذ المراد منه - كما تدل قرائن متعدده - النّهى المطلق عن البول فى الماء الدائم ، سواء أصحبه اغتسال أم لم يصحبه.

وشىء آخر ؛ كيف تدل «ثم» على المعيه والعطف معا ومعناها فى العطف هو الترتيب والتمهل وهما ينافيان المعيّه؟ فهل المراد مطلق الاشتراك ولو بغير معيّه.؟ قال بعض المحققين يناقش الكلام السابق كله بما معناه : إن الإشكال نشأ من قول بعض النحاه : (الفعل : «يغتسل» فى الحديث السابق يجوز نصبه بإعطاء : «ثم» حكم واو الجمع ...) (٢) فوقع فى الوهم أن المراد إعطاؤها حكمها فى المعيه ، مع أن أولئك النحاه لم يقصدوها. أما المفهوم والأخذ بما يقتضيه فإنما يكون حين لا يمنع منه مانع ، ولا يصد عنه دليل ، كالشأن فى هذا الحديث الشريف فإن الأخذ بمفهومه غير جائز ؛ لوجود ما يعارضه ويمنع الأخذ به ؛ وهو ثبوت النهى عن البول فى الماء الراكد مطلقا ؛ سواء أكان بعده استحمام فيه أم لم يكن.

١- الراكد.

٢- مراده : حكمها فى أن المضارع بعدها منصوب بأن المضمره وجوبا.

وبناء على ما تقدم - من المذهب الكوفى وأنصاره - يكون نصب المضارع ؛ «يغتسل» قائما على أساس إلحاق «ثمّ» بواو المعيه فى النصب مطلقا ؛ أى : سواء اقتضى المعنى النهى عن المصاحبه والاجتماع أم لم يقتض.

ويصحّ جزمه على إراده العطف المجرد الذى يفيد مطلق التشريك دون إفاده المصاحبه والمعيه. ويصح رفعه عند ابن مالك وآخرين على اعتبار «ثم» حرف استئناف (١) يرفع بعدها المضارع ، كما يرفع بعد الواو والفاء الاستئنافيين (٢). ولا يجيز ابن مالك ومن معه العطف ، لما يترتب عليه من عطف الخبر على الإنشاء ، وهذا ممنوع على الأرجح) ... وإلى هنا انتهى المراد من كلامه ملخصا (٣).

والأنسب ترك المذهب الكوفى هنا ، وعدم القياس عليه ؛ لقله شواهده ، ولما فيه من تكلف وتعقيد ، والاقتصار فى استعماله على المسموع الذى وردت فيه «ثم» بمعنى واو التشريك المفيد للمعيه أو غير المفيده لها.

١- سبق - فى ج ٣ م ١١٨ ص ٤٦٦ عند الكلام على «ثم» ما يؤيد وقوعها للاستئناف ، ويزيد هذا الحكم وضوحا.

٢- سبق - فى ج ٣ م ١١٨ ص ٤٦٦ عند الكلام على «ثم» ما يؤيد وقوعها للاستئناف ، ويزيد هذا الحكم وضوحا.

٣- وقد عرض الصبان لهذه المسأله عند الكلام على «واو المعيه» ، وكذلك «المغنى» عند الكلام على «ثم» ج ١.

المسأله ۱۵۰ : حكم المضارع إذا لم توجد قبله «فاء السببيه»

اشاره

عرفنا (۱) أن «فاء السببيه» تخالف : «واو المعيه» فى أمور ؛ منها : أن فاء السببيه قد تسقط من الكلام جوازا ؛ فلا يصح نصب المضارع بعدها ، وإنما يصح جزمه إن استقام المعنى المراد على الجزم. ومعنى سقوطها ؛ غيابها واختفاؤها عن موضعها ، وخلو مكانها منها ؛ سواء أوجدت أوّلا ثم سقطت ؛ أم لم توجد من أول الأمر ، فالمقصود أن الجمله خاليه منها ؛ ففى مثل : (خذ من الحضاره باللباب الحميد فتسعد ، وتجنّب الزائف البراق فتسلم) - يصح أن يقال : (خذ من الحضاره باللباب الحميد تسعد ، وتجنب الزائف البراق تسلم). بجزم المضارعين : «تسعد ، وتسلم» ، بعد سقوط فاء السببيه ، وقد كانا منصوبين عند وجودها. ويشترط لجزم المضارع بعد سقوطها - على الوجه السالف - ثلاثه شروط مجتمعه :

أولها : أن تكون مسبوقه بنوع من أنواع الطلب المحض أو ملحقاته - لا بنوع من النفى وملحقاته - وقد عرفنا أنواع الطلب الثمانيه (۲) (وهى : الأمر - النهى - الدعاء - التمنى (۳) - الترجى - العرض - التحضيض - الاستفهام).

ثانيها : أن تكون الجمله المضارعيه بعدها جوابا (۴) وجزاء للطلب الذى قبلها ، (أى : مسببه عنه ؛ كتسبب جزاء الشرط على فعل الشرط).

ثالثها : أن يستقيم المعنى بحذف «لا» الناهيه ووضع «إن» الشرطيه وبعدها «لا» (۵) النافيه محل «لا» الناهيه التى حذفت ، وحل محلها الحرفان قبل المضارع

۱- فى ص ۳۶۱ «الأمر الخامس».

۲- سبق تفصيل الكلام عليها فى ص ۳۴۴.

۳- ينحصر التمنى هنا فى النوع الأصيل ، وهو الذى أداته : «ليت» ، دون الأنواع الأخرى المحموله عليه بأدواتها العارضه فى معناه ، منها «لو» و «ألا» وقد سبق إيضاحهما فى رقم ۷ من ص ۳۴۸ لأن الجزم غير مسموع بعد التمنى العارض ، وأدواته الطارئه فى معناه. (انظر ما يتصل بهذا فى ص ۳۴۸ وفى رقم ۳ من هامش ص ۳۷۱).

۴- سبق شرح الجواب والجزاء فى ص ۲۹۰.

۵- لأن أداه الشرط لا تدخل على «لا» الناهيه. (انظر «ا» من ص ۳۷۶).

المناسب. وهذا الحذف والإحلال لازمان حين تكون أداه الطلب «لا» الناهيه. فإن كانت الأداه نوعا آخر - كفعل الأمر ، أو الدعاء ، أو غيرهما من الأدوات الاسميه والفعليه والحرفيه - وجب أن يستقيم المعنى بالاستغناء عن أداه الطلب وإحلال «إن» الشرطيه هذه محلها ، فتدخل وحدها على المضارع الذى دخلت عليه الأداه السابقه ، إن وجد مضارع مذكور. وإن لم يوجد أتينا بعدها بمضارع مناسب نتصيده فى مكانه ، ويوافق المراد.

وليس الغرض من مجىء «إن» (بالصوره السالفه قبل «لا» الناهيه أو قبل غيرها من باقى أنواع الطلب) بقاءها واستمرارها ، وإحداث أسلوب جديد يبقى ويستمر مع إهمال الأول ، وإنما المراد استخدامها بصوره مؤقته أو تخيليه ؛ لترشدنا إلى صحه الجزم أو عدم صحته ، تبعا لسلامه المعنى أو فساده ؛ فليست إلا مجرد أداه للاختبار المؤدى لغرض خاص ، من غير أن يكون لها أثر نحوى أو معنوى آخر ، فإذا ما تحقق الغرض زالت ، وبقى الأسلوب الأول (الذى كان قبل مجيئها) على حالته اللفظيه والمعنويه ، ولا اعتبار لغيره.

فمتى اجتمعت الشروط الثلاثه جاز الجزم. فمثال الجزم بعد الأمر قولهم : أفضل على من شئت تكن أميره ، واستغن عمن شئت تكن نظيره ، واحتج إلى من شئت تكن أسيره. والتأويل : إن تفضل على من شئت تكن أميره ، وإن تستغن تكن ... وإن تحتج تكن(١) ...

ومثال الجزم بعد النهى : لا تكن عبد هواك ، تأمن سوء العواقب ، ولا تهمل مشوره الناصح الخبير ، تدرك حميد الغايات. والتأويل : إلّا تكن عبد هواك تأمن سوء العواقب ، وإلا تهمل مشوره الناصح تدرك ...

وبعد الدعاء : رباه. وفقنى ، أهتد لما يرضيك ، ولا تدعنى بغير تأييدك أجد خير ناصر ومعين. والتأويل : إن توفقنى أهتد ... وإلا تدعنى ...

١- ومن أمثله دخول «إن» المتخيله المؤقته على مضارع مناسب نتصيده - وهذا النوع كثير - قول الشاعر : تعالوا نخبركم بما قدّمت لنا أوائلنا فى المجد عند الحقائق والتأويل : إن تجيئوا نخبركم ...

وبعد الاستفهام : أتجامل الناس بالحق تكسب رضاهم؟ وهل تلاينهم فى غير ضعف تأمن أذاهم؟ والتأويل : إن تجامل ... تكسب ... إن تلاين تأمن ...

وبعد التمنى : ليت إخوان الصفاء كثير يقو بهم جانبى ، وليت صفاءهم دائم أعش به سعيدا. والتأويل : إن تتحقق أمنيتى بكثره إخوان الصفاء يقو بهم جانبى ... و ...

وبعد الترجى : لعلك تساعد المحتاج تؤجر ، ولعلك تحاذر المنّ عليه يضاعف أجرك. والتأويل : إن تساعد المحتاج تؤجر ... و ...

وبعد الحض : هلّا تستبق إلى الخير تذكر به ، وهلّا تدعو إليه تشتهر بالفضل. والتأويل : إن تستبق إلى الخير تذكر به ... و ...

وبعد العرض : ألا تعرف الفضل لأهله تكن منهم ، ألا تنكر جحود المغرورين تخرج من زمرتهم. والتأويل : إن تعرف الفضل لأهله تكن منهم و ... و ...

فإن فقد شرط ، أو أكثر ، لم يصح الجزم ، ووجب رفع المضارع وإعرابه على حسب ما يقتضيه السياق ، ويستلزمه المعنى.

(ا) فعند فقد الشرط الأول - بسبب وجود نفى ، لا طلب ، أو ملحقاته - لا يصح جزم المضارع وإنما يجب رفعه ؛ ففى مثل : ما يحسن العيىّ الكلام يملك به أفئده السامعين ، لا يصح جزم «يملك» فى جواب النفى عند غياب فاء السببيه (١) إلا عند

١- للنحاه فى منع الجزم بعد النفى تعليل غريب يجب رفضه ، فهم يقولون : إن النفى يقتضى عدم وقوع المنفى ، ويستلزم عدم حصوله. والإثبات على نقيضه ، يستلزم تحقق شىء ويقتضى وقوعه. فكل منهما يقتضى تحقق أمر حتما. برغم أن التحقق مختلف ؛ إذ النفى يقتضى تحقق عدم الوقوع ، والإثبات يقتضى تحقق الوقوع ، فهما مشتركان فى أمر واحد ، هو التحقق ، وإن كانت جهه التحقق مختلفه وبسبب هذا الاشتراك حمل المضارع الواقع فى جواب النفى على المضارع الواقع فى جواب الإثبات ؛ والمضارع فى جواب الإثبات لا يصح جزمه ، فكذلك ما حمل عليه لا يصح جزمه ، حملا للشىء على نقيضه. وهذا تعليل فاسد ، ولو أخذنا به وتكلفناه فى مسائل أخرى - وهذا ممكن - كما تكلفناه هنا لفسدت اللغه ، وانهارت دعائمها وأصولها. ومثله التعليل الآخر الذى يرى أن عدم الجزم بعد النفى سببه أن النفى خبر محض فليس فيه شبه بالشرط ... أما التعليل الصحيح الذى يجب الاقتصار عليه فهو : «السماع» عن العرب ، وأنها لم تجزم المضارع - - بعد النفى إذا سقطت منه فاء السببيه ، وكل تعليل غير هذا فيه مضيعه للوقت والجهد ، وإفساد للمنطق الصحيح ..

الكوفيين الذين يجيزون جزمه على اعتباره جوابا للنفى. أما غيرهم فلا يبيحه ، ويوجب رفع المضارع «يملك» على اعتباره فى هذا المثال بدل مضارع من مضارع قبله ، أو على اعتباره شيئا آخر فى أمثله تخالف السالف ، وتقتضى معانيها إعرابا غير البدليه ... كرفعه ، على اعتبار الجمله المضارعيه مستأنفه (١) ، أو صفه ، أو حالا أو غير هذا مما تصلح له فى موضعها ويقتضيه المعنى ...

(ب) وعند فقد الشرط الثانى - (بسبب أن المضارع بعد الفاء المختفيه ليس مرادا منه أن يكون جوابا للطلب ولا جزاء ، وأن المعنى على غيرهما) - لا يصح جزمه ، وإنما يجب رفعه ؛ مراعاه لاعتبار أو أكثر مما يقتضى رفعه. ومن تلك الاعتبارات.

١ - رفعه على اعتبار الجمله المضارعيه استئنافيه ؛ نحو أتقيم عندنا اليوم؟ يسافر غدا زملاؤك. ونحو : قم للصلاه ؛ يغفر الله لنا ولك.

٢ - رفعه على اعتبار الجمله المضارعيه صفه لنكره محضه (٢) ؛ نحو : استمع إلى خطيب يملك ناصيه القول.

٣ - رفعه على اعتبار الجمله المضارعيه حالا من معرفه محضه ، نحو : تمتع بعذاب من يحسدونك ؛ ينظرون نعم الله عليك ، محترقين بنار الحسد.

٤ - رفعه على اعتبار الجمله المضارعيه صالحه للحال والوصف ؛ لوقوعها موقعا يؤهلها لكل منهما ، وعدم وجود قرينه تعينها لأحدهما - كوقوعها بعد نكره موصوفه

١- سواء أكان الاستئناف بيانيا أم غير بيانى و «البيانى» هو الذى تنقطع بسببه الصله الإعرابيه بين الجمله المستأنفه والجمله التى قبلها ، دون الصله المعنويه بينهما ؛ فكلتاهما مستقله بنفسها فى الإعراب وحده ، أما فى المعنى فلا بد بينهما من نوع ارتباط يجعل الثانيه - فى الغالب - بمنزله جواب عن سؤال ناشىء من معنى الأولى. أما غير البيانى فتنقطع فيه الصله الإعرابيه والمعنويه بين الجملتين ، فتكون الجمله المستأنفه مستقله بإعرابها وبمعناها الجديد.

٢- النكره المحضه : هى الكامله الإبهام والشيوع ، الخاليه من التحديد والتعيين الذى ينشأ من إضافتها ، أو من تقييدها بنعت أو غيره من القيود التى تفيدها نوعا من التخصص. والمعرفه المحضه هى الخالصه من شائبه التنكير ؛ فلا يتصل بها ما يقربها من النكره ، كأل الجنسيه ، وغيرها مما سبق إيضاحه وتفصيله فى موضعه الأنسب (ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ باب النكره والمعرفه. وفى ج ٢ باب الحال ص ٢٩٤ م ٨٤ وفى ج ٢ باب النعت ص ٣٤٩ م ١١٤).

أو غيرها مما ليس محضا من المعارف والنكرات - نحو : كرّم عالما نابغا يعتزم الرحيل.

۴ - رفعه على اعتبار الجمله المضارعيه صالحه «للحال ، والوصف ، والاستئناف» مع عدم وجود قرينه تعينها لواحد دون الآخر ؛ كقوله تعالى : (خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِها ،) فيصح فى الجمله المضارعيه : «تطهّرهم» الأمور الثلاثه (۱) ... وهكذا (۲) ...

(ح) وعند فقد الشرط الثالث (۳) - لا يصح الجزم ؛ ففى مثل : لا تقترب من النار تحترق ، لا يصح جزم المضارع : «تحترق» ؛ لعدم استقامه المعنى عند إحلال «إن» الشرطيه وبعدها «لا» النافيه محل «لا» الناهيه ؛ إذ يفسد المعنى حين نقول : إلّا (۴) تقترب من النار تحترق. بخلاف : لا تقترب من النار تسلم ، فيصح جزم المضارع ؛ لصحه قولنا : إلا (۵) تقترب من النار تسلم ..

۱- انظر ما يختص بهذه الآيه فى رقم ۲ التالى :

۲- تطبيقا على ما فات من الأخذ باعتبار أو أكثر تبعا للمعنى يتعين جزم المضارع جوابا وجزاء للطلب فى مثل : افتح صنبور الماء ينهمر ماؤه - أوقد المصباح تنور الحجره - أغلق النافذه تحجب الريح البارده - ازرع الحقل ينبت ثمرا طيبا. ويتعين رفعه وإعراب جملته وصفا فى مثل : أكرم مهاجرا يلتمس من يكرمه - أحسن إلى بائس يضجّ بالشكوى - تمتع بحديقه تمتلىء بالأزهار - صاحب رجلا يؤثر البعد عن الشر. ويتعين رفعه وإعراب جملته حالا فى مثل : أكرم المهاجر يلتمس من يكرمه - أحسن إلى البائس يضج بالشكوى - تمتع بحديقتك تمتلىء بالأزاهر - عاون الحر ينزل به الضر. ويتعين رفعه واعتبار جملته مستأنفه فى مثل : (ليتك تزورنى. ينزل المطر) - (أتساعد المحتاج؟ يحب الناس الغنى) - (لا تهمل شراء الكتب النافعه. نسافر غدا لزياره بعض الأقارب) - (اجتنب الصياح ورفع الصوت خلال الكلام. يقبل المثقف على كتب الأدب الرفيع) ... ويصلح لأكثر من حاله فى مثل قوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي) وقوله تعالى لموسى (وَأَلْقِ ما فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ ما صَنَعُوا ..) وقوله تعالى له : (فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً ؛ لا تَخافُ دَرَكاً وَلا تَخْشى) وكذلك قوله تعالى ؛ (خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ...) - فيصح فى المضارع : «تطهر» أن يكون مجزوما فى جواب الأمر ، أو مرفوعا إما على اعتبار جملته مستأنفه ، أو صفه للنكره المحضه التى قبلها ، أو حالا من فاعل فعل الأمر : «خذ» وكذلك كلّ أسلوب على شاكلته.

۳- وأماره فقده ، (كما عرفنا - هى عدم استقامه المعنى عند إحلال «إن» الشرطيه و «لا» النافيه معا محل «لا الناهيه» وحدها بعد حذفها حين تكون أداه الطلب «لا الناهيه»). أو (عند إدخال «إن» الشرطيه وحدها على مضارع مناسب لأداه طلب أخرى).

۴- أصلها : «إن لا» وتدغم هذه «النون» دائما فى : «لا» فلا تظهر فى الكتابه ولا فى النطق ، ويرمز لوجودها فى الخط بكتابه «شده» فوق : «لا» - ولهذا إشاره فى : «ج» من ص ۴۰۹ -

۵- أصلها : «إن لا» وتدغم هذه «النون» دائما فى : «لا» فلا تظهر فى الكتابه ولا فى النطق ، ويرمز لوجودها فى الخط بكتابه «شده» فوق : «لا» - ولهذا إشاره فى : «ج» من ص ۴۰۹ -

ومن الأمثله : لا تهمل الرياضه تضعف ؛ فلا يصح جزم المضارع للسبب السالف ؛ بخلاف : لا تهمل الرياضه تأمن الضعف.

ومن أمثله الطلب بغير «لا» الناهيه : أحسن معاملتى أحسن معاملتك ، فيصح جزم المضارع : «أحسن» ؛ لصحه قولنا : إن تحسن معاملتى أحسن معاملتك ؛ بوضع «إن» الشرطيه وبعدها مضارع مناسب موضع فعل الأمر «أحسن». بخلاف : أحسن إلىّ لا أحسن إليك ؛ فيجب رفعه ؛ إذ لا يصح قولنا : إن تحسن إلىّ لا أحسن إليك ؛ لفساد المعنى (١) ...

ومن أمثله الطلب بغير «لا» الناهيه أيضا : أين بيتك أزرك؟ بجزم المضارع ؛ لصحه مجىء «إن» الشرطيه وبعدها مضارع متصيد. والتقدير : إن تعرفنى بيتك أزرك. بخلاف : أين بيتك أقف فى السوق ؛ إذ لا يصح : إن تعرفنى بيتك أقف فى السوق ، لعدم استقامه المعنى ؛ بسبب عدم ارتباط أجزائه ، وفقد المناسبه بينها ... وهكذا بقيه أنواع الطلب الأخرى - ومنها : الأمر والترجى بالتفصيل الآتى (٢) - فيجرى على بقيه الأنواع - فى الأغلب (٣) - ما جرى على نظائرها.

وبعض الكوفيين - وفى مقدمتهم زعيمهم الكسائى - لا يشترط إحلال «إن» مع «لا» النافيه محل «لا» الناهيه ، ولا إحلال «إن» قبل بقيه أدوات الطلب ، ولا ما يترتب على هذا الإحلال من استقامه المعنى أو عدم استقامته. قائلا إن إدراك المراد من الجمله الأصليه ، والتفريق بين الغرض المقصود منها وغير المقصود - مرجعه القرائن وحدها ، فعليها دون غيرها المعوّل. ففى مثل قولك للمشرك : «أسلم تدخل النار» يجيز جزم المضارع «تدخل» على معنى : إن لم تسلم تدخل النار ؛ فهو يقدر وجود النفى ، بشرط وجود قرينه توجه الذهن إليه. فى حين يستبعد النفى ويهمله إن كان الطلب نهيا ، ويجعل الجمله المضارعيه

١- فى آخر الهامش من الصفحه الآتيه أمثله متعدده تحقق فيها الشرط الثالث ، وأخرى لم يتحقق.

٢- فى ص ٣٧٣.

٣- إلا التمنى الذى أداته : «لو» فإنه كالنفى ؛ لا يجزم المضارع فى جوابه عند غيبه الفاء. ويعللون عدم الجزم بعد «لو» : (بأن إشرابها التمنى طارئ عليها ؛ فلذا لم يسمع الجزم بعدها)» فإذا صح هذا التعليل الذى سجله الصبان نقلا عن ابن هشام والسيوطى - فانه منطبق أيضا على «ألا» التى للتمنى. فلماذا سكتوا عنها؟ - انظر ما يتصل بهذا فى ص ٣٤٨ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٦.

جوابا وجزاء للنهى مباشره ، معتمدا فى فهم المراد وتعيينه على القرائن ؛ مثل : لا- تقترب من النار تحترق ... بجزم المضارع : «تحترق» واعتبار الجمله المضارعيه هى الجواب والجزاء بغير تأويل ولا تقدير (١). وقد مال بعض النحاه القدامى إلى هذا الرأى ، وإلى الأخذ به فى أنواع الطلب المختلفه (نهيا وغير نهى) ولعل الدافع لهذا الميل هو التيسير ، وأن الناس يستعملونه فلا يخفى المراد منه مع قيام القرينه الحاسمه. ولكن الرأى

١- ويؤيد رأيه أيضا بقراءه من قرأ قوله تعالى : (وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) بجزم المضارع «تستكثر» على معنى : تظهر كثره نعمك على غيرك ... وقوله عليه السّلام فى شجره الثوم : (من أكل من هذه الشجره فلا يقربن مسجدنا هذا ، يؤذنا) بجزم المضارع «يؤذ» بحذف الياء من آخره. وقول أحاد الصحابه يخاطب الرسول فى أثناء موقعه : (يا رسول الله. لا تشرف ، يصبك سهم.) بجزم المضارع «يصب». فالأفعال المضارعه فى النصوص السالفه مجزومه مع عدم استقامه المعنى بوضع «إن» الشرطيه تليها «لا» النافيه ، بدلا من «لا» الناهيه. أما الذين يتمسكون (بإن ، و ...) فيعربون تلك الأفعال المجزومه إعرابا آخر ؛ فيقولون : «تستكثر» مجزومه فى جواب الطلب مباشره ، ولكن على اعتبار أن المعنى هو : لا- تمنن ؛ فيترتب على عدم المن أنك تطلب من الله كثره النعم وزياده الثواب ؛ فالاستكثار بهذا المعنى ليس معيبا ولا- منهيا عنه. أو أن الفعل «تستكثر» مجزوما لأنه بدل من الفعل : تمنن. فالمعنى لا تمنن ... أى : لا تستكثر ما أنعمت به ... وكذلك يقولون فى المضارع .. «يؤذ» ، إنه بدل من المضارع : يقرب ، أى : لا يؤذنا ، أما المثال الأخير : (يصب) فيحكمون عليه بالشذوذ ؛ إذ لا يجدون له تأويلا سائغا. وفيما يلى بعض أمثله للنهى يستقيم فيها المعنى على تخيل «إن» وإحلالها مع «لا» النافيه بالطريقه التى سلفت محل «لا» الناهيه ، وجزم المضارع فى الجواب .. وأمثله أخرى لا يستقيم فيها المعنى على تخيلهما. ا - فمن الأولى : لا تهمل يشتهر أمرك بالإجاده - إلّا تهمل يشتهر أمرك ... لا تفش أسرار الناس تكتسب ودهم - إلا- تفش ... تكتسب ... لا- تسرق تحترم - إلّا تسرق تحترم. لا- ترفع صوتك تحسن - إلّا ترفع صوتك تحسن. لا- تصافح المريض تسلم - إلّا تصافح المريض تسلم. ب - ومن الثانيه : لا- تهمل يخمل شأنك - إلّا تهمل يخمل شأنك. لا تفش أسرار الناس تفقد ودهم - إلا تفش أسرار الناس تفقد ودهم. لا تسرق تعاقب - إلا تسرق تعاقب. لا ترفع صوتك يزعج السامعين - إلا ترفع صوتك يزعج السامعين. لا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه - إلا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه.

الأول هو الأحسن ، والأجدر بالاقتصار عليه ؛ لأنه أكثر ورودا فى فصيح الكلام وأوضح معنى ، وأبعد من اللبس والخفاء (١) ...

* * *

جواب الأمر والترجى

كل ما تقدم يسرى على المضارع الخالى من الفاء ، الواقع فى جواب نوع من الطلب ؛ كالأمر ، أو الترجى ، أو غيرهما ... ونخص هذين بشىء من البيان (ا) من أنواع الطلب المحض : الأمر - كما عرفنا (٢) - والمضارع فى جوابه إذا كان مقرونا بفاء السببيه ، يجب نصبه بأن مضمره وجوبا. وكثره النحاه تشترط لنصبه هذا أن يكون بالصيغه الصريحه الداله على فعل الأمر مباشره ؛ نحو : (ارحم من هو أضعف منك ؛ فيرحمك من هو أقوى منك) ، أو بالصيغه التى تشبهها ؛ وهى لام الأمر الجازمه للمضارع ؛ نحو : (لترحم من هو أضعف منك فيرحمك من هو أقوى ...)

فإن لم تكن الدلاله على الأمر بإحدى هاتين الصيغتين فالفاء بعدها ليست للسببيه ؛ كالدلاله باسم فعل الأمر فى مثل : صه عن اللغو ؛ فيرتفع قدرك ، ومثل : مكانك فتحمدين أو تستريحين. أو بالمصدر الواقع بدلا من التلفظ بفعله فى مثل : سعيا فى الخير ، فتجتمع القلوب حولك. أو بصيغه الدعاء بالاسم فى مثل : سقيا لوطن الأحرار فيسعدون به. أو بصيغه الجمله الخبريه بقصد الدعاء - أو غيره - (٣) نحو : يعينى الله فأحتمل أعباء الجهاد. فالفاء فى كل هذه

١- وفيما سبق من جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد غير النفى - أى : بعد الطلب - يقول ابن مالك : وبعد غير النّفى جزما - اعتمد إن تسقط «الفا» والجزاء قد قصد - ١۴ وشرط جزم بعد نهى أن تضع «إن» قبل : «لا» ، دون تخالف يقع - ١۵ التقدير : (واعتمد جزما بعد غير النفى إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد) ... دون تخالف يقع ، أى : بشرط ألا يقع اختلاف فى المعنى قبل مجىء «إن» سابقه «لا» وبعد مجيئها. وترك الشروط والتفصيلات الأخرى التى أوضحناها.

٢- فى ص ٣۴۴ وما بعدها.

٣- أى. بقصد غير الدعاء ، كالأمر - كما سيجىء فى الصفحه الآتيه -.

المواضع ليست للسببيه فى رأى الكثره. وقد سبق (١) أن الأفضل التيسير بقبول الرأى الذى يجعلها سببيه.

واتفق رأى الكثره والقله على صحه جزم المضارع الواقع بعد هذه الفاء إذا سقطت ، وخلا الكلام منها ؛ فيصير المضارع بعد غيابها واقعا فى جواب الأمر فيجزم ؛ سواء أكانت الدلاله على الأمر بالصيغتين الأصليتين أم بغيرهما من باقى الصيغ التى عرضناها ؛ بشرط استقامه المعنى عند إحلال «إن» الشرطيه ، والمضارع المناسب محل الأمر (٢) ؛ فتقول : ارحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى - لترحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى. كما تقول : صه عن اللغو يرتفع قدرك - ومكانك تحمدى أو تستريحى - سعيا فى الخير تجتمع حولك القلوب - سقيا لوطن الأحرار يسعدوا به - يعيننى الله أحتمل أعباء الجهاد ... ومثل الجمله الخبريه المقصود منها الأمر ، كقوله تعالى : (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلى تِجارَهٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذابٍ أَلِيم ، تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ ، وَتُجاهِدُونَ فِى سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ ...)(٣) بجزم المضارعين «يغفر» و «يدخل» فى جواب الأمر : إذ الأصل : آمنوا بالله ورسوله ، وجاهدوا فى سبيل الله ... يغفرلكم ... ويدخلكم ... ومثل الآيه الكريمه (٤) كثير من فصيح الأساليب التى يحاكيها الناس حتى يومنا هذا - وقد أشرنا لبعضها فى مناسبه سابقه (٥) - كقول الزارع ينصح زميله : (تزرع حقلك وتعتنى به تحصد كثيرا). (وتهمل أمر زرعه ، وتنصرف عنه تحزن يوم الحصاد). التقدير : ازرع حقلك واعتن به تحصد كثيرا. وأهمل أمره ، وانصرف عنه تحزن. ومن الأمثله المأثوره : اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ... التقدير : ليتقى الله امرؤ ، وليفعل خيرا ... يثب عليه .. (٦)

* * *

١- فى ص ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٩.

٢- وبه يتم تحقق الشروط الثلاثه اللازمه ، وهى : (الطلب - وقوع المضارع جوابا له - صحه إحلال «إن». و ...

٣- سبقت الآيه وأمثله أخرى فى ص ٣٤٥ ، وهامشها وما بعدها.

٤- سبقت الآيه وأمثله أخرى فى ص ٣٤٥ ، وهامشها وما بعدها.

٥- سبقت الآيه وأمثله أخرى فى ص ٣٤٥ ، وهامشها وما بعدها.

٦- وفى جزم المضارع فى جواب الأمر يقول ابن مالك : - - والأمر إن كان بغير : «افعل» فلا تنصب جوابه. وجزمه اقبلا - ١٦ (اقبلا ، أصلها : اقبلن ، بنون التوكيد الخفيفه ، قلبت ألفا للوقف.) يريد. الأمر. - وهو من أنواع الطلب - إن كانت صيغته ليست الصيغه الصريحه فيه - وهى صيغه «انعل» - لا يجوز اعتبار الفاء بعده سببيه ما دامت الصيغه ليست صريحه أصيله فيه ، وبالرغم من هذا يصح جزم المضارع فى جواب هذا الأمر عند سقوط تلك الفاء. وهذا الكلام مبتور غير واف.

(ب) ومن أنواع الطلب - فى الرأى الراجح - الترجى. وقد سبق تعريفه والكلام عليه (١). فإذا وقع فى جوابه المضارع مقرونا بفاء السببيه وجب نصبه بأن مضمره وجوبا ؛ ومن الأمثله : لعلك مزود بالجد والصبر فتبلغ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمه فيديمها الله عليك. فإذا سقطت هذه الفاء وخلا مكانها ، صار المضارع بعدها - فى ذلك الرأى الراجح - جوابا للتّرجى مجزوما إن تحققت شروط الجزم التى عرفناها ؛ ففى الأمثله السالفه نقول : لعلك مزود بالجد والصبر ، تبلغ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمه يدمها الله عليك. ومثل قول الشاعر :

لعلّ التفاتا منك نحوى ميسّر

يمل بك من بعد القساوه لليسر

..... (٢)

١- فى ص ٣٤٩ و ٣٧٣.

٢- وقد اكتفى فى الكلام على فاء السببيه بعد الترجى وعلى سقوطها وجزم المضارع بعد غيابها جوابا للترجى - ببيت واحد (سبق شرحه فى ص ٣٤٩ لمناسبه أقوى وأليق) هو : والفعل بعد «الفاء» فى الرّجا نصب كنصب ما إلى التمنّى ينتسب - ١٧ يريد : أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقه بالرجاء ينصب ، كما ينصب المضارع الواقع بعد التمنى على اعتبار الفاء سببيه فى كل منهما. ولم يذكر شروطا ولا فروعا لنصبهما ، ولم يتعرض لحكم المضارع إذا سقطت الفاء بعد الترجى. وقد تداركنا هذا كله. ثم انتقل من هذا البيت إلى آخر يتضمن حكم المضارع المعطوف على اسم صريح ؛ فقال : وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه «أن» ثابتا أو منحذف وقد سبق تفصيل الكلام على هذا المعنى وافيا شاملا فى موضع أنسب (ص ٢٧٢) ...

زیاده وتفصیل :

(ا) إذا دخلت «إن» الشرطیه علی «لا» الناهیه فقدت دلالتها علی النهی وصارت للنفی ؛ لأنّ أداه الشرط لا تدخل علی النهی (۱). وعلی هذا کیف نعرب : «لا» الناهیه التی فقدت الدلاله علی النهی بسبب وقوعها بعد «إن»؟

أنقول إنها حرف نهی باعتبار أصلها السابق ، أم نقول إنها حرف نفی باعتبار الواقع الذی انتهت إلیه؟ رأیان قد یکون خیرهما مراعاه الواقع.

(ب) إذا جزم المضارع فی جواب الطلب بعد أن اختفت فاء السببیه - فما العامل الذی جزمه؟

للنحاه فی هذا میدان جدل فسیح ، ولسنا فی حاجه لعرض مساجلاتهم (۲) ، وحسبنا الإشاره العابره إلیها ، والاکتفاء بأن نقول فی المضارع المجزوم : إنه مجزوم لوقوعه فی جواب : «الطلب».

۱ - فمن قائل إن أداه الطلب تضمنت معنی أداه الشرط فجزمت ، کما أن أسماء الشرط تضمنت معنی الشرط فجزمت. وقد دفع هذا باعتراضات کثیره ، یصدمها ردود کثیره أیضا.

۲ - ومن قائل إن أداه الطلب وجملته نابت فی العمل عن أداه الشرط وجملته بعد حذفهما فجزمت ؛ کما أن النصب بالمصدر فی نحو : ضربا اللصّ ؛ هو لنیابته عن اضرب ، لا لتضمنه معناه. ونصیب هذا من الجدل نصیب سابقه ... وکلاهما یرمی إلی أن العامل مذکور.

۳ - ومن قائل إن عامل الجزم لیس مذکورا فی الکلام تضمنا أو إنابه کما یقول أصحاب الرأیین السالفین ، وإنما هو شرط مقدر دل علیه الطلب المذکور فمن یقول : أکرمنی أحسن إلیک - یرید : أکرمنی ؛ فإن تکرمنی أحسن إلیک. وهذا أشهر الآراء مع ما یتعاوره من معارضات مختلفه.

۴ - ومن قائل إن العامل لیس مذکورا - کما هو الرأی الثالث - ولکنه مقدر ینحصر فی «لام الأمر» المقدره - دون غیرها - فأصل : ألا تنزل عندنا تصب خیرا ... هو : ألا تنزل عندنا. لتصب خیرا ... وهذا أضعف الآراء عندهم ، والاعتراضات علیه کثیره وقویه.

۱- سبقت الإشاره لهذا فی رقم ۵ من هامش ص ۳۶۶.

۲- من شاء الاطلاع علیها فلیرجع إلی المطولات ، ومنها : الأشمونی وحاشیه الصبان علیه.

المسأله ۱۵۱ : حذف «أن» والنصب بها فی غیر المواضع السابقه

(۱)

عرفنا المواضع التی ینصب فیها المضارع بأن المضمره وجوبا أو جوازا. وقد سمع من العرب نصبه «بأن» محذوفه (۲) فی غیر تلک المواضع أحیانا ، فمن الوارد عنهم : خذ اللص قبل یأخذک - تسمع بالمعیدیّ خیر من أن تراه. وقول الشاعر :

ألا أیهاذا الزاجری أحضر الوغی

وأن أشهد اللذات - هل أنت مخلدی

... والأصل : خذ اللص قبل أن یأخذک - أن تسمع بالمعیدیّ ... أن أحضر الوغی ...

وقد دار الجدل حول هذه الحالات ، أیصح القیاس علیها بحذف «أن» أم لا یصح؟ وکیف نضبط المضارع فی الأمثله المسموعه بالنصب بعد حذف «أن»؟ أنترکه منصوبا کما کان عند وجودها ؛ مراعاه للسماع ، وللأصل الأول قبل الحذف ، أم یصح رفعه مراعاه للأمر الواقع (۳)؟

وصفوه ما یختار ، وما یجب الاقتصار علیه - حرصا علی سلامه اللغه ، وبعدا عن اللبس والاضطراب فی فهمها - هو : الحکم بالشذوذ علی ما ثبت سماعه وصحّت روایته من تلک الأمثله المنصوبه ، وعدم محاکاتها أو القیاس علیها.

أما ضبط الأفعال المضارعه المسموعه بالنصب فیصح رفعها ، أو ترکها منصوبه کما وردت.

هذا ، وقد تحذف «أن» سماعا ، ویرفع المضارع بعدها سماعا کذلک ؛ فیراعی الضبط الوارد ؛ کالفعل «یریکم» فی قوله تعالی : (وَمِنْ آیاتِهِ یُرِیکُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً ...) عند من یری الأصل : (أن یریکم ...) ثم حذفت «أن» ورفع المضارع بعد حذفها مع حاجه المعنی إلیها (۴) ...

۱- الحذف هنا غیر الإضمار ؛ لأن المحذوف غیر موجود فی الکلام مطلقا ، لا ظاهرا ولا خفیا. أما المضمر فموجود ولکنه غیر ظاهر.

۲- حام الشک حول صحه النقل فی بعض الأمثله القدیمه ، وأنه غیر مسموع علی الوجه الذی نقل به.

۳- وفی هذا یقول ابن مالک خاتما الباب : وشذّ حذف أن ، ونصب فی سوی مامرّ. فاقبل منه ما عدل روی - ۱۹ ومعنی البیت : حذف أن - لا إضمارها فی المواضع السابقه - مع إعمالها النصب فی المضارع بعد حذفها أمر شاذ ؛ یحفظ ولا یقاس علیه ، وأن ما روی منه علی لسان الراوی العدل - الأمین - یقبل منصوبا کما روی.

۴- وفی هذا یقول ابن مالک خاتما الباب : وشذّ حذف أن ، ونصب فی سوی مامرّ. فاقبل منه ما عدل روی - ۱۹ ومعنی البیت : حذف أن - لا إضمارها فی المواضع السابقه - مع إعمالها النصب فی المضارع بعد حذفها أمر شاذ ؛ یحفظ ولا یقاس علیه ،

وأن ما روى منه على لسان الراوى العدل - الأمين - يقبل منصوبا كما روى.

المسأله ۱۵۲ : السبب فی إضمار «أن» وجوبا ، وجوازا.

تقدمت (۱) المواضع التی تضمر فیها «أن» الناصبه بنفسها للمضارع بالرغم من إضمارها. ولا ترضی جمهره النحاه أن یکون الناصب فی تلک المواضع عاملا آخر. وتتلخص الحجه فیما یأتی :

نصب المضارع لا بد أن یکون أثرا لعامل ناصب ، إن لم یظهر فی الکلام فلا مناص من تقدیره مختفیا (۲) ؛ یعمل النصب وهو مضمر. إذ لا یستقیم المعنی بغیر إضماره جوازا حینا ، ووجوبا حینا آخر.

(ا) یتضح هذا من مواضع الإضمار الجائز التی منها «المضارع المسبوق بلام التعلیل» (فی مثل : تداوی المریض لیبرأ - تعلم الناشئ لیسعد - أجاد الصانع لیشتهر) ... فسبب الإضمار هنا أن «التعلیل» أمر معنوی محض ؛ فهو متجرد من الدلاله علی الزمان ، أو المکان ، أو الذات ، أو غیرها ... ، مقتصر علی الناحیه العقلیه الخالصه ؛ (ومن الأمثله أیضا : التداوی - البرء - السعاده - الاشتهار - القیام - القعود - الحصد - الأکل - الشرب - السفر ...) علی حین یتضمن المضارع الذی بعد «لام التعلیل» الدلاله علی الزمان حتما. فهو مخالف لذلک القانون اللغویّ الثابت الخاص بالتعلیل ؛ ومناقض له ، مع أنهما فی کلام واحد مرتبط المعنی. فلا بد من منع هذا التناقض بوسیله سائغه تخضع هذا المضارع للقانون العام المطرد. وقد وجدها النحاه فیما یسمونه : «المصدر المؤول». وزاد اطمئنانهم إلیه حین رأوا العرب یعطفون علیه المصدر الصریح عطفا یدل علی اشتراکهما فی الدلاله المعنویه المحضه. ولم یبق بعد هذا إلا اهتداؤهم إلی الحرف المصدری السابک. فهل یکون لام التعلیل فی الأمثله السالفه؟

قالوا : لا ؛ لأنها حرف جر ، والمضارع بعدها منصوب ، ولا یقبل الجر. فما الذی نصبه ولیس فی الکلام عامل نصب؟ هل تکون لام جر ونصب معا ؛ فتنصب المضارع

۱- فی ص ۲۶۸ و ۲۹۸

۲- أو محذوفا سماعا فی بعض الحالات - کالتی فی الصفحه السالفه -

بنفسها ، وتجر المصدر المنسبك بنفسها كذلك؟ قالوا : لا ؛ إذ ليس فى الحروف كلها ما يعمل عملين مختلفين فى جمله واحده ووقت واحد. هل تكون قد تجردت للسبك مع النصب ، كما تجردت لهما «أن المصدريه»؟ لا يقال هذا ؛ لأنها لو تجردت لهما لوجب حذفها بعد إتمام السبك ، وقيام المصدر المؤول - عملا بما تقتضيه قواعد السبك - لكن حذفها يؤدى إلى خلو الكلام من العلامه الهامه الداله على التعليل ، والمرشده إلى ضبط المصدر المنسبك ، وإعرابه وضبط ما قد يكون له من توابع ؛ - كالعطف والبدل ... - وأيضا يمنع من اعتبارها حرف نصب ما تردد فى الكلام الفصيح من ورود التوابع للمصدر المؤول مجروره لا منصوبه. وهذا يقطع بأن المتبوع (وهو : المصدر المؤول) مجرور ليس غير. ولا عامل يصلح لعمل الجر فى الجمله إلا هذه اللام.

ولو بقيت - بالرغم مما فى بقائها من مخالفه ضوابط السبك ، كما أسلفنا - لأدى بقاؤها إلى اللبس والاضطراب أيضا ؛ إذ لا نستطيع الحكم عليها بأنها هى التى كانت قبل السبك أو أنها أخرى جاءت بعده. والفرق المعنوى والإعرابىّ كبير بين النوعين. فلم يبق إلا أن الناصب السابك حرف غيرها مضمر. هو : «أن» دون غيره. وأساس اختيار هذه الكلمه : استقراء الكلام العربى فى أفصح أساليبه ؛ فقد دل على أن العرب يعمدون فى الأسلوب الواحد إلى إظهار «أن» بعد «لام التعليل» وإلى إضمارها ، مع نصب المضارع فى الحالتين (١) ، دون أن يختلف فى التركيب شىء مما يراد منه ،

وما قيل فى «لام التعليل» يقال فى غيرها من الحروف الأخرى التى تضمر بعدها «أن المصدريه».

ب - وأما إضمارها وجوبا بعد أحرف أخرى معينه ؛ (كالفاء ، والواو ، وحتى ... و .. و.) فلأن كلا منها يؤدى معنى خاصا محتوما ؛ كالسببيه ، والمعيه ، والتعليل ، والغائيه ... و ... وكل هذه معان عقليه مجرده ، لا دلاله فيها لزمان ، أو مكان ، أو ذات ، أو غيرها ... - على الوجه الوجه الذى شرحناه - فلا توافق بينها وبين المضارع ؛ لاقتضائه الزمان حتما. فلا مفرّ من البحث عن وسيله تمنع التعارض هنا ، وتجعل الجمله المضارعيه بعد هذه الأحرف المعينه ، فى عداد ما يدل على الأمر المعنوى المحض ، وهذه الوسيله هى

١- أوضحنا الفوارق الكثيره بين المصدر الصريح والمؤول - فى الجزء الأول باب الموصول م ٢٩ ص ٣٧٧ - وبسطنا هناك الأسباب الداعيه لاستعمال المصدر المؤول دون الصريح.

المصدر المؤول. والحرف السابك هو «أن» دون غيرها من الأحرف السالفه التى تسبق المضارع المنصوب ؛ لأن اختيار واحد من تلك الأحرف التى لها معان معينه خاصه يؤدى إلى فساد المعنى العام على الوجه الذى تقدم فى «لام التعليل» ، وإلى خلو التركيب من الأثر النحوى الهام الذى يقوم به كل حرف منها ؛ كالعطف ، والجر ، و ... و ... وليس من الممكن - طبقا للأساليب الصحيحه الوارده أن يقوم بهذا الأثر النحوى وينصب معه المضارع أيضا ؛ فليس بين الحروف ما يقوم بأثرين إعرابيين معا فى موضع واحد وزمن واحد - كما تقدم - وهذا الأثر ضرورى فى ربط شطرى الكلام (قبل الحرف وبعده) ومنع تفككك أجزائه ، وفى الوصول إلى ضبط الأفعال المضارعه ضبطا صحيحا. ولذا تمسك النحاه بأن تعمل هذه الأحرف العطف أو غيره مما يخص كلا منها. ومن أوضح الأمثله : «فاء السببيه» وهى عاطفه لا محاله - فى الرأى الأرجح - وللعطف أثر فى حالات كثيره ؛ حيث ينصبّ النفى على ما قبلها وما بعدها معا ، أو على ما بعدها وحده. وحيث يختلف ضبط المضارع من رفع واجب فى مواضع ، إلى نصب واجب فى أخرى ، وإلى جواز الأمرين أو وجوب الجزم فى غيرها ... ويترتب على كل ضبط معنى يخالف الآخر - كما سبق عند الكلام عليها(١).

وما يقال فى «فاء السببيه» يقال فى غيرها من باقى الأدوات التى تضمر بعدها «أن» وجوبا.

هذا ملخص ما تحتج به الجمهره المستمسكه بإضمار «أن» وهو يشهد لها بالحذق ، والبراعه ، وسداد الرأى. فمن التسرع أو جنف الهوى اتهامها - فى هذا الحكم - بالتشدد ، أو الجمود ، أو الاستمساك بما لا داعى له ، أو مالا خير فيه.

١- فى ص ٣٣٨ والبيان هناك جليل الشان.

المسأله ۱۵۳ : إعراب المضارع.

«ب» جوازمه .

عوامل جزمه ثلاثه أنواع

(۱)

نوع يقتصر على جزم مضارع واحد فى النثر وفى النظم ، بلا خلاف ، وهو أربعه أحرف : («اللام الطلبيه» - «لا ، الطلبيه» - لم - لمّا) -.

ونوع لا بد أن يجزم مضارعين معا ، أو ما يحل محل كل منهما ، أو محل أحدهما ؛ وهو عشر أدوات ، (منها : إن - إذ ما - من - ما - متى ... و ... و ...) بعضها أسماء ، وبعضها أحرف. وسيجىء بيانها وتفصيل الكلام عليها (۲). ولا يكاد يوحد خلاف فى أن هذا النوع جازم.

ونوع ثالث يختلف النحاه فى اعتباره جازما ، وقليل منهم يعدّه جازما ، ويقصر جزمه على الشعر دون النثر. وأدواته ثلاثه : إذا - كيفما - لو ...

والجوازم بأنواعها الثلاثه لا تدخل إلا على الفعل ظاهرا ، أو مقدرا. وفيما يلى البيان:

النوع الأول

الأربعه التى يجزم كلّ منها مضارعا واحدا. معانيها ، وأحكامها :

أولها : لام الطلب. وهى التى يطلب بها عمل شىء وفعله - لا تركه ، ولا

۱- لم سميت هذه العوامل «جوازم»؟ بذل الشراح وأصحاب المطولات جهدا عنيفا فى عقد الصله بين الجزم بمعناه اللغوى ؛ (وهو : القطع) ومعناها النحوى الاصطلاحى ، قائلين إن الجوازم سميت بهذا ، لأنها تقطع من المضارع (أى : تحذف) حركه آخره إن كان آخره صحيحا ، وتقطع الحرف كله (أى : تحذفه) إن كان الآخر حرف عله. وطال الجدل واشتد حول هذا التعليل ؛ كما طال واشتد حول بعض العوامل ؛ «أبسيطه هى أم مركبه» قبل استخدامها فى الجزم؟ وما الأطوار التى مرت بها حتى وصلت إلى صورتها الأخيره الجازمه؟ وأتوا فى هذا بالغرائب التى تستحق اليوم الرفض السريع والإهمال ؛ لما فى أكثرها من بحوث وهميه لا تتصل بالواقع بصله حقه. نقلوها عن شيخهم القديم «السيرافى» أحد شراح : «كتاب سيبويه» وزادوها على الأيام حتى وصلت إلينا بصورتها الغريبه. وحسبنا هذه الإشاره العابره دون الاهتمام بتسجيلها ، فإنما المهم أن نعلم آثار الجوازم ، وأحكامها المختلفه ، وفى مقدمتها أنها لا تدخل إلا على الفعل فإن ظهر بعدها فبها ، وإلا وجب تقديره - كما سنعرف -

٢- فى ص ٣٩٥ الكلام على النوع الثانى ، وفى ص ٣٤١ الكلام على النوع الثالث.

الكف عنه - فإن كان الطلب من أعلى لأدنى سميّت : «لام الأمر» ، وإن كان من أدنى لأعلى سميّت : «لام الدعاء». وإن كان من مساو سمّيت : «لام الالتماس». وبسبب دلالتها على المعانى الثلاثه كانت تسميتها «بلام الطلب» أنسب ، كما عرفنا (١). ومن أمثلتها : (لتكن حقوق الوالدين عندك مرعيّه ، ولتكن صله القرابه لديك مصونه). ومثل قول الحكماء : (ليكن حبّك وبغضك أمما (٢) ولتجعل للصلح والرجوع بقيه فى قلبك ، تصلح بها ما فات).

وأشهر أحكامها :

١ - أنها تجزم المضارع بشرط ألا يفصل بينهما فاصل.

٢ - أن الجزم بها مختلف فى درجه القوه والكثره ؛ فيكثر دخولها على المضارع المبدوء بعلامه الغياب وهى الياء للمذكر ، والتاء للمؤنث ، ويقل - مع صحته - دخولها على المضارع المبدوء بحرف الخطاب ؛ (لأن فعل الأمر هو المختص الأصيل فى الخطاب) ، أو المبدوء بحرف التكلم ، وهو : الهمزه أو النون ، لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا مجازا ، وهذا - مع قلته - قياسى فصيح ، كسابقه. ومن الأمثله قوله تعالى : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَهٍ مِنْ سَعَتِهِ.) وقوله تعالى : (وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنا وَلْنَحْمِلْ خَطاياكُمْ ،) وقولهعليه السّلام : «قوموا فلأصلّ لكم» (٣). ومثل : لأترك من أساء ولأصاحب من أحسن.

٣ - أنها قد تحذف ويبقى عملها ، وحذفها إما كثير مطّرد. وذلك إذا وقعت بعد فعل الأمر : «قل» وكان الكلام بعدها لا يصلح جوابا للأمر ، بسبب فساد معنوى ، أو غيره ، كالآيه الكريمه : (قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا (٤) الصَّلاةَ ...)

١- فى ص ٣٤٥ عند الكلام على أنواع الطلب. هذا ، ولا يمنع من تسميتها طلبيه خروجها عنه مع مضارعها إلى معنى آخر ؛ كالتهديد فى قوله تعالى : (وَقُلِ : الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ؛ فَمَنْ شاءَ فَلْيُؤْمِنْ ، وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ ؛ إِنَّا أَعْتَدْنا لِلظَّالِمِينَ ناراً أَحاطَ بِهِمْ سُرادِقُها ...) وكالخبريه فى قوله تعالى : (قُلْ مَنْ كانَ فِي الضَّلالَهِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا).

٢- معتدلا وسطا.

٣- الفاء زائده. أو عاطفه ، عطفت جمله طلبيه على طلبيه.

٤- الأصل : ليقيموا. وحجه القائلين بحذفها هنا ، وبأن المضارع ليس مجزوما فى جواب الأمر : «قل» - هو : أن مجرد الأمر بالقول لا يترتب عليه إقامتهم الصلاه فعلا ؛ إذ لا يلزم من القول - - المجرد ، والنطق به بصيغه فعل الأمر ، حصول الفعل حقيقه ، وتحقيق المأمور به .. والذى يمنع هذا الفساد المعنوى هنا هو : تقدير لام الأمر.

أى : ليقيموا ...

وإما قليل ، ولكنه جائز فى الاختيار ، وفى الضروره. وهو حذفها بعد مشتقات القول الأخرى ، التى ليست فعل الأمر : «قل» ، نحو :

قلت لبوّاب لديه دارها

تأذن ؛ فإنى حموها (١)

وجارها

يريد : لتأذن (٢) لى بالدخول.

وإما قليل مقصور على حاله الضروره الشعريه ؛ وهذا حين لا يسبقها شىء من ماده القول ؛ نحو :

محمد ، تفد نفسك كلّ نفس

إذا ما خفت من أمر تبالا (٣)

وقول الآخر (٤) :

فلا تستطل منى بقائى ومدتى

ولكن يكن للخير منك نصيب

والأصل فيهما : لتفد - ليكن ... فحذفت اللام للضروره الشعريه.

٤ - أن تحريكها بالكسر هو الأكثر ؛ إذا لم يسبقها (الواو ، أو الفاء ، أو ثم). وفتحها لغه إن فتح تاليها. فإن سبقها أحد الأحرف الثلاثه المذكوره جاز تسكينها وتحريكها على الوجه السالف ، لكن التسكين أكثر ، نحو قولهم : من ولى من أمور الناس شيئا فليراقب ربه فيما وليه ، وليذكر أنه محاسب على ما يكون منه ، ثم لينتظر عاقبه ما قدمت يداه.

* * *

ثانيها : «لا» الطلبيه.

وهى التى يطلب بها الكف عن شىء وعن فعله. فإن كان الطلب موجها من أعلى لأدنى سمّيت «لا الناهيه» وإن كان من أدنى لأعلى سميت : «لا الدعائيه»

١- أبو زوجها.

٢- وليس المضارع فى البيت ساكنا لضروره الشعر فى رأى فريق ؛ ففى استطاعه الشاعر أن يقول «إيذن» من غير أن ينكسر البيت ، وفى استطاعته أيضا أن يقول ولا ينكسر البيت : «تأذن إنى حموها وجارها» بضم النون وحذف الفاء بعدها ... وللضروره تفسير آخر ، سبق عند الكلام عليها فى ص ٢٥٦ (فى رقم ٢ من هامشها).

٣- هلاكا. والبيت لحسّان.

٤- يخاطب ابنه العاق الذى يتمنى لوالده الموت.

وإن كان من مساو إلى نظيره سميت : «لا التى للالتماس» (١) ...

ومن أمثله الناهيه قوله تعالى : (وَإِذْ قالَ لُقْمانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ : يا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللهِ ...) ومن أمثله الدعائيه قوله تعالى : (رَبَّنا لا تُؤاخِذْنا إِنْ نَسِينا أَوْ أَخْطَأْنا ...) وقول الشاعر :

لا يبعد الله جيرانا تركتهمو

مثل المصابيح تجلو ليله الظّلم

ومن أمثله الالتماس قول الزميل لزميله : لا تتهافت على اللئيم فتتهم فى مروءتك ، ولا على الجاهل فتتهم فى فطنتك ، ولا تأمن العدو فيسوقك للمهالك ، ولا تثق بالحسود فيجرّك للعطب.

وأشهر أحكامها :

١ - أنها تجزم المضارع بشرط ألا يفصل بينهما فاصل ، إلا عند الضروره الشعريه ؛ كالتى فى مثل :

وقالوا : أخانا - لا تخشّع لظالم

عزيز ، ولا - ذا حقّ قومك - تظلم. (٢)

والأصل : ولا تظلم ذا حق قومك (٣). وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره ؛ لأن التوسع بشبه الجمله كثير فى ألسنه العرب. ورأيه حسن ؛ مثل قولك للطائش : لا - اليوم - تعبث والقوم يجدّون ، ولا - عن النافع - تنصرف والعقلاء يقبلون. أى : لا تعبث اليوم ... ولا تنصرف عن النافع

٢ - صحه حذف مضارعها لدليل يدلّ عليه ؛ نحو : انصح زميلك ما وجدته مستريحا للنصح ، منشرحا له. وإلا فلا ... أى : فلا تنصحه.

ويجب حذف المضارع بعدها فى حاله واحده ؛ هى : أن ينوب عن مصدر محذوف مؤكّد ، دال على نهى ؛ كقولك لمن يتكلم والخطيب يخطب : سكوتا

١- وقد سبقت الإشاره لهذا فى النواصب عند الكلام على الطلب ص ٣٤٥. وبيان الأفضل فى تسميتها.

٢- حرك المضارع بالكسر لأجل القافيه.

٣- أى : يا أخانا لا تخشع ؛ بمعنى : لا تخضع. ويقول العينى : «ذا حق» مفعولان فصل بهما بين «لا والمضارع». وقد تعقبه الصبان ؛ فقال : (ذا مفعول ، وحق منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : لا تظلم هذا فى أخذ حق قومك منك) ا ه. وقد يكون الأنسب

والأوضح ما قاله العينى ؛ لأن الفعل : «ظلم» قد ينصب مفعولين ، - كما فى القاموس -.

لا كلاما ، أى : اسكت سكوتا ، لا تتكلم كلاما.

٣ - كثره جزمها المضارع المبنى للمعلوم إذا كان مبدوءا بالتاء أو الياء ، نحو قوله تعالى: (لا تَحْزَنْ ؛ إِنَّ اللهَ مَعَنا.) وقول الشاعر :

لا تسأل الناس عن مالى وكثرته

وسائل الناس عن حزمى وعن خلقى

وقولهم : لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ؛ فإن الرزق لا يسعى للقاعد عن طلبه(١).

فإن كان مبدوءا بعلامه التكلم (الهمزه أو النون) فمن النادر الذى لا يقاس عليه أن تجزمه - فى الرأى المختار - لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا مجازا. ومن القليل المسموع قول الشاعر :

لا أعرفن ربربا (٢) حورا مدامعها

مردّفات (٣) على أعقاب (٤)

أكوار (٥)

وقول الآخر :

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد

لها أبدا ما دام فيها الجراضم (٦)

أى : لا يكن ربرب أعرفه - لا تكن منا عوده بعد خروجنا (٧) ...

فإن كان مبدوءا بعلامه التكلم مع بنائه للمجهول جزمته بكثره ؛ نحو :

١- ومثله قول الشاعر : لا يعجبنّ مضيما حسن بزّته وهل يروق دفينا جوده الكفن؟ المضيم : الذليل المهين - البزه : الهيئه ... والمضارع مبنى على الفتح فى محل جزم - كما سيجىء فى رقم ٢ -

٢- قطيعا من الظباء أو البقر الوحشيه ، والمراد : جماعه من النساء جميلات العيون كالربرب. والمضارع فى هذا البيت ، - كما فى سابقه - مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، فى محل جزم.

٣- متتابعات ؛ بعضها وراء بعض.

٤- جمع : عقب ، وهو آخر كل شىء.

٥- جمع : كور ، وهو : الرحل بأدواته.

٦- كثير الأكل ، كبير البطن ، ويريد الشاعر به : معاويه بن أبى سفيان.

٧- ومن المسموع الذى لا يقاس عليه قول الشاعر : ولا أكن كقتيل العين بينكمو ولا ذبيحه تشريق وتنحار «وفتيل العين» - بفتح العين وسكون الياء - عند العرب من ذهب دمه هدرا. «وذبيحه التشريق» هى التى تذبح فى عيد الأضحى ، ويشرّق بعض لحمها (أى : يجفف) ليأكله أصحابه خلال أيام العيد. «والتنحار» : النحر.

لاـ أخرج من وطنى إلا تحت ظلال السيوف - أو لا نخرج من وطننا ... وإنما كثر هـذا لأن النهى متّجه إلى غير المتكلم ؛ فأصـل الكلام. لا يخرجنى أحـد ، أو لا يخرجنا أحـد ... فالنهى منصـرف للفاعل وهو غير المتكلم. ثم حذف الفاعل ، وناب عنه ضـمير المتكلم ؛ فصار الكلام : لا أخرج ، ولا نخرج (١) ...

* * *

١- هذا تعليل جدلى. والتعليل الحق مجرد استعمال العرب.

زیاده وتفصیل :

(ا) لم یشترط الکوفیون للجزم ب «لا» أن تکون طلبیه ؛ فهم یصححون الجزم بعد «لا» النافیه أیضا ؛ بشرط أن یصح وقوع «کی» التعلیلیه قبلها مع استقامه المعنی ؛ کالذی حکی من قول بعض العرب : «ربطت الفرس لا ینفلت» بجزم المضارع وبرفعه ، فالجزم علی توهم وتقدیر جمله شرطیه ؛ أی : لأنی إن لم أربطه ینفلت. وهنا یمکن وضع : «کی» قبل : «لا» من غیر أن یفسد المعنی ، بأن یقال : ربطت الفرس کی لا ینفلت. ومن الخیر عدم الأخذ بهذه اللغه وعدم القیاس علی القلیل الوارد بها.

أما الرفع فعلی الاستئناف.

(ب) من الأسالیب الصحیحه التی لها نظائر وارده فی بلیغ الکلام : «أحبّ الأصدقاء ولا- تر ما المخلصون - أو : ولو تر ما المخلصون ...» بمعنی : «ولا سیما ...» فی کل ما تقدم. وقد سبق تفصیل الکلام علی هذا الأسلوب ؛ معنی وإعرابا (۱) ...

* * *

۱- فی ج ۱ باب الموصول ، عند الکلام علی : «لا سیما» م ۲۸ ص ۲۸۷ - وتجیء إشاره لهذا فی هامش ص ۴۱۶ الآتیه ، وفی رقم ۱ من هامش ص ۴۵۹.

ثالثها ورابعها : «لم ، ولمّا» ، الجازمتان (١).

ويشتركان فى أمور ، منها : أن كلّا منهما حرف نفى. مختص بجزم مضارع واحد ، وبنفى معناه ، وبقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضى (٢) (٣) وقد تدخل همزه الاستفهام - ولا سيما التقريرىّ (٤) - على هذا الحرف ، فلا تغير عمله. ومن الأمثله قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ، اللهُ الصَّمَدُ ، لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ،) وقوله تعالى : (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ؟ ،) وقوله تعالى : (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوى؟ ...)

ومثل : حضر الرحّاله ولمّا تحضر رفاقه ، وأقبل الناس على تهنئته ، ولما يسمعوا منه وصف رحلته. ومثل : أيها الفتى ، ألمّا تترك عبث الغلمان وقد كبرت؟ ألمّا تقبل على عملك والوطن ينتظر منك الجد والإخلاص؟

لما سبق يقول عنهما المعربون : إنهما حرف نفى ، وجزم ، وقلب ، وإن المضارع بعدهما مضارع فى لفظه وفى إعرابه ، لكنه ماض فى زمن معناه ، سواء أكان مضيه متصلا بالحال أم غير متصل.

وتنفرد كل أداه منهما بأمور ؛ فمما تنفرد به «لم» :

١- لا تكون «لم» فى جميع استعمالاتها إلا نافيه جازمه ، بخلاف «لما» - كما سنذكر - فلها استعمالات متعدده ؛ منها : الجزم ، ومنها : أن تكون ظرفا بمعنى وقت أو حين ، (وقد سبق الكلام عليها فى «باب الظرف» (ج ٢ م ٧٩ ص ٢٣٥) ومنها أن : تكون حرفا بمعنى «إلا» الاستثنائيه. وقد أوضحناها فى باب الاستثناء (ج ٢ م ٨١).

٢- فيكون الفعل مضارعا فى صورته وفى إعرابه ، ولكن زمنه ماض. إلا إن كانت «لم» مسبوقه بأداه شرط للمستقبل المحض كما فى الصفحه الآتيه.

٣- وهو : حمل المخاطب على الإقرار (أى : على الاعتراف) بالحكم الذى يعرفه فيما جرى بشأنه الاستفهام. وقد يكون إقراره إثباتا ؛ كما فى قوله تعالى : (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) أو نفيا ، كقوله تعالى يخاطب عيسى : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِى وَأُمِّى إِلهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ ..) فليس المراد حمله فى كل الأحوال على الإقرار والموافقه على ما جاء منفيا بعد الهمزه ؛ وإنما المراد حمله على الإقرار بإثبات ما بعدها حين يقتضى المعنى الإثبات ، ونفيه حينا آخر تبعا للمعنى أيضا. وقد يكون المراد من الاستفهام هنا : إظهار الاستبطاء ، والحث على الإسراع : كقوله تعالى : (أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ) أو التوبيخ ؛ نحو قوله تعالى يخاطب الكفار يوم القيامه : (أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ ...؟) وقد سبقت الإشاره المفيده للاستفهام التقريرى فى نواصب المضارع عند الكلام على فاء السببيه فى رقم ٢ من هامش ص ٣٣٦

١ - صحه دخول بعض أدوات الشرط عليها (مثل : إن - إذا - من - لو ...) كقوله تعالى : (يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ. وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَه ...) وقول الشاعر :

إذا لم يكن فيكنّ ظلّ ولا جنى

فأبعد كنّ الله من شجرات

وقول الآخر :

من لم يؤدبه الجمى

ل ففى عقوبته صلاحه

وقول المتنبى يرثى جدّته :

ولو لم تكونى بنت أكرم والد

لكان أباك الضّخم كونك لى أمّا

وإذا دخلت أداه الشرط على «لم» صار المضارع بعدهما متجردا للزمن المستقبل المحض ، وبطل تأثير «لم» فى قلب زمنه للماضى. ومعنى هذا : أنّ «لم» تقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضى بشرط ألا تسبقها إحدى الأدوات الشرطيه التى تخلص زمنه للمستقبل المحض ، فإن سبقته إحدى هذه الأدوات - مثل : إن - من ... لم ينقلب زمنه للماضى ، وصار التأثير فى زمنه مقصورا على أداه الشرط - وحدها ؛ فتخلصه للمستقبل المحض ، كالشأن فى تلك الأدوات الشرطيه التى تجعله للمستقبل الخالص.

لكن ما الذى يجزمه إذا اجتمعت قبله أداه الشرط و «لم» معا ، وكانت أداه الشرط جازمه كالتى فى بعض الأمثله السالفه ، وفى قولهم : من لم يقدمه الحزم أخّره العجز؟ (١)

اختلف النحاه ؛ فقائل : إنها «لم» ؛ لاتصالها به مباشره ، وأداه الشرط مهمله

١- وفى إعراب قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ...) يقول الخضرى (ج ١ آخر باب : المعرب والمبنى) عند الكلام على بيت ابن مالك : (واجعل لنحو يفعلان النونا ...) ما نصه :(«فإن لم تفعلوا» قيل : تنازع الحرفان الفعل ؛ فأعمل الثانى ، وحذف نظيره من الأول. وقيل الأصل : إن ثبت أنكم لم تفعلوا ... فمضى «لم» فى عدم الفعل واستقبال «إن» فى إثبات ذلك العدم ، هو على حد قوله تعالى : (إِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ ...) فإن المعلق عليه إثبات القدّ ، لا هو نفسه ؛ لسبقه على وقت المحاكمه. وقيل «لم»

عملت فى الفعل ، وهى معه فى محل جزم بإن ، وجواب الشرط على كل محذوف تقديره : فاتركوا العناد ...). وستجىء إشاره لهذا فى «ج» من ص ٤٠٩ والأنسب الأخذ بما عرضناه هنا ؛ لبعده من التكلف والتعقيد.

داخله على جمله. وقائل : إنها أداه الشرط ، لسبقها ولقوتها ، فكما تؤثر فى زمنه فتجعله للمستقبل الخالص - تؤثر فى لفظه فتجزمه كما جزمت جوابه ؛ وخلّصت زمنه للمستقبل. وفى هذه الحاله تقتصر «لم» على نفى معناه دون جزمه. والأخذ بهذا الرأى أحسن ، بالرغم من أن الخلاف لا قيمه له ؛ لأن المضارع مجزوم على الحالين ، والمعنى لا يتأثر.

٢ - صحه الفصل بينها وبين مجزومها فى الضروره الشعريه فقط ؛ كقول الشاعر :

فأضحت مغانيها قفارا رسومها

كأن لم - سوى أهل من الوحش - تؤهل

أى : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش.

٣ - جواز أن يكون معنى المضارع المنفى بها قد انتهى وانقطع قبل الكلام بوقت قصير أو طويل (١) ، وأن يكون مستمرّا متصلا بالحال ؛ (أى : بوقت الكلام) ولكن يستحيل أن يكون للمستقبل ، أو متصلا به ... (٢) ؛ فمثال انقطاعه قبل الكلام وعدم امتداده للحال ؛ لم ينزل المطر منذ شهرنا. ومثال استمراره واتصاله بالحال وعدم انقطاعه قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ، اللهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ)(٣) ، وقول الشاعر :

غايه البؤس والنعيم زوال

لم يدم فى النعيم والبؤس حىّ

وقول الآخر فى مغنيه :

غنّت فلم تستبق جارحه

إلّا تمنّت أنها أذن (٤)

٤ - صحه وقوع الاسم بعدها معمولا لفعل محذوف بعدها يفسره شىء مذكور ؛ كقول الشاعر :

ظننت - فقيرا - ذا غنى ، ثم نلته

فلم - ذا رجاء - ألقه غير واهب

١- والغالب فى هذا الزمن الماضى المنقطع أن يكون طويلا ؛ سواء أكان انقطاعه قبل الكلام قصيرا أم طويلا. أى : أن الغالب على هذا الزمن الماضى أن يكون أوله قديما بعيدا عن نهايته ؛ فالاتساع عظيم بين أوله ونهايته أما نهايته المنقطعه فقد تكون

قريبه أو بعيده من بدايه الزمن الحالى. (انظر رقم ١ من هامش ص ٣٩٢)

٢- لهذا لا يصح أن يقال على سبيل الحقيقه اللغويه : لم يسافر فلان غدا ..

٣- قد يكون اتصاله بالحال واجبا ، لأمر عقلى يقتضى ذلك كما فى قوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ..) أو لأمر لفظى (لغوى) كوجود كلمه تفيد بانضمامها إلى «لم» معنى الدوام والاستمرار ؛ كما فى مثل ؛ لم يبرح - لم يزل - لم يفتأ -. وعلى كل حال : المعول عليه فى الاستمرار وعدمه هو : القرائن.

٤- قد يكون اتصاله بالحال واجبا ، لأمر عقلى يقتضى ذلك كما فى قوله تعالى : (لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ..) أو لأمر لفظى (لغوى) كوجود كلمه تفيد بانضمامها إلى «لم» معنى الدوام والاستمرار ؛ كما فى مثل ؛ لم يبرح - لم يزل - لم يفتأ -. وعلى كل حال : المعول عليه فى الاستمرار وعدمه هو : القرائن.

والتقدير : فلم ألق ذا رجاء - ألقه - غير واهب إياه ما يريد ، وما يحتاج إليه (١). والأحسن الرأى الذى يقصر هذه الحاله على الضروره الشعريه ويمنع القياس عليها فى النثر.

٥ - امتناع حذف مضارعها - فى غير الصوره السالفه - إلا فى الضروره (٢) كقول القائل :

احفظ وديعتك التى استودعتها

يوم الأعازب (٣) ، إن وصلت

وإن لم

أى : وإن لم تصل ...

٦ - أن بعض العرب قد ينصب بها ، وبعضا آخر قد يهملها فلا تنصب ولا تجزم ، وإنما تتجرد للنفى المحض ؛ كقراءه من قرأ (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ.)

وقول الشاعر :

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم

يوم (٤) الصّليفاء لم

يوفون بالجار

* * *

ومما تنفرد به «لما» :

١ - صحه حذف المضارع المجزوم بها ، والوقوف عليها بعد حذفه ، فى النثر وفى الشعر ؛ كقول أحد القواد الرحّالين : «ولما دخلت دمشق عزمت على زياره قبر صلاح الدين الأيوبىّ. فما كدت أقترب منه حتى امتلأت نفسى هيبه ، وسرت فى جسدى رهبه لم أستطع منها خلاصا إلا على صوت رائدى يقول : «تقدم للدخول» ... فتقدمت ولمّا ... وبقيت فى غمره من جلال الموت ، وعبره التاريخ ؛ أردد قول الشاعر :

فجئت قبورهم بدءا (٤)

ولما ...

فناديت القبور فلم يجبنه (٥)

۱- معنی البیت : کان الناس یظنوننی - فی حال فقری - غنیا مع أنی لم أکن غنیا فی الواقع. فلما منحنی الله الغنی لم ألق ذا رجاء فی مروءتی وأمل فی معاونتی ، إلا حققت رجاءه وأمله ؛ فمنحته من المال ما یرضیه. فکلمه «فقیرا» حال.

۲- سبق المراد من الضروره فی رقم ۲ من هامش ص ۲۵۶.

۳- یوم الأعازب ، أو یوم الأغارب : یوم معهود من أیام العرب. ویقول صاحب الدرر اللوامع علی همع الهوامع» (ج ۲ ص ۷۲) لم أقف علیه فی کتب أیام العرب. والبیت منسوب للشاعر ابن هرمه ... (۴) الظرف : «یوم» متعلق بمحذوف خبر تقدیره : لولا فوارس موجوده یوم الصلیفاء. ولا یصح تعلیقه بالفعل الذی بعده ؛ لأن ما فی حیز جواب «لولا» - وغیرها مما یحتاج لجواب - لا یتقدم علی الجواب و «الصلیفاء» فی الأصل : مصغر «الصّلفاء» بمعنی : الأرض الصلبه. وهی هنا موقعه من أشهر مواقع العرب.

۴- البدء : السید.

۵- الهاء التی فی آخر هذا المضارع هی : «هاء السکت» الساکنه. والبیت لشاعر یتحسر علی - - من مات من قومه ، وأن موت عظمائهم قد أخلی له الطریق ، کی یکون سیدا بعد موتهم ، مع أنه لم یکن کذلک فی حیاتهم. وهو معنی قریب من قول الآخر : خلت الدیار فسدت غیر مسوّد ومن الشقاء تفردی بالسّوددد وفی ذلک البیت الأسبق مخالفه لما تقدم من وجوب اتصال نفی منفیها بالزمن الحالی. وقد تکلفوا التأویل لإبعاد المخالفه.

أى : تقدمت ولما أستفق (مثلا) - فجئت قبورهم بدأ ولما أكن سيدا قبل ذلك ... أما المضارع المجزوم «بلم» فلا يصح حذفه إلا فى الضروره - كما سبق -.

٢ - وجوب امتداد الزمن المنفى بها إلى الزمن الحالى امتدادا يشملهما معا ، وذلك بأن يكون المعنى منفيّا فى الزمن الماضى وفى الزمن الحالى أيضا من غير اقتصار على أحدهما ، نحو : بهرنى ورد الحديقه ، وأغرانى بقطفه ، ولمّا أقطفه ، أى : ولما أقطفه ؛ لا فى الزمن الماضى (قبل الكلام) ، ولا فى الحال (وقت الكلام) ومثل قول الشاعر يستغيث بمن يحميه من أعدائه :

فإن أك مأكولا فكن أنت آكلى

وإلّا فأدركنى ، ولمّا أمزّق

يريد : أنى لم أمزّق فى الماضى ولا فى الزمن الحالىّ. أما «لم» فليست ملازمه هذا - كما عرفنا - ومن ثمّ يصح : لم يحضر الغائب ثم حضر الآن ، ولا يصح : لمّا يحضر الغائب ثم حضر الآن ، لأن الأولى معناها لم يحضر فى الزمن الماضى قبل التكلم ، ثم حضر الآن فى وقت التكلم ، فلا تعارض بين الزمنين. أما الثانيه فمعناها : لم يحضر فى الماضى ولا فى الحال تم حضر الآن ؛ أى : فى الحال ، وهذا تناقض واضح ، إذ من المحال أن يثبت الحضور وينفى فى زمن واحد ، هو الحال (١) ...

٣ - أن المتكلم بالمعنى المنفىّ بها يتوقع رفع النفى - غالبا - عن ذلك المعنى وحصوله مثبتا ، أى : ينتظر تحقق المعنى ووقوعه - فى الغالب - على الوجه الخالى من النفى ، فالذى يقول ، لما تشرق الشمس ، ... يريد ؛ أنها لم تشرق قبل

١- ومما يختلف فيه الحرفان أيضا أن الزمن الماضى المنفى بالحرف : «لم» ، طويل - على الوجه المشروح فى رقم ١ من هامش ص ٣٩٠ - أما الماضى المنفى بالحرف «لما» فقصير غالبا ، أى ؛ ليس قديم المبدأ ؛ فأوله - فى الغالب - ليس بعيدا من آخره المتصل بالحال ؛ فلا يصح أن يقال : لما يكن الرحاله مقيما هنا فى العام الماضى ، ويصح : لم يكن الرحاله ... على أن تقدير القصر ، والطول ، والقدم ، والجده - متروك للعرف والمناسبه بين شيئين والموازنه بينهما. ومن العسير وضع تحديد دقيق لهذه الأزمنه.

الكلام ولا فى أثنائه ، لكن من المنتظر أن تشرق. ومن يقول لما تمطر السماء ، يقصد : أنها لم تمطر قبل التكلم ، ولا فى خلاله ، ومن المتوقع أن تمطر (١). أمّا المتكلم بالمعنى المنفى بالحرف «لم» فلا يتوقع رفع النفى عنه ، ولا ينتظر حصوله مثبتا (٢) ...

إلى هنا انتهت أوجه التشابه والتخالف بين «لم» و «لما» وهى أوجه دقيقه تتطلب يقظه ، وسلامه إدراك عند استعمال هذين الحرفين ، وعند تفهم الأساليب التى تحويهما (٣) -.

١- قلنا إن التوقع هو الغالب. ومن غير الغالب مثلا : ندم إبليس ولما ينفعه ندمه. واستشفع المحكوم عليه بالقتل قصاصا ولما تنفعه شفاعته.

٢- والانتظار وعدمه هما بالنسبه للمعنى المستقبل بعدهما. أما المعنى الماضى فهما سيان فى التوقع وعدمه ؛ نحو : «مالى قمت ولم تقم» أو : لما تقم» والمراد : لم تقم أو لما تقم ، مع أنى كنت متوقعا منك فيما مضى القيام. وهذا هو ما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب. ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء : لم يقم الرجل.

٣- وقد عقد ابن مالك للجوازم بابا مستقلا عنوانه : «عوامل الجزم» بدأه بالكلام على الجوازم الأربعه المختصه بجزم مضارع واحد ، واكتفى فى الكلام عليها ببيت واحد : هو : بلا. ولام - طالبا - ضع جزما فى الفعل ، هكذا ب «لم» و «لمّا» يريد : اجزم الفعل المضارع بلا وباللام إذا كنت طالبا بهما. أى : إذا استخدمتهما أداتى طلب ، واجزمه أيضا بلم ولما.

زیاده وتفصیل :

«لما» الجازمه تختلف اختلافا واسعا عن : «لما» الظرفیه التی هی ظرف - فی المشهور (۱) - بمعنی : حین ، أو : إذ ، وتفید وجود شیء لوجود آخر ؛ فالثانی منهما مترتب علی الأول ، ومسبّب عنه ، ولهذا تدخل علی جملتین ثانیتهما هی المترتبه علی الأولی. والغالب أن تکونا ماضیتین. نحو قوله تعالی : (فَلَمَّا نَجَّاکُمْ إِلَی الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ) وقد تکونان غیر ماضیتین بالتفصیل الذی عرفناه فی الظروف (۲) ...

وکذلک تختلف : «لما» الجازمه عن : «لما» التی بمعنی «إلّا» کالتی فی قوله تعالی : (إِنْ (۳) کُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَیْها حافِظٌ) ، أی : إلا علیها حافظ (فی أحد المعانی ...) وهذه لا تدخل - فی الغالب - إلا علی الجمله الاسمیه ؛ کالآیه السالفه ... أو علی الماضی لفظا لا معنی ، نحو : أنشدک الله لمّا فعلت کذا. إلا فعلت. والمعنی : ما أسألک إلا فعل کذا ، أی : إلّا أن تفعل کذا. فالماضی هنا صوریّ فقط ؛ لأن لفظه ماض ومعناه معنی المضارع المستقبل ...

۱- انظر رقم ۲ من هامش ص ۲۷۵ ففیها بیان هام. وبعض النحاه یعدها حرفا. وقد سبق تفصیل الکلام علیها فی باب الظرف (ج ۲ ص ۲۲۳ م ۷۹) وفی باب الإضافه (ج ۳ ص ۷۵ م ۹۴).

۲- انظر رقم ۲ من هامش ص ۲۷۵ ففیها بیان هام. وبعض النحاه یعدها حرفا. وقد سبق تفصیل الکلام علیها فی باب الظرف (ج ۲ ص ۲۲۳ م ۷۹) وفی باب الإضافه (ج ۳ ص ۷۵ م ۹۴).

۳- «إن» نافیه ، بمعنی : «ما» النافیه.

المسأله ۱۵۴ : للنوع للثانى الذى...

المسأله ۱۵۴ : للنوع للثانى الذى يجزم مضارعين معا ، أو ما يحل محل كل منهما ، أو محل أحدهما.

أدواته إحدى عشره (۱) ؛ ، تسمى : «الأدوات الشرطيه الجازمه» ، وهى : (إن (۲) - إذ ما) - (من - ما - مهما - متى - أيّان - أين - أنّى - حيثما - أىّ) ... وكلها أسماء ؛ ما عدا : «إن» ، وإذ ما» فهما حرفان (۳).

وتتفق الأدوات الشرطيه السالفه كلها ، فى أمور ، وتختلف فى أخرى.

أشهر الأمور التى تتفق فيها (۴).

۱ - أن كل أداه منها لا تدخل على اسم ؛ وإنما تحتاج : إمّا إلى فعلين مضارعين تجزم لفظهما (۵) مباشره إن كانا معربين ، ومحلّهما إن كانا مبنيين. وأولهما : يسمى : «فعل الشرط» (۶). وثانيهما يسمى : «جواب الشرط وجزاءه» (۷).

۱- أما «إذا» و «كيفما» و «لو» فالصحيح اعتبار الثلاثه أدوات غير جازمه (كما يجىء عند الكلام عليها فى النوع الثالث الخاص بها ص ۴۱۳).

۲- «إن» الحرفيه أنواع متعدده ، يشار إلى أهمها فى ... «ب» من ص ۴۰۶ وأضعفها الشرطيه غير الجازمه.

۳- وكل الأدوات التى تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهرا أو مقدرا ، - كما سيجىء فى رقم ۲ من ص ۳۹۸ - وفى بيانها وبيان الأسماء والحروف منها يقول ابن مالك : واجزم بإن ، ومن ، وما ، ومهما أىّ ، متى ، أيّان ، أين ، إذ ما وحيثما ، أنّى ، وحرف «إذ ما» «كإن» وباقى الأدوات أسما أسما ، أى : أسماء.

۴- أما التى تختلف فيها فتجىء فى ص ۴۰۱.

۵- فأداه الشرط - فى الرأى الذى يجب الاقتصار عليه - هى الجازمه لفعل الشرط ، ولفعل الجواب إن كان الجواب فعلا ، ولجمله الجواب إن كان الجواب جمله ، لا فعلا وحده .. لكن هل يجوز أن يكون الجواب مضارعا مرفوعا مباشره؟ الجواب فى ص ۴۴۲.

۶- سمى فعل شرط ، لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه - شرط لتحقق مدلول الجواب -

۷- سمى فعل شرط ، لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه - شرط لتحقق مدلول الجواب - - ووقوع معناه ، ولا يمكن - عنده - أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله ، إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه ؛ سواء أكان الشرط سببا فى وجود الجواب والجزاء ، نحو : إن تطلع الشمس يختف الليل ، أم غير سبب ؛ نحو : إن كان النهار موجودا كانت الشمس طالعه. فوجود النهار ليس سببا فى طلوع الشمس ، وإنما هو ملزوم ، والجواب لازم له ؛ ولهذا يقولون : إن الشرط ملزوم دائما والجزاء لازم ؛ سواء أكان الشرط سببا أم غير سبب وما تقدم يوضح لنا الفرق الكبير بين «ما ومن» الشرطيتين ، الواقعتين مبتدأ والموصولتين الواقعتين مبتدأ كذلك ؛ فالموصولتان ليس فيهما تعليق شىء على آخر ، وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق ، ولا يجزمان. بخلاف الشرطيتين ؛ فلا بد فيهما من التعليق والجزم معا (أنظر ص ۴۰۲). ويقول ابن الحاجب أيضا

: إن الجزاء قسمان ؛ أحدهما : يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو : إن تجئنى أكرمك. والثانى لا يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط ، وإنما يكون الإخبار به هو المسبب عن الشرط ، نحو : إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس. والمعنى : إن اعتددت علىّ بإكرامك إياى فأنا أعتد أيضا عليك بإكرامى إياك. فالإكرام بالأمس ليس مسببا عن الإكرام فى المستقبل ، وإنما الحديث والإخبار عن إكرام الأمس هو المسبب عن إكرام المستقبل (انظر رقم ١ من هامش الصفحه الآتيه ثم آخر صفحه ص ٤٠٧ وما بعدها ، ورقم ٣ من هامش ص ٤٢٦ حيث تعليلات أخرى نافعه ، ومهمه). هذا وقد سبق شرح معنى الجواب والجزاء تفصيلا فى النواصب. عند الكلام على «إذن» ص ٢٩٠ ، وعلى فاء السببيه ص ٣٣٢.

وإما إلى فعلين ماضيين (١) ، يحلان محل المضارعين ، وتجزمهما الأداه محلا (٢). وإما إلى فعلين مختلفين ، تجزم لفظ المضارع (٣) منهما ، وتجزم محل الماضى. وإما إلى جمله اسميه ، تحل محل المضارع الثانى ، وتجزمها الأداه محلا (٤). ولا يمكن أن يحل محل الأول شىء ؛ لأن الأول لا بد أن يكون فعلا مضارعا ، أو ماضيا.

ومهما كانت صيغه فعل الشرط أو جوابه فإن زمنهما لا بد أن يتخلص للمستقبل المحض بسبب وجود أداه الشرط الجازمه (٥) ، بالرغم من أن صورتهما أو صوره

١- هل يتعين أن يكون فعل الشرط ماضيا إذا كان الجواب محذوفا؟ الأحسن أن يكون الجواب «لا» ؛ طبقا للبيان الآتى فى ص ٤٢٥.

٢- لأن لفظ الماضى لا يجزم ، وإنما يكون فى محل جزم ، ومثله الجمله الاسميه والفعليه - انظر رقم ٦ من ص ٤٢٨ ثم رقم ٢ من ص ٤٣٦ -.

٣- لأن لفظ الماضى لا يجزم ، وإنما يكون فى محل جزم ، ومثله الجمله الاسميه والفعليه - انظر رقم ٦ من ص ٤٢٨ ثم رقم ٢ من ص ٤٣٦ -.

٤- قد يرفع المضارع الواقع جوابا بمراعاه التفصيل الذى فى ص ٤٤٢.

٥- لأن أداه الشرط الجازمه علامه قاطعه على استقبال الفعل بعدها ، أى : تخليص زمنه للمستقبل المحض ، سواء أكان الفعل ماضيا ، أم مضارعا. لهذا - كما سيجىء فى رقم ٩ من ص ٤٢٠ - لا يصح فى الجمله الشرطيه أن تكون حالا بعد تلك الأداه ؛ لأن الحال لا يصح أن تسبقه علامه استقبال. ومن ثم قالوا فى مثل : «لأمدحنّ المخلص إن حضر وإن غاب» .. إن الجمله الشرطيه وقعت هنا حالا مع أنها إنشائيه مشتمله على علامه استقبال هى : «إن» - لأنها جمله شرطيه لفظالا معنى ؛ إذ التقدير : لأمدحنه على كل حال ... (وقد سبق بيان هذا فى باب الحال ج ٢ م ٨٤ ص ٣١١).

أحدهما قد تكون – أحيانا – غير فعل مضارع ، إذ من المقرر أن أداه الشرط الجازمه تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلا خالصا (١) ومن المقرر كذلك أنّ تحقّق الجواب ووقوعه متوقف على تحقق الشرط ووقوعه ، ومعلّق عليه (٢) ؛ فإذا حصل الشرط حصل ما تعلق عليه وهو الجواب. لا فرق فى هذا بين أن تكون الأداه مقتصره فى معناها على التعليق – مثل : «إن» – أم متضمنه معه معنى آخر : كالزمانيه ، أو المكانيه ، أو غيرهما مما يتضمنه بعض الأدوات الأخرى (وسنعرفه (٣) بعد ، كما نعرف المراد من التعليق وما يقوم مقامه ، وتفصيل الكلام فيه).

فمثال جزمها المضارعين لفظا قول الشاعر :

إن يفترق نسب يؤلّف بيننا

أدب أقمناه مقام الوالد

وقول الآخر :

ردّوا السيوف إلى الأغماد واتّئدوا

من يشعل الحرب يصبح من ضحاياها

ومثال جزمها الماضيين جزما محليّا (٤) قول الشاعر فى حساده :

صمّ إذا سمعوا خيرا ذكرت به

وإن ذكرت بسوء عندهم أذنوا (٥)

وقول شوقى :

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن تولّت مضوا فى إثرها قدما

ومثال جزمها فعلين مختلفين قول الآخر فى حسّاده (٦) :

إن يعلموا الخير أخفوه ، وإن علموا

شرّا أذاعوا ، وإن لم يعلموا كذبوا

ومثال جزمها الجمله الاسميه التى تحل محل الثانى جزما محليّا – قول الشاعر :

إن كنت عن خير الأنام سائلا

فخيرهم أكثرهم فضائلا

ص: ۳۹۷

۱- قد تشتمل إحدى الجملتين على كلمه صريحه الدلاله على المضى الحقيقى ؛ كالمثال الذى سبق فى أول هامش الصفحه السابقه ، وهو : إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس. وفى هذه الصوره يتعين أن يكون المراد الإخبار فى المستقبل على الوجه الذى سلف. ومثله : إن أكرمتنى أمس فأنا أكرمك غدا ، أى : إن تتحدث عما وقع من إكرامك إياى بالأمس فأنا أكرمك غدا. وفى هاتين الصورتين دقه توجب اليقظه والتنبه ؛ كى لا يقع الخطأ فى استعمالهما على الوجه الصحيح الذى يؤدى إلى اعتبار الشرط والجواب فيهما مستقبلا كغيرهما.

۲- سبق توضيح هذا مفصلا فى رقم ۶ من هامش ص ۳۹۵.

۳- فى ص ۴۰۱.

۴- مع ملاحظه ما يأتى فى رقم ۲ من ص ۴۳۶ خاصا بالماضى الواقع جوابا.

۵- استمعوا له بإعجاب.

۶- سيذكر البيت التالى لمناسبه أخرى فى ص ۴۲۸.

ويسمى فعل الشرط مع مرفوعه (١) : «الجمله الشرطيه». ولا بد أن تتقدم على «الجمله الفعليه» أو «الاسميه» الواقعه جوابا للشرط ، والتى تسمى : «جمله جواب الشرط» ، أو : «الجمله الجوابيه للشرط» (٢).

ومما سبق يتبين أن الشرط لا بد أن يكون فعلا (٣) فقط ، ولا يصح أن يكون جمله. أما الجواب فقد يكون فعلا فقط ، وقد يكون جمله ، وفى الحالتين يجب تأخيره عن الشرط

ولكل من الجمله الشرطيه والجوابيه أحكام سنعرفها (٤).

٢ - أدوات الشرط الجازمه لا تدخل على الأسماء (٥) ، وإنما تحتاج إلى مضارعين ، أو إلى ما يحل محلهما ، أو محل أحدهما ، كما عرفنا. فإذا وقع بعدها اسم - والغالب أن تكون الأداه هى «إن ، أو إذا» - وجب تقدير فعل مناسب يفصل بينهما ؛ بحيث

١- مرفوعه هو : الفاعل ، أو نائبه ...

٢- وفى عمل تلك الأدوات الشرطيه ، وما تتفق فيه جميعا يقول ابن مالك : فعلين يقتضين شرط قدّما يتلو الجزاء ، وجوابا وسما قدما - أصله : قدم ، والألف زائده للشعر. ومثله : «وسما» ؛ أصله : «وسم» والألف زائده للشعر (فعلين) مفعول به للفعل : «اجزم» فى البيت الأسبق بهامش ص ٣٩٥. يريد : اجزم فعلين بكل أداه ، مع ملاحظه أن جزمها الفعلين معا هو الأصل الغالب. وقد تجزم فعلا واحدا وبعده جمله محتومه. والذى لا بد أن يكون فعلا وأن يكون مجزوما لفظا أو محلا هو : «فعل الشرط». أما الجواب فقد يكون فعلا أو جمله. (يقتضين) هذه الجمله الفعليه صفه لفعلين ، والرابط محذوف ، والأصل : يقتضينهما. ثم بين أن فعل الشرط هو المتقدم منهما. و «يتلو الجزاء» أى : يتلوه ويجىء بعده الجزاء. يريد : يقع بعده الفعل الذى يكون فى صدر جمله الجزاء إن كانت فعليه. (وجوابا وسما) أى : وسم جزاء ، بمعنى : أنه سمى جزاء. ويسمى فعل الجزاء لوقوعه فى صدر الجمله الجزائيه - كما سبق - ثم بين نوع الفعلين فقال : وماضيين ، أو مضارعين تلفيهما ، أو متخالفين ولهذا البيت إشاره فى هامش ص ٤٤١ - ثم أردف هذا بيتا آخر سيجىء شرحه فى المكان الأنسب (ص ٤٤٤). قال : وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن أى : ضعيف.

٣- سواء أكان ماضيا أم مضارعا ؛ وليس هناك حاله تستلزم أن يكون فعل الشرط ماضيا فقط ، وما يقال من وجوب مضيه حين يكون الجواب محذوفا مدفوع بما سيجىء فى ص ٤٢٥.

٤- فى ص ٤١٧.

٥- لهذا إشاره فى رقم ٣ من هامش ص ٣٩٥.

تكون الأداه داخله على الفعل المقدر. لا على الاسم الظاهر (١). ومن الأمثله : إن امرؤ أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك - إن جائع عاجز وجد فمن حوله آثمون إن لم يطعموه - وقول الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته

وإن أنت أكرمت اللئيم تمرّدا

وقول الآخر :

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها

هوانا بها كانت على الناس أهونا

والتقدير : إن أثنى امرؤ أثنى عليك ... - إن وجد جائع عاجز وجد ... - إذا أكرمت أكرمت ... وإن أكرمت أكرمت ... - وإذا لم تعرف لم تعرف ...

والأصل فى هذا التقدير وأشباهه أن الفعل قد حذف وحده بعد أداه الشرط ، وبقى فاعله. فإن كان الفاعل اسما ظاهرا قدّر قبله فعل مناسب له ؛ وإن كان ضميرا مرفوعا متصلا كالتّاء - (ويدخل فى حكم المتصل ، الضمير المرفوع المستتر ، كالضمير : «هى» المستتر ، إذا كان فاعلا لمضارع للغائبه) - وجب الإتيان بضمير مرفوع بارز منفصل ؛ ليحل محل المتصل الذى لا يمكن أن ينفصل من فعله ، وليقوم مقامه فى إعرابه وفى معناه ، وهو : «أنت» (٢) ...

٣ - لأداه الشرط الصداره فى جملتيها ؛ فلا يصح أن يسبقها شىء من جمله الشرط ، ولا جمله الجواب ، ولا من متعلقاتهما ، إلا فى صوره واحده ، ستجىء (٣)

وكذلك لا يجوز أن تكون أداه الشرط معموله لعامل قبلها ، إلا إذا كانت الأداه الشرطيه اسما ، والعامل السابق عليها حرف جر ، أو مضافا ؛ نحو : إلى (من تذهب أذهب) ، (وعند من تجلس أجلس). ويصح أن يسبقها حرف عطف ، أو استدراك ، أو نحوهما مما يقتضيه المعنى ؛ بشرط ألا يخرجها عن الصداره فى

١- انظر رقم ٧ من ص ٤١٩ وقد سبق فى الجزء الثانى (ص ١٠٦ م ٦٩ باب الاشتغال) بيان حكم هذا الاسم ، وتفصيل إعرابه ، وتأييد النحاه فى تقدير الفعل ، وأن هذا الاسم الذى بعد الأداه ليس مبتدأ.

٢- انظر رقم ٧ من ص ٤١٩ وقد سبق فى الجزء الثانى (ص ١٠٦ م ٦٩ باب الاشتغال) بيان حكم هذا الاسم ، وتفصيل إعرابه ، وتأييد النحاه فى تقدير الفعل ، وأن هذا الاسم الذى بعد الأداه ليس مبتدأ.

٣- فى رقم ٣ من ص ٤٢٢ وهى التى يكون فيها جواب الشرط مضارعا مرفوعا - كما يحصل أحيانا - فيصح فى معموله أن يتقدم على الأداه ؛ نحو : طعامنا إن تزرنا تأكل ، بنصب كلمه : «طعام» باعتبارها مفعولا للمضارع : تأكل. طبقا للبيان الآتى.

فى جملتيها. ومن الأمثله قول الشاعر :

ولا أتمنى الشرّ ، والشرّ تاركى

ولكن متى أحمل على الشر أركب (١)

ولا يصح - فى الرأى الأغلب - أن تقع أداه الشرط الجازمه أو غير الجازمه بعد : «هل» الاستفهاميه ، لكن يصح وقوعها بعد همزه الاستفهام (٢) دون باقى أدواته.

٤ - لا يصح حذف أداه الشرط فى الرأى الأرجح الذى يجب الاقتصار عليه.

١- الأصل : أركب ، بالجزم. وحرك بالكسر لأجل الشعر.

٢- ستجىء إشاره لهذا ، فى رقم ١٠ من ص ٤٢٠ وأنه منقول عن الصبان ج ٤ أول باب الجوازم ، عند قول ابن مالك : «فعلين يقتضين شرط قدما ..» ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٤٢٣.

المسأله ۱۵۵ : الأمور التى تختلف فيها الأدوات الشرطيه الجازمه

(۱)

الأمور التى تختلف فيها متعدده النواحى ؛ منها الاختلاف فى ناحيه الاسميه والحرفيه ، (وليس فيها أفعال) ، وفى ناحيه اتصالها «بما» الزائده وعدم اتصالها ، وفى ناحيه معناها ، وإعرابها).

ففى ناحيه الاسميّه والحرفيه : منها الأسماء باتفاق ؛ وهى : (من - متى - أىّ - - أين - أيان - أنّى - حيثما.

ومنها اسم على الأرجح ، وهو : «مهما» بدليل عوده الضمير عليه مذكرا ، والضمير لا يعود إلا على اسم ؛ مثل - قوله تعالى عن قوم موسى : (وَقالُوا مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَهٍ لِتَسْحَرَنا بِها فَما نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)).

ومنها الحرف باتفاق ، وهو : «إن» ، ومنها الحرف على الأرجح ؛ وهو : «إذ ما» (۲).

وفى ناحيه اتصالها بما «الزائده» - منها : ما لا يجزم إلا باتصاله بما الزائده ، وهو : «حيث ، وإذ» ، فلا بد أن يقال فيهما عند الجزم بهما : «حيثما» ، «إذ ما».

ومنها ما يمتنع اتصاله بها عند استخدامه أداه شرط جازمه ، وهو ؛ من - - ما - مهما - أنّى.

ومنها ما يجوز فيه الأمران ، وهو : إن - أىّ - متى - أين - ويزاد عليها - أيان - فى الرأى الأصح.

وفى ناحيه اختلاف المعنى - مع اتفاقها جميعا فى تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط عند عدم المانع (۳) ... - :

۱- أما الأمور التى تتفق فيها فقد سبقت فى ص ۳۹۵.

۲- غير الأرجح يعتبرها ظرف زمان بمعنى : «متى». فإذا قلنا : «إذ ما تستمع للموسيقى تهدأ نفسك» كان المعنى على الرأى الأرجح : إن تستمع ... وعلى الرأى الآخر : متى تستمع ...

۳- من الموانع ما سيجىء بيانه فى ص ۴۰۷ عند الكلام على أنواع «إن» فى «ب».

١ - منها : ما وضع فی أصله للدلاله علی شیء یعقل - غالبا - فإذا تضمن معه معنی الشرط - صار أداه شرطیه ، للعاقل ، جازمه. والغالب أیضا أنه بذاته لا یدل علی زمن (١) ، وهو : «من» ، کقوله تعالی : (مَنْ یَعْمَلْ سُوءاً یُجْزَ بِهِ. وَلا یَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللهِ وَلِیًّا وَلا نَصِیراً.)

وقول الشاعر یمدح قوما :

من تلق منهم تقل لاقیت سیدهم

مثل النجوم التی یسری بها السّاری

٢ - ومنها ما وضع فی أصله للدلاله علی شیء لا یعقل - غالبا - فإذا تضمن معه معنی الشرط صار أداه شرطیّه لغیر العاقل ، جازمه. والغالب أنه لا یدل بذاته علی زمن (٢). وهو «ما» ، و «مهما». کقوله تعالی : (وَما تَفْعَلُوا مِنْ خَیْرٍ

١- وللنحاه رأی دونوه فی باب الموصول : ملخصه : أن «من» للعاقل ، وتستعمل فی غیره مجازا (سواء أکان المجاز علاقته التشبیه فیکون استعاره ، أم کانت علاقته شیئا آخر غیر التشبیه فیکون مجازا مرسلا ...) ، کقول الشاعر : أسرب القطاهل من یعیر جناحه؟ لعلّی إلی من قد هویت أطیر وقول الآخر : ألا عم صباحا أیّها الطلل البالی وهل یعمن من کان فی العصر الخالی ومن المجاز تغلیبه علی غیر العاقل عند اختلاطه معه ؛ نحو : (ولله یسجد من فی السموات ومن فی الأرض) ، أو اقترانه به فی عموم فصّل بمن ؛ نحو قوله تعالی : (وَاللهُ خَلَقَ کُلَّ دَابَّهٍ مِنْ ماءٍ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ یَمْشِی عَلی بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ یَمْشِی عَلی رِجْلَیْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ یَمْشِی عَلی أَرْبَعٍ ..) لاقترانه بالعاقل المندرج تحت قوله : «کل دابه» : وأما «ما» فإنها لغیر العاقل ؛ کقوله تعالی : (ما عِنْدَکُمْ یَنْفَدُ) وتستعمل قلیلا فی العاقل إذا اختلط به ؛ کقوله تعالی : (یُسَبِّحُ لِلَّهِ ما فِی السَّماواتِ وَما فِی الْأَرْضِ ...) وتستعمل فی صفات العاقل ؛ نحو : تزوجوا ما طاب من النساء ، وامتاز بالفضل. وتستعمل فی المبهم ؛ کأن تری شبحا من بعد ، فتقول : تعال وشاهد ما أری. (راجع الأشمونی والصبان فی بابی الموصول ، والجوازم. وقد وفینا الکلام علی «من وما» الموصولتین فی ج ١ ص ٢۴٧ م ٢۶). ویرتضی بعض النحاه أن یقال «من» للعالم بدلا من العاقل ؛ لأن الله یوصف بأنه عالم ولا یقال له عاقل. ولم یتمسک بهذا فریق آخر ... وإذا لم تتضمن «من» و «ما» معنی الشرط فلیستا بشرطیتین ، فقد تکونان موصولتین ، أو استفهامیتین ... أو ... أو ... (انظر آخر الهامش رقم ۶ من ص ٣٩۵) ویری أکثر النحاه أن الشرطیتین مبهمتان من ناحیه الزمن ، بمعنی : أنهما لا یدلان علی زمن معین معروف - - البدایه والمقدار ، یربط الجواب بالشرط ؛ فکل واحده منهما لا تدل بذاتها علی وقت محدد لهذا الربط ؛ ففی مثل : من یحسن إلی أشکر له ... أو : ما تزرع تحصد ... لا تدل «من» علی مبدأ زمن الشکر ، ولا علی تحدید مدته ، أو توقیتها ، ومثلها : «ما» فإنها لا تدل علی مبدأ زمن الحصد ، ولا علی تحدید مدته ، أو توقیتها. وقال فریق آخر : إن کل واحده منهما قد تفید - أحیانا - مع الشرط الزمن المؤقت المعین من غیر أن تعتبر ولا أن تعرب بسببه ظرف زمان - وکل هذا بشرط وجود قرینه تدل علی الزمن ؛ مثل : من یلمس نارا تحرقه ، أی : مده لمسه النار تحرقه ، وقول الشاعر یمدح : فما تحی لاتسأم حیاه ، وإن تمت فلا خیر فی الدنیا ولا العیش أجمعا أی : مده حیاتک لا تسأم الحیاه ... وقول الشاعر : نبئت أن أبا شتیم یدّعی مهما یعش یسمع بما لم یسمع وأمثله أخری متعدده یؤیدون بها رأیهم ، وتشهد بصحته وقوته. أما الکثره فتؤول تلک الشواهد تأویلا لا

داعی له ، ولا فائده منه إلا الرغبه فی اطراد قاعدتهم ، بل إنهم یترکون بعض الشواهد بغیر تأویل ؛ إذ لا یجدون لها تأویلا مقبولا ویحکمون علیها بالشذوذ. وخیر من هذا التکلف الأخذ برأی الأقلیه هنا ، مع مراعاه ضوابطه وتفصیلاته للسالفه

٢- وللنحاه رأی دونوه فی باب الموصول : ملخصه : أن «من» للعاقل ، وتستعمل فی غیره مجازا (سواء أکان المجاز علاقته التشبیه فیکون استعاره ، أم کانت علاقته شیئا آخر غیر التشبیه فیکون مجازا مرسلا ...) ، کقول الشاعر : أسرب القطاهل من یعیر جناحه؟ لعلّی إلی من قد هویت أطیر وقول الآخر : ألا عم صباحا أیها الطلل البالی وهل یعمن من کان فی العصر الخالی ومن المجاز تغلیبه علی غیر العاقل عند اختلاطه معه ؛ نحو : (ولله یسجد من فی السموات ومن فی الأرض) ، أو اقترانه به فی عموم فصّل بمن ؛ نحو قوله تعالی : (وَاللهُ خَلَقَ کُلَّ دَابَّهٍ مِنْ ماءٍ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ یَمْشِی عَلی بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ یَمْشِی عَلی رِجْلَیْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ یَمْشِی عَلی أَرْبَعٍ ..) لاقترانه بالعاقل المندرج تحت قوله : «کل دابه» : وأما «ما» فإنها لغیر العاقل ؛ کقوله تعالی : (ما عِنْدَکُمْ یَنْفَدُ) وتستعمل قلیلا فی العاقل إذا اختلط به ؛ کقوله تعالی : (یُسَبِّحُ لِلَّهِ ما فِی السَّماواتِ وَما فِی الْأَرْضِ ...) وتستعمل فی صفات العاقل ؛ نحو : تزوجوا ما طاب من النساء ، وامتاز بالفضل. وتستعمل فی المبهم ؛ کأن تری شبحا من بعد ، فتقول : تعال وشاهد ما أری. (راجع الأشمونی والصبان فی بابی الموصول ، والجوازم. وقد وفینا الکلام علی «من وما» الموصولتین فی ج ١ ص ٢٤٧ م ٢٦). ویرتضی بعض النحاه أن یقال «من» للعالم بدلا من العاقل ؛ لأن الله یوصف بأنه عالم ولا یقال له عاقل. ولم یتمسک بهذا فریق آخر ... وإذا لم تتضمن «من» و «ما» معنی الشرط فلیستا بشرطیتین ، فقد تکونان موصولتین ، أو استفهامیتین ... أو ... أو ... (انظر آخر الهامش رقم ٦ من ص ٣٩٥) ویری أکثر النحاه أن الشرطیتین مبهمتان من ناحیه الزمن ، بمعنی : أنهما لا یدلان علی زمن معین معروف - - البدایه والمقدار ، یربط الجواب بالشرط ؛ فکل واحده منهما لا تدل بذاتها علی وقت محدد لهذا الربط ؛ ففی مثل : من یحسن إلی أشکر له ... أو : ما تزرع تحصد ... لا تدل «من» علی مبدأ زمن الشکر ، ولا علی تحدید مدته ، أو توقیتها ، ومثلها : «ما» فإنها لا تدل علی مبدأ زمن الحصد ، ولا علی تحدید مدته ، أو توقیتها. وقال فریق آخر : إن کل واحده منهما قد تفید - أحیانا - مع الشرط الزمن المؤقت المعین من غیر أن تعتبر ولا أن تعرب بسببه ظرف زمان - وکل هذا بشرط وجود قرینه تدل علی الزمن ؛ مثل : من یلمس نارا تحرقه ، أی : مده لمسه النار تحرقه ، وقول الشاعر یمدح : فما تحی لاتسأم حیاه ، وإن تمت فلا خیر فی الدنیا ولا العیش أجمعا أی : مده حیاتک لا تسأم الحیاه ... وقول الشاعر : نبئت أن أبا شتیم یدّعی مهما یعش یسمع بما لم یسمع وأمثله أخری متعدده یؤیدون بها رأیهم ، وتشهد بصحته وقوته. أما الکثره فتؤول تلک الشواهد تأویلا لا داعی له ، ولا فائده منه إلا الرغبه فی اطراد قاعدتهم ، بل إنهم یترکون بعض الشواهد بغیر تأویل ؛ إذ لا یجدون لها تأویلا مقبولا ویحکمون علیها بالشذوذ. وخیر من هذا التکلف الأخذ برأی الأقلیه هنا ، مع مراعاه ضوابطه وتفصیلاته للسالفه

يَعْلَمْهُ اللّه)، وقوله تعالى : (وَما تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكَمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً ،) وقول الشاعر :

ومهما تكن عند امرئ من خليقه (۱)

وإن خالها (۲) تخفى على

الناس تعلم (۳)

۳ - ومنها ما وضع فى أصله للزمان المجرد (۴) ؛ فإذا تضمن معه معنى الشرط جزم ؛ وهو : («متى» و «أيّان») (۵) ؛ فكلاهما ظرف زمان جازم. ومن الأمثله قول الشاعر فى الورد :

متى تزره تلق من عرفه (۶)

ما شئت من طيب ومن عطر

۱- عاده وخلق.

۲- ظنها.

۳- يستدل بعض النحاه بهذا البيت على أن : «مهما» حرف ؛ إذ لا محل لها من الإعراب ، ولم يعد عليها ضمير. وردوا كلامه بأنها : إما خبر للفعل الناقص «تكن» ، و «خليقه» اسمه ، و «من» زائده - وإما مبتدأ. واسم «تكن» ضمير يعود على «مهما» ، و «عند امرئ» خبر «تكن» وكل ما سبق هو على اعتبار «تكن» ناقصه ، أما على اعتبارها - تامه - فمهما مبتدأ والضمير المستتر فى الفعل «تكن» هو فاعله و «عند امرئ» ظرف لغو ، متعلق بالفعل «تكن» التام. و «من» بيان «لمهما» على وجهى اعتباره مبتدأ.

۴- الذى لا دلاله معه على استقبال أو غيره. فإذا صار للشرط جعل زمن فعله وجوابه مستقبلا

۵- ويصح زياده «ما» فى آخرها - كما سبق فى ص ۴۰۱ -

۶- رائحته.

وقال الآخر يصف عظيما :

متى ما (١) يقل لا يكذب

القول فعله

سريع إلى الخيرات غير قطوب (٢)

وقول الآخر يفتخر :

أيّان نؤمنك تأمن غيرنا ، وإذا

لم تدرك الأمن منا لم تزل خائفا

ولا أهميه للرأى الذى يجيز إهمال : «متى» الشرطيه فيجعلها شرطيه غير جازمه ؛ لأنه رأى تعوزه الشواهد المتعدده ، والحجه القويه.

٤ - ومنها ما وضع فى أصله للمكان - غالبا - فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداه شرطيه للمكان ، جازمه ، وهو : (أين - حيثما - أنّى) (٣) كقوله تعالى : (وَضَرَبَ اللهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ ؛ أَحَدُهُما أَبْكَمُ ؛ لا يَقْدِرُ عَلى شَيْءٍ ، وَهُوَ كَلٌّ (٤) عَلى مَوْلاهُ ، أَيْنَما يُوَجِّهْهُ لا يَأْتِ بِخَيْرٍ ؛ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ ....) وقولهم : أين (٥) ينزل العدل يتبعه الأمن والرخاء. وقولهم حيثما تجد صديقا وفيّا تجد كنزا نفيسا. وقول الشاعر :

خليلىّ ، أنّى تقصدانى تقصدا

أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

٥ - ومنها المضاف الذى يصلح للأمور الأربعه السالفه ؛ فيكون للعاقل أو لغيره ، وللزمان ، أو للمكان ؛ تبعا للمضاف إليه فى ذلك كله ، فأداه الشرط مضافه ، وتدل على أحد المعانى السالفه على حسب دلاله المضاف إليه ، وهى : «أىّ». فمثالها للعاقل : أىّ إنسان تستقم خطته تأتلف حوله القلوب. ومثالها لغير العاقل : أىّ عمل صالح تمارسه أمارس نظيره. وللزمان : أىّ يوم تسافر أسافر معك. وللمكان : أىّ بقعه جميله تقصد أقصد. وفى كل تلك الحالات يصح زياده «ما» فى آخرها.

١- «ما» زائده. - طبقا لما سبق فى ص ٤٠١ -

٢- القطوب : العابس.

٣- لا يصح زياده «ما» بعد «أنى» الشرطيه ، ولا يصح - فى الأرجح - حذفها من آخر «حيث» الشرطيه ويجوز الأمران مع «أين» -

وقد تقدم كل هذا فى ص ٤٠١ -

٤- حمل ثقيل.

٥- «أين» هنا شرطيه ، ولو لم يتصل بآخرها «ما» الزائده ، لأن هذا الاتصال وعدمه سيان معها - كما سبق هنا فى رقم ٣ وفى ص ٤٠١ - ، ومن أمثله عدم الاتصال قول الشاعر : أين تصرف بنا العداه تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقى

٦ – ومنها : ما يختص إما بالأمر المتيقّن منه أو المظنون (١). ولكن الأول هو الأغلب – ، وهو «إذا» الشرطيه.

وإما بالمشكوك فيه (٢) أو بالمستحيل ، وهو باقى الأدوات الشرطيه. ومن المستحيل قوله تعالى : (قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعابِدِينَ ،) وأما نحو قوله تعالى : (وَما جَعَلْنا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ ، أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ) ، فلتنزيله منزله المشكوك فيه ؛ لإبهام زمن الموت (٣) ...

والقرائن وحدها هى التى تعين اليقين ، أو الظن ، أو الشك ، أو الاستحاله ... مع الدلاله على الشرطيه فى كل حاله.

٧ – ومنها ما وضع – فى الأكثر – لتعليق الجواب على الشرط تعليقا مجردا يراد منه الدلاله على وقوع الجواب وتحققه ، بوقوع الشرط وتحققه ، من غير دلاله على زمان ، أو مكان ، أو عاقل ، أو غير عاقل ؛ وهو : «إن» (٤) و «إذ ما» (٥) مع دلالتهما على الشك أو الاستحاله – كدلاله الأدوات الشرطيه الأخرى عليهما ، غير «إذا» ، كما سبقت الإشاره فى الأمر السادس – فمثال «إن» قوله تعالى : (وَإِنْ تُبْدُوا ما فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ) وقولهم : المرء إن يجبن يعش مرذولا ، ومثال «إذ ما» قول الشاعر :

وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر

به تلف من إياه تأمر آتيا

١– أى : المرجح حصوله وتحققه.

٢– الذى يتساوى فيه توقع الحصول وعدم التوقع.

٣– راجع «الخضرى» – (ج ٢ باب الإضافه ، عند الكلام على : «إذا» – وقد سبقت الإشاره لهذا فى ج ٢ ص ٢٢٥ م ٧٩ – باب : «الظرف») وهناك البيان التام عن «إذا» الشرطيه الظرفيه ، من ناحيه عدم دلالتها على التكرار ، وعدم إفادتها للشمول والتعميم ، وتجردها للظرفيه المحضه ، وبعض أوجه الاختلاف بينها وبين «إن» الشرطيه وغيرها من أدوات الشرط الجازمه ...

٤– لا بد للجزم «بإذ» من زياده «ما» فى آخرها. أما زيادتها بعد «إن» الشرطيه فجائزه – كما تقدم فى ص ٤٠١ – (انظر «ب» ص ٤٠٦).

٥– لا بد للجزم «بإذ» من زياده «ما» فى آخرها. أما زيادتها بعد «إن» الشرطيه فجائزه – كما تقدم فى ص ٤٠١ – (انظر «ب» ص ٤٠٦).

زياده وتفصيل :

(ا) هل يقترن جواب «إن الشرطيه» باللام؟

الجواب عن هذا فى رقم ١ من هامش ص ۴۲۹ وفى رقم ۹ من ص ۴۳۳.

(ب) «إن» أنواع كثيره ، منها : «إن» الزائـده. وتسـمى : الوصـليه ؛ أى الزائده لوصل الكلام بعضه ببعض ، وتقويه معناه ؛ فلا تعمل شيئا ، ويمكن الاستغناء عنها (١) ما لم يمنع وزن الشـعر. ويكثر هذا الوصل حين تتوسط بين «ما» النافيه وما دخلت عليه من جمله فعليه أو اسميه ، كقول الشاعر يصف وجه غاده :

ما - إن - رأيت ولا سمعت بمثله

درّا يعود من الحياء عقيقا

وقول الآخر يذم قوما :

بنى غدانه ، ما - إن - أنتمو ذهب

ولا صريف (٢) ، ولكن أنتم

الخزف

وقد تزاد بعد «ما» المصدريه» كقول الشاعر :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته

على السّنّ خيرا لا يزال يزيد

وبعد «ما الموصوله» كقول الشاعر :

يرجّى المرء ما إن لا يراد

وتعرض دون أدناه الخطوب

وبعد «ألا» التى للاستفتاح ؛ كقول الآخر :

ألا إن سرى (٣) ليلى فبتّ

كئيبا

أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا (۴)

ویکثر وقوع «ما» الزائده بعد «إن» الشرطیه فتدغم فیها النون نطقا وکتابه ؛ کقوله تعالی فی الوالدین : (إِمَّا یَبْلُغَنَّ عِنْدَکَ الْکِبَرَ أَحَدُهُما أَوْ کِلاهُما فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ ...)، وقوله تعالی : (فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ (۵) فِی الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ

۱- جاء فی حاشیه یاسین علی التصریح أول باب المعرب والمبنی (ج ۱) بشأن «إن» الوصلیه : أهی لمجرد الوصل والربط فلا جواب لها ؛ لا فی اللفظ ولا فی التقدیر ، أم هی مع ذلک شرطیه فیقدر جوابها؟ أم هی شرطیه ولکن لا جواب لها؟ ثم قال : إن للسعد فیها کلاما مضطربا بینته فی حواشی المختصر ، فی بحث تقیید المسند بالشرط.

۲- فضه خالصه.

۳- نسبه السّری إلی اللیل مجاز عقلی.

۴- غضوب : اسم امرأه.

۵- تجدنهم.

مِنْ خَلْفِهِمْ ...) وتسمى فى هذه الصوره : «إن» المؤكده «بما».

ومنها : «إن» المخففه من الثقيله ، و «إن» النافيه الناسخه ، وقد سبقتا فى النواسخ ج ١ ، ومعهما «إن» النافيه التى لا تعمل.

ومنها : «إن» الشرطيه التى لا تجزم. وهذه أضعف الأنواع ، وأقلها دورانا فى فصيح الكلام. ومن الواجب إغفال أكثر حالاتها (١). ، وعدم استعمالها إلا فى بعض الصور

ومنها : ما اختلف النحاه فى نوعه اختلافا مرهقا - نذكره ؛ لأنه لا يخلو من فائده - وهو «إن» فى مثل : الحريص - وإن كثر ماله - بخيل. فقيل : وصليه (٢) ، والواو للحال ، أى : الحريص بخيل ، والحال أنه كثر ماله (٣). وقيل شرطيه ، حذف جوابها. لوجود ما يدل عليه ، والواو للعطف على جمله مقدره ، أى : إن لم يكثر ماله وإن كثر فهو بخيل. لكن ليس المراد بالشرط فى الجمله حقيقه التعليق ؛ لأنه لا تعليق حقيقيّا على الشىء ونقيضه معا ؛ لما فى ذلك من المنافاه العقليه ؛ إذ كيف يحدث الجواب الذى هو بمثابه المسبب عن الشرط حين يوجد الشرط وحين يعدم؟ وبعباره أوضح : كيف ينتج الشرط - وهو بمثابه السبب نتيجه واحده لا تختلف باختلاف وجوده وعدمه؟

من أجل ذلك قيل إن معنى «إن» فى الجمله السالفه هو : «التعميم» «لا» «التعليق». ويقولون : إن المحذوف أحيانا قد يكون الواو هى والمعطوف - لا- المعطوف عليه - كقوله تعالى : (فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرى)، أى : وإن لم تنفع. وقيل «إن» فى هذا المثال بمعنى : «قد». كما قيل إنها تكون بمعنى «إذ» التعليليه (أى تبين عله ما قبلها) فى قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)، وفى قوله تعالى : (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرامَ إِنْ شاءَ اللهُ آمِنِينَ)، وقوله عليه السّلام للموتى المؤمنين الأبرار : «وإنا - إن شاء الله بكم لا حقون ...».

وحجه القائلين بأنها بمعنى «إذ» التعليليه أن التعليق غير صحيح فى الأمثله

١- إلا ما كان منها دالا على تفصيل من غير أن يجزم ، وسيجىء فى آخر ص ٤٠٨.

٢- انظر رقم ١ من هامش الصفحه السابقه.

٣- ومن الأساليب الفاسده التى تتردد فى كلام المولدين قولهم : فلان وإن كثر ماله لكنه بخيل - أو : إلا أنه بخيل .. وقد سبق الكلام على هذه الأساليب فى الموضع المناسب (ج ١ م ٣٣ ص ٤٠) وأن بعض النحاه المتأخرين حاول تأويل ذلك الأسلوب تأويلا يصححه ، ولكنه لم ينجح.

المذكوره ؛ لأن التعليق يقتضى ترتّب أمر على أمر ؛ فالأمر الثانى (المسبّب) يكون غير متحقق ولا حاصل وقت الكلام. إذ لو كان متحققا حاصلا وقت الكلام لم يكن هناك معنى للتعليق. فى حين : الإيمان وعدمه فى الآيه الأولى معلوم قطعا لله الذى لا يخفى عليه شىء مما كان ، أو هو كائن الآن ، أو سيكون فى المستقبل ، فهو محقق الوجود وقت الكلام. وكذلك مشيئته فى الآيه الثانيه معلومه له حين أخبرهم بدخول المسجد الحرام إن شاء الله. وكذلك الحديث فإن الرسول عليه السّلام : يعلم مشيئه الله التى تقضى بأن كل فرد لا بد أن يموت ، ويلحق السابق ، ولا ينجو من ذلك أحد. فلا مجال للتعليق فى الأمثله السالفه وأشباهها ، إذ ليس فيها مجهول ينتظر حصوله ومعرفته.

وأجيب هنا بأن كلمه : «إن» قد يؤتى بها للشرط المحقّق ؛ لنكته بلاغيه ؛ كالتهييج فى الآيه ، كما يقول الوالد لابنه : إن كنت ابنى فافعل كذا. وكتعليم الناس التأدب والحيطه عند ما يخبرون عن أعمالهم المستقبله ، وأمورهم المقبله ، وكالتبرك كما فى الحديث (أى : سنلحق بكم فيصيبنا الخير والبركه من جواركم) ... وهكذا ...

وقيل : كل شىء يقع فيه التردد عاده بين الناس ويدخله الشك عندهم ، يجوز تعليقه «بإن» ؛ سواء أكان معلوما للسامع ، أو للمتكلم ، أم غير معلوم ، وسواء أكان التعليق من الله أم من غيره ...

وبانضمام هذه الاعتراضات والرد عليها إلى ما سبق من نظائرها فى بعض نواحى الكتاب (١) يمكن الوقوف على الغرض من الجواب فى كثير من الأساليب الناصعه البليغه ، التى لا يكون الجواب فيها مترتبا وقوعه على الشرط. (٢)

ومن أنواع «إن» الشرطيه نوع يسمى : «إن» (٣) التفصيليه ، وملخص الكلام عليها : أن المبدل منه قد يكون اسم شرط متضمنا معنى حرف الشرط : «إن» من غير

١- كالتى فى رقم ٦ من هامش ص ٣٩٥ ، ورقم ٣ من هامش ٤٢٦.

٢- راجع حاشيه الصبان عند الكلام على «إن» وحاشيه السيوطى على المغنى.

٣- سبقت الإشاره إليها فى باب : «البدل» - ج ٣ ص ٤٩٧ م ١٢٥ -

ذكر صريح لهذا الحرف (١). فإذا اقتضى الأمر بدلا يفصّل مجمل اسم الشرط المبدل منه ظهر مع البدل حرف الشرط : «إن» ليوافق البدل المبدل منه فى تأديه المعنى. بشرط ألا يظهر حرف الشرط مع المبدل منه ، وبشرط ألا تعمل «إن» شيئا مطلقا ، ولا تجلب معنى إلا إفاده التفصيل.

واسم الشرط الذى يتضمن المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، وللزمان أو المكان. فمثال الشرط للعاقل : من يجاملنى إن صديق وإن عدو أجامله. فكلمه : «صديق» بدل تفصيل من كلمه : «من» الشرطيه. و «إن» الشرطيه الظاهره فى الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمها ؛ فلا تجزم ولا تعمل شيئا ؛ وإنما تفيد مجرد التفصيل - كما قلنا -.

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ إن جيدا وإن رديئا تتأثر به نفسك. فكلمه : «جيدا» بدل من كلمه : «ما» و «إن» المذكوره فى الجمله لا أثر لها إلا فى إفاده التفصيل. ومثال الشرط الدال على الزمان : متى تزرنى إن غدا وإن بعد غد أسعد بلقائك. فكلمه : «غدا» بدل من : «متى» وكلمه «إن» للتفصيل. ومثال الشرط الدال على المكان : حيثما تجلس إن فوق الكرسى ، وإن فوق الأريكه - تجد راحه. فكلمه : «فوق» بدل من : «حيثما» وكلمه : «إن» للتفصيل.

وإنما قرن البدل فى كل ما سبق بالحرف «إن» ليكون موافقا للمتبوع الذى يتضمن هذا الحرف من غير أن يذكر معه صريحا

هذا ملخص ما يقال فى الموضع السالف - (٢) ...

(ح) قد تدخل : «إن» الشرطيه على : «لم» الجازمه فى مثل : إن لم تحسن إلى المحتاج فلا تمنع عنه الإحسان. وقول الشاعر :

فإن لم تجد قولا سديدا تقوله

فصمتك عن غير السّداد سديد

- وقد سبق الكلام على هذا ، وإعرابه (٣).

وكذلك تدخل على الحرف «لا» فتدغم فيه النون ؛ ولا تظهر فى النطق ، ولا فى

١- لأن من يقول : (من يجاملنى أجامله) يريد : إن يجاملنى صديق ، أجامله ، وإن يجاملنى عدو أجامله ، وإن يجاملنى محمد أجامله ، أو محمود ، أو ... فكلمه «من» وهى لفظه واحده يتضمن هذا كله.

٢- راجع التصريح والأشمونى فى آخر باب «البدل».

٣- فى رقم ١ من هامش ص ٣٨٩ ... عند الكلام على : «لم».

الكتابه ، إذ يصير الحرفان : «إلّا» بوضع «شده» فوق «لا» ؛ رمزا للنون المدغمه (١) كقول الشاعر :

إلّا يكن ذنب فعدلك واسع

أو كان لى ذنب ففضلك أوسع

والأصل بغير الإدغام : «إن لا». وقد تدخل على «لا» الناهيه فتفقد دلالتها على النهى ، وتصير للنفى (٢).

* * *

١- طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ۴ من هامش ص ٣٧٠.

٢- طبقا للحاله الثالثه التى فى ص ٣۶۶ وفى «ا» من ص ٣٧۶.

وفى ناحيه إعرابها : ما كان منها حرف شرط فلا محل له من الإعراب ، وما كان اسم شرط (١) فيراعى فى إعرابه ما يأتى :

١ - إن كان اسم الشرط الجازم (أى : أداه الشرط الاسميه) بعد حرف جر أو مضاف فهى مجروره بالحرف أو بالمضاف ، نحو : عمّن تتعلم أتعلم ، وعما تسأل أسأل. وكتاب من تقرأ أقرأ ، وصفحه ما تكتب أكتب.

ولا تكاد أداه الشرط الاسميه تجرّ فى غير هاتين الحالتين (٢) ...

٢ - إن كانت الأداه ظرفا للزمان - غير «إذا الظرفيه» - أو للمكان ، وفعل الشرط بعدها غير ناسخ - فهى ظرف لفعل الشرط (٣) ؛ نحو : متى يقبل فصل الربيع يعتدل جوّنا ، وأنّى يعتدل يزدد النشاط. فإن كان فعل الشرط ناسخا فهى - غالبا - ظرف لخبر فعل الناسخ ، نحو : أينما تكن تصادف عملا يناسبك ، وأينما تكن تجد لعملك تقديرا. فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر «تكن».

وإنما كانت الأداه هنا ظرفا للخبر لا لفعل الشرط. لأن فعل الشرط الناسخ إن احتاج إلى اسم فالظرف لا يصلح له ، (إذ الظرف لا يكون مبتدأ ولا اسم ناسخ) ... وإن كان الناسخ غير محتاج لاسم فالظرف لا يتعلق بالناسخ ولا يكون معمولا له - فى أشهر الآراء -.

٣ - إن دلت الأداه على حدث محض (أى : على معنى مجرد خالص).

فهى مفعول مطلق لفعل الشرط ؛ مثل : أىّ إخلاص تقدم لبلدك تحمد عليه.

٤ - إن لم تدل على الحدث المحض وإنما دلت على ذات وكان فعل الشرط بعدها لازما ، أو ناسخا فهى مبتدأ (٤) ، مثل : من يهاجر فى سبيل الله أهاجر معه. وقول الشاعر:

١- ومثله فى الإعراب ما كان اسم استفهام متجردا للاستفهام المحض ، ولا شأن له بالشرط.

٢- كما سبق فى رقم ٣ من ص ٣٩٩ وفى «ب» من هامش ص ٤٢٤.

٣- انظر رقم «٢» من هامش ص ٤١٣ حيث الكلام على «إذا» الظرفيه وإعرابها.

٤- خبره جمله الشرط وفيها ضمير الأداه وقيل جمله جواب الشرط ، وقيل جملتا الفعل والجواب معا. وسيجىء ما ارتضوه فى هذه المسأله بعد التحرير والتدقيق (فى رقم ٥ من هامش ص ٤١٨) وأنه الجمله الشرطيه.

ومن تكن العلياء همه نفسه

فكل الذى يلقاه فيها محبب

وكذلك إن كان فعل الشرط متعديا ومفعوله أجنبى منها ، من يعمل سوءا يجز به.

فإن كان فعل الشرط متعديا مسلّطا على الأداه نفسها فهى مفعوله ، مثل : وما تفعلوا من خير يوفّ إليكم ، ومن تنصر أنصره.

وإن كان مسلطا على ضميرها أو على ملابس الضمير فاشتغال (١) ، نحو : من يصاحبه علىّ أصاحبه ، أو من يصاحب أخاه علىّ أصاحبه ، فيجوز فى الأداه وهى : «من» - مثلا - أن تكون مبتدأ ، وأن تكون مفعولا لفعل محذوف يفسره فعل الشرط.

فالعامل فى كل الأدوات الشرطيه الاسميه هو فعل الشرط ، إلا إن كانت أداه الشرط هى «إذا» (٢) ، أو كان فعل الشرط ناسخا ؛ فيكون الجواب هو العامل فى «إذا». وخبر الناسخ هو العامل فى الظرف.

وإنما كان العامل هو فعل الشرط - بشرط ألا يكون ناسخا وألا تكون الأداه «إذا» ؛ لأن الجواب مع متعلقاته مؤخّر وجوبا عن فعل الشرط ، فلا يعمل فى المتقدم على فعل الشرط. ولأن الجواب قد يقترن «بالفاء» أو «إذا» الفجائيه فى بعض الحالات. وما بعد هذين الحرفين لا يعمل فيما قبلهما. وكان هذا مغتفرا فى «إذا» لأنها - فى الرأى الشائع - مضافه لشرطها فلا يصلح للعمل فيها ؛ إذ المضاف إليه لا يعمل فى المضاف.

* * *

١- سبق بابه كاملا فى ج ٢ ص ١٠٦ م ٦٩.

٢- انظر ما يختص بها فى رقم ٢ من هامش الصفحه التاليه.

المسأله ۱۵۶ : النوع الثالث الذی یقع الخلاف فی اعتباره جازما

وأظهر أدواته ثلاث ؛ هی : (إذا (۱) - کیف - لو ...) ولم یقتصر الخلاف علی أنها تجزم ، أو لا تجزم ؛ وإنما امتد إلی میدان جزمها ؛ أهو النثر والشعر ، أم الشعر فقط؟ وإلی شروط جزمها ... وصفوه کلامهم ما یلی :

إذا : ظرف زمان مستقبل (۲) وهی شرطیه فی أکثر استعمالاتها ، ولکن

۱- سبق بیان معناها فی ص ۴۰۵ أما موضع البیان الکامل عنها. ففی رقم ۳ من هامش تلک الصفحه.

۲- یفضل المحققون هذا التعبیر ، علی التعبیر الشائع ؛ وهو : «ظرف لما یستقبل من الزمان» لما یوهمه التعبیر الشائع من أن «إذا» ظرف زمان ، ومظروفه هو ما یستقبل من الزمان ، فالظرف والمظروف شیء واحد ، وهذا لا یکون. ثم قالوا : إن التعبیر الشائع قد یقبل إما علی اعتبار اللام زائده ، وإما علی اعتبارها مع مجرورها متعلقین بکون خاص محذوف - وحذف الکون الخاص قلیل - والتقدیر : ظرف موضوع لما یستقبل من الزمان ... أما التعبیر الأول فلا حذف فیه ولا تقدیر ... (راجع المغنی فی الکلام علی : «إذا»). ودلاله «إذا» علی الشرطیه غریب عند النحاه ؛ لأن «إذا» ظرف زمان مستقبل ، والزمان المستقبل لا بد أن یجیء ویتحقق معه ما یقع فیه من أحداث. وکل هذا مقطوع به. مع أن الشرط المقتضی للجزم لا یکون فی أمور محققه الوقوع ، وإنما یکون فیما یحتمل الوقوع وعدمه. ومن أجل ذلک رفض أکثر النحاه الجزم بها مطلقا (فی النثر وفی الشعر» وحجته - علی قوتها - مدفوعه بالنصوص الصریحه المأثوره التی وردت فیها جازمه. لکنها نصوص نادره لا تکفی للمحاکاه والقیاس ، وبعضها لا یساير إلا لغات ضعیفه. فمن الخیر الأخذ بالرأی الذی یبیح أن تجزم فی الشعر ؛ لا لأن النصوص الشعریه المجزومه بها کثیره تکفی للمحاکاه والقیاس ، ولکن لأن الشعر محل التساهل فی مثل هذا ، ویباح فیه ما لا یباح فی النثر فیمنح الشاعر هذه الرخصه ؛ لیستخدمها متی شاء ، ولو لم یکن مضطرا لاستخدامها. جاء فی «مجالس ثعلب - ج ۲ ص ۹۱ من القسم الأول - ما نصه : (قولک : إذا تزرنی أزرک - یجوز فی الشعر. وأنشد : وإذا نطاوع أمر سادتنا لا یثننا بخل ولا جبن). ا ه وإذا کانت ظرفا جازما فهل تکون مضافه؟ وما العامل فیها؟ رأیان. فالقائل بإضافتها للجمه الشرطیه بعدها یری العامل فیها هو الجواب - کالشائع الآن - والقائل بامتناع إضافتها للجمله الشرطیه بعدها یری العامل فیها فعل الشرط الذی یلیها ، وأنها فی هذا کغیرها من أدوات الشرط حیث تکون معموله لفعل الشرط غیر الناسخ - کما سبق فی ص ۴۱۱ - ولکل أدلته الجدلیه المستفیضه التی احتوتها المطولات ، - - ووردت خلاصتها فی : «المغنی» وجاء فی حاشیه الخضری (ج ۲ باب الإضافه عند الکلام علی «إذا») ما خلاصته : أنها قد تتجرد عن الشرط نحو قوله تعالی : (وَإِذا ما غَضِبُوا هُمْ یَغْفِرُونَ) بدلیل خلو الجمله الاسمیه ، (هم یغفرون) من الفاء! ومن ذلک الواقعه فی القسم ، نحو : (والیل إذا یغشی) ونحو : (والنجم إذا هوی) ... وهی ظرف للمستقبل ، وقد تجیء للماضی کقوله تعالی ، (وَإِذا رَأَوْا تِجارَهً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَیْها وَتَرَکُوکَ قائِماً) لأن الآیه خطاب للرسول علیه السّلام فی حادثه مضت وقت نزول الآیه الکریمه. وقد تکون للحال کالواقعه فی القسم عند جماعه ، بناء علی أن عاملها فعل القسم وهو حالی. ولا تخرج عن الظرفیه أصلا عند الجمهور. فأما قوله علیه السّلام لعائشه : (إنی لأعلم إذا کنت عنی راضیه ...) فهی فیه ظرف للمفعول المحذوف ، لا مفعول کما یقع فی الوهم ، والتقدیر : إنی لأعلم شأنک إذا کنت راضیه. ثم قال الخضری : وهی منصوبه بجوابها عند الأکثر ، لا بشرطها ، لأن المضاف إلیه لا یعمل فی المضاف ، واقتران جوابها بالفاء أو «إذا» الفجائیه لا یمنع عمله فیها ؛

لتوسعهم فى الظرف. أو يقال : محل عمل جوابها إذا لم يقترن بهما وإلا كان عاملها محذوفا يدل عليه الجواب. ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الأدوات الشرطيه قال إنها غير مضافه إليه كما أن بقيه الأدوات الشرطيه لا تضاف إليه. واتفق الجميع أنها لا تضاف إليه إذا جزمت. (وقد سبقت الإشاره إلى «إذا» وإلى كثير من أحكامها فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٢٤).

الجزم بها مقصور على الشعر وحده ، ومن الأمثله المأثوره به (١) قول الشاعر :

استغن - ما أغناك ربك - بالغنى

وإذا تصبك خصاصه فتحمّل ...

(أو : فتجمّل ؛ أى : اظهر أمام الناس بالأجمل والأحسن الذى يناسب الرجال المتجلدين) وقول الآخر :

ترفع لى خندف (٢) ، والله يرفع

لى

نارا إذا خمدت نيرانهم تقد

ومن الأمثله النثريه التى لا يقاس عليها ؛ لندرتها : قوله عليه السّلام : «إذا أخرتما مضاجعكما تكبّرا أربعا وثلاثين». وقيل إن هذا الحديث قد يكون بلغه من يحذف النون من آخر الأفعال الخمسه مطلقا ، (أى : بغير نصب ولا جزم ولا غيرهما ، وهى لغه نادره لا يصح الأخذ بها اليوم (٣).

و «إذا» الشرطيه كغيرها من أدوات الشرط ؛ تحتاج إلى جمله شرطيه ،

١- منها قول النمر بن تولب - وهو ممن أدرك الإسلام ، وأسلم : وإذا تصبك خصاصه فارج الغنى وإلى الذى يعطى الرغائب فارغب

٢- اسم امرأه.

٣- سبق الكلام على هذه اللغه عند الكلام على الأفعال الخمسه - ج ١ م ١٤ ص ١٦٣ -

وأخرى جوابيه ولا بد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصه بجملتى الشرط والجواب - ولا سيما دلالتهما الزمنيه - ؛ سواء أكانت «إذا» جازمه أم غير جازمه.

وهى أيضا مثل : «إن» الشرطيه ؛ فى كثره دخولها على الأسماء فى الظاهر - كما سبق (١) - أما فى الحقيقه فهما داخلان على فعل مقدر وجوبا لأن أداه الشرط لا تدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر ؛ كما عرفنا. ومن دخولها على الأسماء قوله تعالى : (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ ، وَأَذِنَتْ لِرَبِّها وَحُقَّتْ ، وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ...) والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت ...

ويكثر وقوع : «ما» الزائده بعد : «إذا» ، كقول الشاعر :

إذا ما بدت ليلى فكلى أعين

وإن هى ناجتنى فكلى مسامع

وقول الآخر :

ولست - إذا ما صاحب خان - عهده

وعندى له سرّ - مذيعا له سرا

* * *

وأما : «كيف» فأصل معناها السؤال عن الحاله والهيئه (أى : الكيفيه) ، نحو : كيف أنت؟ كيف غرسك؟ ولها استعمالات أخرى سبق بيانها مفصله (٢) منها : أن تترك الاستفهام ، وتكون أداه شرط لبيان الكيفيه ، وتحتاج لجمله شرطيه وأخرى جوابيه ، ولكنها لا تجزم - على الأرجح - ولا بد أن ينطبق على جملتيها كل الشروط والأحكام الخاصه بجملتى الشرط والجواب (٣) ، ويزاد على هذا وجوب موافقه فعل الجواب لفعل الشرط فى ماده اشتقاقه وفى المعنى ، فلا بد من اشتراكهما (٤) لفظا ومعنى ؛ نحو : كيف تمشى أمشى ، وكيف يتكلم الحاذق أتكلم. وقد يتصل

١- فى رقم ٢ من ص ٣٩٨.

٢- فى ج ١ م ٣٩ ص ٤٦٢ باب المبتدأ والخبر.

٣- ستجىء فى ص ٤١٧.

٤- هذا كان من الأمثله المشكله قوله تعالى : (وَقالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ. غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ، وَلُعِنُوا بِما قالُوا. بَلْ يَداهُ مَبْسُوطَتانِ ، يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ ...) وقوله تعالى : (هُوَ الَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى الْأَرْحامِ كَيْفَ يَشاءُ) فجوابهما محذوف يدل عليه ما قبله وليس بين فعلى الشرط والجواب المشاركه اللفظيه والمعنويه المطلوبتان معا. وقد دفع الاعتراض بأن : كيف ليست شرطيه هنا ، أو بأن المقصود بالمشاركه ما يكون فى غير المشيئه والإراده - كما جاء فى حاشيه الصبان فى هذا الموضع من الباب -.

بآخرها «ما» الزائده فلا يتغير من أحكامها شيء ؛ كقول الشاعر :

ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبها

فكيفما انقلبت يوما به انقلبوا

* * *

وأما «لو» الشرطيه فخير الآراء أنها لا تجزم مطلقا (١) ؛ لا في النثر ولا في الشعر. وسيجيء لها باب خاص يحوى أحكامها المختلفه (٢).

١- والأمثله التى استشهدوا بها للدلاله على جزمها أمثله قليله جدا لا تكفى للقياس عليها. ومع قلتها تحتمل أمورا تخرجها عن صلاحيه الاستشهاد بها - وهى مدونه فى الأشمونى وحاشيته وفى غيره من المطولات ، ومنها : تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا وقولهم فى وصف حصان : لو يشأ طار به ذو ميعه لاحق الآطال ، نهد ، ذو خصل (به : براكبه - ميعه : نشاط - الآطال : جمع إطل ، بكسر الطاء أو سكونها ، مع كسر الهمزه فى الصورتين ، بمعنى : الخاصره - نهد : ضخم جسيم - خصل : جمع خصله ، وهى الكتله من الشعر). والشاهد فى الفعل المضارع «يشأ» المجزوم بالحرف «لو» والاستشهاد بهذا المضارع لا يتحقق إلا إذا كان أصله هو «يشا» ، وماضيه «شا» ثم تصير ألفه همزه ساكنه فى بعض اللغات واللهجات التى تقول : العألم ، والخأتم ، فى العالم والخاتم. - راجع الصبان ، ج ٤ باب الجوازم ، عند الكلام على لأدوات التى تجزم فعلين - «ملاحظه» : من الأساليب الصحيحه التى لها نظائر مأثوره أن يقال : أكرم الأصدقاء ولو تر ما المخلصون. بمعنى : ولا سيما المخلصون (بجزم المضارع ...). ومثلها : ولا تر ما المخلصون. وبيان هذا الأسلوب وإعرابه مفصل عند الكلام على : «لا سيما» فى باب : الموصول ج ١ م ٢٨ ص ٢٨٧ ، وله إشاره هنا فى «ب» من ص ٣٨٧ وفى رقم ١ من هامش ص ٤٦٢.

٢- فى ص ٤٥٩.

المسأله ۱۵۷ : الأحكام الخاصه بجمله الشرط ...

اشاره

المسأله ۱۵۷ : الأحكام الخاصه بجمله الشرط ، وجمله الجواب إذا كانت الأداه شرطيه جازمه ، أو : كانت الأداه الشرطيه

هى : «إذا ، أو : كيف» ...

(۱)

(۲)

أولا : أحكام الجمله الشرطيه ، (ومنها حذفها ، وحذف فعلها وحده) :

۱ - لا بد أن تكون فعليه ، ويلاحظ ما سبق (۳) ، وهو أن فعلها وحده هو الشرط ؛ إذ لا يصح أن يكون الشرط جمله.

۲ - وجوب الترتيب بين أجزائها ، فلا يتقدم فعلها ، ولا شىء من معمولاتها على أداه الشرط. ولا يتقدم - فى الغالب - شىء من هذه المعمولات على فعل الشرط (۴).

۳ - امتناع وقوع فعلها ماضى المعنى حقيقه ، فلا يصح إن هطل المطر أمس يشرب النبات ، وأما قوله تعالى على لسان عيسى عليه السّلام : (إن كنت قلته فقد علمته ...) ، فالقرائن تدل على أن المراد : إن يثبت أنى قلته فقد علمته. يدل على هذا سياق الكلام ، ونصه : (وإذ قال الله يا عيسى بن مريم أأنت قلت للناس اتّخذونى وأمى إلهين من دون الله؟ قال : سبحانك!!

۱- مما تجب ملاحظته أن الجمله الشرطيه - دون الجمله الجوابيه - لا يصح تسميتها جمله إلا على حسب أصلها السابق قبل دخول الأداه الشرطيه عليها ، أما بعد مجىء أداه الشرط فلا تسمى جمله ، إذ لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو بالإيجاب ، تنفرد به ، ويقتصر عليها ؛ فليس لها كيان مستقل ، فهى لهذا لا تسمى جمله ، بل لا تسمى كلاما بحسب وضعها الجديد ، (طبقا للبيان الكامل الخاص بهذا فى ج ۱ م ۱ عند الكلام على الجمله وكذا ج ۱ م ۲۷ رقم ۳ من هامش ص ۳۳۷)

۲- تسرى الأحكام الآتيه على الأداتين «إذا» الشرطيه ، و «كيف» الشرطيه ، فى حالتى اعتبارهما جازمتين عند فريق ، أو غير جازمتين عند آخر. فعلى كلا الاعتبارين لا بد من خضوع هاتين الأداتين للأحكام التى ستذكر. أما غيرهما من الأدوات الشرطيه التى لا تجزم فى القول الأصح (مثل : لو ، ولمّا الحينيه ، وأمّا الشرطيه النائبه عن مهما) فإن لها أحكاما خاصه بشرطها وجوابها ، مدونه فى الباب الخاص بكل أداه.

۳- فى ص ۳۹۸.

۴- إلا فى بعض صور تكون فيها أداه الشرط معموله لفعله. وقد سبقت فى ص ۴۱۱.

ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحقّ. إن كنت قلته فقد علمته ؛ تعلم ما فى نفسى ، ولا أعلم ما فى نفسك ؛ إنّك أنت علّام الغيوب ...) (١) ...

۴ - امتناع أن يكون فعلها طلبيّا أو جامدا ، فلا يصح : إن اصفح عن المسىء يجتنب الإساءه ، ولا : إن ليس الهواء هادئا نرغب فيه.

۵ - امتناع أن يكون مبدوءا بحرف تنفيس (٢) ، أو بقسم - عند كثره النحاه - أو بشىء له الصداره ؛ كأدوات الاستفهام فى الأغلب (٣) ، والشرط ... ، أو بحرف من حروف النفى ؛ مثل : (ما - لن - إن -) لكن يجوز اقترانه «بلم» ، أو «لا» إن كان مضارعا واقتضى المعنى نفيه بأحدهما.

۶ - وجوب جزمه لفظا إن كان مضارعا ، ومحلا (۴) إن كان ماضيا. وجازمه فى الحالتين أداه الشرط - على الصحيح.

أما الجمله الشرطيه كامله فلا محل لها من الإعراب إلا فى حالتين :

الأولى : أن تكون أداه الشرط هى «إذا» - باعتبارها جازمه ، أو غير جازمه - فتكون ظرفا مضافا - فى الرأى المشهور - ، والجمله الشرطيه بعدها فى محل جرّ ، هى المضاف إليه ، ومن الأمثله قولهم : إذا انصرف الولاه عن العدل انصرفت الرعيّه عن الطاعه ، وتقوّضت دعائم الملك ، وأسباب السكينه والرفاهه.

الثانيه : أن تكون أداه الشرط هى المبتدأ ، والجمله الشرطيه هى الخبر - عند من يجعلها خبرا ، وهو الأرجح (۵) - كقول الشاعر :

فمن يلق خيرا ... يحمد الناس أمره

ومن يغو لا يعدم على الغىّ لائما

١- انظر ما يتصل بهذا فى رقم ۴ من هامش ص ٣٩۶ وفى ١ من هامش ص ٣٩٧.

٢- السين أو : سوف. وتسمى «سوف» : حرف تسويف أيضا.

٣- إلا الهمزه ؛ طبقا للحكم العاشر الآتى ۴٢٠.

۴- انظر رقم ۶ من ص ۴٢٨. ويظهر أثر الإعراب المحلى فى التوابع فمثلا- إذا عطف على الماضى المجزوم محلا- فعل مضارع مماثل له فى الزمن - ، جزم. وقد سبق تفصيل هذا فى بابه المناسب (ج ٣ ص ۴٧۴ م ١٢١ باب العطف).

۵- وتكون من نوع الخبر الذى لا- يتمم المعنى بنفسه مباشره مع المبتدأ ، وإنما يتممه بمساعده شىء آخر يتصل به. والجمله الشرطيه لا تتممه إلا بملاحظه الجمله الجوابيه المترتبه عليها ، (وقد سبق بيان هذا مفصلا فى ج ١ م ٣٣ أول باب المبتدأ والخبر ص ۴٠٢) وقيل : جمله الجواب هى الخبر ، وقيل هما معا. (كما سبق فى رقم ۴ من هامش ص ۴١١) هذا إن كانت أداه الشرط

هى المبتدأ ، فإن كان - - المبتدأ اسما قبلها فقد نصوا على الراجح وهو أن (المبتدأ إذا تقدم على أداه الشرط فإن اقترن ما بعدهما وبعد الجمله الشرطيه - «بالفاء الرابطه - أو : إذا» ، التى تغنى عنها ، أو صلح لمباشره الأداه كان هذا الذى بعدهما جوابا ، والخبر محذوفا يدل عليه الجواب المذكور ، وإلا كان خبرا والجواب محذوفا). (راجع الخضرى فى باب «الكلام وما يتألف منه» وتعقيبه على الصبان عند بيت ابن مالك : «والأمر إن لم يك للنون محل ...» وسبقت له إشاره موضحه (فى ج ١ م ١ بهامش ص ٦٤ وفى ص ٤٧٧). وانظر رقم ٤ من هامش ص ٤٢٨ فله ارتباط بهذه المسأله. ولا يتغير الحكم السالف إن صار المبتدأ اسما لناسخ مثل قول الشاعر : إن اللئام إذا أذللتهم صلحوا على الهوان وإن أكرمتهم فسدوا

٧ – عدم حذفه بعد أداه شرطيه مع بقاء فاعله (١) ظاهرا وبعده الفعل المفسّر للمحذوف ، إلا إن كانت أداه الشرط هى «إن ، أو إذا» ؛ فيكثر حذفه بعد كل منهما ، حتى قيل إن حذفه فى تلك الصوره بوضعها السالف واجب. ولكن بقاءه – برغم قلته – جائز (٢). ومن القليل حذفه بعد أداه غيرهما (٣) إلا لضروره الشعر.

والأحسن أن يكون المفسّر فعلا ماضيا لفظا ومعنى ، أو معنى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرف لم). فمن أمثله الحذف بعد «إن» قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللهِ)(٤) ، وقولهم : إن أحد نال ما يستحق فاغبطه ، وإن أحد نال ما لا يستحق فترقب أن تسلبه الأيام ما نال. وقول أحد الخلفاء لقائد جيشه المنتصر : اتقوا الله فى الأسرى ؛ عاملوهم

١– أو نائبه. هذا إن كان الفعل تاما ، فإن كان ناقصا (لأنه من النواسخ). لم يرفع فاعلا ولا نائب فاعل ، وإنما يرفع اسما. فالمراد ما يرفعه الفعل من فاعل أو غيره ...

٢– لتعدد النصوص الوارده به والتى لا تحتاج إلى تأويل.

٣– سبقت إشاره لهذا فى ص ٣٩٨ وتفصيل المسأله فى ج ٢ باب «الاشتغال» وملخصها : أن الاشتغال بعد أدوات الشرط ، والتحضيض ، والاستفهام بغير الهمزه لا يقع إلا فى الشعر للضروره. وأما فى النثر فلا يقع بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل. ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثه يقع بعدها الاشتغال بمعناه العام (الذى يشمل الاسم السابق المرفوع) نظما ونثرا : أولها : أدوات الشرط التى لا تجزم ؛ مثل : إذا ، ولو. ثانيها : «إن» الشرطيه مع وجوب أن يكون الفعل المفسّر ماضيا لفظا ومعنى ، أو مغنى فقط. ثالثها : أمّا – راجع البيان الخاص بهذا فى الموضع السابق.

٤– يتردد على ألسنه بعض المتسرعين الاعتراض على حذف هذا الفعل ، وعلى إعراب الاسم المرفوع بعد إن ، وإذا ، فاعلا – كالأسماء المرفوعه فى الأمثله المذكوره. قائلين : لم لا تكون هذه الأسماء مبتدأ لنستريح من التقدير؟ وقد أوضحنا خطأ هذا فى ج ٢ ص ١٤٠ م ٦٩.

برفق ، وانزلوا معهم على حكم الدين. وإن فتيه منهم أضلّهم الهوى فاهدوهم سواء الصراط ، وإن شيوخ استبد بهم ما ألفوه فترفقوا بهم إلى حين ، وإن نساء لم يسلمن من الفزع فأدخلوا السكينه على قلوبهن ...

ومن أمثله الحذف بعد «إذا» الشرطيه قوله تعالى فى وصف يوم القيامه : (إِذَا السَّماءُ انْفَطَرَتْ ، وَإِذَا الْكَواكِبُ انْتَثَرَتْ ، وَإِذَا الْبِحارُ فُجِّرَتْ ، وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ - عَلِمَتْ نَفْسٌ ما قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ ،) وقول الشاعر :

إذا الملك الجبار صعّر خدّه

مشينا إليه بالسيوف نعاتبه

وقول الآخر :

إذا أنت عاتبت الوضيع فإنما

تخطّ على صحف من الماء أحرفا

ومن أمثله الحذف بعد أداه شرطيه غير «إن وإذا» والمفسر غير ماض ، قول الشاعر يصف غاده هيفاء :

صعده (١) نابته فى

حائر (٢)

أينما الرّيح تميّلها تمل

٨ - امتناع تصدير الجمله الشرطيه بالحرف : «قد» ؛ فلا يصحّ : إن - قد - يعدل الراعى تسعد رعيته. لأن مجىء «قد» بعد فعل الشرط يقتضى (٣) تحقيق وقوع فعل الشرط ، وتقريبه من الحال. مع أن فعل الشرط يقتضى احتمال أمرين ؛ وقوع معناه وعدم وقوعه ؛ كما يقتضى أن زمنه مستقبل محض (۴).

٩ - امتناع وقوع الجمله الشرطيه حالا - طبقا للبيان الذى سلف (۵) -

١٠ - امتناع تصديرها (۶) بأداه شرطيه ، (جازمه ، أو غير جازمه) قبلها أداه استفهام دون غيرها من أدواته مثل «هل» الاستفهاميه. لكن لا مانع أن تقع أداه الشرط بعد همزه الاستفهام (٧).

١- رمح مستو ، وقناه لا عوج فيها.

٢- مجتمع الماء.

٣- مراعاه للاستعمال الأغلب.

٤- راجع شرح التصريح ج ٢ باب الجوازم عند الكلام على «لما».

٥- فى رقم ٤ من هامش ص ٣٩٦.

٦- فى الرأى الأشهر (ولهذا صله بالحكم الخامس).

٧- فلا يصح : هل إن يشتد البرد تهاجر الطيور - فى الرأى الأشهر - ويصح : أإن يشتد.؟ (راجع الصبان ، ج ٤ عند بيت ابن مالك فى أول باب : «الجوازم» : «فعلين يقتضين شرط قدما ....» وقد سبقت إشاره لهذا فى رقم ٣ من ص ٣٩٩).

١١ – جواز حذف الجمله الشرطيه (فعلها ومرفوعه معا) (١) بشرط وجود قرينه تدل عليها ، وألا يذكر صريحا فى الكلام بعدها ما يفسرها. وقد يبقى بعد حذفها شىء قليل منها : مثل «لا» النافيه ... وقد تبقى الأداه أو تحذف مع الجمله الشرطيه المحذوفه. ومن الأمثله قول الشاعر :

متى ... تؤخذوا قسرا (٢)

بظنه (٣) عامر

ولا ينج إلا فى الصّفاد (٤)

أسير

يريد ؛ متى توجدوا تؤخذوا (٥) ...

ومن أمثله حذفها مع بقاء «لا» النافيه الداخله عليها ، قول الشاعر :

فطلقها فلست لها بكفء

وإلّا يعل مفرقك الحسام

والأصل : وإلّا تطلقها ؛ فحذفت الجمله الشرطيه وحدها مع بقاء الأداه ، و «لا» النافيه. ومثله قوله عليه السّلام فى اللّقطه (٦) ... فإن جاء صاحبها ، وإلّا استمتع بها. والأصل : فإن جاء صاحبها أخذها ، وإلّا يجئ فاستمتع بها. وقولهم : المرء مجزىّ بعمله ، إن خيرا فخير ... ، أى : إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير. فقد حذف فعل الشرط واسمه ، وبقى خبره.

وجعلوا مما يصلح لأمثله حذف الأداه وجمله الشرط قوله تعالى يخاطب المؤمنين ، ويذكر انتصارهم على الكفار : (فلم تقتلوهم ، ولكنّ الله قتلهم) ، والأصل : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ... – وقد دخلت الفاء على «لم» هنا – ومثله قوله تعالى فى المشركين : ((أَم (٧) اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ. فَاللهُ هُوَ الْوَلِيُ) ، التقدير : إن أرادوا الولى الحق فالله هو الولىّ الحق وحده. وقوله تعالى : (يا عِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِى واسِعَةٌ ؛ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ) ، والتقدير : إن لم يتيسر أن تعبدونى فى أرض فإياى فى غيرها فاعبدون.

هذه هى أهم الأحكام الخاصه بالجمله الشرطيه. وستجىء – (٨) أحكام عامه تختص بها وبالجمله الجوابيه.

* * *

١– مرفوع الفعل يشمل الفاعل ، ونائبه واسم الناسخ ، إن كان الفعل ناسخا ، (كما سبق فى رقم ١ هامش ص ٤١٩).

٢- قهرا.

٣- بتهمه.

٤- القيد ، ونحوه ، مما يقيد به الأسير ، ويربط.

٥- هذا البيت هو من الشواهد التى تؤيد القائلين بأن الجمله الشـرطيه قد تحذف ولو كانت أداه الشرط غير «إن» ولا يشترطون أن تكون «إن» وعندهم شواهد نثريه ونظميه تؤيدهم. نعم إن الحذف بعد «إن» هو الأكثر.

٦- الشىء الذى يضيع من صاحبه ويجده بعض الناس فى الطريق ونحوه.

٧- بل ...

٨- فى ص ٤٣٩.

ثانيا : أحكام الجمله الجوابيه للشرط الجازم ؛ ومنها الحذف :

١ – أن تكون فعليه. ويصحّ أن تكون اسميه مقترنه «بالفاء» الزائده للربط أو «بإذا» الفجائيه التى تحل محلها فى بعض الحالات للربط (١) ومن أمثله الفعليه قول الشاعر :

لا يذهب الخير سدى

ومن يعن يوما يعن

ومن أمثله الاسميه :

فإن تتقوا شرّا فمثلكمو اتّقى

وإن تفعلوا خيرا فمثلكمو فعل

وقولهم : إن يسر المرء على سنن الهدى إذا التوفيق حليفه.

٢ – لا بد من إفادتها معنى جديدا لا يفهم من جمله الشرط – كالأمثله السالفه – ، فلا يصح : إن تسأل عن الغائب تسأل ؛ لأن هذه الجمله الجوابيه بلفظها ومعناها مثل الشرطيه فيهما ؛ فلا جديد فى معنى الجواب ، فإن تضمنت معنى جديدا جاز وقوعها جوابا ؛ كقوله عليه السّلام : (... لكل امرئ ما نوى ؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ...) ، أى : فهجرته مقبوله ، أو مباركه ... فالجمله الجوابيه أفادت مرادا جديدا بالرغم مما بينها وبين الجمله الشرطيه من اشتراك لفظى ...

٣ – وجوب تأخيرها ؛ فلا يجوز تقديمها ولا تقديم شىء من أجزائها ومعمولاتها على أداه الشرط ، ولا على الجمله الشرطيه. إلا فى حالتين :

الأولى : أن يكون الجواب جمله مضارعيه (٢) ، مضارعها مرفوع ؛ فيجوز تقديم معمول الجواب على الأداه ؛ بشرط مراعاه البيان والتفصيل الخاص (٣) بهذا ... نحو : خيرا إن تستمع تستفيد.

الثانيه : أن يكون المعمول هو : «إذا» الشرطيه عند من يعربها ظرفا لجوابها وكذا غيرها من الأسماء الشرطيه الأخرى التى لا تكون معموله لفعل الشرط حين

١– وسيجىء البيان الخاص بالربط فى رقم ٨ من ص ٤٢٩.

٢– فى الشكل الظاهر لا فى الحقيقه ؛ إذ الحقيقه – طبقا للمشهور – ، إن الجمله المضارعيه المذكوره فى مثل هذه الصوره هى دليل الجواب. وليست بالجواب ؛ لأنه محذوف – طبقا للآتى هنا ، وللبيان الآتى فى ص ٤٤٢ – ٤٤٣.

۳- فی ص ۴۴۲ و ۴۴۳.

يكون فعلا ناسخا. وقد سبق (١) أيضا بيان هذه الحاله بصورتيها.

وسوغ التقديم فى الصوره الأولى أن المضارع المرفوع ليس هو الجواب فى الحقيقه ؛ لأن الجواب محذوف (٢) ، وتسميه المذكوره جوابا تساهل لوحظ فيه الأصل (٣). أما فى الصوره الثانيه فلأنها أداه شرطيه واجبه الصداره.

١- فى ص ۴۱۱.

٢- وفى ص ۴۴۲ حكم المضارع المرفوع فى جواب الشرط.

٣- بمناسبه حذف الجواب يعرض النحاه لحاله فعل الشرط ، ولتقديم دليل الجواب عليه والحالات التى يتعين أن تكون فيها بعض الأدوات موصوله ، لا شرطيه ، فيقولون : «إن تقدم على أداه الشرط شبيه بالجواب فهو - فى الأرجح - دليل الجواب وليس بالجواب» وجاء فى التسهيل والهمع ما ملخصه : إذا حذف الجواب فى السعه وتقدم دليله على أداه الشرط فلا يكون فعل الشرط - فى الأصح - إلا ماضيا لفظا ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط كالمضارع المسبوق بالحرف «لم» - مع ملاحظه ما يأتى فى الحكم الرابع -. قال سيبويه : (هذا هو الوارد من كلام العرب). وإذا لا يصح عنده الأخذ بالرأى الكوفى الذى يقيس المضارع على الماضى ؛ فيجيز : أنت كريم إن تصفح ؛ لأن فى هذا قياسا لشىء على آخر يخالفه فى عله القياس وسببه .. لكن الكوفيين - إلا الفراء - يستشهدون بأمثله فصيحه تؤيد رأيهم وتقويه - كما سيجىء فى ص ۴۲۶ - والرأى الأول أقوى وأفصح مع صحه الثانى. وما سبق مقصور على السعه أما فى الضروره الشعريه فيصح حذف الجواب مطلقا وفعل الشرط مضارع ، ومنه : يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ولديك - إن هو يستزدك - مزيد فإن كان فعل الشرط المسبوق بدليل الجواب غير ماض وأداه الشرط : «ما» ، أو : «من» ، أو «أىّ» - وجب فى السعه (أى : فى غير الضروره الشعريه) جعلها موصوله وإعطاؤها حكم الموصول ، فتقول : أعط من يعطى محمدا ؛ وأحبّ ما يحبه ... - وأكرم أيهم يحبك .. ؛ برفع المضارع والمجىء بالعائد واعتبار الجمله صله لا محل لها من الإعراب وصحه عمل العوامل التى قبل الموصول فيه. أما فى الضروره فيجوز بقاء الشرطيه والجزم. وكذلك يجب جعل تلك الأدوات موصوله إذا وقعت مع جملتها مضافا إليه. والمضاف اسم زمان ؛ نحو : أتذكر إذ من يرضينا نرضيه ، لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جمله مصدره «بإن الشرطيه» - (كما سبق فى ج ٢ رقم ۶ م ٧٩ هامش ص ٢٣٧ وفى ج ٣ م ٩۴ ص ۶٧) - فكذا المصدره بما تضمن معنى «إن الشرطيه» كمن ؛ خلافا للزيادى حيث جوز فى هذه الصوره الجزم اختيارا. أما عند غيره فقد خرجت تلك الأدوات عن الشرطيه. وصارت موصوله ينطبق عليها ما ينطبق على الموصول من أحكام ، ولا دخل لها بالشرط. وكذلك يجب ما ذكر لهن مطلقا - (أى : فى السعه وفى الضروره ، سواء أكان بعدهن ماض أو مضارع) فيما يأتى : ا - إذا تقدمتهن «هل» مباشره ؛ لأن «هل» لا تدخل على «إن الشرطيه» فكذا ما تضمن معنى - - «إن» بخلاف الهمزه ؛ فيجوز معها الجزم على الأصح ؛ نحو : أمن يرضك ترضه ؛ لدخولها على «إن» الشرطيه. ب - إذا وقعن بعد ناسخ من باب «كان» أو «إنّ» ؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل قبله إلا حرف الجر أو المضاف ؛ فانهما قد يجران بعض أسماء الشرط (كما سبق فى ص ٣٩٩ و ۴١١) وغير هذين العاملين لا يعمل فيه. ومن الأمثله : كان من يرضينا نرضيه - إن من يرضينا نرضيه. وأما قول الأعشى : إنّ من يدخل الكنيسه يوما يلق فيها جآذرا وظباء فعلى تقدير ضمير الشأن ، أى : إنه من يدخل. ج - إذا وقعن بعد «ما» النافيه ؛ لأن «ما» النافيه لا تنفى الجمله الشرطيه. نحو : ما من يرمينا نرميه. د - إذا وقعن بعد «لكن» - ساكنه النون ، أما المشدده فداخله فى : «ب» السابقه

- أو «إذا» الفجائيه ، نحو : لا أذهب لمن يقاطعنى لكن من يزورنى أزوره - مررت بالمحسن فإذا من يستعين به يعينه. وسبب المنع هو أن أداه الشرط (اسما كانت أم حرفا) لا بد أن تكون فى صدر جمله جديده مستقله بمعناها وبإعرابها. أما «لكن وإذا الفجائيه» فلا بد أن يسبقهما كلام يرتبط به ما بعدهما ارتباطا معنويا بحيث يتصل المعنيان اتصالا وثيقا. وجاء فى حاشيه الصبان أن سريان الحكم على تلك الأدوات بعد «لكن وإذا» الفجائيه مشروط بشرط ألا يضمر بعدهما مبتدأ ، فإن أضمر بعدهما مبتدأ جاز جزم المضارع ، تقول : رأيت الشريف فإذا من يزره يكرمه - وعلىّ كريم الخلق لكن من يزره يهنه. والتقدير فيهما : فإذا هو من ... - لكن هو من .. ولم يرد لهذا الشرط ذكر فى بعض المراجع الأخرى المتداوله ، كالهمع ... ولم أجد فيما رأيت أمثله مسموعه تؤيد الأخذ به. ولهذا يحسن إهماله ، والبعد عن التأويلات والتقديرات بغير ضروره. (راجع فى كل ما سبق الهمع ج ٢ ص ٦١ وما بعدها. وحاشيه الصبان عند بدء الكلام على الأدوات التى تجزم فعلين ...).

٤ – امتناع حذفها إلا بشرطين :

أولهما : أن يـدل دليل عليها بعـد حذفها ، ولا يصـلح جوابا ؛ ويتحقق هذا الشـرط بأن يسـبقها ، أو يكتنفها (أى : يحيط بها) ، أو يتأخر عنها ، ما لا يصلح جوابا ، ولكنه يدل على الجواب المحذوف (١) ؛ مثل : أنت الشجاع إن قلت الحق فى وجه الظالم ، أو : أنت – إن تلطفت فى القول – محبوب. فالجمله الجوابيه فى المثالين محـذوفه ؛ لوجود ما يـدل عليها ؛ وهو الجمله التى قبلها ، أو التى تحيط بها ، وكلتاهما لا تصلح جوابا. والأصل : أنت الشجاع ، إن قلت الحق فى وجه الظالم

١– فالغالب أن تسـبقه جمله ، أو تكتنفه ؛ (بأن يقع بين ركنيها الأساسـيين). ومن أمثله الأول الذى تسـبقه جمله قول الشاعر : ربّ ليل كأنه الصبح فى الحس ن ، وإن كان أسود الطّيلسان

فأنت الشجاع - أنت محبوب ، إن تلطفت فى القول فأنت محبوب. ومثال الدال عليها وهو متأخر لا يصلح جوابا ، قوله تعالى : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ...)، أى : فلا تحزن فقد كذبت رسل من قبلك ، - كما سيجىء - (١) فالدال على الجمله الجوابيه المحذوفه قد يكون قبلها ، أو بعدها ، أو محيطا بها. وهو فى كل حالاته لا يصلح جوابا.

ومن أمثله حذفها لدلاله جمله سابقه الشطر الأول من قول الشاعر :

عش وحيدا إن كنت لا تقبل العذ

ر ، وإن كنت لا تغفر زلّه

ومما يدل عليها : «جواب القسم» إذا كان القسم متقدما على أداه الشرط ، نحو : والله إن رعيت اليتيم ليرعينّك الله. فالقسم محتاج لجواب ، وكذلك أداه الشرط ؛ فحذف جواب المتأخر (٢) منهما ؛ وهو الشرط ، لدلاله جواب المتقدم - وهو القسم - على المحذوف. ولهذا تعتبر اللام فى المثال داخله على جواب القسم ؛ كدخولها عليه فى قوله تعالى : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّماواتِ ، وَالْأَرْضَ ، وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ - ، لَيَقُولُنَّ اللهُ) ، وفى قوله تعالى بلسان الكفار يهدّ دون الرسل : (لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ) فاللام الداخله على أداه الشرط : (إن) هى علامه القسم ، واللام المتأخره داخله على جوابه. أما جواب الشرط فى الآيتين فمحذوف : لتأخر أداه الشرط. ويدل عليه فى كل منهما جواب القسم المذكور.

ثانيهما : أن يكون فعل الشرط - فى غير الضروره الشعريه ، وعند غير الكوفيين (٣) - ماضيا لفظا ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المسبوق بالحرف : «لم». فمثال الماضى لفظا ومعنى : أنت عزيز إن ترفعت عن الدنايا ، أو أنت - إن ترفعت عن الدنايا - عزيز ... وقول الشاعر :

ونحن أولو المآثر من قديم

وإن جحدت مآثرنا اللئام

ومثال الماضى معنى لا لفظا قول الشاعر :

لمن تطلب الدنيا إذا لم ترد بها

سرور محبّ أو إساءه مجرم؟

فإن لم يكن فعل الشرط ماضيا بأن كان مضارعا لفظا ومعنى لم يصح - فى

١- لاحظ ما أشرنا اليه هنا من الرأى الكوفى ، وما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٤٢٣.

٢- عملا بالرأى الراجح

٣- سبق رأيهم فى رقم ٣ من هامش ص ٤٢٣ وسيجىء فى ص ٤٢٧ أنه مقبول.

الأرجح - حذف الجمله الجوابيه (١) إلا إن سد مسدها جمله أخرى بعدها (٢) تدل عليها ، ولا يستقيم المعنى بجعلها هى الجواب ؛ كقوله تعالى : (وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفى ،) والأصل : وإن تجهر بالقول فإنه غنىّ عن جهرك ، فحذف الجواب الأصلى ، وسدّ مسدّه جمله : (فإنه يعلم السرّ) ، وهى جمله بعده شغلت - مكانه ، ولا يستقيم المعنى على اعتبارها الجواب الحقيقى ؛ لأن الجهر بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر ؛ إذ الله يعلم السرّ دائما ؛ سواء أوجد جهر بالقول أم لم يوجد (٣). ومثل هذه الآيه قوله تعالى : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ... ،) والأصل : وإن يكذبوك فلا تحزن ، فقد كذبت رسل من قبلك (٤). ولا يصح أن تكون الجمله المذكوره هى الجواب ؛ لأنها ليست مترتبه على ما قبلها. وكذلك قوله تعالى : (مَنْ كانَ يَرْجُوا لِقاءَ اللهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللهِ لَآتٍ ... ،) فالجواب المحذوف تقديره : فليبادر للعمل الصالح.

والكوفيون لا يشترطون لحذف الجواب أن يكون فعل الشرط ماضيا ، بل

١- لاحظ ما أشرنا اليه هنا من الرأى الكوفى ، وما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ۴۲۳.

٢- فهى متأخره فى مكانها عن الجواب المحذوف ، وموضعها الأصلى بعده ، بالرغم من أنها تشغل مكانه ظاهرا ، لا حقيقه ؛ إذ مكانه خال فى الواقع. (وهى بهذا الإيضاح تعتبر صوره من صور الشرط الأول. إلا أن الصوره هنا واجبه التأخير ، وهى تسد وتغنى عن الجمله الجوابيه المحذوفه. لكن كيف يصح حذف الجواب مع أن فعل الشرط مضارع ؛ كما يبدو فى الآيات التاليه؟ أجابوا : «(أنه لما سد شى مسده كأنه لم يحذف)» - راجع حاشيه الأمير على «المغنى» ، ج ٢ موضوع حذف جمله جواب الشرط -

٣- والذى دعا لهذا التقدير أن أجل الله آت على كل حال ؛ فليس الجواب مترتبا على الشرط ، فهو كقوله تعالى : (وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ ...) ومثل قوله تعالى : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ..) فالجواب فى كل هذه الأمثله محذوف وقد وجد ما يسد مسده ، فجاز حذفه بالرغم من أن فعل الشرط مضارع. والسبب فى اعتباره محذوفا واعتبار المذكور فى مكانه سادا مسده أن هذا المذكور ليس مترتبا على الشرط ولا مسببا عنه ؛ كما هو الشائع فى أغلب الأساليب - طبقا لما أوضحناه فى رقم ۶ من هامش ص ٣٩٥ - أما على غير هذا الاعتبار فلا حذف والمذكور هو الجواب ؛ كما سبق تفصيله (فى الهامش المشار إليه) من أن الشرط ملزوم والجزاء لازم له ؛ سواء أكان الشرط سببا أم غير سبب. وكذلك ما قاله ابن الحاجب من أن الجزاء قسمان أوضحناهما هناك ... ويكاد الخلاف يكون لفظيا ؛ لا تجاهه إلى مجرد التسميه ؛ أنسمى المذكور جوابا أم سادا مسد الجواب حين لا يكون مسببا عن الشرط مباشره؟ ومما يلاحظ أن هذا الخلاف فى التسميه مقصور على الحاله التى يكون فيها فعل الشرط مضارعا بعده جمله ليست مسببه عنه مباشره. وسيجىء فى ص ۴۴۸ إشاره أخرى خاصه بأداه الشرط «إن».

۴- لهذا إشاره فى الصفحه السابقه.

يجيزون أن يكون مضارعا ؛ ولذا يقولون فيما سدّ مسدّه : إنه الجواب الحقيقى ، وليس بالدليل ، ولا بالسّادّ مسدّه. مستدلين بأمثله كثيره تؤيدهم ، كالآيتين السالفتين ، وكقول الشاعر (١) :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم

ليعلم ربى أن بيتى واسع

فقد حذف جواب الشرط «إن» مع أن فعله مضارع وهو «تك» ، أما جمله «ليعلم*» فهى جواب القسم الذى تدل عليه اللام الداخله على «إن» ، ولا- يصح - فى الراجح - أن تكون هذه الجمله جوابا للشرط ، لأنه متأخر هنا عن القسم ، ولأن جوابه لا يكون مبدوءا باللام. وكذلك قول الشاعر :

يثنى عليك ، وأنت أهل ثنائه

ولديك إن هو يستزدك مزيد

والأصل : إن يستزدك - هو - يستزدك فلديك مزيد.

والأخذ برأى الكوفيين - وإن كان ليس بالأعلى هنا - أنسب وأيسر ؛ بسبب الشواهد القويه الكثيره التى تؤيدهم ، وبسبب ما يراه أكثر المحققين ، وهو : أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط كما أوضحناه من قبل (٢).

ومتى اجتمع الشرطان الخاصان بالحذف صار الحذف غالبا ، وقيل إنه واجب ، والأول أنسب.

هذا حكم الجمله الجوابيه من ناحيه حذفها حذفا غالبا ، أو واجبا. أما حذفها جوازا فأشهر صوره اثنتان :

الأولى : أن تقع جمله الشرط جوابا لسؤال ؛ نحو : أترشد الغريب؟ فتجيب إن رأيته.

الثانيه : أن تشعر الجمله الشرطيه نفسها - دون سواها - بالجواب المحذوف ؛ كقوله تعالى يخاطب الرسول فى شأن المعارضين : (فإن استطعت أن تبتغى نفقا فى الأرض أو سلّما فى السماء فتأتيهم بآيه ... ولو شاء الله لجمعهم على الهدى) ، والتقدير : فافعل.

٥ - امتناع تكرار مدلولها إذا كان مدلول الجمله الشرطيه يقتضى التكرار. إلا إن اقتضى العرف التكرار ، أو قامت قرينه تدل عليه. ففى مثل : إن أسافر

١- هو الكميت بن معروف من الشعراء المخضرمين - كما جاء فى هامش كتاب : «معانى القرآن» للفراء ، ص ٦٦ -

٢- فى رقم ٦ من هامش ص ٣٩٥ على أن الخلاف بين الفريقين يكاد يكون لفظيا فى تسميه المذكور ؛ أهو جواب أم ساد مسده. كما قلنا فى رقم ٣ من هامش الصفحه السالفه.

أركب طائره - لا- يكون المراد أن ركوبى الطائره يتكرر بتكرار السفر ، وإنما المراد أن سفرى سيقتضى ركوبى الطائره مره واحده. فإذا تكرر السفر فقد يكون فى الطائره أو فى غيرها ... بخلاف قوله تعالى : (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ .....) ، فإن الجواب وهو : الأمر بغسل الوجوه والأيدى وغيرها مما يحتمه الوضوء يقتضى التكرار كل مره ، لدليل شرعى يوجب الوضوء قبل كل صلاه على من ليس متوضئا.

٦ - جزم فعلها لفظا إن كان مضارعا ، ومحلا إن كان ماضيا (١) ؛ بشرط ألا- تقترن به فى الصورتين «الفاء» أو «إذا» الفجائيه - وهما لمجرد الربط - كقول الشاعر يصف الحساد :

إن يعلموا الخير يخفوه ، وإن علموا

شرّا أذاعوا ، وإن لم يعلموا كذبوا (٢)

فالمضارع : «يخفوا» مجزوم بحذف النون. والماضى : «أذاع» مبنى على الضم لمناسبه الواو فى محل جزم. ومثله الماضى : «كذب» ولا محل للجمله الفعليه الماضويه فيما سبق ؛ لأن الجازم قد عمل عمله فى محل الفعل الماضى ؛ فلا يؤثر بعد هذا فى محل الجمله (٣) المشتمله على هذا الفعل.

فإن كان الجواب مقترنا «بالفاء» الرابطه ، أو «إذا» الفجائيه التى تحل محلها - أحيانا - فإن الجازم يؤثر فى مجموع الجمله ، لا فى الفعل وحده ، ولا فى غيره من أجزائها. فتأثيره مسلّط عليها كلها مجتمعه متماسكه الأجزاء - ومن بين أجزائها الفاء وإذا الفجائيه. - فتصير الجمله كلها فى محل جزم بأداه الشرط (٤). ويظهر أثر هذا

١- انظر رقم ٢ من «ج» ص ٤٣٦ ولهذا إشاره سبقت فى ص ٣٩٦.

٢- تقدم هذا البيت لمناسبه أخرى فى ص ٣٩٧.

٣- ولهذا لا يصح جزمها.

٤- قالوا : لأنه لو وقع فى هذا الموقع فعل يقبل الجزم لجزم وعلى هذا لا يتسلط الجازم على جزء من أجزاء الجمله دون بقيه أجزائها ؛ كذا فى المغنى والكشاف. لكن قال الدمامينى وأقره الشمنى : (الحق أن جمله الجواب لا محل لها مطلقا ، إذ كل جمله لا تقع موقع المفرد لا محل لها. ولا يقال إنها واقعه هنا موقع المفرد - وهو الفعل القابل للجزم - ؛ لأنها لم تقع موقعه وحده ؛ بل موقعه مع فاعله الذى يتم به الكلام كما يتم بهذه الجمله ...) فعلى الرأى الأول : لو كان اسم الشرط مبتدأ لكانت جمله الجواب فى نحو : (من يقم فإنى أكرمه) فى محل جزم ورفع باعتبارين ؛ هما الشرطيه والخبريه ؛ بناء على أن الجواب هو الخبر أيضا ، وعلى الثانى فى محل رفع على الخبريه فقط ؛ كحالها فى نحو : من يقم أكرمه اتفاقا ؛ لظهور أثر أداه الشرط فى المضارع الثانى. (راجع الخضرى أول الباب) ثم الصبان أيضا عند الكلام على ما يجزم فعلين. ولا يخلو هذان الرأيان من غموض واضطراب ، ونوع معارضه للحكم الذى قرروه وحققوه خاصا باجتماع المبتدأ والشرط - وقد سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٤١١ وانظر رقم ٥ من هامش ص ٤١٨ وهامش ص ٤٤٣ - - فابتعادا عن هذا كله ، وفرارا من اللبس - يحسن الاقتصار على الرأى الثانى عند اقتران

الجواب «بالفاء» أو «إذا» ، والاستغناء عن الخبر لوجود الجواب الذى يدل عليه.

الإعراب المحلى فى توابعها - كما سلف وكما سيجىء هنا -. ولا يصح جزم الفعل.

٧ - جواز اقترانه - لداع بلاغىّ - بكلمه : «إذا» الجوابيه ؛ لتفيده توكيدا وتقويه ، بشرط أن تكون أداه الجزم ، هى : «إن» ؛ نحو : إن تنصر أهل البغى إذا يصبك بغيهم(١).

٨ - وجوب اقتران الجواب «بالفاء» - أو «بإذا» الفجائيه التى تخلفها فى بعض المواضع الآتيه (٢) - إذا كان الجواب نوعا من الأنواع التى لا تصلح فعل شرط. وهذه «الفاء» زائده للربط المحض الدال على التعليل (٣) ؛ وليست للعطف ولا لغيره (٤) ، ولا تفيد معنى إلا عقد الصله ومجرد الربط المعنوى ، بين جمله الجواب وجمله الشرط ، كى لا تكون إحداهما مستقله بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذى كان يربط بينهما. وتعرب «الفاء» و «إذا» مع الجمله التى بعدهما فى محل جزم جوابا للشرط ، ولا يصح فى الجمله الفعليه بعدهما أن يكون الفعل وحده هو الجواب ، ولا أن يجزم كما تقدم. وأشهر هذه الأنواع ما يأتى (٥) :

الأول : الجمله الطلبيه. وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء - ولو بصيغه الخبر -

---

١- سبق إيضاح هذا فى ص ٢٩٧. وقد ورد اقتران جوابها باللام فى كلام يحتج به ؛ هو قول الشاعر ابن عنمه من شعراء الأصمعيات - كما سيجىء فى ص ٤٣٣ - قال : فإن يجزع عليه بنو أبيه لقد خدعوا ، وفاتهمو قليل كما اقترن جوابها باللام فى خطبه لأبى بكر رضى الله عنه - وردت فى الجزء الأول من كتاب زهر الآداب ، للحصرى ص ١٠ - جاء فيها : (يا معشر الأنصار إن شئتم أن تقولوا إنا آويناكم فى ظلالنا ، وشاطرناكم فى أموالنا ، ونصرناكم بأنفسنا - لقلتم ..) «إن» فى المثالين بمعنى «لو» وقد جاء فى كتاب : «شفاء الغليل» للخفاجى - ص ١٧٦ ماده «لو» ما نصه : (إدخال اللام فى جواب «لو» ظاهر. وأما فى جواب «إن» فقيل إنه من خطأ المصنفين. وليس كذلك ، لأنها تخرج على أنها جواب «لو» مقدره ، والتقدير فى قولهم : «وإلا لكان كذا ..» «فلو كان كذا لكان كذا» ترقيا من مرتبه الشك إلى الجزم.). ا ه. ونرى أن هذا التعليل مرفوض ؛ لعدم توضيحه طريقه «التقدير» ومكانه ، والضابط الذى يحدده ، ولأن الأخذ به وحده يفتح باب الفساد والفوضى فى اللغه. وكان عليه أن يستدل بأمثله مسموعه تؤيده ولم نره ولا غيره عرض أمثله من فصيح الكلام تؤيد ذلك الأسلوب إلا ما نقلناه - وفيه الكفايه. ورأيى أن ذلك الأسلوب صحيح مع قلته ، ولكن الأفضل الاكتفاء بالأكثر - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٩ ص ٤٣٣ -.

٢- هو النوع السابع الآتى فى ص ٤٣٢. وانظر معنى «إذا» فى رقم ٢ من هامش ص ٤٣٢.

٣- راجع الهمع والصبان - فليست فاء السببيه الجوابيه التى ينصب بعدها المضارع «بأن» المضمره وجوبا.

٤- راجع الهمع والصبان - فليست فاء السببيه الجوابيه التى ينصب بعدها المضارع «بأن» المضمره وجوبا.

٥- وستذكر أنواع أخرى فى «ج» من الزياده والتفصيل ص ٤٣٦.

والاستفهام ، وغيره من بقيه أنواع الطلب التى سبقت (١). فمثال الأمر :

إن ملكت النفوس فابغ رضاها

فلها ثوره ، وفيها مضاء

ومثال النهى : من يستشرك فلا تكتم (٢) عنه صادق المشوره ، ومن يستنصحك فلا تحجب (٣) عنه خالص النصح (٤) ...

ومثال الدعاء : ربّ : إن أدعك لما يرضيك فاستجب ، وإن أتّجه لما يغضبك فلترشدنى للسّداد. ربّ ، إن هفوت فلا تحرمنى المغفره ، وإن ضللت فلا تتركنى ضالا ... ونحو : إن يمت المجاهد فيرحمه الله ، أو : فرحمه الله.

ومثال الاستفهام قوله تعالى : (إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللهُ فَلا غالِبَ لَكُمْ ، وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِى يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ؟ ،) ومثل : من تسنح له الفرصه فهل يتركها تفرّ؟ ومن تلوح له الآمال أفيقعد عن السعى وراءها؟

ومن الواجب أن تتقدم الفاء على أداه الاستفهام إن كانت الأداه غير الهمزه. (مثل : هل ، أين - متى ...) فإن كانت الأداه هى الهمزه وجب تقديمها على الفاء ، وقد سبقت الأمثله.

ومثال التمنى : العافيه أغلى ما فى الحياه ، إن وهبها الله لإنسان فليته يرعى حقّها. ومثل : الربيع شباب الزمان وجماله ، إن يقبل فليت الناس يغتنمون إقباله ، ويسارعون إلى التمتع بمباهجه ومفاتنه ...

وهكذا بقيه أنواع الطلب ...

الثانى : الجمله الفعليه التى فعلها جامد ؛ نحو : من يطلق لسانه بذم الناس فليس له واق من ألسنتهم. وقول الشاعر :

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه

فليس على شىء سواه بخزّان

الثالث : الجمله الفعليه المصدّره بالحرف : «قد» (٥) ؛ نحو : من يحكم

١- فى ص ٣٤٤.

٢- المضارع مجزوم «بلا» الناهيه ، وليس جوابا مجزوما لأن ؛ الجواب هو الجمله المضارعيه كلها.

٣- المضارع مجزوم «بلا» الناهيه ، وليس جوابا مجزوما لأن ؛ الجواب هو الجمله المضارعيه كلها.

٤- وقد اجتمع الأمر والنهى فى قول بعض العرب : (إذا بلغك أن غنيا افتقر فصدق ، وإذا بلغك أن فقيرا اغتنى فصدق ، وإذا بلغك أن حيا مات فصدق. وإذا بلغك أن أحمق اكتسب عقلا ونطق حكمه فلا تصدق).

٥- انظر السبب فى رقم ٨ من ص ٤٢٠.

أمره فقد ضمن إصابه الهدف. ومن أساء الوسيله فقد ضل السبيل إلى الغايه. وقول الشاعر:

فإن تكن الأيام أحسنّ مره

إليّ فقد عادت لهن ذنوب

الرابع : الجمله الفعليه المصدره بأحد حرفى التنفيس (وهما : السين ، وسوف) نحو : من يحسن فسيجزى على الإحسان إحسانا ، ومن يسئ فسيلقى على الإساءه شرّا وخسرانا. ونحو : إن يعدل الحاكم فسوف تستقيم له الأمور ، وإن يظلم فسوف تنهار دعائم حكمه ، وتدوم بعدها حسراته وآلامه.

الخامس : الجمله المصدره بأحد أحرف النفى الثلاثه (وهى : ما - لن - إن) (١) ؛ نحو : من يقصّر فما ينتظر حسن الجزاء (٢) ، ونحو قوله تعالى : (وَما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) ، ونحو : من يستسلم للغضب فإن يلومن إلا نفسه على ما يصيبه. أى : فلا يلومن إلا نفسه (٣) ...

فإن كانت أداه الشرط هى «إذا» والنافى هو «إن» جاز مجيء الفاء وعدم مجيئها. ومن الثانى قوله تعالى : (وَإِذا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً) ، أى : ما يتخذونك (٤) ...

السادس : الجمله المبدوءه بكلمه لها الصداره ؛ (مثل : ربّ - كأنّ - أدوات الشرط - أداه القسم عند كثير من النحاه) .. نحو :

إن كان عادكمو عيد فربّ فتى

بالشوق قد عاده من ذكركم حزن

ونحو قوله تعالى : (مِنْ أَجْلِ ذلِكَ كَتَبْنا عَلى بَنِي إِسْرائِيلَ : أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ ، أَوْ فَسادٍ فِي الْأَرْضِ ، فَكَأَنَّما قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً) ، وقولهم : من يأكل مال اليتيم فكأنه يأكل نارا. ومثل قوله تعالى يخاطب الرسول فى أمر المعارضين : (وَإِنْ كانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْراضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ

١- انظر رقم ١ من «ج» فى الزياده الآتيه والتفصيل (ص ۴۳۶). فقد جعل بعض النحاه «لا» و «لم» النافيتين مثل «إن» النافيه. ولكنه جعل اقتران الفاء بهما جائزا ، لا واجبا. أما مع «إن» فواجب (انظر ص ۴۳۵).

٢- انظر رقم ١ من «ج» فى الزياده الآتيه والتفصيل (ص ۴۳۶). فقد جعل بعض النحاه «لا» و «لم» النافيتين مثل «إن» النافيه. ولكنه جعل اقتران الفاء بهما جائزا ، لا واجبا. أما مع «إن» فواجب (انظر ص ۴۳۵).

٣- وقول الشاعر : فإن كنت قد فارقت نجدا وأهله فما عهد نجد عندنا بذميم

٤- فإن كان حرف النفى هو «ما» وجب اقترانه بالفاء ؛ كقول الشاعر : إذا كانت النّعمى تكدّر بالأذى فما هى إلا محنه وعذاب

نَفَقاً فِی الْأَرْضِ ، أَوْ سُلَّماً فِی السَّماءِ فَتَأْتِیَهُمْ بِآیَهٍ ...) ، ومثل : متی تعتمد الدوله علی أسباب القوه فو الله یخافها أعداؤها.

السابع : الجمله الاسمیه کقول الشاعر :

إن یحسدوک علی فضل خصصت به

فکلّ منفرد بالفضل محسرد

وقول الآخر :

ومن کان منحلّ العزائم تابعا

هواه فإن الرشد منه بعید

..... (۱).

وقد تغنی «إذا» الفجائیه (۲) عن الفاء فی الدخول علی الجمله الاسمیه بشرطین ؛ أحدهما : متفق علیه ، وهو أن تکون الجمله اسمیه غیر داله علی طلب ، ولا مسبوقه بنفی ، ولا بناسخ ؛ ومن الأمثله : البیت الأول السالف ، وهو :

إن یحسدوک ...) بخلاف : إن یطع الولد أبویه فویح له ، وإن یعصهما فویل له (۳). أو : إن یعصهما فما له حظ من التوفیق ، أو إن یعصهما فإن خسرانه مبین ؛ وکالبیت الثانی السالف. فالفاء واجبه فی هذه الأمثله وأشباهها ، ولا یصح : «إذا». والآخر : غیر متفق علیه. وهو أن تکون أداه الشرط «إن» دون غیرها من أخواتها الشرطیه. فکثره النحاه تشترطها. نحو : إن تخلص إذا الإخلاص ینفعک. وقله النحاه لا تشترطها بعینها ، وإنما تجعل مثلها «إذا» الشرطیه ؛ مستدلین بقوله تعالی فی المطر : (فَإِذا أَصابَ بِهِ مَنْ یَشاءُ مِنْ عِبادِهِ ، إِذا هُمْ یَسْتَبْشِرُونَ) وقوله تعالی : (ثُمَّ إِذا دَعاکُمْ دَعْوَهً مِنَ الْأَرْضِ إِذا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ) والأحسن الأخذ برأی القله ؛ إذ تؤیدها الشواهد ، ولا سیما بعض الآیات القرآنیه ، ولا داعی للتأویل.

۱- اجتمعت الجملتان ؛ الاسمیه ، والمصدره بما النافیه فی قول الشاعر : فإن أرحل فمعروف جهادی وإن أقعد فما بی من خمول

۲- معناها الدلاله علی المفاجأه فی الحال ، ولا بد أن یسبقها کلام. وبالرغم من أنها للمفاجأه فی الحال - لا تخلو هنا - بعد أداه الشرط - من دلاله تعقیب لجواب الشرط بعد فعل الشرط. والأحسن اعتبارها فی کل الأسالیب حرفا (وقد سبق الکلام علیها فی ج ۱ ص ۴۹۲ م ۵۲ وفی الجزء الثانی باب الظرف ..) وهل یصح أن تجتمع هی والفاء معا؟ الجواب فی ص ۴۳۴.

۳- الدعاء نوع من الطلب - کما عرفنا فی ص ۳۴۴ -.

هـذا وقـد اجتمع فى البيت الآـتى أكثر الأـمور السـابقه التى لاـ يصـلح فيهـا الجواب أن يكون شـرطا ، ويجب فى كل منها اقتران الجواب بالفاء ، والبيت هو :

اسميه ، طلبيه ، وبجامد

وبما ، وقد ، وبلن ، وبالتنفيس

..... (١).

٩ - ورد فى المسموع القليل اقتران جواب «إن الشرطيه» باللام ، على اعتبار «إن الشرطيه» بمنزله «لو (٢)» .... ومنه قول الشاعر (٣) :

فإن يجزع عليه بنو أبيه

لقد خدعوا ، وفاتهمو قليل ...

وقـول أبى بكر رضـى الله عنـه فى خطبه له (٤) : «يـا معشـر الأنصـار إن شـئتم أن تقولوا إنـا آويناكم فى ظلالنا ، وشاطرناكم فى أموالنا ، ونصـرناكم بأنفسـنا - لقلتم» (٥) وتفصـيل الكلام على هـذين المثالين وحكم نظائرهما من كلام المحـدثين موضح فيما سبق (٦).

وقد يقترن جواب «إن» و «لو» الشرطيتين بكلمه «إذا» طبقا للبيان الذى سلف (٧).

إلى هنا انتهت الأحكام الخاصه بالجمله الجوابيه ، وستجىء (٨) أحكام عامّه تتصل بها وبالجمله الشرطيه.

١- لم يشـمل البيت حالاـت النوع السادس التى سـلفت فى ص ٤٣١ ، ولاـ حالاـت تأتى فى «ج» ص ٤٣٦ ، وفى اقـتران الجواب بالفـاء أو بـإذا الفجـائيه التى تخلفهـا فى بعض الحالات يقول ابن مالك : (وسـنذكر البيتين فى ص ٤٤٤ لمناسبه أخرى هناك). واقرن «بفا» حتما جوابا لو جعل شـرطا «لإن» أو غيرها لم ينجعل وتخلف «الفاء» «إذا» المفاجأه كإن تجد إذا لنا مكافأه (بفا ، ، أى : بالفـاء) يريـد : اقرن بالفـاء حتمـا كل جواب لو جعلته فعل شـرط للأداه «إن» أو لغيرها من أخواتها - لم ينجعل. أى : لم يصـلح فعلاـ للشـرط ؛ لعـدم انطبـاق الشـروط عليه. ثم قـال : إن هـذه «الفـاء» قـد تختفى ويحل محلها «إذا» وساق لها مثلا ، ولم يتعرض للتفصيلات والشروط المختلفه.

٢- راجع البيان الخاص بهذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٩.

٣- راجع البيان الخاص بهذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٩.

٤- هو عبد الله بن عنمه ، من الشعراء الذى يحتج بكلامهم - وله إشاره فى هامش ص ٤٢٩ - والبيت منقول من الأصمعيه الثامنه.

٥- الخطبه كامله فى الجزء الأول من كتاب «زهر الآداب» للحصرى ، ص ١٠.

٦- سبق تفصيل هذا الحكم لمناسبه أخرى فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٩.

٧- فى ص ٢٩٧ وفى ص ٤٢٩.

٨- فى ص ٤٣٩.

زیاده وتفصیل :

(ا) أیجوز الجمع بین " الفاء وإذا " - السالفتین -؟ صرح أکثر النحاه بأنه لا یجوز ، وتأولوا قوله تعالی : (حَتَّی إِذا فُتِحَتْ یَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ کُلِّ حَدَبٍ یَنْسِلُونَ ، وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذا هِیَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذِینَ کَفَرُوا ...) ، فقالوا إن «إذا» لمجرد التأکید هنا ، ولیست للربط ، والممنوع أن تکون للربط عوضا عن الفاء ، إذ لا یصح الجمع بین العوض والمعوّض عنه. وهذا تأویل بادی الضعف ؛ لأن المهم الذی یراد معرفته هو الجمع بین هذین الحرفین أحیانا ؛ أصحیح هو - علی قلته - سائغ الاستعمال ، أم غیر صحیح وغیر سائغ؟ والقرآن قد جمع بینهما ؛ فلم یبق مجال لمنع الجمع وإن کان قلیلا نسبیّا. أما التعلیل بالتأکید أو بالربط فأمر لا أهمیه له بعد الحکم بصحه الاستعمال ؛ محاکاه للقرآن الکریم ؛ إذ لا شک أن محاکاته جائزه بالصوره والمعنی الواردین به ؛ وإن کان أحد الاستعمالین أکثر فیه من الآخر ، بل هی اختیار موفق لأسمی الأسالیب التی تحاکی.

علی أنه قد جاء فی تفسیر النسفی النص الصریح علی أن «الفاء» قد اجتمعت هنا مع «إذا» لتأکید الربط.

(ب) هل یصح - أحیانا - الاستغناء عن هذه الفاء الرابطه ، وعما یخلفها بعد حذفها ؛ وهو : «إذا» الفجائیه؟

أجابوا : لا یصح الاستغناء إلا فی الضروره الشعریه ؛ کقول القائل :

من یفعل الحسنات الله یشکرها (۱)

والشرّ بالشرّ عند الناس مثلان

وقول الآخر :

ومن لم یزل ینقاد للغیّ والصّبا

سیلفی علی طول السلامه نادما

ومن النادر الذی لا یقاس علیه عندهم قوله علیه السّلام فی حدیث اللّقطه (۲) (... فإن جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها ...) ویؤولون قوله تعالی : (وإنّ الشیاطین لیوحون إلی أولیائهم لیجادلوکم. وإن أطعتموهم إنکم لمشرکون ...) علی تقدیر «قسم» قبل الشرط ؛ فیکون الجواب للسابق وهو

۱- ولا یصح فی هذا البیت اعتبار «من» موصوله مبتدأ ، والجمله الاسمیه خبرها ؛ لما یترتب علی هذا من خلو الجمله الخبریه من رابط یربطها بالمبتدأ.

۲- سبق معناها فی رقم ۶ من هامش ص ۴۲۱ لمناسبه أخری.

القسم المقدّر (١) ؛ والأصل عندهم : ولئن أطعتموهم إنكم لمشركون. فجمله ؛ " إنكم لمشركون" ، جواب للقسم لا للشرط ، ولم تذكر لام القسم مع أن القسم نفسه محذوف - (والأصل والله إن أطعتموهم ...) لأن ذكر اللام بعد حذفه ليس واجبا ، وإنما هو أقوى وأكثر. وبهذا التأويل يقولون فى آيات أخرى تشبه الآيه السالفه فى رأيهم ، مع أنها تخالفها فى شىء هامّ ، ومن هذه الآيات قوله تعالى فى المشركين : (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ) وقوله تعالى : (وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنا وَتَرْحَمْنا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخاسِرِينَ)، ووجه المخالفه هو أن المضارع مؤكد هنا بالنون ؛ فالقسم محتم ليسوغ التأكيد بها.

وقال آخرون : إن الفاء ليست محذوفه فى الآيات السالفه - وما يشبهها - وإنما هى مقدره ملحوظه ؛ فكأنها مذكوره. ولكن كثره النحاه لا ترتضى هذا الرأى (٢) ، مع أن الخلاف شكلى محض. إذ مؤداه فى الرأيين التأويل بالحذف ، وإن اختلفا فى نوع المحذوف. والتمحل ظاهر فى تأويل الآيه الأولى ، وفى الحكم على الحديث بالندره ، لوجود شواهد أخرى نثريه - لا تخضع للضروره - وغير نثريه. فالأفضل أن يقال : إن الأعم الأغلب هو عدم حذف «الفاء» و «إذا» التى تنوب عنها ، وأنه يصح - مع القله النسبيه ، لا الذاتيه - الاستغناء عنهما ، إن كانت أداه الشرط هى : «إن» (٣) ....

ويقول أبو حيان وفريق من النحاه إنّ «إذا» الشرطيه قد تنفرد بخلو جوابها منهما إذا كان الجواب منفيّا بإن ، أو : ما ، أو : لا. وجعل منه قوله تعالى : («وَإِذا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً ...) - كما سبقت الاشاره لهذا (٤) -

---

١- أما جواب الشرط فمحذوف يدل عليه جواب القسم (ولهذا صله بما يجىء فى هامش ص ٤٥٤).

٢- جريا وراء الرأى الذى اختاره الرضى وآخرون. فقد جاء فى شرحه للكافيه - ج ٢ ص ٣٩٤ - ما نصه : (قال بعضهم : إن قوله تعالى : (إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) جواب الشرط ، والفاء مقدره. ولم يقدر قسما. وهو ضعيف ؛ لأن ذلك إنما يكون لضروره الشعر ، كقوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الناس مثلان). ا ه ومثله أبو حيان فى كتابه البحر (ج ٤ ص ٢١٣) حيث يقول : (زعم الحوفى أن قوله تعالى : (إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) على حذف الفاء ، أى : فإنكم ، وهذا الحذف من الضرائر فلا يكون فى القرآن وإنما الجواب محذوف. و «إنكم لمشركون» - جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله إن أطعمتوهم ...) ا ه والخلاف بين الرأيين شكلى - كما سيجىء.

٣- لأن أكثر الأمثله المسموعه الخاليه منها كانت أداه الشرط فيه هى : «إن».

٤- فى النوع الخامس - ص ٤٣١ -.

(ح) هل يصح أن يقترن الجواب بالفاء فى غير تلك المواضع التى لا يصلح فيها أن يكون فعل شرط؟ أجابوا :

١ - إن كان المضارع يصلح فعلا للشرط جاز اقترانه «بالفاء» ؛ بشرط أن يكون مثبتا أو منفيّا ب «لا» ، قيل : أو «لم» أيضا ، (ففى «لم» خلاف ،) ومتى اقترنت «الفاء» به وجب رفعه على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجمله الاسميه جواب الشرط. ولا يصح أن يكون المضارع المرفوع وحده هو الجواب : إذ لو كان الجواب لوجب جزمه ، والحكم بزياده الفاء زياده مطلقه ، يراعى فيها تقدير سقوطها. لكن العرب التزمت رفعه معها ؛ فدلّ هذا على أصاله الفاء ، وأنّها داخله على مبتدأ مقدر ، وليست زائده للربط : ومن أمثلته قوله تعالى :» (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً) وقوله : (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخافُ ظُلْماً وَلا هَضْماً) ، أى : فهو لا يخاف ... فإن لم يوجد فى الكلام ما يعود عليه المبتدأ الضمير كان الضمير للشأن أو للقصه ، كقراءه من قرأ قوله تعالى فى حكمه شهاده المرأتين : (أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما فَتُذَكِّرَ إِحْداهُمَا الْأُخْرى)) بكسر همزه : «إن» ورفع المضارع : «تذكر». والتقدير : فهى - أى : القصه - تذكّر ، ونحو : إن قام المسافر فيتبعه صديقه. أى : فهو - الحال والشأن - يتبعه صديقه. (وفى هذه القراءه تكلف لا داعى له).

٢ - إن كان فعل الجواب ماضيا متصرفا ، مجردا من «قد» و «ما» ... وغيرهما مما يتصل به ويوجب اقترانه بالفاء - طبقا لما تقدم - فله ثلاثه أضرب : فإن كان ماضيا لفظا ومعنى فالواجب اقترانه بالفاء على تقدير : «قد» قبله إن لم تكن ظاهره ؛ لتقربه من الحال القريب من الاستقبال كقوله تعالى فى سوره يوسف : (إِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ...)(١) أى : فقد صدقت.

١- المضى حقيقى هنا. وقد يقال إنه مؤول بمثل التأويل الذى جرى على آيه أخرى سبقت (فى رقم ٣ من ص ٤١٧) وهى قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ.) إذ المراد فيهما : إن يثبت فى المستقبل أنى قلته فقد علمته ، وإن يثبت فى المستقبل أن قميصه قدّ ...

وإن كان ماضيا فى لفظه مستقبلا فى معناه ، غير مقصود به وعد أو وعيد - امتنع اقترانه بالفاء ؛ نحو : إن قام المسافر قام زميله.

وإن قصد بالماضى الذى معناه المستقبل ، وعد أو وعيد ، جاز اقترانه بالفاء على تقدير : «قد» ؛ إجراء له مجرى الماضى لفظا ومعنى للمبالغه فى تحقق وقوعه ، وأنه بمنزله ما وقع. ومنه قوله تعالى : (وَمَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَهِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ ...) وجاز عدم اقترانه مراعاه للواقع وأنه مستقبل فى حقيقته وليس ماضيا. ويندرج تحت الوعد والوعيد ما كان غير صريح فى أحدهما ولكنه ملحوظ فى الكلام ، مراد منه ؛ فيدخل الدعاء فى قول جميل يخاطب غراب البين ، داعيا عليه :

فإن كان حقّا ما تقول فأصبحت

همومك شىّ ، والجناح كسير

ودرت بأعداء حبيبك فيهمو

كما قد ترانى بالحبيب أدور

ويدخل التخويف وبيان العواقب كالذى فى قول النابغه الجعدى :

الحمد لله لا شريك له

من لم يقلها فنفسه ظلما

أى : فظلم نفسه.

(د) قد ينزل بعض الظروف منزله الشرط فيكون مضافا لجمله بعده مباشره ، ومنصوبا لعامل فى الكلام المتأخر عنها ، المترتب عليها ؛ كأنه جواب لها ، معلق عليها ؛ كتعليق الجمله الجوابيه على الشرطيه ، ومن الأمثله لذلك قوله تعالى فى موقف الكفار من القرآن الكريم : (وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هذا إِفْكٌ قَدِيمٌ)، وقد سبق (١) تفصيل هذه المسأله ، وبيان صورها المختلفه.

(ه) بمناسبه الكلام على جواب الشرط وجزمه نذكر ما يجيزه الكوفيون من جواز جزم المضارع الواقع - مباشره - فى جمله بعد جمله الصله ، أو فى جمله بعد الجمله الواقعه صفه لنكره ، بشرط أن تكون الجمله المشتمله على المضارع المراد جزمه بمنزله الجواب والجزاء لجمله الصله ، أو الصفه. ففى مثل : الذى يكرمنى أكرمه - وكل رجل يقول الحق أحترمه - يجيزون جزم المضارعين : «أكرم» ، و «أحترم» لأن جمله كل منهما على اعتبارهما بمنزله جوابين للصله والصفه ، شبيهه بجمله الجواب للشرطيه ؛ كلتاهما مترتبه على الجمله التى قبلها. فلا مانع عندهم من جزم المضارع هنا كجزمه هناك.

١- فى الجزء الثانى ، باب الظرف ، م ٧٩ «و» من ص ٢٢٢ وفى رقم ٣ من هامش ص ٢٢٩ ثم فى باب الاستثناء (ج ٢ م ٨٣

هامش ص ٢٧٩ عند شرح بيت ابن مالك : «وحيث جرا فهما حرفان ..» وفى باب حروف الجر ، م ٨٩ رقم ٢ من هامش ص ٣٤٤).

وهذا قياس مرفوض ؛ فالحجه القويه هى السماع عن العرب. وما عرضه الكوفيون من أمثله قليله غير صالح لتأييد دعواهم. فوجب الاقتصار على المسموع القليل ، دون القياس عليه. وإنما سجلنا رأيهم هنا لنعرف به ذلك الوارد المسموع دون محاكاته.

ص: ۴۳۸

أحكام عامه تختص بجملتى الشرط والجواب معا

ما يختص بهما من ناحيه نوعهما ، وكيفيه إعراب فعلهما

جمله الشرط لا بد أن تكون فعليه ، وفعلها ، وحده ، هو فعل الشرط - كما عرفنا - ؛ سواء أكانت ماضويه أم مضارعيه. فلها من هذه الناحيه صورتان. أما جمله الجواب فقد تكون فعليه - ماضويه (١) أو مضارعيه - وقد تكون اسميه بشرط اقترانها بالفاء ، أو ما يخلفها ، طبقا لما سبق (٢).

والصور السالفه كلها صحيحه. ولكنها - مع صحتها - مختلفه الدرجه فى قوه الفصاحه والسمو البلاغى ؛ فبعضها أقوى وأسمى من الآخر ؛ تبعا لنصيبه من كثره الاستعمال الوارد فى الأساليب العاليه المأثوره. وقد يختلف فى ضبط المضارع وإعرابه.

هذا ، ويلاحظ : أن الماضى فى الجملتين قد يكون ماضيا لفظا ومعنى ؛ بحسب أصله قبل مجىء أداه الشرط الجازمه ، فإذا جاءت جعلته ماضيا لفظا ، لا معنى ، لأنها تجعل زمنه مستقبلا (٣) ؛ فيظل ماضيا بلفظه وصورته ، دون زمنه الذى تغير فصار بسببها مستقبلا. كما يلاحظ أن المضارع فى الجملتين قد يكون مضارعا لفظا ومعنى بحسب أصله ، فإذا دخلت عليه «لم» الجازمه تركته مضارعا لفظا لا معنى ؛ لأنها تجعل زمنه ماضيا ؛ فيظل مضارعا بلفظه وصورته ، دون زمنه الذى تغير وصار زمنا ماضيا. وإذا سبقتهما معا أداه شرط جازمه خلّصت زمنه للمستقبل المحض ، بالرغم من وجود : «لم» ، ذلك أن أداه الشرط الجازمه لا بد أن تخلص زمن الفعل فى الجمله الشرطيه ، وفى الجمله الجوابيه - للمستقبل المحض ؛ سواء أكان هذا الفعل مضارعا أصيلا ، أم كان ماضيا أصيلا (أى : ماضيا لفظا ومعنى) أم ماضيا معنى فقط دون لفظ - كالمضارع المسبوق بالحرف «لم» ؛ فإن صورته صوره المضارع ، ولكن زمنه ماض ، بسبب «لم» فهذه الأفعال تتجرد للزمن المستقبل وحده ؛ بسبب أداه الشرط الجازمه (٤) وفيما يلى ترتيب درجاتها :

١- مع مراعاه ما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٣٦.

٢- مع مراعاه ما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٣٦.

٣- فى ص ٤٣٢.

٤- راجع ما سبق متصلا بهذا فى آخر رقم ١ من هامش ص ٣٨٩.

الأولى : أن يكون الفعلان مضارعين أصيلين مجزومين ، لفظا (١) بأداه الشرط لأن أحدهما فعل الشرط ، والثانى هو فعل الجواب المباشر (٢) ؛ كقوله تعالى : (لِلَّهِ ما فِى السَّماواتِ وَما فِى الْأَرْضِ ؛ وَإِنْ تُبْدُوا ما فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ)، وقوله تعالى: (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ)(٣) وقوله تعالى : (وَما تُنْفِقُوا مِنْ شَىْءٍ فِى سَبِيلِ اللهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ....)

الثانيه : أن يكون الفعلان ماضيين لفظا ؛ فيبنيان لفظا ويجزمان محلا - أى : أن كلا منهما مبنى فى لفظه ؛ (كالشأن فى الأفعال الماضيه كلها) ولكنه فى محل جزم ؛ لأنه فعل الشرط ، أو فعل الجواب ، والأصل فى فعلى الشرط والجواب أن يكونا مضارعين مجزومين لفظا ؛ فكذلك يجزم ما يحلّ محلهما. ولما كان الماضى لا يجزم لفظا وجب جزمه محلا (٤). ومن الأمثله : من أسرف فى الأمل. قصّر فى العمل ، وقول الشاعر :

ومن دعا الناس إلى ذمه

ذموه بالحق وبالباطل

وقول الآخر :

إن اللئام إذا أذللتهم صلحوا

على الهوان ، وإن أكرمتهم فسدوا

ويدخل فى هذه الدرجه الماضى معنى دون لفظ - وهو المضارع المسبوق بالحرف «لم» ؛ نحو : إن لم تتأهب للأعداء لم تتغلب عليهم - من لم يهيئ للغايه

١- هذا إن لم تتصل بالمضارع إحدى النونين ، فإن اتصلت به إحداهما كان مبنيا فى محل جزم ؛ كما فى ص ٢٦٣.
٢- أى : الذى يعتبر وحده فعل الجواب مجزوما ، وهو مع فاعله جمله فعليه هى جمله الجواب ؛ وليست فى محل جزم. بخلاف ما لو كان المضارع مع فاعله خبرا لمبتدأ محذوف ، والجمله من المبتدأ المحذوف وخبره هى الجمله الجوابيه ، فى محل جزم - كما سيجىء فى هامش ص ۴۴۳ - ففى هذه الصوره وأمثالها لا يكون المضارع هو فعل الجمله الجوابيه إذ الجمله المضارعيه هنا خبر لمحذوف ، وليست هى الجواب ، وليس المضارع فيها مجزوما.
٣- أول الآيه : (إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جاءَكُمُ الْفَتْحُ ، وَإِنْ تَنْتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ ...)
۴- لهذا الجزم المحلى آثاره فى التوابع ؛ كالعطف والبدل وغيرهما. فإذا عطف عليه مضارع متحد معه فى الزمن وجب جزم المضارع. وإن أبدل منه مضارع جزم أيضا ، وهكذا. وإن عطف عليه ماض كان مبنيا فى اللفظ مجزوم المحل.

وسائلها عوقب بالخيبه فى إدراكها - من قصّر فى الوسيله لم يفز بتحقيق الأمل - وقد سبق (۱) الكلام على إعراب المضارع المسبوق «بلم».

الثالثه : أن يكون فعل الشرط ماضيا - ولو معنى - وفعل الجواب مضارعا أصيلا كقوله تعالى : (مَنْ كانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَهِ نَزِدْ لَهُ فِى حَرْثِهِ ، وَمَنْ كانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيا نُؤْتِهِ مِنْها ، وَما لَهُ فِى الْآخِرَهِ مِنْ نَصِيبٍ). فالماضى مبنى فى محل جزم ، والمضارع المجرد مجزوم مباشره. ومثل ؛ من لم يغتنم الفرصه يعاقب بالحرمان ، ويجوز رفع المضارع ، وهذا حسن ، ولكن الجزم أحسن (۲) ...

الرابعه : أن يكون فعل الشرط مضارعا أصيلا مجزوما ، وفعل الجواب ماضيا - ولو معنى - وهذه الصوره أضعف الصور حتى خصّها بعض النحاه بالضروره الشعريه. ولكن الصحيح أنها ليست مقصوره على الشعر ، وإنما تجوز فى النثر مع قلتها. ومن أمثلتها نثرا قول النبى عليه السّلام (من يقم ليله القدر إيمانا واحتسابا غفر له.) وقول عائشه عن أبيها وهى تحدث الرسول عليه السّلام : «إن أبا بكر رجل أسيف (۳) ؛ متى يقم مقامك (۴) رقّ». ومن أمثلتها شعرا قول القائل يمدح ناصره :

من يكدنى (۵) بسيّئ كنت

منه

كالشّجا بين حلقه والوريد

وقول الآخر فى أعدائه :

إن يسمعوا سبّه طاروا بها فرحا

منى ، وما يسمعوا من صالح دفنوا ... (۶)

* * *

۱- فى رقم ۱ من هامش ص ۳۸۹.

۲- وسيجىء هذا الحكم فى الصفحه التاليه وفيها أمثله للرفع المطلوب هنا.

۳- كثير الأسف والحزن والبكاء ؛ خوفا من الله.

۴- تريد : متى يقم مقامك فى الصلاه إماما بالناس وقت تخلفك عن الإمامه.

۵- كاد ، يكيد ، كيدا - خدع ومكر.

۶- وفى نوعى الفعلين يقول ابن مالك فى بيت أشرنا إليه فى ص هامش ۳۹۸ لمناسبه هناك : وماضيين أو مضارعين تلفيهما ، أو متخالفين

ما يختص بهما من ناحيه رفع المضارع فى الجواب وجزمه

الأصل أن يكون المضارع فى الجواب مجزوما. لكن يصح جزمه ورفعه إن كان فعل الشرط ماضيا - لفظا ومعنى ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المجزوم بلم ، فكلا الضبطين حسن ، ولكن الجزم أحسن. - كما أشرنا (١) - وقد سبقت أمثله الجزم. ومن أمثله الرفع قول الشاعر يمدح :

وإن أتاه خليل يوم مسغبه

يقول : لا غائب مالى ، ولا حرم (٢)

وقول المتغزل :

إن رأتنى تميل عنى كأن لم

يك بينى وبينها أشياء

وقولهم : من لم يتعود الصبر تودى به العوادى.

فإن كان فعلا الشرط والجزاء مضارعين لفظا ومعنى وجب جزمهما إلا على رأى ضعيف يجيز رفع المضارع الواقع جوابا فى النثر وفى النظم ؛ مستدلا بقراءه من قرأ قوله تعالى : (أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ، وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَهٍ) برفع المضارع «يدرك» ، وبقول الشاعر :

يا أقرع بن حابس يا أقرع

إنك إن يصرع أخوك تصرع

وقول الآخر يخاطب جمله :

فقلت : تحمل فوق طوقك إنها

مطبّعه ، من يأتها لا يضيرها (٣)

والأفضل إهمال هذا الرأى قدر الاستطاعه ، منعا للخلط واللبس ، ولأن ذلك الاستدلال واه. فروايه القراءه المذكوره موضع شك. وبقيه الأمثله قليله ، فوق أنها مقصوره على الشعر ولذا قال بعض النحاه ؛ إنه لا يصح الرفع مطلقا إلا فى الضروره الشعريه.

لكن كيف نعرب المضارع المرفوع فى جمله الجواب كالحالتين السالفتين؟ ا - الخير : أن نواجه الحقيقه والأمر الواقع ؛ فنقول عند وقوعه مرفوعا فى الشعر وليس له معمول متقدم على الأداه : إنه جواب الشرط ، مرفوع للضروره أو على لغه ضعيفه. وعند وقوعه فى النثر : إنه مرفوع ، محاكاه لتلك اللغه.

۱- فی الصفحه السالفه.

۲- لا حرم «لا ممنوع». أی یقول : ما لی غیر ممنوع.

۳- یقال إن الشاعر : أراد أن یضع فوق جمله قربه أو غراره کبیره مملوءه طعاما ، وأن یشجعه علی احتمال عبئها الثقیل ، فقال له هذا (إنها مطبعه .. «أی : إن القربه أو الغراره مملوءه ، من یأخذ منها شیئا فإنه لا ینقصها).

ولا داعى للتأويل المرهق ، والتقدير ، وافتراض الحذف ، أو التقديم ، أو التأخير ، رغبه فى الوصول إلى وسيله تخرجه من نطاق جواب الشرط المرفوع بضعف ، إلى نطاق شىء آخر يبيح رفعه بغير ضعف وبغير أن يكون جواب شرط. وفى هذا ما فيه من التكلف الذى لا يطابق الواقع. فوق ما يوجه إليه من اعتراضات أخرى (١).

١- من أمثله هذا التكلف والإرهاق ما يقوله سيبويه وبعض أئمه النحاه : «ا» يقول سيبويه : إن المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضى - مثل : إن رأتنى تميل عنى .. - ليس هو جواب الشرط وإنما هو دليل على الجواب ، وتسميته بالجواب : تساهل أو مجاز لدلالته على الجواب. والجواب الحقيقى محذوف وهذا المضارع المرفوع قد تأخر مع فاعله عن موضعهما الأصلى الذى يسبق أداه الشرط. والأصل عنده : تميل عنى إن رأتنى تمل. فالجواب محذوف دل عليه جمله : (تميل عنى). وهذه الجمله المتقدمه على أداه الشرط قد تركت موضعها وجاءت متأخره عن الجمله الشرطيه ؛ ففى الكلام حذف الجواب ، وتأخير ما يدل عليه. وعلى هذا لا- يجوز جزم ما عطف على هذا المضارع ، ويجوز أن يفسر ناصبا للاسم الذى قد يكون قبل الأداه ؛ مثل : محمدا إن جاء أكرمه وأرعاه. وقال الكوفيون والمبرد : إن المضارع وما يتصل به هو الجواب ، ولكن على تقدير «الفاء» التى تدخل على الجواب أحيانا ؛ فتقوم فى إفاده الربط بين جملتى الشرط والجواب مقام جزم الفعل ، ولا يجزم معها الفعل ؛ استغناء بها فى الربط عن الجزم - كما سبق فى ص ۴۲۹ -. ويعرب هذا المضارع المرفوع مع فاعله خبرا لمبتدأ محذوف ، والجمله من المبتدأ المحذوف وخبره هى جواب الشرط فى محل جزم. ويجب عندهم رفع المضارع فى هذه الصوره ؛ لأن المضارع الواقع فى حيز «فاء» الربط على الصوره السالفه واجب الرفع بالرغم من أن الفاء هنا مقدره - سواء أكان فعل الشرط ماضيا ، نحو قوله تعالى : (وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللّٰهُ مِنْهُ) أم مضارعا كقوله تعالى : (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا- يَخافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً.) ففى الكلام - عندهم حذف الفاء وتقدير وجودها ، وحذف المبتدأ ، وتكوين جمله منه ومن خبره تعرب جواب الشرط ، وجمله الجواب فى محل جزم ، فيجوز العطف عليها بالجزم ، ولا يصح أن يكون لها معمول مقدم ولا أن تفسر عاملا. وهذا الرأى - برغم ما فيه - أقرب من رأى سيبويه إلى القبول. وهناك رأى ثالث قد يكون أقربها إلى السداد - برغم ما فيه أيضا - وملخصه : أن المضارع مرفوع لا- لسبب مما ذكر ، ولكن لأن أداه الشرط لم يظهر لها تأثير فى لفظه ؛ لأنها عجزت عن التأثير فى لفظ فعل الشرط الماضى فضعفت عن الوصول إلى المضارع لتؤثر فى لفظه أيضا!! وهذا التعليل واضح الفساد. فما السبب فى عجزها هنا وعدم عجزها حين تجزم المضارع مع فعل الشرط الماضى مع أن فعل الشرط ماض فى الحالتين؟ ومن ثم يظهر فساد التعليل ؛ - برغم ما سجله من أن الأداه عجزت عن التأثير فى لفظ المضارع وهذا نوافقه عليه - وهو فوق ذلك مقصور على إحدى الحالتين. فلا يشتمل على الآتيه : «ب» ويقول سيبويه : فإن كان المضارع مرفوعا بعد فعل الشرط المضارع فإن تقدم على أداه الشرط عامل يطلب المضارع المتأخر المرفوع فالأفضل اعتبار هذا المضارع المتأخر منقولا من مكان سابق على أداه الشرط وأنه ترك مكانه الأصلى وتأخر عنه إلى المكان الذى حل فيه بعد الجمله الشرطيه فهو دليل الجواب وليس جوابا حقيقيا إلا من باب التساهل أو المجاز. ويجب عنده اعتبار هذا المضارع الذى تأخر من تقديم معمولا هو وفاعله للعامل المحتاج إليهما قبل أداه الشرط. ففى المثال السالف : (إنك إن - - يصرع أخوك تصرع). يكون المضارع «تصرع» مع فاعله خبر «إنّ» وتكون هذه الجمله الفعليه قد تأخرت من مكانها الأصلى كما سبق. وإن لم يوجد قبل أداه الشرط عامل يحتاج للمضارع المرفوع وجب تقدير الفاء ، والمضارع بعدها مع فاعله خبر لمبتدأ محذوف ، والجمله من المبتدأ المحذوف وخبره فى محل جزم ، جواب الشرط ... ويرى الكوفيون والمبرد

ومن معهم تقـدير الفاء هنا كما قدروها هناك (فى «ا») ويتساوى عندهم أن يكون فعل الشـرط ماضـيا وأن يكون مضارعا. وهذا خير من رأى سيبويه.

ب - فإن كان له معمول متقدم على الأداه فأكثر النحاه يميل إلى رفع المضارع ، وفى هذه الصوره يكون المضارع دليل الجواب وليس جوابا حقيقيّا ؛ نحو : طعامنا إن تزرنا تأكل ، فطعام - بالنصب - مفعول مقدم للمضارع : «تأكل» الذى يعتبر دليل الجواب المحذوف ، ولا يصح أن يكون جوابا حقيقيّا ، لأن الجواب الحقيقى لا يتقدم هو ولا شىء من معمولاته على الجمله الشرطيه ، ولا على الأداه كما سلف (١) -.

أما لو جعلنا كلمه «طعام» مرفوعه على اعتبارها مبتدأ فالأحسن الأخذ بالرأى الأقوى الذى استخلصناه من عده آراء ، وشرحناه ... (٢) ...

١- راجع رقم ٣ من ص ۴۲۲.

٢- هنا وفى ص ۴۲۲ والتى بعدها. وفيما سبق من رفع المضارع فى الجزاء يكتفى ابن مالك ببيت واحد لا إيضاح فيه ولا تفصيل - وقد تقدم فى ص ٣٩٨ لمناسبه هناك - هو : وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن - ۶ ثم أردفه ببيتين سبق شرحهما فى مكانهما الأنسب من ص ۴۳۳ ، وهما : واقرن «بفا» حتما جوابا لو جعل شرطا ل «إن» أو غير هالم ينجعل - ٧ وتخلف «الفاء» «إذا المفاجأه» كإن تجد إذا لنا مكافأه - ٨

ما يختص بهما من ناحيه عطف مضارع على أحدهما

(ا) إذا وقع بعد جمله الجواب - ولو كانت اسميه ، لأنها فى محل جزم - مضارع مقرون بالواو أو الفاء ، جاز فيه ثلاثه أوجه إعرابيه ؛ يختار منها المتكلم والمعرب ما يناسب السياق ، ويساير معنى التركيب (١).

أولها : اعتبار «الواو» و «الفاء» حرفى استئناف ؛ فالجمله بعدهما استئنافيه مستقله فى إعرابها عما قبلها ، والمضارع فيها مرفوع - إن كان مجردا من ناصب وجازم ، ومن نونى التوكيد - ومن الأمثله قوله تعالى : (وَإِنْ تُبْدُوا ما فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ ، يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ ؛ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ) ، برفع المضارع «يغفر» بعد فاء الاستئناف ، وقوله تعالى : (مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ)، برفع المضارع : «يذر» بعد واو الاستئناف ، وقول الشاعر يمدح :

فإن يهلك أبو قابوس (٢)

يهلك

ربيع الناس والبلد الحرام

ونأخذ بعده بذناب (٣) عيش

أجبّ (٤) الظّهر ، ليس

له سنام

برفع المضارع : «نأخذ» بعد واو الاستئناف.

ثانيها : اعتبار الفاء للسببيه والواو للمعيه - وهما عاطفان أيضا مع السببيه والمعيه - والمضارع بعدهما منصوب «بأن» مضمره وجوبا (بالتفصيل الذى سبق إيضاحه عند الكلام على فاء السببيه ، وواو المعيه) (٥). كالأمثله التى سبقت فى الوجه الأول ،

١- كل وجه من هذه الثلاثه يقوم على اعتبار معنوى خاص به ، يخالف الآخر ، وواجب المتكلم والمعرب اختيار الوجه الإعرابى الذى يقوم على الاعتبار المناسب للسياق ، ولما يقتضيه المعنى. ومن الخطأ الزعم أن هذه الأوجه الثلاثه تصلح لكل أسلوب ، وتباح فى كل تركيب بغير تقيد بهذا الاعتبار المعين الخاص ، وإلا صارت اللغه فوضى بسبب محو القيود ، أو إهمالها ، وإهمال الاعتبارات التى تميز المعانى بعضها من بعض.

٢- هو النعمان بن الحارث الأصغر.

٣- ذنب - عقب.

٤- مقطوع. يريد : لا ظهر له ولا سنام ، لضعفه وهزاله. فلا خير فيه.

٥- فى ص ٣٣١ ، ٣٥٤ ، وهامشهما. وقالوا فى سببه : إن الذى سوغ وقوعهما للسببيه والمعيه هنا ، دون أن يتحقق شرط إضمار «أن» بعدهما وجوبا ؛ - وهو النفى المحض ، والطلب المحض ، وما ألحق بهما ، مما شرحناه فى مكانه - أن جواب الشرط قبلهما غير متحقق الوقوع ؛ فمثله مثل النفى أو الطلب وملحقاتهما. فهم يريدون إرجاع النصب هنا إلى إستيفائهما شرطهما من الوقوع بعد النفى أو الطلب تأويلا ، - - ولكن السبب الحق هو الاستعمال العربى الذى نصب المضارع بعدهما مع عدم تحقق الشرط الأصلى. ومما تجب ملاحظته أن الأخذ بهذا الوجه وجعلهما للمعيه والسببيه - إنما هو اختيارى محض متروك أمره للمتكلم يختاره ، أو يختار غيره على حسب الاعتبار المناسب للسياق. لكن إذا اختارهما للسببيه والمعيه وجب نصب المضارع بأن ، ووجب أن تكون مضمره. فالاختيار جائز ، ولكن النتيجه المترتبه عليه حتميه.

ولكن بعد نصب الأفعال المضارعه : يغفر - يذر - نأخذ.

ثالثها : اعتبارهما حرفى عطف مجردين له - فلا يفيدان سببيه ولا معيه - والمضارع بعدهما مجزوم ؛ لأنه معطوف على جواب الشرط ؛ فإن كان جواب الشرط مضارعا مجزوما مباشره ، فالمضارع المعطوف مجزوم مثله ، وإن كان فعل الجواب ماضيا فهو مجزوم محلا ، والمضارع المعطوف مجزوم لفظا ، مراعاه لمحل المعطوف عليه. وكذلك إن كان الجواب جمله اسميه أو فعليه ؛ فإنها تكون فى محل جزم ، والمضارع المعطوف عليها مجزوم لفظا تبعا لمحلها. كالأمثله التى سبقت فى الوجه الأول ، ولكن بعد جزم الأفعال المضارعه : يغفر - يذر - نأخذ ، وكقول الشاعر :

ومن يتتبع - جاهدا - كل عثره

يجدها ولا يسلم له الدهر صاحب

والكوفيون يجعلون «ثم» كالواو فى الأوجه الثلاثه السالفه (١) ؛ فكلاهما إما للاستئناف ، وإما للعطف الخالص ، وإما للعطف مع المعيه ...

(ب) وإذا وقع المضارع المسبوق بأحد الأحرف السالفه بعد الجمله الشرطيه مباشره ، متوسطا بينها وبين الجمله الجوابيه ، فأكثر النحاه يجيز فيه وجهين ؛ يختار منهما المتكلم والمعرب ما يناسب السياق.

أحدهما : اعتبار هذه الأحرف للعطف المجرد ، والمضارع بعدها مجزوم ؛ لأنه معطوف بها على فعل الشرط المجزوم لفظا أو محلا ؛ كقوله تعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) ، ومثل : من يتكلم فيسرف يكن عرضه للزلل ... أو : ويسرف ، أو : ثم يسرف. ومثل : من تكلم فيكثر ، أو ويكثر ، أو : ثم يكثر - كان عرضه للزلل ... بجزم الأفعال

١- وفريق آخر يزيد على أحرف العطف السالفه حرف العطف : «أو» ، ورأيه ضعيف كرأى الكوفيين هنا ، لضعف الشواهد التى تؤيده ، والتى يحسن عدم القياس عليها.

المضارعه : (يصبر - يسرف - يكثر ... (لأنها معطوفه والمعطوف عليه مجزوم لفظا أو محلا ؛ فهى تابعه له فى الجزم فتجزم لفظا.

والآخر : النصب على اعتبار الفاء للسببيه مع العطف ، والواو للمعيه مع العطف ، وثم - عند الكوفيين - للعطف مع المعيه ، والمضارع منصوب بأن مضمره وجوبا بعد الثلاثه. ومن الأمثله نصب الأفعال المضارعه السابقه كلها. وكذا نصب المضارع : «يخضع» فى قول الشاعر :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه

فلا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

أما الاستئناف فيمنعه أكثر النحاه ؛ بحجه أنه لا يصح الاستئناف قبل أن تستوفى أداه الشرط جملتيها ؛ (الشرطيه والجوابيه معا) ؛ كى يتمّ المعنى المرتبط بأداه الشرط. ووضع الجمله الاستئنافيه بين جملتى الشرط والجواب إنما هو إقحام لجمله أجنبيه بين جملتين متلازمتين فى المعنى.

ويرى المحققون أن رفع المضارع المتوسط بين جملتى الشرط والجواب جائز بعد حرف مما سبق. وحجتهم أنّه لا مانع من اعتبار تلك الجمله الأجنبيه جمله استئنافيه معترضه وليست للاستئناف المحض. ورأيهم صحيح (١) ، ولا ضرر فى الأخذ به إن اقتضاه المعنى.

وعلى هذا يجوز فى المضارع المسبوق بأحد أحرف العطف السابقه والذى تتوسط جملته بين جملتى الشرط والجواب - الأوجه الثلاثه ؛ وهى الرفع على اعتبار الجمله استئنافيه اعتراضيه ، والجزم بالعطف على فعل الشرط المجزوم لفظا أو محلا ، والنصب على اعتبار «الواو» ، و «ثم» للعطف مع المعيه ، و «الفاء» للعطف مع السببيه ، وأن المضارع منصوب بأن مضمره. وجوبا بعد الثلاثه ، وبهذا يكون حكمه واحدا بعد الأحرف السالفه ، لا يختلف باختلاف وقوعه بعد الجمله الجوابيه ، أو توسطه بينها وبين الجمله الشرطيه (٢) ...

١- لأنه تطبيق على ما قرره النحاه من جواز وقوع الجمله المعترضه بين جملتى الشرط والجواب ، واستدلوا بأمثله من القرآن الكريم (راجع الجزء الثانى من المغنى ، باب الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وكذلك الصبان وحاشيه ياسين على التصريح) وقد يقال لم امتنع الرفع على الاستئناف المحض ، دون الخالى من صفه الاعتراض؟ أجابوا : أن الاستئناف المحض يشعر بتمام الكلام قبله ، دون الاعتراض.

٢- وفى المضارع المسبوق بالواو أو الفاء مع وقوعه بعد الجمله الجوابيه يقول ابن مالك : - - والفعل من بعد الجزا إن يقترن «بالفا» أو «الواو» بتثليث قمن (قمن ، أى : جدير). والمراد بالتثليث الأوجه الثلاثه التى ذكرناها باعتباراتها المختلفه ، ولم يذكر «ثم» فى رأى الكوفيين. وانتقل إلى حكم هذا المضارع إذا توسط بين جملتى الشرط والجواب ؛ فقال : وجزم او نصب لفعل إثر «فا» أو «واو» ان بالجملتين اكتنفا (إثر : بعد - اكتنف : أحيط) يريد : أن المضارع المسبوق بأحد هذين الحرفين يتعين نصبه أو

جزمه إن اكتنفته الجملتان ، أى : أحاطت به جملتا الشرط والجواب. واقتصر على ما سبق دون بيان الشروط والأوجه والاعتبارات.

«ملحوظه» : إذا توسط المضارع بين جملتى الشرط والجواب ، ولم يسبقه أحد أحرف العطف السالفه أعرب «بدلا» ، إن كان مجزوما ، وأعربت جملته «حالا» - فى الغالب - إن كان مرفوعا. فمثال الأول :

متى تأتنا - تلمم بنا فى ديارنا -

تجد حطبا جزلا ، ونارا تأجّجا

والثانى :

متى تأته - تعشو إلى ضوء ناره -

تجد خير نار عندها خير موقد

* * *

ما يختص بهما من ناحيه حذفهما معا

يصح حذف الجملتين معا - فى النثر والنظم - بشرط أن تقوم قرينه تدل عليهما. والأغلب عند حذفهما أن تكون أداه الشرط هى «إن» مثل قول الشاعر فى فتيات ينصحن أخرى اسمها : سلمى - برفض الزواج من رجل فقير معدم :

قالت بنات العمّ : يا سلمى وإنن

كان فقيرا معدما؟ قالت : وإنن (١)

التقدير : يا سلمى : أتتزوجينه وإن كان فقيرا معدما؟ قالت : وإنن ، أى : وإن كان فقيرا معدما أتزوجه ... ومن أمثله حذفهما بعد أداه غير «إن» قوله عليه السّلام : من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا. التقدير : ومن لا يفعل فلا حسن منه. وكذا قول العرب : من يسلم عليك فسلم عليه ، ومن

١- الأصل : «وإن» ... زيد عليه نون ساكنه جاءت لضروره الشعر. وتسمى هذه النون بتنوين الضروره ، كما تسمى بالتنوين الغالى ؛ إما لغلوه ؛ أى : زيادته ، وإما لغلوه ، أى : نفاسته ؛ بسبب قلته ...

لا فلا ، أى : ومن لا يسلم عليك فلا تسلم عليه ، وقول الشاعر :

فإن المنيه من يخشها

فسوف تصادفه أينما ...

أى : أينما يذهب تصادفه (١) ...

أما حذف فعل الشرط وحده ، أو الجمله الشرطيه كلها دون الجوابيه فقد سبق (٢) وكذلك سبق (٣) الكلام على حذف الجمله الجوابيه وحدها.

١- فيما سبق من حذف جمله الشرط ، أو جمله الجواب ، أو هما معا ، أو فعل الشرط وحده ، اكتفى ابن مالك بالبيت الآتى : والشرط يغنى عن جواب قد علم والعكس قد يأتى إن المعنى فهم يريد : أن الجمله الشرطيه قد تغنى عن الجمله الجوابيه ، وتدل عليها عند حذفها. فلا مانع - فى هذه الحاله - من حذف الجوابيه. كما أن العكس قد يقع. - وهو حذف الجمله الشرطيه لدلاله الجوابيه عليها ، وإغنائها عند حذفها. فالحذف فى الصورتين جائز ؛ بشرط القرينه الداله ، وأن يكون المعنى المراد مفهوما بعد الحذف : فلا لبس ولا اضطراب فيه.

٢- فى ص ۴۱۹ و ۴۲۱.

٣- فى ص ۴۲۴.

المسأله ۱۵۸ : اجتماع الشرط والقسم ، وحذف جواب أحدهما

تمهيد - جواب الشرط ، وجواب القسم :

كل واحد من الشرط والقسم يستدعى جوابا خاصّا به ، يتميز بعلامه أو أكثر ينفرد بها ، دون الآخر. فجواب الشرط الجازم لا بد أن يكون مجزوما إمّا لفظا ؛ لأنه «فعل» مضارع ، وإما محلّا لأنه فعل ماض. أو لأنه من النوع الذى يجب اقترانه «بالفاء» أو «بإذا» الفجائيه ، وقد سبق بيان هذا كله ، وتفصيله (۱).

أما جواب القسم فيختلف باختلاف نوعى (۲) القسم ؛ وهما : «الاستعطافىّ» و «غير الاستعطافى». فإن كان القسم استعطافيا - (وهو جمله طلبيه يراد بها توكيد معنى جمله طلبيه أخرى مشتمله على ما يثير الشعور والعاطفه ، وتعتبر جواب القسم) - فلا بد أن يكون جوابه جمله طلبيه ؛ كقول الشاعر :

بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبابه ...

وقول الآخر :

بربك هل نصرت الحق يوما؟

وذقت حلاوه النصر المبين؟

فالقسم هو : «بعيشك ، وبربك». وكلاهما مع متعلقه - المحذوف هنا - جمله طلبيه ، نراها فى المثال الأول تؤكد الجمله الطلبيه التى بعدها والتى تشتمل على ما يحرك الوجدان ، وهى : «ارحمى». ونراها فى المثال الثانى تؤكد الجمله الطلبيه التى تليها. والتى تشتمل كذلك على ما يحرك الوجدان ؛ وهى : «هل نصرت». ولا يكون جواب هذا النوع من القسم إلا جمله إنشائيه.

۱- فى رقم ۶ من ص ۴۲۸. وفى رقم ۸ من ص ۴۲۹.

۲- سبق تفصيل الكلام على جواب القسم من نواحيه المختلفه فى المبحث الخاص به عند الكلام على أحرف القسم وجوابه ، وكل ما يتصل به مما لا غنى عن الرجوع إليه (وذلك فى الجزء الثانى ص ۳۸۱ م ۹۰) وفيه أن الجواب قد يكون شبه جمله. وفيه كذلك أن الكلام قد يشتمل على جمله قسميه ظاهرها مثبت ، ولكن معناها منفى ، وجواب القسم فيها جمله فعليه ما ضويه لفظا ، مستقبله معنى ، مصدره بإلا ، أو «لمّا» التى بمعناها : نحو : سألتك بالله إلا نصرت المظلوم. و ... إلى غير هذا من التفصيلات والأحكام الهامه المدونه هناك ، وفى بعض الصفحات الأخرى التى أشير إليها فى ذلك الجزء.

وإن كـان القسم غير اسـتعطافى - (وهو مـا جىء به لتوكيـد معنى جمله خبريه ، وتقويه المراد منهـا (١)) - فلا بـدّ له من جواب يكون جمله خبريه تختلف صورتها على النحو الذى سبق تفصيله فى مكان أنسب (٢). وملخصه :

١ - إن كانت الجمله الجوابيه مضارعيه مثبته أكّدت (٣) باللام والنون معا ؛ نحو : والله لأبذلن جهدى فى مساعده المحتاج. ومن القليل الجائز الاقتصار على أحدهما ، بالرغم مما يؤدى إليه هذا الاقتصار من نقص فى درجه السّمو البلاغى ، وقوه الأسلوب.

وتسمى هذه اللام المفتوحه : «لام جواب القسم» أو : «اللام الداخله على جواب القسم». وهى غير لام الابتداء. والفرق بينهما كبير ، سبق إيضاحه (٤).

٢ - إن كانت الجمله الجوابيه ماضويه مثبته وماضيها متصرف ، فالغالب تصديرها «باللام» الجوابيه و «قد» معا ؛ نحو : والله لقد فاز أهل المروءه والكرامه. ويجوز - بقله - الاقتصار على أحدهما ، أو التجرد منهما. مع ما فى الأمرين من إهمال الكثير الفصيح.

فإن كان فعلها جامدا ، غير «ليس» فالأكثر تصديرها باللام فقط ، نحو والله لعسى التوفيق يصحب المخلص - أو : والله لنعم رجلا المخلص. فإن كان الماضى الجامد «ليس» لم يقترن بشىء ؛ نحو ؛ والله ليس طول العمر بالسنوات ، ولكن بجلائل الأعمال.

٣ - إن كـانت الجملـه فعليـه منفيـه بـالحرف : «مـا» ، أو : «لا» ، أو : «إن» وجـب تجريـدها من اللام ، سـواء أكـانت مـاضويه أم مضارعيه ؛ نحو : والله ما يحتمل العزيز الضيم - والله لا يحجب ثوب الرياء ما تحته - بالله إن تحيا الأمه وأفرادها حياه العزه والقوه إلا بكرائم الأخلاق - ومثل : والله ما احتمل عزيز

١- ذلك أن من يقول : والله إنك لشريف المقصد - يخبر عن شرف مقصدك ، ويؤكد خبره هذا بما يقويه ؛ وهو : القسم.

٢- باب «حروف الجر» - ج ٢ م. ٩٠ ص ٣٨٢ - ومن المفيد الرجوع إليه ، وإلى ما فيه من الأمثله.

٣- وجوبا عنـد البصـريين ، وكثيرا عنـد الكوفيين. وهؤلاء يجيزون الاقتصار على أحد الحرفين. والأحسن هنا الاقتصار على الرأى البصرى.

٤- فى ج ١ م ٥٣ ص ٥٩٨ وهامشها. عند الكلام على «لام الابتداء».

ضيما - والله لا حجب ثوب الرياء ما تحته ، ولا دفع (١) عن صاحبه السوء ، أو : والله ما حجب ثوب الرياء ما تحته ، ولا دفع (٢) عن صاحبه السوء - والله إن أوجد الكون العجيب إلا الله ، وإن أمسك السموات والأرض وما فيهما إلا المولى جل شأنه.

ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه أن يكون جواب القسم جمله فعليه منفيه مصدره باللام (٣) ، أو : أن تكون أداه النفى فيها «لم» ومثلها : «لن» أيضا عند فريق من النحاه (٤)

ومما تجب ملاحظته أن أداه النفى فى جواب القسم قد تكون محذوفه ، ولكنها ملحوظه يدل عليها دليل ؛ كقوله تعالى : (تَاللهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ،) أى : لا تفتأ(٥) ...

٤ - إن كانت الجمله الجوابيه اسميه مثبته فالأغلب تأكيدها «باللام» و «إنّ» معا ، ويصح الاكتفاء بأحدهما ، ولكن الأول أبلغ ، نحو : تالله إن الخداع لممقوت ، وإن صاحبه لشقىّ - تالله إن الخداع ممقوت ، وإن صاحبه شقىّ - تالله للخداع ممقوت ، ولصاحبه شقىّ. ومن أمثله الاقتصار على أحدهما قول الشاعر :

لئن كنت محتاجا إلى الحلم إننى

إلى الجهل (٦) فى بعض

الأحايين أحوج (٧)

ومن النادر تجردها منهما إن لم يطل (٨) الكلام بعد القسم ؛ كقول أبى بكر فى نزاع بينه وبين عمر رضى الله عنهما ، والله أنا كنت أظلم منه. فإن استطال الكلام بعد القسم حسن التجرد ؛ كقول ابن مسعود : والله الذى لا إله غيره هذا

١- هذه الجمله الماضويه معطوفه على السابقه الواقعه جوابا ؛ فهى جواب مثلها. وهكذا نظائرها.

٢- هذه الجمله الماضويه معطوفه على السابقه الواقعه جوابا ؛ فهى جواب مثلها. وهكذا نظائرها.

٣- كقول القائل : لئن غبت عن عينى لما غبت عن قلبى

٤- مستدلا بمثل قول أبى طالب يعلن للنبى عليه السّلام مؤازرته وتأييده على قريش : والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسّد فى التراب دفينا

٥- سبق إيضاح هذه المسأله ، ودليل الحذف فيها (فى ج ١ م ٤٢ ص ٥١٠ باب كان وأخوتها).

٦- الغضب ، وترك الحلم.

٧- وهذا على اعتبار «اللام» موطئه للقسم. وجمله «إنّ» وما دخلت عليه جواب القسم : - طبقا للإيضاح الذى سلف فى ج ٢ م ٩٠ ص ٣٨٥ -

٨- عدم إطالته : ألا يذكر بعده تابع ، أو شىء آخر يتصل به.

مقام الذى أنزلت عليه سوره البقره. وقول الشاعر :

وربّ السموات العلا وبروجها

والأرض وما فيها - المقدّر كائن

ولا يصح اقتران الجمله الجوابيه بالحرف «إنّ» إذا كانت مصدره بحرف ناسخ من أخوات «إنّ» ؛ كقول بعضهم فى مدح رجل : والله لكأن القلوب والألسن ريضت له ؛ فما تعقد إلا على وده ، ولا تنطق إلا بحمده.

فإن كانت الجمله الاسميه منفيه فحكمها حكم الجمله الفعليه المنفيه «بما» ، أو «لا» ، أو «إن» من وجوب تجريدها من اللام والاقتصار فى نفيها على أحد هذه الحروف الثلاثه دون غيرها - كما سبق -.

من كل ما سبق يتبين أن الجواب المنفى - فى جميع أحواله - لا يتطلب زياده شىء إلا أداه النفى قبله ، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث السالفه ؛ سواء أكان الجواب جمله فعليه أم اسميه.

* * *

والآن نعود إلى الكلام على اجتماع الشرط والقسم والاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر :

(ا) إذا اجتمع شرط غير امتناعى (١) ، وقسم فالأصل أن يكون لكل منهما جواب. غير أن جواب أحدهما قد يحذف اكتفاء بجواب الآخر الذى يغنى عنه ، ويدل عليه. ولهذا الحذف صور منها :

١ - أن يجتمع الشرط غير الامتناعى والقسم مع تأخر الشرط ، وعدم وجود شىء قبلهما يحتاج إلى خبر (٢). وفى هذه الصوره يحذف - فى الأرجح - جواب المتأخر منهما - وهو الشّرط - نحو : والله من يراقب ربّه فى عمله لا يخاف شيئا. فالمضارع «يخاف» مرفوع ؛ لأنه فى جمله جوابيه للقسم المتقدم ، وليس جوابا للشرط المتأخر ، المحذوف الجواب ، إذ لو كان هو الجواب لتحتم جزمه ، فقيل : يخف. ومثله قول الشاعر :

لئن ساءنى أن نلتنى بمساءه

لقد سرّنى أنى خطرت ببالكا

١- الشرط الامتناعى : ما كانت أداته داله على الامتناع ؛ وهى : لو ، ولولا ، ولوما.

٢- كالمبتدأ ، وكالناسخ ؛ فكلاهما يحتاج إلى خبر ، أو ما يسد مسد الخبر ...

فالجمله الفعليّه (سرّنى) جواب للقسم الذى تدل عليه «اللام» الأولى لتصدير هذه الجمله : «باللام وقد» معا ، وليست جوابا للشرط المتأخر عن «لام» القسم ؛ لأن الشرط لا يكون جوابه مقترنا «باللام وقد». فجوابه هنا محذوف. كحذفه فى البيت السالف ، وهو :

لئن كنت محتاجا إلى الحلم إننى

إلى الجهل فى بعض الأحايين أحوج

فالجمله الاسميه المصدره بالحرف الناسخ : «إنّ» هى جواب للقسم ، لا للشرط ؛ إذ لو كانت جوابا للشرط لاقترنت بالفاء.

أما عند تقدم الشرط فالأرجح أن يكون الجواب له وجواب القسم محذوف ؛ فنقول : من يراقب ربه والله يخشه الناس. وقول أحدهم : إن يكن والله لى نصف وجه ونصف لسان - على ما بهما من قبح منظر ، وسوء مخبر - يكن هذا أحبّ من أن أكون ذا وجهين.

وما وصفناه بأنه الأرجح فى الحالتين يراه كثير من النحاه واجبا لا يصحّ مخالفته (١) ...

ويستثنى مما سبق أن يتأخر القسم وقبله الفاء الداخله عليه مباشره ، فإن الجواب يكون له برغم تأخره عن الشرط ، فنقول فى المثال السالف : من يراقب ربه فى عمله فو الله يخشاه الناس. فالمضارع : «يخشاه» مرفوع ، وهو مع فاعله جمله لا محل لها من الإعراب جواب القسم وجمله القسم فى محل جزم جواب الشرط.

٢ - إن اجتمع الشرط غير الامتناعى والقسم وسبقهما ما يحتاج إلى خبر ، فالأرجح أن يكون الجواب للشرط مطلقا ، سواء أكان متقدما على القسم أم متأخرا ؛ نحو : القوانين والله من يحترمها تحرسه ، أو : القوانين من يحترمها والله تحرسه ؛ بجزم المضارع : «تحرس» فى الصورتين ، لأنه جواب للشرط ،

١- ويقولون لا فرق فى القسم بين أن يكون مذكورا ، أو مقدرا ويستدلون للمقدر بقوله تعالى : (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) لأن سقوط الفاء من صدر الجمله الاسميه(إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) دليل على أنها ليست جوابا للشرط ؛ إذ لو كانت جوابا له لوجب اقترانها بالفاء ؛ طبقا للقاعده الخاصه بهذا الاقتران (وقد سبق اللام عليها فى «٨» من ص ٤٢٩) وهو تعليل واهن أمام التعليل الآخر الذى يقول إن الفاء قد تسقط قبل الجمله الاسميه وغيرها مما يحتاج إلى اقترانه بالفاء أو بما ينوب عنها. وقد سبقت التفصيلات الخاصه بهذا فى : «ب» من ص ٤٣٤.

وجواب القسم محذوف فيهما.

أما غير الأرجح فى كل ما تقدم (من ١ ، ٢ - ما عدا القسم المقرون بالفاء) فيعتبر الجواب للشرط غير الامتناعى فى كل الحالات ، سواء أكان متقدما على القسم أم متأخرا ، وسواء أكان قبلهما ما يحتاج إلى خبر أم لم يكن. ومن الأمثله :

لئن منيت بنا عن غبّ معركه

لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل (١)

وقول الآخر :

لئن كان ما حدّثته اليوم صادقا

أصم (٢) فى نهار

القيظ للشمس باديا

فالمضارعان : «تلف» و «أصم» مجزومان مباشره فى جواب «إن» الشرطيه ، برغم تأخرها وتقدم لام القسم عليها (٣) ... ومن الأمثله أيضا قول الشاعر :

أما والذى لو شاء لم يخلق النّوى

لئن غبت عن عينى فما غبت عن قلبى

لأن وجود الفاء فى الجواب دليل على أنه للشرط ؛ إذ جواب القسم لا تدخله الفاء. ومثله قولهم (٤) : لئن أمهل الله الظالم فلن يفوت أخذه ، وهو له بالمرصاد.

ومما سبق نستخلص أن اجتماع الشرط غير الامتناعى والقسم يقتضى الاكتفاء بجواب واحد يكون - على الأرجح - للسابق منهما. أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور. وأنه يستثنى من هذه القاعده حالتان :

إحداهما : يكون الجواب فيها للقسم مع تأخره ، وهى التى يكون فيها القسم مبدوءا بالفاء.

١- (منيت بنا) : أصبت بنا ، وقدر عليك أن تلقانا. (غب) : بعد ، أو : عقب (لا تلفنا) : لا تجدنا. (ننتفل) : نتبرأ وننفصل. يقول لعدوه. لو أصبت بنا بعد المعركه - حين يشتد التعب والإرهاق عاده ، فلن ترى منا تعبا ، ولا إرهاقا ، ولا تبرّؤا وانفصالا من قتلانا - يجعلنا ننصرف ، ونترك الأخذ بثأرهم ، والانتقام من أعدائهم.

٢- أى : إن كان ما بلغك عنى صادقا فإنى أعاقب نفسى عليه بالصوم وبالوقوف باديا للشمس (أى : مكشوفا لها) فى يوم القيظ ، وهو اليوم الشديد الحر (وباديا حال من فاعل : أصم).

٣- والبصريون يحكمون على هذا وأمثاله بالشذوذ ، أو بزياده اللام وأنها ليست للقسم فلا تحتاج لجواب. وكل هذا تكلف وابتعاد عن الواقع. وخير منه ما قاله الخضرى : من أن اللام للقسم ، وجوابه هو أداه الشرط وما دخلت عليه من جملتيها ، وأن لهذا نظائر.

٤- وهو منسوب لعلى رضى الله عنه.

والأخرى : يكون الجواب فيها للشرط مع تأخره عن القسم ؛ وهى التى يكونان فيها مسبوقين بما يحتاج إلى خبر ...

* * *

(ب) فإن كان الشرط امتناعيّا (وهو : لو - لولا - لوما) وتقدم ، فيتعين أن يكون الجواب له ، وأن يحذف جواب القسم لدلاله جواب الشرط عليه. نحو : لولا رحمه المولى بعباده ، والله لأهلكهم بذنوبهم (١).

وإن كان القسم هو المتقدم على الشرط الامتناعى ، فالصحيح أن الجواب المذكور هو للشرط أيضا ، وأن الشرط وجوابه جواب للقسم ، لم يغن شىء عن شىء ، والجوابان مذكوران ، لم يحذف أحدهما لدلاله الآخر عليه ؛ نحو : والله لو لا الله ما اهتدينا ؛ فجمله : «ما اهتدينا» هى جواب «لولا». وهذه مع جوابها جواب القسم.

ويتّضح مما تقدم عند اجتماع الشرط الامتناعى والقسم أن الجواب للشرط الامتناعى ؛ سواء أكان متقدما على القسم أم متأخرا عنه.

١- وفى أحكام الحذف السابقه يقول ابن مالك : واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت ؛ فهو ملتزم وإن توالیا وقبل ذو خبر فالشرط رجّح مطلقا بلا حذر وربّما رجّح بعد قسم شرط بلا ذى خبر مقدّم

المسأله ۱۵۹ : توالى شرطين ، أو أكثر. وتوالى شرط واستفهام

(ا) يصح أن تتوالى أداتان - أو أكثر - من أدوات الشرط بغير اتصال مباشر (۱) ؛ فتكون لكل أداه جملتها الفعليه الشرطيه التى تليها مباشره ، وتفصل بينها وبين الأداه التى بعدها. وتحتاج كل أداه بعد هذا إلى جمله جوابيه تخضع للأحكام الآتيه :

۱ - إن كان التوالى بغير عطف (۲) فالجواب للأداه الأولى وحدها ، ما لم تقم قرينه تعيّن غيرها. أما باقى الأدوات التاليه فجوابه محذوف لدلاله جواب الأولى عليه. ومن الأمثله ؛ من يعتدل فى شبابه ، من يحرص على سلامه جوارحه وحواسه - يسلم من متاعب الكهوله ، وويلات الشيخوخه. التقدير : من يعتدل فى شبابه يسلم ... من يحرص على سلامه حواسه يسلم ... ومثل قول الشاعر :

إن تستغيثوا بنا ، إن تذعروا - تجدوا

منّا معاقل عزّ زانها كرم

التقدير : إن تستغيثوا بنا تجدوا ... إن تذعروا تجدوا ...

۲ - إن كان التوالى بعطف بالواو فالجواب لهما ؛ لأن الواو للجمع. مثل : من يحجم عن نداء الخير ، ومن ينأ عن داعى المروءه - يعش بغيضا منبوذا. ۳ - إن كان التوالى بعطف ب «أو» ، فالجواب لإحداهما - لأن «أو» - فى الغالب - لأحد الشيئين أو الأشياء. وجواب الأخرى محذوف يدل عليه المذكور. ومن الأمثله : إن تغب عن عينى أو إن تحضر ، فلست عن خاطرى بغائب - من يكبره الناس لعلمه ، أو من يرفعوه لسمو خلقه - يعش بينهم سعيدا ...

۴ - إن كان التوالى بعطف ب «الفاء» فالجواب للثانيه ؛ (لأن الفاء تفيد الترتيب). والثانيه وجوابها جواب للأولى ، نحو : إن تمارس عملا فإن تخلص فيه يحالفك الفوز والتوفيق.

وليس من اللازم أن تكون الفاء مذكوره ، فقد تكون ملحوظه يقتضيها السياق

۱- أما التوالى مع الاتصال المباشر فالاعتبار فيه للأداه الأولى فهى وحدها التى تحتاج لشرط وجواب.
۲- بغير عطف مذكور أو ملحوظ كالذى سيجىء فى آخر رقم ۴.

وتـدل قرينه على تقديرها. وفى هذه الحاله التى تحذف فيها مع تقديرها وملاحظتها ، لا تكون عاطفه ولا تعرب شـيئا (١) ، وإنما يقتصر أثرها على الفائده المعنويه الملحوظه.

(ب) إذا توالى الاستفهام (٢) والشرط فقيل الجواب للاستفهام ، لتقدمه ؛ نحو أإن تدع لأداء الشهاده على وجهها تستجيب؟ برفع المضـارع : تسـتجيب. وقيل : «لا» وأن الجواب للشـرط غالبا ؛ بـدليل قوله تعالى : (أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخالِدُونَ)؛ إذ لو كانت الجمله الاسـميه : (هم الخالـدون) ، جوابا للاسـتفهام ما دخلتها الفاء ؛ لأن الفاء لا تـدخل فى جواب الاسـتفهام ، وإنما تدخل فى جواب الشرط إذا كان جمله اسميه أو غيرها مما لم يستوف شروط الجواب - كما عرفنا (٣) -.

والصحيح أن تعيين الجواب لأحدهما خاضع للقرينه التى تتحكم فيه ؛ فتجعله لهذا أو لذاك ، دون أن يختص به واحد منهما فى كل الأساليب.

١- راجع الصبان.

٢- ويتعين أن يكون بالهمزه ؛ لأنها هى التى يصح أن تجتمع مع أداه الشرط ؛ - طبقا لما سبق فى رقم ١٠ من ص ۴٢٠ -

٣- فى رقم ٨ من ص ۴٢٩.

المسأله ۱۶۰ : «لو» الشرطيه.

اشاره

هی نوعان : شرطيه امتناعيه ، وشرطيه غير امتناعيه ، وكلا النوعين حرف ، واستعماله قياسيّ.

(ا) «لو» الشرطيه الامتناعيه

؛ معناها ، وأحكامها النحويه :

فأما معناها فأمران مجتمعان ؛ هما : (إفاده الشرطيه ، وأن هذه الشرطيه لم تتحقق فی الزمن الماضی ، فقد امتنع وقوعها فيه).

فإفادتها الشرطيه تقتضی تعليق شیء علی آخر ؛ وهذا التعليق يستلزم - حتما - أن يقع بعدها جملتان ، بينهما نوع ترابط واتصال معنوی ؛ يغلب أن يكون هو «السببيّه» فی الجمله الأولی ، و «المسببيه» فی الجمله الثانيه ؛ نحو : لو تعلّم الجاهل لنهضت بلاده ، لكنه لم يتعلم - لو عفّ السّارق لنجا من العقوبه التی نزلت به - لو أتقن الصانع بالأمس ما بارت صناعته. فالجمله الأولی من المثال الأول هی : (تعلّم الجاهل) ، والثانيه هی : (نهضت بلاده) وبين الجملتين ذلك الارتباط المعنوی ؛ لأن نهضه البلاد مسببه عن تعلّم الجاهل ؛ ولذا تسمّی الأولی : «جمله الشرط» ، وتسمی الثانيه : «جمله الجواب» (۱). ومثل هذا يقال فی الأمثله الأخری.

وإفادتها امتناع المعنی الشرطی فی الزمن الماضی تقتضی أن شرطها لم يقع فيما مضی ، (أی : لم يتحقق معناه فی الزمن السابق علی الكلام) فهی تفيد القطع بأن معناه لم يحصل (۲). كما تفيد أن تعليق الجواب عليه كان فی الزمن الماضی أيضا (۳) ،

۱- سبق الكلام علی معنی الجواب عند الكلام علی «إذن» الناصبه - ص ۲۹۰ - وعند الكلام علی «فاء السببيه» ص ۳۳۲ ومما يوضح معنی الشرط ما سبق فی رقم ۶ من هامش ص ۳۹۵.

۲- فكأنها معه بمنزله حرف نفی ، ينفی معنی الجمله التی يدخل عليها. مع أنها ليست حرف نفی ، ولا يصح إعرابها حرف نفی ، بالرغم من أنها فی هذا الموضع تؤدی ما يؤديه حرف النفی من سلب المعنی فی الزمن الماضی. ويزداد وضوح هذا بالضابط الذی فی هامش الصفحه الآتيه.

۳- هناك أداتان أخريان للربط الامتناعی هما : «لولا» و «لوما» وحكمهما يخالف حكم «لو». وسيجیء تفصيل الكلام عليهما فی ص ۴۷۷ و ۴۷۹.

على خلاف المعهود فى التعليق بالأدوات الشرطيه الجازمه ، حيث يتعين الاستقبال فى شرطها وجوابها معا - على الأغلب - (١).

ويترتب على امتناع الشرط هنا وعدم وقوعه امتناع جوابه تبعا له ، إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد فى إيجاد جوابه وتحقيقه ، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقيق ؛ لأن امتناع السبب الوحيد الموجد للشىء يؤدى حتما إلى امتناع المسبب عنه ، المترتب عليه ؛ نحو : لو طلعت الشمس أمس لظهر النهار ؛ فقد امتنع فعل الشرط وهو السبب الوحيد ؛ فامتنع له الجواب - وهو المسبب عنه - إذ ظهور النهار متوقف على طلوع الشمس دون شىء آخر ؛ فلا يمكن أن يظهر إلا بطلوعها ما دام طلوعها هو السبب الفرد فى إيجاده.

فإن كان للجواب سبب آخر فلا يتحتم الامتناع بامتناع هذا الشرط ، لجواز أن يؤدى السبب الآخر إلى إيجاد الجواب ، وتحقيق معناه (٢) ؛ نحو : لو طلعت الشمس أمس لكان النّور موجودا. فطلوع الشمس هنا ممتنع ، أما الجواب

١- هناك ضابط يميز «لو الامتناعيه» من غيرها ؛ هو - كما جاء فى المغنى فى هذا الباب - : أن يصح فى كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط ، منفيا لفظا أو معنى تقول : لو جاءنى لأكرمته ، لكنه لم يجئ ، ومنه قوله : ولو أن ما أسعى لأدنى معيشه كفانى ، - ولم أطلب - قليل من المال أى : لكن لم يثبت أنّ ما أسعى لأدنى معيشه ... وقوله : فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد ومنه قوله تعالى : (وَلَوْ شِئْنا لَآتَيْنا كُلَّ نَفْسٍ هُداها ، وَلكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ...) أى : ولكن لم يكن حمد ... - : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول منى ... وقول الحماسى : لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللقيطه من ذهل بن شيبانا ثم قال : لكنّ قومى وإن كانوا ذوى عدد ليسوا من الشر فى شىء وإن هانا إذ المعنى : لكننى لست من مازن ، بل من قوم ليسوا فى شىء من الشر وإن هان ، وإن كانوا ذوى عدد.

٢- وبمراعاه هذا الأساس تدخل صور كثيره بغير حاجه إلى تأويل أو تقدير اضطر إليه النحاه فى مثل : فلان لو لم يخف ربه لم يعصه.

فيصح أن يكون غير ممتنع - برغم امتناع الشرط - إذا وجد سبب آخر غير الشمس يحدثه ؛ كمصباح مضىء ؛ أو برق ، أو نار ... فالشرط فى هذا المثال ليس السبب الفريد فى إحداث الجواب ؛ فامتناعه لا يستلزم ولا يوجب امتناع جوابه ؛ فقد يمتنع الجواب حينا ؛ ولا يمتنع حينا آخر ؛ على حسب ما تقضى به القرائن والمناسبات.

ومن الأمثله لامتناع الجواب امتناعا حتميّا تبعا للشرط : لو توقفت الأرض عن الدوران لهلك الأحياء جميعا من شده البرد أو الحر - لو سكنت الأرض ما تعاقب الليل والنهار - لو امتنع الغذاء لمات الحى - لو اختلت الجاذبيه الكونيه لا نفرط عقد الكواكب والنجوم - لو توقف القلب عن النبض نهائيّا لمات الحيوان ...

ومن أمثله امتناع الشرط دون أن يستلزم امتناع الجواب استلزاما محتما : لو تعلم الفقير لا غتنى - لو استقلّ المسافر الطائره لبلغ غايته - لو قرأ الريفىّ الصحف لعلم أهم الأخبار العالميّه - لو واظب الغلام على السباحه لقوى جسمه - لو استشار المريض طبيبه لشفى ... فالجواب فى هذه الأمثله ليس حتمىّ الامتناع ؛ إذ الشرط ليس السبب الوحيد فى إيجاده ، فهناك ما يصلح أن يكون سببا للإيجاد سواه.

ومما تقدم يتبين خطأ التعبير الشائع على ألسنه المعربين وهو : «أنها حرف امتناع لامتناع» ؛ يريدون : أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط. وإنما كان هذا خطأ لما قدمناه من أن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب ؛ فقد يستلزمه ، أو لا يستلزمه - طبقا للبيان السالف - إلا إن كان غرضهم أن ذلك الامتناع هو الكثير الغالب.

والصواب ما رددە سيبويه من أنها : حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره ، أى : لما كان سيقع فى الماضى ؛ لوقوع غيره فى الماضى أيضا. وهذه العباره صحيحه دقيقه ، لا تحتاج إلى تأويل ، أو تقدير ، أو زياده.

وأما أحكامها النحويه (١) فإنها أداه شرطيه قياسيه الاستعمال ؛ لا تجزم على

١- هذه الأحكام الخاصه غير احكام أخرى مشتركه بين نوعى : «لو» وستجىء فى ص ۴۶۴.

الرأى الأرجح (١) ، ولا بـد لها - كما سبق - من جملتين بعدها ؛ أولاهما : «الشـرطيه» ، تليها : «الجوابيه والجزائيه». والأغلب أن تكون الجملتان فعليتين ، ماضويتين لفظا ومعنى معا ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعا مسبوقا بالحرف : «لم»).

والفعـل الماضـى فيهمـا بـاق على مضـيه ؛ فلاـ يتغير زمنه بوجود «لو» الامتنـاعيه. ومن الأمثله : لو تراحم الناس لعاشوا إخوانا ، لم يعرفهم البؤس ، ولا الشقاء ، ولا العداء. وقول الشاعر :

إن أرضا تسرى (٢) إليها لو

اسطا

عت (٣) لسارت إليك

قبل مسيرك

وقولهم : لو لم يثق المرء بعدل الخالق لعاش معذبا باليأس ، ولو لم يطمئن إلى حكمته لاحترق بنار الشك.

فـإن جـاء بعـدها مضارع لفظا ومعنى قلبت زمنه للمضـى مع بقاء لفظه على حاله ، ومن الأمثله : لو يجىء الضـيف أمس لأكرمته. وقول الشاعر :

رهبان مدين ، والذين عهدتهم

يبكون من حذر العذاب قعودا

لو يسمعون كما سمعت كلامها

خرّوا لعزه ركّعا وسجودا

والمراد : لو جاء الضيف ... لو سمعوا.

ولجوابها أحكام أخرى - غير المضى - يشترك فى أكثرها جواب «لو» غير الامتناعيه ، وسنعرفها (٤).

* * *

(ب) «لو» الشرطيه غير الامتناعيه

(٥). معناها ، وأحكامها (٦) النحويه : هى قليله الاسـتعمال ولكن اسـتعمالها قياسى - ومن أمثلها : لو يشتد الحرفى العطله الصيفيه المقبله أصطاف فى جهات معتدله ...

فأما معناها فالـدلاله على الشـرطيه الحقيقيه ؛ وهى التى تقتضـى تعليق أمر على آخر وجودا وعـدما فى المسـتقبل ، ولا بـد لها من

جملتين ؛ ترتبط الثانيه منهما بالأولى

ص: ۴۶۲

۱- وقد جزمت فى أمثله مسموعه لا يسوغ القياس عليها ؛ لندرتها - كما أشرنا لهذا فى ص ۳۸۷ ، وعرضنا للأمثله ومراجعها فى ص ۴۱۶.

۲- تسافر إليها ليلا.

۳- استطاعت.

۴- فى رقم ۲ من ص ۴۶۵.

۵- أما الامتناعيه فقد سبق الكلام عليها فى ص ۴۵۹.

۶- انظر هامش رقم «۱» من الصفحه السابقه.

ارتباط المسبب بالسبب - غالبا - بحيث لا يتحقق فى المستقبل معنى الثانيه ، ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الأولى وحصوله فى المستقبل ؛ فكلاهما لا يتحقق معناه إلا فى المستقبل. غير أن معنى الثانيه مترتب على معنى الأولى الذى لا يمتنع هنا. وبهذين تختلف «لو» غير الامتناعيه عن «لو» الامتناعيه التى تقتضى أن يكون ارتباط جملتيها فى زمن ماض فقط ، وأن شرطها ممتنع ، فيمتنع له الجواب بالتفصيل السّالف. ومن ثمّ قال النحاه : إن «لو» الشرطيه غير الامتناعيه شبيهه «بإن الشرطيه» ؛ فهما يفيدان - غالبا - (١) تعليق الجواب على الشرط ، ويوجبان أن يكون زمن الفعل فى جملتى الشرط والجواب مستقبلا ، مهما كان نوع الفعل وصيغته ، كما يوجبان أن يكون زمن الجواب مستقبلا.

وأما حكمها النحوى فمقصور على أنها أداه شرطيه حقيقيه ، ولكنها لا تجزم - - على الرأى الأرجح - ولا بدّ لها من الجملتين بعدها ؛ أولاهما جمله الشرط ، والأخرى جمله الجواب. والأغلب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين لفظا ومعنى. وإذا كان أحدهما ماضى اللفظ وجب أن يكون زمنه مستقبلا ، فيكون ماضى الصوره دون الزمن. ومن الأمثله قول الشاعر :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا

ومن دون رمسينا (٢) من الأرض

سبسب (٣) :

لظلّ صدى صوتى وإن كنت رمّه

لصوت صدى ليلى يهشّ ويطرب

وقول الآخر :

لا يلفك الراجوك إلا مظهرا

خلق الكرام ولو تكون عديما (٤)

ومثال الماضى الذى يصير زمنه مستقبلا خالصا مع بقاء صورته اللفظيه على حالها - قوله تعالى : (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافُوا عَلَيْهِمْ)، أى : لو يتركون ؛ إذ لو كان الفعل باقيا على زمنه الماضى لفسد المعنى ؛ لاستحاله الخوف بعد موتهم. ومثله قول الشاعر :

ولو أن ليلى الأخيليه سلّمت

علىّ ودونى جندل (٥)

وصفائح (٦)

۱- قلنا : «غالبا» لأن التعليق قد يراد به معانى أخرى غير «السببيه والمسببيه» كما فصلناه فى رقم ۶ من هامش ص ۳۹۵ وفى ص ۴۲۶ عند الكلام على المراد من جواب الشرط الجازم.

۲- قبرينا.

۳- صحراء.

۴- فقيرا.

۵- صخر.

۶- أحجار عريضه. (كنايه عن الموت).

لسلمت تسليم البشاشه ، أو : زقا (١)

إليها صدى من جانب القبر صائح

فالماضى هنا (وهو محذوف بعد : «لو» على الرأى المشهور الذى سيأتى (٢). وتقديره - مثلا : لو ثبت أنّ ...) مؤول بالمضارع. أى : لو يثبت أنّ ... ؛ لاستحاله المعنى على المضى الحقيقى ؛ إذ يترتب عليه أنه قال هذا الكلام بعد موته. ومثل هذا قولهم : مسكين ابن آدم ؛ لو خاف النار كما يخاف الفقر لنجا منهما جميعا ، ولو رغب فى الجنه كما يرغب فى الدنيا لفاز بهما جميعا.

* * *

أحكام مشتركه بين النوعين

١ - كلاهما قياسىّ ، مختص بالدخول على الفعل حتما ، وكلاهما لا يعمل فيه الجزم - على الرأى الأرجح - لكن النوع الأول مختص بالدخول على الماضى غالبا ؛ والثانى مختص بالدخول على المضارع غالبا - كما عرفنا - فلا بد أن يقع بعدهما الفعل مباشره. فإن لم يقع الفعل ظاهرا بعدهما وكان الظاهر اسما ، فالفعل مقدر بينهما ، يفسره مفسّر مذكور بعد الاسم الظاهر (٣). نحو : لو ذات سوار (٤) لطمت الرجل الحر لهان الأمر. وقول الشاعر :

أخلّاى (٥) ، لو غير

الحمام أصابكم

عتبت ، ولكن ما على الدهر معتب

والتقدير : لو لطمت ذات سوار لطمت ... - لو أصابكم غير الحمام أصابكم ... وقد يكون المفسر جمله ، والفعل المحذوف هو «كان الشأنيه» ، كقول الشاعر :

لو بغير الماء حلقى شرق

كنت كالغصّان (٦) ؛ بالماء

اعتصارى (٧)

١- صاح.

٢- هنا ، وفى ٣ من ص ۴۶۶.

٣- أحوال هذا الاسم الظاهر ، وضبطه ، وإعرابه - سبقت فى الجزء الأول ، فى الباب الخاص به ، وهو باب : «الاشتغال»

٤- المراد بـذات السـوار : المرأه الحره ، لاـ الأـمه. وأصـله مثـل نطق به حـاتم الطـائى حين لطمته جـاريه ؛ فقـال : «لو ذات سوار لطمتنى ...» أى : لهان الأمر. وقد كان عندهم لبس السوار مقصورا على الحرائر.

٥- أصـله : أخلائى. ثم قصـر بحذف الهمزه ، لضـروره الشعر ، وأضيف لياء المتكلم. ويجوز قراءته : «أخلاء» ، بالمد وحذف ياء المتكلم ، وكسر ما قبلها ، أو عدم كسره على حسب الأوجه الجائزه فيه بعد حذفها (وقد سبقت فى ص ٥٧).

٦- المصاب بغصه فى حلقه.

٧- نجاتى وسلامتى.

والتقدير : لو كان (الحال والشأن) ، حلقى شرق بغير الماء ، كنت كالغصان ...

٢ - كلاهما لا بد له من جواب مذكور أو محذوف.

(ا) فإن وقع جواب أحدهما فعلا ماضيا لفظا ومعنى ، أو لفظا فقط - جاز اقترانه «باللام» وعدم اقترانه ؛ سواء أكان الماضى مثبتا أم منفيّا بما. إلا أن اقتران المثبت باللام أكثر من تجرده منها ، والمنفى بعكسه. فمن أمثله اقتران المثبت وتجرده قوله تعالى فى الصمّ البكم الذى لا يعقلون : (... وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ. وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ،) وقوله تعالى فى الزرع : (لَوْ نَشاءُ لَجَعَلْناهُ حُطاماً ...) وقوله تعالى فى الماء الذى نشربه : (لَوْ نَشاءُ جَعَلْناهُ أُجاجاً)(١) ، فَلَوْ لا تَشْكُرُونَ!!).

ومن أمثله تجرد المنفى بما واقترانه قوله تعالى : (وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ ما فَعَلُوهُ ...) وقول الشاعر (٢) :

ولو نعطى الخيار لما افترقنا

ولكن لا خيار مع الليالى

ولا تدخل هذه اللام على حرف نفى غير «ما».

ولبعض النحاه رأى حسن فى مجىء هذه اللام حينا ، وعدم مجيئها حينا آخر ؛ يقول : هذه اللام تسمى : «لام التسويف» ، أى. التأجيل والتأخير والتمهل ؛ لأنها تدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمنا طويلا نوعا ، وعدم مجيئها يدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمنا يسيرا ، قصير المهله بالنسبه للمده السالفه. فتحقق الجواب فى الحالتين متأخر عن تحقق الشرط - كالشأن فى الجواب دائما - إلا أن مجىء اللام معه دليل على أنه سيتأخر كثيرا ، وأن مهلته ستطول ، بالنسبه له حين يكون خاليا منها.

(ب) وقد يكون الجواب جمله اسميه مقرونه باللام ؛ ومنه - فى رأى بعض النحاه - قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ ...)، والأصل : لو ثبت أنهم آمنوا واتقوا لمثوبه من عند الله خير. فاللام داخله على المبتدأ : «مثوبه» وخبره كلمه : «خير» والجمله الاسميه هى الجواب.

١- مرّا ، شديد الملوحه.

٢- ومثله قول الآخر : لو كنت آمل أن ألقاك فى الحلم لما قرعت عليك السّنّ من ندم

(ح) وقد يكون الجواب مسبوقا بكلمه «إذا» (١) نحو : لو قصدتنى إذا - لعاونتك.

ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون فعل الجواب هو «أفعل» ، للتعجب مقرونا باللام ، أو أن يكون الجواب مسبوقا بالفاء ، أو رب ، أو قد ... (٢).

٣ - كلاهما صالح للدخول على : «أنّ - مفتوحه الهمزه - ومعموليها» - وهذا أحد مواضع الاختلاف بين «لو» و «إن» الشرطيتين - ومن الأمثله قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ)، وقوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكانَ خَيْراً لَهُمْ) ، وقول المعرى :

ولو أنى حبيت (٣) الخلد (٤)

فردا

لما أحببت بالخلد انفرادا

وقول الآخر يصف ألفاظ أديب :

فلو أنّ ألفاظه جسّمت

لكانت عقودا لجيد الغوانى (٥)

وإذا دخلت «لو» على «أنّ ومعموليها» فهل تفقد اختصاصها الذى عرفناه ؛ وهو دخولها على الأفعال فى الأعم الأغلب؟

يرى فريق من النحاه أنها فقدت اختصاصها ، وأن المصدر المنسبك بعدها من أن مع معموليها مبتدأ ، خبره محذوف ؛ تقديره : ثابت ، ... أو نحو هذا مما يناسب السياق. ففى مثل : لو أن التاجر أمين لراجت تجارته - يكون التقدير : لو أمانه التاجر ثابته لراجت تجارته ... وفى مثل : لو أن الحارس غافل لاجترأ اللص - يكون التقدير : لو غفله الحارس ثابته لاجترأ اللص.

ويرى فريق آخر أنها لم تفقد اختصاصها ، وأنها فى الحقيقه لم تدخل على «أنّ ومعموليها» مباشره ، وإنما دخلت على فعل مقدر هو : ثبت - ونحوه - والمصدر المؤول من : «أن ومعموليها» فاعل للفعل المقدر. فتقدير الفعل فى الأمثله السابقه هو :

١- سبق الكلام عليها وعلى دخولها فى جواب «لو» فى ص ٢٩٧ ومن أمثلتها فى القرآن الكريم : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمه ربى - إذا لأمسكتم ؛ خشيه الإنفاق) وفى تلك الصفحه أمثله أخرى.

٢- نحو : لو مات الجندى شهيدا لأكرم بها من ميته. - لو سافرت فراحه - لو سافرت ربما السفر راحه - لو شئت قد أسافر (راجع الهمع ج ٢ ص ۶۶).

٣- منحت وأعطيت.

٤- الجنه.

٥- يريد : أن ألفاظه لو جسمت لصارت دررا أو لآلئ تلبسها الغوانى فى أعناقهن ، للزينه.

ولـو ثبت أنهم آمنـوا ... - ولـو ثبت أنهم صـبروا ... - ولـو ثبت أنى حـبيت ... - فلو ثبت أن ألفـاظه جسّـمت ، ... - ولو ثبت أن التـاجر ... - ولـو ثبت أن الحـارس ... - وهكـذا. وتقـدير الفعـل مع فـاعله المصـدر المنسـبك من أن معموليهـا - هو : ولو ثبت إيمانهم - ولو ثبت صبرهم ... - ولو ثبت حبوى - لو ثبت تجسيم ... - ولو ثبتت أمانه التاجر ... - ولو ثبتت غفله الحارس .... -

والرأيـان صـحيحان ، ولكن ثانيهمـا أولى بالترجيـح ، إذ يحقق حكمـا أصـيلا غالبـا ، من أحكـام «لو» بنوعيها ؛ هو : اختصاصـها بالدخول على الفعل ، ولكيلا يدخل الحرف المصدرى على مثله (١) بغير فاصل.

۴ - يجب الترتيب بين «لو» وجملتيهـا. فلا يصـح تقـديم شـىء منهما ، ولا من معمولاتهما على «لو» ولا يصـح تقـديم شـىء من الجمله الجوابيه أو معمولاتها على الشرطيه.

* * *

حذف فعل شرطها وحده ، وحذف الجمله الشرطيه كامله :

يصح هنا حذف فعل الشـرط وحده إذا دل عليه دليل ، كوجود مفسر له بعد فاعله المذكور فى الكلام. نحو : لو مطر نزل لاعتدل الجو. والأصـل : لو نزل مطر نزل ... - ومن أمثله حـذفه بغير المفسّـر أن يكون فاعله مصـدرا مؤولا من «أنّ ومعموليها» ؛ كالأمثله التى مرت (فى ٣).

أما حـذف الجمله الشـرطيه كلها فنادر لا يصح القياس عليه ؛ كأن يقال : أيعتدل الجو لو نزل المطر؟ فيجاب : (نعم لو ... لاعتدل الجو.) وقـد يحـذف فعل الشـرط : «كان» ومعه اسـمه أو خبره ؛ نحو : اقرأ كل يوم ولو صـفحه أو صـفحه. على تقدير : ولو كان المقروء صفحه ، أو : كانت مقروءه صفحه - كما تقدم فى باب كان - (٢).

* * *

حذف فعل الجواب ، وحذف جمله الجواب كامله :

لا يصح هنا حذف فعل الجواب وحده. لكن يكثر حذف الجمله الجوابيه

١- وللأسباب الهامه التى سبقت فى ج ٢ م ۶۹ ص ١٢٢ باب : «التنازع».

٢- ج ١.

كـامله لـدليل ، كقوله تعـالى : (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنـاً سُـيِّرَتْ بِهِ الْجِبـالُ ، أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ ، أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتى ... بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعاً)، وتقـدير المحذوف : ما نفعهم ... أو : لكان هذا القرآن ... ومثل : تتمزق الأمه باختلاف زعمائها ؛ فلو اتفقوا ... التقدير : لو اتفقوا لبقيت سليمه ، أو قويه ...

* * *

حذف جملتى الشرط والجواب معا :

ورد فى المسموع أمثله قليله لحذفهما معا ، ولا يصح القياس عليها ؛ لقلتها ؛ ولأنها فى الشعر. ومنها :

إن يكن طبعك الدلال فلو ...

فى سالف الدهر والسنين الخوالى ...

التقدير : فلو كان فى سالف الدهر والسنين الخوالى لكان مقبولا ، أو نحو هذا (١) ...

١- عقد ابن مالك بابا خاصا عنوانه : (فصل : «لو») اقتصـر فيه على ثلاثه أبيات موجزه الأحكام ، غامضه الدلالات. ونصـها : «لو» حرف شـرط فى مضىّ ، ويقل إيلاؤها مستقبلا. لكن قبل يريد بهذا : «لو» الشرطيه الامتناعيه ؛ فإنها هى التى يكون بها التعليق فى الزمن الماضـى. أمـا التى يكون التعليق بهـا مسـتقبلا فالشـرطيه غير الامتنـاعيه. والتعليق بهـا - مع قلته - مقبول ، أى : جـائز يصـح القيـاس عليه. ثم قال : وهى فى الاختصاص بالفعل كإن لكنّ «لو» - «انّ» بها قـد تقترن يصـرح بأن «لو» الشـرطيه بنوعيها مختصـه بالدخول على الفعل ، شأنها فى هذا شأن «إن» الشرطيه ، لا تدخل إلا على الفعل ظاهرا أو مقدرا. ثم بين بعد هذا ما تمتاز به «لو» من دخولها على : «أن ومعموليها» وهـذا الدخول لا تشاركها فيه «إن» الشـرطيه ، إذ لا يصح أن تقترن «بأنّ مع معموليها» ، أى : لا يصح أن تدخل عليها ... وانتقل بعد هذا إلى البيت الثالث خاتما به الفصل : وإن مضارع تلاها صـرفا إلى المضىّ ؛ نحو : لو يفى كفى يقرر : أن المضارع الواقع بعد «لو» الامتناعيه يكون زمنه ماضيا حتما ؛ فهو مضارع فى صورته وشكله ، ماض فى زمنه ؛ نحو ؛ «لو يفى كفى. أى : لو وفى كفى» وهذا خاص بالمضارع بعد «لو» الامتناعيه. أما غير الامتناعيه فيبقى على حاله صوره وزمنا.

زياده وتفصيل :

عرفنا «لو الشرطيه» ، بنوعيها. وهناك أنواع أخرى من «لو» عرضت لها المطولات النحويه ؛ (كالمغنى ، وشرح المفصّل) واللغويه ؛ (كلسان العرب ، وتاج العروس) وسنشير إلى كثير من هذه الأنواع إشاره عابره ، وكلها حروف.

١ - «لو» المصدريه (وقد سبق الكلام عليها فى الجزء الأول باب الموصول ، ص ٢٩٨ م ٢٩).

٢ - «لو» الزائده ، أو : «الوصليه» ولا تحتاج لجواب - فى المشهور - فهى كإن الوصليه التى سبق الكلام عليها هنا (١) ؛ بحيث يمكن وضع «لو» مكان «إن» فلا يفسد المعنى ، ولا الأسلوب. وتعرب كإعرابها ، نحو ؛ الدنىء ولو كثر ماله ، بخيل. وهذا أقل الأنواع استعمالا فى فصيح الكلام. وقد يمكن تخريجه على نوع آخر ٣ - «لو» التى تفيد التقليل المجرد ، وهى حرف لا عمل له ، ولا يحتاج لجواب (٢) نحو : أكثر من ضروب البرّ الإحسان ، ولو بالكلمه الطيبه.

٤ - «لو» التى تفيد التحضيض ، كأن ترى بخيلا فى مستشفى ؛ فتقول : لو تتبرع لهذا المستشفى فتنال خير الجزاء. بنصب المضارع بعد فاء السببيه الجوابيه (٣). وهذا النوع لا يحتاج لجواب فى الرأى الأحسن.

٥ - «لو» التى للعرض ؛ مثل : لو تسهم فى الخير فتثاب ، بنصب المضارع بعد فاء السببيه الجوابيه. والأحسن الأخذ بالرأى القائل : إنها لا تحتاج إلى جواب.

٦ - «لو» التى للتمنى ؛ - ولا تكون للتمنى إلا حيث يكون الأمر مستحيلا أو فى حكم المستحيل - نحو : لو يستجيب لى حكام الدول فأحول بينهم وبين إشعال الحروب. بنصب المضارع «أحول» بعد فاء السببيه الجوابيه (٤).

وقد سبق الكلام على «لو» التى بمعنى العرض ، أو التحضيض ، أو التمنى - عند الكلام على فاء السببيه الجوابيه (٥).

١- فى ص ٤٠٦ وهناك خلاف فى حاجتها إلى جواب أو عدم حاجتها ، وما يتصل بهذا من شرطيه وعدم شرطيه ، وهو نفس الخلاف فى «لو» (رقم ١ من هامش الصفحه المذكوره).

٢- وقال بعض النحاه : (كل ما أورد شاهدا على التقليل تصلح فيه أن تكون شرطيه بمعنى «إن» حذف جوابها ، والتقليل مستفاد من المقام)» والتقدير : وإن كان الإكثار بالكلمه الطيبه. والأول أحسن.

٣- وقال بعض النحاه : (كل ما أورد شاهدا على التقليل تصلح فيه أن تكون شرطيه بمعنى «إن» حذف جوابها ، والتقليل مستفاد من المقام)» والتقدير : وإن كان الإكثار بالكلمه الطيبه. والأول أحسن.

٤- سبق لهذا النوع إشاره فى رقم ٦ من ص ٣٤٨.

٥- وهل تحتاج إلى جواب؟ قيل لا تحتاج مطلقا. وقيل إنها تحتاج له ولكنه لازم الحذف بسبب إشرابها معنى التمنى. ونتيجه الرأيين واحده - ولهذا النوع إشاره فى ص ٣٤٨ -

المسأله ۱۶۱ : أمّا الشرطيه.

صيغتها – معناها – أحكامها النحويه

(ا) صيغتها فى الرأى الأرجح «بسيطه (۱)» ؛ رباعيّه الأحرف الهجائيه. ومن العرب من يقلب ميمها الأولى ياء (۲) ، فيقول فى مثل : أمّا الرياء فخلق اللئام ، وصفه الضعفاء ... أيما الرياء ... ومن هذا قول الشاعر يصف نفسه بالترف البالغ ، والنعمه السّابغه :

رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت (۳)

فيضحى. وأيما بالعشىّ فيحصر (۴)

وقول الآخر :

مبتّله (۵) ، هيفاء.

أيما وشاحها

فيجرى وأيما الحجل (۶)

منها فلا يجرى (۷)

(ب) ومعناها : الدلاله على أمرين متلازمين معها ؛ هما : الشرطيه (۸) والتوكيد (۹) فلا يخلو من هذه الشرطيه والتوكيد استعمال لها. وقد تقتصر عليهما – كما فى مثل : أما علىّ فمسافر ، وكما فى المثال الأول (۱۰) – أو لا تقتصر ، وهو الغالب الكثير ؛ فتدل معهما على التفصيل (۱۱) ؛ نحو : الناس طبقات ... فأما الشريف فمن شرفت أعماله ، وكملت خصاله ، وإن كان فقيرا. وأما الدنىء فمن قبح صنعه ، وساء طبعه ،

۱- أى : ليست مركبه من كلمتين ، أو أكثر.

۲- هى لغه لبنى تميم. ويحسن اليوم عدم محاكاتها.

۳- ارتفعت. ويضحى : يخرج من بيته ، ولا يخرج قبل ذلك خوف البرد ، ولاستغنائه عن السعى.

۴- يشعر بالبرد.

۵- منسقه الجسم.

۶- الخلخال.

۷- لأنها سمينه منعمه.

۸- تعليق أمر على آخر وجودا وعدما ، وارتباطه به بنوع ارتباط ؛ يغلب أن يكون السببيه والمسببيه ؛ على الوجه الذى سبق

تفصيله عند الكلام على الجواب فى البابين السالفين (ص ٢٩٠ ، ٣٣٢ ، ٢٦٦ ، وفى رقم ٣ من هامش ص ٤٢٣ و ٤٢٦).

٩- المراد بالتوكيد هنا : تحقق الجواب ، والقطع بأنه حاصل ، وأنه لا محاله واقع ، ولو ادعاء وسيجىء السبب.

١٠- لأن المراد : مهما يكن من شىء فالرياء خلق اللئام. فقد علقنا أمرا - هو الحكم بنسبه الرياء إلى خلق اللئام - على وجود شىء آخر ، أى شىء ... كما سيجىء هنا.

١١- تبيين الأمور والأفراد المجتمعه تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالا. وقد سبق الكلام عليه (فى ج ٣ ص ٤٤٧ م ١١٨) وعن الصله بينه وبين التقسيم والتفريق ...

وإن كان غنيّا. وأما العزيز فمن ترفع عن الدنايا ، وأبى المهانه وإن كان قليل الأهل والأتباع. وأما الذليل فمن رضى الهوان وإن كان كثير الأهل والأعوان. فكلمه «أمّا» فى هذا الكلام وأشباهه داله على الشرطيه لقيامها مقام اسم الشرط «مهما» وجملته الشرطيه ؛ - كما يأتى - (إذ المراد : مهما يكن من (١) شىء فالشريف من شرفت أفعاله ... - مهما يكن من شىء فالدنىء من قبح صنعه ... - مهما يكن من شىء فالعزيز من ترفّع ... وهكذا) وهى داله على التفصيل فيه أيضا ؛ بذكر الأقسام ، والأفراد المتعدده المختلفه لشىء مجمل (٢). وهى داله فيه على التوكيد أيضا.

ولإيضاح التوكيد نذكر أن من يقول : «محمد عالم» يقصد إثبات العلم لمحمد ، ونسبته إليه ، بغير تأكيد ولا تقويه. فإذا أراد أن يمنح المعنى فضل تأكيد ، ومزيدا من التقويه - أتى بكلمه : «أمّا» قائلا : أما محمد فعالم. وسبب التأكيد والتقويه فى هذا أنه يريد : (مهما يكن من شىء فمحمد عالم) فقد علّق وجود علمه على وجود شىء ، أىّ شىء آخر ، بمعنى أن وجود ذلك العلم مترتب ومتوقف على وجود شىء يقع فى الكون. ولما كان من المحقق المؤكد وقوع شىء فى الكون حتما ، كان من المحقق المؤكد - ادعاء - كذلك وقوع ما يترتب عليه ؛ وهو : «العلم» لأن تحقق السبب وحصوله لا بد أن يتبعه تحقق المسبّب عنه ، وحصوله على سبيل التحتيم (٣) ...

وقد تدل على التفصيل تقديرا : أى : بغير ذكرها وذكر شىء معها ، وإنما يدل عليهما السياق والقرائن ؛ نحو : الناس معادن ؛ فأما أنفسها وأغلاها فالأخيار ... التقدير : وأما أخسها وأرخصها فالأشرار. ونحو : الأصدقاء ضروب. فأما أحسنهم فالوفى الأمين ... التقدير : وأما أقبحهم فالغادر الخائن ...

(ح) وأحكامها النحويه تنحصر فيما يأتى :

١ - أنها أداه شرط بسبب قيامها مقام اسم الشرط : «مهما» الواجب حذف

١- ويصح حذف «من» فى هذه الأساليب ، ونظائرها.

٢- هو : الناس.

٣- إذ المعلول (المسبب) لا بد أن يوجد بوجود علته (سببه).

جملته الشرطيه هنا ؛ فكأنها قائمه مقام : (مهما يكن شيء ، أو من شيء) بحيث يصح حذف «أما» ووضع (مهما يكن شيء ، أو من شيء) موضعها فلا يفسد المعنى ولا التركيب مطلقا. وليس المراد من قيامها مقام اسم الشرط : «مهما» المحذوف شرطه وجوبا ، أنها تعرب اسم شرط ، أو فعل شرط ، أو هما معا ، - ولا أن تؤدى معناهما تأديه حقيقيه ، يمكن بمقتضاها وضع «أمّا» فى كل موضع تشغله «مهما» مع فعل شرطها ... ليس المراد هذا ؛ لأن «أمّا» حرف ، والحرف لا يؤدى معنى اسم وفعل معا ، ولأن كثيرا من الأساليب يفسد تركيبه ومعناه إن حلّت فيه : «أمّا» محل : «مهما» الشرطيّه - وإنما المراد هو : صحه حذف «أما» الشرطيه دائما ووضع : (مهما يكن شيء ، أو من شيء) موضعها. لأن فى هذا رجوعا إلى الأصل ، واستغناء عن النائب عنه ، الذى ليست شرطيّته أصيله ، وإنما هى مكتسبه بسبب نيابته.

وإعراب الجمله المشتمله على «أما» فى مثل : (أما المخترع فعالم) هو : (أما) نائبه عن. «مهما يكن شيء ، أو من شيء». (المخترع) مبتدأ مرفوع (فعالم) «الفاء» داخله - فى الأصل على جمله اسميه هى جواب اسم الشرط المحذوف الذى نابت عنه «أما» - وكان الأصل أن تدخل على المبتدأ ، ولكنها تتأخر عنه إلى الخبر إذا لم يفصل بينها وبين الشرط فاصل - كما فى هذه الصوره (١) - و «عالم» خبر المبتدأ. والجمله الاسميه فى محل جزم جواب : «مهما».

وإعراب : «مهما يكن من شيء ، أو شيء - فالمخترع عالم» ، هو : (مهما) ، اسم شرط جازم مبتدأ ، (يكن) مضارع تامّ ، مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط. (من شيء) «من» حرف جر زائد ، و «شيء» فاعل مرفوع بضمه مقدره منع من ظهورها حركه حرف الجر الزائد. هذا إن وجد الحرف : «من». فإن لم يوجد فالفاعل مرفوع مباشره ، على اعتبار : «يكن» فعلا تامّا فى الحالتين. أما على اعتباره ناسخا فكلمه : «شيء» اسمه ، وخبره محذوف تقديره ؛ «موجودا» ، والجمله الشرطيه خبر «مهما» (٢). (فالمخترع) «الفاء» داخله على جواب الشرط ، و «المخترع» مبتدأ و «عالم» خبره ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط «مهما».

۱- سيجيء هذا الحكم فى الصفحه الآتيه.

۲- على الرأى القائل إنها الخبر ، أو الجمله الجوابيه ، أو هما معا على الرأى القائل بذلك.

وهناك إعرابات أخرى نكتفى بالتلميح إليها دون الإطاله بذكرها ؛ لسهولتها وجريانها على مقتضى القواعد العامه.

وليس من اللازم أن تكون : «أما» الشرطيه فى كل استعمالاتها قائمه مقام «مهما يكن شىء ، أو من شىء» بهذا التعبير الحرفى ؛ فمن الجائز - فى أساليب أخرى - أن تقوم مقام تعبير شرطى آخر مناسب للسياق ، والمعنى المراد ، كقولهم فى الرد على من يشك فى علم شخص أو شجاعته : أما العلم فعالم ، وأما الشجاعه فشجاع. بنصب كلمتى : «العلم ، والشجاعه» على تقدير : مهما ذكرت العلم ففلان عالم ... مهما ذكرت الشجاعه ففلان شجاع. بل إن هذا التقدير أحسن على اعتبار هذه الأسماء المنصوبه مفعولا به للفعل : «ذكرت» ، ونحوه (١).

٢ - وجوب اقتران جوابها بالفاء الزائده للربط المجرد (٢) ؛ فليست للعطف ولا لغيره. ومع أنها زائده للربط لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على مقول محذوف ؛ فيغلب حذفها معه ، حتى قيل إنه واجب ، كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ...) والأصل : فيقال لهم : أكفرتم ... وقد سمع حذفها نادرا فى النثر وفى الضروره الشعريه ، وهذان لا يقاس عليهما اختيارا.

ويجب تأخير الفاء إلى الخبر إن كان الجواب جمله اسميه مبتدؤها غير مفصول من «أمّا» بفاصل - كما أسلفنا (٣) - ومن أمثلته أيضا قول الشاعر :

ولم أر كالمعروف ؛ أمّا مذاقه

فحلو ، وأمّا وجهه فجميل

٣ - وجوب الفصل بينها وبين جوابها ، بشرط أن يكون الفاصل أحد الأمور الآتيه :

(ا) المبتدأ (٤) ؛ كبعض الأمثله السابقه ، وقول الشاعر :

أما الخليل فلست فاجعه

والجار أوصانى به ربّى

١- هذا الأعراب أحسن من إعرابهم إياها مفعولا مطلقا معمولا للمشتق الذى بعد الفاء فى الجمله الجوابيه ، أو مفعولا لأجله لفعل الشرط المحذوف إن كان الاسم معرفه ، وحالا من مفعول الفعل المحذوف إن كان نكره. وإنما كان أحسن لأن تقدير هذا الفعل مطرد فى كل موضع ، ولا يترتب عليه أن يكون ما بعد هذه الفاء عاملا فيما قبلها وهذا ممنوع عندهم ، وإن كان أكثرهم يجيزه بعد هذه الفاء الداخله فى جواب «أما» الشرطيه. (وانظر رقم ١ فى هامش الصفحه التاليه).

٢- يوضح هذا الربط ما سبق فى نظيرتها برقم ٨ ص ٤٢٩.

٣- فى الصفحه السابقه.

٤- وقد يكون المبتدأ مستلزما شيئا آخر يذكر معه ؛ كالمبتدأ اسم الموصول فى قوله تعالى : - - (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ

الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ. وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ما ذا أَرادَ اللَّهُ بِهذا مَثَلًا ...) واسم الموصول يستلزم صله حتميه.

(ب) الخبر ؛ نحو : أما كريم فالعربى. وأما فى الباديه فالشجاعه.

(ح) الجمله الشرطيه وحدها دون جوابها ؛ نحو : قوله تعالى فى الميت :(فَأَمَّا إِنْ كانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحانٌ وَجَنَّهُ نَعِيمٍ. وَأَمَّا إِنْ كانَ مِنْ أَصْحابِ الْيَمِينِ فَسَلامٌ لَكَ مِنْ أَصْحابِ الْيَمِينِ ...)ويجب أن يكون جواب الجمله الشرطيه محذوفا استغناء بجواب«أما».

(د) الاسم المنصوب لفظا أو محلا بجوابها – ولا مانع هنا من أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها (١) – ، فالأول كقوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ.) والثانى كقوله تعالى : (وَأَمَّا بِنِعْمَهِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ،) لأن الجار مع مجروره فى حكم المفعول به ؛ فكأنه منصوب محلا. والفصل فى الصورتين واجب ؛ إذ لا يصح دخول «أما» على الطلب مباشره. وقد اجتمع النوعان من الفصل فى قول الشاعر :

نزور امرأ ؛ أمّا الإله فيتقى

وأمّا بفعل الصالحين فيأتمى (٢)

(ه) الاسم المعمول لمحذوف يفسّره ما بعد «الفاء» ، نحو : أما المخترع فأعظّمه(٣).

(و) شبه الجمله المعمول ل «أمّا» ؛ – إذا لم يوجد عامل غيرها – لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه ، ويصح اعتباره معمولا لفعل الشرط المحذوف. نحو أما اليوم فالصناعه ثروه. أو : أمّا فى القتال فالسّلاح العلم.

(ز) الجمله الدعائيه بشرط أن يسبقها شبه جمله ، نحو : أما الآن – حفظك الله – فأنا مسافر. أو : أما فى بلدنا – صانها المولى – فالأحوال طيبه ...

٣ – جواز حذفها لدليل ؛ ويكثر هذا قبل الأمر والنهى ؛ كقوله تعالى :

١– قال الرضى يصح أن يتقدم على هذه الفاء من معمولات الجواب : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والظرف ، والحال.

٢– يأتم ويحاكى.

٣– ومنه قوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ) – بنصب «ثمود» فى إحدى القراءات – ويقول كثير من النحاه : إن تقدير العامل واجب بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ بحجه أن «أما» نائبه عن الفعل ، فكأنها فعل والفعل لا يلى الفعل. وهذا كلام لا يحسن الأخذ به هنا.

(وَرَبَّکَ فَکَبِّرْ ، وَثِیابَکَ فَطَهِّرْ ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ)، والدلیل علی حذفها فیما سبق هو «الفاء» التی لا- مسوغ لها إلا- دخولها فی الجواب. کما أن التنویع فی السیاق یدلّ علی حذفها (۱) ...

ص: ۴۷۵

۱- وفی الکلام علی «أمّا» الشرطیه یقول ابن مالک فی باب مستقل عنوانه : «أما ، ولولا ، ولوما» : أمّا کمهما یک من شیء ، و «فا» لتلو تلوها وجوبا ألفا («فا» أی : فاء - تلو ، بمعنی التالی). الأصل : أما کمهما یکن من شیء. و «فاء» ألف وجوبا - لتالی تالیها ؛ أی : للجواب ؛ لأن تالیها مباشره هو : الشرط ، وتالی التالی هو الجواب. فیجب اقترانه بالفاء تبعا للمألوف فی الکلام الفصیح. ویفهم من هذا أن حذفها غیر مألوف فیه ؛ کما وضحه بقوله بعد هذا مباشره : وحذف ذی «الفا» قلّ فی نثر إذا لم یک قول معها قد نبذا (ذی : هذه) یرید : أن حذف هذه الفاء قلیل فی النثر لا یقاس علیه إلا إذا حذفت مع القول - کما شرحنا وقد اکتفی بالبیتین السابقین فی الکلام علی «أما» وکل ما یختص بها.

زیاده وتفصیل :

تختلف «أمّا» الشرطیه السالفه فی صیغتها ، ومعناها ، وأحکامها - عن «أمّا» مفتوحه الهمزه ، المرکبه من «أن» المصدریه ، و «ما» التی جاءت عوضا عن «کان» المحذوفه ، وقد سبق بیانها تفصیلا (۱).

کما أنها تختلف عن «أمّا» التی أصلها : «أم» و «ما» المدغمتین - عند من یکتبهما متصلتین - ولیس هذا بالمستحسن - نحو : أسقیت الحقل أمّاذا؟ والفرق أوسع بینها وبین «إمّا» مکسوره الهمزه التی لا شرطیه معها. قال الفخر الرازی فی تفسیره (۲) وقد عرض لهما :

إذا کنت آمرا ، أو ناهیا ، أو مخبرا فالهمزه مفتوحه ، نحو : أمّا الله فاعبده ، وأما الخمر فلا تشربها ، وأما الضیف فقد خرج. وإن کنت مشترطا (۳) أو شاکّا أو مخیّرا - فالهمزه مکسوره. فمثال الاشتراط : إمّا (۴) تعطین المحتاج فإنه یشکرک. وقوله تعالی : (فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِی الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ)، ومثال الشک : لا أدری من قام ؛ إما محمد وإما علیّ ، ومثال التخییر : لی فی المدینه دار فإما أن أسکنها وإمّا أن أبیعها.

۱- ج ۱ ص ۴۳۱ م ۴۵ باب : «کان».

۲- ج ۱۴ ص ۲۱۲.

۳- مستعملا أداه الشرط.

۴- فی هذه الصوره تکون مرکبه من «إن» الشرطیه «وما» الزائده المدغمه فیها.

المسأله ۱۶۲ : أدوات التحضيض ، والتوبيخ ، والعرض ، والامتناع

صيغها – معانيها – أحكامها النحويه

لو لا – لو ما – هلّا – ألّا – ألا ...

(۱)

(ا) أما صيغها فالشائع أن كل أداه مركبه فى الأصل من كلمتين : (لو ، ولا) – (لو ، وما) – (هل ، ولا) – (أل ، ولا) – (الهمزه ، ولا) ولا يعنينا هنا البحث فى أصلها وتاريخها القديم ، وإنما يعنينا أمرها الآن ، وما انتهت إليه كل أداه منها ، بعد أن توحّد اللفظان ، وصارا كلمه واحده ؛ تؤدى معنى جديدا ، وتختص بأحكام جديده لم تكن لها قبل التوحّد ، ولو زال عنها هذا التوحّد لتغيرت معانيها وأحكامها تغيرا أصيلا واسعا.

(ب) معانيها : هذه الحروف الخمسه تشترك جميعا فى أنها تدل على التحضيض (۲) تاره ، وعلى التوبيخ تاره أخرى. ولذا يسميها اللغويون : «حروف التحضيض والتوبيخ».

وتمتاز «ألا» – من الخمسه – بأنها تكون أحيانا أداه للعرض (۳). كما تمتاز «لولا – ولو ما» بأنهما ينفردان بالدلاله على امتناع شىء بسبب وجود شىء آخر ، ويسميان لهذا : أداتى شرط امتناعى (۴).

۱- يزاد على هذه الخمسه : «لو» فإنها تكون أحيانا للعرض أو التحضيض ؛ (طبقا لما تقدم فى رقمى ۵ و ۶ من ص ۳۴۷ و ۳۴۸ ورقمى ۴ و ۵ من ص ۴۶۹).

۲- ومثلها «لو» فى الدلاله على التحضيض دون التوبيخ – كما أشرنا فى رقم ۱ – والتحضيض هو الترغيب القوى فى فعل شىء أو تركه. وتظهر القوه فى اختيار الكلمات الجزله القويه ، وفى نبرات الصوت.

۳- ومثلها : «لو» – كما أشرنا فى رقم ۱ – والعرض هو : الترغيب فى فعل شىء أو تركه ترغيبا مقرونا بالعطف والملاينه. ويظهر هذا فى اختيار الكلمات ، وفى نغم الصوت.

۴- ومن الأمثله : لو ما الهواء لمات الأحياء – لو ما حراره الشمس لهلك الأحياء بردا – لولا الساعه لم نعرف الوقت – لو لا التعلم لم تنهض الأمه –. لو لا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان فقد امتنع موت الأحياء بسبب وجود الهواء – وبسبب وجود الشمس – وامتنع عدم معرفتنا الوقت بسبب – – وجود الساعه – وامتنع عدم نهضه الأمه بسبب وجود التعليم – وامتنعت شده قرب الضيعم إلى الشرف بسبب وجود العقول ..

فالمعانى التى تؤديها هذه الحروف ثلاثه أنواع :

١ - التحضيض والتوبيخ ، تؤديهما الحروف الخمسه.

٢ - العرض. وتنفرد به : «ألا» ، وهو الأكثر فى استعمالها.

٣ - الامتناع. وتنفرد به «لو لا ، ولو ما» (١) ...

(ح) أحكامها النحويه :

(ا) إذا كانت الأداه للتحضيض أو للعرض وجب أن يليها المضارع إمّا ظاهرا ، وإمّا مقدرا يفسره ما بعده ؛ بشرط استقبال زمنه فى حالتى ظهوره وتقديره ؛ (لأن أداه الحض والعرض تخلص زمن المضارع للمستقبل ؛ إذ معناهما لا يتحقق إلا فيه). فمثال المضارع الظاهر المباشر لها (أى : غير المفصول منها مطلقا) : لولا تؤدى الشهاده على وجهها - لو ما تغيّر المنكر بيدك ، أو بلسانك ، أو بقلبك - هلّا تحمى الضعيف. ألّا تصاحب النبيل الوديع ، أو ألا ... ؛ ومثال المضارع الظاهر المفصول منها بمعموله المتقدم عليه : لولا الشهاده تؤدى على وجهها - لو ما المنكر تغير بيدك ... هلّا الضعيف تحمى ... وكذا الباقى ... ومثال المضارع المقدر : دخولها على اسم ظاهر يكون معمولا لمضارع مقدر يفصل بين هذا الاسم الظاهر والأداه ؛ نحو : لولا الشهاده تؤديها على وجهها - لو ما المنكر تغيره - هلّا الضعيف تحميه - ألّا ، أو : ألا النبيل الوديع تصاحبه. (والتقدير : لولا تؤدى الشهاده تؤديها. - لو ما تغير المنكر تغيره - هلا تحمى الضعيف تحميه - ألا تصاحب النبيل ...) ويدخل فى المضارع المقدر كلمه : «تكون» الشّانيّه (أى : الداله على الحال والشان ؛ كماضيها «كان» الشانيه) إذا كانت أداه التحضيض داخله على جمله اسميه ؛ كقول الشاعر :

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعه

إلىّ ، فهلّا نفس ليلى شفيعها

التقدير : فهلّا تكون ... (نفس ليلى شفيعها) فالجمله الاسميه خبر «تكون

١- قد تدل «لو الشرطيه» على الامتناع ولكنه يختلف عما هنا ، طبقا لما تقدم فى بابها - ص ٤٥٩ وقد أشرنا لهذا فى رقم ٣ من هامش الصفحه المذكوره.

المقدره» أمّا اسمها فضمير الشان ، أى : هلا تكون الحاله والهيئه والشان (١) : نفس ليلى شفيعها.

وقد قلنا إن الأدوات السالفه لا يليها إلا المضارع ظاهرا أو مقدرا ، فإن دخلت على ماض خلّصت زمنه للمستقبل ، بشرط أن تكون للمعنى الذى ذكرناه (٢) ؛ كقوله تعالى : (فَلَوْ لا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ.) أى : فلو لا ينفر (٣) ...

وأداه التحضيض والعرض قد تحتاج إلى جواب ، أو لا تحتاج ، على حسب ما يقتضيه المقام ؛ فمجيئه جائز. فإن جاء بعدها جواب وجب أن يكون مضارعا إما مقرونا بفاء السببيه وإمّا خاليا منها. وفى الحالتين تجرى عليه الأحكام الخاصه بكل حاله. وقد عرفناها عند الكلام على فاء السببيه المذكوره فى الجمله ، أو التى لم تذكر (٤).

٢ - إن كانت الأداه للتوبيخ وجب أن يليها الماضى (٥) لفظا ومعنى معا ، ظاهرا ، أو مقدرا يدل عليه دليل ؛ فمثال الظاهر غير المفصول من الأداه : هلّا دافع الجبان عن وطنه فانتصر أو استشهد. ألّا قاومت بغى الطاغى. ومثال الظاهر المفصول : هلّا الطائر رحمت - ألّا الضيف صافحت. (والأصل : هلا رحمت الطائر - هلا صافحت الضيف). ومثال المقدر قول الشاعر :

أتيت بعبد الله فى القيد موثقا

فهلّا سعيدا ذا الخيانه والغدر

والأصل : فهلا أحضرت سعيدا ... وكذا الباقى.

٣ - إن كانت الأداه داله على امتناع (٦) شىء بسبب وجود شىء آخر

١- سبق الكلام على ضمير الشأن تفصيلا فى ج ١ ص ١٧٧ م ٢٠.

٢- وهو التحضيض ، أو العرض.

٣- وكذلك قوله تعالى : (وَأَنْفِقُوا مِنْ ما رَزَقْناكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ؛ فَيَقُولَ :) (رَبِّ لَوْ لا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ ، فَأَصَّدَّقَ ، وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ..) أى : لو لا تؤخرنى. أما إعراب : «أصدق ، وأكن» فقد سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٤٨.

٤- فى ص ٣٣١ و ٣٦٦.

٥- لأن التوبيخ لا يكون إلا على شىء حصل.

٦- هذه الدلاله خاصه بالحرفين : «لولا ، ولوما» - دون بقيه الخمسه - وبسببها يعتبران الأداتين الخاصتين «بالشرط الامتناعى» وتعرب كل منهما حرف امتناع لوجود ، أى : امتناع شىء بسبب وجود غيره. أما «لو» فتدل على امتناع أيضا ، ولكن من نوع آخر تقدم فى بابها - ص ٤٥٩ -

- ويتعين أن يكون كل منهما فى الزمن الماضى - فلا بد من أمرين فى هذه الحاله التى يمتنع فيها شىء لوجود آخر (وتشتهر بأنها : حاله امتناع لوجود).

أولهما : دخولهما على مبتدأ ، محذوف الخبر وجوبا (١).

وثانيهما : جواب مصدّر بفعل ماض لفظا ومعنى ، أو معنى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرف «لم») ، وقد سبقت الأمثله للحالتين (٢). ويجوز فى هذا الماضى أن يكون مقترنا باللام أو مجردا ؛ سواء أكان مثبتا أم منفيا «بما» دون سواها. غير أن اقتران المثبت ، وخلو المنفى - هو الأكثر. فمثال المثبت المقترن بها (غير ما تقدم) (٣) قوله تعالى: (يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْ لا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ)، وقول الشاعر :

لو لا الإصاخه للوشاه لكان لى

من بعد سخطك فى الرّضاء رجاء

ومثال المجرد منها :

لو لا المشقه ساد الناس كلهمو

الجود يفقر والإقدام قتال

وقول الآخر يرد على من عابه بالقصر :

لو لا الحياء ، ولو لا الدين عبتكما

ببعض ما فيكما ؛ إذ عبتما قصرى

ومثال المنفى «بما» المجرد من اللام قوله تعالى : (وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ما زَكى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَداً) ، وقول الشاعر :

لو لا مفارقه الأحباب ما وجدت

لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

ومثال المنفى المقرون بها قول الشاعر :

لو لا رجاء لقاء الظاعنين لما

أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا

ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل ؛ كقوله تعالى : (وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَمْ وَرَحْمَتُهُ ... وَأَنَّ اللَه تَوَّابٌ حَكِيمٌ.) التقدير : ولو لا فضل الله ورحمته لهلكتم (۴) ...

ص: ۴۸۰

۱- تقدم تفصيل هذه المسأله (فى ج ۱ - باب المبتدأ والخبر - م ۳۹).

۲- فى رقم ۴ من هامش ص ۴۷۷.

۳- فى تأديه «لو لا ولو ما» معنى الامتناع ودخولهما على المبتدأ لزوما - يقول ابن مالك فى هذا الباب الذى عنوانه : (أمّا ، ولو لا ، ولو ما). لو لا ولو ما يلزمان الابتدا إذا امتناعا بوجود عقدا - يريد : أنهما يلزمان الدخول على المبتدأ إذا عقدا الامتناع بالوجود ، أى : ربطا الامتناع بالوجود ؛ بحيث يمتنع شىء بسبب وجود آخر. فإذا وجد هذا الآخر تحتم امتناع ذاك. ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان معناهما الآخر ؛ وهو : الدلاله على التحضيض ؛ فنص عليه ، وأشرك معهما فيه حروفا أخرى ؛ هى : هلّا - ألّا - ألا. وصرح بأن هذه الأدوات التحضيضيه مختصه بالدخول على الفعل - ولم يبين نوعه المحتوم ؛ وهو المضارع - وأن الاسم قد يقع بعدها فى الظاهر ، ولكنه فى الحقيقه يكون معلقا - ، أى : متعلقا ومعمولا - بفعل مقدر بعد الأداه مباشره - أو بفعل متأخر عن هذا الاسم. يقول : وبهما التحضيض مز. وهلّا ألّا ، ألا ، وأولينها الفعلا وقد يليها اسم بفعل مضمر علّق ، أو بظاهر مؤخّر (مز : ميّز - أولينها : أتبعها واذكر بعدها ...) -

المسأله ۱۶۳ : العدد

(۱)

يشمل الكلام عليه ما يأتى :

أقسامه الاصطلاحيه ، وكيفيه إعرابها – تمييزه – تذكيره وتأنيثه – صوغه على وزن : «فاعل» ، وإعرابه بعد هذه الصياغه – تعريفه وتنكيره – قراءه الأعداد المعطوفه على العقود المختلفه – التأريخ بالأيام والليالى ...

* * *

أقسامه الاصطلاحيه ، وكيفيه إعرابها :

أقسامه أربعه : مفرد (۲) ومركب ، وعقد ، ومعطوف.

۱- أحكام هذا الباب كثيره ، والخلاف والتضارب فيها كثير كذلك. وما استخلصناه منها هو – فى تقديرنا – أقواها حجه ، وأوفرها شيوعا. ولم تعرضها مرتبه على حسب ترتيب أبيات ابن مالك ، فى «ألفيته» وإنما اخترنا ترتيبا آخر ، لعله أنسب وأحسن. وقد اقتضى هذا ألا نذكر أبيات ابن مالك التى نسوقها لتأييد القاعده – مرتبه كما أوردها فى «باب العدد». وتداركنا الأمر فذكرنا بجانب كل بيت رقمه الدال على ترتيبه الأصلى فى الباب ؛ ليعرف ترتيب الناظم لأبياته. ثم نعود فنذكره مره أخرى فى المكان الذى وضعته فيه «الألفيه» بين أبيات بابه ؛ تنفيذا للمنهج العام الذى نسير عليه فى هذا الشأن فى جميع أجزاء الكتاب الأربعه. ولم يترك القدماء كلمه : «العدد» من غير تعريف ، مع وضوح معناها ، وبداهه مدلولها ؛ فجاء تعريفهم حاملا من الغموض والخفاء والإبهام ما يحمله كل تعريف للبديه ، وكل توضيح للواضح. وقد يكون من المقبول أن نذكره. قالوا : العدد (هو ما وضع لكميه الآحاد – أى : الأفراد – وأن من خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين!!). يريدون بالمساواه : أن كل عدد ، يحيط به طرفان ؛ هما عدد قبله ، وعدد بعده ، ويسميان : «الحاشيتين». وأن مقدار العدد يساوى نصف مجموع الحاشيتين. ذلك لأن الحاشيه التى قبله تنقص عنه بمقدار ما تزيد عليه الحاشيه التى بعده. وهذا معنى التقابل بينهما. فالعدد «ثمانيه» – مثلا – حاشيته العليا : تسعه ، وحاشيته السفلى : سبعه ، فمجموعهما سته عشر ، وهما يحيطان به ؛ فمقداره يساوى نصف مجموعهما. أى : أن ثمانيه يساوى نصف مجموع السبعه والتسعه : ۸ – (۲ / ۷+ ۹) والعدد «سته» له حاشيتان ؛ العليا : سبعه ، والسفلى : خمسه ، ومقداره يساوى نصف مجموعهما معا. أى : أن سته يساوى نصف مجموع السبعه والخمسه : ۶ – (۲ / ۷+ ۵) وهكذا ... ولا حاجه بنا لشىء من هذا التعريف.

۲- ويسميه بعض النحاه «العدد المضاف». وهى تسميه شائعه ، لكنها غير دقيقه ، لأنها – – لا تشمل إلا الأعداد المضافه من ثلاثه وعشره وما بينهما ، دون غير المضافه ، وهى : ۱ و ۲ ولعل حجته أن : (۱ و ۲) ينفردان بأحكام خاصه بهما ، ولا تنطبق عليهما الأحكام المتعدده التى للعدد المفرد. وكذلك غير المضافه. وقد يسمى العقد : «بالمفرد» والعقد أحسن. (انظر رقم ۲ من هامش ص ۴۸۶).

١ – فالعدد المفرد ، يشمل «الواحد والعشره» وما بينهما. ويلحق به : لفظتا : «مائه (١) ، وألف» ، ولو اتصلت بهما علامه تثنيه أو جمع ؛ (كمائتين وألفين ، ومئات ، وألوف ... ؛ لأن معنى إفراد هذا القسم أنه ليس من الأقسام الثلاثه الأخرى ؛ وليس المراد أنه غير مثنى ، وغير جمع) ... كما يلحق به بعض كلمات أخرى (٢).

١- أجاز المجمع اللغوى القاهرى كتابه كلمه : «مئه» ومركباتها بغير الألف التى زادها القدماء بعد الميم فى كتاباتهم ، وظلت مزيده حتى يومنا هذا. وكذلك أجاز فصل الأعداد (ثلاثه وتسعه وما بينهما) عن مئه ، مراعيا فى هذا نوعا من التيسير الإملائى. (راجع ما سبق فى العدد الذى أصدره المجمع ، بعنوان : «البحوث والمحاضرات» ، مؤتمر الدوره التاسعه والعشرين من سنه ١٩٦٣ – ١٩٦٤).

٢- ومما يلحق به كلمه «بضع» ومؤنثها «بضعه» وكذلك كلمه : «نيّف». وفيما يلى البيان : ا – الأفصح والمختار عند بعض المحققين – من بين آراء متعدده – أن كلمه : «بضع» تدل بصيغتها ونصها الحرفى على عدد مبهم ، لا تحديد ولا تعيين فيه. لكنه لا يقل عن ثلاثه ، ولا يزيد على تسعه (أى : أن مدلولها والمراد منها قد يكون : ٣ – أو ٤ – أو ٥ – أو ٦ – أو ٧ – أو ٨ – أو ٩) وإذا ذكرت لا ينصرف الذهن إلى واحد معين دون غيره من هذه الأعدد السبعه ، وإنما يدرك أن المقصود منها مبهم ، يصدق على هذا وينطبق عليه ، كما يصدق وينطبق على كل عدد آخر من بقيه المجموعه العدديه السالفه. ب – تستعمل كلمه : «بضع» استعمال الأعداد المفرده (وهى هنا : ٣ و ٩ وما بينهما) وقد تركب مع كلمه : «عشره» تركيبا مزجيا ، وقد يكون معطوفا عليها «عشرون» أو أحد إخوته من العقود التى تليه (٣٠ – ٤٠ – ٥٠ – ٦٠ – ٧٠ – ٨٠ – ٩٠) ومن الأمثله : جاء بضع فتيات وبضعه غلمان – أقبل بضعه عشر رجلا – غاب بضع وعشرون فتاه. ح – إذا استعملت استعمال الأعداد المفرده السالفه ، أو المعطوف عليها وجب إعرابها بحركات ظاهره على آخرها ، على حسب حاجه الجمله : وإذا ركبت مع كلمه : «عشره» تركيبا مزجيا فالأكثر بناء الكلمتين معا على فتح الجزأين ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجه الجمله ، ويصح الإعراب طبقا للآتى فى ص ٤٨٥ و ٤٩٨. د – فى جميع استعمالاتها السالفه تتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود مؤنثا ، وتلحق آخرها تاء التأنيث إن كان المعدود مذكرا ؛ فيقال : صافحت بضعه رجال – ودّعت بضع فيتيات – قابلت بضعه عشر طالبا ، وبضع عشره طالبه – فى الحفل بضعه وعشرون فتى ، وبضع وعشرون فتاه .. فحكمها فى تأنيث لفظها وتذكيره حكم الأعداد المفرده. (طبقا لما سيجىء فى ص ٥٠٠). أما ما يختص بكلمه : «نيّف» فيتلخص فيما يأتى – وهو يوضح أوجه الفرق بينها وبين «بضع» – – مع ملاحظه أن – لكلمه «نيف» معنى اصطلاحيا آخر ؛ سيجىء هنا فى رقم ٣.) ا – فإنها صيغه تدل بنصها الحرفى على عدد مبهم ، ينطبق على الواحد كما ينطبق على التسعه ، وعلى كل عدد بينهما ، (أى : أن مدلولها العددى يصدق على : ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩) من غير تعيين ولا حصر فى عدد من هذه الأعداد التسعه دون غيره. ب – لفظها مذكر دائما ؛ فلا تلحقه تاء التأنيث مطلقا. ج – لا بد – فى الأشهر – أن تكون صيغتها مسبوقه دائما بعتقد من العقود العدديه : (١٠ – ٢٠ – ٣٠ – ٤٠ – ٥٠ – ٦٠ – ٧٠ – ٨٠ – ٩٠) ولا بد من عطف كلمه : «النيف» على العقد ؛ فيقال : عشره ونيف – عشرون ونيف – ثلاثون ونيف .. وهكذا ، ولا يصح ذكر كلمه «نيف» إلا على أساس أن مدلولها سيزاد على عقد عددى.

أما إعرابه وإعراب ملحقاته السّابقه فبالحركات الظاهره على آخره ، إلا ما كان داخلا فى حكم المثنى أو الجمع ؛ فيعرب إعرابهما ؛ كاثنين ، ومائتين ، وألفين ، ومئات ، وكذا : مئون ، فى بعض الحالات. ومن الأمثله : العصاميّ رجل الدنيا وواحدها - إن اثنين لا يشبعان ؛ طالب علم ، وطالب مال - يقوم المجد الحق على ثلاث دعائم ؛ العلم ، والعمل ، والخلق النبيل - ما أعجب تاريخ الخلفاء الراشدين الأربعه!! - ... وكقوله تعالى : (فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللهِ ، وَاللهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) - أقام العرب فى الأندلس مئات السنين ، قاربت تسعه قرون - وقوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ....)

أما ضبط «الشين» من «عشره» التى من هذا القسم المفرد ففيه لغات ؛ أشهرها : أن العشره إذا كانت داله على معدود مذكر (١) ف «الشين» مفتوحه وإن كانت داله على معدود مؤنث فهى ساكنه ، وقليل من العرب يكسرها فى هذه الصوره.

* * *

٢ - والعدد المركب ، هو : ما تركب تركيبا مزجيّا (٢) من عددين لا فاصل بينهما ، يؤديان معا - بعد تركيبهما وامتزاجهما - معنى واحدا جديدا لم يكن لواحده منهما قبل هذا التركيب. والأولى تسمى : صدر المركب ، والثانيه تسمى : عجزه (٣)

١- مع ملاحظه ما يأتى فى ص ٥٠١ وهو أن لفظ العدد يصح تذكيره وتأنيثه إذا تقدم عليه المعدود أو حذف.

٢- سبق الكلام على كل ما يختص بالمركب المزجى وأنواعه فى الجزء الأول (ص ٢١٢ م ٢٢ باب العلم) وفى الجزء الرابع (ص ٢١٧ باب الممنوع من الصرف).

٣- سيجىء أيضا - فى رقم ١ من هامش ص ٤٨٧ - أن صدر العدد المركب يسمى : «النيف» ومعناه هنا : العدد المحصور بين عقدين ؛ فيشمل الواحد والتسعه وما بينهما مما ينحصر موضعه بين العقدين. وكذا ما ألحق بالمفرد من كلمه «بضع وبضعه». وهو غير كلمه «النيف» المراد منها نصها اللفظى الحرفى ؛ طبقا - - لما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٣ - فلكلمه «النيف» مدلولان مختلفان كما أن عجز المركب يسمى : عقدا ، ومن العقود كلمه : «عشره». وسيجىء الباقى (انظر هامش ص ٤٨٦).

وينحصر هذا القسم فى الأعداد : أحد عشر ، وتسعه عشر ، وما بينهما (أى : ١١ - ١٢ (١) - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩) وما يلحق بهما ... (٢)

وحكمه : بناء آخر الكلمتين معا على الفتح (٣) - فى الأفصح - ، مهما كانت حاجه الجمله إلى مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ؛ ولذا يقال فى إعرابهما : إنهما مبنيتان معا على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجه الجمله. ويستثنى من هذا الحكم حالتان.

الأولى : أن يكون العدد المركب هو «اثنا عشر ، واثنتا عشره» ؛ فإنّ صدرهما وحده يعرب إعراب المثنى ، وعجزهما هو اسم بدل نون المثنى ؛ مبنى على الفتح لا محل له. ومن الأمثله : المتسابقون أحد عشر سبّاحا - إنى رأيت أحد عشر كوكبا - أثنيت على أحد عشر محسنا. «فأحد عشر» فى المثال الأول مبنى على فتح الجزأين معا فى محل رفع خبر ، وفى المثال الثانى مبنى على فتح الجزأين معا فى محل نصب مفعول به ، وفى الثالث مبنى على فتح الجزأين معا فى محل جر بعلى ، وهكذا.

ولو وضعنا عددا مركبا آخر مكان : «أحد عشر» لم يتغير الإعراب. ما عدا «اثنى عشر» ، واثنتى عشره» ، فلهما حكم خاص بهما فى الإعراب - كما قلنا - إذ تعرب : «اثنا واثنتا» إعراب المثنى ، وتعرب كلمه : «عشر وعشره» اسم مبنى على الفتح ، لا محل له بدل نون المثنى : ففى مثل. السنه اثنا عشر شهرا ، واليوم

١- للعدد ١٢ حكم خاص فى إعرابه يخالف حكم الأعداد المركبه ، وسيجىء فى هذه الصفحه.

٢- ويلحق به «بضع وبضعه» طبقا للبيان الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٣.

٣- مما يجب التنبيه له أن المركب المزجى العددى لا بد أن يكون مفتوح الجزأين - فى الأشهر - وقد يكون معربا مضافا على الوجه المبين فى هذه الصفحه وص ٤٩٨ أما غير العددى فقد يكون مفتوحهما أو لا يكون ، على حسب نوعه المبين فى موضعه المشار إليه (فى الحاله الثانيه). ومن المركب المزجى العددى : «إحدى عشره» للمعدود المؤنث ، والكلمتان مبنيتان على فتح الجزأين - أيضا - فى آخرهما. إلا أن الفتح مقدر على آخر الأولى. - كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٠ - و ٥١٣ - هذا ، وأصل المركب العددى كلمتان بينهما واو العطف ؛ أى : أحد وعشر - اثنا وعشر - ثلاثه وعشر ... وهكذا. ثم حذفت الواو وركبت الكلمتان - لإبعاد معنى العطف - تركيبا مزجيا ، ليؤديا معا معنى واحدا جديدا لم تنفرد به واحده.

اثنتا عشره ساعه - نقول : «اثنا واثنتا» خبر مرفوع بالألف فيهما. وكلمه : «عشر وعشره» بدل النون التى تكون فى المثنى الأصلى ، مبنيتان على الفتح لا محل لهما. وفى مثل قضيت اثنى عشر شهرا واثنتى عشره ساعه فى رحله علميه - نقول : «اثنى واثنتى» ، مفعول منصوب بالياء. «عشر ، وعشره» مبنيتان على الفتح لا محل لهما ؛ لأنهما بدل النون التى تكون فى المثنى الأصلى ...

وفى مثل : انتفعت باثنى عشر كتابا ، واستمعت إلى اثنتى عشره محاضره ... نعرب : «اثنى واثنتى» مجروره ، وعلامه جرها الياء ، و «عشر وعشره» بدل النون. مبنيتان على الفتح ولا محل لهما.

وتضبط «الشين» فى كلمه : «عشره» المركبه كضبطها فى المفرده ؛ فتفتح - فى أشهر اللغات - إن كان المعدود مذكرا ، وتسكن إن كان مؤنثا. فضبط «الشين» لا يختلف فى إفراد ولا تركيب ، إن اقتصرنا على الأشهر بين لغات متعدده.

الثانيه : أن يكون العدد المركب غير اثنى واثنتى - مضافا ؛ فيصح بناؤه على فتح الجزأين مع إضافته ، كما يصح إعراب عجزه على حسب حاله الجمله مع ترك صدره مفتوحا فى كل الحالات ؛ فكأن الجزأين فى هذه الصوره كلمه واحده ، يجرى الإعراب على آخرها فى كل الأحوال ، دون أن تتغير الفتحه التى فى شطرها الأول - وسيجىء هذا موضحا بعد (١) -.

* * *

٣ - العدد العقد (٢) : ينحصر اصطلاحا فى الألفاظ : عشرين - ثلاثين -

---

١- فى : «ه» من ص ٤٩٨.

٢- ويسميه بعض النحاه بالعدد المفرد ؛ أى : الخالى من الإضافه والتركيب. ولكن تسميته بالعقد أفضل - كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٢ - والأصل اللغوى العام للعقد الحسابى هو : العدد يكون على رأس تسعه أعداد قبله من نوع واحد ؛ (مفرده أو غير مفرده) ، أى : العدد الذى يكمل به ما قبله عشره متماثله النوع. فيصدق على ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ و ... كما يصدق على ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ ، ٤٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ .. وهكذا من كل ما يتم عشره. غير أن المقصود بالعقد هنا معنى اصطلاحى ، يقتصر على أعداد محصوره لها حكم خاص بها ؛ هى تلك العقود التى تبدأ بعشره وتنتهى بتسعين ، (أى : ١٠ - ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ، ولكن العقد «عشره» لا يشترك مع البواقى فى حكمها النحوى. ولهذا لا يعد فيها من هذه الناحيه ، ولا يذكر معها ، برغم تسميته عقدا ، وكل واحد من البواقى يدخل فى هذا النوع المسمى نحويا : «باسم الجمع». ولكنه يعرب إعراب جمع - - المذكر السالم ، ويلحق به فى ناحيه الإعراب ، دون أن يكون جمع مذكر سالما حقيقيا. وإنما كانت هذه العقود أسماء جمع وليست جمع مذكر سالما حقيقيا لأنها تدل على ما يدل عليه هذا الجمع ، ولكن ليس لكل منها مفرد من لفظه. ولا يصح أن يقال إن لكل منها مفردا من لفظه ؛ فمفرد عشرين هو عشر ، ومفرد ثلاثين هو ثلاثه ... لا يصح أن يقال هذا لما يترتب عليه من فساد تام أوضحنا بعض نواحيه (فى ج ١ م ١١ ص ١٣٥ عند الكلام على الملحق بجمع المذكر السالم) ملخصه : أنه لا يقال ذلك لئلا يلزم عليه صحه إطلاق عشرين على ثلاثين وإطلاق ثلاثين على تسعه .. وهكذا ؛ ذلك لأن أقل الجمع النحوى - لا اللغوى - ثلاثه من مفرده. فلو كان مفرد العشرين هو : عشر ، لكانت عشرون صادقه على (٣* ١٠) أى : ثلاث عشرات على الأقل

، ومجموعها يساوى ثلاثين. ولو كان مفرد الثلاثين هو ثلاث لكانت الثلاثون صادقه على (٣* ٣) أى : على ٩. وهكذا مما هو ظاهر الفساد.

أربعين - خمسين - ستّين - سبعين - ثمانين - تسعين.

وحكم هذه العقود أنها تعرب إعراب جمع المذكر السالم فى جميع أحوالها ؛ لأنها ملحقه به ؛ إذ هى اسم جمع مذكر ، وليست جمع مذكر حقيقيّا. ومن الأمثله قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ،) وقوله تعالى : (وَواعَدْنا مُوسى ثَلاثِينَ لَيْلَةً ، وَأَتْمَمْناها بِعَشْرٍ ؛ فَتَمَّ مِيقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)، وقوله تعالى : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنا نُوحاً إِلى قَوْمِهِ ؛ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ ، إِلَّا خَمْسِينَ عاماً .....) وهكذا ... فحيثما توجد كلمه من ألفاظ العقود فإنه يتحتم إعرابها إعراب جمع المذكر ، مهما اختلف موقعها الإعرابى.

* * *

٤ - العدد المعطوف : وينحصر بين عقدين من العقود الاصطلاحيه السالفه ؛ كالأعداد المحصوره بين عشرين وثلاثين ، أو : بين ثلاثين وأربعين ، أو : بين أربعين وخمسين ، وهكذا ... وكل عدد محصور بين عقدين على الوجه السالف لا بد أن يشتمل على معطوف ، ومعطوف عليه ، وأداه عطف (واو) ، ومنه : واحد وعشرون - اثنان وعشرون ، ثلاثه وعشرون ... أربعه وثلاثون ... ، خمسه وأربعون ... سته وخمسون ... سبعه وستون ... ثمانيه وسبعون ... ومن هذه الأمثله يتبين أن المعطوف لا بد أن يكون من نوع العقود ، وأن المعطوف عليه - ويسمى النّيف (١) - لا بد أن يكون من نوع المفرد (أى : المضاف) ، أو ما ألحق به من كلمه بضع وبضعه - وأن أداه العطف هى الواو (٢) ، دون غيرها.

١- النيف هنا : العدد الذى بين عقدين. كما فى رقم «٣» من هامش ص ٤٨٤ - وهذا غير المراد من لفظه «النيف» بصيغتها التى سبق الكلام عليها فى هامش تلك الصفحه.

٢- كما فى ٣ من ص ٥١٢.

وحكم هذا القسم أنّ المعطوف عليه ، (وهو المفرد ، المسمى : بالنّيف) لا بد أن يتقدم دائما ، وأن يعرب على حسب الجمله مع خضوعه لحكم إعراب نوعه المفرد الذى سبق فى القسم الأول - (فيعرب فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ ، أو خبرا ، أو غير هذا على حسب السياق ، ويكون إعرابه بحركات ظاهره على آخره ، إلا ما كان منه دالا على تثنيه ؛ فيعرب إعراب المثنى) - وأن المعطوف - ويكون بالواو خاصه - يتبعه فى الإعراب ، ولكن بالحروف التى يعرب بها جمع المذكر السالم. ففى مثل : الحاضرون واحد وعشرون ... تعرب كلمه «واحد» خبرا مرفوعا ، والواو حرف عطف - (عشرون) معطوف على : «واحد» مرفوعه بالواو. ونقول : كان الحاضرون واحدا وعشرين ... وأنست بواحد وعشرين ... وهكذا سائر الأعداد المعطوفه. إلا إن كان المعطوف عليه هو ، «اثنان واثنتان» ؛ فيعربان كالمثنى ؛ نحو : الحاضرون اثنان وعشرون رجلا - كان الحاضرون اثنين وعشرين رجلا - أنست باثنين وعشرين رجلا - أو : كانت الحاضرات اثنتين وعشرين ؛ فاثنان واثنتان ، إما مرفوعه بالألف ، وإما منصوبه أو مجروره بالياء ... فى جميع حالات الأعداد المعطوفه ...

المسأله ۱۶۴ : تمييز العدد

العدد لفظ مبهم ، لا يوضح بنفسه المراد منه ، ولا يعين نوع مدلوله ومعدوده ؛ فمن يسمع كلمه مثل : ثلاثه ، أو أربعه ، أو خمسه ... أو غيرها من ألفاظ العدد - لا يمكن أن يدرك النوع المقصود من هذا العدد ولا أن يميزه من بين الأنواع الكثره المحتمله. أهو ثلاثه كتب ، أم أقلام ، أم أيّام ، أم دراهم ، أم دنانير ... أم غيرها من مئات الأشياء الأخرى ... فلو قلنا : ثلاثه كتب ، أو أربعه أيام ، أو خمسه شهور ... أو ... لزال الإبهام ، وانكشف الغموض عن مدلول العدد ، وصار المراد واضحا ؛ بفضل الكلمه التى جاءت ؛ فبينت نوعه ، وميزته من غيره ، أى : أنها عينت المعدود بعد أن كان مبهما مجهولا ؛ ولذا يسميها النحاه : «تمييز العدد» - سواء أكانت منصوبه أم مجروره على التفصيل الذى سنعرفه - وهذا معنى قولهم : العدد مبهم يزيل إبهامه التمييز ، (أى : المعدود).

ولهذا التمييز أحكام تختلف باختلاف أقسام العدد :

(ا) فالأعداد المفرده (۱) التى عرفناها ثلاثه أنواع :

نوع لا يستعمل مع تمييز له - وهو واحد ، واثنان ؛ فلا يقال : جاء واحد ضيف ، ولا أقبل اثنا ضيفين ؛ ولا نحو هذا ؛ لأن ذكر التمييز (ضيف ... ضيفين ..) مباشره يغنى عن ذكر العدد قبله ، إذ يبين النوع مع الدلاله على الوحده ، أو على الزوجيه المحدده باثنين ؛ فلا حاجه إلى العدد قبله ، ولا فائده منه. وقد يضاف هذا النوع لغرض آخر سنعرفه (۲).

ونوع يحتاج إلى تمييز مفرد مجرور بالإضافه وهو لفظ : مائه ، وألف ، ومثناهما ، وجمعهما. (فالمراد هو جنس المائه والألف (۳) ...) ومن الأمثله قوله تعالى :

۱- وهى التى قد تسمى «مضافه» على اعتبار أن أكثرها مضاف ؛ وهو ثلاثه وعشره وما بينهما ، وما ألحق بها مثل كلمه : مائه وألف ، وبضع وبضعه ؛ طبقا للبيان السابق عنهما فى ص رقم ۲ من هامش ۴۸۳ دون العددين : ۱ و ۲ - مما سبقت له الإشاره فى رقم ۲ من هامش ص ۴۸۲ - والتسميه غير دقيقه.

۲- فى «ا» من ص ۴۹۶. وانظر ص ۵۱۴.

۳- انظر ما يتصل بهذا فى «ب» ص ۴۹۶.

(مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنابِلَ ، فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ. وَاللهُ يُضاعِفُ لِمَنْ يَشاءُ) - يبلغ ارتفاع هرم الجيزه الأكبر نحو مائتى ذراع ، (١) وكقولهم عند رؤيه أشباح بعيده : هذه مئو رجل ، أو مئات رجل - وقوله تعالى : (وَإِنَّ يَوْماً عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ) - حرّاس المدينه ألفا حارس ، وجيشها تسعه آلاف جندىّ.

ولا يصح الفصل بين هذا النوع وتمييزه فى حاله الاختيار.

ونوع يحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافه متصل به - أيضا - ويكون فى الأغلب جمع تكسير للقلّه (٢) ، وهذا النوع هو : ثلاثه ، وعشره ، وما بينهما ، وكذا كلمه : بضع وبضعه الملحقتين به - طبقا لما تقدم (٣) عنهما ؛ نحو الصيف ثلاثه أشهر - قضيت خمسه أيام فى الريف - وقوله تعالى : (وَأَمَّا عادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ (٤) عاتِيَةٍ. سَخَّرَها عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيالٍ وَثَمانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً) (٥) ... و ... فالأصل فى تمييز هذا النوع من المفرد أن يستوفى أربعه أمور مجتمعه ؛ هى : أن يكون جمعا - للتكسير - مفيدا للقله - مجرورا بالإضافه المباشره (الخاليه من الفصل). وكل واحد من هذه الأربعه يحتاج إلى مزيد بيان وتفصيل :

١ - فأما كون التمييز جمعا فهو الأعم الأغلب ، ليتطابق المعدود والعدد فى الدلاله على التعدد الكثير. ويجب - فى الأغلب - إضافه العدد إلى مفرد إن كان التمييز هو لفظ : «مائه» (٦) ، نحو : ثلاثمائه رجل - أربعمائه كتاب - خمسمائه قلم ... أو كان العدد مضافا إلى مستحقه ملكا أو انتسابا على حاله من الحالات ؛ فتكون الإضافه لبيان أن العدد مملوك للمضاف إليه ، أو منسوب إليه بوجه من وجوه التملك أو

١- أى : نحو (١٣٦ مترا) بعد النقص الذى أصاب قمته ، ويقدر ، بنحو : سبعه أمتار

٢- جمع التكسير - كما سيأتى فى بابه ص ٥٧٩ - نوعان ، جمع تكسير للقله ، وهو ما كان دالا على أفراد لا تقل عن ثلاثه ولا تزيد على عشره. وله أوزان خاصه ، ومنها أفعله ، وأفعال ، وفعله وأفعل. نحو : أجهزه ، وأنهار ، وصبيه ، وأعين. وجمع تكسير للكثره ويدل على عدد لا يقل عن ثلاثه وقد يزيد على العشره بالإيضاح الذى سيجىء فى بابه. وأوزانه كثيره ...

٣- فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٣.

٤- شديده الصوت ، أو شديده البرد.

٥- متتابعه.

٦- انظر ما يختص بطريقه كتابه «مئه» فى رقم ١ من هامش ص ٤٨٣.

النسبه التی تستفاد من الإضافه (۱) ؛ نحو : هذه خمسه محمود ، وتلك سبعه علیّ ... فقد تعرّف المضاف بالمضاف إلیه ، وتمیز به ؛ فلا یحتاج إلی تمییز ، ولهذا لا یعتبر المضاف إلیه المذکور تمییزا ؛ لأن العدد استغنی عن التمییز ، واحتاج لمضاف إلیه یحقق غرضا آخر.

وقد یغنی عن الجمع ما یدل علی الجمعیه ، ولو لم یسمّ جمعا فی اصطلاح النحاه ؛ کقوم ، ورهط (۲) ، وغیرهما من أسماء الجموع ؛ وکنحل وبقر ، من أسماء الأجناس. والغالب فی هذین النوعین أن یکونا مجرورین بالحرف «من» مع ظهوره فی الکلام ، نحو : ثلاثه من القوم فازوا ، وأربعه من الرهط تقدموا ، وخمسه من النحل جمعت العسل ، وسته من البقر جلبت الغنی لصاحبها. أما جرهما بالإضافه فالأحسن الاقتصار فیه علی المسموع ومنه قوله تعالی : (وَکانَ فِی الْمَدِینَهِ تِسْعَهُ رَهْطٍ) وقوله علیه السّلام : «لیس فیما دون خمس ذود (۳) صدقه» (۴).

۲ - وأما کونه للتکسیر فهو الأکثر ورودا فی الکلام الفصیح. ویجوز أن یکون جمعا للتصحیح (۵) مناسبا ، إذا لم یکن للکلمه جمع مستعمل للتکسیر ؛ نحو : خمس صلوات ، وسبع سنین. أو کان لها جمع تکسیر مستعمل ولکن یعدل عنه إلی التصحیح لمجاورته ما أهمل تکسیره فی الکلام ؛ نحو : سبع سنبلات ؛ فإنه مجاور فی الآیه الکریمه لسبع بقرات ، فی قوله تعالی : (وَقالَ الْمَلِکُ إِنِّی أَری سَبْعَ بَقَراتٍ سِمانٍ یَأْکُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجافٌ (۶) ، وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ ، وَأُخَرَ یابِساتٍ)، فقال لمراعاه التنسیق : «سبع سنبلات» ، بدل «سنابل» ؛ لمناسبه «بقرات» التی ترک جمع تکسیرها فی الآیه. أو یکون لها جمع تکسیر

۱- کما سیجیء فی الزیاده ص ۴۹۶ وص ۵۱۴.

۲- عدد من الرجال - خاصه - لا یزید علی عشره فی الغالب ، وهو اسم جمع (أی : لا واحد له من لفظه ، مع دلالته علی معنی الجمع).

۳- الذود : مؤنث ، وهو عدد من الإبل لا یقل عن ثلاثه ، ولا یزیده علی عشره. ولفظه اسم جمع ، لا یجیء منه واحد.

۴- انظر «ج» من ص ۵۰۶.

۵- هو جمع المذکر السالم ، وجمع المؤنث السالم.

۶- نحیفات ، هزیلات. (المفرد : أعجف ، وعجفاء. یقال ثور أعجف ، وثیران عجاف ، وبقره عجفاء ، وبقرات عجاف).

ولكنه قليل الاستعمال ، نحو : ثلاث سعادات ، فهو أحسن من ثلاث سعائد.

ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يقع جمع التصحيح المشتق تمييزا للعدد فى مثل : هنا ثلاثه صالحين وأربعه زاهدين ؛ بالإضافه. والأحسن عدم الإضافه ، وإعراب هذا الجمع نعتا ، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكره بشرط إدخال التغيير اللازم لصحه كل إعراب ؛ وبذا يسلم من الضعف.

ومع أن مدلول جمع التكسير الذى للقله هو مدلول جمعى التصحيح عند سيبويه (١) - نجد كثره النحاه لا ترتضى التمييز بجمعى التصحيح.

٣ - وأما أنه للقله فمراعاه للمأثور الأفصح الذى يدل على أن الكلمه التى لها جمعان جمع كثره وجمع قله - يكون تمييز العدد بجمع قلتها هو الأعم الأغلب ، فإن لم يوجد لها إلا جمع كثره صحّ التمييز به بغير ضعف.

٤ - وأما جره بالإضافه فهو الأعم الأكثر أيضا ، ويحدث تخفيفا فى العدد بحذف التنوين منه ؛ لإضافته. ولا يصح الفصل بينه وبين العدد إلا بما يصح الفصل به بين المتضايفين (٢).

وإنما يجب جرّ التمييز بشرط تأخره وإعرابه تمييزا. فلو تقدم التمييز على العدد لوجب إعرابه على حسب حاجه الجمله ، وإعراب العدد نعتا مؤولا له (٣) ، ففى مثل : عندى ثلاثه كتب ، بجر «كتب» ، بالإضافه - نقول : عندى كتب ثلاثه برفعها. ولو تأخر وأريد لداع معنوى إعرابه عطف بيان إن كان جامدا - كالأغلب فى عطف البيان - أو نعتا مؤولا بالمشتق أيضا ، لوجب أن يكون تابعا فى إعرابه للعدد ؛ نحو : عندى ثلاثه أثواب ، فأثواب : عطف بيان ، أو نعت مؤول بمعنى : مسماه بأثواب.

هذا ، ويصح فى الأعداد المفرده (٣ و ١٠ وما بينهما) ، أن تضاف إلى ضمير المعدود ، ولا تحتاج لغيره ، نحو : مررت بالأصدقاء ثلاثتهم ، ... أو :

١- فى ص ٥٧٩ و ٥٨٢ ما يوضح الحكم ويفصله.

٢- سبق بيانه فى آخر باب الإضافه (ج ٣).

٣- يؤول النعت هنا لجموده. ويجوز إعرابه بدلا أو عطف بيان إن كان المعنى عليهما. دون النعت ، (كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥٠٩).

خمستهم ... أو : سبعتهم ... بنصب العدد على الحال المؤوله ؛ أى : مثلّثا إياهم ، أو : مخمّسا ، أو : مسبعا ... وهكذا. ويجوز إتباع العدد لما قبله ؛ فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيدا معنويا ؛ بمعنى : جميعهم ، مع ضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد (١) ، والصحيح أن هذا ليس مقصورا على الأعداد المفرده ؛ بل يسرى على المركبه أيضا - كما سيجىء - نحو : جاء القوم خمسه عشرهم ، بالبناء على فتح الجزأين فى محل رفع هنا أو فى محل غير الرفع فى تركيب آخر ، على حسب المؤكّد.

وجدير بالملاحظه أن العامل فى التمييز المجرور بالإضافه هو العدد المبهم (أى : المضاف) الذى جاء التمييز لإيضاحه وإزاله إبهامه ، ولا بد من تقديم هذا العامل على تمييزه.

(ب) وباقى أقسام العدد (وهو : المركب ، والعقود الاصطلاحيه ، والمعطوف ، - وكذا ما ألحق بالمركب والمعطوف عليه من كلمتى : بضع وبضعه -) (٢) يحتاج إلى تمييز (٣) مفرد ، منصوب غير مفصول من العدد بفاصل ، نحو : (إنى رأيت أحد عشر كوكبا) - (إن عده الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) - (إن يكن منكم عشرون (٤) صابرون يغلبوا مائتين) - (ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا ، حملته أمه كرها ، ووضعته كرها. وحمله وفصاله ثلاثون شهرا. حتى إذا بلغ أشدّه ، وبلغ أربعين سنه ، قال ربّ أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت علىّ وعلى والدىّ ...) - قال أحد الشعراء : هاجنى منظر شائق ؛ فلم أغادر مكانى حتى فاض خاطرى بخمسه وأربعين بيتا فى وصفه ، لم أقض فيها أكثر من ضحوه. وأزعجنى نعىّ صديق لى ، فانهمر لسانى برثائه ، وأنشأت قصيده بلغت اثنين وخمسين بيتا لم أقطع فيها أكثر من بضع ساعات ، ثم أكملتها بعد ذلك تسعه وسبعين بيتا ...

ولا بد فى جميع حالات التمييز المنصوب أن يتأخر عن عامله الفعل أو ما يشبهه

١- سبقت الإشاره لهذا الحكم فى ج ٢ باب الحال م ٨٤ ص ٢٩٧ وفى ج ٣ باب التوكيد م ١١٦ ص ٤١٣.

٢- طبقا للبيان الذى سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٣.

٣- وقد يستغنى عن التمييز مطلقا لداع بلاغى - كما هنا ، وكما سيجىء فى ص ٤٩٦ و ٥١٤ -.

٤- وقد يستغنى عن التمييز مطلقا لداع بلاغى - كما هنا ، وكما سيجىء فى ص ٤٩٦ و ٥١٤ -.

وقد أشرنا - قريبا - إلى أنه يجوز فى العدد المركب ما جاز فى العدد المفرد من الإضافه لضمير المعدود ... بالتفصيل السّالف.

«ملاحظه» إذا نعت تمييز العدد المركب ، أو العقد ، أو المعطوف ، جاز فى هذا النعت أن يكون مفردا مراعاه للفظ المنعوت (وهو التمييز) وجاز أن يكون جمعا مراعاه لمعناه ، نحو : هنا أربعه عشر خبيرا عالما ، أو علماء - وعشرون طالبا ذكيّا ، أو أذكياء - وخمسه وعشرون كاتبا ماهرا ، أو ماهرين ... وهكذا. ومراعاه اللفظ أكثر. ومثل النعت غيره من بقيه التوابع (١).

* * *

فملخص الكلام على العدد من ناحيه تمييزه هو - فى الأغلب - :

(واحد واثنان : لا يحتاجان لتمييز) - (ثلاثه وعشره وما بينهما ، وكذا بضع وبضعه ، تحتاج لجمع تكسير للقله ، مجرور بالإضافه ، وقد تضاف لضمير المعدود) - (جنس المائه ، والألف : يحتاج إلى مفرد مجرور) - (ما عدا ذلك ؛ يحتاج لمفرد منصوب ... (٢))

١- كما سيجىء فى «ب» من ص ۴۹۶.

٢- فى تأنيث العدد المركب يقول ابن مالك : وأحد اذكر وصلنه بعشر مركّبا ؛ قاصد معدود ذكر - ۴ وقل لدى التأنيث إحدى عشره والشّين فيها عن تميم كسره - ۵ يريد : أن «عشره» إذا ركبت مع «إحدى» وجب مطابقه «العشره» لها فى التأنيث ، وأن «عشره» المؤنثه ، تسكن «شينها» فى أشهر اللغات ، وتميم تجيز الكسر أيضا. ثم أراد أن يبين عموم الحكم الخاص «بعشره» من ناحيه تأنيثها مطابقه للمعدود ، وأن هذا ليس مقصورا على «إحدى» ، فقال : ومع غير أحد وإحدى ما معهما فعلت ، فافعل قصدا - ۶ (الفاء التى فى صدر «افعل» زائده). والتقدير : وافعل قصدا مع غير أحد وإحدى ما فعلت معهما ، حيث أنثت عشره مع «إحدى» المؤنثه ، وذكرتها مع «أحد» المذكر. أى : راع المطابقه فى التذكير والتأنيث مع غيرهما من الأعداد التى تركب مع العشره كما راعيته مع : «أحد وإحدى» وزاد الأمر إيضاحا بالنص عليه مع ثلاثه وتسعه وما بينهما ؛ فقال : ولثلاثه وتسعه وما بينهما إن ركّبا ما قدّما - ٧ وبالنص عليه أيضا فى اثنى واثنتى حيث يقول : وأول عشره اثنتى ، وعشرا اثنى إذا أنثى تشا ، أو ذكرا - ٨ يريد اتبع المؤنثه (أى : اذكر بعدها) كلمه : «عشره» المؤنثه. واذكر كلمه : «عشر» المذكره بعد «اثنى» المذكره ، ثم بين : أن «اثنى واثنتى» يعربان إعراب المثنى عند تركيبهما كما كانا قبل - - التركيب ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء. وأما غيرهما فالجزءان المركبان مبنيان على الفتح فى القول المألوف ؛ أى : الشائع. يقول : و «اليا» لغير الرفع ، وارفع بالألف والفتح فى جزأى سواهما ألف - ٩ ثم انتقل إلى حكم تمييز العقود فقال : وميّز العشرين للتسعينا بواحد كأربعين حينا - ١٠ (الحين : الوقت -) ثم إلى تمييز المركب مباشره وأنه مثل تمييز العشرين. فقال : وميّزوا مركّبا بمثل ما ميّز : «عشرون» ؛ فسوّ بينهما - ١١

زياده وتفصيل :

(ا) قد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود ، ولحقيقته الذاتيه ؛ فيضاف إلى مستحق المعدود (ومن المفرد : واحد ، ومؤنثه : واحده وحاديه ، وإحدى ... ومنه : اثنان ، ومؤنثه : ثنتان واثنتان ، ومنه ثلاثه وعشره وما بينهما ويلحق به جنس المائه والألف ...) لعدم الحاجه إلى ذكر التمييز استغناء عنه ، وطلبا لمضاف إليه يحقق غرضا لا يحققه التمييز ؛ هو الدلاله على أن العدد مملوك أو منتسب للمضاف إليه ، أو مرتبط به بنوع من أنواع الصله والارتباط التى تحدثها الإضافه الجديده ، والتى لا تبين نوعا ، ولا ذاتا (١) ، وإنما تبين استحقاق المضاف إليه للمضاف بوجه من وجوه الاستحقاق (٢) ومن الأمثله: واحد قومه من لا يعول فى الدنيا على أحد - واحده قومها من رفعت شأن بلدها فى مجال التربيه والأمومه. وكأن يقال فى كتابين لمحمد : هذان اثنا محمد. وفى فتاتين من القاهره : هاتان اثنتا القاهره ، أو ثنتا القاهره. وفى دراهم لمحمود وعلىّ : هذه سبعه محمود ، وتسعه علىّ ...

أما بقيه أقسام العدد فيستغنى عن التمييز نوعان منها : كما سيجىء فى «٥».

(ب) قلنا (٣) : إن المراد بالمائه والألف هو جنسهما الشامل لمفردهما ، ولمثناهما ، ولجمعهما ... هذه الدلاله على الجمعيه قد تكون بصيغه الجمع المباشر المتحقق فى لفظهما ؛ نحو : هذه مئو رجل تقود أربعه آلاف جندى. وقد تكون «الجمعيه» غير مباشره ؛ بأن تكون صيغه المائه : «مضافا إليه» يكتسب معنى الجمعيه من «المضاف» بشرط أن يكون هذا المضاف ثلاثه ، أو تسعه ، أو عددا بينهما ؛ نحو : قضى الرّحاله ثلاثمائه يوم فى الصحراء ، قطع فيها تسعمائه ميل.

١- سبقت الإشاره لهذا فى ١ من ص ٤٩٠.

٢- لأن من يقول : هذه «خمسه محمود» يكون عارفا «محمودا وخمسته» حتما : فلا تحتاج لتمييز وإذا قلت : «هذه عشروك» فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبه إليه ، ولا تقولها إلا لمن يعرف هذا ، كما أنك لا تقول : «كتاب حامد» إلا لمن يعرفهما نوع معرفه.

٣- فى «ا» من ص ٤٨٩.

وقد تكون أيضا بوقوع المائه والألف تمييزا منصوبا مضافا ، والعدد هو : «أحد عشر» أو غيره من الأعداد المركبه ، نحو : فى المكتبه أحد عشر مائه كتاب ، واثنتا عشره ألف مخطوطه. ومن الجائز فى هذين النوعين الأخيرين اعتبار المائه والألف مفردين ؛ اعتمادا على أن لفظهما الصريح مفرد ، مجرد من علامه تثنيه أو جمع ، وأن اعتبارهما غير مفردين راجع للعدد المركب المذكور قبلهما ، وهو لفظ مستقل عنهما ، ولكنه احتاج إليهما ليكونا تمييزين له. فاعتبار المائه والألف مفردين راجع لمراعاه مادتهما وصيغتهما اللفظيه وحدها ، واعتبارهما غير مفردين راجع لمراعاتهما مع اسم العدد. ولن يترتب على الاعتبارين خلاف يمس تمييزهما مباشره. وإنما الخلاف فى توابع تمييزهما ؛ كالنعت مثلا ؛ أيكون مفردا تبعا للفظ تمييزهما المنعوت ، أم جمعا تبعا لمعناه؟ الأمران جائزان فى كل التوابع. ولكن الأحسن والأكثر هو مراعاه اللفظ ؛ بأن يكون تابع تمييزهما مطابقا له فى إفراده. ويسرى الحكم السالف أيضا على تمييز العقود والأعداد المعطوفه كما سبق (١).

(ح) يصلح الألف تمييزا لكل أقسام العدد الأربعه (المفرد ، غير الواحد والاثنين - والمركب - والعقد - والمعطوف). أما المائه فلا تصلح تمييزا إلا للثّلاث والتسعه وما بينهما ، وإلا للأعداد المركبه ، مثل : ثلاثمائه ... خمسمائه ... إحدى عشره مائه ... خمس عشره مائه .. ولا تكون تمييزا للعقود ، ولا للأعداد المعطوفه. وإذا وقع لفظ «مائه» تمييزا للثلاثه أو التسعه أو ما بينهما فالأغلب الذى يقتصر عليه هو إفراده.

(د) من الشاذ تمييز المائه - وجنسها - بمفرد منصوب ؛ كقول الشاعر :

إذا عاش الفتى مائتين عاما

فقد ذهب اللذاذه والفتاء

ومن القليل تمييزها بجمع مجرور ؛ كقراءه من قرأ قوله تعالى : (وَلَبِثُوا فِى كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) على اعتبار «مائه» مضاف و «سنين» مضاف إليه. أما من ينون : «مائه» فإنه يجعل كلمه : «سنين» بدلا أو عطف بيان من «ثلاث» المضافه إلى مائه. لا تمييزا - لئلا يكون التمييز هنا شاذّا من وجهين ؛ هما : وقوعه جمعا ، ونصبه.

١- فى ص ٤٩٤.

(ه) ما صح فى الأعداد المفرده من استغنائها عن التمييز أحيانا - كما تقدم فى «ا» - يصح فى قسمين آخرين ؛ هما : المركب - (ما عدا اثنى عشر ، واثنتى عشره) - والعقود ، فيصح حذف التمييز حين لا يتعلق الغرض بذكره. ومن حالات الاستغناء عنه أن يضاف العدد إلى شىء يستحقه ؛ بأن يكون العدد مملوكا للمضاف إليه ، أو منتسبا له بصله من الصلات المستفاده من الإضافه الداله على الاستحقاق ، لا على بيان نوع المعدود. كأن يكون لمحمود خمسه عشر درهما فنقول : هذه خمسه عشر محمود ، وكأن يكون لغرف البيت عشرون مفتاحا ؛ فنقول : هذه عشرو البيت ...

وإذا أضيف العدد المركب - (غير اثنى عشر ، واثنتى عشره) - ففى إعرابه لغات (١) ... أشهرها وأحقها بالاقتصار عليه لغتان (٢) :

الأولى : أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين فى جميع مواقعه الإعرابيه ، ولا مانع من اجتماع البناء والإضافه هنا ؛ تقول : خمسه عشر محمد عندى - إن خمسه عشر محمد عندى - حافظت على خمسه عشر محمد ؛ بالبناء ، على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاله الجمله.

الثانيه : ترك الجزء الأول مفتوحا فى كل الحالات كما كان ، وإجراء الحركات الإعرابيه على الجزء الثانى ؛ باعتبار الجزأين بمنزله كلمه واحده ذات شطرين ، يجرى الإعراب على الثانى منهما مع ترك الأول على حاله ، دون أن تتغير الفتحه التى فى آخره ، فيكون الثانى معربا ؛ مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، على حسب موقعه من الجمله ؛ ولا يكون مبنيّا ؛ تقول : خمسه عشر محمد عندى - إن خمسه عشر محمد عندى - (و «خمسه عشر» هنا : اسم «إن» ، منصوبه مباشره ، وليست مبنيه على فتح الجزأين) - حافظت على خمسه عشر محمد. فخمسه عشر فى الأمثله الثلاثه غير مبنيه ؛ فهى بشطريها فى الأول مبتدأ مرفوع مباشره ، وفى الثانى اسم «إن» منصوب مباشره - وفى الثالث مجرور مباشره. وما عدا هذين الرأيين ضعيف يحسن إهماله ؛ ومنه : إضافه صدر المركب إلى عجزه المضاف إلى مستحق المعدود ، نحو :

١- أما إعراب العقود فكجمع المذكر السالم ؛ فلا تتأثر عند إضافتها إلا بحذف النون.

٢- سبقت الإشاره لهما فى ص ٤٨٥.

هذه خمسه عشر محمد ، وشاهدت خمسه عشر محمد ، واحتفيت بخمسه عشر محمد .. ومنه إضافه صدر المركب إلى عجزه من غير إضافه العجز إلى شيء ؛ نحو : هذه سبعه عشر (١) ...

(و) لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه فى غير الضروره الشعريه.

١- وإلى بعض هذه الآراء يشير ابن مالك بقوله : وإن أضيف عدد مركب يبق البنا. وعجز «قد يعرب» - ١٢

المسأله ۱۶۵ : تذكير العدد وتأنيثه

عرفنا الأقسام الاصطلاحيه للعدد ؛ وأنها أربعه : (مفرد - مركب - عقد - معطوف).

الأول : تذكير الأعداد المفرده وتأنيثها ، ويتلخص فى :

۱ - أن الواحد والاثنين يذكّران مباشره بغير حاجه إلى معدود بعدهما ، أى : أن صيغتهما العدديه تذكر أو تؤنث ؛ طبقا لمدلولها ، وللمقصود منها. دون أن يكون معهما معدود (تمييز) ؛ إذ لا يصح ذكر تمييز لهما - كما عرفنا (۱) - ومن الأمثله قوله تعالى : (قُلِ اللهُ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ. وَهُوَ الْواحِدُ الْقَهَّارُ)، وقوله تعالى : (يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَهٍ ،) وقوله تعالى : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ ؛ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثانِيَ اثْنَيْنِ ...) وقوله تعالى : (قالُوا : رَبَّنا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ ، وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ.)

۲ - وأن «مائه» و «ألفا» وجنسهما ثابته على حالتها اللفظيه ، تأنيثا فى «مائه» ، وتذكيرا فى «ألف» مع أنهما يحتاجان إلى تمييز مفرد مجرور غالبا. وهذا التمييز قد يكون مذكرا أو مؤنثا على حسب الدواعى المعنويه ؛ نحو : جاء مائه رجل - جاءت مائه فتاه - حضر ألف جندى - حضر ألف طالبه. أى : أن صيغه لفظهما لا تخرج عما وضعت له فى الأصل ؛ فكلمه : «مائه» ملازمه للتأنيث اللفظى فى كل استعمالاتها هى ومضاعفاتها ، وكلمه «ألف» ملازمه للتذكير اللفظى دائما هى ومضاعفاتها ، فمادتهما الهجائيه ثابته لا يدخل عليها تغيير من هذه الناحيه ، إلا عند إلحاق المائه بجمع (۲) المذكر السالم.

۳ - وأن ثلاثه ، وعشره ، وما بينهما - وكذلك كلمه : بضع وبضعه (۳) -

---

۱- فى ص ۴۸۹.

۲- عند إلحاق المائه بجمع المذكر السالم يقال فيها : «مئون ومئين».

۳- وهى ملحقه بهما - طبقا لما سبق فى رقم ۲ من هامش ص ۴۸۳ -

تلحقها تاء التأنيث إن كان المعدود (التمييز) مذكرا ، وتتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود (التمييز) مؤنثا. فالعدد فى هذا القسم مخالف للمعدود تذكيرا وتأنيثا.

ويشترط لتحقق هذه المخالفه شرطان ؛ أن يكون المعدود مذكورا فى الكلام ، وأن يكون متأخرا عن اسم العدد ، نحو : ثلاث عيون - أربعه قلوب - خمس أصابع - سته رءوس - سبع رقاب - ثمانيه (١) جلود - تسع أقدام - عشره ظهور ... فإن لم يتحقق الشرطان معا ؛ بأن كان المعدود متقدما ، أو كان غير مذكور فى الكلام ولكنه ملحوظ فى المعنى يتجه الغرض إليه - جاز فى اسم العدد التذكير والتأنيث (٢) ؛ نحو ؛ كتبت صحفا ثلاثا ، أو ثلاثه - صافحت أربعه ...

١- للعدد : «ثمان» المفرد حكم خاص بصيغته وإعرابه ، حين يكون مؤنثا أو غير مؤنث. ويتلخص هذا الحكم فيما يأتى - طبقا للرأى المعول عليه - : ا - إذا كان «ثمان» عددا مضافا ومذكرا - بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث - فالأفصح إثبات الياء فى آخره فى جميع حالاته ، مع إعرابه إعراب المنقوص ؛ فتقدر على يائه الضمه والكسره ، وتظهر الفتحه ؛ نحو : ثمانى غوان ينشدن ، وثمانى فتيات يعزفن - سمعت ثمانى غوان ينشدن ، وثمانى فتيات يعزفن - طربت لثمانى غوان ينشدن ، وثمانى فتيات يعزفن. فكلمه : «ثمانى ...» فى المثال الأول مرفوعه بضمه مقدره على الياء ، وفى الثانى منصوبه بالفتحه الظاهره ، وفى الثالث مجروره بكسره مقدره. فإن كان مؤنثا - بسبب إضافته إلى تمييزه المذكر - لزمته «الياء» وبعدها - «التاء» الداله على التأنيث ، وأعرب إعراب الأسماء الصحيحه ، نحو : فرقه الإنشاد ثمانيه رجال - شاهدت ثمانيه رجال - أصغيت إلى ثمانيه رجال. ب - إذا كان : «ثمان» عددا مفردا ، غير مضاف ، والمعدود مذكر ، لزمته الياء والتاء - أيضا - وأعرب إعراب الأسماء الصحيحه فى كل أحواله. نحو : المسافرون من الرجال ثمانيه - كان المسافرون من الرجال ثمانيه - أنست بثمانيه ... فإن كان المعدود مؤنثا فالأكثر إعرابه إعراب المنقوص ؛ نحو : اشتهر من الشاعرات ثمان - اكتفيت من الشاعرات بثمان - عرفت من الشاعرات ثمانيا ، أو ثمانى. بالتنوين وعدمه ، فالتنوين على اعتبار كلمه : «ثمانيا» اسما منقوصا ، منصرفا ، وعدم التنوين على اعتباره اسما ممنوعا من الصرف يشبه : «غوان» " وجوار" فى وزنهما اللفظى ، وفى دلالتها المعنويه على المؤنث. ومن القليل فى هذه الصوره إعرابها بالحركات الظاهره على النون مباشره عند حذف الياء ؛ كقوله الشاعر : لها ثنايا أربع حسان وأربع ، فثغرها ثمان يريد ثنايا ثمان. (راجع الخضرى والصبان فى هذا الموضع). أما العدد ثمانيه عند تركيبه مع العشره فيجيء الكلام عليه فى تأنيث الأعداد المركبه - رقم ٢ من هامش ص ٥١٠.

٢- مع مراعاه الحكم الخاص بالعدد «ثمان» وقد سبق فى رقم ١.

أو أربعا (١) ...

والحكم على المعدود الدال على الجمع (٢) بأنه دّال على التأنيث أو التذكير لا يكون بالنظر إلى لفظه الدال على الجمعيه وما يصاحبها من التذكير أو التأنيث وإنما يكون بالرجوع إلى مفرده ؛ لمعرفه حاله المفرد من ناحيه التذكير والتأنيث ، ومراعاه هذه الحاله وحدها ، عند تأنيث العدد وتذكيره ، دون التفات إلى المعدود من هذه الناحيه (٣) ...

وإذا ميز العدد المفرد بتمييزين أحدهما مذكر والآخر مؤنّث ، روعى فى تأنيث العدد وتذكيره السابق (٤) منهما ؛ نحو أقبل سبعه رجال وفتيات ، وأقبل سبع فتيات ورجال (٥) ...

والعرب فى بعض استعمالاتهم يقدّمون التأنيث على التذكير ، فيغلّبون المؤنث على المذكر فى بضع حالات قليله ، يتّصل منها بموضوع العدد قولهم - مثلا - : رجعت من السفر لثلاث بين يوم وليله. (أى : لثلاث محصوره بين كونها أياما ، وكونها ليالى) ، وضابط هذا النوع من الاستعمالات : أن يوجد عدد تمييزه مذكر ومؤنث ، وكلاهما لا يعقل ، وهما مفصولان من العدد بكلمه : «بين» ؛ فهم يغلّبون فى المثال السابق - وأشباهه - التأنيث على التذكير.

ومن تلك الحالات ؛ أن يكون المعدود المذكور متأخرا فى الجمله ، ومؤنثا تغليبا ؛ بأن يكون معه مذكر ليس له الأهميه والتغليب ؛ نحو : قابلت تسعا بين

١- انظر «د» و «ه» ص ٥٠٨ و ٥٠٩ ، حيث البيان والتفصيل.

٢- وما الذى يراعى إن كان المعدود اسم جمع ، أو اسم جنس؟ الجواب فى : «ج» من ص ٥٠٦.

٣- كما سيجىء البيان والأمثله فى ص ٥٠٤ - إلا عند الكسائى ، وبعض البغداديين ؛ فيجيزون الرجوع إلى المفرد ، أو مراعاه الجمع بلفظه الذى هو عليه. ورأيهم مخالف للأعم الأغلب الذى يحسن الاكتفاء به اليوم ؛ منعا للتشتيت والاضطراب.

٤- مما يلاحظ أن هذا الحكم مخالف لنظيره فى الأعداد المركبه ، وسيأتى فى ص ٥١١.

٥- فى تأنيث العدد المفرد وتذكيره يقول ابن مالك فى باب مستقل عنوانه :. «العدد» - ولم يسلك فيه الترتيب الذى سلكناه ، (كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٤٨٢ وأوضحنا الأمر) : ثلاثه بالتاء قل للعشره فى عدّ ما آحاده مذكّره - ١ فى الضّدّ جرّد ..... - ٢ - - (التقدير : قل ثلاثه بالتاء إلى العشره. وآحاده : جمع أحد ، بمعنى : المفرد للجمع. (أى : واحد الجمع ، ومفرده) وتكمله البيت الثانى لا علاقه لها بهذه القاعده ، وإنما تتصل بحكم آخر ، سيجىء). يريد : أنث العدد. ثلاثه ، وعشره ، وما بينهما - إن كنت تعد جمعا مفرداته مذكره. فالعبره فى معرفه التذكير والتأنيث فى المعدود المجموع إنما تكون بالرجوع إلى مفرده ، بغير نظر إلى لفظ المعدود من هذه الناحيه. أما فى الضد - حيث يكون مفرد المعدود مؤنثا فيجب تذكير العدد. ثم انتقل بعد ذلك للكلام على تميز العدد ؛ فقال : (فى الضّدّ جرّد). والمميّز اجرر جمعا بلفظ قلّه فى الأشهر - ٣ وهذا الحكم خاص بالعدد ثلاثه وعشره وما بينهما ، أما المائه والألف فقال فيه : ومائه والألف للفرد أضف ومائه بالجمع نزرا قد ردف - ٤ (نزرا - قليلا جدا. ردف - جاء بعده) يقول : أضف مائه والألف للمفرد ، ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو التمييز. ثم قال : إن العدد «مائه قد يردفه (أى : يقع بعده) جمع فيكون المضاف إليه جمعا ، ووقوع الجمع تمييزا للمائه نزر لا يقاس عليه.

رجل وامرأه - ... وهكذا - وقد سبق بيان لهذه المسأله عند الكلام على تعريف «التغليب» وتقسيمه ، وحكمه (۱).

۱- فی ج ۱ م ۹ هامش ص ۱۰۹ عند الكلام على : «المثنى».

زیاده وتفصیل :

(ا) قلنا (۱) : إن الحکم علی المعدود بالتذکیر أو التأنیث لا یکون بمراعاه لفظه إذا کان جمعا ، وإنما یکون بالرجوع إلی مفرده (۲) ، وملاحظه هذا المفرد وحده أهو ؛ مذکر أم مؤنث - حقیقی أم مجازی (۳) فی الحالتین ؛ فعلی المفرد وحده یکون الاعتماد فی هذه الناحیه ، ولا عبره بالمعدود المجموع (۴). تقول : سمعنا غناء ثلاث غوان ، بحذف التاء من العدد «ثلاث» ؛ لأن المعدود جمع ، مفرده : «غانیه» «وغانیه» مؤنثه حقیقیه. ومثلها : سهرنا سبع لیال ؛ بحذف التاء من العدد : «سبع» ؛ لأن المعدود جمع مفرده : لیله ، وهی مؤنثه مجازیه. وتقول : ثلاثه أدویه ، بإثبات التاء فی العدد ؛ لأن المعدود جمع ، مفرده : دواء ؛ وهذا مذکر. ولا عبره بتأنیث جمعه المذکور. وتقول : خمسه غلمه ؛ بإثبات التاء فی اسم العدد ، لأن المعدود - وإن کان جمعا للتکسیر مؤنثا بالتاء - مفرده مذکر ، وهو : غلام. ومثلها : خمسه فتیه ؛ بإثبات التاء فی اسم العدد ، بالرغم من أن معدوده جمع تکسیر مؤنث بالتاء - لأن مفرده مذکر ، وهو : فتی ، والعبره بالمفرد وحده - غالبا ، کما سلف -.

(ب) هذا المفرد الذی یجب الرجوع إلیه عند الأکثرین لمعرفه حاله من التذکیر أو التأنیث الحقیقیین أو المجازیین (۵) ؛ للتوصل منه إلی تأنیث اسم العدد ، أو تذکیره - هذا المفرد مختلف الصّور ؛ فقد یکون مؤنثا لفظا ومعنی معا ؛ (وهو الذی یلد ویتناسل ، مع اشتمال لفظه علی علامه تأنیث) : مثل : فاطمه - میّه - عائشه - لیلی - سلمی - زرقاء (علم ، ومنه : زرقاء الیمامه) حمراء (علم أیضا) ... وغیرها من أعلام النساء المختومه بعلامه تأنیث ...

وقد یکون مؤنثا معنی لا لفظا (وهو ما یلد ویتناسل ، مع خلو لفظه من علامه تأنیث) ، مثل : زینب - سعاد - هند ... وغیرها من أعلام النساء الخالیه من علامه تأنیث. وقد یکون مؤنثا مجازیا. مثل : أرض و «بطن ، بمعنی :

۱- فی ص ۵۰۲.

۲- خالف فی هذا الکسائی وبعض البغدادین - طبقا للبیان الذی فی رقم ۳ من هامش ص ۵۰۲ -

۳- سبق الکلام مفصلا علی أنواع المؤنث (وهی : الحقیقی - المجازی - المعنوی - اللفظی - التأویلی - الحکمی) فی ج ۲ ص ۶۶ م ۶۷ باب الفاعل. وسیجیء هنا التکمله فی باب التأنیث ص ۵۴۲.

۴- سبق الکلام مفصلا علی أنواع المؤنث (وهی : الحقیقی - المجازی - المعنوی - اللفظی - التأویلی - الحکمی) فی ج ۲ ص ۶۶ م ۶۷ باب الفاعل. وسیجیء هنا التکمله فی باب التأنیث ص ۵۴۲.

قبيله» وغيرهما من الأسماء الداله على مؤنث معنوى غير حقيقى (١).

وقد يكون مؤنثا لفظا لا معنى ، مثل : طلحه ، عنتره - معاويه ، حمزه ، وغيرها من أعلام الذكور المشتمله على علامه تأنيث. فلفظها مؤنث ، ومعناها مذكر ...

وقد يكون مذكرا لفظا ومعنى ؛ (كرجل ، وعلىّ).

وقد يكون صالحا للدلاله على المؤنث أو المذكر ، مثل : شخص - نفس - الحال ...

فإذا كان المفرد مؤنثا تأنيثا حقيقيا (٢) - (وهو الذى يلد ويتناسل ، ولو من طريق البيض) وجب مراعاه هذا التأنيث بتذكير اسم العدد ، سواء أكان التأنيث الحقيقى لفظا ومعنى معا ، أم معنى فقط. (مثل : فاطمه - زينب).

وإن كان المفرد مذكرا لفظا ومعنى وجب مراعاه هذا التذكير بتأنيث اسم العدد. وفى غير هاتين الحالتين يصح اعتبار المفرد مذكرا أو مؤنثا ؛ كأن يكون مذكرا لفظا ومعناه مؤنث تأنيثا مجازيّا ، مثل «حرف» المراد به : كلمه. و «بطن» : المراد به : «قبيله» ، و «كتاب» المراد به : ورقاته ... وكأن يكون مؤنثا لفظا ومعناه مذكر ؛ مثل : طلحه - حمزه - معاويه - وكأن يكون لفظا يصلح للدلاله على المؤنث حينا والمذكر حينا آخر كالأمثله السالفه (شخص - نفس - حال) - وغيرها مما يصلح للأمرين (٣) ...

بالرغم من أن هذه الصور يجوز فيها اعتبار المفرد مؤنثا أو مذكرا فالأحسن فى المفرد إن كان علما مراعاه لفظه ، وكذلك إن وجد فى السياق ما يقوى جانب اللفظ. فنقول : ثلاث طلحات ، أو ثلاثه طلحات ، والأول أحسن ؛ مراعاه للفظ المفرد «طلحه» لأنه علم (٤). ونقول : ممن اشتهروا فى صدر الإسلام بأعمال جليله باقيه

١- المؤنث الحقيقى هو الذى يلد ويتناسل ، ولو من طريق البيض. ولا بد أن يشتمل على علامه تأنيث ظاهره أو مقدره (كما سيجىء فى ص ٥٤٢).

٢- المؤنث الحقيقى هو الذى يلد ويتناسل ، ولو من طريق البيض. ولا بد أن يشتمل على علامه تأنيث ظاهره أو مقدره (كما سيجىء فى ص ٥٤٢).

٣- انظر ص ٥٤٣ حيث الكلام على أنواع المؤنث.

٤- المفهوم من حاشيه ياسين على التصريح غير ذلك ؛ فقد جاء بها ما نصه : (ج ١ باب «المعرب والمبنى» عند الكلام على شروط جمع المذكر السالم): - - لأى شىء امتنع نحو : «طلحون» فيقال : «طلحات» فأعطى حكم المؤنث ، اعتبارا بلفظه ؛ وقيل فى العدد ثلاثه طلحات. بإلحاق عدده حرف التاء ، لإعطائه حكم المذكر ؛ اعتبارا بمعناه؟ لم يجب عن هذا ، وأحال الجواب على حاشيه أخرى. وسواء أكان الحكم هذا أم ذاك فالرأيان جائزان ، صحيحان. وإنما الخلاف فى الأحسن.

على الزمان ، سجلها التاريخ لهم : أربعه شخوص ، عرفوا بالخلفاء الراشدين ، ويصح أربع شخوص ؛ ولكن التأنيث هنا أحسن ، لأن نسق الكلام جار على التذكير ففيه : (اشتهروا - لهم - عرفوا - الراشدين) ؛ وهذا الاتجاه يقوى فى المفرد (وهو : شخص) ناحيه التذكير ، ويغلبها على ناحيه التأنيث ، فيستحسن تبعا لهذا تأنيث العدد.

(ح) ليس من اللازم أن يكون التمييز الخاص بالأعداد : «ثلاثه ، وعشره» وما بينهما - جمعا حقيقيّا فى كل الحالات ، وإنما اللازم - كما سبق - (١) أن يكون دالا على معنى الجمعيه ، فيشمل الجمع الحقيقى ، كما يشمل اسم الجمع ؛ كقوم ، ورهط ، وناس ، وأناس ، ونساء ، وعشرون ، وثلاثون ، وباقى العقود ... وكذلك يشمل ، اسم الجنس الجمعى (٢) ؛ كنحل ، ونخل ، وبطّ ، وبقر ، وكلم ...

وقد عرفنا (٣) أن المعدود الجمع لا يراعى لفظه فى ناحيه التذكير والتأنيث ، وإنما الذى يراعى هو مفرده فقط. فما الذى يراعى إن كان المعدود اسم جمع. أو اسم جنس جمعى؟ يراعى لفظهما مباشره ، (أى : صيغتهما) وما هما عليه من تأنيث ، أو تذكير ، أو صلاح للأمرين ، ولا يراعى مفردهما إن وجد. ويعرف أمرهما من هذه الناحيه بوسائل متعدده ؛ تنتهى لا بد أن إلى استعمال العرب الفصحاء ؛ منها : نوع الضمير العائد على كل منهما : أهو مذكر أم مؤنث؟ ومنها اسم الإشاره المستعمل مع كلّ ؛ أهو مما يستعمل مع المذكر أم مع المؤنث؟ ومنها النعت ، وكذلك تأنيث الفعل ... ، فكل وسيله من هذه - - وأشباهها - صالحه للدلاله على تأنيث اسم الجمع واسم الجنس الجمعى أو

١- فى ص ٤٩١ و ٥٠٤.

٢- سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أقسام اسم الجنس فى الجزء الأول (ص ٢١ م ٢).

٣- فى ص ٥٠٢ و ٥٠٤.

تذكيرهما ، أو صلاحيتهما للأمرين على حسب الوارد فى الكلام الصحيح المأثور. فإذا أردنا أن نتبين أمر اسم جمع : «مثل رهط ...» أهو مذكر أم مؤنث ؛ نرجع إلى الكلام الفصيح ؛ فنجد العرب يقولون - مثلا - الرهط أقبل ، وهذا الرهط المقبل سيكون له شأن ... ولا يقولون على الحقيقه الخاليه من التأويل والمجاز : الرهط أقبلت ، ولا هذه الرهط المقبله ...

ويقولون : كان رهطنا الرّوّاد أسرع الجنود إلى الفداء والتضحيه. ولا يقولون : كانت. رهطنا الرائدات ... أى : أنهم يذكرون : «رهطا» ، من أسماء الجموع. فيتبع هذا تأنيث العدد ، فنقول : ثلاثه من الرهط (١).

وهم يؤنثون من أسماء الجمع : «رجله» (بمعنى بضعه رجال لا تزيد على عشره) فيقولون : أقبلت رجله تكشف المجاهل ... ويتبع هذا تذكير العدد ، فيقال : ثلاث من رجله ... (٢)

وهم - فى أغلب الفصيح - يذكّرون من أسماء الأجناس الجمعيه : «البنان» «والكلم» ، فيقولون : بنان مخضّب. ويقول الله تعالى : (إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ)، كما يقول : (يحرفون الكلم عن مواضعه) ويترتب على هذا تأنيث اسم العدد ؛ نحو : خمس من البنان المخضب ، وسبع من الكلم الطيب ...

وهم - فى الأغلب أيضا - يؤنثون ويذكرون من تلك الأجناس الجمعيه : البط والنخل ؛ فيقولون : البط سابح فى الماء ، والبطّ سابحه فى الماء. ويقول الله تعالى : (... وَالنَّخْلَ باسِقاتٍ (٣) لَها طَلْعٌ نَضِيدٌ (٤)) كما يقول فى وصف الريح التى أهلكت عادا(... تنزع الناس ، كأنهم أعجاز نخل منقعر (٥).

١- مع مجىء حرف الجر ؛ «من» ؛ طبقا لما تقدم فى حكم تمييز العدد الذى معدوده اسم جنس ، أو اسم جمع ... ص ٤٩١.

٢- ملاحظه : ورد فى بعض المراجع النحويه التمثيل بكلمه : «قوم» لاسم الجمع الواجب التذكير. وهذا خطأ ، فقد تكرر تأنيثه فى القرآن الكريم.

٣- عاليات.

٤- منسق.

٥- مقطوع من أصله. وأعجاز النخل أصوله. والمراد هنا : النخل نفسه.

ويترتب على هذا صحه التذكير والتأنيث فى اسم العدد ؛ نحو : سبع أو سبعه من البط ، وتسع ، أو تسعه من النخل ... فشأن هذا شأن المعدود الذى يدل على المذكر وعلى المؤنث حيث يصح معه فى اسم العدد مراعاه هذا أو ذاك.

ويشترط لتطبيق الحكم السالف الخاص باسم الجنس الجمعىّ ، واسم الجمع فى صورهما المختلفه ألا يتوسط بين المعدود واسم العدد نعت يدل على التأنيث فقط ، أو التذكير فقط ، فإن توسط هذا النعت وجب مراعاه المعنى الذى يقتضيه ، ويدل عليه ؛ فيذكر اسم العدد أو يؤنث تبعا له ؛ نحو : فى الماء خمس إناث (١) من البطّ ، وعلى مقربه منها خمسه ذكور (٢) من البط أيضا.

ولو تأخر هذا النعت عن المعدود. أو توسط وكان لفظه مع توسطه مما يصلح نعتا للمذكر والمؤنث ؛ - ككلمه : حسان ؛ مثلا - لم يكن له أثر فى تأنيث العدد ، وتذكيره ؛ فوجود النعت بصورتيه من هذه الناحيه كلا وجود. فنقول : فى الماء خمسه من البط إناث - أو خمس من البط إناث. وخمس من البط ذكور ، أو خمسه من البط ذكور. كما نقول خمسه حسان من البط ، أو خمس حسان من البطّ ، لأن لفظ : «حسان» المتوسط يصلح نعتا للمذكر وللمؤنث ؛ فيقال : رجال حسان ، ونساء حسان.

(د) يشترط لتطبيق الحكم العام المتعلق بتأنيث الأعداد المفرده السالفه (٣ ، ١٠ وما بينهما) وتذكيرها - أن يكون المعدود المفرد مذكورا ومتأخرا عن اسم العدد. - كما عرفنا (٣) - ولهاتين الحالتين صور ؛ منها : أن يكون المعدود محذوفا مع ملاحظته فى المعنى وتعلّق الغرض به ؛ فيصح فى اسم العدد التذكير والتأنيث ؛ نحو : (ثلاث من كنّ فيه فهو منافق أثيم ؛ الخيانه ، وخلف الوعد ، والكذب) ، فيصح فى اسم العدد هنا : التذكير والتأنيث ؛ فيقال : ثلاث ، أو ثلاثه ؛ إمّا على اعتبار أن المعدود المحذوف متقدم فى الأصل على العدد ، والأصل : صفات ثلاث. أو صفات ثلاثه ، ويعرب المعدود المحذوف على حسب

١- إناث وذكور ، نعتان ، مؤولان المشتق ؛ أى : مذكره مؤنثه.

٢- إناث وذكور ، نعتان ، مؤولان المشتق ؛ أى : مذكره مؤنثه.

٣- فى ص ٥٠١.

حاجه الجمله ، ويعرب اسم العدد بعده نعتا (١) فى الغالب حين يكون المحذوف مذكورا ، فإذا حذف حلّ النعت محله فى إعرابه ؛ فصار مبتدأ ، أو خبرا ، أو غير ذلك مما كان يؤديه المعدود المحذوف ... ، وإمّا على اعتبار المعدود المحذوف متأخرا فى الأصل على العدد ، والأصل هو : ثلاث صفات ؛ وهذا الاعتبار يقضى بتطبيق الحكم الخاص بتذكير العدد أو تأنيثه حين يكون المعدود مذكورا ومتأخرا عنه.

فإن كان المعدود المحذوف غير ملاحظ فى التقدير مطلقا ، ولا يتعلق الغرض به بتاتا ، وإنما المقصود هو ذكر اسم العدد المجرد فالأصح فى هذه الصوره تأنيث العدد بالتاء على اعتباره علم جنس مؤنثا ؛ ويمنع من الصرف ولا تدخل عليه «أل» المعرفه - فى الأرجح - ؛ نحو : ثلاثه نصف سته ، وأربعه نصف ثمانيه ... فالعدد فى المثالين - وأشباههما - علم جنس ، مؤنث ، ممنوع من الصرف ، لا تلحقه - فى الأرجح - «أل» المعرفه ، كما قلنا ؛ لأنها لا تدخل على المعارف. وقد تدخل عليه «أل» التى للمح الأصل ؛ وهو : الوصفيه العارضه ، كما دخلت فى كلمه : إلهه ؛ علم للشمس ، وكلمه : شعوب ، علم للمنيه ، فقالوا فيهما الإلاهه ، والشعوب.

(ه) إن (٢) كان المعدود صفه نائبه عن الموصوف (المحذوف) اعتبر حال الموصوف (المحذوف ،) لا حال الصفه ، قال الله تعالى : (... فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها)، مع أن المثل مذكر ؛ إذ المراد بالأمثال : «الحسنات». أى : عشر حسنات أمثالها.

* * *

١- سبق (فى رقم ٣ من هامش ص ٤٩٢) أنه لا مانع فى هذه الحاله من إعرابه «بدلا أو عطف بيان» إن كان المعنى عليهما. ولا مانع هنا من عدم مطابقه النعت للمنعوت فى التذكير والتأنيث ؛ لأن هذه الصوره مما يجوز فيه المطابقه وعدمها ، فيجوز فيها أن يكون المعدود المحذوف مذكرا واسم العدد مؤنثا ، ويجوز العكس ؛ كما يجوز المطابقه ؛ وهى الأحسن عند إمكانها ، لموافقتها القاعده العامه فى حكم النعت الحقيقى. أما عدم المطابقه فمسايره لمخالفه العدد للمعدود.

٢- ما يأتى منقول من رقم ١ من هامش ص ١٤٩ ج ٢ من كتاب ؛ المقتضب ، للمبرد - باب نعم وبئس - ونقله محققه أيضا من شرح الكافيه للرضى (ج ٢ ص ١٣٩) ومن كتاب سيبويه (ج ٢ ص ١٧٥).

الثانى : تأنيث الأعداد المركبه وتذكيرها :

سبق أنّ الأعداد المركبه (۱) تنحصر فى : (أحد عشر ، وتسعه عشر ، وما بينهما ، وما يلحق بهما من كلمه : بضع وبضعه) وأنها سميت مركبه لتركبها من جزأين امتزجا واتّصلا حتى صارا بمنزله كلمه واحده ؛ تؤدى معنى جديدا لا يؤديه واحد منهما منفردا. والجزء الأول منهما يسمى : «صدر المركب» أو : التيّف (وهو يشمل ۱ ، ۹ وما بينهما ، وما ألحق بهما) والجزء الثانى يسمى : «عجز المركب» أو العقد ، ويقتصر على كلمه : «عشره» ولا بد للمركبات من تمييز يكون مفردا منصوبا ، وتعرب مبنيه على فتح الجزأين فى كل أحوالها (۲) ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجمله. ما عدا «اثنين واثنتين» ؛ فيعربان إعراب المثنى ، وما عدا العجز المضاف وحده (۳) ...

أما حكم الأعداد المركبه - وملحقاتها - من ناحيه التأنيث والتذكير فيتلخص : فى أن عجزها (وهو : عشره) يطابق المعدود دائما ، أى : يسايره فى تذكيره وتأنيثه بغير تخالف. وأن صدرها : إن كان لفظه كلمه : «أحد ، أو اثنى ، أو اثنتى ...» يجب مطابقته للمعدود ، وإن كان : «ثلاثه وتسعه» وما بينهما - وملحقاتها - ، وجب مخالفته للمعدود كمخالفته له وهو مفرد (أى : مضاف) فالأعداد «ثلاثه وتسعه» وما بينهما - وكذا الملحقات - يجب مخالفتها للمعدود فى التذكير والتأنيث ؛ سواء أكانت تلك الأعداد مفرده أم مركبه (۴) ... ومن الأمثله : دخلت حديقه بها أحد عشر رجلا -

---

۱- فى ص ۴۸۴.

۲- مع ملاحظه ما سبقت الإشاره إليه فى الصوره الثانيه من ص ۴۸۴ - وهو : أن المركب المزجى العددى - غير ۱۲ - يجب بناؤه على فتح الجزأين - فى أشهر اللغات وأكثر الصور ، أو إضافه عجزه مع إعرابه على حسب حاجه الجمله وترك صدره على حاله. - أما غير العددى فقد يكون مبنيا على فتحهما أو غير مبنى. ومن المزجى العددى. «إحدى عشره» ، وهى مبنيه على فتح الجزأين أيضا ، ولكن الفتح مقدر على آخر الأولى - (كما سيجىء فى هامش ص ۵۱۳ ، وكما سبق فى رقم ۳ من هامش ص ۴۸۵).

۳- مع ملاحظه ما سبقت الإشاره إليه فى الصوره الثانيه من ص ۴۸۴ - وهو : أن المركب المزجى العددى - غير ۱۲ - يجب بناؤه على فتح الجزأين - فى أشهر اللغات وأكثر الصور ، أو إضافه عجزه مع إعرابه على حسب حاجه الجمله وترك صدره على حاله. - أما غير العددى فقد يكون مبنيا على فتحهما أو غير مبنى. ومن المزجى العددى. «إحدى عشره» ، وهى مبنيه على فتح الجزأين أيضا ، ولكن الفتح مقدر على آخر الأولى - (كما سيجىء فى هامش ص ۵۱۳ ، وكما سبق فى رقم ۳ من هامش ص ۴۸۵).

۴- العدد : «ثمانيه» عند تركيبه مع العشره يكون - من ناحيه تذكيره وتأنيثه - كحاله قبل التركيب - وقد سبق فى ص ۵۰۱ - ؛ يؤنث بالتاء مع إثبات الياء إن كان المعدود مذكرا ؛ نحو : ثمانيه عشر رجلا ، ويجرد من التاء إن كان المعدود مؤنثا ، نحو : ثمانى عشره سيده. وفى هذه الحاله التى يتجرد فيها من التاء مع تركيبه يجوز فيه أربع لغات ، إثبات الياء ساكنه أو مفتوحه ، وحذفها مع فتح النون أو كسرها. وعند إثبات الياء ساكنه يكون الفتح عليها مقدرا ، وعند إثبات النون مكسوره تكون الياء بعدها محذوفه للتخفيف ، مفتوحه بفتحه ظاهره ، أو مقدره. أما «ثمان» المفرده فقد تقدم الكلام على حكمها فى ص ۴۰۳. مع الأعداد

المفرده.

زرعت إحدى عشره شجره - الشهور اثنا عشر شهرا - سنوات الدراسه نحو : اثنتى عشره سنه - اشترك فى تمثيل المسرحيه ثمانيه عشر رجلا وأربع عشره فتاه ... وهكذا (١) ...

وإن كان للعدد المركب تمييزان أحدهما مذكر عاقل ، والآخر مؤنث كان الاعتبار للمذكر (٢) ؛ فيجب تأنيث صدر العدد المركب ؛ مراعاه للتمييز المذكر ولو كان متأخرا ، بشرط أن يكون من نوع العقلاء ؛ نحو : هاجر أربعه عشر رجلا وفتاه ، أو : هاجر أربعه عشره فتاه ورجلا. فإن لم يكن من العقلاء روعى السابق منهما ، نحو : فى الحديقه خمس عشره عصفوره وبلبلا ، أو خمسه عشر بلبلا وعصفوره. وهذا بشرط ألا يفصل بين العدد والتمييز فاصل. فإن فصل بينهما روعى المؤنث ، نحو الحديقه خمس عشره ما بين بلبل وعصفوره.

* * *

الثالث : تذكير العقود (٣) : (٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠).

هذه العقود ملحقه فى إعرابها بجمع المذكر السالم ؛ فلا يصح أن يتصل بلفظها علامه تأنيث ؛ منعا للتعارض ؛ إذ يلازمها دائما علامتا جمع المذكر السالم ؛ سواء أكان معدودها مذكرا أم مؤنثا ، ومن الأمثله : أقبل وفد السيّاح ؛ فيه ثلاثون رجلا وعشرون امرأه ، وسيقضى الوفد أربعين يوما أو خمسين فى الصعيد ؛ حيث ينعم بدفء الشتاء ويتمتع بروائع الآثار ...

ومع أن لفظها اسم جمع ملحق إعرابه بجمع المذكر السالم - فمدلولها (وهو : المعدود ، أى : التمييز) لا بد أن يكون مفردا ، مذكرا أو مؤنثا على حسب الحاله.

* * *

الرابع : تأنيث الأعداد المعطوفه وتذكيرها :

الأعداد المعطوفه تستلزم ثلاثه أمور مجتمعه :

١ - أن تكون صيغها مقصوره على ألفاظ العقود.

١- عرض ابن مالك تأنيث الأعداد المركبه وتذكيرها مجمله مختلطه بغيرها من الأقسام الأخرى. وقد سجلنا أبياته فى ص ٤٩٤ ، ٤٩٥.

٢- وهذا الحكم مخالف لنظيره فى الأعداد المفرده ، وقد تقدم فى ص ٥٠٢.

٣- سبق - فى ص ٤٨٦ - أنها تعد من أسماء الجموع وليست جموعا حقيقيه ، بالرغم من إلحاقها بجمع المذكر السالم فى إعرابه.

٢ – أن يكون صيغه المعطوف عليه – وهو النّيف – مقصوره على لفظ من ألفاظ الأعداد المفرده الأصيله – وملحقاتها – ويتعين أن يكون هذا اللفظ هو : واحد أو تسعه أو عدد محصور بينهما ، أو ملحق بهما.

٣ – أن تكون أداه العطف هى : «الواو» دون غيرها. وقد سلفت الأمثله المختلفه لهذا القسم (١).

فأما من ناحيه تذكيره وتأنيثه ، فالمعطوف – أى : العقد – مذكر دائما ؛ لأن صيغته تعرب إعراب جمع المذكر السالم ، وفيها علامتاه ؛ فلا يصح مجىء علامه تأنيث معهما ؛ منعا للتعارض والتناقض – كما سلف –.

وأما المعطوف عليه (أى : النّيف) فإن كانت صيغته هى لفظ : «واحد» أو «اثنين» ، وجب مطابقتها للمعدود فى تذكيره وتأنيثه. وإن كانت صيغته هى لفظ : «ثلاثه أو تسعه» أو عدد بينهما ، أو ملحق بهما – وجب مخالفتها للمعدود ؛ فتؤنث حين يكون المعدود مذكرا ، وتذكّر حين يكون مؤنثا. فحكم المعطوف عليه هنا (من ناحيه تذكيره وتأنيثه) كحكمه فى الأعداد المفرده والمركبه ... ومن الأمثله : فى المتجر واحد وثلاثون رجلا وإحدى وعشرون فتاه ، وفى المصنع اثنان وخمسون عاملا وثنتان وثلاثون عامله. وفيه من الغلمان أربعه وثمانون غلاما وسبع وثلاثون فتاه (٢) ...

١- فى ص ٤٨٧.

٢- عرض ابن مالك الأبيات الخاصه بهذا القسم مختلطه بما يخص غيره. وقد عرضناها فى ص ٤٩٤ و ٤٩٥.

زیاده وتفصیل :

(ا) مؤنث «واحد» و «أحد» الذی بمعناه : وکذا «الحادی» ، هو : «واحده ، وإحدی ، وحادیه». فثلاث للمذکر ، وثلاث للمؤنث وتختلف مواضع استعمال الکلمات السته. «فالواحد» : یدخل فی قسم الأعداد المفرده کما یدخل فی قسم الأعداد المعطوفه باعتباره هو المعطوف علیه. ولا یدخل فی غیرهما - غالبا.

و «الأحد» یرکّب مع العشره ، فیصیر : أحد عشر ، ویقتصر علی هذا الاستعمال العددیّ. فلا یستعمل استعمال الأعداد المفرده ، ولا یکون - فی الفصیح - معطوفا علیه فی الأعداد المعطوفه ؛ فلا یقال : جاء أحد (۱) ، ولا سافر أحد وعشرون.

و «واحده» تستعمل عددا مفردا ، وتکون أیضا معطوفا علیه فی الأعداد المعطوفه ، ولا یرکّب مع العشره إلا نادرا لا یقاس علیه ؛ ومن الأمثله : هذه واحده ، وهذه واحده وعشرون.

والحادی ، والحادیه - یکونان مرکبین مع العشره ، أو معطوفا علیهما فی الأعداد المعطوفه ؛ نحو : انقضت اللیله الحادیه عشره - أو الحادیه والعشرون ، وکذا الیوم الحادی عشر ، والحادی والعشرون. ولا یکونان فی غیر هذین القسمین.

و «إحدی» تکون - فی الأکثر - مرکبه مع العشره (۲) ، أو معطوفا علیها فی الأعداد المعطوفه ، (ومن النادر أن تکون مفرده بنفسها) ، نحو : فی البیت إحدی عشره غرفه ، أو إحدی وعشرون غرفه.

ویقول اللغویون : إن أصل الحادی والحادیه : هو : الواحد والواحده. نقلت «الواو» إلی آخر الکلمه ، وتأخرت الألف بعد الحاء ، فصارت : «حادو» ، و «حادوه» ، ثم قلبت الواو یاء علی حسب مقتضیات القواعد الصرفیه ؛ فصارت : «حادی ، وحادیه» ، (علی وزن «عالف وعالفه».) وکلاهما منقوص ، والأول تحذف یاؤه عند التنوین ، دون الثانی.

۱- بمعنی : واحد.

۲- إذا رکبت مع العشره کانت الکلمتان مبنیتین علی فتح. الجزأین ، وهذا الفتح مقدر علی آخر «إحدی» ؛ - طبقا للبیان الذی فی رقم ۳ من هامش ص ۴۸۵ ورقم ۲ من هامش ص ۵۱۰. -

أما العدد : «اثنان» فمؤنثه : اثنتان ، أو ثنتان. والألفاظ الثلاثه قد تكون مفرده أو مركبه مع عشره ، أو معطوفا عليها.

وقد سبق (١) أن لفظ «واحد» و «اثنين» وفروعهما لا يحتاجان إلى تمييز ، ولكنهما قد يضافان لغرض آخر من أغراض الإضافه - وهو الاستحقاق (٢) - فلا يسمى المضاف إليه تمييزا لهما ، لأنه لم يجئ بقصد إزاله الإبهام والغموض عن نوع معدودهما ، فليس شأنه معهما كشأنه مع غيرهما من الأعداد التى تحتاج لتمييز مجرور أو منصوب يجيء لإزاله الإبهام عن العدد قصدا ، فمن الخطأ : واحد رجل ، وواحده فتاه ، واثنا رجلين ، وثنتا فتاتين ؛ إذ يجب أن نستغنى عن العدد فنقول : حضر رجل ، أو رجلان - حضرت فتاه ، أو فتاتان. فإن أريد بالمضاف إليه معنى آخر من المعانى التى تجلبها الإضافه - كالاستحقاق - ولا شأن لها بالتمييز ، جاز ؛ نحو : رجل الدنيا وواحدها من يعتمد على نفسه - واحده البيت نشيطه - لكل إنسان رجلان ، واثنتا المقعد عاجزتان ... فإن الغرض من الإضافه فى هذه الأمثله وأشباهها هو الملكيه ، أو التخصيص ، أو شيء آخر مناسب ، غير إزاله الإبهام.

* * *

(ب) تلخيص ما سبق من تأنيث العدد - بأقسامه المختلفه - وتذكيره ، هو : ١ - أن «الواحد» و «الاثنان» يذكران ويؤنثان تبعا لمدلولهما ، لا فرق فى هذا بين وجودهما فى الأعداد المفرده ، والمركبه ، والمعطوفه.

وأن المائه والألف لا تتغير صيغتهما اللفظيه مطلقا ؛ فالأولى مؤنثه (٣) دائما ، والأخرى مذكره دائما.

٢ - وأن «ثلاثه» و «تسعه» وما بينهما - وما ألحق بهما - تخالف المعدود دائما ، سواء أكانت من قسم المفرد ، أم قسم المركب ، أم قسم المعطوف.

٣ - وأن «عشره» المفرده تخالف معدودها دائما ؛ فهى كثلاثه وتسعه وما بينهما أما «عشره» المركبه فتوافق معدودها تذكيرا وتأنيثا ...

* * *

١- فى ص ٤٨٩ ، ٤٩٤.

٢- الدلاله على أن المضاف إليه يستحق المضاف - كما سبق فى ص ٤٩٠ و ٤٩٦ -

٣- إلا إذا ألحقت المائه بجمع المذكر السالم وختمت بعلامتيه.

المسأله ۱۶۶ : صياغه العدد على وزن : «فاعل».

يصح أن يصاغ من مصدر كل فعل ثلاثى ، متصرف ، صيغه على وزن : «فاعل» ؛ لتدل على ذات ، ومعنى معين. وتسمى هذه الصيغه : «اسم فاعل من الثلاثى» (۱) ، وكذلك يجوز اشتقاق هذه الصيغه من العدد «اثنين» (۲) ، أو عشره ، أو أحد الأعداد التى بينهما - برغم أن كل عدد من هذه الأعداد ليس بمصدر (۳) - لتحقيق غرض لا يمكن تحقيقه إلا بهذه الصيغه ، ولا يستفاد من العدد الجامد الذى سيكون منه الاشتقاق ، فيقال : ثان - ثالث - رابع - خامس - سادس - سابع - ثامن - تاسع - عاشر.

وقد تجىء بعد صيغه : «فاعل» المشتقه من أحد الأعداد السالفه - كلمه : «عشره» أو غيرها من الأعداد ، فتستفيد منها الصيغه معنى جديدا لا يستفاد إلا بوجودها ؛ فيقال : ثالث عشر - رابع عشر - خامس عشر ... وهكذا إلى نهايه الأعداد المركبه ؛ كما يقال : ثالث ثلاثه - رابع خمسه - سادس سبعه ...

وقد يجىء بعد الصيغه كلمه معطوفه بالواو ، تدل على عقد من العقود العدديه غير «عشره» كأن يليها العقد : عشرون ، أو ثلاثون ، أو أربعون ... أو أخوات هذه العقود ، فيقال : الخامس والعشرون - السادس والثلاثون - السابع والأربعون - الثامنه والستون - التاسعه والسبعون ... وهكذا. وفيما يلى البيان :

۱- سبق الكلام عليه تفصيلا فى ج ۳ ص ۱۸۲ م ۱۰۲.

۲- أما أول الأعداد - هو واحد - فموضوع من أول أمره على وزن : «فاعل» مباشره ؛ فليس بوصف. وقيل: إنه اسم فاعل من (وحد ، يحد ، وحدا) أى : انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد ، أى : العدد المنفرد.

۳- الأصل العام فى الاشتقاق أن يكون - على الرأى الأرجح - من المصدر. فالاشتقاق من هذه الأعداد مخالف للأصل العام ، ولكنه سماعى يراعى فيه الاقتصار على المسموع ، ولم يكن قياسيا ، لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامده معنويه ، ليست بمصادر ، ولا أفعال لها تشترك معها فى أداء معانيها الآتيه بعد. ما عدا المعنى الثالث الذى يراد به التحويل والتصيير (ص ۵۱۷) فله مصادر وأفعال ؛ من المصدر - ومثله اثنان وثنتان - (كما سيجىء فى رقم ۲ من هامش ص ۵۱۸). وقد أباح المجمع اللغوى القاهرى الاشتقاق المباشر من الأسماء الجامده نفسها عند الحاجه - كما أوضحنا هذا تفصيلا فى موضعه عند الكلام على الاشتقاق ، ج ۳ ص ۱۴۴ م ۹۸ -.

(ا) اشتقاق صيغه فاعل من غير أن يليها العقد : «عشره» ولا غيره من العقود : ١ - قد يكون الغرض من صوغ «فاعل» من أحد الأعداد السالفه بدون أن تذكر بعده كلمه : «عشره» أو عقد آخر : هو استعماله منفردا عن الإضافه ؛ ليفيد الاتصاف بمعنى العدد الذى كان أصلا للاشتقاق. فحين نقول : هذا ثان ، أو ثالث ، أو رابع ، أو خامس ... يكون المراد : أنه واحد موصوف بهذه الصفه وهى : كونه ثانيا ، أو : ثالثا ، أو رابعا ، أو خامسا ... دون زياده على هذا المعنى الدالّ على مرتبه صاحبه بين الأفراد الأخرى ، أى على ترتيبه الحسابىّ بالنسبه لغيره. ؛ فيكون الغرض : المرتبه الثانيه ، أو الثالثه ، أو الرابعه ... (كالباب الثانى - الفصل الثالث - القسم الرابع ...). ويقال فى المؤنثه : هذه ثانيه أو ثالثه ، أو رابعه ، أو خامسه ... على المعنى السالف. المحصور فى الدلاله على الترتيب

وحكم صيغه : «فاعل» فى الأمثله السالفه وأشباهها هو الإعراب بالحركات (١) على حسب ما يقتضيه الكلام ، مع مطابقه الصيغه فى التذكير والتأنيث لمدلولها (٢) ...

٢ - وقد يكون الغرض من صوغ : «فاعل» استعماله مضافا إلى العدد الأصلى الذى اشتق منه ، للدلاله على أن : «فاعلا» هذا هو بعض من العدد الأصلى المحدّد ، من غير دلاله على مرتبه ، (أى : على ترتيب) مثل : فلان خامس خمسه نهضوا ببلدهم. تريد : أنه بعض جماعه منحصره فى خمسه محدده ، أى : أنه واحد من خمسه لا زياده عليها ، من غير أن تتعرّض لبيان ترتيبه فيها ومن الأمثله قوله تعالى عن رسوله الكريم وهجرته : (إلّا تنصروه فقد نصره الله ؛ إذ أخرجه الذين كفروا ثانى اثنين (٣) ...) ، وقوله : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قالُوا إِنَ

١- وتكون الحركات ظاهره إلا كلمه «ثان» فتعرب إعراب المنقوص.

٢- وإلى هذه الحاله يشير ابن مالك بقوله : وصغ من اثنين فما فوق ... إلى عشره : «كفاعل» من فعلا - ١٣ أى : صغ وزنا على مثال : «فاعل» كما تصوغه من الفعل الثلاثى : «فعل» على أن تكون الصياغه مأخوذه من العدد : «اثنين» ، أو ما «فوقه» إلى : «عشره» ، (أى : صغ كفاعل ... والكاف هنا اسم بمعنى : مثل ، ثم قال : واختمه فى التأنيث بالتّا. ومتى ذكّرت فاذكر «فاعلا» بغير تا - ١٤ يريد : أنت «فاعلا» بزياده تاء التأنيث فى آخره حين يكون المعنى على التأنيث. فإن لم يكن المعنى على التأنيث فلا تأت بها.

٣- الاثنان هما : الرسول عليه السّلام ، ورفيقه فى هجرته أبو بكر رضى الله عنه.

اللَه ثالِثُ ثَلاثَهٍ ...) ، فالفرق بين دلاله الصيغه هنا ودلالتها فيما سبق أنها هنا تدل على الاتصاف بمعنى الجزئيه من عددها ، أى : الدلاله على أنها فرد منه ، وبعض من كله المحدد المحصور ، ولا تدلّ مع هذا على مرتبه. أمّا الأولى فتدل على الاتصاف بمعناه ، وعلى الترتيب.

وحكم الصيغه هنا : إعرابها بالحركات (١) على حسب حاجه الكلام ، مع مطابقتها لمدلولها فى التذكير والتأنيث ، ووجوب إضافتها إلى العدد الأصلى الذى اشتقّت منه ؛ فتكون هى المضاف ، والعدد الأصلى هو المضاف إليه. (أى من إضافه الجزء إلى كله ؛ مثل يد علىّ ، وعين محمود).

وتمتاز صيغه «ثان وثانيه» - دون غيرهما لدى فريق من النحاه (٢) - بشىء آخر عند استخدامها فى الغرض السالف ؛ هو : إعراب العدد الأصلى بعدهما مفعولا به منصوبا ، فوق صحه إعرابه مضافا إليه ؛ فيصح أن يقال : كان فلان ثانى اثنين قادا جيشهما للنصر ، بإضافه الصيغه إلى أصلها العددى ، وأن يقال : هل كان فلان ثانيا اثنين ...؟ على اعتبار كلمه : «اثنين» مفعولا به.

ويرى فريق آخر من النحاه أن هذا الحكم ليس مقصورا على صيغه «ثان وثانيه» ، بل تشاركهما فيه بقيه الأعداد ، وهذا الرأى حسن لتكون صياغه «فاعل» (المراد منها اسم الفاعل) وإعماله قياسيه مطّرده.

وإذا نصبت المفعول به وجب أن تكون معتمده على نفى أو غيره مما يعتمد عليه اسم الفاعل عند إعماله ، ومستوفيه بقيه شروط أعماله التى عرفناها فى بابه (٣).

٣ - وقد يكون الغرض من صوغ «فاعل» استعماله مع العدد الأقل -

١- انظر رقم «١» من هامش الصفحه السابقه.

٢- محتجا بما ورد لهما عن العرب من مصدر صريح ، وأفعال مشتقه منه ، مثل قولهم : ثنيت الرجل ، أى : كنت الثانى له. وهذا يجعل صياغتهما قياسيه مطرده ، ويجعل الصيغه خاضعه لكل أحكام اسم الفاعل القياسى.

٣- ج ٣ م ١٠٢. وفى هذا الاستعمال السابق يقول ابن مالك : وإن ترد بعض الّذى منه بنى تضف إليه مثل بعض بيّن أى : إن أردت «بفاعل» المذكور الدلاله على أنه بعض مما بنى منه وجب أن تضيفه ، مثل بعض ، أى : كما تضيف بعضا إلى كل. (بين : واضح).

مباشره (۱) من عدده الأصلی الذی اشتقت منه الصیغه ؛ لیفید معنی التصییر والتحویل (۲) ، نحو : عثمان ثالث اثنین من الخلفاء الراشدین. وعلیّ رابع ثلاثه منهم. أی : عثمان هو الذی جعل الاثنین بنفسه ثلاثه ، فصیّر الاثنین بانضمامه إلیهم ثلاثه. وعلیّ هو الذی جعل الثلاثه بنفسه أربعه ؛ فصیر الثلاثه بانضمامه إلیهم أربعه. ومما یوضح هذا قوله تعالی : (ما یَکُونُ مِنْ نَجْوی (۳) ثَلاثَهٍ إِلَّا هُوَ رابِعُهُمْ (۴) ، وَلا خَمْسَهٍ إِلَّا هُوَ سادِسُهُمْ (۵)) ، أی : هو الذی یصیر الثلاثه - بانضمامه إلیهم - أربعه ، ولا یصیرهم خمسه أو غیرها ، ویصیر الخمسه بانضمامه إلیهم سته ، لا سبعه ولا غیرها. فهو یجعل العدد الأقل مساویا للعدد فوقه بدرجه واحده ؛ إذ یصیّر الثلاثه أربعه ، والأربعه خمسه ، والخمسه سته ... کما ذکرنا (۶) ... وهکذا (۷).

۱- العدد الأقل - مباشره - من العدد الأصلی ، هو العدد الذی قبله ، وینقص عنه درجه واحده ؛ مثل سته ؛ بالنسبه لسبعه ؛ فإنها قبل السبعه مباشره. وتنقص عنها درجه واحده - أی ، رقما واحدا ، وکالخمسه بالنسبه للسته. والثمانیه بالنسبه للتسعه ... وعلی هذا لا یصح : خامس ثلاثه ، ولا تاسع سبعه ...

۲- سبقت إشاره فی رقم ۳ من هامش ص ۵۱۵ إلی حکم الاشتقاق من اسم العدد. فإذا کانت صیغه «فاعل» داله علی التحویل والتصییر فإنها تکون مشتقه من مصدر فعل ثلاثی عددی یدل علی هذا المعنی ، ففی اللغه ؛ ثلثت القوم ثلثا صیرتهم بسببی ثلاثه - وربعت القوم ربعا صیرتهم بانضمامی إلیهم أربعه ، وکذلک خمستهم خمسا وسدستهم سدسا ، وسبعتهم سبعا ، وثمنتهم ثمنا - وتسعتهم تسعا. والماضی والمصدر فی کل ذلک علی وزان : ضرب ضربا ، أما المضارع فعلی وزن «یضرب» إلا ما کان مختوما بحرف الحلق : «العین» فمضارعه علی وزن : «یفعل». وهو : أربعهم - أسبعهم - أتسعهم ... وبناء علی ما تقدم یکون اشتقاق صیغه «فاعل» بهذا المعنی جاریا علی الأصل فی الاشتقاق ؛ وهو أنه من مصدر الفعل ؛ فهو قیاسی ، ومثله اثنان واثنتان.

۳- محادثه سریه.

۴- لأن کلمه : «رابع» مضافه إلی الضمیر العائد إلی ثلاثه ؛ فکأنها مضافه إلی ثلاثه ، وکأن الأصل : رابع ثلاثه.

۵- أی : سادس خمسه. فالضمیر بمنزله مرجعه. و ...

۶- راجع بیان هذا فی باب اسم الفاعل ج ۳ ص ۱۸۲ م ۱۰۲.

۷- وفی هذا یقول ابن مالک : وإن ترد جعل الأقلّ مثل ما فوق ، فحکم جاعل له احکما - ۱۶ یرید : إذ أردت أن یکون العدد الأقل مساویا لما فوقه بدرجه واحده فاحکم له بحکم : «جاعل» ویقصد «بجاعل» اسم الفاعل من الفعل «جعل الذی یفید التصییر والتحویل حیث یصح أن ینصب بعده المفعول به مادام شرط إعماله متحققا.

وحكم صيغه : «فاعل» هنا : هو إعرابها بالحركات (١) على حسب موقعها من الكلام ، مع مطابقتها فى تذكيرها وتأنيثها لمدلولها ، وجواز إضافتها إلى العدد الذى بعدها - وهو العدد الأقل مباشره من عددها الأصلى الذى اشتقّت منه ، كما فى الأمثله السالفه. ويجوز شىء آخر ، هو : عدم إضافه الصيغه إلى العدد الأقل الذى بعدها. وإنما تنصبه على اعتباره مفعولا به ؛ (بشرط أن تتحقق شروط إعمال اسم الفاعل ، ومنها : أن تكون الصيغه معتمده على شىء مما يعتمد عليه حين إعماله ؛ كالنفى والاستفهام وغيرهما) ؛ فنقول : أعثمان ثالث اثنين ، وعلىّ رابع ثلاثه؟ بنصب : اثنين ، وثلاثه ، على أنهما مفعولين لصيغه «فاعل» قبلهما.

بقيت الإشاره إلى ما ارتضوه فى مثل : ثانى واحد ؛ فقد قالوا : لا مانع - فى الأحسن - من قبول هذا التركيب.

ويجب التنبه إلى أن كل معنى من الثلاث السالفه يخالف الآخر ؛ فلا يصح إغفال هذا عند اختيار واحد منها ، ليراعى فى اختياره مناسبته للسياق.

* * *

ب - اشتقاق صيغه : «فاعل» وتليها كلمه «عشره» ، ظاهره أو ملحوظه : ١ - إذا قلنا هذا اليوم الحادى عشر من الشهر ، وهذه الليله الرابعه عشره منه ، واقتصرنا فى كل حاله على عدد مركب واحد لا يليه مباشره عدد آخر - فقد يكون المراد من اشتقاق صيغه «فاعل» من العدد الذى بمعناها وزياده كلمه : «عشره» بعدها - هو إفاده الاتصاف بمعنى العدد مقيدا بملازمه العشره ؛ للدلاله على المرتبه (الترتيب) فليس المراد إفاده الاتصاف المطلق بمعنى الصيغه ، وإنما المراد أنه واحد أو رابع ... أو ... موصوف بهذه الصفه ، (وهى : كونه واحدا ورابعا) مع تقييد هذا الوصف بأنه مرتبط بالعشره ، ومنسوب إليها ، ارتباط زياده عليها وانضمام إليها ، فهو واحد مزيد على العشره ، أو رابع مزيد عليها أو غيرها مما يوضح ترتيبه ... ومثل هذا يقال فى : ثانى عشر ، وثالث عشر ، وخامس عشر وتاسع عشر ، وما بينها ...

وحكم هذا النوع المقتصر على عدد مركب واحد هو : وجوب فتح الجزأين معا (وهما : فاعل ، وعشره) فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجه الجمله ، مع مطابقه الجزأين معا ، لمدلولهما تذكيرا وتأنيثا. ومن الأمثله : هذا هو الكتاب

١- مع ملاحظه ما تختص به كلمه : «ثان» وهو أنها كالمنقوص.

السابع عشر ، وهذه هى المذكره السابعه عشره - إن الكتاب السابع عشر نفيس ، وإن المذكره السابعه عشره نفيسه - سأحرص على الكتاب السابع عشر ، وعلى المذكره السابعه عشره. فكل من السابع عشر ، والسابعه عشره ، مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر. على حسب موقعه من الجمله ، وكل منهما مذكر أو مؤنث طبقا لمدلوله.

٢ - وقد يكون المراد من صوغ «فاعل» وبعده كلمه : «عشره» هو الدلاله على أنه فرد من العدد الأصلى الذى صيغ منه. وأن «فاعلا» هذا بعض جماعه منحصره فى العدد الأصلى ، وواحد من تلك الجماعه المحدده العدد.

ولتحقيق هذا الغرض يصاغ «فاعل» وبعده كلمه : «عشره» بصور متعدده ، منها : هذا خامس عشر خمسه عشر ؛ فنجىء بصيغه «فاعل» وبعدها كلمه «عشره» مبنيتين على الفتح ، ونجىء بعدهما بالعدد الأصلى (وهو خمسه) الذى اشتقت منه الصيغه ، وبعده كلمه : «عشره» أيضا. والجزءان الأخيران مبنيان على الفتح ، كالأولين. فعندنا مركبان عدديان ، كل منهما مبنى على فتح الجزأين. فأما المركب الأول منهما فمبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جرّ ؛ على حسب حاجه الجمله. ثم هو - مع بنائه على فتح الجزأين - مضاف ، والمركب الثانى كله (ما عدا : اثنى عشر ، واثنتى عشره) (١) هو : المضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين فى محل جر ، ويجرى على صيغه «فاعل» من التذكير والتأنيث ما تطابق به مدلولها ، وهذه المطابقه لا توجد إلا فى صدر المركب الأول. وتطابقها فى الحالتين كلمه : عشر التى هى عجز المركب الأول.

أما صدر المركب الثانى فيجرى عليه فى التذكير والتأنيث ما يجرى على الأعداد المفرده ، وأما عجزه (وهو : عشر) فيطابق المعدود فى التذكير والتأنيث. ومثل هذا يقال فى : حادى عشر أحد عشر ، وثانى عشر اثنى (٢) عشر ، وثالث عشر ثلاثه عشر ... إلى تاسع عشر تسعه عشر.

ومن أمثله الصور المتعدده التى أشرنا إليها : (هذا خامس ... خمسه

١- فإن صدرهما وحده هو المضاف إليه. ، وليس بمبنى ، بل يعرب إعراب المثنى .. أما عجزهما ، فيقال فى اعرابه إنه بدل النون التى تكون فى المثنى الذى ليس بعدد (انظر ص ٤٨٥)

٢- تقدم فى رقم ١ ما يرشد إلى إعرابه اثنى عشر ، واثنتى عشره.

عشر) بذكر صيغه «فاعل» وحدها دون ذكر كلمه : «عشره» بعدها ؛ استغناء عنها بذكرها فى المركب الثانى الذى صدره العدد الأصلى الذى اشتقت منه الصيغه ، وعجزه هو كلمه «عشره».

فهذه الصوره مشتمله على صيغه فاعل وحدها وعلى مركب كامل بعدها ، فعندنا صدر التركيب الأول دون عجزه ، ويليه الثانى كاملا- وهذه الصوره أكثر من غيرها استعمالا ، وتقوم على ثلاث كلمات ... فأما صدر التركيب الأول فيها فيعرب على حسب حاجه الكلام ؛ ولا يصح بناؤه ؛ إذ لا مقتضى للبناء بعد زوال التركيب. والصيغه هنا - وهى : فاعل - مطابقه فى التذكير والتأنيث لمدلولها وهى أيضا مضاف ، والتركيب الثانى - كاملا - مضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين فى محل جر ... (١)

ومن أمثله الصور المتعدده أيضا : هذا خامس ... - ... عشر ، بذكر صيغه «فاعل» وحدها ، دون كلمه : «عشره» التى تصاحبها عند التركيب ، ودون ذكر العدد الأصلى الذى يكون منه الاشتقاق ؛ فالمركب الأول حذف عجزه ، والمركب الثانى حذف صدره ؛ فزال من كل مركب جزء ، وبقى جزء.

وصيغه «فاعل» هنا مطابقه لمدلولها تأنيثا وتذكيرا. والأحسن إعرابها على حسب حاجه الجمله ؛ فتكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، وهى - فى الوقت نفسه - مضاف والجزء الباقى من المركب الثانى (أى : العقد «عشر»). مضاف إليه مجرور. ومن النحاه من يجيز فى هذه الصوره إعراب «فاعل» على حسب العوامل - كما سبق ؛ لزوال تركيبه - مع اعتباره مضافا. واعتبار كلمه : «عشره» هى المضاف إليه مع بنائها على الفتح فى محل جر ، بتقدير ملاحظه صدرها

١- وفى هذه الصوره والتى قبلها يقول ابن مالك : وإن أردت مثل ثانى اثنين مركّبا فجئ بتركيبين - ١٧ وهذا خاص بالصوره الأولى. أما التى تليها فقال فيها بعد البيت السابق مباشره : أو فاعلا بحالتيه أضف إلى مركّب. بما تنوى يف - ١٨ (يف ، وأصلها : يفى - مضارع مجزوم فى جواب الأمر : أضف). التقدير : أضف فاعلا بحاليته - وهما : حاله التذكير والتأنيث - إلى المركب الثانى كاملا بعد حذف كلمه : «عشره» من المركب الأول. يفهم من هذا أن المركب الثانى فى محل جر مضاف إليه. -

المحذوف ، واعتباره كالموجود (١) وهذا شاذ لا يقاس عليه.

٣ - وقد يكون المراد من صوغ : «فاعل» وبعده «عشره» استعماله مع العدد الأقل - مباشره - من العدد الأصلى الذى اشتقّت منه الصيغه ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل - فنقول : هذا رابع عشر ثلاثه عشر ، وهذه خامسه عشره أربع عشره ... فهنا أربعه ألفاظ يتألف منها مركبان عدديان ، والمركب الأول منهما مبنى على فتح الجزأين فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛ وهو فى حالاته الثلاث مضاف ، والمركب الثانى مبنى على الفتح دائما فى محل جر ، مضاف إليه.

وبالرغم من أن صيغه : «فاعل» فى هذا الأسلوب هى اسم فاعل ؛ بمعنى جاعل كذا ؛ أى : أنها تفيد التحويل والتصيير ، وكان حقها أن تنصب الاسم بعدها جوازا على أنه مفعول به لها ، أو تجره على أنه مضاف إليه - على الرغم من هذا لا يصح أن تنصب مفعولا به هنا ، لأن اسم الفاعل الذى ينصب المفعول به لا بد أن يكون منونا أو مبدوءا بأل. والأمران ممتنعان هنا ؛ إذا العدد المركب لا ينون ، وهو هنا مضاف فلا تدخله «أل» مع إضافته.

والنحاه يقررون أن هذه الصوره لم يسمع لها نظير فى كلام العرب. وأكثرهم يمنع استعمالها لهذا. إلا أن سيبويه وبعض النحاه يجيزونها ، ويرون فى إجازتها توسعه وتيسيرا.

ويتبين مما سبق أن الغرض العام من صوغ «فاعل» ، فى الأعداد المركبه هو الغرض العام من صوغه من الأعداد المفرده ، وأن كل معنى من الثلاثه يخالف الآخر ؛ فلا يصح استعمال واحد مكان غيره ؛ وإلا كان خلطا معيبا.

* * *

١- وفى هذه الصوره الأخيره بحالتيها يقول ابن مالك بعد البيت السالف : وشاع الاستغناء بحادى عشرا ونحوه ..... - ١٩ المراد بنحو : «حادى عشر» ثانى عشر ، وثالث عشر ، إلى تسعه عشر. والاستغناء الذى يريده هو ما أوضحناه من حذف العقد من التركيب الأول ، مع حذف النيف من التركيب الثانى ، فينتهى الأمر ببقاء جزأين. وفى إعرابهما الوجهان اللذان شرحناهما. والثانى منهما شاذ لا يقاس عليه. أما بقيه البيت فتتعلق بحكم آخر.

(ح) اشتقاق صيغه «فاعل» وبعدها العقد : «عشرون» ، أو عقد آخر من العقود التى بعد العشرين :

يصح اشتقاق صيغه «فاعل» من أحد الأعداد المفرده المحصوره فى واحد وتسعه وما بينهما ، ويذكر بعد الصيغه «العقد» معطوفا عليها بالواو خاصّه : نحو الواحد والعشرون ، والحادى والعشرون ، والواحده والعشرون ، والحاديه والعشرون ... والثانى والثلاثون ، والثانيه والثلاثون ... ، والرابع والخمسون ، والرابعه والخمسون ... وهكذا (١) ...

وحكم هذا النوع وجوب تقديم الصيغه ، وهى المعطوف عليها (أى : النيف) ، وتأخير المعطوف ، وهو : «العقد». وأن يكون العاطف هو الواو دون غيرها. والمعطوف عليه يطابق مدلوله فى تذكيره وتأنيثه ؛ ويعرب بالحركات (٢) على حسب حاجه الجمله ، والمعطوف يتبعه فى إعرابه ، فيكون مثله مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا. ولكنه معرب بالحروف كجمع المذكر السالم ، ولا يعرب بالحركات كالمعطوف ... (٣)

وإذا كان من الخطأ استعمال عاطف غير الواو ، فمن الخطأ أيضا حذفها ؛ فلا يصح مثل : حادى عشرين ، أو ثانى عشرين ، أو ثالث أربعين ...

أما الغرض المعنوى من هذه الصياغه فهو الغرض من صياغتها من الأعداد المفرده التى تليها كلمه : «عشره». ولا يصح الخلط بين غرض وآخر عند الاستعمال.

١- والاشتقاق فى هذه الصوره يكون من اسم العدد نفسه ، فهو اشتقاق من اسم جنس معنوى ليس بمصدر. ما عدا اثنين كما تقدم فى رقم ٣ من هامش ص ٥١٥.

٢- مع إعراب كلمه «ثان» إعراب المنقوص.

٣- وفى هذه الصوره يقول ابن مالك فى آخر بيت سبق فى ص ٥٢١ لمناسبه أخرى ، والبيت هو : (وشاع الاستغناء بحادى عشرا ونحوه) وقبل عشرين اذكرا : - ١٩ الذى يعنينا هو الجمله الأخيره منه : ونصها : وقبل عشرين اذكر ... وبعدها بيت يتمم المراد ونصه : وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد - ٢٠ (واو يعتمد : أى : حرف واو يعتمد عليه فى العطف دون غيره من أخواته). والتقدير : واذكر قبل عشرين وبابه - وهو باقى العقود التى بعده - صيغه فاعل بحالتيه من التذكير أو التأنيث على حسب مدلوله ، بشرط أن يكون متقدما على واو العطف ، ويليها العقد المعطوف.

المسأله ۱۶۷ : التأريخ بالليالى والأيام.

(۱)

التأريخ : تقييد الحوادث والأمور الجاريه ، بزمن معين مشهور ، بحيث ترتبط به ، وتنتسب إليه ؛ سواء أكانت قد وقعت وتحققت فيه أم وقعت وتحققت فى زمن آخر.

وهو ضرورى لضبط شئون الفرد ، وتنظيم حياته الخاصه والعامه ، وضرورى كذلك لضبط شئون الجماعات (دولا وأمما) وما يكون بينها من معاملات. ومنذ وجد الإنسان وهو يستعين بالتأريخ وحوادثه ؛ ليرشده ، ويذكّره ، ويعينه على كشف أكثر الحقائق والوقائع التى يبغى الاهتداء إلى زمنها ، ونتائجها. ولكل فرد طريقته التى يختارها لنفسه خاصه ، ويراها أنسب له ، وأكثر ملاءمه. غير أن الجماعات قد اتفقت كلمتها على أن تختار كل منها مبدأ زمنيّا تؤرخ به شئونها العامه ، ويرجع إليه أفرادها فى شئونهم المشتركه بينهم ، ولكل فرد بعد ذلك أن يرجع إليه أو إلى غيره فى شئونه الخاصه به. والعرب من هؤلاء ؛ فقد اختاروا بعد الإسلام حادث الهجره مبدأ زمنيّا لتسجيل الحوادث وتاريخها. وسموا هذا المبدأ : «التاريخ الهجرى» (۲) وساروا فيه على أسلوب مأثور عنهم ؛ فإذا وقع حادث مّا سجلوه بطريقتهم قولا أو كتابه ، وأرخوه بالليالى لسبقها فى

۱- يقال : التأريخ - بالهمزه - والتاريخ بدونها والتوريخ ، وهذا مصدر الفعل ورخ. توريخا ، أما الأولان فمصدران لأرّخ.

۲- يقول الصبان فى آخر باب العدد ، ما نصه ؛ (كانت العرب تؤرخ بالخصب ، وبالعامل (أى : الوالى الحاكم عليهم) وبالأمر المشهور. ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم ؛ فذكر له أمر التاريخ - وكان شائعا عند الفرس ، فاستحسنه هو وغيره. ثم اختلفوا (فى بدئه) فقال بعضهم : من البعثه. وقال قوم : من وفاه الرسول. ثم أجمعوا على الهجره ، ثم اختلفوا بأى شهر يبدءون؟ فقال بعضهم رمضان ، وبعضهم : رجب ، وبعضهم : ذى الحجه. ثم أجمعوا على المحرم ؛ لأنه شهر حرام ، ومنصرف الناس من الحج. فرأس التاريخ قبل الهجره بشهرين. واثنتى عشره ليله ؛ لأن قدومه عليه السّلام المدينه كان يوم الاثنين لاثنتى عشره ليله خلت من ربيع الأول ، وقيل : المؤرخ بالهجره هو رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ، كما بسط ذلك السيوطى ، فى كتابه «الشماريخ» فى علم التاريخ). اه

حسابهم ؛ إذ الشهور المعتمده عندهم قمريه ، وأول الشهر القمرى ليله ، وآخره نهار ، فإذا أراد أحدهم أن يؤرخ للحادث الذى وقع فى أول الشهر الهجرىّ ككتابه رساله - مثلا - قال : كتبت لأول ليله منه ، (أى : فى أول ليله) أو لغرّته ، أو مستهلّه. فإذا انتهت الليله الأولى قال : كتبت لليله خلت ، ثم لليلتين خلتا ، ثم لثلاث خلون ... إلى أن تنتهى عشر ليال ثم يقول : لإحدى عشره خلت ، أو لاثنتى عشره ... إلى أن تجىء ليله النصف فيقول : كتبت للنصف منه ، أو لمنتصفه ، أو لانتصافه. ويصح أن يقول : لخمس عشره خلت ، أو بقيت ، (أى : عند خمس عشره) والأول أكثر شيوعا فى كلام الفصحاء. ثم لأربع عشره بقيت ، إلى أول العشرين فيقول : لعشر بقين ، أو لثمان بقين ... وهكذا إلى أن تبقى ليله واحده فيقول : لليله بقيت ، أو لسراره ، أو سرره. فإن مضت وبقى نهار اليوم الأخير فيقول : كتبت لآخر يوم منه ، أو لسلخه أو انسلاحه. وقد يستعمل السّلخ والانسلاخ لليله الأخيره أيضا. وإذا قال : لآخر ليله منه أو آخر يوم منه كان هذا دليلا على أن الشهر القمرىّ كاملا ؛ أى : ثلاثين يوما ، وليس من الشهور التى تنقص.

هذا ويصح وضع تاء التأنيث مكان نون النسوه والعكس فى كل موضع يراد فيه التحدث عن عدد مدلوله جمع لا يعقل ؛ بأن يكون المعدود ثلاثه أو أكثر مما لا يعقل. ولكن اتباع الوضع الذى سردناه أفضل (١).

١- سبب الأفضليه أن أكثر المسموع يكون بنون النسوه مع الثلاث والعشر ، وما بينهما إذا كان المعدود دالا على جمع مؤنث لا يعقل ؛ فيقال : ثلاث خلون ؛ أو أربع خلون. وهكذا إلى عشر خلون. أما ما زاد على العشر إلى خمسه عشر فيقال فيه : خلت. وكل ما سبق فعلى سبيل الأولويه ، وبغير ملاحظتها يصح وضع تاء التأنيث مكان النون. على أن تفضيل نون النسوه على الوجه السالف فى الأساليب العدديه هو الذى يساير مجيئها فى جمع التكسير الدال على القله ، كما أن مجىء تاء التأنيث فيما زاد على العشر هو الذى يلائم مجيئها فى جمع التكسير الدال على الكثره ، فالمعروف أن نون النسوه أنسب مع جمع القله للمؤنث الذى لا يعقل ؛ نحو : رأيت أذرعا امتددن فى الهواء ، وهذا أفضل من : امتدت. كما أن المعروف أن تاء التأنيث أنسب فى جمع التكسير الدال على الكثره للمؤنث غير العاقل ؛ نحو : للوالد أياد غمرت أبناءه ، وهذا أفضل من غمرن. فانطبق حكم كل جمع للتكسير على العدد الذى يدل دلالته على القله أو الكثره ؛ فالعدد ثلاثه وعشره وما بينهما يدل على القله فالأنسب له نون النسوه. وهى - فوق ذلك - ملائمه لتمييزه الذى يكون فى الأغلب جمعا. والعدد المركب يدل على الكثره فالأنسب له تاء التأنيث فى هذا الموضع (راجع الصبان فى هذا الموضع). - - (وقد سبق ما يتصل بهذا ، اتصالا وثيقا ، ويزيده وضوحا وتوفيه - عند الكلام على مرجع الضعير - فى ج ١ م ١٨ رقم ٢ من هامش ص ١٩٧ ، وفى ص ٢٣٨ - وله إشاره عابره تأتى فى ص ٥٧٩).

وبهذه المناسبه نشير إلى ما سبق (١) بيانه من بعض الاستعمالات التى تتصل بما نحن فيه ، والتى يؤثر فيها العرب جانب التأنيث على التذكير ، ويغلبون فيها المؤنث على المذكر ؛ فلها نوع اتصال بما هنا (٢) ...

* * *

تعريف العدد وتنكيره :

سبق الكلام عليه وافيا فى (ج ١ ص ٣٢٠ م ٣٢).

* * *

قراءه الأعداد المعطوفه على العقود المختلفه :

المراد من العقود هنا (٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ، وكذلك (١٠٠ و ١٠٠٠ ومضاعفاتهما) ، فكيف نقرأ الأعداد الحسابيه التاليه قراءه عربيه صحيحه؟ وهى ٣٢ - ٣٤ - ٤٥ - ٥٦ و ... و ... وغيرها من باقى الأعداد المعطوفه المحصوره بين عقدين مما سلف؟ وكيف نقرأ : (١٠٤ - ١٢٠ - ٢٣٧ و ...) - وغيرها من الأعداد المعطوفه المحصوره بين مائه ، ومائه أخرى تليها؟

وكيف نقرأ : (١٠٠٦ - ١٠٢٠ - ٢٠٣٥ و ...) - وغيرها من الأعداد المعطوفه المحصوره بين ألف وألف آخر يليه؟

لقراءتها إحدى طريقتين ؛ أولاهما : قراءه الأرقام من اليمين إلى اليسار ، والأخرى العكس ؛ فيقال : (ثلاث وعشرون - أربعه وثلاثون ، كما يقال عشرون وثلاث - ثلاثون وأربعه) ... وكذلك يقال : (أربعه ومائه - عشرون ومائه ، كما يقال مائه وأربعه - مائه وعشرون) وكذلك : (سته وألف - عشرون وألف ... أو ألف وسته - وألف وعشرون) ... وهكذا بقيه الأعداد فى كل ما سبق ونظائره الأخرى. مع مراعاه الأحكام التى عرفناها فى تذكير العدد وتأنيثه ، وتعريفه وتنكيره ؛ - وفى نوع تمييزه ، وضبط هذا التمييز ، وإفراده وجمعه ، وذكره وحذفه ، وكل ما تقدم

١- راجع ص ٥٠٢ أما التفصيل ففى ج ١ م ٩ هامش ص ١٠٩ باب «المثنى».
٢- راجع ص ٥٠٢ أما التفصيل ففى ج ١ م ٩ هامش ص ١٠٩ باب «المثنى».

من الضوابط والأحكام العامه والخاصه التى لا بد من تطبيقها على العدد والمعدود.

ملاـحظه : يجوز تطبيق الطريقتين السالفتين على الأعـداد المركبه (وهى ١١ و ١٩ وما بينهما) بشـرط ظهور «واو العطف» متوسطه بين العددين ، واستعمال كلمه «واحد» بدلا من «أحد». ولا بد هنا من مراعاه الأحكام العامه والخاصه بالعدد والمعدود التى أشرنا لها فيما سبق.

ص: ٥٢٧

المسأله ۱۶۸ : كنايات العدد

(كم – كأيّ – كذا ...) وكنايات أخرى ، (منها : كيت ، وذيت ..)

(۱)

الأولى : «كم». وهى نوعان : «كم الاستفهاميه (۲)» و «كم الخبريه (۳)».

(ا) معنى الاستفهاميه : أداه استفهام يسأل بها عن معدود ، مجهول الجنس والكميه معا. ذلك أن من يسمع : «كم» وحدها لا يدرى حقيقه مدلولها ؛ (أى : جنسه ؛ أهو كتاب ، أم دينار ، أم رجل ، أم قلم ...) ولا يدرى أيضا عدد أفراد تلك الحقيقه ، ولا مقدارها الحسابى ؛ أكتابان أم أكثر؟ أدينـاران أم دنانير؟ أرجلان أم رجال؟ أقلمان أم أقلام؟ فكلمه : «كم» وحدها مبهمه المدلول (المعدود) عند السامع فى هاتين الناحيتين ؛ ناحيه جنسه ، وكميّته.

لكنه إذا سمع : (كم كتابا قرأت؟ – أو : كم دينارا أنفقت؟ – أو : كم رجلا صافحت؟) أثلاثه أم أربعه؟ – كم قلما اشتريت؟ أقلمين أم ثلاثه؟ ... – إذا سمع هذا فإن الإبهام يزول عنها فى الناحيتين السالفتين ، وتنكشف له حقيقه المعدود (المسئول عنه) ومقداره الحسابىّ ؛ بسبب الاسم الذى جاء بعد : «كم» – ويسميه النحاه : تمييزا – وبسبب ما وليه من بدل مقرون بالهمزه.

۱– أصل الكنايه : التوريه عن الشىء ؛ بأن يعبر عنه بغير اسمه ، لسبب بلاغى. وهذه الألفاظ سميت «كنايا» لأن كل واحده منها يكنى بها عن معدود ، أى : يرمز بها إلى معدود ، ويراد منها ذلك المعدود ؛ فهو مدلولها ، وهى الرمز الدال عليه. فكما أن كلمه : محمد ، أو على ، أو صالح ... هى الداله ، ومدلولها هو الذات المعينه المشخصه لكل – كذلك هذه الكنايات ؛ هى الداله ، ومدلولها معدود ، ولكنه معدود مبهم – كما سنعرف – فليس معينا ولا مشخصا كدلالات الأعلام السابقه ...

۲– هى أداه استفهام – كما سيجىء – ولهذا تعد من أنواع الإنشاء الطلبى الذى سبق توضيحه فى ج ۱ رقم ۳ من هامش ص ۳۳۷ م ۲۷.

۳– وتعتبر من أنواع الإنشاء غير الطلبى الذى سبق توضيحه فى الموضع المشار إليه فى رقم ۲ وعلى الرغم من هذا الاعتبار تحتمل الصدق والكذب – كما سيجىء فى ص ۵۳۵ – وفى هذا نوع من التعارض فى رأى بعض النحاه ، دون بعض ، طبقا للبيان الذى سرده «الصبان» عند كلامه على الفرق بين نوعى : «كم».

وهـذا معنى قولهم : «كم» الاسـتفهاميه أداه اسـتفهام مبهمه عند سامعها ، لا بد لها من تمييز بعدها يزيل الإبهام عن إحدى ناحيتى المعـدود ، وهى ناحيه الجنس ، وقد يليه ما يزيل الإبهام عن الناحيه الأخرى ؛ وهى ناحيه المقدار العددى. فالتمييز محتوم ، أما ما يليه فليس بمحتوم.

أشهر أحكامها :

١ - أنها اسم اسـتفهام له الصـداره فى جملته دائما إلا إن كان مجرورا بحرف جر أو بإضافه ؛ نحو : بكم دينار تبرعت؟ ومرضـى كم مستشفى ساعدت؟ والاستفهام بها قد يكون عن شىء مضى ، أو لم يمض ...

٢ - أنها مبنيه على السكون دائما فى محل رفع ، أو نصب ، أو ج ، على حسب موقعها من الإعراب (١) ، نحو : كم نوتيّا فى هذه الباخره؟ - وكم بحّارا فتيّا رأيت بها؟ وإلى كم ربّان تحتاج إدارتها؟

٣ - لفظها مفرد مذكر دائما. ولكن مدلولها الذى يصدق عليه معناها قد

١- وضع بعض النحاه لإعرابها المحلى ضابطا حسـنا ؛ فقال ما ملخصه : إذا وقعت «كم» على زمان أو مكان فهى ظرف مبنيه على السـكون فى محـل نصب. نحو : كم يومـا صـمت؟ - كم ميلاـ مشـيت؟. وإن وقعت على معنى مجرد (أى : حـدث) فهى مفعول مطلق ، مبنيه على السـكون فى محل نصب ؛ نحو : كم زياره زرت المريض؟ وإن وقعت على ذات ، وكان الفعل بعدها متعديا - ، لواحـد أو أكـثر ولم يسـتوف مفعـوله فهى مفعـول به ، مبنيه على السـكون فى محـل نصب ؛ نحـو : كم درهمـا بـذلت للسـائل المحتـاج؟ وإن سـبقها حرف جر ، أو مضـاف - فهى مبنيه على السـكون فى محـل جر ؛ نحو : فى كم ساعه تطوف الطائره حول الأـرض؟ وفوق كم خـط من خطوط الطول تمر؟ وما عـدا ذلك تكون مبتـدأ - غالبا - مبنيه على السـكون فى محل رفع ؛ نحو : كم مهـاجرا حضـر؟ وكم مهـاجرا سيحضـر؟ ومن هـذا قول الشـاعر : وكم صاحب قـد جلّ عن قـدر صاحب فألقى له الأسـباب ؛ فارتفعا معا وقـد تكون معمولا لناسخ يعمل فيما قبله مثل : «كان وظن» (دون - «إنّ») نحو : كم كان مالك. وقد تصـلح مبتدأ أو خبرا فى مثـل : كم مالـك؟ إن كـانت اسـتفهاميه. ومما يوضـح محلهـا الإعرابى ، ويسـهل إعرابها - أن نفترض عـدم وجودها ، ونجعـل التمييز يحـل فى مكانهـا ونعرف موقعه الإـعرابى ، ونجرى عليهـا حكمه ؛ ففى مثـل : كم يوما صـمت. نفترض أن أصـل الكلام : يوما صـمت ، أو : صـمت يوما. «فيوما» ظرف زمان. وإذا نعربها ظرف زمان. مبنيه - على السـكون فى محل نصب. وفى مثـل : كم ميلاـ مشـيت ... نتخيل أن الأصل : ميلا مشـيت ، أو : مشـيت ميلا. فكلمه : ميل ، ظرف مكان. وإذا نعربها ظرف مكان مبنى على السكون فى محل نصب ... وهكذا.

يكون غير ذلك. ومن هنا يجوز عوده الضمير عليها مفردا مذكرا ، أو مطابقا لما يدل عليه ، (أى : بحسب لفظها ، أو بحسب ما يحتمله معناها المراد) ، نحو : كم أخا جاءك أو جاءاك ، أو جاءوك ، وكما تقول : كم طالبه نجح ، أو : نجحت أو نجحتا ، أو نجحن ؛ بمراعاه اللفظ أو : بمراعاه المعنى (١) ...

٤ - لا بدّ لها من تمييز بعدها. والغالب أن يكون مفردا (٢) منصوبا بها ؛ فهى العامله فيه ؛ نحو : كم طالبا يتعلمون فى جامعاتنا؟ وكم بلدا عندنا يضم جامعه أو أكثر؟

ويصح أن يكون تمييزها مفردا مجرورا بمن ، بشرط أن تكون «كم» مجروره بحرف جرّ ظاهر (٣) ؛ نحو : بكم طبيب نعالج المرضى فى الريف؟ وإلى كم مهندس يحتاج؟ وعلى كم خبير زراعى يعتمد فى زراعاته؟ ويصح : من طبيب - من مهندس - من خبير ...

فإن وجدت «من» الجاره ظاهره ، فهى ومجرورها (التمييز) متعلقان «بكم» وإن لم توجد «من» ظاهره فهى مقدره تجر التمييز ، أو ليست مقدره ، و «كم» هى التى تجرّه ؛ على اعتبارها ؛ مضافه (مع بنائها) والتمييز بعدها «مضاف إليه» مجرور.

ويجوز أن يجىء بعد التمييز بدل مقرون بالهمزه ، والمبدل منه هو : «كم» فيزول ما بقى من غموضها ، وتنكشف الناحيه الأخرى من إبهامها - كما أشرنا - نحو : كم بحارا فى الباخره؟ أعشره أم عشرون؟

٥ - وإذا كانت «كم» الاستفهاميه مضافه لتمييزها فهى العامله فيه ، فلا يصح الفصل بينهما بجمله ؛ لأن المتضايفين لا يفصل بينهما - فى الأغلب - جمله. لكن

١- راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ، ص ١٣٢ - وقد سبق لهذا بيان تام فى ج ١ م ١٩ ص ٢٤٠ موضوع : «التطابق بين الضمير ، ومرجعه» - ومثل الضمير غيره مما يحتاج لمطابقه.

٢- وردت أمثله نادره وقع فيها التمييز جمعا منصوبا ، واستشهد بها الكوفيون على صحه وقوعه جمعا. وأغلب النحاه يردها أو يؤولها ويرفض جمعبته. والأحسن الحكم على تلك الأمثله بالندره التى لا يصح معها القياس. ولا داعى لتكلف التأويل.

٣- لا يشترط بعض النحاه لجر تمييزها جرها مستدلا بقوله تعالى : (سَلْ بَنِى إِسْرائِيلَ كَمْ آتَيْناهُمْ مِنْ آيَهٍ بَيِّنَهٍ)ورأيه ضعيف.

يصح الفصل بأحد شبهى الجمله ؛ لأنهما محل التوسع والتيسير. أمّا إن كان التمييز مجرورا ب «من» الظاهره فيجوز الفصل بالجمله أو بغيرها. وكذا إن كان التمييز منصوبا. لكن يجب جر هذا التمييز بمن (١) بدلا من نصبه إن كان الفاصل بينهما فعلا متعديا لم يستوف مفعوله ؛ لكيلا يقع فى الوهم أن هذا التمييز المنصوب ليس بتمييز ، وأنه مفعول به للفعل المتعدى ، فلإزاله الوهم واللبس يجب جره بمن ، نحو : كم ترى من عصفور على الشجره؟ وكم تشاهد من صياد يحوم حولها؟ وقول الشاعر :

وكم - سقت فى آثاركم - من نصيحه

وقد يستفيد الظنّه (٢)

المتنصّح (٣)

٦ - تمييز «كم» الاستفهاميه (٤) فى كل أحواله يصح حذفه إن دل عليه دليل ، ولم يترتب على حذفه لبس (٥) ...

* * *

(ب) كم الخبريه : هى أداه للإخبار عن معدود كثير ، ولكنه مجهول الجنس والكميه (٦). ومن أمثلتها قولهم : (كم صالح بفساد آخر قد فسد). وما جاء فى عتاب صديق لصديقه : «إنى أحفظ ودّك ، وأرعى عهدك ، وأرسم طريقى على الوفاء لك ،

١- انظر رقم ١ من هامش ص ٥٣٤.

٢- الاتهام والتجريح.

٣- المبالغ فى النصيحه لمن لا يعمل بها.

٤- وهو فى كل أحواله أيضا نوع من تمييز الذات (لا النسبه) الذى سبق إيضاحه وتفصيله فى ج ٢ م ٨٨ باب : «التمييز». ومراعاه هذا التمييز فيما يحتاج للمطابقه أوضح من مراعاه لفظ «كم». وفيما سبق من أحوال «كم الاستفهاميه» يقول ابن مالك فى باب عنوانه : (كم ، وكأين ، وكذا) ... ما نصه : ميّز فى الاستفهام «كم» بمثل ما ميّزت عشرين ؛ ككم شخصا سما؟ وأجز أن تجرّه «من» مضمرا إن وليت «كم» حرف جرّ مظهرا والأصل : أجز ، أن. حذفت الهمزه للشعر ، وانتقلت حركتها إلى الزاى الساكنه قبلها. «مضمرا» ، أى : مضمره. وجعلها مذكره على نيه الحرف : من ، غير مريد : الكلمه «من») يريد : أنه يصح جر التمييز «بمن» المضمره جوازا إن وقعت «كم» بعد حرف جر ظاهر.

٥- وهو فى كل أحواله أيضا نوع من تمييز الذات (لا النسبه) الذى سبق إيضاحه وتفصيله فى ج ٢ م ٨٨ باب : «التمييز». ومراعاه هذا التمييز فيما يحتاج للمطابقه أوضح من مراعاه لفظ «كم». وفيما سبق من أحوال «كم الاستفهاميه» يقول ابن مالك فى باب عنوانه : (كم ، وكأين ، وكذا) ... ما نصه : ميّز فى الاستفهام «كم» بمثل ما ميّزت عشرين ؛ ككم شخصا سما؟ وأجز أن تجرّه «من» مضمرا إن وليت «كم» حرف جرّ مظهرا والأصل : أجز ، أن. حذفت الهمزه للشعر ، وانتقلت حركتها إلى الزاى الساكنه قبلها. «مضمرا» ، أى : مضمره. وجعلها مذكره على نيه الحرف : من ، غير مريد : الكلمه «من») يريد : أنه يصح جر التمييز «بمن»

المضمره جوازا إن وقعت «كم» بعد حرف جر ظاهر.

٦- الكميه : المقـدار الحسابى ، أى : ما يدل عليه العدد من أفراد. - وما سـبق فى ص ٥٢٨ عن هذين فى «كم الاستفهاميه» يزيد الأمر وضوحا هنا. -

والصفح عن بوادرك. فكم مره هفوت فأغضيت ، وكم إساءه نالتنى فغفرت ، وكم إخوان أبعدتهم عنك فقربتهم منك ، وأرجعتهم إليك ... فهل تنسى هذا أو تتناساه؟».

فكلمه : «كم» وحدها - قبل وضعها فى شىء من الكلام السابق ، مبهمه (أى : لا تدل على حقيقه المعدود وجنسه ، ولا على مقداره وكميته) ؛ إذ لا يدرى السامع المراد : أهو : كم يوم ، أم كم رجل ، أم كم إساءه ... أهو كثير أم قليل ... فلما ذكر الاسم المجرور بعدها أزال عنها الإبهام ، وكشف الغموض عن المعدود ، فبيّن حقيقته وجنسه ، وأوضح كمّيته بما يدل على أنها كثيره. فكأنه يقول : مرات كثيره - إساءات كثيره - إخوان كثيرون. ومثله قول الشاعر :

وكم ذنب مولّده دلال

وكم بعد مولده اقتراب

فلا بدّ لإزاله الإبهام عنها من تمييز بعدها يوضح جنس المراد منها ، ومقداره. ولا يصح أن يجىء بعد التمييز بدل مقرون بهمزه الاستفهام (١) ، والمبدل منه هو : «كم» ، إذ لا دخل للاستفهام هنا مطلقا.

وبسبب أن الإخبار بها يرمى إلى كثره المعدود وجب أن يكون هذا الإخبار عن شىء مضى ؛ لأن الذى مضى قد بان جنسه وكميته ؛ فيمكن الحكم عليها بالكثره ، والإخبار بهذا الحكم ، أما الذى لم يمض فمجهول الجنس والمقدار غالبا ؛ ومن ثمّ كان الدافع إلى استعمال «كم الخبريه» هو الافتخار والمدح بكثره شىء محبوب ، أو الذم بكثره شىء معيب.

أحكامها :

١ - وجوب صدارتها فى جملتها ، إلا حين تكون مجروره بحرف جر ، أو بإضافه ، نحو : لله أنت!! فإلى كم عمل نافع سارعت ؛ فحمد الناس إسراعك. وعند كم عقبه فى طريقه وقفت لتذليلها ؛ فأكبر العارفون شأنك. ٢ - صحه عوده الضمير إليها إما مفردا مذكرا ، مراعاه للفظها ، وإما مطابقا لمعناها ؛ مراعاه لما يحتمله مدلولها ... (٢). والأفصح مراعاه تمييزها ،

١- انظر «ه» ص ٥٣٥.

٢- مثل الضمير غيره مما يحتاج لمطابقه. ويوضح هذا الحكم ما سبق فى نظيرتها. (رقم ٣ ص ٥٢٩).

نحو : كم رفاق نفع أو نفعوا ... ومن مراعاه التمييز قول الشاعر :

كم أناس فى نعيم عمّروا

فى ذرا ملك تعالى فبسق (١)

سكت الدهر زمانا عنهمو

ثم أبكاهم دما حين نطق

٣ - وجوب بنائها على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجه الجمله (٢).

٤ - وجوب الإتيان بتمييز لها يكون مفردا مجرورا ، أو جمعا مجرورا (٣) ، بشرط أن يكون فى الحالتين غير مفصول منها بشىء. والأفصح إفراده. ولكن الجمع غير شاذ. ومن الأمثله قول الشاعر :

فكم نزهه فيك للحاضرين!

وكم راحه فيك للأنفس!

وقول الناثر : الأريب لا يخدع بالمظهر الزائف ؛ فكم رجال حسنت مناظرهم وساءت مخابرهم! وكم رجال اقتحمتهم العيون وفى أثوابهم أبطال عظام! ... فإن فصل التمييز منها ، وكان مفصولا بجمله وجب نصبه ، ولا يجوز جرّه إلا فى ضروره الشعر ؛ نحو : ما أنفس نصائح الحكماء ، وأغلى أقوالهم ؛ فكم أرشدنا منهم - نصحا! وكم صاننا منهم - قولا!. وقول الآخر فى مدح قوم :

كم نالنى منهمو فضلا على عدم

إذ لا أكاد من الإقتار (٤)

أجتمل (٥)

(وفاعل الفعل فى الأمثله السابقه ضمير يعود على «كم» ويجوز جعل التمييز فاعلا بعد رفعه (٦)).

١- عمروا : طال عمرهم - ذرا : حمايه ورعايه - بسق : ارتفع

٢- لا تختلف «كم» الخبريه فى إعرابها المحلى عن «كم» الاستفهاميه فى إعرابها السابق : (فى رقم «ا» من هامش ص ٥٢٩). برغم اختلاف معناهما وتمييزهما.

٣- والجر فى الحالتين لأنه مضاف إليه ، و «كم» هى المضاف أو «بمن» المقدره. ويجوز - دائما - إظهار «من». وإذا كان مجرورا

بمن فالجار والمجرور متعلقان بكم ، - كما سبق - ومن الأمثله قوله تعالى : (كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ. وَاللهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) وتمييزها فى كل أحواله نوع من تمييز الذات (لا النسبه) لأنه نوع من تمييز العدد ، بالرغم من أنها خبريه.

٤- الفقر.

٥- اجتمل الرجل الشحم : أذابه.

٦- وفى «كم» الخبريه يقتصر ابن مالك على بيت واحد ، يبين فيه معناها ، وأن تمييزها يكون كتمييز العدد «عشره» ، أى : جمعا مجرورا ، أو كتمييز المائه يكون مفردا مجرورا (وهذا هو الأوضح والأكثر ، والأول ليس بشاذ) يقول : واستعملنها مخبرا كعشره أو مائه ؛ ككم رجال ، أو : مره

وكذلك يجب نصبه ولا يجوز جره إلا فى ضرره الشعر إن كان مفصولا بظرف ، ومعه جار ومجرور ؛ نحو : كم دون الوصول إلى الشهره - كفاحا! وكم لها بعد إدراكها تعبا!.

فإن كان الفصل بالظرف فقط ، أو بالجار مع مجروره فقط - جاز الأمران ، والنصب هو الأرجح. نحو : كم دون الشهره كفاحا! وكم لها تعبا! ... ولا يصح الفصل بغير ما سبق - على الصحيح -.

وإذا فصل بين «كم» الخبريه وتمييزها بجمله فعليه فعلها متعد ، لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز بالحرف : «من» (١) ؛ لمنع اللبس ؛ إذ قد يقع فى الوهم أن التمييز المنصوب ليس تمييزا ، وإنّما هو مفعول به للفعل المتعدى. فلإبعاد هذا الوهم يجب جر التمييز بمن ، لا بالإضافه ؛ إذ لا يصح - فى الأغلب - الفصل بالجمله بين المتضايفين. كقوله تعالى : (كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ! ...) وقوله تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنا فِيها مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ)! ، و «كم» فى الآيتين مبنيه على السكون فى محل نصب مفعول به.

ومن الجائز حذف تمييزها إذا دل عليه دليل ، ولم يوقع حذفه فى لبس. ولكن حذفه وهو «مضاف إليه» قليل غير قياسى (٢) ؛ لما يترتب عليه من حذف «المضاف إليه» مع وجود المضاف وحده.

* * *

من كل ما تقدم نستطيع أن ندرك الموازنه التى عقدها بعض النحاه بين نوعى «كم» ؛ لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما. وملخصها :

أنهما يتشابهان فى خمسه أمور :

(ا) أنهما كنايتان مبهمتان عن معدود ، مجهول الجنس ، والمقدار. (أى : مجهول الحقيقه ، والكميه).

١- يقول الصبان - فى باب : «حروف الجر» ، عند الكلام على : من الزائده - إنها فى هذه الصوره زائده ؛ معتمدا على رأى فريق من النحاه. وقد أوضحنا هذا فى ج ٢ باب حروف الجر ، م ٩٠ ص ٤٢٢ ، عند الكلام على : " من الزائده".
٢- لحذف المضاف إليه موضوع سبق فى ج ٣ م ٩٦.

(ب) مبنيتان.

(ح) بناؤهما على السكون فى محل رفع ؛ أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعهما من جملتهما ؛ فهما متماثلتان فى إعرابهما المحلىّ ، مع ملاحظه أن لفظهما مفرد مذكر دائما ، وأن مدلولهما قد يكون غير ذلك ؛ فيراعى لفظهما ، أو مدلولهما ، فى الضمير العائد عليهما ، وفى غيره من كل ما يحتاج للمطابقه. ومراعات التمييز أوضح.

(د) ملازمتان للصداره فى جملتهما. إلا إن سبقها حرف جر ، أو : مضاف.

(ه) حاجه كل منهما إلى تمييز قد يصحّ حذفه عند أمن اللبس.

ويفترقان فى خمسه أمور كذلك :

(ا) أن الخبريه تتضمن الإخبار بكثره شىء معدود ؛ فتختص بالزمن الماضى وحده. ولهذا لا يصح على الإخبار أن نقول : كم رحله سأقوم بها أيام العطله المقبله! لأن التكثير والتقليل - كما سبق - لا يكونان إلا فيما عرف مقداره. وهذه المعرفه لا تتحقق إلا فى شىء قد مضى وانتهى. ويصح على الاستفهام أن نقول ما سبق.

(ب) أن المتكلم بالخبريه لا يتطلب جوابا من السامع ؛ لأنه مخبر ، غير مستخبر ؛ بخلاف الاستفهاميه.

(و) أن المتكلم بالخبريه ، يتعرض للتصديق والتكذيب ، لأنه مخبر ، والخبر عرضه لأن يصدقه السامع أو يكذبه (١).

(د) أن الأغلب فى تمييز الاستفهاميه أن يكون مفردا منصوبا بها ، أو مجرورا بالإضافه ، أو بمن إن جرّت بحرف جر ظاهر. أما تمييز الخبريه فيكون مفردا مجرورا ؛ أو جمعا مجرورا (٢). ولا يكون منصوبا إلا فى بعض حالات الفصل

(ه) أن البدل من «كم» الخبريه لا يصح اقترانه بهمزه الاستفهام ؛ لأن هذا البدل خبرىّ كالمبدل منه (وهو : كم الخبريه) والخبر لا يصح أن يتضمن معنى الاستفهام. يقال : كم رجال حضروا الحفل!! ثمانين بل تسعين ... أما الاستفهاميه فيجب اقتران البدل منها بهمزه الاستفهام ؛ لأن الاستفهاميه

١- لكن كيف يقع هذا مع أنها نوع من الإنشاء غير الطلبى؟ ظاهر الأمر وقوع تعارض. وقد قلنا - فى رقم ٣ من هامش ص ٥٢٨ - إن بعض النحاه يرى فى هذا تعارضا ، وإن فريقا آخر يمنع هذا التعارض ، كما دونه الصبان فى هذا الموضوع من الباب.

٢- سبب الجر موضح فى رقم ٣ من هامش ص ٥٣٣.

تتضمن معنى الاستفهام. فيقال : كم رجال حضروا؟ أثمانين أم تسعين؟ إذا كان العدد مجهولا يريد أن يعرفه السائل.

* * *

الثانيه : كأيّن (١) - وأشهر لغاتها : «كأيّن» - (بهمزه مفتوحه ، وتشديد الياء مكسوره ، فنون ساكنه) - ثم : «كائن» بسكون النون. ثم : «كأين» ؛ (بهمزه ساكنه بعد الكاف ، تليها ياء مكسوره ، فنون ساكنه (٢)) - وهى بمنزله «كم» الخبريه ، ولكن تشاركها فى أمور ، وتخالفها فى أخرى ، فتشاركها فى الأمور الخمسه الآتيه :

١ - الإبهام.

٢ - الدلاله على تكثير المعدود.

٣ - الملازمه للصداره.

٤ - البناء على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، - على حسب موقعها -. ولا تكون فى محل جر - ومن الممكن وضعها فى كل مكان توضع فيه : «كم الخبريه» إلّا الجرّ.

٥ - الحاجه إلى تمييز مجرور ، ولكنه يجرّ هنا «بمن» ظاهره لا بالإضافه ، والجار مع مجروره متعلقان بكأىّ. وقد ينصب التمييز. ومن الأمثله للمجرور قوله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّهٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَهَا. اللهُ يَرْزُقُها وَإِيَّاكُمْ! ...) وقوله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَهٍ أَمْلَيْتُ لَها وَهِيَ ظالِمَهٌ ، ثُمَّ أَخَذْتُها! ، وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ.)

وقول الشاعر :

وكائن رأينا من فروع طويله

تموت إذا لم تحيهنّ أصول!

ومن التمييز المنصوب قول الشاعر :

اطرد اليأس بالرجا ؛ فكأيّن

آلما (٣) حمّ (٤)

يسره بعد عسر!

١- أصل النون التى فى آخرها هو التنوين ؛ فيصح الرجوع إلى أصلها ومراعاته عند الكتابه والوقف ، ولكن الأحسن إثبات نونها

خطا ونطقا فى جميع لغاتها ، حتى عند الوقف عليها ، منعا للإلباس.

٢- ثم : «كيئن» - بكاف مفتوحه ، فياء ساكنه فهمزه مكسوره ، فنون ساكنه - ثم : «كئن» كالسابقه مع حذف الياء. وقد أطال النحاه فى إثبات أنها مركبه فى الأصل. ولا حاجه بنا إلى احتمال العناء فى معرفه ذلك الأصل المزعوم المتكلف ، لأن الذى يعنينا الآن أنها (وهى بمعنى «كم») كلمه واحده فى إعرابها ، وفى معناها ، وكل أحكامها ، ولا يلاحظ أصلها فى شىء من ناحيه تركيبه مطلقا.

٣- اسم فاعل من ألم يألم ؛ بمعنى : تألم يتألم ...

٤- قدّر وهيّئ.

وقول الآخر :

وكائن لنا فضلا عليكم ومنّه

قديما!. ولا تدرون ما منّ منعم

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها مطلقا - كما فى بعض الأمثله السالفه - فإن كان الفاصل فعلا متعديا لم يستوف مفعوله وجب جرّ التمييز «بمن» ؛ منعا من توهم أنه مفعول به فى حاله نصبه. ومن الأمثله قول الشاعر :

وكائن ترى من صامت لك معجب

زيادته أو نقصه فى التكلم

وقول الآخر :

وكائن ترى من حال دنيا تغيرت

وحال صفا بعد اكدرار - غديرها

وتخالفها فى أربعه :

١ - «كم الخبريه» كلمه «بسيطه» على الأرجح. أما «كأيّن» فمركبه - على الأرجح أيضا - من كاف التشبيه ، و «أىّ» المنونه. ولا أثر للتركيب ولا لمعنى جزأيه فى حالتها القائمه الآن ، بعد أن صارت كلمه واحده تؤدى معنى جديدا.

٢ - «كأين» لا تكون مجروره بحرف ، ولا بإضافه ، ولا بغيرهما. بخلاف «كم الخبريه» فإنها تجر بالحرف وبالإضافه.

٣ - إذا وقعت «كأين» مبتدأ فخبرها لا يكون إلا جمله - فى الأعم الأغلب (١) - كبعض الأمثله السّالفه ، أما «كم الخبريه» فلا يلزم أن يكون جمله.

٤ - ليس لها نوع آخر يستعمل فى الاستفهام أو فى غير الإخبار ...

١- جاء فى حاشيه «ياسين» على التصريح ، - ج ١ باب المبتدأ والخبر ، عند الكلام على أقسام الخبر - أن منه ما يجب أن يكون جمله : مثل خبر «كأيّن» الخبريه الواقعه مبتدأ ولم يتعرض لبيان أنه الواجب أو الأغلب. وجاء فى الصبان - ج ۴ باب «كم» - عند الكلام على «كأيّن» ما نصه : " (قال فى جمع الجوامع وشرحه : لا يخبر عن «كأين» إذا وقعت مبتدأ إلا بجمله فعليه مصدره بماض أو مضارع نحو قوله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ..) وقوله تعالى (وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَهٍ فِى السَّماواتِ وَالْأَرْضِ

يَمُرُّونَ عَلَيْها وَهُمْ عَنْها مُعْرِضُونَ) لكن يرد عليه قول الشاعر : وكائن لنا فضلا عليكم ومنه قديما ولا تدرون ما منّ منعم ... فإن الخبر فيه جار مع مجروره. وقوله تعالى (وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللهُ يَرْزُقُها وَإِيَّاكُمْ ...) إن جعل الخبر الجمله الاسميه وهى : (الله يرزقها) فإن جعل : "لا تحمل رزقها" لم ترد الآيه) "ا ه كلام الصبان - ولهذه المسأله إشاره فى ج ١ م ٣٥ ص ٤٣٠ عند الكلام على الخبر الجمله.

٥ – تمييزها المجرور هو فى الغالب مجرور بمن الظاهره. بخلاف «كم الخبريه» فإنه يجر بالإضافه ، أو بمن المضمره ، أو الظاهره.

* * *

الثالثه : «كذا». وصيغتها ثابته فى كل الحالات ، ولا يطرأ على حروفها تغيير ما دامت من كنايات العدد. وهى – فى أصلها – مركبه من «كاف» التشبيه ، و «ذا» الإشاريه ، وصارت بعد التركيب كلمه واحده ثابته ، تؤدى معنى جديدا مستقلا ، لا صله له بالتشبيه ولا الإشاره إذا كان الغرض منها الإخبار عن شىء معدود قليل أو كثير ، ففى هذه الصوره تعدّ من كنايات العدد المبهمه (١).

وتشبه «كم الخبريه» فيما يأتى :

١ – فى الإخبار.

٢ – وفى الإبهام.

٣ – وفى البناء على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر.

٤ – وفى الحاجه إلى تمييز.

وتخالفها فى :

١ – أنها لا تلازم الدلاله على الكثره ، فقد تكون «كذا» كنايه عن معدود كثير أو قليل – كما تقدم – نحو : أنفقت كذا دنانير فى رحلاتى ، وركبت خلالها كذا سياره وطياره ، وباخره ، وقطارا.

٢ – وفى أن تمييزها واجب النصب بها على الأرجح (٢). سواء أكان مفردا أم جمعا.

١– فى الزياده والتفصيل – ص ٥٣٩ – بيان استعمالاتها الأخرى فى غير الكنايات العدديه :

٢– قلنا على الأرجح لأن الكوفيين يجيزون جره إذا كان غير مكرر بعطف ، فيقولون : فى المتجر كذا ثوب ، وفى المصنع كذا عامل. فيكون التمييز مضافا إليها مجرورا ، أو مجرورا بمن مقدره. أو بدلا فى رأى ثالث إذا كانت هى مجروره. والأفضل هنا عدم الأخذ بالرأى الكوفى ؛ لأنه مبنى على مجرد القياس على تمييز «كم» ، دون عرض أمثله تؤيده من الكلام العربى الفصيح. ومجرد القياس فى مثل هذا ضعيف مردود. وبعض النحاه (ومنهم ابن مالك) يجيز جره بمن – كما سيأتى فى البيت التالى : وفى الكلام على : «كأين ، وكذا» يكتفى ابن مالك ببيت واحد ، هو : ككم : «كأيّن» و «كذا» ، وينتصب تمييز ذين ، أو : به صل : «من» تصب يقول إن «كأين» و «كذا» مثل : «كم» – يريد : «كم» الخبريه – ولم يبين أوجه الشبه. وقد أوضحناها ، ثم بين أن تمييز

«كأين وكـذا» منصوب. ومن الجائز عنـده جره بمن ، ويرى فى جره إصابه وسـدادا. وهو يخالف أكثر النحاه فى جر تمييز «كـذا» «بمن» كما سلف. إلا إن كان الضمير فى (به) عائدا على تمييز : «كأين» فقط ، كما يرى بعض المعربين ، وهذا حسن.

٣ - وأنها لا تكون فى الصدر.

٤ - وأنها تتكرر - غالبا - مع عطف بالواو ؛ كقول الشاعر :

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا

كذا وكذا ؛ لطفا به نسى الجهد

زياده وتفصيل :

تأتى «كذا» المكرره المعطوفه بالواو ، وغير المكرره - كنايه عن غير العدد ؛ فيكنى بها عن اللفظ الواقع فى التحديث عن شىء حصل ، أو عن قول. سواء أكان ذلك اللفظ معرفه أم نكره ؛ كالحديث : يقال للعبد يوم القيامه : أتذكر يوم كذا وكذا (١) ...

ويجوز أن تبقى على أصلها من التركيب من كاف التشبيه وذا الإشاريه حين يقتضى المعنى بقاءها على أصلها ، نحو : عرفت الأخ نافعا ، والصديق كذا.

ورأيت الغنى وافيا من ذلّ السؤال والعمل كذا. وفى هذه الصوره قد تدخل عليها «هاء التنبيه» فيقال : والصديق هكذا ... والعمل هكذا ... أو : وهكذا الصديق - وهكذا العمل.

١- قال السيوطى فى الأشباه والنظائر : الذى شهد به الاستقراء ، وقضى به الذوق الصحيح ، أن : «كذا» المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ؛ فتكون من كلام المخبر لا من كلام المخبر عنه ؛ فلا تقول ابتداء : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا وكذا ، بل تقول : مررت بالدار الفلانيه. ويقول من يخبر عنك : قال فلان مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا.

الرابعه : كنايات أخرى ، منها : «كيت ... وذيت».

هاتان ليستا من كنايات العدد ، وإنما يذكرهما النحاه بعد تلك الكنايات للمناسبه بين النوعين فى مجرد الكنايه عن شىء.

وكيت وكيت - بفتح التاءين معا ، وهو الأكثر ، أو كسرهما معا ، أو ضمهما كذلك - يكنى بهما عن القصه والخبر ، أى : الحديث عن شىء حصل أو قول وقع ؛ مثل : (صنع العامل كيت وكيت ، وقال كيت وكيت). ولا بد من تكرارهما مع العطف بالواو ، واعتبارهما معا (وبينهما هذه الواو) مركبا مزجيّا بمنزله كلمه واحده ذات جزأين ، والجزءان مبنيان معا ؛ إما على الفتح ، وإمّا على الكسر ، وإمّا على الضم ، فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجه الجمله. وهذا المركب المزجى نائب فى الحقيقه عن جمله ، ولهذا صح أن يعمل فيه القول فى نحو : «أنت قلت كيت وكيت» ؛ فيكون المركب المزجى هنا فى محل نصب ، مفعولا به للفعل «قال».

وكل ما تقدم فى : «كيت وكيت» يقال كاملا فى : «ذيت وذيت» ، من غير تفريق فى شىء إلا فى الحرف الأول الهجائى ؛ فهو «كاف» فى أحد المركبين ، و «ذال» فى المركب الآخر ، ولا خلاف فى شىء بعد هذا.

زیاده وتفصیل :

(ا) یقول اللغویون : إن أصل : «کیت وکیت» و «ذیت وذیت» هو : «کیه وکیه» و «ذیّه وذیّه» بتشدید الیاء فی کل لفظه ، وبعدها تاء التأنیث المربوطه. ثم حصل تخفیف بحذف التاء المربوطه ، وبقلب الیاء الثانیه (من کل یاء مشدده) تاء واسعه (أی : غیر مربوطه) ، فهذه التاء لیست للتأنیث وإنما هی منقلبه عن حرف أصلیّ. ولا مانع عندهم من استعمال الأصل بدون تخفیفه. ویتعین فی الحالتین عند استعماله ترکیب کل جزأین ترکیبا مزجیّا مع بنائهما علی الفتح دائما فی کل المواقع الإعرابیه.

(ب) ویقول الصبان : (إذا قیل : کان من الأمر «کیت وکیت» - ومثلها : «ذیت وذیت» - «فکان» للشأن (۱) ، خبرها : کیت وکیت ، - لأن هذا المرکب المزجی نائب هنا عن الجمله ، ولا یکون اسما لکان ؛ کما لا یکون اسمها جمله. قاله الفارسی ، واستحسنه ابن هشام. لکن یلزم علیه تفسیر ضمیر الشأن (۲) ، بغیر جمله مصرح بجزأیها. والظاهر أن : «من الأمر» تبیین یتعلق بفعل مقدر ؛ هو : «أعنی») هذا کلامه مع تیسیر قلیل فی بعض کلماته.

وفیه حذف وتقدیر لا داعی لهما. ولو جعلنا «کیت وکیت» - فی هذا الأسلوب

وحده - اسما لکان الناسخه غیر الثّانیه ، وخبرها شبه الجمله مع اعتبار المرکب المزجیّ الحالیّ لیس جمله هنا فی ظاهره الحقیقی ، لاستغنینا عن الحذف والتقدیر ، ولسایرنا الأیسر الواضح بغیر ضرر ، ولا خروج علی الأصول العامه.

۱- اسمها ضمیر الشأن ، مستتر.

۲- تفصیل الکلام علیه فی ج ۱ ص ۱۷۷ م ۲۰.

المسأله ۱۶۹ : التأنيث.

الاسم نوعان :

ا – مذكر (مثل : حاتم – قيس – جعفر – نهر – قمر – كتاب ...). ولا يحتاج إلى علامه لفظيه تزاد على صيغته لتدل على تذكيرها وتذكير صاحبها ؛ لأن الذى يدل على تذكيرهما هو الشهره ، وشيوع الاستعمال. ولا سيما الاستعمال الوارد فى أكثر الأساليب المأثوره عن العرب.

ب – مؤنث ؛ (مثل : ستيّه – عزيزه – ليلى – لمياء – أرض – أذن ...) ، ويحتاج إلى علامه لفظيه ظاهره أو مقدره (أى : ملحوظه) تزاد على صيغته ؛ لتدل على تأنيثها ، وتأنيث صاحبها. فالعلامه الظاهره فى الأسماء المعربه (۱) هى : «تاء التأنيث» المتحركه ، أو : «ألف التأنيث» بنوعيها ؛ المقصوره ، والممدوده ؛ مثل : عزيزه – ليلى – لمياء ... أمّا العلامه المقدره –

ا – فقد تكون خاصه بالأسماء المعربه الثلاثيه ، وهى تاء التأنيث الملحوظه – (طبقا للسّماع الوارد عن العرب) فى مثل : أرض – أذن – عين – قدم – كتف. والذى يدل على أن هذه الكلمات الثلاثيه – وأشباهها (۲) – مؤنثه سماعا بتاء مقدره (أى : ملحوظه) ظهور هذه التاء فى أغلب كلام العرب عند التصغير ؛ إذ يقال : أريضه – أذينه – عيينه – قديمه – كتيفه (۳).

ب – وقد تكون عامه فى الأسماء بنوعيها (الثلاثى وغير الثلاثى) ؛ كعود الضمير

۱– أما علامه التأنيث فى الكلمات المبنيه فتأتى فى رقم ۳ من هامش ص ۵۴۵.

۲– المراد بالأشباه ما كان أصله ثلاثيا ولكن حذف بعض أصوله ، مثل يد فأصلها «يدى».

۳– بمناسبه الكلام على أعضاء الإنسان يقول اللغويون بحق : إن تذكيرها وتأنيثها موقوف على السماع وحده ، لكن الأعضاء المزدوجه مؤنثه فى الغالب ، تبعا للسماع الوارد فيها ؛ كعين ، وأذن ، ورجل ، وغير المزدوجه مذكر فى الغالب ، نحو : رأس ، أنف ، ظهر ... ومن المزدوج المذكر : الحاجب – الصدغ – الخد – اللّحى (عظم الفك) – المرفق – الزّند – الكوع – الكرسوع ... ومن المزدوج الذى يذكر ويؤنث : العضد ، الإبط – الضرس. ومن المنفرد المؤنث : الكرش ، ومن المنفرد الذى يصح تذكيره وتأنيثه : العنق – اللسان – القفا – المتن – المعى ... فالقاعده أغليبه.

عليها فى المسموع مؤنثا. كأرض ، وعقرب ، فى مثل : الأرض زرعتها ، والعقرب قتلتها. ومثل : نعتها ، أو الإشاره إليها بالمؤنث ؛ سماعا فى الحالتين ، مثل : الأرض المتحركه واحده من أرضين كثيره - هذه الأرض واحده من ... - : العقرب السامّه قتاله. - هذه العقرب ... - ولا تكون ألف التأنيث مقدره (١). معنى كلمه : «مؤنث».

هذه الكلمه إحدى «المصطلحات» التى يتردد ذكرها كثيرا فى الاستعمال اللغوى. ويختلف معناها باختلاف ما تدل عليه من أنواع تقضى الفائده بالإشاره إليها هنا ؛ لأن هذا الباب هو الأنسب لذكرها (٢). وأشهرها :

١ - المؤنث الحقيقى : وهو الذى يلد ، ويتناسل ، ولو كان تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ ولا بد فى لفظ المؤنث الحقيقى من علامه تأنيث ظاهره ، أو مقدره ، مثل : ولّاده - سعدى - هند - عصفوره - عقاب (٣).

وله أحكام مختلفه ؛ يتصل منها بموضوعنا : وجوب تأنيث فعله ، ونعته ، وخبره وإشارته ، وضميره ... ، بالشروط والتفصيلات الخاصه بكل واحد من هذه الأمور فى بابه ؛ نحو : كانت ولّاده أديبه أندلسيه ذائعه الصيت. وقد نقل التاريخ الأدبىّ إلينا كثيرا من أخبار هذه الأديبه ، ومجالسها ، وفنونها ...

٢ - المؤنث المجازى : وهو الذى لا يلد ولا يتناسل ؛ سواء أكان لفظه مختوما بعلامه تأنيث ظاهره ؛ كورقه ؛ وسفينه ... أم مقدره ؛ مثل : دار ، وشمس. ولا سبيل لمعرفه المؤنث المجازى إلا من طريق السماع الوارد عن العرب ، ولا يمكن الحكم على كلمه مؤنثه بأنها تدل على التأنيث مجازا إلا من الطريق اللغوى الذى يوضح أمر ذلك السماع ويبينه.

وهذا النوع المجازى يخضع فى استعماله لكثير من أحكام المؤنث الحقيقى ؛

١- وفى هذا يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «التأنيث» : علامه التأنيث تاء أو ألف وفى أسام قدّروا «التّا» ؛ كالكتف (أسام : جمع جمع ، مفرده : أسماء. ومفرد الأسماء : اسم) ، ثم قال بعد ذلك فى بيان التأنيث المقدر : ويعرف التقدير بالضّمير ونحوه ؛ كالرّدّ فى التصغير

٢- سبقت الإشاره إليها فى ج ٢ ص ٦٦ م ٦٦ باب : «الفاعل».

٣- إحدى الطيور الجارحه.

خضوعا واجبا فی مواضع ، وجائزا فی أخری ؛ کوجوب تأنیث الضمیر العائد علیه فی مثل : الدار اتسعت. وجوازه فی مثل : اتسعت الدار ، أو : اتسع الدار ...

۳ - ومنه المؤنث اللفظیّ فقط : وهو الذی تشتمل صیغته علی علامه تأنیث ظاهره ، مع أن مدلوله (معناه) مذکر ؛ نحو : حمزه - أسامه - زکریاء ... أعلام رجال. وله أحکام مختلفه مدونه فی الأبواب المناسبه لها ؛ فقد یراعی معناه فی حالات فلا یؤنث له الفعل ؛ فلا یقال : اشتهرت حمزه بالشجاعه والإقدام ، ولا یجمع (فی الأرجح) جمع مذکر سالما ... وقد یراعی لفظه - وهو الأغلب فی کثیر من حالاته الأخری - فیمنع من الصرف ، ویذکّر له اسم العدد (۱) ؛ فیقال ثلاث حمزات ...

۴ - المؤنث المعنوی فقط : وهو ما کان مدلوله مؤنثا حقیقیا أو مجازیا ولفظه خالیا من علامه تأنیث ظاهره ؛ فیشمل المؤنث الحقیقی الخالی من علامه تأنیث ، مثل : زینب - سعاد - عقاب ... کما یشمل المؤنث المجازی الخالی منها ؛ مثل : عین - رجل - بئر - ...

ویجری علیه کثیر من أحکام المؤنث الحقیقی والمجازی ، کتأنیث الفعل له ، وتأنیث ضمیره ، ونعته ، والإشاره إلیه ... وکمنعه من الصرف أو عدم منعه علی حسب حالته.

۵ - المؤنث اللفظی المعنوی : وهو ما کانت صیغته مشتمله علی علامه تأنیث ظاهره ، ومدلوله مؤنثا ؛ مثل ؛ فاطمه - علیه - ریا - سعدی - حسناء - هیفاء - نحله - أسده. شجره - دنیا ... ویخضع لکل أحکام المؤنث اللفظی والمعنوی.

والأنواع الخمسه السابقه قد یجتمع منها نوعان أو أکثر ، ویسمیان باسم یشمل النوعین ، کأن یقال : لفظیّ مجازی ؛ مثل : دنیا ...

۶ - المؤنث التأویلی : وهو ما کانت صیغته مذکره فی أصلها ، ولکن یراد - لسبب بلاغی - تأویلها بکلمه مؤنثه تؤدی معناها ؛ فقد کان العرب یقولون : (أتتنی کتاب أسرّ بها ... ، یریدون : رساله) - (خذ الکتاب واقرأ ما فیها.

۱- وهذا فی الأحسن ، کما سبق ص ۵۰۵ حیث البیان الخاص بهذا.

يريدون : الأوراق). وكذلك : (الحرف ؛ يريدون به : الكلمه) ... وأمثال هذا كثير فى كلامهم ...

وحكم هـذا النوع : أنه يصـح مراعاه صـيغته اللفظيه ، من ناحيه عدم تأنيث فعلها المسـنده إليه ، وكذلك مراعاه تذكيرها اللفظىّ عنـد نعتها ، والإشاره إليها ... كما يصـح مراعاه معناها الـذى تؤول به بشـرط قيام قرينه جليه تمنع اللبس ؛ نحو : (امتلأت الكتاب بالسـطور ؛ تريد : الورقه التى فى يدك ، مثلا) - (هذه الكتاب نافعه ، تريد : هذه الورقه (١)) ... ومن الخير الاقتصار على مراعاه صيغه اللفـظ ؛ قـدر الاسـتطاعه منعـا للالتباس ، فإن هـذا المنع غرض من أهم الأغراض اللغويه يجب الحرص عليه هنا ، وفى كل موضع آخر.

٧ - ومنه المؤنث الحكمى : وهو ما كانت صـيغته مذكره ولكنها أضـيفت إلى مؤنث فاكتسـبت التأنيث ؛ بسـبب الإضافه ؛ كقوله تعالى : (وَجاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَها سائِقٌ وَشَـهِيدٌ.) فكلمه «كل» مـذكره فى أصـلها ، ولكنها فى الآيه اكتسـبت التأنيث من المضاف إليه المؤنث ؛ وهو «نفس» (٢).

تلك أشـهر أنواع المؤنث. ويعنينا منها ، النوعان الأساسيان ؛ وهما الأول والثانى (أى : المؤنث الحقيقى ، والمجازى) أما سواهما فمتفرع منهما ، راجع إليهما فى أكثر أحكامه ...

والنوعان الأساسـيان (أى : الحقيقى والمجازى) لا بد من اشـتمالهما على علامه تأنيث ظاهره أو مقدره (أى : ملحوظه) ، كما فى بعض الأمثله الأولى.

وقد تبين مما تقدم أن علامات التأنيث الداله على تأنيث الأسماء المعربه (٣) ثلاث

١- ومنه ما يجرى فى أيامنا من تسـميه بعض الصـحف والمجلات بأسماء مذكره ؛ مثل : الهلال ، والعربى ، والمنبر ... من أسماء المجلات. ومثل : المقطم ، والمسأء ، والبلاغ ... من أسماء الصحف اليوميه ؛ فينطبق عليها الأمران السالفان ، فيقال : ظهر الهلال ، أو ظهرت الهلال. وكذا الباقى حيث يلاحظ التذكير أو التأنيث فى كل.

٢- إيضاح هذا مدون فى موضعه من باب الإضافه (ج ٣ ص ٥١ م ٩٢).

٣- أمـا الأسـماء المبنيه فلا تكون علامه تأنيثها التاء المربوطه ، ولا الألف ، وإنما لها علامات أخرى ، منها : كسـر التاء فى مثل : أنت. والنون المشدده فى مثل : هنّ. وأما بعض الحروف فقد تدخلها التاء المفتوحه سماعا ، نحو : ربت. وأما الأفعال فتؤنث بالتاء لتأنيث فاعلها ؛ فتدخل تاء التأنيث الساكنه على آخر الماضـى ، نحو : برعت الطبيبه ، وتدخل التاء المتحركه على أول المضارع ، نحو تبرع الطبيبه ...

زوائد ، وكل واحده منها فارقه بين المؤنث والمذكر ، ولا يصح أن يوجد منها فى الاسم إلا علامه واحده (١) لتأنيثه. والثلاث هى : تاء التأنيث المتحركه المربوطه (٢) ، وألف التأنيث المقصوره ، وألف التأنيث الممدوده. وفيما يلى تفصيل الكلام على كل علامه :

(الأولى) فأما تاء التأنيث المربوطه فمختصه بالدخول - قياسا - على أكثر الأسماء المشتقه (٣) ؛ لتكون فارقه بين مذكرها ومؤنثها ؛ نحو : عابد وعابده - عرّاف وعرافه - فرح وفرحه - مأمون ومأمونه - ولا تدخل على أسماء الأجناس الجامده إلا سماعا ؛ وقد سمعت فى بعض ألفاظ قليله لا يقاس عليها ؛ مثل : أسد وأسده - رجل ورجله - فتى وفتاه - غلام وغلامه - امرأ وامرأه - إنسان وإنسانه ، فى لغه - ... ونظائرها مما تنص عليه المراجع اللغويه ، ويجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد.

وإنما كانت تاء التأنيث مختصه بالدخول على أكثر الأسماء المشتقه دون جميعها لأن بعض المشتقات لا تدخله مطلقا - فى رأى أكثر النحاه - (٤) ، وبعضها تدخله قليلا. وأشهر الأوزان التى لا تدخلها (٥) أربعه :

١ - فعول بمعنى : فاعل (وهو الدال على الذى فعل الفعل) ، نحو : صبور - نفور - حقود ... بمعنى : صابر - نافر - حاقد - مثل : رجل أو امرأه صبور ، ونفور ، وحقود ...

أما المسموع من قولهم : امرأه ملوله وفروقه ؛ بمعنى : خوّافه - وكذا بضع كلمات أخرى (٦) - فالتّاء للمبالغه مع التأنيث وليست لمحض التأنيث

١- وأما : علقاه ، اسم نبت ، وأرطاه ، اسم شجر - فألفهما مع وجود التاء معها ألف إلحاق ، ليست للتأنيث.

٢- ويسميها بعض النحاه ، «هاء التأنيث» ؛ لأنها تصير «ها» عند الوقف عليها ، بالسكون أما فى غير الوقف فمتحركه.

٣- يطلق - غالبا - على الاسم المشتق : «الوصف» ، أو : «الصفه» ، وهو غير النعت ، كما عرفنا. وكما يجىء البيان فى رقم ١ من هامش ص ٥٤٩.

٤- انظر الزياده فى ص ٥٥١ - لأهميتها ، واشتمالها على بيان مفيد.

٥- أشهرها : (صروره : لمن لم يتزوج ، أو لم يحج) - (لجوجه : لكثير اللجاجه ، وهى : الخصومه) - (عروفه: لكثير العلم والمعرفه) - (شنوءه : لكثير التقزز ، أو العداوه) - (منونه : لكثير الامتنان) - (سروقه : لكثير السرقه). راجع النوادر ، ذيل الأمالى ، للقالى ص ١٧٣.

وحده (١) وأما «عدوه» مؤنث : «عدو» فمقصوره هى وأشباهها القليله - على السماع.

فإن كان «فعول» بمعنى : «مفعول» (وهو الدّال على الذى وقع عليه الفعل) جاز تأنيثه بالتاء الفارقه بين المذكر والمؤنث ، وعدم تأنيثه بها ؛ نحو : قطار ركوب أو ركوبه ، وسياره ركوب أو ركوبه ؛ بمعنى مركوب ومركوبه فيهما ، ونحو : أكول أو أكوله ، وحلوب أو حلوبه ، بمعنى : مأكوله ومحلوبه.

٢ - مفعال ، نحو : مفتاح ، لكثيره الفتح ولكثيره - معلام ، لكثيره العلم وكثيره - مفراح ؛ لكثيره الفرح وكثيره ... فهذه الصيغه - بغير تاء -

---

١- ذلك أن تاء التأنيث قد تكون داله على التأنيث المجرد ، وقد تفيد معنى آخر من المعانى دون أن تفيد الفصل بين مذكر ومؤنث ، بالرغم من أن الكلمه المشتمله عليها تعتبر مؤنثه تأنيثا لفظيا مجازيا ، وتجرى عليها أحكامه. فمن تلك المعانى : أنها تكون لفصل الواحد من جنسه الجامد ؛ كتمره ، وتمر ، ولبنه ولبن ، ونمله ونمل. وللعكس ، أى : فصل الجنس الجامد من واحده ؛ كجبأه وكمأه (بفتح أولهما وسكون ثانيهما ، وهما اسمان لنوع واحد من النبات. يقال لمفرده : جبء ، أو كمء). وأنها تكون عوضا عن فاء الكلمه ؛ مثل : عده ، مصدر ، وعد ، أو عوضا من لام الكلمه ، مثل : سنه ، وأصلها فيما يقال : سنو ، أو سنه بدليل. الجمع : سنوات وسنهات. أو عوضا من حرف زائد لمعنى ؛ كياء النسب فى قولهم. هو أشعثىّ ، وهم أشاعثه ، وهو أزرقىّ ، وهم أزارقه ، وهو مهلّبىّ وهم مهالبه. يقولون هذا فى جموع التكسير المنسوب مفردها إلى : أشعث ، وأزرق ، ومهلّب ... ويدل على هذا قولهم : أشعثيون وأشاعثه ، وأزرقيون وأزارقه ، ومهلبيون ومهالبه. فلا يجمعون بين الياء والتاء - وسيجىء البيان فى ص ٦١٩ - أو عوضا من حرف زائد لغير معنى ؛ كزنديق وزنادقه. فالتاء عوض عن الياء فى المفرد إذ كان الأصل فى تكسيرها : زناديق ، ولا يجتمعان ، أو عوضا عن ياء التفعيل فى مثل : زكّى تزكيه. وقد تأتى للدلاله على التعريب ؛ أى : للدلاله على أن الكلمه فى أصلها غير عربيه ، وعربها العرب أنفسهم بإدخال شىء من التغيير على صيغتها ، واستعمالها بعد ذلك. مثل : كيالجه (جمع : كيلجه ، لمكيال. والقياس كياليج. فجاءت التاء بدلا من الياء للدلاله على تعريبه ومثل موازجه (جمع : موزج ، بفتح الميم ، وسكون الواو ، وفتح الزاى ، للجورب ، أو : الخف) والقياس. موازج ؛ فدخلت «التاء هنا وهناك للدلاله على أن الأصل أعجمى فعرّب. والفرق بين المعرّب وغيره : أن العرب إذا استعملت الأعجمى فإن خالفت بين ألفاظه - بأن أدخلت عليها نوع تغيير - فقد عربته - كما سبقت الإشاره فى رقم ٢ من هامش ص ٢٣٠. وإلا فلا وهو الباقى على أعجميته. وقد تأتى للمبالغه فى الوصف كرجل راويه ؛ لكثير الروايه. وقد تأتى لتأكيد المبالغه ؛ نحو : رجل «نسّابه» لكثير العلم بالأنساب ؛ ذلك أن كلمه «نسّاب» صيغه مبالغه بنفسها ، فإذا زيدت عليها التاء أفادت توكيد المبالغه .. وقد تكون التاء ثابته فى بعض أسماء لا يمكن تمييز مذكرها من مؤنثها ، نحو : نمله. فيجب اعتبار الاسم مؤنثا دائما. وبعض ما لا يمكن تمييزه يتجرد منها دائما فيعد مذكرا فى كل استعمالاته ، نحو : برغوث. (راجع التصريح والصبان). وراجع ما يتصل بهذا فى ج ١ م ١ ص ٢١ عند الكلام على اسم الجنس الجمعى وحكم تذكيره وتأنيثه.

صالحه للمذكر والمؤنث. ومن الشاذ : ميقان وميقانه. لمن يكثر اليقين والتصديق بما يسمعه.

٣ - مفعيل ، نحو : منطيق - للرجل البليغ ، والمرأه البليغه. ومعطير ؛ لكثير العطر وكثيرته. ومن الشاذ مسكينه ، بتاء التأنيث.

٤ - مفعل ، كمغشم ، للمذكر والمؤنث ، بمعنى جرىء ، وشجاع ، لا ينثنى عن إدراك ما يريده. يقال رجل أو امرأه مغشم.

ومما سبق يتبين أن التاء الفارقه لا تدخل - فى رأى الكثره - على الصيغ الأربع السالفه إلا شذوذا (١) يراعى فيه المسموع وحده.

أما أشهر المشتقات التى تدخلها قليلا فنوعان ؛ ودخولها فيهما - مع قلته - مقيس. ولكن الأحسن عدم إدخالها :

أحدهما : المشتقات الداله على معنى خاص بالأنثى ، يناسب طبيعتها (٢) وحدها ، وليس أمرا مؤقتا طارئا عليها ، وإنما هو من خصائصها الثابته الملازمه لها دائما. وتنفرد به دون المذكر ؛ كالحمل ، والولاده ، والإرضاع ، والحيض ... وغيره مما هو من خصائص الأنثى ؛ نحو : امرأه حامل أو حامله (ومعناهما : حبلى) ومرضع ومرضعه ... فدخول التاء وعدمه سيان ، والأمران قياسيان ، كما أسلفنا ، ولكن الحذف أحسن (٣).

١- انظر الزياده الآتيه فى ص ٥٥١ ؛ حيث البيان المفيد.

٢- إنما يجوز الأمران والحذف أحسن إذا كان معنى الاسم المشتق خاصا بالأنثى ، يلائم طبيعتها وحدها ، ووصفا ثابتا لها - كما قلنا - وليس مقيدا بحاله طارئه ؛ كوصف المرأه بأنها : «مرضع» ؛ أى : بأن طبيعتها ، وأهليتها التى خلقت معها ، هى «الإرضاع» ولو لم تكن وقت الكلام ترضع طفلا ، أو تضع ثديها فى فمه ، ومثل وصفها بأنها : «حامل» ؛ فى نحو : المرأه الحامل لا العاقر مرغوبه ، أى : هذه من النوع الحامل ، والتى من شأنها ومن طبيعتها أن تحبل ، ولو لم تكن وقت الكلام حبلى ، بل يقال هذا ولو لم تكن قد تزوجت. فإن كانت الصفه طارئه ، والقصد منها الحدوث لا الثبوت ، وجب الإتيان بالتاء ؛ نحو : هذه مرضعه الآن أو غدا ، وحامله اليوم أو غدا. ومن هذا قوله تعالى فى هول القيامه : (يَوْمَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ...)، أى : التى هى فى حاله إرضاع طارئ ، تلقم صبيها ثديها (انظر «ب» من الزياده فى ص ٥٥١). ولو قال : «مرضع» بحذف التاء لكان المراد : التى من شأنها ومن غرائزها الإرضاع لا أنها تمارسه وقت التكلم فعلا أو فى وقت محدد معين. ومما سبق يفهم المراد من قول اللغويين : إن الصفات المختصه بالمؤنث - كمرضع - إن قصد بها الحدوث (أى : الوصف المؤقت الطارئ فى أحد الأزمنه) لحقتها التاء ؛ فيقال : مرضعه ، وإن لم يقصد بها هذا لم تلحقها - - فإن كان المعنى ليس خاصا بطبيعه المرأه وجب إثبات التاء كقولنا : شاهدت حامله ؛ تريد : امرأه تحمل على رأسها أو كتفها شيئا ، لأن الحمل على الرأس أو على الكتف ليس من خصائصها وحدها ، وإنما يشاركها فيه الرجل. ومن ثم كان حذف التاء ممنوعا إذا أوقع فى لبس ؛ فلا يقال : فى الحقل ضامر ، وتحت الشجره عانس ، لأن الضامر والعانس يقال للمذكر وللمؤنث ؛ فإذا حذفت التاء عند إراده المؤنث ، لم يتبين المراد.

والآخر : ما كان على وزن «فعيل» بمعنى : مفعول ؛ بشرط أن يعرف من الكلام أو غيره نوع المتصف بمعناه ؛ (أى : بشرط ألّا يستعمل استعمال الأسماء غير المشتقه). ومن أمثلته : قتيل وجريح فى مثل : انجلت المصادمه عن فتاه قتيل وفتاه جريح ؛ بحذف التاء جوازا لعدم الحاجه إليها ؛ إذ اللبس مأمون فى هذه الصوره. فإن شاع استعماله استعمال الأسماء المجرده - بأن لم يعرف نوع الموصوف (١) - وجب ذكرها لمنع اللبس ، نحو : حزنت لقتيله المصادمه. ومثل : رأيت فى المجزر ذبيحه ، أو بطيحه ، أو أكيله الذئب ؛ بمعنى : مذبوحه ، ومنطوحه ، ومأكوله.

فإن كان «فعيل» بمعنى «فاعل» فالأكثر مجيئها ؛ كقول شوقى :

نطتى جدّ أليفه

وهى للبيت حليفه

هى ما لم تتحرك

دميه البيت الظريفه

ومن حذفها قول الآخر المتغزل :

فديتك!! أعدائى كثير ، وشقّنى (٢)

بعيد ، وأشياعى لديك قليل

* * *

ومما تقدم يتبين أن للتاء الفارقه مع المشتق ثلاثه أحوال ؛ فتاره تكون ممنوعه الدخول عليه ، وتاره تكون قليله الدخول ، وهى مع قلتها مقيسه ، وفى غير النوعين السالفين كثيره وقياسيه.

أما مع غير المشتق - وهو الأجناس الجامده - فمقصوره على السماع الوارد

١- ليس المراد بالموصوف هنا الموصوف الصناعى المعروف بالمنعوت ، وإنما المراد الموصوف المعنوى الذى يتصل به معنى المشتق. فيشمل : الفتاه قتيل ، بحذف التاء ، مع أن الفتاه مبتدأ ، وليست موصوفا صناعيا (أى : ليست : منعوتا) ولا فرق فى الموصوف المعنوى بين الملفوظ ، والملحوظ فى الكلام وهو المحذوف اكتفاء بما يدل عليه من قرينه ؛ كإشاره إليه ، أو ضمير يعود عليه ؛ ويبين نوعه ، أو شىء آخر يوضح أمره ، نحو : قتيل من النساء ؛ فلا تجىء التاء فى هذه الحالات ، مجاراه للأحسن. فالمعول عليه فى الموصوف هو العلم بنوعه وإن لم يكن المشتق نعتا تابعا له حقيقه. سواء أذكر موصوف أم لا.

٢- من معانى الشقه (بضم الشين المشدده وكسرها) : الناحيه التى يقصدها المسافر.

فى بعض الألفاظ ، ولا يصح القياس عليها (١) ..

ص: ٥٥٠

١- وقد عرض ابن مالك المشتقات التى لا تدخلها التاء الفارقه ؛ فقال. ولا تلى - فارقه - فعولا أصلا ولا المفعال ، والمفعيلا كذاك : مفعل. وما تليه «تا» الفرق من ذى ، فشذوذ فيه (ذى : هذه. يريد : ما تلحقه التاء الفارقه من هذه الأوزان ففيه شذوذ. أى : أنه شاذ). ثم انتقل إلى حكم فعيل ، فقال : ومن «فعيل» كقتيل إن تبع موصوفه - غالبا «التا» تمتنع «تبع موصوفه» ، أى : جاء بعده تابعا له. والغرض أن يكون له موصوف معروف ، سواء أكان الموصوف منعوتا ، صناعيا أم غير منعوت ، مذكورا أم غير مذكور على الوجه السابق فى الرقم الأول من هامش الصفحه السابقه. وقالوا إن بيت ابن مالك يخلو من التقصير لو كان : ومن فعيل كقتيل إن عرف موصوفه - غالبا التا تمتنع .

زیاده وتفصیل :

(ا) صرح بعض أئمه النحاه الأقدمین (کصاحب المفصل وشارحه ابن یعیش ، فی ص ۱۰۲ ج ۵) بأن الأربعه الأولی السّالفه یشترط لحذف التاء منها ما یشترط فی «فعیل» ، ونصّوا علی أنک تقول : صبوره ، ومعطاره ، إذا لم یعرف الموصوف ؛ فیقول ابن یعیش : «إن هذه الأسماء إذا جرت علی موصوفها (۱) لم یأتوا فیها بالهاء ، وإذا لم یذکروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس ؛ نحو : رأیت صبوره ، ومعطاره ، وقتیله بنی فلان ...». وهذا تصریح واضح لا یدع مجالا للتردد فی الأخذ به.

(ب) وفی الکلام علی : «فعیل» یقول سیبویه فی کتابه (ج ۲ ص ۲۱۳) ما نصه : (وأما «فعیل» إذا کان فی معنی مفعول فهو فی المؤنث والمذکر سواء ، وهو بمنزله : «فعول» ولا تجمعه بالواو والنون کما لا تجمع صیغه : فعول. و ... وتقول : شاه ذبیح ، کما تقول : ناقه کسیر ، وتقول : هذه ذبیحه فلان وذبیحتک. ذلک أنک لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت. ألا تری أنک تقول ذاک وهی حیه؟ فإنما هی بمنزله ضحیه. وتقول : شاه رمیّ ، إذا أردت أن تخبر أنها قد رمیت. وقالوا : بئس الرّمیّه الأرنب ، إنما ترید : بئس الشیء مما یرمی. فهذه بمنزله : الذبیحه. وقالوا : نعجه نطیح ، ویقال : نطیحه. شبهوها بسمین وسمینه ... و ... وقالوا : رجل حمید ، وامرأه حمیده. یشبه بسعید وسعیده ، ورشید ورشیده حیث کان نحوهما فی المعنی ، واتفق فی البناء ...) ، قال شارحه أبو سعید السیرافی تعلیقا علی «هذه ذبیحه فلان وذبیحتک» ما نصه : (لم أر أحدا علل فی کتاب إلحاق التاء. والعله فیه عندی أن ما قد حصل فیه الفعل یذهب به مذهب الأسماء ، وما لم یحصل فیه ذهب به مذهب الفعل ، لأنه کالفعل المستقبل ؛ ألا تری أنک تقول : امرأه حائض. فإذا قلت حائضه غدا لم یحسن فیه غیر الهاء (التاء). وتقول : فلان میت إذا حصل فیه الموت. ولا تقل : مائت. وإذا أردت المستقبل قلت : مائت غدا ، فتجعل فاعلا جاریا علی فعله).

وجاء فی «تاج العرس شرح القاموس» - ماده : قتل - ما نصّه : (قال

۱- سبق شرح المراد من الموصوف فی هذا الباب رقم ۱ من هامش ص ۵۴۹.

الرضيّ : ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه «التاء» – فعيل ، بمعنى : مفعول. إلا أن يحذف موصوفه ؛ نحو : – هذه قتيله فلان وجريحته. ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى «فاعل» قد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضا ؛ نحو : امرأه قتيله ؛ كما يحمل «فعيل» ، بمعنى : «فاعل» عليه فتحذف التاء ، نحو : ملحفه جديد) اه.

من كل ما سبق يتبين تأويلهم لما ورد من «فعيل» بمعنى «مفعول» مختوما بالتاء. وفى بعض هذه التأويلات تكلف واضح. ومن اليسير كشف ما فيها من الخطأ الذى يمنع قبولها. هذا إلى أن كتب اللغه ومعاجمها تحوى أمثله أخرى متعدده مختومه بالتاء ، ولا تحتمل تأويلا سائغا. فالخير فى الاقتصار على ما نقلناه عن بعض المحققين من أن الأكثر هو حذف التاء عند أمن اللبس ؛ بسبب وجود الموصوف ، وعدم استعمالها استعمال الأسماء غير المشتقه ، وهذا رأى سديد يحسن الأخذ به ، بالرغم من أن أكثر النحاه لم يذكروه مع جواز استعمال الرأى الآخر.

(ح) لأسماء الجموع حكم خاص ورد فى بعض المراجع اللغويه (١) ، ونصّه : «القوم : يذكر ويؤنث ؛ لأن أسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها إذا كانت للآدميين – تذكر وتؤنث ؛ مثل : رهط (٢) ، ونفر ، وقوم (٣) ... قال الله تعالى : (وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ، وَهُوَ الْحَقُّ ...) ، فذكّر. وقال تعالى : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ...) فأنّث. قال الجوهرى : فإن صغرت لم تدخل فيها الهاء (٤) ، وقلت : قويم ، ورهيط ، ونفير ... وإنما يلحق التأنيث فعله.

«وتدخل الهاء (٥) فيما يكون لغير الآدميين ؛ مثل : الإبل ، والغنم ... لأن التأنيث لازم له ... ، ثم قال : حكى ثعلب أن العرب تقول : يأيها القوم كفّوا عنا. وكفّ عنا ، على اللفظ وعلى المعنى. وقال مره : المخاطب واحد ، والمعنى الجمع) ا ه.

* * *

١- هو : تاج العروس ، شرح القاموس. ماده : قام.

٢- يرى بعض النحاه أن كلمتى «رهط» و «قوم» مذكرتان ليس غير. ورأيه مرفوض بهذا النصّ.

٣- يرى بعض النحاه أن كلمتى «رهط» و «قوم» مذكرتان ليس غير. ورأيه مرفوض بهذا النصّ.

٤- يريد : تاء التأنيث المربوطه.

٥- يريد : تاء التأنيث المربوطه.

(الثانيه) (١) وأما ألف التأنيث المقصوره فقد زيدت سماعا فى آخر الأسماء المعربه ، سواء أكانت جامده أم مشتقه ؛ تبعا للمسموع عن العرب ، ولا تدخل فى غيره ، فما أدخلوها على آخره صار وحده مؤنثا بها.

وللأسماء التى تدخلها أوزان مختلفه ؛ بعضها نادر مبعثر فى المراجع اللغويه ، يصعب معرفته والاهتداء إلى أنه مؤنث إلا بمعونه تلك المراجع ، وإرشادها. وبعضها شائع فى الكلام الفصيح ، مشهور الصيغه بالتأنيث ؛ فمتى عرفت صيغته دلت - فى الأعم الأغلب - على أنها لمؤنث ، دون حاجه إلى مرشد أو معين. وصيغ هذا النوع تكاد تنحصر فى الأوزان الآتيه التى يدل كل وزن منها على أن الكلمه مؤنثه ؛ وهى أوزان سماعيه لا يجوز زياده وزن على الوارد المسموع منها عن العرب - كما تقدم -.

١ - فعلى (بضم ففتح ، ففتح) كشعبى ، وأدمى ... اسمين لموضعين وأربى ، اسم للداهيه.

٢ - فعلى (بضم فسكون) ، مثل : بهمى ؛ اسم نبت - وطولى ، أنثى للوصف : أطول - وحبلى ، وصف للحامل - ورجعى ، مصدر للفعل : رجع.

٣ - فعلى (بفتحات) ، مثل : بردى ، اسم نهر بالشام - وحيدى ، وصف فى مثل : ناقه حيدى ، أى : تحيد عن ظلها وتحاول الفرار منه - ومرطى ، وبشكى ، وجمزى ... والثلاثه مصادر ، ومعناها واحد ؛ هو المشيه السريعه. وأفعالها : مرط ، وبشك ، وجمز ، ثلاثيه مفتوحه الوسط.

٤ - فعلى - بفتح فسكون - (جمعا ؛ كقتلى وجرحى وصرعى) ، أو : (مصدرا كدعوى ، مصدر : دعا) ، أو : (وصفا (٢) كسكرى ، وسيفى ، وشبعى ، وكسلى ... مؤنث سكران ، وسيفان ، - بمعنى : طويل - ، وشبعان ، وكسلان). فإن كان «فعلى» اسما (كأرطى (٣) وعلقى (٤)) فقيل ألفه للتأنيث فيمنع للصرف ، وقيل للإلحاق فلا يمنع.

٥ - فعالى (بضم أوله ، وفتح ثانيه بغير تشديد) ، مثل : حبارى وسمانى

١- سبق الكلام على العلامه الأولى فى ص ٥٤٦.

٢- ويعبر عن المشتق من الأسماء بالوصف أو الصفه - كما قلنا ، فى هامش ٥٤٩ - ، وهو غير الوصف أو الصفه بمعنى : النعت.

٣- شجر. (المفرد : أرطاه)

٤- نبت. (للمفرد والجمع).

اسمین لطائرین ، وسکاری جمع سکران ، وعلادی ، وصفا ، بمعنی : شدید ، یقال : جمل علادی : أی : قویّ شدید.

۶ - فعّلی (بضم أوله ، وفتح ثانیه مع تشدیده). مثل : سمّهی ، اسم للباطل والکذب ، واسم الهواء المرتفع.

۷ - فعلّی (بکسر أوله ، وفتح ثانیه ، وسکون ثالثه المدغم فی مثله) ، مثل : (سبطری ؛ اسم لمشیه فیها تبختر) ، (ودفقّی ، اسم لمشیه فیها تدفق وإسراع).

۸ - فعلی (بکسر ، فسکون ، ففتح) جمعا ، کحجلی الذی مفرده : حجل (بفتحتین) اسم طائر. أو مصدرا کذکری ؛ (مصدر الفعل ذکر ، یذکر ، ذکرا ، وذکری).

۹ - فعّیلی (بکسر أوله ، فکسر ثانیه مع تشدیده) ، مثل : (حثّیثی اسم مصدر للفعل : حثّ علی الشیء إذا حضّ علیه) ، (وخلّیفی ، اسم بمعنی : الخلافه).

۱۰ - فعلّی (بضمتین ، فتشدید ثالثه) ، مثل : (کفرّی ، اسم لوعاء یوضع فیه طلع النخل ، واسم للطّلع نفسه). و (بذرّی وحذرّی ، اسمین بمعنی التبذیر والحذر).

۱۱ - فعّیلی (بضم أوله ، وفتح ثانیه المشدد) ، مثل : خلّیطی ، اسم للاختلاط. یقال : اختلف القوم ووقعوا فی خلّیطی. أی : اختلط علیهم أمرهم ، ومثل : قبیطی ، اسم لنوع من الحلوی ، ولغّیزی ، اسم اللغز.

۱۲ - فعّالی (بضم أوله وتشدید ثانیه) ، مثل : شقّاری ، وخبّازی اسم نبتین ، وخضّاری اسم طائر ... (۱)

۱- یقول ابن مالک فی قسمی ألف التأنیث : وألف التأنیث ذات قصر وذات مدّ ، کأنثی الغرّ «الغر» جمع ، مفرده المذکر : أغرّ ، والمؤنث : غرّاء ، ثم انتقل بعد هذا إلی سرد الأوزان المشهوره للألف المقصوره فقال : والاشتهار فی مبانی الأولی یبدیه وزن : أربی ، والطّولی -- ومرطی ، ووزن فعلی جمعا أو مصدرا أو صفه ، کشبعی وکحباری ، سمّهی ، سبطری ذکری ، وحثّیثی مع الکفرّی کذاک : خلّیطی مع الشّقّاری واعز لغیر هذه استندارا (اعز : انسب - استندارا ، ندره) أی : انسب کل صیغه خالفت هذه الأوزان إلی القله القلیله ، والندره.

«ملحوظه» : ومن الأوزان النادره :

فعيلى : مثل خيسرى ، اسم للخساره. - فعلوى : مثل : هرنوى ، اسم نبت. - فعولى : اسم نوع من المشى. - فيعولى ؛ مثل : فيضوضى ، اسم للمفاوضه ، أى : الاشتراك فى الشىء. - فوعولى : مثل : فوضوضى : اسم بمعنى المفاوضه. - فعلايا ، مثل : برحايا ؛ كلمه تقال عند التعجب من شىء.

.... و .... و .....

* * *

(الثالثه) (١) وأما ألف التأنيث الممدوده (٢). فكأختها المقصوره فى أنها سماعيه ، زادها العرب فى آخر بعض الأسماء المعربه الجامده ، أو المشتقه للدلاله على التأنيث. وأوزان الأسماء التى تحتويها مختلفه ؛ بعضها نادر مفرّق فى المظانّ اللغويه ، وهى التى ترشد إليه ؛ وبعضها شائع مشهور يعرف بمجرد سماع صيغته. ومنه الأوزان الآتيه :

١ - فعلاء - بفتح فسكون - ، (كصحراء ، اسم للبقعه القفره). و (رغباء ، مصدر للفعل : رغب) و (حمراء مؤنث : أحمر ، ...) و (طرفاء ، واسم جنس جمعىّ (٣) ، مفرده : طرفاءه فى الأكثر ، وهى نوع من شجر الأثل).

(٢ ، ٣ ، ٤) أفعلاء - بفتح الهمزه ، مع كسر العين ، أو مع فتحها ، أو ضمها - كأربعاء ، اسم لليوم المعروف. (ومن معانيه إذا كان مفتوح الهمزه مضموم الباء : عمود الخيمه).

١- سبق الكلام على العلامه الأولى فى ص ٥٤٦ وعلى الثانيه فى ص ٥٥٣.

٢- يرى البصريون : أن ألف التأنيث الممدوده هى ألف فى آخر الاسم ، زائده للتأنيث وقبلها ألف زائده أخرى ؛ فتنقلب الثانيه الداله على التأنيث همزه ، كما فى الأوزان التى سنذكرها.

٣- الأرجح أن «طرفاء» ليس جمع تكسير ؛ لعدم وجود هذه الصيغه بين أبنيته - صبّان -.

٥ – فعلاء (بفتح ، فسكون ، ففتح) ، مثل : عقرباء اسم لمكان ، واسم لأنثى العقرب.

٦ – فعالاء (بكسر ، ففتح) ، مثل : قصاصاء ، اسم للقصاص.

٧ – فعللاء (بضم فسكون ، فضم) ، مثل : قرفصاء ، اسم لنوع من القعود.

٨ – فاعولاء ، مثل : عاشوراء ، اسم لليوم العاشر من المحرم.

٩ – فاعلاء ؛ (بكسر العين ، بعدها لام مفتوحه غير مشدده) ، نحو : قاصعاء ، وغائباء ، ونافقاء ، وكلها اسم لجحور اليربوع (١) ...

١٠ – فعلياء (بكسر ، فسكون ، فكسر ، فياء مفتوحه مخففه ...) ، نحو : كبرياء ، اسم للتكبر.

١١ – مفعولاء (بفتح ، فسكون ، فضم) ، نحو : مشيوخاء ، اسم لجماعه الشيوخ ، واسم للأمر المختلط.

١٢ – فعالاء (بفتح أوله وثانيه) ، نحو : براساء ؛ اسم للناس ، وبراكاء اسم لمعظم الشيء وشدته. ومنه قول الشاعر :

ولا ينجى من الغمرات إلا

براكاء القتال ، أو الفرار

يقال : وقعوا فى براكاء الأمر ، أو القتال ؛ أى : فى شدته وأكثره.

١٣ – فعيلاء (بفتح فكسر) ، نحو : فريثاء ، وكريثاء ، اسمين لنوعين من التمر.

١٤ – فعولاء (بفتح فضم) ، نحو : جلولاء (٢).

١٥ – فعلاء (بفتح أوله وثانيه) ، نحو : (جنفاء اسم لموضع) ، (وقرماء ، اسم لموضع أيضا).

١٦ – فعلاء (بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، نحو : سيراء ، اسم لثوب مخطط مخلوط بالحرير ، واسم لنبت ، وللذهب.

١– حيوان أكبر قليلا من الفأر ، يداه أقصر من رجليه.

٢– بلده بالعراق ...

١٧ – فعلاء (بضم ففتح فلام مفتوحه) ؛ نحو : خيلاء ، اسم للكبر والاختيال(١) ...

١– سرد ابن مالك الأوزان السماعيه المشهوره لألف التأنيث الممدوده فى ثلاثه أبيات ختم بها الباب ، هى : لمدّها : فعلاء ، أفعلاء مثلّث العين ، وفعللاء ثم فعالا ، فعللا ، فاعولا وفاعلاء ، فعليا ، مفعولا ومطلق العين : «فعالا». وكذا مطلق «فاء» فعلاء أخذا ومما تجدر ملاحظته أن كل وزن مسموع مما سبق لا بد أن يكون مختوما «بالهمزه» وإنما تركها ابن مالك لوزن الشعر وأن المراد بمطلق العين «فعالا» ، هو ما كان على وزن : «فعالاء» مطلق العين مختوما بالهمزه ؛ بأن يصح ضمها عن العرب نحو : جلولاء ، أو فتحها نحو : براساء ، أو كسرها نحو : قريثاء ، فمعنى إطلاق العين أنها غير مقيده بحركه من الثلاث ، وكذا مطلق «الفاء» أن أوله غير مقيد بحركه ، فقد يكون مفتوحا ، أو مضموما ، أو مكسورا فى نحو : جنفاء ، وسيراء وخيلاء وهى الأوزان الثلاثه الأخيره فيما عرضناه.

المسأله ۱۷۰ : المقصور والممدود

(۱)

(۱) المقصور هو : الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمه (۲) ؛ مثل : الهدى - الهوى - المولى - فى قول أحد الزهاد : كلما جنحت نفسى إلى الهوى تذكرت غضب المولى ؛ فيرجعنى التذكّر إلى الهدى.

فليس من المقصور الأفعال المختومه بالألف ، مثل : دعا - ارتضى - يخشى ... ولا الحروف المختومه بالألف ؛ مثل : لا - إلى - على ، ... ولا الأسماء المبنيه المختومه بألف ؛ مثل : إذا ، أو : ما الموصوله ، ونحوهما. ولا الأسماء المعربه المختومه بحرف عله غير الألف ؛ مثل - (الداعى ، الهادى) - (أدكو ، طوكيو) ... ولا المثنى فى حاله رفعه ، ولا الأسماء السته فى حاله نصبها ، لأن الألف فى هاتين الحالتين غير ثابته ، إذ ألف المثنى لا توجد فى حاله نصبه أو جره ، وألف الأسماء السته لا توجد فى حاله رفعها أو جرها.

وحكم المقصور الإعراب بالحركات المقدره على آخره فى جميع حالاته. وإذا جاء بعد ألفه تاء التأنيث - نحو : فتاه ، مباراه - زال عنه اسمه وحكمه ، وصار الإعراب على هذه التاء (۳). وقد سبق إيضاح هذا كله ، وبيان كثير من تفصيلاته (۴).

۱- هما من أقسام الاسم المعتل الآخر. والنحاه لا يطلقونهما على اسم إلا إذا كان معربا. أما اللغويون والقراء ، فلا يتقيدون ، فيطلقونهما على الاسم ، سواء أكان معربا أم مبنيا ، فيقولون : فى «أولاء» اسم إشاره : إنه ممدود ، وفى : «أولى» اسم إشاره أيضا إنه رمقصو. مع أنهما مبنيان. وبقى قسم ثالث ، هو الاسم المعتل الآخر بالواو (وسيجىء الكلام عليه وبيان حكمه فى هامش ص ۵۶۷) ومما يتصل بالأقسام السابقه ويزيدها بيانا وتوفيه ما سبق عنها فى الجزء الأول (م ۱۶ ص ۱۶۹ ، ورقم ۴ من هامش ص ۲۹۱ م ۲۴ ، ورقم ۱ من هامش ص ۳۱۰ م ۲۶).

۲- أى : لا تفارقه. وإذا فارقته أحيانا لعله صرفيه طارئه - مثل التقاء الساكنين - لم تعتبر المفارقه حقيقيه (انظر رقم ۴ من هامش ص ۵۵۹).

۳- لأنه يشترط فى المقصور أن يكون مختوما بألف لازمه تجرى عليها علامات الإعراب مقدره. وهذا الشرط الأساسى لا يتحقق إذا جاءت تاء التأنيث بعد ألفه ، كما فى المثالين السالفين (فتاه - مباراه ..) - ونظائرهما - ؛ إذ تصير الألف حشوا (أى : غير متطرفه) وتصير علامات الإعراب ظاهره على تاء التأنيث وحدها ؛ لأنها الحرف الأخير. وتظل الألف قبلها ثابته معها فى حاله التثنيه ، فلا تنقلب شيئا ، ولا تجرى عليها علامات الإعراب ، - كما قلنا - وتثبت التاء أيضا فى حاله التثنيه ، كى تدل على التأنيث ، وتليها علامتا إعراب المثنى ، فيقال فتاتان - فتاتين - مباراتان - مباراتين ... وهكذا.

۴- ج ۱ ص ۱۲۲ م ۱۵.

كيفيه صوغ المقصور :

المقصور نوعان ؛ قياسى يخضع للقواعد النحويه ، ويصوغه - فى العصور المختلفه - الخبير بهذه القواعد. وسماعىّ تختص به مراجع اللغه ، ويعرفه المطّلع على مفرداتها الوارده عن العرب.

والقياسى يصاغ على صور متعدده ؛ منها :

١ - أن يصاغ المقصور مصدرا على وزن «فعل» (بفتح أوله وثانيه) ، بشرط أن يكون فعله الماضى ثلاثيًا ، لازما ، معتل الآخر بالياء ، على وزن : «فعل» (بفتح فكسر) وبشرط أن يكون لهذا المصدر المعتل الآخر وفعله المعتل الآخر بالياء - نظائر على وزنهما من الفعل الصحيح الآخر ، مصدره صحيح الآخر أيضا ، بحيث يتفق الفعلان والمصدران فى وزنهما ؛ نحو : - ثرى (١) الرجل ثرى - هوى (٢) هوى - شقى شقا - جوى (٣) جوى ... (٤) ونظائرها من الصحيح الآخر : فرح فرحا - أشر أشرا - بطر بطرا - ورم ورما ... لأن «فعل» اللازم قياس مصدره - فى الغالب - «فعل» ، - كما عرفنا (٥) - فالمصادر : (ثرى - هوى - شقا - جوىّ) هى وأشباهها ، نوع من المقصور القياسىّ (٦).

٢ - ومنها : أن يصاغ المقصور المفرد جمعا للتكسير على وزن : فعل (بكسر ففتح) بشرط أن يكون المفرد على وزن : «فعله» المختومه بتاء التأنيث التى قبلها حرف عله ؛ وبشرط أن يكون لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزنهما - ، نحو : حليه وحلى - بنيه (٧) وبنى - رشوه ورشا -

---

١- بمعنى : غنى ، أى : اغتنى.

٢- أحب.

٣- أحبّ ، أو : حزن.

٤- وزن هذه المصادر على حسب أصلها هو : فعل - بفتح الأول فالثانى - (أى : ثرى - هوى - شقو - جوى ...) تحرك حرف العله الأخير (وهو الواو والياء) وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفا ثم حذفت الألف وجوبا ، لأن ألف المقصور تحذف حتما عند تنوينه لالتقائها ساكنه مع التنوين ، فهى محذوفه لعله صرفيه ، والمحذوف لعله تصريفيه بمنزله الثابت. (انظر رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه).

٥- وزن هذه المصادر على حسب أصلها هو : فعل - بفتح الأول فالثانى - (أى : ثرى - هوى - شقو - جوى ...) تحرك حرف العله الأخير (وهو الواو والياء) وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفا ثم حذفت الألف وجوبا ، لأن ألف المقصور تحذف حتما عند تنوينه لالتقائها ساكنه مع التنوين ، فهى محذوفه لعله صرفيه ، والمحذوف لعله تصريفيه بمنزله الثابت. (انظر رقم ٢ من هامش الصفحه السابقه).

٦- وهذا إن لم يكن دالا على لون ، أو معالجه ، أو شىء ثابت. وتفصيل هذا كله فى الباب الخاص ؛ وهو باب : أبنيه المصادر (ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨).

٧- الشىء المبنى.

فريه (١) وفرى - مريه (٢) ومرى - فجموع التكسير السابقه (٣) هى وأشباهها - نوع من المقصور القياسى. ونظائرها من الصحيح : قربه وقرب - فكره وفكر - نعمه ونعم - حكمه وحكم ... ؛ لأن «فعله» السالفه يكثر جمعها على : «فعل» ...

٣ - ومنها : أن يصاغ المقصور المفرد جمعا للتكسير على وزن : «فعل» (بضم ففتح) بشرط أن يكون المفرد على وزن : «فعله» المختومه بتاء التأنيث التى قبلها حرف علة. وبشرط أن يكون للمفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزنهما - ، نحو : دميه ودمى - رقيه ورقى - قدوه وقدى - قوّه وقوى - كوّه وكوى ... فجموع التكسير السالفه (٤) هى - وأمثالها - نوع من المقصور القياسى. ونظائرها من الصحيح : غرفه وغرف - ركبه وركب - طرفه وطرف - قربه وقرب ؛ لأن «فعله» يكثر جمعها للتكسير على : فعل.

٤ - ومنها : أن يصاغ المقصور صياغه اسم مفعول ، وفعله الماضى معتل الآخر ، يزيد على ثلاثه أحرف ، بشرط أن يكون لاسم المفعول وفعله نظائر من صحيح الآخر ، على وزنهما ؛ (نحو : معطى ، وفعله : أعطى - معفى ، وفعله : أعفى) ... ونحو : (مرتقى ، وفعله : ارتقى - مستوى ، وفعله :زاستوى) ... ونحو : (مستقصى ، وفعله : استقصى - مستدعى ، وفعله : استدعى) ...

فأسماء المفعول السابقه (٥) من غير الثلاثى هى - وأمثالها - ضرب من المقصور القياس. ونظائرها من الصحيح الآخر : (أكرمت فلانا فهو مكرم ، وأخبرته فهو مخبر) - (احترمت العالم العامل ؛ فهو محترم ، واجتلبت الرزق بالعمل ؛ فهو مجتلب) - (استغفرت الله ؛ فهو مستغفر ، واستخلصت الأمر ؛ فهو مستخلص) ...

١- كذب.

٢- شك.

٣- وقد جرى على أصولها من الإعلال ما شرحناه فى رقم ٤ من هامش الصفحه السالفه.

٤- وقد جرى على أصولها من الإعلال ما شرحناه فى رقم ٤ من هامش الصفحه السالفه.

٥- وقد جرى على حرف العله الأخير منها - وهى أحد حروفها الأصليه - ما جرى من الإعلال الذى سبق فى رقم ٤ من هامش الصفحه السابقه.

لأن اسم المفعول القياسى للفعلين السالفين يجىء على هذا الوزن (١).

أما المقصور السماعىّ فينطبق عليه تعريف المقصور ؛ ولكنه لا يخضع للضوابط السالفه التى من أهمها وجود نظير له من الصحيح. والأمر فيه راجع إلى الوارد المسموع دون غيره. ومن أمثلته : فتى - ثرى - سنا (٢) - حجا (٣).

١- وفى المقصور القياسى يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «المقصور والممدود» : إذا اسم استوجب من قبل الطّرف فتحا ، وكان ذا نظير ؛ كالأسف فلنظيره المعلّ الآخر ثبوت قصر ، بقياس ظاهر كفعل ، وفعل ، فى جمع ما كفعله ، وفعله ؛ نحو : الدّمى يقول : إن الاسم الصحيح الآخر إذا استحق فتح ما قبل آخره وجوبا - مثل : «أسف» مصدر الفعل : أسف - وكان لهذا الاسم الصحيح الآخر نظير معتل ، مفتوح قبل آخره ، فإن هذا النظير يثبت له القصر ؛ بمقتضى قياس ظاهر ، أى : قياس لا خفاء فيه ؛ فلا يكون موضع اختلاف. وساق لهذا الاسم المقصور وزنين يكون عليهما ؛ هما وزن : «فعل وفعل» والأول منهما جمع مفرده : فعله ، - ولم يذكر له مثالا ، وقد ذكرنا الأمثله فى الشرح - والثانى منهما جمع مفرده : فعله ؛ كالدّمى ، مفرده : دميه.

٢- ضوء.

٣- عقل.

زياده وتفصيل :

هناك أشياء أخرى غير ما سلف فى المقصور القياسىّ ، منها : ما كان جمعا لفعلى ، أنثى الأفعل ؛ كالدنيا والدّنا ، والقصوى والقصا ، ونظيرهما من الصحيح : الكبرى والكبر ، والأخرى والأخر ...

وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعيه بالتجرد من التاء وهو على وزن «فعل» وعلى الوحده بوجود التاء ؛ كحصاه وحصى ، وقطاه وقطا ، ونظيرهما من الصحيح ؛ شجره وشجر ، ومدره ومدر.

وكذلك : «المفعل» مدلولا به على مصدر ميمى أو على اسم زمان أو اسم مكان ؛ نحو ملهى ، ومسعى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ، ومسرح. وكذلك : «المفعل» مدلولا به على آله ؛ نحو : مرمى ، ومهدى (لوعاء الهديه) ونظيرهما من الصحيح : مخصف ومغزل. إلى غير هذا مما أشارت إليه المطولات ...

* * *

(ب) الممدود : هو الاسم المعرب الذى آخره همزه قبلها ألف زائده ... نحو : قرّاء - بدّاء - سماء - بناء - حوراء - خضراء. فإذا كانت الهمزه بعد ألف أصليه فليس بممدود - اصطلاحا - ، نحو : ماء. وكذلك إن وقعت الهمزه بعد ألف زائده وفى آخر الاسم تاء التأنيث - نحو : هناءه - فإنه لا يسمى فى هذه الصوره ممدودا ولا تجرى عليه أحكام الممدود ؛ لأن الممدود لا بد أن يكون مختوما بالهمزه وتجرى عليها حركات ضبطه.

وهو قسمان ؛ قياسى ، وهذا من اختصاص النحوىّ ، وسماعى ، وهو من اختصاص اللغوىّ ؛ فالقياسى يصاغ على أشكال متنوعه منها :

١ - أن يصاغ مصدرا لفعل ماض معتل الآخر بالألف على وزن : «أفعل» بشرط أن يكون لهما نظير فى الصحيح الآخر على وزنهما فى الفعل ومصدره ... - كما شرحنا (١) - نحو : أعطى إعطاء - أربى إرباء - أفنى إفناء - أغنى إغناء ... فالمصادر السالفه (إعطاء - إرباء - إفناء - إغناء ...) ، وأشباهها نوع من الممدود القياسى. ونظائرها من الصحيح : أقدم وإقدام - أعلن وإعلان - أخبر وإخبار - أبرم وإبرام ، لأن مصدر الماضى الرباعى السالف يكون على هذا الوزن قياسا.

٢ - أن يصاغ مصدرا لفعل ماض خماسى أو سداسىّ بشرط أن يكون معتل الآخر فى الحالتين ، وأن يكون مبدوءا بهمزه وصل فيهما ، وله ولمصدره نظائر من الفعل الصحيح الآخر ومصدره ، على وزنهما ، نحو : (اعتلى واعتلاء - ارتقى وارتقاء - انتهى وانتهاء - ...) ونحو : (استعلى واستعلاء - استقصى واستقصاء - استجدى واستجداء - ...) فالمصادر المذكوره : (اعتلاء - ارتقاء - انتهاء ... وكذا : استعلاء - استقصاء استجداء ...) هى مصادر من نوع : «الممدود». ونظائرها من الصحيح : (اكتسب واكتساب - اتخذ واتخاذ - انهمر وانهمار - ...) وكذا : (استغفر واستغفار - استعلم واستعلام - استظهر واستظهار ...) ، وهذا الوزن هو القياسى لمصدر الفعلين الماضيين السالفين.

١- عند الكلام على المقصور السماعى ص ٥٥٨

٣ – أن يصاغ مصدرا على وزن «فعال» بشرط أن يكون ماضيه ثلاثيا معتل الآخر على وزن : فعل (بفتح أوله وثانيه) ، الدّال على صوت ، أو داء ، وبشرط أن يكون له نظير من الفعل الصحيح الآخر ومصدره ، على وزنهما. نحو : عوى وعواء – رغا ورغاء (١) – ثغا وثغاء (٢) ونحو : مشى بطنه مشاء. ونظيرهما من الصحيح الآخر : صرخ وصراخ – دار رأسه ودوار – لأنّ «فعالا» مصدر قياسى للثلاثى الدّال على صوت أو داء.

٤ – أن يكون مفردا لجمع تكسير على وزن : «أفعله» المختومه بالتاء المسبوقه بحرف العله «الياء» بشرط أن يكون هذا المفرد مختوما بالهمزه المسبوقه بحرف عله ، وأن يكون لهما نظائر من الصحيح الآخر ، نحو : كساء وأكسيه – رداء وأردیه – بناء وأبنيه – دعاء وأدعيه – دواء وأدويه ... فالأسماء المفرده السابقه (كساء – رداء – بناء – دعاء – دواء ...) وأمثالها نوع من «الممدود القياسى». ونظائرها من الصحيح الآخر : سلاح وأسلحه – حجاب وأحجبه – شفاء ، وأشفيه ، (بمعنى دواء وأدويه) ، لأن «أفعله» تكون جمع تكسير للمفرد الرباعى الذى قبل آخره مدّه (٣) ...

٥ – أن يصاغ مصدرا على وزن : «تفعال» ، أو صيغه مبالغه على وزن «فعّال أو مفعال». نحو : التّعداء ، والعدّاء ، والمعطاء. ونظائرها من الصحيح تذكار – زرّاع – مشراب.

١– الرغاء. صوت الحيوانات ذات الخف ؛ كالإبل.

٢– الثغاء : صوت الغنم والمعز.

٣– وفى الممدود يقول ابن مالك : وما استحقّ قبل آخر ألف فالمدّ فى نظيره حتما عرف أى : ما استحق – بحسب القواعد العامه – من الأسماء الصحيحه أن يكون قبل آخره ألف (وهذا يتحقق فى مصدر الماضى الرباعى الذى على وزن : «أفعل» وفى الخماسى والسداسى المبدوءين بهمزه وصل) ، فإن نظيره من مصادر الماضى المعتل الآخر الذى على وزان «أفعل أو الذى يكون خماسيا أو سداسيا – ممدود. ووضح هذا بمثال هو : كمصدر الفعل الذى قد بدئا بهمز وصل ؛ كارعوى وكارتأى

أما الممدود السماعى فينطبق عليه اسم الممدود ، ولا تنطبق عليه الضوابط السالفه التى من أهمها وجود نظير له من الصحيح ؛ كالفتاء ، بمعنى حداثه السن - والثّراء ؛ بمعنى : الغنى - والسّناء ، بمعنى : الشرف (١) ...

* * *

قصر الممدود ، ومدّ المقصور :

يكاد يقع الاتفاق على صحه قصر الممدود فى الضروره (٢) وحدها ، ومنه قول المادح يصف من مدحهم بأنهم المثال الأعلى الذى يعرفه الناس للفضائل ، وأنهم أهل الوفاء :

فهم مثل الناس الذى يعرفونه

وأهل الوفا من حادث وقديم

وقول الآخر فى الخمر :

فقلت : لو باكرت مشموله (٣)

صفرا ، كلون الفرس الأشقر

أى : صفراء.

أما مد المقصور فالخلاف فيه متشعب ، والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه فى الضروره الشعريه وحدها ، لأن الشعر محل التيسير. بشرط ألا يؤدى المد إلى خفاء المعنى أو لبسه ؛ فيصح : غناء فى غنى - نهاء فى نهى - بلاء فى بلى ... ولا يصح هذا فى النثر (٤) ...

١- أشار ابن مالك إلى المقصور والممدود السماعيين ببيت واحد هو : والعادم النّظير : ذا قصر وذا مدّ ، بنقل : كالحجا ، وكالحذا والمراد بالنقل : السماع (الحذا : الحذاء).

٢- فى رقم ٢ من هامش ص ٢٥٦ بيان واف عن معنى الضروره.

٣- خمرا.

٤- وفى النوعين يقول ابن مالك : وقصر ذى المدّ اضطرارا مجمع عليه. والعكس بخلف يقع (ذى المد : صاحب المد ، وهو الممدود. اضطرارا ، أى : للضروره. خلف : خلاف) يقول : قصر الممدود للضروره متفق عليه إجماعا. أما العكس - وهو : مد المقصور - فيقع بخلف أى : فيجوز وقوعه مع الخلاف فى أمر صحته. والرأى الأرجح رفضه كما بينا ، إلا فى ضروره الشعر.

المسأله ۱۷۱ : كيفيه تثنيه المقصور ، والممدود ، وجمعهما تصحيحا

(ا) تثنيه المقصور :

(۱)

المقصور مختوم بالألف دائما ؛ فلا يمكن أن تزاد فى آخره علامتا التثنيه مع بقاء الألف على حالها ؛ لذا يجب قلبها حرفا آخر يقبل العلامتين ؛

۱- المراد بجمعى التصحيح : جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ؛ لأن مفردهما يصح ويسلم - غالبا - عند جمعه على أحدهما ؛ فلا يدخل على حروفه تغيير فى نوعها ، أو عددها ، أو ضبطها ، إلا عند الإعلال أحيانا. بخلاف جمع التكسير ؛ فإن مفرده لا بد أن يتغير عند التكسير ؛ فكأنما يصيبه الكسر عند إدخال التغيير عليه ، لنقله من حاله الإفراد إلى حاله الجمع الجديده. ولهذا السبب اختلف النحاه فى كلمه : «بنات» أهى جمع تكسير - (لتغير صيغه مفردها عند الجمع ؛ ولورودها منصوبه بالفتحه فى عدد من النصوص المسموعه عن العرب كما ينصب جمع التكسير) - ، أم هى جمع مؤنث سالم ؛ لكثره النصوص الوافره ؛ المتماثله ، على نصبها بالكسره ، كجمع المؤنث السالم؟ - وستجىء إشاره لهذا فى ص ۵۸۳ وفى هامش ص ۶۲۵ رقم ۲. - «ملاحظه» الاسم الذى يراد تثنيته إما أن يكون صحيح الآخر (وهو : الذى لا تكون لامه حرف عله ؛ مثل : محمود.) وإما أن يكون بمنزله صحيح الآخر ، (وهو المختوم بواو ، أو ياء ، وقبلهما سكون : سواء أكانتا مخففتين ، أم مشددتين ، مثل : ظبى ، وعضو ، ومرمىّ ، ومغزوّ) وإما أن يكون منقوصا ، (أى اسما معربا فى آخره ياء لازمه ، غير مشدده ، قبلها كسره ؛ مثل : العالى - المستعلى .. (وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى ج ۱ ص ۱۲۴ م ۱۵). وإما أن يكون مقصورا ، وإما أن يكون ممدودا. وكلاهما لا يختم بتاء التأنيث. فأما الصحيح وشبهه فلا يلحقهما تغيير عند تثنيتهما وجمعهما تصحيحا إلا زياده علامات التثنيه والجمع. وأما المنقوص فيجب إثبات يائه فى التثنيه وجمع المؤنث السالم ، وعند إضافته أو تصديره بأل. (وكذا فى ندائه ، على حسب التفصيل السابق فى ص ۱۳) ففى مثل : هاد - داع - يقال : هاديان - داعيان كما يقال : الهادى والداعى ... والدين هادينا إلى ما يسعدنا ، وبين المتعلمات هاديات للرشاد ، داعيات للسداد. ولا فرق فى هذا الحكم بين أن تكون ياء المنقوص مذكوره فى المفرد قبل التثنيه والجمع ، أم محذوفه لسبب يقتضى حذفها ، ذلك أن ياء المنقوص قد تحذف من المفرد ؛ (طبقا للبيان المفصل الذى سبق فى ج ۱ م ۱۶ ص ۱۷۳.) ويجب حذف ياء المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالما ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو : الهادون للرشاد ، والداعون إلى الخير خلفاء الأنبياء - إن الهادين للرشاد والداعين للخير أحق الناس بالإكبار. وبهذه المناسبه نذكر أن بعض الأسماء السته محذوف اللام - مثل : أب - أخ - حم - هن .. - - فعند تثنيته ترجع وجوبا لامه المحذوفه كما رجعت لام المنقوص على الوجه السالف وطريقته وقد وضع بعض النحاه ضابطا عاما لإرجاع الحرف الأصلى المحذوف من الاسم الثلاثى ، ملخصه : إذا حذف من الاسم الثلاثى أحد أحرفه الثلاثه فإن جاءت همزه الوصل عوضا عن المحذوف فلا يصح إرجاعه عنه التثنيه وجمع المؤنث السالم ، أما إذا لم تأت همزه الوصل للتعويض فالأجود - وقيل الواجب - إرجاع المحذوف إذا كان رجوعه واجبا عند إضافته ؛ نحو : قاض - شج - أب - أخ - حم .. وغيرها مما حذفت لامه. تقول : قاضيان - شجيان - أبوان - أخوان - حموان - .. كما تقول : قاضينا - شجينا - أبوه - أخوه - حموه .. وشذ : أبان وأخان. أما

مالا ـ يرجع عند الإضافه فلا ـ يرجع عند التثنيه وجمع المؤنث السالم ؛ نحو : اسم - ابن - يد - دم - غد - فم - سنه ؛ فنقول : اسمان - ابنان - يدان - دمان - غدان - فمان - سنتان ... كما تقول : اسمه - ابنه - يده - دمه - غده - فمه - سنته ... وشذ : فموان وفميان .. ومن الضروره قول الشاعر : فلو أنّا على حجر ذبحنا جرى الدّميان بالخبر اليقين وقول الآخر : يديان بيضاوان عند محلّم (محلم اسم رجل ، أو هو الرجل الحليم). - راجع فيما سبق الهمع ، ج ١ ص ۴۴ والأشمونى وحاشيته ج ۴ فى آخر هذا الباب - وأما المقصور والممدود فيلحقهما التغيير الذى سيجىء مفصلا فى هذا الباب. وقد سبق تعريفهما وشىء من الأحكام الأخرى فى الباب السابق. وما سبق خاص بتثنيه تلك الأنواع وجمعها جمعى تصحيح. أما جمع التكسير فله باب مستقل يجىء فى أول ص ۵۷۷ م ۱۷۲. بقى نوع من الأسماء المعتله الآخر - (وهو الذى سبقت الإحاله عليه فى رقم ١ من هامش ص ۵۵۸) - لم أر من تعرض للكلام على تثنيته وجمعه ، وهو المعتل الآخر بالواو. بل إنهم حين يقسمون المعتل الآخر إلى مقصور ومنقوص لا يذكرون نوعه ، وحكمه ؛ بحجه أن الكلام العربى الأصيل لا ـ يعرف اسما مختوما بالواو إلا ـ نحو ثلاث كلمات معربه ؛ منها : سمندو وقمندو ... وقد ناقشنا هذا الرأى (فى الجزء الأول ص ۱۲۵ م ۱۵) وانتهينا إلى أن الحاجه اليوم تدعو لاتخاذ ضابط عام فى إعرابه ؛ لكثره دورانه ، وشيوع استعماله علما للأشخاص والبلدان وغيرهما. ومن أمثلته : أرسطو - سنفرو - خوفو - أدفو - أدكو - طوكيو - كنغو ... والحكم الذى ارتضيناه هناك وأوضحنا سببه ، هو إعرابه بحركات مقدره على الواو فى جميع حالاته إعراب الممنوع من الصرف للعلميه والعجمه ، فيرفع بضمه مقدره على آخره. وينصب بفتحه مقدره ، ويجر بفتحه مقدره أيضا. وقد يكون المناسب له عند تثنيته وجمعه جمع مؤنث سالما - بقاء الواو مع تحريكها بالفتحه وزياده علامتى التثنيه ؛ فيقال : أرسطوان وأرسطوين - سنفروان وسنفروين ... وهكذا الباقى. كما يقال فى روميو وجوليو ، وصنبو ، وبمبيو وأشباهها من أعلام قديسمى بها بعض الإناث ، روميوات وجوليوات - صنبوات وبمبيوات. أما إذا كان علما لمذكر ، وأريد جمعه جمع مذكر سالما فألاحسن حذف حرف العله (الواو) مع ضم ما قبلها فى حاله الرفع ، وكسره فى حالتى النصب والجر.

فعند التثنيه تقلب ياء فى ثلاث حالات ، وتقلب واوا فى حالتين :

: ٥٦٧

١ - فإن كانت الألف ثالثه وأصلها ياء (١) - وجب قلبها عند التثنيه ياء ، فيقال فى تثنيه : ندى ، وهدى ، وغنى ... نديان ، وهديان ، وغنيان.

٢ - وكذلك إن كانت ثالثه مجهوله الأصل - لأنها جامده - وأميلت (٢) ، نحو متى ، وإذا (علمين) ؛ فيقال فى تثنيتهما : متيان وإذيان.

٣ - وكذلك يجب قلبها ياء إن كانت رابعه فأكثر - بغير نظر إلى أصلها - فيقال فى تثنيه : نعمى ، ومرتضى ، ومستعلى ... نعميان ، ومرتضيان ، ومستعليان.

وإذا قلبت الزائده على الثلاثه ياء عند التثنيه ، وأدّى قلبها إلى اجتماع ثلاث ياءات فى آخر كلمه واحده - وجب حذف التى قبلها مباشره ؛ نحو : ثريّا (٣) وثريّان ؛ لكيلا يجتمع فى الكلمه الواحده ثلاثه أحرف (٤) من نوع واحد.

١- يدل على الأصل أشياء ، ترجع فيها الألف إلى أصلها الياء ، أو الواو ، ومنها : المصدر ، والمشتقات ، والتصغير ...

٢- أى : لم تظهر عند النطق «ألفا» خالصه. وإنما كانت «ألفا» فيها رائحه «الياء». فلهذا كانت الياء أحق بها عند القلب.

٣- أصل «ثريا» : ثروى. (بمعنى : ثروه) ثم صغرت ؛ فصارت. «ثريوى» ، ثم قلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء قبلها ، فصارت : «ثريّا». فلو قلبت ألفها ياء فى التثنيه ، وقلنا : «ثريّيان» لاجتمع فى آخر الكلمه الواحده ثلاثه أحرف هجائيه من نوع واحد ؛ وهذا ممنوع - غالبا - تبعا لما نص عليه صاحب المزهر (فى الجز الثانى ، ص ٥٢) حيث قال : (ليس فى كلامهم ثلاثه أحرف من جنس واحد ، وليس ذلك من أبنيتهم ، استثقالا ، إلا فى كلمتين : غلام بيّه ، أى سمين ، وقول عمر : لئن بقيت إلى قابل لأحملن الناس على بيّان واحد ، أى : أسوى بينهم فى الرزق والأعطيات). وجاء فى الجزء الثانى من الهمع باب التصغير (ص ١٨٦) ما نصه : (إذا ولى ياء التصغير ياءان حذفت أولاهما ؛ لتوالى الأمثال ...) ، وجاء فى الصبان أول باب التصغير ، ما نصه : (قال فى التسهيل : يحذف لأجل ياء التصغير أول ياءين ولياها) ، ثم قال بعد ذلك عند بيت ابن مالك : وحائد عن القياس كل ما خالف ..... ما نصه فى تصغير «سماء» : (إنه : سميّه ، والأصل سميىّ. بثلاث ياءات ؛ الأولى ياء التصغير. والثانيه بدل المده ، والثالثه بدل لام الكلمه ؛ فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب ، فبقى الاسم ثلاثيا ، فلحقته التاء). هذا كلامهم - انظر ص ٦٣٨ وكذا رقم ٥ من ص ٦٥٢ وفى هذه الصفحه شروط حذفها - لكن يفهم من صريح كلام الصبان والخضرى فى باب : «المعرب والمبنى» (عند الكلام على المضارع المسند لضمير الرفع : ألف الاثنين ، أو واو الجماعه ، أو ياء المخاطبه وبعده نون التوكيد) - أن - - نون الرفع تحذف لتوالى النونات ، وأن التوالى الممنوع إذا كانت الحروف المتواليه كلها زوائد ؛ فلا يرد ، نحو القاتلات جنّ ، أو يجنّ ؛ لأن الزائد هو المثل الأخير فقط ..) فكلامهما يعارض ما سبقه هنا. والظاهر أن التوالى ممنوع فى غير «جنّ» و «يجنن» وما يماثلهما مما حروفه المتواليه أصيله بذاتها وليست منقلبه. ولا زائده.

٤ - وتقلب واوا إن كانت ثالثه وأصلها الواو ؛ نحو : علاـ ، وشذا ؛ (وهو : المسك ، أو : رائحته) ، وعصا ... فيقال فى التثنيه : علوان ، وشذوان ، وعصوان.

٥ - وأيضا إن كانت ثالثه مجهوله الأصل - لأنها جامده - ولم تطرأ عليها الإماله ، نحو : إلى - ألا (علمين) فيقال فى تثنيتهما : إلوان ، وألوان ...

وغير ما سبق شاذ ، لا يقاس عليه (١). وطريق معرفته المراجع اللغويه (٢) ...

وإذا ختم المقصور بتاء التأنيث - نحو : فتاه - زال عنه اسمه وحكمه ؛ طبقا للبيان المفصل الذى سبق (٣) ...

* * *

(ب) تثنيه الممدود

الممدود الاصطلاحى مختوم - دائما - بهمزه قبلها ألف زائده (٤). فإذا أريد تثنيته

١- للكوفيين رأى غير هذا : يقول الرضى ما نصه : (تحذف الألف الزائده خامسه فصاعدا فى التثنيه والجمع بالألف والتاء ؛ كما فى زبعرى وقبعثرى ، ولا يقاس عليه. خلافا للكوفيين). ا ه نقلا عن شرح الكافيه ج ٢ ص ١٧٤.

٢- فى تثنيه المقصور يقول ابن مالك فى باب عنوانه كالعنوان الذى سبق هنا فى ص ٥٦٦ : آخر مقصور تثنّى اجعله يا إن كان عن ثلاثه مرتقيا كذا الّذى «اليا» أصله ؛ نحو : الفتى والجامد الذى أميل ؛ كمتى (مرتقيا ، أى : زائدا). فجمع فى هذين البيتين الأحوال الثلاثه التى تقلب فيها ألف المقصور «ياء». وهى أن تكون زائده على ثلاثه ، أو ثالثه وأصلها الياء ، أو ثالثه جامده (مجهوله الأصل) قد أميلت. ثم قال فى قلبها واوا : فى غير ذا تقلب «واوا» الألف وأولها ما كان قبل قد ألف أى : أتبع الكلمه المألوف من علامتى التثنيه.

٣- فى أول ص ٥٥٨ ورقم ٣ من هامشها.

٤- إذا لحقته تاء التأنيث زال عنه اسمه وحكمه.

فقد تبقى الهمزه حتما ، وقد تقلب واوا حتما ، وقد يجوز فيها الأمران ؛ فلها ثلاث حالات.

فيتحتم بقاؤها إن كانت حرفا أصليّا من أصول كلمتها ؛ نحو : قرّاء ، وبدّاء ، وخبّاء ... ، فيقال فى تثنيتها : قرّاءان ، وبدّاءان وخبّاءان ، بإثبات الهمزه وجوبا : لأنها من بنيه الكلمه الأصليه ؛ إذ الأصل : قرأ وبدأ ، وخبأ.

ويجب قلبها واوا إن كانت زائده للتأنيث ؛ نحو : بيضاء ، وصفراء ، وخضراء ؛ فيقال فى تثنيتها ؛ بيضاوان ، وصفراوان ، وخضراوان.

ويجوز بقاؤها وقلبها واوا إن كانت مبدله من حرف أصلى (١) (نحو : صفاء ودعاء ، وبناء ، وفداء ؛ ، لأن الأصل : صفاو - دعاو - بناى - فداى -) أو كانت مبدله من حرف زائد للإلحاق (٢) (نحو : علباء (٣) وقوباء (٤)) ، فيقال فى التثنيه : صفاءان ؛ أو صفاوان - دعاءان أو دعاوان - بناءان ، أو بناوان - فداءان أو فداوان - ؛ كما يقال : علباءان أو علباوان - قوباءان أو قوباوان ... وهكذا ... والأحسن إبقاء المبدله من حرف أصلى ، وقلب المبدله من حرف زائد للإلحاق.

وما جاء مخالفا لما سبق فهو شاذ ، لا يقاس عليه ؛ كقولهم : قرّاوان فى تثنيه : قرّاء : (بضم القاف وتشديد الرّاء المفتوحه - ومن معانيه : القارئ - مع أن همزته أصليه) ، وكحمرايان ، تثنيه : حمراء ، وعاشوران ، تثنيه : عاشوراء ، بقلب همزه التأنيث ياء فى حمراء ، وحذفها فى عاشوراء. ومثل : كسايان ، تثنيه كساء ، الذى همزته مبدله من حرف أصلى هو الواو ... وهكذا (٥) ...

١- قاعده الإعلال تقضى بقلب حرف العله همزه إذا كان متطرفا بعد ألف زائده - فبقاء الواو هو مراعاه للواقع ، إذ أنها لم تقع طرفا حقيقيا ، فبعدها علامتا التثنيه ؛ فتبقى على اعتبارها ليست متطرفه بسبب علامتى التثنيه. وتقلب همزه على اعتبار علامتى التثنيه طارئتين لا يلتفت إليهما. هكذا يقولون. والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب ليس غير.

٢- معنى الإلحاق وبيان بعض أحكامه تقدم فى ص ٢٤١ وهامشها.

٣- اسم لبعض أعصاب العنق. أصل الكلمه : علباى ، بزياده ياء الإلحاق لتكون كقرطاس ، فى وزنها ، وأحكامها. ثم انقلبت الياء همزه ؛ لوقوعها متطرفه بعد ألف زائده. ومما يلاحظ أن الإلحاق خاص بالعرب مقصور عليهم ، وكانوا يستخدمونه غالبا لضرورات شعريه أو ما يشابهها. (انظر ص ٢٤١ وهامشها).

٤- مرض جلدى يظهر على شكل بقع مستديره ، صغيره ، ثم تتسع ... وأصل الكلمه : «قوباى» ، بزياده ياء الإلحاق ؛ لتكون كقرناس (وهو الأنف البارز من الجبل) ، ثم انقلبت الياء همزه. طبقا لما سبق (فى رقم ١ و ٣).

٥- وفى تثنيه الممدود يقول ابن مالك : - - وما «كصحراء» بواو ثنّيا ونحو «علباء» ، كساء ، وحيا بواو أو همز. وغير ما ذكر صحّح. وما شذّ على نقل قصر يريد : أن الممدود الذى همزته كهمزه صحراء - للتأنيث - تقلب همزته واوا عند التثنيه. أما علباء (وهو الذى همزته للإلحاق. و «كساء» وهمزته مبدله من أصل ؛ هو الواو ، وكذا «حياء» - ولكنه قصرها لضروره الشعر فقال : «وحيا» - وهمزته مبدله من أصل ؛ هو الياء ،) .. أما الذى همزته من نوع هذه الأشياء فيجوز قلبها واوا فى التثنيه ، أو إبقاؤها همزه على حالها. وغير هذه الأنواع الثلاثه التى تكون فيها الهمزه للتأنيث ، أو مبدله من أصل ، أو للإلحاق - تبقى همزته على حالها. وما خالف الأحكام السالفه فهو شاذ ؛ يوقف فيه عند حد السماع.

(ح) جمع المقصور جمع مذكر سالما

(۱) :

إذا جمع المقصور جمع مذكر سالما وجب حذف آخره (وهو : ألف العله) فى كل الحالات ، مع ترك الفتحه قبلها دليلا عليها ؛ تقول فى : رضا ، وعلا ، ومرتضى ... وأمثالها من أعلام الرجال : الرّضون والرضين - العلون والعلين - والمرتضون والمرتضين ... ومثل هذا يقال فى المشتقات وسائر الأسماء المقصوره التى يصح جمعها جمع مذكر سالما ، نحو : المبتغى ، والأسمى ، والمعلّى ...

فى قولهم : صادفت الشجاع المبتغى ، وهؤلاءهم الشجعان المبتغون - وأكبرت العالم الأسمى ، والعلماء الأسمين - وقدرت العظيم المعلّى قدره بين نظرائه من المعلّين ...

ومن هذا قوله تعالى : (وَلا تَهِنُوا ، وَلا تَحْزَنُوا ، وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ،) وقوله تعالى فى إبراهيم وأولاده عليهم السّلام : (وإنّهم عندنا لمن المصطفين الأخيار) ... (۲)

۱- سبق الكلام على تعريف جمع المذكر السالم ، وشروطه ، وضبط كلمه : «السالم» وما يتصل به (فى ج ۱ ص ۱۲۵ م ۱۰) وهو يسمى : الجمع على حد المثنى ؛ (لوجوب تحقق شروط المثنى فيه) ، وجمع التصحيح للمذكر أما جمع المؤنث ففى (ج ۱ ص ۱۰۰ م ۱۲). وفيه بيان السبب فى تسميته بجمع السلامه المؤنث ، أو جمع التصحيح للمؤنث .. أو .. ، وضبط كلمه : «السالم».

۲- وفى جمع المقصور وحده - وترك جمع المنقوص والممدود - يقول ابن مالك : واحذف من المقصور فى جمع على حدّ المثّنى ما به تكمّلا ... (ما به تكمل المقصور ، أى : ما اكتملت به صيغه المقصور). يريد : الألف التى يختم بها ؛ فيجب حذفها قبل مجىء علامتى التثنيه. ثم أشار إلى فتح ما قبلها بعد حذفها بالشطر الأول من البيت التالى - وسيعاد فى هامش ص ۵۷۴ لمناسبه هناك - ، قائلا : والفتح أبق مشعرا بما حذف .....

(د) جمعه جمع مؤنث سالما

يراعى فى جمعه جمع مؤنث سالما ما روعى فيه عند تثنيته ؛ فتقلب ألفه ياء فى ثلاثه مواضع ، وتقلب واوا فى موضعين. فالثلاثه الأولى : حين تكون رابعه فأكثر ؛ أو ثالثه أصلها الياء ، أو ثالثه مجهوله الأصل - لأن الاسم جامد - وأميلت ؛ (نحو : سعدى وسعديات - وهدى وهديات - متى ومتيات. والثلاثه أعلام إناث).

والموضعان الأخيران : حين تكون الألف ثالثه أصلها الواو ، أو ثالثه مجهوله الأصل - ؛ لأن الاسم جامد - ولم تلحقها إماله ؛ (نحو : رضا ورضوات - وإلى وإلوات - إذا كانت : «رضا وإلى» علمين لمؤنثتين ...).

وإذا أدى جمع المقصور إلى اجتماع ثلاث ياءات - كما فى جمع : ثريّا على «ثريّيات». وجب الاقتصار على اثنتين فقط ، فيقال : ثريّات - بحذف الياء التى بعد ياء التصغير ، لما سبق إيضاحه عند الكلام على تثنيه المقصور (١).

* * *

(ه) جمع الممدود جمع مذكر سالما

يسرى على همزته فى هذه الحاله ما سرى عليها عند تثنيته ؛ فتبقى على حالها إن كانت أصليه ؛ نحو : قرّاءون ، وبدّاءون ، وخبّاءون ... فى جمع : قرّاء ، وبدّاء وخبّاء. وتقلب واوا إن كانت فى أول استعمالها زائده فى المفرد للتأنيث ، ثم صار هذا المفرد علما لمذكر (٢) ، ومن الأمثله لهذا النوع من الأعلام : (حمراء ، وجمعه : حمراوون) ، (وخضراء ، وجمعه : خضراوون) ، (وبيضاء ، وجمعه : بيضاوون).

ويجوز إبقاؤها وقلبها واوا إن كانت مبدله من حرف أصلى ، أو للإلحاق.

ومن هذا : (رضاء - علم مذكر - وجمعه ؛ رضاءون أو رضاوون) - (وعلباء - علم مذكر أيضا - وجمعه علباءون أو علباوون) ...

* * *

(و) جمعه جمع مؤنث سالما

يجرى على الهمزه ما جرى فى التثنيه ، نحو (قرّاءات) - (حمراوات) - (رضاءات وعلباوات ، أو : رضاءات وعلباوات).

١- فى رقم ٣ من هامش ص ٥٦٨ ولما سيجىء من تكمله فى ص ٦٣٨ وص ٦٥٢.

٢- استعماله علما لمذكر ، وتركه الوصفيه شرط أساسىّ لصحه جمعه جمع مذكر سالم.

بعض الأحكام العامه فيما يجمع جمع مؤنث سالما

١ - أوضحنا من قبل (١) الحكم الخاص بإرجاع «اللام» إلى الاسم الثلاثىّ المحذوف اللام إذا أريد جمعه بالألف والتاء المزيدتين ، سواء أكانت لام اسم منقوص أم لام غيره ؛ كبعض الأسماء السته ، وغيرها.

٢ - إذا كان المفرد المراد جمعه جمع مؤنث سالما مختوما بتاء التأنيث وجب حذفها قبل جمعه ؛ سواء أكان المفرد بغيرها صحيح الآخر أم غير صحيح ، ففى مثل : «كاتبه» يال : كاتبات ؛ بحذف التاء التى كانت فى المفرد ؛ لئلا تجتمع علامتان للتأنيث ، وفى مثل : ظبيه وصفوه ، ومهديّه ، ومجلوّه ... من أعلام النساء (وكلها من معتل الآخر ، الشبيه بالصحيح الآخر (٢)) ، يقال : ظبيات - صفوات - مهديّات - مجلوّات.

وإن كان قبل التاء ألف وجب حذف التاء وقلب الألف هنا كقلبها فى التثنيه (٣) ، فالثالثه ترد إلى الواو أو الياء ؛ طبقا للتفصيل المذكور هناك ؛ نحو : فتاه وفتيات ، وقناه وقنوات ... و ... والرابعه فأكثر تقلب ياء كمعطاه ومعطيات ، ومصطفاه ومصطفيات. مع ملاحظه أن المفرد المختوم بتاء التأنيث وقبلها ألف ، لا يسمى مقصورا ، ولا يخضع لأحكامه ؛ إذ لا بد أن تكون ألف المقصور آخرا ، ويجرى عليها الإعراب ، لا على التاء - كما قلنا (٤) -.

وإن كان قبلها همزه مسبوقه بألف زائده وجب حذف التّاء أيضا ، وإخضاع الهمزه لحكم همزه الممدود عند تثنيته ؛ فتبقى إن كانت أصليه ، نحو : قرّاءه وبدّاءه وخبّاءه ؛ فيقال : قرّاءات ، وبدّاءات ، وخبّاءات ... ، ويجوز إبقاؤها وقلبها واوا إن كانت مبدله من أصل ؛ نحو : نباءه (للبقعه المرتفعه). ونباوات ، كما يقال فى التثنيه. ولا تقع الهمزه هنا للتأنيث قبل تائه ؛ لأنها لا تجتمع مع تاء التأنيث ، وكذلك لا تقع الهمزه للإلحاق قبل تاء التأنيث لأن همزه الإلحاق لا بد أن تكون فى آخر الكلمه (٥).

١- فى هامش ص ٥٦٦.

٢- راجع هامش ص ٥٦٦ بعنوان : ملاحظه - ثم ج ١ ص ١٢١ م ١٥.

٣- وهو فى ص ٥٦٧.

٤- فى ص ٥٥٨ و ٥٦٩.

٥- أشار ابن مالك إلى ما سبق : (من جمع المقصور جمع مؤنث سالما ، وأن ألفه تقلب فى - - هذا الجمع كقلبها فى التثنيه ، وأن مفرد هذا الجمع يجب حذف ما فيه من تاء للتأنيث إن وجدت قبل جمعه) ، فقال بيتا نصفه الأول لا علاقه له بهذه المسأله ، وإنما علاقته بمسأله أخرى سبقت ، وسبق معها الشطر فى رقم ٢ من هامش ص ٥٧١ ، والبيت هو : (والفتح أبق مشعرا بما حذف) وإن جمعته بتاء وألف ... ثم تمم القاعده ، فقال : فالألف اقلب قلبها فى التّثنيه وتاء ذى التّا ألزمنّ تنحيه (أى : ألزمن التاء تنحيه وإبعادا من المفرد الذى يحتويها) ، يريد : احذف التاء من المفرد المشتمل عليها قبل جمعه مؤنثا سالما. ولم يتعرض ابن مالك - كما أشرنا من قبل - لحكم الممدود والمنقوص إذا أريد جمعهما هذا الجمع ؛ لأن حكمهما معه كحكمهما عند تثنيتهما.

٣ - نتحرك عين جمع المؤنث السالم بحركه فائه ، فيتماثلان فى حركتهما ، إذا استوفى مفرده شروطا سته (١).

أولها : أن يكون هذا المفرد اسما ؛ نحو : هند - مجد - صلح ... أسماء لمؤنث ؛ فخرج المفرد لوصف (أى : المشتق) نحو : ضخمه وحلوه ...

ثانيها : أن يكون ثلاثيا ، فخرج ما زاد على الثلاثه ، نحو : درهم ، وسلهب (٢) ، وبرقع ... أسماء لمؤنث.

ثالثها : ورابعها : أن يكون غير معتل العين ، ولا مضعفها ؛ فخرج ما كان مثل : (هاله ، ودوله ، وديمه) - (وجنّه ، ومنّه ، وقبّه).

خامسها : أن يكون ساكن العين ، فخرج ما كان متحركها ، نحو : لبنه ، وسمره(٣) ...

سادسها : أن يكون لمؤنث ، فخرج ما هو لمذكر ؛ نحو : سعد ، وقفل ، وحلف ... فإن هذه الأسماء لا تجمع جمع مؤنث سالما ، فلا إتباع فيها.

فإذا استوفى المفرد - المختوم بالتاء أو غير المختوم بها - الشروط السته تحركت فى الجمع عينه الساكنه بحركه تماثل حركه الفاء ؛ فيقال فى هند : هندات ، وفى مجد : مجدات ، وفى صلح : صلحات ، وفى حكمه : حكمات ، وفى

١- سبقت الإشاره لها فى ج ١ ص ١١٤ م ١٢ لمناسبه هناك.

٢- طويل.

٣- اسم نوع من الشجره.

نحله : نحلات ، وفى غرفه : غرفات. ففى كل ذلك حذف سكون العين ، وتبعت العين فى حركتها حركه الفاء.

غير أن هذا الإتباع قد يكون واجبا ، وقد يكون جائزا. فيجب إذا كان المفرد المستوفى للشروط مفتوح الفاء ؛ فيتعين إتباع حركه عينه فى الجمع لحركه فائه ، نحو : رحمه ، وفتحه ... فيقال فيهما : رحمات ، وفتحات. ونحو : نهر وحمد (لمؤنثتين) فيقال : نهرات وحمدات. بفتح الثانى وجوبا فى كل ذلك ؛ تبعا لفتحه الأول.

أما فى غير الحاله السابقه المفتوحه الفاء فيجوز فى العين السّاكنه : إما إبقاؤها ساكنه ، وإما تخفيفها بحذف السكون وتحريكها بالفتحه ، وإما حذف سكونها ، وإتباعها فى حركتها لحركه الفاء ، (فتكون مضمومه مثلها ، أو مكسوره). ففى نحو الأسماء الآتيه إذا كانت أعلاما لمؤنث ، وهى صنع ، ودميه ... يقال صنعات ، أو صنعات ، أو : صنعات ، بضم الثانى ، أو تسكينه ، أو فتحه وهذه الثلاثه تقال فى نظائرها من الأسماء الأخرى.

كذلك فى نحو : فتنه ، وسحر ، من أعلام النساء ، يقال فى جمعها : فتنات ، أو فتنات ، أو فتنات ... بإسكان التاء الأولى أو كسرها ، أو فتحها. وهكذا يقال فى الأعلام الأخرى المماثله لها ؛ حيث يصح فيها ضبط العين بأحد الضبوط الثلاثه الجائزه.

ويستثنى من هذا الحكم حالتان : لا يجوز فيهما الإتباع ،

الأولى : الاسم المكسور الفاء إذا كانت لامه واوا ، نحو : ذروه ، وقنوه (١) وجنوه (٢) ؛ فلا يجوز فيها : ذروات ، ولا قنوات ، ولا جنوات ، بكسر ثانيه إتباعا لأوله ؛ لأن الكسره ثقيله قبل الواو يتحاشاها العرب فى أغلب كلامهم ، ولهذا لا يصح الإتباع ، ويصح السكون أو الفتح ...

الثانيه : الاسم المضموم الفاء إذا كانت لامه ياء ؛ مثل : دميه ، قنيه ، غنيه ؛ فلا يجوز فيها _دميات ، ولا قنيات ، ولا غنيات ... بضم ثانيه

١- للشيء المكتسب.

٢- للحجاره المتجمعه.

تبعا لأوله ؛ لأن الضمه ثقيله قبل الياء يتحاشاها العرب فى أغلب كلامهم ، ولهذا لا يصح الإتباع ، ويصح السكون أو الفتح.

وما خالف الأحكام السابقه فنادر ، أو شاذ ، - وكلاهما لا يقاس عليه - أو ضروره شعريه ، أو لغه قوم من العرب عددهم قليل ... ومن الأمثله : جمع كهله على كهلات ، مع أنها وصف. وظبيات بسكون الباء ، والواجب فتحها. وزفرات بالسكون لضروره الشعر فى قول الشاعر :

وحمّلت زفرات الضحا فأطقتها

ومالى بزفرات العشىّ يدان

وقبيله «هذيل» لا تشترط الصحه فى عين الاسم ، فتجيز أن تكون معتله ؛ فتقول: بيضه وبيضات ، وجوزه وجوزات ؛ بفتح الثانى إتباعا للأول (١) ...

١- والأحسن فى كل ما سبق متابعه أكثريه القبائل ؛ لتكون المحاكاه جاريه على الكثير القوى دون القليل ، أو الضعيف. وفى الأحكام الخاصه بعين المفرد المؤنث الذى يراد جمعه جمع مؤنث سالما يقول ابن مالك : والسّالم العين ، الثلاثى ، اسما أنل إتباع عين فاءه بما شكل إن ساكن العين مؤنّثا بدا مختتما بالتّاء ، أو مجرّدا (الثلاثى : أصلها الثلاثىّ ؛ بتشديد الياء ، خففت للشعر) وفى البيت تقديم وتأخير. والتقدير : وأنل السالم العين الثلاثى الاسم - إتباع عين فاءه. أى امنح السالم .. اتباع عينه الساكنه - الحركه التى شكلت بها الفاء. ثم انتقل بعد ذلك لبيان ما يجوز فى العين الساكنه من فتح أو سكون أو إتباع ، إن كانت العين بعد فاء غير مفتوحه ؛ (حيث يجوز فى العين الساكنه إما تركها على سكونها ، وإما تخفيفها بالفتحه ، وإما إتباعها لحركه الفاء قبلها ، من ضم أو كسر) - قال : وسكّن التّالى غير الفتح ، أو خفّفه بالفتح فكلّا قد رووا ثم عرض بعد ذلك للحالتين اللتين لا يجوز فيهما الإتباع فقال : ومنعوا إتباع نحو : «ذروه» ونحو : «زبيه». وشذّ كسر جروه (الزبيه : حفره تحفر للأسد ليقع فيها ؛ فيصاد. والجروه : الأنثى من الكلاب والسباع). ثم بين أن ما خالف الأحكام السالفه فهو نادر ، أو ضروره ، أو لغه ، فقال : ونادر ، أو : ذو اضطرار غير ما قدّمته ، أو : لأناس انتمى

المسأله ۱۷۲ : جمع التكسير.

معناه : فى الأبيات الآتيه التى يصف بها الشاعر (۱) أسباب العظمه ، وخلود السيره - أمثله مختلفه مما يسميه النحاه : «جمع التكسير» ، قال :

وليس الحلد مرتبه تلقّى (۲)

وتؤخذ من شفاه الجاهلينا

ولكن منتهى همم كبار

إذا ذهبت مصادرها (۳)

بقينا

وسرّ العبقريه حين يسرى

فينتظم الصنائع والفنونا

وآثار الرجال إذا تناهت

إلى التاريخ خير الحاكمينا

وأخذك من فم الدنيا ثناء

وتركك فى مسامعها طنينا (۴)

فالكلمات : (شفاه - همم - كبار - مصادر - صنائع - فنون - آثار - رجال - مسامع) ... ، هى مما يسمونه : «جمع التكسير». يريدون : أن كل واحده منها تتضمن أمرين معا ، هما : معنى ينصب على أفراد لا تقل عن ثلاثه ، وقد تزيد -. ووجود مفرد لكل واحده ، يشاركها فى معناها ، وفى حروفها الأصليه مع اختلاف يطرأ على صيغه هذا المفرد عند جمعه عليها.

فكلمه : «شفاه» - مثلا - تدل على شفاه ثلاث على الأقل - وقد تزيد - ولها مفرد هو : «شفه» ، يشاركها فى معناها ، وفى حروفها الأصليه ، مع اختلاف طرأ عليه عند الجمع ؛ إذ صارت «الشين» مكسوره بعد أن كانت مفتوحه ، وزيدت «ألف» قبل الآخره لم يكن لها وجود قبل الجمع ؛ فالاختلاف هنا بزياده بعض الحروف ، وبتغيير بعض الحركات.

وكلمه : «همم» - مثلا - تدل على ثلاثه فأكثر من هذا النوع ، ومفردها «همّه» يشاركها فى معناها ، وفى حروفها الأصليه. وقد تغيرت صيغته عند جمعه للتكسير بعض تغير ؛ فحذفت التاء من آخره ، وانفك الإدغام الذى كان فى ثانيه. فالتغير الذى طرأ على المفرد عند جمعه كان فى الحركات وفى الفكّ.

۱- أحمد شوقی ، المتوفی سنه ۱۹۳۲ م.

۲- المراد : تؤخذ تلقینا ، أو وراثه مجرده.

۳- أصولها وأصحابها.

۴- صوتا مدویا ، کصوت النحاس أو الطبل.

وكلمه : «كبار» تـدل على عـدد من هـذا النوع لا يقل عن ثلاثه ، ومفردها : «كبير» يشاركها فى المعنى ، وفى الحروف الأصـليه ؛ وقد طرأ على صـيغته بعض تغير عند الجمع ؛ فحذف من آخره الياء ، وكسر أوله المفتوح ، وفتح ثانيه المكسور ، وزيدت «ألف» قبل آخره. فتناول التغيير ضبط بعض الحروف وحذف بعض منها ، والزياده عليها ... وهكذا بقيه الجموع السالفه ونظائرها ...

مما سبق يتضـح تعريفهم جمع التكسـير بأنه «ما يـدل على ثلاثه فأكثر ، وله مفرد (١) يشـاركه فى معنـاه ، وفى أصوله ، مع تغير حتميّ يطرأ على صيغته عند الجمع».

وهذا التغير الطارئ على المفرد عند جمعه جمع تكسـير قد يكون مقصورا على ضـبط بعض الحروف فقط ؛ نحو : أسد والجمع : أسـد ، وقـد يكون مقصورا على زياده بعض الحروف فقط : نحو ؛ أسد ، والجمع آساد ؛ وقد يشـتمل على الزياده وتغيير الضـبط معا ؛ نحو : رجل ورجال ، وقـد يشـتمل على تغيير الضـبط مع نقص بعض الأحرف ؛ نحو : كتاب وكتب. وقـد يشـتمل على تغيير الضـبط مع نقص الأحرف وزيادتها ؛ نحو : كبير وكبيره ، وجمعهما للتكسير هو : كبار ... وهكذا ؛ فلا بد من تغيير محتوم يصيب المفرد عند جمعه تكسيرا (٢).

* * *

قسماه ، والفرق بينه وبين جمعى التصحيح :

استقصى اللغويون جموع التكسير فى الكلام العربى - جهد طاقتهم - فتبينوا ثلاثه أمور :

الأمر الأول : أن العرب يستعملون (٣) - فى الأغلب - صيغا معينه إذا أرادوا من التكسير عددا محددا لا يقل عن ثلاثه ، ولا يزيد على عشره. ويستعملون صيغا أخرى إذا أرادوا عددا لا يقل عن ثلاثه ، ولكنه يزيد على عشره ؛ (بأن يكون

١- وهذا المفرد قد يكون حقيقيا ، أو تقديريا بالتفصيل الهام والإيضاح الضرورى الواردين فى ص ٦٢٥ م ١٧٤.
٢- وهذا التغيير هو السـبب فى تسـميته «تكسيرا» ؛ فكأنما أصابه الكسر عند جمعه ونقله من صيغه المفرد التى هو عليها إلى صيغه الجمع الجديده - كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ -
٣- استعمالا حقيقيا ، لا مجازيا.

أحد عشر ، أو اثنى عشر ، أو أكثر ... فالنوعان متشابهان. فى المبدأ ، مختلفان فى النهايه (١). وأشهر الصيغ الأولى أربعه ، تسمّى : «صيغ جموع القلّه». وتسمّى الصيغ الأخرى : «صيغ جموع الكثره» (٢) ... وهما غير : «جمع الجمع» وهذا لا يدل على أقل من عشره - كما سيجىء (٣) ...

فالأربعه الخاصه بجموع القله ، هى :

١ - أفعله ؛ نحو : أغذيه ، وأدويه ، وأبنيه - جمع : غذاء ، ودواء ، وبناء ...

٢ - أفعل : نحو : ألسن ، وأرجل ، وأعين ؛ ... جمع : لسان ، ورجل ، وعين ...

٣ - فعله ؛ نحو : صبيه ، وفتيه ، وولده ؛ جمع : صبىّ ، وفتى ، وولد.

٤ - أفعال ؛ نحو : أبطال ، وأسياف ، وأنهار ؛ جمع : بطل ، وسيف ونهر ...

ومعنى اختصاص هذه الصيغ بالقله أن المدلول الحقيقى (لا المجازى) لكل واحده منها هو عدد مبهم - أى : لا تحديد ولا تعيين له - ولكنه لا يقل عن ثلاثه ولا يزيد على عشره ، بشرط ألا توجد قرينه تدل على أن المراد الكثره ، لا القله.

١- كثره النحاه تقول إن مدلول جمع الكثره بطريق الحقيقه - لا المجاز - هو ما فوق العشره إلى مالا نهايه. ولكن بعض المحققين - كما نقل الصبان - لم يرتض ذلك ، وقال إن جمع القله هو من الثلاثه إلى العشره ، وجمع الكثره من الثلاثه إلى ما لا يتناهى. فالفرق بينهما من جهه المبدأ. بخلاف ما ذكره الشارح الأشمونى) ا ه. وهذا هو الرأى السديد ؛ لأن معناه أعم ، فالأخذ به يحقق المعنى المراد من كثير من أساليب العرب ، فوق أنه يمنع التعارض والتناقض الذى قد يقع بين العدد المفرد (٣ و ١٠ وما بينها) ومعدوده حين يكون هذا المعدود صيغه من صيغ جمع الكثره (مثل : ثلاثه بيوت - أربعه جداول - خمسه جبال - ست مدائن - سبع سفن ..) فلو أخذنا بالرأى الأول لكان العدد فى هذه الأمثله وأشباهها دالا على شىء حسابى معين لا يزيد على عشره مطلقا. فى حين يدل المعدود - وهو صيغه جمع الكثره - على شىء يزيد على العشره حتما. وهذا هو التعارض والتناقض المعنوى المعيب. أما على الرأى الثانى السديد فلا وجود لهذا التعارض والتناقض.

٢- «ملاحظه» من آثار القله والكثره أن تقول : كتبت إليك رساله لثلاث خلون من شهر كذا ، وجاءنى كتابك لخمس عشره خلت من ذلك الشهر ؛ فنجىء بنون النسوه حينا ، وبتاء التأنيث حينا آخر. فما الضابط الذى نرجع إليه فى استخدام أحدهما؟ الجواب فى رقم ١ من هامش ص ٥٢٥. وله إشاره فى الصفحه الآتيه.

٣- فى ص ٦٢١.

فعند عدم القرينه تتعين القله حتما ؛ اعتمادا على أن الصيغه موضوعه فى أصلها للقله ، ومختصه بها ؛ فلا يجوز إبعادها إلى الكثره بغير قرينه ؛ وإلا كان هذا إبعادا لها عن أصلها ، وإخراجا منه إلى غيره مما لا تصلح له فى حقيقه ولا مجاز ... (١)

وكما تتعين القله عند عدم القرينه تتعين أيضا فى حاله ثانيه ؛ هى أن تكون تلك الصيغه الداله على المعدود هى من الصيغ الموضوعه للكثره ، والعدد هو ثلاثه ، أو عشره ، أو عدد آخر بينهما. وإنما تتعين للقله هنا منعا للتعارض بين مدلول العدد ومدلول المعدود ، لأن كل واحد من هذه الأعداد المفرده صريح فى دلالته على القله ، فلا يصح أن يخالفه معدوده فى مضمون هذه الدلاله ، ولا أن يعارضه. فلو كانت صيغه المعدود موضوعه فى أصلها للكثره لكانت مع العدد المفرد للقله.

ومن كل ما تقدم يتضح أن معنى القله يتعين ويتحتم وحده فى صورتين : «الأولى ، ... أن تكون صيغه المعدود هى من صيغ القله المتجرده لدلالتها الأصليه ، ولا توجد قرينه تبعدها عن هذه الدلاله ، وتخرجها منها إلى الدلاله على الكثره و «الثانيه» أن تكون الصيغه الداله على المعدود هى إحدى الصيغ الداله على الكثره ، لكن العدد الخاص بها دال على القله ، كالعدد ثلاثه ، أو عشره ، أو أحد الأعداد التى بينهما.

وعدد الصيغ الثانيه المختصه بجموع الكثره قد يزيد على ثلاثين ، ولكن المشهور القياسىّ منها يقارب ثلاثا وعشرين صيغه. وسنعرف الكثير منها ؛ مثل : فعل ، وفواعل ، ومفاعل ، وفعالى ، وفعل ... و ... نحو : حمر ، وجواهر ، ومعابد ، وصحارى ، وكتب ...

ولاختيار نوع الصيغه الداله على التكسير أثر آخر فى تركيب الأسلوب أحيانا ، فوق أثره المعنوى السالف ؛ ذلك أن صيغه جمع القله يناسبها نون النسوه ، وأن صيغه جمع الكثره يناسبها تاء التأنيث ؛ فقولنا : رأيت أذرعا امتددن ... أفضل من امتدت - وللوالد أياد غمرت أبناءه ... أحسن من غمرن (٢) ... وما تقدم هو الأفضل والأحسن ، ولكنه ليس واجبا.

الأمر الثانى (٣) : أن العرب قد يضعون جمعا معينا على وزن صيغه خاصه بأحد النوعين ، ولكنهم يستعملون هذا الجمع فى القله حينا ، وفى الكثره حينا آخر ، استعمالا حقيقيّا ، لا مجازيّا - والقرائن وحدها فى السياق هى التى تعينه لأحد النوعين - بالرغم من أن الصيغه خاصه بأحدهما فقط ، وأن وزنها يشيع استعماله عندهم فى نوع منهما

١- إذ يشترط فى المجاز وجود القرينه التى تمنع من إراده المعنى الأصلىّ ...
٢- لهذا إشاره فى رقم ٢ من هامش ص ٥٧٩ أما التفصيل ففى ص ٥٢٥.
٣- تقدم الأمر الأول فى ص ٥٧٨.

دون النوع الآخر ، أى : أنهم يكتفون بوزنه الغالب الشائع فى أحد النوعين ويستعملونه فيه ، وفى الآخر أيضا من غير أن يجمعوا المفرد جمع تكسير على وزن من الأوزان التى تشيع فى هذا النوع الآخر. ومن الأمثله استعمالهم فى القله ، والكثره معا : أرجل ، وأعناق ، وأفئده (وهى جمع : رجل ، وعنق ، وفؤاد) مع أن صيغه : أفعل ، وأفعال ، وأفعله - هى من الصيغ الغالبه فى القله ، فاكتفوا بها فى النوعين عند تكسير هذه الكلمات ، ولم يجمعوا كلمه : رجل ، ولا عنق ولا فؤاد ، على صيغه من الصيغ الخاصه بجمع الكثره.

ومن الأمثله أيضا عند تكسير المفردات ؛ رجال وقلوب (جمع : رجل ، وقلب) فى القله والكثره ، مع أن صيغه : «فعال» و «فعول» من الصيغ الغالبه فى الكثره. فاكتفوا بها فى الدلاله على النوعين عند تكسير الكلمتين ، ولم يجمعوا رجلا ، وقلبا ، على صيغه للقله.

الأمر الثالث : أن العرب قد يستعملون صيغه شائعه فى أحد نوعى التكسير مكان صيغه وضعوها للنّوع الآخر ، وشاعت فيه. فكلتا الصيغتين موجوده فعلا ، وتشيع فى أحدهما (1) ، وحده ، ولكنهم يستعملونها فى معنى الآخر ؛ بقرينه فى

١- فى صيغ جمع القله وأنها قد تستعمل للكثره والعكس - يقول ابن مالك فى أول باب عنوانه : «جمع التكسير» - وسنذكر أبياته مرتبه هنا ترتيبها فى «ألفيته» - : أفعله ، أفعل ، ثمّ : فعله ثمّت : أفعال - جموع قلّه (ثمت : هى «ثم» العاطفه ، زيدت فى آخرها تاء التأنيث المفتوحه) ، تلك صيغ القله. وانتقل بعدها مباشره إلى استعمالها فى الكثره ، وصيغ الكثره فى القله ، فقال : وبعض ذى بكثره وضعا يفى ؛ كأرجل ، والعكس جاء ؛ كالصّفى يقول : إن بعض هذه الأوزان يفى بالكثره ، أى : يدل عليها ، ويغنى فيها كأرجل ؛ جمع رجل ؛ فإنها تكون للكثره كما تكون للقله. وهذا بالوضع العربى : أى : أن العرب وضعوا الجمع المكسر : «أرجل» للكثره كما وضعوه للقله فهو صالح للمعنيين ، ولم يعرف لجمع : «رجل» صيغه مسموعه خاصه بالكثره ؛ فالوضع فى المعنيين أصيل وحقيقى. ولكن صيغته فى أحداهما أكثر شيوعا منه فى الآخر. والعكس صحيح كذلك ، فقد جمعوا بعض الألفاظ لتدل على القله ، مع أنها مصوغه على وزن بعض الصيغ الشائعه فى الكثره. - كما قلنا - وضرب مثالا- هو :. «الصّفى» جمع صفاه (بمعنى الصخره الملساء وأصله : صفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، عملا بقواعد الإعلال ، وأدغمت الياء فى الياء ، فصارت صفىّ ، ثم قلبت الضمه قبل الياء كسره ؛ لأن الكسره هى التى تناسبها ؛ فصارت : صفىّ بياء مشدده ، ولم يشددها الناظم لضروره الوزن).

الكلام خارجه عن الصيغه وعن وزنها تدل على هذا النقل والتبادل. وبغير القرينه لا يصح الحكم على الصيغه بأنها مستعمله فى غير نوعها (١).

والفرق بين هذه الحاله والتى سبقتها : أن المفرد هنا له نوعان شائعان من التكسير ؛ أحدهما : يكون بصيغه مستقله تختصّ بجمع التكسير الدال على القله ، والآخر يكون بصيغه مستقله تختصّ بجمع التكسير الدال على الكثره ، فتستعمل إحداهما فى معنى الأخرى بقرينه. أما الحاله السّابقه فالمفرد فيها له جمع تكسير على وزن خاص بأحدهما فقط ، فصيغه جمعه مقصوره على نوع منهما وحده ؛ فلم يضع العرب لهذا المفرد نوعين للتكسير ، تكون صيغه أحدهما مستقله الدلاله على القله ، وصيغه الآخر مستقله الدلاله على الكثره ، وإنما وضعوا له جمعا من نوع واحد ، بصيغه تختص بهذا النوع ، ولكنها مشتركه الدلاله فتدل على الكثره حينا وعلى القله حينا آخر على حسب القرائن ، وبرغم أنها من الصيغ الخاصه بأحدهما دون الآخر - كما قلنا - يستعملونها فى النوعين.

ومما تجب ملاحظته :

١ - أن هذه الدلاله العدديه التى يدل عليها جمع التكسير هى إحدى نواحى الفرق بينه وبين جمعى التصحيح ؛ ذلك بأن جمع التكسير قد يكون مدلوله عددا محدودا لا يقل عن ثلاثه ، ولا يزيد على عشره. وقد يكون مدلوله عددا لا يقل عن ثلاثه ، ولكنه يزيد على العشره ، - طبقا للبيان الذى عرضناه (٢) - ولكل

١- وقد كثر هذا النقل والتبادل فى بعض الصيغ ؛ كصيغه «أفعال» التى للقله ؛ فقد أشاعوها ؛ فى المعنيين ؛ وإن كانت للقله أوفر شيوعا. ومن الجائز لنا فى كل وقت أن نستعملها فى المعنيين مثلهم ، فيكون الاستعمال حقيقيا لا مجازيا ؛ بسبب شيوعه عندهم. أما غير الشائع عندهم فنستعمله مجازا ؛ لأن استعمال القليل فى موضع الكثير أو العكس - جائز بلاغه ؛ ويكون من قبيل المجاز المرسل الذى علاقته الكليه أو الجزئيه ، واستعماله مطرد ، ما دامت شروط المجاز متحققه ، ولا يتوقف على استعمال العرب للكلمه أو الكلمات المجازيه ذاتها ، - وأنهم استعملوها مجازا ، إذ لا أهميه مطلقا لاستبانه أمرهم فى هذه الكلمه أو الكلمات ؛ لأن استخدام المجاز قياسى بغير قيد ، إلا قيد تحقق شروطه. غير أن العرب إذا استعملوا صيغه الكثره فى القله أو العكس وكان هذا الاستعمال كثيرا شائعا فإنه يكون من قبيل الاستعمال الحقيقى لا المجازى ، ويكون استعمالنا إياه حقيقيا كذلك ؛ كاستعمالهم صيغه : «أفعال» فى الكثره ؛ فهو حقيقى لنا أيضا. بخلاف استعمال «فعل» - مثلا - فى القله فانه مجازى.

٢- فى ص ٥٧٩.

دلاله صيغ معينه ، أما جمعا التصحيح ، فمدلولهما الغالب عند «سيبويه» عدد محدود لا يقل عن ثلاثه ولا يزيد على عشره. فهما يدلان عنده على القله التى يدل عليها أحد نوعى جمع التكسير ، ولا يدلان على الكثره إلا بقرينه أخرى خارجه عن صيغتهما ؛ فليس لهما صيغ تدل على القله أو على الكثره كالصيغ التى لجمع التكسير فى هذين النوعين.

هذا رأى سيبويه. لكن الرأى الأرجح أن جمعى التصحيح لا يختصان بالقله وإنما يصلحان (١) للقله والكثره. عند خلو الكلام من قرينه تعين الجمع لأحدهما دون الآخر.

٢ - وأن هناك فرقا هامّا آخر ؛ هو : أن جمع التكسير لا بد أن تتغير ، فيه صيغه مفرده ؛ بخلاف جمعى التّصحيح ؛ فإن مفردهما لا يتغير - فى الأغلب - عند جمعه على أحدهما ، بل يظل حافظا صورته الأصليه (٢).

٣ - وأن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم يعربان بالحركات. أما جمع المذكر السالم فيعرب بالحروف (٣).

* * *

قياسيّه جمع التكسير :

صيغ جمع التكسير - بنوعيه - متعدده ، وأوزانه كثيره تجاوز الثلاثين ؛ منها «الصيغ المطّرده» ، ويتصدّى علم النحو لبيانها ، وعرض أحكامها. ومنها

١- راجع خاتمه «المصباح المنير» ، ص ٩٥٤ بعنوان : (فصل : الجمع قسمان ، قله وكثره ...) حيث صرح بالرأى الأرجح وبأدلته ... وكذلك كتاب «مجمع البيان لعلوم القرآن» تأليف الطبرسى ج ٣ ص ٨٨ - ونقلنا فى الجزء الأول (م ١٠ رقم ٢ من هامش ص ١٢٥ باب جمع المذكر السالم) رأى أبى على الفارسى فى هذا ، فقد جاء فى كتاب «المحتسب» لابن جنى (ج ١ ص ١٨٧ - سوره النساء) ما نصه : (كان أبو على ينكر الحكايه المرويه عن النابغه ، وقد عرض عليه حسان بن ثابت شعره ، وأنه صار إلى قوله : لنا الجفنات الغرّ يلمعن بالضحا وأسيافنا يقطرن من نجده دما قال له النابغه : لقد قللت جفانك وسيوفك. قال أبو على : هذا خبر مجهول لا أصل له ؛ لأن الله تعالى يقول : - (وَهُمْ فِي الْغُرُفاتِ آمِنُونَ) - ولا يجوز أن تكون الغرف كلها التى فى الجنه من الثلاث إلى العشر)اه

٢- انظر رقم ١ من هامش ص ٥٦٦ ورقم ٢ من هامش ص ٦٢٥.

٣- راجع أحكام هذه الجموع وكثير مما يختص بها فى ج ١ م ٧ (أنواع البناء والإعراب ..)

«غير المطّرده» ، والسبيل إلى معرفتها مقصور على المراجع اللغويه الأخرى.

والمراد بالصيغه «المطرده» ما تتطلب مفردا مشتملا على أوصاف معينه ، إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيرا على تلك الصيغه بدون تردد ، ولا رجوع إلى كتب اللغه ، أو غيرها لمعرفه وروده عن العرب ، أو عدم وروده ؛ فمثل هذا الجمع يكون صحيحا فصيحا ولو كان غير مسموع. ولا يصح رفضه ، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوى ، أو بشيء يعيبه من ناحيه صياغته ، أو وزنه ، أو فصاحته ، فصيغه «فعل» - مثلا تكون جمعا مطردا لكل مفرد مذكر على وزن : «أفعل» أو : مؤنث على وزن ، «فعلاء» بشرط أن يكون المفرد فى الحالين مشتقّا ، دالا على لون أو عيب ... نحو : هذا أحمر ، وهؤلاء حمر - وهذه حمراء ، وهنّ حمر. وذاك أخرس ، وهم خرس - وتلك خرساء ، وهن خرس ... وهكذا كل صيغه أخرى من جموع القله أو الكثره ، فإن المفرد يطّرد جمعه عليها إذا كان مستوفيا للشروط التى يجب توافرها فيه ؛ ليصلح أن يجمع على وزنها. فمتى تحققت تلك الشروط ساغ جمعه عليها من غير استشاره المراجع اللغويه ، وساغ استعمال هذا الجمع بغير توقف لمعرفه رأيها فيه ، أهو موافق لما تحتويه أم مخالف؟ ؛ فإن هذا التوقف لا مسوّغ له بعد أن تحققت فى المفرد الصفات التى جعلته صالحا لأن يجمع جمع تكسير على تلك الصيغه والوزن.

وما أكثر تعدّد الجموع فى المراجع اللغويه ، وكثير منها مخالف فى صيغته لصيغه الجمع المطرد ، فلا يؤدى هذا - مع كثره الصيغ المخالفه - إلى تخطئه الجمع المطرد ، ولا إلى الحكم عليه بالضعف ، أو العيب ، وإنما يؤدى إلى أن لهذا المفرد جمعين للتكسير - أو أكثر أحيانا - وأن أحد الجمعين كثير شائع ، فهو لهذا قياسى مطرد ، والآخر قليل أو نادر ؛ فهو سماعىّ ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لقلته وندرته ، ولا اتخاذ وزنه مقياسا يجمع عليه مفرد آخر غير الذى ورد مسموعا فيه عن العرب ؛ وهذا هو المسمى : ب «جمع التكسير السماعىّ» أو : «جمع التكسير غير المطرد». ومن ثمّ يتبين خطأ من يتوهم أن كلّ جموع التكسير سماعىّ ، وأن الرجوع فى كل منها إلى المظانّ اللغويه محتوم على من من يعرف الأوصاف المشروطه فى مفرد كل صيغه ، ومن لا يعرف.

نعم الرجوع إلى تلك المظان محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف

والضوابط ، أما من يعرفها فله أن يصل من طريق معرفته إلى ما يريد من جموع التكسير المطرده فى تلك المفردات. ولا تمنعه معرفته أن يرجع - إذا شاء - إلى المظان اللغويه ، ليستخدم ما تنص عليه من جموع أخرى مسموعه للمفردات التى معه ؛ أى : أنه حرّ فى استعمال جمع التكسير القياسى أو السماعى ، من غير أن يفرض عليه الاقتصار على السماعىّ وحده ، وإلا كانت الضوابط المطرده والقواعد العامه المستنبطه من الكلام العربىّ الشائع - عبثا لا جدوى منه (١) ...

وفيما يلى الأوزان المطرده - أى : القياسيه - لجمع التكسير بقسميه : «جمع القله وجمع الكثره» ، والأوصاف الواجب تحققها فى المفرد المراد جمعه على إحدى الصيغ ، مع الإشاره إلى أن كل صيغه من هذه الصيغ المطرده قد تزاحمها صيغ كثيره مسموعه ، مرجعها اللغه وحدها.

* * *

١- للمجمع اللغوى القاهرى قرار حاسم ، أصدره بعد دراسه وافيه ، وهو يقطع بأن «المطرد» ، و «القياس» بمعنى واحد ؛ (كما جاء فى الصفحه الخامسه والخمسين من محاضر جلسات الدور الرابع لانعقاده : وهى الجلسه الرابعه صباح الثلاثاء ١٩ من يناير سنه ١٩٣٧ ، وكما ورد أيضا فى الصفحه الأولى من الجزء الرابع من مجله المجمع) ونص القرار : «(يرى المجمع أن الكلمات التى يستعملها قدامى النحويين والصرفيين ؛ وهى : القياس : والأصل ، والمطرد ، والغالب ، والأكثر ، والكثير ، والباب ، والقاعده ... ألفاظ متساويه الدلاله على ما ينقاس. وأن استعمال كلمه منها فى كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع ، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب). ا ه. والمراد من تسجيل هذا القرار هنا ومن الإيضاح الذى ذكرته قبله ، إزاله كل غموض عن قياسيه الجموع المطرده ، ومحو كل وهم تردد أو يتردد على خاطر بعض القدامى والمحدثين بهذا الشأن. وهناك أسباب أخرى قويه تزيل الشك أو الوهم عن قياسيته ؛ هى الأسباب العامه التى أشرنا إليها فى مواضع متفرقه من الأجزاء الأربعه فى الرد على من يتشككون فى قياسيه بعض المسائل. كالذى سجلناه فى الجزء الثالث عند الكلام على : «أبنيه المصادر القياسيه» (ص ١٤٤ م ٩٨). ومن تلك الأسباب آراء العالم العبقرى ابن جنى التى يرجع إليها المجمع اللغوى فى كثير من بحوثه ، ويستشهد بفصله الرائع الذى عنوانه : (باب فى اللغه المأخوذه قياسا) والذى نقلناه كاملا مستقلا ختمنا به الجزء الثانى. وقد سجلته مجله المجمع فى عددها الأول ، كما سجلته محاضر جلساته مره أخرى فى الصفحه الخامسه والأربعين من محاضر جلسات الدور الرابع للانعقاد ، وكذلك آراء العالم الذكى : «الفراء» الذى ورد عنه فى محاضر جلسات المجمع اللغوى (دور الانعقاد الرابع ص ١٠٨): (أنه إمام الكوفيين ، ووارث علم الكسائى ، ولا تثريب علينا إذا أخذنا بمذهبه). وكذلك الزمخشرى ، وغيرهم من الأئمه الذين سردنا آراءهم الجليله.

(ا) أشهر الصّيغ المستعمله فى جموع القله أربعه :

١ - أفعله. وهو مقيس فى كل مفرد يكون اسما ، (لا وصفا) ، مذكرا ، رباعيّا ، قبل آخره حرف مدّ ؛ نحو : طعام وأطعمه - بناء وأبنيه - عمود وأعمده - رغيف وأرغفه ...

وهو مقيس أيضا فى كل اسم على وزن : فعال ، أو فعال (بفتح الفاء أو كسرها) إذا كان عين كل منهما ولامه من جنس واحد ، أو كانت لامهما حرف عله ، فالأول ، نحو : بتات (١) وأبتّه ، وزمام وأزمه (٢) ، والثانى نحو (قباء (٣) وأقبيه ، وكساء وأكسيه) - (وفناء وأفنيه ورداء وأرديه) (٤) ...

٢ - أفعل : وينقاس فى كل مفرد ، اسم (لا صفه) على وزن : فعل (بفتح فسكون) صحيح العين ؛ سواء أكان صحيح اللام أم معتلها ؛ ليست فاؤه واوا ، كوقت. وليس مضعفا كعمّ وجدّ. فمثال صحيح اللام : بحر وأبحر - نهر وأنهر ... ومثال معتلها : ظبى وأظب - جرو ، وأجر (٥).

وينقاس أيضا فى كل اسم رباعىّ مؤنث تأنيثا معنويّا ؛ (أى : بغير علامه تأنيث ظاهره) ، قبل آخره مدّه ، (ألف ، أو واو ، أو ياء.) ؛ مثل : عناق (لأنثى الجدى) وأعنق ، وعقاب (لإحدى الطيور الجارحه) وأعقب ، وذراع وأذرع ، ويمين وأيمن ، وثمود وعمود (على اعتبارهما من أسماء المؤنث) وجمعهما : أثمد وأعمد.

٣ - أفعال. وينقاس فيما لا ينقاس فيه «أفعل» السابق ؛ فيطرد فى كل اسم معتل العين بالواو أو بالياء أو بالألف ؛ نحو : ثوب وأثواب ، وسيف

١- متاع البيت ، أو الزاد.

٢- انظر جمع «فعل» ص ٥٩١.

٣- العباءه أو البرنس.

٤- الهمزه فى آخر المفردات الأربعه منقلبه عن حرف عله والأصل (قبا و - كساو) (فناى - ردای).

٥- أصل أظب وأجر : «أظبى» ، و «أجرو» ، استثقلت الضمه على الياء فى الكلمه الأولى فحذفت - فالتقى ساكنان الياء والتنوين ؛ فحذفت الياء للتخلص من الساكنين ؛ كطريقه حذفها فى المنقوص. أما فى الكلمه الثانيه فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفه بعد كسره ، ثم حذفت بالطريقه السابقه.

وأسياف ، وباب وأبواب ... وفى كل اسم واوىّ الفاء ، أو مضعف ؛ نحو وقت وأوقات ، وعمّ وأعمام.

وفى كل اسم ثلاثى مفتوح الأول ، مع فتح ثانيه ، أو مع كسره ، أو ضمه ، نحو : جمل وأجمال ، ونمر وأنمار ، وعضد وأعضاد.

وفى كل اسم ثلاثى مكسور الأول مع فتح ثانيه ، أو مع كسره ، أو تسكينه ؛ نحو : عنب وأعناب ، وإبل وآبال ، وحمل وأحمال.

وفى كل اسم ثلاثى على وزن : «فعل ، أو فعل» (بضم الأول والثانى ، أو بسكون الثانى) ، نحو : عنق وأعناق ، وقفل وأقفال.

فإن كان المفرد على وزن : «فعل» (بضم ففتح) فالكثير (١) أن يكون جمعه على : «فعلان» (بكسر فسكون) ؛ نحو : صرد (٢) وصردان ، ونغر (٣) ونغران ، وجرذ (٤) وجرذان.

وينقاس فى كل اسم على وزن «فعل» معتل اللام أو مضاعفا (٥).

أما الاسم الثلاثى الذى على وزن : «فعل» (بفتح فسكون) صحيح العين - غير ما سبق - فمنع أكثر النحاه جمعه قياسا على : «أفعال» (٦). وهذا منع لا يستند إلى أساس سليم ، والصواب جواز جمعه قياسيّا على : «أفعال» فيقال : بحث وأبحاث ، وسهم وأسهام ... و ... (٧) ولا مانع أن يجمع

١- كما يأتى فى ص ٥٩٩ -

٢- اسم طائر.

٣- اسم طائر

٤- فأر.

٥- إيضاح هذا فى ص ٥٩٩.

٦- مع أن «التصريح» وحاشيته نقلا منه نحو عشرين : منها : فرخ وأفراخ - حبر وأحبار - زندو أزناد - حمل وأحمال - شكل وأشكال - سمع وأسماع - لفظ وألفاظ - لحظ وألحاظ - محمل وأمحال - رأى وآراء - سطر وأسطار - جفن وأجفان - لحن وألحان - نجد وأنجاد - فرد وأفراد - ألف وآلاف - أنف وآناف - وغير ما ذكره كثير متناثر فى المراجع اللغويه ، منه : أرض وآراض - رمس وأرماس - عرش وأعراش - نهر وأنهار - نذل وأنذال - شخص وأشخاص - شرط وأشراط - جفر (أى : الشاه السمينه) وأجفار - بعض وأبعاض - دخل وأدخال - ضرب وأضراب ..

٧- سبب منعهم جمع : «فعل على أفعال» الذى وصفناه هو ما جاء فى الجزء الثانى من كتاب سيبويه (ص ١٧٥ بعنوان : هذا تكسير الواحد للجمع ..) من أنه يجمع على فعال ، وعلى فعول ، وأفعل. وأن جمعه : على «أفعال» ليس بالباب فى كلام العرب وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ ؛ كأفراخ ، وأجداد ، وأفراد. وقد جرى كثير من النحاه وراء سيبويه حتى عصرنا ، وكانوا - فى هذه المسأله - متسرعين ؛ بدليل - - ما نقلناه من الصيغ الكثيره فى رقم ٦ من هذا الهامش : وكذلك ما جاء فى الجزء الخامس ص ٣٩٢ من كتاب إرشاد الأريب لمعرفه الأديب ، تأليف ياقوت الرومى ، وطبعه مرجليوث ، ونصه : «(حدث أبو حيان

التوحيدى. قال : «قال الصاحب بن عباد يوما : «فعل» (بفتح فسكون ، ويريد ما كان منه صحيح العين ، ليس من الأنواع التى ذكروها) و «أفعال» قليل. ويزعم النحويون أنه ما جاء منه إلا زند وأزناد ، وفرخ وأفراخ ، وفرد وأفراد. فقلت له : أنا أحفظ ثلاثين حرفا (أى : كلمه) كلها : فعل وأفعال. فقال : هات يا مدعى. فسردت الحروف ودللت على مواضعها من الكتب ، ثم قلت : ليس للنحوى أن يلزم هذا الحكم إلا بعد التبحر ، والسماع الواسع ، وليس للتقليد وجه إذا كانت الروايه شائعه والقياس مطردا ... وهذا كقولهم : فعيل (بفتح فكسر) على عشره أوجه ، وقد وجدته أنا يزيد على أكثر من عشرين وجها ، وما انتهيت فى التتبع إلى أقصاه. فقال : خروجك من دعواك فى فعل (بفتح فسكون) يدل على قيامك فى فعيل.)» ا ه. وقد يفهم من كلام «التوحيدى» أيضا شىء آخر هو أن الكثير الذى يباح عليه القياس يتحقق بورود ثلاثين مثالا مسموعه منه ، والحق أن هذا فوق الكثير المبالغ فيه فيما أرى ؛ لأنه ساقه فى معرض التحدى وإثبات الحفظ والمعرفه كما يفهم من روح القصه - لا مجرد نقل المسموع الذى يؤيده. وجاء على لسان أحد أعضاء المجمع اللغوى القاهرى (وهو الأب أنستاس الكرملى) ما يأتى منقولا من محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع ص ٥١ : «إن النحاه لم يصيبوا فى قولهم : إن : «فعلا» لا يجمع على : «أفعال» إلا فى ثلاثه ألفاظ لا رابع لها : وهى : فرخ وأفراخ ، وحمل وأحمال ، وزند وأزناد ، وأكد ابن هشام أن لا رابع لها. «والذى وجدته أن ما سمع عن الفصحاء من جموع : فعل على أفعال أكثر مما سمع من جموعه ، - أى : المطرده - على : أفعل (بفتح ، فسكون فضم) أو فعال (بكسر ففتح) ، أو : فعول (بضمتين) فعدد ما ورد على أفعل هو (١٤٢) اسما ، وعلى فعال (٢٢١) اسما ، وعلى فعلان (كذا : ولعل الصواب فعول) هو (٤٢) فأن يسلموا بجمعه قياسا مطردا على «أفعال» أحق وأولى. لأن عدد ما ورد فيها هو (٣٤٠) لفظه وكلها منقوله عنهم ، لو رودها فى الأمهات المعتمده ؛ مثل القاموس واللسان) ، ثم قال : (يحق للمجمع ألا يعتمد على مجرد الأقوال التى تداولها النحاه ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر بلا اجتهاد ولا إمعان فى التحقيق بأنفسهم. أما الذى يؤيده الاجتهاد فمخالف لما أثبتوه. وقد حان الوقت أن ينادى المجمع على رءوس الملأ بهذه القاعده الجديده المبنيه على أقوال الأئمه الفصحاء ...» ا ه. ثم ذكر بعد هذا أن كل الأمثله التى وجدها هى لصحيح العين والفاء ...

- كغيره - على صيغه أخرى إذا انطبق عليه وصف المفرد الذى يطّرد جمعه عليها.

٤ - فعله (بكسر ، فسكون ، ففتح) ... ولا يعرف لهذه الصيغه مفردات لها أوصاف معينه. وإنما يعرف عنها أنها مسموعه فى جمع مفردات معدوده بعضـها على وزن : فعل (بفتحتين) ؛ نحو : ولد وولده ، وفتى وفتيه ... أو على وزن : فعل (بفتح فسكون) ، نحو : شيخ وشيخه -

ثور وثیره. أو علی وزن فعل (بکسر ففتح) ، نحو : ثنی (۱) وثنیه. أو علی وزن : فعال (بفتح أوله وثانیه) نحو غزال وغزله. أو علی : وزن فعـال (بضم ففتـح) ، نحو : غلام وغلمه ، أو علی وزن : فعیل (بفتـح فکسـر) ؛ نحو صبیّ وصبیه ... وبعض صیغ أخری لا ضابط لها إلا السـماع المحض ، لأن صیغه : «فعله» لا تطرد فی جمع مفردات معینه - کما سبق - وإنما أمر مفرداتها موقوف علی السماع (۲) ...

ص: ۵۸۹

۱- الأمر الـذی یعاد مرتین. وأیضا : الثانی فی السیاده ؛ أی : الذی یلی الرئیس الأکبر فی السیاده والمکانه. ومن الأول قوله علیه السّلام : لا ثنی فی الصدقه. أی : لا تؤخذ مرتین فی السنه ...

۲- للأوزان الثلاثه الأولی ضوابط عرضها ابن مالک مختصره بقوله فی : «أفعل». لفعل اسما صحّ عینا : «أفعل» وللرباعیّ اسما ایضا یجعل إن کان کالعناق والـذّراع فی مـدّ ، وتأنیث ، وعـدّ الأحرف وقد اکتفی ابن مالک فی ضابط «أفعل» بأن مفرده یکون صحیح العین ، وأن الرباعی یکون کالعناق فی المد ، والتأنیث ، وعدد الحروف. وقد شـرحنا المراد. ثم قال فی صیغه : «أفعال» ، إن الذی لا یطرد جمعه علی «أفعل» یجمع علی «أفعال» : والغالب أن «فعلان» هو جمع لفعل. کصـردان فإن مفرده صرد : وغیر ما «أفعل» فیه مطّرد من الثلاثیّ اسما «بأفعال» یرد وغالبا أغناهمو «فعلان» فی «فعل» : کقولهم : صردان ثم انتقل إلی صیغه : «أفعله» ، فقال : فی اسم مـذکّر رباعیّ بمـدّ ثالث - «افعله» عنهم اطّرد والزمه فی «فعال» أو : «فعال» مصاحبی تضـعیف ، أو إعلال أما وزن «فعله» ومفرده لا یکون إلا سـماعیا فعرضه فی الشطر الثانی من بیت بعد هذا مباشره ، شطره الأول خاص بجمع من جموع الکثره. (سیجیء فی هامش ص ۵۹۱) قال : «فعل» لنحو أحمر وحمرا و «فعله» جمعا بنقل یدری یرید من الشـطر الثانی أن «فعله» ، یدری مفرده ویعلم بالنقل الوارد عن العرب وبالسماع المأثور عنهم. فلا ضابط له ولا قیاس.

المسأله ۱۷۳ : ب – أشهر جموع الكثره.

أشهرها ثلاثه وعشرون جمعا قياسيّا. وقبل أن نسردها ، ونذكر شروط اطرادها نذكر أن لكل مفرد من مفرداتها جموعا مسموعه متعدده تخالف هذه الجموع القياسيه المطرده – وقد أوضحنا الحكم فى هذا (۱) – وفيما يلى القياسيه :

۱ – فعل (بضم فسكون) وهو جمع قياسىّ لشيئين ، «أفعل» وصف لمذكر (۲) ، و «فعلاء» وصف لمؤنث ؛ نحو : (أحمر وحمراء ، وجمعهما : حمر.) (وأخضر وخضراء ، وجمعهما : خضر.) (وأصفر وصفراء ، وجمعهما : صفر.) ...

ويجب ترك فائه مضمومه إن كانت عينه صحيحه أو معتله بالواو ، نحو : خضر ، وزرق ، وسود ، وحوّ ؛ (فى جمع : أخضر وخضراء ، وأزرق وزرقاء ، وأسود وسوداء ، وأحوى وحوّاء (۳)) ففى هذه الأمثله – وأشباهها – تسلم ضمه الفاء فى الجمع ، وتبقى على حالها.

أما إن كانت عينه ياء فيجب قلب ضمه الفاء كسره ؛ لتسلم الياء من القلب ، (نحو : أبيض وبيضاء ، وجمعهما : بيض ؛ بكسر الباء.) ومثل : (أعين (۴) وعيناء وجمعهما : عين ، بكسر العين). ووزن الجمع «فعل» ، بضم الفاء كأصله ، برغم ما طرأ على فائه من قلب ضمتها كسره.

ويجوز فى ضروره الشعر ضم العين من هذا الجمع بشرط أن تكون صحيحه

۱– فى ص ۵۸۴.

۲– استثنى ابن هشام – كما نقل عنه الصبان – أربعه من ألفاظ التوكيد المعنوى التى سبق الكلام عليها فى بابه من الجزء الثالث ؛ هى : (أجمع – أكتع – أبتع – أبصع –) مصرحا بأنها لا تجمع جمع تكسير ، وإنما تجمع جمع سلامه فقط. ولكن الأمثله التى عرضتها المراجع النحويه المختلفه فى باب التوكيد اشتملت على جمعها للتكسير على صيغه : «فعل» ولم تقتصر على جمع السلامه. فلعل المراد هو منع تكسيرها على : «فعل».

۳– الحوه : سواد يميل إلى خضره ، أو حمره تميل إلى سواد.

۴– أعين الرجل : اتسعت عينه واشتد سوادها.

وغير مضعفه ، وأن تكون لامه صحيحه كذلك ؛ مثل : «النجل» (١) فى قول الشاعر :

طوى الجديدان (٢) ما قد كنت

أنشره

وأنكرتنى ذوات الأعين النّجل

ولا يجوز ضم العين إن كانت معتله ، نحو : بيض وسود ، أو كانت مضعفه ، نحو : غرّ ، جمع أغر أو غرّاء. أو كانت اللام معتله ؛ نحو : عشى وعمى ، جمع : أعشى وعشواء ، وأعمى وعمياء (٣) ...

٢ - فعل (بضم أوله وثانيه). وينقاس فى شيئين :

أولهما : وصف على : «فعول» (بفتح فضم) بمعنى فاعل ، نحو : صبور وغفور ؛ فجمعهما القياسى : صبر وغفر ، فإن كان بمعنى مفعول - نحو : حلوب ، وركوب - لم يجمع هذا الجمع.

ثانيهما : اسم رباعى صحيح اللام ، قبل لامه مدّه ؛ سواء أكانت ، ألفا ، أم واوا ؛ أم ياء ، غير أن المدّه إن كانت ألفا يجب أن يكون الاسم غير مضاعف ومن الأمثله ؛ عماد وعمد ، وأتان وأتن ، وعمود وعمد ، وقلوص (٤) وقلص ، وبريد وبرد ... فلا فرق فى هذا الاسم بين المذكر والمؤنث.

فإن كانت المده ألفا والاسم الرباعىّ مضعّفا فقياس تكسيره : «أفعله» ، نحو : زمام وأزمّه ، وهلال وأهله ، وسنان ، وأسنه ... - كما سبق عند الكلام على : «أفعله» (٥). أما إن كانت المدّه ياء أو واوا فالاسم المضعف يجمع على : «فعل» أيضا ؛ نحو : سرير وسرر ، وذلول وذلل (٦).

ويجب - فى غير الضروره الشعريه - تسكين عين هذا الجمع إن كانت واوا ؛

١- جمع ، مفرده : نجلاء ، وهى العين المتسعه ؛ يقال : عين نجلاء ، أى : واسعه.

٢- الليل والنهار.

٣- وإلى ما سبق يشير ابن مالك فى صدر البيت السالف فى هامش ص ٥٨٩ ، وهو : فعل لنحو أحمر وحمرا .....

٤- الناقه الشابه القويه.

٥- ص ٥٨٦.

٦- انظر «د» فى ص ٥٩٣ ، ففيها بيان حكم آخر.

نحو : سوار وسور ، وسواك وسوك ، وصوان (١) وصون - أما فى الضروره الشعريه فيجوز بقاؤها مضمومه.

وإن كانت عينه ياء جاز ضمها أو تسكينها. لكن يجب عند تسكينها كسر فائه ، لتسلم الياء ؛ نحو : سيال (٢) وسيل أو : سيل ...

ويجوز تسكين عينه إن كانت حرفا صحيحا ؛ نحو : كتاب وكتب ، أو : كتب ، وأتان وأتن أو أتن ...

ويمتنع تسكين عين المضعف (٣) ؛ نحو : سرير ، سرر (٤) ...

فللعين فى هذا الجمع أربع حالات : وجوب ضمها - وجوب تسكينها ، إلا فى المضعف ، فيمتنع - جواز الأمرين من غير تغيير حركه الفاء - جواز الأمرين مع وجوب كسر الفاء إن سكنت العين وكانت ياء.

٣ - فعل (بضم ففتح) ويطّرد فى أربعه أشياء.

(ا) اسم على وزن : «فعله» (بضم فسكون) سواء أكان صحيح اللام ، أم معتلها ، أم مضاعفها ؛ نحو : غرفه وغرف ، ومديه ، ومدى ، وحجّه وحجج.

(ب) وصف على وزن : «فعلى» التى هى مؤنث الوصف المذكر : «أفعل» ، نحو : الكبرى ، والوسطى ، والصغرى ؛ فجمعها القياسى : الكبر والوسط ، والصّغر ، والمفرد المذكر هو : أكبر ، وأوسط. وأصغر. ولا يصح

١- ما يسمى : «الدولاب».

٢- (بفتح السين وكسرها) نوع من الشجر له شوك.

٣- ويجوز فتحها بمراعاه ما سيأتى فى «د» فى الصفحه التاليه.

٤- وفى الكلام على : «فعل» يقول ابن مالك : وفعل لاسم رباعىّ بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد ما لم يضاعف - فى الأعمّ - ذو الألف وفعل جمعا لفعله عرف (إعلالا- : مفعول به للفعل : فقد. والأصل ؛ قد زيد قبل لام ، وحرف اللام فقد إعلالا. أى نشرط أن تكون اللام صحيحه ، و «ذو» نائب فاعل للفعل : يضاعف. وبشرط ألا يكون الاسم الذى قبل آخره ألف - مضاعفا ، وهذا فى الاستعمال الأعم الأغلب المطرد. وبقيه البيت الثانى لا شأن له «بفعل» وإنما يختص بوزن آخر سيجىء ؛ هو : فعل.

جمع «حبلى» على «حبل» لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له.

(ح) اسم على وزن : فعله (بضم أوله وثانيه) ، نحو : جمعه وجمع.

(د) كل جمع تكسير على وزن : «فعل» (١) (بضمتين) وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يجوز عند بعض القبائل العربيه تخفيفه بجعله على وزن : «فعل» (بضم أوله ؛ وفتح ثانيه) ، نحو : جديد وذلول ؛ فقياس جمعهما للتكسير : جدد وذلل ، ويصح التخفيف ؛ فيقال : جدد وذلل ...

٤ - فعل (بكسر ففتح) ويطرد فى اسم تام (٢) على وزن : «فعله» (بكسر فسكون) ، نحو : كسره وكسر ، بدعه وبدع ، فريه وفرى. وقد يجمع فعله على فعل ؛ وهو قياسى ، ولكنه قليل نحو حليه وحلى ، ولحيه ولحى (بضم أولهما فى التكسير أو بالكسر).

فإن كان المفرد صفه لم يجمع قياسا هذا الجمع ؛ نحو : صغره وكبره (بمعنى : صغير وكبير) وكذلك إن كان غير تام ، نحو : رقه (٣) ، وأصلها ورق (بكسر الواو) حذفت فاؤها ، ونقلت حركتها إلى الحرف الساكن بعدها ، وعوّض عنها تاء التأنيث فى آخره ؛ فلا يقال : «ورق» بجمع المفرد ، بعد إرجاع الحرف المحذوف ، وإبقاء التاء التى هو عوض عنه. فهذا لا يصح ؛ لأن فيه جمعا بين العوض والمعوّض عنه (٤) ...

٥ - فعله (بضم ففتح) وهو مقيس فى كل وصف لمذكر عاقل ، على وزن : فاعل ، معتل اللام بالياء أو بالواو ؛ نحو ؛ رام ورماه ، ساع وسعاه ، غاز وغزاه ، داع ودعاه. وأصل : رماه وسعاه وغزاه ودعاه - رميه ، وسعيه وغزوه ، ودعوه. وكلها على وزن : «فعله» تحرك حرف العله وانفتح ما قبله ، فانقلب حرف العله ألفا ؛ فصار جمع التكسير على الصوره السالفه ، ووزنها «فعله» بالرغم مما دخلها من التغيير.

١- سبق الكلام عليه فى ص ٥٩١.

٢- لم يحذف من أصوله شىء.

٣- فضه.

٤- فى الجمعين : فعل وفعل يقول ابن مالك : ... وفعل جمعا لفعله عرف ونحو : كبرى ، ولفعله فعل وقد يجىء جمعه على فعل

فلاـ يجمع على هـذا الوزن ما كان اسـما ، نحو : واد ، وعاد (اسم قبيله) ، ولا ما كان وصـفا لمؤنث ؛ نحو : ساريه وعاديه ، ولا ما كان وصفا لمذكر غير عاقل ؛ نحو : أسد ضار ، أو وصفا وزنه على غير فاعل ؛ كجميل ، أو صحيح اللام ؛ كعالم ...

۶ - فعله (بفتـح أوله وثانيه) ، وهو مقيس فى كل وصف على وزن : «فاعل» ، لمذكر ، عاقل ، صـحيح اللام ، نحو : كامل وكمله ، وكاتب وكتبه ، وبارّ وبرره.

فلا يجمع هذا الجمع ما كان غير وصف ؛ نحو : واد وعاد ، اسـمين ... ولا ما كان وصفا على غير فاعل ، نحو : حذر ، ولا ما كان وصـفا لمؤنث ؛ نحو : طـالق ، وحامـل (بمعنى حبلى) ، ولاـ مـا كـان وصـفا لغير العاقـل ؛ نحو : صاهـل ، ولاـ حق ، وسـابق ؛ من أوصاف الحصان ، ولا ما كان وصفا معتل اللام ، نحو : ساع ، وداع (۱) ...

فأوصاف المفرد هنا هى أوصافه فى الصيغه السابقه إلا أن اللام هنا صحيحه وهناك معتله.

۷ - فعلى (بفتـح فسـكون) ، وهو مقيس فى كـل وصف دالّ على آفه طارئه ؛ من موت ، أو ألم ، أو عيب ونقص ، (أىّ نقص) ، ويشمل سبعه أنواع :

(ا) المفرد الـذى على وزن : «فعيـل» بمعنى : مفعول ، نحو : صـريع ، وقتيـل ، وجريـح. والجمع ؛ صـرعى ، قتلى ، جرحى. وهـذه أوصاف داله على موت ، أو توجع.

۱- وفى جمعى فعله وفعله يقـول ابن مالـك : فى نحـو : رام ذو اطّراد فعله وشـاع نحـو : كامـل وكمله واكتفى بالمثـال «رام» فلم يذكر الشـروط الخاصه بجمع هذا المفرد على : فعله ، لأن الشروط التى سردناها متحققه فى المثال. كما استغنى بالمثال : «كامل» الذى قياس جمعه للتكسـير «فعله» عن سـرد الشـروط ، لأن المثال جامع لها. والمراد بالشـيوع فى الشـطر الثانى من البيت : الشيوع الذى يفيد الاطراد ، لأن بعض الأشياء الشائعه لا تكون مطرده عند فريق من قدامى النحاه. وقد ذكرنا فى هامش ص ۵۸۵ ما قرره المجمع اللغوى ، وهو : أن الشيوع والاطراد فى كلام القدماء بمعنى واحد ، وكلاهما يقاس عليه.

(ب) المفرد الذى على وزن : فعيل ؛ بمعنى فاعل ؛ نحو : مريض ومرضى (۱).

(ح) المفرد الذى على وزن : فعل ؛ كزمن وزمنى ،

والوصفان السالفان دالان على الألم.

(د) المفرد الذى على وزن فاعل ، نحو : هالك وهلكى.

(ه) المفرد الذى على وزن : فيعل (بفتح ، فسكون ، فكسر) ، نحو : ميّت وموتى.

(و) المفرد الذى على وزن : أفعل ، كأحمق وحمقى.

(ز) المفرد الذى على وزن فعلان : كسكران وسكرى.

وهذان الوصفان الأخيران دالّان على نقص وعيب (۲) ...

۸ - فعله (بكسر ففتح) وهو مقيس فى كل اسم صحيح اللام ، على وزن : فعل (بضم فسكون) ، نحو : قرط وقرطه ، ودرج ودرجه ، وكوز وكوزه ، ودبّ ودببه. ومن القليل المقصور على السماع أن يكون جمعا لفعل (بفتح فسكون) أو : لفعل (بكسر فسكون) ، نحو : غرد (۳) وغرده - قرد وقرده (۴) ...

۱- وقد يجمع «فعيل» هذا على صيغه أخرى إن وافق البيان الآتى فى ص ۵۹۷ و ۶۰۰ و ۶۰۱.

۲- وفى فعلى يقول ابن مالك : فعلى لوصف ، كقتيل وزمن وهالك. وميّت به قمن (قمن ، أى : حقيق وجدير). يريد : أن : «فعلى» جمع لكل وصف على وزن : «فعيل» و «فعل» ، و «فاعل» كالأمثله السابقه وما يؤدى معناها ، فى الدلاله على الهلاك أو المرض أو الألم .. ثم قال : إن ما كان على وزن : فيعل ؛ كميت ، حقيق بأن يجمع هذا الجمع فيقال فيه : موتى. وأصل : «ميّت» ميوت اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء.

۳- نوع من النبات الصحراوى ، المسمى : الكمأه ، واختلفوا فى ضبط الغين فى المفرد ؛ فقيل مفتوحه ، وقيل مكسوره.

۴- وفى فعله يقول ابن مالك : لفعل اسما صحّ لاما «فعله» والوضع - فى فعل وفعل - قلّله (الوضع العربى ، وهو وضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها الوارده عنهم - قلل أن يكون وزن فعله جمعا لاسم على وزن : فعل ، أو فعل ؛ فكلمه : «الوضع» مبتدأ ، خبره الجمله الفعليه : قلله).

٩ – فعّل : (بضم أوله ، وتشديد ثانيه المفتوح) ، وهو مقيس فى كل : وصف ، صحيح اللام ، على وزن : فاعل ، أو فاعله ، سواء أكانت عينهما صحيحه أم معتله ؛ نحو : قاعد وقاعده ، ونائم ونائمه ، والجمع : قعّد ، ونوّم. ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون : «فعّل» جمعا لوصف معتل اللام لمذكر على وزن : فاعل ، نحو : غزّى ، وسرّى ، وعفّى ، فى جمع : غاز ، وسار ، وعاف.

١٠ – فعّال (بضم أوله وتشديد ثانيه) ، وهو مقيس فى كل وصف صحيح اللام لمذكر ، على وزن : فاعل ، نحو : صائم وصوّام ، قارئ وقراء. ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون جمعا لوصف (صحيح اللام على وزن : «فاعله» ، كقول الشاعر :

أبصارهن إلى الشبان مائله

وقد أراهن عنى غير صدّاد

جمع لصادّه (١) ...

١١ – فعال (بكسر ففتح من غير تشديد) ، وهو مقيس فى مفردات كثيره الأوزان ، وأشهرها ثلاثه عشر وزنا :

الأول والثانى : «فعل» ، وفعله» (بفتح الأول وسكون الثانى فيهما) اسمين أو وصفين ، ليست فاؤهما ولا عينهما ياء. نحو : كعب وكعاب ، وقصعه وقصاع ، وصعب وصعاب ، وخدله (٢) وخدال.

فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على «فعال» نادر ، لا يقاس عليه ؛ نحو : يعر (٣) ويعار ، وضيف وضياف ، وضيعه وضياع (٤) ...

١– وفى الجمعين الأخيرين : (فعّل وفعّال) يقول ابن مالك : وفعّل لفاعل ، وفاعله وصفين ؛ نحو : عاذل وعاذله ومثله الفعّال فيما ذكّرا وذان فى المعلّ لاما ندرا ويفهم من البيت الثانى أن الفعّال كالفعّل ، ولكن بشرط أن يكون المفرد مذكرا ، وأن الوزنين نادران فى الوصف المعتل اللام ؛ نحو : غاز ، وغزّى ، وغزّاء.

٢– سمينه الذراعين والساقين.

٣– الجدى يوضع فى حفره عميقه ، ليجىء الأسد لافتراسه ؛ فيتردى فيها ، ويتمكن الصيادون من صيده. أو الإجهاز عليه. ومن أمثال العرب : أذلّ من يعر ، وهو : الجدى ..

٤– وفى هذا يقول ابن مالك : – – «فعل وفعله» ؛ «فعال» لهما وقلّ فيما عينه «اليا» منهما ولم يذكر أنه قليل فيما فاؤه «اليا» أيضا.

الثالث ، والرابع : فعل وفعله (بفتح أولهما وثانيهما) ، بشرط أن يكونا اسمين ، لامهما صحيحه ، وغير مضعفه ، نحو : جبل وجبال ، وجمل وجمال ، ورقبه ورقاب ، وثمره وثمار ... فخرج نحو : بطل وبطله ؛ لأنه وصف ، ونحو : فتى وعصا ؛ لاعتلال لامهما ، ونحو : طلل ، لأنه مضعف اللام ...

الخامس ، والسادس : فعل (بكسر فسكون) وفعل (بضم فسكون) بشرط أن يكونا اسمين ، وأن يكون «فعل» غير واوى العين ؛ كحوت ، ولا يائى اللام كمدى (١) ، ومن الأمثله : ذئب وذئاب ، بئر وبئار ، رمح ورماح ، دهن ودهان (٢) ...

السابع ، والثامن : فعيل بمعنى فاعل (٣) ، ومؤنثه ؛ بشرط أن يكونا وصفين ، ولامهما صحيحه ، نحو : ظريف وظريفه وجمعهما : ظراف. وكريم وكريمه وجمعهما : كرام ، وشريف وشريفه وجمعهما : شراف. فخرج نحو : حديد وجريده ؛ لأنهما اسمان ، ونحو : غنىّ ووليّ ؛ لاعتلال لامهما ، وكذلك غنيه ووليه. وكذلك جريح وجريحه ؛ لأنهما وصفان بمعنى مفعول ، لا فاعل (٤) ...

وإذا كان فعيل هذا ومؤنثه معتلى العين بالواو ، صحيحى اللام فإن العرب تكاد تلتزم فى جمعهما صيغه : فعال ؛ نحو : (طويل وطويله ، وجمعهما :

١- نوع من المكاييل يسمى : القفيز الشامى ، وهو غير المكيال الذى يسمى : المدّ.

٢- فى الأربعه الأخيره يقول ابن مالك : و «فعل» أيضا له : «فعال» ما لم يكن فى لامه اعتلال أو يك مضعفا. ومثل : «فعل» ذو التّاو «فعل» «مع فعل» ؛ فاقبل أى : اقبل جمع : «فعل وفعل» على «أفعال». ولم يذكر شروط جمعهما وقد ذكرناها. والمراد بقوله : «ذو التاء» ما كان على وزن : «فعل» وختم بها فصار : «فعله». مع استيفائه الشروط

٣- قد يجمع على صيغه أخرى إن وافق ، ما فى ص ٦٠٠ و ٦٠١.

٤- وفى : «فعيل» هذا يقول ابن مالك : وفى : «فعيل» وصف فاعل ورد كذاك فى أنثاه أيضا اطّرد

طوال) ، (وقويم (١) وقويمه ، وجمعهما : قوام) ، (وصواب وصويبه (٢) ، وجمعهما : صواب ...)

التاسع ، والعاشر ، والحادى عشر : وصف على وزن : فعلان ، أو على مؤنثه : فعلى ، وفعلانه (بفتح وسكون فى الثلاثه) ، نحو : غضبان وغضبى ، وجمعهما غضاب ، ومثل : ندمان وندمانه ، وجمعهما : ندام.

الثانى عشر ، والثالث عشر : وصف على وزن : فعلان ، أو على مؤنثه : فعلانه (بضم فسكون فيهما) ؛ نحو : خمصان (٣) وخمصانه ، وجمعهما : خماص (٤) ...

هذا ، وجمع : «فعال» من جموع التكسير التى لها مفردات كثيره غير قياسيّه.

* * *

١٢ - فعول (بضم أوله وثانيه) ويطرد فى ألفاظ :

منها : الاسم الذى على : «فعل» (بفتح فكسر) ، نحو : كبد وكبود ، نمر ، ونمور ...

ومنها الاسم الثلاثى الساكن العين بشرط أن يكون مفتوح الفاء ، وليس معتل العين بالواو ، نحو : كعب وكعوب - رأس ورءوس - عين وعيون.

فخرج منه ، نحو : حوض ، فلا يجمع على : فعول ...

ومنها : الاسم الثلاثى ساكن العين ، مكسور الفاء ؛ نحو : علم وعلوم

١- حسن القامه.

٢- صائبه.

٣- جائع.

٤- يقول ابن مالك فى الجموع الخمسه الأخيره ، وفى : «فعيل» معتل العين بالواو ، صحيح اللام ؛ نحو : طويل - وقد سبق الكلام عليه قبلها مباشره - : ما نصه : وشاع فى وصف على : «فعلانا» أو : «أنثييه» ، أو على : «فعلانا» ومثله : «فعلانه». والزمه فى نحو : «طويل ، وطويله» تفى أى : تفى بالمطلوب ، وتحقق القياس. والمراد بالشيوع هنا : الاطراد والكثره التى يقاس عليها.

- حلم وحلوم - ضرس وضروس (١).

ومنها : الاسم الثلاثى ساكن العين ، مضموم الفاء بشرط ألا يكون معتل العين بالواو : كحوت ، ولا معتلّ اللام ؛ كمدى - وهو نوع من المكاييل ، كما سبق (٢) ، ولا مضعف اللام ؛ كمدّ - لنوع من المكاييل أيضا - ومن الأمثله الصحيحه : جند وجنود ؛ برد وبرود.

أما : معتل العين بالواو فالغالب جمعه على : فعلان ؛ مثل : حوت وحيتان ، وأما المعتل اللام فالغالب جمعه على : «أفعال» ، نحو : مدى وأمداء - بقلب يائه همزه ؛ طبقا لقواعد الإعلال - وكذلك مضعف اللام ، نحو : مدّ وأمداد.

ومنها : اسم ثلاثى على وزن : «فعل» (بفتح أوله وثانيه) الخالى من حروف العله. وهذا النوع مختلف فى اطراده ؛ فقيل : يجمع قياسا على : «فعول» وهذا حسن ، وقيل سماعا فقط ، نحو : أسد وأسود ، وشجن وشجون. والذين يقولون بقياسيته يشترطون ألا يكون وصفا ولا مضاعفا ، فلا يجمعون كلمه : نصف (٣) ولا لبب (٤) على : نصوف ، ولبوب.

* * *

١٣ - فعلان (بكسر فسكون) وهو مقيس فى ألفاظ ، منها : اسم على وزن : «فعال» (بضم ففتح) : نحو ؛ غلام وغلمان ، وغراب وغربان.

ومنها : اسم على : «فعل» (بضم ففتح) ؛ نحو : جرذ وجرذان - صرد (٥) وصردان.

١- وفى جمع : «فعول» بأنواعه المختلفه التى شرحناها يقول ابن مالك : وبفعول : «فعل» ؛ نحو : كبد يخصّ غالبا. كذاك يطّرد فى «فعل» اسما مطلق «الفا» و «فعل» له وللفعال فعلان حصل المراد بمطلق «الفاء» أن فاءه ليست مقيده بالفتح ، أو بالكسر ، أو بالضم ، ولم يذكر الشروط والتفصيلات الخاصه بمفتوح الفاء ، ومضمومها ، وقد سردناها. والجزء الأخير من البيت الثانى خاص بجمع آخر هو ، «فعلان» وسيجىء الكلام عليه.

٢- فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٧

٣- المرأه المتوسطه السن.

٤- موضع القلاده من العنق.

٥- طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير. وقد سبقت الإشاره لهذا الجمع فى ص ٥٨٧.

ومنها : اسم على : «فعل» (بضم فسكون) معتل العين بالواو ؛ نحو : حوت وحيتان - كوز وكيزان - عود وعيدان ...

ومنها : اسم على «فعل» (بفتح ففتح) ؛ والأغلب أن تكون عينه فى الأصل معتله ؛ نحو : تاج وتيجان ، ونار ونيران ، وقاع وقيعان ، وخال وخيلان (١) والأصل : توج ، ونور ، وخيل (٢) ... (تحرك حرف العله فى المفرد ، وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفا.)

١٤ - فعلان (بضم فسكون) ويطّرد فى اسم على وزن : فعل (بفتح فسكون) ، نحو : ظهر وظهران ، وبطن وبطنان ، وفى اسم صحيح العين على وزن : فعل (بفتح ففتح) ، نحو : حمل وحملان ، بلد وبلدان. وفى اسم على : فعيل ؛ نحو : رغيف ورغفان ، وكثيب وكثبان ... (٣)

١٥ - فعلاء (بضم ففتح) ويطّرد فى أشياء منها :

«فعيل» بمعنى : فاعل ، وصفا لمذكر عاقل (٤) ؛ أو بمعنى : مفعل (بضم فسكون : فكسر) أو بمعنى : مفاعل (بضم ففتح ، ثم كسر العين) بشرط أن تكون صيغه «فعيل» فى الثلاثه غير مضعفه ، ولا معتله اللام. ومن الأمثله : (كريم وكرماء ، وبخيل وبخلاء ، وظريف وظرفاء) وكذا : (سميع ؛ بمعنى : مسمع ، وجمعه : سمعاء ، وأليم بمعنى : مؤلم ، وجمعه ألماء. وخصيب بمعنى : مخصب وجمعه : خصباء) ، وكذا : (خليط بمعنى : مخالط ، وجليس ؛ بمعنى : مجالس ، وقريع بمعنى : مقارع ... وجموعها : خلطاء - جلساء - قرعاء.)

١- النقط المخالفه لبقيه لون البدن.

٢- وفى «فعلان» يقول ابن مالك : ... .. وللفعال : فعلان حصل وشاع فى حوت وقاع مع ما ضاهاهما. وقلّ فى غيرهما

٣- وفى هذه الأسماء الثلاثه التى تجمع قياسا على : فعلان - يقول ابن مالك : و «فعلا» اسما ، و «فعيلا» و «فعل» غير معلّ العين : فعلان شمل (فعلا : مفعول به مقدم للفعل : شمل فى آخر البيت). يريد : أن الجمع : «فعلان» يشمل من المفردات أنواعا منها : فعل ، وفعيل ، وفعل ...

٤- وقد يجمع على صيغه أخرى إن وافق ما فى ص ٥٩٧ و ٦٠١.

ومنها : «فاعل» ، وصفا دالا على غريزه ، وسجيه ، وأمر فطرى غير مكتسب - غالبا - نحو : عاقل وعقلاء - نابه ونبهاء - شاعر وشعراء (١). أو دالا على ما يشبه الغريزه والسجيه فى الدوام وطول البقاء ؛ نحو : صالح وصلحاء.

١٦ - أفعلاء (بفتح ، فسكون ، فكسر ، ففتح ...) وهو مقيس فى كل وصف على وزن : «فعيل» (بفتح فكسر) بمعنى : فاعل (٢). بشرط أن يكون مضعفا أو معتل اللام ، نحو : (عزيز وأعزاء ، وشديد وأشداء ، وقوىّ وأقوياء - ووليّ - وأولياء ... ومن القليل الذى لا يقاس عليه : صديق وأصدقاء ، لأنه ليس مضعفا ، ولا معتلّ اللام. وكذلك ظنين (أى : متهم) ، وأظنّاء ، لأنه بمعنى مفعول ، لا فاعل.

١٧ - فواعل : وهو مقيس فى أشياء أشهرها سبعه ؛ هى :

(ا) فاعله : سواء أكان اسما أم صفه. وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَهِ ، ناصِيَهٍ ، كاذِبَهٍ ، خاطِئَهٍ). فالناصيه : اسم ، وكاذبه وخاطئه وصفان. والجمع نواص ، كواذب ، خواطئ.

(ب) اسم على : «فوعل» أو : فوعله (بفتح ، فسكون ، ففتح ، فيهما) ، نحو : جوهر ، وكوثر ، وصومعه ، وزوبعه. وجمعها : جواهر ، وكواثر ، وصوامع ، وزوابع.

(ح) فاعل (بفتح العين) اسما ؛ كخاتم ، وقالب ، وطابع (بفتح العين فى الثلاثه. طبقا لإحدى اللغتين) (٣) وجمعها : خواتم ، وقوالب ، وطوابع.

(د) فاعلاء (بكسر العين وفتح اللام). اسما ، نحو : قاصعاء ، وراهطاء ، ونافقاء ، والأسماء الثلاثه لجحر اليربوع (٤).

١- وفى فعلاء وأفعلاء يقول ابن مالك : ولكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلا وناب عنه «أفعلاء» ؛ فى المعل لاما ، ومضعف. وغير ذاك قل وقد قيل : إن «أفعلاء» هذا نائب عن «فعلاء» لعلل مصنوعه دفعها المحققون. ولا داعى للتسميه ولا للتعليل ؛ لأن العله الحقيقيه هى استعمال العرب هذا الوزن جمعا لفعيل بمعنى فاعل إذا كان مضعفا أو معتل اللام.

٢- وقد يجمع على صيغه أخرى إن طابق ما فى ص ٥٩٧ و ٦٠٠

٣- والثانيه : الكسر.

٤- حيوان كالفأر ، ولكنه أكبر منه قليلا.

(ه) فاعل (بكسر العين) اسما ، نحو : جائز (١) وكاهل (٢) ، وجمعهما : جوائز وكواهل.

(و) فاعل (بكسر العين) وصفا خاصّا بالمؤنث العاقل ، ولا تدخله تاء التأنيث - غالبا (٣) - نحو ؛ طالق وطوالق.

(ز) فاعل (بكسر العين) وصفا لمذكر غير عاقل (٤) ؛ نحو : صاهل وشاهق (للمكان المرتفع) والجمع : صواهل وشواهق.

ومن كلامهم السالف يتبين أن صيغه : «فاعل» (بكسر العين) إذا كانت وصفا لمذكر عاقل (٥) فإنها لا تجمع على «فواعل» وقد حكم أكثر النحاه بالشذوذ على ما خالف هذا من مثل : شاهد وشواهد ، وفارس وفوارس ، وناكس ونواكس فى قول الفرزدق:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم

خضع الرقاب ، نواكس الأبصار

وتأول غيرهم الأمثله السالفه ونظائرها - مع كثرتها - تأويلا غير مقبول ، (كأن يقول : إن مفرد هذا الجمع ليس : «فاعلا» ، وإنما هو : «فاعله» والأصل : طوائف فوارس ، وطوائف نواكس ... فالجمع عنده صفه لموصوف ، مفرده : فاعله ؛ فيكون جمعها قياسا : على : فواعل. وتأويلات أخرى يحاولون بها إخضاعها للقياس. وفى كل هذه التأويلات تكلف وتصنع معيبان.)

والحق أنّ صيغه (فاعل) تجمع قياسا على «فواعل» سواء أكانت صيغه «فاعل» صفه للمذكّر العاقل أم غير العاقل ؛ لكن مراعاه الشرط (٦) أفضل

١- الخشبه فوق حائطين. والخشبه التى تحمل خشب السقف ...

٢- اسم للمكان الذى تتلاقى فيه الكتفان.

٣- انظر هامش ص ٥٤٨ لتكمله المسأله.

٤- انظر هامش ص ٥٤٨ لتكمله المسأله.

٥- وفى : «فواعل» يقول ابن مالك : فواعل : لفوعل ، وفاعل وفاعلاء مع نحو : كاهل وحائض ، وصاهل. وفاعله وشذّ فى الفارس مع ماثله يشير «بكاهل» إلى الاسم الذى على وزن : فاعل (بكسر العين) و «بحائض» إلى الوصف الذى على وزن : فاعل (بكسر العين). خاصا بالأنثى. و «بصاهل» : إلى فاعل (بكسر العين) وصفا لما لا يعقل ..

٦- وهو أن تكون الصيغه وصفا لمذكر غير عاقل.

لأنه الأكثر ، أما من لا يراعيه فلا يحكم عليه بالتخطئه ، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح وإن كان دونه فى القوه (١) ...

* * *

١٨ - فعائل وهو مقيس فى كل رباعىّ - اسم أو صفه - مؤنث تأنيثا لفظيّا أو معنويّا ، ثالثه مدّه ، ألفا كانت ، أو واوا ، أو ياء. فيشمل عشره أوزان ؛ خمسه مختومه بالتاء (٢) ، وخمسه مجرده منها.

فالتى بالتاء منها : «فعاله» (مضمومه الفاء ، أو مفتوحتها ، أو مكسورتها) ؛ نحو : ذؤابه وذوائب ، وسحابه وسحائب ، ورساله ورسائل.

ومنها : فعوله (بفتح الفاء) ، نحو : حموله وحمائل.

ومنها : فعيله (بفتح فكسر) ، نحو : صحيفه وصحائف. ويشترط ألا تكون صفه بمعنى «مفعوله» ؛ كجريحه ، بمعنى : مجروحه ؛ فلا يقال : جرائح.

والمجرده من التّاء (ويشترط فيها أن تكون لمؤنث معنوى) هى : فعال (بكسر أوله وفتح ثانيه) ، نحو : شمال (٣) وشمائل - وفعال (بضم

١- أما سبب الإباحه وعدم التقيد بالشرط (الذى يقضى بألا تجمع صيغه «فاعل» على «فواعل» إذا كانت وصفا لمذكر عاقل) ؛ فهو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتدائه فى الكلام الفصيح الذى يحتج بصحته ، إلى جموع كثيره جاوزت الثلاثين ، وكل واحد منها وصف لمذكر عاقل ومن هذه الجموع : سابق وسوابق - هالك وهوالك - سابح وسوابح - حاسر وحواسر - قارئ وقوارئ - كاهن وكواهن - عاجز وعواجز - غائب وغوائب - رافد وروافد - حاج وحواج ... وقبل اليوم وقف صاحب خزانه الأدب (فى الجزء الأول ، ص ١٩٠ طبعه المطبعه السلفيه) عند كلامه على بيت الفرزدق السابق وما تضمنه من جمع التكسير «نواكس» فعرض أمثله من هذا الجمع ، جاوزت العشره - ثم وصلت بعده إلى ما ذكرناه أو يزيد. وفى المصباح المنير (ماده فرس) بعض منها وبعض يغايرها مثل : صاحب وصواحب ، وناكص ونواكص .. و .. وأقوى مما سبق وأصرح ما جاء فى كتاب «تاج العروس ، شرح القاموس» ج ١ ماده : قرآن ، عند الكلام على : «قوارئ» ما نصه :(«قوارىء» كدنانير - وفى نسختنا : «قوارئ» كفواعل ، وجعله شخنا من التحريف. قلت : إذا كان جمع «قارئ» فلا مخالفه للسماع ولا للقياس فإن فاعلا يجمع على فواعل ...) ا ه ، وهذا نصّ آخر. فلا داعى اليوم للتمسك بالشرط السالف. إلا على أنه الأفضل ، لا على سبيل أنه - وحده - الأفصح.

٢- ويلحق بها المختوم بألف التأنيث - وستجىء - ويشترط بعض النحاه فى المختوم بالتاء مما ليس على وزن «فعيله» أن يكون اسما ، لا صفه أما «فعيله» فتجمع عنده مطلقا ؛ سواء أكانت وصفا ، أم غير وصف ... وهو بشرطه السالف يخالف غيره ممن لم

يشترطه. والأحسن إهمال شرطه. هذا ، وإذا كانت «فعيله» بمعنى «مفعوله» لم تجمع على : «فعائل» - كما سيجىء - ٣- لليد اليسرى.

أوله ، وفتح ثانيه) ، نحو : عقاب (١) وعقائب. وفعول (بفتح فضم) ، نحو : عجوز (٢) وعجائز ، وفعيل (بفتح فكسر) ، نحو : لطيف (اسم امرأه) ولطائف وفعال (بفتح ففتح) ، نحو : شمال (٣) وشمائل.

ومن المؤنث : النوع المختوم بألف التأنيث المقصوره ؛ مثل : حبارى (٤) وحبائر. والممدوده ، نحو : جلولاء (٥) وجلائل (٦) ...

١٩ - فعالى ... (بفتح أوله وثانيه ، وكسر ما قبل آخره) ، ويطرد فى أوزان ؛ أشهرها سبعه.

أولها : فعلاه (بفتح فسكون) ، نحو : موماه (٧) وموام.

ثانيها : فعلاه (بكسر فسكون) ؛ نحو : سعلاه (٨) وسعال.

ثالثها : فعليه (بكسر فسكون فكسر ففتح ...) ، نحو : هبريه (٩) وهبار.

رابعها : فعلوه (بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح) ، نحو : عرقوه (١٠) وعراق.

خامسها : ما كان ذا زيادتين بينهما حرف أصلى ، ويحذف أول الزيادتين عند بعض العرب ، نحو : حبنطى (١١) وحباط ، وقلنسوه وقلانس ، بحذف النون فيهما. بخلاف من يحذف ثانى الزائدين فإنه يجمعهما على : حبانط وقلانس بحذف الألف الأخيره (الياء) (١٢) والواو.

١- اسم طائر.

٢- للمرأه - غالبا - إذا كانت عجوزا ، وقد يقال للرجل أيضا.

٣- اسم ريح.

٤- اسم طائر

٥- اسم بلد فى فارس.

٦- وفى فعائل يقول ابن مالك : و «بفعائل» اجمعن : «فعاله» وشبهه ؛ ذا تاء ، أو مزاله (أى : ذا تاء ثابته أو مزاله ، فمزاله معطوفه على محذوف. ومعنى مزاله : أنها أزيلت وأبعدت ، والمراد : أنها غير موجوده ، والمراد بشبه : «فعاله» : صيغتان - ؛ هما : «فعيل وفعول» (بفتح أولهما) مشتملتين على التاء أو مجردتين منها ؛ كظريفه وظرائف ، ولطيف (اسم امرأه) ولطائف. وحلوبه وحلائب

٧- صحراء واسعه.

٨- وهى - فى زعمهم - الغول ، أو ساحره من الجن.

٩- للقشر الذى فى شعر الرأس. أو لذرات القطن والدقيق المتطاير ..

١٠- الخشبه المعترضه على رأس الدلو.

١١- الكبير البطن.

١٢- سيجىء فى ص ٦١٣ بيان الحذف وسببه.

سادسها : فعلاء : (بفتح فسكون ففتح) اسما ؛ كصحراء وصحار ، أو وصفا لأنثى ، لا مذكر له ؛ نحو : عذراء (١) ، وعذار (٢) ...

سابعها : ما يحتوى على ألف مقصوره للتأنيث ، أو : للإلحاق ، كحبلى وحبال ، وذفرى (٣) وذفار.

وما كان «كفعلاء» السابقه أو مختوما بألف التأنيث المقصوره أو بألف الإلحاق - يجوز جمعه على : «فعالى» كما يتبين من الصيغه التاليه.

٢٠ - فعالى : (بفتح أوله وثانيه ورابعه) ، وهو مقيس فيما سبقت الإشاره إليه فى الوزنين السادس والسابع ، أى : فى «فعلاء» ، إما اسما ؛ كصحراء ؛ وإما وصفا لمؤنث لا مذكر له ؛ كعذراء (٤) وإما مختوما بألف التأنيث المقصوره كحبلى ، أو بألف الإلحاق كذفرى (٥) ؛ فيقال فى الجمع : صحارى ، وعذارى ، وحبالى ، وذفارى ، كما يصح : صحار ، وعذار ، وحبال وذفار على أساس ما تقدم (فى ١٩) ، فهذه المفردات - ونظائرها - مشتركه عند جمعها بين صيغتى فعالى ... وفعالى ... بكسر اللام أو فتحها.

وتنفرد صيغه : «فعالى» ... (بكسر اللام) بالخمسه التى ذكرت قبل صيغه : فعلاء ؛ كما تنفرد «فعالى» (بفتح اللام) بوصف على وزن : «فعلان» أو «فعلى» (بفتح فسكون ففتح فيهما) ، نحو : كسلان ، وسكران وغضبان ، وجمعها : كسالى ، وسكارى ، وغضابى ؛ بفتح ما قبل الآخر ولا يصح كسره. والأحسن فى صيغه هذا الوصف ضم أوله عند جمعه ؛ فيقال : كسالى ، وغضابى ، وسكارى.

«ملاحظه» : عرفنا أن وزن «فعلاء» اسما أو صفه يجمع (٦) على : الفعالى

١- وهى : البكر.
٢- يخالف الأشمونى غيره فى صيغه «فعلاء» التى هى صفه لأنثى كعذراء ، فيرى أن جمعها على الفعالى والفعالى - بكسر اللام وفتحها - غير قياسى وأنه مقصور على السماع ؛ طبقا لما جاء فى التسهيل ، دون ما فى الألفيه ، وابن عقيل وسواهما (انظر ما سبق متصلا بهذا فى ص ٢٠٢ عند الكلام على صيغه منتهى الجموع فى الممنوع من الصرف).
٣- موضع خلف أذن البعير يرشح منه العرق.
٤- يخالف الأشمونى غيره فى صيغه «فعلاء» التى هى صفه لأنثى كعذراء ، فيرى أن جمعها على الفعالى والفعالى - بكسر اللام وفتحها - غير قياسى وأنه مقصور على السماع ؛ طبقا لما جاء فى التسهيل ، دون ما فى الألفيه ، وابن عقيل وسواهما (انظر ما سبق متصلا بهذا فى ص ٢٠٢ عند الكلام على صيغه منتهى الجموع فى الممنوع من الصرف).
٥- موضع خلف أذن البعير يرشح منه العرق.
٦- مع الخلاف فى هذا.

والفعالى (بكسر اللام أو فتحها) ، فنقول فى الصحراء والعذراء : الصحارى والصحارى ، والعذارى ، والعذارى ...

ويجوز شىء ثالث ؛ هو : جمعهما على : الفعالىّ (بكسر اللام وتشديد الياء) (١). ذلك أن وزنهما الصرفى هو : «فعلاء». فالألف التى قبل الهمزه تقلب عند الجمع ياء ، بسبب كسر ما قبلها ، وتقلب الهمزه أيضا ياء ، وتدغم فى الياء السابقه ؛ فتصير الكلمه بعد الجمع ، صحارىّ وعذارىّ ... ومن الممكن التخفيف بحذف إحدى الياءين ، فإن حذفت الثانيه التى تحركت بالفتحه بعد إدغامها صار الجمع : صحارى وعذارى ، بإسكان الياء مع كسر ما قبلها ؛ ثم حذفها للسبب الذى من أجله تحذف فى المنقوص (٢). وإن حذفت الأولى الساكنه فتح الحرف الذى قبلها لتنقلب الياء الثانيه ألفا ، وتبقى من غير حذف ؛ فيقال : صحارى وعذارى (٣) ..

٢١ - فعالىّ (بفتح ، ففتح مع مد ، فكسر ، فياء مشدده) ويطّرد فى :

(ا) كل ثلاثى ساكن العين ، فى آخره ياء مشدده تلى الأحرف الثلاثه سواء أكانت هذه الياء فى أصلها لغير النسب ؛ نحو : قمرىّ (٤) وكركىّ (٥) وكرسىّ ، وبردىّ (٦) - أم كانت فى أصلها مزيده لغرض النسب ، ثم أهمل هذا الغرض ، وصار متروكا غير ملحوظ. مثل : مهرىّ ، فأصله : الجمل المنسوب إلى قبيله : «مهره» اليمنيه التى اشتهرت قديما بإبلها النجيبه القويه ، ثم كثر استعماله حتى نسى النسب ، وأهمل ، وصار ، «المهرىّ» اسما للنجيب من الإبل مطلقا بغير نظر إلى أصله ولا تفكير فيه. ومثله : بختىّ ، فأصله الجمل المنسوب إلى «بخت» وهى إبل خراسانيه اشتهرت بقوتها وحسنها. ثم شاع

١- وسيجىء الكلام عليه بعد هذا مباشره.

٢- انظر السبب والحكم فى ص ٦٢٠ - وفى الفعالى والفعالى (بكسر اللام وفتحها) ، يقول ابن مالك من غير إيضاح ولا تفصيل : وبالفعالى والفعالى جمعا صحراء ، والعذراء : والقيس اتبعا أى : اتبع القياس على هذين المثالين. يريد : قس عليهما نظائرهما ...

٣- انظر السبب والحكم فى ص ٦٢٠ - وفى الفعالى والفعالى (بكسر اللام وفتحها) ، يقول ابن مالك من غير إيضاح ولا تفصيل : وبالفعالى والفعالى جمعا صحراء ، والعذراء : والقيس اتبعا أى : اتبع القياس على هذين المثالين. يريد : قس عليهما نظائرهما ...

٤- طائر مغرد.

٥- أحد الطيور المائبه.

٦- نبات مائى كان قدماء المصريين يكتبون عليه ما يريدون ، كما نكتب اليوم على الورق.

استعمال «البختى» فى كل «جمل» قوىّ جميل من غير نظر لنشأته ، ولا تفكير فى نسبته. فمثل الأشياء السابقه تجمع قياسا على : «فعالىّ» ، فيقال فيها : قمارىّ - كراكىّ - كراسىّ - برادىّ - مهارىّ - بخاتىّ - ... وهكذا.

ويفهم مما سبق أن المختوم بياء النسب المتجدد (١) ، - (كمصرىّ ، وتركىّ ، وبصرىّ) لا يجمع هذا الجمع. ومن ثمّ قالوا فى أناسىّ : إنه جمع : إنسان ، لا : إنسىّ ؛ لأن الياء فى : «إنسىّ» للنسب الباقى على حاله (٢). وكذلك لا يجمع على هذا الوزن مثل : «عربى ، وعجمى» ... لتحرك عينهما ...

(ب) ووزن فعالىّ مقيس أيضا - على الصحيح - فى وزن : «فعلاء» على الوجه الذى سبق شرحه وإبانته فى الصيغتين السالفتين (١٩ ، ٢٠) (٣) ...

٢٢ - فعالل (بفتح أوله ، وثانيه ، وكسر رابعه) ، ويطرد فى أنواع ؛ أهمها أربعه ، مفرد كل نوع منها أربعه أحرف أصليه أو خمسه كذلك :

الأول : الرباعىّ المجرد - أى : الذى كل حروفه أصلى - سواء أكان مفتوح الأول والثالث ، أم مضمومهما ، أم مكسورهما أم غير ذلك ؛ نحو : جعفر ، وجعافر - برثن وبراثن (٤) - زبرج (٥) وزبارج - سبطر (٦) وسباطر -

---

١- يتردد هنا على ألسنه النحاه : (النسب المتجدد) ... يريدون به : النسب الباقى على حاله لأداء الغرض منه - وهو مذكور فى بابه ص ٦٥٧ - ، لا النسب الذى أهمل أصله ، وترك الغرض منه. وعلامه ياء النسب المتجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنى معين معروف : وهو المنسوب إليه. وأما غير الدالّه عليه فيختل اللفظ بسقوطها ويصير خالى المعنى. (راجع حاشيه الخضرى).

٢- ويؤيد هذا أن العرب تقول فيه أيضا : «أناسين» فنطقوا به على الأصل كما نطقوا بالصوره الأخرى التى أبدلوا فيها النون ياء ، وأدغموا الياء فى الياء ، كطريقتهم فى بعض الكلمات ومنها : ظربان - لدابه صغيره تشبه الكلب أو القط ، كريهه الرائحه - فقالوا : ظرابين وظرابىّ ، على أن الخلاف شديد فى مفرد أناسى وأشباهها.

٣- وفى صيغه ؛ فعالىّ يقول ابن مالك : واجعل : «فعالىّ» لغير ذى نسب جدّد ، كالكرسىّ ؛ تتبع العرب المراد بالنسب الذى جدد - كما سبق فى رقم ١ - هو : النسب القائم وقت جمع الكلمه ، الباقى لأداء الغرض منه. فمثله يمنع جمع الكلمه على : «فعالىّ» أما النسب غير المجدد وهو النسب القديم فى أصله ، المهمل فى حاضره عند جمع الكلمه ، فإنه لا يمنع جمعها. فإن لم تكن الياء للنسب مطلقا فلا شبهه تمنع جمعه على هذا الوزن.

٤- مخالب الحيوان المتوحش. وتشبه أصابع اليد مع الأظفار.

٥- من معانيه : الذهب ، والسحاب الرقيق الذى يخالط لونه حمره ، والزهر ...

٦- من معانيه : الطويل ، والشهم ، واللسان الحادّ.

جخدب (۱) وجخادب.

الثانی : الخماسی المجرد ؛ نحو : سفرجل وجحمرش (۲) ، وجمعهما : سفارج وجحامر ؛ بحذف الحرف الخامس من أصولهما. ولهذا الحذف ضابط تجب مراعاته ، هو :

(ا) أن الحرف الخامس الشبیه (۳) بالزائد واجب الحذف مطلقا ؛ نحو : جحمرش (۴) وجحامر ؛ - سواء أكان الرابع شبیها بالزائد أم غیر شبیه ؛ نحو :قذ عمل (۵) وقذاعم ، وسفرجل وسفارج.

(ب) وكذلك إن لم یكن أحدهما شبیها بالزائد.

(ح) فإن كان الرابع وحده (أی : دون الخامس) هو الشبیه بالزائد جاز حذفه أو حذف الخامس ، لكن ، حذف الخامس هو الأفصح والأعلی (۶) ؛ كالدال فی فرزدق ، والنون فی خدرنق أو خورنق ؛ فیقال فی الجمع : فرازق وفرازد - وخدارق وخدارن - وخوارق وخوارن ، وهكذا (۷) ...

۱- أسد.

۲- المرأه العجوز ، أو : الوقحه.

۳- المرأه العجوز ، أو : الوقحه.

۴- حروف الزیاده عشره مجموعه فی قولهم : (أمان وتسهیل) أو : فی (سألتمونیها). ولكل واحد من العشره أمارات ومواضع لزیادته ، ولا یكون زائدا بغیرها ، وله معان یؤدیها. ومن الممكن الاستغناء عن الحرف الزائد ، مع تؤدیه الكلمه معنی بعد حذفه (كل ذلك یجری طبقا للتفصیل المدون فی الباب الخاص بذلك ، وهو باب : «التصریف» ص ۶۸۸ و ۶۹۲). أما الحرف الشبیه بالزائد فهو : ا - الذی یكون لفظه لفظ الزائد ، ولكنه لیس بزائد ، لعدم انطباق صفه الزائد وموضعه علیه. ب - أو یكون لفظه مخالفا للزائد ، ولكن موضعه فی الحلق واللسان هو موضع الزائد. فمثال النوع الأول حرف النون من : خدرنق (بمعنی : عنكبوت) وخورنق (ومن معانیه : موضع الأكل ، واسم قصر للنعمان بن المنذر) فهذه النون شبیهه بالحرف الزائد فی مادتها ، ولكنها لیست بزائده ، إذ یغلب علی الزائده أن تكون فی آخر الكلمه ، كغضبان وندمان ، أو فی الوسط مع السكون كغضنفر. ومثال النوع الثانی : حرف «الدال» فی مثل : «فرزدق» ؛ فإنها لیست من حروف الزیاده. ولكن موضع نطقها فی الفم واللسان هو : طرف اللسان ، كموضع «التاء» الزائده ؛ فأشبهتها من هذه الناحیه ، فكلاهما من طرف اللسان.

۵- الجمل الضخم.

۶- لأن الأكثر فی الكلام المأثور هو الحذف من الآخر ؛ إذ الأواخر محل الحذف والتغییر.

۷- مزج ابن مالك الكلام علی صیغه «فعالل» والكلام علی : «شبهه» ، الذی سیجیء ذكره -. - فی الصیغه التالیه مباشره - وهی رقم ۲۳ ص ۶۱۲ - قال : وبفعالل وشبهه انطقا فی جمع ما فوق الثّلاثه ارتقی من غیر ما مضی. ومن خماسی جرّد - الآخرانف بالقیاس (ارتقی ، أی : زاد. من غیر ما مضی : بشرط أن یكون ما زاد علی الثلاثه مفردا من غیر المفردات التی سبق الكلام علیها ، وعلی جموعها القیاسیه). فإن ما سبق من تلك المفردات التی لها جموع مطرده ذكرناها - لا یصح أن تجمع علی : «فعالل»

وشبهه ثم وضح فى آخر البيت الثانى : أن آخر الخماسى المجرد يحذف عند جمعه للتكسير. وتقدير كلامه : وانف بالقياس الآخر من خماسى جرد. أى : احذف الآخر من خماسى جرد من الزياده ، وخلا منها - وهذا الحذف بسبب القياس. فكلمه : «الآخر» ، مفعول به للفعل : «انف» والجار والمجرور : «بالقياس» متعلق بهذا الفعل ، وكذا الجار والمجرور : من خماسى. ثم بين أن الخماسى المجرد إن كان رابعه شبيها بالمزيد - دون خامسه الأصلى - فقد يحذف الرابع دون الخامس الذى تتتم به أصول الكلمه. ويفهم من هذا أنه يجوز أيضا حذف الخامس. قال : والرّابع الشبيه بالمزيد قد يحذف دون ما به تمّ العدد

الثالث : الرباعىّ المزيد – وهو ما كانت حروفه الأصليه أربعه ، ثم زيد عليها بعض حروف الزياده – نحو : مدحرج ، ومتدحرج ، فيحذف عند الجمع ما كان زائدا فى مفرده ؛ ولا يحذف غيره ؛ فيقال : دحارج ، بحذف الميم فى الكلمه الأولى ، والميم والتاء فى الثانيه ، ولا يبقى فى الجمع إلا الحروف الأصليه. كل هذا بشرط ألا يكون الحرف الزائد رابعا ولينا (١) ، قبل الحرف الأخير الأصيل.

فإن كان الرّابع الزائد اللّين : «ياء» بقى ، ولم يحذف عند الجمع ، ويجمع ما هو فيه على : «فعاليل» فى الأغلب ؛ نحو : قنديل وقناديل ، وغرنيق وغرانيق ...

وإن كان ألفا أو واوا قلب عند الجمع ياء ثابته ، ويجمع ما هو فيه على :

١- سبق فى ص ٥٧ أن أحرف العله ثلاثه ؛ الألف ، والواو ، والياء : ا – فإن كانت ساكنه وقبلها حركه تناسبها سميت أحرف عله ، ولين ؛ ومدّ ، نحو : عالم – علوم – عليم. ب – إن سكنت وقبلها حركه لا تناسبها ، سميت أحرف عله ، ولين ، نحو : عون ، وعين. ح – إن تحركت سميت أحرف عله ، فقط ؛ نحو : سهو ، جرى. وعلى هذا تكون الألف دائما حرف عله ، ولين. ومد. د – المراد باللين الذى يبقى فى الجمع هنا عامّ يشمل ما قبله حركه تناسبه ، أولا تناسبه ؛ كما فى الأمثله.

«فعاليل» كذلك فى الأغلب ؛ نحو : عصفور وعصافير ، وسرداح (١) وسراديح ، وفردوس وفراديس (٢) ...

فإن كان حرف العله متحركا وجب حذفه عند الجمع ؛ نحو : كنهور (٣) ، وهبيّخ (٤) ؛ فيقال فى جمعهما : كناهر وهبايخ ؛ لأن حرف العله حينئذ ليس حرف لين ، ومثلهما : مصوّر ومصاور ؛ فيحذف حرف العله المدغم فيه لتحركه ، فليس حرف لين.

فإن كان حرف العله غير رابع حذف ، نحو : فدوكس (٥) وخيسفوج (٦) وجمعهما : فداكس وخسافج.

الرابع : الخماسى المزيد ، - أى : ما كانت حروفه الأصليه خمسه ، ثم زيد عليهابعض أحرف الزياده - نحو : قرطبوس (٧) ، وخندريس (٨) ، وقبعثرى (٩) فيحذف عند جمعها شيئان ، هما : الخامس الأصلى ، وما كان زائدا فى المفرد ؛ فيقال : قراطب ، وخنادر ، وقباعث. بحذف الواو والسين من الكلمه الأولى ، والياء والسين من الثانيه ، (والسين فيهما هى الحرف الخامس الأصلى الذى يجب حذفه مع الزائد ، كما سبق) - وبحذف الراء والألف الأخيره (المكتوبه ياء) من الكلمه الثالثه.

١- المكان اللين ، والناقه السمينه.

٢- وفى الرباعى المزيد يقول ابن مالك : وزائد العادى الرّباعى احذفه. ما لم يك لينا إثره اللّذ ختما (اللذ - الذى. إثره - بعده). والعادى : اسم فاعل من الفعل : عدا ، بمعنى : جاوز. أى : احذف زائد الاسم المجاوز الرباعى. فالرباعى : مفعول به لاسم الفاعل ؛ العادى ، ويصح أن يكون مضافا إليه ، والمراد بزائد الرباعى هنا. ما كان على خمسه أحرف ؛ أربعه منها أصليه ، وواحد زائد. ويقول : إن هذا الزائد يحذف إلا إن كان حرف لين وبعده الحرف الذى يكون ختام الاسم. فيفهم من هذا أن حرف اللين الزائد هو : «الرابع» لوقوع الذى يختم الاسم بعده ، وهو الخامس.

٣- السحاب المتراكم ، والرجل الضّخم.

٤- الغلام السمين.

٥- أسد.

٦- من معانيه : حب القطن.

٧- أو : قطربوس ، الناقه السريعه ، أو القويه.

٨- خمر.

٩- الجمل الضخم ، واسم بعض الدواب والناس ..

هذا ، وجمع التكسير حين يكون على وزن : «فعالل» السالف أو ما يشبهه (١) ، يصح فى جميع صوره وحالاته - ولو لم يحذف من حروفه شىء بسبب الجمع - زياده ياء قبل آخره إن لم تكن موجوده ، وحذفها إن كانت موجوده (٢) ؛ فيقال فى الأمثله السالفه ونظائرها : جعافر ، وجعافير ، وبراثن وبراثين ؛ كما يقال : جحامر وجحامير ، وفرازق وفرازيق ، وخدارق وخدارىق ، وكناهر وكناهير (٣). ويستثنى من هذا الحكم أمران

الأول : ما كان مختوما بياء مشدده مثل كرسىّ وكراسىّ. فلا تزاد عليه الياء ؛ لئلا يجتمع فى آخر الكلمه الواحده ثلاثه أحرف من نوع واحد ، وهذا مردود (٤). ولا تصح أن تحذف منه الياء المشدده.

والثانى : ما كان حذف الياء من آخره مؤديا إلى اجتماع مثلين متجاورين بغير إدغام ، نحو : جلابيب - جمع جلباب - فلا يقال : «جلابب» بحذف الياء ، لأن الإدغام هنا واجب ، ولو أدغمنا لم يعرف الأصل ولا المعنى - كما يجىء - (٥).

«ملاحظه» : فى كل حالات جمع التكسير - ما كان منه على وزن «فعالل» أو على وزن شبهه (٦) الآتى ، أو غيرهما - إذا حذف منه بسبب الجمع بعض أحرف أصليه أو زائده وكان خاليا من «ياء» ، يجوز زياده ياء قبل آخره ؛ لتكون بمنزله العوض (٧) عما حذف ؛ فيصح فى الأمثله السالفه ونظائرها مما فيه حذف : - دحارج ودحاريج ، وخنادر وخنادير ، وكناهر وكناهير ، وقباعث وقباعيث (٨) ،

وإذا كان «فعالل وشبهه» منقوصا فله حكم خاص يجىء (٩).

١- وهو الوزن الثالث والعشرون الآتى (فى ص ٦١٢)

٢- وقد اجتمع الأمران : (زياده الياء وعدم زيادتها) فى بيت لأبى تمام يمدح قومه ، هو : نجوم طوالع ، جبال فوارع غيوث هواميع ، سيول دوافع

٣- انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٦١٧ وأيضا لهذا الحكم فى ص ٦١٨ إشاره ، ويليها تقييد - كالذى هنا - بألا يؤدى حذف الياء إلى اجتماع مثلين كما فى جمع جلباب على جلابيب وتقييد آخر فى هامشها.

٤- كما فصلناه فى رقم ٣ من ص ٥٦٨ وهامشها.

٥- فى ص ٦١٨ وفى ص ٦١٩ ، وهامشهما.

٦- وهو الوزن الثالث والعشرون الآتى (فى ص ٦١٢)

٧- مع مراعاه الشرط الآتى فى رقم ٢ من هامش ص ٦١٨.

٨- كما سيأتى فى ص ٦١٨.

٩- فى رقم ٢ من ص ٦٢٠.

٢٣ – شبه فعالل (بفتح أوله وثانيه ، وكسر رابعه) ، والمراد به : ما يماثل : «فعالل» فى عدد الحروف ، فى ضبطها بالسكون ، أو بالحركه. ولو كانت مختلفه فى نوعها بين الاثنين وأدّى هذا إلى الاختلاف فى الوزن الصرفى ؛ فيشمل صيغا كثيره.

منها : مفاعل : كمنابر – وفياعل ، كصيارف – وفواعل كجواهر – وفعاعل كسلالم – وفعالىّ ككراسىّ (١) ... فليست هذه الأمثله وصيغها على وزن : «فعالل» وإنما تشبهه فى عدد حروفها وهيئتها. أى : ضبط حروفها ضبطا متماثلا فى مجرد الحركه والسكون دون التقيد بنوع الحركه ، ولا بالوزن الصرفىّ الدقيق. (٢)

وهذا الجمع مقيس فى كل لفظ ثلاثى الأصول ، زيدت عليه أحرف الزياده. بشرط أن يكون هذا الثلاثى المزيد ليس داخلا تحت حكم جمع من الجموع السالفه ، وبهذا الشرط لا يجمع جمعا قياسيّا على : «شبه فعالل» ما كان مثل : أحمر ، وغضبان ، وقائم ، وساع ، وصغرى ، وسكرى ... و ... ؛ لأن لهذه الألفاظ جموعا أخرى قياسيّه – وقد عرفناها (٣) –.

١– ومنها غير ما ذكر هنا : (فعاول – فعانل – تفاعل – مفاعل – فعالن – أفاعل – فناعل – فعالم .. وما أشبه هذه الأوزان ، بشرط ألا يكون الحرف الثانى فيها حرف مد ، وبشرط ألّا يكون المفرد مما يدخل فى ضوابط جمع آخر تختلف صيغته عن صيغه : «فعالل» وشبهه. أى : أن المفرد لا يجمع على «فعالل» وشبهه إذا أمكن جمعه على صيغه أخرى من صيغ الجموع السالفه (راجع الهمع فى هذا ج ٢ ص ١٨٠).

٢– انظر ما يوضح هذا فى رقم «٤» من هامش ص ٦١٨.

٣– ويدخل «شبه فعالل» فى الحكمين السابقين : وأولهما : أن كل جمع تكسير – مهما كانت صيغته – إذا حذف من مفرده شىء عند جمعه جمع تكسير ، جاز زياده ياء قبل آخره ؛ لتكون بمنزله العوض عن المحذوف سواء أكان المحذوف أصليا أم زائدا – مع مراعاه الشرط الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٦١٨ – مثل دحارج ودحاريج وفرازق وفرازيق. وهذا حكم عام ينطبق على : «فعالل» وعلى شبهه ، وعلى غيرهما – كما أشرنا فى الصفحه السابقه – وثانيهما : أن كل جمع تكسير – كما سبق فى ص ٦١١ – على وزن : «فعالل» أو ما يشبهه ، يجوز – ولو لم يحذف منه شىء بسبب الجمع – زياده ياء قبل آخره إن لم تكن موجوده ، وحذفها إن كانت موجوده ؛ نحو : جعافر وجعافير ، وبراثن وبراثين ، وعصافر وعصافير. إلا الجمع الذى يؤدى حذف الياء من آخره إلى اجتماع مثلين بغير إدغام فى مثل : جلابيب ، وإلا الجمع المختوم بياء مشدده ، مثل : كراسىّ وكراكىّ. فلا يجوز فيه زياده الياء لئلا يجتمع فى آخر الكلمه الواحده ثلاثه أحرف من جنس واحد ، وهذا ممنوع. – طبقا لما سبق إيضاحه فى ص ٦١١ – وكذلك لا يجوز حذف الياء المشدده منه.

وحكم هذا الثلاثى المزيد عند جمعه على : «شبه فعالل» ما يأتى :

(ا) إن كانت زيادته حرفا واحدا فالواجب إبقاؤه عند الجمع مطلقا ، (أى : سواء أكان الزائد حرف علة ، أم غير علة ، وسواء أكان فى الأول أم فى غيره ، وللإلحاق أم لغير الإلحاق) ، نحو : (أكرم وأكارم - معبد ومعابد) - (جوهر وجواهر - صيرف وصيارف) - (وعلقى (١) وعلاق (٢)) ...

(ب) إن كانت زيادته حرفين فالواجب حذف أحدهما ؛ وهو الضعيف ، وترك القوى (٣) ؛ نحو : منطلق ومطالق ، ومغترف ، ومغارف ؛ ولا يقال : نطالق ، ولا غتارف ؛ لأن الميم تمتاز بمزايا لفظيه ومعنويه (٤) لا توجد فى النون والتاء.

ومثل ؛ مصطفى ومحتفظ ، فيقال فى جمعهما : مصاف ومحافظ ؛ بحذف «تاء (٥) الافتعال» ، دون الميم (٦) التى لها المزايا ...

ومثل : ألندد ، ويلندد ؛؟ (ومعناهما : ألدّ ، أى : شديد

١- اسم نبت.

٢- زياده الواو ، والياء ، وكذلك الألف (المكتوبه ياء) فى علقى - هى للإلحاق. أما الزياده فى : أكرم وأكارم فليست له.

٣- يراد بالقوى هنا : ما يسمونه : «الفاضل». وهو : ما له مزيه ليست للآخر. وتتحقق المزيه فى أمور ؛ منها : تقدم الحرف فى مكانه من الكلمه - وتحركه - ودلالته على معنى - ومقابلته لحرف أصلى ؛ بأن يكون حرفا للإلحاق - والوقوع فى موقع يدل فيه بعض الحروف الزائده على معنى ، كما سيأتى مثاله فى منطلق ، وما بعدها - وأن يكون فى أصله حرف زياده من أحرف (سألتمونيها ..) ، ولكنه خرج عنها وصار حرفا آخر لداع لغوى ؛ كأن ينقلب دالا ، أو طاء ، أو غيرهما من حروف ليست للزياده - وألا يؤدى وجوده إلى صيغه غير موجوده - وأن يؤدى حذفه إلى حذف الآخر الذى يساويه فى جواز الحذف - وأن يكون مختصا بالاسم. وقد رد صاحب التسهيل الأسباب السالفه كلها إلى ثلاثه فقط ؛ هى المزيه المعنويه ، والمزيه اللفظيه ، وأن يغنى حذفه عن حذف غيره.

٤- فالمزيه المعنويه أن الميم تدل على معنى خاص بالأسماء وهو دلالتها على اسم الفاعل هنا - وعلى اسم المفعول أحيانا ، واللفظيه أنها أسبق مكانا منهما ، وأنها متحركه دون النون ، وأنها مختصه بالاسم.

٥- قلبت طاء فى مصطفى. (وستجىء أحكامها فى باب القلب - ٦٩٥ و ٧٢٩).

٦- انظر الحكم الثانى من الأحكام العامه الآتيه (فى ص ٦٢٠) ففيه تكمله الحكم السالف. وبهذه المناسبه نعرض لصحه جمع : «مفعول» على : «مفاعيل» قياسا مطردا. قال ابن هشام فى شرحه لقصيده : «بانت سعاد» ما معناه : إنه لا يجوز جمع نحو : مضروب جمع تكسير. وقد ورد من ذلك ألفاظ قليله مجموعه شذوذا. ومثل مضروب فى منع تكسيره : مختار - - ومنقاد من اسمى الفاعل والمفعول المبدوءين بميم زائده. والقياس عنده أن يجمع : «مفعول» جمع مذكر سالما إن كان الوصف لمذكر ، وجمع مؤنث سالما إن كان الوصف لمؤنث ، فيقال مضروبون - مختارون - منقادون ... ، كما يقال : مضروبات - مختارات - منقادات. (راجع الصبان فى آخر جمع التكسير ، تحت عنوان : فائده ، عند الكلام على بيت ابن مالك : (وخيّروا فى زائدى فى سرندى ...) ويفهم من كلامه ومما نقله أنهم منعوا تكسير كل اسم فاعل ، واسم مفعول إذا كانا مبدوءين بميم زائده ، وقالوا إن قياسهما

هو التصحيح ، إلا وزن «مفعل» المختص بالإناث ، نحو : مرضع ؛ فانه يكسّر. وقد ردد هذا الرأى كثير ممن جاءوا بعد ابن هشام ، وحكموا بتخطئه سواه. غير أن كتاب : «المعانى الكبير» لابن قتيبه ، يحوى أعدادا كثيره صحيحه من جمع «مفعول على مفاعيل» مسموعه ممن يحتجّ بكلامهم. وبعض المحققين المعاصرين (هو الأب أنستاس الكرملى - رحمه الله - وكان عضوا بمجمع اللغه العربيه ، بالقاهره.) نشر بحثا لغويا مستقى من الكلام العربى الفصيح ، والمعجمات اللغويه الأصيله ، أثبت فيه صحه جمع «مفعول» على : «مفاعيل» ، قياسا مطردا. وعرض عشرات من الأمثله الصحيحه منسوبه لأصحابها الذين نحتج بكلامهم ، أو مأخوذه من مراجعها اللغويه الوثيقه. على أن سيبويه (كما فى كتابه ح ٢ ص ٢١٠) قد سبق ابن هشام إلى المنع ، بالرغم مما ساقه فى كتابه هذا من جموع متعدده تخالف رأيه ؛ (منها : مكسور ومكاسير - ملعون وملاعين - مشئوم ومشائيم - مسلوخ ومسالخ - مغرود ومغارد - مصعود ومصاعيد - مسلوب ومسالب) - فلا داعى للتأويل الذى يمنع القياس على هذه الجموع المتعدده ، ولا سيما بعد كشف نظائر أخرى تبلغ العشرات - وهى غير ما سلف - منها : ميمون وميامين - مجنون ومجانين - مملوك ومماليك - مرجوع ومراجيع - متبوع ومتابيع - مستور (بمعنى : عفيف) ومساتير - معزول (أى : لا سلاح له) ومعازيل (وقيل مفرده معزال) - بل إن هذه الجموع وحدها ، منضمه إلى ما نقله «سيبويه» تعتبر كثره وافره تبيح القياس عليها. هذا إلى أن «الأشمونى» فى شرحه جمع التكسير من ألفيه «ابن مالك» قد نص صراحه عند بيت الناظم : وزائد العادى الرّباعى احذفه ..... على جمع مختار ومنقاد - بنصهما - على مخاتر ومناقد (وتعقبه «الخضرى» فى حاشيته قائلا : (إن القياس أن يقال : مخاير ، ومقايد ، بحذف النون والتاء ؛ لزيادتهما ، دون الألف ، بل ترد لأصلها ، وهو الياء ...) وتعقبه آخرون من ناحيه أخرى ، هى أن اللفظين هما من جموع تكسير الثلاثى المزيد ، لا من تكسير العادى الرباعى الذى يتحدث عنه ابن مالك فى بيته. ولم يعترض أحدهم على صحه تكسير هذين الجمعين ، ولم يشر من قرب أو بعد إلى أن تكسيرهما معيب أو غير جائز. فلم يبق مجال بعد كل ما سبق لمنع جمع «مفعول على مفاعيل» مع مراعاه الضوابط العامه. هذا ، وقد صرح الخضرى فى كلامه السالف بأن الألف فى «منقاد» أصلها : ياء. وهو مخالف لما فى القاموس والمصباح من عرضها فى ماده : (قود) الواويه ، لا : (قيد) اليائيه. لذا جمعها الهمع (ج ٢ ص ١٨٠) على ؛ «مخاير ومقاود».

الخصومه) وجمعهما : ألادد ، ويلادد : ثم تدغم الدالان فى كل واحده ؛ فتصير

ألادّ ، ويلادّ ؛ بحذف النون ، وبقاء الهمزه والياء ؛ لتقدمهما وتحركهما ؛ ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغيبه إذا كانا فى أول المضارع - أما النون المتوسطه بين الحرفين الثالث والرابع من الكلمه فلا تدل على معنى.

(ح) إن كانت زيادته ثلاثه أحرف ، حذف اثنان ، وبقى الثالث الأقوى ؛ نحو : مستدع (١) ومداع ، ومقعنسس (٢) ومقاعس (٣) ؛ فلا يقال فى الأول : سداع ولا تداع ؛ لأن حذف «الميم ، والتاء» من مستدع يؤدى إلى : سداع ، وهى صيغه لا نظير لها فى العربيه ، ولأن حذف الميم والسين يضيّع الدلاله على. اسم الفاعل (٤) ...

وكذلك لا يقال فى الثانى - عند سيبويه - قعاسس. وحجته أن الكلمه مشتمله على ثلاثه أحرف من أحرف الزياده هى الميم ، والنون ، والسين الأخيره المزيده للإلحاق ؛ فالميم عنده أولى بالبقاء ؛ لتصدرها ؛ ولأنها تدل على معنى يختص بالاسم وهو الدلاله على اسم الفاعل.

وخالفه بعض النحاه فجمعه على : قعاسس ؛ بحذف الميم والنون مع بقاء السين الأخيره الزائده للإلحاق. وحجته : أن السين زيدت فى الفعل - وفروعه - لإلحاق لفظه بكلمه : احرنجم ، وبقاء الملحق أولى من غيره ...

وهذه تعليلات جدليه ، مصطنعه. والتعليل الحق الذى يعتمد عليه فى هذا

١- أصله مستدعى «... بزياده الحروف الثلاثه الأولى. وحذف آخره الياء ، لأن الاسم هنا منقوص. كداع. (انظر الحكم الثانى من الأحكام العامه الآتيه ، فى ص ٦١٨) ..

٢- هو : الشديد ، أو المتأخر الراجع للخلف.

٣- هذا هو الجمع القياسى وقد جاء فى «القاموس» أن جمعه : مقاعس ، ومقاعس (بفتح الميم أو ضمها) ومقاعيس.

٤- وفى هذا يقول ابن مالك : و «السّين» و «التّا» من كمستدع أزل ؛ إذ بنا الجمع بقاهما مخل يريد : لأن بقاءهما مخل ببنا الجمع ، أى : ببنائه ، وصيغته. ثم قال فيما يتصل بهذا ، وبالهمزه والياء فى مثل «ألندد ويلندد» وقد تقدم الكلام عليها : والميم أولى من سواه بالبقا والهمز واليا مثله ، إن سبقا

الموضوع وأشباهه ، هو السماع ليس غير. وقد ورد السماع بما يؤيد الرأيين.

ومن الأمثله : استخراج ، وجمعه : تخاريج ، بإبقاء التاء دون السين ؛ لأن إبقاء التاء سيؤدى إلى وزن للجمع على : «تفاعيل» وهو وزن له نظراء فى العربيه ؛ منها : تماثيل ، وتهاويل ... أما بقاء السين فيؤدى إلى سخاريج على وزن : سفاعيل وهو وزن لا نظير له.

وإذا كان أحد الأحرف الزائده يغنى بحذفه عن حذف زائد آخر وجب حذف ما يغنى عن غيره ؛ كحيزبون (١) وعيطموس (٢) ؛ يقال فى جمعهما : حزابين وعطاميس ؛ بحذف ياء المفرد ، وإبقاء الواو ، وقلبها ياء فى الجمع ؛ لوقوعها بعد كسره.

ولو حذفت الواو وبقيت الياء لقيل فى جمعهما : حيازبن وعياطمس ، بتحريك الباء والميم أو بتسكينهما. وهو فى الحالتين وزن لا نظير له (٣). وإذا أريد جعله على وزن عربى وجب حذف الياء أيضا ؛ فيقال : حزابن ، وعطامس ؛ وبذا نصل إلى صيغه عربيه بعد حذف الواو والياء معا. فى حين استطعنا فى الصوره الأولى أن نصل إلى صيغه عربيه بعد حذف الياء وحدها. فحذف حرف واحد أولى من حذف حرفين ما دام الأثر من الحذف واحدا (٤) ...

(ح) إن كان أحد الأحرف الزائده المستحقه للحذف مكافئ فى قوته لحرف زائد آخر - أى : مساو له فى الأفضليه - جاز حذف أحدهما من غير ترجيح ؛ كالنون والألف المقصوره (المكتوبه ياء) فى نحو : سرندى (٥) وعلندى (٦) ؛

١- المرأه العجوز ... و.

٢- المرأه الجميله الطويله ، والناقه السليمه.

٣- وتحريكهما يؤدى أيضا إلى ما لا نظير له فى العربيه ؛ فإن ما بعد ألف صيغه منتهى الجموع إن كان ثلاثه أحرف - يجب أن يكون ثانيهما ساكنا.

٤- وفى هذا يقول ابن مالك : و «الياء» لا «الواو» احذف ان جمعت ما كحيزبون ؛ فهو حكم حتما

٥- من معانيه : سريع قوى - جرىء مقدام ...

٦- الجمل الضخم ، واسم نبت ، والغليظ الضخم عامه.

فيقال فى جمعهما : سراند ، وعلاند ، أو : سراد وعلاد. فالحرفان قد زيدا معا فى المفرد لإلحاقه بالخماسى : سفرجل ، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما مزيه على الآخر(١) ...

* * *

«ملحوظه» : قلنا إنه (٢) يصح فى جمع التكسير المشابه لصيغه : «فعالل» ما صح فى «فعالل» من زياده الياء قبل آخره إن لم تكن موجوده ، وحذفها إن كانت موجوده (طبقا لما سبق) (٣). ومما ينطبق عليه هذا أن تحذف إحدى الياءين جوازا ، للتخفيف ، فى مثل : أمانىّ - أغانىّ - أثافىّ ... ومفرداتها : أمنيّه - أغنيّه - أثفيّه ... بتشديد الياء فى هذه المفردات (٤) ...

١- وفى هذا التكافؤ يقول ابن مالك : وخيّروا فى زائدى : سرندى وكلّ ما ضاهاه ؛ كالعلندى

٢- فى ص ٦١١ وفى رقم ٣ من هامش ص ٦١٢ ويجىء فى «ب» من ص ٦١٨.

٣- جاء فى الجزء الأول من تفسير القرطبى لقوله تعالى فى سوره البقره : (وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتابَ إِلَّا أَمانِيَّ ...) ما نصه : (قرأ أبو جعفر ، وشيبه ، والأعرج : إلا أمانى ، خفيفه الياء ؛ حذفوا إحدى الياءين استخفافا قال أبو حاتم : كل ما جاء من هذا النحو واحده مشدد فلك فيه التشديد والتخفيف ، مثل : أثافى ، وأغانى ، وأمانى .. - بياء واحده ، أو بياء مشدده ، فى كل ما سبق ... - ونحوه. وقال الأخفش : هذا كما يقال فى جمع مفتاح : مفاتيح ومفاتح. وهى ياء الجمع. قال النحاس : الحذف فى المعتل أكثر. قال الشاعر : وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافى ، والرسوم البلاقع» ا ه - انظر ما يتصل بهذا فى ص ٦١١ -

المسأله ۱۷۴ : أحكام عامه.

۱ - زياده الياء فى جمع التكسير وحذفها ، وكذلك زياده تاء التأنيث :

(ا) إذا حذف من المفرد عند جمعه جمع تكسير بعض حروفه الأصليه أو الزائده - تطبيقا للضوابط السالفه فى الجمع - جاز زياده ياء (۱) قبل آخر الجمع ، تكون بمنزله العوض (۲) عن المحذوف. ومن الأمثله : فرزدق ، وسفرجل ، ومنطلق ... فيقال فى جمعها بعد الحذف بغير تعويض : فرازق ، وسفارج ، ومطالق ... ويقال فى جمعها بعد الحذف مع تعويض ياء عن المحذوف. فرازيق ، وسفاريج ، ومطاليق ...

(ب) تقدم (۳) أن كل جمع تكسير على وزان : «فعالل» وشبهه - (وقد يعبرون عنه أحيانا بالجمع المماثل فى صيغته لصيغتى : «مفاعل أو مفاعيل» (۴)) يجوز فيه زياده الياء إن لم تكن موجوده ، كما يصح حذفها إن كانت موجوده. لا فرق فى هذا بين الجمع الذى حذف منه بعض حروف مفرده ، أم لم يحذف ، فيقال فى جمع : جعفر ، ومفتاح ، وعصفور ، وقنديل ... جعافر وجعافير - ومصابح ومصابيح - وعصافر وعصافير - وقنادل وقناديل.

۱- سبقت الإشاره لهذا فى ص ۶۱۱ ، وفى رقم ۳ من هامش ص ۶۱۲ ، وله صله بما فى رقم ۳ من هامش الصفحه السابقه.

۲- وتعويض الياء إنما يكون جائزا حين لا يستحقها الجمع لغير التعويض ، كاستحقاقه فى كلمه لغّيزى (بمعنى : اللغز) ، فيقال فى جمعها : لغاغيز بحذف ألفها ؛ لثبوت يائها التى كانت فى المفرد. فلا يزاد فى الجمع مع هذه الياء ياء أخرى للتعويض عن المحذوف.

۳- فى ص ۶۱۱ و ۳ من هامشى ص ۶۱۲ و ۶۱۷.

۴- المراد بالمماثل - كما سبق فى ص ۶۱۲ - ما وافقهما فى عدد الحروف مع مقابله المتحرك بمتحرك ، والساكن بساكن فلا بد فى هذه المماثله من تحقق أمرين ، أن يكون عدد الحروف متساويا ، وأن يكون كل حرف مماثلا لنظيره فى الترتيب مماثله تقتضى أن يكون متحركا مثله أو ساكنا ، ولا عبره بنوع الحركه بينهما ، فقد يكون أحدهما متحركا بالفتحه أو بالضمه ، والآخر بالكسره مثلا. فالمهم هو اشتراكهما فى الحروف ، وفى مجرد الحركه المطلقه ، أو السكون ، بدون نظر لنوع العلامه.

هـذا رأى الكوفيين ، والسـماع الكثير يؤيدهم ، والأخذ برأيهم أولى ، بالرغم من مخالفه البصـريين الذين يخصّون الحكم السابق بالضـروره ، ويؤولون الأـمثله المسـموعه ، ويتكلفون فى التأويـل مـا لاـ يحسن قبوله ، وبعض أئمه النحـاه يؤيـد الكوفيين ، ولكن يستثنى صيغه «فواعل» فلا يقول : «فواعيل» - ولا داعى لهذا الاستثناء - وكذلك يؤيدهم بعض أئمه اللغه(١).

ويجب - كمـا تقـدم - عنـد زياده الياء ألا يكون الجمع مختوما بياء مشـدده كالتى فى «كرسـىّ» ؛ ويجب عنـد حـذفها مراعاه أن حـذفها لا يؤدى إلى وجود حرفين متماثلين متجاورين ؛ كما فى جمع : «جلباب» على «جلابيب» ، فلو حـذفت الياء لأدى حـذفها إلى أن تكـون صـيغه الكلمه المجمـوعه هى : «جلاـبب» بغير إدغـام البـاءين ، مع أن الإدغـام هنـا واجب ، ولو أدغمنـا لم يعرف الأصل ، ولم يتضح المعنى.

(ح) وكما يجوز الإتيان بياء زائـده تعويضا عن المحـذوف ، يجوز أيضا أن تجىء تاء التأنيث عوضا عن المحذوف (٢). إن كان أصله ألفا خامسه فى المفرد ، أو ياء فى صيغه منتهى الجموع ؛ مثل : (حبنطى ، وجمعه : حبانط ، وحبانيط ، وحبانطه) ، (وعفرنى (٣) وجمعه : عفـارن ، وعفـارين ، وعفـارنه) - (وقنـديل ، وقنادل ، وقناديل وقنادله) - (ومطعان ومطاعن ، ومطاعين ، ومطاعنه). والتعويض بهذه التاء يكاد ينحصـر فى هذين. أما الإتيان بالياء فغير مقصور على نوع من الأنواع التى أصابها الحذف ، وقد تدخل على ما لم يحذف منه شىء - كما سلف - فميدان زيادتها أوسع فى جموع التكسير من تاء التأنيث.

لكن هناك نوع آخر تكون فيه هـذه التاء أكثر وجودا من الياء ؛ وهو : كل اسم مفرد مختوم بياء النسب ، وحـذفت منه هـذه الياء عنـد جمعه على إحدى صـيغ منتهى الجموع ؛ فتدل التاء على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه (٤) ، نحو : أشعثىّ وأشاعثه ، وأزرقىّ وأزارقه ، ومهلبىّ ومهالبه ، وصقلبىّ وصقالبه ، فلكل من الياء والتاء ما يمتاز به على الآخر.

* * *

١- فيقول : كـل جمع على «فواعـل ومفاعـل» يجوز أن يمـد بالياء ؛ فيقـال : فواعيـل ومفاعيل (راجع المصـباح المنير ، فى ماده : «دانق» وجمعه دوانق ، أو دوانيق ...)

٢- سبقت إشاره لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٥٤٧.

٣- سبقت إشاره لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٥٤٧.

٤- شديد.

٢ - حكم المماثل لفعالل وشبهه ، إذا كان معتل الآخر :

ما كان من جموع التكسير مماثلا لوزن : «فعالل» أو شبهه (بمعنى : المماثله التى شرحناها هناك) (١) ، وكان معتل الآخر ؛ مثل : مصاف ، ومداع ، فى جمع ، مصطفى ، ومستدع - فإنه يجرى عليه ما يجرى على المنقوص من صيغ منتهى الجموع التى بعد ألف تكسيرها حرفان ، كدواع ، ونوام ، وجوار (٢) ... إلا إن زيدت الياء قبل الحرف الأخير ؛ عوضا عن المحذوف - كما فى الحكم الأول السالف - - فيجوز أن يقال بعد زيادتها : مصافىّ ، ومداعىّ ، بياء مشدده ، نشأت من إدغام ياء التعويض الزائده فى الياء التى هى فى الأصل لام الكلمه. ثم تحذف إحداهما تخفيفا. فإن حذفت الثانيه المتحركه صارت الكلمه مصافى ، ومداعى ، بياء ساكنه ، ثم تحذف الياء ويجىء التنوين عوضا عنها ؛ فتصير الكلمه : مصاف ومداع ؛ كدواع ، ونوام ، وجوار. وإن حذفت الأولى الساكنه قلبت الثانيه المتحركه ألفا بعد فتح ما قبلها فتصير : مصافى ومداعى (٣).

* * *

٣ - تثنيه جمع التكسير ، وجمعه :

هل يجمع جمع التكسير بنوعيه الدال على القله ، والدال على الكثره؟

يميل أكثر النحاه إلى إباحه الجمع فيما يدلّ على القله ، دون ما يدل على الكثره. والأفضل الأخذ بالرأى القائل (٤) : إن الحاجه قد تدعو - أحيانا - إلى جمع (٥) الجمع بنوعيه ، كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال فى جماعتين من الجمال : جمالان - كذلك يقال فى جماعات : جمالات.

١- فى ص ٦١٢ وفى رقم ٤ من هامش ص ٦١٨.

٢- وأمثال هذه الأوزان مما سبق الكلام عليه (فى ج ١ م ٣) وعلى سبب حذف الياء عند الجمع والأصل : داعيه - ناميه - جاريه - وما كان مثلها فى لفظه وإعلاله على الوجه المشروح هناك.

٣- حاشيه الخضرى آخر الباب (ثم راجع ما يماثل هذا فى أول ص ٦٠٦ وأيضا ما تقدم فى ح ١ م ٣ خاصا بهذا).

٤- راجع فيما يأتى : شرح الأشمونى ، آخر باب جمع التكسير ، برغم مخالفه الصبان.

٥- هذا إلى أن المراجع اللغويه تضم من جمع الجمع بنوعيه عشرات مبعثره. نقل بعضها صاحب الهمع والذى نقله (فى الجزء الثانى ص ١٨٣) يزيد على العشرين ، وهى تكفى للقياس عليها (بالرغم من أنه يخالف فى هذا) لأنها وردت مجموعه فى غير الضروره الشعريه ، منها : أيد ، وأياد ، - أسماء وأسام - أنعام وأناعيم - أقوال وأقاويل - أعراب وأعاريب - مصران ومصارين - جمال وجماميل - بيوت وبيوتات - أعطيه - - وأعطيات - صواحب وصواحبات - دور ودورات - طرق وطرقات .. و ... ثم عرض بعد ذلك لما جاء فى الضروره وساق أمثله منه.

فإذا قصد تكسير مكسّر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد (أى : المفردات) فيكسر بمثل تكسيره. والمراد بما يشاكله : ما يكون مثله فى عدد الحروف ، ومقابله المتحرك منها بالمتحرك فى الآخر ، والساكن بالساكن من غير اعتبار لنوع الحركه فقد تختلف فيهما ؛ فيكون أحدهما متحركا بالفتحه وفى الآخر بالضمه أو بالكسره. فالمهم ليس نوع الحركه فيهما ، وإنما المهم أن يكون كل من الحرف ونظيره فى الترتيب متحركا. وأن الساكن يقابله فى الترتيب ساكن مثله. - كما سبق - عند الكلام على : «فعالل» وشبهه (١) فيقال فى أعين أعاين - وفى أسلحه : أسالح - وفى أقوال أقاويل. تشبيها بأسود وأساود ، وأجرده (٢) وأجارد - وإعصار وأعاصير. وقاموا فى مصران (٣) وغربان : مصارين وغرابين ، تشبيها لها بسلاطين وسراحين (٤).

ولا يجمع جمع تكسير ما كان من الجموع على زنه : مفاعل ، أو مفاعيل ، أو فعله (بفتحات) ، أو فعله ، (بضم ففتح) ، والمراد بالزنه هنا : المماثله والمشاكله على الوجه السالف. والسبب فى عدم جمعها للتكسير عدم وجود نظير لها فى الآحاد (أى : المفردات) لتحمل عليه عند جمعها. ولكن قد تجمع جمع تصحيح للمذكر أو للمؤنث على حسب المعنى ؛ كقولهم : نواكس (٥) ونواكسون ، وأيامن (٦) وأيامنون ، وصواحب وصواحبات ، وحدائد وحدائدات (٧) ...

هذا ، وجمع الجمع لا يطلق - اصطلاحا - على أقل من عشره (٨) ، كما أن جمع

المفرد لا يطلق اصطلاحا على أقل من ثلاثه ، إلا مجازا.

* * *

١- فى رقم ٣ من ص ٦١٢. وفى رقم ٤ من هامش ٦١٨.

٢- قال الصبان : لم أقف على ما يدل على أن : (أجرده ، مفرد ، وإنما الظاهر أنه جمع جراد أو جريد) هذا كلامه. ومقتضاه أن : «أجرده» التى هى جمع تكسير عنده هى فى الوقت نفسه عند غيره مفرد جمعوه على : «الأجارد» للتكسير.

٣- مفرده : مصير.

٤- مفرده : سرحان (من معانيه : الذئب).

٥- مفرده : ناكس ، بمعنى مطأطىء الرأس.

٦- مفرده : أيمن ، بمعنى : مبارك.

٧- مفرده : حدائد. الذى مفرده : حديد ، للمعدن المعروف.

٨- قال الصبان فى آخر هذا الباب ، ناقلا عن شرح الشافيه ما نصه : «(اعلم أن جمع الجمع لا ينطلق على أقل من تسعه ، كما أن جمع المفرد لا ينطلق على أقل من ثلاثه ، إلا مجازا)». ا ه. لكن - - يفهم من هذا أن جمع الجمع لا ينطلق على عشره. وهذا غير مقبول بعد التحقيق الذى قام به الصبان نفسه ونقلناه عنه فى هامش ص ٥٧٩ أول الباب منتهيا منه إلى أن جمع القله - ينطلق على (٣ - و ١٠) وما بينهما.

٤ - تثنيه أنواع المركب ، وجمعها جمع تكسير :

سبق فى الجزء الأول (١) - عنـد الكلام على المثنى وجمعى التصـحيح - تعريف أنواع المركب ، وطريقه تثنيتها ، وجمعها جمع مـذكر سالما ، أو مؤنث سالما. وفى تـذكرها ، وتـذكر تلك الطرائق ما يعين على تفهم أفضل الطريق لجمعها تكسـيرا. وفيما يلى التلخيص :

(ا) المركب الإضافى إن كان صـدره كلمه غير : (ذى ، وابن ، وأخ). وأريـد تثنيته أو جمعه تصـحيحا أو تكسـيرا وجب الاقتصار على تثنيه صـدره المضـاف وجمعه ، دون عجزه المضـاف إليه ؛ فـإن عجزه لا يثنى ولا يجمع ، ولا يتغير مطلقا. ففى مثل : ناصـر الـدين (علم رجـل) ، وناصـره الـدين (علم فتـاه) يقال فى التثنيه رفعا : فاز ناصـرا الـدين ، أو : ناصـرتا الـدين. ويقال فى جمعهما تصحيحا : فاز ناصرو الدين ، وناصرات الدين. وفى جمعهما تكسيرا : فاز نصّر الدين فيهما ...

ويقال فى حاله النصب : أكبرت ناصـرى الـدين ، أو ناصـرتى الدين ، أو ناصـرى الدين ، أو : ناصـرات الدين ، أو : نصّـر الذين. ومثل هذا يقال فى حاله الجر.

فالمضـاف هو الـذى يثنى ويجمع الجموع الثلاـثه ويتغير آخره بحسب الجمـل ، أمـا المضـاف إليه فيلزم حاله واحـده ؛ هى الجر بالإضافه دائما. ولا يجمع إن كان مفردا إلا فى حاله واحـده ؛ هى التى تتعـدد فيها أفراده ، كما تعـدد أفراد المضاف ، ففى هـذه الحـاله التى تتعـدد فيها أفرادهما يجمعان. مثل : حارس القائـد ؛ علم على مصـرى ، وحارس القائـد ، علم على سورى ، وحارس القائـد ، علم على عراقى ... فـالواجب أن يجمع كل من المضاف والمضاف إليه جمع مـذكر ، أو جمع تكسـير : فيقال : حارسـو القائدين ، أو حرّاس القواد(٢) ...

١- المسائل : (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢).

٢- ويظهر لى أن هذا الحكم ينطبق على حاله التعدد فى التثنيه أيضا ، وإن كنت لا أعرف فيها نصا.

وإن كـان صـدر المركب الإضـافى هو : (ذو ، أو : ابن ، أو : أخ) من أجنـاس ما لا يعقل (ومنه ، ذو القعـده ، وذو الحجه - وابن عرس (١) ، وابن لبون (٢) - وابن آوى (٣) - وأخو الصحراء «لحيوان خاص بها» ، وأخو الجحر «للثعبان») - فإن صدره هو الذى يثنى كتثنيه المفردات الصـحيحه ، ولكنه لا يجمع جمع تكسير (٤) ولاـ جمع مـذكر ، بل يقتصـر على جمعه جمع مؤنث سالما ، فيقال : ذوات القعده - ذوات الحجه - بنات عرس (٥) - بنات لبون - بنات آوى - أخوات الصحراء - أخوات الجحر.

ولا فرق فى هـذا بين اسم الجنس الذى ليس بعلم كابن لبون ، وعلم الجنس كابن آوى ؛ بشـرط أن يكون كل منهما لغير العاقل - كما سلف - والأول يصح أن تدخل فيه : «أل» على المضاف إليه. بخلاف الثانى.

(ب) المركب الإسـنادى ؛ (وهو ما أصـله جمله اسميه أو فعليه ؛ مثل : الخير نازل - نصر الله. وكلاهما اسم رجل ، ومثل : الجمال باهر ، وزاد الجمال ، وكلاهما اسم امرأه ...) ، وهذا المركب لا يجمع جمع تكسـير (٦) ، وإنما يصح جمعه - بطريقه غير مباشره - جمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما. والمقصود بالطريقه غير المباشره أن يزاد قبله كلمه معينه إذا جمعت أغنت عن جمعه ؛ فهى الوسـيله لجمعه ؛ لأنه لا يجمع بطريقه مباشـره ، ولا بوسـيله أخرى. وهذه الكلمه هى : «ذو» للمذكر و «ذات» للمؤنث. وجمع «ذو» هو : «ذوو» رفعـا و «ذوى» نصـبا وجرّا ، كمـا أن جمع : «ذات» ، هو : «ذوات» فى كل الأحوال ؛ فيقال فى الأمثله السالفه عند جمعهـا : أقبـل ذوو الخير نـازل - أقبـل ذوو نصـر الله - أقبلت ذوات الجمال باهر - أقبلت ذوات زاد الجمال - قابلت ذوى الخير نازل - قابلت ذوى نصر الله - قابلت ذوات

١- حيوان صغير يشبه الفأر. ويطلق على المذكر والمؤنث.

٢- ابن الناقه إذا دخل فى عامه الثالث. والأنثى : بنت لبون.

٣- حيوان صغير أغبر اللون ، قريب الحجم من القط.

٤- انظر رقم : ٦ الآتى.

٥- جمع للذكور والإناث من ذلك الحيوان.

٦- هناك رأى يبيح جمعه تكسـيرا بطريقه غير مباشره هى أن تسبقه كلمه : «أذواء» التى مفردها «ذو» ويجرى هذا أيضا على مثل : ذى القعده وذى الحجه.

الجمال باهر - قابلت ذوات زاد الجمال ... وهكذا. وكلمه : «ذوو» تعرب إعراب جمع المذكر السّالم ، وتعرب «ذوات» إعراب جمع المؤنث السالم. وكلتا الكلمتين لا بد أن تكون مضافه هنا ، والمركب الإسنادى هو المضاف إليه ، ويجر بكسره مقدره على آخره ، منع من ظهورها حركه الحكايه ؛ لأن حركات الجمله الإسناديه المحكيّه ثابته فى جميع استعمالاتها ، وضبط حروفها لا يتغير مطلقا بعد النقل ، فيبقى لكل كلمه وكل حرف ضبطه السابق على الحكايه ، وتصير الجمله فى حالتها الجديده محكيّه ، بمنزله كلمه واحده ذات جزأين ؛ لا يدخلهما تغيير فى ضبط الحروف ، وبالرغم من إعراب هذين الجزأين معا هنا : «مضافا إليه» مجرورا ، فهو مجرور بكسره مقدره على آخره منع من ظهورها حركه الحكايه - كما سبق -.

ولا يثنى المركب الإسنادى بطريقه مباشره ، وإنما يثنى بالطريقه السالفه فتجىء كلمه : «ذو» للمذكر ، وذات ، أو «ذوات» للمؤنث ، وتثنيه الأولى هى : (ذوا ، وذوى ...). وتثنيه الأخرى هى : (ذاتا وذاتى ... ؛ أو ذواتا وذواتى) ثم يجىء المركب الإسنادىّ المراد تثنيته مسبوقا بالكلمه المناسبه له مما سبق بعد تثنيتها ، دون أن يلحقه تغيير مطلقا فيبقى على حاله فى التثنيه «مضافا إليه» لا يتغير كما كان شأنه عند الجمع. فيقال : أقبل «ذوا» الخير نازل .. وأقبلت «ذاتا ، أو : ذواتا» الخير نازل ... وهكذا ... كما سبق فى الجمع تماما ، ولكن مع تثنيه الكلمه المساعده ، وهى : (ذو) ، (ذات أو وذوات) ...

(ح) المركب المزجى : لا يجمع جمع تكسير مطلقا. ولا يثنى ، ولا يجمع جمع تصحيح بالطريقه المباشره ، وإنما يراعى فى تثنيته وجمعه تصحيحا الطريقه غير المباشره التى روعيت فى المركب الإسنادى (١).

وهناك رأى آخر يبيح جمع المركب المزجى جمع تصحيح بطريقه مباشره كما تجمع الأسماء غير المركبه. وفى هذا الرأى تيسير وتخفيف ؛ بإخضاع هذا النوع للقاعده العامه.

(د) المركب التقييدى (وهو المكون من صفه مع موصوفها ؛ مثل : المخترع

١- وتشمل الرأى السابق - فى رقم ٦ من هامش الصفحه السابقه - الذى يبيح جمعه تكسيرا بطريقه غير مباشره ، وهى تقديم كلمه : أذواء.

الـذكىّ ، أو من غيرهمـا مما لا يـدخل فى المركبات السالفه) ، لا يجمع جمع تكسـير ، وإنما يتوصل - فى الأحسن - إلى جمعه جمع تصحيح بالطريقه غير المباشره التى شرحناها.

* * *

٥ - الفرق بين جمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعىّ.

(ا) لا بد فى جمع التكسـير الأصلى أن يدل على أكثر من اثنين ، وأن يكون على وزان صيغه من الصيغ الخاصه به - وقد عرفناها - وأن يكون له مفرد حقيقى لا خيالى (١) ، وأن تتغير صيغه هذا المفرد عند جمعه للتكسير تغيرا حتميّا على الوجه الذى شرحناه (٢). وأن يشترك مع جمعه فى الحروف الأصـليه - إلا إذا اقتضـى الجمع حـذف شـىء منها - دون الاشتراك فى هيئتها ، (أى : ضبطهـا) ، وإذا عطـف على هـذا المفرد نظيران لـه - أو أكـثر - بحيث تتشـابه وتتماثـل المفردات تمامـا فى اللفـظ وهيئته ، وفى المعنى أيضا كان معنى المعطوفات كلها هو معنى ذلك الجمع .. ومن الأمثله لجمع التكسير : رجال. فهذه الصيغه تدل على أكثر من اثنين ، وتختص بالتكسـير ولها مفرد حقيقى هو : رجل. وقد تغير بناء المفرد عند جمعه. والحروف الأصليه ثلاثه مشتركه بين المفرد وجمعه ، مع اختلافها فى الضبط ، وإذا عطف على هذا المفرد مثلان له أو أكثر ؛ (فقيل رجل ورجل ورجل ... و ...) كان معنى المعطوفات المجتمعه هو معنى التكسير : رجال.

وهناك جمع تكسـير ليس بالأصـيل ولكنه يلحق بجموع التكسـير الأصـيله اعتبارا. ويجرى عليه أحكامها ؛ وهذا النوع هو ما كان على صـيغه من الصـيغ الخـاصه بالتكسـير ، أو الغـالبه فيه ، ولكن ليس له مفرد. فمن أمثله الموضوع على صـيغه خاصه بالتكسـير وليس له مفرد : شماطيط (٣) وعباديد (٤) وعبابيد ...

١- سيجىء هنا الكلام على ما له مفرد مقدر ، أو : خيالى.

٢- وبسبب هذا التغير يرى بعض النحاه أن كلمه «بنات» جمع تكسير ، وليست جمع مؤنث سالما ، - وقد تقدم هذا فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٦. وكذا فى الجزء الأول -

٣- ثوب شماطيط : قديم ممزق.

٤- خيل عبابيد أو عباديد : متفرقه فى الجهات المختلفه.

ومن أمثله الموضوع على صيغه غالبه فى التكسير وليس له مفرد : «أعراب (١)» فإن صيغه «أفعال» شائعه فى الجموع ، نادره فى المفردات غايه الندره ؛ إذ لا تعرف إلا فى بضع كلمات معدوده ، منها قدر أعشار (٢) ، وثوب أخلاق (٣) ... فتلك الصيغ الموضوعه على وزن يخص جمع التكسير أو يغلب فيه ، تدخل فى عداد جمع التكسير ؛ بالرغم من عدم وجود مفرد حقيقى لها. وفى هذه الحاله يفترض النحاه لها وجود مفرد ، مقدّر ، (خيالىّ) ، أى : غير حقيقى ، لتكون بهذا المفرد الملحوظ داخله - اعتبارا - فى جموع التكسير الأصيله.

والحق أنه لا داعى لشىء من هذا الافتراض والتخيل ما دام الواقع يخالفه ، وما دامت أحكام التكسير المختلفه ستجرى على تلك الصيغ.

(ب) اسم الجمع ما يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معا ، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه. فيدخل فى اسم الجمع ما له مفرد من معناه فقط ، مثل : إبل وقوم ، وجماعه ؛ فلهذه الكلمات وأشباهها مفرد من معناها فقط ؛ فمفرد إبل هو : جمل أو ناقه ، ومفرد قوم وجماعه هو : رجل أو امرأه ... وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معا برغم دلالتها على أكثر من اثنين ...

ويدخل فى اسم الجمع أيضا ما يدل بصيغته على الواحد والأكثر من غير أن تتغير تلك الصيغه ، نحو : «فلك» ، للسفينه الواحده والأكثر.

وكذلك يدخل فى اسم الجمع ما له مفرد من لفظه ولكن إذا عطف على هذا المفرد مماثلان أو أكثر كان معنى المعطوفات مخالفا لمعنى اللفظ الدال على الكثره ، نحو : قريش ؛ فإن مفرده قرشىّ. فإذا قيل قرشى ، وقرشى ، وقرشى ... كان معنى هذه المعطوفات ، هو : جماعه منسوبه إلى قبيله «قريش» ، وهو معنى يختلف اختلافا واسعا عن معنى «قبيله قريش» ، فليس مدلول قبيله قريش مساويا مدلول : جماعه منسوبه إلى قريش.

١- وليس مفردها : «عرب» فى رأى كثير من اللغويين ؛ لأن «العرب» تطلق على سكان الحواضر والصحارى. أما «الأعراب» فالغالب - عنده - اختصاصها بالبدو.

٢- مكسره. وقيل : إن كلمه «أعشار» ليست مفردا ، وإنما هى جمع وقع نعتا للمفرد ، شذوذا ، أو على ملاحظه أجزاء المنعوت. والمفرد : عشر ... والنتيجه واحده. هى المخالفه للشائع.

٣- متمزق قديم. وقيل فى أخلاق ، إنه ليس مفردا ، ولكنه جمع خلق. وقد وصف المفرد بالجمع شذوذا ، أو على ملاحظه أجزاء المنعوت ... والأمر فيه كسابقه فى رقم ٢.

ویدخل فی اسم الجمع أیضا ما لصیغته مفرد من لفظها ومعناها ولکنها لیست علی أوزان جموع التکسیر المعروفه فیما سبق ؛ کراکب ورکب ، وصاحب وصحب. فقد قیل : إن صیغه «فعل» لیست من صیغ التکسیر عند فریق من النحاه. أما عند غیرهم فیعدّها من صیغ التکسیر.

بالرغم من هذا فإن مثل راکب ورکب ، وصاحب وصحب ... أسماء جموع ولیست جموع تکسیر ، لسبب آخر ؛ هو : أن کل صیغه تدل علی معنی الجمع مع جواز أن تتساوی هی والواحد فی الخبر ، وفی النعت إذا احتاجت إلی خبر أو نعت - لیست جمعا ، وإنما هی : اسم جمع : کرکب وصحب ، حیث تقول : الرکب مسافر ، وهذا رکب مسافر. کما تقول : الراکب مسافر ، وهذا راکب مسافر. ومثل : الصحب قادم ، وهذا صحب قادم ؛ کما تقول : الصاحب قادم وهذا صاحب قادم ...

(ح) اسم الجنس الجمعی هو : ماله مفرد یشارکه فی لفظه ومعناه معا ، ولکن یمتاز المفرد بزیاده تاء التأنیث فی آخره أو یاء النسب ، (أو : هو ما یفرق بینه وبین واحده بتاء التأنیث أو یاء النسب) ، نحو : تمر ، ومفرده : تمره - وشجر ، ومفرده : شجره - وثمر ، ومفرده : ثمره - وعرب ومفرده عربی - وترک ومفرده ترکی ، وحبش ، ومفرده حبشی ... ومن القلیل أن تکون هذه التاء فی اسم الجنس الجمعیّ لا فی مفرده ، نحو : کمأه (۱) والمفرد : کمء.

ومن النحاه من یجعل اسم الجنس الجمعی جمع تکسیر ، لا قسما مستقلا بنفسه. وقد سبق بیان هذا (۲) مع توضیح المراد من الجنس وأنواعه المتعدده.

۶ - جمع التکسیر - کالتصغیر ، وغیره - یرد الأشیاء إلی أصولها ، ولهذا یقال فی جمع دینار : دنانیر ، لأن المفرد : دنّار ؛ قلبت النون الأولی یاء فی المفرد ، للتخفیف. وعند جمعه جمع تکسیر ظهرت النون ورجعت إلی مکانها.

۷ - صیغه منتهی الجموع هی : کل جمع تکسیر بعد ألف تکسیره حرفان أو ثلاثه بشرط أن یکون أوسط الثلاثه ساکنا ؛ نحو : مصانع - مغانم -

---

۱- اسم نبات.

۲- فی الجزء الأول م ۱.

معابد - قناديل - مصابيح - مناشير ... وقد سبق تفصيل الكلام عليها فى باب الاسم الذى لا ينصرف (١).

٨ - لا يصح (٢) جمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثره ؛ لأنها تناقض ما يدل عليه التصغير من القلّه ، وأيضا لعدم وجود صيغه للكثره تناسبه. ولو جمع بغير تصغير لكان جمع التكسير خاليا من علامه تدل على أن مفرده مصغر ، فيؤدى هذا إلى اللبس. ومن ثم وجب فى كل جمع تكسير للكثره أن يكون خاليا من ياء التصغير ؛ إذ لا يصح تصغيره وهو جمع كثره ، ولا يصح فى مفرده المشتمل عليها أن يجمع جمع كثره. أمّا جمع القله فيجوز تصغيره لعدم المانع ، فيقال فى أصحاب وأجمال : أصيحاب ، وأجيمال ، وهكذا ...

١- ص ١٩٨.

٢- راجع الهمع والتصريح فى باب التصغير - ولهذا إشاره فى رقم ٣ من ص ٦٣٢ وفى رقم ٧ من ص ٦٥٢.

المسأله ۱۷۵ : التصغير

اشاره

(۱)

تعريفه : تغيير يطرأ على بنيه الاسم وهيئته ؛ فيجعله على وزن «فعيل». أو : «فعيعل» ، أو «فعيعيل» بالطريقه الخاصه المؤديه إلى هذا التغيير ؛ فيقال فى بدر : بدير ، وفى درهم : دريهم ، وفى قنديل : قنيديل ... وهكذا ... وتسمى الأوزان الثلاثه : «صيغ التصغير» ؛ لأنها مختصه به ، وليست جاريه على نظام الميزان الصرفى العام (۲).

الغرض منه : تحقيق أحد الأمور الآتيه بأوجز الرموز اللفظيّه :

۱ - التحقير ؛ نحو : جبيل - عويلم - بطيل. فى تصغير : جبل ، وعالم ، وبطل.

۲ - تقليل جسم الشىء وذاته (۳) ؛ نحو : وليد - طفيل - كليب.

۳ - تقليل الكميه والعدد ؛ كدريهمات ، ووريقات فى مثل : اشتريت كتابا بدريهمات ، يضم وريقات نافعه.

۴ - تقريب الزمان ؛ كقبيل وبعيد ، فى مثل : يستيقظ الزارع قبيل الفجر ، وينام بعيد العشاء. أى : قبل وقت الفجر ، وبعد وقت العشاء بزمن قريب منهما.

۵ - تقريب المكان : مثل ؛ فويق ، وتحيت ، فى قول القائل : بينى

۱- يرد ذكره أحيانا فى الكتب القديمه باسم : «التحقير» وقد تكرر هذا فى كتاب سيبويه (ج ۲ ص ۱۰۵) والتعبير عنه بالتصغير أنسب ؛ لأن هذا الغرض هو الغالب فيه ، بخلاف التحقير. وغير المصغر يسمى : المكبّر.

۲- يوضح هذا أن تصغير مثل : أحمد ، ومكرم ، وسفرجل ... ، هو : أحيمد ومكيرم وسفيرج - أو سفيريج - والثلاثه الأولى على وزن : فعيعل ، والرابع على وزن ، فعيعيل مع أن ميزانها التصريفى ، هو : أفيعل ، ومفيعل ، وفعيلل أو : فعيليل. فللتصغير أوزانه الاصلاحيه الثلاثه التى يجرى عليها ، وقد يختلف كثيرا - ولا سيما فى الأسماء غير الثلاثيه - عن الأوزان الخاصه بالميزان الصرفى العام.

۳- يشمل ماله ذات محسوسه كالأمثله المذكوره ، وما له ذات غير محسوسه ؛ مثل : عليم - كريم - فى تصغير علم وكرم.

وبين النهر فويق الميل ، وتحيت الفرسخ (١). وقد يكون المكان معنويّا ، يراد منه المنزله والدرجه ، نحو : فضل الوالدين فويق فضل الأولاد ، وتحيت فضل الأجداد.

٦ - التحبب وإظهار الود ؛ نحو : يا صديّقى - يا بنيّتى.

٧ - الترحم ، (أى : إظهار الرحمه والشفقه) ، نحو : هذا البائس مسيكين ...

٨ - التعظيم : كقول أعرابى : رأيت مليكا تهابه الملوك ، وسيفا من من سيوف الله تتحطم دونه السيوف.

ومن الممكن إرجاع كثير من هذه الأغراض المفصّل له إلى التحقير أو التقليل. ومن الممكن أيضا أداء كل غرض منها بأسلوب - أو أكثر - يخلو من التصغير ، ولكنه سيخلو كذلك مما يمتاز به التصغير من الاختصار ، والقوه والتركيز.

* * *

شروط الأسماء التى يدخلها التصغير

التصغير خاص بالأسماء وحدها ؛ فلا تصغّر الأفعال (٢). ولا الحروف. ويشترط فى الاسم الذى يراد تصغيره.

١ - أن يكون معربا ، فلا تصغر - قياسا - الأسماء المبنيه ؛ كالضمائر ، وكأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، و «كم» الخبريه ... وغيرها من المبنيات - إلا ما ورد مسموعا منها مصغرا ؛ فيقتصر على الوارد منه. وأشهر هذا المسموع ما يأتى :

(ا) المركب المزجى (٣) - علما أو عددا - عند من يبنيه فى كلّ الحالات الإعرابيه المختلفه ؛ فيقال فى تصغير نفطويه : نفيطويه ، وفى أحد عشر : أحيد عشر (٤) ، أما عند من يعرب المركب المزجى إعراب الممنوع من الصرف

١- ثلاثه أميال.

٢- إلا «أفعل» المستعمل فى التعجب. - وسيجىء البيان عنه فى الصفحه التاليه -.

٣- إذا صغر المركب المزجى فالتغير يطرأ على صدره دون عجزه ، ويبقى الحرف الذى فى آخر صدره على حاله من الحركه أو السكون ، كما كان قبل تصغيره.

٤- إذا صغر المركب المزجى فالتغير يطرأ على صدره دون عجزه ، ويبقى الحرف الذى فى آخر صدره على حاله من الحركه أو السكون ، كما كان قبل تصغيره.

فتصغيره قياسيّ ؛ لأنه تصغير لاسم معرب (أى : متمكن).

(ب) ذا ، وتا ، وأولى ، أو : أولاء (مقصوره وممدوده (١)) والثلاثه أسماء إشاره والضّبط المسموع الشائع فيها عند التصغير هو : ذيّا ، وتيّا : (بفتح أولهما ، وقلب ثانيهما - - وهو الألف - ياء تدغم فى ياء التصغير ، وزياده ألف جديده بعد الياء المشدده). وأوليّا (بالقصر ، مع تشديد الياء ومدها) أو أوليئا (بالهمزه الممدوده بعد ياء الصغير) ، مع ضم أول الاسمين بغير مدّ ، أو : أوليّاء. وكل هذه الصّيغ لم تجر فى تصغيرها على مقتضى الضوابط المرعيه ، وإنما نطق بها العرب هكذا.

ومن المسموع تصغير : ذان وتان ، وهما معربان - فى الصحيح - ؛ فتصغيرهما قياسيّ. إلا أن العرب غيرت فيهما تغييرا لا يقتضيه التصغير ، كفتح أولهما ، وتشديد الياء ؛ فقالوا : ذيّان ، تيّان ... ومن هنا كان الشذوذ.

(ح) الذى ، والتى ، والذين (والثلاثه من أسماء الموصول) ، ومن المسموع فيها عند التصغير : اللّذيّا ، واللّتيّا ، - بفتح أولهما ، أو ضمه - واللّذيّن (بضم اللام المشدده ، وإدغام ياء التصغير فى ياء الكلمه ، وكسرها بعد التشديد) ، واللّتيّات.

أما اللذان واللتان فمعربان - فى الصحيح - ؛ فتصغيرهما قياسيّ. إلّا أن العرب فتحت أولهما عند التصغير ؛ فقالوا : اللّذيّان واللّتيّان. ومن هنا كان الشذوذ. وفى أكثر الصيغ المصغره السالفه لغات أخرى ، وضبوط متعدده ، اكتفينا ببعضها.

(د) المنادى المبنى ، نحو : يا حسين فى تصغير المنادى : حسن (٢) .. «ملاحظه» : لا يعرف عن العرب تصغير شىء من الأفعال إلا صيغه. «أفعل» فى التعجب ، فى مثل : ما أحسن الرجوع إلى الحق ... ؛ فيقال فى التصغير : ما أحيسن الرجوع إلى الحق. وفى قياس هذا النوع من التصغير خلاف كبير. والرأى الشّائع أنه غير قياسى ، شأنه فى ذلك شأن جميع الأفعال

١- وفى الحالتين يزاد بعد الهمزه واو فى الخط ، ولا يصح معها مد الهمزه عند النطق ، وقد زادها القدماء فى الكتابه للتفرقه بين : «أولى» اسم الإشاره ، و «الألى» ، اسم موصول.

٢- وإلى بعض هذه الأمور السماعيه يقول ابن مالك فى آخر باب التصغير : وصغّروا شذوذا : «الّذى» ، «الّتى» و «ذا» - مع الفروع منها - «تا» «وتى» - ٢٢

الأخرى. ولكن سيبويه وبعض من البصريين وغيرهم يرون قياسيته ، وهذا رأى فيه تيسير (١).

٢ - ألّا يكون مصغر (٢) اللفظ ؛ مثل : كميت ، ودريد ، وسويد (أعلام شعراء). وكعيت (اسم البلبل).

٣ - أن يكون معناه قابلا التصغير ؛ فلا تصغر الأسماء التى يلازمها التعظيم ، كأسماء الله ، والأنبياء ، والملائكه. ونحوها ... ولا لفظ : كل (٣) أو بعض (٤) ، ولا أسماء الشهور (٥) ؛ كصفر ، ورمضان ، ولا أيام الأسبوع كالسبت والخميس ،

١- نص على عدم قياسيته صاحب التصريح فى أول باب التصغير» ثم تناقض فأباحه مطلقا عند كلامه بعد ذلك فيما لا يصغر. ويقول سيبويه فى كتابه (ج ٢ ص ١٣٥) سألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه - تصغير : أملح - فقال : لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس ؛ لأن الفعل لا يحقر - أى : لا يصغر - وإنما تحقر الأسماء .. و .. وليس شىء من الفعل ولا شىء مما سمى به الفعل يحقر إلا هذا ، وما أشبهه من قولك : ما أفعله ..) ا ه. فجعل تصغيره قياسيا. هذا ولا يعرف أن المسموع المصغر من صيغه «أفعل» أكثر من كلمتين وردتا عن العرب ؛ هما : «أميلح وأحيسن» فأباح سيبويه القياس عليهما. وقد حدد عددهما وصرح بلفظهما : «الجوهرى». ونقلهما عنه - مصرحا فوق ذلك بأن النحاه أباحوا القياس عليهما - صاحب «المغنى» فى الجزء الثانى ، عند الكلام على الأمر الثالث ، وهو آخر الصور الخاصه بالقاعده الأولى من قواعد الباب الثامن. وكذلك صاحب «خزانه الأدب» ، ج ١ ص ٤٧. (راجع ما يختص بحكم هذا القياس وأمثاله فى كتابنا : اللغه والنحو ، بين القديم والحديث ، ص ٨٩).

٢- إن كان الاسم غير مصغر حقيقه ولكن مادته وتكوينه الاشتقاقى جعله على وزن صيغه خاصه بالتصغير - جاز تصغيره : نحو مهيمن ، اسم فاعل ، فعله : «هيمن» (بمعنى : راقب الشىء وسيطرء عليه) ؛ ونحو : مسيطر ، ومبيطر ... وهما اسما فاعل ، فعلهما : سيطر وبيطر ... فمثل هذه الأسما تصغر بحذف الياء الزائده ، ويحل محلها ياء جديده للتصغير ؛ فيبقى اللفظ فى صورته الجديده كما كان من قبل بهيئته السابقه. لكن بين الصورتين فرق بالرغم من اتفاقهما التام فى الصوره ، وهذا الفرق هو أن الاسم المكبر منهما حقيقه ؛ تحذف ياؤه الزائده عند جمعه «تكسيرا» للكثره ، فيقال : مهامن ، ومساطر ، ومباطر ؛ بحذف الياء الزائده. أما الاسم المصغر فلا يجمع - فى الرأى الشائع ، كما فى الصفحه الآتيه - جمع تكسير للكثره ، وإنما يجمع جمع تصحيح ؛ فيقال : مهيمنون ، مسيطرون ، مبيطرون ، لأنه لو جمع تكسيرا للكثره وهو مصغر لوقع التناقض بين الدلاله على الكثره والدلاله على التصغير ، ولوجب حذف ياء التصغير عند الجمع ؛ ليصير على وزن من أوزان للكثره ؛ كالشأن فى كل خماسى ثالثه حرف زائد -. ولو حذفت ياء التصغير لالتبس الجمع المصغر بغير المصغر. ولهذا منعوا - أيضا - تكسير الأسماء المصغره جمع كثره ، ولم يذكروا فى صيغ التكسير للكثره صيغه مفردها مصغر. أما جمع المصغر جمع تكسير للقله - فيجوز ، (كما سيأتى فى الصفحه التاليه ، وفى رقم ٧ ص ٦٥٢).

٣- لدلالته على العموم والشمول ؛ وهى دلاله تناقض التصغير.

٤- لأنه يدل بنفسه على التقليل ، فليس محتاجا إلى التصغير الذى يفيد التقليل.

٥- لأن اسم الشهر واسم اليوم يدل على مده زمنيه محدده ، لا تقبل الزياده ولا التقليل.

ولا الألفاظ المحكيه (١) ، ولا كلمه : غير وسوى (٢) ، ولا البارحه (٣) ، ولا غد (٤) ، ولا الأسماء المختصه بالنفى ؛ مثل : عريب (٥) ، وديّار. ولا المشتقات التى تعمل عمل فعلها بالشروط والتفصيلات التى سبقت عند الكلام عليها (٦) ، ومن تلك الشروط عدم تصغيرها (٧) ، إلا كلمه : رويدا (٨) ، ولا يصغر جمع تكسير للكثره. ولا المركب الإسنادى ؛ لأن صيغ التصغير الثلاث لا تنطبق - فى الأغلب - على هذين إلا بعد حذف بعض حروفهما ، وهذا الحذف يؤدى إلى اللبس وخفاء أصلهما (٩) ؛ هذا إلى أن الغرض من جمع الكثره يعارض التقليل الذى يدل عليه التصغير ، غالبا. فإذا أريد تصغير جمع للكثره صغّر مفرده ، ثم جمع جمع مذكر سالما ، أو مؤنث سالما على حسب المعنى.

أما جمع القله فيصح تصغيره فيقال فى أجمال : «أجيمال» ، وفى أنهر : أنيهر ، وفى فتيه : فتيّه ، وفى أعمده : أعيمده. وكذلك يصح تصغير اسم الجمع ؛ نحو : ركب وركيب ، ورهط ورهيط ...

* * *

نوعاه :

التصغير نوعان : أصلى ، وتصغير ترخيم (١٠). ولكل منهما طريقه خاصه به.

١- لأن الحكايه تقتضى ترديد اللفظ بحالته من غير تغيير يطرأ عليه ، والتصغير ينافى هذا ؛ إذ يوجب التغيير.

٢- لأن «غير» ، و «سوى» التى بمعناها تقتضى المغايره والمخالفه التامه ، التى تدل على أن شيئا ليس هو شيئا آخر ؛ والمغايره بهذا المعنى لا صله لها بالتقليل ولا التكثير.

٣- لأنها تدل على الليله التى قبل يومك الحاضر. وهذه الدلاله لا تحتمل القله ولا الكثره.

٤- لأنه يدل على يوم مقبل ، فلا يحتمل القله ولا الكثره.

٥- ما فى البيت عريب أو ديار ، أى : ما فيه أحد.

٦- فى أول الجزء الثالث الأبواب الخاصه بالمشتقات ، وتفصيل الكلام عليها.

٧- ويقولون فى سبب هذا : إن التصغير يقربها من الأسماء ، ويبعدها من الأفعال التى تعمل عملها ؛ لقربها منها. والعله الصحيحه هى عدم تصغير العرب للأسماء العامله.

٨- تفصيل الكلام عليها فى ص ١٤٣.

٩- هذه عله نحويه قد يسهل رفضها فى بعض جموع التكسير - مثل : فعل - ؛ فإنه عند تصغيره تنطبق عليه إحدى الصيغ الثلاث ولم أجد فيما لدى من المراجع ما يبين موقف الوارد السماعى فى ذلك.

١٠- سيجىء فى ص ٦٥٤.

النوع الأول : التصغير الأصلى ، طريقته :

الاسم المراد تصغيره أصاله قد يكون ثلاثيًا ، أو ثنائيا منقولا عن أصل ثنائى ، أو رباعيًا ، أو أكثر من ذلك.

(ا) فإن كان ثلاثيًا (١) - مثل : سعد ، وحسن ... وجب اتباع ما يأتى :

١ - ضم أوله ، وفتح ثانيه - إن لم يكونا كذلك من قبل - وزياده ياء ساكنه بعد الثانى مباشره ؛ تسمّى : «ياء التصغير» وبعدها الحرف الثالث من أصول الاسم المصغّر ، مضبوطا على حسب الموقع الأعرابىّ. نحو : سعيد وحسين نبيلان ، وإن سعيدا وحسينا نبيلان ... وبهذا التغيير الطارئ يصير الاسم على وزن : «فعيل» وينطبق عليه قولهم : (إن الثلاثى يصغر على «فعيل» ، أو : إن صيغه ؛ «فعيل» هى المختصه بالاسم الثلاثى المصغر.) فليس من المصغر الثلاثى كلمه : زمّيل (٢) ولا لغّيزى (٣) ؛ لأن الحرف الثانى منهما ساكن مدغم فى نظيره ، ولأن الياء الساكنه رابعه ... (٤)

وإن كان الثلاثى الأصول قد زيد على حروفه الثلاثه : «تاء التأنيث» مثل : شجره - ثمره ... فإنّه يعتبر فى حكم الثلاثى مع وجودها ، فيخضع عند تصغيرها لما يخضع له الثلاثى الخالى منها.

٢ - إن كان الثلاثى قد حذف منه بعض أصوله وبقى على حرفين (٥) وجب عند التّصغير رد المحذوف ؛ فيقال فى : كل (٦) ، وبع (٧) ، ويد (٨) وأشباهها إذا صارت أعلاما : أكيل ، وبييع ، ويدىّ ...

ويسرى هذا الحكم على الثلاثى الذى حذف منه بعض أصوله ؛ وعوض عنها

١- وهذا يشمل الثلاثى أصاله وعرضا ؛ - طبقا لما سيجىء فى ص ٦٣٧ - ،. يدخل فى حكم الثلاثى ما ختم بتاء زائده للتأنيث ، مسبوقه بأحرف ثلاثه أصليه ؛ كما سيجىء.

٢- جبان ضعيف.

٣- لغز.

٤- وفيما سبق يقول ابن مالك فى أول باب عنوانه : التصغير : فعيلا اجعل الثّلاثىّ إذا صغّرته : نحو : قذىّ : فى قذا - ١ القذى : الجسم الصغير - كالهباء - الذى يقع فى العين فيؤلمها. وتصغيره : قذىّ ؛ بإرجاع الألف إلى أصلها الياء ، وإدغام ياء التصغير فيها ؛ لأن التصغير - كالتكسير - يرد الأشياء إلى أصولها.

٥- قد يكون أحدهما : «هاء السكت» ، وذلك إذا حذف من الثلاثى حرفان وبقى واحد ؛ فينضم إليه هاء السكت وجوبا ، نحو : ره ، وقه ؛ أمران من : رأى ، ووقى.

٦- محذوف الفاء.

٧- محذوف العين.

٨- محذوف اللام.

تاء التأنيث ؛ فلا يمنع وجود هذه التاء من إرجاع المحذوف ، فكأنها غير موجوده ؛ نحو : عده وسنه - علمين ، وأصلهما : وعد ، وسنو ، أو سنه ، فعند التصغير : يرجع للأول فاؤه المحذوفه ، وللثانى لامه المحذوفه ، فيقال : وعيد ، وسنيّه أو سنيهه. وهذه التاء الموجوده بعد التصغير هى للتأنيث ، وليست - كالسابقه - للتعويض لأن تاء العوض لا تبقى بعد رجوع المعوّض.

ومما حذف لامه الأصليه وعوّض عنها تاء التأنيث : «بنت وأخت» ؛ فيردّ المحذوف منهما عند التصغير ؛ فيقال : بنيّه (١) ؛ وأخيّه ، والأصل : بنيوه وأخيوه ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ... (٢)

فإن كان الاسم على ثلاثه أحرف بعد حذف بعض أصوله لم يرجع المحذوف ؛ نحو : هاد وهويد ، وداع ودويع.

٣ - وإن كان الاسم ثنائى الأصل ؛ (لأنه منقول مما وضع فى أصله (٣) على حرفين ،) وأريد تصغيره فإن كان ثانيهما صحيحا - مثل : هل ، وبل ، ولم. أعلاما - وجب : إما تضعيف ثانيه عند التصغير بشرط أن يكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير ، والآخر بعدها ؛ فتتوسط بينهما ، وإما تضعيف ياء التصغير نفسها ، بزياده ياء عليها ؛ فيقال : هليل ، أو هليّ - بليل ، أو : بليّ - لميم ، أو لميّ ... ففى هذه الأمثله زيدت ياء التصغير ، وتلاها بعد

١- هذه التاء التى فى التصغير للتأنيث ، وليست للعوض - ومثلها التى فى : سنيه ، أو : سنيهه - ؛ إذ ليس فى الكلمه محذوف الآن تكون عوضا عنه. بخلافها قبل التصغير حيث كان الأصل : «بنو» - فى الرأى الشائع - فالنوعان مختلفان ؛ فليس فى وجودها عند التصغير جمع بين العوض والمعوض عنه. ومثلها : «أخيه» وأصلها قبل التصغير : «أخو».

٢- وفى تصغير ما نقص منه بعض أصوله يقول ابن مالك : وكمّل المنقوص فى التصغير ما لم يحو غير التّاء ثالثا ؛ ك «ما» - ١٧ يريد بالمنقوص هنا : ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف. ومثل له بكلمه «ما» وأصلها : ماء ولكن الهمزه حذفت لأجل الشعر.

٣- الاسم الأصيل لا يكون موضوعا على حرفين فى أول أمره ؛ لكن يصح أن يكون منقولا ما وضع فى أصله على حرفين.

زيادتها حرف التضعيف الذى يشبهها أو الذى يشبه ما قبلها مباشره ، ويتحرك الحرف الذى يلى ياء التصغير بالحركه الإعرابيه المناسبه للجمله ؛ لأن الاسم فى هذه الحاله يصير معربا.

وإن كان ثانيهما معتلا وجب تضعيفه ، وزياده ياء التصغير بين حرفى التضعيف ؛ فمثل : لو - كى - ما - أعلاما - يقال فيها بعد التضعيف ، وقبل التصغير : لوّ - كىّ - ماء (١) ... ويقال فى تصغيرها : لويّ (٢) - كييّ (٣) - مويّ (٤) ، بتوسيط ياء التصغير بين الحرفين المتماثلين. والاسم فى هذه الصوره معرب أيضا ، تجرى حركات الإعراب على حرفه التالى ياء التصغير.

هذا ، ويعتبر الاسم ثنائيًا - يجرى عليه ما يجرى على الثنائى من إرجاع المحذوف ومن غيره - إذا كانت حروفه ثلاثه أولها همزه وصل ؛ نحو : ابن ، واسم ... فتحذف همزه الوصل فى تصغيره ، ويرجع المحذوف ؛ فيقال : بنىّ ، وسميّ.

٤ - إن كان الثلاثى المصغر اسما دالًا على المؤنث وحده - أى : ليس دالًا على المذكر ، ولا مشترك الدلاله بين المؤنث والمذكر - وجب عند أمن اللبس زياده تاء فى آخره ؛ لتدل على تأنيثه ، سواء أكان باقيًا على ثلاثيته ، نحو : دار ، وأذن ، وعين ، وسن ، ... أم كان بعض أصوله محذوفا ؛ نحو : يد ،

١- لأن تضعيف الألف سيؤدىّ إلى وجود ألفين يستحيل النطق بهما ؛ فتقلب الثانيه منهما همزه ، كما يحصل فى نوع آخر سبق بيانه (فى ص ٥٥٥). هو ألف التأنيث الممدوده. وقيل : إن الهمزه تجىء من أول الأمر من غير قلب.

٢- أصلها : لويو ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء (طبقا لقواعد الإعلال).

٣- بثلاث ياءات الأولى الأصليه ، والثانيه ، للتصغير ، والثالثه الزائده للتضعيف ...

٤- فالألف الأصليه - التى هى الحرف الثانى فى كلمه : «ما» - انقلبت واوا ؛ لأنها مجهوله الأصل ؛ ومجهوله الأصل تقلب واوا - كما سيجىء فى ص ٦٥١ - ثم وليتها ياء التصغير ، وقلبت الألف الثانيه المزيده للتضعيف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير ، وأدغمت فيها. ولم تهمز ؛ لزوال علة إبدالها همزه - كما قالوا - وهى وقوعها فى الآخر بعد ألف زائده. أما كلمه «ماء» وهو الذى يشرب ، فتصغيره : مويه ، لأن ألفه مبدله من واو ؛ إذ أصله : موه ؛ بدليل جمعه على أمواه ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فصار : ماه ، ثم انقلبت الهاء همزه ؛ سماعا على غير قياس ؛ فصار : ماء. فعند تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله.

وأصلها : «يدى» ؛ حذفت لامها تخفيفا ؛ فيقال فى تصغير تلك الأسماء وأشباهها : دويره - أذينه - عيينه - سنينه - يديّه. وسواء أكانت ثلاثيتها أصيله (كهذه الأمثله) أم طارئه (١) ؛ مثل : «سميّه» وستأتى :

فإن أوقعت زياده التاء فى لبس وجب تركها ؛ كما فى تصغير : شجر وبقر ؛ - عند من يقول بتأنيث اسم الجنس الجمعى - فلا يقال فى تصغيرهما : شجيره ، ولا بقيره ؛ لأنه يلتبس بتصغير : «شجره وبقره» المكبّرتين. وكذلك لا يقال : خميسه ولا سبيعه ، فى تصغير : خمس وسبع ، الدالتين على معدود مؤنث. ومثلهما باقى الأعداد المؤنثه لدلالتها على معدود مذكر ، لأن زياده التاء عند تصغيرها تؤدى إلى اللبس ، إذ يقع فى الظن أنها لمعدود مذكر ، مع أنها لمعدود مؤنث.

وكذلك يجب تركها إن كان الاسم وقت تصغيره والنطق به دالّا على مذكر ولو كان فى أصله لمؤنث ؛ إذ الاعتبار إنما هو للدلاله الحاليه عند النطق به ، وليس لدلالته السابقه ؛ فلو سمينا مذكرا بأحد الأسماء المؤنثه السابقه : - دار - أذن - عين - سن - ... أو بغيرها ، كسعد ، وحسن ، وهند ، وميّ - أعلام مذكر - لم يصح مجىء تاء التأنيث عند تصغيره(٢).

وكذلك لا يصح مجيئها إذا كان المصغر غير ثلاثى (٣) ، نحو : زينب ، وسعاد ؛ فلا يقال فيهما : زيينبه ، ولا سعيّده ...

فشرط زياده تاء التأنيث : أن يكون المصغر ثلاثيا ، مؤنثا وقت تصغيره ،

١- يلحق بالثلاثى أيضا كل رباعى ثالثه حرف مد ، ورابعه حرف عله بحسب أصله ، نحو سماء وسميه ومثل الرباعى مازاد عليه مما حذف منه ألف تأنيث مقصوره ؛ خامسه أو سادسه ؛ فيجوز (كما سيأتى فى ص ٦٤٣ وص ٦٤٤) إلحاق التاء ب ، كحبارى حيث يجوز تصغيره بإبقاء الألف ، أو بحذفها ، أو حذفها مع زياده التاء ؛ تعويضا عنها ، فيقال : حبيرى ، أو : حبيره. ومثل : لغّيزى. فيصح فيه الأمران دون إبقاء الألف ؛ يقال : لغيّغيز ، أو لغّيغيره. (الهمع ج ٢ ص ١٨٩). وانظر ص ٦٤٣ الآتيه

٢- جاء فى كتاب سيبويه (ح ٢ ص ١٣٧) ما نصه : (إذا سميت رجلا بعين أو أذن فتحقيره بغير هاء - أى : أن تصغيره يكون بحذف تاء التأنيث - وتدع الهاء ههنا ؛ كما أدخلتها فى : «حجر» اسم امرأه ، ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينه. وإنما سمى بمحقر). ا ه وإذا كان الاسم المصغر غير مقصور الدلاله على المؤنث فلا تلحقه التاء كأن يكون صالحا له وللمذكر : مثل : نصف ؛ بمعنى متوسط السن ، يقال رجل نصف وامرأه نصف ...

٣- إلا فى تصغير الترخيم فيصح مجيئها فى المؤنث - كما سنعرف عند الكلام عليه ص ٦٦٥.

لا- يلتبس بغيره عند زيادتها. ولا- فرق فى الثلاثى بين الباقى على ثلاثيته وغير الباقى الذى نقص منه شىء ، ولا ما بين ثلاثيته أصيله وما ثلاثيته طارئه. ومن أمثله الطارئه : سميّه (١) : علم مؤنث ، وهى تصغير : «سماء» (٢) المؤنثه الممدوده. جرت عليها ضوابط التصغير ؛ فضم أولها ، وفتح ثانيها ، وزيد بعده ياء التصغير ، وانقلبت الألف الزائده ياء ، فاجتمع ياءان ، الأولى منهما ساكنه ؛ وهى ياء التصغير ، والثانيه متحركه بالكسره ؛ وهى التى أصلها المدّه فأدغمتا ، ثم رجعت الهمزه إلى أصلها «الواو» - لام الكلمه -. وانقلبت الواو ياء ، طبقا لقواعد الإعلال ؛ فصارت الكلمه : سميّى. فاجتمع فى آخر الكلمه ثلاث ياءات ؛ هى ياء التصغير ، تليها الياء التى أصلها ألف المد ، وبعدهما الياء التى أصلها الواو لام الكلمه ... فوقع فى الآخر بعد ياء التصغير ياءان ، وهذا لا- يقع فى فصيح الكلام ، ويتحتم حذف أولاهما تطبيقا للضوابط العامه فى هذا الباب - كما سيجىء (٣) - فصارت : سمىّ. بياء مشدده تعتبر الحرف الثالث ، ثم زيدت عليها تاء التأنيث ؛ لتكون كأصلها دالّه على المؤنث ، فصارت : سميّه.

ويجب فتح الحرف الذى قبل هذه التاء مباشره وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير فى : «فعيل (٤)» ؛ لأن تاء التأنيث تستوجب فتح الحرف الذى قبلها فى جميع حالات اللفظ الثلاثى وغير الثلاثى المختوم بها ، سواء أكانت خاتمه اسم مصغر ، أم غير مصغر - كالأمثله السالفه - وسواء أكانت خاتمه فعل ، أم حرف ؛ نحو : قامت - كتبت - ربّت - ثمّت. (وهذا موضع يجب فيه فتح الحرف بعد ياء التصغير فى صيغه «فعيل» وهى الصيغه المقصوره على تصغير الاسم الثلاثى وحده. أما الحرف الذى يلى ياء التصغير فى غير هذه الصيغه ، بأن يقع بعد ياء التصغير فى صيغتى : «فعيعل وفعيعيل» ، فيكون مكسورا ، وله حالات يبقى فيها على حركته التى كانت له قبل التصغير. وسيجىء بيان هذا فى

١- من كل رباعى ، ثالثه مده ولامه حرف عله بحسب أصلها. - كما فى رقم ١ من هامش الصفحه السابقه -

٢- سبقت الإشاره إليها ، وإلى بيان يخصها ، فى هامش ص ٥٦٨.

٣- فى رقم ٥ من ص ٦٥٢ وفيها إيضاحه وشرطه.

٤- أما فى غير هذه الصيغه فلها حكم آخر يجىء فى هامش ص ٦٤٥.

موضعه المناسب (١)).

وقد ورد فى الكلام المسموع بعض ألفاظ خالفت فى التذكير أو التأنيث. ما سبق تقريره ؛ فهى شاذه لا يقاس عليها (٢) ... كشذوذ ألفاظ أخرى ثلاثيه ورد تصغيرها على غير صيغه : «فعيل» (٣).

٥ - إن كان ثانى الاسم المصغر حرف لين (٤) - نحو : باب وقيمه - وجب إخضاع هذا الثانى للضابط العام الذى يسرى على كل حرف لين ثان ؛ سواء أكان الاسم المصغر ثلاثيًا أم غير ثلاثى. وسيجىء (٥) هذا الضابط.

وإلى هنا انتهى الكلام على تصغير الثلاثىّ.

* * *

(ب) إن كان الاسم الذى يراد تصغيره رباعيًا (٦) ؛ مثل : «جعفر وبندق» ، وجب ضم أوله وفتح ثانيه - إن لم يكونا كذلك من قبل - وزياده ياء ساكنه بعد ثانيه (وهى التى تسمى : ياء التصغير) وكسر ما بعد هذه الياء ، إن لم يكن

١- فى ص ٦٤٥.

٢- فيما سبق من زياده تاء التأنيث عند تحقق الشروط - يقول ابن مالك : واختم «بتا التأنيث» ما صغّرت ؛ من مؤنّث ، عار ، ثلاثىّ ؛ كسن - ١٩ ما لم يكن «بالتّا» يرى ذا لبس كشجر ، وبقر ، وخمس - ٢٠ وشذّ ترك دون لبس. وندر لحاق «تا» فيما ثلاثيًا كثر - ٢١ (كثر - بفتح الثاء - بمعنى ؛ فاق. وثلاثيا : مفعول به مقدم للفعل : كثر) ومعنى البيتين الأولين واضح ، وهو يقرر فى البيت الأخير ؛ أن ترك التاء مع أمن اللبس شاذ - مع تحقق بقيه الشروط الأخرى - وأن من النادر زياده هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثه ، وزاد عليها ؛ أى : إذا كان رباعيا فأكثر ، ومن هذا النادر الذى لا يقاس عليه تصغيرهم : وراء ، وأمام ، وقدّام ... على : وريئه ، وأميّمه ، - بتشديد الياء - وقد يديمه ...

٣- كتصغيرهم : «رجل» على : «رويجل» ، و «مغرب» على : مغيربان.

٤- فى ص ٦١٠ معناه. والمراد هنا حرف العله.

٥- ص ٦٤٨.

٦- لا فرق فى الرباعى بين ما حروفه أصيله ؛ نحو : جعفر ، وما حروفه أصليه وزائده ؛ نحو : بندق. فالأساس : أن يكون عدد الحروف أربعه ، أصليه كانت ، أم مختلطه.

مكسورا من قبل (١) ؛ فيصير الاسم بعد إجراء هذه التغييرات على وزن : «فعيعل» ؛ نحو : جعيفر. وبنيدق. وهذه التغييرات التى طرأت على الرباعى عند تصغيره هى التغييرات التى طرأت على الثلاثى عند تصغيره كذلك. مع زياده كسر ما بعد ياء التصغير فى الرباعىّ - كالمثالين السالفين. - إلا فى بعض حالات ستجىء (٢).

والكسر بعد ياء التصغير فى الاسم الرباعى يوجب تغييرا آخر لا بد منه ؛ يتلخص فى أنه لو وقع بعدها حرف مدّ (٣) فالواجب قلبه ياء تدغم فى ياء الصغير ؛ (تطبيقا لما تقضى به الضوابط العامه فى مثل هذه الحاله التى تقع فيها «ياء» بعد ياء التصغير (٤)) فيقال فى : (كتاب ، وسحاب ، ومقام - كتيّب ، وسحيّب ، ومقيّم) ... وفى : (صبور ، وعجوز ، وبعوض - صبيّر ، وعجيّز ، وبعيّض) ... وفى : (جميل ، وسمير ، وسعيد - جميّل ، وسميّر ، وسعيّد.) وهذا معنى قول النحاه :

(الاسم الرباعىّ يصغر على : «فعيعل». وإن كان حرفه الثالث قبل التصغير حرف مد وجب قلبه ياء تدغم فى ياء التصغير ...)

* * *

١- مثل قرمز (لنوع من الصبغ الأحمر) ، قشبر (للصوف الردىء).

٢- فى ص ٦٤٥.

٣- فيكون هو الحرف الثالث فى الاسم قبل مجىء ياء التصغير.

٤- من هذه الضوابط ما جاء فى الهمع (ح ٢ ص ١٨٦) خاصّا بالواو ، ونصه بإيضاح يسير : «إن ولى ياء التصغير واو قلبت ياء : ا - وجوبا إن سكنت هذه (الواو) ، كعجوز وعجيّز أو أعلّت - بأن قلبت شيئا آخر كألف مثلا - كمقام ؛ فإن أصله : مقوم ، فيقال : مقيّم. أو كانت لاما ؛ كغز وغزىّ ، وغزوه وغزيّه ، وعشوا بالقصر - وعشيّا. ب - وجوازا إن تحركت الواو فى إفراد وتكسير ولم تكن لاما فيهما ؛ كأسود وأساود ، وجدول وجداول ، فيقال فى التصغير : أسيّد وأسيود ، وجديّل ، وجديول ؛ فيجوز قلب الواو ياء ، وإدغامها فى ياء التصغير ، (عملا بقاعده الإعلال من القلب والإدغام عند اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ،) كما يجوز إبقاء الواو بغير قلب ، إجراء لها على حدها فى التكسير ، (لأن التصغير والتكسير من باب واحد ؛ فى الأعم الأغلب -.) فإن تحركت الواو فى الإفراد والتكسير وهى لام وجب قلبها ياء فى التصغير ، بغير نظر إلى التكسير ؛ نحو : كروان وكريّان ، وجمعه كراوين» ا ه. - ثم انظر ص ٧١٧ فى الكلام على قلب الواو ياء. -

(ح) إن كان الاسم الذى يراد تصغيره خماسيّا فأكثر :

١ - فإن لم يكن رابعه حرف لين وجب - فى أغلب الحالات (١) - حذف بعض أحرفه الضعيفه (٢) ؛ ليصير رباعيّا يمكن تصغيره على صيغه : «فعيعل» الخاصه بالرباعى ، بالطريقه التى شرحناها عند الكلام عليها. فيقال فى سفرجل : سفيرج ، وفى فرزدق : فريزد ، أو : فريزق ، وفى حيزيون : حزيبن ، وفى مستنصر : منيصر ، وفى محرنجم : حريجم.

٢ - فإن كان رابعه حرف لين وجب - فى أغلب الحالات (٣) كالسابق - حذف بعض أحرفه الضعيفه. وقلب حرف اللين ياء إن لم يكن ياء من الأصل ؛ فينتهى تصغير الاسم إلى «فعيعيل» بوجود ياء قبل آخر الصيغه - وهذه الياء هى التى كانت قبل تصغير الاسم حرف لين رابعا - تقول فى تصغير سرحان : سريحين ، وفى عصفور : عصيفير ، وفى قنديل : قنيديل. وهذا معنى قول النحاه : (يجرى تصغير الخماسى فما فوقه - بشرط ألا يكون الحرف الرابع لينا - على الطريقه التى جرى بها تصغير الرباعى. كلاهما على وزن «فعيعل» ، فإن كان الرابع (فى الخماسى وفيما زاد على الخماسى) حرف لين وجب قلبه ياء ؛ ليكون تصغير الاسم على «فعيعيل» وجوبا ؛ بظهور ياء قبل الآخر.)

وإذا حذف من الخماسىّ فما فوقه بعض أحرفه للتصغير جاز زياده ياء قبل آخره لتكون عوضا عن المحذوف ، بشرط ألا يكون قبل آخره ياء ؛ (فيقال فى سفارج : سفيرج وسفيريج) - (وفى فرزدق : فريزد وفريزيد أو فريزق وفريزيق) - (وفى حيزبون : حزيبن أو حزيبين) - (وفى مستنصر : منيصر أو منيصير) ... وهكذا. ولا يصح الجمع بين هذه الياء وما حذف ؛ لئلا يجتمع العوض والمعوّض (٤) عنه.

ولا بد من كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير فى الصيغتين : (فعيعل ، وفعيعيل) إلا فى مواضع سيجىء النص عليها (٥).

١- فى الصفحه الآتيه (٦٤٢) حالات لا يصح فيها الحذف.

٢- سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٦١٣ ، بيان المراد من الحرف القوى والضعيف.

٣- سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٦١٣ ، بيان المراد من الحرف القوى والضعيف.

٤- كما سيجىء فى رقم ٤ من ص ٦٥١.

٥- فى ص ٦٤٥.

والـذى يحـذف أو يبقى من الأحرف هنا هو ما يحـذف أو يبقى عنـد جمع الاسم تكسـيرا ؛ بحيث يبقى الحرف الأقوى الـذى له المزيه على غيره. فإن ساوى غيره فى الأفضليه جاز حذف أحدهما بغير تفضيل - كما عرفنا (١). -

فتصـغير الاـسم الخماسـىّ فمـا فوقه يقتضـى - فى الغالب - من الحـذف والإبقاء ما يقتضـيه تكسـيره على : «فعالل ، وفعاليل» وما ضاهاهما فى الهيئه ؛ كمفاعل ومفاعيل ، وفواعل وأفاعيل ...

وما جاء مخالفا لهذا فهو شاذ هنا كشذوذ ما خالف الضوابط الخاصه بتصـغير الثلاثى ؛ كتصـغيرهم رجل على : رويجل ، ومغرب على : مغيربـان ، وليله على : لييليه ، وإنسـان على : أنيسـيان ... مع أن القياس فيما سـبق هو : رجيل - مغيرب - لييله - أنيسـين إن كان جمعه للتكسير هو : أناسين (٢) ...

* * *

أسماء لا يحذف عند التصغير خامسها ولا ما فوقه :

يسـتثنى من القاعده السالفه بعض أسـماء تزيد أحرف كل منها على الأربعه ، ولا يحذف حرفها الخامس ولا ما بعده عند التّصغير - بالرغم من أنهما فى بعض الصّور قد يحذفان عند التكسير - فيصغر الاسم كأنه رباعىّ مع ترك الحروف

١- بيان مزايا الحروف فى رقم ٣ من هامش ص ۶١٣.

٢- انظر رقم ٢ هامش ص ۶٠٧ ، وفى تصـغير الرباعى وما زاد عليه ، وفى الوسـيله لـذلك أحيانا من حـذف بعض الأحرف كما تحـذف فى التكسـير ... ، يقول ابن مالـك : «فعيعـل» مع «فعيعيـل» لمـا فـاق ؛ كجعل : درهم ، دريهما - ٢ ومـا به لمنتهى الجمع وصل به إلى أمثله التّصـغير صل - ٣ وتقدير هذا البيت : وما وصل به إلى التكسـير فى صـيغه منتهى الجموع صل به إلى التصغير حين تريـد تصـغير أمثلته. يريـد بهـذا حذف بعض الأحرف ، فإن الحذف هو الذى يوصل إلى جمع بعض الأسـماء جمع تكسـير على صـيغه منتهى الجموع. ثم قال بعد ذلك فى الوصول إلى صيغه فعيعيل : وجائز تعويض «يا» قبل الطّرف إن كان بعض الاسم فيهما انحذف - ۴ ثم بين أن ما خالف المذكور فى البابين (باب تصـغير الثلاثى ، وباب تصـغير غيره) خارج عن القياس : وحائد عن القياس كلّ ما خالف فى البابين حكما رسما - ۵

التى تجىء بعد الرابع على حالها ، واعتبارها كأنها منفصله عنه ليست من حروفه ومن هذه الأسماء :

١ - الاسم المختوم بألف تأنيث ممدوده (١) بعد أربعه أحرف فصاعدا ؛ نحو : «قرفصاء» ؛ فيقال فى تصغيرها : قريفصاء ، بتصغير الكلمه كأنها رباعيه ؛ ثم يلحق بها الهمزه والألف التى قبلها ، وإن شئت قلت : بتصغير الكلمه من غير اعتبار لوجود الهمزه والألف التى قبلها مع وجودهما عند التصغير وبقائهما معه.

أما ألف التأنيث المقصوره فإن كانت رابعه - كصغرى وكبرى - فإنها تبقى وجوبا ، يقال فى تصغيرهما : صغيرى وكبيرى. وإن كانت سادسه أو سابعه حذفت وجوبا ؛ مثل : لغّيزى (٢) ولغيغيز (٣) ، وبردرايا (٤) وبريدر (٥) ... وكذلك إن كانت خامسه وليس فى الأحرف السابقه عليها حرف مدّ زائد ، كقرقرى (٦) وقريقر.

فإن كان فى الأحرف التى تسبقها حرف مدّ زائد جاز حذفها ، أو حذف حرف المدّ الزائد دونها ؛ نحو : حبارى (٧) وحبيرى ، أو حبيّر ، ونحو : قريشى (٨) وقريثا (بحذف ياء المد التى بعد الراء) أو قريّث ؛ بحذف

١- سبق الكلام على ألف التأنيث المدوده وأصلها فى ص ٥٥٥ ومنه يفهم أن ألف التأنيث الممدوده - فى الأرجح - هى فى أصلها ألف زائده للتأنيث ، قبلها ألف أخرى زائده للمدّ ، فتنقلب ألف التأنيث همزه. فالهمزه فى «قرفصاء» ونحوها للتأنيث ، وقبلها ألف زائده ملازمه لها تدل على أن ألف التأنيث ممدوده ؛ لا مقصوره. فهى علامه مدها ، ومتممه لها.

٢- بمعنى : اللغز - كما سبق -.

٣- ويصح زياده تاء التأنيث للتعويض ؛ فيقال : لغيغيزه. بشرط أن تكون الألف المحذوفه رابعه أو خامسه - كما سبق فى هامش رقم ٣ من ص ٦٣٧ -.

٤- اسم موضع.

٥- حذفت ألف التأنيث ؛ فصارت الكلمه : بريدراى ، ثم حذفت الألف والياء ؛ لأنهما زائداتان (راجع الصبان).

٦- اسم موضع.

٧- اسم طائر. ويجوز «حبيّره» بزياده التاء عوضا عن ألف التأنيث كما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٦٣٧.

٨- نوع من التمر ، وقد يمد ، فيصح على اعتباره مقصورا للممدود كتابته بالألف أيضا.

ألف التأنيث المقصوره ، وإدغام «یاء المد» فی «یاء» التصغیر ... فلألف التأنیث المقصوره ثلاث حالات : الحذف وجوبا ، والبقاء وجوبا ، وجواز الأمرین.

۲ - الاسم المختوم بتاء تأنیث مسبوقه بأربعه أحرف أو أکثر ؛ نحو : جوهره ، وحنظله ، فیقال فی تصغیرهما : جویهره ، وحنیظله ؛ بإبقاء التّاء علی حالها وإجراء التصغیر علی الکلمه کأنها رباعیه خالیه منها.

۳ - المختوم بیاء النسب ، نحو : عبقریّ ، جوهریّ ، فیقال فی تصغیرهما : عبیقریّ وجویهریّ.

۴ - المختوم بألف ونون زائدتین بعد أربعه أحرف أو أکثر ولیس مثنی ، وکذا المختوم بعلامتی تثنیه ؛ کزعفران ، ومؤمنان - ومؤمنین وتصغیرها : زعیفران مؤیمنان - مؤیمنین.

۵ - المختوم بعلامتی جمع المذکر السالم أو جمع المؤنث السّالم ، نحو : أحمدون ، وأحمدین ، وزینبات. والتصغیر : أحیمدون وأحیمدین وزیینبات ...

۶ - عجز المرکبین ؛ «الإضافی والمزجی» ؛ نحو : ظهیر الدّین (۱) ، وأندرستان (۲) وتصغیرهما : ظهیر الدین وأنیدرستان (۳).

۱- علم.

۲- اسم بلد فارسی.

۳- وفی المواضع التی تبقی فیها الحروف عند تصغیر الخماسی فما فوقه یقول ابن مالک : وألف التأنیث حیث مدّا وتاؤه : منفصلین ، عدّا - ۸ کذا المزید آخرا للنّسب وعجز المضاف والمرکّب - ۹ وهکذا زیادتا فعلانا من بعد أربع ؛ کزعفرانا - ۱۰ وقدّر انفصال ما دلّ علی تثنیه ، أو جمع تصحیح جلا - ۱۱ (جلا : أی : أظهر. وهو معطوف علی الفعل : دل. یرید : قدر انفصال ما دل علی تثنیه أو جلا جمع تصحیح ، وکلمه : «جمع» مفعول للفعل جلا. ثم قال : وألف التأنیث ذو القصر متی زاد علی أربعه لن یثبتا - ۱۲ وعند تصغیر «حباری» خیّر بین الحبیری - فادر - والحبیّر - ۱۳ (انظر رقم ۱ من هامش ص ۶۳۷).

فالحروف السّابقه - كلها - تثبت فى التصغير ؛ لتقديرها منفصله عما قبلها ولا يصح حذفها ؛ إذ لو حذفت ألف التأنيث الممدوده ، أو تاؤه ، أو غيرهما مما جاء بعدهما - لأوقع الحذف فى لبس لا ندرى معه أكان الاسم المصغر مشتملا على المحذوف أم غير مشتمل عليه ، فيتساوى تصغير الاسم المشتمل على تلك الأحرف والاسم الخالى منها. وهذا اللبس غير موجود فيما يصح جمعه من تلك الأسماء جمع تكسير - إلا المركب الإضافىّ فإن تكسيره وتصغيره سواء - ولذلك تحذف تلك الأحرف السابقه فى التكسير ؛ فيقال فى تكسير قرفصاء : قرافص - وفى جوهره : جواهر ، وفى عبقرىّ : عباقر - وفى زعفران زعافر ... أما المركب المزجى فلا يكسّر - فى الرأى الشائع - كما مرّ فى باب جمع التكسير (١)

* * *

مواضع تبقى فيها...

مواضع تبقى فيها حركه الحرف الواقع بعد ياء التصغير فى : «فعيعل» «فعيعيل» كما كانت قبل التصغير

عرفنا أن تصغير الاسم على صيغه : «فعيعل ، أو فعيعيل» يقتضى كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير مباشره ؛ (نحو : دريهم وجويهر) ، و (سفيرج ، أو سفيريج ، وفريزد وفريزيد ، وفريزق ، أو فريزيق) فى تصغير : (درهم وجوهر) و (سفرجل وفرزدق) وأشباهها من كل اسم تزيد أحرفه على الثلاثه قبل تصغيره.

ويستثنى من هذا الحكم مواضع يجب فيها ترك حركه الحرف التالى ياء التصغير على ما كانت عليه قبل التصغير. ومن هذه المواضع (٢) :

١ - الحرف الذى يليه ألف التأنيث المقصوره ، نحو : صغرى وصغيرى

١- ص ٦٢٤

٢- ليس من المواضع الآتيه المختوم بتاء التأنيث ؛ لأنها هنا (أى : فى غير الثلاثى) تكون مسبوقه بأربعه أحرف أو أكثر فيجب معها كسر الحرف التالى لياء التصغير ؛ إذ يكون مفصوله منه بحرف نحو : دحيرجه فى تصغير : دحرجه ، والشرط فى فتح الحرف التالى ياء التصغير فى الاسم المختوم بتاء التأنيث ألا يفصل بينه وبينها فاصل ؛ فإن فصل بينهما فاصل وجب كسر ما يلى ياء التصغير ؛ كالمثال المذكور ، وكحنظله وحنيظله وفى هذه الحاله لا تكون تاء التأنيث فى آخر اسم ثلاثى. أما التى فى آخر الاسم الثلاثى فقد سبق الكلام عليها فى ص ٦٣٥ و ٦٣٧ وهى المقصوده فى كلام ابن مالك بالبيت المذكور هناك (رقم ١٧).

- كبرى وكبيرى. بخلاف الحرف الذى يليه ألف الإلحاق المقصوره فيكسر ؛ نحو : أرطى وأريط (١).

٢ - الحرف الذى يليه - مباشره (٢) - ألف التأنيث الممدوده (وهى الهمزه التى أصلها ألف التأنيث وقبلها ألف المد الزائده) ؛ نحو : حمراء - خضراء - صفراء ... ويقال فى تصغيرها : حميراء - خضيراء - صفيراء ... بخلاف الحرف الذى يليه ألف الإلحاق الممدوده ؛ نحو : علباء وعليب (٣) ؛ فيجب كسر الحرف الذى قبل ألف الإلحاق بنوعيها.

٣ - الحرف الذى يليه ألف : «أفعال». (بأن يكون الاسم قبل التصغير على وزن : «أفعال» ؛ مثل ؛ أفراس ، وأبطال ... ؛ فإذا صغّر وقعت ألف : «أفعال» بعد ياء التصغير ، فيجب فتح الحرف الذى قبل ألف : «أفعال» ، وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير) ؛ نحو أفيراس وأبيطال.

٤ - الحرف الذى يليه ألف : «فعلان» - ثلاثى (٤) الفاء ، ساكن العين - ؛ اسما كان أم وصفا. بشرط ألّا يكون جمع «فعلان» هو : «فعالين» (٥) عند التكسير ؛ ففى تصغير : فرحان ، وعثمان ، وعمران ، نقول : فريحان وعثيمان ، وعميران ، بفتح الحرف الذى بعد ياء التصغير ، لتحقق الشرط ، وهو أن المفرد : فعلان (مطلق الفاء) لا يجمع تكسيرا على. فعالين ؛ فلا يقال : فراحين - عثامين - عمارين ...

فإن كان «فعلان» مما يجمع على : «فعالين» وجب كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير ، نحو : سلطان وسلاطين ، وسرحان وسراحين ؛ وريحان

١- تقلب ألف الإلحاق ياء بعد الكسره ، ثم تحذف الياء عند تنوين الاسم.

٢- فإن فصل بينهما فاصل وجب الكسر ؛ نحو : جخيدباء ، تصغير «جخدباء» لنوع من الجراد والخنافس.

٣- تحذف الهمزه من الممدود ، وتقلب الألف ياء لأجل الكسره. وتعل إعلال المنقوص (مثل : وال - داع - هاد) فيقال : «عليب» بالكسر والتنوين.

۴- أى : مضمومها ومكسورها ، ومفتوحها.

۵- وبشرط زياده الألف والنون ، وألا يكون مؤنثه بالتاء.

ورياحين. فيقال فى تصغيرها ؛ سليطين ، وسريحين ، ورييحين (١) ...

٥ - الحرف الواقع بعد ياء التصغير فى صدر المركب المزجى ، نحو تصغير : جعيفرستان ، اسم بلد فارسى.

ففى المواضع السابقه يجب تركّ حركه الحرف الواقع بعد ياء التصغير كما كانت قبل تصغير الاسم على صيغه فعيعل ، أو فعيعيل (٢) ...

* * *

١- أو : رويحين ؛ لأن بعض اللغويين يقول : الياء فى : ريحان ، أصلها واو ، بدليل رجوعها إلى أصلها عند التصغير ؛ فيقال : رويحين. وكانت قبل التصغير : ريوحان (بياء ساكنه ، واو مفتوحه) ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، وخففت الكلمه بحذف الياء المتحركه ، فصارت ؛ ريحان ، وعند تصغيرها تحذف هذه الياء الزائده. وترجع الياء المحذوفه المنقلبه عن حرف أصلى ؛ هو الواو. وقال بعض آخر إن الكلمه لا تشتمل إلا على ياء واحده وليس هناك قلب ولا إدغام بدليل جمعها على رياحين ، فهى مثل شيطان وشياطين ، وتصغيرها رييحين ؛ كشييطين (راجع المصباح المنير ، ماده : راح).
٢- فيما سبق من المواضع الخمسه يقول ابن مالك : لتلو «يا» التّصغير من قبل علم تأنيث ، أو مدّته - الفتح انحتم - ۶ كذاك ما مدّه : «أفعال» سبق ، أو مدّ سكران ، وما به التحق - ٧ (لتلو ... «يا» أى : لتالى «يا» التى للتصغير وهو الحرف الذى يليها ، ويجىء بعدها. علم : علامه). وتقدير الكلام : الفتح انحتم لتالى ياء التصغير من قبل علامه تأنيث (وهى التاء والألف المقصوره. أما الممدوده فهى التى أشار إليها بقوله : أو مدته). وكذلك الفتح انحتم قبل ما سبق مده «أفعال» ، يريد به : الحرف الذى قبل ألف «أفعال» ؛ لأن هذه الألف للمد. وكذلك الحرف الذى قبل «ألف» سكران. وما ألحق بسكران مما هو على وزن : «فعلان» مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها مع سكون العين فى الحالات الثلاث بشرط ألا يكون تكسيره على «فعالين» - كما شرحنا - وبشرط أن تكون ألفه ونونه رائدتين. وأن يكون مؤنثه بغير التاء غالبا ؛ فخرج ما كان نونه أصليه ؛ كحسان من الحسن ، وسيفان بمعنى : طويل ؛ لأن مؤنثه سيفانه كما خرج : سرحان ، لأن جمعه سراحين.

بعض أحكام عامه فى تصغير الأسماء الثلاثيه ، وما فوقها :

١ - إذا كـان ثانى الاسم حرف لين (١) - ألفا ، أو واوا ، أو ياء - منقلبا عن لين وجب إرجاعه إلى أصـله الـذى انقلب عنه ؛ كما فى الأسماء التّاليه :

الاسم الذى

ثانيا : لين

تصغيره مع إرجاع ثانيه لأصله

البيان

باب

بويب

الأصل : بوب ، بدليل جمعه على على : أبواب ، فالألف

منقلبه عن واو تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفا ، وانتهت الكلمه إلى : باب.

مال

باع (٢)

مولينل

بويع

ومثلها ؛ مال وباع - وهذا أحد المواضع الأربعه (٣) التى تقلب فيها الألف واوا فى التصغير إذا كانت

ثانيه.

ناب (بمعنى : سن)

نييب

والأصل : نسيب ، بدليل جمعه على : أنياب ، فالألف

منقلبه عن یاء تحرکت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفا ، وانتهت الکلمه إلی : ناب

... (۴)

عاب (۵)

ذام (۶)

عییب :

ذییم

ومثل : ناب ، کلمتاً : عاب ، وذام.

۱- سبق إیضاح معنی حرف اللین ، وحرف العله فی ص ۶۰۹ والمراد هنا : حرف العله.

۲- الباع : مقیاس قدره المسافه التی بین الکفین عند بسطهما وامتدادهما ، وإحداهما متجهه یمینا ، والأخری متجهه شمالا. وهو مذکر واوی ، بدلیل جمعه علی : أبواع.

۳- ملخصه فی رقم ۲ من ص ۶۵۱.

۴- انظر الرأی الآخر فی ص ۶۵۱.

۵- عیب.

۶- ذم.

الاسم الذى

ثانيه : لين

تصغيره مع إرجاع

ثانيه لأصله

البيان

ميزان

مويزين

الأصل : موزان ، (اسم آله

الوزن ؛

فعلها : وزن) وقعت الواو ساكنه بعد كسره ، فقلبت ياء ، وانتها الكلمه إلى :

ميزان التى تجمع تكسيرا على موازين.

ديمه

دويمه

الأصل : دومه ، من الدوام ، وقعن الواو ساكنه بعد

كسره ؛

فقلبت ياء

، وصارت الكلمه : ديمه.

قيمه

قويمه

والأصل : قومه ، لأنها من القوام (والفعل : قام –

يقوم فهو واوى).

وقعت الواو ساكنه بعد كسره فقلبت ياء وصارت الكلمه

قيمه.

موقن

ميقن

الأصل «ميقن» ؛

لأن الفعل هو : أيقن. واسم الفاعل هو :

ميقن ؛ وقعت الياء

ساكنه بعد ضمه؛

فقلبت واواً ، وانتهت الكلمه إلى : موقن.

موسر

ميسر

الآصل : ميسر ؛ لآن الفعل

هو : أيسر – أى : صار ذا يسر – واسم الفاعل منه هو : ميسر ، واواً ، وانتهت

الكلمه إلى : موسر.

مونع

ميينع

ومثل موسر كلمه : مونع ، الفعل : أينع.

هذا هو الأصل العام الذى يجب مراعاته ، وما ورد مخالفا له فشاذّ لا يقاس عليه ؛ كالذى سمع من تصغيرهم كلمه : «عيد» على : عييد ؛ والقياس : «عويد» لأن الفعل : عاد يعود. فالأصل واو.

فإن كان ثانى الاسم غير لين ولكنه منقلب عن لين بقى الثانى على حاله ولم يرجع لأصله - فى الرأى الأرجح - نحو : متّعد (١) وأصلها : موتعد ، قلبت الواو تاء ، وأدغمت التاء فى التاء ، وانتهت الكلمه إلى : متّعد ، فيقال فى تصغيرها : متيعد ، لا مويعد.

وإن كان ثانى الاسم حرف لين ولكنه منقلب عن حرف صحيح فإن كان عن همزه قبلها لم يرجع لأصله ، وانقلب واوا ، نحو آدم فإن ثانيه حرف لين منقلبا عن همزه ، والأصل : أأدم (بهمزه مفتوحه ، فهمزه ساكنه) قلبت الهمزه الثانيه ألفا ؛ لوقوعها ساكنه بعد فتحه ، فيقال فى تصغيرها : أو يدم ، بقلب الثانيه «واوا» لا بإرجاعها إلى أصلها الهمزه - وهذا موضع من المواضع التى يقلب فيها الثانى واوا ، - وسيجىء -.

أما إن كان الثانى لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزه ، أو مبدلا من همزه لم تسبقها همزه فالواجب إرجاعه إلى أصله ، نحو : دينار وقيراط ، وأصلهما : دنّار وقرّاط - بتشديد النون والراء ؛ بدليل جمعهما على : دنانير وقراريط - فيقال فى تصغيرهما : دنينير ، وقريريط ؛ بإرجاع ثانيهما - وهو : الياء - إلى أصله النون والراء. ونحو : ذيب وريم ؛ وأصلهما : ذئب ورئم (٢) فيقال فى تصغيرهما ذؤيب ورؤيم (٣) ...

١- بمعنى : مواعد.

٢- الريم : الظبى الأبيض الخالص البياض.

٣- وفيما سبق يقول ابن مالك : واردد لأصل ثانيا لينا قلب فقيمه صيّر : «قويمه» تصب - ١٤ وشذّ فى عيد عييد. وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم - ١٥ يقول : اردد إلى الأصل كل حرف ثان ، لين انقلب عن حرف آخر ، ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين أيضا ، اكتفاء بالمثال الذى ساقه ، وهو : قيمه ؛ وتصغيرها : قويمه. فالثانى حرف لين منقلب عن لين. وبين بعد ذلك : أن تصغير : «عيد» على : «عييد» شاذ ، لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو - كما شرحنا - وبين أن هذا الإرجاع يراعى فى جميع التكسير أيضا كما روعى فى التصغير.

هذا ، والكوفيون يجيزون فى الألف المنقلبه عن ياء ، فى مثل : ناب ، وفى الياء الأصليه التى فى مثل : شيخ ، قلبهما عند التصغير واوا ؛ فيقولون : نويب ، شويخ. ورأيهم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده الشواهد المتعدده (١). ومن الشاذ ما سمع من تصغير : «بيضه» على : «بويضه» بالواو.

٢ - إذا كان ثانى الاسم حرفا زائدا (ليس منقلبا عن أصل) ، نحو : فاهم - عالم ... ، أو كان مجهول الأصل ؛ ومنه صاب (٢) ، وعاج ، وراف (٣) ، وجب قلبه واوا ؛ فيقال فى التصغير : فويهم - عويلم - صويب - عويج ، رويف ...

(وقد سبق الكلام على حالات أخرى يجب فيها قلب الألف الثانيه واوا.) فالحالات أربع : الألف التى أصلها الواو - الألف المنقلبه عن همزه تلى همزه الألف الزائده - الألف المجهوله الأصل - الألف الثانيه الزائده (أى : غير المنقلبه عن أصل).

أما الياء فتبقى ياء فى موضع واحد ، هو أن يكون أصلها الياء (٤) ؛ نحو : شيخ وشييخ - كما تقدم -.

٣ - إن كان آخر الاسم حرفا منقلبا عن أصل وجب عند التصغير إرجاعه لأصله ؛ سواء أكان الآخر حرف لين ؛ مثل : ملهى ، أم غير لين ، مثل : ماء وسقاء. فألف : «ملهى» أصلها الواو ، لأنه من اللهو. وهمزه : «ماء» أصلها الهاء ، بدليل تكسيره على : مياه وأمواه. وهمزه : «سقاء» ، أصلها : الياء لأنه من السّقى. فيقال فى تصغير ملهى : «مليهى» بإرجاع الألف إلى الواو ، وقلب الواو ياء ؛ لتطرفها بعد كسره ؛ فتصير مليهى ، وعند التنوين مليه. ويقال فى تصغير ماء : مويه ، وفى تصغير : سقاء : سقيّ ، بتشديد الياء ...

٤ - إذا حذف من الاسم الخماسى فما فوقه - بسبب التصغير - بعض أحرفه ، جاز زياده ياء قبل آخره ؛ تعويضا عن المحذوف ، بشرط ألا يوجد قبل آخره ياء. ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ؛ فيقال فى سفرجل : سفيرج ،

١- تقدم الرأى الأرجح فى ص ٦٤٨.

٢- اسم نبات مر.

٣- اسم بلد.

٤- وفى هذا يقول الناظم : والألف الثّان المزيد يجعل واوا. كذا ما الأصل فيه يجهل - ١٦

بغير تعويض ، أو : سفيريج بالتعويض ، ويقال فى مستنصر : منيصر ، و : منيصير (وقد سبقت الإشاره لهذا) (۱).

۵ - إذا ولى ياء التصغير ياءان (۲) وجب حذف أولاهما ؛ فيقال فى : «سماء» عند تصغيرها : سميّه (طبقا لما أوضحناه من قبل) (۳) ، وفى سقاء : سقيّ ، وفى عشيّه : عشيّه ، كما يقال فى : «ثريّا» عند جمعها جمع مؤنث سالما : «ثريّات» (۴) وفى «عشيّه» المصغره : عشيّات. والأصل قبل حذف الياء : ثريّيات ، وعشيّيات.

۶ - إذا وقع بعد ياء التصغير حرف مشدد فقد يصح عند بعض النحاه قلبها ألفا للتخفيف ، كما فى : دويبّه ، وشويبّه ، تصغير : دابّه وشابّه ، فيقال دوابّه وشوابّه. والأحسن قصره على السّماع.

۷ - الاسم المصغر لا يصح جمعه جمع تكسير للكثره ؛ لأنها - كما سبق (۵) - تعارض القله المفهومه من التصغير ، وأيضا ، لعدم وجود صيغه للكثره تلائمه عند اشتماله على ياء التصغير ، ولو حذفت هذه الياء لأمكن جمعه مع اللبس ، لعدم وجود العلامه التى تدل على تصغيره ، وتفرق بينه وبين غير المصغر ؛ ولهذا لا يصح تكسيره كما لا يصح تصغير الاسم المجموع جمع تكسير

۱- فى ص ۶۴۱ : وإلى التعويض فى جمع التكسير ، وفى التصغير أشار ابن مالك بقوله السابق. وجائز تعويض : «يا» قبل الطّرف إن كان بعض الاسم فيهما انحذف

۲- بشرط اجتماع الياءات الثلاث فى الطرف وبعد عين الكلمه ، فلا يرد تصغير : «مهيام» على : «مهيّيم» و «حىّ» على : حيىّ». (الصبان).

۳- فى هامش ص ۵۶۸ وص ۶۳۸ ، وليس من هذا تصغير : «كى» وقد تقدم فى ص ۶۳۶.

۴- أصل المفرده : ثروى ، مؤنثه ؛ بألف التأنيث المقصوره ؛ من قولهم : امرأه ثروى ؛ أى ذات مال. والتصغير : «ثريوى». اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء (طبقا لقواعد الإعلال والإبدال) وأدغمت الياء فى الياء ، فصارت الكلمه : «ثريا» بياء مشدده بعدها ألف التأنيث المقصوره. فإذا أريد جمع : «ثريا» جمع مؤنث سالما وجب قلب هذه الألف الخامسه ياء ، (طبقا لقواعد هذا الجمع) ، فيقال : «ثرييات» ، بثلاث ياءات ، الأولى منها التصغير ، وبعدها ياءان. فيجب حذف أولاهما ؛ فيقال : «ثريّات» ... بالاقتصار على ياء التصغير وواحده أخرى مدغمه فيها. (وقد سبق بيان هذا فى رقم ۳ من هامش ص ۵۶۸ ومعه عرض لمذهب كوفى).

۵- فى ص ۶۲۸ و ۶۳۳.

للكثره. أما المجموع جمع قله - فيصح - كما تقدم (١) -.

٨ - الاسم المصغر ملحق بالمشتق ؛ لأنه يتضمن وصفا فى المعنى ؛ ولذا يصح وقوعه نعتا ، وغيره ، مما يغلب عليه الاشتقاق.

٩ - التصغير يؤدى إلى منع الاسم من الصرف أحيانا ، أو إلى عدم منعه طبقا للبيان المفصّل الذى سبق فى باب الممنوع من الصرف (٢) ...

١٠ - التصغير - كالتكسير - يرد الأشياء إلى أصولها ؛ كالأمثله التى مرّت فى مواضع متفرقه من هذا الباب.

١١ - الأصح أن العلم إذا صغّر لا تزول علميته (٣).

١- راجع التصريح والهمع وحاشيه الصبان أول الباب عند الكلام على شروط التصغير وقد سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٨ من ص ٦٢٨ وص ٦٣٣.

٢- ص ٢٦٠.

٣- لأن التصغير أمر عرضى ، يفيد معنى طارئا على العلم ، كما يفيد النعت أو غيره من التوابع والقيود أمرا عرضيا لا يفقد العلم بسببه علميته - وقد أشرنا لهذا فى باب العلم ، ج ١ م ٢٣ ص ٢٣٦ -

المسأله ۱۷۶ : النوع الثانى : تصغير الترخيم ، وطريقته

(۱)

(۲)

هو : «تصغير الاسم (۳) الصالح للتصغير الأصلى بعد تجريده مما فيه من أحرف الزياده». فلا بدّ من : صلاحه ... ، واشتماله قبل تصغير الترخيم على بعض الزوائد. ولا بد من حذفها قبل إجرائه.

وله صيغتان ، إحداهما «فعيل» ؛ لتصغير الاسم ثلاثى الأصول ، والأخرى : «فعيعل» لتصغير الاسم رباعىّ الأصول.

(ا) فإن كانت أصوله الباقيه بعد حذف الزوائد ثلاثه صغّر على صيغه : «فعيل» ، وتزاد عليها تاء التأنيث إن كان مسماه ومدلوله الحالىّ مؤنثا ؛ فيقال فى حامد : حميد ، وفى معطف : عطيف ، وفى شادن (لأنثى) : شدينه كما يقال فى فضلى ، وحمراء ، وحبلى : فضيله ، وحميره ، وحبيله ، بزياده تاء التأنيث فيهن. وإنما تزاد هذه التاء فى المؤنث للتفرقه بين مصغره ومصغر المذكر. إلا إذا كان المصغر وصفا فى الأصل من الأوصاف المختصه بالإناث فلا يصح مجىء التاء ، فيقال فى تصغير حائض وطالق : حييض وطليق ؛ بحذف ألفهما ، وبغير زياده تاء التأنيث على صيغتهما ، التى هى فى أصلها وصف لمذكر ...(۴)

وكما يقال فى تصغير «حامد» : حميد ، يقال كذلك فى تصغير : أحمد. ومحمود ، وحمّاد ، ومحمدون ... فجميعها يصغر على : حميد ، ويكون التمييز بينها ومعرفه ما كانت عليه قبل التصغير بالقرائن الأخرى التى تميز كل واحد وتمنع اللبس.

۱- أما النوع الأول فقد سبق فى ص ۶۲۹.

۲- أصله : من الترخيم ، بمعنى الضعف ، بسبب ما فيه من الحذف.

۳- سواء أكان علما ، أم وصفا مشتقا ، نحو : وريق ، فى تصغير أورق.

۴- قال الصبان فى إيضاح هذا ما نصه : «(هى فى الأصل صفه لمذكر ، والأصل : شخص حائض ، وشخص طالق ؛ فضعفت عن نحو : «سوداء وسعاد» فى اقتضاء التاء ؛ فروعى فيها الأصل. ولو لا ذلك للحقته التاء ؛ لأنه مؤنث ثلاثى فى المآل ، وذلك إذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبلى.)» ا ه.

(ب) وإن كانت أصول الاسم الباقيه بعد حذف زوائده أربعه صغّر على صيغه : «فعيعل» فيقال فى قرطاس وعصفور : قريطس وعصيفر ، ... (١)

(ح) لا مجال فى تصغير الترخيم لصوغ الاسم المجرد على صيغه : «فعيعيل» لأنها صيغه مشتمله على بعض أحرف زائده ؛ فلا يصغر الاسم على وزنها إلا إذا كان محتويا على أحرف زائده ، وهذا مناقض لتصغير الترخيم.

(د) الغرض من تصغير الترخيم هو الغرض من التّصغير الأصلى. وقد يكون الدافع إليه : التودد ، أو التدليل ، أو الضرورات الشعريه.

١- وفى تصغير الترخيم يقول ابن مالك : ومن بترخيم يصغّر اكتفى بالأصل ؛ كالعطيف ، يعنى : المعطفا - ١٨

زیاده وتفصیل :

إذا أرید تصغیر : «إبراهیم وإسماعیل» تصغیر ترخیم فالقیاس عند سیبویه أن یقال بریهم ، وسمیعل ... (۱) بحذف زوائدهما فقط ؛ وهی الهمزه ، والألف ، والیاء (۲). وعند غیره : أبیره ، وأسیمع ، لأن الهمزه عندهم أصیله ؛ لوقوعها قبل أربعه أحرف أصلیه (۳) ، وهی لا تزاد فی أول الکلمه المشتمله علی أربعه أصول ، فیحذفون الألف والیاء الزائدتین ، والخامس الأصلی وهو المیم ، واللام ؛ لأن بقاءه یخلّ بالصیغه.

ویجری هذا ، الخلاف أیضا فی التصغیر لغیر الترخیم وفی جمع التکسیر ؛ فقیاسهما عند سیبویه بریهیم ، وسمیعیل ، وبراهیم ، وسماعیل ، بحذف زوائده المخله بالصیغه ، وهی الهمزه والألف دون الیاء ؛ لأنها حرف لین قبل الآخر. وعند غیره : أبیریه ، وأسیمیع ، وأباریه ، وأسامیع ؛ بحذف خامس الأصول : لإخلاله بالصیغه ، وبحذف الیاء قبله ، لزیادتها وقلب الألف یاء ، لصیرورتها لینا قبل الآخر.

۱- انظر الخضری.

۲- أما المیم واللام فأصلیّتان عنده ، إذ لا تنطبق علیهما أوصاف زیادتهما.

۳- ویجیز الکوفیون : براهم وسماعل ، بلا یاء ؛ وبراهمه ، وسماعله ، بتعویض الهاء عن الیاء (وقد سبق الکلام علی هذا التعویض (ص ۶۱۹).

المسأله ۱۷۷ : النّسب

اشاره

يتّضح معناه مما يأتى : الاسم يدل على معنى مفرد ، لا يزيد عليه شيئا ؛ كمحمد ، وفاطمه ، ومصر ، ومكه ، وبغداد ، ودمشق ، ونظائرها من سائر الأسماء ، ولا يدل واحد منها إلا على : مسمّاه. أى : على الشىء الذى سمّى به - كما عرفنا (۱) -.

لكن لو زدنا فى آخر الاسم ياء مشدده قبلها كسره ، (فقلنا : محمدىّ ، أو : فاطمىّ ، أو : مصرىّ ، أو : مكّى ، أو : بغدادىّ ، أو : دمشقىّ ...) لنشأ من هذه الزياده اللفظيه الصغيره زياده معنويه كبيره ؛ إذ يصير اللفظ بصورته الجديده مركبا من الاسم الذى يدل على مسماه ، ومن الياء المشدده التى تدل على أن شيئا منسوبا لذلك الاسم ؛ أى : مرتبطا به بنوع ارتباط يصل بينهما ؛ كقرابه ، أو صداقه ، أو نشأه ، أو صناعه ... أو غير هذا من أنواع الروابط والصلات ؛ فمن يسمع لفظ : «محمدىّ» ، لا بد أن يفهم سريعا أمرين معا ؛ هما : «محمد» الدال على مسمى ، وشىء آخر منسوب إلى محمد ، أى : متصل به بطريقه من طرق الاتصال ، كالقرابه أو الصداقه ، أو التعلم ، أو غيره - كما قلنا - وكذلك من يسمع لفظ : فاطمىّ ، أو : مصرىّ ، أو : مكّى ، أو : ما هو على شاكلتها - لا بد أن يفهم الأمرين معا فى سرعه ووضوح. ولهذا تسمى تلك الياء : «ياء النّسب». ويسمى الاسم الذى تتصل بآخره : «المنسوب إليه». كما يسمى الشىء الذى تدل عليه وعلى أنه مرتبط ومتصل بما قبلها : «المنسوب». فكل لفظ مشتمل على هذه الياء مما سبق - ومن نظائره - هو معها فى الوقت نفسه منسوب ومنسوب إليه بانضمامها له ؛ فهما معا شيئان ، برغم الاختصار اللفظىّ المبين.

وبسبب الأثر المعنوى السّالف يعتبر الاسم المشتمل على ياء النسب مؤولا بالمشتق (۲) أى : فى حكمه - لتضمنه معنى المشتق ، إذ معناه المنسوب إلى كذا ،

۱- سبق بيان هذا فى موضعه الخاص (ج ۱ ص ۲۵ م ۲).

۲- فيصلح للمواضع التى تحتاج إلى مشتق (كالنعت. وقد يرفع اسما بعده كما يرفعه المشتق ، مثل : هذا عربى أبوه. وهذا أثر حكمى من آثار النسب الحكميه. - انظر رقم ۵ من الهامش التالى -.

بشرط أن تكون الياء المشدده زائده لإفاده النسب وقت الكلام ، (ويسمى : النسب المتجدد (١)) ، (وليست من بنيه الاسم ؛ ككرسىّ ، ولا للنسب بحسب أصلها السابق لا بحسب حاضرها الدالّ على إهمال النسب وعلى أنها لا تؤدى معنى مستقلا وإنما هى بمنزله حرف من بنيه الكلمه ، كمن اسمه : بدوىّ ، أو : مكىّ ... ومثل : مهرىّ وبختىّ ... (٢) فالياء فيها ليست للنسب المتجدد.

وله أحكام (٣) لفظيه نعرض لها فيما يلى :

أحكامه اللفظيه

(ا) لا بد فى النسب من زياده ياء مشدده على آخر الاسم «المنسوب إليه» ، (ولا تزاد إلا فى آخر اسم). ويجرى عليها الإعراب بعلاماته المختلفه تبعا لحال الجمله. ولا بد أيضا أن يكون قبلها كسره. ومن الأمثله قول أحد الرحالين : (لا يشعر العربىّ بالغربه فوق أرض عربيه ؛ فالحجازىّ فى الشام ، كالشامىّ فى الحجاز ، وهما فى مصر ، كالمصرىّ عندهما ، والمغربىّ يلقى المشرقىّ فى موطنه أيام الحج ، ويجوس دياره ؛ فلا يحس وحشه ولا اغترابا. وحيثما يتنقل العربىّ فى مواطن العروبه يجد أهلا بأهل (٤) ، وجيرانا بجيران (٥) ...)

(ب) لا بد من إجراء تغييرات فى آخر الاسم الذى تتصل به ياء النسب ، وتغييرات أخرى فى الحرف الذى قبل الآخر ... وأشهر التغييرات التى تطرأ على الآخر الذى تتصل به الياء مباشره (٦) - ما يأتى :

١- سبق بيان النسب المتجدد وغير المتجدد ، وتوضيحه بالأمثله فى ص ٦٠٧ وهامشها.

٢- جرى سيبويه على تسميه هذا الباب : بالإضافه ، أو : النسبه ، وعقد له فى كتابه (ج ٢ ص ٦٩) بابا مستقلا عنوانه : (هذا باب الإضافه ، وهو : باب النسبه) ، كما سمى الياء المشدده الخاصه بالنسب ؛ (ياء الإضافه) ، وقال النحاه عن هذه الإضافه إنها إضافه معكوسه كالإضافه الفارسيه التى يتقدم فيها المضاف إليه على المضاف ، وذلك أن من يقول : (غلام على) يجعل الغلام هو المضاف «وعلى» هو المضاف إليه ، ومن يقول عن الغلام : (علوىّ) يجعل : «عليا» هو المنسوب إليه وقد تقدم. والياء المشدده للنسب قائمه مقام الرجل المنسوب ، وهو الغلام.

٣- جرى سيبويه على تسميه هذا الباب : بالإضافه ، أو : النسبه ، وعقد له فى كتابه (ج ٢ ص ٦٩) بابا مستقلا عنوانه : (هذا باب الإضافه ، وهو : باب النسبه) ، كما سمى الياء المشدده الخاصه بالنسب ؛ (ياء الإضافه) ، وقال النحاه عن هذه الإضافه إنها إضافه معكوسه كالإضافه الفارسيه التى يتقدم فيها المضاف إليه على المضاف ، وذلك أن من يقول : (غلام على) يجعل الغلام هو المضاف «وعلى» هو المضاف إليه ، ومن يقول عن الغلام : (علوىّ) يجعل : «عليا» هو المنسوب إليه وقد تقدم. والياء المشدده للنسب قائمه مقام الرجل المنسوب ، وهو الغلام.

٤- الباء بمعنى : بدل ، أى : أهلا بدل أهل ...

٥- وفى هذا يقول ابن مالك فى أول الباب وعنوانه : «النسب» : «ياء» كيا «الكرسىّ» زادوا فى النّسب وكلّ ما تليه كسره وجب - ١ يقول : إن العرب - ومن نطق بلغتهم - زادوا عند إراده النسب ياء كياء «الكرسىّ» فى أنها مشدده ، وفى أنها آخر الاسم ، وأن

الحرف الذى قبلها لا بد أن يكون مكسورا ، - أى : أنها تلى حرفا مكسورا دائما - غير أن ياء النسب زائده على آخر الاسم ؛ بخلاف ياء «الكرسىّ».

٦- عرض النحاه بشىء من التفصيل لما يحدثه «النسب» من تغيير ، فقالوا : إن أهم التغييرات التى يحدثها ثلاثه : - - أولها : تغيير معنوى ، بأن يجعل اللفظ المشتمل على ياء النسب اسما لشىء لم يكن اسما له من قبل بمعنى أنه يجعل ذلك اللفظ اسما للمنسوب بعد أن كان من غير ياء النسب اسما للمنسوب إليه. ثانيها : تغيير حكمى بأن يجعل الاسم المختوم بياء النسب فى حكم الصفه المشبهه ؛ فيعامل معاملتها فى رفعه الظاهر والمضمر باطراد كما تقدم فى بابها - ج ٣ - (وكما أشرنا فى هامش الصفحه السالفه) ثالثها : تغيير لفظى ، سيجىء بيانه الآن. مما سلف يتبين المراد من قول النحاه : إن النسب يحدث تغييرات ثلاثه. - (راجع التصريح ، والأشمونى ، والصبان ، فى أول هذا الباب.)

(ا) حذف هذا الحرف الأخير إن كان ياء مشدده مسبوقه بثلاثه أحرف أو أكثر ، سواء أكانت هذه الياء فى الأصل للنسب ؛ (نحو : يمنىّ - أفغانىّ - شافعىّ ... أعلام رجال) أم كانت لغير النسب ؛ نحو : كرسىّ ، كركىّ (١) مرمىّ ... (٢) ، فلا بد من حذف هذه الياء المشدده ؛ لتحل محلها ياء النسب الزائده ، فيصير اللفظ فى صورته الجديده بعد الحذف والزياده كما كان فى صورته الأولى بغير أن يتغير مبناه الظاهر (٣) - بالرغم من تغير معناه - ، فيقال فى النسب إلى الكلمات السالفه :

١- اسم طائر.

٢- أصلها : مرموى (اسم مفعول ، فعله : رمى) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت فى الياء ، ثم قلبت الضمه كسره لتناسب الياء ؛ فصارت الكلمه : مرمىّ. فالياء المشدده الأخيره ، ياءان إحداهما زائده ، وهى الأولى ، والأخرى أصليه ؛ لأنها لام الكلمه. فالياء المشدده فى آخر هذه الكلمه مختلفه فى نوعها اختلافا واسعا عن التى فى آخر الكلمات التى قبلها. وسيجىء - فى الصفحه التاليه - لهذه الكلمه حكم خاص.

٣- قد يقال : ما الداعى لحذف ياء مشدده موجوده لتحل محلها ياء النسب المشدده من غير أن يظهر فرق لفظى فى الصورتين؟ غير أن الحقيقه الواقعه قد تخالف الشكل الظاهر أحيانا. ففى مثل : «بختىّ» (وهو نوع من الإبل) يجمع على : «بخاتىّ» ، وهذه «صيغه منتهى جموع» ، يمتنع معها صرف الاسم. فإذا سمى شخص باسم ، «بخاتىّ» وجب منع الاسم من الصرف ، مراعاه للأصل السابق ، وحاله الجمعيه القديمه ؛ أى : لأنه الآن علم جاء على صوره منتهى الجموع. أما عند حذف يائه المشدده وإحلال ياء النسب محلها فإنه لا يمنع من الصرف ، لأن الياء المشدده التى حذفت كانت آخر أحرف بنيته ، وجزءا من مادته التى يصير بسببها داخلا فى صيغ منتهى الجموع. أما ياء النسب التى طرأت فى موضعها فزائده عليه ، وليست معدوده من حروف بنيته التى ينتهى العلم بانتهائها ؛ ولهذا لا يمنع من الصرف. ومثل هذا يقال فى : «كراسىّ» ، فالتى آخرها ياء النسب ثنون ، والتى آخرها ياء ليست للنسب لا تنون ، لأنها صيغه منتهى الجمع - بخلاف الأولى - ؛ ولهذا ينصرف ، نحو : مهالبه ومسامعه إذا - حذفت التاء ودخلت عليهما ياء النسب وكذلك مساجدىّ ومداينىّ لأن الياء فيهما ليست جزءا من الكلمه وإنما هى طارئه زائده للنسب غير ملازمه لصيغه الكلمه ، وغير ثابته فى آخرها. - وقد سبقت إشاره متممه لهذا فى «د» من ص ٢٠٣.

يمنىّ (۱) – أفغانىّ – شافعىّ – كرسىّ – كركىّ – مرمىّ ، ... من غير تغيير فى هيئتها الظاهره – بالرغم من تغير معناها كما قلنا – وهذا هو الحكم الذى يجب الاقتصار عليه.

ومن العرب من يقول فى النسب إلى مثل : مرمىّ ، «مرموىّ» ؛ فيحذف الياء الأولى الساكنه الزائده ، ويقلب الثانيه واوا ، (بشرط أن تكون إحدى الياءين زائده ، والأخرى ، منقلبه عن أصل) ؛ ويزيد بعدها ياء النسب. وبهذا الشرط تكون نوعا آخر مختلفا عما قبلها وعن سائر الأنواع الأخرى. وهذه اللغه ضعيفه (۲) ... هذا إن كانت الياء المشدده التى فى آخر الاسم مسبوقه بثلاثه أحرف أو أكثر – كما تقدّم – فإن كانت مسبوقه بحرفين ؛ مثل : عدىّ ، وقصىّ ، وجب حذف الأولى منهما (وهى الساكنه) ، وقلب الثانيه المتحركه واوا مكسوره ، قبلها فتحه ، وزياده ياء النسب بعدها ، نحو : عدوىّ ، وقصوىّ ...

وإن كانت تلك الياء المشدده مسبوقه بحرف واحد ؛ مثل : (طىّ – رىّ – غىّ – حىّ – بىّ (۳) – عىّ (۴)). وجب قلب الياء الثانيه واوا مكسوره قبل ياء النسب ، وإرجاع الأولى إلى أصلها الواو إن كان واوا ، وتركها ياء إن كان أصلها الياء ، مع فتح

۱– من العرب من يقول : «اليمانى» – بياء واحده ساكنه فى الآخر – فى النسبه إلى : «اليمن» بدلا من أن يقول : «اليمنىّ» فهو يحذف الياء الأولى الساكنه ، من الياء المشدده التى فى : «اليمنىّ ، ويأتى بألف زائده عوضا عنها بعد الميم ، فتصير الكلمه : «اليمانى» (بسكون الياء الأخيره) على صوره المنقوص. وتحذف هذه الياء عند تنوينه إذا تجرد من «أل» ومن «الإضافه» كالشأن فى المتقوص. وقد سمى بعض الأشخاص وغيرهم بهذه الكلمه ... فما الحكم لو أردنا النسب إلى كلمه «اليمانى» هذه؟ أتحذف الألف التى جاءت بعد الميم عوضا عن الياء الساكنه المحذوفه – كما سبق – وتحذف معها الياء الباقيه ليتم بحذفهما حذف الياء المشدده كامله (بقسميها) قبل مجىء ياء النسب الجديده المشدده؟ لأن هذه الألف مع الياء الباقيه فى المنقوص هما معا بمنزله الياء المشدده التى فى آخر الاسم الذى يراد النسب إليه ، والتى يجب حذفها لتحل محلها ياء النسب. إن الحكم هو بقاء الألف ، وعدم حذفها. (انظر ما يتصل بهذا فى ص ۶۸۶)

۲– لا يقاس عليها عند أكثر النحاه ؛ فهى شاذه ، وفيها يقول الناظم : وقيل فى المرمىّ مرموىّ واختير فى استعمالهم مرمىّ أى ، أن المختار فى استعمال العرب ، أو عند النحاه هو : مرمىّ ، بحذف الياء المشدده كلها ، قبل زياده ياء النسب ثم زياده ياء النسب ، وليس المختار الاكتفاء بحذف الياء الأولى الساكنه ، وقلب الثانيه واوا ، ثم زياده ياء النسب.

۳– البىّ : الرجل الخسيس.

۴– مصدر : عوى.

ثانى الاسم فى الحالتين ، فيقال : (طوويّ - رووىّ - غووىّ) (حيوى - بيوىّ - عيوىّ)(١) ...

٢ - حذفه إن كان تاء التأنيث ؛ نحو : مكىّ - كوفىّ - حبشىّ ؛ فى النسبه إلى مكه ، وكوفه ، وحبشه (٢) ...

٣ - حذفه إن كان ألفا خامسه فصاعدا ، سواء أكانت ألف تأنيث ؛ مثل : حبارى (٣) وحبارىّ ، أم ألف إلحاق ؛ مثل : حبركى (٤) وحبركىّ ، أم منقلبه عن أصل ؛ نحو : مصطفى ، ومصطفىّ (٥).

وكذلك يحذف إن كان ألفا رابعه ، بشرط أن يكون ثانى الاسم متحركا. ولا يكاد ينطبق هذا إلا على الرباعى الذى رابعه ألف تأنيث ؛ نحو : جمزى وجمزىّ (٦). فإن كانت الألف رابعه والحرف الثانى ساكنا ، جاز حذفها وقلبها واوا ؛ سواء أكانت زائده للتأنيث ، أم للإلحاق ، أم منقلبه عن أصل ؛ مثل : حبلى ، وأرطى (٧) وملهى ... فيقال فى النسب : (حبلىّ ، أو : حبلوىّ) - (وأرطىّ ،

١- وفى هذا يقول الناظم فى ألفيته : ونحو حىّ فتح ثانيه يجب وارده واوا إن يكن عنه قلب - ٩ ويفهم من هذا أن الثانى الذى ليس أصله واوا - بل أصله ياء - يبقى على حاله ياء مع فتح ما قبله أيضا. وسبب الفتح فيهما هو التخفيف ، بعدم وقوع ياء النسب بعد كسرتين متواليتين ؛ منعا لاستيلاء الكسره على أكثر أحرف الكلمه معها ، وهذا مما تكرهه العرب.

٢- وإذا كان المنسوب مؤنثا زيدت تاء تأنيث بعد ياء النسب ، لتدل على تأنيثه ، لا على تأنيث المنسوب إليه ، فيقال : هذه الفتاه البارعه عربيه قاهريه. وستجىء الإشاره لهذا آخر الباب ص ٦٨٦ ...) «ملاحظه» يشيع فى هذه الأيام استعمال كلمه : «الوحده» المفرده أصاله (أى : بغير نظر إلى جمعها بالألف والتاء الزائدتين ، - انظر «ج» من ص ٦٦٨ -) بمعنى : «التوحد والتجمع ، وعدم التفرق» ؛ مثل : إنى من أنصار وحده الأمم العربيه ، ففى وحدتها قوتها ، وغناها ، وهيبتها. وبغير هذه الوحده تفقد أعظم وسيله للعظمه ، والسلطان ، والسلامه من كيد أعدائها ... وهذا الاستعمال صحيح فصيح. لكن الخطأ الشائع كذلك هو ما يجرى على ألسنه كثيرين عند النسب إلى تلك الكلمه المفرده التى لا ينظر مطلقا إلى جمعها المؤنث - لداع معنوى ؛ كعدم وجود وحدات متعدده ... - ، فينسبون إليها نسبا لا يمت إلى الصواب بصله ، فيقولون : «وحدوىّ» بزياده واو قبل ياء النسب فى هذه الكلمه المفرده أصاله ، أى التى يقتضى المعنى وصحته النسب إليها ، دون نظر ولا اعتبار إلى أنها المفرده لجمع مؤنث سالم) مع أن زيادتها هنا على الوجه السالف خطأ لا سند له. من صحه أو تصويب. وقد حاول أحد الباحثين أن يسلك سبيلا لتصحيحه فلم يوفق لما أراد.

٣- اسم طائر.

٤- من معانيه : الطويل الظهر ، القصير الرجلين ، والقراد.

٥- لأنه من الصفوه ؛ فألفه أصلها الواو.

٦- يقال : هذه فرس جمزى ، أى : سريعه.

٧- اسم شجر.

أو : أرطوىّ) ، (وملهىّ ، أو : ملهوىّ) ، والأحسن فى ألف التأنيث الحذف ، وفى غيرها القلب.

وإذا قلبت الألف الرابعه - بأنواعها الثلاثه السابقه - واوا جاز شىء ثالث أيضا - هو زياده ألف قبل الواو ، فنقول : حبلاوىّ - أرطاوىّ - ملهاوىّ.

أما إن كانت الألف ثالثه فلا يجوز فيها إلا القلب واوا ؛ نحو : فتى وفتوىّ - ربا وربوىّ - علا وعلوىّ ... (١).

٤ - إن كان الآخر همزه الممدود وجب (٢) بقاؤها عند النسب إن كانت أصليه ؛ نحو : قرّاء وقرّائى ، وبدّاء وبدّائىّ.

ووجب قلبها واوا إن كانت للتأنيث ؛ نحو : حمراء وحمراوىّ ، وخضراء وخضراوىّ.

ويجوز بقاؤها وقلبها واوا إن كانت منقلبه عن أصل (سواء أكان الأصل

١- يقول ابن مالك فى حذف الياء المشدده من آخر الاسم المنسوب إليه ، وحذف تاء التأنيث ومدته (ويريد هنا بالمده : ألف التأنيث المقصوره) : ومثله ممّا حواه احذف. و «تا» تأنيث ، أو مدّته - لا تثبتا - ٢ (احذف مثله - والضمير للمذكر ، وهو حرف الياء ، ثم أعاد الضمير بعد ذلك مؤنثا ، يريد به : «الكلمه» التى هى الياء أيضا. مما حواه ، أى : احذف مثل ياء الكرسى المشدده من الاسم الذى يحويها عند النسب إليه). ثم قال : لا تثبت تاء التأنيث ولا مدته فى الاسم المنسوب إليه ، بل احذفهما. ثم بين حكم الألف الرابعه إذا كانت للتأنيث ، وثانى الاسم ساكنا ، فحكم بجواز حذفها وقلبها واوا. - وترك أمرا ثالثا زدناه فى الشرح - قال : وإن تكن تربع ذا ثان سكن فقلبها واوا وحذفها حسن - ٣ (تربع ، أى : تكون رابعه) ، ثم بين بقيه أنواع الألف التى تشبهها فى الحكم السالف ، وهى ألف الإلحاق ، والألف المنقلبه عن أصل ؛ فقال : لشبهها : الملحق ، والأصلىّ ما لها. وللأصلىّ قلب يعتمى - ٤ (يعتمى : أى : يختار. المراد بالأصلى : المنقلب عن أصل ؛ لأن الألف لا تكون أصليه إلا فى الحروف أو ما يشبه الحرف ؛ مثل : «ما» الاسميه). وبين حكم الألف الزائده على الأربعه فقال : والألف الجائز أربعا أزل ..... - ٥ «الجائز أربعا» : الذى جاوزها ، وزاد عليها. وبقيه البيت تتعلق بحذف ياء المنقوص الآتيه.

٢- فى الرأى المعتمد.

واوا ، أم ياء ، أم غيرهما (١) ؛ - أو كانت للإلحاق ؛ فيقال فى كساء : كسائىّ أو كساوىّ - وفى بناء : بنائىّ أو بناوىّ - - وفى علباء : علبائى أو علباوىّ ... أى : أن همزه الممدود يجرى عليها فى النسب ما يجرى عليها فى التثنيه (٢) ..

٥ - حذفه إن كان ياء منقوص خامسه أو سادسه ، نحو : (مهتد ، ومقتد) و (مستعل ومستغن) فيقال فى النسب إليها : (مهتدىّ - مقتدىّ - مستعلىّ - مستغنىّ).

فإن كانت الياء رابعه فالأحسن حذفها. ويصح - بقله - قلبها واوا مسبوقه بفتحه (٣) ؛ نحو : (راع وراعىّ ، - ووراعوىّ) - (وهاد وهادىّ ، وهادوىّ.)

وإن كانت ثالثه وجب قلبها واوا ؛ نحو : (شج (٤) وشجوىّ) - (ورض (٥) ورضوىّ) - (وعظ (٦) وعظوىّ) - (وعم وعموىّ.)

ولا بد من فتح ما قبل الواو - تخفيفا - فى جميع الحالات التى تنقلب فيها ياء المنقوص واوا ؛ نحو : راع وراعوىّ ، وشج وشجوىّ ... (٧)

١- ليست كلمه : «ماء» من نوع «الممدود» عند النحاه ، (طبقا لتعريفه عندهم وقد سبق فى ص ٥٦٣) ولكن بعضهم يذكرها هنا ليدل على أن المسموع فى النسب إليها هو : مائى ، وماوى ، مع أن همزتها مبدله من هاء.

٢- وقد سبق هذا فى ص ٥٦٩ وفى همزه الممدود يقول الناظم : وهمز ذى مدّ ينال فى النّسب ما كان فى تثنيه له انتسب - ١٥ (ينال ؛ بالبناء للمجهول ، أى : يعطى ، أو : بالبناء للمعلوم ، أى : يصيب).

٣- يفتح ما قبل هذه الواو لكيلا تقع ياء النسب بعد كسرتين متواليتين فى المنقوص ، وهذا مما يستثقله العرب ويفرون منه قدر الاستطاعه.

٤- حزين.

٥- بمعنى : راض.

٦- عظى الجمل ؛ فهو : عظ ، انتفخ بطنه من أكل نبات يسمى : العنظوان.

٧- وفى حذف ياء المنقوص الخامسه يقول الناظم فى البيت الخامس السابق : ... كذاك «يا» المنقوص خامسا عزل - ٥ (عزل : أى : طرح بعيدا وحذف). ويقول فى ياء المنقوص الرابعه إن حذفها أولى من قلبها واوا. أما الثالثه ، فقلبها واوا محتوم. ولا بد من فتح ما قبل هذه الواو. والحذف فى «اليا» رابعا أحقّ من قلب. وحتم قلب ثالث يعن - ٦ (يعن ، بالنون الساكنه للشعر ، وأصلها مشدده : عنّ يعنّ ؛ بمعنى : ظهر) ، ثم قال فى فتح ما قبل الواو : وأول ذا القلب انفتاحا ... و «فعل» و «فعل» عينهما افتح. و «فعل» - ٧ - - أى : اجعل صاحب هذا القلب واليا فتحا. والمراد بصاحب هذا القلب : الحرف الذى انقلب عن أصل ، ويريد به الواو المنقلبه عن ياء رابعه ، وأن هذه الواو لا بد أن تلى فتحا ، أى : تقع بعده. فالحرف الذى قبلها مباشره واجب الفتح. وبقيه البيت (وهى : وفعل ...) يختص بحكم آخر سيجىء فى مكانه الأنسب - ص ٦٧١ -.

۶ - إن كـان الآـخر مختومـا بواو رابعه فصاعـدا ، وقبلها ضـمه ، حـذفت الواو فيقال فى النسب إلى : ثنـدوه (۱) وقلنسوه : ثنـدىّ وقلنسـىّ. فإن كانت الواو ثالثه وقبلها ضـمه حـذفت الواو عنـد «سـيبويه» ؛ فيقول فى «عـدوّه» : عـدوىّ ، بفتح الدال التى هى عين الكلمه ، وحـذف الواو الأـولى وإنمـا فتحت الـدال قبلهـا لتصـير الكلمه على وزان : «فعلىّ» لأـن «سـيبويه» لاـ يفرق بين «فعوله» و «فعيله» عنـد النسب ، بشـرط وجود التـاء فى آخرهمـا ، فيجعلهما على وزان : «فعلىّ (۲)» ، فإن لم توجـد التاء فلا حـذف عنده ؛ فيقال : «عـدوّىّ». أما غير سـيبويه فيجعل «فعوله وفعول» - أى : بالتاء وبغير التاء - خاضـعين عنـد النسب لحكم واحـد ؛ هو عـدم حذف شىء منهما ؛ فيقول فى (عدوّ وعدوه) عدوّى ، بتشديد الواو ، وضم ما قبلها (۳) ...

۱- ثدى.

۲- ثم تزاد التاء فى المؤنث ، عملا بالقاعده العامه.

۳- راجع الصبان عند الكلام على النسب إلى «فعيله» ، ثم عند الكلام على النسب إلى الجمع.

زیاده وتفصیل

(ا) عرفنا حکم النسب إلی المقصور ، والممدود ، والمنقوص ، فما حکم النّسب إلی المعتل الآخر ، الشبیه بالصحیح؟ وما حکم النسب إلی کلمات أخری تشتمل علی الیاء ، أو الواو ، ولیست مما سبق؟

۱ - معتل الآخر الشبیه بالصحیح (۱) هو : ما آخره واو أو یاء - إما مشددتان ، وإمّا مخففتان قبلهما ساکن ؛ نحو : مرمیّ (۲) ، ومجلوّ - وظبی ، ودلو ...

والذی یعنینا هنا : الاسم الثلاثی الذی ثالثه یاء أو واو ، وقبلهما سکون ، ولیس بعدهما تاء التأنیث ، نحو : ظی وغزو فلا یحذف منهما شیء عند النسب ، ویقال فیهما : ظبیّ وغزویّ. فإن جاءت بعدهما تاء التأنیث فالأرجح عدم الحذف أیضا ؛ فیقال فی ظبیه ، وغزوه : ظبیّ وغزویّ. وتزاد تاء التأنیث بعد ذلک ؛ بشرط أن یکون المنسوب مؤنثا ، طبقا للقاعده العامه ، حین یکون المنسوب مؤنثا. فیقال : ظبیّه وغزویّه.

ومن المسموع : قرویّ ؛ نسبه إلی : «قریه» حیث قلبت الیاء واوا قبلها فتحه ، ولا یقاس علی هذا فی الرأی الأرجح.

۲ - فإن کان الثالث یاء قبلها ألف ؛ نحو : غایه ورایه ... (۳) فأقوی الآراء : قلب الیاء همزه بعد حذف التاء ، فیقال : غائیّ ورائیّ ؛ ویجوز - بقله - غایّ ورایّ ، بغیر قلب ؛ کما یجوز - بقله - غاویّ وراویّ ، ولکن الاقتصار علی الأقوی أفضل ؛ لقله الوارد من غیره ، ثم تزاد تاء التأنیث إن کان المنسوب مؤنثا.

۳ - وأما نحو : سقایه ، وحولایا (لموضع) فیجوز أمران ، أحدهما : قلب الیاء همزه بعد حذف تاء التأنیث وألف التأنیث المقصوره ؛ فیقال فیهما : سقائیّ ، وحولائیّ. والآخر : قلب الیاء همزه علی الوجه السالف ثم قلب الهمزه

۱- سبقت الإشاره التی توضحه فی رقم ۲ من هامش ص ۵۷.

۲- سبق تفصیل الکلام فی ص ۶۵۹ و ۶۶۰ - علی النسب إلی هذه الکلمه ونظائرها.

۳- ولیس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبیه بالصحیح ، لأن حرف العله لیس فی آخر الکلمه.

واوا لوقوعها متطرفه بعد ألف زائده - طبقا لقواعد الإبدال - فيقال سقاوى وحولاوى.

۴ - وأما نحو : شقاوه (۱) فتبقى الواو على حالها بلا حذف ولا قلب.

(ب) كيف ننسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو ؛ مثل : (أرسطو ، نهرو ، سفو ، كلمنصو ؛ رنو - شو ...) (كنغو - طوكيو ...)؟ وكل هذه أسماء شائعه فى عصرنا.

لم أصادف فيما لدىّ من المراجع نصّا يصلح جوابا عما سبق. ولعل السبب - كما أسلفنا - فى تركهم النص أن الأسماء العربيه الأصيله خاليه من الاسم المعتل الآخر بالواو. حتى لقد قيل إن العرب لم يعرفوا من هذا النوع إلا بضع كلمات محددّه نقلوها عن غيرهم. منها : سمندو وقمندو ... لهذا ترك النحاه - فيما أعلم - الكلام على طريقه إعرابه ، وتثنيته ، وجمعه ، والنسب إليه ...

غير أن الحاجه اليوم تدعو إلى تدارك الأمر ؛ لشيوع هذا النوع بيننا ، وعدم الاستغناء عن استعماله. وقد سبق أن تكلمنا عما يحسن اتباعه فيه من ناحيه إعرابه ، وتثنيته وجمعه ... فى الأبواب الخاصه بها. أما فى النسب فقد استرشدت بالحكم السادس الذى سبق (۲) ، واستلهمت نظائر له ، وراعيت اعتبارات أخرى. وانتهيت إلى رأى قد يكون أنسب ؛ هو أنه يحسن حذف الواو إن كانت خامسه فأكثر ، وتبقى إن إن كانت ثالثه ، ويجوز حذفها أو إبقاؤها إن كانت رابعه. وتبقى مع وجوب تضعيفها إن كانت ثانيه. فيقال فى النسب إلى أرسطو ، وكلمنصو : «أرسطىّ ، وكلمنصىّ. ويقال فى النسب إلى كنغو : (كنغوىّ ، أو : كنغىّ) ... ومثله : نهرو ... ويقال : سفوىّ ورنوى ، فى النسب إلى «سفو» ورنو (علمين) ويقال : شوّىّ ، فى النسب إلى «شو».

ويجب كسر ما قبل ياء النسب فى كل الأحوال. كما يجب التخفيف فى النسب إلى الثلاثى بعدم توالى كسرتين قبلها ؛ فتفتح الأولى منهما.

۱- وليس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبيه بالصحيح ، لأن حرف العله ليس فى آخر الكلمه.

۲- فى ص ۶۶۴.

٦ – حذف الآخر إن كان علامه تثنيه (١) فى آخر ما سمى به من مثنى وملحقاته ؛ وصار علما ؛ مثل : الإبراهيمان والإبراهيمين ... والنسب إليهما : الإبراهيمىّ. وكذا : الرشيدان والرشيدين ، والنسب إليهما : الرشيدىّ. أى أن النسب يكون للأصل المفرد (٢) بعد حذف علامه التثنيه من العلم. وهنا يلتبس النّسب إلى المثنى العلم بالنسب إلى مفرده ؛ فيكون التعيين والتمييز بالقرائن التى تحدد أحدهما (٣) أما النسب إلى المثنى الحقيقى (الذى ليس علما مسمّى به) فينسب إلى مفرده ، ولا يخلو من لبس كذلك ، فتزيله القرائن ...

٧ – حذف الآخر إن كان علامه جمع مذكر سالم (٤) ، سمّى به أو بما ألحق به ، وصار علما. نحو : خلدون ، وحمدون ، وصالحين ، وسعدين ... (وهى أعلام قديمه) فيقال فى النسب إليها : خلدىّ ، وحمدىّ وصالحىّ ، وسعدىّ ، ... أى : بالنسب إلى مفردها ؛ واللبس فى النسب بين العلم الجمع ومفرده تزيله القرينه التى تعين أحدهما دون الآخر (٥).

أما النسب إلى جمع المذكر السالم الباقى على جمعيته (٦) فيكون بالنسب إلى مفرده أيضا ، فإن أوقع فى لبس وجب الفرار منه باتباع الرأى الذى يبيح النسب إلى لفظه المجموع بالرغم من رأى المعارضين فى هذا ؛ لأن الفرار من اللبس ، والحرص

١– وهى الألف رفعا ، والياء نصبا وجرا ؛ وتلازمهما النون فى الحالتين – لا محاله – إلا عند وجود ما يقتضى حذفها ؛ كالإضافه ... فالنون أحد حرفين تتكون منهما معا علامه التثنيه.

٢– بحجه الفرار من وجود علامتى إعراب فى المثنى العلم ؛ إذ توجد فيه علامات المثنى عند من يعربه كالمثنى ، وهو فى الوقت نفسه – مع اعتباره علما لواحد – ، يعرب بالحركات على ياء النسب.

٣– هذا اللبس لا يقع إلا عند النسب إلى المثنى المعرب بالحروف – كالرأى الشائع – أما على الآراء الأخرى التى تعربه بالحركات الظاهره على النون – وقد سبقت فى الجزء الأول – فينسب إليه على لفظ المثنى ؛ فلا يقع لبس. وحبذا النسب إليه على إحدى هذه الصور التى لا لبس فيها ، بالرغم من أن كثره النحاه لا ترتضيها ؛ على صحتها ونسبتها إلى بعض القبائل العربيه الخالصه. وأن الفرار من اللبس عرض لغوى واجب ، ولا سيما الفرار إلى ما لا يعارض أصلا من أصول العربيه.

٤– بحجه الفرار من اجتماع علامتى إعراب ؛ هما : الحروف والحركات – كما قلنا فى العلم المثنى.

٥– ويقع اللبس عند إعراب هذا الجمع العلم بالحروف ؛ طبقا للرأى الشائع. أما عند إعرابه بالحركات على النون – على رأى مما سبق فى الجزء الأول – فلا لبس. ونقول هنا ما قلناه فى النسب إلى المثنى (رقم ٣ السالف) إن الفرار من اللبس غرض هام واجب.

٦– أى : الذى لم يتركها إلى العلميه والتسميه به.

على توقّيه ، غرض أصيل فى لغه العرب ، وأصل من أقوى أصولها التى تقوم عليها.

٨ - حذف الآخر إن كان علامه لجمع مؤنث سالم (١) بشرط مراعاه التفصيل الآتى:

(ا) إن كان هذا الجمع باقيا على جمعيته (أى : لم ينقل إلى العلميه). وليس وصفا (٢) ونحوه ، مما يجىء فى : «ج» - وجب النسب إلى مفرده فى جميع الحالات ، نحو : ورده - تمره - زينب - عائشه ، سرادق ، والجمع : وردات - تمرات - زينبات - عائشات - سرادقات - والنسب هو : وردىّ - زينبىّ - عائشى - تمرىّ - سرادقىّ ... بالنسب إلى المفرد فى كل ما سبق وأشباهه.

(ب) إن كان هذا الجمع مسمّى به. (بأن صار علما) وجب حذف العلامه الداله على الجمع (وهى : الألف والتاء) وينسب إليه على لفظه الباقى بعد الحذف ، ولا ينسب إلى مفرده ؛ فيقال فى النسب إلى الجموع السالفه إذا كان كل جمع علما : وردىّ وتمرىّ ، (بفتح ثانيهما) (٣) - زينبىّ - عائشى - سرادقى ... فليس بين الصورتين فرق إلا فى مثل : ورده وتمره ، مما تحرك ثانيه الساكن لأجل الجمع.

(ج) إن كان وصفا ، أو اسما ، والثانى فيهما ساكن ، وألف الجمع رابعه نحو : ضخمات ، وصعبات ، وهندات ... (والمفرد : ضخمه ، صعبه ، هند) جاز عند النسب حذف العلامه (بحرفيها : الألف والتاء) ، وجاز الاقتصار على حذف التاء وحدها ، مع قلب الألف واوا ، فيقال فى النسب : ضخمىّ ، أو ضخموىّ - صعبىّ ، أو : صعبوىّ - هندىّ ، أو هندوىّ (٤) ويصح زياده ألف

١- وهى الألف والتاء الزائدتان على المفرد.

٢- أى : ليس مشتقا ، كضخمات. فالمراد بالوصف هنا : الاسم المشتق ؛ كضخمه وضخمات ويقابله الاسم الجامد ، وهو ما ليس مشتقا ؛ كسعاد وهند .. وجمعهما جمع مؤنث سالما هو : سعادات وهندات.

٣- لأنه مفتوح فى الجمع ، تطبيقا للقاعده الخاصه بجمع الاسم الثلاثى السالم العين ... التى سبق شرحها فى ص ٥٧٤ وبهذا الفتح فى النسب إلى «ورده وتمره» ؛ وأمثالهما يمكن الحكم على المفرد الثلاثى المؤنث أهو مفرد لجمع مؤنث سالم باق على جمعيته ، أم هو مفرد لجمع مؤنث سالم سمى به وصار علما.

٤- انظر «الملاحظه» التى فى رقم ٢ من هامش ص ٦٦١ لأهميتها - وفى حذف علامتى التثنيه والجمع يكتفى الناظم ببيت واحد لا تفصيل فيه ولا إبانه ، هو : وعلم التّثنيه احذف للنّسب ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب - ١٠ (علم : علامه. وتقدير البيت : واحذف للنسب علامه التثنيه. ومثل هذا الحذف للعلامه وجب فى جمع التصحيح. بنوعيه ، المذكر والمؤنث).

فاصله قبل هذه الواو ؛ فيقال ضخماوىّ .. و .. و ..

«ملاحظه» : الكلام على النسب إلى جمع التكسير وما فى حكمه يجىء فى ص ۶۸۲

۹ - إرجاعه إن كان لاما محذوفه بشرط مراعاه التفصيلات التى ستأتى (۱) عند الكلام على النسب إلى ما حذف بعض أصوله.

۱۰ - تضعيفه إن كان ثانيا معتلّا ، فى اسم ثنائىّ الحروف - قبل النسب - مثل : لو - كى - لا ... فعند التسميه بهذه الألفاظ والنسب إليها ، يقال : لوّىّ - كيوىّ - لائىّ. فأما : «لو» فقد ضعّفنا واوها الأصليه ، وأدغمنا الواوين ، بجعلهما واوا مشدده ، وزدنا ياء النسب ... وكذلك : «كى» ؛ ضعفنا ياءها وأدغمنا الياءين ؛ بجعلهما ياء واحده مشدده ؛ فصار الاسم قبل النّسب : «كىّ» ، وهو اسم مختومّ بياء مشدده مسبوقه بحرف واحد ؛ فعند النسب ترجع الياء الأولى إلى أصلها الياء مع فتحها ، وتنقلب الثانيه «واوا» ، وتجىء بعدها ياء النسب ؛ فيقال : كيوىّ.

وأما : «لا» فتضعيف ثانيها يكون بزياده ألف أخرى بعد الأصليه. لكن لا يمكن إدغامهما ، ولا إبقاء كل منهما بغير إدغام ، فتنقلب الثانيه همزه ؛ عملا بقواعد القلب. وقيل : إن الهمزه تزاد من أول الأمر مباشره ؛ فيقال : «لائىّ (۲)»

فإن كان ثانيه صحيحا - والكلمه ثنائيه وضعا (أى : لم يحذف منها شىء) جاز

۱- فى ص ۶۷۵.

۲- فى شرح الكافيه للرضى (ج ۲ ص ۱۴۱) ما يفيد أن الاسم الثنائى ، المعتل الثانى ، (مثل : لا ، وكى ، ولو ...) إذا اقتضى الأمر تضعيف ثانيه - قد يغنى عن التضعيف زياده همزه بعد الثانى مطلقا ؛ فنقول فى : لا ، وكى ، ولو. إذا كانت أعلاما أريد إعرابها : لاء ، وكىء ، ولوء ، وعند النسب : لائى ، وكيئى ، ولوئى. وقد صرح بأن التضعيف هو الأولى ، فيحسن الاقتصار عليه. وفى تضعيف الثانى المعتل يقول الناظم : وضاعف الثّانى من ثنائى ثانيه ذو لين ؛ ك «لا» ، ولائى - ۲۲ يريد : مثل : «لا» وتضعيفه : لائىّ ، بياء النسب المشدده ، ولكنها خففت هنا للشعر. وذو اللين هنا : المعتل.

فيه التضعيف وعدمه. ففى النسب إلى : «كم» يقال : كمّىّ أو كمىّ ، بتشديد الميم أو تخفيفها (١).

* * *

أشهر التغييرات التى تطرأ على الحرف الذى قبل الأخير ، بسبب ياء النسب

١ - وجوب التخفيف بقلب الكسره فتحه فى عين الاسم الثلاثى المكسور العين ؛ سواء أكانت فاؤه مضمومه ، أم مفتوحه ، أم مكسوره. فمن المضمومه : (دئل ، وقدر ، وبهر ، ... والثلاثه أعلام - والنسب إليها ، دؤلىّ - قدرىّ - بهرىّ). ومن المفتوحه : (نمر ، وخشن ، وملك ، والنسبه إليها : نمرىّ - خشنىّ - ملكىّ). ومن المكسوره : (إبل ، وبلز (٢) ، والنسبه إليها : إبلىّ - بلزىّ).

أما سبب التخفيف بقلب الكسره فتحه على الوجه السالف فلأن العرب

١- فى هذا الحكم خلاف كما يقول الصبان هنا ، ونص كلامه : «(ا - اعلم أنه قد تقرر أن الكلمه الثنائيه إذا جعلت علما للفظ ، وقصد إعرابها شدد الحرف الثانى منها سواء أكان حرفا صحيحا أم حرف عله ؛ نحو أكثرت من الكمّ ، ومن الهلّ ، ومن اللوّ ... ، لتكون على أقل أوزان المعربات «ب - وأما إذا جعلت علما لغير اللفظ ، وقصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحا ؛ نحو جاءنى كم ، ورأيت منا ؛ لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى معا من غير ضروره. «فإن كان الثانى حرف عله ؛ كلو ، وفى ، ولا ... زيد حرف من جنسه ، وإن لزم منه التغيير فى اللفظ والمعنى معا ، للاضطرار إلى الزياده لأن عدمها يؤدى إلى سقوط حرف العله ، لا لبقائه ساكنا مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ، وهو مرفوض فى كلامهم. «ج - وإن جعلت علما للفظ أو لغيره ، ولم يقصد إعرابها فيهما. فلا زياده أصلا. هذا ملخص ما فى الرضى وشرح اللباب للسيد مع زياده. فإذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله : (فإن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه) فيه نظر ، إذ الثنائى الذى جعل علما للفظ ، وقصد إعرابه يجب تضعيف ثانيه ، صحيحا أو معتلا. فيجب حينئذ فى النسب إليه التضعيف. والثنائى الذى جعل علما لغير اللفظ وقصد إعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفا صحيحا ؛ فيجب حينئذ فى النسب إليه عدم التضعيف ... لكن مر عن الفارضى فى باب الحكايه تقييد وجوب تضعيف الثانى المجعول علما للفظ بما إذا كان حرف عله ؛ ففى المسأله خلاف)». ا ه. كلام الصبان - ولهذه المسأله بما فيها من خلاف صله قويه بما سبق فى ج ١ م ٢ ص ٢٩ -

٢- من معانيه : القصيره ، والمرأه الضخمه.

تستثقل فى النوع السالف استيلاء الكسره على أكثر حروف الكلمه المختومه بياء النسبه ؛ إذ تقع فيه هذه الياء بعد كسرتين متواليتين أو ثلاثه ، فتفرّ العرب من هذا الثقل إلى التخفيف بقلب الكسره الأولى فتحه (١)

٢ - وجوب التخفيف أيضا إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسوره مدغما فيها ياء ساكنه قبلها. والتخفيف هنا يكون بحذف الثانيه المكسوره - سواء أكانت هى الثالثه بين أحرف الكلمه أم كانت أكثر - ففى النسب إلى (٢) : (طيّب وليّن) و (هيّن ، وجيّد) و (غزيّل ، تصغير غزال ، وأسيّد) يقال (طيبىّ ، ولينىّ) (هينىّ ، جيدىّ) (غزيلىّ ، أسيدىّ).

فلا تحذف الياء الثانيه فى مثل : هيّخ (٣) لعدم كسرها ، ولا فى مثل : مهيّم (٤) ؛ تصغير مهيام ، لوجود ياء زائده فاصله بين الياء المكسوره ، وآخر المنسوب إليه.

٣ - حذف ياء ، «فعيله» - بفتح فكسر - وحذف تاء التأنيث معها ، وفتح ما قبل الياء التى حذفت (أى : فتح عين الكلمه). كل هذا بشرط أن تكون عين الكلمه غير مضعفه ، وأن تكون صحيحه إذا كانت اللام صحيحه ؛ فتصير الكلمه بعد التغيير السّالف على وزن : «فعلىّ» ؛ فيقال فى النسب إلى : حنيفه ، وفهيمه ، وسميره ... : حنفىّ ، وفهمىّ ، وسمرىّ. ومن المسموع الشاذ : سليقىّ ، وسليمىّ ، فى النسب إلى : سليقه (٥) ، وسليمه (٦).

هذا رأى أكثر النحاه. وقد تصدى لهذه الأمثله الشاذه أحد الباحثين (٧)

١- بشرط أن يكون الكسر هو المتغلب على أحرف الكلمه ؛ فلا قلب فى النسب إلى مثل : جحمرش ، وإلى هذا يشير الناظم فى بيت سبق ذكره (فى ٦٦٣) لمناسبه تتعلق بأوله ؛ هو : (وأول ذا القلب انفتاحا) و «فعل» و «فعل» عينهما افتح و «فعل» - ٧ والذى يعنينا هنا : الأوزان الثلاثه وما يقرره من فتح العين فى كل منها عند النسب - كما شرحنا -

٢- تعدد الأمثله الآتيه هو لبيان أنه لا فرق فى الحكم بين الياء المكسوره الثالثه التى أصلها ياء ؛ كالأولين ، والتى أصلها واو كاللّذين بعدهما ، والتى تزيد على ثلاثه ؛ كالأخيرين ، وشذ قولهم : «طائى» فى النسب إلى : طيىء. والقياس : «طيئىّ». وفى هذا التخفيف يقول ابن مالك : وثالث من نحو : «طيّب» حذف وشذّ «طائىّ» مقولا بالألف - ١١

٣- الغلام السمين.

٤- انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٥٢.

٥- بمعنى فطره وطبيعه.

٦- اسم قبيله عربيه.

٧- هو الأستاذ الراهب أنستاس الكرملى - رحمه الله - العضو السابق بالمجمع اللغوى القاهرى فقد نشر بمجله المقتطف (عدد يوليو ١٩٣٥ ، ص ١٣٦) بعد أن عرض أمثله من الصيغتين - - وهما : «فعيله ، وفعيل» - فى الكلام الذى يحتج به مع استيفائهما الشرطين ما نصه : - - «أنت ترى من هذا التتبع أن العرب لم ينسبوا مطلقا إلى «فعيل وفعيله» بقولهم فعلىّ (بالتحريك) إذا كان غير مشهور ؛ علما كان أم نكره ؛ بل (فعيلىّ) بإثبات الياء على أصلها)» ا ه. ثم عرض شواهد على تأييد رأيه عددها (١٠٣) (ثلاثه بعد المائه) وأكد أن هذه الشواهد ليست هى كل الوارد ، وأنه اكتفى بها مسرعا ، إذ لم يتسع وقته لجمع الباقى الذى يقطع

بوجوده. ومع أن الشواهد التى عرضها عشرات تكفى وحدها للأخذ برأيه من غير تردد ، ولا حاجه إلى تأييد آخر ، نراه استند أيضا فى تأييد رأيه إلى قول ابن قتيبه الدينورى فى كتابه : «أدب الكاتب» ص ١٠٧ طبعه أوربا ، ونصه : (إذا نسبت إلى فعيل أو فعيله من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهورا ألقيت منه الياء ؛ مثل ربيعه وبجيله وحنيفه ؛ فتقول ربعىّ ، وبجلىّ ، وحنفىّ. وفى ثقيف ثقفىّ ، وعتيك عتكىّ. وإن لم يكن الاسم مشهورا - علما كان أم نكره - لم تحذف الياء فى الأول (أى : فى فعيل) ولا فى الثانى (أى : فعيله) ... ا ه وقد خلص إلى أن الحذف قديما لم يكن إلا فى المشهور شهره فياضه.

المعاصرين وأثبت أنها ليست شاذه ، لوجود عشرات مسموعه ، من نظائرها الفصيحه ، وعرض تلك العشرات ، وانتهى من بحثه إلى أمرين :

أولهما : أن النسب إلى «فعيله» هو : «فعيلىّ» قياسا مطردا :

ثانيهما : أنه يجوز النسب إليها على : «فعلىّ» - بحذف الياء - كما يرى بعض القدماء بالشرطين السالفين ، وبزياده شرط ثالث عليهما ؛ هو : اشتهار الاسم المنسوب إليه شهره فياضه تمنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت ياء «فعليه» للنسب. فمتى اجتمعت الشروط الثلاثه صح حذف الياء جوازا ، لا وجوبا. وما عرضه هذا الباحث من الأدله قوىّ غير مرجوح. ورأيه حسن. والأخذ به أوى.

فإن كانت العين مضعفه : مثل ؛ رقيقه ولبيبه ، أو كانت معتله مع صحه اللام ؛ مثل : طويله ، وعويصه - لم يحدث حذف ولا تغيير عند النسب إلا حذف تاء التأنيث : فيقال ؛ رقيقىّ - ولبيبىّ ، وطويلىّ ، وعويصىّ.

وإن كانت العين معتله مع اعتلال اللام وجب إجراء التغيير الأول بالحذف

والتغيير ؛ فيقال : فى طويه : طووىّ (۱) ...

۴ - حذف ياء : «فعيل» - بفتح فكسر - بشرط أن يكون معتل اللام وفى هذه الصوره تنقلب عند النسب لامه المعتله واوا مع فتح ما قبلها وجوبا ؛ كغنىّ وغنوىّ - وعلىّ وعلوىّ - وصفىّ وصفوىّ - وعدىّ وعدوىّ.

فإن كان صحيح اللام لم يحدث تغيير ؛ نحو : جميل وجميلىّ ، وعقيل وعقيلى (۲).

۵ - حذف ياء : «فعيله» - بضم ، ففتح ، فسكون - وحذف تاء التأنيث معها ، بشرط أن تكون العين غير مضعفه ، وأن تكون صحيحه إذا كانت اللام صحيحه. فتصير الكلمه بعد التغيير السالف على وزن : «فعلىّ» ، فعند النسب إلى : قريظه ، وجهينه ، وحذيفه ، يقال : قرظىّ ، وجهنىّ ، وحذفىّ ...

فإن كانت العين مضعفه لم تحذف الياء ؛ كما فى قليله وقليلىّ ، وجديده وجديدىّ. وكذلك إن كانت معتله مع صحه اللام ، كما فى لويزه ولويزىّ ، ونويره ونويرىّ.

فإن كانت معتله مع اعتلال اللام وجب الحذف ، نحو : حيّه وحيوىّ ... (۳)

۱- «تكمله» : بقى من الصور أن تكون العين صحيحه ، واللام معتله - ؛ مثل : صفيه ، وسنيه فهذه الياء المشدده تقلب واوا قبل ياء النسب ؛ فيقال : صفويه ، وسنويه ، طبقا للبيان السابق (فى ص ۶۶۰) خاصا بالثلاثى الذى آخره ياء مشدده ، مع اعتبار تاء التأنيث فى حكم غير الموجود.

۲- انظر ما يتصل بهذا فى رقم ۶ من هامش ص ۶۷۱ ومن النسب المسموع : ثقفىّ فى النسب إلى ثقيف.

۳- وفى الحذف الخاص بصيغتى : «فعيله» وفعيله ، يقول الناظم : و «فعلىّ» فى : «فعيله» التزم و «فعلىّ» فى فعيله حتم - ۱۲ ويقول : وألحقوا معلّ لام عريا من المثالين بما «التّا» أوليا - ۱۳ وتمّموا ما كان كالطويله وهكذا ما كان كالجليله - ۱۴ (عرى : خلا - من المثالين ، يريد بهما : صيغتى : فعيله ، وفعيله السالفتين - أولى : أتبع وجاء بعد شىء سبقه. والألف التى فى آخر الشطر الأول والثانى زائده لوزن الشعر). يريد : أن النحاه أو العرب ألحقوا عند النسب ما كان من الصيغتين السالفتين خاليا من التاء ، معتل اللام - بما وليته التاء منهما ، أى : جاءت بعده وفى آخره. حيث يجب - عنده - حذف الياء فى الملحق كالملحق به.

٦ – حذف یاء «فعیل» – بضم ، ففتح ، فسکون – بشرط أن یکون معتل اللام. وفی هذه الصوره تنقلب عند النسب لامه المعتله واوا قبلها فتحه ؛ نحو قصیّ وقصویّ ، وفتیّ وفتویّ.

فإن کان : «فعیل» صحیح اللام لم تحذف الیاء – فی الأرجح – نحو : سعید وسعیدیّ ، وردین ورديّ (۱) ...

۷ – حذف واو : «فعوله» – بفتح فضم – ومعها التاء (۲) ؛ بشرط أن تکون عین اللفظ صحیحه ، وغیر مضعفه. وفی هذه الصوره یفتح الحرف الذی کان مضموما قبل حذف الواو. ومن الأمثله : شنوءه (۳) ، وسبوحه (۴) ، فیقال فی النسب إلیها : شنئیّ ، وسبحیّ ... (۵) ، فلا تحذف الواو فی مثل : قووله وصووله (۶) ، لاعتلال العین ، ولا فی مثل : «ملوله» لتضعیفها.

«أما فعول» بغیر تاء فینسب إلیه علی لفظه ؛ نحو : ملول وملولیّ ، وعدوّ وعدویّ ...

۱– ومن النسب السماعی : قرشیّ ، وهذلیّ ؛ فی النسب إلی : قریش ، وهذیل. ویری المبرد أن هذا قیاسی ؛ لکثرته.

۲– یلاحظ أن الأغلب فی صیغه : «فعول» إذا کانت وصفا بمعنی «فاعل» ، ألّا تدخلها التاء الداله علی التأنیث المحض وحده (طبقا للبیان الخاص بهذا فی ص ۵۴۶) أما فی غیر هذه الصوره فقد تلحقها التاء. ویقال إنه لم یرد عن العرب علم علی وزن : «فعوله» ونسبوا إلیه علی : «فعلیّ» إلا : «شنوءه» حیث قالوا : «شنئیّ». – کما سیجیء فی رقم ۵ –.

۳– علم قبیله عربیه.

۴– علم علی مکه ، أو علی ورد قریب منها.

۵– هذا رأی سیبویه. أما غیره فینسب إلیها علی لفظها ؛ لأنه لم یرد عند العرب سوی شنئیّ ، فی النسب إلی شنوءه ، فهی کلمه واحده حکمها الشذوذ. وهذا الرأی هو الأعلی ، والأجدر بالاقتصار علیه

۶– ویصح قلب واوهما همزه ، فیقال : قئوله وصئوله.

المسأله ۱۷۸ : النسب إلى ما حذف منه بعض اصوله

(ا) إن كان الحرف الأصلىّ المحذوف هو عين الكلمه وجب رده فى حالتين : الأولى : أن يكون عينا لاسم ثلاثى مضعف (۱). مثل : «رب». وأصله : «ربّ» الحرفيه الجارّه ، حذفت الباء الأولى ، تخفيفا (۲) ، فإذا صار بعد التخفيف علما وأريد النسب إليه ، وجب إرجاع الباء الساكنه المحذوفه وإدغامها فى نظيرتها ، كما كانت قبل الحذف ؛ فيقال : ربّىّ ، ومثلها : «قط» على اعتبار أن أصلها : قطّ (۳) - بتشديد الطاء - ؛ حذفت الطاء الأولى الساكنه تخفيفا ، فإذا نسب إلى المخففه وجب إرجاع العين المحذوفه. وإدغامها فى نظيرتها ؛ فيقال : قطّىّ ...

الثانيه : أن يكون عينا لاسم معتل اللام ، نحو : يرى (علما منقولا من المضارع ، وأصله : يرأى. نقلت فتحه الهمزه. إلى الراء الساكنه قبلها ، وحذفت الهمزه ؛ فصار اللفظ : يرى). فإذا سمى به ، وأريد النسب إليه ؛ قيل : «يرئىّ» ، بإرجاع العين المحذوفه مع فتح الراء ؛ مراعاه لضبطها الذى كانت عليه بعد حذف الهمزه (۴).

۱- مضعف الثلاثى : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ مثل : عدّ - قطّ - ربّ ... ولا بد أن يكون المضعف ساكن العين. إذا كانت مدغمه فى نظيرها ، وهو الحرف الواقع لام الكلمه.

۲- ومن التخفيف قوله تعالى (رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ.)

۳- ظرف زمان يستعمل - فى الأغلب - بعد كلام منفى المعنى فى الزمن الماضى. (وتفصيل الكلام عليه فى ج ۲ م ۷۹).

۴- هذا رأى سيبويه - كما سيجىء أيضا فى رقم ۲ من هامش ص ۶۷۷ - وهو يوجب فى الاسم الذى ترجع لامه المحذوفه عند النسب أن تبقى عينه على فتحتها الطارئه عليها عند حذف تلك اللام ، قبل النسب. فإذا ما عادت اللام عند النسب لم ترجع العين إلى السكون الذى كان أصلا لها من قبل ؛ وإنما تظل على الفتحه الطارئه عليها. فاذا رجعت الهمزه المحذوفه هنا - صارت الكلمه : «يرأى» - بثلاث متحركات مفتوحه ، فألف ساكنه ، مكتوبه ياء - وعند النسب تحذف هذه الألف (لأنها رابعه فى اسم ثانيه متحرك ، كما تقرر من قبل فى ص ۶۶۱) ، فيقال : «يرئى» وهذا الرأى هو الأرجح الذى يؤيده السماع الأكثر ، أما غير سيبويه فيوجب عند رجوع اللام المحذوفه إرجاع العين إلى سكونها الأصلى السابق ، وعدم الاعتداد بالفتحه الطارئه. فعند إرجاع الهمزه يصير الاسم : «يرأى» والنسب إليه هو : «يرأوىّ» أو : «يرئىّ» ؛ طبقا لما تقرر - فى ص ۶۶۱ - من أن ألف الرباعى الساكن الثانى - تحذف أو تقلب واوا. ومما سبق يتضح فى المجبور برد اللام عند النسب رأيان ، فسيبويه ومن معه يوجب فيه فتح العين وإن كانت ساكنه فى الأصل. وغيره يوجب تسكينها كما كانت أولا ، وإرجاعها لأصلها.

(ب) إن كان الحرف الأصلى المحذوف هو : «فاء» الكلمه وجب إرجاعه بشرط اعتلال اللام ؛ نحو : شيه (۱) والنسب إليها : وشويّ ، بكسر الواو الأولى وفتح الشين (۲).

فإن كانت اللام صحيحه لم يجز ردّ المحذوف ؛ فيقال فى عدّه (۳) : عديّ وفى جده (۴) : جديّ ...

(ح) إن كان الحرف الأصلى المحذوف هو «لام» الكلمه ، وجب إرجاعه فى حالتين :

الأولى : أن تكون العين معتله ؛ مثل : «شاه» وأصلها : «شوهه» (۵) –

۱- علامه.

۲- أصلها : «وشى» (بكسر الواو ، فسكون الشين. وردد النحاه وصاحب «المصباح المنير» النص على كسر الواو ، ولم يذكروا السبب فى كسرها) حذفت الواو ، ونقلت حركتها إلى الشين ، وزيدت تاء التأنيث عوضا عن الواو المحذوفه ؛ فصارت الكلمه : «شيه». بفتح الياء ؛ لمناسبه التاء. فعند النسب إليها ترجع فاء الكلمه (وهى الواو المكسوره ، وتبقى الشين على حركتها العارضه ، وهى الكسره ؛ عملا بمذهب سيبويه السالف فى الصفحه الماضيه وهامشها ؛ فتصير إلى : وشيّ (بواو وشين مكسورتين) ثم تنقلب كسره الشين فتحه ، عملا بالقاعده التى تقدمت فى ص ۶۶۱ و ۶۷۰. (ومضمونها : أن الاسم الثلاثى المنسوب إليه يجب فتح ثانيه إن لم يكن مفتوحا. سواء أكان الحرف الأول مضموما أم مفتوحا أم مكسورا ...) فتصير الكلمه بغير ياء النسب إلى : «وشى». تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وصارت الكلمه : «وشا» ، بكسر ففتح ، فألف مقصوره تقلب عند النسب ياء لأنها ثالثه ؛ فيقال : «وشويّ». أما عند غير سيبويه ممن لا يعتد بحركه الشين الطارئه ويتمسك بالسكون لأنه الضبط السابق قبل الحذف – فيقول – وشيّ : وقد عرفنا رجحان رأى سيبويه. وكلا الرأيين – فى أمر النسب إلى ما حذف ، كما أوضحناه فى حالات ونوضحه فى باقيها – يدعو للدهش ؛ ففيه من التحليل ، والتعليل ، والحذف ، والقلب ، والإثبات ، والإرجاع ، ما يكدّ الذهن ، ويرهق العقل ، من غير أن يعرف العرب شيئا منه ، أو يدور بخلد أفصحهم. وبالرغم من هذا نسأل : أيمكن هنا – فقط – وضع ضابط عام للنسب إلى ما حذف بعض أصوله ، من غير التجاء إلى هذه الفروض الخياليه؟ يبدو أن الجواب : لا ، وفى الكلام على «شيه» وما فى حكمها يقول الناظم : وإن يكن كشيه ما «الفا» عدم فجبره وفتح عينه التزم – ۲۳ (عدم ، أى : زال ، بمعنى : حذف. – جبره : إرجاعه عند النسب)

۳- مصدر الفعل : وعد. حذفت الفاء ، وعوض عنها تاء التأنيث.

۴- بمعنى : غنى. أصلها : وجد ، مصدر الفعل : وجد ، حذفت الفاء وعوض عنها التاء.

۵- الكلمه واويه العين بدليل جمعها على : «شياه» التى أصلها : شواه. قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسره.

بسكون الواو - حذفت لام الكلمه (الهاء) للتخفيف ، فصارت الكلمه : شوه - بسكون الواو - ثم تحركت الواو بالفتحه (١) ، فصارت : شوه ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فانقلبت ألفا ، وصارت الكلمه ، شاه ، والنسب إليها فى الرأى الأرجح هو : شاهىّ (٢).

ص: ٦٧٧

١- لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث فى كل الحالات ، على الوجه الذى سبق فى ص ٦٣٨.

٢- وهذا رأى سيبويه ، وقد سبق بيانه فى رقم ٤ من هامش ص ٦٧٥ ؛ ومنه يعلم أنه يستبقى - عند النسب - حروف الكلمه على ضبطها الطارئ عليها ، بسبب حذف بعض أصولها ، ولا يرجع الحروف إلى ضبطها الأول الأصيل إذا رجع المحذوف الذى كان سببا فى تغيير حركات بعض الأحرف تغييرا طارئا. وعلى هذا تبقى فتحه «شوه» - وهى فتحه طارئه - ويبقى ما ترتب على وجودها ، وهو قلب الواو ألفا. وعند النسب ترجع الهاء المحذوفه التى هى لام الكلمه ، وتحذف تاء التأنيث لتحل محلها ياء النسب ، فيقال : «شاهى». أما من يخالف سيبويه ويوجب إرجاع العين وغيرها من الحروف إلى ضبطها السابق الأصيل الذى كان قبل حذف أحد أصول الكلمه ، فيقول : «شوهى» - بفتح فسكون - ذلك أن أصل الكلمه هو : شوهه. بسكون الواو قبل حذف اللام التى هى : «الهاء» ، والتى أدى حذفها إلى تحريك الواو بالفتحه ؛ إذ صارت «قبل تاء التأنيث» مباشره. فعند رجوع اللام المحذوفه - وهى الهاء - ترجع الواو إلى ضبطها الأول وهو السكون ويمتنع قلبها ألفا ؛ لعدم تحركها ويصير النسب كما سبق : «شوهىّ». وفى هذا الموضع من مواضع النسب إلى محذوف اللام معتل العين يصرح النحاه بأن النسب إلى : «ذو» و : «ذات» هو : «ذووىّ» فيهما ؛ لأن لامهما محذوفه ، وعينهما معتله ويقولون إن أصلهما : «ذوى» ويعددون أنواعا معقده من الفروض والخيالات يجر بعضها بعضا ؛ كى يصلوا من ورائها إلى إثبات هذا الأصل. وقد كدوا ، وداروا حتى انتهوا إلى ما أرادوا ، وهو غير ما يريده الواقع ، والرأى السديد. ومن شاء أن يرى بعض الفروض المرهقه فليرجع إلى كتاب سيبويه وشراحه (ج ٢ ص ٨٠ ، ٨١ وما بعدهما فى الباب الذى عنوانه : «ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد» ، والباب الذى عنوانه : «الإضافه إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين». وهو يريد «بالإضافه» : النسب - كما أشرنا من قبل فى رقم ٢ من هامش ص ٦٥٨ ، ويكرر هذا). وفى التصريح وحاشيته ، وحاشيه الصبان سلسله متشابكه من تلك الخيالات. وكان الخير فى ترك ذلك كله ، والاقتصار على أن النسب إلى : ذو ، وذات ، هو : ذووىّ ؛ مراعاه للمسموع. على أنه قد جاء فى حاشيه : «القطر» عند الكلام على معنى : «ذات» ما يأتى : (لها ثلاث استعمالات : الإشاره بها ، وبمعنى : صاحبه ، وبمعنى : التى. وبقى لها استعمال رابع. وهو جعلها اسما مستقلا ؛ نحو : ذات الشىء : بمعنى : حقيقته وماهيته. وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشىء عرفا مشهورا ؛ حتى قال الناس ذات متميزه ، وذات محدثه ، ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيير. والله يقول : «والله عليم بذات الصدور» أى : ببواطنها وخفياتها. فالكلمه عربيه ، ولا التفات - - لمن أنكر عربيتها ، وخطأ علماء الكلام فى قولهم : «الصفات الذاتيه» مع أنهم - أى : علماء الكلام - مصيبون). ا ه. ومثل هذا فى المصباح «المنير» مع الاشتراك فى كثير من الألفاظ السالفه فارجع إليه فى ماده : «ذوى».

الثانيه : أن تكون اللام المحذوفه قد رجعت - فى الكلام المأثور - فى التثنيه ، أو جمع المؤنث السالم (١) ؛ مثل : «أب ، وأخ» ، وتثنيتهما : «أبوان وأخوان» ، فالنسب إليهما : أبوىّ وأخوى ، بإرجاع الواو المحذوفه منهما. ومثل : «سنه» ، وأصلها : سنه أو سنو ، حذفت لام الكلمه ؛ (وهى : الهاء : أو الواو) وجاءت تاء التأنيث عوضا عنها ، وهذه التاء تحذف فى جمع المؤنث السالم وترجع اللام المحذوفه ، فيقال : سنهات أو سنوات ، كما يقال فى النسب : سنهىّ ، أو سنوى ، بإرجاع اللام المحذوفه كما رجعت فى جمع المؤنث.

والنسب إلى : «أخت وبنت» ؛ هو : «أخوىّ ، وبنوىّ» ، لأن جمعهما المؤنث السالم : أخوات وبنات ، والنسب إليهما كالنسب إلى أخ وابن. وهذا يوقع فى لبس قوىّ دعا بعض النحاه إلى رفض النسب بالصوره السالفه ، وتحتيم النسب على لفظهما ؛ فيقول : أختىّ وبنتىّ ؛ ورأيه حسن ، جدير بالمحاكاه ، مع صحه الرأى الأول وقوته (٢).

* * *

١- لم يذكروا جمع المذكر السالم اكتفاء بالتثنيه ؛ لأنه على غرارها - كما سبق فى بابهما - فما يرجع فى التثنيه يرجع فى جمع المذكر السالم.

٢- يقولون فى تأييد الرأى الأول : إن صيغه : «أخت وبنت» كلها للتأنيث. والتاء للإلحاق بالرغم من أنها بدل من واو محذوفه ؛ وهى لإلحاق الكلمتين بقفل وجذع ؛ إلحاقا للثنائى بالثلاثى ، فيجب رد صيغه أخت وبنت إلى صيغه المذكر ، بحذف التاء منهما كما حذفت فى النسب إلى مكه ؛ فقيل : مكى وفى جمع المؤنث السالم ؛ فقيل : فى مؤمنه مؤمنات ... لئلا تقع تاء التأنيث حشوا ... وكلام كثير آخر أساسه مجرد الجدل. وقد تناوله بعض القدماء بالرد والرفض (على نحو ما نقله شرح التصريح فى هذا الموضع). ونحن فى غنى عن هذا كله ، وعن مناقشته ، وزياده الجدل القديم بجدل جديد ؛ وكلاهما لا خير فيه ؛ إذ حسبنا إباحه الرأيين ، واستحسان الرأى القائم على إبعاد اللبس ، وهو رأى قديم لبعض كبار النحاه. ومنهم : يونس بن حبيب البصرى المتوفى حول سنه ١٨١ ه ، وهو من أشهر أئمه اللغويين النحاه فى عصر سيبويه ، وله مؤيدون. وفى إرجاع اللام جوازا ووجوبا يقول الناظم : واجبر بردّ اللّام ما منه حذف جوازا ان لم يك ردّه ألف - ١٩ - - فى جمعى التّصحيح ، أو فى التّثنيه وحقّ مجبور بهذى توفيه - ٢٠ وبأخ أختا ، وبابن بنتا ألحق. ويونس أبى حذف التّا - ٢١ يقول : اجبر برد اللام ما حذف منه اللام جبرا جائزا ، إلا إذا كان رد اللام لازما فى التثنيه أو جمع التصحيح لمذكر أو لمؤنث ، ففى هذه الحاله يستحق المجبور - وهو الاسم المحذوف اللام - التوفيه وجوبا بإرجاع لامه إليه. ثم قال : ألحق أختا بأخ فى رد اللام المحذوفه ، وكذلك ألحق بنتا بابن فى ردها من غير إبقاء التاء فيهما. على غير مذهب يونس ومن معه فإنه يبقيها. وقد شرحنا الرأيين ...

ما يجوز فيه عند النسب رد لامه المحذوفه وعدم ردها :

بان مما سبق وجوب رد اللام المحذوفه إلى الاسم عند النسب بشرط أن تكون عينه معتله ، أو أن تكون لامه مما يرجع فى تثنيه أو جمع مؤنث سالم.

فإن لم يتحقق الشرط جاز الرد وعدمه ، ففى مثل : يد (١) ودم (٢) ، وشفه (٣) يقال عند النسب : يدىّ أو يدوىّ - دمىّ أو دموىّ - شفىّ ، أو شفهىّ ويصح : شفوى ... وقد حذفت اللام فى : يد ، ودم بغير تعويض. أما فى شفه فقد زيدت تاء التأنيث عوضا عن الهاء المحذوفه.

وإذا حذفت اللام وعوّض عنها همزه الوصل جاز عند النسب الرد أو عدمه دون الجمع بين اللام المحذوفه وهمزه الوصل ؛ منعا للجمع بين العوض والمعوض عنه. ففى مثل : (ابن واسم) يقال : (ابنىّ أو بنوىّ ، واسمىّ ، أو سموىّ) (٤) ولا يصح أن يقال : ابنوىّ واسموىّ ...

١- أصل : «يد» هو : يدى - بسكون الدال - حذفت اللام بغير تعويض ؛ تخفيفا ، وتحركت الدال الساكنه. والنسب إليها هو : يدىّ ، بغير رد اللام ، أو : يدوىّ ، بردها ، وقلبها واوا قبلها الفتحه الطارئه لأجلها ، لأن ما قبلها يفتح عملا برأى سيبويه ، أو قبلها السكون السابق ؛ عملا برأى غيره. ورأى سيبويه هو الأرجح - كما عرفنا - فى هامشى ص ٦٧٥ و ٦٧٧.

٢- أصل : «دم» ، هو : دمو - بسكون الميم فى الأصح - حذفت الواو ، تخفيفا بغير تعويض ، وتحركت الميم الساكنه ، وعند النسب يقال : دمىّ ، بغير رد ، أو : دموىّ بالرد مع فتح ما قبل الواو لأن ما قبلها يفتح لها - كما سبق - أو إرجاعه إلى سكونه الأصلى كما سبق فى يد.

٣- أصل : شفه ، هو : شفه (بسكون الفاء ، وبالهاء ، بدليل ظهور الهاء فى الجمع : شفاه) حذفت الهاء تخفيفا ، وعوض عنها تاء التأنيث مع فتح ما قبلها ؛ فصارت شفه. فعند النسب يقال : شفىّ ، بغير رد الهاء ، أو شفهىّ بردها مع بقاء الفاء قبلها على فتحتها العارضه أو إرجاعها إلى سكونها الأول ومن يرى أن اللام المحذوفه واو ، وليست هاء يجيز فى النسب : شفىّ وشفوى ، ولكن الشائع بين اللغويين أن اللام المحذوفه هاء.

٤- الكثير المسموع ضم السين أو كسرها. أما الميم فمفتوحه على رأى سيبويه ؛ لأن الفتحه طارئه على الثانى للنسب فتبقى - كما عرفنا -.

المسأله ۱۷۹ : أحكام عامه فى النسب

(ا) النسب إلى المركب (۱) :

۱ - إن كان المركب إضافيّا علما - بالوضع أو بالغلبه - فالأصل أن ينسب إلى صدره ؛ فيقال فى خادم الدين ، وفوز الحقّ ، وعابد الإله ...

(والثلاثه أعلام) : الخادمىّ - الفوزىّ - العابدىّ ...

ويستثنى من هذا الأصل ثلاث حالات يجب النسب فيها للعجز.

الأولى : أن يكون «المركب الإضافىّ» العلم كنيه ، نحو : أبو بكر ، وأم كلثوم ... فيقال فى النسب : بكرىّ ، وكلثومى -.

الثانيه : أن يكون هذا «المركب الإضافى» معرفا صدره بعجزه (۲) ؛ نحو : ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمر ... فيقال فى النسب إليهما : عباسىّ ، ومسعودىّ ، وعمرىّ.

الثالثه : أن يكون النسب إلى صدر هذا المركب مؤديا إلى اللبس ، بعدم معرفه «المنسوب إليه» حقيقه ؛ مثل : عبد مناف ، وعبد شمس ، وناصر مجد (والثلاثه أعلام) فيقال فى النسب إليها : منافىّ ، وشمسىّ ، ومجدىّ ؛ إذ لو نسب إلى الصدر فقيل : عبدىّ ، وناصرىّ - لم يعرف «المنسوب إليه».

فإن كان المركب الإضافى ليس علما (لا بالوضع ، ولا بالغلبه) ، نحو : كتاب

زينب ، وجب النسب للمضاف وحده ، أو للمضاف إليه وحده على حسب المراد.

۲ - المركب الإسنادى وملحقاته ، (۳) وينسب إلى صدره ففى النسب إلى : نصر الله ،

۱- سبق تعريف المركب وتقسيمه وحكم كل قسم (فى مكانه المناسب من الجزء الأول ص ۹۱ م ۱۰ وص ۲۱۱ م ۲۲ باب العلم.)

۲- بأن يكون صدره نكره ، وعجزه معرفه ، بها يتعرف الصدر. وقد يشتهر المركب بعد هذا فيدخل فى عداد العلم بالغلبه - (وقد سبق إيضاحه فى مكانه المناسب من الجزء الأول باب العلم ، ومن أمثلته : ابن عباس ، وابن عمر ...)

۳- ستجىء ملحقاته فى رقم ۱ من هامش الصفحه الآتيه.

وجاد الحقّ ، وحامد مقبل (والثلاثه أعلام) يقال : نصرىّ ، وجادىّ ، وحامدىّ ... (۱)

۳ - المركب المزجى - ومنه الأعداد المركبه ؛ كأحد عشر ... - والشائع أنه ينسب إلى صدره أيضا مع الاستغناء عن عجزه ؛ سواء أكان صدره معتل الآخر أم صحيحا ، نحو : (مجد يشهر ، وقاليقلا) (وحضرموت وبندرشاه) وكلها أسماء بلاد ؛ فيقال فيها : مجدىّ وقالىّ - بحذف حرف علتهما ووضع ياء النسب مكانه (۲) - وحضرىّ وبندرىّ ، هذا هو الرأى الشائع.

ومن النحاه من يجيز النسب إلى العجز وحده مع الاستغناء عن الصدر بحذفه ، ومنهم من يجيز النّسب إلى الصدر وإلى العجز معا بزياده ياء النسب فى آخر كل منهما ، مزيلا تركيبهما ، فيقول : مجدىّ شهرىّ بإدخال ياء النسب على كل منها. ومنهم من ينسب إلى المركب باقيا تركيبه بإدخال ياء النسب على العجز وحده ، مع ترك الصدر قبله على حاله ؛ فيقول : مجد يشهرىّ - وقاليقلوىّ - والياء التى فى صدر المركب حرف عله وليست للنسب - وحضرموتىّ - وبندر شاهىّ ...

وهكذا. وحجته أن النسب بهذه الصوره يوضح المنسوب إليه ، ولا يوقع فى لبس. وهذا رأى حسن ، ولعله أنسب الآراء اليوم.

وهناك صور مسموعه من النسب إلى أنواع المركب ، تخالف ما تقدم ، وقد حكموا عليها بالشذوذ ، ومنع القياس عليها. كصوغهم وزن «فعلل (بفتح فسكون ففتح ...) من المضاف والمضاف إليه (۳) معا ، والنسب إلى تلك الصيغه ، كقولهم فى تيم اللّات ، وعبد الدار ، وامرئ القيس الكندى ، وعبد القيس ، وعبد شمس ...

۱- يلحق به فى الحكم السالف بعض ألفاظ ، ليست مركبات إسناديه ، ولكنها مثله فى النسب إلى الصدر ، منها : لولا - حيثما - لوما - أينما - .. فيقال فى النسب إليها : لوىّ ، بالتخفيف - حيثىّ لوىّ ؛ بالتخفيف - أينىّ.

۲- الصدر فى الكلمتين كاملا هو مجدى ... وقالى ...) وفى النسب إلى «مجدى ...» يقال : مجدىّ بحذف ياء العله أو : مجدوىّ بقلبها واوا ، وذلك أن حذف العجز يجعل الياء فى آخر الصدر ، وهى ياء رابعه فى اسم أصله منقوص ، وحكم الياء الرابعه فى المنقوص جواز حذفها عند النسب ، وهو الأحسن ، أو قلبها واوا (كما عرفنا فى ص ۶۶۳). ومثل هذا يقال فى النسب إلى : «قالى ...»

۳- وهذا نوع مما يسمى : النحت.

- تيملىّ - عبدرىّ - مرقسىّ - عبقسىّ - عبشمىّ (١) ...

* * *

(ب) النسب إلى جمع التكسير (٢) ، وما فى حكمه.

١ - إذا أريد النسب إلى جمع التكسير ، الباقى على دلالة الجمعيه فالشائع (٣) هو النسب إلى مفرده ؛ فيقال فى النسب إلى : بساتين ، وكتبه ، ومدارس ، وحقول ... - : بستانىّ ، وكاتبىّ ، ومدرسىّ ، وحقلىّ.

فإن لم يبق جمع التكسير على دلالة الجمعيه : بأن صار علما على مفرد ، أو على جماعه واحده معينه مع بقائه على صيغته فى الحالتين - وجب النسب إليه على لفظه وصيغته ؛ فيقال فى النسب إلى الجزائر - وهى الإقليم العربى المعروف فى بلاد المغرب - وعلماء ، وقرّاء ، وأخبار ، وأهرام ، وجبال ، وتلول ... (وهى أعلام مشهوره فى وقتنا) جزائرى ، علمائىّ ، وقرائىّ ، وأخبارىّ ، وأهرامىّ ، وجبالىّ ، وتلولىّ. كما يقال فى النسب إلى جماعه اسمها : أنصار الدفاع ، وأخرى اسمها : الأبطال ، ودوله اسمها : المماليك ... - أنصارىّ ، وأبطالى. ومماليكى ولا يصح النسب إلى المفرد ؛ منعا للإبهام واللبس ؛ إذ لو قلنا : (الجزيرى أو الجزرىّ ، وعالمىّ ، وقارئىّ ، وخبرىّ ، وهرمىّ ، وجبلىّ ، وتلّىّ ،

١- وفى النسب إلى المركب يقول الناظم : وانسب لصدر جمله وصدر ما ركّب مزجا ، ولثان تمّما : إضافه مبدوءه بابن أو اب أو ماله التعريف بالثّانى وجب - ١٧ المراد بالجمله : المركب الإسنادى ، فإن كان جمله صدرها فعل ، فهى فعليه ، أو اسم فهى اسميه. وقد تبين باختصار أن النسب الشائع للمركب الإسنادى يكون لصدره ، وكذلك للمركب المزجى. وأن النسب يكون للثانى (أى : للعجز) إذا كان متمما لمضاف هو : كلمه ؛ ابن ، أو أب ، أو غيرهما مما يستفيد التعريف من الثانى ؛ أى من المضاف إليه - على الوجه الذى شرحناه - ثم صرح بأن النسب فى المركب الإضافى عند أمن اللبس يكون للصدر فى غير ما نص عليه أنه للعجز ، قال : فيما سوى هذا انسبن لّلأوّل ما لم يخف لبس كعبد الأشهل

٢- أما النسب إلى جمع المذكر السالم ، أو جمع المؤنث السالم ، أو المثنى ، فقد سبق الكلام عليه مفصلا فى ص ٦٦٧.

٣- عند البصريين - كما سيجىء -.

وناصرىّ ، وبطلىّ ، ومملوكى ، ...) لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد والنسب إلى الجمع.

فإن كان اللفظ معدودا من جموع التكسير ؛ لمجرد أنه على وزن صيغه من صيغ التكسير ، وليس له مفرد - فإنه ينسب إليه على صيغته ؛ نحو : عباديد وشماطيط (وكلاهما بمعنى : جماعات متفرقه) والنسب إليهما : عباديدىّ ، وشماطيطىّ.

هذا هو المذهب البصرى الشائع. أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقى على جمعيته مطلقا (١) وحجتهم أن السماع الكثير يؤيد دعواهم - وقد نقلوا من أمثلته عشرات - وأن النسب إلى المفرد يوقع فى اللبس كثيرا ، ورأيهم حسن مفيد ، وقد ارتضاه المجمع اللغوى القاهرى (٢). فعندنا مذهبان صحيحان ؛ لا يفضل أحدهما الآخر فى سياق معين إلا بالوضوح والبعد عن اللبس ، فإذا

١- أى سواء أكان اللبس مأمونا عند النسب لمفرده ؛ (نحو أنهارىّ ، فى النسبه إلى : نهر) أم غير مأمون ، (نحو : جزائرى ، فى النسبه إلى بلاد «الجزائر» المعروفه).

٢- جاء فى الصفحه الرابعه من محاضر جلسات المجمع فى دور انعقاده الثالث ما نصه بلسان رئيسه : يقول : «قرار المجمع بشأن النسبه إلى جمع التكسير عند الحاجه ، كإراده التمييز ونحو ذلك : رأى المجمع فى هذا أن النسبه إلى الجمع قد تكون فى بعض الأحيان أبين وأدق فى التعبير عن المراد من النسبه إلى المفرد. بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبه على المفرد ، إلى مذهب الكوفيين المترخصين فى إباحه النسبه إلى الجمع ؛ توضيحا وتبيينا». ا ه. وقد تضمنت الصفحتان العاشره والحاديه عشره من محاضر ذلك الدور الأدله العلميه والدواعى للقرار السالف وجاء فى ختامها ما نصه : (أهل الكوفه يخالفون أهلى البصره فى مسأله النسبه إلى الجمع برده إلى واحده ؛ فيجيزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا رد إلى واحده ؛ فلا يغير الوضع. وهذا هو الأصل العام ، وفيه إبداء لإراده المتكلم ؛ فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحده ؛ فيقال مثلا فى النسبه إلى الملوك : الملوكى وفى النسبه إلى الدول : الدولى ، وفى النسبه إلى الكتّاب الكتّابىّ ، فلا تستوى النسبه إلى الجمع والنسبه إلى واحده. (ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب حتى جرى مجرى الأعلام ، فمثلا قيل : الدوانيقى ، لأبى جعفر المنصور الخليفه العباسى ، وقيل لغيره : الكرابيسى ، والأنماطى ، والمحاملى ، والثعالبى ، والجواليقى ، ... واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى الآن. والمجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجه ؛ كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد ، والمنسوب إلى الجمع ...).

أمن اللبس فالأفضل محاكاه المذهب الشائع ؛ لأنه أكثر فى الوارد الفصيح.

٢ - وإذا أريد النسب إلى ما فى حكم جمع التكسير من الكلمات الداله على جماعه من غير أن ينطبق عليها تعريفه ؛ ولا أن تسمى باسمه أو تلحق به - وجب النسب إلى لفظها ؛ فيدخل فى هذا اسم الجمع (١) ؛ كقوم ، ورهط ، والنسب إليهما : قومى ورهطىّ ، ويدخل أيضا اسم الجنس الجمعىّ (٢) ؛ الذى يفرق بينه وبين واحده بالياء المشدده أو بالتاء ، كتركى ، وروم ، وشجر وورق ... ، والنسب إليها : تركىّ ، وورومى ، وشجرىّ ، وورقى ... ، وهذا نسب يوقع فى لبس ؛ لاشتراكه بين المفرد والجمع ، فيكون التفريق والتعيين بالقرائن التى توضح نوع المنسوب إليه ، وتحدده (٣) ...

* * *

(ح) كثر فى الأساليب الفصيحه المسموعه استعمال صيغه : «فعّال» للدلاله على النسب - بدلا من يائه - وكثر هذا فى الحرف ؛ فقالوا : حدّاد ؛ لمن حرفته : «الحداده» ، ونجّار ؛ لمن حرفته : «النجّاره» ، وكذا : لبّان ، وبقّال ، وعطّار ، ونحّاس ، وجمّال ، ونحوها من كل منسوب إلى صناعه معينه.

والأنسب الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا فى النسب إلى الحرف ، لأن الكثره الوارده منه تكفى للقياس (٤).

١- سبق تعريفه فى ص ٦٢٦.

٢- عند من يعتبره قسما مستقلا عن التكسير. - وقد سبق تعريفه فى ص ٦٢٧

٣- فيما سبق من النسب إلى جمع التكسير يقول ابن مالك : والواحد اذكر ناسبا للجمع إن لم يشابه واحدا بالوضع والمراد بمشابهته للواحد بالوضع : أن يكون علما على واحد ؛ كأنمار وذئاب ، أو يشتهر فى جماعه معينه حتى يصير بمنزله العلم عليها ؛ كالأنصار. - وهم أهل المدينه من أنصار الرسول عليه السّلام - فقد اشتهرت جماعتهم بهذا الاسم حتى صار علما عليها ؛ فيكون النسب إليها : أنصارى.

٤- جعلوا منه قوله تعالى : (وَما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ)،أى : بمنسوب إلى الظلم. وحجتهم أن صيغه : «فعّال» هنا لو كانت للمبالغه لكان النفى منصبا على المبالغه ؛ فيكون المعنى : ما ربك بكثير الظلم ، فالمنفى هو الكثره وحدها دون الظلم الذى ليس كثيرا. وهذا معنى فاسد ، لأن الله لا يظلم مطلقا ، لا كثيرا ولا قليلا. وممن قال بقياسيه صيغه «فعّال» «المبرد» من البصريين ، ومعه فريق منهم ، وفريق آخر من الكوفيين خلافا لسيبويه - وبرأى القياسيين المخالفين لسيبويه أخذ مجمع اللغه العربيه بالقاهره.

ومن الجائز أن يزاد على آخره التاء للدلاله على المفرده المؤنثه ، أو الجماعه ، فيقال : الحدّاده ، والنجّاره ، واللبّانه ، والبقّاله ، والعطّاره ، والنجّاسه ، والجمّاله ، وكل هذا على إراده المفرده المؤنثه ، أو إراده الجماعه ، المقصود منها الجماعه الحداده أو غيرها ... لأن الجماعه مؤنثه ...

ومن المسموع القليل فى النسب صيغه. فاعل ، وفعل (بفتح فكسر) مرادا بهما صاحب كذا ... فيقال تامر ، وكاس ، ، وصائغ ، وحائك ، بمعنى : صاحب تمر ، وصاحب كساء ، وصاحب صياغه ، وصاحب حياكه ... (١) ويقال : (طاعم ، أو : طعم) ، (ولابن ، أو : لبن) ، بمعنى : صاحب طعام ، وصاحب لبن. ويقال : نهر ، (أى : صاحب نهار). ومنه قول الشاعر :

لست بليلىّ ولكنى (نهر

لا أدلج الليل ولكن أبتكر

والأنسب الاقتصار على المسموع من هاتين الصيغتين ، دون القياس عليهما ؛ لقله الوارد منهما ، ولخفاء المعنى معهما (٢) ...

* * *

(د) فى النسب المسموع كثير من الأمثله المخالفه للضوابط والأحكام السالفه. ويترتب على هذا أمران واجبان.

أولهما : الحكم بشذوذها ؛ وعدم القياس عليها. ومنها : دهرىّ فى النسب إلى : دهر - ومروزىّ ، فى النسب إلى مدينه «مرو» الفارسيه - وجلولىّ فى النسب إلى. «جلولاء» (اسم مدينه) ورازىّ ، فى النسب إلى مدينه : الرّىّ (٣) ، وصنعانى فى النسب إلى مدينه : صنعاء اليمنيه - وأميّتىّ فى النسب إلى أميّه ، وفوقانىّ وتحتانىّ فى النسب إلى فوق وتحت ، ورقبانىّ وشعرانىّ ؛ لعظيم

١- الأمالى ، ج ١ ص ١٨٥.

٢- وفى استخدام الصيغ الثلاث فى النسب بدلا من يائه يقول ابن مالك : ومع «فاعل» ، «وفعّال» ، «فعل» فى نسب أغنى عن «اليا» ؛ فقبل - ٢٥ وتقدير البيت : وفعل أغنى عن الياء فى نسب ، قبل مع فاعل ، وفعال ... فكلمه «فعل» مبتدأ ، خبره الجمله الفعليه المكونه من الفعل الماضى : «أغنى» ومن فاعله. وكلمه : «مع» حال من هذا الفاعل. والمراد من أنه أغنى مع فاعل وفعال ... أن هاتين الصيغتين معه فى هذا الحكم ، أى : يشتركان معه فيه ، وليس المراد أن الثلاثه تجتمع فى وقت واحد وجمله واحده لتدل على النسب مجتمعه. ويفهم مما سبق أن الناظم يقبل قياسيه الثلاثه فى الدلاله على النسب ، ولكن رأيه ليس بالأرجح.

٣- إحدى البلاد الفارسيه قديما ، فى القسم المسمى : بالعراق العجمى.

الرقبه ، وكثير الشعر ... (١)

ومن النسب المسموع الخاضع للحكم السالف نوع آخر ؛ يتميز بأن خففوا فيه ياء النسب المشدده ؛ فحذفوا إحدى الياءبن المدغمتين ، وأتوا بدلها بألف للتعويض عنها قبل لام الكلمه فقالوا فى يمنىّ : يمانى (٢) ، وفى شامىّ : شآمى ؛ بياء واحده فيهما ساكنه. ويصير الاسم بهذا منقوصا ؛ تقول قام اليمانى ، ورأيت اليمانى ، ومررت باليمانى ، وتحذف (٣) الياء عند تنوينه ... وهكذا. ولأن هذه الألف عوض عن الياء لا يجتمعان إلا شذوذا فى ضروره الشعر (٤).

ثانيهما : إذا سمى باسم شذّت العرب فى النسب إليه ، فخرج باستعمالهم عن نطاق الضوابط العامه التى تراعى فى النسب القياسىّ - وجب إخضاعه لهذه الضوابط القياسيه وحدها متى صار علما يراد النسب إليه ، ولا اعتبار للنسب المسموع فيه قبل العلميه ... (٥)

(ه) إن كان المنسوب مؤنّثا وجب الإتيان بتاء التأنيث للدلاله على تأنيثه - إن لم يوجد مانع آخر ؛ فيقال : قرأت بحوثا علميه وأدبيه عميقه لفتيات عربيات ، فيهن العراقيه ، والمصريه ، واللّبنانيه ، والسوريه ... (٦)

١- وفى النسب الشاذ ووجوب الاقتصار على الوارد منه ، وعدم القياس عليه يقول الناظم فى ختام الباب : وغير ما أسلفته مقرّرا على الذى ينقل منه اقتصرا التقدير : غير ما أسلفته اقتصر على الذى ينقل منه. أى : على الذى ورد منقولا عن العرب ، مسموعا عنهم ، ولا يزاد عليه بالمحاكاه أو القياس.

٢- الأحسن الاقتصار فيما يأتى على المسموع فقط.

٣- لهذه الكلمه بيان مفيد رقم ١ من هامش ص ٦٦٠.

٤- راجع الهمع ح ٢ ص ١٩٨.

٥- راجع الأشمونى.

٦- سبقت الإشاره لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٦٦١ لمناسبه هناك.

المسأله ۱۸۰ : التصريف تعريفه

اشاره

يراد به هنا : التغيير الذى يتناول صيغه الكلمه وبنيتها ؛ لإظهار ما فى حروفها من أصاله ، أو زياده ، أو حذف ، أو صحه ، أو إعلال ، أو إبدال (۱) ، أو غير ذلك من التغيير الذى لا يتصل باختلاف المعانى.

فليس من التصريف ، عند جمهره النحاه ، تحويل الكلمه إلى أبنيه مختلفه ؛ لتؤدى معانى مختلفه ، (كالتصغير ، والتكسير ، والتثنيه ، والجمع ، والاشتقاق ...) ولا تغيير أواخرها لأغراض إعرابيه ؛ فإن هذا التغيير وذاك التحويل يدخل فى اختصاص النحو وبحوثه عند تلك الجمهره.

موضوعه

يختص التصريف بالأسماء العربيه المتمكنه ، والأفعال المتصرفه ؛ فلا شأن له بالأسماء الأعجميه ، ولا بالأسماء العربيه المبنيه ؛ كالضمائر ، ولا بالأفعال الجامده ، كعسى وليس. ولا بالحروف بأنواعها المختلفه.

وليس بين الأسماء المتمكنه ولا الأفعال المتصرفه ما يتركب من أقل من ثلاثه أحرف ، إلا إن كان بعض أحرفه. قد حذف. مثل يد ، وقل ، وم الله (۲) ... والأصل : يدى ، وقول ، وأيمن الله ... وهذا هو المراد من قولهم : لا يوجد التّصريف فى كلمه تقل أحرفها عن ثلاثه فى أصلها ، قبل حذف شىء منها (۳) ...

* * *

۱- للإعلال والإبدال باب خاص - فى ص ۶۹۵ -.

۲- يذكر هذا فى القسم. وأصله : أيمن الله ؛ جمع : يمين.

۳- فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «التصريف» : حرف وشبهه من الصّرف برى وما سواهما بتصريف حرى - ۱ المراد : بشبه الحرف : الأسماء المبنيه ، والأفعال الجامده ؛ لأن هذين النوعين يشبهان الحرف فى الجمود والبناء. وكلمه : «برى» أصلها : برىء ؛ بمعنى : خلا- وابتعد. وحرى ، أصلها : حرىّ أو حر ، بمعنى جدير ومستحق. ثم قال : وليس أدنى من ثلاثىّ يرى قابل تصريف سوى ما غيّرا - ۲

المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال

ينقسم الاسم إلى مجرد ومزيد ؛ فالمجرد : ما كانت أحرفه أصليه ، ليس فيها شيء من أحرف الزياده التى يجمعها قولك : «سألتمونيها» ولكل منها علامه يعرف بها ، - وستجيء - والمزيد : ما اشتمل على بعض أحرف الزياده.

ويعرف الحرف الزائد ، بالاستغناء عنه ، فى بعض التصريفات ، مع تأديه الكلمه بعد سقوطه معنى مفيدا. أما الأصلى فلا يمكن الاستغناء عنه ؛ إذ لا تؤدى الكلمه معنى مقصودا بعده - فى الأغلب (١) -

والاسم المجرد قد يكون ثلاثيًا ، نحو : حجر ، وقد يكون رباعيًا ؛ نحو : جعفر ، أو خماسيًا ؛ نحو : سفرجل ، ولا يزيد الاسم المجرد على خمسه أحرف. والاسم المزيد قد تكون زيادته حرفا واحدا على أصوله ؛ كالألف فى : كتاب. وقد تكون حرفين ؛ كالألف والميم فى : مكاتب ، وقد تكون ثلاثه : كالميم والسين والتاء فى : مستكتب ، وقد تكون أربعه ؛ كالهمزه ، والسين ، والتاء ، والألف ، فى : استكتاب. ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعه أحرف(٢) ...

والزياده التى تدخل الأسماء الجامده مقصوره - فى الغالب - على السماع الوارد عن العرب.

أما الفعل فمجرده إما ثلاثى ؛ نحو : خرج ، وإما رباعى ، نحو : دحرج وليس للرباعى وزن آخر ، ولا يتجاوز المجرد هذا.

ومزيد الفعل قد تكون زيادته حرفا على ثلاثى الأصول نحو : خارج ، أو حرفين نحو : تخارج ، أو ثلاثه ؛ نحو : يتخارج ، وقد تكون زيادته حرفا على رباعىّ الأصول ؛ نحو : يدحرج ، أو حرفين ، نحو : يتدحرج ، ولا يتجاوز الفعل بالزياده سته (٣) أحرف.

١- قد تؤدى أحيانا بعد الحذف معنى ، ولكنه معنى يخالف ما كانت تؤديه قبل الحذف ، كحذف الجيم ، أو الفاء من : جعفر ...

٢- وفى هذا يقول ابن مالك : ومنتهى اسم خمس ان تجرّدا وإن يزد فيه فما سبعا عدا - ٣ (أى : فما جاوز سبعا).

٣- وفى هذا يقول ابن مالك : ومنتهاه أربع إن جرّدا وإن يزد فيه فما ستّا عدا - ٧ - وسيعاد البيت فى ص ٦٩٠ ، لمناسبه هناك.

والزياده التى تدخل الأفعال المختلفه ، وأنواع المشتقات لأداء معنى معين ، قياسيه بالطريقه التى تشير اللغه بها.

* * *

أبنيه الاسم الثلاثى المجرد (أى : صيغه) ، والفعل الثلاثى المجرد.

(ا) الاسم الثلاثى المجرد يكون مفتوح الأول ، أو : مضمومه ، أو مكسوره ، ولا يكون ساكنا ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحا ، أو مضموما ، أو مكسورا ، أو ساكنا. فالصور العقليه التى تحدث من هذا : اثنتا عشره صوره ، لأن فتح الأول قد يكون مع فتح الثانى أو ضمه ، أو كسره ، أو سكونه ، فهذه صور أربع ، وضم الأول يكون مع الحالات الأربع فى الثانى ، فتنشأ صور أربع أخرى. وكسر الأول قد يكون مع الحالات الأربع فى الثانى ، فتنشأ صور أربع أيضا ، فمجموع هذه الصور اثنا عشر ، كما قلنا : أما آخر الثلاثى فلا صله له بما قبله ، لأنه متصل بالإعراب وعلاماته.

وجميع هذه الصور العقليه واقعيه ؛ أى : لها ألفاظ عربيه كثيره تؤيدها ، إلا صورتان. إحداهما ممنوعه فى الرأى الأرجح - وهى الصوره التى يكون فيها أول الاسم مكسورا وثانيه مضموما. والأخرى قليله ، وهى عكس السالفه (أى : يكون الاسم فيها مضموم الأول مكسور الثانى ، مثل : دئل ؛ اسم قبيله) وما عدا هاتين صحيح فصيح. نحو : (فرس - عضد - كبد - صخر). ونحو : (صرد - - عنق - دئل - قفل) - ونحو (عنب - حبك (١) - إبل - علم ...) (٢).

(ب) أما الفعل الماضى الثلاثى المجرد فأبنيته أربعه ، لأن أوله مفتوح دائما إلا

١- هذه هى الصيغه المرجح أنها الممنوعه أو المهمله. وقيل منها : الحبك - بكسر فضم - جمع : حباك ، لنوع من الحبال القويه. ودروع الحديد ، وطرق النجوم.

٢- يقول ابن مالك : وغير آخر الثّلاثىّ افتح وضم واكسر ، وزد تسكين ثانيه تعم - ٤ غير آخر الثلاثى ، هو : أوله وثانيه ؛ فيجوز فى كل منهما الفتح ، والضم ، والكسر ، ويزيد الثانى بجواز تسكينه. ثم قال : وفعل أهمل ، والعكس يقل لقصدهم تخصيص فعل بفعل - ٥ أى : أن العكس قليل ؛ لأن العرب أرادت أن تخصص صيغه فعليه بفعل ؛ أى : بالفعل الماضى ، الثلاثى ، المبنى للمجهول.

حين بنائه للمجهول ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحا ، أو مكسورا ، أو مضموما ، فالثلاثه المبنيه للفاعل هى : (فعل كنظر) ، (وفعل كعلم) ، (وفعل كحسن وشرف. وأما الصيغه يبنى فيها للمجهول فهى : فعل ، كعرف (١)) ...

* * *

أوزان الاسم الرباعى المجرد سته (ولا بد أن يكون ثانيه ساكنا).

له سته أوزان :

(ا) فعلل - بفتح ، فسكون ، ففتح - ؛ نحو : جعفر.

(ب) فعلل - بكسر ، فسكون ، فكسر - ؛ نحو قرمز.

(ح) فعلل - بكسر ، فسكون ، ففتح - ؛ نحو : درهم.

(د) فعلل - بضم ، فسكون ، فضم - ؛ نحو : برثن.

(ه) فعلّ - بكسر ، ففتح ، فتشديد اللام - ؛ نحو : هزبر.

(و) فعلل - بضم ، فسكون ، ففتح اللام الأولى - ؛ نحو : جخدب (٢).

* * *

أو زان الاسم الخماسى المجرد أربعه :

(ا) فعلّل - بفتح ، ففتح ، فلام مشدده ، فأخرى غير مشدده ، - نحو : سفرجل.

(ب) فعللل - بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وكسر رابعه - ثم لام بعده ، نحو : جحمرش (٣)

١- يقول ابن مالك : وافتح. وضمّ واكسر الثّانى من فعل ثلاثىّ ، وزد نحو : ضمن - ٦ ثم ساق بعد هذا بيتا سبق شرحه - فى ص ٦٨٨ - وهو : ومنتهاه أربع إن جرّدا ..... - ٧ أما الفعل الرباعى المجرد فليس له إلا وزن واحد - كما سبق - هو فعلل ؛ كدحرج ودربح بمعنى : ذل ...

٢- للطويل الرجلين ، واسم حشره.

٣- للعجوز ، وللأفعى الضخمه ...

(ح) فعلّل - بضم أوله ، وفتح ثانيه ، فلام ساكنه مدغمه فى نظيرتها المكسوره ، فأخرى بعد المدغمتين ، نحو : قذعمل (١).

(د) فعللّ - بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح اللام الأولى ، فتشديد الأخيره - نحو ؛ قرطعب (٢).

هذا والحرف الأصلى هو الذى يلزم فى جميع تصريفات الكلمه ، ولا تؤدى المعنى المقصود بدونه ، والزائد هو الذى يمكن الاستغناء عنه - كما سبق (٣).

* * *

كيفيه الوزن :

لا- تقلّ أصول الاسم الخالى من الحذف عن ثلاثه أحرف ، نحو : قمر ، يرمز لكل منها برمز يسمى به. فيسمّى الأول منها : «فاء الكلمه» ، والثانى : «عين الكلمه» ، والثالث : «لام الكلمه» ؛ فيقال فى قمر : إنها على وزن : فعل. فإن بقى بعد هذه الثلاثه حرف أصلىّ عبّر عنه رمزا باللام أيضا ، وتكرّر اللام على حسب الأصول التى بعد الثلاثه الأولى. وإن كان فى الكلمه حرف زائد عبّر عنه بنصه ولفظه ، مع مراعاه تريبه ، وبناء على هذا يكون وزن : قفل ، هو : فعل. ووزن جعفر ، هو : فعلل ، ووزن فستق (٤) ، هو : فعلل. أما وزن جوهر ، فهو : فوعل. ووزن : خارج ، هو : فاعل ، ووزن مستخرج ، هو : مستفعل.

وإن كان الحرف الزائد على أصول الكلمه حرفا مكررا لحرف أصلىّ وجب النطق بالحرف الأصلى المكرر دون النطق بالحرف الزائد نفسه. فتقول فى وزن كرّم :

١- الضخم من الإبل.

٢- للشىء الحقير.

٣- فى ص ٦٨٨. وفى أوزان الرباعى والخماسى المجردين يقول ابن مالك : لاسم مجرد رباع فعلل وفعلل وفعلل وفعلل - ٨ ومع فعلّ فعلل ، وإن علا فمع فعلّل حوى فعللا - ٩ كذا فعلّل وفعللّ وما غاير ، للزيد أو النقص انتمى - ١٠ والحرف إن يلزم فأصل. والذى لا يلزم : الزائد ؛ مثل : «تا» احتذى - ١١ وقد سبقت الإشاره إلى معنى البيت الأخير فى أول الباب ص ٦٨٨.

٤- على اعتبار حروفه كلها أصليه.

فعّل. وفى وزن : اغدودن افعوعل ، بالتعبير الرمزىّ عن الحرف المكرر بمثل التعبير عن الأول ، ولا يصح أن يقال فيهما : فعرل ، ولا افعودل (١) ...

وإذا كان المكرر فى رباعى فاؤه ولامه الأولى معا من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانيه معا من جنس آخر ، ولم يكن أحد الحروف المكرره صالحا للسقوط - فهذا النوع محكوم على حروفه كلها بالأصاله ، وليس فيها زائد. ومن الأمثله له : سمسم ، وضمضم (علم) فإن صلح أحد الحروف المكرره للسقوط (نحو : لملم ، وكفكف ؛ أمران ماضيهما : لملم وكفكف ، حيث يصح أن يقال : لمّ ، وكفّ ... بإسقاط اللام الثانيه والكاف الثانيه) ، ففى الحكم عليه خلاف لا يعنينا (٢) ...

* * *

أحرف الزياده ، وعلامه الحرف الزائد ، وبيان المعنى الذى يؤديه :

(ا) أحرف الزياده عشره يجمعها لفظ : سألتمونيها - كما عرفنا - ولكل منها علامه تساعد على معرفه أنه زائد.

فالألف إذا صاحبت ثلاثه أحرف أصليه وجب الحكم بزيادتها ؛ نحو : ظافر - راغب. فإن صحبت أصلين فليست زائده (٣) ...

ويحكم بزياده الياء والواو إذا صحبت كل منهما ثلاثه أحرف أصليه ،

١- وهذا هو المراد من قول ابن مالك : بضمن فعل قابل الأصول فى وزن. وزائد بلفظه اكتفى - ١٢ وضاعف اللّام إذا أصل بقى كراء : «جعفر» ، وقاف «فستق» - ١٣ وبقوله : وإن يك الزائد ضعف أصلى فاجعل له فى الوزن ما للأصل - ١٤

٢- يقول ابن مالك : واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحوه. والخلف فى : «كلملم» - ١٥

٣- يقول ابن مالك : فألف أكثر من أصلين صاحب - زائد ، بغيرمين - ١٦ (المين - الكذب).

نحو : صيرف ، وجوهر ، ويعمل (۱) ، وعجوز. ويستثنى من هذا : الثنائى المكرر ؛ مثل : يؤيؤ (۲) ووعوعه (۳) فإنهما فيه أصليتان (۴) ...

ويحكم بزياده الهمزه والميم إن تصدرتا ، وبعد كل منهما ثلاثه أحرف أصليه ، مثل : أبرع ، ومعدن. فإن جاء بعدهما أقل من الثلاثه أو أكثر فالهمزه والميم أصليتان ؛ نحو : إبل ، وإصطبل. (۵).

ويحكم على الهمزه - أيضا - بالزياده إذا وقعت آخر الكلمه وقبلها ألف مسبوقه بثلاثه أصول ، أو أكثر ... نحو : حمراء - خضراء - عاشوراء. فإن تقدم على الألف حرف أصلى أو حرفان فالهمزه ليست زائده (۶) ؛ نحو : ماء - هواء ... وتكون النون زائده إذا وقعت آخر الكلمه وقبلها ألف مسبوقه بثلاثه أصول أو أكثر ؛ فحكمها فى هذا حكم الهمزه ، نحو : عثمان ، زعفران - طيلسان. إلا إذا كان قبل الألف حرف مشدد أو حرف لين ، كحسان وعقيان ، فالنون فيهما تحتمل الأصاله والزياده.

ويحكم على النون - أيضا - بالزياده إذا توسطت أربعه أحرف ، قبلها اثنان وبعدها اثنان ؛ نحو غضنفر وعقنقل (۷) ...

ويحكم بزياده التاء إذا كانت للتأنيث ، أو للمضارعه ، أو للاستفعال وفروعه أو للمطاوعه ، نحو : فاضله ، تقوم - تستغفر ... - ونحو : علّمته فتعلم ، ودحرجته فتدحرج .. (۸).

وتزاد «السين» باطراد مع التاء فى صيغه «الاستفعال» وفروعه. أما فى غيره فسماعيه (۹).

۱- الجمل القوى على العمل.

۲- اسم طائر.

۳- مصدر : وعوع.

۴- ويقول ابن مالك : واليا كذا ، والواو ، إن لم يقعا كما هما فى : يؤيؤ ، ووعوعا - ۱۷

۵- وهذا معنى قول ابن مالك : وهكذا همز وميم سبقا ثلاثه تأصيلها تحقّقا - ۱۸

۶- يقول ابن مالك : كذاك همز آخر بعد ألف أكثر من حرفين لفظها ردف - ۱۹

۷- من معانيه : الوادى الكبير المتسع ، والرمل المتراكم. يقول ابن مالك : والنّون فى الآخر كالهمز ، وفى نحو : غضنفر أصاله كفى - ۲۰ التقدير : كفى النون أصاله بمعنى : استكفى وامتلأ.

۸- يقول الناظم : والتّاء فى التأنيث والمضارعه ونحو : الاستفعال والمطاوعه - ۲۱

۹- ومن المسموع زيادتها فى «قدموس» ، بمعنى عظيم. وفى أسطاع يسطيع - بهمزه القطع - بمعنى : أطاع يطيع.

وتكون الهاء زائده فى الوقف فى حالات ؛ منها : الوقف على «ما» الاستفهاميه المجروره ؛ نحو : لمه؟ والوقف على فعل الأمر المحذوف الآخر ، فى نحو : ره ؛ بمعنى انظر (وماضيه هو : رأى) ، والوقف على المضارع المحذوف الآخر للجزم ؛ فى نحو : لم تره. وعلى كل مبنى على حركه لازمه ليست طارئه ؛ فاللازمه نحو : كيفه؟ وهوه. والطارئه كالتى فى المبنى الذى يضاف وقد انقطع عن الإضافه ؛ مثل : قبل ، وبعد ، وكالتى فى «لا» ، والمنادى المبنى ، لأن حركه البناء فى هذه الأشياء عارضه. ويحكم بزياده اللام فى أسماء الإشاره ؛ نحو : ذلك ، وتلك ، وهناك ... (١)

هذا ، ويقول النحاه : إذا خلا حرف من أحرف الزياده من العلامه الداله على زيادته وجب الحكم بأصالته ، إلا إن قام دليل آخر يصلح حجه على الزياده. ومن ذلك سقوط همزه : «شمأل» فى بعض الأساليب الصحيحه التى منها : شملت الريح شمولا ؛ بمعنى : هبت شمالا ، ومن ذلك سقوط نون «حنظل» فى قولهم : حظلت الإبل إذا ضرّها أكل الحنظل ، ومنها ، سقوط تاء الملكوت فى كلمه : الملك ... (٢)

(ب) لكل حرف من حروف الزياده معنى يؤديه ، وفائده يجلبها معه ؛ فزياده الهمزه فى أول الفعل الثلاثى قد تفيد نقل معنى الفعل إلى مفعوله ويصير بها الفاعل مفعولا ؛ مثل خفى القمر ، وأخفى السحاب القمر ، وتضعيف عين الفعل الثلاثى - غير الهمزه - قد تفيد التكرار والتمهل ، نحو : علّمت الراغب ، وبصّرته بالحقائق. وتحويل الفعل إلى صيغه : «فاعل» قد تفيد الدلاله على المشاركه ، وزياده السين والتاء على الفعل الثلاثى قد تفيد الطلب ، أو الصيروره ، أو النسبه إلى شىء آخر ...(٣) إلى غير هذا مما سبق بيانه مفصلا فى موضعه المناسب

١- وفى هذا يقول ابن مالك : والهاء وقفا ؛ كلمه؟ ولم تره واللام فى الإشاره المشتهره - ٢٢ وتقدير الشطر الثانى : واللام المشتهره فى الإشاره ، أى : زيادتها مشتهره فى الإشاره. فاللام مبتدأ. (المشتهره مبتدأ ثان ، خبره الجار والمجرور ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره خبر الأول ، أى : واللام زيادتها المشتهره كائنه فى الإشاره).

٢- وفى هذا يقول الناظم خاتما باب التصريف : وامنع زياده بلا قيد ثبت إن لم تبيّن حجّه ؛ كحظلت - ٢٣ تبين - أى : تتبين.

٣- فى باب : «تعدى الفعل ، ولزومه «ج ٢ م ٧١ ص ١٢٧.

المسأله ١٨١ : الإعلال والإبدال

(١)

من المصطلحات اللغويه الشائعه أربعه ألفاظ ؛ لكل منها مدلوله الخاص ، وضوابطه وأحكامه. وهذه الأربعه هى : الإعلال - القلب - الإبدال - العوض. وفيما يلى البيان :

١ - الإعلال ، والمراد به : تغيير يطرأ على أحد أحرف العله الثلاثه (و - ا - ى) وما يلحق بها - وهو : الهمزه - بحيث يؤدى هذا التغيير إلى حذف الحرف ، أو تسكينه ، أو قلبه حرفا آخر من الأربعه ، مع جريانه فى كل ما سبق على قواعد ثابته ، يجب مراعاتها. ومن الأمثله : صوغ اسم المفعول من الفعل.

١- ملاحظه هامه : أحكام هذا الباب وضوابطه كثيره. والإلمام بها عظيم النفع ، جليل الفائده ؛ شأن نظائرها من القوانين العامه المطرده. غير أن الضوابط والأحكام هنا لا تنطبق على لغات ولهجات عربيه قديمه متعدده ، حمل السماع الصحيح إلينا كثيرا من ألفاظها الخارجه على تلك القوانين ، وليس هذا بعجيب فى لغه كلغتنا كانت أداه تفاهم بين قبائل متباعده ، وجماعات متباينه فى كثير من الشئون التى تؤدى إلى اختلاف فى اللهجات محتوم. وليس هذا الاختلاف مقصورا على مسائل الإعلال والإبدال ، ولكنه أظهر وأوضح فيها ، وفى بعض مسائل أخرى عرضنا لها فى أبوابها الخاصه ؛ كالتكسير ، وأبنيه المصادر ، والصفات المشبهه ... وواجب الحرص على لغتنا ، والعمل على أن تكون أداه قويه ناهضه بمهمتها فى البيان الجلى ، والتوحيد اللغوى الهام - يقتضينا أن نأخذ بالمطرد ، ونقيس عليه وحده ، من غير توقف ولا تردد ، ومن غير سعى - فى المراجع والمطولات - وراء المسموع لننتزعه من مخابئه ، ونستعمله على الوجه الوارد به ، دون الانتفاع بالمطرد ، وبالقياس عليه ، فإن السعى وراء المسموع للاعتماد عليه وحده فى الاستعمال ، دون أخذ ما يقتضيه القياس المطرد - عبث وخطه عرجاء ، بل فاسده ؛ يقصر الجهد والوقت دون العمل بها. ويتعذر اليوم تطبيقها ، والنجاح فيها. فليس من الخير الانصياع لها.إنما الخير كله فى الأخذ بالرأى الحكيم النافع الذى ينادى باستخدام القاعده ، ما دامت قاعده ، وبتعميمها ، سواء أعرف المتكلم الحكم السماعى المخالف لها أم لم يعرفه - وما أكثر الذين لا يعرفونه - وتكليفهم معرفته دائما تكليف بما لا يستطاع. لكن إذا عرف المتكلم الأمر السماعى المخالف للقاعده المطرده جاز أن يكتفى به ، ويقتصر عليه مع تركه القاعده ، وجاز أن يستخدم القاعده إن شاء ، ولكن ليس له أن يتوسع فى المسموع المخالف للقاعده فيطبقه فى ألفاظ أخرى غير التى ورد السماع بها ، بل يجب أن يقف عند ما ورد السماع به ، دون أن يزيد عليه ، ما دامت القاعده المطرده موجوده ، والحكم العام قائما. وبغير هذا نسىء إلى لغتنا ، ونحمل الراغبين فيها على النفور منها ، وننسى أو نجهل الأساس الذى قام عليه الإطراد والقياس ، ونقضى على الحكمه منهما. وقد كررنا هذا فى أجزاء الكتاب المختلفه ، لمناسبات تدعو إلى التكرار ؛ لأهميه الأمر ، وجلال شأنه ، وسردنا أدله الأئمه المعارضين والموافقين ، وانتهينا فى الترجيح بينهما إلى الرأى السالف المدون فى مواطن مناسبه ولا سيما الجزء الثالث - باب أبنيه المصادر - م ٩٨ -.

«قال» وهو : مقول. والأصل : مقوول (بضم الواو الأولى). نقلت الضمه إلى الساكن قبلها. وهذا يسمى : «إعلالا بالنقل» وترتب عليه تسكين حرف العله الأول. واجتماع حرفين ساكنين متواليين لا يصح اجتماعهما ؛ فحذف الأول منهما : وهذا يسمى : «إعلالا بالحذف» ؛ وصارت الكلمه إلى : مقول ، بعد هذين النوعين من الإعلال ، وتحقق شروطهما.

وكالفعل : «قال» ، وأصله : «قول» بفتح الواو ، قلبت ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فصار الفعل : قال ، وهذا : «إعلال بالقلب».

وفيما يلى بيانه :

٢ - القلب ومعناه : تحويل أحد الحروف الأربعه السالفه إلى آخر منها ؛ بحيث يختفى أحدها ليحل محله غيره من بينها ؛ طبقا لضوابط محدده يجب الخضوع لها ، كقلب الواو ألفا فى المثال السالف ، وقلب الواو المتوسطه ياء بعد كسره فى مثل : صيام ، والأصل : صوام. وكقلب الياء همزه لوقوعها متطرفه بعد ألف زائده. نحو : بناء ، والأصل : بناى ... و ...

وهذا النوع من التحويل أو القلب شائع مطرد ؛ لأنه يخضع - فى الأغلب - لقواعد عامه يجرى على مقتضاها ، فإذا عرفت أمكن الوصول إلى قلب الحرف الذى تنطبق عليه ، وسهل الاهتداء إلى أصله إن كان منقلبا عن غيره. وهذا الباب معقود لعرضها ، وبيان أحكام القلب الشائع المطرد ، أما غير المطرد فمقصور على السماع.

٣ - الإبدال. ومعناه : حذف حرف ، ووضع آخر فى مكانه ، بحيث يختفى الأول ويحل فى موضعه غيره ، سواء أكان الحرفان من أحرف العله - كالأمثله السالفه - أم كانا صحيحين ، أم مختلفين. فهو أعم من «القلب» ؛ لأنه يشمل «القلب» وغيره ؛ ولهذا يستغنون بذكره عن القلب. ومن أمثله الصحيحين قول بعض العرب فى : (وكنه (١) ، وربع ، وتلعثم) ... وقنه ، وربح ، وتلعذم ... بقلب الكاف قافا ، والعين حاء ؛ والثّاء ذالا. وأكثر هذا النوع من إبدال الحروف الصحيحه مقصور على السماع ، لقلته. والأمر فى معرفته موكول إلى المراجع اللغويه وحدها ؛ إذ ليس له ضابط عام ، ولا قاعده مطرده. وقليل منه قياسىّ ؛ كإبدال الدال والطاء من تاء الافتعال ؛ وسيجىء (٢).

١- عش الطائر.

٢- فى ص ٧٢٩ و ٧٣٠.

ومثال المختلفين قولهم : كساء وخطايا (١). والأصل : كساو ، وخطاءا. قلبت الواو همزه فى المثال الأول ، وقلبت الهمزه ياء فى المثال الثانى ؛ طبقا لقواعد عامه مضبوطه - فى الأغلب - تختص بهذا النوع ، ومن الممكن أن يعتمد عليها من يريد إجراءه ، وكذلك من يريد الاهتداء إلى نوع الحرف الذى اختفى ، وحل غيره محله ، وهذا النوع من الإبدال قياسىّ مطرد ، وموضع ضوابطه وقواعده هذا الباب أيضا.

وهناك أنواع أخرى من الإبدال توصف بأنها نادره ، أو لهجات قليله لبعض العرب ، أو مهجوره ... أو غير هذا مما لا يعنينا هنا ، فالذى يعنينا هو : الإبدال الشائع ، أى : المطرد ، الواجب إجراؤه بين حروف معينه ، وهو القياسى الذى يخضع للضوابط والقواعد العامه ، ويسمونه اصطلاحا : «الإبدال الصرفى الشائع» ، أو : «الضرورى ، أو : اللازم» ، أى : الذى لا بد من إجرائه متى تحققت ضوابطه وشروطه. ويكتفون بتسميته : «الإبدال» لأنه المقصود وحده عند الإطلاق ؛ بسبب قياسيته ، واطراده ؛ ووجوب إجرائه. فمتى ذكر اسمه من غير تقييد كان هو المراد ، وكان فى ذكره غنى عن ذكر : «القلب».

٤ - العوض ، أو : التعويض ، ومعناه : حذف حرف ، والاستغناء عنه بحرف آخر من غير تقيد فى أحدهما بحرف معين ، ولا اشتراط أن يحل العوض فى المكان الذى خلا بحذف الأصيل ؛ فقد يكون فى موضعه ؛ كزياده الياء قبل الآخر فى تصغير : «فرزدق» عوضا عن الدال ، حيث يقال : فريزيق - جوازا - ومثل : عده ، وأصلها : وعد ؛ حذفت الواو من الأول وجاءت تاء التأنيث فى آخر الكلمه عوضا عنها. ومثل : اسم ، وأصلها سمو (٢) : حذفت الواو من آخر الكلمه ، وجاءت همزه الوصل عوضا منها فى أولها ... وهكذا.

والمعول عليه فى معرفه العوض والمعوّض عنه هو المراجع اللغويه المشمله على الألفاظ التى وقع فيها التعويض السماعى الوارد عن العرب ؛ إذ ليس للتعويض قواعد مضبوطه تدلّ عليه.

١- يجرى على هذه الكلمه ونظائرها عده تغيرات ستجىء فى ص ٧٠٥.

٢- بضم السين وكسرها.

لكن مما يكشف عن التعويض فى حروف الكلمه ويرشد إليه : الرجوع إلى جموع التكسير ، أو المصادر ، أو التصغير ، أو نحو هذا ... مما يرد الأشياء إلى أصولها - وقد سبق النص على كل منها فى بابه الخاص - كالاهتداء إلى أن همزه : «ماء» منقلبه عن «الهاء» من الرجوع إلى جمع تكسيرها ؛ وهو : مياه ، وأمواه ؛ حيث ظهرت فيه «الهاء» فكان ظهورها دليلا على أنها أصل للهمزه فى : «ماء» ...

و ... وكثير من هذه الجموع والمصادر والمصغرات مرجعه كتب اللغه ، ونصوص ألفاظها ؛ فمن العسير الاسترشاد فى أمر التعويض بغير النصوص اللغويه.

من كل ما سبق يتبين :

١ - أن العوض ؛ لا يتقيد بحرف عله أو صحيح ، ولا بمكان معين من الكلمه. والإبدال القياسىّ يتقيد بموضع المحذوف ، والإعلال القياسى يتقيد بأحرف العله. والقلب نوع من الإعلال.

٢ - وأن للإبدال الصرفى الشائع (أى : القياسى) وللإعلال ضوابط وقواعد عامه ، يمكن - فى الأغلب - الاعتماد عليها فى إجرائهما إجراء مطردا واجبا ، وفى معرفه نوع الحرف الذى تغير بسببهما. أما التعويض وبعض أنواع الإبدال غير الشائع (أى : غير القياسى) فالاعتماد فى فهمهما مقصور على المراجع اللغويه ؛ إذ ليس لهما ضوابط ولا قواعد عامه.

٣ - وأن المراد من لفظ الإبدال عند ذكره بغير تقييد هو ما يسمى : «الإبدال الصرفى الشائع ، أو الضرورى ، أو اللازم.» وسيجىء بيانه.

* * *

زیاده وتفصیل :

۱ – من المصلحات التی تتردد فی هذا الباب وفی غیره – وهنا المکان الأنسب لإیضاحها والإحاله علیه : – (أحرف العله ، والمدّ ، واللین) – (المعتل والمعلّ) – (المعتل الجاری مجری الصحیح.)

فأما أحرف العله فثلاثه ؛ هی : الألف ، والواو ، والیاء. فإن سکن أحدها وقبله حرکه تناسبه فهو حرف عله ، ومدّ ، ولین ؛ نحو : قام ، یقوم ، أقیم.

وإن سکن ولم یکن قبله حرکه تناسبه فهو – فی المشهور – حرف عله ولین ؛ نحو : قول – بین ... وإن تحرک فهو حرف عله فقط ؛ نحو : حور ، وهیف.

والألف لا تکون إلا حرف عله ، ومدّ ، ولین ، دائما.

۲ – اللفظ المعتل عند النحاه ، هو : الذی لامه (آخره) حرف عله ، وأما عند الصرفیین فیغلب إطلاقه علی ما فیه حرف عله أو أکثر بغیر تقیید بالآخر أو غیره.

أما المعلّ عند الصرفیین – فهو المشتمل علی حرف عله بشرط أن یکون هذا الحرف قد أصابه تغییر ؛ نحو : صام ، وهام ؛ فإن أصلهما ؛ صوم وهیم ، ثم انقلبت الواو والیاء ألفا.

۳ – وأما المعتل الجاری مجری الصحیح فهو ما آخره یاء أو واو متحرکتان ، قبلهما ساکن ، سواء أکانتا مشددتین (نحو : مرمیّ – کرسیّ – مغزوّ – ومجلوّ ...) أم مخففتین ؛ (نحو : ظبی – حلو ...) فیدخل فی المشدد ما کان مختوما بیاء مشدده للإدغام : نحو مرمیّ ، أو للنسب ، نحو : عربیّ ، أو لغیرهما نحو : کرکیّ (اسم طائر) ... (۱)

۱– سبقت الإشاره للأنواع السالفه وأحکامها (فی هامش ص ۶۰۹ و ۶۶۵) وفی مواضع متعدده من أجزاء الکتاب ، (منها ج ۱ ص ۱۲۱ م ۱۵ ، ج ۲ ص ۸۶ م ۶۸ ...).

المسأله ۱۸۲ : أحرف الإبدال. وضوابطه

اشاره

ينحصر «الإبدال الصرفيّ اللازم» (۱) فی تسعه أحرف يبدل بعضها من بعض ؛ هی : (الهاء – الدال – الهمزه – التاء – الميم – الواو – الطاء – الياء – الألف). وقد جمعها بعض النحاه فی قوله : (هدأت موطيا) (۲). ولكل حرف منها شروط لإبداله من نظيره الداخل معه فی هذه المجموعه ، على التفصيل التالی :

إبدال الهاء :

تبدل الهاء من تاء التأنيث المربوطه عند الوقف عليها ؛ كالتاء فی قوله تعالى : (فَقَدْ جاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدىً وَرَحْمَةٌ) فيقال فی حاله الوقف : بيّنه ، ورحمه ، بالهاء بدلا من التاء المربوطه.

* * *

إبدال الهمزه من الواو ، والياء ، والألف

تبدل من الأوليين وجوبا فی خمسه مواضع :

۱ – وقوع أحدهما فی آخر الكلمه وقبله ألف زائده ؛ نحو سماء ، ودعاء ، وبناء ، وظباء ، والأصل : سماو ، ودعاو ، وبنای ، وظبای .. (بدليل سموت – دعوت – بنيت – ظبی). قلبت الواو والياء همزه لوقوعهما متطرفتين بعد ألف زائده.

ولا يخرج الحرف من حكم التطرف أن يقع بعده فی آخر اللفظ المذكر تاء عارضه لتفيد التأنيث ، بشرط أن تكون غير ملازمه له. فيقال فی : بنّای وبنّايه ، بتشديد نونهما : بنّاء ، وبنّاءه ؛ بالتشديد أيضا ، وقلب الياء همزه لوقوعها متطرفه بعد ألف زائده ، من غير اعتبار لهذه التاء الطارئه التی عرضت للتأنيث والتی يمكن الاستغناء عنها أحيانا. بخلاف التاء الداله على التأنيث مع ملازمتها الكلمه ، وعدم استغناء الكلمه عنها ، نحو : هدايه ، رمايه ، إداوه ، حلاوه. فإنّ الحرفين (الياء والواو) فی هذه الكلمات – وأشباهها – لا ينقلبان همزه ؛ إذ تاء التأنيث هنا ليست عارضه ،

۱– تعريفه وإيضاحه فی ص ۶۹۶.

۲– معنى هدأت : تركت التحرك إلى السكون. ومعنى : «موطيا» ، (وأصلها : موطئا ، وهی حال من التاء). اسم فاعل من أوطات الفراش : جعلته لينا سهلا ممهدا. وإليها أشار الناظم فی الشطر الأول من أول بيت فی باب : الإعلال ، وسيجیء فی ص ۷۰۳.

وإنما هى لازمه لصيغه الكلمه وبنيتها ، ولا يكون للكلمه معنى بحذفها ، ويعتبر الحرفان فى هذه الحاله غير متطرفين ؛ كشأنهما فى قاول وبايع ... حيث توسطا فبقيا من غير قلب.

وكذلك لا يصح إبدالهما همزه إن لم يقعا بعد ألف ، نحو : غزو ، وظبى ، أو كانت الألف التى قبلهما أصليه ، نحو : واو ، وآى ، جمع آيه (١) ...

٢ - وقوع أحدهما عينا لاسم فاعل ، وقد أعلّ (٢) فى عين فعله ، نحو صائم - هائم ، وفعلهما : صام وهام. وأصلهما : صوم ، وهيم ؛ فعين الفعل حرف عله (واو أو ياء) تحرك وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفا - كما سيجىء - فاسم الفاعل هو : صاوم ، وهايم. ثم قلبت الواو والياء همزه.

فإن كانت العين غير معله فى الفعل لم يصح الإبدال ؛ نحو : عين الرجل (٣) فهو : عاين ، وعور (٤) فهو عاور (٥) ...

٣ - وقوع أحدهما فى جمع التكسير بعد ألف : «مفاعل» وما شابهه فى عدد الحروف وحركاتها ؛ كفعائل وفواعل (٦) ... بشرط أن يكون كل من الحرفين مدّه ثالثه زائده فى مفرده - ومثلهما الألف فى هذا - ، نحو : عجائز ، وصحائف ، وقلائد ... ومفردها : عجوز ، وصحيفه ، وقلاده ، فلا إبدال فى مثل : قساور ، ومعايش ، لأنهما أصليّان فى المفرد ، وهو قسور (٧) ، ومعيشه (٨) ومن الشاذ المسموع : منائر ، ومصائب ؛ لأن مفردهما : مناره ومصيبه ، فالحرفان فيهما أصليان (٩) ...

١- وإلى هذه الحاله يشير ابن مالك فى الشطر الأول من بيته الثانى الآتى. فى ص ٧٠٣!

٢- أى : أصابه الإعلال ؛ ويراد به هنا : قلب حرف العله (ويلحق به : الهمزه كما سبق فى ص ٦٩٥) ، حرفا آخر من نظائره التى للعله أيضا ، أو ، الهمزه بالشروط الخاصه بالقلب.

٣- اتسع سواد عينه واشتد.

٤- صار أعور ؛ (لذهاب البصر من إحدى عينيه).

٥- وهذه الحاله هى التى أشار إليها الناظم فى آخر بيته الثانى الآتى. فى ص ٧٠٣.

٦- سبق بيان المراد من هذه المشابهه فى ص ٦١٢ و ٦١٨.

٧- القسور والقسوره : الأسد.

٨- لأن فعلها : عاش. فوزن : «معايش» هو : «مفاعل» ، ولا تنقلب الياء فيها همزه عند الجمهور ، لأن الياء أصليه ، وقيل إن الفعل هو : «معش» ؛ فالميم أصليه ، والياء زائده ووزن «معايش» هو : فعائل فتنقلب الياء الزائده همزه ؛ وبهذا قرأ بعض القراء الآيه الكريمه : (وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِى الْأَرْضِ وَجَعَلْنا لَكُمْ فِيها مَعايِشَ) بالهمزه (راجع المصباح المنير - ماده عاش.)

٩- وإلى هذه الحاله يسوق ابن مالك بيته الثالث. الآتى فى ص ٧٠٣.

۴ – وقوع أحدهما ثانی حرفی علة بینهما ألف : «مفاعل» أو مشابهه ، دون مفاعیل وما یشبهه – سواء أکان الحرفان یاءین ؛ نحو : نیائف ، جمع نیّف (۱) أم ، کانا واوین ، نحو : أوائل : جمع : أول ، أم کانا مختلفین ، نحو : سیائد ، جمع سیّد (۲) والأصل : نیایف ، وأواول ، وسیاود. قلب حرف العلة المتأخر (وهو الواقع بعد الألف الزائده) همزه کما سبق (۳) ... فلو توسطت بینهما ألف «مفاعیل» وما هو علی هیئته لم ینقلب الثانی منهما همزه ؛ نحو : طواویس.

۵ – اجتماع واوین فی أول الکلمه ، والثانیه منهما إما متحرکه ، وإما ساکنه أصیله فی الواویه ؛ (۴) فتنقلب الأولی منهما همزه. ویتحقق الاجتماع فی صورتین :

إحداهما : أن تکون الواو الثانیه متحرکه فیجب قلب الأولی همزه ، کما إذا أرید جمع : واثقه ، أو : واصله ، أو : واقفه ... جمع تکسیر علی صیغه : «فواعل» فیقال فیها ، وواثق – وواصل – وواقف ؛ لأن أفعالها الماضیه واویه الفاء ؛ ثم تنقلب الواو الأولی – وجوبا – همزه ؛ فیصیر الجمع : أواثق – أواصل – أواقف ...

ثانیتهما : فی نحو : أولی : – وهی مؤنث کلمه : أوّل ، المقابل لکلمه : آخر – وأصلها : وولی ، بواوین ، السابقه منهما مضمومه ، تلیها الساکنه الأصیله فی الواویه ، وقلبت الأولی همزه – وجوبا – فصارت : أولی.

فلا یجب القلب بل یجوز فی مثل : واسی – والی – وافی ... إذا بنیت للمجهول فیقال فیها : ووسی – وولی – ووفی ، لأن الواو الثانیه لیست أصیله ، إذ هی منقلبه عن الألف الزائده التی فی ثانی الماضی ، وقد انقلبت واوا ؛ لوقوعها بعد ضمه ... ویصح أن یقال فیها : أوسی – أولی – أوفی ... لأن قلب الواو

۱– وهو العدد الزائد علی العقد إلی أول العقد الذی یلیه. فعله الشائع : ناف ینیف ...

۲– أصله : سیود ؛ علی وزان : فیعل ، لأن فعله : ساد یسود ... (اجتمعت الواو والیاء ، وسبقت إحداهما بالسکون ؛ قلبت الواو یاء ، وأدغمت الیاء فی الیاء ، طبقا لقواعد الإبدال الآتیه).

۳– وهذه الحاله التی أشار إلیها الناظم فی بیته الرابع ، فی ص ۷۰۴.

۴– بألا تکون منقلبه عن حرف آخر.

الأولى وإبقاءها جائز - كما أسلفنا (١) -.

وكذلك لا يجب القلب ، وإنما يجوز ، فى مثل : «الوولى» - بواو مضمومه تليها أخرى ساكنه - وأصلها للتفضيل ، وفعلها هو : «وأل» بمعنى : لجأ ، تقول. وأل الطائر إلى عشه ، بمعنى : لجأ إليه. واسم التفضيل منه للمذكر هو : أوأل ، وللمؤنث هو : وؤلى (على زنه : فعلى). ويصح التخفيف بقلب الهمزه الثانيه واوا ساكنه ، فتصير الكلمه : «وولى» فيجتمع فى أولها واوان أولاهما متحركه والثانيه ساكنه ، غير أصيله فى الواويه ؛ لأن واويتها طارئه بسبب التخفيف العارض ؛ لهذا لا يكون قلب الأولى واجبا ؛ وإنما هو : جائز ؛ فيقال أولى ، أو : «وولى».

ولا يصح القلب مطلقا إذا اجتمع الواوان فى آخر الكلمه كما فى نحو : هوىّ. ونووىّ فى النسبه إلى ، هوى ونوى ، طبقا لقواعد النسب التى مرّت فى بابه (٢) ...

١- وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله فى البيت السادس ... وسيأتى لمناسبه أخرى فى ص ٧٠٨. (واوا). وهمزا أوّل الواوين رد فى بدء غير شبه : ووفى الأشد - ٦ (الأشد - بتخفيف الدال هنا للشعر - : القوه. فلان ووفى الأشدّ : بلغ القوه. وهى بين الثامنه عشره والثلاثين. وهذه الكلمه على صوره جمع التكسير وليست جمعا فى الرأى الشائع. والفعل : رد : ماض مبنى للمجهول ، وهذا أحسن من جعله فعل أمر قد يفيد مدلوله أن عدم الرد واجب فى : ووفى ، مع أنه ليس بواجب. - «والدال» مخففه للشعر -

٢- ص ٦٦١ مع ملاحظه أن ياء النسب مشدده ، وزائده فى آخر الكلمه. وفى بيان الأحرف التى يقع فيها «الإبدال». ومواضع إبدال الهمزه من الواو والياء يقول ابن مالك فى باب عنوانه : «الإبدال» ما نصه : أحرف الإبدال : «هدأت موطيا» فأبدل الهمزه من واو ويا - ١ آخرا ، إثر ألف زيد. وفى فاعل ما أعلّ عينا ذا اقتفى - ٢ (ذا اقتفى : اتّبع وروعى) سرد فى هذين البيتين : أحرف الإبدال وانتقل بعد بيانها فى أول شطر إلى مواضع إبدال الهمزه من الواو والياء فذكر موضعين فى البيت الثانى ، هما : وقوع الواو والياء آخر الكلمه إثر ألف زائده - ، أى : عقب ألف زائده - ووقوعهما - عينا معله فى صيغه «فاعل» - يريد اسم الفاعل من فعل ثلاثى معتل العين بأحدهما. ثم انتقل إلى بيان الحاله الثالثه لإبدال الهمزه منهما ومن الألف. فقال : والمدّ زيد ثالثا فى الواحد همزا يرى فى مثل : كالقلائد - ٣ - - يريد : أن أحد أحرف العله إذا كان حرف مد - وهو حرف العله الذى قبله حركه تناسبه - ثالثا : زائدا فى المفرد وجب قلبه همزه. ولم يفصل الشروط ؛ اعتمادا على المثال ، الذى يجمعها ، وهو : القلائد. والكاف فى : «كالقلائد» إما حرف زائد ، وإما اسم بمعنى : «مثل» ، توكيد لفظى بالمرادف لكلمه : «مثل» التى قبله. - ثم انتقل إلى الحاله الرابعه لقلبهما فقال : كذاك ثانى ليّنين اكتنفا مدّ : «مفاعل» ؛ كجمع نيّفا - ٤ (يريد باللين هنا حرف العله المتحرك ، والشائع عند غير الناظم أن حرف اللين هو حرف العله الساكن الذى قبله حركه لا تناسبه فإن تحرك ما قبله بحركه تناسبه فهو حرف عله ومد ولين ، وإن تحرك حرف العله فهو حرف عله فقط - كما سبق بيان هذا فى ص ٦٩٩ وغيرها - اكتنفا : أحاطا ...) وجمع - بالتنوين - مصدر ، فاعله محذوف ، ومفعوله هو كلمه : نيف. والمراد : كجمع شخص نيفا ، فحذف الفاعل المضاف إليه ، ونون المضاف وهو كلمه : جمع. وبقيت «نيفا» منصوبه مفعولا للمصدر وسيتكلم ابن مالك فى البيت السادس - وقد سبق فى هامش الصفحه الماضيه - على الحاله الخامسه من حالات إبدال الواو همزه.

«ملحوظه» : تبدل الهمزه – أيضا – وجوبا من الألف فى نحو : حمراء وخضراء – فالأصل – على الرأى الشائع – هو : حمرى ، وخضرى. بألف التأنيث المقصوره فيهما ، زيدت قبلها ألف المد ، فأبدلت الثانيه همزه.

وتبدل جوازا من الواو المضمومه ضمّا لازما لا يفارقها ، نحو : وجوه ، أدور (جمع دار) فيصح فيهما أجوه ، وأدؤر. كما تبدل من الواو لزوما عند بعض القبائل فى مثل : وشاح ووساده ، فيقال فيهما : إشاح وإساده. وقيل إن هذا القلب جائز.

وتبدل جوازا أيضا فى مثل : رائىّ ، وغائىّ ؛ نسبه إلى رايه وغايه ، والأصل بثلاث ياءات خففت الأولى بإبدالها همزه.

* * *

إبدال الواو والياء من الهمزه.

(وهذه الحاله عكس التى قبلها)

يتحقق هذا الإبدال فى ناحيتين :

الناحيه الأولى – الجمع الذى على وزن : «مفاعل» وما شابهه (١) ، بشرط

١– من كل جمع تكسير يماثل : «مفاعل» – كما قلنا – فى عدد الحروف وضبطها ، وإن لم يماثله فى وزنه الصرفى ؛ فيدخل فى هذا : فواعل ، وفعالل وأفاعل ... وغيرها مما يسمى : صيغه منتهى الجموع ، وقد سبق إيضاح هذا فى جمع التكسير ص ٦١٢ و ٦١٨.

أن تكون الهمزه عارضه (١) بعد ألف تكسيره ، وأن تكون لام مفرده (٢) إما همزه أصليه ، وإما حرف عله أصليّا ؛ واوا أو ياء ... فإذا تحقق المطلوب (٣) وجب قلب كسره الهمزه فتحه ، وقلب الهمزه بعد ذلك ياء فى ثلاث صور ، وواوا فى صوره واحده ، وقلب الحرف الأخير بعدهما ألفا.

فتقلب ياء :

(ا) إذا كانت لام ذلك المفرد همزه أصليه ؛ نحو : خطيئه وخطايا - بريئه (٤) وبرايا - دنيئه (٥) - ودنايا ... فوزن : خطايا ، هو : «فعائل». والأصل : خطايئ ، ثم انقلبت الياء التى بعد ألف الجمع همزه (طبقا لما سبق فى حالات قلب الياء). فصارت : خطائى ، ثم قلبت الهمزه ياء مفتوحه : وبعدها ألف ، فصارت : خطايا ... هذا هو الأصل ، وما مرّ فيه باختصار (٦).

١- غير أصيله.

٢- وصفنا «الهمزه ، والواو ، والياء ،» فيما يأتى بأنها أصليه مع أن لام الكلمه لا تكون إلا أصليه - بقصد المبالغه فى الإيضاح.

٣- وهو وقوع الهمزه عارضه بعد ألف التكسير ولام المفرد : إما همزه أصليه وإما أحد حرفى العله (الواو والياء الأصليتين).

٤- مخلوقه.

٥- رذيله ونقيصه.

٦- أما التفصيل فيقول النحاه إن خطايا ، وبرايا ، ودنايا - وأشباهها من كل ما يتحقق فيه أوصاف هذا الجمع - قد مر بمراحل خمس من القلب حتى استقر بعدها على هذه الصوره. وهى مراحل تخيليه محضه ، ولكنها مفيده هنا ، برغم ما فيها من تكلف واضح ، وأن العرب الفصحاء لا تعرفها. وقصد من تخيلها ضبط مفردات هذه الصيغه ضبطا محكما يستطيع به المستعرب أن يتبين تلك المفردات من أوصافها ، وأن يهتدى فى يسر وصحه إلى جموعها ، وإذا عرضت عليه هذه الجموع وحدها أدرك مفرداتها بغير حيره ولا اضطراب. وفيما يلى المراحل الخمس - بغير اختصار - فى كلمه : «خطايا» ونظائرها. ا - المفرد : خطيئه (على وزن ، فعيله ، والفعل : خطىء ، فالهمزه أصليه) فقياس تكسيرها هو : فعائل. فيقال : خطايىء ؛ لأن الياء الزائده فى المفرد تزاد فى الجمع أيضا بعد ألف «مفاعل وفعائل» وأشباههما. ثم يجب قلب هذه الياء همزه ؛ لوقوعها بعد ألف التكسير فى هذا الوزن ؛ طبقا لما تقدم فى ص ٧٠١ ، فتصير الكلمه : خطائىء. ب - إبدال الهمزه الأخيره ياء ، لوقوعها متطرفه بعد همزه ، طبقا لقواعد القلب التى ستأتى فى ص ٧١٠ فتصير : خطائىء. ح - قلب كسره الهمزه الأولى فتحه ، بدعوى التخفيف ؛ فتصير الكلمه : خطاءى. د - قلب الياء التى فى آخر الجمع ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ طبقا لقواعد القلب ؛ فتصير : خطاءا. (وحق الألف الأخيره أن تكتب ياء طبقا لقواعد رسم الحروف). - - ه - قلب الهمزه ياء لوقوعها بين ألفين. والهمزه قريبه الشبه بالألف (كما يتخيلون) ، فتقلب ياء ؛ فرارا من اجتماع ثلاثه أحرف متشابهه فى الآخر ؛ فتصير الكلمه : خطايا. ولم تقلب واوا ، لأن الياء أخف نطقا ، والقلب إليها أكثر. «تكمله» : بمناسبه الكلام هنا على كلمه : «خطيئه» نعيد ما ذكرناه (فى الجزء الثالث - باب أبنيه المصادر ، م ٩٨ ص ١٥٥) خاصا بهذه الصيغه ، وما يجوز فيها ، ونصه : (إن كان الفعل الماضى الرباعى - الذى على وزن : فعّل - مهموز اللام فمصدره «التفعيل» أو «التفعله» - وهذه هى الأكثر - نحو : برّأ تبريئا وتبرئه - جزّأ تجزيئا وتجزئه - هنّأ تهنيئا وتهنئه - خطّأ تخطيئا وتخطئه ..) ثم جاء فى هامش تلك الصفحه ما نصه : (يجوز فى الكلمات : تبريئا - تجزيئا - تهنيئا - تخطيئا ... أن يقال

فيها وفى أشباهها : تبريّا – تجزيّا – تهنيّا – تخطيّا .. فقد جاء على هامش القاموس فى ماده «خطأ» ، عند الكلام على «خطيئه» قوله : «عباره الجوهرى «خطيئه» هى : «فعيله» ولك أن تشدد الياء – (يريد : أنك تقول : «خطيّه» بقلب الهمزه ياء ، ثم إدغام الياءين) – لأن كل ياء ساكنه قبلها كسره ، أو واو ساكنه قبلها ضمه ، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق. ولا هما من نفس الكلمه – فإنك تقلب الهمزه بعد الواو واوا ، وبعد الياء ياء ، وتدغم : فتقول فى مقروء : مقروّ ، وفى خبىء : خبىّ ..) " اه

ومثله يقال فى : برايا ودنايا ونظائرهما – فالأصل : برايئ ؛ ودنايئ ، قلبت الياء بعد ألف الجمع همزه مكسوره ، ثم انقلبت الهمزه المكسوره ياء مفتوحه وبعدها ألف ؛ فصارتا : برايا ودنايا.

(ب) إذا كانت لام ذلك المفرد ياء للعله أصليه (أى : ليست منقلبه عن شىء.) ، نحو : هديّه وهدايا – وقضيه وقضايا ... فوزن هدايا ، وقضايا – وأمثالهما – هو : فعائل. وأصلهما : هدايى ، وقضايى ، جرى عليهما القلب الذى فى الحاله الأولى «ما عدا قلب همزه الآخر ياء ، (لأنّ لامهما ليست همزه) وانتهى بهما الأمر إلى : فعائل (١).

(ح) إذا كانت لام المفرد ياء للعله ولكنها منقلبه عن واو ؛ نحو : عشيه ومطيه ، وأصلهما (٢) عشيوه ومطيوه ؛ وجمعهما : عشايا ومطايا وهذا الجمع على

١- جرى عليهما من القلب أنواع أربعه سبقت فى الحاله الأولى ؛ وهى : ا – هدايى ، وقضايى ، ثم هدائى وقضائى. ب – هداءى ، وقضاءى. ج – هداءا ، وقضاءا. د – هدايا وقضايا. وإنما كانت أنواع القلب هنا أربعه وليست خمسه كالتى سبقت ؛ لأن لام الكلمه هنا ياء وليست همزه متطرفه تقلب ياء.

٢- اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (طبقا لما تقضى به قواعد الإبدال – كما سيجىء هنا).

وزن : فعائل ، بعد خمسه أنواع من القلب كالتى مرّت فى الحاله الأولى : «ا» ... (١)

أما الصوره التى تقلب فيها كسره الهمزه فتحه ، ثم تقلب الهمزه واوا بعدها ألف - فحين تكون لام المفرد واوا ظاهره سلمت فى هذا المفرد ؛ نحو : هراوه (٢) وإداوه (٣) وجمعها : هراوى ، وأداوى ، على وزن : «فعائل» بعد أن مرّت كلتاهما بخمسه أنواع من القلب وصلت بعدها إلى صيغه التكسير النهائيه ، وهذه الخمسه هى :

(ا) قلب الألف التى فى المفرد همزه فى الجمع بعد ألف التكسير ؛ فيقال : هرائو ، وأدائو ... (٤) (لأن مفردهما : هراوه ، وإداوه).

(ب) قلب الواو ياء ، لوقوعها متطرفه بعد كسره ، فتصير الكلمتان : هرائى ، وأدائى.

(ح) قلب كسره الهمزه فتحه - طبقا لما سلف - فتصيران : هراءى وأداءى.

(د) قلب الياء ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فتصيران : هراءا ، وأداءا.

(ه) قلب الهمزه واوا - ليشابه الجمع مفرده ، فتصيران : هراوى

١- والأنواع الخمسه هى : ا - المفرد عشيوه ومطيوه (بدليل : مطا ، يمطو مطوا ، بمعنى : أسرع. وعشا يعشو عشوا ، بمعنى : ساء بصره ...) والجمع : عشايو ، ومطايو ، قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفه بعد كسره ، فصارتا : عشايى ومطايى. ب - قلبت الياء بعد ألف التكسير همزه - طبقا لما تقدم - فصارتا - : عشائى ومطائى. ح - قلبت كسره الهمزه فتحه ، فصارتا : عشاءى ومطاءى. د - تحركت الياء الأخيره وانفتح ما قبلها ؛ قلبت ألفا ؛ فصارتا : عشاءا ومطاءا. ه - قلبت الهمزه ياء - لما سبق - فصارتا : عشايا ومطايا. فأنواع القلب الخمسه هنا هى التى سبقت فى الحاله الأولى تماما ، إلا أن الواو المتطرفه ؛ هنا تقلب ياء فى نظير الهمزه المتطرفه هناك.

٢- الهراوه : العصا الضخمه.

٣- إناء للماء ، يشتهر الآن باسم : الزمزميه.

٤- أما هذه الألف المذكوره فى الجمع فهى التى تزاد فى صيغه : «مفاعل»

وأداوى - مع كتابه الألف الأخيره ياء ؛ طبقا لما تقضى به قواعد رسم الحروف (١) -.

من الصور السالفه (٢) يتبين أن الهمزه تبقى فى مثل : المراءى (وهى جمع : مرءاه) (٣). فلا تنقلب فى التكسير ياء ؛ لأنها همزه أصليه فى المفرد ، وفى الجمع ، وليست طارئه (٤) ؛ وكذلك تبقى بغير قلب فى مثل : صحائف ، وعجائز ، ورسائل ، لأن لام المفرد - وهو : صحيفه ، وعجوز ، ورساله - ليست همزه ، ولا أحد حرفى العله (الواو الياء). فلم تتحقق فى الكلمات الثلاث - وأشباهها - شروط قلب الهمزه واوا ، أو ياء (٥) ...

الناحيه الثانيه (٦) - اجتماع همزتين فى كلمه واحده - فخرج ، نحو : أأنت؟ لأن الاجتماع فى كلمتين ؛ (إذ همزه الاستفهام كلمه) وهذا بالتفصيل التالى ، مع ملاحظه أن الثانيه هى التى تقلب دائما دون الأولى ؛ سواء أكانت الأولى متحركه والثانيه ساكنه ، أم العكس ، أم كانتا متحركتين ، ويمتنع أن تكونا ساكنتين.

١- ففى وسط هذا الجمع ألفان ، إحداهما التى كانت زائده فى المفرد ، والأخرى التى زادت فى التكسير ، والأولى هى التى تقلب همزه بعد ألف التكسير.

٢- «ملاحظه» : بين هذه الصور واحده قد تقلب همزتها واوا - جوازا - فى موضع سبقت الإشاره إليه بعنوان : «تكمله» فى هامش ص ٧٠٦.

٣- يصح كتابتها هكذا : (مرآه) لكن إثبات الهمزه هنا وبعدها ألف ، أوضح من كتابتها مده فوق ألف.

٤- فالمفرد : مرءاه على وزن مفعله ، والفعل : رأى ، والمصدر : رؤيه ، فالهمزه أصليه.

٥- وإلى الحاله الأولى السابقه يشير ابن مالك بقوله : (فى بيت سبق لمناسبه أخرى بصفحه ٧٠٣) وافتح ، وردّ الهمز «يا» فيما أعل لاما. وفى مثل هراوه جعل - ٥ واوا ... ... - ٦ يقول : افتح الهمزه ، (ويريد بها الهمزه الطارئه بعد ألف صيغه منتهى الجموع على الوجه الذى شرحناه) وردّها ياء فى الجمع الذى مفرده معتل اللام بالياء. أما معتل اللام بالواو فتقلب واوا ... وهذا كلام موجز غامض لا يوضح حقيقه المراد. وقد وفيناه. أما بقيه البيت السادس فيتصل بقاعده أخرى ؛ سبقت فى ص ٧٠٣.

٦- سبقت الأولى فى ص ٧٠٤

(ا) فإن كانت الأولى هى المتحركه - بفتحه ، أو ضمه ، أو كسره - والثانيه هى الساكنه وجب قلب الثانيه حرف عله مجانسا لحركه ما قبله ، (أى : ألفا بعد الفتح ، وواوا بعد الضم ، وياء بعد الكسر) ، نحو : آمن الرجل ... أومن - إيمانا. والأصل أأمن - أؤمن - إثمانا ... قلبت الثانيه حرف عله من جنس حركه ما قبلها ، ومثله : (آخذ - أوخذ - إيخاذا) ، و (آزر - أوزر - إيزارا) و (آلم - أولم - إيلاما) و (آلف - أولف - إيلافا)(١).

(ب) وإن كانت الأولى هى الساكنه والثانيه هى المتحركه - وهذا النوع لا يقعان فيه فى موضع الفاء ، لتعذر النطق بالساكن ابتداء - فإن كانتا فى موضع العين وجب إدغام الأولى فى الثانيه ؛ نحو : سأّل (٢) ، ورأّس (٣) ، ولأّل (٤).

وإن كانتا فى موضع اللام قلبت الثانيه ياء ، كبناء صيغه على وزن : «قمطر» من الفعل : قرأ ؛ فيقال قرأى». والأصل : قرأأ - بتسكين الهمزه الأولى ، وتحريك الثانيه - قلبت الثانيه ياء لوقوعها طرفا بعد الهمزه الساكنه (٥) ..

(ح) وإن كانتا متحركتين فلهما صور تخيليه ؛ قصد بها فى الأعم الأغلب

١- وفى هذا يقول ابن مالك : ومدّا ابدل ثانى الهمزين من كلمه ان يسكن ؛ كآثر ، وائتمن - ٧ يريد : اقلب ثانى الهمزتين المجتمعتين فى كلمه - مدّه. وهذا يقتضى أن تقلب الهمزه الثانيه الساكنه واوا بعد الضمه ، وألفا بعد الفتحه ، وياء بعد الكسره ؛ لأن المده هى حرف عله ساكن ، قبله حركه تناسبه. وأشار بالمثال : «ائتمن» إلى أن الهمزه الأولى قد تكون همزه وصل ، كالتى فى أصل هذا الفعل ؛ فأصله : «ائتمن» ، فعند النطق به ابتداء من غير أن يسبقه شىء تبدل همزته الثانيه ياء ؛ فيقال : «ايتمن». هذا هو المراد. وعباره الناظم لا تكشف عنه ولا سيما مع الواو : فلو قال : «كآثر - ايتمن». لكان واضحا.

٢- على وزن : «فعّال» ؛ لكثير السؤال. وقد اخترت كتابه الهمزه على هذه الصوره ، منعا للالتباس.

٣- بائع الرءوس.

٤- بائع اللؤلؤ.

٥- كان القياس أن تدغم الأولى فى الثانيه كما أدغمت فى : سأّل ، ورأّس ، ولأّل ... لولا أن الهمزه الثانيه هنا وقعت طرفا ، والأطراف أولى بالتغيير - فى الأغلب - ولذا قدم القلب هنا دون هناك. ويقول النحاه : إن الهمزتين اللتين فى موضع اللام تبدل الثانيه المتحركه منهما ياء مطلقا ؛ أى : سواء أكانت طرفا كالمثال السالف ، أم كانت غير طرف كما فى بناء صيغه خياليه على وزن : «سفرجل» من الفعل : قرأ : فيقال قرأيأ ، بإسكان الهمزه الأولى ، وفتح الياء بعدها. والأصل : قرأأأ بثلاث همزات أبدلت الثانيه ياء لأنها فى موضع اللام وسلمت الأولى والثالثه. والأغلب فى هذه الأمثله أنها خياليه للتدريب - كما قلنا - إذ لا يكاد يشيع لها نظائر مأثوره فى فصيح الكلام.

مجرد التدريب ، ولا يكاد يعرف لها نظائر مأثوره ، فى فصيح الكلام ، ولا تجنح إليها الأساليب الرفيعه ، ومن أشهر تلك الصّور الوهميه :

١ - أن تكون الهمزتان المتحركتان ، فى موضع اللام ؛ فتقلب الثانيه ياء مطلقا ؛ (أى : سواء انفتح ما قبلها ، أم انضم ، أم انكسر). كبناء صيغه على وزن : جعفر ، أو : قرمز (١) ، أو : برثن ، من الفعل : قرأ ، فيقال : قرأأ» ، وقرئ وقرؤؤ : بهمزتين متواليتين ، تقلب الثانيه منهما ياء لا واوا ؛ لأن الواو لا تقع طرفا فى الكلمه الزائده على ثلاثه أحرف ؛ فنقول : فى قرأأ - مما قبلها مفتوح - قرأى. وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فتقلب ألفا ، وتصير : قرأى ، وهى اسم مقصور.

ويقال فى : قرئ مما قبلها مكسور - : قرئى ، بقلب الثانيه ياء ثم تحذف الياء فيقال : قرء ، بحذف الياء التى فى آخرها كما تحذف من المنقوص ؛ وذلك بحذف حركه الياء أولا ، لاستثقال الحركه عليها ، ثم حذف الياء ؛ لالتقائها ساكنه مع التنوين ؛ كما يحذف فى مثل : داع ، وهاد ، ووال ، ونظائرها من المنقوص. وبهذا تصير كلمه : «قرء» من المنقوص الذى حذفت لامه.

ونقول فى : قرؤؤ - مما قبلهما مضموم - : قرء أيضا ؛ ذلك أن الهمزه الثانيه تقلب ياء لا واوا - لما تقدم - فتصير الكلمه إلى : قرؤى ، ثم تقلب الضمه التى قبلها كسره ؛ لتسلم الياء ، فتصير إلى : قرئى ، ثم تحذف حركه الياء لاستثقالها عليها ، ثم تحذف الياء لالتقائها ساكنه مع التنوين ، وتنتهى إلى : قرء ، وتصير منقوصه ، مثل : داع ، وهاد ، ووال.

٢ - أن تكون الهمزتان المتحركتان فى غير موضع اللام ، وحركه الثانيه كسره. فتقلب الثانيه ياء مطلقا (أى : بعد همزه مفتوحه أو مكسوره ، أو مضمومه ؛ فهى فى حكمها كالصوره السالفه) - كبناء صيغه من الفعل : «أمّ» تكون على وزن : «أصبع» بفتح الهمزه ، أو بكسرها ، أو بضمها ، مع كسر الباء فى الحالات الثلاث ، فيقال بعد الهمزه المفتوحه : أأمم ، ثم تنقل حركه الميم

١- نوع من الصبغ المائل للحمره.

الأولى إلى الهمزه الساكنه ؛ ليمكن إدغام الميمين ، وهذا أمر واجب ، ثم تقلب الهمزه الثانيه بعد نقل الكسره إليها ، ياء ؛ لأن الهمزه المكسوره بعد المفتوحه تقلب ياء كما تقدم - فتصير الكلمه أيمّ.

ويقال : بعد الهمزه المكسوره : ائمم ، بهمزتين ؛ أولاهما مكسوره ، وثانيتهما : ساكنه ، فتنقل كسره الميم الأولى إلى الهمزه الثانيه ، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب فى الميمين ، وتقلب الهمزه الثانيه بعد نقل الكسره إليها ، ياء ، وتصير الكلمه : إيمّ.

ويقال بعد الهمزه المضمومه : أؤمم بهمزتين ؛ مضمومه فساكنه ، ثم تنقل كسره الميم الأولى إلى الهمزه الساكنه ؛ ليمكن الوصول إلى الإدغام الواجب ، ثم تبدل الهمزه الثانيه بعد كسرها ياء وتصير الكلمه : ايمّ.

٣ - أن تكون الهمزتان المتحركتان فى غير موضع اللام ، والثانيه مضمومه ؛ فتقلب واوا بعد همزه إما مفتوحه ، وإما مكسوره ، وإما مضمومه. فمثال المضمومه بعد مفتوحه : أوبّ (١) ، والأصل : أأبب - بفتح ، فسكون ، فضم ... - نقلت حركه الباء الأولى إلى الهمزه الساكنه ؛ ليتيسّر الوصول للإدغام الواجب ، فصارت الكلمه بعد الإدغام : أأبّ ، وقلبت الهمزه الثانيه واوا بعد انتقال الضمه إليها ؛ لأن الواو هى المناسبه للضمه ؛ فصارت الكلمه : أوبّ.

ومثال المضمومه بعد مكسوره بناء صيغه من الفعل : «أمّ (٢)» على وزان : إصبع - بكسر الهمزه وضم الباء - فيقال : ائمم ؛ بكسر ، فسكون ، فضم. نقلت حركه الميم إلى الهمزه - قبلها ، ليتسر الوصول إلى الإدغام الواجب ، فصارت الكلمه إؤمّ ، - بكسر ، فضم ، فميم مشدده -. قلبت الهمزه الثانيه حرفا من جنس حركتها ؛ وهو الواو ، فصارت : إومّ.

ومثال المضمومه بعد ضمه : بناء صيغه على وزن : أبلم (٣) من الفعل : أمّ ؛ فيقال : اؤمم - بضم ، فسكون ، فضم - تنقل ضمه الميم الأولى إلى الهمزه الساكنه قبلها ؛ ليتيسر الإدغام ؛ فتصير الكلمه بعده : اؤمّ ، - بضمتين متواليتين - وتقلب الهمزه الثانيه المضمومه حرفا من جنس حركتها ، وهو الواو - فتصير الكلمه : اومّ.

١- بفتح ، فضم ، فباء مشدده - ، جمع : أبّ ، - بفتح الهمزه وتشديد الباء - ، وهو : المرعى.

٢- بمعنى : قصد.

٣- من معانيه : غليظ الشفتين ، ونوع من النبات ...

۴ – أن تكون الهمزتان المتحركتان ، فى غير موضع اللام ، والثانيه مفتوحه مطلقا ؛ (أى : بعد همزه مفتوحه ، أو مضمومه ، أو مكسوره) فتقلب واوا. فمثال المفتوحه بعد مفتوحه : أو ادم (۱) ، والأصل : أآدم ، بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف ، قلبت الهمزه الثانيه واوا ؛ طبقا لقواعد الإبدال ، التى تقضى بقلب الهمزه الثانيه المفتوحه غير المتطرفه – واوا ، دائما : سواء أكان ما قبلها مفتوحا أم غير مفتوح.

ومثال المفتوحه بعد مضمومه : أويدم ؛ (تصغير : آدم) ، والأصل : أؤيدم ، قلبت الهمزه الثانيه واوا ؛ عملا بالقاعده السالفه.

ومثال المفتوحه بعد مكسوره بناء صيغه من الفعل : «أمّ» ، على وزن : إصبع – بكسر الهمزه ، وفتح الباء – فيقال : اأمم ، بكسر ، فسكون ، ففتح. تنقل حركه الميم الأولى (وهى الفتحه) للهمزه الساكنه قبلها ؛ ليتيسر الإدغام الواجب ، ثم يقع الإدغام ؛ فتصير الكلمه : إأمّ ، بكسر ، ففتح ، فميم مشدده.

۱– يقول ابن مالك فى حكم الهمزه المفتوحه (وقبلها فتحه أو ضمه) وأنها تقلب واوا فى الحالتين ، وتقلب ياء إن كان قبلها كسره – كما يجىء بعد هذا : – إن يفتح اثر ضمّ او فتح قلب واوا. وياء إثر كسر ينقلب – ۸ (إن يفتح : أى : الهمز الثانى ، بمعنى : الهمزه). ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حكم الهمزه الثانيه المكسوره وقبلها حركه ؛ فصرح بأنها تقلب ياء مطلقا ؛ (أى : سواء أسبقتها ضمه ، أم فتحه أم كسره). كما صرح بأن الهمزه المضمومه (بعد حركه) يجب قلبها واوا مطلقا ، بشرط ألا تكون الهمزه الثانيه آخر الكلمه فإن كانت آخرا وجب قلبها ياء. – كما سبق فى الشرح. يقول : ذو الكسر مطلقا كذا. وما يضم واوا أصر ، ما لم يكن لفظا أتم – ۹ فذاك ياء مطلقا جا. وأؤم ونحوه وجهين فى ثانيه. أم – ۱۰ (كذا. أى : ينقلب ذو الكسر مطلقا كهذا – مشيرا إلى ما قبله مما ينقلب ياء – وأن الهمزه المكسوره تقلب ياء مطلقا ، سواء أكان ما قبلها مكسورا أم غير مكسور. وأم ، أصلها : «أمّ» بتشديد الميم ، بمعنى : اقصد. أى : اتجه لهذا الحكم والعمل به). أما ما انضم من ثانى الهمزين فيصير واوا مطلقا (سواء أكان ما قبله مضموما أم غير مضموم) بشرط ألا يكون تمام اللفظ ، أى : بشرط ألا يكون هو آخر الكلمه) فإن كان آخرها فهو ياء مطلقا. و «جا» أى : جاء فى كلام العرب ياء. وختم البيت العاشر بالإشاره إلى الهمزه الثانيه التى يجوز قلبها واوا وإبقاؤها وقد شرحناها.

وتقلب الهمزه الثانيه ياء لوقوعها متحركه بعد كسره فى حشو الكلام ؛ فتصير الكلمه : إيمّ ، بهمزه مكسوره ، وياء مفتوحه ، وميم مشدده.

«ملاحظه» : إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم فى صدر فعل مضارع جاز فى الثانيه منهما قلبها وبقاؤها من غير قلب ، نحو : أؤم ، وأئنّ (مضارعى : «أمّ» بمعنى : قصد. و «أنّ» ،) بمعنى : تألم ، ويجوز أوم ، وأينّ ...

* * *

إبدال الياء من الألف

تقلب الألف ياء فى موضعين : أولهما : وقوعها بعد كسره ؛ كما فى تكسير سلطان ، ومصباح ، ومنشار - ونحوها - على : سلاطين ، ومصابيح ، ومناشير ... وكما فى تصغيرها على : سليطين ، ومصيبح ، ومنيشير ...

ثانيهما : وقوعها بعد ياء التصغير فى مثل : كتيّب ، وسحيّب ، وغليّم ... ، فى تصغير : كتاب ، وسحاب ، وغلام.

والسبب : أن ما بعد ياء التصغير لا بد أن يكون متحركا ، والألف لا تقبل الحركه وياء التصغير لا تكون متحركه. فقلبت الألف بعدها ياء للتخلص من الساكنين ، ولم تقلب حرفا آخر لأن هذا هو الوارد عن العرب (١).

* * *

إبدال الياء من الواو

تقلب الواو ياء فى ، نحو أحد عشر موضعا :

١ - أن تقع متطرفه بعد كسره ؛ كما فى نحو : رضى ، وقوى ، والراضى ، والسّامى. والأصل : رضو وقوو (٢) ، والراضو ، والسّامو ، لأن هذه الكلمات - ونظائرها - واويه اللّام ، بدليل ظهور الواو الأصليه فى بعض تصاريف الكلمه

١- فى الموضعين السالفين يقول ابن مالك : وياء اقلب ألفا كسرا تلا أو يا تصغير .... - ١١ التقدير : واقلب ألفا تلا كسرا - ياء ، أو تلا ياء تصغير. يريد : اقلب حرف الألف ياء إذا وقع بعد كسره أو بعد ياء تصغير. وأكمل البيت بتكمله تتصل بقاعده جديده ستجىء فى البيت الذى بعده مباشره.

٢- هذه الكلمه : (قوو) صالحه للإدغام ؛ لانطباق شروطه عليها ولكن القلب يقدم عليه.

مثل : الرضوان – القوه ، السمو ... ولا يتغير الحكم السالف بوقوع تاء التأنيث بعد الواو ؛ لأن تاء التأنيث بمنزله كلمه مستقله ، نحو : رضيت – قويت – الراضيه – الساميه. فتعتبر الواو التى تليها هذه التاء فى حكم المتطرفه التى يجب قلبها ياء بعد الكسره.

وكذلك لا يتغير الحكم السالف بوقوع ألف ونون زائدتين بعد الواو المتطرفه التى قبلها كسره ، لأن هذين الحرفين – هنا – فى حكم الكلمه المنفصله عما قبلها. ومن الأمثله : الإتيان بصيغه على وزن : «فعلان» – بفتح فكسر – من الغزو والشجو ، فيقال : غزوان ، وشجوان ، بالواو التى قبلها كسره ، ثم تقلب هذه الواو ياء ؛ فتصير الصيغه : غزيان ، وشجيان «فالواو» واقعه فى الطرف تقديرا وقبلها كسره ، فعوملت معاملتها إذا وقعت فى الآخر حقيقه (١) ...

٢ – أن تقع عينا لمصدر ، أعلّت (٢) ، فى فعله ، وقبلها فى هذا المصدر كسره ، وبعدها ألف. (فالشروط أربعه). ومن الأمثله : صام صياما – قام قياما – راد ريادا – حاك حياكا وحياكه ، والأصل : صوام ، وقوام ، ورواد ، وحواك ، قلبت الواو ياء لتحقق الشروط الأربعه السالفه. فلا قلب فى مثل : سوار لانتفاء المصدريه ، ولا فى مثل : حاور حوارا ؛ لأن الواو غير معله فى الفعل (أى : غير منقلبه عن حرف آخر) ولا فى مثل : حال حولا ، لعدم وقوع ألف بعدها ، على حسب الرأى الغالب (٣) ...

١– والألف والنون هنا زائدتان – كما سلف – وليستا للتثنيه. وفى هذا الموضع يقول ابن مالك : ... ... بواو ذا افعلا – ١١ فى آخر ، أو قبل «تا» التّأنيث ، أو زيادتى «فعلان» .... – ١٢ يقول : افعل ذا بالواو وهو قلبها ياء كما قلبت الألف بعد الكسره ، بشرط أن تكون الواو فى الآخر أو بعدها تاء التأنيث ، أو زيادتا «فعلان» على الوجه الذى شرحناه. وليس المراد أن يكون على «فعلان» بضبطها ، وإنما المراد أن تكون الواو بعد كسره ، وقبل زيادتى الحرفين الأخيرين (الألف والنون) لأنها لا تقلب ياء فى «فعلان» ساكن العين. أما أول البيت الحادى عشر فمختص بقاعده سلفت الإشاره إليها فى هامش (ص ٧١٣) كما أن آخر البيت الثانى عشر مختص بقاعده ستجىء بعده مباشره.

٢– أى : كانت حرف عله منقلبا عن غيره. وهذا هو المراد بالمعلّ هنا.

٣– وإلى هذا الموضع يشير ابن مالك فى آخر البيت الثانى عشر وفى البيت الذى يليه. يقول : ... . ذا أيضا رأوا – ١٢ – – فى مصدر المعتلّ عينا. والفعل منه صحيح غالبا ؛ نحو الحول – ٣ يريد : أن النحاه رأوا أيضا قلب الواو ياء بعد الكسره فى مصدر كل فعل معل العين. وبعدها ألف ، نحو صام صياما ... كما شرحنا. وأشار بقوله والفعل منه صحيح ... إلى أن المصدر إذا كان على وزن : فعل (بكسر بفتح) وعينه واو قبلها كسره وليس بعدها ألف ، فإن الواو تصح فيه ، نحو : حول ، مصدر : حال.

٣ – أن تقع عينا لجمع تكسير ، صحيح اللام ، وقبلها كسره ، وهى معلّه فى مفرده. ومن أمثلتهم : جمع دار على ديار ، وحيله على حيل ، وديمه على ديم ، وقيمه على قيم ، وقامه على قيم ، أيضا. والأصل : دوار – حول – دوم – قوم ، ومن الشاذ ، حاجه وحوج.

فإن كانت اللام معتله وجب تصحيح الواو ؛ فيقال فى جمع : ريّان (١) وجوّ : رواء ، وجواء ، بترك الواو بغير قلب.

٤ – أن تقع عينا لجمع تكسير صحيح اللام ، وقبلها كسره ، وهى فى مفرده شبيهه بالمعله : فى أن تكون ساكنه فيه ، وبعدها فى الجمع ألف ، نحو : سوط وسياط ، وحوض وحياض ، وروض ورياض – ... والأصل : سواط – حواض – رواض ... فإن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو ، نحو : كوز وكوزه ، وعود (٢) وعوده ، كما تصحح إن كانت متحركه فى المفرد ؛ نحو : طويل وطوال ... (٣)

١– مرتو بالماء (ضد عطشان).

٢– للذى زاد عمره من الإبل على سبع سنين.

٣– وفى النوعين الثالث والرابع يقول ابن مالك : وجمع ذى عين أعلّ أوسكن فاحكم بذا الإعلال فيه حيث عن – ١۴ (عن ، أصلها : عنّ ، بالتشديد ؛ خففت النون بالسكون ، للشعر. ومعنى : عنّ ، ظهر وعرض) ثم قال : وصحّحوا : «فعله». وفى : «فعل» وجهان. والإعلال أولى كالحيل – ١۵ يريد : أن الواو السالفه الذكر إذا لم يقع بعدها ألف فى الجمع ، وكان على وزن فعله (بكسر ففتح) – فانها تصح وتبقى ؛ نحو كوز وكوزه ، وعود وعوده ... فإن كان الجمع على وزن فعل (بكسر ففتح) جاز عند ابن مالك الإعلال – وهو الأولى – والتصحيح ؛ نحو : حاجه وحوج أو حيج – وحيله وحيل وحول. ويفهم من كلام ابن مالك أن التصحيح مطرد ولكنه غير الأولى. أما عند غيره فالتصحيح شاذ لا يقاس عليه ويقتصر على الوارد المسموع منه. وهذا هو الرأى الأقوى. ويجب الاقتصار عليه.

٥ – أن تقع طرفا فى ماض وهى رابعه أو أكثر بعد فتحه بشرط أن تكون منقلبه ياء فى المضارع نحو : أعطيت وزكّيت ، وأنا أعطى وأزكى. وفعلهما : (عطا يعطو ؛ بمعنى : أخذ وتناول) فأصل الفعلين الرباعيين : أعطوت ، وزكّوت ، ثم قلبت الواو فيهما ياء ، وكذلك فى اسم مفعولهما ؛ وهو : معطيان ومزكّيان (١) ...

٦ – أن تقع ساكنه غير مشدده وقبلها كسره ، نحو : ميزان ، وميعاد ، وميقات. والأصل : موزان ، وموعاد ، وموقات ، بدليل : الوزن ، والوعد ، والوقت. فلا يصح القلب فى مثل : سوار ، وصوان ، لعدم سكون الواو. ولا فى : اجلوّاذ (وهو مداومه السير مع الإسراع) لتشديد الواو.

٧ – أن تقع لاما لصفه على وزن : فعلى (بضم فسكون ففتح) نحو : دنيا وعليا ، وأصلهما : دنوى وعلوى ... ، (بدليل دنوت دنوّا ، وعلوت علوّا) قلبت الواو ياء. ومن الشاذ المسموع : قصوى (٢).

فإن كانت فعلى اسما (وليست وصفا) ، بقيت الواو بغير قلب ، نحو : حزوى ، اسم موضع ... (٣)

١– وفى هذا الموضع يقول ابن مالك : والواو لاما بعد فتح «يا» انقلب كالمعطيان يرضيان. (ووجب ...) ١٦ التقدير : انقلبت الواو. حاله كونها لا ما بعد فتح – ياء) كالياء فى المعطيان ويرضيان ؛ فأصلها الواو. أما الفعل : «وجب» فلا صله له بهذا ؛ وإنما صلته بالبيت السابع عشر الآتى فى هامش ص ٧٢٠.

٢– وهى لغه قريش.

٣– وفى الموضع السابع يقول ابن مالك. فى فصل مستقل يجىء بعد ، ولا يشتمل إلا على بيتين أولهما يشتمل على حاله تبدل فيها الواو من الياء ، وثانيهما تبدل فيه الياء من الواو. ونصهما تحت عنوان «فصل» : من لام «فعلى» اسما – أتى الواو بدل ياء كتقوى – غالبا جا ذا البدل – ١ (أى : جاء هذا البدل ، وسيعاد البيت لمناسبته فى ص ٧٢٢). يريد : أن الواو تبدل من الياء الواقعه لاما لاسم على وزن «فعلى» – بفتح ، فسكون ، ففتح مع مد – نحو : تقوى ... وهذه الصوره الثالثه من الصور التى سيجىء شرحها فى موضعها الأنسب ، عند الكلام على قلب الياء واوا (ص ٧٢٠). أما الذى يعنينا هنا وهو العكس ، (أى : قلب الواو ياء) فهو البيت الثانى آخر الفصل ، ونصه : بالعكس جاء لام «فعلى» وصفا وكون : «قصوى» نادرا لا يخفى – ٢

٨ - أن تجتمع هى والياء فى كلمه واحده بشرط ألا يفصل بينهما فاصل وأن يكون السابق منهما أصيلا (أى : غير منقلب عن غيره) وساكنا سكونا أصليا غير عارض. فإذا تحققت الشروط وجب قلب الواوا ياء ، وإدغامها فى الياء سواء كانت الياء هى السابقه ؛ نحو سيّد وميّت (وأصلهما ، سيود وميوت - كما سبق) أم كانت الواو هى السابقه ؛ نحو : طيّ ، وليّ ، وأصلهما : طوى ، ولوى ؛ بدليل طويت ولويت ... فالواو فى الأمثله السالفه قلبت ياء ، وأدغمت فى الياء.

فإذا اجتمعتا فى كلمتين فلا قلب ، نحو : يدعو ياسر ، ويجرى يامن. ولا قلب كذلك إن كان بينهما فاصل ، نحو : زيتون ، أو كان السابق منهما متحركا ، نحو : طويل وغيور ، أو كان السابق غير أصيل ، نحو : كويتب فى تصغير : كاتب ، أو كان سكونه غير أصيل ، كقولهم فى «قوى» الماضى ، المكسور الواو أصاله : قوى ، بسكون الواو ، للتخفيف.

وإذا اجتمعت الواو والياء فى تصغير اسم - لا وصف - مشتمل على واو متحركه ، وتكسيره على : مفاعل - وما يوازنه (١) - جاز قلب الواو بالطريقه السالفه وتصحيحها ، نحو : جداول ، والتصغير (٢) : جديّل ، أو : جديول ، بالقلب وعدمه ، ونحو : أسود - للحيه - وأساود ، والتصغير أسيّد ، أو أسيود. والإعلال أحسن فى كل ذلك.

فإن كان المفرد المصغّر وصفا تعيّن الإعلال ؛ نحو : أليّم ، تصغير : ألوم ، (اسم تفضيل فعله : لام). وكذلك إن كانت الواو فى المفرد غير متحركه ؛ نحو : عجوز وعمود ، وتصغيرهما عجيّز وعميّد. وكذلك إن كانت الواو فى المفرد عارضه ، نحو : رويه ، تخفيف رؤيه ، ونحو : بويع ، لأن أصلها ألف ... (٣)

١- سبق بيان ما يوازنه فى ص ٦١٢ ، ٦١٨.

٢- راجع ما سبق خاصا بهذا فى «التصغير» ، هامش ص ٦٤٠.

٣- وفى هذا الموضع الثامن يقول ابن مالك فى بحث مستقل عنوانه : «فصل» : نص البيت الأول والثانى منه وهما الخاصان بموضوعنا : إن يسكن السّابق من واو ويا واتّصلا ، ومن عروض عريا - ١ فياء الواو اقلبنّ مدغما وشذّ معطى غير ما قد رسما - ٢ (عرى - خلا. رسم - عين وحدد بوضوح).

ومما ينطبق عليه حكم الكلمه الواحده - مع أنه ليس بواحده - جمع المذكر السالم المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : جاء صاحبيّ والأصل : صاحبون لى. حذفت النون للإضافه ومعها اللام ؛ فصارت الكلمه صاحبوى ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، وكسر ما قبلها.

٩ - أن تقع لام اسم مفعول لفعل ماض ثلاثى على وزن : فعل - بفتح فكسر - نحو : رضى فهو مرضيّ ، وقوى فهو مقويّ. والأصل : مرضوى ومقووى (على وزن مفعول) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء. وكسر ما قبلها بدلا من الضمه لكيلا تقلب الياء واوا بعد الضمه.

فإن كان الماضى غير مكسور العين وجب تصحيح الواو ، نحو : مغزوّ ومدعوّ ؛ وفعلهما : غزا ودعا. وأصلهما ، غزو ، ودعو ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ؛ قلبت ألفا ، فصار : غزا ودعا (١).

١٠ - أن تكون لاما لجمع تكسير وزنه ، فعول (بضم فضم) ، نحو : (عصا ، وجمعها : عصيّ) ، (ودلو ، وتكسيره : دليّ). والأصل : عصوو ، ودلوو ؛ اجتمع واوان - واجتماعهما ثقيل - أولاهما زائده فى الجمع ، والأخيره أصليه (لام الكلمه) قلبت الواو الأخيره ياء ؛ فصارتا إلى : عصوى ، ودلوى. اجتمعت الواو والياء ؛ وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء وكسر ما قبلهما ، فصارتا : عصيّ ودليّ. ويصح كسر أولهما للتخفيف ؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر فى مثل هذه الصيغه لا يخلو من ثقل. ومن النحاه من يجيز التصحيح فى جمع التكسير السالف ولكن الأرجح عدم التصحيح ....

١- ويصح أن يبقى الفعلان على أصلهما بغير قلب الواو ، بقصد المدح ، أو التعجب ، بشرط أن يكون كل منهما على وزن «فعل» - بفتح فضم - وقد سبق الكلام على هذا النوع من التعجب فى بابه الخاص (ح ٣ ص ٢٦٩ م ١٠٩).

فإن كان «فعول» مفردا وجب التصحيح ؛ نحو : عتوّ - علوّ - سمو - نموّ ... (١)

١١ - أن تكون عينا لجمع تكسير على وزن : «فعّل» صحيح اللام مع عدم وجود فاصل بين العين واللام ، نحو : صيّم ، ونيّم ، وأصلهما : صوّم ونوّم ، بواوين قبلهما ضمه ، وهذا ثقيل ؛ فعدل عن الواوين إلى الياءين لخفتهما ، ولكن التصحيح هو الأكثر ؛ فيقال صوّم ، ونوّم ... (٢) فإن لم تكن اللام صحيحه لم يصح القلب ، نحو شوّى وغوّى (٣) ... (بضم أولهما ، وتشديد ثانيهما المفتوح المنوّن ، وهما جمع : شاو ؛ وغاو ، اسمى فاعل من شوى وغوى). كما يجب التصحيح إن فصلت العين من اللام ، نحو : صوّام ونوّام ، ومن الشاذّ : نيّام ... (٤)

* * *

١- وإلى الموضعين (التاسع والعاشر) يشير ابن مالك - فى فصل مستقل ، أوله : إن يسكن السابق من واو وياء ، ... قائلا فى البيتين الثامن والتاسع : وصحّح المفعول من نحو : «عدا» وأعلل ان لم تتحرّ الأجودا - ٨ يريد بنحو : «عدا» الماضى الثلاثى غير المكسور العين إذا كان واوى اللام حيث يجب التصحيح فى الرأى الأجود ؛ فتقول عدا ، وغزا ودعا ... واسم المفعول ، معدو ، ومغزو ، ومدعو. أما غير الأجود فيجرى فيه القلب فيقال : معدى - مغزى - مدعى. ثم قال : كذاك ذا وجهين جا «الفعول» من ذى الواو لام جمع او فرد يعن - ٩ (يعن - أصلها : يعنّ ، بالتشديد ، أى : يظهر). والرأى عند ابن مالك أن «الفعول» جاء فيه عن العرب الوجهان ؛ سواء أكان جمعا أم مفردا. وغير ابن مالك يحتم الرأى الذى شرحناه ويحكم بالضعف على غيره. - وستجىء إشاره للبيتين السالفين فى مناسبه أخرى ص ٧٣٩.

٢- وفى هذا يقول ابن مالك فى الفصل المشار إليه : وشاع نحو : «نيّم» فى : نوّم ونحو : «نيام» شذوذه نمى - ١٠ (نمى - نسب. أى : أنه نسب للشذوذ - وستجىء الإشاره لهذا البيت فى مناسه أخرى ص ٧٣٩).

٣- أصلهما : شوّى ، وغوّى - على وزن : فعّل ؛ كركّع ، وسجّد ؛ بضم الأول ، وتشديد الثانى مع فتحه - تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ؛ فالتقى ساكنان هما هذه الألف والتنوين ، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين.

٤- «تكمله وبيان» : ورد فى كتب اللغه ما يساير هذه المسأله فى بعض نواحيها ، ويزيد عليها فى بعض آخر ؛ فهو أعم منها. جاء فى «لسان العرب» ماده : «صاغ» ما نصه : " (صاغ صوغا. وصياغه ، وصيغه ، وصيغوغه ، والأخيره عن اللّحيانى ... ورجل صائغ ، وصوّاغ ، وصيّاغ ؛ معاقبه - - فى لغه أهل الحجاز. قال ابن جنى : إنما قال بعضهم «صيّاغ» لأنهم كرهوا التقاء الواوين ، لا سيما فيما كثر استعماله ، فأبدلوا الأولى من العينين ياء ، كما قالوا فى : «إمّا» «أيما» ، ونحو ذلك ؛ فصار تقديره : «الصّيواغ». فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو الثانيه ياء ، للياء قبلها ، وأدغموا الياء فى الياء : فقالوا : «الصّياغ» فإبدالهم العين الأولى من «الصّواغ» دليل على أنها الزائده : لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل) اه. وجاء أيضا فى اللسان فى ماده : «قام» ما نصه : رجل قائم ، من رجال قوّم ، وقيّم ، وقيّم ، وقيّام ، وقوّام ...) ا ه. ومثل هذا فى ماده : «صام».

إبدال الواو من الألف

إذا وقعت الألف بعد ضمه وجب قلبها واوا ، سواء أكان هذا فى اسم ، أم فعل ، فمثال الاسم : لويعب ، ومويهر ، وهما تصغير : لاعب وماهر ، ويشترط لقلب الألف واوا فى التصغير ألا يكون أصلها ياء كالتى فى : «ناب» (بمعنى : السن) فإنها فى التصغير ترجع إلى أصلها الياء - كما تقدم (١) فى بابه - فيقال : نييب.

ومثال الفعل : روجع - عومل - بويع ... وهى أفعال ماضيه مبنيه للمجهول : وأصلها للمعلوم : راجع - عامل - بايع ... (٢)

* * *

إبدال الواو من الياء

يقع هذا فى أربعه مواضع :

١ - أن تكون الياء فى لفظ غير دال على الجمع ، مع سكونها ، ووقوعها بعد ضمه ، وعدم تشديدها. نحو : يوقن وموقن ، يونع ومونع - يوقظ وموقظ - يوسر وموسر ... قلبت الياء واوا فى المضارع واسم الفاعل ، وهكذا ...

١- فى ص ٦٤٨.

٢- وإلى هذه الحاله أشار ابن مالك فى آخر البيت السادس عشر وأول السابع عشر بقوله : ... ... ووجب - ١٦ إبدال واو بعد ضمّ من ألف ... - ١٧ أما صدر البيت الأول فخاص بقاعده سلفت فى ص ٧١٦ وأما بقيه الثانى فخاص بقاعده ستجىء بعد هذه مباشره.

والأصل : أيقن الرجل ييقن ؛ فهو ميقن - أينع الثمر يينع ؛ فهو مينع - أيقظ الصياح النائم ييقظ ، فهو ميقظ - أيسر النشيط ييسر ؛ فهو ميسر. فلا يصح القلب إن كان اللفظ جمعا : نحو : بيض ، وهيم ، (تقول : هذا ورق أبيض وورقه بيضاء ، والجمع فيهما : بيض (١) بضم الباء ، ثم يجب كسرها فى هذه الصوره ؛ لثقلها فى جمع التكسير قبل الياء الساكنه غير المشدده. وتقول : هذا جمل أهيم (٢) ، وناقه هيماء ، والجمع فيهما : هيم ، بضم الهاء ، ثم تكسر الهاء ، وجوبا ، لما سبق).

كذلك لا يصح القلب : إن كانت الياء متحركه ، نحو : هيام (٣) ، - بضم ، ففتح بغير تشديد - أو كانت غير مسبوقه بضمه ، نحو : خيل وجيل ... أو كانت مشدده ؛ نحو غيّب (٤) ... (٥).

٢ - أن تكون لاما لفعل ، وقبلها ضمه ؛ (كالأفعال اليائيه : نهى - قضى - رمى ، ... إذا أردنا تحويلها إلى صيغه «فعل» لغرض ؛ كالتعجب ...) نحو : نهو الرجل ، أو : قضو ، أو رمو ... ؛ للتعجب من نهيته - أى : عقله - أو من قضائه ، أو رميه ، أو ، وهذه الألفاظ تؤدى معنى التعجب ، أى : ما أنهاه! - ما أقضاه! - رماه! ... فكل هذه وتلك من أساليب التعجب القياسيه التى سبق الكلام عليها فى بابه (٦).

١- قياس تكسيرهما : فعل.

٢- شديد العطش.

٣- مصدر : هام ، بمعنى : اشتد عطشه ، أو حبه.

٤- جمع غائب.

٥- وفى هذا الموضع من قلب الياء واوا وقلب الضمه كسره فى مثل : بيض ، وهيم ، ونحوهما ... يقول ابن مالك فى البيت السابع عشر الذى سبق صدره : ... و «يا» كموقن بذا لها اعترف - ١٧ يريد : أن الياء التى كانت فى أصل كلمه : «موقن» يجب قلبها واوا ، كما انقلبت الألف فى الحاله السالفه واوا. فالتشبيه بين الحالتين مقصور على قلب الحرفين - الألف والياء - واوا. ثم قال فى قلب الضمه كسره: ويكسر المضموم فى جمع كما يقال : «هيم» عند جمع : أهيما - ١٨ (والألف التى فى آخر : «أهيما» زائده للشعر.) ومثل ؛ أهيم هيماء ، وما شابههما مما يجتمع فيه سبب الكسر.

٦- ج ٣.

وقد تكون لاما لاسم مختوم بتاء تأنيث بعدها تلازم الكلمه ؛ بحيث لا تؤدى الكلمه معناها إلا مع هذه التاء ؛ كبناء صيغه على وزن «مقدره» - بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح - من الفعل ، رمى ؛ فتكون ، مرموه ، والأصل مرمبه - بكسر الميم الثانيه - قلبت الياء واوا ؛ لوقوعها بعد ضمه.

فلو جاءت التاء بعد بناء الصيغه المطلوبه لم يصح القلب ، ووجب ترك الياء على حالها ، نحو : «تماديه» ؛ وهى مصدر دال على المره ، وفعله : تمادى : وأصل المصدر : تماديا - بضم الدال - ؛ لأن المصدر القياسى للفعل الذى على وزان : «تفاعل» هو : تفاعل. ثم قلبت الضمه قبل الياء كسره ، لتسلم الياء من قلبها واوا. ثم جاءت التاء الداله على الوحده بعد انقلاب الضمه كسره.

وقد تكون لاما لاسم مختوم بالألف والنون الزائدتين ؛ كبناء صيغه من الفعل رمى : على وزان : سبعان (بفتح ، فضم ، ففتح مع مدّ ... اسم موضع) فيقال : رموان!!)(١).

٣ - أن تكون لاما لاسم على وزن ، فعلى - بفتح ، فسكون ، ففتح مع المدّ - نحو : تقوى ، وشروى ، وفتوى ... والأصل : تقيا ، وشريا ، وفتيا ... بدليل : تقيت ، وشريت ، وفتيت ، فأبدلت الياء واوا فى الثلاثه ، وفى نظائرها من الأسماء المحضه ، لا. الأوصاف ...(٢)

٤ - أن تكون عينا لكلمه على وزن : فعلى - بضم ، فسكون ، ففتح مع المد - بشرط أن تكون الكلمه اسما محضا ، أى : خالصا من شائبه الوصفيه ؛ نحو :

١- وفى هذا الموضع يقول ابن مالك : وواوا اثر الضّمّ ردّ «اليا» متى ألفى لام فعل ، او من قبل : «تا» - ١٩ كتاء بان من : «رمى» كمقدره كذا إذا كسبعان صيّره - ٢٠ (ألفى - وجد) والمراد : متى وجد حرف الياء على هذه الصوره.

٢- وفى هذا يقول ابن مالك فى بيت سبقت الإشاره إليه فى ص ٧١٦ تحت عنوان «فصل» ونصه : من لام فعلى اسما أتى الواو بدل ياء ؛ كتقوى - غالبا - جاذا البدل - ١

«طوبى» (١) ، التى هى اسم خالص الاسميه ، للجنه ، أو لشجره فيها - فإن لم تكن اسما محضا وكانت صفه محضه ، أى : خالصه من شائبه الاسميه وجب تصحيح الياء وكسر ما قبلها واوا ، ولا يكاد يعرف من هذا النوع - كما قالوا - إلا كلمتان هما : ضيزى (٢) وحيكى (٣) ، وأصلهما (٣) : ضوزى ، وحوكى ، بالواو الساكنه فيهما ، المسبوقه بضمه. قلبت الواو ياء ساكنه ، وقلبت الضمه قبلها كسره.

فإن كانت الصفه غير محضه - لجريانها مجرى الأسماء (٤) ، جاز فى الرأى الأنسب (٥) القلب والتصحيح ، وفى الحالتين تكون الصفه غير المحضه داله على التفضيل ، لأنها مؤنث «أفعل» الدال على التفضيل أيضا ، ومن أمثلتها : (طوبى (٦) أو : طيبى ، مؤنث أطيب) - (كوسى أو : كيسى مؤنث ؛ أكيس) - (ضوقى أو : ضيقى مؤنث : أضيق) - (خورى ، أو خيرى ، مؤنث : أخير) ...

* * *

١- وأصلها : طيبى. بالياء ، - لأن فعله : طاب يطيب - قلبت الياء واو. (انظر رقم ٦ من هذا الهامش).

٢- يقال : قسمه ضيزى ، أى : جائره ظالمه (ضازه ، يضوزه ويضيزه ... ، جار عليه ، وبخسه) ..

٣- أصلهما عند كثير من النحاه : «ضوزى. وحوكى» ؛ فهما واويان. وهذا مخالف لما يدل عليه القاموس وتاج العروس من أنهما واويان ويائيان. فلا يصح الاستدلال بهما على قلب الواو لجواز أن تكون هذه الياء هى التى فى أصلهما ...

٤- ويعرف جريانها مجرى الأسماء بأن تكون معموله للعوامل المختلفه مباشره دون أن يسبقها موصوف.

٥- وهو رأى ابن مالك ، فقد نص على أن الوجهين مسموعان عن العرب ، ويخالفه سيبويه وكثره النحاه ؛ فقطعوا بقلب : ياء «فعلى» واوا إذا كانت اسما ؛ كطوبى الاسميه ، أو وصفا غير محض ، وبعدم قلبها إذا كانت وصفا محضا ، وكسر ما قبلها لتسلم. ويقول ابن مالك مسجلا رأيه ، قاصدا «فعلى» الجاريه مجرى الأسماء : وإن تكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى - ٢١ (يلفى - يوجد - كما سبق -).

٦- كلمه : «طوبى» قد تكون اسما محضا كالتى هى اسم الجنه ، أو اسم شجره ، وقد تكون وصفا إذا كانت للتفضيل ، مؤنث : «أطيب» الدال على التفضيل ، كما عرفنا.

إبدال الألف من الواو والياء

إذا وقعت الألف عينا للماضى الثلاثى ، أو لاما ، فلا بد أن تكون منقلبه عن واو أو ياء : نحو : (صام - باع) - (سما - جرى.) والأصل : صوم - بيع - سمو - جرى ... بفتح الواو والياء فى كل ذلك. والدليل على هذا الأصل : المصادر - أو غيرها - إذ نقول : صوم ، بيع ، سموّ ، جرى ... فقلبت الواو والياء فى تلك الأفعال ألفا. كما يقلبان فى كثير من الأسماء أيضا ، ولا يقع هذا القلب فى الأفعال ولا فى الأسماء إلا بعد اجتماع عشره شروط :

أولها : أن يتحركا. فإن لم يتحركا لم يقع القلب ، كما فى (قول ، صوم) ، (بيع ، عين).

ثانيها : أن تكون حركتهما أصليه ليست طارئه للتخفيف أو لغيره من الحركات التى لا تلازمهما ؛ فلا قلب فى نحو : جيل ، وتوم (وأصلهما : جيئل (١) ، وتوءم (٢) ، نقلت حركه الهمزه - بعد حذفها للتخفيف - إلى الساكن قبلها ، عند من يبيح هذا التخفيف إن أمن اللبس). ولا فى مثل قوله تعالى : (لَتُبْلَوُنَ (٣) فِي أَمْوالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ) ، وقوله : (ولا تنسوا الفضل بينكم) ... (٤)

ثالثها : أن يكون ما قبلهما مفتوحا ؛ فلا قلب فى مثل : العوض - الدّول - الحيل.

رابعها : أن تكون الفتحه التى قبلهما متصله بهما - مباشره - فى كلمه واحده ، فلا قلب فى مثل : حضر وفد ليس يزيد فيه.

خامسها : أن يتحرك ما بعدهما إن كانا فى أصلهما غير لامين ؛ (كأن يكونا فاءين ، أو عينين للكلمه) ، وألا يقع بعدهما ألف ، ولا ياء مشدده إن كانا لامين ؛ فلا قلب فى مثل : (توالى ، وتيامن) ، (وخورنق (٥) ، وطويل وبيان ، وغيور ؛) لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاءين أو عينين. ولا فى مثل : (جريا ، وسموا ، وفتيان ، وعصوان) ؛ لوقوعهما لاما للكلمه وبعدهما ألف. ولا فى مثل : (علوىّ وحيىّ (٦)) لوقوع ياء مشدده بعدهما ،

١- اسم للضبع.

٢- المولود ومعه غيره فى بطن واحد ، فكل منهما توءم ، وهما : توءمان ، والأكثر : توائم

٣- حركه واو الجماعه هنا عارضه ؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

٤- حركه واو الجماعه هنا عارضه ؛ للتخلص من التقاء الساكنين.

٥- اسم قصر قديم بالعراق للنعمان.

٦- صاحب حياء.

وإنما قلبا فى سما ، ودعا ، ومشى ، وسعى - مع وقوعهما لاما ؛ لعدم وقوع ألف ولا ياء مشدده بعدهما. ولهذا السبب نفسه قلبا فى مثل : يخشون ويدعون مع وقوعهما لاما ؛ (إذ أصلهما : يخشيون ، ويدعوون. تحركت الياء والواو ؛ وانفتح ما قبلهما ؛ فقلبتا ألفا ؛ فالتقى ساكنان ؛ حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار اللفظان : يخشون ويدعون).

ومما سبق يتبين أن القلب ممتنع إذا كانا لامين ، بعدهما الألف أو الياء المشدده. أما إذا وقع بعدهما ساكن آخر غير هذين (١) فالقلب واجب على الأرجح (٢) ... سادسها : ألا تكون إحداهما عينا لفعل ماض على وزن : «فعل» - بفتح فكسر - والصفه المشبهه الغالبه فيه على وزن : «أفعل» (٣) ؛ نحو هيف ؛ فهو أهيف (٤) - وغيد (٥) ، فهو : أغيد - وحول ، فهو : أحول - وعور فهو أعور ...

١- يلاحظ أن الياء المشدده هى ياءان ، أولاهما ساكنه.

٢- يذكر ابن مالك الشروط الخمسه السابقه (وهى التحرك ، وأصالته ، وفتح ما قبل الواو والياء ، واتصالهما بالفتحه التى قبلهما مباشره فى كلمه واحده ، وتحرك ما بعدهما ....) فى الفصل المستقل الذى أشرنا إليه فى رقم ٣ من هامش ص ٧١٧ فيقول بعد البيتين الأولين منه ، الخاصين بقلب الواو ياء عند اجتماعهما على الوجه الذى سبق شرحه فى هامش تلك الصفحه - يقول ما نصه : من واو ، او ياء بتحريك أصل ألفا ابدل بعد فتح متّصل - ٣ إن حرّك التّالى ، وإن سكّن كف إعلال غير اللّام. وهى لا يكف - ٤ إعلالها بساكن غير ألف أو ياء التّشديد فيها قد ألف - ٥ (أصل - تأصل ، وليس عارضا ، كفّ - منع. ألف - عرف وشاع فى الكلام المأثور الفصيح) وتقدير البيت الأول : أبدل ألفا بعد فتح متصل - من واو ، أو ياء موصوفين بتحريك متأصل فيهما. وأوضح فى البيت الثانى أن الإبدال السابق لا يقع إلا إن حرك التالى بعدهما. أما إن سكن ما بعدهما فإن السكون يكف إعلال غير اللام. أى : يمنع قلب الواو والياء الواقعتين فى غير اللام (وغير اللام هو : الفاء والعين) أما اللام فيقع فيها القلب إن سكن ما بعدها بشرط أن يكون الساكن حرفا غير الألف وغير الياء المشدده ، (لأن الياء المشدده تتكون من ياءين الأولى منهما ساكنه - كما سبق فى رقم ١).

٣- تكون الصفه المشبهه كذلك إذا كان الفعل الماضى لازما مكسور العين دالا على لون ، أو عيب ، أو شىء فطرى ، أو وصف ظاهر فى الجسم - وقد تقدم الكلام على هذا فى باب الصفه المشبهه ج ٣ ص ١١ م ١٠٤.

٤- الهيف ، مصدر : هيف - كفرح - وهو ضمور البطن ودقه الخاصره ، ويعد من الصفات الممدوحه.

٥- الغيد ، مصدر غيد - كفرح - وهو : نعومه الجسم.

سابعها : ألا تكون إحداهما عينا لمصدر الفعل الماضى السالف ولهذا يقال : هيف ، وغيد ، وحول وعور ... ، بغير قلب ... (١)

ثامنها : ألا تكون الواو عينا لفعل ماض على وزن : «افتعل» دال على المفاعله (٢) ؛ فلا قلب فى نحو : اجتوروا واشتوروا ، بمعنى : جاور بعضهم بعضا ، وشاور بعضهم بعضا. فإن لم يدل على المفاعله وجب القلب ؛ نحو : اجتاز واختان بمعنى : جاز ، (أى : قطع) وخان ، وهذا الشرط خاص بالواو دون الياء ، ولهذا وقع القلب فى استافوا ، (أى : تسايفوا ، بمعنى : اشتركوا فى ضرب السيوف) ، والأصل : استيفوا. قلبت الياء ألفا بالرغم من الدلاله على المفاعله. ومثلها : امتازوا وابتاعوا : بمعنى تمايزوا ، وتبايعوا. والأصل : امتيزوا وابتيعوا ... (٣)

تاسعها : ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحق القلب ألفا ؛ لئلا يجتمع فى كلمه قلبان متواليان بغير فاصل ، وهو ممنوع ، فى الأغلب. فإن وقع بعدهما حرف يستحق هذا القلب وجب - فى الأكثر - قلبه ، وتصحيح السابق ، اكتفاء بقلب المتأخر ؛ نحو : الحيا ، مصدر الفعل : حيى ، والهوى : مصدر الفعل : هوى. والحوى : مصدر الفعل : حوى (والأفعال الماضيه الثلاثه على وزن «فعل» ، بفتح فكسر ، ومصادرها على وزن : «فعل» بفتح ففتح) (٤) فأصل المصادر : حيى - هوى - حوو (٥) ؛ ففى كل مصدر حرفان متواليان

١- وفى الشرطين : «السادس والسابع» يقول ابن مالك فى الفصل المشار إليه : وصحّ عين «فعل» وفعلا ذا «أفعل» ؛ كأغيد وأحولا - ٦ المراد بفعل ؛ مصدر الثلاثى : «فعل». والمراد بصاحب أفعل : الماضى الثلاثى اللازم الذى تكون الصفه المشبهه أنه على وزن «أفعل» ؛ وضرب له مثالين ، هما أغيد وأحول - كما فى الشرح.

٢- وهى المشاركه من فريقين فى الفاعليه والمفعوليه ، وكما تسمى «المفاعله» تسمى أيضا : «التفاعل».

٣- وفى هذا يقول ابن مالك : وإن يبن «تفاعل» من «افتعل» والعين واو - سلمت ولم تعل - ٧

٤- لأن فعلهما الماضى كفرح ، فالمصدر هو : فرح على وزن : فعل (بفتح ففتح) فمصدرهما كذلك على وزن ؛ فعل.

٥- لأن هذا من الحوّه (وهى سمره محموده قديما فى الشفتين) ولقولهم فى تثنيه : حووان.

صالحان للقلب ألفا ، لتحرك كل منهما وفتح ما قبله. فجرى القلب على الثانى منهما ؛ لأنه فى آخر الكلمه ، والأطراف محل القلب والتغيير غالبا ، وسلم الأول.

وقد وقع القلب على الأول فى بعض كلمات مسموعه لا تكفى للقياس عليها ومنها : كلمه : آيه ، وأصلها - فى رأى من عده آراء - أييه ، بياءين متحركتين قبل كل منهما فتحه. قلبت الأولى ألفا وسلمت الثانيه (١) ...

عاشرها : ألا يكون أحدهما عينا فى كلمه مختومه بأحد الحروف الزائده المختصه بالأسماء ؛ كالألف والنون معا ، وكألف التأنيث المقصوره ... فلا قلب فى مثل : الجولان (٢) ، والهيمان (٣) ، والصّورى (٤) ، والحيدى (٥) ونحوها ... (٦)

* * *

إبدال الميم من الواو ، ومن النون

(ا) تبدل الميم من الواو وجوبا فى كلمه : «فو» (٧) غير المضافه. وأصلها : فوه ؛ حذفت الهاء تخفيفا ؛ فيقال فيها بعد الابدال : فم ، والدليل على أن هذه الميم مبدله من الواو قولهم فى الجمع : أفواه. والتكسير من الأشياء التى ترد الألفاظ إلى أصولها.

فإن أضيفت كلمه : «فو» إلى اسم ظاهر أو : مضمر جاز إبقاء الواو - وهذا هو الأكثر - وجاز قلبها ميما. فيقال : فوك أو فو النظيف طيب الرائحه ، ويصح فمك ، أو فم النظيف طيب الرائحه.

١- وإلى هذا الشرط وورود السماع بما يخالف فى بعض كلمات يقول ابن مالك فى الفصل المشار إليه : وإن لحرفين ذا الإعلال استحق صحّح أوّل ، وعكس قد يحق - ٨ يريد : إن استحق هذا الإعلال (القلب) لحرفين - بسبب تحقق شروطه فى كل منهما فأولهما يصحح ويسلم من القلب ، وثانيهما يقلب ، وقد يقع العكس قليلا.

٢- التنقل.

٣- مصدر هام على وجهه : إذا سار على غير هدى.

٤- - بفتحات - اسم بقعه بها ماء.

٥- بمعنى : المائله أو السريعه النشيطه.

٦- وفى هذا يقول ابن مالك : وعين ما آخره قد زيد ما يخصّ الاسم واجب أن يسلما - ٩

٧- إحدى الأسماء السته.

(ب) وتبدل من النون بشرطين. أن تكون النون ساكنه ، وأن يقع بعدها الباء سواء أكانتا فى كلمه أم فى كلمتين ؛ نحو : انبعث ... ونحو : من بعث الرساله؟. ويلاحظ أن قلب النون ميما مقصور على النطق فقط ، أما فى الكتابه فتبقى صوره النون على حالها (١)...

* * *

إبدال التاء من الواو ، والياء :

يجب قلب الواو والياء تاء إذا وقعا «فاء افتعال» ، أو فاء أحد مشتقاته (٢) ، وكانا غير مبدلين من همزه ، فإذا تحقق الشرطان (وقوعهما فاء افتعال أو أحد مشتقاته ، وعدم انقلابهما عن همزه). وجب قلبهما تاء - كما قلنا - وإدغام هذه التاء فى تاء الافتعال أو مشتقاته. فعند بناء صيغه على وزن : «افتعل» - مثلا - من الماضى : وصل ، أو : يسر يقال : اوتصل - ايتسر ، ثم تقلب الواو والياء تاء ، وتدغم فى التاء الموجوده ، وتصير الصيغتان : اتّصل ، واتّسر (٣) ، ويقال فى المضارع قبل القلب : يوتصل ، ويتسر ، ويصير بعد القلب والإدغام : يتّصل ويتّسر ... (٤) ومثل هذا يقال فى الأمر ، وباقى مشتقات «الافتعال». التى فاؤها أحد الحرفين السالفين غير المبدلين من الهمزه.

١- وفى إبدال الميم من النون يقول ابن مالك خاتما الفصل السابق : وقبل «با» اقلب «ميما» - النّون إذا كان مسكّنا ؛ كمن بتّ انبذا - ١٠ وتقدير البيت : واقلب حرف النون ميما إذا كان النون مسكنا قبل باء. وساق لهذا مثالا حوى صورتى النون الساكنه قبل الباء فى كلمه واحده ؛ مثل : انبذا - والأصل : انبذن ، بنون التوكيد الخفيفه المنقلبه ألفا ؛ للوقف - أو فى كلمتين مثل : من بت. أى : قطع. ومعنى الجمله ؛ من قطع مودته فانبذه ، أى : اطرحه ، واتركه ، ولا تبال به.

٢- الماضى ، والمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ... إلخ.

٣- بمعنى لعب الميسر ، وهو القمار ، أو : اغتنى.

٤- ويصح أن يقال فى : «او تصل» قلبت الواو ياء لوقوعها بعد الكسره ، فصارت الكلمه : «ايتصل» ، ثم قلبت الياء تاء للافتعال ؛ فصارت : اتصل. والنتيجه فى الحالتين واحده ؛ هى قلب الواو تاء ؛ إما بعمل واحد كالأول ، وهو الأحسن لاختصاره. وإما بعملين وهو المساير لقاعده قلب الواو ياء. نعم ، إن الياء المنقلبه عن الهمزه لا يصح قلبها تاء افتعال ، لكن الياء هنا منقلبه عن واو ، فيجوز قلبها تاء ، كما يجوز قلب الواو - دون الهمزه - تاء افتعال. (راجع التصريح والصبان).

فإن كان أحدهما مبدلا من الهمزه لم يجز القلب - فى أشهر اللغات - فلا تقلب الياء تاء فى مثل : «ايتكل» ، وهى صيغه «افتعل» من الأكل ؛ لأنّ ياءها فى الأصل همزه ، وقعت بعد همزه مكسوره ؛ فانقلبت الثانيه ياء ؛ طبقا لما تقدم (١).

ولا تقلب الواو تاء فى مثل : اوتمن ؛ لأن هذه الواو مبدله من الهمزه الثانيه التى وقعت بعد ضمه ؛ إذ الأصل اؤتمن ، قلبت الثانيه واوا لوقوعها بعد نظيرتها المضمومه - كما عرفنا (٢) - فوجب عدم القلب ... (٣)

* * *

إبدال الطاء من تاء الافتعال :

يجب قلب «تاء الافتعال» ومشتقاته «طاء» بشرط أن تكون هذه التاء - فى كلمه فاؤها حرف من أحرف الإطباق (٤) ؛ (وهى : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء) وبعده هذه التاء. فإذا أريد بناء صيغه على وزن : افتعل - مثلا - من : صبر ، أو : ضغن (٥) ، أو : طلع ، أو : ظلم ... قيل : اصتبر - اضتغن - اطتلع - اظتلم. ثم تقلب التاء طاء فى اصتبر ؛ فيقال : اصطبر. وتقلب التاء طاء فى : اضتغن ؛ فيقال : اضطغن - بطاء ظاهره فى النطق والكتابه. وكذلك تقلب التاء فى اطتلع ؛ فيقال اططلع ، ثم تدغم الطاءان وجوبا ؛ فيقال : اطّلع ... وتقلب فى اظتلم ؛ فيقال : اظّلم. وفى مثل هذه الصوره التى تبدل فيها «تاء الافتعال» طاء بعد الظاء. يجوز ثلاثه أمور بعد القلب ، إما ترك الطاء والظاء على حالهما ؛ فيقال : اظطلم - كما سبق - وإما قلب الطاء ظاء وإدغامها فى

١- فى ص ٧٠٨ وما بعدها.

٢- فى ص ٧٠٨ وما بعدها.

٣- وفى هذا القلب يقول ابن مالك فى فصل مستقل يقتصر على بيتين ، أولهما : ذو اللّين «فا» - «تا» فى «افتعال» أبدلا وشذّ فى ذى الهمز ؛ نحو ائتكلا - ١ يريد بذى اللين : حرف العله الواو والياء. وأما الألف فلا تكون فاء كلمه. وتقدير البيت : ذو اللين حاله كونه فاء فى صيغه «افتعال» أبدل تاء. وشذ هذا الإبدال فى صاحب الهمز ، أى : فى الحرف المبدل من همزه ؛ نحو : ايتكل ، من الأكل ؛ فلا يقال فيه : اتكل ، إلا شذوذا فى رأى ابن مالك ؛ لأنها لغه قليله.

٤- لأن اللسان عند النطق بها يطبق بأعلى الفم.

٥- ضغن قلب العدو : امتلأ حقدا.

الظاء ؛ فتصير الكلمه : اظّلم. وإما قلب الظاء طاء وإدغامها فى الطاء ؛ فتصير الكلمه : اطّلم ... (١)

* * *

إبدال الدّال من تاء الافتعال :

يجب إبدال الدال من «تاء الافتعال» ومشتقاته بشرط أن تكون هذه التاء فى كلمه فاؤها الدال ، أو الذال ، أو الزاى ، وقد وقعت التاء بعد حرف من الثلاثه ، فإذا أريد بناء صيغه على وزن : «افتعل» - مثلا - من : دغم ، أو : ذخر ، أو زجر ... قيل ادتغم - اذتخر - ازتجر ، ثم تقلب التاء فى كل ذلك «دالا» فيقال : ادّغم ، بإدغام الدال فى الدال وجوبا. واذدخر ، ويصح قلب الذال دالا وإدغامها فى الدال الأصليه ، فيقال : ادّخر ، كما يصح - مع القله - قلب الدال الأصليه ذالا وإدغامها فى الذال ؛ فيقال : اذّخر ، فهذه ثلاث لغات أقواها الأولى فالثانيه.

ويقال : ازدجر ... (٢)

١- فى إبدال الطاء من «تاء الافتعال» والدال منها يقول ابن مالك : «طا» - «تا» افتعال ردّ إثر مطبق فى ادّان ، وازدد ، وادّكر دالا بقى - ٢ (مطبق - حرف من حروف الإطباق ؛ وهى الأربعه التى ذكرناها. رد - صير - بقى - صار) ، يقول : صير «تاء الافتعال» طاء بعد حرف الإطباق. كما يقول : إن تاء الافتعال صار دالا فى مثل : ادان ، وازدد ، وادكر ، أى : فى الكلمات التى فاؤها دالا أو زايا ، أو ذالا ، وبعد كل من هذه الحروف تاء الافتعال مباشره. فالبيت تضمن فى شطره الأول إبدال الطاء من الافتعال ، وتضمن فى شطره الثانى إبدال التاء منها.

٢- أشار ابن مالك لهذا فى البيت الذى فى أول هذا الهامش.

المسأله ۱۸۳ : الإعلال بالنقل معناه

(۱)

نقل الحركه من حرف عله متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله ، وقد يبقى حرف العله بعد ذلك على صورته مع تجرده من الحركه ، أو ينقلب حرفا آخر. وهذا النوع من الإعلال خاصّ بالواو والياء دون الألف ؛ لأنهما يتحركان وهى لا تتحرك مطلقا. ومن الأمثله : يصوم. فأصله : يصوم (۲) - بفتح ، فسكون ، فضم ... - نقلت حركه حرف الواو (وهى : الضمه) إلى الساكن الصحيح قبلها ، مع إزاله سكونه ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : «يصوم» بواو ساكنه ، وقد بقيت صورتها ساكنه بعد نقل حركتها. ومثله : (يقوم - يعود - يقول - يعوم) ... فيجرى فى كل مضارع من هذه الأفعال ما جرى فى نظيره : «يصوم». ومن الأمثله : يبيع. وأصله : يبيع - بفتح ، فسكون ، فكسر - نقلت حركه الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : «يبيع» بياء ساكنه ، بقيت صورتها ساكنه بعد نقل حركتها.

ومن الأمثله أيضا : يخاف. أصله : يخوف - بواو مفتوحه - نقلت حركه الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم انقلبت الواو ألفا ، لاعتبارها متحركه بحسب الأصل ، وقد انفتح ما قبلها الآن ، فصارت : يخاف. ومثله : (ينام - (۳) يزال (۴) - يكاد (۵) - يحار(۶)) ... حيث جرى على كل مضارع من هذه الأفعال ما جرى على المضارع : «يخاف» ؛ من نقل فتحه الواو للساكن قبلها ، ثم قلبها ألفا. فنرى مما سبق أن حرف العله (الواو والياء) قد يبقى على صورته بعد نقل حركته (مثل : يصوم - يقوم ...) وقد ينقلب حرفا آخر ؛ (مثل : يخاف - يحار)

لكن ، ما الضابط العام الذى يخضع له حرف العله ، ليبقى على صورته من غير حركه ، أو ينقلب حرفا آخر؟

۱- راجع ما سبق فى معنى الإعلال العام ص ۶۹۵.

۲- لأن الفعل صام يصوم ، من باب : فعل يفعل ؛ كنصر ينصر.

۳- أصله : «ينوم» لأنه من باب «تعب يتعب» ثم دخله إعلال النقل ، وإعلال القلب ...

۴- أصله : «يزيل» لأنه من باب : «تعب يتعب»». ثم دخله الإعلالان ، كسابقه.

۵- من باب : تعب يتعب. دخل المضارع الإعلالان.

۶- من باب : تعب يتعب. دخل المضارع الإعلالان.

الضابط هو : أن حرف العله إن كان فى أصله متحركا بحركه تجانسه (١) وجب بقاء صورته ساكنه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله ؛ كما فى : (يصوم - يقوم ...) وكما فى : (يبيع - يهيم) ... وإن كان فى أصله متحركا بحركه لا تناسبه وجب - بعد نقل حركته - أن ينقلب حرفا جديدا مناسبا لحركته الأصليه التى نقلت إلى الساكن الصحيح قبله ، فالمفتوح يصير ألفا ، والمضموم يصير واوا ، والمكسور يصير ياء ... - ومن الأمثله : (أقام وأبان) ، فأصلها : (أقوم وأبين) (٢) بفتح حرف العله نقلت حركه الواو والياء للساكن الصحيح قبلهما. ثم قلب حرفا العلّه ألفا ، لأن الألف هى التى تناسب الفتحه ؛ فصار الفعلان : أقام وأبان. وفى مثل هذا القلب يقال : تحركت الواو والياء بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلهما بحسب الحال ، فانقلبا ألفا (٣). ويجرى ما سبق على نحو : (أقيم وأبين ...) وأصلهما : أقوم ، وأبين ... دخلهما إعلال النقل وإعلال القلب.

مواضعه :

يقع الإعلال بالنقل فى أربعه مواضع ، يكون حرف العله فى كل منها عين الكلمه ، ومتحركا ..

أولها : أن يكون حرف العله (الواو ، أو الياء) عينا متحركه لفعل ؛ نحو : يصول ، ويغيب. والأصل : يصول ويغيب ، بضم الواو وكسر الياء ، ثم نقل حركتهما إلى الساكن قبلهما ، وترك كل منهما بعد ذلك على صورته - طبقا لما قدمناه - فيصير الفعلان : يصول - يغيب.

ويشترط لإجراء النقل فى هذا الموضع أن يكون الساكن قبل حرف العله صحيحا ، وأن يكون الفعل غير مضعف اللام ، ولا معتلها ، ولا مصوغا للتعجب ، على وزن إحدى الصيغتين القياسيتين فيه (٤). فلا يقع الإعلال بالنقل فى مثل : قاوم

١- هى الضمه للواو ، والكسره للياء. أما التى لا تناسب فالكسره أو الفتحه للواو. والضمه أو الفتحه للياء.

٢- لأن فعلهما : قام يقوم ، وبان يبين.

٣- يقال هذا تعليلا للقلب ، لإدخاله تحت قاعده عامه مطرده هى أن حرف الواو أو الياء إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب قلبه ألفا على الوجه الذى سبق شرحه فى هذا الباب ص ٧٢٤ و ..

٤- ومثل التعجب اسم التفضيل ؛ نحو : هذا أقوم طريقه وأبين منهجا ؛ فلا يصح الإعلال بالنقل فى كلمتى ؛ أقوم ، وأبين.

وبايع ، وعوّق وبيّن ؛ لأن الساكن قبل الحرفين غير صحيح. ولا فى مثل ابيضّ واسودّ ، لتضعيف لامه ، ولا فى مثل : أهوى وأحيا ؛ لاعتلالها ، ولا فى مثل : ما أقومه وما أبينه ، وأقوم به ، وأبين به ؛ لأن الفعل مصوغ على صيغتى التعجب القياسيتين ... (١)

ثانيها : أن يكون حرف العله عينا متحركه فى اسم يشبه المضارع فى وزنه (٢) فقط دون زيادته ، أو فى زيادته دون وزنه ، بشرط أن يكون فى الاسم ما يمتاز به عن الفعل فى الحالتين. فالأول : نحو : مقام - بفتح الميم - فإن أصله مقوم ، (بفتح ، فسكون ، ففتح) - وهو على وزن المضارع : «يعلم». نقلت حركه الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم قلبت ألفا ؛ طبقا لما سلف - فصار الاسم : مقام. وفيه زياده تدل على أنه ليس من الأفعال ، وهى الميم فى أوله. ومثله : مقيم ، ومبين.

ومثال الثانى : بناء صيغه من «البيع» أو : «القول» على مثال : تحلئ (٣) وهذه صيغه خاصه بالاسم. فيقال : تبيع ، وتقول (بكسر ، فسكون ، فكسر ، فيهما) - نقلت حركه حرف العله إلى الساكن الصحيح قبله ، وقلبت الواو ياء (٤) ؛ فصارت الكلمتان : تبيع وتقيل بكسرتين متواليتين فى كل ، وبعدها ياء.

١- كما سبق فى بابه ج ٣ م ١٠٨ ص ٢٦٢. وفى هذا الموضع وشروطه يقول ابن مالك ، فى فصل جديد مستقل يبدؤه بقوله : لساكن صحّ انقل التحريك من ذى لين ات عين فعل ؛ كأبن ما لم يكن فعل تعجّب ولا كابيضّ أو أهوى ، بلام علّلا فقد جمع فى البيتين الشروط المطلوبه. (أبن ، أصلها : أبين ، فعل أمر من أبان ، علل : صار حاويا حرف عله).

٢- بأن يكون مشابها له فى مجرد عدد الحرف ، مع مقابله الساكن بمثله ، والمتحرك بمثله ، من غير نظر للاسميه والفعليه.

٣- بكسر فسكون ، فكسر ، فهمزه متطرفه ، وهو : القشر الذى يظهر على الجلد حول منابت الشعر.

٤- قلبت الواو ياء لأن حركتها وهى الكسره - غير مجانسه لها ، فيجب قلب الواو حرفا يجانس الحركه ، طبقا لما سلف أول الباب. بخلاف الياء فإنها حركتها هنا مجانسه لها فلا تنقلب. ففى : «تقيل» إعلالان ؛ أحدهما بالنقل ، والآخر بالقلب. أما «تبيع» ففيها إعلال واحد.

فإن اختلف الاسم عن المضارع فى الأمرين معا ، أو شابهه فيهما معا - - وجب التصحيح ؛ فمثال الأول : مخيط (١) (بكسر ، فسكون ، ففتح) لأن المضارع لا يكون - فى الأغلب - مكسور الأول ، ولا مبدوءا بميم زائده ، فالصيغه مختصه بالاسم ، ولذا وجب التصحيح ومثلها : مفعال ؛ كمخياط.

ومثال الثانى : أقوم ، وأبين - بفتح ، فسكون ، ففتح - وهما شبيهان بالمضارع : أعلم وأفهم ... ، فى وزنه ، وفى الزياده التى فى أوله ، فوجب لهما التصحيح ... (٢)

ثالثها : أن يكون حرف العله عينا متحركه فى مصدر معتل العين ، كفعله ، بشرط أن يكون فعله على وزن «أفعل» ، أو : «استفعل» نحو : أقام واستقام. وأصلها قبل التّغيير : أقوم واستقوم. ومصدرهما إقوام ، واستقوام. فيجب فيهما الإعلال بالنقل كما جرى فى فعليهما ؛ فتنقل فتحه الواو إلى الساكن قبلهما ، وتقلب الواو ألفا - طبقا للقاعده التى سلفت - فيتوالى ألفان لا يمكن النطق بهما معا ؛ فتحذف الثانيه منهما ، وتجىء تاء التأنيث - فى الأغلب - عوضا عنهما ، فيقال إقامه ، واستقامه.

ومثل هذا يقال فى : «أبان واستبان». فأصلهما : «أبين واستبين» ، ثم نقلت حركه الياء إلى ما قبلها وقلبت ألفا ؛ فصارا : أبان ، واستبان. ومصدرهما : إبيان. واستبيان ، نقلت حركه الياء كما نقلت فى الفعل ، وقلبت الياء ألفا فتلاقت ساكنه مع ألف المصدر ، حذفت الثانيه منهما ، وزيدت تاء التأنيث عوضا عنها ؛ فصار المصدران : إبانه ، واستبانه ، وحذف

١- اسم أداه الخياطه.

٢- أما نحو : يزيد (علم) فقد دخله الإعلال وهو مضارع قبل نقله للعلميه. وفى الموضع الثانى يقول ابن مالك: ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا ، وفيه وسم - ٣ (ضاهى - شابه. وسم - علامه) ، ثم قال : ومفعل صحّح كالمفعال ..... - ٤ يشير بهاتين الصيغتين - وهما مختصتان بالأسماء - إلى الاسم المخالف للمضارع فى وزنه وزيادته معا. وترك بقيه التفصيلات التى سردناها. والنصف الثانى من هذا البيت لا شأن له بهذه القاعده ، وإنما شأنه متصل بالقاعده التاليه بعده مباشره.

هذه التاء مقصور على السماع ومنه قوله تعالى : (وَأَقامَ الصَّلاةَ) ، أى : إقامه الصلاه(١).

رابعهـا : أن يكون حرف العله المتحرك عينـا فى صيغه «مفعول» من الفعل الثلاثى المعتل العين بالياء أو الواو ، كصوغ «مفعول» من قال وباع ... فيجب فيه ما وجب فى «إفعال واستفعال» السابقين ، ولا يقتصر الأمر على هذا ، بل تجرى عليهما تغييرات أخرى ؛ طبقا للبيان الشامل الذى سيجىء فى الحاله الرابعه الأخرى (٢) ...

١- وفى الموضع الثالث وما يتصل به من ألف «إفعال» ، و «استفعال» وتاء التأنيث ، ويقول ابن مالك : ... وألف الإفعال واستفعال - ۴ أزل لذا الإعلال ، و «التّا» الزم عوض وحذفها بالنّقل ربّما عرض (بالنقل ، أى : النقل عن العرب ، وهو السماع الوارد عنهم).

٢- ص ٧٣٨.

المسأله ۱۸۴ : الإعلال بالحذف

(۱)

الإعلال بالحذف يكون قياسيّا مطردا فى المسائل الآتيه. أما فى غيرها فمقصور على السماع :

الأولى : الهمزه الزائده فى أول الماضى الرباعى. فإنها تحذف فى مضارعه ، واسم فاعله ، واسم مفعوله ، نحو : أكرم - يكرم - أكرم - مكرم - مكرم ... بحذف الهمزه فى كل ذلك وجوبا ، ومثل هذا همزه الأفعال الماضيه الرباعيه : أفهم - أخبر - أحسن ... ونظائرها ، حيث يجب حذف الهمزه ، من مضارعها ، واسم فاعلها ، واسم مفعولها. كما قلنا. والأصل فى كل ذلك قبل حذفها : يؤكرم - مؤكرم - مؤكرم. وكذا الباقى ...

الثانيه : الواو التى هى «فاء» فعل ثلاثى مفتوح العين فى الماضى (۲) مكسورها فى المضارع مثل : وعد - وصف ، فيجب حذف هذه الواو فى المضارع وأمره ، ومصدره بشرط : أن يصير هذا المصدر على وزن فعله (بكسر ، فسكون ، ففتح) لغير الهيئه ، وبشرط أن تكون التاء فى آخره عوضا عن الواو المحذوفه.

۱- فى هذه التسميه نوع من التوسع والتسامح ، لأن بعض الأحكام الآتيه لا صله لها بحرف العله. أما الهمزه التى تنطبق عليها بعض الأحكام الآتيه أو السابقه فبمنزله حروف العله فى كثير من المواضع.

۲- لأن الماضى المضموم العين لا تحذف فاء مضارعه ؛ نحو : وضؤ ، ويوضؤ ، أما مكسورها فإن كسرت عين مضارعه حذفت فاء هذا المضارع ؛ نحو : ورث يرث - وثق يثق ، ومنه قول الشاعر : ولا يواتيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقه. فانظر بمن تثق فإن فتحت عين مضارعه فقد تحذف الفاء من هذا المضارع ؛ نحو : وسع يسع - أو لا تحذف ؛ نحو : وجل يوجل ، ووجع يوجع. وجواز الحذف وعدمه فى هذه الصوره مرجعه ومرده للسماع وحده - طبقا للرأى المشهور - وإن استعملت عينه بالفتح والكسر جاء حذف الفاء من هذا المضارع وعدم حذفها ؛ كوله : فانه جاء من باب «تعب» فلم تحذف فاء مضارعه ، ومن باب «وعد» فى لغه قليله فحذفت - - كما فى المصباح - راجع الصبان فى الموضع -

فيقال : يعد – عد – عده (١) ، ومن هذا قول الشاعر :

متى وعدتك فى ترك الهوى عده

فاشهد على عدتى بالزور والكذب

وقولهم فى الحكمه : لا تعد عده لا تثق من نفسك بإنجازها ، ولا يغرنك المرتقى وإن كان سهلا ، إذا كان المنحدر وعرا.

كما يقال : يصف – صف – صفه ... (بشرط ألا يكون المصدر لبيان الهيئه كما سبق) ،

ولا تحذف الواو من المضارع إلا بشرطين ؛ أن يكون حرف المضارعه مفتوحا وأن تكون عينه مكسوره ؛ نحو : أعد – نعد. فلا حذف فى مثل : يولد ، ويوضؤ ... (٢)

الثالثه : إذا كان الماضى ثلاثيا مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد – مثل : ظللت (٣) – جاز فيه ثلاثه أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك. وهى إبقاؤه على حاله مع فك إدماغه وجوبا ، كالمثال السابق : (ظللت) أو : أو حذف عينه دون تغيير شىء فى ضبط ما بقى من الحروف : مثل : ظلت. أو حذف عينه ونقل حركتها إلى فاء الكلمه ؛ مثل : ظلت.

فإن كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعا أو أمرا واتصلا بنون النسوه جاز إبقاؤهما على حالهما من غير حذف ولا تغيير إلا فك الإدغام وجوبا ، وجاز حذف العين ونقل حركتها – وهى الكسره – إلى الفاء ؛ فنقول :

١- أصل عده : وعد – بكسر الواو وسكون العين – حذفت الواو ، وحركت العين بالكسره حركه الفاء ، فصارت دليلا على الفاء المحذوفه. وجاءت تاء التأنيث عوضا عن الفاء المحذوفه. ومن الشاذ اجتماعهما معا.

٢- فى المسألتين الأوليين يقول ابن مالك فى فصل مستقل هو آخر الفصول فى ألفيته : وليس بعده إلا باب الإدغام. «فا» أمر ، أو مضارع من : كوعد احذف. وفى : كعده ، ذاك اطّرد – ١ وحذف همز «أفعل» استمرّ فى مضارع ، وبنيتى متّصف – ٢ (بنيتى متصف ، أى صيغتى شخص متصف ، والمراد بهما : صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول ، لأنهما الدالتان على ذات متصفه ...

٣- تقول : ظللت أعمل كذا ، بمعنى بقيت أعمله طول النهار ، دون الليل. والفعل «ظل» من باب : علم يعلم غالبا. وقيل فيه الكسر أيضا.

(النسوه يقررن (١) أو يقرن). (واقررن يا نسوه ، أو قرن) ... وسمع فتح القاف فى : قرن(٢) ...

الرابعه : أن يكون حرف العله عينا فى اسم المفعول ؛ كفعله. وفى هـذا النوع يجب إحـداث تغيير آخر ، غير الإعلال بالنقل – هو حـذف الواو من : «مفعول» إن كان الفعل واوى العين ، وحذفها مع كسـر ما قبلها إن كان يائى العين. فمثال الفعل الواوىّ العين : صام يصوم. واسم المفعول منه هو : مصووم ، تنقل الضـمه وهى حركه الواو الأولى إلى الساكن الصـحيح قبلها ؛ فيجتمع بعد هذا النقل ساكنان ، هما : الواوان. فيجب حـذف أحـدهما – والأرجح أنه الثانى (٣) لزيادته وقربه من الطرف ؛ فيصـير اسم المفعول : مصوم. ومثل هـذا يقال فى اسم المفعول من : قال ، ورام ، وحاط ... وأمثالها ؛ حيث يكون اسم المفعول هو : مقوول ، ومرووم ، ومحووط ، ثم يحصـل الإعلال بالنقـل ، ويليه الإعلال بالحـذف. ومن النادر الـذى لا يقاس عليه تصـحيح اسم المفعول المعتل العين بالواو ؛ كقولهم: ثوب مصوون ، والقياس مصون.

ومثال الفعل اليائىّ العين : باع يبيع. واسم المفعول منه هو : مبيوع. تنقل حركه الضمه وهى حركه الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فيلتقى بعد هذا النقل ساكنان ؛ هما : الياء والواو ، فيجب حذف أحدهما ؛ وهو الواو – على الأصح – فيصير اسم المفعول : مبيع ، بيـاء سـاكنه قبلهـا ضـمه ، فنقلب الضـمه كسـره ؛ لتسـلم اليـاء ، ويصـير اسم المفعول هو : مبيع بعـد وقوع إعلال بالنقل ، وآخر بالحـذف وقلب الضـمه كسـره. ومثـل هـذا يقال فى اسم المفعول من الأفعال : هام يهيم – شاد يشـيد – غاب يغيب ... وأمثالها – حيث يكون اسم المفعول هو : مهيوم

١– قر بالمكان يقر بمعنى سكن واستقر فيه. وأصلهما الشائع : قرر يقرر.

٢– فى هذه المسأله الثالثه يقول ابن مالك فى ختام الفصل : ظلت وظلت فى : ظللت استعملا وقرن فى : اقررن. وقرن نقلا – ٣

٣– إن كانت المحذوفه هى الثانيه الزائده ، طبقا للرأى الأشـهر ، فاسم المفعول على وزن : «مفعل» – – بفتح ، فضم ، فسكون .... – وإن كـانت المحـذوفه هى الأولى الـتى هى عين الكلمه فوزن اسم المفعول : «مفول» ، لأن عين الكلمه حـذفت هنـا ، وبقيت هناك. ولا أثر للخلاف بين الرأيين إلا فى هذا الوزن الصرفى.

- مشيود - مغيوب ... ثم يدخله الإعلال بالنقل ، فالإعلال بالحذف ، ثم قلب الضمه كسره. هذا هو الأفصح فى المعتل العين بالياء ، ويحسن الاقتصار عليه. وتميم تجيز تصحيح هذا النوع اليائى ، فتقول : ثمر مبيوع ، وثوب مخيوط وسفيه مديون (١) ...

ص: ٧٣٩

١- يقول ابن مالك فى النوع الرابع وما فيه من الإعلال بالنقل ، وبالحذف ، وما يجوز فيه من تصحيح ، وما يندر : وما لإفعال من الحذف ومن نقل فمفعول به أيضا قمن - ٦ يقول : ما ثبت لإفعال (واستفعال كذلك. وقد سبق الكلام عليهما) من الإعلال بالنقل والحذف فقمين به (أى : جدير به) المفعول به أيضا من الفعل المعتل العين بالواو ، أو بالياء ، ثم ضرب مثالين لهذين ، وبيّن أن تصحيح ما عينه الواو نادر ، دون ما عينه ياء ؛ فقال : نحو : مبيع ومصون ، وندر تصحيح ذى الواو ، وفى ذى اليا اشتهر - ٧ ثم انتقل ابن مالك بعد ذلك إلى ثلاثه أبيات سبق ذكرها وشرحها فى المواضع المناسبه لها ، (ص ٧١٩) وختم بها الفصل السابق ، ونصها : وصحّح المفعول من نحو : عدا وأعلل إن لم تتحرّ الأجودا - ٨ كذاك ذا وجهين جا «الفعول» من ذى الواو لام جمع او فرد يعن - ٩ وشاع نحو : نيّم فى : نوّم ونحو : نيّام شذوذه نمى - ١٠

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:
طبع الكتب والملزمات والدوريات
إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب
إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية
إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية
افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com
إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...
الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها
تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسک kiosk، الرسالة القصيرة ((sms
إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس
إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين
إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛
١.JAVA
٢.ANDROID
٣.EPUB
٤.CHM
٥.PDF
٦.HTML
٧.CHM
٨.GHB
إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية
١.ANDROID
٢.IOS
٣.WINDOWS PHONE
٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹